المملكـــة العربيـــــة السعـوديـــــة
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية اللغة العربية بالرياض
قسم النحـو والصـرف وفقـه اللغـــة

اعتراضات النحويين لسيبويه

في شرح الكتاب للسيرافي

جمعاً ودراسةً وتقويماً

أعدَّها لنيل درجة الماجستير:
المعيد سيف بن عبد الرحمن العريفي

أشرف عليها:
الدكتور عبد الله بن حمد الخثران

الأستاذ بالكلية

العام الجامعي ١٤١٥هـ

المجلد الأول

المملكـــة العربيـــــة السعـوديـــــة
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية اللغة العربية بالرياض
قسم النحو والصرف وفقه اللغـــة

اعتراضات النحويين لسيبويه

في شرح الكتاب للسيرافي

جمعاً ودراسةً وتقويماً

أعدّها لنيل درجة الماجستير:
المعيد سيف بن عبد الرحمن العريفي

أشرف عليها:
الدكتور عبد الله بن حمد الخثران

الأستاذ بالكلية

العام الجامعي ١٤١٥هـ

المجلد الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصّلاة والسَّلام على نبيِّنا محمَّدٍ، وعلى آل محمَّدٍ، وصحبه أجمعين، أمَّا بعدُ؛ فهذا البحث له صلةٌ بظاهرةٍ بارزةٍ في الدرس النَّحويّ، وهي ظاهرة الاعتراض.

وقد دفعني إلى اختياره أمورٌ، منها:

- أنَّ المصدر الأول له (كتاب سيبويه)، البحر الذي عبَّ منه النحويون الخالفون جميعاً.
- أنَّ المصدر الثاني له (شرح الكتاب) للسيرافي، وهو أهم شروح (الكتاب)، وأكثرها عنايةً بمسائل الخلاف.
- التعرُّف على مرحلة متقدِّمة من مراحل الاعتراض في الدرس النحوي، وهي تبدأ من منتصف القرن الثاني الهجري، وتنتهي بنهاية النصف الأول من القرن الرابع الهجري.

وبعد أنْ قرأت شرح السيرافي ثلاث مرَّاتٍ، وجمعت مسائل الاعتراض؛ جعلتُ للبحث الخطة الآتية:

- التمهيد: وتحدَّثت فيه عن سيبويه، وكتابه، والسِّيرافي، وشرحه.
- **القسم الأول: مسائل الاعتراض جمعاً وتوثيقاً ومناقشةً.**

ويقوم العمل في هذا القسم على ما يأتي:

١ - تصنيف مسائل الاعتراض على حسب أقسام الكلمة: الاسم، ثم الفعل، ثم الحرف، ثم المشترك.

٢ - توثيقها.

٣ - تخريج شواهدها.

٤ - عرض آراء العلماء فيها.

٥ - مناقشتها وبيان الراجح.

كما حرصت في هذا القسم على التوطئة لما يحتاج إليها من المسائل، ثم تحقيق رأي سيبويه، وعرض أدلَّته، ثم ذكر الاعتراض، وتحقيقه، ثم عرض آراء النحويين فيه، ومناقشتها، ثم التنبيه على ما ظهر لي من ملحوظات، أو فوائد.

- القسم الثاني: الدراسة.

وجعلتُه ستّةَ فصول:

الفصل الأول: أسبابُ الاعتراضات، وهي:

١ - الاختلاف في المنهج.

٢ - الوقوف على أدلَّةٍ لم يقف عليها سيبويه.

٣ - الاضطراب في فهم كلام سيبويه.

٤ - وقوع الخطأ في نسخ (الكتاب).

٥ - النَّزعة المذهبية.

٦ - اختلاف الجهة المنظور إليها.

٧ - الاختلاف في قاعدة عامة تدخل فيها مسألة الاعتراض.

٨ - الاختلاف في فهم معنى الشَّاهد.

٩ - تعدُّد روايات الشواهد.

١٠ - الاختلاف في بعض أحكام الضرورة الشعرية.

١١ - التعصُّب على سيبويه.

الفصل الثاني: أساليب المعترضين، وهي تربو على العشرين، ومنها الاحتجاج على سيبويه، ووصفه بالوهم، وتخطئته، ووصفه بالسهو، ووصف رأيه بالخلل، وتضعيف قوله، ووصفه بالرداءة، والقبح، وتغليطه، وإلزامه التناقض ... .

الفصل الثالث: أنواع الاعتراضات، وهي:

١ - الاعتراض للحدود والتقسيمات.

٢ - الاعتراض للأحكام النّحوية والتّصريفية.

٣ - الاعتراض للدّليل.

٤ - الاعتراض للعلَّة .

٥ - الاعتراض لتقدير العامل.

٦ - الاعتراض للتَّوجيه الإعرابي.

٧ - الاعتراض للمصطلح، وأسماء الأبواب.

٨ - الاعتراض للأمثلة.

٩ - الاعتراض لترتيب الكلام.

١٠ - الاعتراض للعبارة.

١١ - الاعتراض لمسألة لغوية، وهي (المشترك اللفظي).

١٢ - الاعتراض لتفسير المعنى.

١٣ - الاعتراض لأسماء القبائل، والأعلام.

الفصل الرابع: الأصول المعتمد عليها في الاعتراضات، وهي:

١ - السماع.

٢ - الإجماع.

٣ - القياس.

٤ - الاستصحاب.

الفصل الخامس: منهج السيرافي في عرض مسائل الاعتراض، وتحدثت فيه عن المباحث الآتية:

أولاً: طريقة السيرافي في إيراد مسائل الاعتراض.

ثانياً: موقفه منها.

ثالثاً: مناقشته لأدلَّتها.

رابعاً: العلَّة عنده.

خامساً: المآخذ عليه.

الفصل السادس: التقويم، ودار الحديث فيه حول الأمور الآتية:

أولاً: دقَّة المعترضين في نقل كلام سيبويه، وفهمه.

ثانياً: قوَّة الاحتجاج، أو ضعفه.

ثالثاً: الاستقلال، والمتابعة.

رابعاً: نظرة النَّحويين إلى الاعتراضات.

الخاتمة: وسجّلت فيها أبرز ما انتهيت إليه من النتائج.

ثم ذيّلت البحث بالفهارس الآتية:

فهرس الآيات، وفهرس الآحاديث، وفهرس أقوال العرب النثرية، وفهرس الأشعار، وفهرس الأعلام، وقائمة المصادر والمراجع، وفهرس المسائل، وفهرس الموضوعات.

وفي الختام أتقدّم بالشكر الجزيل لأستاذي الأستاذ الدكتور عبد الله بن حمد الخثران، الذي أعطاني حنان الأب، وعطفه، وعلمَ الأستاذ، وخبرته، ولستُ مبالغاً إذا قلت: إنَّ ما في البحث من الحسن يعود إلى توفيق اللّه، ثم إلى توجيهاته، ونصحه، وإنَّ ما فيه من الضعف يعود إلى مخالفتي منهجه، وملحوظاته.

كما أتوجّه بالشكر إلى أساتذتي في القسم، وأخصُّ بالذكر أستاذيَّ: الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدّى، والأستاذ الدكتور علي بن محمد أبا المكارم، اللَّذَيْن وقفا معي في المراحل الأُوَل من البحث وقفاتٍ أضاءت لي شموعاً في طريق البحث، فجزاهما اللّه عني خير الجزاء.

وصلّى اللّه على نبيّنا محمّد.

التمهيد

أ - سيبويه

ب - السيرافي

ج - شرح كتاب سيبويه للسيرافي

أ - سيبويه

قد يقولُ قائلٌ : كيف تُعَرِّفُ ببحرٍ كسيبويه، هو والنحو قرينان متلازمان، لا يذكر أحدهما إلا ويسابقه الآخرُ إلى الذهن، وكيف تتحدَّث عن رجلٍ درس حياته كثيرٌ من الأوَّلين، والآخِريــن، فمنهم من أفرد له مؤلَّفاً[١]، ومنهــم مَنْ ترجــم لــه في مَدْرَجِ كتاب ! .

فأجيبه قائلاً : إنني أشاركك تعجبك؛ إذ يحار قلمي ماذا يكتب عن هرمٍ صار رأيه عند أهل العربية حجةً، فما إن يظفر أحدهم بنص له في المسألة التي يناقشها إلا وجعله دليلاً على صحة قوله[٢]، وأصبح النحويون يُرْجعون إليه ضمير الغائب، وإنْ لم يجرِ له ذكرٌ في الكلام[٣]؛ لتيقُّنهم من أنه حاضرٌ في كل ذهن، وفي كل زمن، وأضحى لقبه مضرباً للمثل في بلوغ الغاية في النحو[٤].

ولكنَّني - مع ذلك كله - وضعت منهجاً سأسير عليه في هذه الترجمة، وأهم ملامحه عدم الوقوف طويلاً عند ما ردَّده الآخرون، والاكتفاءُ منه بما يدفع الخلل، ولا يؤدِّي إلى الملل.

*** اسمه ونسبه :**

هو عمرو، وقيل : بشر[٥] بن عثمان بن قَنْبَر، فارسيُّ الأصل، وينتسب بالولاء إلى الحارث بن كعب بن عمرو بن عُلَة بن جَلْد بن مالك بن أُدد[٦].

---

(١) منهم الأستاذ علي النجدي ناصف، وكتابه اسمُه (سيبويه إمام النحاة)، ومنهم الدكتورة خديجة الحديثي، وكتابها اسمه (سيبويه : حياته وكتابه).

(٢) انظر مثلا : مجالس العلماء، ص ٥٦، وشرح الأبيات المشكلة لأبي علي الفارسي ص ٢٦٤، ٢٦٥، والخصائص ١/٢٥١، ورسالة الملائكة ص ٧٥.

(٣) انظر : شرح الأبيات المشكلة لأبي علي الفارسي ص ٢٦٤، ٢٦٥، ٥٣٨، ٥٤٠، والخصائص ١/١٤١، والتمام ص ١٤٥.

(٤) انظر : إنباه الرواة ٢/٥١.

(٥) انظر : البلغة ص ١٦٣.

(٦) انظر ترجمة سيبويه في : المعارف ص ٥٤٤، ومراتب النحويين ص ١٠٦، وأخبار النحويين البصريين ص ٦٣ - ٦٥ ، وتهذيب اللغة ١/١٩، وطبقات الزبيدي ص ٦٦ - ٧٢، والفهرست ص ٥٧ = =

وأمَّا كنيته؛ فمختلفٌ فيها، فقيل : هو أبو بشر، وقيل : هو أبو الحسين، وقيل : هو أبو عثمان، والأولى أشهرُها، وأثبتُها[١].

وأمَّا لقبُه؛ فسيبويه، وقد اختُلف في معناه، وفي سبب إطلاقه[٢].

ويُلْحَظُ أن المصادر لم تُفِدْ شيئاً ذا بالٍ عن أسْرته.

*** نشأتُه وطلبُه للعلم :**

وُلِدَ سيبويه ببلاد فارس في مدينة البيضاء[٣]، أكبر مُدُن إقليم إصطخر الفارسيّ[٤]، ثم انتقل مع أسرته إلى البصرة حاضرة العلم في العصر العباسيّ، فأخذ يطلب الفقه، والحديث في حِلَقِهما، ولزم حلقة حماد بن سلمة، فبينا هو يستملي على حماد قولَ النبي ﷺ : «ليس من أصحابي إلا مَنْ لو شئتُ؛ لأخذتُ عليه ليس أبا الدَّرْداء»[٥]، فقال سيبويه : «ليس أبو الدرداء»، وظنَّه اسم (ليس)، فقال حماد : «لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، وإنما (ليس) ههنا استثناء، فقال :

= وتاريخ العلماء النحويين ص ٩٠ - ١١٢، ونزهة الألبا ص ٥٤ - ٥٨، وإنباه الرواة ٢/٣٤٦ - ٣٦٠، ومعجم الأدباء ١٦/١١٤ - ١٢٧، وإشارة التعيين ص ٢٤٢ - ٢٤٥، وسير أعلام النبلاء ٨/٣٥١ - ٣٥٢، والبداية والنهاية ١٠/١٨٢ - ١٨٣، والبلغة ص ١٦٣ - ١٦٥، وغاية النهاية ١/٦٠٢، والبغية ٢/٢٢٩-٢٣٠ وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ١/٣٥٧ - ٣٥٩ .

(١) انظر : مراتب النحويين ص ١٠٦، وإنباه الرواة٢/٣٤٩.

(٢) انظر : سيبويه إمام النحاة ص ٧٤ - ٧٩.

(٣) انظر : طبقات الزبيدي ص ٦٦، ونزهة الألبا ص ٥٤، وإنباه الرواة٢/٣٥٥، ومعجم الأدباء ١٦/١١٥.

(٤) انظر : نزهة المشتاق ١/٤٠٤، ومعجم البلدان ١/٥٢٩.

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك ٣/٢٦٦ بلفظ : «ما من أصحابي أحدٌ إلا ولو شئت لأخذت عليه في بعض خُلُقِه غير أبي عبيدة بن الجراح»، وقال : «هذا مرسلٌ غريبٌ ورواته ثقات»، كما ذكره ابن عبد البر في : الاستيعاب ٣/٢ - ٣ بلفظ : «... لوجدت عليه إلا أبا عبيدة»، كما ذكره الذهبي في : سير أعلام النبلاء ١/١٣ بلفظ : «ما منكم من أحدٍ إلا لو شئت لأخذت عليه بعض خُلُقِه إلا أبا عبيدة»، وقال : «هذا مرسل»، كما ذكره ابن حجر في : الإصابة ٢/٢٥٣ بلفظ : «ما من أحدٍ من أصحابي إلا لو شئت لأخذت عليه في خُلُقِه ليس أبا عبيدة بن الجراح»، وقال : «هذا مرسلٌ ورجاله ثقات».

سأطلب علماً لا تُلحِّنُني فيه»[١].

فطفق بعد تلك الواقعة يطلب النحو، فلزم حلقة الخليل بن أحمد، وأخذ يتردد على حِلَق يونس بن حبيب، وعيسى بن عُمر، وأبي الخطاب الأخفش، وغيرهم[٢].

ولم تمض سنون معدودة إلا وقد برع، وبلغ الغاية في النحو، واللغة.

أما مذهبه العَقَديُّ؛ فمذهب أهل السنة[٣].

*** شيوخه :**

أخذ سيبويه عن أعلام عصره في القراءات، والحديث، واللغة، والنحو، ومن ألمع مَنْ تلمذ عليهم :

١ - أبو عمرو بن العلاء بن عمَّار بن العُريان بن عبد الله بن الحُصين، ينتهي نسبه إلى مُضر بن معدِّ بن عدنان، أحد القراء السبعة، توفي سنة «١٥٤هـ » بالكوفة[٤].

وقد نُقِل أن سيبويه روى عنه القراءة[٥]، وفي (الكتاب) ما يُؤيِّد ذلك، حيث يقول سيبويه : «ورأيتُ أبا عمرو أخذ بهنَّ في قوله عزَّ وجلَّ : ﴿يَا وَيْلَتَا أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾[٦]، وحقَّق الأولى»[٧].

وأما النحو؛ فلم يأخذه عنه سماعاً، وإنما نقل آراءه عن يونس[٨]،

---

(١) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٥٩، وطبقات الزُّبيدي ص ٦٦، وأدب الإملاء والاستملاء ص ١٠٥، وإنباه الرواة ٢/٣٥٠.

(٢) انظر : طبقات الزُّبيدي ص ٦٦.

(٣) انظر : المصدر السابق ص ٦٨.

(٤) انظر : معجم الأدباء ١١/١٥٦ - ١٦٠، والبغية ٢/٢٣١ - ٢٣٢.

(٥) انظر : معجم الأدباء ١١/١٦٠، وغاية النهاية ١/٦٠٢.

(٦) من الآية (٧٢) من سورة هود، وانظر اختلاف القراء في الهمزتين المجتمعتين في أول الكلمة في: المبسوط ص ١٢٣ - ١٢٥.

(٧) الكتاب ٣/٥٤٩.

(٨) انظر : تاريخ العلماء النحويين ص ١٠٩ - ١١٠.

وهي تبلغ نحو أربعة وأربعين رأياً[١].

٢ - هارون بن موسى البصريُّ، أبو عبد الله، المتوفى سنة «١٧٠هـ »[٢]، وقد أخذ عنه سيبويه القراءات، كما يظهر ممَّا في (الكتاب)، إذ روى عنه خمس مراتٍ، كلُّها من القراءات[٣].

٣ - حمَّاد بن سلمة بن دينار، مولى ربيعة بن مالك، من أئمة أهل الحديث، وشيخ أهل البصرة في العربية، توفي سنة «١٦٧هـ »[٤].

وقد كان سيبويه يستملي عليه الحديث قبل انصرافه إلى النحو كما تقدم.

٤ - الأخفش الكبير عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطاب[٥]، أخذ سيبويه عنه اللغة[٦]، وجملة ما روى عنه في (الكتاب) سبعٌ وأربعون مرة[٧].

٥ - أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس بن ثابت ....، المتوفى سنة «٢١٥هـ »[٨]، قال السيرافي : «وذكر أبو زيد النحوي اللغوي كالمفتخر بذلك بعد موت سيبويه، قال : كل ما قال سيبويه : وأخبرني الثقة، فأنا أخبرته»[٩].

وقد نقل عنه سيبويه في تسعة مواضع، ولم يُصَرِّح باسمه[١٠].

٦ - عيسى بن عُمر البصري، مولى خالد بن الوليد، نزل في ثقيف، وتوفي سنة «١٤٩هـ »[١١]، وقد أخذ عنه

---

(١) انظر : سيبويه إمام النحاة ص ٩٨ - ٩٩.

(٢) انظر : نزهة الألبا ص ٣٧ - ٣٨، وإنباه الرواة ٣/٣٦١ - ٣٦٢، والبغية ٢/٣٢١.

(٣) انظر : الكتاب ٢/٣٩٩، ٣/٣٦، ٤/١٩٦، ٤٤٤، ٤٦٧، وانظر : سيبويه إمام النحاة ص ٩٨.

(٤) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٥٩، والبغية ١/٥٤٨ - ٥٤٩.

(٥) انظر : طبقات الزُّبيدي ص ٤٠، ونزهة الألبا ص ٤٤، وإنباه الرواة ٢/١٥٧ - ١٥٨، والبغية ٢/٧٤.

(٦) انظر : مجالس العلماء ص ١٢٤، وأخبار النحويين البصريين ص ٦٤.

(٧) انظر : سيبويه إمام النحاة ص ٩٥.

(٨) انظر : طبقات الزبيدي ص ١٦٥ - ١٦٦.

(٩) أخبار النحويين البصريين ص ٦٤.

(١٠) انظر : سيبويه إمام النحاة ص ٩٧.

(١١) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ - ٥٠، وطبقات الزبيدي ص ٤٠ - ٤٥.

سيبويـه النحـو[١]، وجملـة مـا نقـل عنـه في (الكتـاب) اثنـان وعشـرون رأيـاً[٢].

٧ - الخليـل بـن أحمد الفراهيدي الأزديُّ، أبـو عبـد الرحمن، تـوفي سنة «١٦٠هـ »، وقيل : سنة «١٧٠هـ »، وقيل : سنة «١٧٥هـ »[٣].

وهو أبلغ شيوخ سيبويه أثراً في تكوين شخصيته العلمية، قال السيرافي : «وعامَّة الحكاية في (كتاب سيبويه) عن الخليل، وكلما قال سيبويه : (وسألته)، أو (قال) من غير أن يذكر قائله؛ فهو الخليل»[٤].

وقد نقل عنه سيبويه في (الكتاب) نحو اثنتين وعشرين وخمسمائة مرة[٥].

٨ - يونس بن حبيب الضَّبيُّ بالولاء، من نحويِّي الطبقة البصرية الخامسة، توفي سنة «١٨٢هـ »، أو سنة «١٨٣هـ »[٦].

وقد درس سيبويه عليه النحو[٧]، وروى عنه في نحو مائتي موضع من (الكتاب)[٨].

وهناك علماء آخرون روى عنهم، ولم يسمعهم، ومن هؤلاء :

أبـو جعفـر الرؤاسيُّ محمد بن الحسن بن أبي سارة الكوفيُّ[٩]، قال السُّيوطـي : «وقـال [أي : الرؤاسي] : بعث الخليـل إليَّ يطلب كتابي، فقرأه،

---

(١) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٦٤، ومعجم الأدباء ١٦/١١٦.

(٢) انظر : سيبويه إمام النحاة ص ٩٥.

(٣) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٥٤ - ٥٦، وطبقات الزُّبيدي ص ٤٧ - ٥١، وإنباه الرواة ١/٣٧٦ - ٣٨٢، والبغية ١/٥٥٧ - ٥٦٠.

(٤) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٥٦.

(٥) انظر : سيبويه إمام النحاة ص ٩٣.

(٦) انظر : مراتب النحويين ص ٤٤ - ٤٥، وأخبار النحويين البصريين ص ٥١ - ٥٤، وطبقات الزُّبيدي ص ٥١ - ٥٣.

(٧) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٦٤، ومعجم الأدباء ١٦/١١٦.

(٨) انظر : سيبويه إمام النحاة ص ٩٤.

(٩) انظر : طبقات الزُّبيدي ص ١٢٥، ونزهة الألبا ص ٥٠ - ٥١.

فكلُّ ما في (كتاب سيبويه): وقال الكوفيُّ كذا[١]؛ فإنما عنى الرؤاسي هذا، وكتابه يُقال له: (الفيصل)»[٢].

ومنهم - أيضاً - عبد الله بن زيد بن أبي إسحاق بن الحارث المتوفَّى سنة «١١٧هـ»، من نحاة الطبقة البصريَّة الثانية[٣].

وقد روى سيبويه آراءه عن طريق يونس.

* **تلاميذه :**

ذكرت المصادر منهم أربعة :

الأول : قطرب، أبو علي محمد بن المستنير، المتوفَّى سنة «٢٠٦هـ»[٤]، قال السيرافي : «ويقال : إنَّه إنَّما سُمِّي قطرباً؛ لأن سيبويه كان يخرجُ بالأسحار فيراه على بابه، فيقول : إنما أنت قطرب ليل، والقطرب : دويبَّة تدبُّ»[٥].

والثاني : الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعيُّ بالولاء، المتوفَّى سنة «٢١٥هـ»[٦]، وكان الطريق إلى (الكتاب)[٧].

والثالث : إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد ابن أبيه، أبو إسحاق الزياديُّ، المتوفَّى سنة «٢٤٩هـ»[٨].

جاء في (معجم الأدباء) أنه قرأ (الكتاب) على سيبويه، ولم يتمَّه[٨].

---

(١) ذكر الأستاذ علي النجدي ناصف أنه لم يجد هذه العبارة في (الكتاب)، انظر : سيبويه إمام النحاة ص ١٠١، ولم أجدها أيضا.

(٢) البغية ١/٨٢ - ٨٣.

(٣) انظر : طبقات الزُّبيدي ص ٣١ - ٣٣.

(٤) انظر : نزهة الألبا ص ٧٦ - ٧٧، والبلغة ص ٢١٤.

(٥) أخبار النحويين البصريين ص ٦٥.

(٦) انظر : طبقات الزبيدي ص ٧٢ - ٧٤.

(٧) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٦٦، ونزهة الألبا ص ١٠٨.

(٨) انظر : معجم الأدباء ١/١٥٨، والبغية ١/٤١٤.

والرابع : النَّاشي، قال أبو الطيِّب اللغوي[١] : «وكان ممَّنْ أخذ عن سيبويه، والأخفش رجل يُعرف بـ(النَّاشي)، ووضع كتباً في النحو، مات قبل أن يستتمَّها، وتؤخذ عنه»[٢]. وقال المبرد : «لو خرج علمُ النَّاشي إلى الناس؛ لما تقدَّمه أحدٌ»[٢].

وممَّن جلس في حَلْقة سيبويه محمد بن سلام الجمحيُّ، المتوفَّى سنة «٢٣١هـ »[٣]، إذ رُوي أنَّه قال : «كان سيبويه النحوي جالساً في حَلْقته بالبصرة، فتذاكرنا شيئاً من حديث قتادة[٤]، فذكر حديثاً غريباً، وقال : لم يروِ هذا إلا سعيد ابن أبي العَروبة[٥]، فقال له بعض ولد جعفر بن سليمان : ما هاتان الزائدتان يا أبا بشر؟ فقال : هكذا يقال؛ لأن (العَروبة) هي الجُمعة، ومَنْ قال : (عَرُوبة)؛ فقد أخطأ. قال ابن سلام : فذكرت ذلك ليونس فقال : أصابَ، للهِ درُّه!»[٦].

وقد وقع لي نصٌّ في (طبقات الشُّعراء) يدلُّ على أنَّ ابن سلاَّم أخذ عن سيبويه، وهو قوله : «وكان عيسى بن عمر، وابن أبي إسحاق يقرآن : ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ﴾[٧]، وكان الحسن، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس يرفعون : ﴿نُرَدُّ﴾، و﴿نُكَذِّبُ﴾، و﴿نَكونُ﴾، قلت لسيبويه : كيف الوجه عندك؟ قال : الرفع، قلت : فالذين قرؤوا بالنصب، قال : سمعوا قراءة ابن أبي إسحاق، فاتَّبعوه ...»[٨].

---

(١) هو عبد الله بن علي، توفي بعد سنة «٣٥٠هـ »، انظر : البغية ٢/١٢٠.

(٢) مراتب النحويين ص ١٣٧.

(٣) انظر ترجمته في : طبقات الزبيدي ص ١٨٠.

(٤) هو قتادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب البصري، توفي سنة «١١٧هـ »، انظر : خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ٣١٥.

(٥) هو سعيد بن أبي عروبة (أو العروبة) مهران اليشكُريُّ بالولاء، أبو النضر البصري، توفي سنة «١٥٦هـ »، انظر : خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ١٤١.

(٦) انظر : طبقات الزبيدي ص ٦٧، وإنباه الرواة ٢/٣٥١ - ٣٥٢.

(٧) من الآية (٢٧) من سورة الأنعام، وانظر القراءات في : المبسوط ص ١٩٢، والغاية في القراءات العشر ص ٢٣٩، والإتحاف ٢/٨.

(٨) طبقات الشعراء : ص ٨.

وممَّن جلس في حَلْقته - أيضاً - ابنُ عائشة، أبو عبد الرحمن عبيد الله بن محمد بن حفص التميميُّ البصري، المتوفَّى سنة «٢٢٨هـ »[١]، إذ رُوي عنه أنه قال : «كُنَّا نجلس مع سيبويه النَّحوي في المسجد - وكان شاباً جميلاً نظيفاً، قد تعلَّق من كلِّ علمٍ بسببٍ، وضرب فيه بسهمٍ، مع حداثة سنِّه، وبراعته في النحو - فبينا نحن عنده ذات يوم إذ هبَّتْ ريحٌ أطارتْ الورق، فقال لبعض أهل الحلْقة : انظر أيَّ ريحٍ هي؟ - وكان على منارة المسجد تمثالُ فرسٍ من صُفْرٍ - فنظر ثم عاد فقال : ما يثبُتُ الفرس على شيء، فقال سيبويه : العربُ تقول في مثل هذا : (تذاءبت الرِّيحُ) أي : فعلتْ فعلَ الذئب؛ ليختِلَ، فيتوهَّم الناظر أنّه عدّة ذئاب»[٢].

* منزلته عند العلماء :

أثنى العلماء المنصفون على سيبويه، ووضعوه في الموضع الذي يستحقُّه، وأقوالهم في ذلك تندُّ عن الحصْر[٣]، ومنها :

- قول الأصمعيِّ - وهو في مرضه الذي مات فيه، عندما سأله أبو حاتم السجستاني عن مناظرته مع سيبويه - : «يا بُنَيَّ، فواللهِ لقد نزل بي منه [يريد : سيبويه] شيءٌ وددْتُ أنّي لم أتكلَّمْ في شيءٍ من العلم»[٤].

- وقول ابن جنِّي : «ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمْتِهم آخذين، وبألفاظهم متحلِّين، ولمعانيهم وقُصُودِهم آمِّين؛ جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شَعاعه، وشرع أوضاعَه، ورسم أشكالَه، ووسَمَ أغفالَه، وخلجَ أشطانَه، وبعجَ أحضانَه، وزمَّ شوارده، وأفاء فواردَه أن يرى فيه نحواً ممَّا رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا»[٥].

---

(١) انظر : خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ٢٥٣.

(٢) انظر : طبقات الزبيدي ص ٦٧، وإنباه الرواة ٢/٣٥٢.

(٣) انظر - مثلا - : المصون في الأدب ص ١١٧، وسرح العيون ص ٢٧٧، والخزانة ١/٣٧٠ - ٣٧٢، ومقدمة الأستاذ عبد السلام هارون للكتاب ص ١٩ - ٢٢.

(٤) انظر : معجم الأدباء ١٦/١٢٥.

(٥) الخصائص ١/٣٠٨ - ٣٠٩.

وفي المقابل تعصَّبَ عليه نفرٌ من الكوفيين، وأتباعِهم[١]، وبعضُ المعاصرين، وهو الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم الذي ألَّف كتاباً سمَّاه (شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد) أجْلَبَ فيه بخَيْلِه ورَجِلِه على سيبويه، فاتَّهمه بالكذب، وعدم الأمانة، وتحريف الرواية، وجاء بما لم يأت به الأولُون والآخِرون، مستدلاً بأبياتٍ من المعلقات أوردها سيبويه برواية تخالف الرواية المشهورة.

وممَّا زاد قولُه ضِغثاً على إبَّالة ادِّعاؤه الأمانة، والتحقيق العلميَّ.

وقد تعقَّبه الدكتور حسن موسى الشاعر في كتابه (اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشِّعرية)، فأوفى على الغاية، وأقام الحجة على كذبه، وسوء فهمه لكلام سيبويه، وجهله، وتحريفه للنصوص[٢].

كما كتبتُ مقالة بيَّنت فيها أنَّ ما ذكره بعيدٌ كل البعد عن التحقيق، والأمانة العلمية[٣].

*** كتابه:**

لا يختلف اثنان أن (كتاب سيبويه) هو الإمام في النحو، وأنَّ الكتب من بعده عالةٌ عليه.

يقول الجاحظ : «لم يكتب الناس في النحو كتاباً مثلَه، وجميع كتب الناس عليه عيالٌ»[٤].

ويقول السِّيرافي : «وكان (كتاب سيبويه)؛ لشهرته، وفضله علماً عند النحويين، فكان يقال بالبصرة : قرأ فلانٌ (الكتاب)، فيُعْلَمُ أنَّه (كتاب سيبويه)، وقرأ نصفَ (الكتاب)، ولا يُشَكُّ أنَّه (كتاب سيبويه).

وكان أبو العباس محمد بن يزيد إذا أراد مريدٌ أن يقرأ عليه (كتاب سيبويه)؛ يقول له : هل ركبتَ البحر؟ استعظاماً له، واستصعاباً لما فيه، وكان المازني يقول :

---

(١) انظر - مثلا - : طبقات الزبيدي ص ٧٠ - ٧١، ١٣١، وإنباه الرواة ٢/٣٥٦.

(٢) انظر : اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية ص ٤٧ - ٨٠.

(٣) نشرتها في صحيفة الرياض، العدد : ٩٤٣٤.

(٤) انظر : إنباه الرواة ٢/٣٥١.

مَنْ أراد أنْ يعملَ كتاباً في النحو بعد (كتاب سيبويه)؛ فليستحِ»[١].

ولمعرفة النحويين بقيمة (الكتاب) العلميَّة تهافتوا على قراءته على الشيوخ[٢]، وعابوا من لم يقرأه من أهل النحو[٣].

وقد درس (الكتاب) من المحدثين جماعةٌ منهم : الأستاذ علي النجدي ناصف[٤]، والدكتور مازن المبارك[٥]، والدكتورة خديجة الحديثي[٦]، والأستاذ عبد السلام هارون[٧]، ولا إضافة لي على ما ذكروه سوى أربعة أمور :

الأمر الأول : لم يجزم الأستاذ علي النجدي برأي في وقت شروع سيبويه في تأليف كتابه، هل هو بعد وفاة الخليل أو قبلها؟[٨].

وقطع الدكتور مهدي المخزومي بأن سيبويه بدأ في تأليف (الكتاب) في حياة الخليل، ولم يتمَّه إلا بعد وفاة شيخه، مستدلاً بأن سيبويه ينقل عن الخليل - أحياناً - بالواسطة[٩] .

والصحيح - عندي - ما ذهب إليه الأستاذ عبد السلام هارون[١٠]،

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٦٥.

(٢) انظر : الكتاب ١/١ - ١١، وأخبار النحويين البصريين ص ٦٦، وفهرس ابن عطية ص ١٠١ - ١٠٣، وبرنامج الوادي آشي ص ٣٠٥ - ٣٠٧، وبرنامج المجاري ص ١١٦ - ١١٧، ومقدمة عبد السلام هارون للكتاب ص ٢٦ - ٣٠، والمدارس النحوية أسطورة وواقع ص ٣٣ - ٣٤.

(٣) كالمالقي صاحب (رصف المباني)، انظر : البغية ١/٣٣١.

(٤) انظر : سيبويه إمام النحاة ص ١٢٨ - ١٩٩.

(٥) انظر : الرماني النحوي ص ١٠٦ - ١٣٢.

(٦) لها خمسة كتب، وهي : أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، وكتاب سيبويه وشروحه، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، وسيبويه : حياته وكتابه، ودراسات في كتاب سيبويه.

(٧) وذلك في مقدمته لـ(الكتاب).

(٨) انظر : سيبويه إمام النحاة ص ١٣٠.

(٩) انظر : الخليل بن أحمد الفراهيدي : أعماله ومنهجه ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(١٠) انظر : مقدمة الكتاب ص ٢٤.

وهـو أن سيبويه شرع في تأليف (الكتاب) بعد وفاة شيخه سنة «١٦٠هـ» على المشهور، ومصداق ذلك ما يأتي:

١ - قول الأخفش الأوسط : «كان سيبويه إذا وضع شيئا من كتابه؛ عرضه عَلَيَّ، وهـو يـرى أنّي أعلم منـه - وكان أعلم منّي - وأنا اليوم أعلم منـه»[١].

فلـو كان شيخـه الخليل حيًّا؛ لعرض عليـه ما وضعـه، ولم يعرضه على تلميذه.

٢ - ما روي عن علي بن نصر الجهضميّ أحد أصحاب الخليل[٢]، وهو قولـه : «قال لي سيبويه حين أراد أن يضع كتابه : تعالَ حتى نتعاونَ على إحياء علم الخليل»[٣].

فلو كان الخليل حيًّا؛ لما طلب سيبويه من عليٍّ إحياء علمٍ لا يزال صاحبه بين ظهرانيها.

٣ - أنَّ سيبويه في (الكتاب) ينقل عن بعضهم - أحياناً - آراءً للخليل تخالف ما سمعه منه، ولو كان شيخه حيًّا؛ لسأله عن تلك الآراء، ومن ذلك قوله : «وقد ذكر لي بعضُهم أن الخليل قال : (أنْ) مضمرة بعد (إذنْ)، ولو كانت ممَّا يُضْمَرُ بعده (أنْ)، فكانت بمنزلة اللام، و(حتى)؛ لأضمرتها إذا قلت : (عبدُ اللهِ - إذن - يأتيْك)[٤]، فكان ينبغي أن تنصبَ (إذنْ يأتيَك)؛ لأن المعنى واحـد، ولم يُغَيِّر فيـه المعنـى الـذي كان في قولـه : (إذنْ يأتيَك عبـدُ اللـهِ)، كمـا يتغيَّرُ المعنـى في (حتـى) فـي الرفـع، والنصـب[٥]، فهـذا مـا رووا، وأمَّـا مـا سمعتـه

(١) انظر : طبقات الزُّبيدي ص ٦٧.

(٢) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٦٤، والصاحب عند المتقدمين يراد به التلميذ.

(٣) انظر : الكتاب ١/٨، وطبقات الزُّبيدي ص ٧٥.

(٤) يجب في هذا المثال إلغاء (إذن)؛ لأنها غير متصدِّرة.

(٥) قال السيرافي : «ومعناها [أي : حتى] في الفعل في وجهي النصب للغاية، ومعنى (كي) [أي : التعليل]، وفي وجهي الرفع أن يكون الفعل الذي قبلها يُوْجب الفعل الذي بعدها، ويوطِّئه»، شرح السيرافي ٣/٢٠١آ.

منـه؛ فـالأول[١]»[٢].

والأمر الثاني : أنَّ بعض عبارات (الكتاب) سهلٌ، وبعضها يكتنفُه الغموضُ، وقد اختُلف في تفسير ذلك، فذهب ابن كيسان إلى أن ذلك موافقٌ لما أَلِفَهُ أهل عصر سيبويه. وذهب الأخفش الصغير علي بن سليمان إلى أنَّ سيبويه عمل كتابه على لغة العرب، وخطبها، وبلاغتها، فجعل بعضه بيِّناً مشروحاً، وبعضه مشتبهاً؛ ليكون لمن استنبط ونظر فضلٌ[٣].

ورجَّح أبو جعفر النحَّاس قول الأخفش الصغير[٣]، كما وقع للأستاذ عبد السلام هارون نصٌّ يعضِّدُه، وهو قول ابن قتيبة : «وقال المازني : سألت الأخفش[٤] عن حرف رواه سيبويه عن الخليل في (باب من الابتداء يُضْمَرُ فيه ما بُنِيَ على الابتداء)، وهو قوله : (ما أَغْفَلَه عنك شيئاً، أي : دع الشك)[٥]، ما معناه؟ قال الأخفش : أنا مُذْ وُلِدْتُ أسأل عن هذا، وقال المازني : سألت الأصمعيَّ، وأبا زيد ... عنه، فقالوا : ما ندري ما هو؟»[٦].

فلو كان أسلوب (الكتاب) يألفُه كلَّه أهلُ عصر سيبويه؛ لعرف معنى ذلك الأخفش، والأصمعيُّ، وأبو زيد الأنصاري.

كما سيأتي في أثناء البحث أن الأخفش لم يدرك مراد سيبويه في بعض المسائل.

وذهب أبو العلاء المعرِّي إلى أن بعض عبارات (الكتاب) جاءت مبهمة؛ لأن العبارات الآتية بعدُ مشتملة عليها[٧].

---

(١) وهو أن الناصب (إذن) نفسها. (٢) الكتاب ٣/١٦.

(٣) انظر: الخزانة ١/٣٧١-٣٧٢. وممن أخذ بهذا القول أبو القاسم الكلاعي في: إحكام صنعة الكلام ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٤) هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة.

(٥) انظر : الكتاب ٢/١٢٩.

(٦) انظر : مقدمة الكتاب ص ٣١، وانظر نص ابن قتيبة في : تأويل مشكل القرآن ص ٩٠، وانظر تفسير المسألة المشكلة في: أخبار أبي القاسم الزجاجي ص ٢١٦-٢١٩.

(٧) انظر : رسالة الملائكة ص ٢٢٦.

وقد ظهر لي أسبابٌ عديدة أدَّتْ إلى غموض أسلوب (الكتاب) في كثير من المواضع، وسأذكرها في الفصل الأول من القسم الثاني عند الحديث عن الاضطراب في فهم كلام سيبويه.

والأمر الثالث : أطلقتْ بعضُ كتب التراجم القول في أنَّ سيبويه لم يُقْرأ عليه كتابه[١]، وقد ذكر الأخفش الأوسط أنّه كان يقرأ على سيبويه ما أشكل عليه من (الكتاب)[٢]، كما نُقِل أنَّ الزيادي قرأ بعضه على سيبويه[٣].

والأمر الرابع : نقل عبد القادر البغدادي عن بعضهم أنَّ أوّل مَنْ دُفِنَ معه كتابُه سيبويه؛ وصايةً منه، وأنَّ الأخفش الأوسط بذل ثلاثين ديناراً من الذهب لورثة سيبويه حتى أخرجوا (الكتاب)، ودفعوه إليه[٤].

وهذه القصة أقرب إلى الأسطورة؛ إذ كيف يوصي شيخ النحاة بدفن كتابه، وغرضه من تأليفه إحياء علم الخليل؛ ليُنْتَفَعَ به! ثم إن الأخفش كان يملك نسخة من (الكتاب) في حياة سيبويه، ويدُلُّ على ذلك قوله : «كنتُ أسأل سيبويه عمَّا أشكل عليَّ منه، فإن تصعَّبَ عليَّ الشيءُ منه؛ قرأتُه عليه»[٥].

*** شروح كتابه :**

تعاور شرح (الكتاب) ومناقشته كثيرٌ من المتقدمين والمتأخرين، ومؤلفاتهم في ذلك تندُّ عن الحصر[٦].

---

(١) انظر - مثلا - : أخبار النحويين البصريين ص ٦٦، وإنباه الرواة ٢/٣٩.

(٢) انظر : فهرس ابن عطية ص ١٠٣.

(٣) انظر : معجم الأدباء ١/١٥٨، والبغية ١/٤١٤.

(٤) انظر : حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ١/٣٥٨.

(٥) انظر : فهرس ابن عطية ص ١٠٣.

(٦) انظر : إشارة التعيين ص ٢٤٤ - ٢٤٥، والبلغة ص ١٦٣ - ١٦٤، وفهارس الفهرست ص ١٢٤، ١٢٥، وفهارس إنباه الرواة ٤/٣٥٧، ٣٦٠، وفهارس الخزانة ١٣/٨٠ - ٨٤، ومقدمة الأستاذ عبد السلام هارون للكتاب ص ٣٦ - ٤١.

فمنهم من شرحه كاملاً كابن السَّراج، ومَبْرَمان[١]، والسِّيرافي، والرُّماني[٢]، والصفَّار[٣].

ومنهم من شرح غريبه كالجرمي[٤].

ومنهم من فسَّر أبنيته كأبي حاتم السجستاني[٥]، وثعلب[٦]، والجواليقي[٧]، وابن الدَّهَّان[٨].

ومنهم مَنْ شرح أبياته كالمبرد[٩]، والزجاج[١٠]، وأبي جعفر النحاس[١١]، وابن السيرافي[١٢]، وابن خلف[١٣].

---

(١) انظر : إشارة التعيين ص ٢٤٤.

(٢) يوجد من شرحه نسخة كاملة في مجلدين بمكتبة (داماد إبراهيم) بإستانبول - كما ذكر الدكتور عبد الرحمن العثيمين - انظر : التخمير ١/٤٤٣ هامش رقم (٢)، وفي مكتبتي مصوَّرة كاملة من هذا الشرح في أربعة مجلدات، وسيأتي وصفها في ثبت المصادر والمراجع.

(٣) يوجد نسخة من الجزء الأول من (شرح الصفَّار) في مكتبة (كوبريلي) بإستانبول، ورقمها (١٤٩٢)، وعندي صورة منها، وأخبرني أحد أساتذتي أن عنده صورة كاملة من هذا الشرح في ثلاثة مجلدات.

(٤) انظر : إنباه الرواة ٢/٨٢.

(٥) حقق تفسيره الدكتور محسن العميري، ونشرته المكتبة التجارية بمكة سنة (١٤١٣هـ).

(٦) من تفسيره صورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، كما ذكر الأستاذ كوركس عواد.

(٧) ذكر الدكتور عبد الهادي الفضلي أنَّ شرح الجواليقي قد طبع في مصر سنة «١٩٧٩م»، انظر : فهرست الكتب النحوية المطبوعة ص ٢٨.

(٨) حقَّق كتابه الدكتور حسن فرهود، ونشرته دار العلوم بالرياض سنة «١٤٠٨هـ ».

(٩) انظر : إنباه الرواة ٣/٢٥٢.

(١٠) انظر : المصدر السابق ١/٢٠٠.

(١١) له شرح مطوَّل، انظر : إنباه الرواة ١/١٣٨، وشرح مختصر نُشِرَ بتحقيقات مختلفة، وقد نقل البغدادي في (الخزانة) نصوصاً كثيرة من الشرح المطوَّل.

(١٢) نُشِر شرحه مرتين : إحداهما بتحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، والأخرى : بتحقيق الدكتور محمد علي الريّح هاشم.

(١٣) اسم كتابه (لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب)، ومنه نسخة بمكتبة (الشيخ حسن حسني عبد الوهاب) بتونس، وقد نقل البغدادي في (الخزانة) نصوصاً كثيرة من هذا الشرح.

ومنهم مَنْ ألَّف مقدِّماتٍ عليـه، أو مداخـل إليـه كالمبـرد[١]، والسِّيرافي[٢]، وابن الطـراوة[٣].

ومنهم مَنْ كان له حواشٍ عليه، وتعليقات كالأخفش الأوسط[٤]، والمازني[٥]، وأبي علي الفارسي[٦].

ومنهم من ألَّف كتاباً في شواهده القرآنية كالشلوبين الصَّغِير[٧].

ومنهم من ألَّف في الاستدراك عليه كالمبرد[٨]، والزُّبيدي[٩].

ومنهم من ألَّف في الرد عليه كالمبرد[١٠].

ومنهم من ألَّف في الانتصار له كابن ولاد[١١].

وقد نشر الأستاذ كوركس عوَّاد كتاباً ذكر فيه كثيراً من شروح (الكتاب)، والدراسات التي دارتْ حوله[١٢].

وسيأتي كلامٌ أشفُّ من هذا عند الحديث عن مكانة (شرح السيرافي) بين شروح (الكتاب).

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٣/٢٥١.

(٢) انظر: البغية ١/٥٠٨.

(٣) انظر: ابن الطراوة النحوي ص ١٠٧.

(٤) انظر: البلغة ص ١٦٤، وقد أثبت الأستاذ عبد السلام هارون كثيراً من حواشي الأخفش بهامش (الكتاب).

(٥) انظر: البلغة ص ١٦٤.

(٦) له (التعليقة على كتاب سيبويه)، وقد حقَّقه الدكتور عوض القوزي في خمسة مجلدات كما ذكر لي، ونشر منها أربعة أجزاء.

(٧) انظر: البلغة ص ٢١٠.

(٨) انظر: الانتصار ص ١٠٥.

(٩) اسم كتابه (الاستدراك على سيبويه)، وقد نُشِر مرتين: إحداهما بعناية المستشرق الإيطالي جويدي، والأخرى بتحقيق الدكتور حنَّا جميل حداد.

(١٠) وذلك في (مسائل الغلط)، وقد أورده ابن ولاد في كتابه (الانتصار).

(١١) من كتابه نسخة في دار الكتب المصرية (تيمورية)، ورقمها (٧٠٥) نحو، وعندي صورة منها.

(١٢) اسم كتابه (سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً)، وقد نشره المجمع العلمي العراقي.

*** وفاته :**

قصد سيبويه بغداد في خلافة هارون الرشيد، أي : بعد سنة « ١٧٠هـ »[(١)]، وأمَّ الوزير يحيى بن خالد البرمكي الذي جمع بينه وبين الكسائي، فتناظرا المناظرة المشهورة[(٢)] التي خرج بسببها سيبويه من بغداد مخذولاً، وقصد خراسان حيث يوجد الأمير طلحة بن طاهر، غير أنَّ المرض منعه من بلوغ غايته[(٣)].

وقد اختُلِفَ في مكان وفاته، فقيل : مات في البصرة[(٤)]، وقيل : في ساوة إحدى مدن خراسان بين الريِّ وهمدان[(٥)]، وقيل : في فارس[(٦)]، وقيل : في شيراز[(٧)]، وقيل : في البيضاء[(٨)].

وقد رجَّح الأخير الأستاذ علي النجدي ناصف، ثم قال جامعاً بين أكثر الأقوال السابقة : «ففارس إقليم من بلاد الفرس، وشيراز قصبته، والبيضاء من قرى شيراز»[(٩)].

كما اختُلِف في سنة وفاته، فقيل : إنه توفي سنة « ١٦١هـ »[(١٠)]، وقيل : سنة « ١٧٩هـ »[(١١)]، وقيل : سنة « ١٨٠هـ »[(١٢)]،

---

(١) انظر : مروج الذهب ٢/٣٢١، والبداية والنهاية ١٠/١٦٣.

(٢) انظر المناظرة في : مجالس العلماء، ص ٩ - ١٠، وطبقات الزُّبيدي ص ٦٨ - ٧١، وتاريخ العلماء النحويين ص ١٠١ - ١٠٧، وسيبويه إمام النحاة ص ١٠٤ - ١١٦.

(٣) انظر : المعارف ص ٥٤٤، وطبقات الزبيدي ص ٧١، ونزهة الألبا ص ٥٧، وإشارة التعيين ص ٢٤٥.

(٤) انظر : نزهة الألبا ص ٥٨، ومعجم الأدباء ١٦/١١٥، والبغية ٢/٢٣٠.

(٥) انظر : إشارة التعيين ص ٢٤٥، وانظر موقع (ساوة) في : معجم البلدان ٣/١٧٩.

(٦) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٦٥، وإنباه الرواة ٢/٣٤٨، ومعجم الأدباء ١٦/١١٥.

(٧) انظر : إنباه الرواة ٢/٣٥٣، ومعجم الأدباء ١٦/١١٥، والبلغة ص ١٦٥.

(٨) انظر : تهذيب اللغة ١/١٩، والبغية ٢/٢٣٠.

(٩) انظر : سيبويه إمام النحاة ص ١٢٠، وانظر ما يؤيد ذلك في : إنباه الرواة ٢/٣٥٣.

(١٠) انظر : نزهة الألبا ص ٥٨، ومعجم الأدباء ١٦/١١٥، والبغية ٢/٢٣٠.

(١١) انظر : الفهرست ص ٥٧، وإنباه الرواة ٢/٣٤٨، وإشارة التعيين ص ٢٤٥.

(١٢) انظر : طبقات الزبيدي ص ٧٢، وتاريخ العلماء النحويين ص ١٠٨ - ١١٠، وإنباه الرواة ٢/٣٥٣، ومعجم الأدباء ١٦/١١٥، وإشارة التعيين ص ٢٤٥، والبداية والنهاية ١٠/١٨٢، والبلغة ص ١٦٥، وغاية النهاية ١/٦٠٢، والبغية ٢/٢٣٠.

وقيل : سنة «١٨٨هـ »[١]، وقيل : سنة «١٩٤هـ »[٢].

فأمَّا مَنْ زعم أنَّه توفي سنة «١٦١هـ »؛ فقد ردَّ قوله الأستاذ علي النجدي - وهو محقٌّ - محتجاً بأن سيبويه دخل بغداد في خلافة الرشيد الذي بويع سنة «١٧٠هـ »[٣].

وأمَّا مَنْ قال : إنه توفي سنة «١٩٤هـ »؛ فقد جانبه الصواب؛ لسببين :

أحدهما : ما ذكره الأستاذ علي النجدي، وهو أنَّ بين هذه السنة، وخروج سيبويه من بغداد نحو عشرين عاماً، وهو أمدٌ طويلٌ لا يُظَنُّ أن يعيشه مجهولاً، أو خاملاً[٤].

والآخر : أنَّ سيبويه توفي قبل شيخه يونس الذي مات سنة «١٨٣هـ »، أو«١٨٢هـ »[٥].

وبهذا - أيضاً - يُرَدُّ قولُ من قال : إنه مات سنة «١٨٨هـ ».

ومن هنا يترجَّح أنَّه توفي - رحمه الله - سنة «١٨٠هـ »، أو سنة «١٧٩هـ »، والأولى أشهر.

---

(١) انظر : نزهة الألبا ص ٥٨، والبغية ٢/٢٣٠.

(٢) انظر : المصدرين السابقين .

(٣) انظر : سيبويه إمام النحاة ص ١٢١.

(٤) انظر : المرجع السابق.

(٥) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٦٤، وطبقات الزبيدي ص ٥٢، ٥٣.

ب - السِّيرافي :

*** اسمه ونسبه :**

هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبان السِّيرافي[١]، نسبةً إلى سِيراف، وهي مدينة على ساحل البحر من بلاد فارس[٢].

ولم تزد المصادر على هذا سوى أمرين :

أحدهما : أنَّ أباه كان مجوسياً، اسمُه بَهْزاد، فلمَّا أسلم؛ سمَّاه أبو سعيد عبدَ اللَّهِ[٣].

والآخر : أنَّ نسبه يرجع إلى آل المَرْزُبان بن خَدايداد الذين يقال : إنَّ أصلهم من فَسا[٤].

*** نشأتُه وطلبُه للعلم :**

وُلِدَ أبو سعيد بمدينة سِيراف في النصف الثاني من القرن الثالث الهجريِّ، وقد اختلف في سنة ولادته، فقيل : قبل سنة «٢٩٠هـ»[٥]، وقيل : قبل سنة «٢٧٠هـ»[٦]، وقيل : سنة «٢٨٠هـ»، والقول الأخير للرُّمَّاني[٧].

---

(١) انظر ترجمة السيرافي في : طبقات الزُّبيدي ص ١٩، والفهرست ص ٦٨، وتاريخ العلماء النحويين ص ٢٨ - ٢٩، وتاريخ بغداد ٧/٣٤١ - ٣٤٢، والأنساب ٣/٣٥٧، ونزهة الألبا ص ٢٢٧ - ٢٢٩، وإنباه الرواة ١/٣٤٨ - ٣٥٠، ومعجم الأدباء ٨/١٤٥ - ٢٣٢، وإشارة التعيين ص ٩٣ - ٩٤، وسير أعلام النبلاء ١٦/٢٤٧ - ٢٤٩، والبداية والنهاية ١١/٣١٣، والبلغة ص ٨٦، والبغية ١/٥٠٧ - ٥٠٩، وشذرات الذهب ٣/٦٥ - ٦٦، ونشأة النحو ص ١٧٠ - ١٧١.

(٢) انظر : نزهة المشتاق ١/٤١٠ - ٤١١، ومعجم البلدان ٣/٢٩٤ - ٢٩٥، وآثار البلاد ص ٢٠٤.

(٣) انظر : إنباه الرواة ١/٣٤٨، ومعجم الأدباء ٨/١٤٦، وإشارة التعيين ص ٩٣، والبغية ١/٥٠٧.

(٤) انظر : مسالك الممالك ص ١٤٨، و(فَسا) مدينة بفارس أنزه مدينة بها فيما يقال، بينها وبين (شيراز) أربع مراحل، وهي التي ينسب إليها أبو علي الفارسي الفَسَويُّ.
انظر : معجم البلدان ٤/٢٦٠ - ٢٦١.

(٥) انظر : إنباه الرواة ١/٣٥٠، ومعجم الأدباء ٨/١٤٩.

(٦) انظر : الفهرست ص ٦٨، والبغية ١/٥٠٨.

(٧) انظر : معجم الأدباء ٨/٢٢٨.

ولـمَّا شبَّ عن الطوق؛ لزم حِلَق العلم في سِيراف حتى أدرك مبادئ العلوم[(١)]، غير أنّـه لم يقنـع بذلـك، فطفـق يبحـث عـن أعـلام علمـاء عصـره، فكانت له ثـلاث رحـلات :

الأولـى : قام بها قبل أن يبلغ العشرين، وكانت إلى عُمان[(٢)]، حيث تفقَّه، ثم عاد إلى سيراف[(٣)].

والثانية : إلى عَسْكَرمُكْرم[(٤)]، حيث لقي محمد بن عُمَر الصَّيمري، فجلس في حَلْقَته، وأخذ عنه علم الكلام[(٥)].

والثالثة : إلى بغداد، وهي أهم رحلاته؛ إذ لقي شيوخ عصره في القراءات، والحديث، والفقه، واللغة، والنحو، فاستقر بها[(٦)].

ولم تمض سنون معدودات حتى صار شيخاً حوله التلاميذ، وقاضياً ينتحل في الفقه مذهب أبي حنيفة[(٧)].

*** أخلاقه ومذهبه العقديّ :**

جاء في كتب التراجم أنَّ أبا سعيد كان ثقةً، ورعاً، ديِّناً، صَوَّاماً، زاهداً[(٨)]، وأنه لم يأخذ أجراً على القضاء، وإنَّما كان يأكلُ من كسب يده، فكان لا يخرجُ إلى مجلس الحكم، ولا إلى مجلس التدريس، حتَّى ينسخَ عشرَ ورقاتٍ يأخذُ أُجرتَها عشرةَ دراهم

(١) انظر : الفهرست ص ٦٨.

(٢) عُمان : كُورة على ساحل بحر اليمن في شرقي (هَجَر)، تشتمل على مدن كثيرة.
انظر : معجم البلدان ٤/١٥٠ - ١٥١، وآثار البلاد ص ٥٦ - ٥٧.

(٣) انظر : الفهرست ص ٦٨، وإنباه الرواة ١/٣٤٩، ومعجم الأدباء ٨/١٤٩، والبغية ١/٥٠٨.

(٤) عَسْكَرمُكْرَم - بضم الميم، وسكون الكاف، وفتح الراء - بلد مشهور من نواحي (خوزستان).
انظر : معجم البلدان ٤/١٢٣ - ١٢٤، وآثار البلاد ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٥) انظر : الفهرست ص ٦٨، وإنباه الرواة ١/٣٤٩، ومعجم الأدباء ٨/١٤٩، وشذرات الذهب ٣/٦٦.

(٦) انظر : إنباه الرواة ١/٣٥٠، ومعجم الأدباء ٨/١٤٩، وإشارة التعيين ص ٩٣، والبداية والنهاية ١١/٣١٣، وشذرات الذهب ٣/٦٦.

(٧) انظر : المقابسات ص ٥٨، ومعجم الأدباء ٨/١٥٠.

(٨) انظر : مصادر ترجمته.

تكون بقدر مؤونته[١]، وأنّه أفتى في جامع الرُّصافة خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة، فما وُجِد له خطأٌ، ولا عُثِر له على زلَّة[٢].

ولم تذكر شيئاً يقدح في دينه سوى أنّه نُقِل عنه الاعتزال[٣]، ولم أجد في كتابه (شرح كتاب سيبويه) ما يدلُّ على اعتزاله سوى ما يُوحي بـه قولُـه : «أمَّا قوله تعالى : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ﴾[٤]؛ فإن الاستواء بمعنى الاستيلاء كان، أو بمعنى غيره لا يصحُّ إلا على الموجوداتِ بعد خلقه إياها»[٥].

*** شيوخه :**

تلمذ أبو سعيد السِّيرافي على أبرز علماء عصره في القراءات، والحديث، والفقه، والنحو، واللغة، والكلام، ومن أشهر شيوخه :

١ - محمَّد بن عُمَر الصَّيمريُّ، المعتزليُّ، المتكلم، المتوفَّى سنة «٣١٥هـ»[٦]، وقد لقيه أبو سعيد في عَسْكَر مُكْرَم، وأخذ عنه علم الكلام[٧].

٢ - إبراهيم بن السَّريِّ بن سهل، أبو إسحاق الزَّجَّاج، المتوفَّى سنة «٣١٦هـ»[٨]، وقد ذُكِر أنَّ أبا سعيد أخذ عنه في (تاريخ العلماء النحويين)، و(جذوة المقتبس)[٩]، ولم يصرِّح أبو سعيد بذلك في كتابيه : (شرح كتاب سيبويه)، و(أخبار النحويين البصريين).

---

(١) انظر : نزهة الألبا ص ٢٢٨، ومعجم الأدباء ٨/١٤٦ - ١٤٧.

(٢) انظر : معجم الأدباء ٨/١٥٠.

(٣) انظر : طبقات الزُّبيدي ص ١١٩، ونزهة الألبا ص ٢٢٨، وإشارة التعيين ص ٩٤، والبداية والنهاية ١١/٣١٣، وثمرات الأوراق ص ٢٠، وشذرات الذهب ٣/٦٦.

(٤) من الآية (٥٤) من سورة الأعراف.

(٥) شرح السِّيرافي ٢/١٥٣أ.

(٦) انظر : الأعلام ٦/٣١١.

(٧) انظر : الفهرست ص ٦٨.

(٨) انظر : طبقات الزُّبيدي ص ١١١ - ١١٢.

(٩) انظر : تاريخ العلماء النحويين ص ٢٨، وجذوة المقتبس ١/٢١٦.

٣ - محمَّد بن السَّريِّ، أبو بكر بن السَّرَّاج، المتوفَّى سنة «٣١٦هـ »[١]، وقد ذكر السيرافي في كتابيه المذكورين آنفاً أنَّه قرأ عليه (الكتاب)[٢].

وذكر أبو حيان التوحيدي أنَّ شيخه أبا سعيد قال : «كان ابن السرَّاج يُمْلي في مجالسَ كانت له في أيام الآحاد كتاباً أسماه (المواصلات)، فانتهى إلى بابٍ فيه ذمُّ التُّجَّار، فأنشدتُه أنا بيتاً كنتُ سمعتُه من غيره ... فكتبه، وجعله في الكتاب»[٣].

وأشير - هنا - إلى أن ابن جنِّي نقل عن شيخه أبي عليٍّ أنه قال : «جاء ابنُ بَهْزاد - يعني أبا سعيد السِّيرافي - إلينا، فقرأ على أبي بكر مائةً وخمسين ورقةً من أول (الكتاب)، ثمَّ انقطع عنَّا، فلقيني، فقلتُ لـه : يا هذا الرجل، لِـمَ انقطعتَ؟ - وكان قد تشاغَلَ بهذه المسموعات - فقال : هي سوقٌ، وينبغي أنْ يُباعَ فيها ما يَنْفَقُ فيها، قال أبو علي : فمنذُ سمعتُ هذا منه لم أعاوِدْه»[٤].

وفي قول أبي علي نظرٌ؛ لأن أبا سعيد ذكر في مواضع متأخرة من (شرح الكتاب) ما يدلُّ على أنَّه قرأ (الكتاب) كلَّه على ابن السَّرَّاج[٥].

٤ - عليُّ بن الحسين بن حرب، أبو عُبَيْد بن حَرْبويه، قاضي مصر، المتوفَّى سنة «٣١٩هـ »، ذُكِر أنَّ السِّيرافي حدَّث عنه ببغداد[٦].

٥ - محمَّد بن الحسن بن دُرَيْد الأزديُّ البصريُّ، أبو بكر، المتوفَّى سنة «٣٢١هـ »[٧]، أخذ عنه أبو سعيد اللغة[٨]، وقد صرَّح بذلك في (شرح

---

(١) انظر : طبقات الزُّبيدي ص ١١٢ - ١١٤، وإشارة التعيين ص ٣١٣.

(٢) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ١١٤، وشرح السِّيرافي ٥/٥٩ب.

(٣) انظر : البصائر والذخائر ٤/٢٦ - ٢٧.

(٤) انظر : الخاطريات ص ٥٠.

(٥) انظر : شرح السِّيرافي ٥/٤٤أ، ٥٩ب.

(٦) انظر : تاريخ بغداد ٧/٣٤١، وانظر - أيضًا - : شذرات الذهب ٢/٢٨١ - ٢٨٢.

(٧) انظر : طبقات الزُّبيدي ص ١٨٣ - ١٨٤، ونزهة الألبا ص ١٩١ - ١٩٤، وإنباه الرواة ٣/ ٩٢-١٠٠، والمحمدون من الشعراء ص ٢٧٩ - ٢٨٣.

(٨) انظر : طبقات الزُّبيدي ص ١٨٥، ونزهة الألبـا ص ٢٢٨، وإنبـاه الـرواة ١/٣٤٨، وإشارة التعيين ص ٩٣، والبلغة ص ٨٦.

الكتاب)، فقال : «وكنتُ قرأتُ كتاب (الشَّجر والكلأ) لأبي زيد على أبي بكر بن دريد ، رحمه الله»[١].

وعلى الرغم من ذلك، فقد نقل أبو حيان التوحيدي عن شيخه أبي سعيد أنَّه قال - بعد أن ردَّ رأياً حُكي عن ابن دُريد - : «كان أبو بكر ضعيفاً في التصريف، والنحو خاصة، وفي كتاب (الجمهرة) خللٌ كثير»[٢].

٦ - إبراهيم بن محمد بن عَرَفة بن سليمان الأزدي الواسطي، المعروف بـ«نفطويه»، المتوفَّى سنة «٣٢٣هـ »[٣]، وذكر أبو سعيد في (أخبار النحويين البصريين) أنَّه سمعه[٤].

٧ - أحمد بن موسى بن العبَّاس بن مجاهد، أبو بكر، المتوفَّى سنة «٣٢٤هـ »[٥]، قرأ عليه أبو سعيد القراءات[٦]، كما حدَّث عنه في (أخبار النحويين البصريين)[٧].

٨ - محمد بن مَزْيد بن محمود بن منصور بن راشد، أبو بكر بن أبي الأزهر الخُزاعي، البُوشنْجيُّ، المتوفَّى سنة «٣٢٥هـ »[٨]، ذكر أبو سعيد أنَّه قرأ عليه كتاب (معاني الشِّعر) لبُنْدار[٩]، كما حدَّث عنه في (أخبار النحويين البصريين)[١٠].

---

(١) شرح السّيرافي ٥/١٢٢أ، ١/١١٣ب، ٥/٢٥ب، ٢٦أ، ١٧٣أ.

(٢) انظر : البصائر والذخائر ٩/٢٠.

(٣) انظر : طبقات الزُّبيدي ص ١٥٤، وإنباه الرواة ١/٢١١ - ٢١٧.

(٤) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ١٠٩، وانظر - أيضاً - : البصائر الذخائر ٦/٢١٨.

(٥) انظر : غاية النهاية ١/١٣٩ - ١٤٢.

(٦) انظر : نزهة الألبا ص ٢٢٨، وإنباه الرواة ١/٣٤٨، والبغية ١/٥٠٧.

(٧) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٥٢، ٦٦، ٨١، ١٠٨.

(٨) انظر : البغية ١/٢٤٢، وفي طبقات النحويين واللغويين ص ٢٥٨ : أنه توفِّي سنة «٣٨٣هـ ».

(٩) انظر : شرح السيرافي ٥/١١٩أ، وبُنْدار هو : ابن عبد الحميد لُرَّة، أبو عمرو الكرخيُّ، الأصفهانيُّ، انظر : إنباه الرواة ١/٢٩٢، والبغية ١/٤٧٦ - ٤٧٧.

(١٠) انظر : أخبار النحويين البصريين ص ٩٩، ١٠٥، ١٠٩، ١١١، ١١٢.

٩ - موسى بن عُبيد الله بن يحيى بن خاقان، أبو مُزاحم البغداديُّ، المقرئ، المحدّث، المتوفَّى سنة «٣٢٥هـ»[١]، وقد حدَّث عنه السِّيرافي في (أخبار النحويين البصريين)[٢].

١٠ - محمَّد بن علي بن إسماعيل العَسْكريُّ، أبو بكر مَبْرمان، المتوفَّى سنة «٣٢٦هـ»[٣]، ذكر السِّيرافي أنه قرأ عليه (الكتاب)[٤].

١١ - أحمد بن محمد بن عاصم، أبو بكر بن أبي سهل الحُلوانيُّ، المتوفَّى سنة «٣٣٣هـ»[٥]، ذكره السِّيرافي في (شرح الكتاب)، فقال: «(أمَّا (سَدُوس)؛ فذكر محمد بن حبيب[٦] في كتاب (مختلف القبائل ومؤتلفها)، خبَّرنا بذلك عنه أبو بكر الحُلْوانيُّ ...)»[٧].

١٢ - محمد بن عيسى ديزك، أبو عبد الله البروجردي، المتوفَّى سنة «٣٥٩هـ»، يقال: إنَّ أبا سعيد درس عليه الأدب[٨].

١٣ - عبد الله بن محمد بن علي بن زياد، أبو محمد النيسابوريُّ، المتوفَّى سنة «٣٦٦هـ»[٩]، ذُكِر أنَّ أبا سعيد حدَّث عنه ببغداد[١٠].

١٤ - عبد الله بن الفضل بن جعفر، أبو محمد الورَّاق، كان حيًّا سنة «٣٢٨هـ»[١١]، ذكره أبو سعيد في (شرح الكتاب)، فقال: «وفي (هَيْهات) لغاتٌ جمعها أبو الحسن اللِّحيانيُّ في كتاب (نوادره)، أخبرنا بذلك

---

(١) انظر: شذرات الذهب ٢/٣٠٧.

(٢) انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٥٩، ٨٤، ٨٥، ٨٨، ٩١.

(٣) انظر: طبقات الزُّبيدي ص ١١٤، وإنباه الرواة ٣/١٨٩ - ١٩٠.

(٤) انظر: أخبار النحويين البصريين ص ١١٤.

(٥) انظر: تاريخ بغداد ٥/٧٦.

(٦) توفّي سنة ٢٤٥هـ، انظر: إنباه الرواة ٣/١١٩ - ١٢١.

(٧) شرح السِّيرافي ٤/١٠٦ب. وأبو بكر الحلواني هو راوي كتاب (شرح أشعار الهذليين) للسكري.

(٨) انظر: تاريخ بغداد ٢/٤٠٥ - ٤٠٦.

(٩) انظر: شذرات الذهب ٣/٥٦.

(١٠) انظر: تاريخ بغداد ٧/٣٤١، والأنساب ٣/٣٥٧.

(١١) انظر: تاريخ بغداد ١٠/٤٣.

أبو محمد عبد الله بن الفَضْل الوَرَّاق»[١].

١٥ - أبو بكر السُّكَّريُّ، ذكره أبو سعيد في (شرح الكتاب)، فقال : «وخبَّرنا أبو بكر السُّكَّريُّ»[٢]، ولعل السُّكَّريَّ هذا هو عُبيد الله بن عبد الرحمن ابن محمد السُّكَّريُّ، أبو محمد ، المتوفَّى سنة «٣٢٣هـ »[٣]، فقد جاء في طُرَّة كتاب (النَّسب) لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم : «قال أبو سعيد : دفع إلينا أبو محمد عُبيد الله بن عبد الرحمن السُّكَّريُّ كتاباً ...»، وجاء - أيضاً - : «رواية القاضي أبي سعيد ... السِّيرافي عن أبي محمد عُبيد الله ... السُّكَّريِّ»[٤]، كما جاء في طُرَّة كتاب (أسماء جبال تهامة) لعرَّام السلمي : «قال أبو سعيد ... السِّيرافي : أخبرنا أبو محمد عُبيد الله السُّكَّريُّ قراءةً عليه ...»[٥].

وقد وقع لي نصٌّ لأبي علي الفارسيِّ يُفْهَمُ منه أنَّ السِّيرافي أخذ عنه ، والنصُّ هو : «قرأ - أطال الله بقاء سيِّدنا الأمير سيف الدولة - عبدُ سيِّدنا الرُّقعة النافذة من حضرة سيِّدنا، فوجد كثيراً منها شيئاً لم تجرِ عادة عبده به، لا سيَّما مع مثل صاحب الرُّقعة، إلا أنَّـه يذكر من ذلك بعض ما يـدلُّ على قلَّة تحفُّظ هذا الرجل [يريد ابن خالويه[٦]، ولم يذكر ذلك محقِّق المسائل الحلبيات] فيما يقوله، وهو قوله : (لو يبقى عمر نوحٍ ما صَلَح أن يقرأ على السِّيرافي)، مع علمه بأن ابن بَهْزاد السِّيرافي يقرأ عليه الصبيان ومعلموهم، أفلا أصْلَحُ أنْ أقرأ على مَنْ يقرأُ عليه الصبيان! هذا ما لا خفاء به، كيف وهو قد غَلِط فيما حكاه عنِّي، وأني قُلْتُ : (إنَّ السِّيرافي قرأ عليَّ)، ولم أقلْ هـذا، إنمـا قلـت : (تَعَلَّم منِّي، وأخذ عني هـو وغيره

---

(١) شرح السِّيرافي ٤/٨٦ب.

(٢) انظر : المصدر السابق ٤/١٠٦ب.

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء ١٤/٥٤٧.

(٤) انظر : النَّسب ص ١٩٥، ١٩٦، وانظر - أيضاً - : مجلة مجمع اللغة العربيـة بدمشق ج١، م ٦٨ ص ١٥، ٩٧.

(٥) انظر : أسماء جبال تهامة (ضمن نوادر المخطوطات) ٢/٣٩٥.

(٦) وهو أحد تلاميذ السِّيرافي المتعصبين له، وممَّنْ صحبوا سيف الدولة، انظر : معجم الأدباء ٧/٢٥٧.

ممَّن ينظرُ اليومَ في شيءٍ من هذا العلم)، وليس قولُ القائل : (تَعَلَّمَ مني) مثل (قَرَأَ عليَّ)؛ لأنه قد يقرأ عليه مَنْ لا يتعلَّمُ منه ، وقد يتعلَّم منه مَنْ لا يقرأ عليه، وتعلَّمُ ابن بَهْزاد السِّيرافي منِّي في أيَّام محمَّد بن السَّريّ[١] وبعده لا يخفى على مَنْ كان يعرفُني، ويعرفه، كعليِّ بن عيسى الورَّاق[٢]، ومحمد بن أحمد بن يونس[٣]، ومَنْ كان يطلب هذا الشأن من بني الأزرق الكاتب، وغيرهم ، وكذلك كثير من الفُرْس الذين كانوا يَرَوْنه يَغْشاني في صفِّ (شُونِيز)[٤]، كعبد الله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيهِ النحويّ[٥]؛ لأنه كان جاري بَيْتَ بَيْتَ قبل أن يموتَ الحسنُ بنُ جعفر أخوه، فينتقل إلى داره التي ورثها عنه في درب الزَّعْفَرانيّ[٦]»[٧].

ومَنْ عَـرَفَ مـا بيـن السِّيـرافي والفارسـي مـن تنافـس؛ توقَّفَ فـي قبـول هـذا الكلام.

*** تلاميذه :**

لم يقصـر أبـو سعيـد السِّيرافي درسـه على النحـو فحسـب، وإنَّما كان يُدَرِّسُ - أيضاً - القـراءات[٨]، والحديـث، والفقـه، والفرائـض، واللغـة، والشِّعـر، والعـروض،

---

(١) يريد أبا بكر بن السَّراج.

(٢) يريد الرُّماني.

(٣) هو محمد بن أحمد بن يونس القَسَوي، أبو عبد الله، المعروف بـ«خاطف»، أحد أصحاب ابن السَّرَّاج. انظر : البغية ١/٥٠.

(٤) شُونِيز : أحد أحياء بغداد بالجانب الغربي منها، وفيه مقبرة الشُّونيزيَّة. انظر : معجم البلدان ٣/٤٧٤، ومراصد الاطلاع ٢/٨٢١.

(٥) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرْزُبان، أبو محمد الفارسيُّ القَسَويُّ، توفيَّ سنة «٣٤٧هـ ». انظر : إنباه الرواة ٢/١١٣ - ١١٤.

(٦) دَرْبُ الزَّعْفرانيِّ : دَرْبٌ بجانب بغداد الغربي، سُمِّي بذلك؛ لأن الحسن بن محمد الزَّعفرانيَّ كان ممن سكنوه، والزعفراني منسوب إلى قرية قرب بغداد، اسمها الزَّعْفرانيَّة.
انظر : معجم البلدان ٣/١٤١، وخطط بغداد في القرن الخامس الهجري ص ٢٣.

(٧) المسائل الحلبيات ص ١٥٩.

(٨) لتدرك مدى تبحره في القراءات انظر : شرح السِّيرافي ٤/٢٣٧ب، ٥/١٧١أ.

والقوافي، والحساب، والهندسة، والكلام، والأخبار[١].

ومن أشهر تلاميذه :

١ - أبـو بكـر بن السَّرَّاج، قـرأ عـلى أبـي سعيـد القـراءات، وقرأ عليـه أبو سعيد النحـو[٢].

٢ - أبـو بكـر بـن دُريـد، درس عـلى أبـي سعيـد النحـو، ودرس عليـه أبو سعيد اللغـة[٣].

٣ - أبـو بكـر بـن مجاهـد، قـرأ عليـه أبـو سعيـد القراءات، وأخذ عن أبي سعيد النحو[٤].

٤ - أبـو بكـر مَبْرَمـان، قـرأ عـلى أبـي سعيـد الحسـاب، وقـرأ عليـه أبـو سعيد النحو[٥].

٥ - عليُّ بن المستنير، ابن بنت قُطْرُب، كان يختلف إلى مجلس أبي سعيد، ومِمَّا قرأه عليه (ديوان المُرقِّش)[٦] .

٦ - محمَّد بن محمَّد بن عبَّاد، أبو عبد الله النَّحويُّ العراقيُّ، المتوفَّى سنة «٣٣٤هـ »[٧]، قرأ على أبي سعيد السِّيرافي النَّحو[٨].

٧ - الحسين بن محمَّد بن خالويه النحويُّ، اللغوي، المتوفَّى سنة « ٣٧٠هـ »، قرأ على أبي سعيد، وكان منتصراً له على أبي علي الفارسيِّ[٩].

٨ - عبد الله بن حمُّود بن عبد الله بن مَذْحَج الزُّبيديُّ، الأندلسي، أبو محمد،

---

(١) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١/١٣٣، وإشارة التعيين ص ٩٣.

(٢) انظر : نزهة الألبا ص ٢٢٨، وإنباه الرواة ١/٣٤٨، ومعجم الأدباء ٨/١٤٦، والبغية ١/٥٠٧.

(٣) انظر : المصادر السابقة.

(٤) انظر : إنباه الرواة ١/٣٤٨، ومعجم الأدباء ٨/١٤٦، والبغية ١/٥٠٧.

(٥) انظر : نزهة الألبا ص ٢٢٨، وإنباه الرواة ١/٣٤٨، ومعجم الأدباء ٨/١٤٦، والبغية ١/٥٠٧.

(٦) انظر : معجم الأدباء ٨/١٧٧.

(٧) انظر : إنباه الرواة ٣/٢١٢ - ٢١٣، ومعجم الأدباء ١٩/٢٨ - ٢٩، والبغية ١/٢٢٤.

(٨) انظر : معجم الأدباء ١٩/٢٨، والبغية ١/٢٢٤.

(٩) انظر : إنباه الرواة ١/٣٥٩ - ٣٦٢.

المتوفَّى سنة «٣٧٥هـ »، لزم أبا سعيد إلى أن مات، ثمَّ صحب أبا علي الفارسي[١] .

٩ - علي بن محمَّد بن العبَّاس، أبو حيَّان التَّوحيديُّ، المتوفَّى في حدود سنة «٣٨٠هـ »[٢]، وهو أشهر تلاميذ أبي سعيد ، وأشدُّهم تعصُّباً له، وأكثرهم ثناءً عليه[٣]، وقد صرَّح في كتبه بأنه قرأ على أبي سعيد (شرح الكتاب)[٤]، وكتاب (اللغات) ليونس بن حبيب[٥].

١٠ - يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبان السِّيرافي، المتوفَّى سنة «٣٨٥هـ »، أخذ النحو عن أبيه، وخلفه في حَلْقَته[٦].

١١ - عُبيد الله بن محمَّد بن جَرْو الأسدي، أبو القاسم النحويُّ، العَرُوضيُّ، المعتزليُّ، المتوفَّى سنة «٣٨٧هـ »، أخذ عن أبي سعيد السِّيرافي عِلْمَ الأدب، وقرأ عليه كتاب (الوقف والابتداء) للفراء[٧].

١٢ - الحسين بن محمَّد بن جَعْفر بن محمَّد بن الحسين الرَّافعي، النَّحويُّ، المعروف بـ«الخالع»، المتوفَّى سنة «٣٨٨هـ »[٨]، ومما قرأه على أبي سعيد كتاب (النَّبات)[٩] لأبي حنيفة الدينوري المتوفَّى سنة «٢٨٢هـ »[١٠].

١٣ - إسماعيل بن حمَّاد الجوهريُّ، أبو نصر، صاحب (الصِّحاح)، المتوفَّى

---

(١) انظر : إنباه الرواة ٢/١١٨ - ١١٩، وإشارة التعيين ص ١٦٥، وفيهما أنَّه توفِّي سنة «٣٧٢هـ »، وما أثبته هو ما ذكره أبو حيَّان التوحيدي في : البصائر والذخائر ٨/٢٠٠.

(٢) انظر : البغية ٢/١٩٠ - ١٩١، وتاريخ النَّقد الأدبي عند العرب ص ٢٢٨ وما بعدها.

(٣) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١/١٢٩ - ١٣٣، وإشارة التعيين ص ٢٢٦، والبلغة ص ١٥٦.

(٤) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١/٢٢٢.

(٥) انظر : البصائر والذخائر ٢/٤٢، وقد صرَّح في مواضع كثيرة من هذا الكتاب بتلمذته على السِّيرافي.

(٦) انظر : البلغة ص ٢٤٥.

(٧) انظر : معجم الأدباء ١٢/٦٣ - ٦٨.

(٨) انظر : المصدر السابق ١٠/١٥٥.

(٩) انظر : إنباه الرواة ١/٧٧، وكتاب (النَّبات) مطبوع بتحقيق برنهارد لفين.

(١٠) انظر ترجمته في : إنباه الرواة ١/٧٦ - ٧٩.

سنة «٣٩٨هـ »[١]، دخل بغداد، فقرأ على أبي سعيد اللغة[٢].

١٤ - عبد الباقي بن محمَّد بانيس النَّحوي، المتوفَّى سنة « ٤٠٠هـ »، لقي أبا سعيد، وتلك الحَلْبة[٣].

١٥ - العبَّاس بن أحمد بن موسى، أبو الفضل النحويُّ، اللغويُّ، المتوفَّى سنة «٤٠١هـ »، ذُكِر أنَّه أحد أصحاب السِّيرافي[٤].

١٦ - المحسِّن بن إبراهيم بن هلال الصَّابئ، المتوفَّى سنة «٤٠١هـ »، قرأ على أبي سعيد كتاب (ما يلحن فيه العامة) لأبي حاتم السجستاني[٥].

١٧ - عبد السَّلام بن الحسين بن محمَّد، أبو أحمد البصريُّ، اللغوي، المتوفَّى سنة «٤٠٥هـ »[٦]، ذكر أنَّه قرأ على أبي سعيد[٧].

١٨ - أحمد بن بكر العَبْديُّ، أبو طالب، المتوفَّى سنة «٤٠٦هـ »، أخذ عن السِّيرافي، وأبي علي الفارسي، وكان اختصاصه بأبي علي، وانتسابه إليه أكثر، وتعصُّبه له أوفر[٨].

١٩ - علي بن محمَّد بن عبد الرحيم بن دينار الكاتب، أبو الحسين، المتوفَّى سنة «٤٠٩هـ »، أخذ عن أبي سعيد السِّيرافي، وأبي علي الفارسي[٩].

٢٠ - صاعد بن الحسن بن عيسى الرَّبعيُّ، البغدادي، اللغويُّ، المتوفَّى سنة «٤١٠هـ »، أحد الذين أخذوا عن السِّيرافي[١٠].

---

(١) انظر : إشارة التعيين ص ٥٥ - ٥٦.

(٢) انظر : البغية ١/٤٤٦.

(٣) انظر : إنباه الرواة ٢/١٥٥.

(٤) انظر : البغية ٢/٢٦.

(٥) انظر : معجم الأدباء ١٧/٨١ - ٨٩، ٨/١٥٢.

(٦) انظر : إنباه الرواة ٢/١٧٥ - ١٧٦.

(٧) انظر : البصائر والذخائر ٦/١٩٦، وإنباه الرواة ٣/٢١٢.

(٨) انظر : نزهة الألبا ص ٢٤٦ - ٢٤٧، وإنباه الرواة ٢/٣٨٦ - ٣٨٨، ومعجم الأدباء ٢/٢٣٦ - ٢٣٨، وإشارة التعيين ص ٢٦.

(٩) انظر : معجم الأدباء ١٤/٢٤٥ - ٢٤٨.

(١٠) انظر : إشارة التعيين ص ١٤٦ - ١٤٧.

٢١ - محمد بن عثمان بن بُلْبُل، أبو عبد الله، المتوفَّى سنة «٤١٠هـ »، صحب السِّيرافي[١].

٢٢ - إبراهيم بن سعيد بن الطَّيِّب، أبو إسحاق الرِّفاعيُّ، المتوفَّى سنة «٤١١هـ »، صحب السِّيرافي، وقرأ عليه (شرح الكتاب)، وسمع منه كتب اللغة، والدواوين[٢].

٢٣ - عليُّ بن عُبيد الله بن الدَّقَّاق، أبو القاسم الدَّقيقيُّ، النحويُّ، المتوفَّى سنة «٤١٥هـ »، أخذ عن السِّيرافي، وطبقته[٣].

٢٤ - عليُّ بن عُبيد الله بن عبد الغفَّار، أبو الحسن السمسميُّ ، المتوفَّى سنة «٤١٥هـ »، قرأ على السيرافي، والفارسي[٤].

٢٥ - يحيى بن محمَّد الأرزني، النحويُّ ، المتوفَّى سنة «٤١٥هـ »، ذُكِر أنَّه أخذ عن أبي سعيد السِّيرافي[٥].

٢٦ - علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الرَّبعيُّ، المتوفَّى سنة «٤٢٠هـ »، أخذ عن أبي سعيد السيرافي ببغداد، ثم خرج إلى شيراز، ولزم أبا علي الفارسيَّ نحواً من عشرين سنة[٦].

٢٧ - علي بن منصور بن طالب الحلبيُّ، أبو الحسن القارح، المتوفَّى سنة «٤٢١»[٧]، قال في رسالته إلى المعرِّي : «وكنتُ أختلف إلى علماء بغداد، إلى أبي سعيد السيرافي، وعليٍّ بن عيسى الرُّمَّاني ...»[٨].

٢٨ - محمد بن عبد الواحد بن علي بن إبراهيم بن رزمة، أبو الحسين البزَّاز،

---

(١) انظر : معجم الأدباء ١٨/٢٤٩ - ٢٥٠.

(٢) انظر : إنباه الرواة ١/٢٠٢ - ٢٠٣، ونَكْت الهِمْيان ص ٨٨-٨٩، والبغية ١/٤١٣، والآثار الرفيعة في مآثر بني ربيعة ص ٤٤.

(٣) انظر : البغية ٢/١٧٨.

(٤) انظر : البغية ٢/١٧٨، وانظر : نزهة الألبا ص ٢٤٨.

(٥) انظر : نزهة الألبا ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٦) انظر : إنباه الرواة ٢/٢٩٧، ومعجم الأدباء ١٤/٧٨ - ٨٥، وإشارة التعيين ص ٢٢٣.

(٧) انظر : البغية ٢/٢٠٧.

(٨) رسالة ابن القارح (مع رسالة الغفران) ص ٣٨.

المتوفَّى سنة «٤٣٥هـ »، حدَّث عن أبي سعيد[١]، وروى عنه كتاب (وصف المطر والسحاب) لابن دُريد[٢].

٢٩ - محمد بن إسحاق النَّديم، أبو الفرج الورَّاق، المتوفَّى سنة «٤٣٨هـ »[٣]، قـال في كتابـه (الفهرست) : «قـال شيخنـا أبـو سعيـد - رحمـه اللـه - ...»[٤]، وقال - أيضاً - : «وكذا حدَّثني الشيخ أبو سعيد السِّيرافي ...»[٥].

٣٠ - أبو العبَّاس بن ماهان، من أصحاب أبي سعيد الذين لزموه سنين عدة، وعلَّق عنه زُهاءَ عشرة آلاف ورقة من (شرح الكتاب)، وغيره[٦].

٣١ - الحسين بن مَرْدَوَيه الفارسيُّ، قال أبو حيَّان التوحيديُّ : «وحضرتُ مجلسَ شيخِ الدهرِ، وقريعِ العصرِ، العديمِ المثلِ، المفقودِ الشكلِ، أبي سعيد السيرافي، وقد أقبل على الحسين بن مَرْدَوَيْه الفارسي يشرح له ترجمة (المدخل إلى كتاب سيبويه) من تصنيفه»[٧].

٣٢ - أبو إسحاق المدائنيُّ، الذي يقول مثنياً على شيخه أبي سعيد : «ما قرأتُ عليه خبراً، ولا شيئاً قطُّ فيه ذكرُ الموتِ، والقبرِ، والبعثِ، والنشورِ، والحسابِ، والجنَّة، والنار، والوعد، والوعيد، والعقاب، ... إلا وبكى منها، وجَزِعَ عندها، وربَّما نغَّص عليه يومَه، وليلته ...»[٨].

٣٣ - محمَّد بن أحمد الغُنْدِجاني، أبو النَّدى، أخذ عن أبي سعيد، فأكثر[٩].

---

(١) انظر : تاريخ بغداد ٣٦١/٢.

(٢) انظر : وصف المطر والسحاب ص ١.

(٣) انظر : معجم الأدباء ١٧/١٨، والأعلام ٢٩/٦.

(٤) الفهرست ص ٥٧.

(٥) المصدر السابق ص ٤٥.

(٦) انظر : معجم الأدباء ١٥٨/٨.

(٧) انظر : المصدر السابق ١٥٢/٨ - ١٥٣.

(٨) انظر : المصدر السابق ١٧٢/٨ - ١٧٣.

(٩) انظر : إنباه الرواة ١٨٧/٤. وأبو النَّدى هو شيخ الأسود الغندجاني، صاحب الردود على العلماء. انظر : إصلاح ما غلط فيه أبو عبد الله النمري ص ٢٩، ٣١.

٣٤ - محمَّد بن أحمد بن عُمر الخلاَّل، أبو الغنائم اللُّغوي، تلمذ على أبي سعيد السِّيرافي، وطبقته[١].

٣٥ - سُليمان بن محمَّد الزَّهراويُّ، لقي أبا سعيد السيرافي، وروى عنه[٢].

٣٦ - طلحة بن كرْدان النحويُّ، من أصحاب السيرافي[٣].

٣٧ - محمَّد بن عيسى بن عثمان العطَّار، النحويُّ، ذكره السيوطي، وقال : «أخذ عن السيرافي»[٤].

٣٨ - إبراهيم بن علي الفارسيُّ، أبو إسحاق النحويُّ اللغويُّ، أخذ عن السيرافي، فأكثر[٥].

*** منزلته بين علماء عصره :**

يُعَدُّ السيرافي ثالثَ ثلاثة من أشهر النحويين في القرن الرابع الهجري، والآخران هما :

- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان، أبو علي الفارسيُّ، المتوفَّى سنة «٣٧٧هـ»[٦].

- وعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرُّمانيُّ، المتوفَّى سنة «٣٨٤هـ»[٧].

---

(١) انظر : معجم الأدباء ١٧/٢٠٨، والبغية ١/٣٧.

(٢) انظر : البغية ١/٦٠٢.

(٣) انظر : إنباه الرواة ٢/٩٣.

(٤) البغية ١/٢٠٦.

(٥) انظر : أخلاق الوزيرين ص ٣٥٢، وإنباه الرواة ١/٢٠٦ - ٢٠٧، ومعجم الأدباء ١/٢٠٤ - ٢٠٥، والبغية ١/٤٢٠.

(٦) انظر : نزهة الالبا ص ٢٣٢ - ٢٣٣، وإنباه الرواة ١/٣٠٨ - ٣١٠، ومعجم الأدباء ٧/٢٣٢ - ٢٦١.

(٧) انظر : نزهة الألبا ص ٢٣٣ - ٢٣٥، وإنباه الرواة ٢/٢٩٤ - ٢٩٦، ومعجم الأدباء ١٤/٧٣ - ٧٨.

وقد توافرت أسبابٌ تدعو إلى تنافسهم، وتحاسدهم، وهي :
أوّلاً : أنّهم عاشوا جميعاً في بغداد.
ثانياً : أنّهم من طبقة واحدة.
ثالثاً : أنّهم اجتمعوا في حِلَق الأشياخ، كالزَّجاج، وابن السَّرَّاج، ومَبْرَمان، وأبي بكر بن دُرَيد.
فأمَّا الرُّمَّاني؛ فلم يكن له صيت صاحبيه ؛ لسببين :
الأول : أنّه مزج النحو بالمنطق[١]، مِمَّا جعل العامة يفرون من حَلْقته؛ ولذا يقول أحدهم : «النحويون في زماننا ثلاثة : واحدٌ لا يُفْهَمُ كلامُه، وهو الرُّمَّانيُّ، وواحد يُفْهَمُ بعضُ كلامِه، وهو أبو علي الفارسيُّ، وواحدٌ يُفْهَمُ جميعُ كلامِه بلا أستاذ، وهو السِّيرافي»[٢].
ويقول الفارسيُّ : «إن كان النحو ما يقولُه الرُّمَّانيُّ؛ فليس معنا منه شيءٌ، وإنْ كان النحو ما نقوله نحن؛ فليس معه منه شيءٌ»[٣].
ولعلَّ حكمَ أبي علي[٤] هو الذي دفع الرُّمَّاني إلى تفضيل السِّيرافي، إذ يقول أبو حيَّان التوحيدي - بعد أن أورد مناظرة أبي سعيد لـمَتَّى بن يونس[٥] - : «قلتُ لعلي بن عيسى : وكم كانت سنُّ أبي سعيد في ذلك الوقت؟ قال : مولده سنة ثمانين ومائتين، وكان له يوم المناظرة أربعون سنة، وقد عَبِثَ الشَّيْبُ بلهازِمِه، مع السَّمتِ والوقارِ، والدِّين، والجدِّ، وهذا شعار أهل الفضل والتقدُّم، وقَلَّ مَنْ تظاهَرَ به، أو تحلَّى بحلْيَته إلا جلَّ في العيونِ، وعَظُمَ في النُّفوسِ، وأحَبَّتْه القُلوبُ، وجَرَتْ

---

(١) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١/١٣٣، ومعجم الأدباء ١٤/٧٤، والرُّمَّاني النحوي ص ٢٢٧ - ٢٤٠.
(٢) انظر : معجم الأدباء ١٤/٧٥، ونزهة الألبا ص ٢٣٤.
(٣) انظر : نزهة الألبا ص ٢٣٤، ومعجم الأدباء ١٤/٧٤ - ٧٥.
(٤) لم يكن أبو علي يرى الرُّمَّاني عالماً، يقول ابن جني تلميذُ أبي علي : «قلتُ له يوماً ببغداد - أظنُّه سنة خمس وسبعين - شيئاً ذكرتُ فيه أبا الحسن عليَّ بن عيسى بن الرُّمَّاني - عفا الله عنا وعنه، وأبو الحسن إذ ذاك قد ساند الثمانين - فقال : نعم، هو صبيٌّ».
انظر : بقية الخاطريات في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج٣، م٦٧، ص ٤٥٨.
(٥) انظر ترجمته في : الفهرست ص ٣٢٢، وانظر المناظرة المذكورة في : الإمتاع والمؤانسة ١/١٠٧ - ١٢٨.

بمدحه الألْسُن. وقلتُ لعلي بن عيسى : أمَا كان أبو علي الفَسَويُّ النحوي حاضِرَ المجلس؟ قال : لا، كان غائباً، وحُدِّثَ بما كان، فكان يكتمُ الحَسَدَ لأبي سعيد على ما فاز به من هذا الخبر المشهور، والثناء المذكور»[1].

والثاني : أنّه لم يظهر من تلاميذه أحدٌ ينشر منهجه، ويُرَدِّدُ آراءه، ويتعصَّبُ له. على عكس صاحبيه ، فقد توافر لهما من تلاميذهما مَنْ تعصَّب لهما، ونشر منهجهما، فمن أبرز أصحاب السِّيرافي المتعصبين له :

١ - أبو حيَّان التوحيديُّ الذي أسرف في الثناء على شيخه، وذمّ أبي علي الفارسيِّ، ومِمَّا قاله : «أبو سعيد أجمعُ لشمل العلم، وأنْظَمُ لمذاهب العربِ، وأدْخَلُ في كلِّ بابٍ، وأخْرَجُ من كلِّ طريق، وألْزَمُ للجَّادةِ الوسطى في الدِّين والخُلُقِ، وأرْوَى للحديثِ، وأقْضى في الأحكام، وأفْقَهُ في الفَتْوى، وأحْضَرُ بركةً على المختلفة، وأظْهَرُ أثراً في المقتبسة ... .

وأمَّا أبو علي فأشدُّ تفرُّداً بـ(الكتاب)، وأشَدُّ إكباباً عليه، وأبعدُ من كلِّ ما عداه ممَّا هو علمُ الكوفيين، وما تجاوزَ في اللُّغة كتبَ أبي زيد[2]، وأطرافاً ممَّا لغيره، وهو مُتَّقِدٌ بالغيظ على أبي سعيد، وبالحسد له، كيف تمَّ له تفسير (كتاب سيبويه) مِنْ أوَّله إلى آخره : بغريبه، وأمثاله، وشواهده، وأبياته؟ ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيْهِ مَنْ يَشَاءُ﴾[3]؛ لأن هذا شيءٌ ما تمَّ للمبرد، ولا للزَّجَّاج، ولا لابن السَّرَّاج، مع سعةِ علمهم، وفَيْضِ كلامِهم، ولأبي علي أطرافٌ من الكلام في مسائلَ أجادَ فيها، ولم يَأْتَلِ، ولكنَّه قعد على (الكتاب) على النظم المعروف.

وحدَّثني أصحابُنا أنَّ أبا علي اشترى شرح أبي سعيد في الأهواز في توجُّهه إلى بغداد سنة ثمان وستِّين[4]- لاحقاً بالخدمة المرسومة به، والنَّدامةِ الموقوفةِ عليه - بألْفَي درهمٍ، وهذا حديثٌ مشهورٌ، وإنْ كان أصحابُه

---

(١) الإمتاع والمؤانسة ١/١٢٨ - ١٢٩.

(٢) يريد أبا زيد الأنصاري صاحب (النوادر).

(٣) من الآية (٥٤) من سورة المائدة.

(٤) وثلاثمائة، وهي السنة التي توفي فيها أبو سعيد السّيرافي.

يَأْبونَ الإقــرارَ بــه إلا مَنْ زعم أنّه أراد النَّقْضَ عليه، وإظهــارَ الخطأ فيــه ... وأبو علي يشربُ، ويتخالعُ، ويُفارِقُ هَدْيَ أهلِ العلمِ، وطريقةَ الرَّبّانيِّين، وعادةَ المتنسّكين، وأبو سعيد يصومُ الدَّهْرَ، ولا يُصلِّي إلا في الجماعة، ويُقِيمُ على مذهب أبي حنيفةَ، ويَلي القضاءَ سنينَ، ويتألَّه، ويتحرَّجُ، وغيرُه بمعزلٍ عن هذا ... .

وكان أبو سعيد بعيدَ القرين؛ لأنه كان يُقْرأُ عليه القرآنُ، والفِقْهُ، والشُّروطُ، والفرائضُ، والنحوُ، واللغةُ، والعروضُ، والقوافي، والحسابُ، والهَنْدَسَةُ، والحديثُ، والأخبارُ. وهو في كلِّ هذا إمَّا في الغايةِ، وإمَّا في الوسطِ»[١].

٢ - ابنُ خالويه الذي ألَّف كتاباً سمَّاه (الهاذور) نقض فيه كلام أبي علي في (الأغفال)، وقد ردَّ عليه أبو علي في (نقض الهاذور).

ومِنْ أبرز أصحاب أبي علي أبو الفتح عثمان بن جني، ويكفيه؛ إذ نَشَرَ آراء شيخه، وصدر عنها في كتبه.

وقد لَحَظْتُ أنَّ أبا الفتح لم ينقد السيرافي في كتبه، كما نَقَدَ شيخَه أصحابُ أبي سعيد، وإنما اكتفى بالثناءِ على شيخه، ومما قاله : «ولله هو، وعليه رحمتُه، فما كان أقوى قياسَه! وأشدَّ بهذا العلم اللطيف الشريف أُنسه! فكأنه إنما كان مخلوقاً له، وكيف لا يكون كذلك، وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلَّةِ أصحابِها، وأعيان شيوخها سبعين سنة، زائحةً عِلَلُه، ساقطةً عنه كُلَفُه، وجعله همَّه وسَدَمَه! ...»[٢].

وإذا تركنا ذلك التعصُّبَ، وأردنا الموازنة العلمية بين الشَّيْخَيْن، تبَيَّن أن تفضيلَ أحدِهما على الآخرِ فيه إجحافٌ، وظُلْمٌ؛ ذلك أن السيرافي فاق أبا علي في كثرة الحفظ، والعناية باللُّغةِ، والسماع، ومَنْ نظر في شرحــه لـ(الكتاب) - وبخاصــة شرحه لأبنية سيبويه - وكتبِ تلميذه أبي حيَّان التَّوْحِيْدي[٣]، و(لسان العرب) عرف

---

(١) الإمتاع والمؤانسة ١/١٢٩ - ١٣٣.

(٢) الخصائص ١/٢٧٦ - ٢٧٧.

(٣) انظر : البصائر والذخائر ١/٣٧، ١٠٤، ١٧٨، ٢/٨٧، ١٩٣، ٢٢١، ٣/١٠٥، ١١٠، ١٢١، ١٤٩، ٤/٢٦، ٥٨، ٢٠٧، ٢٣٢، ٥/٤٦، ٨٧، ٩٥، ١١٨، ١٤٤، ٦/١٨٢، ٢٠٦، ٧/٢٢٨، ٢٥٥، ٨/٥١، ١١٠، ١٤٧، ١٤٨، ٢٠١، ٩/٢٠، ٦٣، ١٧٨، وأخلاق الوزيرين ص ٦٨، ٢٤٨.

صحَّة هذا الحكم.

أمَّا أبو عليٍّ فقد بزَّ أقرانه في القياس، والتعليل، ، وهذه كتبه، وكتب تلميذه ابن جني تنطقُ بذلك.

ولستُ أول من صَدَعَ بهذا الحكم، فقد سبقني إليه أبو منصور الجواليقي، وإن كان يقدِّمُ النحويَّ الرَّاوية على النحويِّ صاحب القياس[١]، وسبب ذلك - في نظري - أن أبا منصور في اللغة أمثلُ منه في النحو[٢] .

وقد رأيتُ الدكتور عبد الفتاح شلبي يفضِّل أبا سعيد بأنه شرح (الكتاب) كاملاً[٣]، وهذا ظلمٌ لأبي عليٍّ ؛ لسببين :

أحدهما : أنَّ أبا علي لم يكن جاهلاً بـ(الكتاب)، بل هو من أبرع من نظر فيه، ولم يُعَبْ أحدٌ بالقعود عليه سواه، وقد كان له عليه تعليقتان :

إحداهما في سفر، وقد حقَّقها الدكتور عوض القوزيُّ، ونُشِرَ منها ثلاثة أجزاء.

والأخرى في ثلاثة أسفارٍ، ولم أقف عليها[٤].

كما أنَّ أبا علي في كتبه أكثر الوقوف عند دقائق (الكتاب)، وبلغ الغاية في تفسيرها، وتحليلها، ممَّا يدلُّ على أنَّه من أبرع مَنْ نظر فيه.

والآخر : أن لأبي علي (الحجة في علل القرءات السبع)، وهو كتاب لا يقلُّ في قيمته عن (شرح السيرافي).

كما أن له كتاب (التَّذْكِرَة)، وهو مفقود، غير أنَّ ابن مالك[٥]، والسيوطي[٦]، والبغدادي[٧]، وغيرَهم نقلوا منه نصوصاً فيها دِلالةٌ ظاهرة

---

(١) انظر : معجم الأدباء ٧/٢٥٣ - ٢٥٤.

(٢) انظر : نزهة الألبا ص ٢٩٤، ووحي القلم ٣/٣٥٣.

(٣) انظر : أبو علي الفارسي ص ٥٨٧.

(٤) انظر : البلغة ص ١٦٣.

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢/٩١.

(٦) انظر : الأشباه والنظائر ١/٣٣٢، ٣/١٥٩.

(٧) انظر : الخزانة ١٣/٣٠.

على أنَّ ذلك الكتاب من أنفس كتب النحو[١].

*** آثاره :**

ألَّف أبو سعيد السِّيرافي الكتبَ الآتية :

١ - (صنعة الشِّعر والبلاغة)[٢]، وهو مفقود، وقد أورد أبو حيَّان التوحيدي نصوصاً ذكر أنه نقلها كما وجدها بخط أبي سعيد[٣]، وأغلب الظَّن أنها من هذا الكتاب.

ومن هنا يتبيَّنُ أن لأبي سعيد مشاركةً في البلاغة، وتؤكد ذلك مناظرتُه المشهورة لمَتَّى بن يونس، التي ذهب الدكتور حسن إسماعيل إلى أنها المصدر الأول الذي أخذ منه عبد القاهر الجرجاني نظرية النظم[٤].

٢ - (جزيرة العرب)[٥]، وهو مفقود.

٣ - (المدخل إلى كتاب سيبويه)[٦]، وهو مفقود.

٤ - (الوقف والابتداء)[٧]، وهو مفقود.

٥ - (شرح مقصورة ابن دُرَيد)، ومنه نسخة في مكتبة الأوقاف ببغداد[٨].

٦ - (أخبار النحويين البصريين)، وقد طُبِع طبعات مختلفة.

---

(١) قال حاجي خليفة : «وهو كبير في مجلدات، لخَّصه أبو الفتح عثمان بن جنِّي»، انظر : كشف الظنون ١/٣٨٤.

(٢) انظر : الفهرست ص ٦٨، ومعجم الأدباء ٨/١٥٠، والبغية ١/٥٠٨.

(٣) انظر : البصائر والذخائر ٧/١١٣، ١١٦، ١٢٧ - ١٢٨، ١٣٠ - ١٣١، ١٣٥ - ١٣٦، ١٣٩، ١٥٦ - ١٥٧.

(٤) وذلك في كتابه : دلائل الإعجاز بين أبي سعيد السيرافي، وعبد القاهر الجرجاني.

(٥) انظر : معجم الأدباء ٨/١٥٠.

(٦) انظر : معجم الأدباء ٨/١٥٠، ١٥٣، والبغية ١/٥٠٨.

(٧) انظر : الفهرست ص ٦٨، ومعجم الأدباء ٨/١٥٠، والبغية ١/٥٠٨.

(٨) انظر : الفهرست ص ٦٨، ومعجم الأدباء ٨/١٤٩، والبغية ١/٥٠٨، وشرح مقصورة ابن دريد وإعرابها ص ١٤٢ (قائمة المصادر).

٧ - (ألفات الوصل والقطع)، وقد ذكره أبو سعيد في (شرح الكتاب)[١]، ويُفْهَمُ من ذلك أنه صنعه قبل (شرح الكتاب).

٨ - (شواهد كتاب سيبويه)، وقد ذكره أبو سعيد في (شرح الكتاب)[٢]، وفي ذلك دلالة على أنَّه أَلَّف قبل (شرح الكتاب).

٩ - (شرح كتاب سيبويه)، وهو أهم كتبه، وسيأتي الحديث عنه بعدُ، وأذكر - هنا - أن ابن كثير المتوفَّى سنة «٧٧٤هـ» انفرد بأن أبا محمد يوسف ابن السيرافي قد أتمَّ (شرح الكتاب)[٣]، وهذا أشبه بالسَّهو؛ إذ جاء في آخر الشرح نصٌّ فيه دلالةٌ قاطعةٌ على أنَّ أبا سعيد أتمه قبل وفاته، وهو : «قال أبو سعيد : أجاز الفراء في (افتعلوا) إذا أُدغمتْ تاء (افتعل) فيما بعدها، وحُرِّكَ ما قبلها، وهو فاء الفعل أن تثبتَ ألف الوصل من (افتعل) ...»[٤].

ويؤكِّد ذلك أمران آخران :

أحدهما : أن بعض تلاميذ أبي سعيد - كما تقدَّم - قرؤوا عليه الشرح، ويَبْعُدُ أن يقرؤوه قبل أن يتمَّ.

والآخر : أن الفارسي اشترى نسخة من الشرح في سنة «٣٦٨هـ»[٥]، وهي السنة التي توفِّي فيها أبو سعيد، مِمَّا يدلُّ على أن الشرح قد انتشر قبل وفاة أبي سعيد.

١٠ - (الإقناع)، وهو آخر مؤلفاته؛ إذ مات قبل أن يتمَّه، فأتمَّه ابنه يوسف الذي يقول : «وضع أبي النحو في المزابل بـ(الإقناع)»[٦]، يريد : أنَّه يسَّره.

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٥/١٣٨أ.

(٢) انظر : شرح السيرافي ٥/٣٧ب، وانظر - أيضاً - معجم الأدباء ٨/١٤٩.

(٣) انظر : البداية والنهاية ١١/٣٤٠.

(٤) شرح السيرافي ٣٠٣أ (مصورة جامعة الملك سعود).

(٥) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١/١٣١.

(٦) انظر : معجم الأدباء ٨/١٤٩، ورسالة الغفران ص ٢٦٠.

*** وفاته :**

استقر أبو سعيد في بغداد، ولم يَعُدْ إلى سِيراف، واشتغل في القضاء والإفتاء بجامع الرُّصافة[1]، والتدريس، ومازال كذلك حتَّى توفَّاه الله يوم الاثنين، ثاني رجب، سنة ثمان وستين وثلاثمائة، ودُفِنَ بمقبرة الخَيْزران[2].

---

(١) الرُّصافة : تقع في الجانب الشرقي من بغداد، وهي منفصلة عن المدينة المدوَّرة. انظر : خطط بغداد في العهود العبَّاسية الأولى ص ٣٠٥، هامش رقم (١٠).

(٢) انظر : الفهرست ص ٦٨، ونزهة الألبا ص ٢٢٨ - ٢٢٩، وإنباه الرواة ١/٣٤٩، ومعجم الأدباء ٨/١٤٦، والبلغة ص ٨٦.

ج - شرح كتاب سيبويه للسيرافي :

*** نسخُه وما طُبِعَ منه :**

لشرح السيرافي نسخٌ عديدةٌ[١]، أهمُّها نسخةٌ بخط المؤلف توجد في خزانة السَّيِّد محمَّد علي داعي الإسلام بطهران[٢]، ولم آلُ جهداً في الحصول على صورتها، ولكنَّني لم أستطعْ.

وقد اعتمدتُ في بحثي على ثلاث نُسَخ :

الأولى : نسخة دار الكتب المصرية، ذات الرقم (١٣٧) نحو، نسخها عبد اللطيف البغدادي - رحمه الله - سنة «٥٧٩هـ »، وذكر في هوامشها أنه قابلها بنسخة عليها خطُّ أبي سعيد، وهي تقع في ستة أجزاء، فُقِدَ منها الجزء السادس، ومن هذه النسخة صورةٌ فلميةٌ بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

وقد جعلت هذه النسخة أصلاً، فلم أرْجِعْ إلى سواها إلا عند السَّقْط.

والثَّانية : نسخة المكتبة السُّلَيْمانيَّة بتركيا، ذات الرقم (١٣١٣)، وهي كاملة، وتقعُ في مجلدين، وقد نُسِخَتْ سنة «٦٠٩هـ »، ومنها صورةٌ فلمية بمكتبة جامعة الملك سعود.

والثَّالثة : نسخة دار الكتب المصرية، ذات الرقم (١٣٦) نحو، وهي كاملة، وتقع في ثلاثة مجلدات، ذُكِرَ في آخر ثانيها أنَّها نُسِخَتْ سنة «١١٤٥هـ ».

وفي المكتبة المركزية بجامعة الإمام صورةٌ فلميةٌ للمجلدين : الأول، والثاني.

وإذا أَحَلْتُ إلى هذه النسخة، والتي قبلها؛ صرَّحتُ بذلك.

هذا، وقد طُبِعَ نُتَفٌ من الشرح، وبيان ذلك فيما يأتي :

أولاً : طبعت الهيئة المصرية العامة للكتاب أوراقاً من أول الشرح، وأخرجتْها في مجلدين :

---

(١) انظر : سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين ص ٥٧ - ٥٨.

(٢) انظر : المرجع السابق ص ٥٧.

الأول : بتحقيق الدكتور رمضان عبد التَّوَّاب، والدكتور محمود فهمي حجازي، والدكتور محمَّد هاشم عبد الدَّايم.

والثاني : بتحقيق الدكتور رمضان عبد التَّوَّاب.

وما طُبِعَ مقداره من نسخة البغدادي ثلاث وستون ومائة لوحةٍ من الجزء الأول.

وقد وعدت الهيئة المذكورة بإخراج الكتاب كاملاً في نحو ثمانية عشر مجلداً ما عدا الفهارس.

ثانياً : نشرتْ دار الفكر بدمشق مجموعة من أبواب الصرف تحت عنوان (السِّيرافي النحويُّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه)، وهي بتحقيق الدكتور عبد المنعم فائز ، الذي نال بذلك التحقيق درجة الدكتوراه، ويُلْحَظُ أن العنوان لا يدلُّ على المضمون.

ثالثاً : نشرت دار النهضة العربية ببيروت أبواب ضرورة الشعر تحت عنوان (ضرورة الشعر)، وهي بتحقيق الدكتور رمضان عبد التَّوَّاب.

رابعاً : حقَّق الدكتور عوض القوزي الأبواب السابقة، ونشرها تحت عنوان (ما يحتمل الشعر من الضرورة)[1].

خامساً : حقَّق الدكتور صبيح التَّميميُّ الباب الذي قبل الأخير من الشرح، وهو باب (ما ذكره الكوفيون من الإدغام)، ونشرته دار البيان العربيِّ بجدة.

وأشير إلى أن كلية اللغة العربية بالأزهر قسَّمت الشرح ستة أجزاء حسب تقسيم البغدادي، وحقَّقه ستة من طلابها، فنالوا بذلك درجة الدكتوراه، وقد اطَّلعتُ على ثلاثة أجزاء :

الجزء الثاني الذي حقَّقه الدكتور دردير محمد أبو السعود.

والجزء الرابع الذي حقَّقه الدكتور سيِّد جلال حُسين.

والجزء الخامس الذي حقَّقه الدكتور أحمد صالح دقْماق.

وقد وجدتُهم عملوا عملاً لا يُجْحَد، إذ حقَّقوا النَّص تحقيقاً حسناً، وخرَّجوا الشواهد غير أنهم لم يُعنوا بمسائل الخلاف، وهي من أبرز ما في الشرح.

---

(١) وهو الأصح لموافقته ما في الشَّرح.

* منهج السِّيرافي فيه:

تقتضي الأمانة العلمية أن أذكر أن الدكتور محمَّد عبد المطلب البكَّاء أعدَّ رسالةً عنوانها (منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه)، وقد نشرتها دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد سنة «١٩٩٠م».

ولن أطيلَ الوقوفَ عند ما ذكره الدكتور من ملامح منهج أبي سعيد، وإنما سأُفصِّلُ ما توصلتُ إليه .

فأقول : إنَّ أهم خصائص منهج أبي سعيد السيرافي في (شرح الكتاب) ما يأتي :

١ - اقتفى أثر سيبويه في ترك التقديم لكتابه.

٢ - حافَظَ على ترتيب أبواب الكتاب، وأسمائها، وقد يذكر اختلاف النسخ في ترتيب بعض الأبواب[١].

٣ - ابتعد في أغلب المواضع عن تكرار ما سبق ذكره، وتفسير ما يراه واضحاً[٢].

٤ - لم يعتمد طريقة واحدة في شرح أبواب (الكتاب)، وإنما سلك سُبُلاً مختلفةً، منها :

أولاً : تقسيم نصِّ سيبويه فقراً، وشرحها فقرةً فقرةً.

ثانياً : تقديم توطئة للباب، ثم الشروع في ذكر نصِّ سيبويه وشرحه.

ثالثاً : إيراد نص سيبويه في الباب كاملاً، ثم شرحه.

وأكثر هذه السبل شيوعاً السبيل الأولى[٣].

٥ - حرص على إيراد نص سيبويه، فأغنى القارئ عن الرجوع إلى (الكتاب).

٦ - ترك باباً فلم يشرحه، ولم يُشِر إليه، وهو باب (ما لا يجوز فيه فعلتُه)[٤].

٧ - جمع بعض الأبواب في بابٍ واحدٍ[٥].

---

(١) انظر : شرح السِّيرافي ٣/١٥٨أ.

(٢) انظر : المصدر السابق ٢/٤٦ب، ٤٨ب، ٥١أ، ٥٣أ، ١٩٥أ، ١٩٧أ، ٤/٢٢أ.

(٣) انظر : تفصيل ذلك في : منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه ص ١١٥ - ١١٦.

(٤) انظر : الكتاب ٤/٧٦، وقد اقتفى أثره الأعلم في : النكت.

(٥) انظر تفصيل ذلك في : منهج أبي سعيد السِّيرافي في شرح كتاب سيبويه ص ٩٩ - ١٠١.

٨ - أضاف أبواباً لم ترد في (الكتاب)، ومنها (باب ما ذكره الكوفيون من الإدغام)[١]، و(بابٌ في إدغام القُرّاء)[٢].

٩ - فصَّل ما أجمله سيبويه، وبخاصة ضرورة الشِّعر، فقد عقد لها ستة أبواب.

١٠ - ذكر ما استدركه على سيبويه، وبخاصة في الأبنية[٣].

١١ - حرص على إيراد الخلاف بين النحويين، ومناقشة الآراء، وعزوها إلى أصحابها، وقد يحكي الخلاف، ولا يُدْلي بدلوه فيه.

١٢ - تعصَّب للبصريين في أكثر المسائل، فحطب في حبلهم، وأطلق عليهم (أصحابنا)[٤]، ومن أطرف ما وقع لي من ذلك أنّه لما ساق الخلاف في رافع الفعل المضارع ؛ جعل الفراء في ذهابه إلى أن الرفع بالتجرد من الناصب والجازم ، محتذياً مذهب البصريين - وهو الوقوع موقع الاسم - ولم يجعل له سوى تغيير اللفظ، ثم ذكر أن لفظه غير صحيح محتجاً بأنَّ «الرفع أولُ أحوال الفعل، فإذا رفعناه من قَبْلِ وجود المنصوب والمجزوم؛ فلا بدَّ من حالٍ مقترنةٍ به تُوْجِبُ له الرفعَ غير منسوبةٍ إلى شيءٍ لم يكنْ بعدُ، وإنما يقَال : (سَلِمَ فلانٌ من كذا) إذا كان قد دخل فيه ولابسه»[٥].

١٣ - عُنِي كثيراً بشواهد سيبويه الشِّعرية، ففسَّر غريبها، وشرح معانيها، وذكر ما فيها من الروايات، وعزا كثيراً منها إلى قائليها[٦].

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٢٠٣٠٢أ، (مصوَّرة جامعة الملك سعود).

(٢) انظر : المصدر السابق ٣٠٣ب، (مصوَّرة جامعة الملك سعود).

(٣) انظر - مثلاً - : شرح السيرافي ٢/٩٢أ - ب، ٤/٨٣ب، ٨٨ب، ٥/٣٢أ، ٥٠أ، ١٩٨أ.

(٤) انظر : المصدر السابق ٢/١٢٥ب، ٢١٢أ، ٣/٨٢ب، ٩٦ب، ١٤٧ب، ٤/١١ب، ٨٩ب، ٩٦ب، ١٤٣ب، ١٧١أ، ١٧٢ب ، ١٧٤أ، ١٧٥ب، ١٧٧ب، ٢١٧أ، ٢٣٠أ، ٢٤٤أ، ٥/٦٤ب، ٦٦ب، ١٥٧ب، ١٦٥ب، ١٨٨أ، ١٩٤أ.

(٥) انظر : المصدر السابق ٣/١٨٨أ - ب.

(٦) انظر - مثلاً - المصدر السابق ١/٢٢٤أ، ٢/٣٩ب، ٥٢أ، ٦٤ب، ٧٣ب، ٨٥أ، ٩٣ب، ١٠١ب، ١٠٢أ، ١٣٦أ، ١٦٠ب، ١٧٧أ، ١٩١ب، ١٩٧ب، ٣/٨ب، ١٤أ، ٢١أ، ٥٢ب، ٥٤ب، ١٤٢ب، ١٧٧ب، ٤/١٦أ، ٦٣أ، ١٠٤ب، ٥/٤٤أ، ١٤٢أ.

١٤ - فسَّر معاني الأبنية التي أوردها سيبويه[١]، كما عُنِيَ بالظواهر اللغوية كاللهجات، والترادف[٢].

١٥ - عني بتفسير مصطلحات سيبويه[٣]، وأساليبه[٤]، وبيان عباراته التي تجوَّز فيها[٥].

١٦ - ظهر في شرحه أثر تبحُّره في الفقه؛ إذ يجده القارئ - أحياناً - يُنْظِّر لمسائل النحو بمسائل الفقه[٦].

١٧ - عني بتحقيق نص (الكتاب)، فبلغ في ذلك الغاية، وقد اعتمد على نسخ عديدةٍ منها :

- نسخة القاضي[٧]، وهو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزديُّ البصريُّ، المتوفَّى سنة «٢٨٢هـ »[٨].
- نسخة المبرد[٩].
- نسخة الزَّجَّاج[١٠].
- نسخة ابن السَّرَّاج[١١].
- نسخة مَبْرَمان[١٢].

---

(١) انظر - مثلاً - : شرح السيرافي ٤/٧٨ب، ٥/١٠١ب، ١٠٤أ، ٢١١ب، ٢١٤ب، ٢١٨ب، ٢٢١أ.
(٢) انظر : المصدر السابق ١/٩٦أ، ٥/١٧٣أ، ٢٢٦أ.
(٣) انظر : المصدر السابق ٢/١٤٩أ، ١٧٩أ، ١٩٩ب، ٢١١ب، ٢٢٢ب، ٤/٣١ب.
(٤) انظر : المصدر السابق ١/٢٤أ، ٩٦ب، ١٩٠ب، ٣/١٦٨أ.
(٥) انظر : المصدر السابق ١/١٦أ.
(٦) انظر : المصدر السابق ١/٢٣٣أ، ٤/٩أ، ٦٢ب، ٦٣ب.
(٧) انظر : المصدر السابق ٥/٢٢٨ب، ٢٢٩أ.
(٨) انظر ترجمة القاضي في : تاريخ بغداد ٦/٢٨٤ - ٢٩٠.
(٩) انظر : شرح السيرافي ٣/١٥٤ب، ١٥٨أ، ٥/٢٢٨ب، ٢٢٩أ.
(١٠) انظر : المصدر السابق ٢/١١٦ب.
(١١) انظر : المصدر السابق ٥/١٧ب، ١٨ب.
(١٢) انظر : المصدر السابق ٢/٩٩أ، ١٠٣أ، ١٠٨ب، ١٦٠ب، ٢١٧أ، ٣/٢٣ب، ٤٨أ، ١٥٤ب، ٢٠٦ب،٤/٧٣أ، ١٢١ب، ١٧٦ب، ٥/٥٩ب، ٧٤أ، ٩٨ب.

- نسخة السِّيرافي نفسه[١].

وهناك نُسَخٌ أخرى لم يُصَرِّح بأسماء أصحابها، وإنما اكتفى بقوله: «وفي أكثر النسخ»[٢]، أو «وفي بعض النسخ»[٣]، أو «وفي نسخة غيرى»[٤]، أو «وفي نسخ غيرها»[٥].

وأهم ملامح منهجه في التحقيق ما يأتي:

أولاً: يُنَبِّه على ما وُجِدَ في بعض النسخ، وليس من كلام سيبويه، كتعليقات الأخفش[٦]، وحواشي المبرد[٧]، وبعض الأبيات المدخلة في نص (الكتاب)[٨].

ثانياً: يذكر ما في بعض النسخ من زيادات[٩].

ثالثاً: يُوردُ اختلاف النسخ في أسماء الأعلام[١٠].

رابعاً: يذكر ما ورد في حواشي بعض النسخ من تفاسير لكلام سيبويه، وقد يردُّها[١١].

خامساً: يذكر ما وقع في بعض النسخ من خطأ في رواية كلام سيبويه[١٢].

سادساً: قد يُورد اختلاف النسخ، ولا يُعلِّق عليه[١٣]، وقد يُرجِّحُ ما في إحدى النسخ معتمداً على علمه باللغة[١٤].

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٣/٤١أ، ٤/١٢١ب، ١٦٠أ، ١٧٦ب، ٥/٥٩ب.

(٢) المصدر السابق ٢/١٦٠ب.

(٣) المصدر السابق ٢/١٦٢أ، ١٧٦أ، ١٩١ب، ٣/٦١ب، ٩٥أ، ١٢٣ب.

(٤) المصدر السابق ٣/٤١أ.

(٥) المصدر السابق ٢/٩٩أ.

(٦) انظر: المصدر السابق ١/١٨٤ب، ٣/٦١أ.

(٧) انظر: المصدر السابق ٤/٧٣أ - ب.

(٨) انظر: المصدر السابق ٢/١٣٥أ.

(٩) انظر: المصدر السابق ٢/١١٦ب، ١٦٠أ، ١٧٦أ - ب، ٣/١٥٤أ - ب، ٥/٣٦ب.

(١٠) انظر: المصدر السابق ٢/١٩١ب.

(١١) انظر: المصدر السابق ٢/١٠٨ب.

(١٢) انظر: المصدر السابق ١/٢١٠أ.

(١٣) انظر: المصدر السابق ٢/٩٩أ، ٣/١٠٣أ، ٢١٧أ.

(١٤) انظر: المصدر السابق ٥/٨٩ب، ٢٢٩ب.

سابعاً : قد يُخطِّئُ ما في جميع النسخ معتمداً على ما سبق من كلام سيبويه[١] ، أو على ما في المصحف[٢].

ثامناً : يُبَيِّنُ - أحياناً - أثر اختلاف النسخ في المعنى[٣].

تاسعاً : ينقل - أحياناً - تحقيق شيوخه كابن السراج لبعض ما اختلفتْ فيه النسخ[٤]، وقد يُغَلِّطُ ما في نسخة أحدهم[٥].

عاشراً : يذكر اختلاف النسخ في ترتيب الأبواب[٦]، وفي بعض ألفاظ ترجماتها[٧].

*** مصادره :**

أفاد السِّيرافي من كثير من كتب معاني القرآن، واللغة، والنحو، ومنها :

١ - (النوادر) لأبي زيد الأنصاري[٨] .

٢ - (معاني الشعر) للأُشنانداني[٩].

٣ - (المقتضب) للمبرد[١٠].

٤ - (شعر الهذليين) للسُّكَّري[١١].

٥ - (مسائل الغلط) للمبرد[١٢].

---

(١) انظر : شرح السِّيرافي ٤/١١٩أ، ٥/٢٦ب.

(٢) انظر : المصدر السابق ٤/٢٩ب.

(٣) انظر : المصدر السابق ٣/١٢٣ب، ١٢٥أ، ٤/١٧٢أ، ١٧٦ب، ٥/١٢٨ب، ٢١٥أ.

(٤) انظر : المصدر السابق ٥/٢٢٤أ - ب.

(٥) انظر : المصدر السابق ٥/١٨ب.

(٦) انظر : المصدر السابق ٣/١٥٨أ.

(٧) انظر : المصدر السابق ٥/٩٩أ.

(٨) انظر : المصدر السابق ١/١١٧ب، ٥/١٦٥أ.

(٩) انظر : المصدر السابق ١/١٦٧ب، وقد جاء في أول كتاب (معاني الشعر) للأُشنانداني أن السيرافي رواه عن ابن دريد.

(١٠) انظر : المصدر السابق ١/٢١١ب، ٣/١٨٠ب، ٢٥٢ب.

(١١) انظر : المصدر السابق ٢/١٩٠أ.

(١٢) انظر : المصدر السابق ٣/٦٠ب.

٦ - (تفسير كتاب سيبويه) لـمَبْرَمان[١].

٧ - (تفاسير كتاب سيبويه)، ولم يصرح بأصحابها[٢].

٨ - (كتاب الحروف) لأبي عمرو الشيباني[٣].

٩ - (الواضح) لأبي بكر بن الأنباري[٤].

١٠ - (النوادر) للحياني[٥].

١١ - (مختلف القبائل ومؤتلفها) لمحمد بن حبيب[٦].

١٢ - (كتاب العين) للخليل بن أحمد[٧].

١٣ - (كتاب الشجر والكلأ) لأبي زيد الأنصاري[٨].

١٤ - (شواهد كتاب سيبويه) للسيرافي نفسه[٩].

١٥ - (جمهرة اللغة) لابن دريد[١٠].

١٦ - (إيمان عثمان) لأبي زيد الأنصاري[١١].

١٧ - (معاني الشعر) لبُنْدار[١٢].

١٨ - (ألفات الوصل والقطع) للسيرافي نفسه[١٣].

١٩ - (القوافي) للأخفش[١٤].

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٣/١١٤ب، ١٦٤أ، ٤/٧٨ب، ٥/٩٥ب.

(٢) انظر : المصدر السابق ٣/١١٩أ.

(٣) انظر : المصدر السابق ٣/١٧٠ب.

(٤) انظر : المصدر السابق ٣/١٧١ب.

(٥) انظر : المصدر السابق ٤/٨٦ب.

(٦) انظر : المصدر السابق ٤/١٠٦ب.

(٧) انظر : المصدر السابق ٤/١٩٩أ، ٥/١٠٦أ، ٢١٨ب، ٢٢٦أ.

(٨) انظر : المصدر السابق ٥/٢٢أ.

(٩) انظر : المصدر السابق ٥/٣٧ب.

(١٠) انظر : المصدر السابق ٥/٥٦أ.

(١١) انظر : المصدر السابق ٥/٦٦ب.

(١٢) انظر : المصدر السابق ٥/١١٩أ.

(١٣) انظر : المصدر السابق ٥/١٣٨أ.

(١٤) انظر : المصدر السابق ٥/١٨٤أ.

٢٠ - (تفسير أبنية سيبويه) لثعلب[١].

٢١ - (الفصيح) لثعلب[٢].

٢٢ - (الأبنية) للجرمي[٣].

٢٣ - (تفسير أبنية كتاب سيبويه) لأبي حاتم السجستاني[٤].

٢٤ - (الأمالي) لابن دريد[٥].

٢٥ - (المصادر) لأبي زيد الأنصاري[٦].

٢٦ - (الغريب المصنَّف) لأبي عُبيد القاسم بن سلام[٧].

٢٧ - رِقعةٌ منسوبةٌ للمبرد[٨].

٢٨ - رِقعةٌ لابن السَّراج، جمع فيها أحرفاً من أبنية سيبويه مختلفاً فيها[٩].

وثمَّة كتبٌ أخرى قد أفاد منها، ولم يُصَرِّح بأسمائها، ومنها (معاني القرآن) للفراء[١٠].

*** شواهده :**

لم يكتف السِّيرافي بما أورده سيبويه من الشواهد ، وإنما أضاف كثيراً من الشواهد النثرية، والشعرية، إمَّا لتعضيد حكمٍ نحويٍّ لم يأت سيبويه له بشاهد، وإمَّا لتأكيد قضية استشهد لها سيبويه، وإمَّا لتقوية أمرٍ استدركه على سيبويه، وإمَّا لبيان معنى لغويٍّ، وستأتي أمثلة ذلك في أثناء البحث.

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٥/٢١٦ب، ٢٢٣ب، ٢٢٤أ.

(٢) انظر : المصدر السابق ٥/٢١٨ب.

(٣) انظر : المصدر السابق ٥/٢٢٤ب.

(٤) انظر : المصدر السابق ٥/٢٢٥أ.

(٥) انظر : المصدر السابق ٥/٢٢٨ب.

(٦) انظر : المصدر السابق ٥/١١٤أ.

(٧) انظر : المصدر السابق ٥/٢٢٩ب.

(٨) انظر : المصدر السابق ٥/١٦٤ب.

(٩) انظر : المصدر السابق ٥/٢٢٤أ - ب.

(١٠) انظر : معاني القرآن للفراء ١/٣٧١ - ٣٧٢، وشرح السيرافي ٢/١٥٢ب.

وقد لحظتُ بعد تتبعي لشواهد السّيرافي ما يأتي :

أولاً : أنّه استشهد بالقراءات بأنواعها(١).

ثانياً : أنّه يعتد برسم المصحف(٢).

ثالثاً : أنّه يحكمُ - أحياناً - بأن إحدى القراءات أجود في تقدير النحو(٣).

رابعاً : أنّه نصَّ على عدم جواز رد القرءاة(٤).

خامساً : أنّه وقع فيما منعه في موضعين :

أحدهما : قوله - بعد أن منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، أو الجار والمجرور - : «وأمّا قراءةُ بعضهم - وهو ابنُ عامر - : ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيْرٍ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾(٥) - أراد (قتلُ شُركائِهم أولادَهم) - فهذا خطأٌ عند النحويين، والذي دعاه إلى هذه القرءاة أنَّ مصحفَ أهلِ الشَّام فيه ياءٌ مثبتةٌ في (شركايهم)، فقدَّر أنَّ الشُّركاء هُم المُضِلُّون لهم، الداعون إلى قتل أولادهم، فأضاف (القتل) إليهم كما يُضافُ المصدر إلى فاعله، ونصب (الأولادَ)؛ لأنهم المفعولون، ولو أضاف المصدرَ إلى المفعول، فقال : (قتلَ أولادِهم) ؛ للزمه أن يرفع (الشركاء)، فيكون مخالفاً للمصحف، فكأنَّ اتباع المصحف أثير عنده.

ووجه الآية أن يخفض (شركائِهم) بدلاً من (الأولاد)، ويجعل الأولاد هم الشركاء ؛ لأن أولادَ الناس شركاءُ آبائهم في أحوالهم، وأملاكهم.

ووجه آخر : وهو أن تكون الياء المثبتة في المصحف مضمومة، وقد تكون بدلاً من الهمزة على لغة من يقول : (شَفاهُ اللَّهُ يَشْفِيْه شِفاياً)، وهذه لغة غير مختارة في القرآن.

والقول الأول أجود ... وهذان الوجهان على تخريج خط مصحف أهل

---

(١) انظر تفصيل ذلك في : منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه ص ١٦٨ - ١٦٩.

(٢) انظر : شرح السيرافي ٣/١٩٢ب.

(٣) انظر : المصدر السابق ٣/١٦٧أ.

(٤) انظر : المصدر السابق ٥/١٠٣أ.

(٥) من الآية (١٣٧) من سورة الأنعام ، وانظر القراءة في : السبعة ص ٢٧٠.

الشام، وقراءة ابن عامر لا وجهَ لها»[١].

وتبع الزمخشريُّ أبا سعيد في هذا الموضع[٢]، وقد ردَّ قولهما ابن المنير الإسكندري[٣]، فأوفى على الغاية[٤].

والآخر : قوله : «وأمَّا قراءة عبد الله بن عامر اليحصُبيِّ : ﴿وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونَ﴾[٥]؛ فضعيفةٌ؛ لأنه لا منصوب قبله، فيعطف عليه»[٦].

سادساً : أنَّه لم يستشهد بأشعار المولَّدين، كما حرص على نقل قدح بعض العلماء في الاحتجاج بشعر بعض الشُّعراء الإسلاميين، كقول الأصمعي في الكميت بن زيد : إنَّه ليس بحجة[٧].

سابعاً : أنَّه ـ أحياناً - يؤول القراءات ، والأبيات الشعرية؛ لتتفق مع مذهبه[٨].

ثامناً : أنَّه استشهد بنحو ثمانية أحاديث، غير أنه لم يبنِ عليها حكماً نحوياً، وإنما أوردها للأمور الآتية :

الأمر الأول : تعضيد خروج حكم نحويٍّ من الضرورة الشعرية، وقد أورد له حديثاً واحداً[٩].

والأمر الثاني : تقوية أسلوب شاذ نقله سيبويه عن العرب، وقد أورد له حديثاً واحداً[١٠].

---

(١) شرح السيرافي ١/١٢٥أ-ب.

(٢) انظر : الكشاف ٢/٥٤.

(٣) هو أحمد بن محمد بن منصور ... الجِذامي، الجروي، الإسكندري، ناصر الدين، أبو العبَّاس، المتوفَّى سنة «٦٨٣هـ ». انظر : معجم المؤلفين ٢/١٦١ - ١٦٢.

(٤) انظر : الإنصاف فيما تضمَّنه الكشاف من الاعتزال ٢/٥٣ وما بعدها.

(٥) من الآية (١١٧) من سورة البقرة، وانظر القراءة في : السبعة ص ١٦٩.

(٦) شرح السيرافي ٣/٢١٤ب.

(٧) انظر : المصدر السابق ١/٢٢٥ب.

(٨) انظر : المصدر السابق ١/١٠٧أ، ١٠٩ب.

(٩) انظر : المصدر السابق ١/١٢٣أ.

(١٠) انظر : المصدر السابق ٢/٥٦أ.

والأمر الثالث : الاستشهاد لمسائل لغوية[١].

تاسعاً : أنّه استشهد لمسألة لغوية بقولٍ للحجاج بن يوسف الثقفي، المتوفَّى سنة «٩٥هـ »[٢].

* مكانة الشرح بين شروح الكتاب :

شرح (الكتاب) كثيرٌ من النحويين المتقدمين والمتأخرين، وممَّا بقي من تلك الشروح - إضافة إلى (شرح السِّيرافي) - (التعليقة) لأبي علي الفارسي، و(شرح الرُّمَّاني)، و(شرح عيون كتاب سيبويه) لأبي نصر القرطبي، و(النكت) للأعلم الشنتمري، و(تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) لابن خروف، و(شرح الصَّفَّار).

فأمّا (التعليقة) لأبي علي، و(شرح عيون كتاب سيبويه) للقرطبي؛ فليسا سوى تعليقات على بعض نصوص (الكتاب) المشكلة، ولا يمكن أن يبلغا قيمة (شرح السيرافي).

وأمَّا (النكت)؛ فليس للأعلم فيه سوى اختصار (شرح السيرافي)، ويؤخذ عليه أنه لم يذكر أبا سعيد، وقد نبَّهتُ في هوامش البحث على ذلك.

وأما (تنقيح الألباب) لابن خروف؛ فلم أقف عليه، إلا أن الدكتور محمد البكَّاء ذكر أنّه اطَّلع على نسخة منه ناقصةٍ، يظهر منها أن الكتاب مقتضبٌ؛ إذ ترك صاحبه بعض أبواب (كتاب سيبويه)، فلم يتعرض لها، ولم يُعْنَ بالشواهد، ولم يورد النصوص كاملةً، وإنما يقطعها، مما يُحَتِّم على القارئ الرجوع إلى (الكتاب)[٣].

وأمَّا (شرح الصَّفَّار)؛ فقد وقفت على المجلد الأول منه، ويتَّضح منه أن الشرح نفيسٌ، أحسن صاحبه عرض مسائل الخلاف، ومناقشتها، غير أنَّ السيرافي فاقه في تحليل الشواهد، وتفسير الغريب.

وأمَّا (شرح الرُّمَّاني)؛ فهو - في نظري - أفضل الشروح بعد (شرح السيرافي)، فقد وقف مُصنِّفه عند كثير من دقائق (الكتاب)، وعرضها بطريقة لم أجدها عند

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٤/١٠١أ، ٥/٦ب، ٤٣ب، ٥٦ب، ٦٥ب، ٨١ب.

(٢) انظر : المصدر السابق ٥/٢٢٠أ، وانظر ترجمة الحجاج في : شذرات الذهب ١/١٠٦ - ١٠٨.

(٣) انظر : منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

سواه؛ إذ يبدأ ببيان غرض سيبويه من عقد الباب، ثم يورد أسئلة تجمع ما في الباب من أحكام، ثم يُجيبُ عنها مضمّناً الجواب عللاً كثيرةً.

ويؤخذ عليه أنه لم يُعنَ بالشواهد، وتفسير الغريب، ولم يتقيَّد بأسماء الأبواب، كما لم يذكر نص سيبويه، مما يفرض على القارئ الرجوع إلى (الكتاب).

*** منزلته عند العلماء :**

لم يلق شرح من شروح (الكتاب) ما لقيه (شرح السيرافي) من ثناء العلماء؛ إذ وصفه كثيرون بأنه أحسن تلك الشروح[١].

وقد أفاد منه علماء اللغة، وعلماء النحو، ومنهم :

- الأعلم في (النكت)، وقد تقدَّم أنَّه اختصر (شرح السيرافي)، ولم يُشر إليه.
- أبو الحسن علي بن فضَّال المجاشعي في (شرح عيون الإعراب)؛ إذ نقل كلام السيرافي حول الخلاف في ناصب المستثنى، ولم يشر إليه[٢].
- ابن سيده في (المخصص)، وبخاصة في الجزء الرابع عشر، حيث نقل أبواباً من أبواب الصرف ، ومما لحظتُه أنَّه تارةً يعزو ما أخذه إلى أبي سعيد[٣]، وتارةً إلى أبي علي الفارسي، وتارةً لا يعزوه.

  وستأتي أمثلة ذلك في هوامش البحث.
- ابن خروف في (تنقيح الألباب)، وبخاصة عند حديثه عن أبنية سيبويه[٤].
- ابن يعيش في (شرح المفصَّل) الذي اقتفى أثر الأعلم في نقل نصوص من (شرح السيرافي)، وعدم عزوها إلى أبي سعيد.

  وقد نَبَّهتُ في أثناء البحث على كثير من تلك النقول.
- ابن منظور في (لسان العرب)، فقد أفاد كثيراً من السيرافي في تفسير أبنية

---

(١) انظر : نزهة الألبا ص ٢٢٨، ومعجم الأدباء ٨/١٤٧، وإشارة التعيين ص ٩٤، وسير أعلام النبلاء ١٦/٢٤٨، والبلغة ص ٨٦، والبغية ١/٥٠٨.

(٢) انظر : شرح عيون الإعراب ص ١٦٦ - ١٦٧، وشرح السيرافي ٣/١٠٧أ - ١٠٩ب.

(٣) انظر : المخصص ١٤/١٨٥.

(٤) انظر : منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه ص ٢٠٨.

سيبويه، ومن يقرأ (اللسان) ؛ يجد عبارة (ذكره سيبويه، وفسَّره السيرافي) تصادفه في مواضع كثيرة.

كما اختصره بعض النحويين، ومنهم :

- الحسن بن علي الواسطي، المتوفَّى سنة «٤٦٠هـ »، واسم كتابه (التعليق المختصر من كتاب أبي سعيد السيرافي في شرح سيبويه)، ويوجد منه نسخة في مكتبة (كوبريلي) بتركيا[١].
- وابن الضَّائع علي بن محمد الكتاميُّ الإشبيلي، المتوفَّى سنة «٦٨٠هـ »[٢]، واسم كتابه (الجمع بين شرحي ابن خروف والسيرافي لكتاب سيبويه)، ويوجد منه نسخة في مكتبة (القرويين) بفاس[٣].

---

(١) انظر : سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين ص ٦٩.

(٢) انظر : البغية ٢/٢٠٤.

(٣) انظر : سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين ص ٤٢.

القسم الأول

مسائل الاعتراض جمعاً وتوثيقاً ومناقشةً

المسألة (١)

خصائص الاسم:

علة امتناع جزم الاسم

من المقرَّر عند جمهور النحويين أنَّ للإعراب أربعةَ أوجه : الرفعَ، والنصبَ، والجرَّ، والجزمَ[١]، كما أنَّ من الثابت عندهم أنَّ الرفع، والنصب يشترك فيهما الاسمُ بالأصالة، والفعلُ بالحمل عليه[٢]؛ لأنَّ عوامل رفع الاسم ونصبِه مستقلَّةٌ بالعمل، وغيرُ متعلقةٍ بعواملَ أُخَر، فقبلتْ أنْ يُفَرَّعَ عليها[٣]، بخلاف الجر فإنَّ عواملَه مفتقرةٌ إلى ما تتعلَّقُ به من فعلٍ، أو ما يقومُ مقامَه، فانفردَ به الاسم؛ لضعفِه عن تفريع غيره عليه[٤].

أمَّا الجزمُ؛ فاختصَّ به الفعل، وامتنع دخولُه على الأسماء. وعندما بحث النحويون علَّةَ ذلك اختلفوا في الأصل الـمُعَلَّل، وفي العلَّة.

فأمَّا الأصلُ الـمُعلَّلُ؛ فافترقوا فيه فئتين:

الفئة الأولى : ترى تخصيص علَّة المنع بالأسماء غير المنصرفة، ومن هذه الفئة: ابن عصفور[٥]، وأبو حيَّان[٦] في (التذييل).

---

(١) خالف في هذا المازني، والكوفيون، إذ يرون أن الجزم بناء. انظر رأي المازني والرد عليه في: الإيضاح في علل النحو ص ٩٤، وانظر رأيه ورأي الكوفيين في: الارتشاف ١/٤١٤، والهمع١/٢١.
وفي النقل عن الكوفيين تناقض؛ لأنه نُقِل عنهم أنهم يرون أنَّ فعل الأمر معربٌ مجزومٌ بلامٍ مقدَّرةٍ. انظر: أسرار العربية ص ٣١٧، وتوضيح المقاصد ١/٥٩، وشرح الأشموني ١/٣٠.

(٢) انظر هذه المسألة معلَّلةً في: التبصرة والتذكرة ١/٧٦ - ٧٧، وشرح المفصل ٧/١٠. وأشير إلى أن الكوفيين يرون أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الاسم، والفعل. انظر: التذييل والتكميل ١/٦٣ (مطبوع)، وتوضيح المقاصد ١/٥٦، كما نُسِبَ إلى بعض المتأخرين أنَّ الإعراب أصلٌ في الفعل، فرعٌ في الاسم. انظر: التذييل والتكميل ١/٦٣ (مطبوع)، وشرح التسهيل للمرادي ١/٦٣ (مطبوع).

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣١.

(٤) انظر: المصدر السابق، وانظر المسألة مفصَّلةً في: الإيضاح في علل النحو ص ١٠٧ - ١١٢، وشرح السيرافي ١/٣٠أ - ب، وشرح المفصل ٧/١٠، والمطالع السعيدة ١/٧٥.

(٥) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبو الحسن بن عصفور، الحضرمي، الإشبيلي، توفي سنة «٦٦٩هـ ». انظر: إشارة التعيين ص ٢٣٦ - ٢٣٧، والبغية ٢/٢١٠.

(٦) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان، أثير الدين، الأندلسيُّ، توفي سنة «٧٤٥هـ ». انظر: البغية ١/٢٨٠ - ٢٨٥.

فأمَّا ابن عصفور؛ فاحتجَّ بأنَّ الجزمَ لم يجب في غير الممنوع من الصرف؛ ليُعْتَذَرَ عنه[١].

وأمَّا أبو حيَّان؛ فاختلف كلامُه، فهو في (التذييل) يرى أنَّ ذلك خاصٌّ بالممنوع من الصرف، إذ يقول: «وأمَّا طلبُ العلَّة لاختصاص كل واحد منهما [يعني الجزم والجر] فهو شيءٌ قد بحثه النحويون، وطوَّلوا في ذلك بما لا فائدة في ذكره، والصَّوابُ في ذلك ما حدَّه بعضُ أصحابنا، وهو أنَّ التعرُّضَ لامتناع الجر من المضارع المعرب، وامتناع الجزم من الأسماء المعربة على الإطلاق تعرُّضٌ للسؤال عن مبادئ اللغات، والسؤال عن مبادئ اللغات لا سبيل له؛ لأنه يؤدي إلى التسلسل ...، وإنما ينبغي أن يُسأل عمَّا كان يجب قياساً خفض المضارع إذا أضيفت إليه أسماء الزمان ...، وكذلك - أيضاً - يجب قياساً جزمُ الأسماء التي لا تنصرف»[٢].

وقد اجتهد في تأويل كلام سيبويه بما يتَّفق مع مذهبه، إذ يقول: «وأمَّا قول سيبويه في تعليل امتناع الجزم من الأسماء : لتمكُّنِها ولحاق التنوين بها ... ؛[٣] فإنَّه يعني بذلك الأسماء غير المنصرفة، ومراده : لتمكُّنها ولحاق التنوين بها في الأصل»[٤].

وهذا التأويل نقله أبو حيَّان عن أبي نصر القُرطبي[٥] كما ذكر، ولا يخفى ما فيه من التكلُّف، والذي يدلُّ عليه ظاهر كلام سيبويه أنَّه يعلِّلُ امتناع الجزم من الأسماء مطلقاً، ويؤيد ذلك أنَّه نصَّ في موضع آخر على أنَّه يعني الأسماء كلَّها، حيث يقول: «واعلم أنَّ الأفعالَ أثقلُ من الأسماء؛ لأنَّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدُّ تمكُّناً، فمن ثمَّ لم يلحقْها تنوينٌ، ولحقها الجزمُ والسكون»[٦].

---

(١) انظر: المثُل على المقرب ١/١١٢، وشرح الجمل ١/١١٤.

(٢) التذييل والتكميل ١/٧١ (مطبوع).

(٣) انظر نصَّ سيبويه في: الكتاب ١/١٤.

(٤) التذييل والتكميل ١/٧٢ (مطبوع).

(٥) هو هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسيُّ القُرطبيُّ، توفي سنة «٤٠١هـ» . انظر: إنباه الرواة ٣/٣٦٢-٣٦٣ والبغية ٢/٣٢١وانظر تأويله لكلام سيبويه في: شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٩- ٢٠.

(٦) الكتاب ١/٢٠، والضمير في (لم يلحقها) يعود إلى الأفعال.

وعلى الرغم من كلام أبي حيَّان السَّابق فإنَّه في (التذكرة) أرسل كلامه، فوقع فيما منعه، إذ يقول معلِّلاً منع دخول الجزم على الأسماء مطلقاً: «وعمل هذه الحروف الجزم؛ لأنَّ الأمرَ، والنهيَ، والشَّرطَ لا يكون بالاسم، إنَّما يكون بالفعل، فعملتْ عملاً لا يكون إلا في الفعل»[١].

ولعلَّ هذا الاختلاف في كلام أبي حيَّان يعود إلى أنَّه في (التذكرة) ناقلٌ، لا مُحلِّلٌ، على عكسه في (التذييل).

أمَّا الفئة الثانية؛ فهم جمهور النحويين، ورأيهم إطلاق تعليل منع الجزم؛ ليشمل جميع الأسماء[٢].

وعلى الرغم من أنَّ هذا الخلاف في الأصل المعلَّل فإنَّه لا يترتَّبُ عليه نتائجُ تُذكر؛ لأنَّ ما يعلَّلُ به أحدُ الأصلين صالحٌ لأنْ يعلَّل به الأصلُ الآخرُ.

هذا عن الخلاف في الأصل المعلَّل، أمَّا العلَّة فلهم فيها - أيضاً - أقوالٌ مختلفةٌ.

رأي سيبويه:

يُعَدُّ سيبويه من أوائل من علَّلوا منعَ جزمِ الأسماء، إذ جاء في كتابه نصَّان:

النصُّ الأول:

قولُه: «وليس في الأسماء جزمٌ؛ لتمكُّنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابَه وذهابَ الحركة»[٣].

فهو - هنا - يُرجع منعَ جزمِ الأسماء إلى سببين:

أحدهما: أنَّ الأسماءَ متمكِّنةٌ في الإعراب، فلو جُزمتْ لكانت معرَّضةً للبناء عند التقاء الساكنين[٤].

والآخر: أنَّها منوَّنةٌ، فلو جزمتْ لبطلت الحركة، وإذا بطلت الحركة زال التنوين الذي هو لاحقٌ بالاسم، وهذا تفسير السيرافي[٥].

---

(١) تذكرة النحاة ص ٤٩٧.

(٢) انظر: الكتاب ١/١٤، ٢٠، والمقتضب ٢/٥، والتعليقة ١/٤٣ وما بعدها، والتبصرة والتذكرة ١/٨٠، ٨١، وشرح عيون الإعراب ص ٤٥.

(٣) الكتاب ١/١٤.

(٤) انظر: شرح الرُّمَّاني ١/٣أ، وشرح عيون الإعراب ص ٤٦.

(٥) انظر: شرح السيرافي ١/١١أ.

أمَّا الرُّمَّاني[١]؛ فيقول: «وأمَّا التنوين؛ فيَمْنَعُ من الجزم من جهة أنّه لو لحقَ الجزمُ لأبطلَ التنوين الذي هو علامة التمكُّن، أو أبطل ما يقوم مقامَ التنوين من حركة حرف الإعراب؛ لالتقاء الساكنين بدلاً من علامة الإعراب، أو إذهاب السكون من التنوين مع إيجاب السُّكون للجزم، فيصير العاملُ بمنزلة ما قد عمل شيئين في كلِّ منوَّن، وذلك فاسدٌ»[٢].

فهو يفسِّرُ منعَ التنوين جزمَ الأسماء بأنَّها لو جزمت لاقتضى ذلك عملين: إذهاب حركة الإعراب والتنوين، أو إذهاب سكون التنوين، وجلب سكون الجزم، فكأنَّ عاملَ الجزم قد عمل عملين، وهذا فاسدٌ، ولا يخفى ما في هذا التفسير من أثر المنطق.

والنصُّ الثاني:

قولُه: «واعلم أنَّ بعضَ الكلامِ أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء؛ لأنَّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدُّ تمكُّناً، فمن ثَمَّ لم يلحقْها تنوينٌ، ولحقها الجزمُ والسكون، وإنَّما هي من الأسماء؛ ألا ترى أنَّ الفعلَ لا بُدَّ له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: (اللَّهُ إلهُنا) ...»[٣].

فهو في هذا النصِّ يرى أنَّ الاسمَ لم يُجْزَمْ؛ لأنه خفيفٌ، فلا يُخفَّفُ، أمَّا الفعل فلثقله خُصَّ بالجزم؛ لأنه تخفيف، ويُرجع ثقلَ الفعل إلى أمرين:

أحدهما: أنَّ الفعلَ لا يستغني عن الاسم؛ لأن كلَّ فعلٍ لا بدَّ له من فاعل، أمَّا الاسم فيستغني عن الفعل.

والآخر: أنَّ الفعلَ مأخوذٌ من المصدر، والمصدر اسمٌ، فالاسمُ - إذن - أصلٌ للفعل[٤].

وعند الموازنة بين هذين التعليلين الواردين عند سيبويه لا يظهر بينهما تناقضٌ، وإن كان الأولُ تعليلاً بظاهرة لغوية، هي الظاهرة الصوتية.

---

(١) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد اللَّه النحوي، أبو الحسن الرُّمَّاني، توفي سنة «٣٨٤هـ».
انظر: نزهة الألبا ص ٢٣٣ - ٢٣٥، وإنباه الرواة ٢/٢٩٤ - ٢٩٦.

(٢) شرح الرُّمَّاني ١/٣أ.

(٣) الكتاب ١/٢٠ - ٢١.

(٤) انظر: شرح السيرافي ١/٨٥أ، والتعليقة ١/٤٣ وما بعدها.

الاعتراض ومناقشته:

نقل السيرافي اعتراض بعض البصريين لسيبويه في تعليله منع جزم الاسم بالتمكن، ولحاق التنوين، فقال - بعد أن أورد تعليل سيبويه - : «واحتجَّ بعضُ أصحابنا[١]، وحكى عن المازني[٢] أنه قال : لم يدخل الأسماءَ الجزمُ؛ لأنه لا يكون إلا بعوامل يمتنعُ دخولُها على الأسماء من جهة المعنى، نحو: (لم)، و(لما)، و(إنْ) للمجازاة، وما جرى مجراهنَّ»[٣].

فالمعترضُ - إذن - يرى أن علة منع جزمِ الأسماء معنويَّةٌ، بينما يُفْهَمُ من كلام سيبويه المتقدّم أنّها لفظية.

والمتتبِّعُ كلام النحويين - بعد سيبويه - في هذه المسألة يجدهم على خمسة اتجاهات:

الاتجاه الأول: موافقة سيبويه، وهو مذهب أكثر البصريين، وبعض الكوفيين، وجماعةٍ من المتأخرين، وهؤلاء ثلاثة فُرَق:

الفريق الأول: أخذوا بتعليلي سيبويه المتقدِّم ذكرُهما، ومن هؤلاء: السيرافي[٤]، والصَّيمري[٥].

والفريق الثاني: أخذوا بتعليل سيبويه الأول، وهو أن الجزمَ لم يدخل على

---

(١) المراد بهم البصريون؛ لأن السيرافي يطلق على البصريين (أصحابنا)، كما صرَّح بذلك في: شرح الكتاب ٢/٢١٢أ، ٤/١١ب.

(٢) هو بكر بن محمد بن عثمان المازني، أبو عثمان، إمام الطبقة البصرية السابعة، توفي سنة «٢٣٦هـ» وقيل: «٢٤٩هـ». انظر: طبقات الزبيدي ص ٨٧ - ٩٣.

(٣) شرح السيرافي ١/١٢أ، وانظر رأي المازني في: شرح المفصل ١/٧٣، والتذييل والتكميل ١/٧٢ (مطبوع).

(٤) انظر: شرح السيرافي ١/١٠ب - ١١أ، ب، و٨٥أ، ب.

(٥) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيمري، أبو محمد، من نحويي القرن الرابع، قال الفيروزآبادي: «وكان أبو حيان ينكر وجود الصيمري»، وينقض هذا أن أبا حيان نقل عنه في (الارتشاف) في أربعة عشر موضعاً.

انظر: الارتشاف (فهرس الأعلام) ٣/٦٦٣، وانظر ترجمة الصيمري في: إنباه الرواة ٢/١٢٣، والبلغة ص ١٢٥، وانظر رأيه في: التبصرة والتذكرة ١/٨٠ - ٨١.

الأسمــاء؛ لتمكُّنهــا، ولحــاق التنوين بهــا، ومن هـؤلاء:جمهـور أصحاب سيبويـه[١]، وتبعهـم الزَّجاجي[٢]، والمجاشعي[٣]، وابـن عصفور[٤]، وابن أبي الربيع[٥].

وقد اتَّفق هؤلاء على أن في جزم الأسماء إخلالاً وإجحافاً؛ لأنه يلزم عند الجزم حذفُ الحركة والتنوين من جهةٍ واحدةٍ.

والفريق الثالث: علَّلوا بتعليل سيبويه الثاني، وهو أن الجزم لم يدخل على الأسماء لخفتهـا، ودخـل على الأفعال لثقلهـا، ومن هؤلاء: الفراء[٦]، وأكثر الكوفيين[٧]، والحريري[٨]، والأهدل[٩].

---

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو ص ١٠٢.

(٢) هو عبـد الرحمن بـن إسحاق الزجاجي، أبو القاسم، توفي سنة «٣٣٧هـ». انظـر: طبقـات الزبيـدي ص ١١٩، وإنباه الرواة ٢/١٦٠ - ١٦١.
وانظر رأيه في: الإيضاح في علل النحو ص ١٠٢ وما بعدها.

(٣) هو علي بن فضال بن علي بن غالب بن جابر ... بن مجاشع بن دارم القيرواني، أبو الحسن المجاشعي، توفي سنة «٤٧٩هـ». انظر: معجم الأدباء ١٤/٩٠ - ٩٨.
وانظر: رأيه في: شرح عيون الإعراب ص ٤٥ - ٤٦.

(٤) انظر: شرح الجمل ١/١١٤ - ١١٥.

(٥) هو عبد الله بن أبي العباس أحمد بن أبي الحسين عبد الله بن محمد بن أبي الربيع القرشي، الأموي، توفي سنة «٦٨٨هـ». انظر: إشارة التعيين ص ١٧٤، والبغية ٢/١٢٥ - ١٢٦.
وانظر رأيه في: البسيط ١/١٨٢.

(٦) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الدَّيلمي، أبو زكريا الفراء، من أئمة النحو الكوفي، توفي سنة «٢٠٧هـ». انظر: طبقات الزبيدي ص ١٣١ - ١٣٣، وإنباه الرواة ٤/٧ - ٢٣.
وانظر رأيه في: الإيضاح في علل النحو ص ١٠٦، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ص ١٣٢.

(٧) انظر: الإيضاح في علل النحو ص ١٠٦، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ص ١٣٢.

(٨) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، توفي سنة «٥١٦هـ». انظر: نزهة الألبا ص ٢٧٨-٢٨١، وإنباه الرواة ٣/٢٣ - ٢٧.
وانظر رأيه في: شرح ملحة الإعراب ص ٨٠ - ٨١.

(٩) هو محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، الحسيني، التهامي، توفي سنة «١٢٩٨هـ». انظر: هدية العارفين ٢/٣٨٠، ومعجم المؤلفين ٨/٢٧٣. وانظر رأيه في: الكواكب الدرية ١/١٣.

وعلى الرغم من اتفاق هؤلاء على هذا التعليل فإنهم اختلفوا في سبب خفَّة الاسم، وثقل الفعل:

فذهب الكسائي[١]، والفراء، وهشام الضرير[٢] إلى أن الاسم أخفُّ؛ لأنه يستتر في الفعل، ولا يستتر الفعل في الاسم[٣].

وأرجع آخرون ذلك إلى كثرة مدلولات الفعل، فهو يدلُّ على الفاعل، والمفعول، والظرف، والحال ...، أمَّا الاسمُ فلا يدلُّ إلا على المسمَّى الذي تحته[٤].

الاتجاه الثاني: ما حكي عن المازني، وهو أنَّ الجزم لم يدخل على الأسماء؛ لأن لعوامله معاني تختصُّ بالأفعال: كالنفي، والنهي، والأمر ...، وأصحاب هذا الاتجاه جماعةٌ من البصريين والكوفيين[٥]، ذكر أبو القاسم الزجاجي في أخباره[٦] منهم المبرد[٧]، وثعلب[٨]، وتبعهم عبد الدائم القيرواني[٩]، وابن الخشَّاب[١٠]،

---

(١) هو علي بن حمزة الكسائي، أبو الحسن، أحد القراء السبعة، ومن أئمة النحو الكوفي، توفي سنة «١٩٣هـ ». انظر: مراتب النحويين ص ١٢٠ - ١٢١، وطبقات الزبيدي ص ١٢٧ - ١٣٠.

(٢) هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي، من نحاة الطبقة الكوفية الثانية، توفي سنة «٢٠٩هـ ». انظر: نزهة الألبا ص ١٢٩ - ١٣٠، وإنباه الرواة ٣/٣٦٤ - ٣٦٥.

(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو ص ١٠١.

(٤) انظر: المصدر السابق ص ١٠٠ - ١٠١.

(٥) انظر: المصدر السابق ص ١٠٦.

(٦) انظر: أخبار أبي القاسم الزجاجي ص ١٣٢.

(٧) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسَّان بن سليم بن سعد، أبو العبَّاس، توفي سنة «٢٨٦هـ ». انظر: طبقات الزبيدي ص ١٠١- ١١٠.

(٨) هو أحمد ين يحيى بن زيد بن سيَّار الشيباني، أبو العبَّاس، من أئمة النحو الكوفي، توفي سنة «٢٩١هـ ». انظر: طبقات الزبيدي ص ١٤١-١٥٠.

(٩) هو عبد الدائم بن مرزوق بن جبير، أبو القاسم، الأندلسيُّ المنزل، القيروانيُّ الأصل، كان حيًّا سنة «٤٦٧هـ ». انظر: إنباه الرواة ٢/١٥٨، والبغية ٢/٧٥.
وانظر رأيه في: التذييل والتكميل ١/٧٢ (مطبوع).

(١٠) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشَّاب، أبو محمد، توفي سنة «٥٦٧هـ ». انظر: إنباه الرواة ٢/٩٩ - ١٠٣، وإشارة التعيين ص ١٥٩ - ١٦٠، وانظر رأيه في: المرتجل ص ٥٢.

والجامي[١]، والعدويّ[٢]، وقد يُفهم هذا التعليل من قول المبرد «وتلك [يعني الجوازم] عواملُ لها خاصَّة، ولا تدخل على الأسماء، كما لا تدخل عوامل الأسماء عليها، فكُلٌّ على حياله»[٣].

الاتجاه الثالث: الجمع بين مذهب سيبويه ومذهب المازني، وهذا ما سلكه الفارسيّ[٤]، وأبو حيَّان.

فأما الفارسي فيقول في (التعليقة): «... وثبت أن الأفعال أثقلُ من الأسماء، والأسماءُ أخفُّ منها، وإذا كانت أخفَّ منها احتملت من الزيادة اللازمة ما لا تحتمله الأفعال ... فلما احتمل الزيادةَ الخفيفُ ... لزم ألاَّ تلحق الزيادةُ غيرَ الخفيف؛ لبعده من الخفَّة، بل يلحقه خلاف الزيادة ... وهو الحذف ... فلحقه الجزم والسكون»[٥].

فهو - هنا - يُقرِّرُ أن الجزم لم يدخل على الأسماء لخفَّتها، ودخل على الأفعال لثقلها، وهذا هو تعليل سيبويه الثاني.

هذا قوله في (التعليقة)، أما في المسائل العسكرية فيرجعُ المنعَ إلى سببين :

أحدهما : سببٌ من جهة المعنى، إذ يقول: «وليس في الأسماء الجزمُ الذي في

(١) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين، أبو البركات، من خراسان، توفي سنة «٨٩٨هـ».

انظر: شذرات الذهب ٣٦٠/٧. وانظر رأيه في: الفوائد الضيائية ٢٢٩/٢.

(٢) هو محمد بن عبادة بن بري العدويُّ، المالكي، نزيل مصر، توفي بها سنة «١١٩٣هـ».

انظر: الأعلام ١٨٢/٦، ومعجم المؤلفين ١١٨/١٠. وانظر رأيه في: حاشيته على شذور الذهب ٥٧/١.

(٣) المقتضب ٥/٢.

(٤) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار بن سليمان بن أبَان الفارسيُّ الفسويُّ، أبو علي، توفي سنة «٣٧٧ هـ». انظر: نزهة الألبا ص ٢٣٢ - ٢٣٥، وإشارة التعيين ص ٨٣ - ٨٤.

(٥) التعليقة ٤٤/١ - ٤٥، والمسائل البغداديات ص ٥٤٣ - ٥٤٤.

الأفعال؛ لأن عوامل الجزم لا معنى لدخولها على الاسم ... ألا ترى أن المجازاةَ، والأمر، والنهي، ونفي الماضي على لفظ المضارع لا توجدُ في الاسم، فهذا اتساع من جهة المعنى»[١].

وهذا التعليل يتَّفِقُ مع ما حُكِيَ عن المازني، وأخذ به المعترض لسيبويه.

والآخر : سببٌ من جهة اللفظ، إذ يقول: «وأما اللفظ؛ فلأنَّ الأسماء أشدُّ تمكُّناً في الإعراب من الأفعال، فلمَّا كان جزمُه يؤدي إلى ضربٍ من البناء رُفِضَ ذلك، على أنه لو جزم على حدِّ الفعل لم يخلُ من أن تحذف له الحركة دون التنوين، أو التنوين دون الحركة، أو يحذفا جميعاً، فلا يستقيمُ حذف التنوين دون الحركة؛ لأنه ليس بإعراب، وإنَّما هو حرف تابعٌ له. والجزم يحذف حركاتِ الإعراب، فإذا لم يكن التنوينُ إيَّاها لم يجز حذفه له، أو تحذف له الحركة دون التنوين، وهذه الحركة لا تحذف ويترك التنوين فلا يحذف، بل قد يحذف التنوين وتبقى الحركة، وذلك في نحو الاسم الذي لا ينصرفُ، فأما أن تحذف الحركةُ ويبقى التنوين، فلا يكون ...، ولم يستقم أن يحذفا له جميعاً؛ لأنه في الفعل يحذف شيئاً واحداً، ولا يحذف شيئين»[٢].

وهذا يتَّفقُ مع رأي سيبويه الثاني.

وأمَّا أبو حيَّان؛ فيقول في (التذييل): «وأمَّا الأسماء التي لا تنصرفُ فلم تبق ساكنة في حال الخفض، حتى يكون تركُ العلامة لها علامةً للخفض؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لكان إجحافاً بها؛ لما يلزم من حذف شيئين من جهة كل واحدٍ منهما له معنى، وذلك غير موجود في كلامهم»[٣].

وهذا التعليل يتَّفِقُ مع تعليل سيبويه الأول، إلا أن أبا حيَّان خصَّ - هنا - علة المنع بجعل الجزم علامةً للخفض، وليس وجهاً

(١) المسائل العسكرية ص ٢٤٩.

(٢) المصدر السابق ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٣) التذييل والتكميل ١/٧٢ (مطبوع).

رابعاً، كما يفهم من كلام سيبويه.

هذا مذهب أبي حيَّان في (التذييل)، أمَّا في (التذكرة)؛ فيأخذ بمذهب المعترض لسيبويه، إذ يقول: «(لم) تنقلُ الفعل نقلين: نقل إلى المعنى، ونقل معناه إلى غير لفظه؛ لأن لفظه لفظ المستقبل، ومعناه معنى الماضي، ولا يكون في الأسماء شيءٌ معناه ضدُّ لفظه؛ فلذلك عملت عملاً لا يكون في الأسماء، وهو الجزم».

ثم يقول : «وعمل هذه الحروف الجزم؛ لأن الأمرَ، والنهي، والشرط لا يكون بالاسم، إنما يكون بالفعل، فعملت عملاً لا يكون إلا في الفعل»[١].

وأهمُّ الفروق بين كلامي الفارسي وأبي حيَّان أنَّ الأول علَّل بثلاثة تعليلات: تعليلي سيبويه، وما حكي عن المازني، أمَّا الثاني فعلَّل بتعليلين: أحد تعليلي سيبويه، وما حكي عن المازني[٢].

الاتجاه الرابع: أن الجزم اختصَّ بالأفعال؛ ليكون عوضاً عن الجر في الأسماء، وأحسب أنَّ أول من صرَّح بهذا ابنُ السراج[٣]، إذ يقول: «وكما أنَّ الأسماء قد خُصَّتْ بالخفض، فلا يكون في غيرها، كذلك خُصَّتْ الأفعالُ بالجزم، فلا يكون في غيرها»[٤].

ولم يلق هذا الرأي - فيما أعلم - قبولاً لدى النحويين، حتى جاء

---

(١) تذكرة النحاة ص ٤٩٦ - ٤٩٧.

(٢) لم أذكرْ ابن يعيش مع أصحاب هذا الاتجاه، مع أنه قد جاء في شرحه للمفصل نصَّان: أحدهما (١/٧٣) يتفق مع مذهب سيبويه، والآخر (٧/٣، ٤١) يتفق مع ما حكاه المعترض لسيبويه عن المازني؛ لأنه - كما يظهر لي - ناقلٌ، لا صاحب رأي، ويدلُّ على هذا أنَّه في الموضع الأول ذكر رأي سيبويه غير معزوٍّ، مما يفهم منه أنَّه اختياره، ويعقب ذلك بذكر رأي المازني.

وفي الموضع الثاني ذكر رأي المازني فقط من غير عزو، مما يدل على أنه لا يرى غيره، فهذا الاضطراب دليلٌ على أنَّه ناقلٌ.

(٣) هو محمد بن السري السراج، أبو بكر، المعروف بـ«ابن السراج»، من أصحاب المبرد، توفي سنة «٣١٦هـ». انظر: طبقات الزبيدي ص ١١٢ - ١١٤، ونزهة الألبا ص ١٨٦ - ١٨٧.

(٤) الأصول ١/٤٠.

عبد القاهر الجرجاني[١] في القرن الخامس الهجري، فبعث هذا الرأي من جديدٍ، ثم أخذ به جماعة منهم : ابن الحاجب[٢]، والرضي[٣]، وابن الناظم[٤]، ، والمرادي[٥]، وابن عقيل[٦]، والسلسيلي[٧]، والدماميني[٨]، والسيوطي[٩]، والخضري[١٠].

كما أخذ به - أيضاً - ابن مالك[١١] في (شرح التسهيل)، إذ يقول:

---

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أبو بكر، واسمه في (نزهة الألبا) عبد القادر، فلعلَّه تحريف، توفي سنة «٤٧١هـ ». انظر: نزهة الألبا ص ٢٦٤ - ٢٦٥، وإنباه الرواة ٢/١٨٨ - ١٩٠. وانظر رأيه في: المقتصد في شرح الإيضاح ١/٨٧.

(٢) هو عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو بن الحاجب، توفي سنة «٦٤٦هـ ». انظر: إشارة التعيين ص ٢٠٤ - ٢٠٥، والبلغة ص ١٤٣- ١٤٤. وانظر رأيه في: الإيضاح في شرح المفصل ٢/١١.

(٣) هو محمد بن الحسن الاستراباذي، رضي الدين، توفي سنة «٦٨٦هـ ». انظر: البغية ١/٥٦٧ - ٥٦٨. وانظر رأيه في: شرح الكافية ٢/٢٢٣.

(٤) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله، بدر الدين، المشهور بـ«ابن الناظم»، توفي سنة «٦٨٦هـ ». انظر: البغية ١/٢٢٥. وانظر رأيه في: شرح الألفية ص ١٠.

(٥) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المصري، أبو محمد، بدر الدين، المعروف بـ«ابن أم قاسم»، توفي سنة «٧٤٩هـ ». انظر: البغية ١/٥١٧. وانظر رأيه في: شرح التسهيل ١/٧٠ (مطبوع).

(٦) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي، الهاشمي، بهاء الدين، توفي سنة «٧٦٩هـ ». انظر: البغية ٢/٤٧ - ٤٨. وانظر رأيه في: المساعد ١/٢٣.

(٧) هو محمد بن عيسى بن عبد الله السلسيلي، المصري، شمس الدين، أبو عبد الله، توفي سنة «٧٧٠هـ ». انظر: البغية ١/٢٠٥. وانظر رأيه في: شفاء العليل ١/١٥.

(٨) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن سليمان القرشي، المخزومي، بدر الدين، ابن الدماميني، توفي سنة «٨٣٧هـ ». انظر: البغية ١/٦٦ - ٦٧. وانظر رأيه في: تعليق الفرائد ١/١٣٣.

(٩) هو محمد بن أبي بكر بن محمد المصري، الشافعي، جلال الدين السيوطي، توفي سنة «٩١١هـ ». انظر: شذرات الذهب ٨/٥١ - ٥٥. وانظر رأيه في: الهمع ١/٢١.

(١٠) هو محمد بن مصطفى بن حسن الخضري، توفي سنة «١٢٨٧هـ ». انظر: الأعلام ٧/١٠٠ - ١٠١. وانظر رأيه في: حاشية الخضري ١/٣٥.

(١١) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي، الجيَّاني، جمال الدين، أبو عبد الله، توفي سنة «٦٧٢هـ ». انظر: البلغة ص ٢٠١، والبغية ١/١٣٠ - ١٣٧.

«وجُعِلَ جزمُ الفعل عوضاً مما فاته من المشاركة في الجر، فانفرد به؛ ليكون لكل واحدٍ من صنفي المعرب ثلاثةُ أوجهٍ من الإعراب بتعادل، وذلك أن الجزم راجحٌ باستغناء عامله عن تعلُّقه بغيره، والجر راجح بكونه ثبوتاً»[1].

ولكنه في (شرح الكافية الشافية) ذهب مذهباً آخر، يتفق مع ما حكاه المعترض عن المازني، إذ يقول: «وليس في الأسماء جزمٌ؛ لأن عوامله لا تدخل عليه»[2].

الاتجاه الخامس: رفضُ تعليل امتناع جزم الأسماء، وأول من قال به - فيما يظهر لي - ابن الطراوة[3]، إذ نقل عنه تلميذه السهيلي[4] أنَّ السؤال عن ذلك غير لازم؛ لأن المعاني المدلول عليها في الأسماء ثلاثة أقسام: مخبر عنه - ويعني به المرفوع - وداخلٌ في حديث غيره - ويعني به المنصوب - ومضافٌ إليه - ويعني به المجرور - فلا يحتاج إلى إعرابٍ رابع؛ لأنه لا مدلول له[5].

وقد وافقه السهيلي على ذلك، إلا أنَّه اعترض قوله: (فلا يحتاج إلى إعراب رابع)، إذ يقول - معلِّقاً على كلام شيخه - «وكلُّ ما قاله صحيحٌ، إلَّا قوله: فلا يحتاج . في الأسماء إلى رابع، ولا في الأفعال، فإن للسائل أن يقول: لم أردْ إعراباً رابعاً، وإنما أردت أن يكون الجزمُ بدلاً من الخفض ...، فيجاب - حينئذٍ - بما اعتلَّ به النحويون من اختلال الأسماء عند ذهاب الحركة والتنوين»[6].

---

(١) شرح التسهيل ١/٤٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/١٧٨.

(٣) هو سليمان بن محمد بن عبد الله الشَّيباني، المالقي، أبو الحسين، المعروف بـ«ابن الطراوة»، توفي سنة «٥٢٨هـ ». انظر: إنباه الرواة ٤/١١٣ - ١١٥، والبغية ١/٦٠٢.

(٤) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أصبغ بن الحسين بن سعدون الخثعمي، السُّهيلي، المالقي، أبو القاسم، توفي سنة «٥٨٨هـ ». انظر: البلغة ص ١٣١ - ١٣٢، والبغية ٢/٨١ - ٨٢.

(٥) انظر: نتائج الفكر ص ٩١ - ٩٢، واعتراضات السهيلي على النحاة ص ٣١٩.

(٦) نتائج الفكر ص ٩١ - ٩٢.

ويظهر لي أنَّ في كلام ابن الطراوة مأخذاً آخر - غير ما قاله السُّهيلي - وهو أنَّ قوله: «لأنه لا مدلول له» تعليلٌ للمسألة، يتفق مع ما حكاه المعترض عن المازني، فابن الطراوة - إذن - وقع فيما منعه.

وقد أخذ الصفَّار[١]، والغَزِّيُّ[٢] بمذهب ابن الطراوة؛ إذ ذكرا أن كلام النحويين في هذه المسألة لا طائل تحته.

وبالجملة، فإنَّ المتأمِّل للآراء السَّابقة تبرز أمامَه النتائج الآتية:

النتيجة الأولى: أن اختلاف النحويين في المسألة على ثلاثة أقسام:

١ - الاختلاف في الأسماء المعلَّل امتناع دخول الجزم عليها، فمذهب الجمهور أنَّ ذلك عامٌّ لجميع الأسماء، ومذهب ابن عصفور، وأبي حيَّان في (التذييل) أنه خاصٌّ بالأسماء الممنوعة من الصرف.

وأحسب أنَّ هذا خلافٌ لا أثر له؛ لأن من أخذ بالثاني علَّل بما علَّل به من قال بالأول.

٢ - الاختلاف في وجه الإعراب المعلَّل امتناع دخوله على الأسماء، فالجمهور يرون أنَّه وجه رابعٌ، والسُّهيلي، وأبو حيَّان في (التذييل) يريان أنَّه بديل عن الجر[٣].

ويغلب عندي أنَّ ما ذهب إليه السهيلي، وأبو حيَّان يُضَعِّفُه أنَّ الجر

---

(١) هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري، البطليوسي، أبو القاسم، الشهير بـ«الصفَّار»، توفي سنة «٦٣٠هـ». انظر: إشارة التعيين ص ٢٦٦، والبغية ٢/٢٥٦. وانظر رأيه في: شرح الكتاب ١/١١ب.

(٢) هو محمد بن قاسم بن محمد بن محمد الغزِّيّ، شمس الدين، المعروف بـ«ابن الغرابيلي»، توفي سنة «٩١٨هـ». انظر: الضوء اللامع ٨/٢٨٦، والكواكب السائرة ١/٨٢. وانظر رأيه في: فتح الرب المالك ص ٧٤.

(٣) انظر: نتائج الفكر ص ٩١ - ٩٢، والتذييل والتكميل ١/٧٢ (مطبوع).

علمٌ للإضافة عند الجمهور[١]، فلا يمكن أن يكون الجزم بديلاً عنه.

٣ - الاختلاف في التعليل، ولا أرى تناقضاً بين آراء النحويين في ذلك؛ إذ يمكن حصر تعليلاتهم في ثلاثة أنواع:

أ - علة لفظية: وهي أن الجزم لم يدخل على الأسماء؛ لتمكُّنها، وإلحاق التنوين بها، فلو جزمت لحذفت الحركة والتنوين، وفي هذا إخلال بالكلمة، وهذا تعليل سيبويه الأول الذي اعترضه بعض البصريين.

ب - علة معنوية: وهي أنَّ الجزم لم يدخل على الأسماء؛ لأنه عواملَه تُفِيدُ معاني لا تكون في الأسماء، وهذا مذهب المعترض لسيبويه الذي حكاه عن المازني.

ج - علَّتان منطقيتان:

إحداهما: أنَّ الأفعال أثقلُ من الأسماء؛ فلذا اختصَّت بالجزم؛ لأنه تخفيف، وهذا تعليل سيبويه الثاني.

والأخرى: أنَّ الجزم اختصَّ بالأفعال؛ ليكون عوضاً عن الجر في الأسماء، وهو مذهب ابن السرَّاج، ومن تبعه.

وليس لهاتين العلَّتين معتمدٌ لفظيٌّ، ولا معنويٌّ، مما يجعلهما أبعدَ من النوعين السابقين.

ومن هنا يتبيَّن أنَّ كلام المعترض لا ينقض ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن المعترض نظر إلى المعنى، وسيبويه نظر إلى اللفظ، وكلا النظرين صحيح؛ ولذا جمع بينهما الفارسيُّ في (المسائل العسكرية)

---

(١) انظر: التخمير ١/٢٣٢، وشرح المفصل ١/٧٢، وشرح الكافية ١/٢٣، ولم يخالف مذهب الجمهور إلا قطرب المتوفَّى سنة «٢٠٦هـ »، فقد أرجع اختلاف حركات الإعراب إلى علَّةٍ صوتيةٍ، ولم يرجعه إلى اختلاف المعاني المدلول عليها.

انظر رأيه - مفصَّلاً - في: الأشباه والنظائر ١/٩٣، وقد أخذ بمذهبه من المحدثين الدكتور إبراهيم أنيس، ولكنَّه لم ينسبه إلى قطرب، انظر: من أسرار اللغة ص ٢٢٠ وما بعدها.

أمَّا أكثر المحدثين فيتفق كلامهم مع مذهب جمهور النحويين. انظر - مثلاً - : الزمن في النحو العربي ص ١٥٩ - ١٦٠.

كمـــا تقـــدَّم[١].

النتيجة الثانية: أن بعض النحويين كسيبويه، والفارسي، وابن مالك، وأبي حيَّان اختلفت أقوالُهم في أكثر من موضع، وهذا يؤكِّدُ ما ذُكِر قبلاً، وهو إمكان الجمع بين آراء النحويين في هذه المسألة؛ لأنه لا تناقض بينها.

النتيجة الثالثة: أنَّ حكاية المعترض لسيبويه عن المازني - وهي تعليل منع جزم الأسماء بأنَّ عوامله لا تدخل عليها - تناقضُ مع ما حكي عنه - أيضاً - أنَّه يرى أنَّ الجزم بناء[٢]؛ لأن البناءَ لا عوامل له، بل إذا كان الجزم بناءً؛ فإنَّه يكفي علةً لامتناع دخولِه على الأسماء؛ لأنَّ البناء ليس أصلاً في الاسم.

---

(١) انظر: المسائل العسكرية ص ٢٤٩-٢٥٠.

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو ص ٩٤، والارتشاف ١/٤١٤.

المسألة (٢)

العلم:

حذف (أل) من أعلام الأيام

ينقسم العلمُ بالنظر إلى أصل وضعه قسمين[١]:

الأول: العلمُ القصديُّ، ويُسَمِّيه ابن مالك (العلم المعلَّق)[٢]، وهو تخصيص الشيء بالاسم قصداً لتعيينه، نحو: (بكر)، و(هند).

والثاني: العلمُ الاتفاقيُّ، وهو تخصيص أحد المشتركين، أو المشتركات بشائعٍ اتفاقاً، وليس على سبيل القصد، وهو ما يُسمَّى (العلم بالغلبة)[٣]؛ لأنه كان شائعاً في جنسه، ثم غلب على بعض أفراد ذلك الجنس؛ لخصلةٍ مختصَّةٍ به، وهو ضربان[٤]:

أحدهما: ما كان ذا إضافة، نحو: (ابن عمر)، و(ابن عبَّاس)، وهذا النوع إذا بقي على اختصاصه لزمته الإضافة، فلا يجوز حذف المضاف إليه أبداً؛ لشدة اتِّصاله بالمضاف، ولأنَّ حذفه إخلالٌ بالعلمية؛ إذ هو جزءٌ من العلم[٥].

والآخر: ما كان مقترناً بـ(أل)، وتُسمَّى (أل الغلبة)، وأصلها للعهد على

---

(١) هذا تقسيم صدر الأفاضل في: التخمير ١/١٨٥ - ١٨٦، وابن مالك في: شرح التسهيل ١/١٧٠، وهو مفهوم كلام الرضي في: شرح الكافية ١/١٣٩، وقد جعل بعضهم - كما ذكر المرادي في: توضيح المقاصد ١/١٧٣ - العلمَ بالغلبة قسيماً للعلم المنقول، والعلم المرتجل، واختاره السيوطي في: الهمع ١/٧١، والمطالع السعيدة ١/١٦٣، وهذا فيه نظر؛ لأنَّ الأعلامَ الغوالبَ في حقيقتها منقولةٌ من عموم الجنس إلى العلمية.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/١٧٠، و١٧٤.

(٣) خالف ابنُ الخشَّاب جمهورَ النحويين، فأطلق مسمَّى (العلم بالغلبة) على (العلم المنقول). انظر: المرتجل ص ٢٩٥.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/١٧٤، وشرح الكافية ٢/١٣٦، والمساعد ١/١٣٠، وتعليق الفرائد ١/١٥٢، وأمثلة سيبويه لم تخرج عن هذين الضربين. انظر: الكتاب ٢/١٠٠ - ١٠٢.

(٥) انظر: الكتاب ٢/١٠١، والتخمير ١/١٨٧.

الأصح[١] وهذا الضرب نوعان[٢]:

١ - حقيقي: وهو أن يكون قد استُعمل في غير ما غلب عليه، كـ(الصَّعِق)[٣]، و(النَّجم)[٤].

٢ - غير حقيقي: ويسمّيه سيبويه (الشيء بعينه)[٥]، كما يسميه الخضري (تقديريا)[٦]، وهو ألاَّ يُستعملَ في غير العلم مع صلاحه لذلك بحسب وضعه، نحو: (الدَّبَران)[٧]، و(العَيُّوق)[٨]، و(السِّماك)[٩]، و(الثُّرَيَّا)[١٠].

ومن هذا الضرب - عند الجمهور - أسماءُ الأيَّام[١١]، وذهب ابن الحاجب[١٢]،

---

(١) انظر: الجنى الداني ص ١٩٦، وذهب المالقي في: رصف المباني ص ١٦٤، وابن هشام في: المغني ٢/٥١ إلى أن (أل) في هذه الأعلام زائدة، وقد اعترض الأميرُ ابنَ هشام في: حاشيته على المغني ١/٤٩، وقال: «(أل) التي في الأعلام جزءٌ من علم كالجيم من (جعفر)، فلا معنى لوصفها بالزيادة».

(٢) انظر: حاشية الخضري ١/٨٧، وقسَّمها الرضي في: شرح الكافية ١/١٤٠ أربعة أقسام، ونسب ذلك إلى سيبويه، وهي ترجع إلى هذين القسمين.

(٣) الصَّعِق: في الأصل صفةٌ تقع على من أصابه الصَّعَقُ، ولكنه غلب على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب، وسمّي بذلك؛ لأنه رمي بصاعقة فقتلته.

انظر: الكتاب ٢/١٠٠ - ١٠١، وشرح السيرافي ٢/٢٠٧ب، واللسان «صعق».

(٤) النَّجم: غلب على الثُّريَّا، فصار علماً له. انظر: إعراب ثلاثين سورة ص ٤١، ومجمل اللغة ص٨٥٧.

(٥) انظر: الكتاب ٢/١٠٢.

(٦) انظر: حاشية الخضري ١/٨٧.

(٧) الدَّبَران: علمٌ على نجم بين الثُّريا والجوزاء، ويقال له: التابع والتُّويبع. انظر: اللسان «دبر».

(٨) العيُّوق: فَيْعُول بمعنى فاعل، من (العَوْق)، وهو المنع، نجمٌ أحمر مضيء في طرف المجرَّة الأيمن يعلو الثُّريا، سُمِي بذلك؛ لأنه يعوق الدَّبَران عن لقاء الثُّريا. انظر: الصّحاح ٤/١٥٣٤.

(٩) السِّماك : فِعال بمعنى فاعل، كقولهم: (رجلٌ نِقابٌ)، والسِّماكان : نجمان نيِّران، أحدهما: السِّماك الأعزل، والآخر: السِّماك الرامح. انظر: اللسان (سَمَك).

(١٠) الثُّريَّا: مصغَّر (ثروى) على جهة التكبير ، وهو علم على ستة أنجم، سُمِّيت بذلك؛ لغزارة نوئها. انظر: اللسان (ثرا)، وانظر - كذلك - : التخمير ١/١٨٩.

(١١) انظر: شرح التصريح ١/١٥٤.

(١٢) شرح الكافية ١/١٤٠.

والرُّوداني[١]، واللَّقاني[٢]، والصَّبَّان[٣] إلى أن علميتها بالقصد، وليست بالغلبة، و(أل) فيها مصاحبةٌ نقلَها إلى العلمية للمح الأصل.

ولعلَّ هؤلاء نظروا إلى أنه ليس لها جنسٌ مستعملٌ حتَّى تغلب على بعض أفراده، والصحيح أن لها جنساً مقدَّراً، وإن لم يستعملْ طرداً للقاعدة[٤].

وتُحذف (أل) من هذه الأعلام مع بقاء علميتها وجوباً في موضعين[٥]:

أحدهما: في النداء، كما في الحديث: «إلا طارقاً يطرقُ بخيرٍ يا رحمن»[٦]، وكقول الشاعر[٧]:

يا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أقرعُ   إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

وإنما وجب حذفها؛ لأن أداة النداء لا تدخلُ على ما فيه (أل).

والآخر: في الإضافة، كقولهم لـ(الجهبة) - وهي إحدى منازل القمر - :

---

(١) هو محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر الرُّوداني، السُّوسي، شمس الدين، أبو عبد الله، من علماء المغرب الذين رحلوا إلى المشرق، توفي بدمشق سنة «١٠٩٤هـ ».
انظر: الأعلام ٦/١٥١، وانظر رأيه في: حاشية الصبان ١/١٩٤.

(٢) هو إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني، أبو الإمداد، برهان الدين، توفي سنة «١٠٤١هـ ». انظر: معجم المؤلفين ١/٢، وانظر رأيه في: حاشية يس ١/١٥٤.

(٣) هو محمد بن علي الصبَّان، أبو العرفان، توفي سنة «١٢٠٦هـ ». انظر: الأعلام ٦/٢٩٧، وانظر رأيه في: حاشيته على الأشموني ١/١٩٤.

(٤) انظر: المفصل ص ١٢، والتخمير ١/١٨٨.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٢٧ - ٣٢٨، وتوضيح المقاصد ١/٢٦٧.

(٦) هذا جزءٌ من قول جبريل - عليه السلام - لرسول الله ﷺ لما رأى عفريتاً؛ إذ أمره أن يقول: «أعوذُ بوجه الله الكريم، وبكلمات الله التامَّات اللاتي لا يجاوزهنَّ برٌّ ولا فاجرٌ من شرِّ ما ينزل من السماء ... ومن طوارق الليل والنهار إلا طارقاً يطرقُ بخيرٍ يا رحمن». انظر: الموطأ ص ٦٧٨.

(٧) نُسب البيتان في: الكتاب ٣/٦٧، وتحصيل عين الذهب ١/٤٣٦ إلى جرير بن عبد الله البجلي، وفي الخزانة ٣/٣٩٦، ٦٤٣، والدرر اللامع ١/٢٢٧ نُسبا إلى عمرو بن خثارم البجلي.
واستشهد بهما في هذا الباب ابنُ مالك في: شرح الكافية الشافية ١/٣٢٨، وابنُ عقيل في: المساعد ١/١٢٩، كما استُشهد بهما في باب الشرط. انظر: الكتاب ٣/٦٧، والكامل ١/١٣٤، والإنصاف ص ٦٢٣.

(جبهة الأسد)، قال الشاعر[١]:

يا مَنْ رأى عارضاً أُسرُّ به بين ذِراعَيْ وجبهةِ الأسدِ

أمَّا في غير النداء، والإضافة ففيه خلاف بين النحويين، كما سيأتي بعد عرض رأي سيبويه، والاعتراض له.

رأي سيبويه:

يرى سيبويه أن (أل) لازمةٌ لهذه الأعلام؛ إذ يقول: «وأما (الدَّبَران)، و(السِّماك)، و(العيُّوق)، وهذا النحو فإنما يلزم الألفَ واللامَ؛ من قِبَلِ أنه عندهم الشيء بعينه»[٢].

ولكن إذا سُمِعَ حذفُها فمفهوم كلامه التفصيل، فما كان له جنسٌ مستعملٌ، كـ(النَّجم)؛ فإنه يفقد علميته، ويصبحُ نكرة؛ إذ يقول: «فإن أخرجت الألف واللامَ من (النَّجم)، و(الصَّعق) لم يكن معرفةً، من قبل أنك صيَّرته معرفة بالألف واللام، كما صار (ابن رألان) معرفةً بـ(رألان)، فلو ألقيت (رألان) لم يكن معرفة»[٣].

أما إذا كان جنسُه غير مستعمل كأعلام الأيَّام، و(الدبران)، و(العيوق)، ونحوها فإنه يبقى على علميته، وهذا ظاهر قولِه: «فإن قال قائلٌ: أيقال لكلِّ شيءٍ صار خلفَ شيءٍ (دَبَران)، ولكل شيءٍ عاق عن شيءٍ (عيُّوق)، ولكل شيء سَمَكَ وارتفع (سِماك)؟ فإنك قائلٌ له: لا»[٤].

---

(١) هو الفرزدق، ولم أجده في ديوانه (بتحقيق علي فاعور)، وقد استشهد به في هذا الموضع ابن مالك في: شرح الكافية الشافية ١/٣٢٨، برواية: (يا من رأى عارضاً أكفكفه ...)، وهي رواية المقتضب ٤/٢٢٩، كما استُشهد به في باب الإضافة في: الكتاب ١/١٨٠، وتحصيل عين الذهب ١/٩٢، برواية: (يا من رأى عارضاً أرقتُ له ...)، وشرح المفصل ٣/٢١.

وعند سيبويه لا شاهد فيه هنا؛ لأنه يجعل (جبهة) مقحمة، وليست مضافة إلى (الأسد). انظر: الكتاب ١/١٨٠، وتحصيل عين الذهب ١/٩٢.

وقد ردَّ عليه المبرد هذا، ورأى أنه من باب العطف، والتقدير: (بين ذراعي الأسد، وجبهة الأسد)، وهذا يتفق مع الاستشهاد بالبيت في هذه المسألة. انظر: المقتضب ٤/٢٢٩، وشرح المفصل ٣/٢١.

(٢) الكتاب ٢/١٠٢.

(٣) المصدر السابق ٢/١٠١.

(٤) المصدر السابق ٢/١٠٢.

وقد صرَّح بذلك في موضع آخر، إذ قال: «فمثلُ ذلك قولُ العرب: (هذا يومُ اثنين مباركاً فيه) ... جعل (اثنين) اسماً له معرفة، كما تجعله اسماً لرجل»[١]، فهذا -وإن كان ظاهره أنه خاصٌّ بأيام الأسبوع- إذا ضُمَّ إلى النصِّ السابق دلَّ على أنه يرى أن ذلك يسري على كل علمٍ غالبٍ ليس له جنسٌ مستعملٌ.

الاعتراض ومناقشته:

نسب السيرافي إلى المبرد أنه ردَّ مذهب سيبويه، وهو أن (اثنين) فيما حكي عن العرب علمٌ، يقول السيرافي - بعد أن أورد قول سيبويه - : «وقد ردَّ أبو العبَّاس هذا، وذكر أن (اثنين) اسم اليوم لا يكونُ معرفةً أبداً إلا بالألف واللام، وأن قولهم: (مباركاً فيه) على الحال من النكرة»[٢].

وقد تناقل بعض النحويين هذا الاعتراض، ويبدو أنهم أخذوه عن السيرافي، ومن هؤلاء:

الأعلم الشنتمريُّ[٣] : ذكر الاعتراض في (النُّكت)، وقد نقله بنصّه عن السيرافي[٤]، ولم يُشر إليه، ولا غرو في ذلك، فالشنتمريُّ في (النُّكت) ليس سوى مختصرٍ لشرح السيرافي، كما تقدَّم في التمهيد.

ومنهم - أيضاً - الرضي، إذ يقول في (شرح الكافية): «قال سيبويه: يكون (اثنان) علماً لليوم المعيَّن بلا لام، تقول: (هذا يومُ اثنين مباركاً فيه)، وردَّه المبرد، وقال: هو حال من النكرة، قال: ولا يكون علماً إلا مع اللام؛ لكونه من الغالبة»[٥].

ومنهم - أيضاً - أبو حيَّان، إذ يقول في (الارتشاف): «وحكى سيبويه : (هذا يومُ اثنينِ مباركاً فيه)، و(أل) في أسماء الأيام ليست للتعريف، بل أسماء الأيام في مذهب الجمهور أعلام تُوُهِّمت فيها الصِّفة، فدخلت عليها (أل)، وذهب أبو العبَّاس

---

(١) الكتاب ٣/٢٩٣، ومثل حكاية سيبويه ما أنشده ابنُ جنِّي في (التَّمام ص ١٩٤) لأبي صخر الهذلي:

أرائحٌ أنتَ يوم اثنين أم غادي ولم تسلِّمْ على ريحانةِ الوادي

(٢) شرح السيرافي ٤/١٢٧أ.

(٣) هو يوسف بن سليمان بن عيسى، توفي سنة «٤٧٦هـ». انظر: البغية ٢/٣٥٦.

(٤) انظر: النُّكت ٢/٨٦٤ - ٨٦٥.

(٥) شرح الكافية ٢/١٣٦.

إلى أن (أل) هي المُعَرِّفة، فإذا زالت صارت نكرات»[١].

ويقـول - أيضـاً - في (التذكـرة): «(اثنيـن) علمٌ لليوم بدليل وقوع الحال منـه ...، وردَّه المبرد، وقال: إنَّه نكرة بدليل دخول الألف واللام عليه، نحو: (يوم الاثنين) كغيره من أسماء الأيام، قال: وإنما ذلك من وقوع الحال من النكرة»[٢].

ومنهم - أيضاً - المرادي في (توضيح المقاصد) حيث يقـول: «ولا يُحذفُ [يعني (أل)] في غير النداء والإضافة إلا قليلا، كقولهم: (هذا يومُ اثنينِ مُباركاً فيه)، ومجيء الحال منه في الفصيح يوضِّح فساد قول المبرد في جعله (أل) في (الاثنين)، وسائر الأيام للتعريف، فإذا زالت صارت نكرات»[٣].

ومما يلحظ في كلام أبي حيَّان، والمرادي أن ردَّهما ما نسباه إلى المبرد بأنَّ الحال لا تجيء من النكرة غيرُ لازم؛ لأنه سُمِعَ مجيءُ الحال من النكرة كقولهم: (عليه مائةٌ بيضاً)، و(عليـه مائةٌ عيناً)، و(مررتُ بماءٍ قِعْدةَ رجلٍ)[٤]، فيكون ما حكاه سيبويه من هذا المسموع، وإن قلَّ.

ومنهم - أيضاً - الأزهري[٥]، إذ يقول في (شرح التصريح): «وسُمع من كلامهم أيضاً (هذا يومُ اثنينِ مباركاً فيه)، حكاه سيبويه، ومجيء الحال منه يُوضِّحُ فسادَ قـول المبرِّد في جعلـه (أل) في (الاثنيـن)، وسائـر الأيَّـام للتعريـف، فإذا زالـت صارت نكرات»[٦].

وهذا يتَّفق مع نصِّ المرادي المتقدِّم، فلعلَّ الأزهري نقله منه.

ومنهم - أيضاً - السيوطي، إذ يقول في (الهمع): «مذهب الجمهور أنَّ أسماء الأيام أعلامٌ تُوهِّمت فيهـا الصِّفـة، فدخلـت عليهـا (أل) التـي للَّمح ...، ثم غلبت

---

(١) الارتشاف ١/٤٩٩.

(٢) تذكرة النحاة ص ٩٥.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٦٧.

(٤) انظر: الكتاب ٢/١١٢.

(٥) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني، الأزهري، زين الدين، توفي سنة «٩٠٥هـ». انظر: شذرات الذهب ٨/٢٦.

(٦) شرح التصريح ١/١٥٤.

فصارت كـ(الدبران).ـ، وخالف المبرد فقال: إنها غيرُ أعلام، ولاماتها للتعريف ، فإذا زالت صارت نكرات»[١].

وأغلب الظنِّ أنَّ السيوطي نقل هذا من كلام أبي حيَّان في (الارتشاف).

وهكذا تُجمع هذه المصادر، على أن المبرد يرى أن أسماء الأيام لا تكون أعلاماً إلا إذا دخلت عليها (أل)، أما إذا لم تدخل عليها (أل) فهي نكرات.

والذي يظهر من كلام المبرد في (المقتضب) أنّه يتَّفق مع سيبويه على أنَّ أسماء الأيَّام أعلامٌ، وإن حذفت منها (أل)، حيث يقول: «وتقول فيما كان علماً في الأيَّام كذلك، تقول في (سبت): (سُبَيت)، وفي(أحد): (أُحَيد)»[٢].

فهو لم يدخل (أل) على(سبت) و(أحد) مع أنّه جعلهما علمين.

ولم يظهر لي الأصل الذي اعتمد عليه السيرافي في نقل هذا الاعتراض، وأغلبُ الظَّنِّ أن المبرد لم يذكره في (مسائل الغلط)؛ لأن ابن ولَّاد في (الانتصار) لم يتعرَّض له.

ولم يخالف المبردُ سيبويه في الأعلام الغوالب - فيما يبدو - إلا في (الدبران) إذا حذفت منها (أل) كقول الشاعر[٣] :

إذا دَبَرانٌ منكِ يوماً لقيتُه أُؤَمِّلُ أنْ ألقاكِ غَدْواً بأَسْعُدِ

فمذهب سيبويه - كما تقدَّم - أنَّها تبقى على علميَّتِها، أما المبرد فيرى أنها تخرجُ من العلمية إلى التنكير؛ إذ يقول - بعد أن ذكر (النَّجم)، و(الدَّبران) - : «كلُّ واحدٍ من هذين الاسمين معرفةٌ بالألف واللام، فإن فارقتاه رجع نكرة، فإن قال قائلٌ: فلم لا يكون (الدَّبَران) معرفةً بهذا الاشتقاق الذي هو له، وليس يقال لغيره؛ لأنه لا يقالُ لكل شيءٍ دَبَرَ شيئاً (دَبَران)؟

---

(١) الهمع ١/٧٤.

(٢) المقتضب ٢/٢٧٥ - ٢٧٦.

(٣) هو كثير عزَّة، انظر: ديوانه ص ٨٨، وهو في: شرح التسهيل ١/١٧٥، وتخليص الشواهد ص ١٧٦ برواية «إذا دَبَراناً ...» بتقدير فعل ناصب لـ(دبراناً).

وغَدْو: أصل الغد، حذفت لامه، ولم يستعمل تاماً إلا في الشعر. انظر: اللسان (غدا).

وأَسْعُد: جمعُ سَعْدٍ، والأشهر في جمعها(سُعُود)، كـ(أنجم)و(نجوم)، وهي عشرة أنجم كل واحدٍ منها (سَعْد). انظر: اللسان (سَعَد).

قيل: هذا مشتقٌّ، كـ(العِدْل)، و(العديلُ)، فـ(العِدل) للمتاع، و(العديلُ) لا يكون إلا للناس، وكلاهما نكرة»[١].

فهو يُشَبِّهُ (الدَّبَران) في تنكيرها إذا حذفت منها (أل) بـ(العِدل)، و(العديل)، وهذا فيه نظر؛ لأن (العِدل)، و(العديل) لهما جنسٌ مستعملٌ، فإذا نُكِّرا عَمَّا أفراد جنسهما، بخلاف (الدَّبَران)، فإنه ليس له جنسٌ مستعملٌ؛ ليشيع فيه.

أما سيبويه فقد شبَّهها بهما في اختصاص بنائها بهذا النَّجم، كما اختصَّت (العِدْل) بالمتاع، و(العديل) بالنَّاس، وكلاهما بمعنى اسم الفاعل.

ويؤيد مذهب سيبويه في (الدَّبَران) أنَّها إذا صارت نكرة - كما يرى المبرِّد - فلا بُدَّ لها من جنس تعمُّ أفراده؛ لأن النكرة: ما شاع في أمَّته، وهذا غير متحقِّق في (الدَّبَران).

بقي أن أذكر أن بعض النحويين خالف سيبويه والمبرِّد، فأجاز حذف (أل) من الأعلام الغوالب، ومن هؤلاء: ابن الأعرابي[٢]، والشلوبين[٣]، وابن مالك.

فأما ابن الأعرابي؛ فقد نُقِل عنه جواز حذف (أل) من أعلام النجوم، كـ(العيُّوق)، و(السِّماك)، محتجاً بقولهم: «هذا عَيُّوقٌ طالعاً»[٤].

وأما الشلوبين فقد نقل عنه أبو حيَّان أنه يُفرِّقُ بين (الاثنين)، وسائر الأيَّام، فيجيز حذف (أل) من (الاثنين)، ويمنعه في سائر الأيَّام[٥]، ولم يظهر لي وجهٌ يُعَضِّدُ هذا التفريق.

وأما ابن مالك فقد اختلف كلامُه في هذه المسألة، فهو في (شرح التسهيل) يرى

---

(١) المقتضب ٤/٣٢٥.

(٢) هو محمد بن زياد الأعرابي، أبو عبد الله، المعروف بـ«ابن الأعرج»، من علماء الطبقة الثانية للغويين الكوفيين، توفي سنة «٢٣١هـ». انظر: مراتب النحويين ص ١٤٧، وطبقات الزبيدي ص ١٩٥- ١٩٧.

(٣) هو عمر بن محمد بن عمر الأزدي، أبو علي الشلوبين، توفي سنة «٦٤٥هـ». انظر: إنباه الرواة ٢/٣٣٢ - ٣٣٥، وإشارة التعيين ص ٢٤١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/١٧٦، وتخليص الشواهد ص ١٧٩.

(٥) انظر: تذكرة النحاة ص ٩٥، ولم أجده في كتب الشلوبين التي وقفت عليها.

أن حذف (أل) من هذه الأعلام قليلٌ[١]، وجعل منه قول الفرزدق[٢]:

تنظَّرْتُ نصراً والسِّماكين أيْهما   عليَّ من الغيث استهلَّتْ مواطرُه[٣]

ويغلب عندي أنه لا شاهد له في هذه الرواية؛ لأن (نصراً) هو نصرُ بن سيَّار ملكُ العراقين[٤]، وإنما الشاهد في رواية أخرى ذكرها في (شرح الكافية الشافية)[٥]، وهي:

تنظَّرتُ نَسْراً والسِّماكين أيْهما   ....

فـ(نسر) أحدُ نجمين معروفين، يقال لهما: (النَّسْران)[٦].

أما في (شواهد التوضيح)؛ فظاهرُ كلامه جواز ذلك بدون قيد، إذ يقول: «وفي قوله: (وأقرع بن حابس)[٧] - بلا ألف ولام - شاهدٌ على أن ذا الألف واللام من الأعلام الغلبية، قد ينزعان عنه في غير نداء، ولا إضافة، ولا ضرورة، وهو مِمَّا خفي على أكثر النحويين، ومنه ما حكى سيبويه من قول بعض العرب: (هذا يومُ اثنين مباركاً)، ومما جاء منه في الشعر قول مسكين الدارمي[٨]:

ونابغةُ الجعدي في الرَّمل بيتُه   عليه ترابٌ من صفيحٍ موضَّعُ»[٩]

---

(١) شرح التسهيل ١/١٧٦.

(٢) هو همَّام بن غالب بن صعصعة المجاشعي، توفي سنة «١١٠هـ». انظر: الشعر والشعراء ١/٤٧١ - ٤٨٢، والأعلام ٨/٩٣.

(٣) انظر: البيت (بهذه الرواية) في: ديوانه ص ٢٤٦، والشيرازيات ص ٨٨ب، والمحتسب ١/٤١، ١٠٨، والجنى الداني ص ٢٣٤، وشفاء العليل ١/٢٤٣، والمغني ١/١١٦.

(٤) هو نصر بن سيَّار بن رافع بن حَرِّي بن ربيعة الكناني، من ولاة الأمويين على سجستان، توفي سنة «١٣١هـ». انظر: الأعلام ٨/٢٣.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٢٨.

(٦) انظر: اللسان (نَسَر).

(٧) هذه عبارة من حديث طويل رواه سعيد الخدري رضي الله عنه أوّله: «بعث عليٌّ بن أبي طالب رضي الله عنه إلى رسول الله ﷺ من اليمن بذُهَيْبَةٍ في أديمٍ مقروظ، لم تحصل من ترابها، فقال: فقسَّمها بين أربعة نفر: بين عُيينة بن بدر، وأقرعَ بن حابس ...». انظر: فتح الباري ٨/٦٧.

(٨) هو ربيعة بن عامر بن أنيف، من بني دارم، توفي سنة «٨٩هـ». انظر: الشعر والشعراء ١/٥٤٤.

(٩) شواهد التوضيح ص ٢١٦ - ٢١٧، وانظر البيت في: ديوان مسكين الدارمي ص ٤٩.

و(نابغة) في هذا البيت - عند سيبويه - لم يُقصد به قصدَ الصفة الغالبة، وإنما قُصِدَ به قصدُ الأعلام المختصَّة كـ(زيد)؛ فلذا لم يُدخِل عليه الشاعر (أل)[1].

والذي أرجِّحه أن حذف (أل) من هذه الأعلام الغوالب مقصور على السَّماع؛ لأن (أل) جزءٌ من العلم، كالجيم من (جعفر)

(١) انظر: الكتاب ٣/٢٤٤، وتحصيل عين الذهب ٢/٤٢.

المسألة (٣)

الممنوع من الصرف:
اختصاص علّة وزن (مفاعل) و(مفاعيل) وما شابههما بالجمع

من العلل المستقلّة بمنع الصرف صيغةُ منتهى الجموع، وهي ما جاء على (مفاعل)، أو (مفاعيل)، أو ما شابههما في عدد الحروف والحركات، وليس في آخره تاء تأنيث، ولا ياء نسبة، وذلك نحو: (مساجد)، و(ينابيع)، فإن كان في آخره تاء تأنيث نحو: (صيادلة)، أو ياء نسب غير متقدم وجودها على الألف نحو: (ظفاريٌّ)، فإنه يصرف؛ لأنه أشبه المفردات[١].

وأهمُّ ما يُلحظُ في كلام البصريين، ومن اقتفى أثرَهم من المتأخرين أنّهم أقاموا علّة صيغة منتهى الجموع مقام علتين، منطلقين ممّا قرّروه في سبب منع الاسم من الصرّف، وهو شبهه الفعلَ في أنّه فرعٌ للاسم من جهتين: إحداهما أنه مشتق منه، والأخرى: أنه مفتقرٌ إليه[٢].

وأوّلُ من وضّح تلك الإقامة سيبويه، إذ يقول: «اعلم أنّه ليس شيءٌ يكون على هذا المثال [يعني مفاعل ومفاعيل] إلا لم ينصرف ...؛ وذلك لأنه ليس شيءٌ يكون واحداً يكون على هذا البناء، والواحدُ أشدُّ تمكُّناً، وهو الأوّلُ»[٣].

فالعلتان المقدّرتان - كما يتبيّنُ من هذا النص - هما:

الأولى: أن هذا البناء لا نظير له في الواحد، وهذا معنى قوله: «لأنه ليس شيءٌ يكونُ واحداً يكون على هذا البناء».

والثانية: أن هذا البناء خاصٌّ بالجمع، وهو فرعٌ عن المفرد، وهذا ظاهر

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٢٢٧ - ٢٢٨، والمقتضب ٣/٣٤٥، والأصول ٢/٩٠ - ٩١.

(٢) انظر: الكتاب ١/٢٣، والمقتضب ٣/٣٠٩، والأصول ٢/٧٩، وشرح المفصل ١/٥٩، وشرح الكافية ١/٣٦.

وأشير هنا إلى أن الكوفيين يرون أن الاسم مشتق من الفعل، فلا تحصل على رأيهم الجهة الأولى، وهي أن الفعل مشتقٌ من الاسم، انظر: الإنصاف ١/٢٣٥ وما بعدها، وائتلاف النصرة ص ١١١ وما بعدها.

(٣) الكتاب ٣/٢٢٧.

قوله: «والواحد أشدُّ تمكُّناً، وهو الأوَّلُ».

وقد ردَّد جمهور البصريين والمتأخرين ما قرَّره سيبويه[١].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أن بعض النحويين تمسَّك بما ورد على صيغة منتهى الجموع، وهو اسم لمفرد، فاعترضَ به قَصْرَ سيبويه والجمهور هذه العلة على الجمع، يقول السيرافي: «وقد اعترض بعض الناس في الجمع الذي أولُه مفتوح، وثالثه ألفٌ، فقال: قد وجدنا في الواحد نظير هذا، وهو قولهم للضَّبُع: (حَضاجِر)، قال الحطيئة[٢]:

هلاَّ غَضِبْتَ لرَحْلِ جا ... رِك إذْ تُجَرِّرُها حَضاجِرْ[٣]

... وعارض معارضٌ بـ(سَراوِيْل) ...»[٤] .

ويظهر من هذا النصّ أن المعترضَيْن استدلا بـ(حَضَاجِر)، و(سراويل) على أن هذه العلة - أعني علة صيغة منتهى الجموع - مشتركةٌ بين الجمع والمفرد.

أما الاستدلال بـ(حَضاجِر) فخلاف مذهب جمهور النحويين؛ إذ هي عندهم جمعٌ سُمِّي به الواحد، يقول سيبويه: «وإن سميَّته (حَضاجِر)، ثم حقرَّته صرفته؛ لأنها إنما سُمِّيت بجمع (الحِضَجْر)، سمعنا العرب يقولون: (أَوْطُبٌ حَضاجِر)[٥]، وإنما جُعِل هذا اسماً للضَّبُع؛ لسعة بطنها»[٦].

---

(١) انظر - مثلاً -: المقتضب ٣/٣٢٧، والإيضاح العضدي ص ٣١٢، والتبصرة والتذكرة ٢/٥٦٨.

(٢) هو جرول بن أوس بن قطيعة بن عبس، أبو مليكة، شاعر مخضرم، توفي سنة «٤٥هـ» تقريباً. انظر: الاشتقاق ص ٢٧٩، والشعر والشعراء ١/٣٢٢ - ٣٢٨، والأعلام ٢/١١٨.

(٣) انظر: ديوانه ص ٣٣٠، وشرح السيرافي ٤/٩٦ب، واللسان (حضجر)، ورواية الديوان واللسان (... إذ تَنَبَّذه حضاجر).

وفي الأمثال للسدوسي ص ٤٨ (بيت) بدل (رحل)، و(تُهتِّكه) بدل (تجررها)، وفي شرح المفصل ١/٦٤: (... إذ تجرَّده حضاجر).

(٤) شرح السيرافي ٤/٩٦ب - ٩٧أ، ولم أقف على أحدٍ ذكر هذا الاعتراض غير السيرافي، وقد نقله عنه الأعلم، ولم يشر إليه. انظر: النُّكت ٢/٨٢٩.

(٥) أوطُب: جمع وَطْبٍ، وهو سقا، اللبن يُصنع من جلد الجَذَع فما فوقه. انظر: الصحاح ١/٢٣٣.

(٦) الكتاب ٣/٢٢٩، وانظر موافقة الجمهور له في: شرح السيرافي ٤/٩٦أ - ٩٧أ، وشرح الرماني ٣/٢٤٧أ، والمفصل ص ١٧، وشرح المفصل ١/٦٤، وشرح الكافية ١/٣٩، والفوائد الضيائية ١/٢٣٣، واللسان «حضجر».

ولم يخالف هذا - فيما أعلم - إلا قلَّةٌ، منهم: ابن قتيبة[١]، والجواليقي[٢]، وصدر الأفاضل.

فابن قتيبة، والجواليقي ذهبا إلى أنها - في الأصل - مفردٌ، وليست جمعاً، مقرِّرَيْن بذلك صحة استدلال المعترض بها، يقول الجواليقي: «و(حَضاجِر) اسمٌ من أسماء الضَّبُع، وهذا بناء غريبٌ جاء على أبنية الجمع، وهو للواحد»[٣].

أما صدر الأفاضل فذهب مذهب المعترض، وهو أن العلة المذكورة ليست خاصة بالجمع، وإنما تشمل كلَّ اسم أوله مفتوحٌ، وبعد ألفه حرفان، أو ثلاثة أوسطها ساكن، ثم قال: «ولذلك منعوا (حَضاجِر)للضَّبُع من الصرف»[٤].

وهذا ما أكَّده ابنُ مالك مستدلاً بـ(سراويل)[٥].

ويشهد لما ذهب إليه سيبويه والجمهور في (حَضاجِر) أمران:

أحدهما: أنه ورد عن العرب مفردٌ من لفظ (حَضاجِر)، وهو (حِضَجْر)، قال الشاعر[٦]:

حِضَجْرٌ كأُمِّ التَّوأَمَيْن توكَّأتْ على مِرْفَقَيْها مُسْتَهِلَّةَ عاشِرِ[٧]

وهذا خلاف ما أثبته الفارسي، إذ ذكر أن (حَضاجِر) جمعٌ لا يُعرفُ واحده[٨].

والآخر: أن له نظائرَ من الجموع سُمِّيَ بها الواحد، كـ(هَوازن)[٩]،

---

(١) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد الدينوري، توفي سنة «٢٧٦هـ». انظر: إنباه الرواة ١٤٣/٢ - ١٤٧. وانظر رأيه في: أدب الكاتب ص ٢٢٤.

(٢) هو موهوب بن أحمد بن الخضر بن الحسن بن محمد، أبو منصور الجواليقي، توفي سنة «٥٤٠هـ». انظر: نزهة الألبا ص ٤٧٣ - ٤٧٨، وإنباه الرواة ٣٣٥/٣ - ٣٣٧.

(٣) شرح أدب الكاتب ص ١٩٧. (٤) التخمير ٢١٣/١.

(٥) انظر: شرح عمدة الحافظ ص ٨٥٠.

(٦) هو سَماعة بن أشول النَّعامي كما في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٩١/١، وانظر البيت غير معزو في: الكتاب ٧١/٢، وشرح السيرافي ١٩٧/٤أ، واللسان (حضجر).

(٧) يشبه الشاعر رجلاً عظيم البطن بامرأةٍ حاملٍ تمَّ لها تسعةُ أشهرٍ، وفي بطنها توأمان.

(٨) انظر: المسائل المنثورة ص ٢٧٥.

(٩) هوازن: اسم قبيلة تسكن الطائف، وهو في الأصل جمع (هَوْزَن)، وهو ضربٌ من الطير. انظر: الاشتقاق ص ٢٩١.

و(مَدائن)[١]. ولا يُعْترض هذا بأن النقل في أسماء الجنس قليلٌ؛ لأن ذلك مغتفرٌ هنا؛ إذ لا بُدَّ من ارتكاب محذورين - كما قرَّر ابن الحاجب -:

«أحدهما: يلزم منه مُخالفة أمرٍ معلومٍ.

والآخر: يلزمُ منه ارتكابُ أمرٍ مستبعدٍ.

وذلك أنه إذا ثبت كونُه غيرَ منصرفٍ، وثبت أنه لا يُمنعُ الصرفَ إلا لأحد العلل المذكورة، فكلُّ هذه معلومة، ولا مانع فيه للصرَّف يمكن تقديره إلا ما ذُكِر، وإن كان بعيداً، فيجب ارتكابُ ذلك المستبعد؛ لئلا يلزم منه مخالفةُ أمرٍ معلوم»[٢] .

وأما (سراويل) التي احتجَّ بها المعترضُ الآخر، ووافقه ابنُ مالكٍ ففيها خلاف يدورُ حول أمرين:

الأمر الأول: صرفُها، وفيه مذهبان:

أحدهما: مذهب سيبويه والجمهور، وهو أنها لا تنصرف مطلقاً، سواء أكانت نكرةً أم معرفةً[٣].

والآخر: مذهب الأخفش، وهو أنها إذا كانت غير جمعٍ فإنها تنصرف في النكرة، قياساً على مذهبه في الجمع المسمَّى به إذا نُكِّرَ، هذا ما نقله عنه المبرد، وقال عنه: «هو القياس»[٤].

---

(١) مدائن: جمع مدينة، وسُمِّيت بها مدينة كسرى قرب بغداد. انظر: القاموس المحيط ٤/٢٧٢.

(٢) انظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٥٩٦.

(٣) انظر - مثلاً - الكتاب ٣/٢٢٩، والمقتضب ٣/٣٤٥، والمسائل المنثورة ص ٢٧٥، وشرح الكافية ١/٥٧.

وقد نقل البغدادي في: الخزانة ١/٢٢٩ - ٢٣٠ عن الفارسي أنه في (التذكرة)نسب إلى سيبويه صرف (سراويل)، وهذا مخالفٌ لما في: الكتاب ٣/٢٢٩، ولعلَّ الفارسي فهم هذا من قول سيبويه: «وهو أعجمي أُعرب كما أعرب الآجر»، ومراده أنه يشبه (الآجر) في التعريب، لا في الصرف؛ لأنه قال بعد ذلك: «إلا أن (سروايل) أشبه من كلامهم ما لا ينصرف».

وأما في: المسائل المنثورة ص ٢٧٥ فذكر الفارسي أن سيبويه يمنع صرفها، وهذا يتَّفق مع ما في: الكتاب ٣/٢٢٩.

(٤) المقتضب ٣/٣٤٥.

ونُقل عنه - أيضاً - أنه إذا لم يكن جمعاً لم ينصرف معرفةً، ولا نكرةً[١].

ونقل الفارسي عن ابن السراج نحو ما نقله المبرد عن الأخفش، إذ يقول: «وقال أبو بكر بن السراج: هو ينصرفُ في النكرة؛ لأن (سراويل) لم تتكلم به العرب مصروفاً، ولا غير مصروف»[٢].

وقد اعترض الفارسي مذهب شيخه بأن (مساجد) إذا نكّرتْ وهي اسم رجل لا تنصرف، فكذلك (سراويل)[٢].

ويشهد لمذهب الجمهور أن (سراويل) لم تردْ في الشعر إلا ممنوعة منَ الصرف، كما قرَّر السيرافي[٣]، ومن ذلك قولُ ابن مقبل[٤]:

أتَى دونَها ذَبُّ الرِّيادِ كأنَّه   فَتًى فارسيٌّ في سَراوِيلَ رامِحُ[٥]

والأمر الثاني: علَّة منعها الصرف، وفيها الآراء التالية:

- رأي سيبويه، وجمهور النحويين، وهو أن (سراويل) منعت من الصرف؛ لأنها اسمٌ أعجميٌّ، جاء على وزن ما لا ينصرف[٦].
- رأي الجزولي[٧]، وهو أنها لم تصرف؛ لعدم النظير، والعلميَّة الجنسيَّة[٨]،

---

(١) انظر: الارتشاف ١/٤٢٦، وأشير إلى أن الأخفش تعرّض لمنع صرف ما جاء على صيغة منتهى الجموع في: معاني القرآن ٢/٥٥٢، ولكنه لم يشر إلى (سراويل).

(٢) المسائل المنثورة ص ٢٧٥، وانظر رأي ابن السراج في: الأصول ٢/٨٨.

(٣) شرح السيرافي ٤/٩٧أ.

(٤) هو تميم بن أبي بن مقبل بن عوف بن حنيف، من بني عامر بن صعصعة، شاعر مخضرم. انظر: الخزانة ١/٢٣١.

(٥) انظر: ديوانه ص ٤١، وشرح السيرافي ٤/٩٧أ، والخزانة ١/٢٢٨، واللسان (سرل).
وذبُّ الرِّياد: هو الثور الوحشي، سمِّي بذلك؛ لأنه يرود أي: يذهب ويجيء. انظر: اللسان (رود).
والشاعر يُشبِّه ما على قوائم الثور الوحشيِّ من الشَّعر بالسراويل، وهو من لباس الفرس.

(٦) انظر: الكتاب ٣/٢٢٩، والمقتضب ٣/٣٤٥، وأدب الكاتب ص ٢٢٤، وشرح السيرافي ٤/٩٦ب - ٩٧أ، وشرح المفصل ١/٦٤.

(٧) هو عيسى بن عبد العزيز بن يلْبخت الجزولي، أبو موسى، توفي سنة «٦٠٧هـ». انظر: إشارة التعيين ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٨) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٣/٩٨١.

وهذا مذهب يخرج عن دائرة العلل التي قرَّرها النحويون.

- وذهب بعضُ النحويين[١] إلى أنه تُركَ صرفُ (سراويل)؛ لأنه جمع، مفرده (سِرْوَال)، أو (سِرْوالة)، واستشهد بقول الشاعر[٢]:

عَليهِ مِنَ اللُّوْمِ سِرْوالةٌ فليس يَرِقُّ لمستَعْطِفِ

ومثله ما حكاه أبو منصور الأزهري[٣] عن بعض العرب، إذ يقول: «وقد سمعتُ غيرَ واحدٍ من الأعراب يقول: (سِرْوال)»[٤].

وقد جوَّز الرضي هذا التعليل، إلا أنه لم يجعله جمعاً حقيقةً، وإنما تقديراً، إذ يقول: «ويمكنُ تقديرُ الجمع في (سراويل) مطلقاً ...؛ وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع»[٥].

وقد حاول بعضُ النحويين تأويل ما سُمِعَ عن العرب، ومن هؤلاء: أبو حاتم السجستاني[٦]، والسيرافي، والمرادي.

فأما السجستاني؛ فنُقِلَ عنه أنه يرى أن بعض العرب ظنُّوا (سراويل) جمعاً، فجاؤوا له بمفرد[٧].

وأما السيرافي؛ فيذهب إلى أن (سِرْوالة) لغة في (سَراويل)، ولكنَّه لم يقدِّم دليلاً على ذلك، سوى أن الشاعر في البيت الذي أنشدوه «لم يُرِدْ أن عليه من اللؤم قطعةً

---

(١) نسب هذا الرأي في: شرح السيرافي ٤/١٩٧أ، والمسائل المنثورة ص ٢٧٥، وشرح الكافية ١/٥٧ إلى المبرد، وهو يخالف ما في: المقتضب ٣/٣٤٥ إذ أبان المبرد عن مذهبه الموافق لسيبويه، ثم نقل عن الأخفش حكاية (سروالة) عن العرب، ولم يُعلِّق عليها.

(٢) لم أقف على قائله، وورد صدره في: المقتضب ٣/٣٤٦، وشرح السيرافي ٤/١٩٧أ، كما ورد كاملاً في: شرح الكافية ١/٥٧، وتوضيح المقاصد ٤/١٣٥، واللسان (سرل)، والخزانة ١/٢٣٣.

(٣) هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة، أبو منصور الأزهري اللغوي، توفي سنة «٣٧٠هـ». انظر: إنباه الرواة ٤/١٧١ - ١٧٥.

(٤) تهذيب اللغة ١٢/٣٩٠.

(٥) شرح الكافية ١/٥٧.

(٦) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم، أبو حاتم السجستاني، توفي سنة «٢٥٥هـ». انظر: أخبار النحويين البصريين ص ١٠٢ - ١٠٤، ونزهة الألبا ص ٢٥١ - ٢٥٤.

(٧) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣١١.

من خِرَقِ السَّراويل»[١].

وأما المرادي فردَّ أن يكون لـ(سراويل) مفردٌ، محتجاً بأمرين[٢] :

أحدهما: ما ذهب إليه السيرافي.

والآخر: أن النقل لم يثبتْ في أسماء الأجناس، وإنما يثبتُ في الأعلام، وقد سبق - عند الحديث عن (حَضاجِر) - أن ذلك مغتفر.

وذهب بعضهم إلى إنكار ورود (سِروالة)، أو (سروال) عن العرب، وجعلوا البيت مصنوعاً[٣].

والصحيح أن هذه لغة وردت عن العرب، نقلها علماء ثقات، فلا يصحُّ ردُّها، وهذا ما صحَّحه - أيضاً - الشيخ خالد الأزهري[٤].

وأهمُّ ما يُلْحَظُ في آراء النحويين اتفاقهم على أن (سَراويل) ليست مفرداً عربياً، وهذا يضعِّف استدلال المعترض بها على أن صيغة (مفاعل)، و(مفاعيل)، وما أشبههما مشتركة بين الجمع والمفرد.

---

(١) شرح السيرافي ٤/١٩٧أ، وقد نقله الأعلم في: النُّكت ٢/٨٢٩ - ٨٣٠، ولم يصرح باسم السيرافي.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٤/١٣٥.

(٣) انظر: شرح التصريح ٢/٢١٢.

(٤) المصدر السابق .

المسألة (٤)

الممنوع من الصرف:

العلم المؤنث الثُّلاثي الساكن الوسط من حيث الصرف وتركه

ينقسم العلم المؤنث الثلاثي قسمين:

الأول : متحرك الوسط، نحو: (سَقَرَ)، و(أَمَلَ) - علم امرأة - وهذا الضرب يُتْرَكُ صرفُه[١]؛ لأن الحركة قامت مقامَ الحرفِ[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿يومَ يُسْحَبُونَ في النَّارِ على وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾[٣].

والثاني: ساكن الوسط، نحو: (دَعْد)، و(هِنْد)، وهذا موضع الاعتراض لسيبويه، كما سيتبيَّنُ بعد ذكر مذهبه.

رأي سيبويه:

يقول سيبويه: «فإن سميَّته بثلاثة أحرفٍ، فكان الأوسطُ منها ساكناً، وكانت شيئاً مؤنثاً، أو اسماً الغالبُ عليه المؤنَّثُ فأنت بالخيار: إن شئت صرفتَه، وإن شئت لم تصْرِفْه، وترك الصَّرف أجود، وتلك الأسماء نحو: (قِدْر)، و(عَنْز)، و(دَعْد)، و(جُمْل)، و(نُعْم)، و(هِنْد)، وقد قال الشاعر[٤] - فصرف ذلك ولم يصرفْه-:

لم تَتَلَفَّعْ بفَضْلِ مِئْزَرِها   دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ[٥]

فصَرَفَ، ولم يَصْرِفْ»[٦].

يقرِّرُ سيبويه - هنا - أمرين:

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٢٤٠، والمقتضب ٣/٣٥٠، والأصول ٢/٨٥، والتبصرة والتذكرة ٢/٥٥١، وشرح الكافية ١/٥٠.

(٢) انظر: الإيضاح العضدي ص ٣٠٦، والخصائص ٢/٣١٩.

(٣) الآية (٤٨)، من سورة القمر.

(٤) هو جرير، انظر: ديوانه ص ٦٥.

(٥) تتلفَّع: تلتحف. والعُلَبُ: جمع عُلْبَةٍ، وهي قَدَح يؤخذ من جلود الإبل. انظر: اللسان (لَفَعَ)، و(عَلَبَ).
ومراد الشاعر: أن دعد تعيش عيشةً ناعمةً، فهي لا تلبسُ لبسَ الأعراب، ولا تتغذَّى بغذائهم. انظر: أمالي ابن الحاجب ١/٣٩٥.

(٦) الكتاب ٣/٢٤٠ - ٢٤١.

أحدهما: أن هذه الأسماء يجوز فيها الصَّرفُ وتركُه.

والآخر: أن ترك الصرف أجود، ورغم أنه لم يعلل ذلك فإنني أحسبُ علَّته ظاهرة، وهي تحقُّق العلَّتين المانعتين من الصَّرف: العلمية والتأنيث.

وأشير - هنا - إلى أن الرضي نسب إلى سيبويه منع صرف هذا القسم، وهذا سهوٌ في النقل، وكذلك نسب إلى المبرد المنع[١]، وهو مخالفٌ لما أثبته المبرد في (المقتضب) كما سيأتي.

الاعتراض ومناقشته:

نقل السيرافي عن الزجَّاج[٢] أنه يردُّ مذهب سيبويه، فقال: «وكان الزجَّاج يخالفُ مَنْ مَضَى، ولا يُجِيزُ الصَّرفَ فيها، ويقول: قد أجمعوا على أنه يجوز فيها تركُ الصَّرف، وسيبويه يرى أن تركه أجود، فقد جوَّزوا منع الصرف واستجادوه، ثم ادَّعوا الصَّرف بحجَّةٍ لا تثبت؛ لأن السكون لا يُغَيِّر حكماً أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصَّرف»[٣].

وهذا يتَّفق مع ما ذكره الزجَّاج في: (ما ينصرف وما لا ينصرف)، وإن اختلفت الألفاظ، إذ يقول: «وزعم سيبويه، والخليل، وجميع البصريين أن الاختيارَ تركُ الصَّرفِ، وأنك إن شئتَ صرفتَ، وذلك نحو امرأةٍ سمَّيتها بـ(عَيْن)، أو (قِدْر) ....، وزعموا أنه يجوز صرفُ المؤنث في المعرفة الذي أوسطه ساكن، وأنشد سيبويه:

لم تتلفَّعْ بفضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ

... أمَّا ما قالوه من أنه لا ينصرفُ؛ فحقٌّ صوابٌ، وأما إجازتهم صرفه؛ فاحتجوا فيه بأنه لما سكن الأوسط، وكان علماً لمؤنثٍ خفَّ فصُرِفَ، وهذا خطأ، لو كانت هذه العلة توجبُ الصَّرفَ لم يجز تركُ الصَّرف.

فهم مجمعون معنا على أن الاختيار تركُ الصَّرف، وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرفُ؟ وإذا بينوا وجب ألاَّ يكون تركُ الصَّرف.

---

(١) انظر: شرح الكافية ١/٥٠.

(٢) هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجَّاج، توفي سنة «٣١٠هـ». انظر: طبقات الزبيدي ص ١١١ - ١١٢، ونزهة الألبا ص ١٨٣ - ١٨٥.

(٣) شرح السيرافي ٤/١٠٣أ، وقد نقله الأعلم - بتصرف - في: النُّكت ٢/٨٣٤.

فأما الاستشهاد بأن الشَّاعر صرفَ، وتركَ الصَّرف، فأمَّا تركُ الصَّرف فجيّدٌ، وهو الوجه، وأما الصَّرف فعلى جهة الاضطرار، وقد أجمعوا أنَّ جميع ما لا ينصرف يُصْرَفُ في الشِّعر»[١].

فالنَّصَّان - كما ترى - يتفقان على أنَ اعتراض الزجَّاج يتلخص في ثلاثة أمور:

أ - أن ما ذهب إليه سيبويه، وجمهور البصريين خطأ؛ لأنهم احتجوا بخفَّة هذه الأعلام، وهي - كما يرى - علَّة لو كانت توجبُ الصَّرفَ لما جاز تركُ الصَّرف.

ب - أن العلتين المانعتين من الصَّرف متحققتان ، وهما العلمية والتأنيث؛ فلذا يجب تركُ الصَّرف.

ج - أنَّ ما استشهدوا به ضرورةٌ شعريةٌ، فلا يكون حجَّةً لجواز الصَّرف في السعة.

ولعلَّ الزجَّاج أخذ هذا الرأي عن الأخفش، إذ نُسب إليه أنه يمنع صرفَ هذه الأعلام مطلقاً[٢]، وهو مخالف لما في (معاني القرآن)[٣].

ويبدو أن هذا الرأي لم يجدْ قبولاً لدى النحويين؛ إذ تنحصر آراؤهم في ثلاثة اتجاهات:

الأول: الأخذ بمذهب الخليل وسيبويه، وهو اتجاه جمهور النحويين المتقدِّمين والمتأخرين[٤]، إذ أخذوا يردِّدون ما قرَّره سيبويه، ويكاد ينحصر ما أضافوه في شيئين:

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٩ - ٥٠، وانظر -أيضاً-: معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٤٧.

(٢) انظر: الارتشاف ١/٤٤٠.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٦٩، ٢٧٣.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٦٩، والمقتضب ٣/٣٥٠، والأصول ٢/٨٥، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٣٢، وشرح السيرافي ٤/١٠٣أ، وشرح الرماني ٣/٢٥٣ب، والتبصرة والتذكرة ٢/٥٥١، والخصائص ٢/٣١٩، وكشف المشكل ٢/٣٤، والاقتضاب ص ٣٤٩، و٣٦٧، والتهذيب الوسيط ص ٣٣٣ - ٣٣٤، والمفصَّل ص ١٧، وشرح المفصل ١/٧٠ - ٧١، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٥٥ - ٨٥٦، والارتشاف ١/٤٣٩ - ٤٤٠، وشرح التسهيل للمرادي ص ٥٦٢، وأوضح المسالك ٤/١٢٥، وشرح التصريح ٢/٢١٨.

أحدهما: التعليل لهـذا المذهـب، ولعلَّ من أوَّل من أفصح عن هـذا المبـرد، إذ يقول: «فأمَّا من صرفَ فقال: (رأيتُ دَعْداً) ...؛ فيقول: خفَّتْ هذه الأسماء؛ لأنها على أقلِّ الأصول، فكان ما فيها من الخفَّة معادلاً ثقل التأنيث، ومَنْ لم يصرفْ قال: المانعُ من الصَّرف لمـا كثُر عِدَّتُه نحـو: (عقـرب) ... موجـودٌ فيمـا قـلَّ عددُه، كما كان ما فيـه علامةُ تأنيـث في الكثيـر العـدد والقليلـه سـواء»[1].

فهو يقرِّرُ في هذا النص أن من صرف نظر إلى خفَّة هذه الأسماء، ومن ترك الصَّرف تمسَّك بتحقُّق علَّتي المنع : وهمـا العلمية والتأنيث، وهـذا ما أكَّده - بعد المبرِّد - جمهور النحويين[2].

والآخر: إضافة بعض الشواهد، كقول الشاعر[3] :

ألا حبَّذا هندٌ وأرْضٌ بها هِنْدُ   وهِنْدٌ أتى من دونها النَّأْيُ والبُعْدُ

وقولُ الآخر[4] :

أَعْلَنْتُ في حُبِّ جُمْل أيَّ إعلان   وَقَدْ بَدا شَأْنُها مِنْ بَعْدِ كُتْمانِ

ومما يُلْحَظُ عند أكثر من أخذ بهذا الرأي ذِكْرُ رأي الزجَّاج دون مناقشته، إلا ما تجده عند السيرافي، إذ يقول - بعد أن ذكر الاعتراض -: «والقول عندي ما قاله مَنْ مَضَى، ولا أعلم خلافاً بين مَنْ مَضْى من البصريين والكوفيين، وما أجمعوا على ذلك إلا لشهرة ذلك في كلام العرب ....، وقد رأيناهم أسقطوا لقلَّة الحروف أحد الثِّقلين، وذلك إجماعهم في(نوح)، و(لوط) أنَّهما مصروفان، وإنْ كانا أعجميين معرفتين؛ لنقصان الحروف، فمن حيث كان نقصان الحروف مسوِّغاً الصَّرفَ فيما فيه علَّتان سُوِّغَ ذلك أيضاً بنقصان الحروف والحركة في المؤنث»[5].

---

(١) المقتضب ٣/٣٥٠.

(٢) انظر: المصادر المذكورة في الهامش رقم(٤) من الصفحة السابقة.

(٣) هو الحطيئة، انظر: ديوانه ص ٣٩، وممنْ استشهد به ابن يعيش في: شرح المفصل ١/٧٠.

(٤) هو حاجب بن حبيب الأسديُّ، انظر: المفضَّليَّات ص ٣٧٠، وممن استشهد به ابن عقيل في: المساعد ٣/٢٣.

(٥) شرح السيرافي ٤/١٠٣أ، وقد نقله الأعلم، ولم يشر إلى السيرافي، انظر: النُّكت ٢/٨٣٤ - ٨٣٥.

فهو يؤكد أن إجماع النحويين على جواز صرفِ هذه الأعلام، وتركه دليلٌ على شهرته في كلام العرب، بالإضافة إلى أن في كلامهم نظيراً لهذا، وهو صرفُهم العلمَ الأعجميَّ الساكن الوسط، نحو: (لوط)، فدلَّ هذا على أن نقصان الحركة والحروف مُسوِّغٌ الصَّرْفَ.

والاتجاه الثاني: ما ذهب إليه الفارسي، وهو موافقة أصحاب القول السابق على جواز الصرف وتركه، ومخالفتهم في الأجود، فهو يرى أنَّ الصَّرف أجود، مستدلاً بالزامهم الصَّرف نحو: (لوْطَ) من الأعلام الأعجمية الساكنة الوسط[١].

وقد ذهب الجرجاني مذهبَ أبي علي الفارسي، إذ قال: «وأما قول الشيخ أبي علي : ومن زعم أن القياس في (دَعْدٍ) ألاَّ يُصرفَ[٢]؛ فإن المقصود به أبو العبَّاس؛ لأنه قال - فيما حكى عنه شيخنا رحمه الله -: إن الصرف في نحو: (هِنْد)، و(دَعْد) لضرورة الشعر، وليس ذلك بسديد؛ لما ذكرنا من أن الخفة تقاوم أحد السببين، وكفى إلزاماً بما ذكره الشيخ أبو علي من أنهم صرفوا (نوحاً) ... مع وجود سببين: العجمة والتعريف ...، فكما جوَّزت الخفَّةُ الصَّرفَ في هذا كذلك يُجَوِّزُ في (هِنْد) ...؛ لتساويهما في تضمُّن السببين»[٣].

وفي هذا النص أمور يجدرُ أن يوقفَ عندها، وهي:

أ - أنَّ قوله: «المقصود به أبو العبَّاس» ليس مسَلَّماً؛ لأن هذا رأي سيبويه، وجمهور النحويين، كما سلف.

ب ـ أنه نسب إلى المبرد جعله صرف نحو: (هند) من ضرورة الشعر، وهذا يُخالِفُ ما أثبته المبردُ في (المقتضب)، وسبق إيراده.

ج - أنه يفهمُ من قوله: «فكما جوَّزت الخفَّةُ الصَّرفَ في هذا ...» أنه يُجيزُ منعَ صرفِ الأعلام الأعجمية الساكنة الوسط، وهذا خلاف ما أثبته سيبويه، وجمهورُ النحويين؛ إذ أوجبوا صرفه[٤].

---

(١) انظر: الإيضاح العضدي ص ٣٠٧.

(٢) انظر نصَّ الفارسي في: المصدر السابق.

(٣) المقتصد ٢/٩٩٤ - ٩٩٥.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٤/١٠٣أ.

والاتجاه الثالث: ما أخذ به الفراء، فقال: «وأسماء البلدان لا تنصرفُ خفَّتْ أو ثقُلتْ، وأسماء النساء إذا خفَّ منها شيءٌ جرى، إذا كان على ثلاثة أحرف، وأوسطها ساكن، مثل (دَعْد) ....، وإنما انصرفتْ إذا سُمِّي بها النساء؛ لأنها تُرَدَّدُ، وتكثرُ بها التسمية، فتخفُّ لكثرتها، وأسماء البلدان لا تكاد تعود»[١].

فالفرَّاء - إذن - يذهب إلى التفصيل، فإن كانت الأعلام للبلدان، فإنها تُمْنَعُ الصَّرفَ وجوباً، وإن كانت للنساء فيجوز فيها الصَّرف، وحُجَّتُه أن أعلام البلدان يقلُّ ترديدها على الألسن؛ مما يجعلها ثقيلة، أما أسماء النساء فتخفُّ لكثرة الاستعمال، وهذا ما وافقه عليه أبو بكر بن الأنباري[٢].

وأحْسِبُ أن مذهبي الزجَّاج والفراء لا يسلمان من النقد.

فأما مذهب الزجَّاج، واعتراضُه لسيبويه ففيه نظر؛ لأمور:

١ - أنه أبطل الاحتجاج للصَّرف بسكون الوسط، وهي علَّة مطَّردة في الأعلام الأعجمية الساكنة الوسط نحو: (لوط)، و(نوح)، فهذه الأعلام متحقِّقة فيها علتان من علل منع الصَّرف، وهما: العلميَّةُ، والعجمةُ، ولكن صُرِفتْ؛ لخفَّتها بسكون الوسط.

٢ - أنه جعل البيت الذي استشهد به سيبويه والجمهور من الضرورة الشعرية، وهذا يردُ عليه أن الأصل في الشاهد ألاَّ يُحْمَل على الضرورة، لا سيَّما إذا كان محتجاً به[٣].

٣ - أن ما ذهب إليه - وهو وجوبُ تركِ الصَّرف - مخالفٌ لإجماع النحويين، حتى الذين خالفوا مذهب الجمهور، وهم الفراء، والفارسي، والجرجاني، ولم يكونوا ليجمعوا على جواز الصَّرفِ إلا لشيوعه في كلام العرب.

وأما مذهب الفراء- وهو وجوب منع الصَّرف في أسماء البلدان خاصة؛ لقلة

---

(١) معاني القرآن ١/٤٢ - ٤٣.

(٢) هو محمد بن القاسم بن بشَّار بن الحسن بن بيان بن سماعة، أبو بكر بن الأنباري، توفي سنة «٣٢٨هـ». انظر: طبقات الزبيدي ص ١٧١ - ١٧٢، وإنباه الرواة ٣/٢٠١ - ٢٠٨، وانظر رأيه في: المذكر والمؤنث ص ٤٦٨.

(٣) انظر: التخمير ١/٢٢٥.

ترديدها، وجواز ذلك في أسماء النساء؛ لكثرة استعمالها- فيظهر لي أنَّ حُجَّته ضعيفة؛ لأن كثرة الترديد مسألةٌ نِسْبِيَّةٌ لا تبنى عليها قاعدة؛ إذ قد تكون بعضُ أسماء البلدان أكثر استعمالاً وترديداً من بعض أعلام النساء.

هذا عن مذهبي الزجّاج والفرّاء، وأما المذهبان الآخران: مذهب الجمهور، ومذهب الفارسيّ فيظهر لي أنهما يستويان في القياس؛ لأن لكل منهما حجّةً غير مدفوعة.

فحُجَّةُ الجمهور على أنَّ ترك الصَّرف أجود هي: تحقُّقُ علَّتي منعِ الصَّرف: العلميَّة والتأنيث.

أما احتجاج الفارسيّ على أنَّ الصَّرف أقيس؛ فهو أنَّهم ألزموا العلم الأعجمي السَّاكن الوسط الصَّرف مع تحقُّق العلتين المانعتين من الصَّرف، وهما: العلميَّةُ والعُجمة[١].

فالاستدلالان - كما ترى - غيرُ مدفوعين، وهذا ما جعل ابن يعيش[٢] يحاول الاعتذار لتفريق الجمهور بين العلم المؤنث، والعلم الأعجمي، فيُقرِّرُ أنَّ التأنيث أقوى في منع الصَّرف من العجمة، ولكنَّه لم يُقدِّمْ علةً لذلك[٣].

هذا في القياس، أمَّا في السماع؛ فذكر أبو حيَّان أنَّ المنعَ أكثرُ شيوعاً في كلام العرب[٤]، وهذا يُرَجِّحُ مذهب الجمهور.

---

(١) خطأ أبو حيَّان في: الارتشاف ١/٤٤٠ أبا علي الفارسيّ، وكذلك فعل ابن هشام الخضراوي. انظر: المساعد ٣/٢٣، ولكنَّهما لم يقدّما علةً لما قرّراه.

(٢) هو يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السَّرايا، أبو البقاء، موفَّق الدين، توفي سنة «٦٤٣هـ». انظر: إنباه الرواة ٤/٤٥ - ٥٠، وإشارة التعيين ص ٣٨٨.

(٣) انظر: شرح المفصل ١/٧١.

(٤) انظر: الارتشاف ١/٤٤٠، وانظر -أيضاً-: شرح التسهيل للمرادي ص ٥٦٢.

المسألة (٥)

الممنوع من الصرف:

لغة الحجازيين والتَّميميّين في (فَعالِ) علمِ المؤنث

من أقسام (فَعالِ) المعدولة[١] ما سُمِّي به مؤنَّثٌ، نحو: (حَذامِ) المعدولة عن (حاذِمة)، و(قَطامِ) المعدولة عن (قاطمة)، وللعرب في هذا لغتان[٢]:

الأولى: لغة الحجازيين، وهي البناء على الكسر مطلقاً، نحو: (هذه حَذامِ)، و(رأيتُ حَذامِ)، و(مررتُ بحَذامِ)، ومنه قول الشاعر[٣]:

أتارِكَةٌ تدلُّلَها قَطامِ   رَضِيْنا بالتَّحِيَّةِ والكلامِ

وقول الشاعر[٤]:

إذا قالتْ حَذامِ فصدِّقُوها   فإنَّ القولَ ما قالتْ حَذامِ

وقد فطن النحويون لمسألتين في هذه اللغة، فكان حديثهم حولهما: إحداهما: علَّة البناء، والأخرى: مجيء البناء على الكسر.

فأمَّا علَّة البناء فلهم فيها ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: يُرْجِعُ سبب البناء إلى مشابهة هذا القسم بابَ (نَزالِ)، وهذا مذهب سيبويه، إذ يقول: «وأمَّا أهل الحجاز فلما رأوه اسماً لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يُغَيِّروه؛ لأن البناء واحد، وهو هاهنا اسمٌ للمؤنث، كما كان ثَمَّ اسماً للمؤنث، وهو هاهنا معرفة، كما كان ثَمَّ»[٥].

---

(١) انظر تقسيمات النحويين لـ«فَعالِ» في: الكتاب ٣/٢٧٠ - ٢٨٠، والمقتضب ٣/٣٦٨، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٢ - ٧٧، والأمالي الشجرية ٢/٣٥٢ - ٣٦٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٠، وشرح الجمل ٢/٢٤٢ - ٢٤٣، وشرح الكافية ٢/٧٥ - ٧٨، والمساعد ٣/٣٨ - ٣٩.

(٢) انظر- بالإضافة إلى المصادر السابقة-: الأصول ٢/٨٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٧٦، والارتشاف ١/٤٣٦، والنحو والصرف بين التميميين والحجازيين ص ١٤١ وما بعدها.

(٣) هو النابغة الذبياني، انظر: ديوانه ص ٧٦.

(٤) الشاهدُ ينسبُ لُلجيم بن صعب في: سوائر الأمثال على أفعل ص ٩٣، والعقد الفريد ٣/٩٧، واللسان (رقش)، وينسبُ - أيضاً - لدَيْسَم بن طارق في: اللسان (حَذَم).
وهو غير منسوب في: معاني القرآن للفراء ٢/٩٤، والكامل ٢/٧١.

(٥) الكتاب ٣/٢٧٨، وانظر: شرح السيرافي ٤/١١٩أ.

وهكذا تجد سيبويه غيرَ مكتفٍ بإطلاق المشابهة، وإنَّما يُفَسِّرُها بثلاثة أمورٍ:

١ - الوزن، وهو ما أطلق عليه البناء.

٢ - التعريف، وهو في نحو: (حَذامِ) بالعلميَّة، أمَّا باب (نَزالِ) فكأنَّ علميَّته -عند سيبويه- مقدَّرة؛ لأنه اسمٌ للفعل.

٣ - التأنيث، وهو ظاهرٌ فيما كان علماً لمؤنث كـ(حَذامِ)، أمَّا في اسم الأمر كـ(نَزالِ)؛ فاحتجَّ لتأنيثه بأمرين:

أحدُهما: قول زهير[1]:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنتَ إذا دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ في الذُّعُرْ[2]

فاستدلَّ باتصال تاء التأنيث بالفعل على تأنيث (نَزالِ)[3].

والآخر: أنهم لا يصرفون رجلاً سمَّوه (رَقاشِ)، وهذا دليل على أنَّ باب (فَعالِ) كلَّه مؤنث[4].

وقد تبع جمهور النحويين سيبويه[5]، وإن اختلفت ألفاظُهم أو تفسيراتُهم لأوجهِ الشبه بين النوعين[6].

وأحسبُ أنَّ الرضي من أوائل من صرَّحوا بنقد هذا الرأي، إذ يقول: «وقال المصنف [يعني ابن الحاجب]: لمشابهة (نَزالِ) زنة، فورد عليه نحو: (سحاب) ... فضَمَّ إلى الوزن العدلَ، فإنْ ادَّعى العدلَ المحقَّق فما الدليلُ عليه؟ ...؛ إذ من الجائز

---

(١) هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن بن رباح المزني، من مضر، توفي سنة «١٣ق هـ». انظر: الشعر والشعراء ١/١٣٧ - ١٥٣، والأعلام ٣/٥٢.

(٢) انظر: ديوان زهير ص ٩٣، والكتاب ٣/٢٧١، والكامل ٢/٦٩، والمقتضب ٣/٣٧٠. ونسب -أيضاً- إلى أوس بن حجر مع اختلاف رواية الصدر. انظر: المختلط من شعره في آخر ديوانه ص ١٣٩.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٢٧٩، وشرح السيرافي ٤/١١٩أ.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٢٧٩.

(٥) انظر - مثلاً -: الخصائص ١/١٧٩ - ١٨٠، وشرح الجمل ٢/٢٤٤، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٨، والمساعد ٢/٣٨، وشفاء العليل ٢/٩٠٧، وشرح التصريح ٢/٢٢٥، والهمع ١/٢٩.

(٦) من ذلك ما نجده عند ابن الحاجب، فقد قصر الشبه بينهما على وجهين: العدل والوزن. انظر: الكافية ص ١٥٦، وجعلها بعضهم أربعة أوجهٍ: الوزن، والتعريف، والعدل، والتأنيث. انظر: الأمالي الشجرية ٢/٣٦٢، وشرح الجمل ٢/٢٤٤، والمساعد ٣/٣٨، وتوضيح المقاصد ٤/١٥٩.

ترادفُ لفظين في معنى لا يكونُ أحدُهما معدولاً عن الآخر، وإنْ ادَّعى العدلَ المقدَّرَ؛ لاضطرار وجودهما مبنيين إلى ذلك ... -وهو الظاهر من كلامه- فما الدليلُ على كون (نَزال) الذي هو الأصل معدولاً؟ وقد قلنا قبل ذلك ما عليه، وإنْ قَدَّرَ العدلَ في الأصلِ أيضاً فهو تكلُّفٌ على تكلُّفٍ ...»[١].

وهكذا يُناقِشُ الرضيُّ هذا الرأيَ مبتدئاً بالشبه في العدل؛ لينتهي إلى إبطال وجوده أصلاً في المشبَّه به، والمشبَّه.

وكان من المنتظر أنْ يُقَدِّمَ الرضيُّ علَّةً تخرجُ عن دائرة المشابهة، ولكنَّه ظلَّ متمسّكاً بتلك الدائرة، إذ يقول: «والأولى أن يقال: بُنِي قسمُ المصادر والصفات [يريد ما عُدِلَ إلى (فَعال)، وكان بمعى المصدر كـ(فَجارِ)، أو الصفة كـ(فساقِ)[٢]] لمشابهتهما لـ(فَعالِ) الأمريِّ وزناً ومبالغةً ... .

وأما الأعلامُ الجنسية كـ(صَرامِ) ... فكان حقُّها الإعرابَ؛ لأن الكلمة المبنية إذا سُمِّيَ بها غيرُ لفظها وجب إعرابُها ... لكنَّها بُنيت؛ لأن الأعلام الجنسية أعلامٌ لفظيةٌ ... فمعنى الوصف باقٍ في جميعها؛ إذ هي أوصافٌ غالبة.

وأما الأعلام الشَّخصية كـ(قَطامِ) ... فبنو تميم جروا فيها على القياس بإعرابهم لها غير منصرفة ... وبناءُ أهل الحجاز لها مخالف للقياس؛ إذ لا معنى للوصف فيها حتى يُراعى البناء الذي يكون لها في حال الوصف، لكنَّهم رأوا أنَّه لا تضادَّ بين الوصف والعلمية من حيث المعنى ... فبنوها بناءَ الأوصاف - وإن كانت مرتجلةً غيرَ منقولةٍ عن الأوصاف - إجراءً مُجرى العلم المنقول عن الوصف؛ لأنه أكثرُ من غيره، أو نقول: أجروا الأعلام الشَّخصيَّة مُجرى الأعلام الجنسيَّة في البناء لجامعِ العلميَّة»[٣].

فهو - كما ترى - يُقرِّرُ مبدأ المشابهة، ولكنَّه يخالف سيبويه ومن تبعه في توجيه تلك المشابهة، وهذه المخالفة تشمل ركنين:

١ - المشبَّه به، فهو عنده الأعلام الجنسيَّة المبنيَّةُ كـ(صَرامِ)، أمَّا عند سيبويه وتابعيه؛ فهو - كما سبق - بابُ (نَزالِ).

---

(١) شرح الكافية ٢/٧٨.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق ٢/٧٨ - ٧٩.

٢ - وجه الشبَّه، والاختلاف فيه ناتج عن الخلاف السابق، فهو عند الرضيِّ اتفاق باب (حذامِ) مع الأعلام الجنسيَّة المنقولة عن الوصف في العلميَّة، أمَّا عند سيبويه والجمهور فهو مشابهةُ بابِ (حَذامِ) لبابِ (نَزالِ) في الوزن، والعلميَّة، والتأنيث.

ويغلب عندي أن الرضيَّ وَقَعَ في التكلُّف الذي ضعَّف به المذهب الآخر؛ لأنه حمل بناء هذه الأعلام على الأعلام الجنسيَّة المحمولة على الصفات كـ(فَساق) المبنية لمشابهتها بابَ (نَزال) الذي بُنِي لمشابهته الحرف، بالإضافة إلى أنه لم يُقَدِّمْ علَّةً لهذا الحمل، سوى الشَّبه في العلميَّة، ولا أحسب هذا كافياً لإخراج الاسم عن أصله.

ونحو نقد الرضيِّ ما قرَّره ناظرُ الجيش[١] في عدل اسمِ الفعلِ وتأنيثه، إذ يقول: «وأمَّا اسمُ الفعلِ فلم يذكروا ماذا عُدِلَ منه، ولم يتحقَّق لي وجهُ القول فيه، والعجبُ أنهم يجعلون اسمَ الفعلِ أصلاً في العدل والتأنيث، وما برحتُ أتطلَّبُ بيانَ ما عُدِلَ عنه (نَزال)، وبيانَ كونِه مؤنثاً»[٢].

أمَّا المذهب الثاني في تعليل بناء (فَعال) في لغة الحجازيين؛ فيخرجُ عن دائرة المشابهة، ويُرجِعُ البناء إلى علَّةٍ لم يقلْ بها أحد من قبل، وهي اجتماعُ ثلاث عللٍ من موانع الصَّرف: العدل، والعلميَّة، والتأنيث، وأوَّلُ من أخذ بهذا المبرِّدُ[٣]، وأحسب أنه نظر إلى التسلسل الطبعيِّ الذي قرَّره النحويون في الأسماء حين جعلوها ثلاثة أقسام: متمكِّناً أمكن، وهو المعرب المنصرف، ومتمكِّناً غيرَ أمكن، وهو الممنوع من الصَّرف، وغير متمكِّن، وهو المبنيُّ.

ولم يلقَ هذا الرأي حظًّا لدى النحويين؛ إذ لم يأخذ به - فيما أعلم - إلا ابن السَّراج[٤]، وعبد القاهر الجرجاني[٥]، والجامي[٦].

---

(١) هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدَّائم الحلبيُّ، محبُّ الدين، المعروف بـ«ناظر الجيش»، توفي سنة «٧٧٨هـ ». انظر: البغية ١/٢٧٥ - ٢٧٦.

(٢) انظر: الخزانة ٦/٣٢٩.

(٣) انظر: المقتضب ٣/٣٧٣ - ٣٧٤، والكامل ٢/٧٠ - ٧١.

(٤) انظر: الأصول ٢/٨٩.

(٥) انظر: المقتصد ٢/١٠٢١.

(٦) انظر: الفوائد الضيائية ١/٢٢١.

ولم يُضِفْ هؤلاء شيئاً إلى ما قرَّره المبرد، إلا أن عبد القاهر قدَّم هذا الرأي في صورة واضحةٍ، إذ قال: «وإنما يُبْنى هذا النحو؛ لأجل أنَّ (حاذمة) كان استوجب منع الصَّرف للتعريف والتأنيث، فلما عُدِلَ إلى مثال (فَعالِ) حصل فيه سببٌ ثالثٌ، وهو العدل، وليس بعد منع الصَّرف درجةٌ إلا البناء؛ لأن الأسماء على ثلاثة مراتب: اسم يُسَمَّى الأمكن، وهو ما استوفى الوجوه الثلاثة من الإعراب، ودخله التنوين ... والثاني: بابُ ما لا ينصرف؛ لأنه لا ينوَّنُ، ولا يُجرُّ في كل حال، فهو بعد الأول بدرجةٍ، والثالث: المبنيُّ نحو: (أينَ) ... ؛ لأنك لما منعتَ التنوين معَ الجرِّ بابَ ما لا ينصرف ثم انحطَّ هذا درجةً لم يبقَ إلا منعُ الإعراب، فكذلك (حَذامِ) لما زاد على (حاذمة) بسببٍ، وأُريدَ حطُّه درجةً؛ لم يكن إلا البناء»[1].

ومما يُلْحَظُ في نصِّ عبد القاهر أنه يؤكد ما ذكر قبلُ ، وهو تأثر هذا المذهب بتقسيم النحويين الاسمَ ثلاث مراتب.

وقد نقد هذا المذهب جماعةٌ من النحويين، من أبرزهم: الزجَّاج، والسيرافي، وابن جِنِّي[2]، والرضي، وابن عصفور.

فأمَّا الزجَّاج؛ فذكر أن هذا المذهب فاسدٌ؛ لأنَّ توالي ثلاث علل لا يُخرج الاسمَ إلى البناء، ثم مثَّل لذلك بـ(ورقاء) اسم رجل؛ إذ فيه ثلاث علل: ألف التأنيث، وأن ألف التأنيث صيغةٌ مع الاسم، والعلمية، ومع هذا لم يُبنَ[3].

ونحو ما قرَّره الزجَّاج ما أثبته السيرافي[4]، والرضي[5].

وأمَّا ابن جنِّي فردَّ هذا المذهب من وجهين:

أحدهما: ما قرَّره الزجَّاج، ومن وافقه.

والآخر: أن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريقَ حديث الصَّرف، وترك الصَّرف، وإنما سببه مشابهة الاسم للحرف، ليس غير[6].

---

(١) المقتصد ٢/١٠٢١.

(٢) هو عثمان بن جِنِّي، أبو الفتح، توفي سنة «٣٩٢هـ ». انظر: البغية ٢/١٣٢.

(٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٦.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٤/١١٩أ - ب.

(٥) انظر: شرح الكافية ٢/٧٨.

(٦) انظر: الخصائص ١/١٧٩ - ١٨٠.

وأحسب أن هذا في حقيقته ردٌّ - أيضاً - لمذهب سيبويه؛ لأنه لم يعلِّلْ البناء بشبه الحرف، وإنما علَّله بشبه ما تضمَّن معنى الحرف، وهو باب (نَزالِ) كما سبق.

وأما ابن عصفور فلحظ فرقاً بين ما ذهب إليه المبرد، وما ردَّ به هؤلاء عليه، فقال: «وأمَّا من ردَّ على أبي العبَّاس المبرد بأن كثرة العلل لا توجب البناء، واستدلَّ على ذلك بـ(بعلبكَّ) ... فباطلٌ؛ لأن أبا العبَّاس إنما ذهب إلى أن الاسم إذا كان لا ينصرف فحدثت عليه علَّةٌ ، فإنه يُبْنى؛ لأنه ليس بعدَ منعِ الصَّرف إلا البناء، وأما ما دخلته عللٌ كائنةٌ ما كانت في أوَّل أحواله، ولم يثبتْ له منعُ الصَّرف قبل ذلك فإنَّ ذلك لا يوجبُ بناءً؛ لأنها دخلت عليه، وهو مصروف، فنقلته إلى منع الصرف»[1].

وهكذا يقرِّرُ ابن عصفور بطلان ردِّ الزجاج ومن تبعه؛ لأنه يخالف -كما يرى- مرادَ المبرد، وتفسير هذه المخالفة عنده أنَّ باب (حذامِ) كان ممنوعاً من الصرف قبل العدل، فلما عدل؛ لم يبق إلا البناء. أما ما ردَّ به هؤلاء؛ فإن العلل دخلت عليه، وهو مصروف، فنقل إلى منع الصرف.

وعلى الرغم من هذا فإنَّه أكَّد بطلان مذهب المبرد من وجهٍ آخر - وإن تمسَّك بما انطلق منه الزجَّاجُ ومن تبعه، وهو توالي العلل - إذ يقول: «وباطلٌ أيضاً أن يكون موجب البناء كثرة العلل؛ لأن هذه العلل إذا وجدت في الاسم كان الاسمُ بها مشبهاً للفعل، وشبهُ الفعلِ لا يوجبُ البناءَ، بل الذي استقرَّ في شبه الفعل بوجود هذه العلل فيه منعُ الصَّرف»[2].

وأما المذهب الثالث في تعليل لغة الحجازيين فمذهب الرَّبعي[3]، وهو أن باب (حَذامِ) بُنِي؛ لتضمُّنه معنى الحرف، وهو تاء التأنيث[4].

ولعلَّ ما جعله يرى هذا الرأي هو تمسُّكُه بما قرَّره بعض النحويين، وهو قصر علَّة البناء على مشابهة الحرف، أو تضمُّن معناه[5].

---

(١) شرح الجمل ٢/٢٤٥.   (٢) المصدر السابق.

(٣) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح، أبو الحسن الرَّبعيُّ، صاحب أبي علي الفارسي، توفي سنة «٤٢٠هـ». انظر: إنباه الرواة ٢/٢٩٧، وإشارة التعيين ص ٢٢٣.

(٤) انظر: الأمالي الشجرية ٢/٣٦٢، وشرح الجمل ٢/٢٤٤، وتوضيح المقاصد ١٥٩/٤.

(٥) انظر: الأشباه والنظائر ٢/٣٣.

والأقرب - عندي - إلى الصواب ما ذهب إليه سيبويه والجمهور؛ لأنهم علَّلوا بناء الاسم بمشابهة المبنيِّ، وهي إحدى العلل التي قال بها جماعةٌ من النحويين[١].

أما المبرد ومن تبعه فعلَّلوه بعلَّة غير مطَّردة، وهي توالي ثلاث عللٍ من علل منع الصَّرف؛ لأنه لو سُمِّيَت امرأة بـ(صحراء) لم يُبنَ الاسم، مع أنَّه كان ممنوعاً من الصَّرف قبلَ نقله إلى العلمية.

وأما ما ذهب إليه الرَّبعيُّ فيضعِّفه أنه نظر إلى باب (حَذامِ)، وأهمل ما شابهها في العلميَّة والتأنيث، وخلا من علامة التأنيث كـ(هند)، و(زينب)؛ إذ يجبُ على قياس كلامه أن تُبنى جميعاً[٢].

هذا عن علَّة البناء، أمَّا سببُ مجيئه على الكسر فهو عند سيبويه[٣]، والمبرد[٤]، والجرجاني[٥] يعود إلى أن الكسر من علامات التأنيث، وهذه الأعلام مؤنَّثة فلذا بُنِيَت على الكسر.

ولم يخالف هذا الرأي - فيما أعلم - إلا نحويان كوفيان هما: الفراء، وأبو بكر ابن الأنباري، فقد ذهبا إلى أن سبب مجيء البناء على الكسر هو أن المبنيَّ إذا حُرِّك كانت حركتُه الكسر[٦].

ولا يظهر لي تناقض بين هذين القولين، بل أحسب أنهما يتضافران، وإن اختلفا؛ ليُقرِّرا سببين لمجيء البناء على الكسر، كلُّ رأي يمثِّلُ سبباً.

هذا عن اللغة الحجازية، أما اللغة الثانية فلغة التميميين، وهي إعراب باب (حَذامِ) إعرابَ الممنوع من الصَّرف، إذا لم يكن آخره راء، أما إذا كان آخره راء نحو: (سفارِ)[٧]، و(ظفارِ)[٨]، فأكثرهم يتفقون مع الحجازيين على بنائه[٩]؛ لأن من

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٢/٣٣.

(٢) انظر: شرح الجمل ٢/٢٤٥، وشرح الكافية ٢/٧٨.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٢٧٢.

(٤) انظر: المقتضب ٣/٣٧٤، والكامل ٢/٦٨ - ٦٩.

(٥) المقتصد ٢/١٠٢١.

(٦) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٠٠، وشرح القصائد السبع ص ١١، ٥٧١.

(٧) سَفارِ: اسم ماء. انظر: الكتاب ٣/٢٧٩.

(٨) ظَفارِ: اسم قرية من قُرى حِمْيَر. انظر: اللسان (ظفر).

(٩) انظر: الكتاب ٣/٢٧٨، والمقتضب ٣/٣٧٥، والأصول ٢/٨٩، ونقل عن الأخفش أنه ذكر أنَّ بعض بني تميم يبنون الباب كلَّه على الكسر. انظر: الارتشاف ١/٤٣٦.

لغتهم الإمالة، فرأوا في البناء على الكسر خفةً تجلبها إمالة الألف، كما قرر الخليل، والجمهور[١].

وقليلٌ منهم يُجريه مُجرى غيره، فيعربه إعراب الممنوع من الصَّرف[٢]، ومنه قول الشاعر[٣]:

ومرَّ دهرٌ على وبارٍ   فهلكتْ جهرةً وبارُ

وجوَّز المرادي أن يكون (وبارُ) فعلاً ماضياً مسنداً إلى واو الجماعة، وليس اسماً[٤].

ولعلَّ مما يضعِّفُ قوله أنَّ قبل الشاهد بيتاً قافيتُه (باروا)، وهو:

وأهلُ جَوٍّ أتَتْ عليهمْ   فأفسدتْ عَيْشَهم فباروا[٥]

وقد بحث النحويون العلة المانعة للصَّرف في هذه اللغة، وكان محورُ بحثهم الخلاف بين سيبويه والمبرد.

فأما سيبويه؛ فيرى أن هذه الأعلام منعت الصَّرف لعلَّتي: العلميَّة والعدل، إذ يقول: «ألا ترى أن بني تميم يقولون: (هذه قطامُ)، و(هذه حذامُ)؛ لأن هذه معدولة عن (حاذمة)، و(قطامُ) معدولة عن (قاطمة)، أو (قطْمة)، وإنما كل واحدة منهما معدولة عن الاسم الذي هو علمٌ ...»[٦].

وهذا ما أكَّده جمهور النحويين المتأخرين[٧].

وأما المبرد فيرى أنها مُنِعَت الصَّرف للعلميَّة والتأنيث ، ولم يذهب أهل هذه اللغة إلى أنها معدولةٌ، واستدلَ على هذا بـ«أنهم إذا أرادوا العدلَ

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٢٧٨، والمقتضب ٣/٣٧٥، وشرح المفصل ٤/٦٥، وتوضيح المقاصد ٤/١٦٠.

وخالفهم الرماني إذ يرى أن سبب البناء هو ثقل الراء؛ لأنه مكرر. انظر: شرح الرماني ٣/٢٩٦ب.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٢٧٩، والمقتضب ٣/٣٧٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧، والأصول ٢/٨٩.

(٣) هو الأعشى، انظر: ديوانه ص ١٦٦، والكتاب ٣/٢٧٩، والمقتضب ٣/٣٧٥، والأمالي الشجرية ٢/٣٦١.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ٤/١٦٠.

(٥) انظر: ديوان الأعشى ص ١٦٦.

(٦) الكتاب ٣/٢٧٧ - ٢٧٨.

(٧) انظر - مثلاً - شرح عمدة الحافظ ص ٨٧٠، والارتشاف ١/٤٣٦، والمساعد ٣/٣٧ - ٣٨، وشرح التصريح ٢/٢٢٥.

قالوا: (يا فساقِ) .ه»[١].

ولعلَّ المبرد انطلق من قوله السابق في سبب بناء هذه الأعلام عند الحجازيين؛ لأنــه منعَ العدلَ في لغة بني تميم؛ إذ لو تحقَّق لوجب البناء - عنده - لتوالي ثلاث علـل.

وقد ذهب بعض المتـأخرين إلى ما ذهب إليه المبرد[٢]، وهو مفهوم كلام عبد القاهر الجرجانيِّ في (المقتصد)[٣].

ويخيَّلُ لي أنَّه لا أثر لهذا الخلاف؛ لأن منع الصَّرف متحقِّقٌ في الرأيين.

الموازنة بين اللغتين:

لم يكتفِ النحويون بتوجيه اللغتين، بل عقدوا بينهما موازنة تقومُ على أساس القرب من القياس، والبعد عنه.

رأي سيبويه:

يُعَدُّ سيبويه أوَّل من وضَّح تلك الموازنة، إذ يقول: «واعلم أن جميع ما ذكرنا إذا سمَّيت به امرأةً فإن بني تميم ترفعه، وتنصبُه، وتُجريه مُجرى اسم لا ينصرف، وهو القياس؛ لأن هذا لم يكن اسماً علماً، فهو عندهم بمنزلة الفعلِ الذي يكون (فَعالِ)محدوداً عنه، وذلك الفعلُ (افعلْ)؛ لأن (فَعالِ) لا يتغيَّر عن الكسر، كما أن (افعـلْ) لا يتغيّر ... فإذا جعلت (افعلْ) اسماً لرجلٍ أو امرأةٍ تغيَّر، وصار بمنزلة الأسماء، فينبغي لـ(فَعالِ) التي هي معدولة عن (افعلْ) أن تكون بمنزلته، بل هي أقوى، وذلك أن (فَعالِ) اسمٌ للفعل، فإذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى شيءٍ هو مثله، والفعلُ إذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى شيءٍ هو منه أبعد، وكذلك كلُّ (فَعالِ) إذا كانت معدولة عن غير (افعلْ)، إذا جعلتها اسماً؛ لأنك إذا جعلتها علماً، فأنت لا تريدُ ذلك المعنى»[٤].

فسيبويه - كما يتبين من هذا النص - يرى أن لغة بني تميم هي القياس، محتجاً بأن فعل الأمر إذا جُعِلَ علماً أُعْرِبَ، فمن باب أولى أن يُعربَ ما كان اسماً للفعل كـ(نزالِ)، إذا جعلتــه علماً؛ لأنــه اسمٌ قبلَ النقل وبعـده، ومثلـه سائر الأعلام

---

(١) المقتضب ٣/٣٧٥.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٧٩، وشرح الأشموني ٢/٢٦٦، وحاشية الخضري ٢/١٠٨.

(٣) انظر: المقتصد ٢/١٠٢٢-١٠٢٣.

(٤) الكتاب ٣/٢٧٧.

المؤنثة التي على وزنه كـ(فَساق) علماً لمؤنث، و(حَذامِ)؛ لأنها أسماء في الأصل، ولم تخرجْ عن اسميتها بعد النقل[١].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أن المبرِّد ردَّ مذهب سيبويه، فقال: «القياس قول أهل الحجاز؛ لأن أهل الحجاز يجرون ذلك مُجراه الأول، فيكسرون ويقولون في امرأةٍ اسمها (حَذامِ): (هذه حذامِ)، و(رأيتُ حذامِ)، و(مررت بحذامِ)، وبنو تميم يقولون: (هذه حذامُ)، و(رأيتُ حذامَ) ...، وذكر ... أن التسمية بـ(نزالِ) أقوى في البناء من التسمية بـ(انزلْ)؛ لأن (انزلْ) هو فعل، فإذا سمَّينا به فقد نقلناه عن بابه، فلزمه التغيير، كما أنّا نقطع ألفَ الوصل منه، فنُغَيِّره عن حال الفعل، و(فعالِ) هي اسمٌ، فإذا سمَّينا بها لم نغيِّرها؛ لأنا لم نخرجها عن الاسمية، كما أنّا لو سمَّينا بـ(انطلاق) لم نقطع الألف؛ لأن (انطلاق) اسمٌ، فلم نُخْرِجْه عن الاسمية، أجرينا عليه لفظه الأول»[٢].

وأهم ما يظهر فيما نقله السيرافي أن المبرد يردُّ مذهب سيبويه، ويبطلُ استدلاله بإعراب فعل الأمر - إذا سُمِّيَ به - على أن القياس لغة بني تميم، ويقرِّرُ عكس ذلك، وهو أن هذا دليل على أن اللغة الحجازيَّة هي القياس؛ لأن ما نقل عن بابه لزمه التغيير؛ فلذا أُعرب فعل الأمر، وقُطِعت همزته إذا سُمِّي به.

أما (فعالِ) إذا سُمِّي به امرأةٌ فإنه لم يخرج عن الاسمية، فبقي مبنياً، كما أن (انطلاق) إذا سُمِّي به لم تُقْطع همزته، وبقي على حاله.

هذا ما نقله السيرافي، وأخذه عنه الصيمريُّ[٣]، والشنتمريُّ[٤]، وابن سيده[٥].

وقد بحث المبرد هذه المسألة في موضعين: أحدهما في (المقتضب)، والآخر

---

(١) انظر: شرح السيرافي ١/١١٨أ، وانظر -أيضاً-: الكامل ٢/٧١.

(٢) انظر: المصدر السابق ٤/١١٨أ - ب.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/٥٦٦، وأشير إلى أنه نسب إلى المبرد منعَ إعراب (نزالِ) إذا سُمِّي به، وهذا يخالف ما نقله السيرافي؛ إذ يفهم منه أنه يجيزه، ولكنَّه يضعّفه.

(٤) انظر: النُّكت ٢/٨٥٠، ولم يشر الأعلم فيه - كعادته - إلى السيرافي.

(٥) هو علي بن أحمد، وقيل: ابن محمد، وقيل: ابن إسماعيل بن سيده، اللغوي، النحوي، الأندلسي، أبو الحسن الضرير، توفي سنة «٤٥٨هـ». انظر: إنباه الرواة ٢/٢٢٥ - ٢٢٧، وإشارة التعيين ص ٢١٠ - ٢١١، وانظر نقله الاعتراض في: المخصّص ١٧/٦٦.

في (الكامل).

فأما في (المقتضب) فاكتفى بذكر اللغتين وتوجيههما، ولم يُرجّح إحداهما على الأخرى[١].

وأما في (الكامل) فقال: «والباب الرابع [يريد: القسم الرابع من أقسام (فعالِ)] أن تُسَمِّي امرأةً، أو شيئاً مؤنثاً باسمٍ تصوغه على هذا المثال، نحو: (رقاشِ) ... وما أشبهه، فهذا مؤنث معدولٌ عن (راقشة) ... إذا سمَّيتَ به، وأهل الحجاز يجرونه على قياس ما ذكرتُ؛ لأنه معدولٌ في الأصل، وسُمِّي به، فنُقِلَ إلى مؤنث كالباب الذي قبله، فلم يُغَيِّروه ...

وأمَّا بنو تميم فإذا أزالوه عن النَّعْت فسمّوا به صرفوه في النكرة، ولم يصرفوه في المعرفة، وسيبويه يختار هذا القول ، ولا يردُّ القول الآخر، فيقول: (هذه رقاشُ قد جاءت) ... فاحتجَّ سيبويه في تصحيح هذا القول بأنك لو سمَّيت شيئاً بالفعل الذي هو مأخوذٌ منه لأعربتَه، نحو: (انزلْ)، و(اضربْ) لو سمَّيت بهما رجلاً لجرى مجرى (إصْبع)، و(أحمد) ... فهذا يحيط بجميع هذا الباب»[٢].

وعند مقارنة هذا النصِّ بما نقله السيرافي يظهر بينهما اتِّفاقٌ واختلافٌ:

فأما الاتِّفاق ففي أن لغة الحجازيين هي القياس عند المبرد، وأنَّ حُجَّته أن هذه الأسماء مبنيَّةٌ قبل النقل إلى العلميَّة، فلما نُقِلتْ أجريت مُجراها الأول؛ لأنها لم تخرج عن أصلها.

وأما الاختلاف فيظهر في موقف المبرد من مذهب سيبويه؛ إذ إنه في (الكامل) اكتفى بذكره، ولم يُعَقِّبْ عليه بضعفٍ، أو بطلان.

أما في النص الذي نقله عنه السيرافي فيُقرِّر - كما سبق - ردَّه، وإبطال حجة قائله، وهو ردٌّ يضعّفه - فيما يظهر لي - أمران:

أحدهما: أنه شبَّه بقاء (فعالِ) مبنيَّةً بعد العلميَّة ببقاء همزة الوصل في نحو (انطلاق) بعد التسمية به، وهذا ضعيفٌ؛ لأن هناك فرقاً بين الإعراب، وهمزة الوصل، كما قرَّر ابن عصفور[٣]. فلا ينبغي حملُ أحدهما على

(١) انظر: المقتضب ٣/٣٧٣ - ٣٧٥.

(٢) الكامل ٢/٧٠ - ٧١.

(٣) انظر: شرح الجمل ٢/٢٤٦.

الآخر؛ إذ الإعرابُ أصلٌ في الأسماء على الأصحّ[1]، أما همزة الوصل فلا يحكمُ لها بأصليَّةٍ، أو فرعيَّةٍ.

والآخر: أنه جعل نقل الشيء عن بابه من دواعي تغييره، وأحسب أن هذا دليل على صحَّة مذهب سيبويه؛ لأن هذه الأعلام نُقلت من أبوابها إلى العلميَّة.

وقد وافق الرضيُّ سيبويه على أن اللغة التميميَّة هي القياس، ولكنَّه خالفه في التعليل؛ إذ أرجعَ ذلك إلى أمرين[2]:

أحدهما: يختصُّ بالإعراب، وهو البعدُ عن معنى الوصفيَّة، وقد سبق ذكره.

والآخر: يختصُّ بمنع الصَّرف، وهو العلميَّة والتأنيث.

والأشبه عندي أن كلا اللغتين لهما وجهٌ في القياس، تكادان تستويان فيه:

فوجه لغة بني تميم أنها تُجري الاسمَ على أصله، وهو الإعراب.

ووجه لغة الحجازيين أن هذه الأعلام شابهت المبنيَّ، وهو بابُ (نزالِ)، فبنيت؛ ليجري ما جاء على (فعالِ) على طريقةٍ واحدةٍ.

---

(١) انظر الخلاف في هذا في: الإيضاح في علل النحو ص ٧٧ - ٨٢، والتذييل والتكميل ١/٦٣ (المطبوع).
وانظر تصحيح ما أثبتُّه في المصدرين السابقين، والمقتصد ١/١٠٧ - ١٠٨، وأسرار العربية ص ٢٤-٢٥، والتخمير ١/٢٠٢.

(٢) انظر: شرح الكافية ٢/٧٩.

المسألة (٦)

الممنوع من الصرف:

منع (عشيَّة) من الصَّرف في لغة بعض العرب

تنقسم ظروفُ الزمان بالنظر إلى التصرُّف والصَّرف أربعة أقسام[١]:

الأول: ظروفٌ متصرِّفةٌ منصرفةٌ، وهي كثيرةٌ؛ لأنها على الأصل، ومنها: (ساعةٌ)، و(يومٌ)، و(شهرٌ)، و(سنةٌ).

والثاني: ظرفٌ غير متصرِّف، ولا منصرف، وهو (سَحَرَ)- عند بعض بني تميم- إذا قُصِدَ به سَحَرٌ معيَّنٌ، وإنْ لم تعيَّن الليلة، واستُعمِلَ ظرفاً، وجُرِّدَ من الألف واللام، والإضافة، ولم يصغَّر، نحو: (رأيتُ عمراً أمس سَحَرَ)، وهذا مذهب الجمهور[٢]، وعلَّة منعه من الصَّرف العلميَّةُ المقدَّرةُ، والعدلُ عن (السَّحَر).

وذهب ابن الطَّراوة، وصدر الأفاضل[٣] إلى أنه مبنيٌّ، ولكنَّهما اختلفا في علَّة البناء، فأمَّا ابن الطراوة فعلَّله بعدم التقارّ[٤] أي: عدم وقوعه في كل موضعٍ على حالةٍ واحدةٍ[٥]، وأحسب أن هذا لا يقوى على إخراج الاسم عن أصله، وهو الإعراب.

وأمَّا صدر الأفاضل فعلَّل البناء بتضمُّن (سَحَرَ) معنى (أل)، والاسمُ إذا تضمَّن معنى الحرف بُنِي[٦]، وهذه العلَّة قريبة من قول النحويين في بناء (أمس) عند الحجازيين.

---

(١) انظر: شرح عمدة الحافظ ص ٤١٤، والارتشاف ٢/٢٢٦ - ٢٢٨.

(٢) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٨، والارتشاف ٢/٢٢٧.

(٣) هو القاسم بن الحسين بن محمد، أبو محمد، صدر الدين، مجد الدين الطرائفي، الخوارزمي، توفي سنة «٦١٧هـ». انظر: معجم الأدباء ١٦/٢٥٠.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٥/٥٣ (مخطوط)، وفي النسخة المحققة من الارتشاف ٢/٢٢٧: (عدم التضادّ)، فلعلَّه تحريف في النسخ لم يتنبَّه إليه المحقِّق، وفي توضيح المقاصد ٤/١٥٧: (عدم التقارب)، وذكر المحقِّق أنه في بعض النسخ (عدم التقارّ).

(٥) انظر: ابن الطراوة النحوي ص ٣٨٨.

(٦) انظر: التخمير ١/١٨٠ - ١٨٢.

وذهب آخرون إلى أنّه معربٌ مصروفٌ، ولكنّه لم ينوَّنْ؛ لأنّه على نيّة الإضافة[١]، ونسب إلى الشلوبين الصّغير[٢] أنّه لم ينوَّنْ؛ لأنه بنيّة (أل)[٣].

وهذه الآراء - عدا رأي ابن الطراوة - محتملةٌ إلا أن مذهب الجمهور يُبقي الاسمَ على أصله، وهو الإعراب، ويعلّل منع الصَّرف بعلّةٍ مطَّردةٍ، ظاهرة غير منويَّة.

والثالث: ظرفان متصرفان غير منصرفين، وهما: (غُدْوة)[٤]، و(بُكْرة) إذا جعلا علمين، سواءٌ أقُصِدَ بهما التعين أم لم يُقْصد[٥]، وعلّة منعهما الصَّرف - حينئذٍ - العلميَّة والتأنيث، هذه اللغة المشهورة.

وحكى أبو الخطّاب الأخفش عن العرب صرفَ (بُكرة) علماً[٦]، ونقل الفراء عنهم ذلك في (غُدْوة)، و(بُكرة)، قال: «وأكثر ما تُجري العربُ (غُدْوة) إذا قُرنتْ بـ(عشيَّة)، يقولون: (إنّي لآتيهم غُدْوةً وعشيَّةً)»[٧].

والذي يظهر لي أن (غُدْوة) في هذه الحكاية نكرة؛ لاقترانها بـ(عشيَّة)، فصرفُها - إذن - واجبٌ.

وجعل الخليل قوله تعالى: ﴿ولَهُمْ رِزْقُهم فيها بُكْرةً وعَشِيّاً﴾[٨] كالذي حكاه أبو الخطّاب[٩]، وقد اعترضه بعضهم؛ لأن هذه لغة قليلة ينبغي ألاّ يحمل

---

(١) نسب هذا الرأي في: الارتشاف ١/٤٣٥، وتوضيح المقاصد ٤/١٥٧ إلى السُّهيلي، وفي نتائج الفكر ص ٣٧٥ ذكر السُّهيلي هذا الرأي، ونسبه إلى بعضهم، واختار مذهب سيبويه والجمهور، وفي الارتشاف ٢/٢٢٧، ذُكر هذا الرأي غير معزوٍّ.

(٢) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري، المالقي، أبو عبد الله، توفي سنة «٦٦٠هـ». انظر: إشارة التعيين ص ٣٣٣، والبغية ١/١٨٧.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٤/١٥٧، وفي الارتشاف ٢/٢٢٧ ذُكر هذا الرأي دون نسبة.

(٤) غُدْوة -بضم الأول-: البكرة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس. أما الغَدْوة - بفتح الأول - فواحدة الغُدُوّ، وهو سير أوّل النهار، وهي منصرفة. انظر: اللسان (غدا).

(٥) انظر: الكتاب ٣/٢٩٣، والمقتضب ٤/٣٥٤، وشرح التسهيل ٢/٢٠٢.

(٦) انظر: الكتاب ٣/٢٩٤.

(٧) انظر: الارتشاف ٢/٢٢٨، ولم أجدْ ذلك في: معاني القرآن للفراء.

(٨) من الآية (٦٢) من سورة مريم.

(٩) انظر: الكتاب ٣/٢٩٤.

عليها القرآن[١]، والأظهر - عندي - أن (بُكْرة) في الآية نكرة، كما ذهب السيرافي[٢]، وابن مالك[٣]، وأبو حيَّان[٤]؛ لأن الأعلام يجوز تنكيرها؛ فلذا صرفت.

وقد ذهب صدر الأفاضل إلى أن (غُدْوة)، و(بُكْرة) مبنيَّان؛ لتضمُّنهما معنى (أل)[٥]، وهو قوله في (سحَرَ) كما تقدَّم.

هذا إذا كانا علمين، أما إذا نُكِّرا فإنهما ينصرفان، كما في الآية السابقة، وتدخل عليهما (أل) خلافاً للرماني، فإنه منع دخول (أل) عليهما - وإنْ نُكِّرتا - وحجته أن (أل) لو دخلتْ عليهما لكانت للعهد، والعهد قائمٌ فيهما، وإنما عرض التنكير بدليل[٦].

ويردُّ قولَه قراءةُ أبي عبد الرحمن السُّلمي[٧]، وعبد الله بن عامر[٨]، ومالك بن دينار[٩] : ﴿ولا تَطْرُدِ الذينَ يدعونَ ربَّهم بالغُدْوة والعَشِيِّ﴾[١٠].

ونُسب إلى ابن عصفور أنه يجعل (ضَحْوة) كـ(غُدْوة)، و(بُكْرة) في عدم الانصراف؛ للعلميَّة والتأنيث[١١]، وهي لغة قليلة

---

(١) انظر: تذكرة النحاة ص ٩٦.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٤/١٢٧ب.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٠٢.

(٤) انظر: الارتشاف ٢/٢٢٨.

(٥) انظر: التخمير ١/١٨٠ - ١٨٢.

(٦) انظر: شرح الرماني ٣/٣٠٤أ، ب.

(٧) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة، أبو عبد الرحمن السُّلمي، مقرئ الكوفة، توفي سنة «٧٤هـ». انظر: غاية النهاية ١/٤١٣ وما بعدها.

(٨) هو عبد الله بن عامر الشامي اليحصبي، قاضي دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، من التابعين، توفي سنة «١١٨هـ». انظر: غاية النهاية ٢/٤٢٣ وما بعدها.

(٩) هو مالك بن دينار، أبو يحيى البصري، كان يكتب المصاحف بالأجرة، توفي سنة «١٢٧هـ». انظر: غاية النهاية ٢/٣٦.

(١٠) من الآية (٥٢) من سورة الأنعام.

وانظر هذه القراءة في: المبسوط ص ١٩٤، وتحبير التيسير ص ١٠٩، وإعراب القرآن ٢/٦٨، والبحر المحيط ٤/٥٢١ - ٥٢٢، وانظر - في الأخير - مناقشة أبي حيَّان مَنْ ردَّ القراءة.

(١١) انظر: شرح الأشموني ٢/١٣٥، وذكر أنه في (شرح الجمل)، ولم أجده.

كما ذكر الزجَّاج[١].

الرابع: ظروف منصرفةٌ غير متصرفةٍ، وهي ما عُيِّن من (سُحَيْر)، (وعَتَمَةٍ)، و(ضَحْوَةٍ) - على اللغة المشهورة - و(بَكَر)، و(نَهَارٍ)، و(عَشاءٍ)، و(مَسَاءٍ)، و(صَباح)، و(لَيْلٍ)، و(بَصَرٍ)[٢]، و(ظَلامٍ)، و(ضُحًى)، و(ضُحَيٍّ)، و(عشيَّةٍ)[٣].

فهذه الظروف منصرفة، سواء أقصد بها التعيين أم لم يقصد، إلا أنه إذا لم يقصد تصرَّفت ، نحو: (سير عليه ضحوةٌ).

وحكى سيبويه عن بعض العرب منع (عشيَّة) من الصَّرف، فقال: «وأمَّا (عشيَّةٌ) فإن بعض العرب يدع فيه التنوين، كما تُرك في (غُدْوة)»[٤].

ومعنى قوله: «كما تُرك في (غدوة)» أنهم شبهوا (عشية) بـ(غُدْوة)؛ لأنها منتهى النهار، كما أن (غُدْوَةَ) مبتدؤه، فهما طرفا النَّهار[٥]، فكأنهم حملوا النقيض على النقيض.

الاعتراض ومناقشته:

نسب السيرافي إلى المبرد ردَّ حكاية سيبويه، فقال - بعد أن ذكر حكاية سيبويه -: «وقال أبو العبَّاس: ليس هذا بشيءٍ، و(عشيَّةٌ) نكرةٌ على كل حال»[٦].

وقد نقل هذا الاعتراض عن السيرافي الأعلمُ الشنتمريُّ[٧]، والرضيُّ[٨].

وعلى الرغم من أن المبرد لم يتعرض لحكاية سيبويه فيما بقي من كتبه، فإن صحَّة نسبة هذا الاعتراض إليه يشهد لها أمران:

---

(١) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٨.

(٢) بَصَر: يقال: لقيته بَصَراً أي: حين تباصرت الأعيان، ورأى بعضُها بعضاً، وقيل: هو في أول الظلام إذا بقي من الضوء مقدار ما تتباين به الأشباح. انظر: اللسان (بَصَر).

(٣) انظر: الكتاب ٣/٢٩٤، والمقتضب ٤/٣٥٥، وشرح التسهيل ٢/٢٠٢، والارتشاف ٢/٢٢٨.

(٤) الكتاب ٣/٢٩٤.

(٥) انظر: شرح الرماني ٣/٣٠٤ب.

(٦) شرح السيرافي ٤/١٢٧ب.

(٧) انظر: النُّكت ٢/٨٦٥.

(٨) انظر: شرح الكافية ١/١٨٩.

أحدهما: أن من الظواهر البارزة في منهج المبرد ردَّ الرواية[١]، وقد وقف على أمثلة ذلك محقِّق (المقتضب)[٢]، مما أغنى عن ذكره، كما ستأتي اعتراضاتٌ في هذا البحث تدلُّ على إسراف المبرد في رد الرواية[٣].

والآخر: أنه لم يذكر في (عشيَّة) إلا الصَّرف، إذ يقول: «وأمَّا (ضُحًى)، و(ضُحَيٌّ)، و(عشيَّة)، و(عَتَمَة) ... فإن أردت بهنَّ النكرات فهنَّ متصرفات ... فإن عنيتَ اليومَ الذي أنتَ فيه، والليلة التي أنت فيها لم ترفعْ من ذلك شيئاً، وتنوِّن؛ لأنهنَّ نكرات»[٤].

وأكتفي للردِّ على المبرِّد بقول السيرافي: «وأرى حكاية سيبويه لا تُرَدُّ»[٥]، وبقول ابن جنِّي: «فكأنه قال لسيبويه: كذبتَ على العرب، ولم تسمع ما حكيته عنهم، وإذا بلغ الأمرُ هذا الحدَّ من السَّرَف فقد سقطتْ كُلْفةُ القول مَعَه»[٦].

والذي جعل المبرِّد يرُدُّ بعضَ الروايات هو تمسُّكَه بالقياس، وقد أبان عن منهجه في غير موضع[٧].

موقف النحويين من حكاية سيبويه:

وجدتْ حكاية سيبويه السابقة اهتماماً لدى النحويين، ولكنَّهم اختلفوا في توجيهها، فذهب جمهورهم إلى أنها لغةٌ قليلةٌ، وأن الأشهر صرف (عشيَّة)[٨]، كما يرى

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/٤٣٠ - ٤٣١.

(٢) انظر: مقدمة المقتضب ص ١١٧ - ١١٨، وانظر - أيضاً -: أبو العبَّاس المبرد وأثره في علوم العربية ص ٧٠ - ٧٣، ومراحل تطور الدرس النحوي ص ١٢٠ - ١٢١.

(٣) انظر - مثلاً -: المسائل ذوات الأرقام (١٧، ٢٢، ٦٠، ١١٥).

(٤) المقتضب ٤/٣٥٥.

(٥) شرح السيرافي ٤/١٢٧ب.

(٦) المحتسب ١/١١٠.

(٧) انظر: الكامل ١/٣٤، وانظر - أيضاً -: مقدمة محقِّق المقتضب ص ١١٥، ومراحل تطور الدرس النحوي ص ١٢٠ - ١٢١.

(٨) انظر - مثلاً -: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٤١٤ - ٤١٥، والبسيط ١/٤٨٦، والمساعد ١/٤٩٤، وشرح الأشموني ٢/١٣٥ - ١٣٦.

سيبويه[١]، ولم يخالف هذا المذهب - فيما أعلم - إلا الصيمريُّ، وصدر الأفاضل.

فأما الصيمريُّ؛ فذهب إلى أن (عشيَّة) إذا قصد بها التعيين لا تنصرف مطلقاً، إذ يقول: «واعلم أن (سَحَرَ)، و(غُدْوة)، و(عشيَّة)، إذا أردتها من يوم بعينه لا تنصرف»[٢]، وعلة المنع - عنده - التعريف والتأنيث، يقول: «وأما امتناع الصَّرف فيها؛ فللتعريف والتأنيث، فإذا نكَّرتَها صرفتها كلها، فقلت: (سيرَ عليه سَحَرٌ من الأَسْحار)، و(بكرةٌ من البُكَر)، و(عشيَّةٌ من العشيَّات))»[٢]، فهو - إذن - يجعلها كـ(سَحَر)، و(غُدْوة)، و(بُكْرَة) آخذاً باللغة القليلة التي حكاها سيبويه.

وعندي أن هذا الرأي يضعفه أمورٌ منها:

١ - أنه مخالف للغة المشهورة عن العرب.

٢ - أنه لم يفرق بين (سَحَرَ)، و(عشيَّة)، والفرق بينهما - كما ذكر السهيلي - يظهر في أمورٍ منها[٣]:

أ - أن (عشيَّة) فيها معنى الوصف؛ لأنها مشتقَّةٌ من (العشاء)، فهي صفة لنكرة؛ لأنه إذا قيل: (خرجت اليومَ عشيةً) فالمراد :(خرجتُ وقتاً معشيّاً)، أما (سَحَرَ) فاسمٌ جامدٌ يتعرَّفُ كالأسماء، ويخبر عنه.

ب - أن (عشية) - وإن كانت ليومٍ بعينه - لا تتعرفُ بمعنى الألف واللام كـ(سَحَرَ).

٣ - أنه لم يفرق بين (غُدْوة)، و(عشيَّة)، قال السهيلي - مفرقا بينهما -: «وأمَّا (غُدْوة)، و(بُكْرَة) فهما اسمان علمان، وعدم التنوين فيهما للتعريف والتأنيث، والذي أخرجهما من باب (ضَحْوة)، و(عشيَّة) ... أنهما قد بنيا بناء لا تكون عليه المصادر، ولا النُّعوت، وغُيِّرتا للعلمية كما غُيِّر (عُمارة)، و(عُمَر)، وأشباههما»[٤].

وأما صدر الأفاضل فلم يصرح بمذهبه، ولكن قياس رأيه المتقدم في (سَحَرَ)،

---

(١) الكتاب ٣/٢٩٤.

(٢) التبصرة والتذكرة ١/٣١٤.

(٣) انظر: نتائج الفكر ص ٣٧٧ - ٣٧٨.

(٤) المصدر السابق ص ٣٨٠.

و(غُدْوة)، وهو أنهما مبنيان؛ لتضمنهما معنى (أل) يقتضي أن يكون هذا رأيَه أيضاً في حكاية سيبويه السَّابقة.

والذي أرجِّحه أن (عشيَّة) في حكاية سيبويه معربةٌ، ومنعت من الصرف؛ لشبهها بـ(غُدْوة)، كما يرى الجمهور؛ لأن في ذلك إبقاءً للاسم على أصله، وهو الإعـراب.

المسألة (٧)

الممنوع من الصرف:

(أُحَيٌّ) مصغَّر (أَحْوى) من حيث الصرف وتركه

ذهب سيبويه إلى أن من قال في تصغير (أَسْوَد): (أُسَيِّد) فقلب الواو ياءً، وأدغم قال في تصغير (أَحْوَى)[١]: (أُحَيُّ) بقلب الواو ياءً، وحذف الياء المتطرفة المنقلبة عن الألف؛ لاجتماع ثلاث ياءات، ومنع الصرف؛ لأن وزن الفعل - وإن زال لفظاً وتقديراً - قد دلَّت عليه الهمزة.

وذهب عيسى بن عمر إلى أنه يُصرف[٢]، وقد ردَّ مذهبَه سيبويه محتجاً بأنه لو صُرِفَ (أُحَيٌّ) لوجب صرف (أَصَمٌّ)، و(أَرَس)؛ لأنهما أخفُّ من (أَصْمَم)، و(أَرْأَس)[٣].

يقول سيبويه مقرِّراً ما سبق: «وكذلك (أَحْوَى) [أي تحذف لامه إذا صُغِّرَ] إلا في قول من قال: (أُسَيْود)[٤]، ولا تصرفه؛ لأن الزيادة ثابتةٌ في أوله، ولا يُلتفتُ إلى قلَّته، كما لا يُلتفتُ إلى قِلَّة (يَضَعُ).

وأما عيسى؛ فكان يقول: (أُحَيٍّ) ، ويصرف، وهو خطأٌ، لو جاز ذا لصرفتَ (أَصَمَّ)؛ لأنه أخفُّ من (أَحْمر)، وصرفت (أَرْأَس) إذا سمَّيْتَ به، ولم تهمز فقلت: (أَرَس)»[٥].

---

(١) أَحْوَى: (أَفْعَل) من الحُوَّة، وهي سمرة الشفة. انظر: اللسان (حوا).

(٢) انظر: الكتاب ٣/٤٧٢، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٩٠، وشرح الشافية للرضي ١/٢٣٣، والارتشاف ١/١٧١، ونسب إليه الزبيري في: الجامع الصغير في النحو ص ٨٠ أنه يقول: (أُحَيِّيٌّ) بثلاث ياءات والتنوين، وهو يخالف ما ذكره سيبويه وغيره.

(٣) أرْأَس: الأرأس عظيم الرأس. انظر: اللسان (رأس).

(٤) من قال: (أُسَيْوِد) قال في تصغير (أَحْوَى): (أُحَيوٍ) رفعاً وجراً، و(أُحَيْويَ) نصباً. انظر: المقتضب ٢/٢٤٤، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٩١.

وقد خلط أبو حيَّان في: التذكرة ص ٦٩٩ بين اللغتين، فقال: «في تصغير (أَحْوَى) يقول عيسى: (أُحَيٍّ)، وأبو عمرو: (أُحَيٍّ)، ويونس: (أُحَيْوٍ)، وإليه ذهب سيبويه، وأبو العباس: (أُحَيُّ) غير مصروف لا يجيز غيره».

(٥) الكتاب ٣/٤٧١ - ٤٧٢، وما ذهب إليه سيبويه هو مذهب يونس. انظر: الكتاب ٣/٤٧٢.

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أن المبرد أبطل ردَّ سيبويه على عيسى بن عمرـ(أَصَمَّ)؛ «لأن (أَصَمَّ) لم يذهب منه شيءٌ؛ لأن حركة الميم الأولى في (أصَم) قد ألقيت على (الصَّاد)»[١]، أمَّا (أُحَيٌّ) فقد حذف لامه.

وقد ردَّ السيرافي اعتراض المبرد ذاهباً إلى أن سيبويه لم يُرِد التسوية بين (أُحَيّ)، و(أَصَمّ) في الحذف - كما فهم المبرد - وإنما أراد التسوية بينهما في الخفَّةِ، وذلك أن (أَصَمَّ) أخفُّ من (أَصْمم)، كما أن (أُحَيَّ) أخف من (أَحَوَى)[٢].

وقد فهم ابن يعيش من هذا الاعتراض أن المبرد يخالف سيبويه، ويُجيز الصَّرف كعيسى بن عمر، فضعَّف ذلك مستدلاً بما ذكره سيبويه، وهو أنه لو سُمِّيَ بـ(يضع) لـمُنِعَ الصَّرف، ولم ينظر إلى حذف بعض حروفه[٣].

والصحيح أن المبرد يتفق مع سيبويه على منع الصَّرف، إذ يقول في (المقتضب): «فعلى هذا تقول في تصغير (أَحْوَى): (أُحَيٌّ) فاعلم، على قولك: (أُسَيِّد)»[٤].

وبالجملة فإن اعتراض المبرد لا أثر له لسببين:

الأول: أنه يتفق مع سيبويه على منع الصَّرف.

والثاني: أنَّ ضعفَ مذهب عيسى بن عمر ثابتٌ بأمورٍ ذكرها سيبويه، منها أن (يَضَع)، و(أَرَس) لم يُصرفا، مع أنه قد حُذفتْ من الأول فاؤه، ومن الثاني عينُه[٥].

ولعلَّ من تمام الفائدة - هنا - أن أذكر أن أبا عمرو بن العلاء ذهب في تصغير (أَحْوَى) على لغة من قال: (أُسَيِّد) مذهباً ثالثاً، وهو إثبات الياء الثالثة،

---

(١) شرح السيرافي ٤/٢١٥ب، وقد نقله الأعلم في: النُّكت ٢/٩٤٠، وانظر: شرح الرماني ٤/٨٥أ، وشرح المفصل ٥/١٢٦، ولم أجد الاعتراض في كتب المبرد، ولا في (الانتصار) لابن ولاد.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٤/٢١٥ - ٢١٦، وقد نقله الأعلم في: النُّكت ٢/٩٤٠ - ٩٤١، ولم يشر إلى السيرافي، وأذكر -هنا- أنَّ الرماني ذكر الاعتراض، ووعد بالإجابة عنه، ولكنه لم يف بذلك.

(٣) انظر: شرح المفصل ٥/١٢٦.

(٤) المقتضب ٢/٢٤٤.

(٥) انظر: الكتاب ٣/٤٧١ - ٤٧٢.

ومعاملتُها معاملة ياء المنقوص[1] .

وقد ردَّ سيبويه هذا المذهب بقولهم في (عَطاء): (عُطَيٌّ) بحذف الياء الثالثة إجماعاً[2].

(١) انظر: الكتاب ٣/٤٧٢، وشرح الشافية للرضي ١/٢٣٣، والارتشاف ١/١٧١، والجامع الصغير في النحو ص ٨٠، وانظر المسألة مفصلّة في: أخبار أبي القاسم الزجاجي ص ٢١٤-٢١٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٤٧٢.

المسألة (٨)

الممنوع من الصرف:

الشاهد على صرف (قيل) و(قال) بعد التسمية بهما

ذكر سيبويه أن من العرب مَنْ يصرف (قيل)، و(قال) بعد التسمية بهما، واستشهد بقول ابن مقبل[١]:

أَصْبَحَ الدَّهْرُ وقد أَلْوى بِهِمْ غيرَ تَقْوالِك من قيلٍ وقالِ[٢]

ثم قال: «والقوافي مجرورة»[٣].

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرافي) أن المبرد أنكر احتجاج سيبويه بجر القوافي على صرف (قيل)، وذكر أنه يجوز أن تكون القافية مقيَّدة، وتكون اللام من (قيل) مفتوحة غير مصروفة[٤].

وهذا يتَّفق مع ما ذكره المبرد في (مسائل الغلط)، إذ يقول: «وذكر [سيبويه] ... في صرف (قيل)، و(قال) - إذا كانا اسمين - قول الشاعر: أصبح الدهر ... البيت. قال: والقوافي مجرورة، قال محمد: وليس في هذا حجة؛ لأنه جائز أن تكون القوافي مقيدة، ويكون (قيل) مفتوحاً، ولا ينكسر البيت»[٥].

وعلى هذا القول يصير وزن البيت - وهو من بحر الرمل - هكذا

---

(١) هو تميم بن أُبيّ بن مقبل بن عوف بن حنيف بن قتيبة بن العجلان بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، أدرك الجاهلية والإسلام. انظر: الخزانة ٢٣١/١ - ٢٣٣.

(٢) انظر: ملحقات ديوانه ص ٣٩٢، والكتاب ٢٦٩/٣، والانتصار ص ٢٣١، وشرح السيرافي ١١٥/٤أ، والأغفال ص ٤٣ب، وتحصيل عين الذهب ٣٥/٢. ومراد الشاعر أن هؤلاء القوم هلكوا، ولم يبق منهم غير الخبر عنهم، وأن يقول المخبر: قيل عنهم: كذا، وقال فلان: كذا. انظر: تحصيل عين الذهب ٣٦/٢.

(٣) الكتاب ٢٦٨/٣ - ٢٦٩.

(٤) انظر: شرح السيرافي ١١٥/٤أ، وقد نقله الأعلم في: النُّكت ٨٤٨/٢، ولم يشر إلى السيرافي.

(٥) انظر: الانتصار ص ٢٣٠ - ٢٣١.

فَاعِلاتُنْ، فَعِلاتُـنْ، فَـاعِلُـنْ فَاعِلاتُنْ، فَعِلاتُـنْ، فَعِـــــلانْ

سالمـــة مخبونـة محذوفة[١] سالمـــة مخبونـة مخبونة مقصورة

فالتفعيلة الأخيرة قد اجتمع فيها زحافُ الخبن، وهو حذف الثاني الساكن، وعلَّةُ القصر، وهي حذف ساكن السبب الخفيف، وتسكين متحركه[٢].

أمَّا على صرف (قيل)، و(قال) - كما نقل سيبويه - فتكون التفعيلة الأخيرة سالمـة.

وقد انبرى للمبرد الزجَّاجُ، وابنُ ولَّاد، والشنتمريُّ، فردوا اعتراضه.

فأما الزجَّاج؛ فأبطل ما بنى عليه شيخه المبرد كلامه، وهو جواز الخبن في (فاعلانْ)، فقال: «لا يجوز الخبن في (فاعلانْ)، فإذا قلنا: (قيلَ وقالْ)، وجعلنا اللام موقوفة فقد صار (فَعِلانْ) مكان (فاعِلانْ)، وإذا أطلقناها صار (فاعلاتن)»[٣].

ولا أرى هذا القول صحيحاً؛ لأنَّ زحاف الخبن، وعلَّة القصر يجتمعان في (فاعلاتُن)، فتصير (فَعِلانْ)[٤]، كقول الشاعر[٥]:

أَقْصَدَتْ كِسْرى وأَمْسى قَيْصرٌ مُغْلَقاً من دونِه بابُ حَدِيدْ

وأما ابـن ولَّاد، والشنتمـريُّ؛ فبنيـا ردَّهـما على أن المبـرد يبطـل استشهاد سيبويه بالبيت.

يقول ابن ولَّاد: «الحجة لسيبويه فيه كالحجة للخليل عنده [أي: عند المبرد] إذ قَبِلَ ما أتى به في الرَّمل من هـذا الـوزن مطلقاً، ومقيَّداً؛ لأنه استشهد للمطلق بقـول الشاعـر[٦]:

---

(١) الحذف: إسقاط السبب الخفيف من آخر التفعيلة.

(٢) انظر: الوافي في العروض والقوافي ص ١١٠.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٤/١١٥أ.

(٤) انظر: العقد الفريد ٥/٣٠٢، وعروض الورقة ص ٥٤، والوافي في العروض والقوافي ص ١١٦ - ١١٧، والقسطاس ص ١٠٥، وشفاء الغليل في علم الخليل ص ٨٦.

(٥) لم أقـف على قائله، وهو في: عروض الورقة ص ٥٤ برواية (أخمدت ...)، والوافي في العروض والقوافي ص ١١٦. ومعنى: أقصدَتْ: قتلتْ. انظر: اللسان (قَصَد).

(٦) هو عبيد بن الأبرص، انظر: ديوانه ص ١٢٠.

وهو غير منسوب في: الوافي في العروض والقوافي ص ١٠٩، والبارع في علم العروض ص ١٥٧، وشفاء الغليل في علم الخليل ص ١٩٣.

مِثْلَ سَحْقِ البُرْدِ عفَّى بَعْدَك الْـ ـقَطْرُ مغناهُ وتَأْوِيبُ الشَّمال[١]

فهذا مطلق، فله أن يكون مقيَّداً، ويصحُّ البيت، والوزن الآخر المقيَّد قولُه[٢]:

أَبْلغِ النُّعْمانَ عَنِّي مَأْلُكاً أنَّه قد طال حَبْسِي وانْتِظارْ

وهذان البيتان جاء بهما الخليل، والأخفش، وأصحاب العروض شاهدين ... وقبول هذين البيتين يُوجب عليه قبولَ البيت الذي أتى به سيبويه، أو ردَّ الجميع، وذلك أن المقيَّد منهما يصلح أن يكون مطلقاً، والمطلق يصلح أن يكون مقيَّداً، وإنما قبلناهما على حسب ما نقبل خبر الواحد الموثوق به، وأنه سمع العرب تنشد هذا مطلقاً، وهذا مقيَّداً، وكذلك البيت الذي أنشده سيبويه إنما يُقْبَل على أنه سمع العرب تُطلقُ قوافيه، وإن كان احتمالُ تقييده يُوجب تكذيبه فيما سمعه؛ كان الأمر في هذين البيتين كذلك، وقد حكى النحويون أشياء كثيرة عن العرب بغير شاهد، فقُبلتْ عنهم، كما يُقبل خبرُ الواحدِ المظنونِ به خيراً»[٣].

ويقول الشنتمري: «وقد ردَّ المبرد على سيبويه في قوله: والقوافي مجرورة، بأنْ قال: يجوز أن تكون القافية موقوفة، فيقول: (غير تقوالك من قيلَ وقالْ)، وكلا الوجهين غير ممتنع، وسيبويه أعلم وأوثق بما نَقل من جرِّهما سماعاً وروايةً عن العرب»[٤].

---

(١) (مثلَ) حال من (المنزل) في قوله قبل هذا:

يا خليلي ارْبعا واسْتخبرا الْـ ـمنزلَ الدارسَ مِنْ أهلِ الحَلال

واربعا: قفا. وأهل الحلال: أراد أهل زوجه. وسحْق البُرْد: الثياب البالية. ومغناه: يريد موضع هذا المنزل. وتأويب الشمال: عودة ريح الشمال مرة بعد أخرى.

انظر: هامش الديوان ص ١٢٠.

(٢) هو عدي بن زيد العبادي، انظر: ديوانه ص ٩٣، والعقد الفريد ٥/١٥٨.

وهو غير منسوب في: عروض الورقة ص ٥٣، والوافي في العروض والقوافي ص ١١٠، والبارع في علم العروض ص ١٥٨، وشفاء الغليل في علم الخليل ص ١٩٤، ونهاية الراغب ص ٢٤٨.

ورواية الديوان: (وانتظاري)، وعليها تكون القوافي مطلقة. والمألك: اسم جنس جمعي، مفرده مَأْلُكَة. انظر: اللسان (ألك).

(٣) الانتصار ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٤) تحصيل عين الذهب ٢/٣٦.

والذي أراه أن المبرد لم ينكر الاحتجاج بالبيت، وإنما ردَّ النَّص على جر القوافي، وسيأتي اعتراض شبيه لهذا في مسائل النعت.

والحجة لسيبويه - في نظري - أنه لما أنشد البيت فرداً، وموضعُ الشاهد القافيةُ، ورأى أنها تحتمل الإطلاقَ والتقييدَ، نصَّ على جرِّها؛ ليدفع توهُّمَ أنها مقيَّدة.

وقد وجدت المبرد ينهج هذا النهج إذا كان موضع الشاهد قافية البيت[١].

(١) انظر: المقتضب ٣/٥٠.

المسألة (٩)

الممنوع من الصرف:

وزن (أَفْعَل) إذا كان حكاية لحال موزونه الصفة من حيث الصرف وتركه[١]

من المسائل الخاصة باصطلاحات النحويين مسألة صرف الأوزان، وترك صرفها، وتلك الأوزان نوعان:

الأول: أوزان الأفعال، وهي - مع أنها أعلامٌ - تأخذ حكم موزوناتها[٢]، إلا ما كان مشتركاً بين الأسماء، والأفعال، وقُصِدَ به العموم، ثم قُيِّد بإرادة الفعل، فإنه يُنظر إلى حاله، فإنْ كان فيه ما يوجب منع الصرف لم يُصْرف، وإلا فلا.

فمثال ما فيه موجب منع الصرف قولنا: (أَفْعَلُ إذا أردتَ به الفعل يرفع فاعلاً)، فـ(أَفْعَل) لم يُصْرَفْ؛ لأن فيه علَّتين: العلمية، ووزن الفعل.

ومثال ما يصرف قولنا: (كلُّ أَفْعَلٍ أردتَ به الفعلَ يرفع فاعلاً)، فـ(أَفْعَل) صُرِف؛ لأنه نكرة، وليس فيه سوى وزن الفعل.

وفي كلام سيبويه ما يُشعر بما ذكرته، إذ يقول: «ونظير ذلك قولك: (كلُّ أَفْعَلٍ أردت به الفعلَ نصبٌ أبداً)، فإنما زعمت أن هذا البناء يكون في الكلام على وجوه، وكان (أَفْعَلُ) اسماً»[٣].

فقوله: «فإنما زعمت أن هذا البناء يكون في الكلام على وجوه ...» يُفهم منه شيئان:

أحدهما: أن الوزن إذا كان خاصاً بالفعل جرى مجراه؛ لأنه لا يكون إلا على وجهٍ واحدٍ.

والآخر: أن الوزن إذا كان مشتركاً بين الاسم والفعل، وأريد به العموم، ثم قُيِّدَ

---

(١) أو إذا كان مقترناً بما ينزِّله منزلة موزونه الصفة، وهذه عبارة ابن مالك. انظر: شرح التسهيل ١٨٤/١.

(٢) أطلق الرضي هذا الحكم، ولم يقيِّده بما ذكرته، انظر: شرح الكافية ٢٥٣/٣ (تحقيق يوسف عمر).

(٣) الكتاب ٢٠٣/٣.

بإرادة الفعل، فإنه ينظر إلى حاله.

والنوع الثاني: أوزان الأسماء، ولها استعمالان:

الاستعمال الأول: أن تُذكر معها موزوناتُها، نحو: (وزن قائمةٍ فاعلة)، وقد ذكر ابن جنّي هذا الاستعمال، فأجاز فيه وجهين:

١ - أن ينظر إلى حال الوزن، فإن كان فيه مع العلميّة عِلّةٌ أخرى، أو كان فيه علّة تقوم مقام علّتين مُنِعَ الصرف، نحو: (وزن طَلْحَةَ فَعْلَةُ)، و(وزن مساجدَ مفاعِلُ)[1].

وإن لم يكن فيه سوى العلمية صُرِفَ، نحو: (وزن إبراهيمَ فِعْلالِيْلٌ).

٢ - أن يتبع موزونه في الصرف وعدمه، نحو: (وزنُ أَفْكَلٍ أَفْعَل)[2].

وأوجب الزمخشري الوجه الأول[3]، وتبعه جماعة منهم: صدر الأفاضل[4]، وابن يعيش[5].

وممن ناقش هذا الاستعمال بعد هؤلاء الرضي، إذ يقول: «وإن كان موزون هذه الأوزان معها، كما تقول: (وزنُ إصْبَعٍ إفْعَل)؛ فالأولى والأكثر أنه لا يجري مجرى الأعلام، فيصرف (إفْعَلٌ) ... فعلى هذا كان القياس أن تقول: (وزن طَلْحَةَ فَعْلَةٌ) بالتنوين في الوزن؛ إذ ليس فيه العلميّة، إلا أنه حذف منه التنوين؛ ليقابل موزونه في التجرد من التنوين، ولم يحذف لمنع الصَّرف، والزمخشري جعل هذا القسم ... علماً، وهو الحقُّ، فيقول: (وزنُ إصْبَعٍ إفْعَلُ) بحذف التنوين»[6].

وأهمُّ ما يُلْحَظُ في كلامِ الرضي مخالفةُ أوّلِه آخرَه؛ إذ بدأ حديثه مُرجّحاً إتباع الأوزان موزوناتِها في الصَّرف وتركه، وعدم إجرائها مجرى الأعلام، وهذا بعينه الوجه الثاني الذي ذكره ابن جنّي، ثم ذكر رأي الزمخشري، وهو وجوب إجرائها مجرى الأعلام، وجعله الحقَّ.

---

(١) وزن (مفاعل) منقول من الجمع إلى العلميّة.

(٢) انظر: الخصائص ٢/١٩٩ - ٢٠٠.

(٣) انظر: المفصل ص ١١.

(٤) انظر: التخمير ١/١٥٨.

(٥) انظر: شرح المفصل ١/٤٠.

(٦) شرح الكافية ٣/٢٥١ - ٢٥٢ (تحقيق يوسف عمر).

والأقرب إلى الصواب - في نظري - إتباع الأوزان في هذا الاستعمال موزوناتِها في جميع أحوالها، ومنها الصَّرف وتركه؛ لأن الغرض من ذكرها معرفةُ حال الموزون، ولم يقصد بها أن تكون أعلاماً لموزوناتِها المذكورة معها.

والاستعمال الثاني: ألاَّ تذكر معها الموزونات، وله أربعة أضربٍ:

الضرب الأول: أن تأتي مفردةً، ولا يراد بها الموزونات، كأن يقال: «من أوزوان الصفات (أَفْعَلُ)، و(فَعْلانُ)، و(فَاعِلٌ)».

وحكمها - حينئذٍ - أن تجعل أعلاماً، فإن كان فيها مع العلميَّة علَّةٌ أخرى، نحو: (أفعل)، أو كان فيها علَّة تقوم مقام علَّتين، نحو: (مفاعل) لم تُصرفْ.

وإن لم يكن فيها سوى العلميَّة صُرِفَتْ، نحو: (فاعل)[١].

والضرب الثاني: أن تكون ترجمة لقاعدة، فينظر - حينئذٍ - إلى حالها، فإن كان فيها ما يمنع الصرف لم تُصْرَفْ، وإلاَّ فلا.

فمثال منع الصرف قول النحوي: (أَفْعَلُ إذا كان صفةً لم يُصرف)، فـ(أفعل) غير مصروف؛ لأنَّ فيه العلمية ووزن الفعل.

ومثال الصرف قول النحوي: (كُلُّ أَفْعَلٍ إذا كان صفةً لا يُصرف)، فـ(أفعل)- هنا - منوَّنٌ؛ لأنه صار نكرة بدخول (كل) المختصَّة بالنكرات.

وقد يكون لبعض الأوزان أكثر من وجهٍ، وذلك نحو: (فَعْلى)، فإن جُعِلَتْ ألفه للإلحاق صُرِفَ إذا كان نكرةً، وإن جُعِلَتْ للتأنيث لم يُصرف مطلقاً.

وقد أخذتُ هذا الضرب من أمثلة سيبويه، إذ يقول: «تقول: (كلُّ أَفْعَلٍ يكون وصفاً لا تصرفه في معرفة ولا نكرة)، و(كلُّ أَفْعَلٍ يكون اسماً تصرفه في النكرةً)»[٢].

ويقول - أيضاً -: «وتقول: (أَفْعَلُ إذا كان وصفاً لم أصرفه)، فإنما تركت صرفه هاهنا، كما تركت صرف (أفكل) إذا كان معرفة»[٣].

ويقول: «وتقول: (كلُّ فَعْلًى أو فِعْلًى كانت ألفُها لغير التأنيث انصرف)»، وإن

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/١٨٤.

(٢) الكتاب ٣/٢٠٣.

(٣) المصدر السابق.

كانت الألف جاءت للتأنيث لم ينصرف، قلت: (كلُّ فَعْلَى، أو فِعْلَى) فلم يُنَوَّن»[١].

وبهذا النص الأخير يُرَدُّ على الرُّمَّاني الذي أطلق صرف ما كان من الأوزان ترجمةً لقاعدة[٢].

والضرب الثالث: أن تكون كناية عن موزون خاصٍّ، معلومٍ للمخاطب، كـ(فعلة) في قول أبي الطيِّب المتنبي[٣]:

كأنَّ فَعْلَةَ لم تَمْلأْ مَواكِبُها ... دِيارَ بَكْرٍ ولم تَخْلَعْ ولم تَهَبِ[٤]

فكنَى بـ(فَعْلة) عن (خَوْلَةَ) أختِ سيف الدولة الحمداني.

وهذا الضرب يأخذ حكم موزونه في الصرف وتركه؛ لأنَّه متضمِّنٌ معنى الموزون، ونائبٌ عنه؛ وليكون في الكلام دليلٌ على المكنيِّ عنه[٥].

وقد جعل الرضي هذا الضرب داخلاً فيما يأتي[٦]، ولا أراه كذلك؛ لأن الآتي يعمُّ الوزنُ فيه موزوناتِه كلَّها.

والضرب الرابع: أن تكون حكاية لحال موزوناتها، أو بعبارة أخرى: أن تقترن بما ينزِّلُها منزلة موزوناتها كلِّها، لا منزلة واحدٍ منها فقط[٧].

وهذا موضع الاعتراض، فقد ذهب سيبويه إلى أن الوزن يأخذ حكم موزونه، ولم يصرح بذلك، وإنما يفهم من قوله - تابعاً شيخه الخليل -: «وتقول إذا قلت: (هذا رجلٌ أَفْعَلُ) لم أصرفه على حال؛ وذلك لأنك مثَّلت به الوصف خاصة»[٨]، فلم يصرف (أفعل)؛ لأنه وقع موقع موزونه حكاية لحاله.

---

(١) الكتاب ٣/٢٠٥.

(٢) انظر: شرح الرماني ٣/٢٢٥ب.

(٣) هو أحمد بن الحسين، وقيل: مُرَّة بن عبد الصمد، وقيل: عبد الجبَّار الجُعفيّ، شاعر معروف، قتل سنة «٣٥٤هـ ». انظر أخباره في: المتنبّي لمحمود شاكر ص ١٣٧ - ٣٩٢، وهو كتابٌ عزَّ مثلُه.

(٤) انظر البيت في: ديوان المتنبي ص ٤٣٤، وشرحه للمعري ٣/٥٦٧، وشرحه للواحدي ٢/٦٠٨، وشرح الكافية ٣/٢٥٣. ومراد الشاعر: أن خولة ملأت ديار بكر بمواكبها، ووهبت الأموال، وخلعت، ثم انطوى ذلك كلُّه بموتها، فكأنها لم تفعل شيئاً.

(٥) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/٣٧٠.

(٦) انظر: شرح الكافية ٣/٢٥٣، (تحقيق يوسف عمر).

(٧) هذه عبارة ابن مالك في: شرح التسهيل ١/١٨٤.

(٨) الكتاب ٣/٢٠٣ - ٢٠٤.

وقوله: «وكذلك إذا قلت: (هذا رجلٌ فعلان) يكون على وجهين؛ لأنك تقول: هذا إن كان عليه وصفٌ له (فَعْلَى) لم ينصرف، وإن لم يكنْ له (فَعْلَى) انصرف ..»[١].

وقوله: «وتقول: إذا قلت: (هذا رجلٌ فَعَنْلَى) نوَّنت؛ لأنك مثَّلت به وصف المذكر خاصة، و(فَعَنْلَى) مثل (حَبَنْطَى)[٢]، ولا يكون إلا منوَّناً»[٣].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي وغيرُه أن أبا عثمان المازني خطَّأ سيبويه في تركه صرف (أَفْعَلَ) في قوله: (هذا رجلٌ أَفْعَلُ)، وذهب إلى أن الصواب الصرفُ، محتجاً بأن (أَفْعَلَ) ليس وصفاً، وإنما هو مثال للوصف[٤].

وصحَّح أبو سعيد السيرافي مذهب المازني مستدلاً بأن (أفعل) اسمٌ في الأصل، وليس وصفاً، والعرب إذا وصفتْ بما كان اسماً في الأصل، وهو على (أَفْعَلَ) صرفته، نحو: (هؤلاء نسوةٌ أربعٌ)، و(مررتُ بنسوةٍ أربعٍ)[٥].

أما مذهب سيبويه فقد اختاره جماعة من أبرزهم: الجرميُّ[٦]، والمبرد[٧]،

---

(١) الكتاب ٣/٢٠٥.

(٢) الحَبَنْطَى: يهمز ولا يهمز ، وهو الرجل القصير الفخم البطن. انظر: شرح النظم الأوجز فيما يُهمز وما لا يُهمز ص ١٢١.

(٣) الكتاب ٣/٢٠٥ - ٢٠٦.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٤/٨٢ب، وقد نقله عنه الأعلم في: النُّكت ٢/٨١٧، ولم يُشر إلى السيرافي، وانظر: - أيضاً - المقتضب ٣/٣٨٤، وأمالي ابن الحاجب ١/٣٧١، وشرح التسهيل ١/١٨٤، وشرح الكافية ٣/٢٥٣، وذكر أبو نصر القرطبي أن اعتراض المازني قد ورد في حاشية الكتاب. انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٩٢، وانظر ما كتبه عبد السلام هارون في حاشية الكتاب ٣/٢٠٤، هامش رقم (١).

(٥) انظر: شرح السيرافي ٤/٨٢ب، وقد نقله الأعلم في: النُّكت ٢/٨١٧، ولم يعزه إلى السيرافي.

(٦) انظر: المسائل البصريات ١/٣٢٣.

(٧) انظر: المقتضب ٣/٣٨٤.

وابن السَّراج[١]، والفارسيّ[٢]، والرُّمَّاني[٣]، وأبو نصر القرطبي[٤]، وابنُ مالك[٥]، والرضي[٦].

وقد وصف القرطبي اعتراض المازني بأنَّه تحامل فاحش، ثم أبطله بما يأتي:

أولاً: أن النحويين لا ينكرون إجراءَ وزن الفعل مجرى موزونه في نحو: (كلُّ أَفْعَلَ زيدٌ مفتوحٌ أبداً)، و(أَفْعَلَ زيدٌ) - هنا - مثال للفعل خاصة؛ إذ لا يقال: (قد أَفْعَلَ زيدٌ)، فيكون له معنى، كما يقال: (قد أقبل زيدٌ). وهذا يُلْزِم المازنيَّ أنْ يصرفَ (أَفْعَلَ) في هذ المثال؛ لأنه مثالٌ للفعل، وليس فعلاً، كما صرفه في (هذا رجلٌ أفعل)؛ لأنه مثال للصفة، وليس صفة.

ثانياً: أن العرب قالت: (هذا فلانُ بنُ فلان) كناية عن الاسم المخبر عنه، فأجرته مجرى المكنيِّ عنه؛ إذ لم تدخلْ (أل) على (فلان)، و(فُلانة)، ومنعت صرف (فلانة)، فكذلك (أفعل) في مثال سيبويه يجري مجرى ما كان كناية عنه.

ثالثاً: أن المازني جوَّز من قول سيبويه قولَه: «(أفعلُ إذا كان وصفاً لم أصرفه)، فإنما تركتَ صرفَه - هنا - كما تركتَ صرف (أفكل) إذا كان معرفة»[٧]، فقال: «(أفعل) هذا إنما تركت صرفه هنا؛ لأنه معرفة؛ لأنك وضعته موضعَ قولك: (هذا البناء)»[٨]، فينبغي أن يصرف (أفعل) هنا؛ لأنه مثال للاسم، وليس باسم، كما صرف (أفعل) في (هذا رجل أفعل)؛

---

(١) انظر: الأصول ٢/٩٧.

(٢) انظر: التعليقة ٣/٢٢ - ٢٣، وانظر: أمالي ابن الحاجب ١/٣٧١.

(٣) انظر: شرح الرماني ٣/٢٢٦أ.

(٤) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٩٢ - ١٩٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/١٨٤.

(٦) انظر: شرح الكافية ٣/٢٥٣، (تحقيق يوسف عمر).

(٧) الكتاب ٣/٢٠٣.

(٨) ذكر الأستاذ عبد السلام هارون أن نصَّ المازني قد أدخل في بعض نسخ (الكتاب) في كلام سيبويه. انظر: الكتاب ٣/٢٠٣، هامش رقم (٦).

لأنه مثال للوصف، وليس وصفاً[١].

وما ذكره أبو نصر كافٍ لإبطال اعتراض المازني، وأضيف إليه أن الغرض من قول القائل: (هذا رجلٌ أفعلُ) حكايةُ حال الوصف في هذا الموضع، فلو صُرِفَ (أفعل) لذهب الغرض من ذكره؛ لأنه خالف الصفة التي هو حكاية لحالها.

---

(١) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٩٢ - ١٩٣.

المسألة (١٠)

الخبر:

أقسامه

تحدَّث سيبويه عن أقسام الخبر في (باب الابتداء)، فقال: «واعلم أنَّ المبتدأ لا بُدَّ له من أن يكون المبنيُّ عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكانٍ، أو زمانٍ، وهذه الثلاثة يُذكر كلٌّ واحدٍ منها بعد ما يبتدأ»[١].

ومراده بقوله: «شيئاً هو هو» الخبر المفرد، نحو: (محمدٌ قادمٌ).

ومراده بقوله: «أو يكون في مكانٍ، أو زمانٍ» الخبر شبه الجملة، نحو: (محمدٌ عندك)، و(زيدٌ في الدار).

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرافي) أنَّ المبرد ردَّ على سيبويه تقسيمه للخبر؛ لأنه أغفل القسم الثالث، وهو الجملة[٢].

وما ذكره السيرافي يتَّفق مع ما قرَّره المبرد في (مسائل الغلط)، إذ يقول: «وممَّا أصبناه في التاسع من ذلك قوله في (باب الابتداء): واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكونَ المبنيُّ عليه شيئاً هو هو، أو يكون في زمانٍ، أو مكان. وأنت قد تقول: (زيدٌ ضربتُهُ)، فالفعل خبرٌ عنه، وليس به، ولا هو من الزمان، ولا المكان، وكذلك إذا قلت: (زيدٌ عمروٌ ضاربٌ أباه)، و(زيدٌ أبوه منطلقٌ)، وإنما كان ينبغي أن يقول: لا بدَّ من أن يكون المبنيُّ عليه شيئاً هو هو ، أو شيئاً فيه ذكره، فيجمع هذا أجمع»[٣].

وقد انتصر لسيبويه ابنُ ولاَّد، والسيرافي.

فأما ابن ولاَّد فيتلخص ما قرَّره فيما يأتي[٤]:

---

(١) الكتاب ٢/١٢٧.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢/٢٢٤ب، وقد نقله الأعلم، ولم يشر إليه، انظر: النُّكت ١/٥٠٩.

(٣) انظر: الانتصار ص ١٣٩.

(٤) انظر: المصدر السابق ص ١٣٩ - ١٤١.

أوّلاً: أن سيبويه لم يذكر وقوع الجملة خبراً - هنا - اكتفاءً بذكره ذلك في صدر (الكتاب) عند حديثه عن الاشتغال[١].

ثانياً: أن المبرد تعلّق بظاهر النص، وهو العموم، وإنما مراد سيبويه المبتدأ المختص الذي يكون الخبر عنه شيئاً واحداً، لا جملة، وليس عيباً استعمال العام في موضع الخاص.

ثالثاً: أن المبرد وقع في مثل ما أخذه على سيبويه؛ وذلك أنه قال: «وإنما كان ينبغي أن يقول لا بد من أن يكون المبنيُّ عليه شيئاً هو هو، أو شيئاً فيه ذكره».

وهذا ظاهره جواز نحو: (زيدٌ أبوه)؛ لأن في (أبوه) ضميراً يعود إلى (زيد)، فإن قُيِّدَ بـ(ممَّا يكون كلاماً تامّاً) خرج الخبر شبه الجملة؛ لأنه لا يكون كلاماً تامّاً.

وأما السيرافي فيرى أن سيبويه أدخل الخبر الجملة في قوله: «شيئاً هو هو»؛ لأن وقوع الجملة خبراً معلومٌ بالضرورة[٢].

وبالجملة، فإن اعتراض المبرد أشبه بنقد العبارة؛ لأن سيبويه نص في مواضع كثيرة على أن الجملة تقع خبراً، ومن ذلك قوله في أبواب (الاشتغال): «فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلت: (زيدٌ ضربتُه)، فلزمتْه الهاءُ، وإنما تريدُ بقولك: (مبنيٌّ عليه الفعلُ) أنّه في موضع (منطلق)، إذا قلت: (عبدُ الله منطلقٌ)، فهو في موضع هذا الذي بُنِيَ على الأول، وارتفع به، فإنما قلت: (عبدُ الله) فنسبته له، ثم بنيتَ عليه الفعلَ، ورفعتَه بالابتداء»[٣].

---

(١) انظر: الهامش رقم (٣).

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢/٢٢٤ب.

(٣) الكتاب ١/٨١، وانظر -أيضاً-: ١/٨٤، ٩٢، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٧.

المسألة (١١)

الخبر:

رفع ظرف المكانِ المتصرّفِ المعرفةِ خبراً

قسَّم النحويون الظرف المكاني قسمين: غير متصرّف، ومتصرّف[١].

فغير المتصرّف هو: ما لا يخرجُ عن النصب على الظرفية إلاّ إلى الجرّ بـ(من)، نحو: (عند).[١]

أما المتصرّف؛ فهو ما لا يلزم النصب على الظرفيّة[٢].

وكلا القسمين يقع خبراً عن اسم العين، ولكنَّهما يفترقان في جواز الرفع ، فغيرُ المتصرف لا يجوز رفعُه باتّفاق[٢].

أما المتصرف؛ فقد فصَّل النحويون الحديث عنه التفصيلَ الآتي:

أ - إن كان نكرةً فرفعه أرجحُ من نصبه باتفاق[٣]، نحو: (أنت مِنّي يمينٌ).

ب - وإن كان معرفةً فمذهب سيبويه جوازُ الرفع مرجوحاً، إذ يقول: «واعلم أن هذه الأشياء كلَّها قد تكونُ أسماءً غير ظروف بمنزلة (زيد)، و(عمرو)، سمعنا من العرب من يقول: (دارُك ذاتُ اليمين)، وقال الشاعر، وهو لبيد[٤]:

فغَدَتْ كِلا الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أنّهُ   مَولى المَخافَةِ خَلْفُها وأمامُها[٥]»[٦].

---

(١) انظر: الكتاب ١/٤٠٣ - ٤٠٧، والمقتضب ٤/٣٣٠ - ٣٣٥، والأصول ١/١٩٧، والإيضاح العضدي ص ٢١٠، والتبصرة والتذكرة ١/٣٠٥ - ٣٠٦، والمفصل ٥٥، وشرح التسهيل ٢/٢٣٠.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/٩٥، والمساعد ١/٢٣٩، وتعليق الفرائد ٤/١١٨.

(٣) انظر بالإضافة إلى المصادر السابقة : شرح التسهيل ١/٣٢٢، وشفاء العليل ٢/٢٩٥ - ٢٩٦.

(٤) هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، أبو عقيل، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام وأسلم، توفي سنة في أول خلافة معاوية. انظر: الشعر والشعراء ١/٢٧٤ وما بعدها.

(٥) انظر: ديوانه ص ١٧٣، وشرح القصائد السبع ص ٥٦٥، وشرح القصائد المشهورات ١/١٥٥، ومعاني القرآن للنحاس ١/٣٣٦. والفرجان: مثنى فَرْج، وهو الواسعُ من الأرض، والثَّغرُ. ومولى المخافة: الموضع الذي فيه المخافة. ومراد الشاعر: أن البقرة الوحشية خائفة من خلفها وأمامها. انظر: شرح القصائد السبع ص ٥٦٥. والشاهد رفع (خلفها) خبراً لـ(مولى المخافة)، أو لمبتدأ محذوف، والتقدير (هما خلفها وأمامها)، وانظر توجيهات أُخر لا شاهد عليها في: شرح القصائد السبع ص ٥٦٦، والإنصاح ص ٣٣٥-٣٣٦، وشرح شذور الذهب ص ١٦٢.

(٦) الكتاب ١/٤٠٧.

ويقول - أيضاً -: «وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون:

أَنُصْبٌ للمنيَّة تَعْتَرِيْهِمْ   رِجالي أَمْ هُمُ دَرَجُ السُّيول[١]

فجعلهم هُمُ الدَّرجُ، كما تقول: (زيدٌ قصدُك)، إذا جعلتَ القصدَ (زيداً)، وكما يجوز لك أن تقول: (عبدُ اللهِ خلفُك) إذا جعلتَه هو الخلفَ»[٢].

فهو -إذن - يُجيز رفعَ ظرف المكان المعرفة إذا جُعِلَ عينَ المبتدأ، وهذا ما وافقه عليه جمهور البصريين[٣]، والمتأخرين[٤]مستشهدين ببيت لبيد المتقدِّم، وبقول كعب بن مالك رضي الله عنه [٥]:

شَهِدْنا فما نَلْقَى لنا من كَتِيْبَةٍ   يدَ الدَّهرِ إلا جَبْرَئِيْلُ أمامُها[٦]

الاعتراض ومناقشته:

نقل السيرافي عن الكوفيين منعَ ما أجازه سيبويه - وهو الرفع - أشدّ المنع حتّى في الشّعر، إلا إذا كان المبتدأ اسمَ مكان، نحو: (داري خلفُك)، وعلى هذا حمل ثعلبٌ بيتَ لبيد، أو تملّك المبتدأ المكانَ وملأه، وعلى هذا

---

(١) البيت لإبراهيم بن هرمة كما في: الكتاب ١/٤١٤، وشرح السيرافي ٢/١٣٨أ، وشرح الرماني ٢/١٢٨ب، وتحصيل عين الذهب ١/٢٠٦، والخزانة ١/٤٢٤.

ويروى - أيضاً - بنصب (دَرَج)، وهو الوجه الأرجح. انظر: الكتاب ١/٤١٥.

ونُصْبٌ: هو ما نُصِبَ للعبادة ونحوها مما يُلتزم ويُدار حوله، ودَرَج السيول: موضع انحداره.

والشاعر يبكي قومه لكثرة من فُقِدَ منهم متسائلاً: أهم نُصْبٌ للمنية تدور عليهم ولا تتخطاهم، أم هم درج السيول تذهبهم. انظر: تحصيل عين الذهب ١/٢٠٦.

(٢) الكتاب ١/٤١٦.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٢/١٣٧أ، ١٣٨أ، وشرح التسهيل ١/٣٢٢، وتعليق الفرائد ٤/١١٩.

(٤) انظر بالإضافة إلى المصادر السابقة: شرح الرماني ٢/١٢٨أ، وشرح الكافية ١/٩٥، والمساعد ١/٢٣٩، وشفاء العليل ١/٢٩٦.

(٥) هو كعب بن مالك بن عمرو بن القين، الأنصاري، السلمي، الخزرجي، صحابي، توفي سنة «٥٠هـ». انظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ١/٣٧٧، والأعلام ٥/٢٢٨.

(٦) انظر: ديوانه ص ٢٧١، ومعاني القرآن وإعرابه ١/١٨٠، وشرح السيرافي ٢/١٣٧أ، والخزانة ١/٤١٥، وفيه ذُكِرَ أن الشاهد نسب إلى حسّان رضي الله عنه ، وليس في ديوانه.

وقوله: يد الدهر: أي: مدى الدهر.

حملوا بيت كعب[١].

وقد حكم السيرافي على هذا القيد بالتعسّف؛ لأن الأمام لا نهاية له، وكذلك ما أشبهه من الأمكنة، فكيف يملؤه شيءٌ![٢].

ولم يوافق الكوفيين - فيما أعلم - إلا الجرمي[٣]، إذ ذهب إلى منع الرفع، ولكنَّه أجازه في الشعر[٤]، محتجاً للمنع بأنّ الأغلبَ على هذه الأسماء أن تكون ظروفاً، فلا يجوز أن تخرج عمّا هو الأغلب عليها إلا على طريق الاتساع في ضرورة الشعر[٥].

وقد ردّ الرمّاني حجة الجرمي بأنّ هذه الظروف متمكّنة، فوجب لها بتمكّنها التصرّفُ في الرفع والنصب[٦].

وأضيفُ إلى ما قرّره الرمّاني أنّه لو كان الأمر كما قال الجرمي لما جاز رفعُ ظرف المكان النكرة، وقد أجمعوا على أن الأرجح فيه الرفع كما تقدّم.

وبالجملة، فإن مذهب سيبويه، ومن وافقه يشهد له السّماعُ، وعدمُ الاحتياج إلى التأويل، والقياسُ، وهو أنهم اتفقوا على أنّ رفع ظرف المكان المتصرّف إذا كان نكرة، ووقع خبراً عن اسم عين هو الأرجح، فكما جاز رفعُ النكرة جاز رفعُ المعرفة، كبقية الأسماء غير الظروف إذا وقعت أخباراً، وإنما كان رفع المعرفة - هنا - مرجوحاً؛ لأن الأصل في الخبر أنْ يكون نكرة[٧].

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٢/١٣٧أ، ١٣٨أ، وانظر -أيضاً-: شرح التسهيل ١/٣٢٢، وشرح الكافية ١/٩٥، والارتشاف ٢/٥٨، والمساعد ١/٢٣٩ - ٢٤٠، وتعليق الفرائد ٤/١١٩.

وفي المصادر السابقة -عدا الارتشاف- نسب إلى الكوفيين جواز الرفع في الشعر، وهذا خلاف ما أثبته السيرافي.

(٢) شرح السيرافي ٢/١٣٧أ.

(٣) هو صالح بن إسحاق البجلي، أبو عُمر، توفي سنة «٢٢٥هـ». انظر: طبقات الزبيدي ص ٧٤ - ٧٥، وأخبار النحويين البصريين ص ٨٤ - ٨٥.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢/١٣٨أ، وشرح الرماني ٢/١٢٨ب، وشرح الكافية ١/٩٥.

(٥) انظر: شرح الرماني ٢/١٢٨ب.

(٦) انظر: المصدر السابق.

(٧) انظر: شرح الكافية ١/٩٥.

المسألة (١٢)

الخبر:

الاستغناء بخبر الثاني عن خبر الأول
أو وضع الواحد موضع الاثنين

قوَّى سيبويه الاستغناء عن المفعول به في باب التنازع بورود ما هو أشدُّ من ذلك في ضرورة الشعر، وهو الاستغناء عن الخبر[١]، وأنشد أبياتاً منها قول ضابئ البُرْجُمي[٢]:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُه فإنِّي وقيَّاراً بها لَغَرِيبُ[٣]

وقول ابن أحمر:

رَماني بأمرٍ كُنْتُ منه ووالدي بريئاً ومِنْ أجلِ الطَّوِيِّ رَماني[٤]

وقول الفرزدق:

إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أتاني ما جَنَى وأَبَى فكان وكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ[٥]

---

(١) انظر: الكتاب ١/٧٤.

(٢) هو ضابئ بن الحارث بن أرطاة، من بني غالب بن حنظلة التميمي، البرجمي، مات في خلافة عثمان رضي الله عنه. انظر: طبقات الشعراء ص ٤٠ - ٤١، والخزانة ٩/٣٢٤ - ٣٢٧.

(٣) انظر البيت في: الكتاب ١/٧٥، وطبقات الشعراء، ص ٤٠، ومجالس ثعلب ٢/٥٣٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٣، وشرح السيرافي ١/١٨٧ب، وشرح الرماني ٢/٢٩ب، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٦٩، وتحصيل عين الذهب ١/٣٨، وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٦٤، وشرح الصفار ١/١١٩ب.

(٤) البيت نُسِب إلى ابن أحمر، انظر: شعره ص ١٨٧، والكتاب ١/٧٥، وشرح السيرافي ١/١٨٧ب، وشرح الرماني ٢/٢٩ب، وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٦٥.

كما نُسِب إلى الأزرق بن طرفة بن العمرّد الفراصي في: مجاز القرآن ٢/١٦١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٤٨.

وهو غير معزو في: معاني القرآن وإعرابه ٥/٤٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٤، والكشاف ٤/٦، والبحر المحيط ٩/٥٣٤. والطَّوِيّ: البئر المطويَّة بالحجارة. انظر: اللسان (طوى).

(٥) لم أجده في ديوانه بتحقيق علي فاعور، وهو منسوب إليه في: الكتاب ١/٧٦، ومعاني القرآن للفراء ٣/٧٧، وشرح السيرافي ١/١٨٧ب، وشرح الرماني ٢/٢٩ب، وشرح أبيات سيبويه لابن = =

ففي البيت الأول كان الوجـه أن يقـول: (الغريبان)، ولكنه وضع الواحـد موضع الاثنين اكتفاءً بخبرٍ (قيّارا)؛ لاتّفاقه مع خبر ياء المتكلّم في المعنى.

ومثله (بريئاً) في البيت الثاني، و(غير غَدُور) في البيت الثالث.

وقبل أن أنتقل إلى الاعتراض أشير إلى أمرين:

أحدهما: أنّ الصَّفار خالف شُرّاح (الكتاب) في وجه الاستشهاد ببيت الفرزدق، فذهب إلى أنَّ سيبويه استشهد به للتنازع[1]، وهذا - فيما أرى - غير بعيد؛ لأنّ (كان)، و(كنت) فعلان يطلبان (غير غَدُور) خبراً.

والآخر: أنَّ ظاهر كلام الرماني يُفهم منه أنَّ سيبويه يجعل الأخبار في الأبيات السابقـة مقـدَّرة، وليست من وضـع الواحـد موضع الاثنين، حيث يقـول: «... قول ضابئ البُرْجُمي:

فمن يَكُ أمسى ....

تقديره: (فإنّي لغريبٌ وقياراً لغريب) فحذف الخبر من الأول؛ لدلالـة الثاني عليه، ومثله قول ابـن أحمـر:

رماني بأمر ....

أي: كنت منه بريئاً ووالدي بريئاً، فحذف خبر الأول، وشبَّه حذف المفعول بحذف الخبر؛ لأنه إذا كان يجوز حذف ما لا بُدّ منه؛ لدلالة الكلام عليه كان حذف ما منه بُدٌّ؛ لدلالة الكلام عليه أجوز.

وقال الفرزدق:

إنّي ضمنت ....

وتقديـره: (فكان غيـر غَـدُور، وكنـت غيـر غـدور)، فحذف خبر الأول؛ لدلالة الثاني عليه»[2].

= السيرافي ١/٢٢٦، وتحصيل عين الذهب ١/٣٨، وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٦٥، والإنصاف ١/٩٥، وشرح التسهيل ١/٥٠.

وهو غير منسوب في: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٤، وشرح الجمل ١/٤٢٠.

(١) انظر: شرح الصفار ١/١١٩ب - ١٢٠أ.

(٢) شرح الرماني ٢/٢٩ب.

وقريبٌ من هذا ما قاله الصَّفَّار في بيت البُرْجُمي، إذ ذكر أنَّ تقديره عند سيبويه: (فإنِّي لغريبٌ، وقيَّاراً لغريبٌ)[١].

وهذا كله مخالفٌ لقول سيبويه - بعد أن أنشد الأبيات -: «فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد؛ لأنه قد علم أنّ المخاطب سيستدلُّ به على أنَّ الآخرين في هذه الصفة، والأول [أي: حذف المفعول في باب التنازع] أجود؛ لأنه لم يضع واحداً في موضع جمع، ولا جمعاً في موضع واحد»[٢].

وقوله - بعد أن أنشد بيت الفرزدق -: «ترك أن يكون للأول خبرٌ حين استغنى بالآخِر؛ لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك»[٢].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنَّ الزيادي قد اعترض سيبويه في استشهاده ببيتي ابن أحمر، والفرزدق للاستغناء عن الخبر، واحتجّ بأنَّ (بريئاً) في بيت ابن أحمر على (فَعِيل)، و(غَدُور) في بيت الفرزدق على (فَعُول)، وهذان البناءان يستوي فيهما الواحد، والاثنان، والجمع[٣].

وأضاف الصَّفَّار إلى ما ذكره السيرافي أنَّ الاعتراض يشمل - أيضاً - الاستشهاد ببيت البُرْجُمي؛ لأن (الغريب) فيه على (فَعِيل)[٤].

هذا، وقد ردَّ الصَّفَّار الاعتراض محتجاً بأنَّ مجيء (فَعِيل)، و(فَعُول) لغير المفرد مقصور على السَّماع[٥].

أما السيرافي فاكتفى بأنَّ هذا الاعتراض لا ينقض ما قرَّره سيبويه؛ لأنَّه استشهد ببيت آخر، لا مأخذ عليه[٦]، وهو قول الشاعر:

---

(١) انظر: شرح الصفار ١/١١٩ب.

(٢) الكتاب ١/٧٦.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/١٨٨أ.

(٤) انظر: شرح الصفار ١/١١٩ب.

(٥) انظر: المصدر السابق ١/١١٩ب.

(٦) انظر: شرح السيرافي ١/١٨٨أ.

نَحْنُ بما عِنْدَنا وأنت بما عِنْدك راضٍ والرأيُ مخْتلفُ[١]

وذهب آخرون مذهب سيبويه، ولم يناقشوا اعتراض الزيادي، ومنهم: أبو جعفر النحاس[٢]، وابن السيرافي[٣]، والقرطبي[٤].

كما أخذ به أبو عبيدة[٥]، والزمخشري[٦]، غير أنّهما لم يخصّا جواز وضع المفرد موضع غيره بالضرورة، وإنّما أجازاه في السَّعَة مستشهِدَيْن بقوله تعالى: ﴿إذْ يَتَلَقَّى المتلقّيانِ عن اليمينِ وعن الشِّمالِ قَعِيْدٌ﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿وجَعَلْنا فيها جنّاتٍ من نخيلٍ وأعنابٍ وفجّرنا فيها من العُيُونِ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾[٨]، يقول أبو عبيدة: «مجاز هذا قول العرب، يذكرون الاثنين، ثم يقتصرون على خبر أحدهما، وقد أشركوا ذاك فيه، وفي القرآن: ﴿والذينَ يَكْنِزُونَ الذَّهبَ والفِضَّةَ ولا يُنْفِقونها في سبيلِ اللَّهِ﴾[٩]، وقال الأزرق بن طرفة العمرّد الفراصيُّ:

رماني بأمرٍ ....

(١) البيت نسب إلى قيس بن الخطيم في: الكتاب ١/٧٤، وشرح السيرافي ١/١٨٦ب، وشرح الرماني ٢/٢٩ب، وتحصيل عين الذهب ١/٣٧.

وأثبته محقق ديوان قيس في ملحقات ديوانه ص ٢٣٩، وذكر أنه ليس له، وإنما هو لعمرو بن امرئ القيس الأنصاري. وقد نُسِبَ إليه في: جمهرة أشعار العرب ١/١١٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٧٩، وانظر ما أثبته محقق ديوان قيس بن الخطيم ص ١١٥.

وهو غير منسوب في: معاني القرآن للفراء ٣/٧٧، والمقتضب ٤/٧٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/٤٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٤، وشرح أبيات إصلاح المنطق لابن السيرافي ص ٤٣٦.

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٣ - ٣٥.

(٣) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٢٦ - ٢٢٧، و٢٤٨ - ٢٤٩.

(٤) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ٦٤ - ٦٦.

(٥) هو معمر بن المثنّى التيميُّ البصري، أبو عبيدة، توفي سنة «٢١٠هـ». انظر: طبقات الزبيدي ص ١٧٥ - ١٧٨، وإنباه الرواة ٣/٢٧٦ - ٢٧٨، وانظر رأيه في: مجاز القرآن ٢/١٦١.

(٦) انظر: الكشاف ٤/٦.

(٧) من الآية (١٧) من سورة ق.

(٨) الآيتان (٣٤، ٣٥) من سورة يس.

(٩) من الآية (٣٤) من سورة التوبة، وتكملتها: ﴿فبشّرهم بعذابٍ أليم﴾.

اقتصر على خبر واحد، وقد أدخل الآخر معه»[١].

وذهب الزجّاج[٢]، وأبو حيّان[٣] إلى أنَّ الخبر في الأبيات ليس من وضع المفرد موضع غيره، وإنما أحد الخبرين محذوف؛ لدلالة الخبر المذكور عليه، وهذا يتّفق مع تفسير الرماني المتقدّم، فلعلّه يرى هذا الرأي.

وجمع ابن عصفور بين الآراء المتقدّمة، فأجاز رأي سيبويه، ورأي الزيادي، ورأي الزجاج، بيد أنّه خصَّ الأخير بالضرورة الشعرية[٤].

وذهب الكوفيون - غير الفراء - إلى أنَّ (قيّاراً) في بيت البُرْجُمي، و(والدي) في بيت ابن أحمر منصوبان على المفعول معه، وعلى هذا لا شاهد في البيتين للاستغناء عن الخبر؛ لأنَّ المُخْبَر عنه واحد[٥].

وقد أبطل الصَّفار هذا المذهب بأنه مخالف للسماع؛ ذلك أن العرب تقول: (كنت وعمراً كالأخوين)، ولا تقول: (كالأخ)، فدلَّ هذا على أنَّ الاثنين بُنِي الكلام عليهما[٦].

أمَّا الفراء فأجاز أن يكون الخبر في الأبيات المتقدّمة مفرداً وُضِع موضع غير الواحد كما ذهب سيبويه، وأن يكون أُفرد؛ لأنَّ (فَعِيلاً)، و(فَعُولاً) يستوي فيهما المفرد وغيره كما ذهب الزيادي، بيد أنّه أجاز في السعة ما قصره سيبويه على الضرورة[٧].

والذي يظهر أنَّ هذا مذهب الأخفش أيضاً، إذ جاء في كتابه (معاني القرآن) نصان يُفهم منهما أنّه يرى ذلك.

فالنص الأول: قوله: «وقوله: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ العالمينَ﴾[٨]، وهذا يشبه أن يكون

---

(١) مجاز القرآن ٢/١٦١.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/٤٤.

(٣) انظر: البحر المحيط ٩/٥٣٤.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٠ - ٤٢١.

(٥) انظر: شرح الصفار ١/١١٩ب.

(٦) انظر: المصدر السابق ١/١٢٠أ.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٣/٧٧ - ٧٨.

(٨) من الآية (١٦) من سورة الشعراء.

مثل (العدوّ)، وتقول: (هما عدوٌّ لي))»[١]، وهذا يتَّفق مع مذهب الزيادي؛ لأنَّ (عدوًّا)، و(رَسُول) على (فَعُول).

أما النص الثاني فقوله: «وقال: ﴿عن اليمينِ وعن الشمالِ قَعيد﴾، ولم يقل: (عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد)، ذكر أحدهما واستغنى، كما قال: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾[٢]»[٣]، وهذا موافق لمذهب سيبويه في الأبيات؛ لأنَّ (طفلاً) واحدٌ وضع موضع الجمع.

وعلى هذا الرأي يكون مذهبا سيبويه والزيادي في الأبيات صحيحين، وهو ما أقول به؛ لموافقته ظاهر الشواهد القرآنية المتقدمة.

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٢/٦٤٥.

(٢) من الآية (٦٧) من سورة غافر، وأول الآية : ﴿هو الذي خَلَقَكُمْ من تُرابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ من عَلَقَةٍ ثم يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ...﴾

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢/٦٩٦.

المسألة (١٣)

اسم كان وأخواتها:

مجيئه نكرة والخبر معرفة

يكاد النَّحويون يتَّفقون على أنَّ الأصل في اسم (كان) وأخواتها أنْ يكون معرفةً؛ لأنَّه محكومٌ عليه، فلا بُدَّ أن يكون معروفاً.

وأتى نكرة قليلاً، وهو نوعان:

الأول: أن يكون خبره نكرة، وهذا لا يخلو من أحد أمرين:

أحدهما: أن تحصلَ الفائدة بالإخبار عن النكرة بنكرة، نحو: (كان رجلٌ من آل فلان فارساً)، وهذا جائزٌ في السَّعة، وقد عقد له سيبويه باباً سمَّاه (باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة)، وعلَّل فيه الجواز بأمرين:

أ - أنَّ الاسم والخبر متكافئان؛ لأنَّهما نكرتان.

ب - أنّه قد تحقَّق الغرضُ من الإخبار، وهو حصول الفائدة[١].

والآخر: ألاَّ تحصلَ الفائدة، وهذا غير جائز؛ لعدم تحقُّق الغرض من الإخبار[٢].

والثاني: أنْ يكون الخبرُ معرفةً، وهذا لا يجوز في السَّعة؛ لأنَّ الخبر حكمٌ، والاسمَ محكومٌ عليه، فلا يُتصوَّرُ أن يكون الحكمُ معروفاً، والمحكومُ عليه غير معروف[٣].

أمَّا في الشِّعر فقد قرَّر سيبويه أنّه قد يجوز ذلك حملاً لـ(كان) وأخواتها على الأفعال التَّامَّة كـ(ضرب)[٤]، واستشهد بأبيات منها قولُ خداش بن زهير[٥]:

---

(١) انظر: الكتاب ١/٥٥، وانظر -أيضاً-: المقتضب ٤/٩٠ - ٩١، وتحصل الفائدة بأمورٍ كثيرةٍ، انظرها: في التذييل والتكميل ٢/٤١ وما بعدها (مطبوع).

(٢) انظر: الكتاب ١/٥٤، والمقتضب ٤/٨٨.

(٣) انظر: الكتاب ١/٤٨، والمقتضب ٤/٩١.

(٤) انظر: الكتاب ١/٤٨.

(٥) هو خداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة، من شعراء قيس المجيدين. انظر: الشعر والشعراء ٢/٦٤٥ - ٦٤٧.

فإنَّكَ لا تُبالي بعدَ حولٍ أظبيٌ كانَ أمَّكَ أم حمارُ[١]

فاسم (كان) في البيت - عند سيبويه - نكرة، وإن كان ضميراً؛ لأنَّه يعود إلى نكرة.

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أن بعض النحويين ردَّ الاستشهاد ببيت خداش، حيث يقول: «فقد رُدَّ على سيبويه الاستشهاد به؛ لأنَّه جعله شاهداً لجعل النكرة اسماً، والمعرفة خبراً، واسم (كان) في هذا البيت ضمير (ظبي)، والضمير معرفة، فحصل من هذا أنَّ اسم (كان) وخبرها معرفتان؛ لأنَّ الضمير معرفة، والأمَّ معرفة»[٢].

ويظهر من هذا أنَّ محور الاعتراض هو أنَّ المعترض يجعل الضمير معرفةً دائماً، سواءٌ أعاد إلى معرفة، أم إلى نكرة، فلا شاهد - عنده - لسيبويه في هذا البيت؛ لأن اسم (كان) ضميرٌ.

والاعتراض يشمل - أيضاً - بيتين آخرين، استشهد بهما سيبويه لهذه المسألة، وهما:

قولُ أبي قيس بن الأَسْلَت[٣]:

ألا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عنّي أسِحْرٌ كان طِبَّكَ أم جُنُونُ[٤]

وقولُ الفرزدق:

أَسَكْرانُ كان ابنَ المَرَاغَةِ إذْ هَجا تميماً بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَساكِرُ[٥]

---

(١) انظر: شعر خداش ص ٦٦، والكتاب ١/ ٤٨.

ونُسِب إلى ثروان بن فزارة في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٢٧، والخزانة ٩/ ٢٩٢.

والمعنى: أنك لا تنظر إلى أصلك بعد أن تستغني بنفسك، فقد ولّى زمن التفاخر بالأنساب.

(٢) شرح السيرافي ١/ ١٥٨ب، وقد نقله الأعلم في: النّكت ١/ ١٨٥.

(٣) هو أبو قيس بن الأسلت عامر بن جُشَم بن زيد بن قيس الأوسيّ، اختُلف في إسلامه. انظر: الخزانة ٣/ ٤٠٩ - ٤١٣.

(٤) انظر: ديوان أبي قيس ص ٩١، والكتاب ١/ ٤٩، والخزانة ٩/ ٢٩٥.

(٥) لم أجده في ديوان الفرزدق بتحقيق علي فاعور.

وهو منسوب إليه في: الكتاب ١/ ٤٩، والمقتضب ٤/ ٩٣، والخزانة ٩/ ٢٨٨.

ويروى برفع (ابن المراغة)، ونصب (سكران)، وهذا هو القياس.

لأنَّ اسم (كان) فيهما ضميرٌ عائد إلى نكرة[١].

وقد نُسِب الاعتراض إلى المبرد[٢]، وهــو مخالفٌ لما أثبته في (المقتضب)، إذ وافـق سيبويــه[٣].

ويُمكن حَصْرُ موقفِ النحويين من هذه المسألة في أربعة أنحاء:

النحو الأول: موافقة سيبويه، وأبرزُ من نحا هذا النحو: المبرد، والسِّيرافي، والرمَّاني، والفارقي[٤]، وصدر الأفاضل، والصَّفَّار.

فأمَّا المبرِّد فلم يُضِف شيئاً إلى ما قرَّره سيبويه[٥].

وأمّا السِّيرافي فيقول: «وليس الأمرُ على ما ظنَّه الراد من مغزى سيبويه؛ وذلك أنَّ الذي أحوجَ أن يكون الاسمُ معرفةً تبيينُ المُخْبَرِ عنه للمخاطب حتى لا يلتبس عليه، ويستفيدَ خبرَه ... وضمير النكرة لا يستفيد منه المخاطب أكثر من النكرة؛ ألا ترى أنَّ قائلاً لو قال: (مررتُ برجلٍ فكلّمتُهُ)؛ لم تكن الهاء العائدةُ إلى (رجل) بموجبةٍ لتعريف شخص بعينه من بيــن الرِّجال، وإنْ كانت الهاء معرفةً من حيث عَلِمَ المخاطبُ أنّها تعود إلى ذلك الرجل المذكور من غير أن تكون تمييزاً له من بين الرجال، فلا فرق بين أن يقول: (قائماً كان زيداً)، ويجعل في(كان) ضمير (قائم)، وبين أن يقول: (كان قائمٌ زيداً) في باب معرفة المخاطب بالمُخْبَر عنه.

---

(١) استشهد سيبويه ببيت آخر هو قول حسَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

كأنّ سبيئةً من بيت رأسٍ يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ

انظر: ديوانه ص ٧١، والكتاب ١/٤٩.

وقد خُرِّج هذا البيت - أيضاً - تخريجاتٍ مختلفة، منها: أنَّ (مزاجَها) نُصب على الظرفية المجازية، والتقدير: (يكون مستقراً في مزاجها)، وهذا التوجيه نُقِل عن الفارسي.

انظر: المغني ٢/٦٩٥، والتمس بقية التخريجات في: الإفصاح ص ٦٢ وما بعدها، والتخمير ٣/٢٨٥، والانتخاب ص ١٧، والمغني ٢/٦٩٥، والخزانة ٩/٢٨١ وما بعدها.

(٢) انظر: شرح الرماني ٢/٢١أ، وشرح المفصل ٧/٩٥، وشرح الكافية ٢/٣٠٠، والارتشاف ٢/٩١.

(٣) انظر: المقتضب ٤/٩٤.

(٤) هو الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي، أبو نصر، توفي سنة «٤٨٧هـ». انظر: إنباه الرواة ١/٣٢٩ - ٣٣٣، وإشارة التعيين ص ٨٥ - ٨٦.

(٥) انظر: المقتضب ٤/٩٤.

وجوابٌ آخر أنَّ (ظبي) اسم (كان) أخرى مضمرة قبل (ظبي)، و(كان) الثانية تفسيرٌ لها، ويكون اسم (كان) الذي أراده سيبويه (ظبي))»[١].

فالسيرافي - إذن - ينتصر لسيبويه مفترضاً أحد أمرين:

أحدهما: أن يكون استشهاد سيبويه باسم (كان) المذكورة، وهو الضمير المستتر، فإن كان هذا مراده فالضمير نكرة؛ لأنَّه عائدٌ إلى نكرة. وهذا ما أكَّده صدرُ الأفاضل[٢]، والصَّفَّار[٣].

والآخر: أن يكون استشهاده بـ(ظبي)، وهي نكرةٌ بالاتِّفاق؛ إذ يجوز أن تكون اسماً لـ(كان) محذوفة؛ لدلالة الثانية عليها.

وهذا ما قطع به الرُّمَّاني قائلاً: «والذي عندي أنَّ هذا [يعني الاعتراض] لا يقدحُ في مذهب سيبويه؛ لأنَّ (كان) مضمرة قد رفع بها النكرةَ المذكورةَ بعد ألف الاستفهام، ونصب المعرفةَ بتقدير: (أكان ظبيٌ أمَّك)، ثم فُسِّر ذلك بـ(كان) المذكورة، فقد صحَّ شاهـده على ما ذهب إليه؛ إذ كان هذا التقدير لا بُدَّ للجميع أن يرجعا إليـه ...»[٤].

وقـد أخذ الفارقي بما قرَّره الرماني، إذ يقول - بعد أن أورد بيت خداش المتقدِّم -: «فأخبر بالمعرفة عن النكرة على مذهب سيبويه، والتقدير: (أكان ظبيٌ أمَّك)، وحذف (كان) بعد همزة الاستفهام؛ لدلالة الثانية عليها، وإنّما قُدِّرتْ (كان) قبل (ظبي)؛ لأنَّه متى اجتمع في الاستفهام الاسمُ والفعلُ كان بالفعل أولى منه بالاسم؛ لأنَّ الاستفهام إنّما يقع عن حركات الأجسام، لا الأجسام، فهو يطلبه أبداً»[٥].

والأغلب - عندي - أنَّ هذا التقدير غير لازم؛ إذ يجوز رفعُ (ظبي) بالابتداء - كما قرَّر الرضي[٦]، وابن هشام[٧] - وإذا كان الأمر كذلـك بَعُدَ جعلُ البيت شاهداً

---

(١) شرح السيرافي ١/١٥٨ب، وقد نقله برمَّته الأعلم، ولم يُشر إلى السيرافي . انظر: النُّكت ١/١٨٥.

(٢) انظر: التخمير ٣/٢٨٥.

(٣) انظر: شرح الصَّفَّار ١/٨٥ب.

(٤) شرح الرماني ٢/٢١أ.

(٥) الإفصاح ص ٣٣٢.

(٦) انظر: شرح الكافية ٢/٣٠٠.

(٧) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ، أبو محمد، جمال الدين الحنبلي، توفي سنة «٧٦١هـ ». انظر: البغية ٢/٦٨ - ٧٠، وانظر رأيه في: المغني ٢/٥٩٠.

لحكم لا يجوز إلا في الضرورة.

والنحو الثاني: موافقة المعترض، ولم يذهب هذا المذهب - فيما أعلم - إلا السَّعد التَّفتازاني[١]، إذ يقول: «والحقُّ أنَّ (ظبي) مبتدأ، و(كان أمَّك) خبره ... فحينئذٍ لا قلب فيه من جهة اللفظ؛ لأنَّ اسم (كان) ضميرٌ، والضميرُ معرفة»[٢].

فهو يقرِّر أن اسم (كان) في البيت معرفة؛ لأنَّه ضمير، فلا ضرورة فيه عنده.

والذي أذهب إليه أنَّ الضمير المستتر في البيت نكرة ؛ لأنَّه لا يضيف فائدة إلى ما أفادته النكرة، ولكن قد يطلقُ عليه أنَّه معرفة تجوُّزاً، كما قرَّر السيرافي[٣]، والصَّفار[٤]؛ لأنَّ المخاطب علم أنَّه يعود إلى النكرة المتقدِّمة.

أمَّا ما ذهب إليه صدرُ الأفاضل، والرضيُّ - وهو أنَّ ضمير النكرة يتعرَّف إذا حسنت الإشارة إليه[٥]، أو بعبارة أخرى: إذا عاد إلى نكرة مختصَّة[٦] - فمذهبٌ بعيدٌ؛ لأنَّه إذا قيل: (جاءني رجلٌ كريمٌ فأكرمته) لم يزد الضميرُ المخاطبَ فائدةً على ما أفادته النكرة.

والنحو الثالث: الأخذ بقول ثالث في توجيه الأبيات، وأبرز أصحاب هذا الاتجاه: الفارسيُّ، والغُنْدِجانيُّ[٧]، والزمخشري، والسكاكي[٨].

فأمَّا الفارسيُّ فيرى أن رفع النكرات في الأبيات أولى من نصبهنَّ؛ لأنَّ الاستفهام

---

(١) هو مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني، توفي سنة «٧٩١هـ ». انظر: البغية ٢/٢٨٥.

(٢) المطوَّل ص ١٣٨.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/١٥٨ب.

(٤) انظر: شرح الصَّفار ١/٨٥ب، وعبارته قريبة من عبارة السيرافي.

(٥) انظر: التخمير ٣/٢٨٥.

(٦) انظر: شرح الكافية ٢/٣٠٠.

(٧) هو الحسن بن أحمد، أبو محمد الأعرابي، المعروف بـ«الأسود الغندجاني»، من نحويي القرن الخامس الهجري. انظر: البلغة ص ٨٨ - ٨٩، والبغية ١/٤٩٨ - ٤٩٩.

(٨) هو يوسف بن محمد بن علي السَّكاكي، سراج الدين، أبو يعقوب، توفي سنة «٦٢٦هـ ». انظر: البغية ٢/٣٦٤.

عنهنَّ، والرافع - عنده - (كان) مضمرة؛ لدلالة المذكورة عليها[١].

وأمَّا الغندجاني فذهب مذهباً أحسبه لم يُسبقْ إليه؛ إذ يرى أنَّ في بيت خداش قلباً لفظياً، اضطروا إليه تحرُّجاً[٢]، واستشهد برواية أنشدها شيخه أبو النَّدى[٣].

وقد وافقه الزمخشري، والسكاكي على تخريج البيت على القلب، إلا أنهما خالفاه في نوع ذلك القلب، فهو عند الغندجاني قلبٌ لفظيٌ.

أمَّا عند الزمخشري، والسكاكي فهو قلبٌ معنويٌ، شجَّع عليه عدم اللبس، وأصل الكلام عندهما: (أظبياً كان أمُّك)[٤]، وهذا أقرب من الأول لأمرين:

أحدهما: أنَّه وردتْ روايةٌ للبيت تؤيد هذا، وهي كما ذكرها ابن خلف[٥]:

.... أظبياً كان أمُّك أم حمارُ[٦]

والآخر: أن القلب المعنويَّ وقع في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وآتيناه من الكُنُوزِ ما إنَّ مَفاتِحَهُ لَتنوءُ بالعُصْبَةِ أُولي القُوَّةِ﴾[٧]؛ إذ المعنى - كما ذكر الأخفش -: أنَّ العصبة تنوء بمفاتحه[٨].

وجاء - أيضاً - في كلام العرب، كقولهم: (عرضتُ النّاقةَ على الحوض)[٩]،

---

(١) انظر: المسائل المنثورة ص ٢٠٨ - ٢١٠، وذكر البغدادي في: الخزانة ٩/٢٩١ أن الفارسيَّ ذكر هذا في (المسائل العسكرية)، ولم أجده فيها، وإنما وجدته في (المسائل المنثورة)، وقد أخذه عنه ابن جنّي في: الخصائص ٢/٣٧٥، ولكنه لم يصرِّح برجحان الرفع، كما فعل شيخه الفارسيُّ.

(٢) انظر: فرحة الأديب ص ٥٣.

(٣) هو محمد بن أحمد الغندجاني، أبو الندى، شيخ الأسود الغندجاني. انظر: البغية ١/٥٢.

(٤) انظر: المفصل للزمخشري ص ٢٦٤، ومفتاح العلوم للسكاكي ص ١٠١.

(٥) هو سليمان بن بنين بن خلف، تقي الدين المصري الدقيقي، توفي سنة «٦١٤هـ »، ومن مؤلفاته (اللباب الألباب في شرح أبيات الكتاب). انظر: البغية ١/٥٩٧.

(٦) انظر: الخزانة ٩/٢٩٤.

(٧) من الآية (٧٦) من سورة القصص.

(٨) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٦٥٤، وانظر توجيهات أخرى للآية في: معاني القرآن للفراء ٢/٣١٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/١٥٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٤٢، والمغني ٢/٦٩٧.

(٩) انظر: المغني ٢/٦٩٦.

والمعنى: عرضتُ الحوضَ على الناقة، ومنه قول الراجز[١] :

إنَّ سراجاً لكريمٌ مفخرُهْ   تَحْلَى بهِ العينُ إذا ما تَجْهَرُهْ

والمعنى: يحلى بالعين.

والنحو الرابع: ما ذهب إليه ابن مالك، إذ يرى أنَّ مجيء اسم (كان) نكرةً، وخبرها معرفةً جائزٌ بشرط الفائدة، يقول: «ولَمَّا كان المرفوعُ ها هنا مشبَّهاً بالفاعل، والمنصوبُ مشبَّهاً بالمفعول جاز أن يغني - هنا - تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل، لكن بشرط الفائدة ...، فمن ذلك قول حسّان رضي الله عنه :

كأنَّ سُلافةً في بيتِ رأسٍ   يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ

فجعل (مزاجها) -وهو معرفة- خبرَ (كان)، و(عسل) اسمَها، وهي نكرة، وليس القائل مضطراً؛ لتمكُّنه من أن يقول: (يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ)، فيجعل اسم (كان) ضمير (سُلافة)، و(مزاجها عسل) خبرٌ ومبتدأ في موضع نصبٍ بـ(كان) ...»[٢].

فهو - إذن - يجيز مجيء اسم (كان) نكرة، وخبرها معرفة بشرط الفائدة، منطلقاً من مفهوم الضرورة الشعريَّة عنده، وهو ما لا مندوحة للشاعر عنه.

وقد تبع ابنَ مالكٍ بعضُ شُرَّاح (التسهيل)، كابن عقيل[٣]، والسَّلسيلي[٤]، والدَّماميني[٥].

وهذا هو أرجح الأقوال عندي ؛ لأنَّه قد جاءت قراءةٌ تشهد له، وهي قراءةُ

---

(١) انظر: معاني القرآن للفرا، ٢/٣١٠، واللسان (حلا).

وانظر مزيداً من الشواهد للقلب المعنوي في: ما اتّفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص ٣٧ - ٣٨، وشرح الأبيات المشكلة ص ١٢٣ - ١٢٦، والمغني ٢/٦٩٥ - ٦٩٧، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ١/٥٨٣ - ٥٨٨.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٥٦.

(٣) انظر: المساعد ١/٢٦٣.

(٤) انظر: شفاء العليل ١/٣١٦ - ٣١٧.

(٥) انظر: تعليق الفرائد ٣/٢٠٧ - ٢٠٨.

عاصم[١] قولَه تعالى : ﴿وما كانَ صلاتَهم عند البيتِ إلاَّ مُكاءٌ وتصْديةٌ﴾[٢] بنصب (صلاتهم)، ورفع (مُكاء وتصدية)[٣].

كما أنَّ شواهد ذلك من الشعر كثيرة، كما قال ابن جنِّي[٤].

وعلى هـذا تخرج الأبيـات التي استشهد بها سيبويه من الضرورة الشعريَّة؛ لورود ما يؤيِّدها في قراءةٍ رُويتْ عن أحد القرَّاء السَّبعة، وليس لأنَّ الشاعر غيرُ مضطر كما ذهـب ابن مالك.

---

(١) هو عاصم بن بهدلة أبي النجود، الأسدي بالولاء، أبو بكر الكوفي، شيخ قراء الكوفة، توفي سنة «١٢٧هـ». انظر: غاية النهاية ١/٣٤٦ - ٣٤٩.

(٢) من الآية (٣٥) من سورة الأنفال.

(٣) هذه القراءة رواها أبو بكر، والأعمش عن عاصم. انظر: السبعة ص ٣٠٥ - ٣٠٦، والمحتسب ١/٢٧٨ - ٢٧٩.

وفي الأخير أنها تروى - أيضاً - عن أبَان بن تغلب الربعي.

وقد احتج ابن جنّي للقراءة بأمرين:

أحدهما: أنّ (مكاء وتصدية) جنسان يفيدان مفاد المعرفة.

والآخر: أنه يجوز مع النفي من جعل اسم (كان) وأخواتها نكرة ما لا يجوز مع الإيجاب.

انظر: المحتسب: ١/٢٧٩.

وبقي القول: إن رواية حفص عن عاصم رفعُ (صلاتهم)، ونصب (مكاء وتصدية).

(٤) انظر: إعراب الحماسة ٢/٥٧أ.

المسألة (١٤)

المفعول المطلق:

العامل فيه إذا لم يُذكرْ معه فعلُه

ينقسمُ المفعول المطلق بالنظر إلى فعله قسمين:

الأول: أن يُذكر معه فعلُه، نحو: (جلس زيدٌ جلوساً)، وهذا فيه ثلاثة مذاهب:

١ - مذهب الجمهور، وهو أنه منصوب بفعله المذكور[١].

٢ - مذهب ابن الطراوة، وهو أنَّه مفعول به، وعامله فعل مضمر لا يجوز إظهاره[٢].

٣ - مذهبُ السُّهيلي، وهو أنه منصوبٌ بما يتضمَّنه الفعلُ المذكورُ من معنى (فعَلَ)، يقول: «والعاملُ فيه إذا كان مفعولاً مطلقاً ليس هو لفظ الفعل بنفسه، وإنما هو ما يتضمَّنه من معنى (فَعَلَ) الذي هو فاءٌ، وعينٌ، ولامٌ؛ لأنَّك إذا قلت: (ضربتُ ضرباً) فالضَّربُ ليس بمضروب، ولكنَّك حين قلتَ: (ضربتُ) تضمَّن ... معنى (فعلتُ)؛ لأنَّ كلَّ ضربٍ فعلٌ، وليس كلُّ فعلٍ ضرباً»[٣].

ولا يخفى ما في المذهبين الأخيرين من تكلُّفٍ لا حاجة إليه، يقول أبو حيَّان: «وهذان مذهبان ركيكان مخالفان لما عليه الجمهور، من غير حاجة إلى ذلك»[٤].

والثاني: ألاَّ يذكر معه فعلُه، وهو موضع الاعتراض لسيبويه، كما سيتبيَّن بعد ذكر رأيه.

مذهب سيبويه:

يقول سيبويه: «إذا أظهرتَ الفعلَ الذي لا يكونُ المصدرُ بدلاً منه احتجتَ إلى

---

(١) انظر: الارتشاف ٢/٢٠٢.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) نتائج الفكر ص ٣٥٧.

(٤) الارتشاف ٢/٢٠٢.

فعلٍ آخر تضمره، فمن ذلك قول الشاعر[١]:

إذا رَأتْنِي سَقَطَتْ أبْصارُها   دأبَ بكارٍ شايحتْ بكارُها[٢]

ويكـون عـلى غيـر الحـال، وإن شئت بفعـل مضمر، كأنك قلت: (تدأبُ)، فيكون -أيضاً- مفعولاً وحالاً[٣]، كما يكون غير حالٍ، فممَّا لا يكون حالاً، ويكون على الفعل قولُ الشاعر، وهو رؤبة[٤]:

لَوَّحَها مِنْ بَعْدِ بُدْنٍ وسَنَقْ   تضميرَك السَّابقَ يُطْوى للسَّبَقْ[٥]

وإن شئتَ كان على (أضمرها)، وإن شئت كان على (لوَّحها)؛ لأنَّ تلويحه تضمير ...، وقد يجوز أن تضمر فعلاً آخر كما أضمرتَ بعد (له صوتٌ)[٦]، يدلُّك على ذلك أنَّك لو أظهرت فعلاً لا يجوزُ أن يكون المصدر مفعولاً عليه صار بمنزلة (له صوتٌ)، وذلك قوله، وهو أبو كبير الهُذلي[٧]:

ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ إلاّ مَنْكِبٌ   منه وحرفُ السَّاق طَيَّ المِحْمَلِ[٨]

صار (ما إن يمسُّ الأرض) بمنزلة (له طيّ)؛ لأنَّه إذا ذكر ذا عُرِفَ أنَّه طيَّان»[٩].

ويقولُ في موضـع آخـر: «هـذا بابُ ما جاء المصدر فيـه على غير الفعل؛ لأنَّ

---

(١) هو حُريث بن غيلان، كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣١٢.

(٢) سقطت أبصارها: خشعت خوفاً. والدَّأب: العادة. والبِكار: جمع بَكْرَةٍ، وبَكْرٍ من الإبل. وشايحت: حاذرت وخشيت. انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣١٢.

(٣) أجاز سيبويه في (دأب بكار) النصب على الحال، أو على المفعول المطلق؛ لأنه نكرة.

(٤) هو رؤبة بن العجاج عبد الله بن رؤبة التميميُّ، توفي سنة «١٤٥هـ». انظر: الشعر والشعراء ٢/٥٩٤ وما بعدها.

(٥) انظر: ديوان رؤبة ص ١٠٤، وفيه (لوَّح منه) بدل (لوّحها من)، و(تلويحك) بدل (تضميرك). والسّنق: التخمة، والشاعر يشبه حماراً بالسابق من الخيل في ضمْره.

(٦) يريد قولهم: (فإذا له صوتٌ صوتَ حمار)، فـ(له صوت) دلّ على (يصوّت) العامل في (صوت حمار).

(٧) هو عامر بن الحليس الهذلي. انظر: الشعر والشعراء ٢/٦٧٠.

(٨) انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/٤٤، والشعر والشعراء ٢/٦٧٢. والمِحْمَل: حاملة السيف. والمعنى: أنّه إذا اضطجع لم يمسّ الأرض إلا منكبه، وحرفُ ساقه؛ لأنّه خميص البطن. انظر: شرح أشعار الهذليين ٣/١٠٧٤.

(٩) الكتاب ١/٣٥٧ - ٣٦٠.

المعنى واحد، وذلك قولك: (اجتوروا تجاوراً)، و(تجاوروا اجتوارا)؛ لأنَّ معنى (اجتوروا)، و(تجاوروا) واحدٌ ... وقال الله تبارك وتعالى: ﴿واللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأرض نباتاً﴾[١]؛ لأنَّه إذا قال: (أنبته) فكأنه قال: (قد نبت)، وقال عزَّ وجلَّ ﴿وتَبَتَّلْ إليه تَبْتِيلاً﴾[٢]؛ لأنّه إذا قال: (تَبَتَّلْ) فكأنّه قال: (بَتِّلْ) ...، وقال القُطاميّ[٣]:

وخيرُ الأمْرِ ما اسْتَقْبَلْتَ منهُ وليس بأنْ تَتَبَّعَهُ اتِّباعا

لأنَّ (تَتَبَّعْتُ)، و(اتَّبَعْتُ) في المعنى واحد ... ومثل هذه الأشياء (يدعُه تركاً)؛ لأن معنى (يدعُ)، و(يتركُ) واحدٌ»[٤].

يظهر من النَّصين السابقين أنَّ سيبويه يُقسِّم المفعول المطلق الذي لم يُذكرْ معه فعلُه ثلاثةَ أقسام:

١ - ما ذُكِرَ معه فعلٌ من اشتقاقه، كقوله تعالى: ﴿واللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبـاتـاً﴾.

٢ - ما ذُكِرَ معه فعلٌ من معناه، كقول رؤبة:

لوَّحَها مِنْ بَعْدِ بُدْنٍ وسَنَقْ تضميرَكَ السَّابق يُطْوى للسَّبَقْ

٣ - ما لم يُذْكر معه فعلٌ من اشتقاقه، ولا من معناه، وإنَّما دلَّ الكلامُ المتقدِّمُ عليه، كقول الشاعر:

إذا رأتني سقطت أبصارها دأبَ بكارٍ شايحتْ بكارُها

فقوله: (إذا رأتني) دلَّ على معنى (تدأبُ).

وقول الهذلي:

ما إنْ يمسُّ الأرضَ إلا منْكبٌ منه وحرفُ السَّاقِ طيّ المحمل

أمَّا القسمان: الأول والثاني فيجوز - عنده - أن يعمل فيهما الفعلُ المذكورُ.

---

(١) من الآية (١٧) من سورة نوح.

(٢) من الآية (٨) من سورة المزمل.

(٣) هو عمير بن شُيَيم، من بني تغلب، توفي سنة «١٣٠هـ». انظر: الشعر والشعراء ٢/٧٢٣ وما بعدها. والبيت في: ديوانه ص ٣٥، والكتاب ٤/٨٢، والشعر والشعراء ٢/٧٢٤.

(٤) الكتاب ٤/٨١ - ٨٢.

يدل على جواز ذلك في الأول أنّه عقد باباً سمّاه (باب ما جاء المصدرُ فيه على غير الفعل؛ لأنّ المعنى واحد ...)، ثمّ مثّل لهذا الباب بأمثلة جاءت فيها الأفعالُ من اشتقاق المصدر[1].

ويدلُّ على جواز ذلك في الثاني قوله بعد أن أنشد قول رؤبة المتقدّم:

لوَّحَها من بعدِ بُدْنٍ ....

«وإن شئتَ كان على (أضمرها)، وإن شئتَ كان على (لوّحها)؛ لأنّ تلويحه تضمير»[2].

فهذا نصٌّ على جواز نصب المفعول المطلق بالفعل الذي من معناه.

وأمّا القسم الثالث فظاهر كلامه وجوب أنْ يعملَ فيه فعلٌ مضمرٌ من لفظه، ويدلُّ على هذا أمران:

أحدهما: أنّه قال: «إذا أظهرتَ الفعلَ الذي لا يكونُ المصدرُ بدلاً منه احتجت إلى فعل آخر تضمُره»[3]، ثمّ مثّل لذلك بقول الشاعر:

إذا رأتني سقطت .... البيت

والآخر: قولُه: «لو أظهرت فعلاً لا يجوز أن يكون المصدر مفعولاً عليه صار بمنزلة (له صوتٌ)»[4]، ثم مثّل لذلك بقول الهذلي:

ما إن يمسُّ الأرضَ إلا مَنْكِبٌ .... البيت

وقولُه: «بمنزلة (له صوتُ)» أي: في الدلالة على الفعل الناصب للمصدر المذكور؛ لأنّ (له صوتٌ) دلَّ على (يصوِّت) الناصب لـ(صوت حمار).

الاعتراض ومناقشته:

نقل السِّيرافي عن أبي العباس المبرد الاعتراض لسيبويه في هذا الموضع، حيث يقول: « اعلم أنَّ مذهب سيبويه أنّه إذا جاء المصدر بفعلٍ ليس من حروفه كان

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٨١ ٨٢.

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٥٨.

(٣) المصدر السابق ١/ ٣٥٧.

(٤) المصدر السابق ١/ ٣٥٩، وانظر: شرح الرماني ٢/ ١٠٧ب.

بإضمار فعلٍ من لفظ ذلك المصدر ... وكان أبو العباس يردُّ هذا من قول سيبويه، ويقول: إنَّه يجوز أنْ يجيءَ المصدر من فعلٍ ليس من حروفه إذا كان في معناه ... قال أبو سعيد: والذي عندي أنَّه يجوز أن ينتصبَ المصدر بالفعل الذي هو من غير لفظه، كقولنا: (قعد زيدٌ جلوساً))»[١].

فالمبرد والسيرافي - كما ترى - ينسبان إلى سيبويه منع نصب المصدر بفعلٍ من معناه، ونتيجة لذلك اعترض الأول، وانتصر لاعتراضه الثاني.

وبمقارنة ما ذكراه بكلام سيبويه المتقدِّم يتبيَّن بطلان الاعتراض؛ لأنَّ سيبويه لم يمنع نصبَ المصدر بفعلٍ من معناه.

ولم ينفرد المبرد، والسيرافي بعزو المنع إلى سيبويه، فقد شاركهما في ذلك جماعة منهم: أبو علي الفارسي الذي يقول: «وذهب [يعني الجرمي] في قولهم: (ذهب انطلاقاً) إلى أنَّه منتصبٌ بهذا الظاهر، قال أبو علي - أيَّده الله -: ووجه قول سيبويه أنَّ هذا الظاهر لا يعملُ فيه، ولا يكون مصدراً له، كما لا يكون محمولاً على فعلٍ فاعلٌ آخر»[٢].

ومن هؤلاء - أيضاً - ابن هشام اللخمي[٣]، وابن يعيش[٤]، والرضي[٥].

ولعل منشأ نقلهم المنع عن سيبويه أنَّه ذكر قول رؤبة المتقدِّم في باب (ما ينتصب فيه المصدر المشبَّه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره).

هذا، وقد تحقَّق - عندي - بعد تأمُّل ما في (المقتضب) أن المبرد رجع عن ردِّ الرأي الذي نسبه إلى سيبويه؛ إذ أوجب نصب المصدر بفعلٍ مضمر إذا كان الفعلُ المذكور ليس بفعله، وإنما هو فعلٌ مشتقٌّ من لفظه، أو متَّفِق معه في المعنى، حيث يقول: «واعلم أنَّ الفعلين إذا اتَّفقا في المعنى جاز أن يُحملَ مصدرُ أحدهما على

---

(١) شرح السيرافي ٢/١٠٥أ، وقد نقله الأعلم في: النكت ١/٣٨٩، ولم يشر إلى السيرافي، ولم أجد الاعتراض فيما وقفت عليه من كتب المبرد.

(٢) المسائل البصريات ١/٤٩٥.

(٣) هو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللَّخمي، كان حياً سنة «٥٥٧هـ». انظر: إشارة التعيين ص ٢٩٨. وانظر ما نسبه إلى سيبويه في: شرح مقصورة ابن دُريد ص ٣٣٨.

(٤) انظر: شرح المفصل ١/١١٢.

(٥) انظر: شرح الكافية ١/١١٦.

الآخر؛ لأن الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه، وذلك نحو قولك: (أنا أدَعُك تركاً شديداً)، و(قد تطوَّيتُ انْطواءً)؛ لأنَّ (تطوَّيت) في معنى (انطويت)، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيْلاً﴾؛ لأنَ (تَبَتَّلْ)، و(بَتِّلْ) بمعنى واحد ...»[١].

ويقول -أيضاً- بعد أن ذكر آيات، وأبياتاً حُذِفَ فيها الفعل الناصب للمصدر-: «ومثل هذا - إلا أنَّ اللفظ مشتقٌّ من فعل المصدر، ولكنهما يشتبهان في الدلالة - قولُه عزَّ وجلَّ ﴿وتبتَّلْ إليه تَبْتِيلاً﴾ على (وبتِّلْ إليه)، ولو كان على (تبتَّل) لكان (تبتُّلاً)، وكذلك ﴿واللّهُ أنْبَتَكُمْ مِنَ الأرض نَباتاً﴾ لو كان على (أنبت) لكان (إنباتا)، ولكن المعنى- والله أعلم-: (أنَّه إذا أنْبَتَكُمْ نبتُّم نباتاً) ...»[٢].

ويظهر لي أن الذي جعل المبرد يرى هذا الرأي ظنُّه أنَّه مذهب سيبويه.

---

(١) المقتضب ١/٢١١-٢١٢.

(٢) المصدر السابق ٣/٢٠٤، ومما يذكر أن الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ذكر أن سيبويه يرى هذا الرأي أيضاً.

المسألة (١٥)

المفعول المطلق:

استشهاد سيبويه بقول العجّاج:
(ناجٍ طواه الأينُ .... الأبيات)

ذكر سيبويه أن المصدرَ التشبيهيَّ إذا كان نكرة جاز نصبه على الحال، أو على المفعول المطلق، إذ يقول: «إذا قلت: (فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ) انتصب على أنَّه مثالٌ [أي: مفعول مطلق] أو حالٌ يخرجُ عليه الفعلُ ...»[١].

هذا إذا كان المصدر التشبيهي نكرة، أمَّا إذا كان معرفةً فيجب توجيه نصبِه على المفعول المطلق، يقول سيبويه: «فممَّا لا يكونُ حالاً، ويكون على الفعل قولُ الشّاعر، وهو رؤبة:

لوَّحها من بعد بُدْنٍ وسَنَقْ   تضميرَكَ السَّابقَ يُطْوى للسَّبَقْ

وإن شئت كان على (أضمرها)، وإن شئت كان على (لوَّحها)؛ لأنَّ تلويحه تضمير.

ومثلُه قولُه، وهو العجَّاج[٢]:

ناجٍ طواهُ الأَيْنُ ممَّا وجَفَا   طيَّ اللَّيالي زُلَفاً فزُلَفا

سماوةَ الهِلالِ حتَّى احقوقفا[٣]»[٤].

---

(١) الكتاب ١/٣٥٧، وأشير إلى أنَّ سيبويه يجيز في (صوتَ حمار) الرفع صفةً لـ(صوت)، انظر: الكتاب ١/٣٦١.

(٢) هو عبد الله بن رؤبة التميميُّ، أبو الشَّعثاء، من أبرز رجّاز العرب، توفي سنة «٩٠هـ» تقريباً. انظر: الخزانة ١/٨٩-٩١.

(٣) النّاجي: السريع. والأَيْنُ: الإعياء، والتعب. والوجف: ضربٌ من السير. والزُّلَف: جمع زُلْفَةٍ وزَلَفٍ، وهما: القربة والدرجة والمنزلة. وسماوة الهلال: أعلاه. واحقوقف: اعوجّ. انظر: اللسان (نجا)، و(وأين)، و(وجف)، و(زلف)، و(سما)، و(حقف).

وانظر الأبيات في: ديوان العجَّاج ص ٤٩٥-٤٩٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣١٩.

(٤) الكتاب ١/٣٥٨- ٣٥٩.

الاعتراض ومناقشته:

فهمَ المازني أنَّ سيبويه استشهد بقول العجّاج لوجوب نصب (سماوة) بفعل مضمر من لفظه، فاعترضَه، يقول السِّيرافي: «وكان المازني يردُّ هذا، ويقول: إنَّ (طيَّ الليالي) منصوبٌ بـ(طواه)، فكأنّه قال: (طواه طيّاً مثلَ طيّ الليالي)، ويجعل (سماوة الهلال) مفعولَ (طيّ)، كأنَّه قال: (كما طوى الليالي سماوة الهلال)، وسماوةُ الشيء شخصُه، واللَّيالي تطوي القمر، وتضمِّره حتى يصيرَ هلالاً، ويصير بمنزلة قول جرير[1]:

وطوى القيادُ مع الطِّراد بطونَها طيَّ التِّجار بحضرموتَ بُرُودا[2]

فجعل (سماوة) مثلَ (برود)، و(احقوقف) على هذا التفسير للهلال، ومعناه (تقوَّس)»[3].

وهكذا يُقرِّر المازني أنَّ نصبَ (سماوة) ليس على المفعول المطلق- كما فَهم من كلام سيبويه- وإنما على المفعول به، ويجعل (سماوة) اسم ذاتٍ كـ(برود) في بيت جرير، وقد تبعه في الاعتراض تلميذه المبرد[4].

وممَّن ذهب هذا المذهب -أيضاً- الجرميُّ، فقد نقل الفارسيُّ عنه أنّه ينصبُ (سماوة) مفعولاً به لـ(طيّ)[5].

ولعلَّ الزَّجّاج أوّل من ردَّ هذا المذهب، محتجّاً بأنّه لو كان (سماوة) منصوباً

---

(١) هو جرير بن عطية الخَطَفَى، أحد شعراء عصر بني أميّة المعدودين. انظر ترجمته في: معاهد التنصيص ٢/٢٦٢-٢٦٩.

(٢) القياد: الحبل الذي يشدُّ به الزّمام أو اللِّجام تقاد به الدابّة، ويقال له: المقود. والطِّراد: مصدر طارَد، ويقال: (طراد الفرسان)، وهو أن يحمل بعضهم على بعض في الحرب وغيرها. والتِّجار- بكسر التاء المشدّدة، وتخفيف الجيم- جمع تاجر. والبُرودُ: جمع بُرْد، وهو ثوبٌ فيه خطوط. انظر: اللسان (قَوَدَ)، و(طَرَدَ)، و(تَجَرَ)، و(بَرَدَ).

والبيت في ديوان جرير ص ١٣١، وفيه تبادلٌ بين كلمتي: (الطراد)، و(القياد). وانظر- أيضاً-: طبقات الشعراء ص ٨٨.

(٣) شرح السيرافي ٢/١٠٦أ، ونقله الأعلم في: النكت ١/٣٩٠، وانظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٢١.

(٤) انظر: الانتصار ص ٨٨-٨٩.

(٥) انظر: المسائل البصريّات ١/٤٩٤-٤٩٥.

بـ(طيّ اللَّيالي) لكان حقُّ الكلام أن يقول: (سماوة القمر)؛ لأنَّ اللَّيالي تنقصُ القمر حتَّى يصير هلالاً، ولا يُقالُ: إنَّ اللَّيالي تنقصُ الهلال[١].

وهذا ما أكّده الفارقيُّ قائلاً: «وقال أصحابنا: قولُ أبي عثمان فاسدٌ؛ لأنَّه لا يقال: (هلالٌ) إلاَّ في أوّل الشَّهر، والذي تطويه اللَّيالي إنما هو القمر، وإنما سُمّي هلالاً؛ لأنَّه مشتقٌّ من الإهلال بالتَّلبية والصِّياح، ومن ذلك قولُهم: (استهلَّ الصبيُّ الصَّغيرُ هلالا) ... فمن هنا قيل: (هلالٌ) في أول الشهر؛ لأنَّ النَّاس يُظهرون- عند رؤيته- الصِّياح بالتكبير وغيره، وفي آخر الشهر لا يفعلون ذلك، فلا يُسمَّى (هلالاً)، ولكن (قُميراً)، فهـذا الــذي ذكرنا يدلُّ على صحَّة قول سيبويه، وأنَّه منصوبٌ بإضمــار فعل ...»[٢].

وقد أجاب السيرافي عن ذلك بأنَّ الفعلَ قد يُنسب إلى الاسم في مُنتهاه، وإن كان قد وقع قبل ذلك، كقول القائل: (نسجتُ الثوبَ)، والثوبُ لا ينسجُ، وإنما ينسج الغَزْلُ، فإذا انتهى صار ثوباً، وجعل مثلَه قولَ العجَّاج[٣]:

والشَّوقُ شاجٍ للعُيُون الحُذَّل

فوصف العيونَ بالحَذْل، وهو عدم البكاء ألبتة؛ لأنَّها تؤول إليه بعد البكاء الذي أوجبه الشَّوق.

وجعل مثله- أيضاً- قول رؤبة[٤]:

والسَّبُّ تخريقُ الأديمِ الألْخنِ

فوصف الأديم باللَّخَن، وهو ما يوجبُه السَّبُّ بعد تقضّيه.

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٢/١٠٦أ.

(٢) الإنصاح ص ٢٩٦-٢٩٧.

(٣) شاج: الشّجو الهمّ والحزن. والحُذّل: جمع حاذلة، وهي العين التي لا تبكي ألبتة. انظر: اللسان (شجا)، و(حذل).

والبيت في ديوان العجّاج ص ١٣٩، وشرح السيرافي ٢/١٠٦ب، واللسان (حذل)، ونسبه ابن السّيد إلى رؤبة. انظر: الفرق بين الحروف الخمسة ص ١١٨.

(٤) السّبّ: القطع، والأديم: الجلد. والألخن: المُنْتن. انظر: القاموس المحيط ١/٨٣، و٤/٧٤، و٢٦٨.

والبيت في ديوان رؤبة ص ١٦٠، وشرح السيرافي ٢/٢٠٦ب، واللسان (لخن).

وهذا ما أوَّل به بعضُهم قولَ جرير:

لما أتىٰ خبرُ الزُّبير تواضعَتْ   سورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ[١]

فقد كان حقُّه أن يقول: (والجبال الشواهق)، ولكنَّه وصف الجبال بما توجبه المصيبة[٢].

ويبدو أنَّ هذا ما جعل ابنَ جنِّي يصحِّح المذهبين قائلاً: «ألا ترى أنَّ تقديره عنده [يعني سيبويه][٣]: (صيَّره مثلَ سماوة الهلال)، ودلَّ (طواه) على صيَّره كذلك. فأمَّا عند أبي عثمان فإنَّه منصوبٌ بـ(طيّ الليالي)، والذي قال كلٌّ من الرجلين صحيحٌ مستقيمٌ»[٤].

ويرى أبو جعفر النَّحاس[٥]، والرمَّاني[٦] أنَّ موضع الشاهد في قول العجَّاج عند سيبويه (طيّ الليالي)، وليس (سماوة الهلال) مخالفَين بذلك ما فهمه المازني، والسيرافي، وابن جنّي، والفارقيّ.

ويؤكِّد ابن السيرافي[٧] ما قرَّره النحاس والرُّماني؛ إذ يقول: «وذكر النَّحويون أنَّ سيبويه ينصبُ (سماوة الهلال) بإضمار فعل، وأنَّه أتى بالبيت شاهداً على هذا، وردَّه عليه أبو عثمان، وأبو العبَّاس، وأبو إسحاق، وليس يدلُّ كلامُ سيبويه على أنَّه أراد أنَّ (سماوة الهلال) ينتصب بإضمار فعلٍ، والذي يوجبه ظاهر كلامه أنَّ (طيّ اللّيالي)

---

(١) الزبير هو: الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، والمقصود بخبره: مقتلُه في وقعة الجمل.
والبيت في: ديوان جرير ص ٢٥٩، والكتاب ١/٥٢، والمقتضب ٤/١٩٧.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢/١٠٦أ-ب.

(٣) أشار ابنُ جنّي إلى سيبويه بضمير الغائب، ولم يتقدَّم له ذكر، وهذا يتكرّر في كتبه. انظر-مثلا-: الخصائص ١/١٤١.

(٤) التَّمام ص ١٤٥، وانظر- أيضاً-: تفسير أرجوزة أبي نواس ص ١٣٤ وما بعدها.

(٥) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، أبو جعفر النحّاس، توفي سنة «٣٣٨هـ ». انظر: نزهة الألبا ٢١٧-٢١٨، وإنباه الرواة ١/١٣٦٠-١٣٩، وانظر رأيه في: شرح أبيات سيبويه ص ١٥٦.

(٦) انظر: شرح الرماني ٢/١٠٧ب.

(٧) هو يوسف بن الحسن بن المرزبان السيرافي، أبو محمد، توفي سنة «٣٨٥هـ ». انظر: إنباه الرواة ٤/٦٧-٦٩، وإشارة التعيين ص ٣٩١.

منصوبٌ على المصدر، وأنّه لا ينتصب على الحال؛ لأنّه مضافٌ إلى (اللّيالي)، وهي معرفةٌ ... وإذا تأمَّلتَ كلامَه لم تجده على أكثر من هذا»[١].

ومما يُلحظ في كلام ابن السيرافي أنّه نسب إلى الزَّجاج الردَّ على سيبويه، وهذا يخالف ما نسبه إليه السيرافي، وتقدَّم ذكره، وهو الانتصار لسيبويه، والردُّ على المازني.

وصحَّح الأعلم الشنتمري ما ذهب إليه النحَّاس ومن وافقه قائلاً: «الشاهدُ في قوله: (طيّ اللّيالي)، ونصبه على المصدر المشبَّه به دون الحال؛ لأنّه معرفة، لهذا ذكره سيبويه، ولم يَقْصد فيه ما قَصَد في الذي قبله من أنْ يجعله على إضمار فعل من غير لفظه[٢]، كما تأوّل عليه من غلّطه، ونسبَ إليه أنّه استشهد بنصب (سماوةً) على المصدر المشبَّه به»[٣].

ومما سبق يتَّضح أن للنحويين في استشهاد سيبويه بقول العجَّاج قولين:

الأول: أنَّ الشاهد عنده (سماوة الهلال)، واستشهد به لنصب المصدر التشبيهي بفعلٍ مضمرٍ دلَّ عليه الكلام المتقدِّم، وهذا قول المازني، والسِّيرافي، وابن جنِّي، والفارقيّ.

والثاني: أنّه أورد الأبيات دليلاً على وجوب توجيه نصب المصدر التشبيهيّ (طيّ) على المفعول المطلق؛ لأنّه مضافٌ إلى (الليالي)، وهي معرفة، وهذا مذهب النحَّاس، والرُّمَّاني، وابن السِّيرافي، والشنتمريّ.

وبقولهم يسقط اعتراض المازني، وهذا ما أرجِّحه؛ لأنَّ (سماوة الهلال) لا يحتمل النصب على الحال، وإنْ نُكِّرَ، إلا بتأويل بعيد.

أمَّا نصب (سماوة) فيظهر لي أنّه يحتمل وجهين، كما قرَّر ابنُ جنِّي[٤]:

أحدهما: ما ذهب إليه الجرمي، والمازني- كما تقدَّم- وهو نصب (سماوة)

---

(١) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٢١.

(٢) الذي يدلّ عليه كلام سيبويه أنه إذا أضمر فعلاً كان من لفظ المصدر. انظر: الكتاب ١/٣٥٨، وهذا يخالف ما ذكره الشنتمري هنا، وقد سبق تفصيل ذلك في المسألة السابقة.

(٣) تحصيل عين الذهب ١/١٨٠.

(٤) انظر: التمام ص ٤٥.

مفعولاً بـه لـ(طيّ)، وهـذا هـو الظاهـر؛ لأنَّ (طيّ) مصـدرٌ أضيـف إلى فاعلـه، وهـو (اللَّيالي)، فيطلـبُ مفعـولاً بـه، وعـلى هـذا تكون سماوة الهلال شخصَه[١].

والآخر: أن تكون منصوبة على المفعول المطلق، والتقدير: (سما سماوةً مثلَ سماوة الهلال)[٢]، ويكون (طيّ) أضيف إلى مفعوله، وهو (الليالي).

---

(١) انظر: اللسان (سما).

(٢) سماوة: مصدرٌ مسموعٌ للفعل (سما)، انظر: اللسان (سما).

المسألة (١٦)

النِّداء:

تعرُّف النكرة المقصودة بالنِّداء

قال سيبويــه في أبواب النداء: «وقد يجوز حذف (يا) من النَّكرة في الشِّعر، وقــال العــجَّاج:

جارِيَ لا تستنكري عذيري[1]

يريد: (يا جاريةُ)، وقال في مثل: (افتدِ مخنوقُ)[2]، و(أصبحْ ليلُ)[3]، و(أطرقْ كرا)[4]، وليس هذا بكثير، ولا بقويٍّ»[5].

وقال- أيضاً- في أبواب الترخيم: «اعلمْ أنَّ كلَّ اسمٍ كان مع الهاء ثلاثة أحرفٍ، أو أكثر من ذلك-كان اسماً خاصاً غالباً، أو اسماً عاماً لكلِّ واحدٍ من أُمَّة- فإنَّ حذفَ الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب، فأمَّا ما كان اسماً غالباً؛ فنحو قولك: (يا سَلَمَ أقبلْ)، وأمَّا الاسمُ العامُ فنحو قول العجَّاج:

جاريَ لا تستنكري عذيري

---

(١) العذير: يقال: أعْذَرَ، وعَذَرَ، وهو عذير: إذا كَثُرَت عيوبُه، ومراد الراجز: لا تستنكري يا جارية كثرة عيوبي؛ لكبر سنّي، يدلّ على هذا البيت الذي بعده، وهو:

(سَيْري وإشفاقي على بعيري)

انظر: العفو والاعتذار ١/٤٤، وانظر: ديوان العجَّاج ص ٢٢١.

(٢) هذا مثلٌ يضرب لمن وقع في مأزقٍ يُشفَق عليه منه. انظر: مجمع الأمثال ٢/٤٥١، والمستقصى ١/٢٦٥.

(٣) هذا مثلٌ يضرب عند كراهة شيءٍ وتمنّي زواله. انظر: جمهرة الأمثال ١/١٩٢، ومجمع الأمثال ٢/٢٣٢، والمستقصى ١/٢٠٠.

(٤) هذا جزءٌ من مثلٍ، وتمامه: (إن النَّعامَ في القرى)، ويضربُ للرجل يُتكلَّم عنده بكلام، فيظنّ أنه المراد بالكلام، أو لمن يتكبَّر وقد تواضع من هو أرفعُ منه.

انظر: جمهرة الأمثال ١/١٩٤، ومجمع الأمثال ٢/٢٨٥، والمستقصى ١/٢٢١.

و(كرا) ترخيم (كروان)، وترخيمه شاذّ؛ لأنّه ليس علماً.

(٥) الكتاب ٢/٢٣٠-٢٣١.

إذا أردتَ (يا سَلَمةُ)، و(يا جاريةُ))»[١].

الاعتراض ومناقشته:

فهم المبرِّدُ من هذين النَّصَّين أنَّ سيبويه يجعلُ هذه الأسماء (جاري)، و(مخنوق)، و(ليلُ)، و(كرا) نكراتٍ، فاعترض قائلاً: «... قد أخطأ في هذا كلّه خطأً فاحشاً، وذلك أنَّ قولَه:

جاريَ لا تَستنكري عَذِيري

(جارية) هنا معرفة، الدليل على ذلك الترخيم، ولو كانت نكرة لزمها في النداء التنوينُ والنصبُ، فلم يجز ترخيمُها؛ لأنَّ المضافَ لا يُرخَّم في النِّداء؛ لأنَّه جارٍ على الأصل، وكذلك النكرة، ولو جاز ترخيمُها في النكرة لجاز في غير النداء، وقد وضع في باب الترخيم ما فيه هاء التأنيث كلّه على أنَّه نكرة، وهذا خطأٌ، وتخطئته قولُ أبي عثمان، ويدلُّ على ذلك أنَّه حذف (يا) من (افتد مخنوقُ)، و(أصبحْ ليلُ)، فضمَّهما ، ولو كانا نكرتين نُصبا ونُوِّنا»[٢].

فالمبرِّد- كما ترى- يتمسَّك- تابعاً شيخه المازني- بظاهر نصِّ الكتاب، معترضاً لسيبويه من وجهين:

الأول: أنَّه جعل هذه الأسماء نكرات، وهذا باطلٌ؛ لأنَّها لو كانت نكرات لما بُنيت على الضم.

والثاني: أنّ (جاري)، و(كرا)[٣] مرخَّمان، ويقتضي ذلك أن يكون ترخيم النكرة عنده جائزاً، وهذا خطأٌ؛ لأنَّ النكرة لا ترخَّم.

---

(١) الكتاب ٢/٢٤١.

(٢) هذا كلام المبرد من (مسائل الغلط) نقلاً عن ابن ولاّد في: الانتصار ص ١٦٠-١٦١.

وانظر الاعتراض في: شرح السيرافي ٣/٦٠ب، والتعليقة ١/٣٧٣، وشرح الرماني ٢/٢٤٣أ، وشرح عيون كتاب سيبويه ص ١٦٨، والنكت ١/٥٦٩، وتحصيل عين الذهب ١/٣٢٦.

(٣) يرى الرضي أنَّ (كرا) ذكر (كروان)، وليس فيه ترخيمٌ. انظر: شرح الكافية ١/١٥١.

وذكر الميداني أنّه مذهب الخليل. انظر: مجمع الأمثال ٢/٢٨٥.

وقد ردَّ هذا الاعتراض جماعة من النحويين، أبرزهم: ابنُ ولَّاد[١]، والسِّيرافي، والرُّمَّاني، وأبو نصر القرطبي.

يقول ابنُ ولَّاد: «أمَّا تسمية هذا نكرة فصوابٌ، وليس بخطأ على ما ذكر؛ لأنَّه إنما يصير معرفة في حال ندائهما إياه، واختصاصه بذلك، وإلا فهو نكرةٌ قبل النِّداء، فكأنَّه قال: ويجوز أنْ يحذف (يا) من النكرة إذا ناديتها، وإنما تصيرُ هذه النكرة معرفةً إذا اختصّها بالنّداء، وليست اسماً غالباً مختصّاً قبل النداء، كـ(زيد)، و(عمرو)؛ لأنّ (زيداً)، وما أشبهه معرفةٌ قبل أن تناديه، وفي حال النداء كذلك ... ولا أعرفُ لقوله: إنّه أخطأ خطأً فاحشاً معنًى؛ لأنّه بيِّنٌ واضحٌ»[٢].

فهو-إذن- يرى أنَّ سيبويه لم يذهب إلى ما فهمه المبرِّد، وأنَّه إنما أطلق على هذه الأسماء مصطلحَ النكرة بالنَّظر إلى أصلها قبل النداء.

ويؤكِّد هذا السيرافيُّ قائلاً: «ادِّعاءُ أبي العبّاس هذا على سيبويه هو الخطأ، والعجبُ منه كيف ذهب ذلك عليه؟ أترى سيبويه يعتقد أنَّ (مخنوق)، و(ليلُ) نكرتان، وهو يضمُّهما بغير تنوين، وإنَّما معنى حذف (يا) من النكرة يعني: ما كان نكرة قبل النداء، فورد النداء، فصار معرفة من أجله، وبه»[٣].

وهذا ما ردَّده- أيضاً- الرُّماني[٤]، وأبو نصر القرطبي[٥].

ويدلُّ على صحة ردِّ هؤلاء على المبرد أمران:

أحدُهما: أنَّ سيبويه صرَّح في موضع آخر بأنَّ نحو هذه الأسماء معارفُ إذا نوديت، إذ يقول: «وزعم الخليل- رحمه الله-أنَّ الألف واللاَّم إنَّما منعهما أنْ يدخلا في النِّداء؛ من قِبل أنَّ كلَّ اسمٍ في النِّداء مرفوعٍ معرفةٌ، وذلك أنّه إذا قال: (يا رجلُ)، و(يا فاسقُ) فمعناه كمعنى (يا أيّها الفاسقُ)،

---

(١) هو أحمد بن محمد بن الوليد، توفي سنة «٣٣٢هـ». انظر: إشارة التعيين ص ٤٤.

(٢) الانتصار ص ١٦١-١٦٢.

(٣) شرح السيرافي ٣/٦٠ب، وقد نقله الشنتمري في: النكت ١/٥٦٩، ولم يشر إلى السيرافي.

(٤) انظر: شرح الرماني ٢/٢٤٣أ، إذ يقول: «فليس في هذا خلافٌ عندي، وإنما هو سوء تأويل؛ لأنَّ سيبويه إنما أراد النكرة التي تتعرّف بالنداء».

(٥) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٦٨.

و(يا أيُّها الرجلُ)، وصار معرفةً؛ لأنَّك أشرتَ إليه، وقصدتَ قصدَه، واكتفيتَ بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة، نحو: (هذا)، وما أشبه ذلك، وصار معرفةً بغير ألفٍ ولامٍ؛ لأنّك إنّما قصدتَ قصدَ شيءٍ بعينه»[١].

والآخر: أن سيبويه أطلق مصطلح النكرة على تلك الأسماء في هذا الموضع؛ لأنّه قصدَ التَّفريق بين ما يجوزُ فيه حذفُ (يا) النداء بكثرة، وهو ما كان معرفة قبل النّداء، وما يقلُّ فيه ذلك، وهو ما كان نكرةً قبل النداء.

ومن هنا يتبيّن أنَّ المسألة لا خلاف فيها بين سيبويه والمبرِّد.

بقي أن أذكر أنَّ أبا علي الفارسيَّ اختلف فهمه لنصَّي سيبويه المتقدّمين في مطلع المسألة.

فهو في (التعليقة) أجاز أنْ يكون مراد سيبويه ما ذهب إليه ابنُ ولّاد، والسيرافي، إذ يقول: «يجوز أنْ يكون سيبويه أراد بقوله: تُحذفُ (يا) من النكرة ما كان غير علمٍ ممَّا يُعرَّف بالنِّداء»[٢].

وفي (المسائل المنثورة) يرى أنَّ سيبويه قصد ما فهمه المبرد، وهو أنَّ تلك الأسماء نكراتٌ بعد النداء، إذ يقول: «النكرة إذا كان في آخرها الهاء رخَّمها سيبويه، وأبو العباس يمتنع من ذلك، فمن حجَّة سيبويه قولُهم:

جاريَ لا تستنكري عذيري

فحذف الهاء، وهي نكرة»[٣].

كما يُلحظ أنّه نسب إلى المبرد منع ترخيم النكرة المقصودة المختومة بالتاء، وقد تقدَّم أن المبرد يُجيز ذلك.

---

(١) الكتاب ٢/١٩٧.

(٢) التعليقة ١/٣٧٤.

(٣) المسائل المنثورة ص ٢٢١-٢٢٢.

المسألة (١٧)

النّداء:

دخول حرف النداء على (التي) في ضرورة الشّعر

من المقرَّر عند جمهور البصريين، والمتأخرين أنّه لا يجوز دخول حرف النداء على ما فيه (أل) إلا في موضعين:

الأوّل: أنْ يكونَ المنادى لفظَ الجلالة (اللّه)، وعلّةُ جواز ذلك عندهم مركبة من الأمور الآتية:

١ - ملازمة (أل) له.

٢ - كثرة استعماله.

٣ - أنّه اسم علم.

٤ - أنَّ (أل) فيه عوضٌ من الهمزة في (إلـه)، وهو جائز دخول حرف النداء عليه، فيُحملُ عليه العوض[١].

وهذه العلل - فيما أرى- غير منقوضة، ولا يقدح فيها امتناع دخول حرف النداء على الأسماء الموصولة، مع تحقُّق ملازمة (أل) لهـا، وكثـرة استعمالها؛ لأنّها لم تجر مجرى الأعلام[٢].

كما لا ينقضها امتناع دخول حروف النداء على (الناس)، وإن كانت (أل) فيه عند بعضهم عوضاً من الهمزة؛ وذلك لأنّه لم يجر مجرى الأعلام، وتفارقه (أل)[٣].

والثاني: ما سمّي به من الجمل المصدَّرة بـ(أل)، نحو: (يا القادمُ عمرو)[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٩٥، والمقتضب ٤/٢٣٩، والأصول ١/٣٣١، وشرح الرماني ٢/٢٢٦ب، والمفصّل ص ٤١، وشرح الجمل ٢/٩٠.

(٢) انظر: الكتاب ٢/١٩٥.

(٣) سيأتي الخلاف في: (الناس) عند عرض مسائل الإعلال والإبدال.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٣٣٣، وشرح التسهيل ٣/٣٩٨، ولم يجز سيبويه نداء من سُمّي بجملةٍ مصدّرة باسم موصول ملازم لـ(أل) نحو: (الذي رأيت).

انظـر: الكتــاب ٣/٣٣٣، وذكـر ابنُ ولاّد أنّ المبرّد اعترضــه مجيزاً ذلــك قياساً على الجمل = =

وما عدا هذين الموضعين لا يجوز نداؤه -عندهم- إلا في الضرورة الشِّعريَّة، ومن هذا ما أنشده سيبويه، وهو قول الشاعر[١]:

من اجْلك يا التي تيَّمتِ قَلْبِي وأنتِ بخيلةٌ بالودِّ عنِّي

فأدخل الشاعر حرف النِّداء على (التي) للضرورة.

الاعتراض ومناقشته:

نسب السيرافي إلى المبرد أنّه طعن في هذا البيت، ومنع دخول حرف النداء على (التي) في ضرورة الشعر، يقول السيرافي: «وكان أبو العباس لا يجيز (يا التي)، ويطعن في البيت، وسيبويه غير متَّهم فيما رواه»[٢].

والذي يدلُّ عليه كلام المبرِّد في (المقتضب) أنّه يوافق سيبويه على ذلك، إذ يقول: «وقد اضطرَّ الشاعر فنادى بـ(التي)؛ إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها، وشبَّه ذلك بقولك: (يا ألله اغفر لي)، فقال:

من اجلك يا التي تيَّمت قَلْبِي وأنتِ بخيلةٌ بالودِّ عنِّي»[٣]

ومن هنا يتبيَّن اتِّفاق سيبويه، والمبرِّد ، والبصريين على أنَّ هذا البيت ضرورة شعرية؛ لأنَّ (أل) تفيد التعريف، وحرفُ النِّداء كذلك، ولا يجتمع معرِّفان في كلمة[٤].

وقد خالفهم في ذلك الكوفيُّون فأجازوا نداء ما فيه (أل)

= المصدَّرة بـ(أل) إذا سُمِّي بها. انظر: الانتصار ص ٢٤٣.

وقد صحَّح قياسَه ابنُ مالك. انظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٨، وأشير إلى أنَّ ابن سعدان ذهب إلى جواز ذلك في اسم الجنس المشبَّه به، نحو: (يا الخليفةُ هيبةً). انظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٨، وبه أخذ ابن هشام في: أوضح المسالك ٤/٣٢.

(١) البيت لم أقف على قائله. انظر: الكتاب ٢/١٩٧، والمقتضب ٤/٢٤١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢١٧، والإنصاف ١/٣٣٦، وفي الأخير روايته (فديتُكِ يا التي ...)، وقد وصل همزة (أجلك) للوزن.

(٢) شرح السيرافي ٣/٤٥أ، وقد نقله عنه الأعلم في: النكت ١/٥٤٩.

(٣) المقتضب ٤/٢٤١.

(٤) انظر: المصدر السابق ٤/٢٣٩، والإنصاف ١/٣٣٧.

مطلقاً[١]، محتجين بالبيت المتقدّم، وبقول الشاعر[٢]:

فيا الغُلامانِ اللَّذانِ فرَّا   إيَّاكما أنْ تُكْسِبانِي شَرَّا

فأمَّا البيت الأوَّل فهو ضرورة شعريَّة عند جمهور البصريين، ومَنْ أخذ بقولهم من المتأخرين[٣].

وأمَّا البيت الثاني فأكثرهم يرى أنَّه ضرورة[٤]، وذهب المبرد إلى إنكار رواية الكوفيين له، إذ يقول: «وأمَّا هذا البيت الذي ينشده بعض النحويين:

فيا الغلامان اللذان فرّا   ....

فإنَّ إنشاده على هذا غير جائز، وإنَّما صوابه: (فيا غلامان اللَّذان فرَّا) ..»[٥].

والصحيح - فيما أرى- أنَّ هذا البيت ضرورة شعريَّة، ولا يصحُّ ردُّ رواية رواها علماء ثقات، أُخذت عنهم القراءات، وليس ردُّ المبرِّد للرواية بغريب، فذلك من سمات منهجه.

وذهب أبو البركات الأنباري[٦] إلى أنَّ هذه الأبيات مقدَّرٌ فيها المنادى الموصوف، والتقدير عنده: (فيا أيُّها الغلامان)[٧].

وهو مسبوقٌ إلى هذا، فقد ذكر السِّيرافي أنَّ بعض النحويين يقول: «إنَّ قوله:

(.... يا التي تيَّمت قلبي)   ....

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٣٣٦، وائتلاف النصرة ص ٤٦-٤٧، وشرح التسهيل ٣/٣٩٨، ونسب القزاز إلى بعضهم إجازة ذلك فيما لا يثبت فيه (أل)، نحو (الرجل). انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١١٢، ولم يذكر هذا غيره -فيما أعلم- فلعلّه يقصد مذهب الكوفيين.

(٢) البيتان غير منسوبين لقائل في: المقتضب ٤/٢٤٣، والتبصرة والتذكرة ١/٣٥٥، والإنصاف ١/٣٣٦، والخزانة ٢/٢٩٤.

(٣) انظر: شرح الرماني ٢/٢٢٧أ، والتبصرة والتذكرة ١/٣٥٥-٣٥٦، والتبيين ص ٤٤٦، كما تقدّم في الصفحة السابقة مصادر أُخَر.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٩، وانظر-أيضاً-: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١١٢.

(٥) المقتضب ٤/٢٤٣.

(٦) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، كمال الدين، توفي سنة (٥٧٧هـ). انظر: البغية ٢/٨٦-٨٨.

(٧) انظر: الإنصاف ١/٣٣٨-٣٣٩.

علـى الحـذف، كـأنَّه قـال: (يـا أيُّهـا التـي ...) فحـذف، وأقـام النَّعتَ مقـامَ المنعـوت»[١].

ويظهرُ من قول هؤلاء أنَّ الأبيات ليست بضرورة شعريةٍ؛ لأنَّ حذفَ المنعوت، وإقامة النعت مقامه كثير.

ويرى ابنُ مالك رأيَ هؤلاء في إخراج هذه الأبيات من الضرورة الشعريَّة، ولكنَّه يجعلها شاذَّة، منطلقاً من مفهوم الضرورة عنده، وهو ما لا مندوحة للشاعر عنه، إذ يقول -بعد أنْ أوردَ البيتَ الثاني-: «وأنا لا أراه ضرورة؛ لتمكُّن قائله من أن يقول: (فيا غلامان اللَّذان فرَّا)؛ لأنَّ النَّكرة المعينة بالنداء توصفُ بذي الألف واللام الموصول، وبذي الألف واللام غير الموصول، كقول بعض العرب: (يا فاسقُ الخبيثُ) ... والذي أراه في (فيا الغلامان ...) أنَّ قائلَـه غيـرُ مضطـر، لكنَّه استعمل شذوذاً ما حقُّه ألاَّ يجوز ...»[٢].

وهذا ما قرَّره قبلَه الزمخشري، إذ جعل هذه الأبيات شاذَّة، ولكنَّه لم يعلِّلْ خروجها من الضرورة الشعرية[٣].

وأشيـر في ذيـل هـذه المسألـة إلى أمريـن ذكرهمـا الزَّجاجي، ولم أجدهمـا عنـد غيـره[٤]:

أحدهما: أنَّ قول الشاعر: (من اجلك ...) لم يروه سوى الكوفيين، وهذا سهوٌ؛ إذ تقدّم أنَّ سيبويه، والمبرد أنشداه.

والآخر: أنَّ البيتين المتقدّمين من غلط الشُّعراء، وهذا لا يجوز للنحوي أن يقوله، وإنما عليه التوجيه.

---

(١) شرح السيرافي ٣/٤٥أ.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٩٩.

(٣) انظر: المفصل ص ٤٢.

(٤) انظر: اللامات ص ٥٢-٥٣.

المسألة (١٨)

النّداء:

رواية سيبويه لقول الشاعر:
(يا صاحِ يا ذا الضامرُ العَنْسِ)

من أنواع المنادى الاسمُ المبهمُ[١]، وهو -كما قرَّر النحويون- ما لا يتمُّ النداء به؛ لأنَّه ليس مقصوداً، وإنما هو وصلة إلى نداء غيره، فلزم أنْ يُنْعتَ بالمرادِ دعاؤه[٢]، وهو نوعان:

الأول: (أيّ)[٣]، وتنعت وجوباً -عند البصريين والمتأخرين- بأحد شيئين[٤]:

أ - ما فيه الألف واللام، ويلزم -حينئذ- اقترانُها بهاء التنبيه، وذلك لعلّتين[٥]:

إحداهما: لتكون الهاء دلالةً على خروج (أيّ) عمَّا كانت عليه قبل النداء، وهو كونها شرطية، أو استفهامية، أو موصولة، أو دالة على الكمال.

والأخرى: لتكون عوضاً عما حذف من (أيّ)، وهو المضاف إليه، أو الصلة، أو جملة الشرط[٦].

ب - اسم الإشارة، ويجب أنْ يُذكر بعده المقصودُ بالنداء، نحو: (يا أيُّهذا الرجلُ).

---

(١) أول من استخدم هذا المصطلح سيبويه . انظر: الكتاب ١٨٩/٢، وتبعه كثير من النحويين، انظر -مثلاً-: المقتضب ٢١٩/٤، والمفصل ص ٣٩، وشرح المفصل ٧/٢.

(٢) انظر: الكتاب ١٨٨/٢، والمقتضب ٢١٦/٤، وشرح السيرافي ٣٨/٣أ، والتلخيص للجرجاني ص ١٣٢، وشرح المفصل ٧/٢.

(٣) نُسب إلى الأخفش أنه يجعل (أيّا) في النداء موصولة. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٩٩/١، والمغني ٧٨/١.

(٤) انظر: الكتاب ١٨٨/٢ وما بعدها، وشرح المفصل ٧/٢-٨.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٣٨/٣أ، وشرح المفصل ٧/٢.

(٦) قصر النحويون ما حذف من (أيّ) على المضاف إليه، والصلة، والصحيح أن جملة الشرط كذلك.

وذهب الفراء وثعلب إلى أنَّ ما بعد (أيّ) في النداء ليس وصفاً لها، وإنَّما هو خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ[١].

والثاني: أسماء الإشارة، وهي قسمان:

١ - ما يخرجُ من الأسماء المبهمة، وهو ما اكتُفي به، فلم يُحتج إلى غيره، نحـو: (يا هـذا أقبـل)، وهذا حكمه حكم الأسماء غير المبهمة، فلا يلزمه النعت[٢].

٢ - ما لا يتمُّ النداء به، فيكون اسماً مبهماً بمنزلة (أيّ)، وقد تحدَّث سيبويه عن هذا القسم، إذ يقول: «واعلم أنَّ الأسماء المبهمة التي تُوصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنـزَّل بمنزلة (أيّ)، وهي (هذا)، و(هؤلاء)، و(أولئك)[٣]، وما أشبهها، وتوصف بالأسماء، وذلك قولك: (يا هذا الرجلُ)، و(يا هذان الرجلان)، صار المبهمُ وما بعده بمنزلة اسم واحدٍ، وليس ذا بمنزلة قولك: (يا زيدُ الطويلُ)، من قِبل أنك قلت: (يا زيدُ)، وأنتَ تريدُ أن تقفَ عليه، ثم خفتَ ألاَّ يُعرفَ، فنعتَّه بـ(الطويل)، وإذا قلت: (يا هذا الرجلُ) فأنتَ لم ترد أن تقف على (هذا)، ثم تصفَه بعد ما تظنُّ أنَّه لم يُعرف، فمن ثَمَّ وُصفتْ بالأسماء التي فيها الألف واللام؛ لأنها والوصفَ بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كأنك قلت: (يا رجلُ) ... ومثل ذلك قول الشاعر، وهو ابنُ لَوْذَان السَّدوسيّ[٤]:

يا صاحِ يا ذا الضَّامرُ العَنْسِ ... والرَّحْلِ ذي الأَنْساع والحِلْسِ[٥]

---

(١) انظر: مجالس ثعلب ١/٤٢، و٢/٥٨٦.

(٢) انظر: الكتاب ٢/١٩٢، والمقتضب ٤/٢١٧، وشرح المفصل ٢/٨.

(٣) لم يرد سيبويه أن (أولئك) بمنزلة (أيّ) في النداء، وإنما قصد أنها مبهمة. انظر: شرح السيرافي ٣/٣٨أ.

(٤) هو خُزَر بن لوذان السدوسي، ذُكر أنه قبل امرئ القيس. انظر: الخزانة ٢/٢٣٢.

(٥) البيت في: المقتضب ٤/٢٢٣ومجالس ثعلب ١/٢٧٥، والأصول ١/٣٣٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢١٦، والتبصرة والتذكرة ١/٣٤٥.

ونسب في: الأغاني ١٥/١٣ إلى خالد بن المهاجر.

وللبيت روايات مختلفة لا تغيّر في الشاهد، انظرها في: المصادر السابقة.

والضّامر: من الضُّمْر والضُّمُر، وهو لحاق البطن. والعَنْس: الناقـة القوية. والرحل: مركبٌ للبعير = =

ومثله قول ابن الأبرص[١]:

يا ذا المخوِّفُنا بمقتل شيخه   حُجْرٍ تَمَنِّيَ صاحبِ الأحْلامِ[٢]

ومثلُه : (يا ذا الحسنُ الوجهِ) ...»[٣].

من هذا النصّ يتلخَّص مذهب سيبويه في الأمور الآتية:

١ - أنَّ أسماء الإشارة إذا لم يكتفَ بها في النداء وجب وصفها بأحد أمرين:

أ - المفرد المقترن بالألف واللام نحو: (يا هذا الرجلُ).

ب - أو ما كان بمنزلته، وهو ما أضيف إضافة غير محضة، واقترن بـ(أل) نحو: (الضامر العنس) في بيت السَّدوسي، و(المخوفنا)في بيت ابن الأبرص.

٢ - أنَّ نعت هذه الأسماء يجب رفعُه، وإنْ لم يصرِّحْ بذلك؛ لأنّه جعل أسماء الإشارة بمنزلة (أيّ)، وقد قرَّر قبل ذلك أنَّ نعت (أيّ) يجب رفعُه، إذ يقول: «فـ(أيّ) هاهنا [يريد في النداء] فيما زعم الخليل -رحمه الله- كقولك: (يا هذا)، و(الرجلُ) وصفٌ له، كما يكون وصفاً لـ(هذا)، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأنَّك لا تستطيع أن تقول: (يا أيّ)، ولا (يا أيّها) وتسكت؛ لأنّه مبهمٌ يلزمه التفسير، فصار هو و(الرجل) بمنزلة اسم واحدٍ، كأنَّك قلت: (يا رجلُ) ..»[٤].

= والناقة. والأنساع: جمع نَسْع، وهو سيرٌ يُضفر على هيئة أعنّة النعال تُشدُّ به الرحال. والحِلْس والحَلَس: كل شيء ولي ظهر البعير والدابة تحت الرحل والقَتَب والسَّرج. انظر: اللسان (ضمر)، و(عنس)، و(رحل)، و(نسع)، و(حلس).

(١) هو عبيد بن الأبرص بن عون بن جُشَم الأسدي، توفي نحو «٢٥ ق هـ ». انظر: الشعر والشعراء ١/٦٧ وما بعدها، والأعلام ٤/١٨٨.

(٢) انظر: ديوان ابن الأبرص ص ١٣٠. والشاعر يخاطب امرأ القيس، وله بيت آخر يتّفق مع هذا البيت في الغرض والشاهد، وهو:

يا ذا المخوفنا بقتـ   ـلِ أبيه إذلالاً وحَيْناً

انظر: ديوانه ص ١٤١، والشعر والشعراء ١/٢٦٧.

(٣) الكتاب ٢/١٨٩-١٩١.

(٤) المصدر السابق ٢/١٨٨.

هـذا ما قـرَّره سيبويـه، وقـد وافقـه عليـه جمهـور النحويين[١] إلا المازني، وابن عصفور، فأمَّا المازني فقد نُقِل عنه أنّه يجيز رفع نعت (أيّ) ونصبه[٢]، وقياس هذا أنّه يجيز نصب نعت أسماء الإشارة؛ لأنّها بمنزلة (أيّ)، ونسب ابن مالك هذا الرأي إلى الزجَّاج[٣]، وهو يخالف ما في (معاني القرآن وإعرابه)، إذ يقول: «والمازني يجيز في (يا أيُّها الرجلُ) النصب في (الرجل)، ولم يقلْ بهذا القول أحدٌ من البصريين غيرَه، وهو قياسٌ؛ لأنَّ موضع المفرد المنادى نصبٌ ... والنحويون لا يقولون إلا (يا أيُّها الرجلُ) ... والعرب لغتها الرفعُ، ولم يردْ عنها غيرُه»[٤].

فهو -كما ترى- يقطع بأن العرب لا تنصب نعت (أيّ)، ولعلَّ ابنَ مالك فهم من قوله عن مذهب المازني: (وهو قياس) أنّه يجيز ذلك.

وأمَّا ابن عصفور فقد قال - بعد أو أورد بيت السدوسي المتقدِّم-: «يجوزُ الرفعُ، والنصبُ في (الضامر)؛ لأنَّه بمنزلة (الحسن الوجه)»[٥].

ونقل البغدادي[٦] عن الفالي[٧] في (شرح اللباب) أنَّ ما ذكره ابن عصفور قولُ النحويين[٨]، وفيما قرَّره هذان نظرٌ من ثلاثة أوجه:

الأوَّل: أنّه لم ينصّ على جواز النصب أحدٌ -فيما أعلم- غير المازني، وابن عصفور، والفالي.

والثاني: أنهم لو أجازوا النصب في البيت لأجازوه في نعت اسم الإشارة المنادى المبهم، وهذا مخالفٌ لما قرَّروه؛ إذ أوجبوا الرفع كما تقدَّم.

والثالث: أنَّ ابن عصفور علَّل جواز رفع ونصب (الضامر العنس) بكونـه بمنزلـة

---

(١) انظر -مثلا-: المقتضب ٤/٢١٦-٢١٧، وشرح السيرافي ٣/٣٨أ وما بعدهـا، والإيضـاح العضـدي ص ٢٤٧، وشرح المفصل ٢/٧-٨، وشرح التسهيل ٣/٣٩٨.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٣/٣٨ب، وشرح المفصل ٢/٨.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣١٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/٩٨-٩٩.

(٥) شرح الجمل ٢/٩٢، والمقرب ص ١٩٧.

(٦) هو عبد القادر بن عمر البغدادي، توفي سنة «١٠٩٣هـ». انظر: الأعلام ٤/٤١.

(٧) هو محمد بن سعيد بن محمد بن أبي الفتح السيرافي، المعروف بـ«الفالي». انظر: البغية ١/١١٢.

(٨) انظر: الخزانة ٢/٢٢٩-٢٣٠.

(الحسن الوجه)، وهذه العلَّة موجبةٌ للرفع؛ لأنَّ الإضافة هنا غير محضة، فالمضاف كالمفردِ في وجوب الرفع[١].

الاعتراض ومناقشته:

تقدَّم أنَّ سيبويه استشهد ببيتي السَّدوسي، وابن الأبرص لوقوع ما أضيف إضافة غير محضة، واقترن بـ(أل) صفةً لاسم الإشارة المنادى المبهم.

فأمَّا بيت ابن الأبرص فلم يعترض استشهاده به أحدٌ من النحويين فيما أعلم.

وأمَّا بيت السَّدوسي، وهو:

يا صاحِ يا ذا الضَّامرُ العنسِ والرَّحلِ ذي الأَنْساعِ والحِلْسِ

فقد ردَّ الاستشهاد به الكوفيون، يقول السيرافي: «والكوفيون يُنشدون:

يا صاحِ يا ذا الضامرِ العَنْسِ ....

بخفض (الضامر)، ويضيفون (ذا) إلى (الضامر)، ويجعلونه مثل (يا ذا الجمَّةِ)، و(يا ذا المال)، ويحتجُّون لصحَّة روايتهم بخفض (الرحل)، ويقدِّرون البيت (يا ذا العنسِ الضامرِ والرحلِ) يعني (يا صاحبَ العَنْسِ)، وقالوا: لو كان على ما قاله سيبويه لم يستقمْ خفض (الرحل)؛ لأنَّ إنشاد سيبويه برفع (الضامر) إنَّما يكون بمعنى (يا ذا الضامرُ عنسُه) كقولنا: (يا ذا الحسنُ الوجهِ) بمعنى (الحسنُ وجهُه)، ولا يستقيم في (الرحل) إذا عطفناه على (العنس) أن تقول: (الذي ضمُر رحلُه))»[٢].

وقريبٌ مما نقله السيرافي قولُ ثعلب في (مجالسه): «إنما أخطأ سيبويه في هذا البيت، فأنشده بالرفع، وهو على الخفض:

ياصاحِ يا ذا الضامرُ العنسِ

لأنه ذهب بـ(ذا) مذهب (هذا)، و(ذو) يذهب مذهبَ (هذا)، ومذهبَ (صاحب)، فهي هاهنا بمعنى (صاحب)؛ لأنه قال: يا صاحبَ العنسِ الضَّامرِ والرحلِ

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٨٩-١٩١، والمقتضب ٤/٢٢٢.

(٢) شرح السيرافي ٣/٣٩أ، وقد نقله الأعلم في: النكت ١/٥٤٣-٥٤٤، وانظر -أيضاً-: التخمير ١/٣٤٢-٣٤٣، وشرح المفصل ٢/٨، والخزانة ٤/٢٣٠.

والأقتابِ والحِلْسِ، وخطأ أن يكون: يا هذا العنسُ والضامرُ»[١].

ومِمَّا سبق يتبيَّن أنَّ اعتراض الكوفيين ليس للقاعدة، وإنما هو لرواية سيبويه البيتَ برفع (الضامر)، وجعلِه (ذا) اسمَ إشارة، وهم يرون أنَّ الصَّواب جرُّ (الضامر)، وجعلُ (ذا) بمعنى (صاحب)، فتكون منصوبةً بالألف؛ لأنَّها من الأسماء الستة، محتجين بجرِّ (الرحل)، وهو معطوف على (الضامر)، ولا يجوز -عندهم- ردُّه على (العنْس)؛ لأنَّه لا يستقيم أنْ تقول: (الضامر الرحل)، فالرحل لا يُوصفُ بالضّمُور.

وقد أخذ بقولهم الزجَّاج، إذ نُقِل عنه أنَّه قال: «وهذا غلطٌ [يعني رواية سيبويه] عند جميع النحويين، وذلك أنَّ الرواية الجرُّ، يدلُّك أنَّ بعده:

.... والرَّحلِ والأقتابِ والحِلْسِ

وبه يتبيَّن أنَّ (ذا) بمعنى (صاحب)، وكأنَّه لم يبلَغْه ما بعده»[٢].

وفي قوله -فيما يظهر لي- نظرٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّه جعل تغليط رواية سيبويه من إجماع النحويين، وهذا غير صحيح؛ لأنَّ جمهور النحويين انتصروا لسيبويه، كما سيأتي.

والآخر: أنَّه شكَّ في أنَّ سيبويه قد بلغه شطر البيت الثاني، وهذا يخالف ما في (الكتاب)[٣]، وما ذكره شُرَّاحُه[٤].

وقد صحَّح جمهور النحويين رواية سيبويه، متَّجهين في ذلك اتجاهين:

الأوَّل: الاستشهاد بالرواية دون توجيه لجرِّ (الرحل)، ومن أوَّل من وُجِدَ عنده هذا المبرِّدُ، إذ يقول: «وكذلك (يا أيها الرجلُ الحسنُ الوجهِ) ... ترفع؛ لأنَّه مفردٌ، وإن كنت قد خفضت (الوجه)؛ لأنَّ تقديره: يا ذا الحسنُ وجهُه .... وعلى هذا يُنْشدُ هذا البيت:

يا صاحِ يا ذا الضامرُ العنْسِ والرَّحْلِ والأقتابِ والحِلْسِ

يريد: الذي ضمَرت عنسُه»[٥].

---

(١) مجالس ثعلب ٢/٤٤٥، و١/٢٧٥.

(٢) انظر: الخزانة ٢/٢٣٠- ٢٣١، ولم أجدْ ذلك فيما اطّلعت عليه من كتب الزجاج.

(٣) انظر: الكتاب ٢/١٩٠(هارون)، و١/٣٠٦ (بولاق).

(٤) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢١٦، وشرح السيرافي ٣/٣٨ب.

(٥) المقتضب ٤/٢٢٢-٢٢٣.

وهذا -أيضاً- ما تجده عند ابن السرّاج[١]، والرُّمّاني[٢]، والصّيمريّ[٣]، والزمخشريّ[٤].

والثاني: توجيه جرّ (الرّحْل) بأوجهٍ، وهي:

أ - ما ذهب إليه أبو جعفر النحّاس، وهو أنّ (الرّحل) جُرّت عطفاً على (العنْس)، وجاز ذلك مع أنّه لا يوصفُ بالضُّمُور؛ لأنّ الرحلَ للعنس، وهي تُوصَفُ بذلك[٥].

ب - ما ذهب إليه الفارسيّ، إذ يقول: «والقولُ في جرّ (الرّحلِ): إنّه على ما دلّ عليه ما تقدّم؛ لأنّ قوله: (يا ذا الضامرُ) يدلّ على أنّه صاحبُ ضامرٍ، فحملَ الرحلَ على ما دلّ عليه هذا الكلام من الصاحب»[٦].

فهو يقرّر أنّ (الرحل) معطوفٌ بالجرّ على معنى ما تقدّم؛ لأنّ (يا ذا الضامرُ العنس) يدلّ على أنّه صاحب عنسٍ ضامر، فكأنَّ المعنى عنده: ويا صاحب الرحل.

وقريبٌ من هذا ما قرّره تلميذُه ابنُ جنّي قائلاً: «هذا عندنا محمولٌ على معناه دون لفظه، وإنّما أراد (يا ذا العنْسِ الضامرِ والرحل ...)، فحمله على معناه دون لفظه»[٧].

والذي يظهرُ أنّ ما ذهبا إليه بعيدٌ؛ لضعف العطف على المعنى، إذا لم يكثر دخول العامل المتوهَّمِ كما في البيت، أمّا إذا كثر فهو حسنٌ، كدخول الباء في خبر (ليس)[٨].

---

(١) انظر: الأصول ١/٣٣٩.

(٢) انظر: شرح الرماني ٢/٢٢٣أ.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ١/٣٤٥.

(٤) انظر: المفصل ص ٤٠.

(٥) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحّاس ص ٢١٦-٢١٧.

(٦) انظر: شرح الأبيات المشكلة ص ٣٨٣-٣٨٤.

(٧) الخصائص ٣/٣٠٢.

(٨) انظر: المغني ٢/٤٧٦.

ج - ما ذهب إليه السيرافي، وهو أنّ معنى (الضامر): المتغيِّرُ، فدخل (الرحل) في لفظه، وجُرّ عطفاً على (العنس) ؛ لإرادة معنى التغيُّر[١]، وجعله كقول الشاعر:

عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً حتّى غَدَتْ هَمّالةً عيناها[٢]

وقد تبعه في هذا جماعةٌ من المتأخرين، منهم: صدرُ الأفاضل[٣]، وابنُ يعيش[٤].

وهذا أقرب الأقوال عندي ؛ لأنّ له نظائر كالبيت المتقدّم، وكقول النُّميري[٥]:

وهِزَّةِ نسوةٍ من حيٍّ صِدْقٍ يُزَجِّجْنَ الحواجبَ والعيونا[٦]

وقول عبد الله بن الزِّبعرى[٧]:

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٣/٣٩أ، وقد اختصر الأعلم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٥٤٤، وانظر: الأمالي الشجرية ٣/٨٢-٨٣.

(٢) البيت نُسِب -كما ذكر البغدادي- إلى ذي الرمّة، وليس في ديوانه، انظر: الخزانة ٣/١٤٠.

وهو في: شرح السيرافي ٣/٣٩أ، والخصائص ٢/٤٣١، وشرح المفصل ٢/٨.

والشاهد في البيت أنّه عطف (ماء) على (تبناً)، والماء لا يُعلّف، وإنما جاز ذلك؛ لأنّ (علفتها) ضُمّن معنى (أعطيتها)، ونحوه.

وله تخريجان آخران:

أحدهما: أنّ (ماء) منصوبٌ بفعل مضمر، تقديره: (سقيتها)، انظر: الخصائص ٢/٤٣١.

والآخر: أنّ (ماء) منصوب على المفعول معه، انظر: شرح الألفية لابن عقيل ص ٨٦.

وهذا ضعيفٌ؛ لأنّ الماء لا يشارك التبن في زمان العلف. انظر: أوضح المسالك ٢/٢٤٥.

(٣) انظر: التخمير ١/٣٤٣.

(٤) انظر: شرح المفصل ٢/٨.

(٥) هو عبيد بن حُصين بن جندل النّميري، توفي في أواخر القرن الأول الهجري. انظر: الشعر والشعراء ١/٤١٥ وما بعدها.

(٦) انظر: ديوانه ص ٢٦٩، والتنبيه والإيضاح ١/٢٠٨.

ويروى:

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزجّجن ....

انظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٢٣، وشرح القصائد السبع ص ١٤٨، والخصائص ٢/٤٣٢.

والشاهد فيه نصب (العيونا) عطفاً على (الحواجب)، والعيون لا تزجج؛ لأنّ التزجيج هو التدقيق، ولكن جاز ذلك لتضمين (زججن) معنى (زيّنّ).

(٧) هو عبد الله بن الزّبعرى بن قيس السّهمي، أبو سعيد، توفي سنة «١٥هـ» تقريباً. انظر: سمط اللآلي ١/٣٨٧-٣٨٨.

يا ليتَ زوجَكِ قد غدا   مُتَقلِّداً سيفاً ورُمْحاً[(١)]

وقول الآخر:

تراه كأنّ اللّهَ يجدعُ أنفَهُ   وعَيْنَيْهِ إنْ مَوْلاهُ ثابَ له وَفْرُ[(٢)]

وقول لبيد في معلّقته:

فعلا فُروعَ الأَيْهُقانِ وأَطْفَلَتْ   بالجَلْهَتَيْنِ ظِباؤُها ونَعامُها[(٣)]

وقول الراجز:

تَسْمَعُ للأجوافِ مِنْهُ صَرَدا   وفي اليدين جُسْأَةً وبَدَدا[(٤)]

وما أنشده المبرد، وهو:

شَرّابُ أَلْبانٍ وتَمْرٍ وأَقِطْ[(٥)]

---

(١) انظر: ديوان ابن الزبعرى ص ٣٢، والكامل ١/١٩٦ (طبعة بيروت) وهو غير منسوب في: الخصائص ٢/٤٣١. والشاهد فيه عطف (رمحا) على (سيفاً)، والرّمحُ لا يُتقلّد، وجاز ذلك لتضمين (متقلدا) معنى (حامل).

(٢) البيت ينسبُ لخالد بن الطيفان، انظر: الحيوان ٦/٤٠، كما ينسب للزبرقان بن بدر، انظر: شعره ص ٤٠، وهو غير منسوب في: الخصائص ٢/٤٣١.

والشاعر يهجو ابن عم له بأنه يحسد أقرباءه إذا أيسروا.

والشاهد في البيت (يجدع أنفه وعينيه)، والقول فيه كالذي قبله.

(٣) انظر: ديوان لبيد ص ١٦٤، وشرح القصائد المشهورات ١/١٣٢، وحدائق الأدب ١/٢٥٠.

والأَيْهُقان: عشبٌ يطول وله وردة حمراء، وورقه عريض، وقيل: هو الجرجير البرّي، انظر: القاموس المحيط ٣/٢١٧.

والجَلْهَتان: مثنّى جلْهة، وهي حرف الوادي. انظر: اللسان (جله).

والشاهد (وأطفلت ... ظباؤها ونعامها)، والقول فيه كالأبيات السابقة.

(٤) لم أقف على قائله، وانظره في: معاني القرآن للأخفش ٢/٦٠٥، والزاهر ١/٥٢، والخصائص ٢/٤٣٢.

والصّرَد: البَرْد، ومراده هنا ما يحدثه البرد من ارتعاش. والجُسْأة: اليبس والصّلابة. والبدد: التفرّق.

والشاهد في البيت عطف (جُسأة) على مفعول (تسمع)، و(الجُسأة) لا تُسمع، وجاز ذلك لتضمين (تسمع) معنى فعلٍ يقع على (الصرد)، و(الجُسأة) كـ(تجد) مثلا.

(٥) انظر: الكامل ١/٣٣٤، ٣٧١، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٣١١.

والشاهد في عطف (تمر)، و(أقط) على معمول (شرّاب) مع أنهما لا يُشربان، وجاز ذلك لتضمين (شراب) معنى ما يصدق على ما يؤكل ويُشرب، كـ(مُحِبّ) مثلاً. وانظر مزيدا من الشواهد في: تحفة الأقران للرُّعيني ص ٣١-٣٣.

وعلى هذا حمل بعضهم قراءةَ ابن كثير[١]، وأبي عمرو، وابن أبي إسحاق، ومجاهد[٢]، وروح[٣] ﴿يُرْسَلُ عليكما شُواظٌ مِنْ نارٍ ونُحاسٍ﴾[٤] بجرّ (نحاس) عطفاً على (نار)، والشّواظ -وهو اللهب- لا يكون إلا من النّار فقط[٥].

د - ما نقله الفارسيّ عن بعض النحويين، وهو أنّ الأصل (ويا صاحب الرحل)، فحذف (صاحب)؛ لدلالة قوله (يا صاح) عليه، وبقي الجرّ على حالـه.

وهذا بعيدٌ؛ لأنّ كونه صاحباً للمنادى لا يدلّ -كما قرّر الفارسيّ- على أنّه صاحب رحل[٦].

وجملةُ القول أنّ ردَّ الكوفيين روايةَ سيبويه بعيدٌ لأمرين:

أحدهما: أنّ سيبويه لم يكن ليستشهد ببيت لم يسمعه من الثقات.

والآخر: أنّ لروايته وجهاً في العربية.

وأختم هذه المسألة بحكاية رواها ثعلب، هذا نصّها: «قال بعضهم لسيبويه: كيف تُنشد:

يا صاحِ يا ذا الضّامرُ العنْسِ والرّحْلِ ذِي الأَقْتابِ والحِلْسِ؟

قال: فرفع، قال: فقلتُ له: فأيْشٍ تصنعُ بقولـه: (والرّحلِ)؟ قال: مِنْ ذا أفرّ،

---

(١) هو عبد الله بن كثير، أبو جعفر الداري العطّار، الفارسي الأصل، إمام أهل مكة في القراءة، وأحد القراء السبعة، توفي سنة «١٢٠هـ». انظر: غاية النهاية ١/٤٤٣- ٤٤٥.

(٢) هو مجاهد بن جبر، أبو الحجّاج المكي، أحد أعلام التابعين والمفسرين، توفي سنة «١٠٣هـ». انظر: غاية النهاية ٢/٤١-٤٢.

(٣) هو رَوْح بن عبد المؤمن، أبو الحسن الهذلي بالولاء، البصري النحوي، توفي سنة «٢٣٤هـ»، أو «٢٣٥هـ». انظر: غاية النهاية ١/٢٨٥.

(٤) من الآية (٣٥) من سورة الرحمن. وانظر: السبعة ص ٦٢١، ومختصر ابن خالويه ص ١٤٩، وعلل القراءات ٢/٦٦٣، والمبسوط ص ٤٢٤، والتذكرة ٢/٧٠٦، والكشف ٢/٣٠٢، والتيسير ص ٢٠٦.

(٥) ممّن ذهب إلى هذا التوجيه المبرّد في: الكامل ١/٣٧١-٣٧٢، وانظر: إعراب القرآن ٤/٣١١. وانظر توجيهات أُخَر للقراءة في: الكشف ٢/٣٠٢.

(٦) انظر: شرح الأبيات المشكلة ص ٣٨٤.

وصعد في الدرجة، قال[١]: الشّعر معناه: (يا صاحب العنس الضّامرِ والرّحلِ)، فقال:

يا صاحِ يا ذا الضّامرِ العنسِ»[٢].

وهذه الحكاية فيها نظرٌ؛ لأمرين:

أحدهما: أنّ سيبويــه صاحب العقلية النحوية الفذة لم يكن ليعجز عن توجيه جــرّ (الرحل).

والآخر: أنّ في نسبة هذه الحكاية اضطراباً؛ إذ ذكــر الزّجّاجيّ أنّ المسؤول هــو أبو عمرو بن العلاء[٣].

---

(١) القائل إمّا سائل سيبويه، وإمّا ثعلب.

(٢) مجالس ثعلب ١/٢٧٥، وانظر -أيضاً-: المسائل البصريات ١/٤٢٣-٤٢٦، والخصائص ٣/٣٠٢.

(٣) انظر: مجالس العلماء، ص ٨٨.

المسألة (١٩)

النّداء:

نعت (اللهمّ)

قرّر النّحويون أنّ الأكثر في نداء لفظ الجلالة أنْ يقال: (اللهمّ) بحذف حرف النداء[١]، ثم افترقوا في أصل الميم الواقعة في آخره فريقين:

أ - فذهب الخليل، وسيبويه[٢]، والبصريُّون[٣]، وجمهور المتأخّرين[٤] إلى أنّها عوضٌ من حرف النداء، محتجّين بأمورٍ منها:

- أنّ هذا لا يوجد إلا في النداء.
- وأنّه لا يُجمع بين الميم، وحرف النداء في السّعة[٥].

ب - وذهب الفراء والكوفيون إلى أنّ الأصل: (يا ألله أُمّنا بخير)، فلما كثُر استعمالُها حُذفت الهمزة، فانتقلت ضمّتُها إلى الهاء في (الله)، وامتزجت الكلمتان[٦]، وأنشدوا لإبطال مذهب البصريين أبياتاً منها قول الراجز:

وما عَلَيْكِ أَنْ تقولي كُلّما صلّيتِ أو سبّحتِ يا اللهمّ ما

أُرْدُدْ عَلَيْنا شَيْخَنا مُسَلَّما[٧]

---

(١) انظر: المساعد ٢/٥٠٩، ويؤيّد هذا أنّه لم يرد نداء لفظ الجلالة في القرآن الكريم إلا على هذا.

(٢) انظر: الكتاب ٢/١٩٦.

(٣) انظر: المقتضب ٤/٢٣٩، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٣٩٤، وإعراب القرآن ١/٣٦٤، وشرح السيرافي ٣/٤٣أ، والتبصرة والتذكرة ١/٣٤٦.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٣٩٣-٣٩٤، والأصول ١/٣٣٨، وإعراب القرآن ١/٣٦٤-٣٦٥، وشرح السيرافي ٣/٤٣أ، وشرح الرماني ٢/٢٢٧أ، والتبصرة والتذكرة ١/٣٤٦، والكشاف ١/٤٢١، والمفصل ص ٤٥، والإنصاف ١/٣٤٣، والتبيان ١/٢٥٠، وشرح المفصل ٢/١٦-١٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٧، وشرح الكافية ١/١٤٦، والمساعد ٢/٥٠٩-٥١١.

(٥) انظر احتجاجهم في المصادر السابقة، ونقل عن المطرّزي المتوفّى سنة «٦١٠هـ»، أنه قد يأتي (اللهمّ) في غير النداء. انظر: الهمع ١/١٧٩، وانظر تفصيل المسألة في: الارتشاف ٣/١٢٦-١٢٧.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٠٣، والزاهر ١/٥١، والإنصاف ١/٣٤١.

(٧) لم أقف على قائلها، وانظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٠٣، والزاهر ١/٥١، والإنصاف ١/٣٤٢، وشرح الكافية ١/١٤٦، والخزانة ٢/٢٩٦.

فجمعُ الشّاعر بين (يا)، والميم دليلٌ -عندهم- على إبطال العوض.

وقد ردّ هذا المذهب جماعةٌ من النّحويين[١]، ومن ردودهم ما يأتي:

١ - أنّه يجوز أن تقول: (اللهم أُمَّنا بخير) من غير قبح، فلو كانت الميمُ بعضَ (أُمَّ) لما حَسُنَ ذلك؛ لأنّه تكرارٌ لا فائدة فيه[٢].

٢ - أنّه لم يُتكلّم بما ذهبوا إليه على أصله، كما يُفْعَلُ في مثله نحو: (ويلمّه)، فقد جاءت على أصلها، فقيل: (ويْ لأمّه)[٣].

٣ - أنّه لو كان كما ذهب الكوفيون لما جاز استعمالُه في المكاره، نحو: (اللهمّ أهلكْهمْ)؛ لأنّه يكون تناقضاً[٤].

وأمّا الأبيات التي احتج بها الكوفيون؛ فمنهم من أبطل الاحتجاج بها؛ لأنّ قائليها غير معروفين[٥]، ومنهم من جعلها ضرورة شعريّة[٦]، ومنهم من قال بالأمرين[٧].

وهذه الردود -فيما أرى- مسلّمةٌ، إلا إبطال الاحتجاج بالأبيات؛ لعدم معرفة قائليها، فإن البصريين أنفسهم قد استشهدوا بأبيات لا يعرف قائلوها[٨].

وكما اختلف النحويون في ميم (اللهمّ) اختلفوا -أيضاً- في جواز نعتها:

فذهب سيبويه إلى منع ذلك، إذ يقول: «وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم؛ مِنْ

---

(١) يظهر في بعض الردود المبالغة، كقول الزجاج: «هذا إلحادٌ في اسم الله عز وجلّ»، انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٣٩٣.

(٢) انظر: الأصول ١/٣٣٨، والتبصرة والتذكرة ١/٣٤٦، والإنصاف ١/٣٤٤، وشرح المفصل ٢/١٦-١٧.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٣٩٣.

(٤) انظر: الإنصاف ١/٣٤٤، وشرح المفصل ٢/١٧، وشرح الكافية ١/١٤٦.

والتمس المزيد من الردود في: إعراب القرآن ١/٣٦٤-٣٦٥، وشرح الرماني ٢/٢٢٧أ.

(٥) من هؤلاء الزجاج. انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٣٩٤.

(٦) من هؤلاء المبرد في: المقتضب ٤/٢٤٢، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٧، والرضي في: شرح الكافية ١/١٤٦.

(٧) من هؤلاء السيرافي، في شرحه ٣/١٤٣أ، وأبو البركات الأنباري في: الإنصاف ١/٣٤٥.

(٨) انظر: الاقتراح ص ١٢٧.

قِبَل أنّه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوتٍ، كقولك: (يا هناه)[١]، وأمّا قوله عزَّ وجلّ: ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَـوَاتِ والأَرْضِ﴾[٢] فعلى (يا)، فقد صرّفوا هذا الاسمَ على وجوهٍ؛ لكثرته في كلامهم، ولأنّ له حالاً ليست لغيره»[٣].

فهو -كما ترى- يقطعُ بمنع نعت (اللهم) معلّلاً ذلك بأنّه قد أشبه الأصوات، كـ(هناه) في ملازمة النداء، والأصوات لا توصف[٤]، ويخرّج نصب (فاطر) في قوله تعـالى : ﴿قُلِ اللّهُمّ فَاطِرَ السّمَوَاتِ والأَرْضِ﴾ على النّداء، وهـذا معنـى قولـه: «فعلى (يا)».

الاعتراض ومناقشته:

نقل السيرافي عن المبرّد أنّه ردَّ مذهب سيبويه مجيزاً نعت (اللهم)[٥]، وهذا يتّفق مع ما قرّره المبرّد في (المقتضب)، إذ يقول: «ولا يجوز عنده [يعني سيبويه] وصفُه، ولا أراه كما قال؛ لأنّها إذا كانت بدلاً من (يا) فكأنّك قلت: (يا الله)، ثم تصفه كما تصفه في هذا الموضع، فمن ذلك قوله: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السّمَوَاتِ والأَرْضِ عَالِمَ الغيبِ والشَّهـادةِ﴾، وكان سيبويـه يزعـم أنّـه نـداء آخـر، كأنّه قـال: (يا فاطرَ السّمَوَاتِ والأَرْضِ)»[٦].

ومن هذا النص يتبيّن أنّ المبرد يحتجّ لمذهبه بأمرين:

أحدهما: ظاهرُ الآيــة التـي ذكرهـا، ومثلُها قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ المُلْكِ

---

(١) هناه: لفظة تختصّ بالنداء، وهي بمعنى: فلان، انظر: اللسان (هنا).

(٢) من الآية (٤٦) من سورة الزمر، وتكملتها: ﴿قل اللهم ... عَالِمَ الغَيْبِ والشّهادةِ أنتَ تَحْكُمُ بينَ عِبادِكَ فيما كانوا فيه يَخْتَلِفُونَ﴾.

(٣) الكتاب ٢/١٩٦-١٩٧.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣/٤٣أ، وذهب الرماني إلى أن سيبويه يجعل الميم -فقط- بمنزلة الصوت، فلما اتصل به لفظ الجلالة مُنِعَ نعته كالأصوات. انظر: شرح الرماني ٢/٢٢٧أ.

والأقــرب أن سيبويــه يجعــل (اللهــم) -لفـظ الجلالــة والميــم- بمنزلــة الصــوت، ولم يخصّ الميم بذلك.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٣/٤٣أ.

(٦) المقتضب ٤/٢٣٩.

تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾[١].

والآخر: القياس، وهو أنّ الميم بدلٌ من (يا)، فكما ناب عنها في الدّلالة على النّداء جاز وصفُ الاسمِ معه كما جاز معها.

وقد اختلفت مواقف النحويين من مذهبي سيبويه والمبرّد، فجاءت على ثلاثة اتجاهات:

الأوّل: موافقة سيبويه، وهو مذهب الرُّمّاني، والقيسيّ[٢]، والعكبريّ[٣].

فأمّا القيسيّ[٤]، والعكبريّ[٥] فلم يضيفا شيئاً إلى ما قرّره سيبويه، وأمّا الرُّمّاني فقد زاد على ما أثبته سيبويه علّةً أخرى لمنع وصف (اللهمّ)، وهي أنّه أشبه المضمر في أنّه لا يجوز ذكر هذه الميم إلا بعد أنْ يُعَرَّف[٦].

كما أجاب عن احتجاج المبرّد بأنّ الميم بدلٌ من (يا)، والبدل يأخذ حكم المبدل منه، مقرّراً أنّ الميم ليست حرف نداء كـ(يا)، وإنما هي صوتٌ جُلِبَ عوضاً، فصار به الاسمُ في حكم الصّوت؛ ولذا لم يوصف[٧].

والاتجاه الثاني: ذكرُ المذهبين من غير ترجيح لأحدهما، وهذا ما يُلْحظُ عند النحّاس[٨]، والسيرافي[٩]، والفارسيّ[١٠]، والصَّيمريّ[١١]،

---

(١) من الآية (٢٦) من سورة آل عمران.

(٢) هو مكّي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسيّ، أبو محمد، توفي سنة «٤٣٧هـ». انظر: إنباه الرواة ٣/٣١٣-٣١٩، والبغية ٢/٢٩٨.

(٣) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، أبو البقاء، توفي سنة «٦١٦هـ». انظر: إنباه الرواة ٢/١١٦-١١٨.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/١٥٤.

(٥) انظر: التبيان ١/٢٥٠.

(٦) علّة منع وصف الضّمير هي أنّه أعرف المعارف، فلم يحتج إلى توضيح. انظر: شرح الكافية ١/٣١١.

(٧) انظر: شرح الرماني ٢/٢٢٧أ.

(٨) انظر: إعراب القرآن ١/٣٦٥.

(٩) انظر: شرح السيرافي ٣/٤٣أ، وقد نقل الأعلم في: النكت ١/٥٤٨ كلام السيرافي ولم يُشر إليه.

(١٠) انظر: التعليقة ١/٣٤٢.

(١١) انظر: التبصرة والتذكرة ١/٣٤٦-٣٤٧.

وابن يعيش[١]، وابن عقيل[٢].

والاتجاه الثالث: موافقة المبرّد، وهذا ما ذهب إليه الزّجّاج، إذ يقول: «وزعم سيبويه أنّ هذا الاسم لا يوصف؛ لأنّه قد ضُمّت إليه الميم، فقال في قوله جلّ وعزّ: ﴿قُل اللهمّ فاطرَ السّمَواتِ والأرْضِ﴾ أنّ (فاطر) منصوبٌ على النداء، وكذلك ﴿مالك الملك﴾[٣]، ولكنّه لم يذكره في كتابه[٤].

والقول عندي أنّ ﴿مالكَ الملكِ﴾ صفةُ (الله)، وأنّ ﴿فاطر السموات والأرض﴾ كذلك؛ وذلك أنّ الاسم ومعه الميم بمنزلته ومعه (يا)، فلا تُمْنَعُ الصفةُ مع الميم كما لا تُمْنَعُ مع (يا)»[٥].

فهو -إذن- ينحو نحو شيخه المبرّد، وهو جواز نعت (اللهم)، ويحتجّ بحجته، وهي أنّ الميم بدلٌ من حرف النداء، فتأخذ حكمه، وهذا ما أرجّحه للأمور التالية:

١ - أن سيبويه ومن تبعه احتجّوا بأنّ (اللهم) أشبهت الأصوات، وليس في هذه الأصوات مانع من الوصف -كما قرّر الرضي[٦]- سوى عدم السّماع. أمّا تشبيه الرّماني (اللهم) بالضمير؛ فلا يظهر لي وجهه، وإن كان مراده أنّ (اللهم) استغنى عن الوصف؛ لبلوغه أعلى درجات التعرّف، كما أنّ الضمير كذلك، فإنّ قوله يقدح فيه جواز وصف (الله) مع أنه أعرف المعارف.

٢ - أن الآيتين المتقدّمتين لا حذف فيهما عند المبرد والزجاج، أمّا سيبويه ومن تبعه فيُقدِّرون حذف حرف النداء، وعدم الحذفِ أولى من تقدير الحذف.

٣ - أن الأصلَ جواز وصف الاسم إلا إذا وُجِدَ مانعٌ يُخْرِجُهُ من أصله، وليس ذلك في (اللهم).

---

(١) انظر: شرح المفصل ٢/١٧.

(٢) انظر: المساعد ٢/٥١١.

(٣) يريد قوله تعالى: ﴿ قل اللهمّ مالكَ الملكِ تُؤتي الملكَ مَنْ تَشاءُ وتنزع الملك مِمّن تشاء﴾ من الآية (٢٦) من سورة آل عمران.

(٤) يعني نصب (مالك الملك) على النداء، أمّا (فاطر السموات) فقد ذكره سيبويه كما تقدّم.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٩٤.

(٦) انظر: شرح الكافية ١/١٤٦.

المسألة (٣٠)

النّدبة:

علّة فتح ياء المتكلّم المضاف إليها المندوب المفرد الصّحيح الآخر في لغة من سكّنها

من الثابت أنّ للعرب في ياء المتكلّم المضاف إليها المندوب ستَّ لغات:

١ - حذف الياء وإبقاء ما قبلها مكسوراً؛ ليدل عليها، نحو: (واغلامِ)، فإذا جُلِبَتْ ألف النّدبة[١] أُبدلت الكسرةُ فتحةً؛ لمناسبة الألف باتفاق، فيقال: (واغلامَاه)[٢].

٢ - إبقاؤها مفتوحة، نحو: (واغلاميَ)، فعند لحاق ألف الندبة تبقى الياء على حالها، فيقال: (واغلاميَاه)، ولا خلاف في ذلك[٣].

٣ - قلبها ألفاً نحو: (واغلامَا)، فإذا لحقت ألف الندبة حُذِفَتْ هذه الألف المنقلبة عن الياء، فيقال: (واغلامَاه) بإجماع النحويين[٤].

٤ - حذف الألف المنقلبة عن ياء المتكلّم، وإبقاء ما قبلها مفتوحاً؛ ليدلّ عليها، نحو: (واغلامَ)، وإذا جُلِبَتْ ألفُ الندبة لم يُغيّر آخر المندوب، فيقال: (واغلامَاه)[٥].

٥ - أن يُستغنى بنية إضافة المندوب إلى الياء، فيبنى -حينئذٍ- آخره على الضمّ، نحو: (واغلامُ)، وعند دخول ألف الندبة تُقْلَبُ الضمّةُ فتحةً؛ لمناسبة

---

(١) يرى الصيمري في: التبصرة والتذكرة ١/٣٦٢ وجوب دخول ألف الندبة على المندوب، وهو خلاف مذهب الجمهور . انظر-مثلاً-: الكتاب ٢/٢٢١، والمقتضب ٤/٢٧٢، وشرح التسهيل ٣/٤١٥.

(٢) انظر: المقتضب ٤/٢٧٠، وهو ظاهر كلام سيبويه في: الكتاب ٢/٢٢٠، وانظر: التبصرة والتذكرة ١/٣٦٢، وأوضح المسالك ٤/٥٤.

(٣) انظر: الموجز ص ٨٥، والتبصرة والتذكرة ١/٣٦٢، وشرح التسهيل ٣/٤١٥.

(٤) انظر: شرح التصريح ٢/١٨٣.

(٥) انظر: المصدر السابق.

الألف، فيقال: (واغلامَاه)[١].

٦ - أنْ تبقى الياء ساكنةً، نحو: (واغُلاميْ)، فإنْ لحقته ألف الندبة التقى ساكنان: ياء المتكلّم، وألف النّدبة، وهذا موضع الاعتراض كما سيأتي بعد بيان مذهب سيبويه.

رأي سيبويه:

يرى سيبويه أنّ مَنْ سكّن ياء المتكلّم، وأدخل عليها ألفَ الندبة ليس له إلا وجهٌ واحدٌ، وهو إثبات الياء مُحرّكة؛ لالتقاء السّاكنين، ولا تُحرّكُ إلا بالفتحة؛ لمناسبة ألف الندبة، يقول: «ومَنْ قال: (يا غُلاميْ)، وقرأ ﴿يا عِبَاديْ﴾[٢] قال: (وازيديا) إذا أضاف؛ مِنْ قِبَل أنّه جاء بالألف فألحقها الياء، وحرّكها في لغة مَنْ جزم الياء؛ لأنّه لا ينجزم حرفان[٣]، وحرّكها بالفتح؛ لأنّه لا يكون ما قبلَ الألفِ إلا مفتوحاً»[٤].

وظاهر هذا النصّ أنّ مذهبَ سيبويه في التقاء الساكنين تحريكُ أوّلهما، ولكنّه عند حديثه عن المندوب المضاف إلى هاء الغائب -إذا لحقته ألف الندبة- أوجب حذفَ أوّلِ الساكنين، وهو واو الصّلة التي بعد الضمير، ولم يحرّكه كما فعل بياء المتكلّم، ثم قلبَ ألف الندبة واواً؛ لانضمام ما قبلها، وذلك للتفريق بين المذكر والمؤنث، وبين الاثنين والجمع، يقول: «وذلك قولك: (واظَهرهُوه) إذا أضفت الظهر إلى مذكر، وإنما جعلتها واواً؛ لتفرّق بين المذكر والمؤنث إذا قلت: (واظهرَهاه)، وتقول: (واظَهرَهُمُوه)، وإنما جعلت الألف واواً؛ لتفرّق بين الاثنين والجمع إذا قلت: (واظَهْرَهُماه)، وإنما حذفت الحرف الأول؛ لأنّه لا ينجزم حرفان ...»[٥].

وهـذا -أيضاً- ما قـرّره في المندوب المسمّى بفعـلٍ ماضٍ متّصلٍ بـواو الجماعة

---

(١) انظر: شرح التصريح ٢/١٨٣.

(٢) من الآية (٦٨) من سورة الزخرف، وهـذه قـراءة نافـع، وابـن عامـر، وأبـي عمـرو. انظر: السبعة ص ٥٨٨.

(٣) يريد سيبويه بالجزم -هنا- السكون، ولا يقصد الجزم الذي هو أحد أنواع الإعراب.

(٤) الكتاب ٢/٢٢١.

(٥) المصدر السابق ٢/٢٢٤.

نحو: (ضربوا)، إذ أوجبَ حذفَ الواو إذا دخلت عليها ألف الندبة؛ لالتقاء الساكنين، وقلبَ ألف الندبة واواً؛ للتفريق بينه وبين من سُمّي بفعل ماض متّصل بألفِ الاثنين، نحو: (ضربا)، فقال في: (ضربوا): (واضَرَبوه)، وفي(ضَرَبا): (واضَرَباه)[١].

الاعتراض ومناقشته:

نقل السيرافي عن المبرد أنّه وصف سيبويه بالتناقض حيث يقول: «وألزم أبو العباس محمدُ بنُ يزيد سيبويه المناقضةَ، فقال: ذكر أنّك إذا أضفت غلاماً إلى نفسك ثم ندبته في مَنْ قال: (يا غلاميْ)، وأسكن الياء، أنّك تقول: (واغلاميَاه) فتحرّك؛ لالتقاء الساكنين، ثم قال في بابٍ ترجمتُه: هذا بابٌ تكون فيه ألفُ النّدبة تابعةً لما قبلها ... وذلك قولك: (واظَهْرَهُوه)، وإنما جعلتها واواً؛ لتفصل بينه وبين المؤنث[٢]، وقال في الباب الذي يلي هذا الباب في رجلٍ يُسَمّى (ضربوا): (واضَرَبُوه)؛ ليفصل بينه وبين رجل يُسمّى (ضَرَبا)، إذا قلت: (واضَرَباه)[٣]. فألزمه أن يحذِفَ الياء من (واغلاميْ)؛ لاجتماع الساكنين، فيقول: (واغلاماه)، أو يُحرّكَ الواو من هذا، ويأتي بعدها بألف النّدبة، فيقول: (واظَهرهُواه)»[٤].

فالمبرد -إذن- يرى أنّ سيبويه قد وقع في التناقض؛ لأنّه حرّك الساكن الأول في (واغلاميَاه)، وحذفه في (واظَهرَهُوه)، و(واضَرَبُوه)، ويُلزمه الأخذ بقياس واحدٍ، إمّا حذف الأوّل في الاثنين، وإمّا تحريكه فيهما.

وقد اختصر السيرافي كلام المبرد اختصاراً لا يحقّق رأيه، وكذلك فعل الفارسيّ في (التعليقة)[٥].

وتمام كلام المبرد -كما أورده ابنُ ولاّد في (الانتصار)- هو: «والقول عندي في ذلك أنْ يقال: واو الجميع في (غُلامَهُمُوه)، وواو الإضمار في (ظَهْرَهُوه)، وواو

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٢٦-٢٢٧.

(٢) انظر: المصدر السابق ٢/٢٢٤.

(٣) انظر: المصدر السابق ٢/٢٢٦-٢٢٧.

(٤) شرح السيرافي ٣/٥٧ب.

(٥) انظر: التعليقة ١/٣٦٥.

(ضربوا) أصلها السكون، ولا يجوزُ أنْ تحرّك إلا لالتقاء الساكنين، فتكونُ حركتُها الضمّة إذا انفتح ما قبلها كما في ﴿اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ﴾[١]، والكسر فيهــا جائــز، وكذلــك واو الواحد ... تنقلب ياءً؛ فمن ثمّ لم يُحرّكا، وكانت الحركة ليست لهما في الأصل، وكانت ألف النّدبة زائدة، فيجوزُ أن تخلو منها الكلمة؛ فلذلك قُلِبَتْ معها.

وأمّا ياء (غلامي) فأصلُها الفتحة، وإنّما فُتِحتْ على أصلها، ألا ترى أنك تقول -إن شئتَ- (هذا غلاميَ ...) على الأصل كما قال الله سبحانه: ﴿يا لَيْتَنِي لم أُوتَ كِتابِيَهْ، ولم أدْرِ ما حِسَابِيَهْ﴾[٢]، وكذلك حركّتها بالفتح حيث سُكّن ما قبلها في قـولك: (هذه عَنْزيَ)، و(هذه عَصايَ)، فهذا فصلٌ قويّ بينها وبين واو الجميع، وإضمـار الواحـد»[٣].

ومن هذا النصّ يتبيّن أنّ المبرّد يفرّق بين علّة حذف واو الصلة في (واظَهْرَهُوه) ونحوها، وواو الجماعة في (واضربوه)، وعلّة تحريك ياء المتكلّم، إذا وليهما ألف الندبة، متمسّكاً بأصل حال كلّ منهما، فالواو أصلُها السكون؛ فلذا لم تحرّك عند التقاء الساكنين، وإنّما حُذِفَتْ.

وأمّا الياء فأصلُها الفتح؛ ولذا عندما التقت ساكنةً مع ألف الندبة رجعتْ إلى أصلها، فحرّكَتْ بالفتحـة.

وهذا الفصلُ الذي ذكره المبرد حُجّةٌ عليه، وجوابٌ عن سيبويه.

أمّا كونُه حُجَةً عليه فلأنّه في (المقتضب) أجاز في (يا غلاميْ) -بإسكان الياء- إذا دخلت عليه ألف الندبة وجهين:

أحدهما: إثباتُها مفتوحةً، كما قرّره سيبويه، فيقال: (واغلامِيَاه).

والآخر: حذفُها، فيقال: (واغلامَاه).

ولم يقدّم علّة لهذين الوجهين إلا التقاء السّاكنين[٤]، فهو -إذن- يعلّل حذفَ الساكن الأول وتحريكَه بعلّةٍ واحدةٍ، وليس الفصل الذي قرّره عند اعتراضه لسيبويه متحقّقاً، وهذا هو التناقض بعينه.

---

(١) من الآية (١٦) من سورة البقرة.

(٢) الآيتان (٢٥)، (٢٦) من سورة الحاقة.

(٣) الانتصار ص ١٥٦.

(٤) انظر: المقتضب ٤/٢٧٠.

وأمّا كونُه جواباً عن سيبويه فيدلّ عليه أمورٌ:

أ - أنّ سيبويه علّل بالتقاء الساكنين للتّغيير الحاصل في الكلمة بعد دخول ألف الندبة، ولم يجعل ذلك علّةً للأخذ بالتحريك دون الحذف، أو العكس، فإنْ سُئِلَ عن ذلك أجيب بالتفريق الذي قرّره المبرّد، ويشهد لهذا أنّ المبرد في (المقتضب) لم يقدّم علّةً للتحريك والحذف سوى التقاء الساكنين[١].

ب - أنّ السيرافي والفارسيّ لما أوردا اعتراض المبرد انتصرا لسيبويه بالفصل الذي قرّره المبرد بين ياء المتكلّم من جهةٍ، وواو الصّلة وواو (ضربوا) من جهةٍ أخرى.

يقول السيرافي: «والذي ألزمه لا يلزمه؛ وذلك أنّ هذه الواوات السواكن المضموم ما قبلها كالألفات، ولا أصل لهنّ في الحركة، والياء في (غلاميْ) يجوز فيها الحركة لغير التقاء الساكنين وأصلها الحركة، والتغيير للنّدبة ضعيفٌ؛ لأنّه يجوزألاّ يأتيَ بعلامة الندبة ... فلذلك فرّق بين هذه الأشياء»[٢].

وهذا -أيضاً- أهم ما اعتمده الفارسي في انتصاره لسيبويه[٣].

وقد أخذ هذا الاعتراض عند جماعة من المتأخِّرين اتجاهاً آخر، وذلك أنّهم فهموا منه أنَّ المبرد يمنع ما ذهب إليه سيبويه، وهو إثبات ياء المتكلّم مفتوحةً قبل ألف الندبة، ويوجب حذفَ الياء، ومن أبرز هؤلاء: أبو حيّان[٤]، والمرادي[٥]، وابن هشام[٦] وابن عقيل[٧]، والأزهري[٨]، والأشموني[٩].

---

(١) انظر: المقتضب ٤/٢٧٠،٢٧٤.

(٢) شرح السيرافي ٣/٥٧ب-٥٨أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يشر إليه. انظر: النكت ١/٥٦٧.

(٣) انظر: التعليقة ١/٣٦٥-٣٦٨، وانتصار السيرافي والفارسي لسيبويه بما قرّره المبرد يؤكّد أنّهما لم يطّلعا على كلام المبرد في (مسائل الغلط)، أو أنّهما قرآ أوّلَهُ، وتركا باقيه.

(٤) انظر: الارتشاف ٣/١٤٦.

(٥) انظر: توضيح المقاصد ٤/٣١.

(٦) انظر: أوضح المسالك ٤/٥٤.

(٧) انظر: المساعد ٢/٥٣٦.

(٨) انظر: شرح التصريح ٢/١٨٣.

(٩) هو علي بن محمد بن عيسى الأشموني، أبو الحسن، نور الدين، توفي سنة «٩٢٩هـ »، وقيل نحو: «٩٠٠هـ ». انظر: معجم المؤلفين ٧/٣٨، والأعلام ٥/١٠.

وانظر ما نسبه إلى المبرد في: شرح الأشموني ٢/١٧٣.

وأهمُ ما يُلْحَظُ في كلام هؤلاء أنّهم لم يعلّقوا على ما نسبوه إلى المبرد بقوّة، أو ضعفٍ إلا الأزهري فإنّه رجّح مذهب سيبويه؛ لأنّه أقل تغييراً؛ إذ ليس فيه عملٌ غير تحريك الياء[١].

وهذا الذي ذكروه ينقضه ما في (المقتضب)؛ إذ نصّ المبرد على جواز إثبات الياء -كما ذهب سيبويه- وأجاز وجهاً آخر، وهو حذف الياء[٢]، وهذا ما وافقه عليه ابنُ السّراج[٣]، وابنُ جنّي[٤]، والصّيمري[٥]، وابن مالك[٦].

---

(١) انظر: شرح التصريح ٢/١٨٣.

(٢) انظر: المقتضب ٤/٢٧٠.

(٣) انظر: الموجز ص ٨٥.

(٤) انظر: اللمع ص ٢٠٤.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة ١/٣٦٢.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/٤١٥.

المسألة (٣١)

الاختصاص:

إجراء (أيّ) في الاختصاص مُجراها في النّداء

من الأساليب الواردة على صورة غيرها أسلوبُ الاختصاص، فقد قرّر جمهور النّحويين[١] أنّ المخصوصَ يجرى مجرى المنادى إلا في ستة أمورٍ:

١ - أنّه لا تُستعمل معه حروف النّداء[٢].

٢ - أنّه لا يُبدأ به الكلام.

٣ - أنّه قد جاء معرّفاً بالألف واللام، نحو: (نحنُ -العُرْبَ- أقرى النّاس للضّيـف).

٤ - أنّه لا يوصـف باسم الإشارة، فلا يجـوز أن يُقال: (عليَّ أيُّهذا الفقيـر تصـدّق)؛ لأنّ الغـرضَ مـن الاختصـاص التّوضيـح، واسـم الإشـارة مبهـمٌ.

وذكر السّيوطي أنّ هذا ممّا زاده أبو حيّان[٣]، والذي يظهرُ أنّ سيبويه قد أشار إليه حين قال: «واعلمْ أنّه لا يجوز لك أنْ تُبْهِمَ في هذا الباب، فتقول: (إنّي -هذا- أفعلُ كذا، وكذا)، ولكنْ تقول: (إنّي -زيداً- أفعلُ)، ولا يجوز أنْ تذكرَ إلا اسماً معروفاً؛ لأنّ الأسماء إنّما تذكرُها توكيداً، وتوضيحاً هنا للمضمر، وتذكيراً، وإذا أبْهمتَ فقد جئتَ بما هو أشكلُ من المضمر، ولو جاز هذا لجازتْ النكرةُ، فقلتَ: (إنّا قوماً)، فليس هذا من مواضع النكرةِ والمبهمِ، ولكنْ هـذا موضعُ بيـان ... فقَبُحَ إذ ذكروا الأمر

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٣١ وما بعدها، والمقتضب ٣/٢٩٨-٢٩٩، والأصول ١/٣٦٧، والتعليقة ١/٣٧٥، وشرح الرماني ٢/٢٣٨ب، والمفصل ص ٤٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٤، والمساعد ٢/٥٦٥ وما بعدها.

(٢) يُفهم من كلام السيوطي في: الهمع ١/١٧١ أنّ هذا مما تفرّد به ابن مالك، والصّحيح أنّ أوّل مَنْ نصّ عليه سيبويه. انظر: الكتاب ٢/٢٣٢، وانظر -أيضاً-: المقتضب ٤/٢٩٩.

(٣) انظر: الهمع ١/١٧١.

توكيداً لما يُعظّمون أمره أنْ يذكروا مبهماً»[١].

٥ - أنّه إذا جاء علماً نُصِبَ، ولم يُبْنَ كما فُعِل بالمنادى، ومنه قولُ رؤبة[٢]:

راحَتْ وراحَ كعَصا السَّيْسابْ   بِنا -تميماً- يُكْشَفُ الضَّبابْ[٣]

٦ - أنّه يُسبَقُ وجوباً بضميرٍ يخصّه، وهو إمّا ضمير المتكلّم، وإمّا ضمير المخاطب نحو: (بك -اللهَ- نرجو الفضل)[٤].

ولم يجعل سيبويه المتكلّم أكثر من المخاطب، بل ظاهر كلامه التسوية بينهما[٥]، وقد فرّق بينهما المتأخرون، فجعلوا المتكلّم أكثر وروداً[٦].

وأذكر-هنا- أنّ سيبويه نصّ على عدم جواز مجيء الاختصاص بعد ضمير الغائب[٧]، ولكنْ جاء في (الكتاب) مثالٌ ظاهره أنّ الاختصاص وقع بعد الغائب، وهو (على المُضَارِب الوضيعةُ أيُّها البائع)[٨]، فـ(المُضارب) لفظٌ للغائب، ومعناه (المُقارِض)[٩]، وقد وُجِّهَ ذلك بتوجيهين:

أحدهما: أنّه تحريفٌ وقع في بعض النّسخ، والصّواب (عليَّ صارت الوضيعة أيُّها البائعُ)[١٠].

والآخر: أنّه مِنْ وَضْع الظاهر موضع المضمر، ويكون المعنى (عليَّ ... الوضيعة)، أو (على المُضارب الذي هو أنا أو أنت الوضيعة ..)[١١].

---

(١) الكتاب ٢/٢٣٦.

(٢) انظر: ملحقات ديوانه ص ١٦٩، وانظر: البيت الثاني في: الكتاب ٢/٢٣٤، والمساعد ٢/٥٦٧، والخزانة ٢/٤١٣.

(٣) السّيْساب: أصله (السّيسبان)، وهو شجر للزينة ينبت من حبّه ويطول، ولا يبقى مع الشتاء، وله ثمرٌ كخرائط السّمسم. انظر: التكملة والذيل والصلة ١/١٥٧.

(٤) انظر: الكتاب ٢/٢٣٥.

(٥) انظر: المصدر السابق ٢/٢٣٦.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/٤٣٤، والارتشاف ٣/١٦٧، والمساعد ٢/٥٦٨.

(٧) انظر: الكتاب ٢/٢٣٦.

(٨) انظر: المصدر السابق ٢/٢٣٢.

(٩) انظر: اللسان (ضَرَبَ).

(١٠) انظر: شرح السيرافي ٣/٦١ب، والارتشاف ٣/١٦٦، والمساعد ٢/٥٦٨.

(١١) انظر: الارتشاف ٣/١٦٦، والمساعد ٢/٥٦٨.

والتوجيه الأوّل بعيدٌ للأمور الآتية:

أ - تمثيل المبرد بهذا المثال كما ورد في (الكتاب)[١].

ب - قول الفارسيّ -لما سئل عن ذلك-: «لا عِلْمَ لي بوجه ذلك»[٢]، وهو ممّن وُصِفُوا بالقعود على (الكتاب)، فلو كان في النّسخ خطأٌ لم يجهله.

ج - أنّ من قال بوقوع الخطأ في النّسخ لم يطّلع على نُسخٍ أُخَر تُعَضِّد قولَه، وإنّما ذكر أنّ ذلك يُروى عن بعض النحويين[٣].

هذا، وللاختصاص صورتان:

إحداهما: أنْ يكونَ المخصوصُ اسماً دالاّ على مفهوم الضمير، مقترناً بـ(أل)، أو الإضافة، وهو الأكثر، أو العلميّة، وهو قليل[٤].

ويُنصب -حينئذٍ- لفظاً ومحلاً بفعل مُضمر تقديره: (أعني)، أو(أخص)، وهذا قول البصريين، وكثير من المتأخرين[٥]، ونقل ثعلبٌ عن الفراء أنه قال: «هو مثل (جميعاً)»[٦]. ولعلّه يريد أنّه منصوبٌ على الحال.

والأخرى: أنْ يكون المخصوصُ (أيّ)، وهذا موضع الاعتراض لسيبويه، كما سيأتي بعد ذكر رأيه.

رأي سيبويه:

ذهب سيبويه إلى أنّ (أيّ) تجري -هنا- مجراها في النّداء في

---

(١) انظر: المقتضب ٤/٢٩٩.

(٢) انظر: الارتشاف ٣/١٦٦.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٣/٦١ب.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/٤٣٤، والمساعد ٢/٥٦٨، وشفاء العليل ٢/٨٣٥.

(٥) انظر: الكتاب ٢/٢٣٣، وشرح السيرافي ٣/٦٢ب، وشرح المفصل ٢/١٨، والارتشاف ٣/١٦٦، وأوضح المسالك ٤/٧٧.

ومن الجدير بالذكر أنّ أبا عُمر الجرميّ حكى عن الأصمعيّ عن أبي عمرو بن العلاء، أنّ هذه الصورة مقصورة على أربعة ألفاظ: (بني فلان)، و(آل فلان)، و(أهل)، و(معشر).

انظر: المسائل البصريات ١/٣٢٥.

(٦) انظر: مجالس ثعلب ٢/٣٦٤.

الأمور الآتية[١]:

أ - أنّهـا تبنى على الضّمّ، وموضعها نصبٌ، ولكنّ ناصبها فعلٌ مضمرٌ، تقديـره: (أعني).

ب - أنّه يجبُ وصفُها بما فيه (أل)؛ لأنّها اسمٌ مبهمٌ.

وقد وافقه على ذلك جمهور النحويين[٢].

الاعتراض ومناقشته:

أورد السيرافي مذهب سيبويه المتقدّم، ثمّ قال معترضاً: «والذي عندي أنّ (أيّها الرجلُ)، و(أيّتُها العصابة) في موضع اسم مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ، فإذا كان مبتدأ فكأنّه قال: (العصابةُ المذكورة، أو الرجلُ المذكورُ مَنْ أُريد)، أو (من أُريد العصابةُ، أو الرجلُ المذكور)؛ لأنّه لا يُقدّرُ فيه حرفُ النداء»[٣].

فهو -إذن- يرى أنّ (أيّ) في نحو (اللهمّ اغفر لنا أيّتُها العصابةُ) في موضع رفع مبتدأ خبره محذوف، أو خبر مبتدؤه محذوف، وليست في موضع نصب -كما ذهب سيبويه والجمهور- محتجاً بأن حرف النداء لا يُقدّر في هذا الموضع.

وهذا ما أخذه عنه ابنُ يعيش، إذ يقول: «وقولهم: (أنا أفعل كذا أيُّها الرجلُ)، و(نحن نفعل كذا أيّتُها العصابة)، فـ(أيّ) وصفتها مرفوعٌ بالابتداء، وخبره محذوف، أو خبرٌ محذوف المبتدأ، فإذا كان مبتدأ فكأنّه قال: (الرجلُ المذكورُ، أو العصابة المذكورة مَنْ أُريد)، وإذا كان خبراً فكأنّه قال: (مَنْ أريـد الرجـلُ المذكور، أو العصابة

---

(١) هذا مفهوم كلام سيبويه. انظر: الكتاب ٢/٢٣٢-٢٣١، وشرح السيرافي ٣/٦١أ-ب، وشرح الرماني ٢/٢٣٨ب-٢٣٩أ، ولم أورد نص سيبويه لطوله، ولكن أشير إلى أنّ سيبويه أطلق مصطلح (حرف النداء) في باب الاختصاص، وليس مراده حروف النداء (يا) وأخواتها، وإنما يقصد (أيها)، و(أيتها)؛ لأنهما لا يستعملان إلا في النداء، وما أشبهه. انظر: شرح السيرافي ٣/٦١أ.

(٢) انظر: المقتضب ٣/٢٩٨-٢٩٩، والأصول ١/٣٦٧-٣٦٨، وشرح الرماني ٢/٢٣٨ب، وشرح التسهيل ٣/٤٣٤، والارتشاف ١/١٦٦.

(٣) شرح السيرافي ٣/٦١ب، وانظر -أيضاً-: الارتشاف ٣/١٦٦، والمساعد ٢/٥٦٥-٥٦٦، وشرح التصريح ٢/١٩٠-١٩١، والهمع ١/١٧١.

المذكورة)؛ إذ لا يُقدّر فيها حرفُ النداء»[١].

ويرى الأخفش رأياً ثالثاً في المسألة، إذ يذهب إلى أن (أيّ) في هذا الأسلوب ليست في محل نصب على الاختصاص، وإنما هي في موضع نصب على النداء، ولا يُنكر نداء المتكلّم نفسَه، كما قال عمر بن الخطّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : «كلُّ الناس أفقهُ منك يا عُمرُ»[٢].

وهذا المذهب يُضعّفه شيئان:

أحدهما: أنّ حرف النّداء لم يُسْمع ذكره في نحو هذا الأسلوب[٣].

والآخر: أنّ النداء دعاءٌ وتنبيه، أمّا الاختصاص فلا يُقْصَدُ به هذا، وإنّما الغرضُ منه الفخر، أو التواضع، أو البيان[٤].

على أن القول المستشهد به ورد في حكايتين:

إحداهما: ضعيفة السند، منكرة المتن[٥]، وهي تلك القصة التي تذكر أنَّ عمر-رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- لما خطب في الناس، ونهاهم عن المغالاة في المهور؛ اعترضته امرأة، فقال ذلك القول.

والأخرى: وردت خلواً من السند في كتابٍ هزل، وهو كتاب (حدائق الأزاهر)، ولا أراها تصح عن الفاروق - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وهي: «دخل عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على قوم، وهم يشربون ويوقدون في الأخصاص [جمع خُصّ، وهو بيت من قصبٍ أو شجر، ويطلق على حانوت الخمّار]، فقال: نهيتُكم عن معاقرة الشراب، وعن الوقْد في الأخصاص، فأوقدتُم، وهَمَّ بتأديبهم، فقالوا: مهلاً، يا أميرَ المؤمنين، نهاك اللهُ عن التجسُّس فتجسَّستَ، ونهاك عن الدخول بغير إذنٍ فدخلتَ، فقال: هاتان بهاتين، وانصرف وهو يقول: (كلُّ

---

(١) شرح المفصل ١٧/٢.

(٢) انظر: الارتشاف ١٦٦/٣، والمساعد ٥٦٥/٢، وشرح التصريح ١٩٠/٢-١٩١، والهمع ١٧٠/١-١٧١، ولم يناقش أصحاب هذه المصادر رأي الأخفش.

(٣) انظر: الكتاب ٢٣٢/٢، والمقتضب ٢٩٩/٣.

(٤) انظر: الكتاب ٢٣٢/٢-٢٣٤، وشرح السيرافي ٦٣/٣أ، وشرح الرماني ٢٤١/٢أ، وشرح التسهيل ٤٣٤/٣، والارتشاف ١٦٦/٣، والمساعد ٥٦٥/٢، وشفاء العليل ٨٣٥/٢.

(٥) انظر: القول المعتبر في تحقيق رواية كل أحدٍ أفقه من عمر ص ١٩ وما بعدها.

الناس أفقهُ منك يا عمرُ)»[١].

أمّا مذهب السيرافي وابن يعيش فيُبعدُه أمورٌ منها:

١ - أنّهما اتّفقا مع الجمهور على أنّ (العُرْبَ) في: (نحنُ -العُرْبَ- أقرى النّاس للضيف) وما أشبهه منصوبٌ على الاختصاص بفعل مضمر[٢]، وهذا لا يختلف في المعنى عن (أيّتُها العصابة) ونحوها، فلا حاجة إلى التفريق بينهما.

٢ - أنّهما يُقدّران أكثرَ من محذوف، بينما لا يقدّر الجمهور إلا شيئا واحداً، هو الفعل الناصب.

٣ - أنّهما احتجّا بعدم جواز دخول حرف النداء في نحو : (اللهمّ اغفر لنا أيّتُها العصابة)، وهـذا -أيضاً- لا يجـوزُ في نحو (نحن - العُرْبَ- أقرى النّاس للضّيف)، فيجبُ على قولهما أنْ يُرفعَ (العُرْب) مبتدأً أو خبراً، ولم يُسمعْ إلا منصوباً.

وبعد هذا لا أجدني إلا حاطباً في حبل سيبويه والجمهور؛ لخلوّ مذهبهم من الاعتراضات السابقة، ولأنّ فيه طرداً للقاعدة.

---

(١) حدائق الأزاهر ص ١١١.

(٢) انظر: شرح السيرافيّ ٣/٦٢ب، وشرح المفصل ٢/١٨.

المسألة (٣٣)

الترخيم:

ترخيم غير المنادى في الضّرورة
على لغة من ينوي المحذوف

من خصائص النداء الترخيمُ، وهو حذفُ أواخر الأسماء الأعلام المفردة، فلا يُرَخّمُ غير المنادى في السّعة إلا إذا كان مضافاً إليـه المنـادى عند الكوفيين، فإنّهم يجيزون ترخيمه[١].

أمّا غيرُ ذلك فقد اتّفقوا على أنّ ترخيمه من الضرورة الشعريّة[٢]، ولكنْ هل يُرَخّم على طريقتي ترخيم المنادى؟

من المقرّر عند النحويين أنّ لترخيم المنادى طريقتين[٣]:

الأولى: طريقة مَنْ لا ينوي المحذوف، فيُغيّر حركة آخر الاسم المرخّم مع تغيّر موقعه الإعرابي[٤].

والثانية: طريقـة مَـنْ ينـوي المحـذوف، فيُبقـي آخـر المرخّم عـلى حالـه قبـل الترخيـم[٥].

فأمّا الطريقـةُ الأولى فـلا خـلاف بين النحويين في أنّ المرخّم في الضرورة يجيء

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٣٤٧، وأسرار العربية ص ٢٣٩.

(٢) استخلص ابن هشام من الشواهد التي أوردها النحويون شروطاً لجواز الترخيم في الضرورة ، وهي: أن يصلح الاسم للنداء،، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرفٍ، أو مختوماً بتاء التأنيث. انظر: أوضح المسالك ٤/٦٨-٦٩.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٢٤٥-٢٤٩، والإيضاح العضدي ص ٢٥٢، والمفصل ص ٤٧، وشرح التسهيل ٣/٤٢٣.

(٤) أطلق النحويون على هذه الطريقة عدة مصطلحات منها: طريقة (يا حارُ). انظر: المقتضب ١/٣٢٤، ٤/٢٥٢، ومنها: طريقة تقدير التمام. انظر: شرح التسهيل ٣/٤٢٩، والارتشاف ٣/١٦٤، ومنها طريقة تقدير الاستقلال. انظر: شرح الكافية ١/١٤٩.

(٥) ويُطلـق على هـذه الطريقـة طريقـةُ (يا حارِ)، انظـر: شـرح أبيـات سيبويـه لابـن السيرافي ١/٥٩٤.

عليها[١]، ومن ذلك قول امرئ القيس[٢]:

لَنِعْمَ الفَتى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ   طَرِيْفُ بنُ مالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَصَرْ

وأمّا الطريقة الثّانية فهي موضع الاعتراضٍ لسيبويه، كما سيأتي بعد عرض رأيه.

رأي سيبويه:

لم يصرّح سيبويه بجواز مجيء الترخيم في الضّرورة على طريقة من ينوي المحذوف، ولكنّه يُفْهَمُ من استشهاده بأبياتٍ جاء فيها الترخيم في الضرورة على هذه الطريقة، والأبيات هي:

قول جرير:

ألا أَضْحَتْ حِبالُكُمُ رِمَاما   وأَضْحَتْ منكَ شاسِعَةً أُمَاما[٣]

وقولُ زهير:

خذُوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذْكروا   أَواصِرَنا والرِحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ[٤]

---

(١) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣٦، والمساعد ٢/٥٦٠.

(٢) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣٦، وشرح التسهيل ٣/٤٢٩، والارتشاف ٣/١٦٤، وتوضيح المقاصد ٤/٥٧.

والشاهد في البيت ترخيم (مالك) في الضرورة على لغة من لا ينوي، ورواية الديوان ص ١٠٦ (ط صادر): (طريف ملءٍ ...)، ولا شاهد فيها.

أمّا رواية الديوان بتحقيق أبي الفضل ص ١٤٢؛ فهي (طريف بن مالٍ ...)، وعليها يكون البيت شاهداً للطريقة الثانية.

والخَصَر: شدّة البرد. انظر: اللسان (خَصَر).

(٣) انظر: البيت بهذه الرواية في: الكتاب ٢/٢٧٠، وشرح السيرافي ٣/٨٠أ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٩٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١١١، والأمالي الشجرية ١/١٩٣، والإنصاف ١/٣٥٣، وأسرار العربية ص ٢٤١، والتخمير ١/٣٦٥، وشرح الكافية ١/١٤٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣٩، وشرح التسهيل ٣/٤٣٠، وتوضيح المقاصد ٤/٥٨، والمساعد ٢/٥٦١.

والشاهد ترخيم (أُمامة) على لغة من ينتظر المحذوف في الضرورة، ورواية الديوان ص ٣٧٨:

أأصبح حبلُ وصلِكمُ رِماما   وما عهدٌ كعهدِكِ يا أُماما

وعلى هذه الرواية يخرج البيت من الضرورة المتحدّث عنها هنا؛ لأنّ المرخم منادى.

ورِمَاما: جمع رُمَّة- بالضم والكسر- وهي قطعة من الحبل بالية، انظر: اللسان (رَمَم).

(٤) انظر: ديوانه ص ١٦٣، والكتاب ٢/٢٧١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٣٧، وشرح = =

وقولُ ابن حَبْنَاء التميميّ[١]:

إنّ ابنَ حارِثَ إنْ أشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أمْتَدِحْهُ فإنّ النّاسَ قد عَلِمُوا[٢]

ففي هذه الأبيات جاء التّرخيم في الضرورة على لغة مَنْ ينوي المحذوف، أمّا قولُ ابن أحمر[٣] :

أبو حَنَش يُؤَرِّقُنا وطَلْقٌ وعَمَّارٌ وآوِنَةً أُثالا[٤]

فنسب السيرافي والرّمّانيّ إلى سيبويه أنّه يجعل (أُثالا) فيه من الترخيم على لغة مَنْ ينوي، ويعطفه على الأسماء المرفوعة[٥]، وليس في كلامه ما يجزمُ بذلك[٦].

= السيرافي ٣/٨٠أ، والتبصرة والتذكرة ١/٣٧٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣٨، وتوضيح المقاصد ٤/٤٥.

والشاهد فيه ترخيم (عكرمة) في الضرورة على لغة من ينوي المحذوف، واستشهد به الكوفيون لجواز ترخيم ما أضيف إليه المنادى. انظر: الإنصاف ١/٣٤٧.

وذكر ثعلب أنّ للبيت رواية أخرى نقلها عن الأصمعي، وأبي عمرو، ولا شاهد فيها، وهي:

خذوا حظّكم من وُدّنا إنّ مسّنا إذا ضرّستْنا الحربُ نارٌ تَسَعّرُ

انظر: شرح ديوان زهير لثعلب ص ١٦٣.

(١) هو المغيرة بن حَبناء بن عمرو الحنظليّ التميميّ، شاعرٌ إسلاميّ من شعراء الدولة الأموية، و(حبناء) لقب أمّه. انظر: الخزانة ٨/٥٢٤.

(٢) البيت في: الكتاب ٢/٢٧٢، وشرح السيرافي ٣/٨٠أ، والتبصرة والتذكرة ١/٣٧٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١١٠، والإنصاف ١/٣٥٤، وأسرار العربية ص ٢٤١، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣٩، والمقرب ص ٢٠٧، وشرح التسهيل ٣/٤٣٠، والارتشاف ٣/١٦٤، وتوضيح المقاصد ٤/٥٨، والمساعد ٢/٥٦١.

والشاهد فيه ترخيم (حارثة) على لغة من ينتظر في الضرورة.

(٣) هو عمرو بن أحمر الباهلي، قيل: إنه شاعر مخضرم، وقيل: لم يدرك الجاهلية، توفي في خلافة عبد الملك بن مروان، وقيل: في خلافة عثمان. انظر: الخزانة ٦/٢٥٦-٢٥٨.

(٤) البيت في شعر ابن أحمر ص ١٢٩، والكتاب ٢/٢٧٠، وشرح أبيات سيبويه للنحّاس ص ٢٣٦، وشرح السيرافي ٣/٨٠أ، والمسائل البصريات ٢/٧٧٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤٨٧، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١١١، وشرح التسهيل ٣/٤٣٠.

والشاعر يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام، فأزعجه تذكُّرُهم، وطرد عن عينيه النوم.

(٥) انظر: شرح السيرافي ١/١١١أ، و٣/٨٠ب، وشرح الرماني ٣/٣ب.

(٦) انظر: الكتاب ٢/٢٧٠.

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنّ المبرّد أنكر على سيبويه إجازته مجيء الترخيم في الضرورة على لغة مَنْ ينوي المحذوف[١]، ونتيجةً لذلك وقف من شواهد سيبويه موقفَين:

الأوّل: ردُّ الرواية التي أوردها سيبويه، وهذا ما فعله ببيت جرير المتقدّم، إذ أنكر رواية سيبويه، ورأى أنّ الرواية هي:

ألا أضحت حِبالُكُمُ رِماما   وما عَهْدٌ كعهدِك يا أُماما

وليس في البيت عنده ضرورة؛ لأنّ المُرَخّم منادى[٢].

والثاني: تخريج الشاهد على ما يسوغ في مذهبه، وهذا ما فعله ببيت زهير، إذ جعل (عِكْرِمَ) مرخّماً على لغة مَنْ لا ينوي، وجُرّ بالفتحة؛ لأنّه ممنوعٌ من الصرف للعلمية والتأنيث[٣].

وقريبٌ من هذا ما أوّل به بيت ابن أحمر، إذ ذهب إلى أنّ (أثالا) مرخّم على لغة من لا ينوي، وإنما نُصِبَ؛ لأنّه معطوفٌ على الضمير المنصوب في (يؤرقنا)[٤].

---

(١) انظر: شرح السيرافي ١/١١١أ، و٣/٨٠ب، وقد نقله الأعلم في: النكت ١/١٤١، ٥٩٢-٥٩٣، وانظر -أيضاً-: شرح الرماني ٣/٣ب، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٩٥، والإفصاح ص ٣٦٤، والأمالي الشجرية ١/١٩٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣٨، وشرح التسهيل ٢/٤٣٠، وشرح الكافية ١/١٤٩، والارتشاف ٣/١٦٤، وتوضيح المقاصد ٤/٥٧، والمساعد ٢/٥٦١.

ولم أجد الاعتراض في كتب المبرد، ولا في (الانتصار) لابن ولاد، وإنما ورد في: المقتضب ٤/٢٥١-٢٥٢ نصّ تطرق فيه المبرد للترخيم في الضرورة على لغة من لا ينوي المحذوف فقط، ولم يتعرض فيه للترخيم في الضرورة على لغة من ينوي المحذوف.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١/١١١أ، و٣/٨١أ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٩٥، والأمالي الشجرية ١/١٩٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣٨، وشرح التسهيل ٣/٤٣٠، وتوضيح المقاصد ٤/٥٩، والمساعد ٢/٥٦١، ورواية المبرد موافقة لرواية الديوان ص ٣٧٨.

ونسب الرماني إلى المبرد أنه لا يردّ رواية سيبويه، وإنما يجعل تقدير (أماما): (يا أماما)، انظر: شرح الرماني ٣/٣ب.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٣/٨١أ، والأمالي الشجرية ١/١٩٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣٨.

(٤) انظر: شرح السيرافي ١/١١١أ، و٣/٨١أ، وقد نقله الأعلم في: النكت ١/١٤١، وانظر: شروح سقط الزند ٤/١٦٦٢.

ونسب الرماني إلى المبرد تأويلاً غير هذا، وهو أنّه يقدّر حرف النداء، فيقول: (يا أثالا)، انظر: = =

وعند عرض المسألة على ما قرّره النحويون يتبيّن أنّهم يذهبون مذهبين:

المذهب الأوّل: موافقة سيبويه، وهذا مذهبُ جمهورهم، ويمكن جعلُهم فريقين:

الفريق الأوّل: وافق سيبويه، ولم يتعرّض لمذهب المبرد، وهذا يظهرُ عند أكثرهم[١].

والفريق الثاني: وافق سيبويه، وردّ مذهبَ المبرد، ومن أبرز هؤلاء: السيرافي، وابنـه، وابن الشّجري[٢]، وابن عصفور، وابنُ مالك، وأبو حيّان، والمرادي، وابنُ عقيـل.

فأمّا السيرافي فردّ مذهب المبرّد من جهتين:

الأولى: من جهة السّماع؛ إذ أورد شاهدين جاء فيهما التّرخيم في الضرورة على لغة مَنْ ينوي:

أحدهما: رواية سيبويه لبيت جرير، وهي:

.... وأضحت منك شاسعةً أُماما

ولم يلتفت إلى ردّ المبرّد لها[٣].

والآخر: قولُ الشاعر:

أَبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكلُّ ابن حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ داعي موتِهِ فيُجيبُ[٤]

يقول السيرافي -بعد أن أنشد البيت-: «ففتحَ واوَ (عُرْوَ)، ولا يمكنُ أحداً أنْ يتأوّل فيه أنّه لا ينصرف؛ لأنّه كنية، وليس بقبيلة»[٥]، وهذا إشارة إلى تأويل المبرد المتقدّم لبيت زهير.

والثانية: من جهة القياس، يقول السيرافي: «وذلك أنّ هذا الترخيم أصلُ جوازه

= شرح الرماني ٣/٣ب، كما نسب إليه ابن السيد البطليوسي في: شرح سقط الزند ٤/١٦٦٣ أنّه لا يرى في البيت ترخيماً.

(١) انظر -مثلاً-: الأصول ١/٣٦٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٣٦ وما بعدها، والتبصرة والتذكرة ١/٣٧٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١١٠-١١١، والتخمير ١/٣٦٥.

(٢) هو هبة الله بن علي بن محمد بن علي العلوي، أبو السعادات، توفي سنة ٥٤٠هـ . البغية ٢/٣٢٤.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/١١١أ، وقد نقله الشنتمري في: النكت ١/١٤٢، ولم يشر إلى السيرافي.

(٤) البيت غير معزو في: شرح السيرافي ٣/٨١أ، والتبصرة والتذكرة ١/٣٧٣، والأمالي الشجرية ١/١٩٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣٩، وأسرار العربية ص ٢٣٩، وشرح المفصل ٢/٢٠.

وقد استشهد الكوفيون بهذا البيت على جواز ترخيم ما أضيف إليه المنادى، انظر: الإنصاف ١/٣٤٨.

(٥) شرح السيرافي ٣/٨١أ، وقد نقله الشنتمري في: النكت ١/٥٩٥، ولم يُشر إلى أنّه أخذه من السيرافي.

في النداء، فإذا اضطُرَّ الشاعر إلى ذكره في غير النداء أجراه على حكمه في الموضع الّذي كان فيه؛ لأنّ ضرورتَه في النقل من موضع إلى موضع»[١].

فهو يقيس الترخيمَ في الضرورة على الترخيم في النداء، فكما جاز مجيئه على طريقة من ينوي في النداء جاز مجيئه عليها في الضرورة.

وهذا ما أكّده كلَّه أو بعضَه -بعد السيرافي- ابنُه[٢]، وابنُ الشّجري[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]، وأبو حيّان[٦]، والمرادي[٧]، وابن عقيل[٨]، ولم يضف هؤلاء إلى ما قرّره السيرافي سوى شيئين:

أ - بعض الشواهد المرجّحة لمذهب سيبويه، كقول امرئ القيس:

وعَمْرُو بن دَرْماءَ الهُمامُ الذي غزا   بذي شُطَبٍ عَضْبٍ كَمِشْيَةِ قَسْوَرا[٩]

يريد (قسورة)، فحذف التاء، وأبقى الراءَ على حالها.

ب - ما أضافه ابنُ مالك، وهو أنّ حذف بعض الاسم مع بقاء دليلٍ على المحذوف أحقُّ بالجواز من حذفه دون بقاء دليل[١٠].

وهذه الردود - فيما أرى- كافيةٌ لدفع الاعتراض لسيبويه، وأضيف إليها أنَّ المبرد حين ردَّ رواية سيبويه، وأخذ برواية (يا أُماما) أدخل البيتَ في ضرورة أخرى، وهي حذف هاء السكت[١١].

---

(١) شرح السيرافي ١/١١١أ-ب، وقد نقله الشنتمري، ولم ينسبه إلى السيرافي، انظر: النكت ١/١٤٢.

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٩٤.

(٣) انظر: الأمالي الشجرية ١/١٩٥-١٩٦.

(٤) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣٨-١٣٩.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٤٣٠.

(٦) انظر: الارتشاف ٣/١٦٤.

(٧) انظر: توضيح المقاصد ٤/٥٧-٥٩.

(٨) انظر: المساعد ٢/٥٦١.

(٩) انظر: ديوانه ص ٩٨، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣٩.

وذو الشُّطَب: هو السيف المُشَطَّب، والشَّطَب: جمع (شَطْبة)، وهي طرائق السيف التي في متنه. وعَضْب: ماضٍ. وقسور: أصله (قسورة)، وهو الأسد، ويقال له أيضاً: (قَسْوَر) بلا تاء، وتعيّن في البيت أنّه يريد (قسورة)؛ لأنّه لو أراد (قسور) بلا تاء لكسر الراء للجر. انظر لتفسير المفردات: اللسان (شَطَب)، و(عَضَب)، و(قَسَر).

(١٠) انظر: شرح التسهيل ٣/٤٣٠.

(١١) انظر: الكتاب ٢/٢٤٢، والمسألة ذات الرقم (١١١) من هذا البحث.

وقبل الانتقال إلى المذهب الثاني أشير إلى أنّ السيرافي -رغم موافقته لسيبويه- قد نسبه والمبرّدَ إلى الوهَم؛ لجعلهما (أُثَالا) في بيت ابن أحمر اسماً مرخّماً، إذ يقول: «والذي عندي أنّه وقع وَهَمٌ في أنّ الرّجل (أثالة)، وإنما هو (أثال)، ولا نعلمُ في أسماء العرب، ولا في أسماء المواضع (أثالة)، وقد عرفنا في أسماء الناس وغيرهم (أُثال)، قال امرؤ القيس[1]:

ناعمةٌ نائمٌ أَبْجَلُها كأنّ حارِكَها أُثالُ

وهو جبلٌ، وهو معطوفٌ على الأسماء المرفوعة بإضمار فعلٍ ناصبٍ لا يخرجُ عن معنى الرافع ، كأنّه قال: (ونتذكر أُثالاً آوِنَةً) أي : أحياناً؛ لأنّ (يؤرّقنا) فيه معنى (يُذكّرُنا)»[2].

والحقّ -عندي- ما أثبته الصفار، وابن عصفور، وهو أنّ عدم وقوف السيرافي على ذلك ليس دليلاً على عدم وجوده[3]، بل قد جاء في (اللسان) ما يدلّ على أنّ (أُثالة) اسم معروفٌ مستعملٌ[4].

المذهب الثاني: ما ذهب إليه الرّماني، إذ قسّم الضرورة في هذه المسألة ثلاثةَ أقسام[5]:

١ - ضرورة مطّردة، وهي مجيء الترخيم على طريقة من لا ينوي المحذوف.

---

(١) انظر: ديوانه ١٥٩، وشرح السيرافي ٣/٨٠ب، ومعجم ما استعجم ١/١٠٥.
والأبجل: عرقٌ غليظٌ في اليد أو الرجل، وهو من الفرس والبعير بمنزلة الأكحل من الإنسان، وكنّى الشاعر بنومه عن ليونة عروقها، وهو دليلٌ على فتوّتها. والحارك: أعلى الكاهل. انظر: اللسان (بَجَل)، و(حَرَك).
وأُثال: جبل بنجران، انظر: معجم ما استعجم ١/١٠٥.

(٢) شرح السيرافي ٣/٨٠ب، وانظر -أيضاً-: المصدر السابق ١/١١١أ، وشرح الصفار ١/٤١ب-٤٢أ، وقد نقله عن الأخير ابن عصفور في: شرح الجمل ٢/٥٧٢، ولم يشر إلى ذلك، ونُسب هذا الرأي سهواً إلى المبرد في: الإنصاف ١/٣٥٥.

(٣) انظر: شرح الصفار ١/٤٢أ، وشرح الجمل ٢/٥٧٢-٥٧٣.

(٤) انظر: اللسان (أثل).

(٥) انظر: شرح الرماني ٣/٣ب.

٢ - ضرورة نادرة، وهي ورود الترخيم على طريقة من ينوي، وكان الاسم مختوماً بتاء التأنيث.

٣ - ضرورة شاذّة، وهي مجيء الترخيم على لغة من ينوي، وليس آخر الاسم تاء التأنيث.

ولم يظهر لي ما يُؤيّدُ هذا التقسيم، وخلاصة القول أنّ في المسألة ثلاثة آراء:

١ - رأي سيبويه والجمهور، وهو الجواز.

٢ - رأي المبرّد، وهو المنع.

٣ - رأي الرّمّاني، وهو التفصيل، فإن كان آخر الاسم تاء التأنيث نَدر ترخيمه على لغة مَنْ ينوي، وإن كان غير ذلك فترخيمه على تلك اللغة شاذّ.

وقد تقدّم أنّ السّماعَ والقياسَ يرجّحان الرأي الأوّل.

المسألة (٣٣)

التحذير:

العامل في الاسم المنصوب على التحذير

قرر سيبويه أنّ الاسم المنصوب على التحذير منصوبٌ بفعلٍ مُضْمر[١]، وقد وافقه على ذلك جمهور النحويين[٢]، ولكن نسب السيرافي إلى بعض النّحويين -وهم الكوفيون، أو بعض تابعيهم[٣]- أنهم يأبون ذلك، ويرون أنّه منصوبٌ بالخلاف[٤].

وقد ردّ ذلك السيرافي قائلاً: «وهذا كلامٌ فاسدٌ؛ لأنّ المنصوبَ لا بدّ له من ناصبٍ مُضمراً أو مظهراً، وليست مخالفة أحدهما للآخر بموجبةٍ نصباً؛ من قِبَلِ أنّ كلّ واحدٍ منهما قد خالف صاحبَه، فلو كانت المخالفة توجبُ النصبَ انتصبا جميعاً؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما قد خالف الآخر، ففي كلّ واحدٍ منهما مخالفةٌ توجبُ له النّصب، فَعُلِمَ أنّ المخالفةَ لا تنصب»[٥].

وهذا الردّ مسلّمٌ، إلا أنّ هناك أموراً تجعلُ الباحث يتوقّف في التسليم بصحّة ما نقله السيرافي، وهذه الأمور هي:

أولاً: أنّ الفرّاءَ -وهو واحد من الذين أرسوا دعائمَ المذهب الكوفيّ- ذكر في (معاني القرآن) ما يُفهم منه أنّ المنصوب على التحذير يُنْصَبُ بفعل، إذ يقول: «وقوله عزّ وجلّ: ﴿فقالَ لَهُمْ رَسُولُ اللّهِ نَاقَةَ اللّهِ وسُقْيَاهَا﴾[٦] نُصِبَت (النّاقة) على التحذير، حذّرهم إياها، وكلّ تحذير فهو نصبٌ ...»[٧].

---

(١) انظر: الكتاب ١/٢٧٣.

(٢) انظر: المقتضب ٣/٢١٢، وشرح الرماني ٢/٨١ب، والمفصل ص ٤٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٧، والمساعد ٢/٥٧٠، وشرح التصريح ٢/١٩٢، والهمع ١/١٦٩.

(٣) لم ينصّ السيرافي على ذلك، ولكن دلّ عليه أنّ الخلاف من العوامل التي اختصّ بها النحو الكوفي.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢/٦٥ب.

(٥) انظر ردّ جعل الخلاف عاملاً في: الإنصاف ١/٢٤٧، ٢٥٠، ٢/٥٥٧، والتبيين ص ٣٧٨.

(٦) من الآية (١٣) من سورة الشمس.

(٧) معاني القرآن للفراء ٣/٢٦٨.

فقوله: «حذّرهم إياها» يُفْهَمُ منها أنّها منصوبةٌ بفعلٍ مضمر، ولو كان يرى أنّها منصوبةٌ بالخلاف لنصّ عليه، كما فعل عند حديثه عن ناصب الفعل المضارع الواقع بعد واو المعيّة، أو فاء السّببيّة[١].

ثانياً: أنّ كتبَ النحو حَصَرَت النّصب بالخلاف عند الكوفيين في المواضع الآتية:

أ - الظرف المنصوب الواقع خبراً عن المبتدأ، نحو: (زيدٌ خلفَك)، ومعنى الخلاف في هذا الموضع أنّ الخبر في المعنى هو المبتدأ، نحو: (عمروٌ منطلقٌ)، فالمنطلق هو (عمرو)، وإذا قلت: (زيدٌ خلفَك) لم يكن (خلفَك) في المعنى هو (زيد)[٢].

ب - المفعول معه، نحو: (استوى الماءُ والخشبَةَ)، ومعنى الخلاف -هنا- أنّه لا يحسن تكرير الفعل، فيقبحُ أن يقال: (استوى الماءُ واستوت الخشبة)؛ لأنّ الخشبة لم تكن معوجَّةً فتستوي، وإذا لم يحسُنْ تكريرُ الفعل فقد خالف الثاني الأولَ[٣].

ج - الفعلُ المضارع المنصوب بعد واو المعيّة، وفاء السّببيّة، و(أو)، و(ثمّ)، نحو: (لا تنه عن منكرٍ وتأتيَ مثلَه)، ويُقصد بالخلاف -هنا- أنّ ما بعد الحرف يخالفُ في المعنى ما قبله، فلا يُعْطَفُ عليه[٤].

د - (أفْعَلَ) في التّعجّب، يقول أبو حيّان: «ومذهب الكوفيين غير الكسائي أنّ (أفْعَلَ) اسمٌ، وانتصب الاسم بعده في قول الفراء ومن وافقه من الكوفيين على حدّ ما انتصب في قولهم : (زيدٌ كريمَ الأبِ)، فأصلُه في نحو: (ما أظْرَفَ زيداً): (زيدٌ أظْرَفُ من غيره) إلا أنّهم أتوا بـ(ما) فقالوا: (ما أظْرَفَ زيداً) على سبيل الاستفهام، نقلوا الصّفة من (زيد)، وأسندوها إلى ضمير (ما)، وانتصب (زيدٌ) بـ(أظرف) فرقاً بين الخبر والاستفهام،

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٣-٣٤، ٢٣٥-٢٣٦، وقد أطلق الفراء على الخلاف اسم الصّرف، وهما بمعنى واحد، انظر تفصيل ذلك في: مصطلحات النحو الكوفي ص ١٠١-١١٠.

(٢) انظر: الإنصاف ١/٢٤٥-٢٤٦.

(٣) انظر: المصدر السابق ١/٢٤٨.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٣-٣٤، والإنصاف ١/٥٥٦-٥٥٨.

والفتحةُ في (أفعلَ) فتحةُ إعرابٍ، وهو خبر عن (ما)، وإنما انتصب؛ لكونه خلاف المبتدأ الذي هو (ما)؛ إذ هو في الحقيقة خبرٌ عن (زيد)، وإنّما أُتِيَ بـ(ما)؛ ليعود عليها الضمير، والخبرُ إذا كان خلافَ المبتدأ كان منتصباً بالخلاف على مذهب الكوفيين في (زيدٌ خلفَك))»[١].

هـ - الحال إذا وقعت خبراً للمصدر، نحو: (ضربي زيداً قائماً)، ومعنى الخلاف -هنا- أنّ الحال مخالفة للمبتدأ، وهو المصدر؛ إذ القائم هو (زيدٌ)، وليس الضرب[٢].

هذا ما ورد في كتب النحو، ولم يذكر أحدٌ غير السيرافي -فيما أعلم- أنّ الكوفيين أو أحد تابعيهم يجعلون ناصب الاسم في التحذير الخلافَ.

ثالثاً: أنّ الخلافَ عندهم -كما سبق- هو مخالفةُ المنصوب ما قبله، ولا يظهر ذلك في أسلوب التحذير.

رابعاً: أنه يُلْحَظُ فيما نصبوه على الخلاف أنّه يخالف ما قبله في معناه وإعرابه، وهذا غير متحقّق في أسلوب التحذير من جهتين:

إحداهما: أنّ الاسم المنصوب -على ما ذكر السيرافي- يكون مخالفاً لما بعده، لا لما قبله؛ لأنّه مثل بـ(نفسَك يا فلان).

والأخرى: أنّه قد يتّفق مع ما بعده في الإعراب، نحو: (رأسَك والسيفَ).

ومن هنا يتبيّن أنّ ما نقله السيرافي غيرُ مسلّم، ويؤيد هذا أنّه قال -بعد أن ذكر الاعتراض-: «وكذلك يزعمُ [أي المعترض] في قولنا: (خلفَك زيدٌ) أنّ (خَلفَك) ينتصبُ لا بإضمار فعلٍ، ولكن بمخالفة ما بعده»[٣].

وهذا فيه نظرٌ؛ لأنّ معنى الخلاف الذي ذكره الكوفيون في نصب الظرف الواقع خبراً -وقد سبق بيانه- غير متحقّق في هذا المثال؛ لأنّ (زيدٌ) عندهم ليس بمبتدأ، وإنما هو فاعل، والعاملُ فيه الظّرفُ، وأصل الكلام عندهم (حلّ خَلْفَكَ زيدٌ)[٤].

---

(١) الارتشاف ٣/٣٣-٣٤، وانظر: شرح التصريح٢ /٨٨، وشرح الأشموني ٢/٢١.

(٢) انظر: الهمع ١/١٠٦.

(٣) شرح السيرافي ٢/٦٥ب.

(٤) انظر: الإنصاف ١/٥١ وما بعدها.

المسألة (٣٤)

الاشتغال:

العطف على جملة ذات وجهين

من المصطلحات التي ردّدها النّحويون في باب الاشتغال مصطلح (الجملة ذات الوجهين)[١]، ويقصدون به الجملة المصدّرة بمبتدأ خبرُه جملةٌ فعليةٌ نحو: (زيدٌ أكرمته)[٢].

وقد انحصر حديثهم عن هذه الجملة في العطف عليها بجملة مصدّرةٍ بالاسم المشغول عنه، وهو حديثٌ يأخذ التفصيل الآتي:

١ - إنْ كانت الجملة الأولى تعجُبيّةً، وأسلوب التعجّب (ما أفْعَلَه) فالمختار الرفعُ بالابتداء ، نحو: (ما أَحْسَنَ زيداً وعمرٌو أحبّه)[٣]، أمّا إذا كان أسلوب التعجب (أفْعِلْ به) فالجملة -حينئذٍ- فعليّةٌ ، وليست ذات وجهين، فيُختار النّصبُ طلباً للتناسق في العطف.

٢ - وإنْ فُصِلَ بين حرف العطف والاسم المشغول عنه بـ(أمّا) ترجّح الرفع، نحو: (زيدٌ أكرمتُه، وأمّا عمروٌ فلقيته عنده)؛ ذلك لأنّ (أمّا) من حروف الابتداء[٤].

ومثل (أمّا) عند سيبويه (إذا) الفجائية، نحو: (زيدٌ لقيتُه وإذا عمرٌو يضربُه بكرٌ)[٥]، وتبعه جماعة منهم:

---

(١) لم يستخدم سيبويه والنحويون المتقدّمون هذا المصطلح، وإنما يُفْهَمُ من أمثلتهم. انظر: الكتاب ١/٩١، ولعلّ من أوائل من أطلقوه الزمخشري، انظر: المفصل ص ٥١، ثم شاع ذلك عند النحويين، انظر: المقرب ص ٩٦، وشرح التسهيل ٢/١٤٣، والارتشاف ٣/١١٠.

(٢) انظر: الكتاب ١/٩١، وشرح السيرافي ١/١٩٨ب، وشرح المفصل ٢/٣٢، وشرح التسهيل ٢/١٤٣.

(٣) انظر: الارتشاف ٣/١١٠.

(٤) انظر: الكتاب ١/٩١، وشرح السيرافي ١/١٩٨ب، وشرح الرماني ٢/٣٤ب، والمفصل ص ٥١، وشرح المفصل ٢/٣٣، وشرح التسهيل ٢/١٣٩، والارتشاف ٣/١١٠.

(٥) انظر: الكتاب ١/٩٥.

السيرافي[١]، والرماني[٢]، والزمخشري[٣].

وذهب ابن مالك إلى وجوب الرفع بعدها؛ لأنّ العرب لم يستعملوها إلا متلوّةً بمبتدأ، أو خبر مقدّم[٤]، وهذا ما أكّده بعد ابن مالك ابنُه بدر الدين[٥]، وابن هشام[٦]، وهو ظاهر قول المبرد: «وأمّا (إذا) التي تقعُ للمفاجأة فهي تسدّ مسدّ الخبر، والاسمُ بعدها مبتدأ»[٧].

وذهب ابن عصفور إلى التفصيل، فإن لم يقترن الفعل المشغول بـ(قد) وجب الرفع، نحو(زيدٌ لقيتُه وإذا عمرٌو يضربُه بكرٌ)، وإن اقترن بها كان حكمُ الاسم بعد (إذا) الفجائية كحكمه لو لم يتقدّمه شيءٌ، فيترجّح الرفعُ، ويجوزُ النصبُ نحو: (زيدٌ لقيتُه وإذا عمرٌو قد أكْرَمَهُ بكرٌ)، أو (عمراً ..)[٨].

ويشهد لهذا ما نُقِل عن الأخفش، وهو إيلاء (إذا) الفعل المقرون بـ(قد)[٩].

٣ - وإن لم يكن أحد الأمرين السابقين فلا تخلو المسألة من أحد شيئين:

الأول: أن يُذكر في الجملة المعطوفة ضميرٌ يعود إلى الاسم الأول الذي في الجملة الأولى، فإن تحقّق هذا استوى الرفعُ والنصبُ عند جمهور النحويين[١٠]،

---

(١) انظر: شرح السيرافي ١/٢٠٢أ.

(٢) انظر: شرح الرماني ٢/٣٤ب.

(٣) انظر: المفصل ص ٥١، وتبعه صدر الأفاضل في: التخمير ١/٣٨٧-٣٨٨، وابن يعيش في: شرح المفصل ٢/٣٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/١٣٩.

(٥) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٩٢.

(٦) انظر: المغني ١/٨٧، إذ ذكر أنّ (إذا) الفجائية تختصّ بالجمل الاسمية، وهذا يُفهمُ منه أنّه يوجب بعدها الرفع على الابتداء.

(٧) المقتضب ٣/١٧٨.

(٨) انظر: المقرّب ص ٩٦-٩٧ ، وانظر هذا الرأي غير معزوّ في: الارتشاف ٣/١٠٥، وتوضيح المقاصد ٢/٤٠.

(٩) انظر: توضيح المقاصد ٢/٤٠.

(١٠) انظر: شرح السيرافي ١/١٩٨ب، وشرح الكافية ١/١٧٦، والارتشاف ٣/١١٠.

وذلك نحو: (زيدٌ لقيتُه وعمرٌو أكرمتُه عنده)، أو (وعمراً ...)، فالرفعُ بالابتداء عطفاً على جملةِ (زيـدٌ لقيتُه)، وهي الجملـة الكبـرى، والنصبُ بفعـلٍ مضمرٍ عطفاً على جملة الخبر (لقيتُه)، وهي الجملة الصغرى.

وقد خالف في هذا الصّيمري، والحريري، فجعلا الرفع أولى.

فأمّا الصّيمري فاحتجّ لذلك بأنّ حملَ أول الجملة الثانية على أول الجملة الأولى أحسنُ[١].

وأما الحريري فاستدلّ بأنّ الرفعَ مستغنٍ عن التقدير، بخلاف النصب فإنه يحتاجُ إلى تقدير فعل[٢].

وقد اعترض الرضيُّ احتجاجَ الحريري قائلاً: «فإنْ قيل: بل الرفعُ أولى؛ للسلامة من الحذف والتقدير؛ عورض بكون الكلام المعطوف أقرب إلى الفعلية منه إلى الاسميـة»[٣].

وهذا الاعتراض -فيما أرى- غير مسلّم؛ لأنّ الجملة الفعلية -وهي الصغرى- جزءٌ من الجملة الاسمية -وهي الكبرى- فقربها قربٌ لما هي جزءٌ منه، إلا إذا نُظِرَ إلى مبتدأ الجملة، فأوّلُ الصّغْرى أقرب.

والثاني: ألاّ يذكر في الجملة المعطوفة ضميرٌ يعود إلى الاسم الأول، وهذا موضع الاعتراض لسيبويه، كما سيتبيّن بعد عرض مذهبه.

رأي سيبويه:

يقول سيبويه: «هذا بابٌ يُحْمَلُ فيه الاسمُ على اسمٍ بُنِي عليه الفعلُ مرّةً، ويُحْمَلُ مرّةً أخرى على اسمٍ مبنيٍّ على الفعل أيَّ ذلك فعلتَ جاز، فإنْ حملتَه على الاسم الذي بُنِي عليه الفعلُ كان بمنزلته إذا بنيتَ عليه الفعلَ مبتدأً، يجوزُ فيه ما يجوز فيه، إذا قلت: (زيدٌ لقيتُه)، وإنْ حملتَه على الذي بُنِي على الفعل اختير فيه النصبَ كما اختير فيما قبله، وجاز فيه ما جاز في الذي قبله، وذلك قولك: (عمروٌ لقيتُه وزيدٌ كلّمتُه) إن حملت الكلام على الأوّل، وإن حملتَه على الآخِر قلـت: (عمروٌ

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة ١/٣٣٠.

(٢) انظر: شرح ملحة الإعراب ص ١٥٤.

(٣) شرح الكافية ١/١٧٥.

لقيتُه وزيداً كلّمتُه).

ومثلُ ذلك قولُك: (زيدٌ لقيتُ أباه وعمراً مررتُ به) إن حملته على الأب، وإنْ حملتَهُ على الأوّل رفعت، والدليلُ على أنّ الرفعَ والنصبَ جائزٌ كلاهما أنّك تقولُ: (زيدٌ لقيتُ أباه وعمراً) إن أردتَ أنّك لقيت عمراً والأب، وإنْ زعمت أنّك لقيت أبا عمرٍ، ولم تَلْقَه[١] رفعت.

ومثلُ ذلك: (زيدٌ لقيتُه وعمرٌو) إن شئتَ رفعت، وإنْ شئتَ قلت: (زيدٌ لقيتُه وعمراً)، وتقول أيضاً: (زيدٌ ألقاه وعمراً وعمرٌو)، فهذا يقوّي أنّك بالخيار في الوجهين»[٢].

فسيبويه -كما يظهرُ من نصّه- يُقرّرُ أنّ الرفعَ والنّصبَ يستويان، وإن لم يوجدْ في الجملة المعطوفة ضميرٌ يعود إلى المبتدأ في الجملة الأولى، وهذا ما يدلّ عليه تمثيلُه للمسألة بـ(عمرٌو لقيتُه وزيداً كلّمتُه)، أو (وزيدٌ كلّمتُه)، و(زيدٌ لقيتُ أباه وعمرٌو مررتُ به)، أو (وعمراً مررتُ به)، فجملتا (زيدٌ كلّمتُه)، و(عمرٌو مررتُ به) ليس فيهما ما يعود إلى المبتدأ.

وقد استدلّ على جواز الرفع والنّصب -هنا- بجوازهما في نحو(زيدٌ لقيتُ أباه وعمرٌو)، أو (وعمراً)، و(زيدٌ لقيتُه وعمرٌو)، أو (عمراً).

فلما جاز في نحو هذين المثالين عطفُ (عمرو) بالرفع على المبتدأ، وبالنصب على المفعول به في الجملة الصّغرى، مع أنّه لا يجوز أن يقع موقعه، فلا تقول: (زيدٌ لقيت عمراً)؛ لأنّ جملة الخبر -حينئذٍ- تخلو من ضميرٍ يربطها بالمبتدأ، فلمّا جاز ذلك جاز في هذه المسألة رفعُ الاسمِ بعد حرف العطف على الابتداء مراعاة للجملة الكبرى، ونصبُه بفعلٍ مضمرٍ عطفاً على الجملة الصغرى -وهي الفعلية- مع أنّ المعطوف لا يصحّ أن يقعَ موقعَها؛ لخلوه من عائدٍ إلى المبتدأ[٣].

---

(١) الضمير في(لم تلقه) يعود إلى (عمرو).

(٢) الكتاب ١/٩١.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/١٩٩أ.

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنّ الزّيادي وغيرَه من النحويين -وهو الأخفش كما ذكر الفارسي والرضي[١]- قد أنكروا على سيبويه ما ذهب إليه، فقالوا: «إذا قلنا: (زيدٌ لقيتُه وعمرٌو كلمتُه) لم يجز حمل (عمرو) على (لقيتُه)، وذلك أنّ (لقيتُه) جملةٌ لها موضع، ألا ترى أنّك تقول: (زيدٌ ملقيٌّ)، و(زيدٌ قائمٌ)، فيقع موقعَها اسمٌ واحدٌ، وهي خبرٌ لـ(زيدٌ)، وكلّ شيءٍ عطفت عليها وقع موقعها، وصار خبراً لـ(زيد)، كما هي خبرٌ له، و(عمرٌو لقيتُه) لا يجوز أنْ يكونَ خبراً لـ(زيد)، ألا ترى أنّك تقول: (زيدٌ عمرٌو لقيتُه)، فالهاءُ تعودُ على (عمرو)، ولا شيء يعود إلى (زيد) من الجملة، فإنْ جعلتَ في (عمرو كلّمتُه) ما يعود إلى (زيد) جاز -حينئذٍ- ما قال سيبويه من الوجهين جميعاً ...»[٢].

ومن هذا يتبيّن أنّ الأخفش والزيادي يردّان نصبَ الاسمِ بفعلٍ مضمرٍ عطفاً على الجملة الصّغرى، محتجّين بأمرين:

أحدهما: ما ذكره السيرافي، وهو أنّ المعطوفَ يأخذُ حكمَ المعطوف عليه، وفي المثال الذي ذكره سيبويه لو نُصِبَ الاسمُ بعد العاطف بفعلٍ مضمر عطفاً على الجملة الصّغرى -أي: جملة الخبر- لما صحّ ذلك؛ لأنّ الجملة المعطوفة تخلو من ضمير يعود إلى المبتدأ.

وأمّا استدلال سيبويه على أنّ المعطوف قد لا يقعُ موقعَ المعطوف عليه بنحو(زيدٌ لقيتُ أباه وعمراً) و(زيدٌ لقيتُه وعمراً) فقد ردّه الزيادي محتجاً بأنّ (عمراً) في هذين المثالين اسمٌ واحدٌ وقع عليه الفعل الذي وقع على الأب، أو الهاء، فقد صار معهما مفعول (لقيت)، و(لقيت) خبرٌ لـ(زيد)، وفي مفعوليه ما يعود إليه، وهو الضمير المضاف إليه الأب، أو الضمير المتصل بالفعل، و(عمرٌو كلّمتُه) جملةٌ قائمةٌ بنفسها، ليست داخلة

---

(١) انظر: المسائل البصريات ١/٢١١، وشرح الكافية ١/١٧٦، وانظر -أيضاً-: الارتشاف ٣/١١٠، ونسب ابن مالك إلى الأخفش تضعيف النصب، انظر: شرح التسهيل ٢/١٤٤.

(٢) شرح السيرافي ١/١٩٨ب، وقد نقله الأعلم في: النكت ١/٢٢٤، وانظر: المسائل البصريات ١/٢١١-٢١٣، والمساعد ١/٤١٨-٤١٩.

في الفعل الأوّل، ولا الفعلُ الأوّلُ واقعٌ عليها[١].

والآخر: أنّه لا يجوز عطفُ جملة لا محل لها على جملةٍ لها محلّ من الإعراب، وينسب هذا الاحتجاج للأخفش[٢].

وللنحويين في هذا الاعتراض ثلاثة أنحاء:

الأوّل: موافقة سيبويه، ومن أبرز مَنْ ذهب هذا المذهب: الفارسي، والزمخشري، وصدر الأفاضل، وابن الحاجب، وابن مالك، وابن الناظم، وابن عقيل، والسّلسيلي.

فأمّا الزمخشري[٣]، وصدر الأفاضل[٤]، وابن الحاجب[٥]، وابن الناظم[٦]، والسَّلسيلي[٧]؛ فلم يضيفوا شيئاً إلى ما قرّره سيبويه.

وأمّا الفارسيّ فقد احتجّ لمذهب سيبويه بأنّ الجملة المعطوف عليها لم تظهر عليها علامة الإعراب، فلذا جاز أن يُعطفَ عليها جملةٌ لا محلّ لها من الإعراب[٨].

وهذا ما قرّره ابنُ مالك[٩] راداً الاعتراض لسيبويه بمجيء النّصب بعد العاطف المسبوق بجملةٍ ذاتِ وجهين في قوله تعالى : ﴿والنّجْمُ والشّجرُ

---

(١) انظر: شرح السيرافي ١/١٩٩أ.

(٢) انظر: المسائل البصريات ١/٢١١، وشرح الكافية ١/١٧٦، ولم يتحدث الأخفش في (معاني القرآن) عن هذه المسألة.

(٣) انظر: المفصل ص ٥٠-٥١.

(٤) انظر: التخمير ١/٣٨٧.

(٥) انظر: الكافية ص ٩٨.

(٦) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٩٣.

(٧) انظر: شفاء العليل ١/٤٢٨.

(٨) انظر: المسائل البصريات ١/٢١٣، وقد نسب الرضي إلى الفارسي ترجيح الرفع، انظر: شرح الكافية ١/١٧٦، وظاهر كلام الفارسي في: التعليقة ١/١٢٣، والمسائل البصريات ١/٢١٣ أنه يجعل الرفع والنصب سواء.

(٩) انظر: شرح التسهيل ٢/١٤٣-١٤٤.

يَسْجُدانِ والسّماءَ رَفَعَها﴾[١]، وقولِه تعالى: ﴿والشّمْسُ تَجْري لمسْتَقَرٍّ لها ذَلِكَ تَقْدِيْرُ العَزِيزِ العَلِيْمِ وَالقَمَرَ قَدّرْنَاهُ مَنازِلَ حتّى عادَ كالعُرْجُونِ القَدِيْمِ﴾[٢].

وقد أخذ ابنُ عقيل ما قرّره ابنُ مالك[٣]، وهو -فيما أرى- دليلٌ كافٍ لترجيح مذهب سيبويه.

والثاني: موافقة الأخفش والزيادي، ومن أبرز أصحاب هذا الاتجاه: السيرافي، وابن يعيش، والجامي، ونُسب إلى المبرد[٤].

يقول السيرافي -بعد أن ذكر اعتراض الأخفش والزيادي-: «وأظنّ سيبويه إنما أراد ذلك إذا جُعل في الجملة الثانية ضميرٌ يعودُ إلى (زيد)، واشتغل بأنْ أرانا جواز ردّ الجملة الثّانية إلى المبتدأ مرّةً، وإلى المفعول مرّةً، ولم يشتغل بتصحيح لفظ المسألة ...»[٥].

فهو -إذن- يقرّر أمرين:

أحدهما: تصحيح ما ذهب إليه الأخفش والزيادي، وهو منعُ النصب إن لم يكن في الجملة المعطوفة ضميرٌ يعود إلى المبتدأ.

والآخر: ظنّه أنّ هذا -أيضاً- مذهب سيبويه، وإنّما مثّل بـ(زيدٌ لقيتُه وعمراً كلمتُه)؛ لأنّه اشتغل بتوضيح المسألة، ولم يراع صحّة لفظها ومثالها.

---

(١) الآيتان (٦)، و(٧) من سورة الرحمن.
والشاهد نصب (السماء)بفعل مضمرٍ بعد حرف العطف المسبوق بجملة ذات وجهين، والتقدير: (ورفع السماءَ رفعها).

(٢) الآيتان (٣٨)، و(٣٩) من سورة يس.
والشاهد في نصب (القمر) بفعل مضمر بعد العاطف المسبوق بجملة ذات وجهين، والتقدير: (وقدّرنا القمرَ قدّرناه منازل)، والنصب قراءة عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وقرأها ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو بالرفع. انظر: السبعة ص ٥٤٠.

(٣) انظر: المساعد ١/٤١٧-٤١٩.

(٤) انظر: المسائل البصريات ١/٢١٣.

(٥) شرح السيرافي ١/١٩٩أ، وقد نقله الأعلم في: النكت ١/٢٢٥ بتصرفٍ قليل، ولم يشر إلى السيرافي.

وهذا -عندي- ظنٌّ بعيدٌ لأمرين:

أ - أن سيبويه مثّل للمسألة بمثالين هما : (عمرٌو لقيتُه وزيداً كلّمتُه)، و(زيدٌ لقيت أباه وعمراً مررت به)، وكلاهما تخلو فيهما الجملة المعطوفة من ضمير يعود إلى المبتدأ، واحتمال وقوع الخطأ في المثالين بعيدٌ جداً.

ب - أنّه استدلّ للمسألة بنحو (زيدٌ لقيتُ أباه وعمرٌو)، أو (وعمراً)، و(زيدٌ لقيتُه وعمرٌو)، أو (وعمراً) بالرفع عطفاً على المبتدأ، وبالنصب عطفاً على المفعول به، ولو جُعِلَ (عمرٌو) في المثالين مكانَ المفعول به لفسد الكلام؛ لأنّ جملة الخبر -حينئذٍ- تخلو من ضميرٍ يعود إلى المبتدأ، فهذا يؤيّد أنّه يقصد خلوَّ الجملة المعطوفة في مسألة الاشتغال من عائدٍ إلى المبتدأ.

ونحو ظنّ السيرافي ما جزمَ به ابنُ يعيش عند حديثه عن مذهب الزمخشري، إذ يقول: «وهذا موضعٌ فيه إشكالٌ، وذلك أنّك إذا قلت: (زيدٌ لقيته وعمرٌو كلّمته) لم يجزْ حمل (عمرٌو كلّمته) على (لقيته)؛ وذلك لأنّ (لقيته) جملةٌ لها موضعٌ من الإعراب، ألا ترى أنّك تقول: (زيدٌ قائمٌ) فيقع موقعَها اسمٌ واحدٌ، وهو خبرُ (زيد)، فكلّ شيءٍ عُطِفَ عليها صار في حكمها خبراً لـ(زيد)، وأنت لو جعلت (عمراً ضربته) خبراً عن (زيد) لم يجز؛ لخلوّه من العائد إلى (زيد) ... فإنْ جئتَ بعائدٍ فيها فقلت: (زيدٌ عمراً ضربته عنده) جازت المسألة ... ولا شكّ أنّه [يعني الزمخشري] إنما لم يذكر ذلك؛ لأنّه معلومٌ، فلم يحتجْ إلى التعرّض له، فأجاز الوجهين بشرط وجود شرائطه من الضمير وغيره، فاعْرفه»[1].

وهذا -أيضاً- ما أثبته الجامي بعد أن أورد قولَ ابن الحاجب: «ويستوي الأمران في مثل (زيدٌ قام وعمراً أكرمته)»[2]، حيث يقول: «أي: (عنده)، أو (في داره) ونحو ذلك، وإلا لا يصحّ العطفُ على الصّغرى؛ لعدم الضمير»[3].

والثالث: الأخذ بقول ثالث، وأصحاب هذا الاتجاه على أربعة مذاهب:

---

(١) شرح المفصل ٢/٣٣.

(٢) الكافية ص ٩٨.

(٣) الفوائد الضيائية ١/٣٥٩.

المذهب الأوّل: ترجيحُ النصب، وهو مذهب أبي عُبيد القاسم بن سلاّم[١]، واحتجّ بأنّ قبل الاسم المشتغل عنه فعلاً، وبعده فعلاً[٢].

والمذهب الثاني: ترجيحُ الرفع، وهو مذهب الصّيمري، والحريري، وقد تقدّم أنّهما يريان ذلك، وإنْ وُجِدَ في الجملة المعطوفة ضميرٌ يعود إلى المبتدأ.

ووقع لي نصّ للفرّاء يُفهم منه أنّه يُرجّح الرفع، حيث يقول: «وقولُه: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ الرفعُ فيه أعجبُ إليّ من النّصب؛ لأنّه قال: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ﴾[٣]، ثم جعل (الشمس) و(القمر) مُتبعَيْن لـ(الليل)، وهما في مذهبه آياتٌ مثله، ومَنْ نَصب أراد (وقدّرنا القمر منازل، كما فعلنا بالشمس)، فردّه على الهاء[٤] من (الشمس) في المعنى؛ لأنّه أوقع عليه ما أوقع على (الشمس)، ومثلُه في الكلام (عبدُ الله يقومُ وجاريتَه يضربها) فالجارية مردودة على الفعل، لا على الاسم؛ لذلك نصبناها؛ لأنّ الواو التي فيها للفعل المتأخّر»[٥].

والمذهب الثالث: اشتراطُ العطفِ بالواو، أو الفاء لجواز النصب، وهو مذهب هشام بن معاوية الضّرير[٦].

والمذهب الرابع: اشتراط العطف بـ(ثم) لجواز النصب[٧].

ولم يظهر لي ما يؤيّد هذا التفريق بين حروف العطف.

---

(١) هو القاسم بن سلاّم الخُزاعي، أبو عبيد، من الطبقة اللغوية الكوفية الثالثة، توفي سنة «٢٢٣هـ »، وقيل: «٢٢٤هـ ».

انظر: طبقات الزبيدي ص ١٩٩-٢٠٢، وإنباه الرواة ٣/١٢-٢٣.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٩٤.

(٣) من الآية (٣٧) من سورة يس.

(٤) يريد أنّ (القمر) منصوب بالفعل المتأخر، وأنّ الجملة الفعلية معطوفة على جملة (تجري) التي هي خبرٌ للمبتدأ (الشمس)، وفيها ضميرٌ يعود إليه، وجاز ذلك؛ لأنّ (القمر) مرتبطٌ في المعنى بـ(الشمس)، والرابط كونهما قد جعلا آيتين، فقام ذلك مقام الضمير.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/٣٧٨.

(٦) انظر: الارتشاف ٣/١١٠.

(٧) انظر: المصدر السابق ٣/١١٠.

ومن الجدير بالذكر أنّ أبا حيّان نسب المذهب الأخير إلى الجمهور[١]، وفي ذلك نظرٌ لسببين:

أحدهما: أنّ أعلام النحويين -كما تقدّم- منهم من ذهب مذهبَ سيبويه، ومنهم مَنْ ذهب مذهب الأخفش، والزّيادي.

والآخر: أنّ هذا المذهب لم يذكره -فيما أعلم- أحدٌ قبل أبي حيّان.

---

(١) انظر: الارتشاف ٣/١١٠.

المسألة (٣٥)

المفعول فيه:

أيّ نوعي الظروف أشد تمكّناً في الاسمية؟

قرر سيبويه في باب (ما شُبّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختصّ) أنّ ظروف الزمان أشدُّ تمكناً في الاسمية من ظروف المكان؛ لأنّها أكثر تصرفاً[١]، وكان قد ذكر في أوّل (الكتاب) أنّ ظروف المكان أقرب إلى الأناسيّ ونحوهم؛ لأنّ من الأماكن ما خُصّ باسمٍ كـ(مكّة)، ولأنّ لها جثثاً نحو (الجبل)، كما ذكر -أيضاً- أنّ ظروف الزمان أقرب إلى الفعل؛ لموافقتها إياه في الدلالة على الزمان[٢].

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرافي) أنّ المبرد خطّأ سيبويه في جعله ظروف الزمان أشد تمكّناً في الاسمية، واحتج بما جاء في أول (الكتاب)[٣].

ونص نقد المبرد في (مسائل الغلط) هو: «ومن ذلك قوله [أي سيبويه]:...: واعلم أنّ ظروف الزمان أشد تمكناً في الأسماء؛ لأنّها تكون فاعلةً ومفعولةً، تقول: (أَهْلَكَكَ الليلُ والنهارُ) ... قال محمد: والأمكنة كذلك، تقول: (أنصبك الطريقُ)، و(بَعُدَ عليك الفرسخان)، و(سرتُ الميلين) ... والأمكنة أولى بأن تكون فاعلة ومفعولة؛ لأنّها جثثٌ كالناس، وقد قال سيبويه: والأماكن إلى الناس وغيرهم أقرب»[٤].

فالمبرد -إذن- يرى أن ظروف الزمان ليست بأشد تمكناً في الاسمية من ظروف المكان، بل إنّ الأمكنة -عنده- أولى بأنْ تكون أشد تمكناً؛ لأنّ لها جثثاً.

وقد صوّب الزجاج مذهبَ سيبويه مستدلاً بأنّ ظروف الزمان يقلّ فيها غير المتمكّن[٥].

---

(١) انظر: الكتاب ١/٤١٩.

(٢) انظر: المصدر السابق ١/٣٦.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٢/١٤٠أ، وقد نقله الأعلم في: النكت ١/٤٢٩، وانظر: التعليقة ١/٢١٧.

(٤) انظر: الانتصار ص ١٠٦-١٠٧.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٢/١٤٠أ، والنكت ١/٤٢٩.

كما وقف مع سيبويه -أيضاً- ابنُ ولّاد، والسّيرافيّ:

فأمّا ابن ولّاد فقد تتبع عبارات المبرد، ونقضها كلَّها، إذ بدأ بردّ قوله: (والأمكنة كذلك)، محتجاً بأنّ ظروف المكان منها ما لا يستعمل إلا ظرفاً إلا في الشعر، أو في ضعيف الكلام، أمّا ظروف الزمان فليس منها ما يلزم الظرفية.

كما ضعّف قوله: (والأمكنة أولى بأن تكون فاعلة ومفعولة؛ لأنّها جثث) قائلاً: «فهذا كلامٌ ضعيفٌ؛ لأنّه إنْ كان أراد بقوله: (أولى) أي: أولى في كلام العرب؛ فلم توجد في كلام العرب كذلك، وإنْ كان أراد بها أولى في القياس، فأيّ قياسٍ يوجب لها هذا دون غيره؟ وقد يكون الفاعل، والمفعول جثة وغير جثة، وليست الجثثُ مخصوصة بذلك دون غيرها من الأسماء التي ليست بجثث، نحو (القيام)، و(القعود)، إذا قلت: (رأيتُ قيامَك)، و(أعجبني قيامُك)».

ثم ختم حديثه بإبطال الاحتجاج بما ذكره سيبويه في أوّل (الكتاب)، وهو أنّ الأماكنَ إلى الأناسيّ وغيرهم أقربُ، مقرراً أنّ سيبويه إنما أراد أنّ الأزمنة أقرب إلى الفعل؛ لأنّها ماضية، ومستقبلة، والأمكنة ليست كذلك، وهذا لا يوجب أن تكون أشد تمكّناً في الاسمية من الأزمنة[1].

ويؤخذ على ابن ولّاد قولُه عن الأزمنة : (وليس منها ما يلزم الظرف)؛ لأنّ هناك ظروفَ زمانٍ غير متصرّفة، نحو (بُعيدات بين)، و(يومَ يوم)، ونحوها[2].

وأما السيرافي فاستهل كلامه بتضعيف استدلال الزجاج على صحة مذهب سيبويه بأنّ ظروف الزمان يقلّ فيها ما لا يتمكّن، معلّلاً حكمه بأنّ الأزمنة غير المتصرّفة أكثرُ من الأمكنة غير المتمكنّة؛ لأنّ فيها (قبل)، و(بعد)، و(بُعيدات بين)، و(ذات مرة)، و(ذات صباح)، ونحوها.

ثم حكم على اعتراض المبرد بالضعف، وعلّل حكمه بأمرين:

أحدهما: أنّ ظروف الزمان تشبه المصادر، فهي -إذن- أقوى في الاسمية، ووجه الشبه بينهما هو أنّ لفظ الفعل مبني على الزمان الماضي وغيره، كما أنه

---

(١) انظر: الانتصار ص ١٠٧-١٠٩.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٠٢-٢٠٣.

مبني من لفظ حروف المصادر، ويؤكد هذا الشبه أنّ العرب تعبّر كثيراً عن الزمان بألفاظ المصادر نحو (أتيتك صلاةَ العصر)، وتُخبر عن المصادر بألفاظ الزمان نحو (قيامُك يومُ الخميس).

والآخر: أنّ اللفظ العام لظروف الزمان هو الوقت، والزمان، والدهر، وكل واحد منها متمكن، ثم تنقسم إلى الليل، والنهار، وهما قويان في التمكن، ثم ينقسمان إلى الساعات، وهي قوية التمكن أيضاً، وليس كذلك المكان؛ لأنّ الاسم العام له هو المكان، ثم ينقسم إلى الجهات الست: خلف، وقدام ... وهي ضعيفة التمكن.

وانتهى السيرافي إلى أنّ ما ذكره سيبويه في باب (ما شبّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص) صحيح، أما الذي ذكره في أول (الكتاب) فإنما أراد به أنّ ظروف المكان قريبة إلى الأناسي ونحوها؛ لأنّ من الأماكن ما لا يكون ظرفاً، كما أنّ الأناسيّ لا تكون ظروفاً، بخلاف ألفاظ الزمان فإنها تكون كلها ظروفاً[١].

وممّا يؤخذ على السّيرافي ردُّه على الزجاج بأنّ التمكن في ظروف المكان أكثر منه في ظروف الزمان؛ ذلك أنّ العكس هو الصّواب، كما حكم السيرافي نفسه عند ردّه على المبرد.

والقول -عندي- في هذه المسألة أنّ الحكم بأيّ نوعي الظروف أقرب إلى الاسمية يختلف باختلاف الجهة المنظور إليها، فظروف الزمان أقرب من جهة التصرف؛ لأنّ أكثرها متصرّفٌ، كما أنّ أكثر غير المتصرّف منها لا يلزم الظرفية إلا بقيد، كالعلمية، وقصد التعيين في (بكرة)، و(غُدوة)[٢].

وظروف المكان أقرب من جهة أنّها أشبهت في الدلالة أمكنةً لها جثثٌ، وأسماءٌ تخصُّها، ولا تستعمل ظروفاً كـ(الجبل) و(مكة)، وقد أشار إلى هذا ابن السّرّاج[٣]، والمجاشعي[٤].

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٢/١٤٠أ-ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يشر إليه، انظر: النكت ١/٤٢٩-٤٣٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٠٢-٢٠٣.

(٣) انظر: الأصول ١/١٩٧.

(٤) انظر: شرح عيون الإعراب ص ١٤٢.

المسألة (٣٦)

المفعول معه:

تقدير الفعل في نحو (ما أنت وزيداً؟) و(كيف أنت وقصعةً من ثريد؟)

قرّر جمهور النحويين أنّه إذا تقدّم الواوَ جملةٌ متضمّنةٌ معنى الفعل، وليس في الكلام ما يمنع العطف ترجّح عطفُ ما بعد الواو على ما قبلها[١]، كقول علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «فما أنت وعثمانُ؟»[٢]، وكقول جَميل بُثَيْنةَ[٣]:

وأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وأَهْلُنا   تَهامٍ فما النَّجْديُّ والمُتَغَوِّرُ؟[٤]

ولا يمتنع النصب، وإن كان قليلاً، ومنه ما حكاه سيبويه عن بعض العرب: (ما أنت وزيداً؟)، و(كيف أنت وزيداً؟)[٥]، وقول الشاعر[٦]:

---

(١) انظر: الكتاب ١/٣٠٢-٣٠٦، والكامل ١/٣٣٣، والجمل ص ٣١٨، وشرح الرماني ٢/٨٩ب، والتبصرة والتذكرة ١/٢٥٨-٢٥٩، والمفصل ص ٥٨-٥٩، وشرح التسهيل ٢/٢٥٨-٢٥٩، وشرح الكافية ١/١٩٧، والارتشاف ٢/٢٨٨، وتوضيح المقاصد ٢/٩٩.

ولم يخالف مذهب الجمهور -فيما أعلم- إلا قلّةٌ منهم: ابن الحاجب، وابن عصفور، إذ أوجب الأول العطف، وأوجب الثاني النصب على المعية. انظر: الكافية ص ١٠٢، وشرح الجمل ٢/٤٥٥.

(٢) هذه عبارة من رسالة وجّهها علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، انظر نصّ الرسالة في: الكامل ١/٣٣٠-٣٣١.

(٣) هو جميل بن مَعْمَر العذري، أبو عمرو، صاحب بثينة، توفي بمصر سنة «٨٢هـ »، انظر: الشعر والشعراء ١/٤٣٤-٤٤٤، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١/١٣٤-١٣٥.

(٤) انظر البيت في: ديوان جميل ص ٣٢، والكتاب ١/٢٩٩، والكامل ١/٣٣٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٤٠، وتحصيل عين الذهب ١/١٥١، والتبصرة والتذكرة ١/٢٥٩.

(٥) انظر: الكتاب ١/٣٠٣.

(٦) هو أسامة بن الحارث الهذلي.

انظر البيت في: شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٨٩، والكتاب ١/٣٠٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٤١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٢٨، وتحصيل عين الذهب ١/١٥٣، والتبصرة والتذكرة ١/٢٦٠.

فَما أنا والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضَّابطِ؟[١]

وقول الآخر[٢]:

أَتُوْعِدُني بقومِكَ يا بنَ حَجْلٍ أُشاباتٍ يُخالُونَ العِبادا

بما جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وعَمْرٍو وما حَضَنٌ وعمرٌو والجِيادا؟

فهذه الشواهد نُصِبَ فيها ما بعدَ الواو على المفعول معه، ولكن لا بدّ من تقدير فعلٍ قبل الواو، فما الفعلُ المقدّر؟

رأي سيبويه:

يقول سيبويه: «وزعموا أنّ ناساً يقولون: (كيف أنت وزيداً؟)، و(ما أنت وزيداً؟)، وهو قليلٌ في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما)، ولا (كيف)، ولكنّهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (ما)، و(كيف)، كأنه قال: (كيف تكونُ وقصعةً من ثريد؟)، و(ما كنت وزيداً؟)؛ لأنّ (كنت)، و(تكون) يقعان هاهنا كثيراً، ولا ينقضان ما تُريد من معنى الحديث ... ومن ثَمّ أنشد بعضهم:

فما أنا والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضابطِ؟

لأنّهم يقولون : (ما كنت؟) هنا كثيراً، ولا ينقضُ هذا المعنى، وفي (كيف) معنى

---

(١) المَتْلَف: الطريق القَفْر المُتْلف لمن سلكه. ويُبرّح: يشقّ. والذكر الضابط: الجمل القوي. انظر: اللسان (تَلَف)، و(بَرَح)، و(ضَبَط).

والشاعر ينكر على نفسه السير في ذلك الطريق القفر الذي تتعب فيه الإبل.

(١) هو شقيق بن جزء بن رياح الباهلي.

انظر البيت في: الكتاب ٣٠٤/١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٤٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٩٦/١، وتحصيل عين الذهب ١٥٣/١، وفُرحة الأديب ص ٤٧.

الأُشابات: الأخلاط. ويخالون: يتبعون. والعباد: أراد بهم العبيد. والجياد: جمع جيّد، وهو نقيض الرديء.

انظر: اللسان (شَوَب)، و(خَوَل)، و(عَبَد)، و(جَوَد).

وحَضَن وعمرو: قبيلتان، وذهب ابن السيرافي إلى أن (الجياد) اسم قبيلة، وردّه الغندجاني.

انظر: فرحة الأديب ص ٤٧.

و(أشابات) منصوب على الذم بفعلٍ مضمر، و(ما) بدلٌ من (قومك).

(يكـون)، فجرى (ما أنت؟) مجرى (ما كنت؟)، كما أنّ (كيف) على معنى (يكـون) ...»[١].

يتبيّن من هذا النصّ أنّ سيبويه يُقدّر الفعلَ قبلَ الواو من لفظ الكون[٢]، محتجاً بأمرين:

١ - أنّ ذلك الفعل يقعُ في هذا الموضع كثيراً.

٢ - أنّه لا يُغيّر المعنى.

كما يتبيّن أنّه يوجبُ تقدير الفعل الماضي (كنت) بعد (ما)، والفعل المضارع بعد (كيف)، ويدلّ على ذلك أمران:

أحدهما: قولُه: «وفي (كيف) معنى (يكون)، فجرى (ما أنت؟) مَجرى (ما كنت؟)، كما أنّ (كيف) على معنى (يكون)».

والآخر: أنّه كرّر تقديرَ الفعل الماضي بعد (ما) في خمسة مواضع[٣]، وتقديرَ الفعل المضارع بعد (كيف) في ثلاثة مواضع[٤]، وهذا يؤيد أنّه يقصد ذلك.

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنّ المبرّد قد ردَّ على سيبويه تخصيصه الفعلَ الماضي بـ(ما)، والفعلَ المضارع بـ(كيف)، يقول السيرافي: «وقد ردَّ عليه المبرّد لفظَه في تقدير الناصب في (كيف)، و(ما)...، فقال المبرّد: ولِمَ جَعَلَ (كيف) مختصّةً بـ(تكون)، و(ما) مختصّةً بـ(كنت)؟»[٥].

---

(١) الكتاب ١/٣٠٣-٣٠٤.

(٢) تبع جمهور النحويين سيبويه في تقدير الفعل من لفظ الكون، انظر -مثلاً-: الكامل ١/٣٣٣، وشرح الرماني ٢/٨٩ب، والتبصرة والتذكرة ١/٢٥٩، والمفصل ص ٥٩، والارتشاف ٢/٢٨٨-٢٨٩، وذهب صدر الأفاضل إلى أنّه ليس هنا فعلٌ مضمر، انظر: التخمير ١/٤١٤.

وذهب الزجاجي إلى جواز تقدير فعل الملابسة، انظر: الجمل ص ٣١٨، وكذلك المالقي في: رصف المباني ص ٤٨٤.

(٣) انظر: الكتاب ١/٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦.

(٤) انظر: المصدر السابق ١/٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦.

(٥) شرح السيرافي ٢/٨١أ، وقد نقله الأعلم في: النكت ١/٣٦٢-٣٦٣، وانظر -أيضاً- الانتصار = =

وقد وقف النحويون من هذا الاعتراض موقفين:

الأول: الانتصار لسيبويه، وهذا ما ذهب إليه بعضُ النحويين، وقد جاءت انتصاراتهم على ثلاثة أنحاء:

١ - ترديد ما قرّره سيبويه دون تعرّض لاعتراض المبرّد، أو تعليل لما قدّره سيبويه، وهذا ما يظهرُ عند الصّيمريّ[١]، والزمخشري[٢].

٢ - تعليل ما قرّره سيبويه دون تعرّض لاعتراض المبرد، وهذا ما يبرز عند الرّمّاني، إذ يقول: «وإنّما قدّره سيبويه (كيف تكونُ وقَصْعةً من ثريد؟)، و(ما كنتَ وزيداً؟) على حسب ما كَثُرت مصاحبته لهذا الكلام، حتى يكون ما أبقى دليلاً على ما ألقى؛ لأنّ المصاحبةَ يطلب فيها الكلامُ ما كَثُرت مصاحبته به»[٣].

٣ - ردّ اعتراض المبرد، وهذا ما ذهب إليه ابنُ ولاّد، والسّيرافي.

فأمّا ابنُ ولاّد فقرّر أنّه لا يجوز إلا ما قدّره سيبويه؛ لأنّ (ما) دخلها معنى التحقير والإنكار؛ إذ يقال لمن أُنكِر عليه مخالطة (زيد)، أو ملابسته: (ما أنت وزيداً؟)، ولا يُنْكَرُ إلا ما ثَبَتَ واستقرّ، دون ما لم يقع، وليست (ما) لمجرّد الاستفهام، وأمّا (كيف) فعلى بابها من الاستفهام، والمعنى: (كيف تكون إذا وقع كذا؟)، أي: على أيّ حال؟؛ لأنّ الاستفهام إنما يكون عن المستقبل[٤].

وفيما قرّره ابنُ ولاّد نظرٌ من جهتين:

إحداهما: أنّه جعل الإنكار خاصّاً بما ثبت واستقرّ، وهذا غيرُ مُسلَّم؛ لأنّه قد يُنْكَرُ ما يقعُ في الحال، أو بصدد الوقوع في المستقبل؛ ليرتدع السّامع

= ص ٨٤-٨٥، وشرح الكافية ١/١٩٧، والهمع ١/٢٢١، وأشير إلى أن المبرّد ذكر تقدير الفعل الماضي بعد (ما) في: الكامل ١/٣٣٣، ولم يعلّق عليه.

(١) انظر: التبصرة والتذكرة ١/٢٥٨.

(٢) انظر: المفصل ص ٥٩.

(٣) شرح الرماني ٢/٨٩ب.

(٤) انظر: الانتصار ص ٨٥.

عن فعل ما همّ به[١].

والأخرى: أنّه خصّ الاستفهام بالمستقبل، ولا يظهر لي ما يمنعُ السؤال عن أمرٍ وقع في الماضي، والسائلُ يجهله.

وأمّا السّيرافي فيرى أنّ سيبويه لم يقصد اختصاص (كيف) بالمستقبل، و(ما) بالماضي، وإنما أراد التمثيل على الوجه الذي يمكن أن يُمثَّل به، والتمثيلُ ليس بحدٍّ لا يُتجاوز[٢].

فهو -إذن- يذهب مذهب المبرّد، وإنْ ظنّ أنّه يرد اعتراضه لسيبويه؛ لأنّه قد تقدّم أنّ سيبويه كان يقصد تقدير الماضي بعد (ما)، والمضارع بعد (كيف).

والثاني: موافقة المبرّد، وهذا ما ذهب إليه أبو جعفر النّحاس، وابنُ السيرافي، وابنُ طاهر[٣]، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والأشموني.

فأما أبو جعفر النّحاس[٤]، وابن السيرافي[٥]، والمرادي[٦]، وابن هشام[٧]، وابن عقيل[٨]، والأشموني[٩] فلم يصرّحوا بموافقة المبرّد، وإنما يُفهم ذلك من تقديرهم الفعل المضارع بعد (ما).

وأما ابنُ طاهر فنقل عنه السّيوطي[١٠] أنّه يوافق المبرد على اعتراضه لسيبويه.

وما ذهب إليه هؤلاء، يُرجّحه -فيما أرى- ما يأتي:

١ - ورود الفعل الماضي بعد (كيف) في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿قُلْ

---

(١) انظر: الإيضاح لتلخيص المفتاح ٢/٤٦، وشرح التلخيص للبابرتي ص ٣٥٩-٣٦٠.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢/٨١أ-ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يشر إليه، انظر: النكت ١/٣٦٢-٣٦٣.

(٣) هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، أبو بكر، المعروف بـ«الخِدَبّ»، من نحويي الأندلس، توفي سنة «٥٧٠هـ» تقريباً. انظر: إنباه الرواة ٤/١٩٤-١٩٥، والبغية ١/٢٨.

(٤) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٤١.

(٥) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٩٧.

(٦) انظر: توضيح المقاصد ٢/٩٩.

(٧) انظر: أوضح المسلك ٢/٢٤٠.

(٨) انظر: شرح الألفية لابن عقيل ص ٨٥.

(٩) انظر: شرح الأشموني ١/٣٨٦.

(١٠) انظر: الهمع ١/٢٢١.

سِيْرُوا فِي الأَرْضِ فانْظُروا كَيْفَ كانَ عاقِبَةُ الْمُجْرِمِيْنَ﴾[١].

٢ - أنّ قول الشاعر:

فما أنا والسَّيرَ في مَتْلَفٍ   يُبَرِّحُ بالذَّكر الضابطِ؟

إنكارٌ لشيءٍ لم يقع؛ لأنّ الشاعر سأله أصحابه أن يسافر معهم إلى الشام، فأبى وقال هذا الشعر[٢]، وهذا يؤكد جواز تقدير المضارع بعد (ما).

وضابط المسألة -عندي- قصدُ المتكلّم، فإن كان يستفهم عن حالٍ ماضيةٍ، أو يُنكرُ شيئاً قد مضى قُدّر الفعلُ في المثالين ماضياً، وإن كان يسألُ عن حالٍ حاضرةٍ، أو مستقبلةٍ، أو يُنكرُ شيئاً يقع الآن، أو يُتوقَّعُ وقوعُه قُدِّر الفعلُ في المثالين مضارعاً.

بقي أن أشير إلى أنّه دار خلافٌ بين النحويين حول فعل الكون المقدَّر، أهو تامٌّ، أم ناقص؟

فذهب أبو علي الفارسي[٣]، والشَّلوبين[٤]، وأبو عمرو بن بقى[٥] إلى أنّه فعل تامّ، ومفعوله اسم الاستفهام المتقدّم عليه.

وذهب الرُّمّاني[٦]، وابن خروف[٧]، وأبو حيان[٨]، والمرادي[٩]،

---

(١) من الآية (٦٩) من سورة النمل.

(٢) انظر: شرح الشواهد للعيني ١/٣٨٦.

(٣) انظر: الارتشاف ٢/٢٨٩، والهمع ١/٢٢١، ولم أقف على هذا الرأي فيما بين يدي من كتب أبي علي.

(٤) انظر: المصدرين السابقين، ولم أقف فيما بين يديّ من كتب الشلوبين على هذا المذهب.

(٥) هو أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد القرطبيّ، أبو القاسم بن أبي الفضل، يعرف بـ«ابن بقى»، توفي بقرطبة سنة «٦٢٥هـ». انظر: البغية ١/٣٩٩، وانظر رأيه في: الارتشاف ٢/٢٨٩.

(٦) انظر: شرح الرماني ٢/٨٩ب.

(٧) هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، نظام الدين، أبو الحسن، المعروف بـ«ابن خروف»، توفي سنة «٦٠٩هـ»، انظر: إنباه الرواة ٤/١٩٢، وإشارة التعيين ص ٢٢٨، والبغية ٢/٢٠٣-٢٠٤، وانظر رأيه في: الارتشاف ٢/٢٨٩.

(٨) انظر: الارتشاف ٢/٢٨٩.

(٩) انظر: توضيح المقاصد ٢/٩٩.

والأشموني[١] إلى أنه فعلٌ ناقص، وخبره ما تقدّمه من اسم الاستفهام، وهذا ما أرجّحه لما يأتي:

١ - ما ذكره الرماني، وهو أن الحدث المعيّن غير مقصود في هذه المسألة[٢].

٢ - أنّ فعل الكون الناقص يكثر حذفُه، أمَّا التَّام فحذفه قليل.

٣ - أنّ دخولَه في هذه الأمثلة لا يُغيّر معنى الكلام، وهذا من خصائص فعل الكون الناقص.

٤ - أنّ وروده ناقصاً هو الأصل.

والذي يظهر لي أنّ سيبويه قد سبق هؤلاء إلى هذا المذهب، إذ يقول مُعلِّلاً تقدير فعل الكون في هذه المسألة: «لأنّ (كنت)، و(تكون) يقعان هاهنا كثيراً، ولا ينقضان ما تُريد من معنى الحديث»[٣].

فهو يقرِّر أمرين يدلاّن على أنّ الفعل -عنده- ناقص:

أحدهما: وقوع (كان) في هذا الموضع كثيراً، ومن الثابت أنّ مجيئه ناقصاً هو الأكثر.

والآخر: أنه لا يُغيّر المعنى، وهذا -كما تقدّم- من خصائص (كان) الناقصة.

---

(١) انظر: شرح الأشموني ١/٣٨٦.

(٢) انظر: شرح الرماني ٢/٨٩ب.

(٣) الكتاب ١/٣٠٣.

المسألة (٣٧)

الحال:

ورودها اسماً جامداً لازماً

الأكثر في الحال أنْ تكونَ وصفاً مشتقّاً منتقلاً[١]، وأجاز سيبويه -على قلّةٍ- أنْ تأتي اسماً جامداً لازماً، وحمل على ذلك الأسماء الآتية:

١ - (حديداً) في قول العرب: (هذا خاتَمُك حديداً)[٢].

٢ - (خزّاً) في قولهم: (هذه جُبَّتُك خزّاً)[٣].

٣ - (كَلاكِلاً وصدوراً) في قول الشاعر[٤]:

مَشَقَ الهَواجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى   حتى ذَهَبْنَ كَلاكِلاً وصُدُورا[٥]

٤ - (كاهلاً) في قول الشاعر[٦]:

طَوِيْلُ مِتَلِّ العُنُقِ أَشْرَفُ كاهِلاً   أَشَقُّ رَحِيبُ الجوفِ مُعْتَدِلُ الجِرْمِ[٧]

وذهب الأعلم إلى أنّ سيبويه إنما نصب هذه الأسماء على التمييز، ولكنه عبّر بالحال؛ لما بين التمييز والحال من التشابه، وهو وقوعهما نكرتين بعد تمام الكلام، وتبيينهما للشيء المقصود من النوع[٨].

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٧٢٧، وشرح الكافية ١/٢٠٧.

(٢) انظر: الكتاب ١/٣٩٦.

(٣) انظر: المصدر السابق ٢/١١٨.

(٤) هو جرير ، انظر: ديوانه ص ٢١٤، والكتاب ١/١٦٢.

(٥) يصف رواحل، فيقول: إنّها قد أحزلها سير الهواجر مع سير الليل حتى نحلت كلاكلها، وصدورها. والكلاكل والصدور شيء واحدٌ، وإنما جاء بهما لاختلاف اللفظين، انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٢٢.

(٦) هو عمرو بن عمّار النَّهديُّ، انظر: الكتاب ١/١٦٢، ونسب النحاس البيت إلى امرئ القيس، انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٠١.

(٧) المتلّ: العنق. والكاهل: ما بين الكتفين. والأشق: الطويل. ورحيب الجوف: واسعه. والجرم: الجسد. والشاعر يصف فرساً، انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٥٩.

(٨) انظر: النكت ١/٢٨٢-٢٨٣، وتحصيل عين الذهب ١/٨١.

وهذا مخالفٌ لظاهر كلام سيبويه، وما فهمه شُرّاحُه، وجمهورُ النحويين[١].

الاعتراض ومناقشته:

نسب السيرافي إلى المبرد أنّه خَطَّأَ سيبويه في حمله نصب (خز)، و(حديد) على الحال، فقال: «هذا خطأ أن يكون حالاً، إنما هو تمييز»[٢].

كما عزا إليه الأعلم أنّه اعترض سيبويه في توجيه النصب في البيتين، وذهب إلى أنّ النصب على التمييز، محتجاً بأنّ (كلاكلاً)، و(صدوراً) في البيت الأول، و(كاهلاً) في البيت الثاني أسماءٌ جامدةٌ، وليس فيها معنى الفعل[٣].

ولم أعثر على ما ذكره الأعلم في كتب المبرد التي وقفت عليها.

أمّا ما أورده السيرافي فيتَّفق مع ما أثبته أبو العباس المبرد في (المقتضب)، غير أنّ عباراته في الكتاب المذكور فيها تأدبٌ مع سيبويه؛ إذ لم يصفه بالخطأ، وإنما ذكر مذهبه، وصحَّحه في تقدير العربية، ثمّ ردَّه من جهة المعنى، وذهب إلى أنّ النّصب لا يكون إلا على التمييز؛ لأنّ الحال لا تصح في المعنى إلا بما اشْتُقَّ من الفعل، ولأنّ (الحديد)، و(الخزّ) اسمان لازمان، فليس للحال فيهما نصيب[٤].

وقد كفى المبردُ المنتصرَ لسيبويه مؤونة الرد عليه؛ لأنّه في مواضع أُخَر من (المقتضب) أثبت ما يُبطل ما بنى عليه اعتراضه، وبيان ذلك فيما يأتي:

أولاً: أنّه احتجّ لاعتراضه بأنّ الحال لا تصح في المعنى إلا بما اشتُقّ من الفعل، وقد أثبت في غير موضعٍ أنّ الحال قد تأتي اسماً غير مشتقّ، ومثّل لذلك بـ(كلّمته فاه إلى فيّ)، و(بايعتُه يداً بيدٍ)، و(بعتُ الشّاء شاةً

---

(١) انظر -مثلاً-: المقتضب ٣/٢٧٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٠١، وشرح السيرافي ٢/٢١٧أ، وشرح الرماني ٢/٥٢ب، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٢٠، ٣٥٩، وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٩٤-٩٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٣١.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢/٢١٧أ، وقد نقله الأعلم في: النكت ١/٥٠٢.

(٣) انظر: النكت ١/٢٨١، والحديث عن البيتين ساقط من نسخ شرح السيرافي التي اعتمدتها، مما يجعلني أرجّح أنّ السيرافي قد ذكر هذا الاعتراض أيضاً؛ ذلك أن الأعلم في (النكت) ليس له سوى اختصار كلام السيرافي.

(٤) انظر: المقتضب ٣/٢٧٢.

ودرهماً)، و(لك الشَّاءُ شاةً ودرهماً)، و(العَجَبُ من بُرٍّ مررنا به قفيزاً بدرهم)، و(ادخلوا رجلاً رجلاً)[١].

ولا حجة له في أنّ الأسماء الجامدة في هذه الأمثلة مؤولة بمشتق؛ لأنّ (خزاً)، و(حديداً) لا يمتنع تأويلهما بالمشتق، نحو (منوَّع)[٢].

ثانياً: أنّه احتجّ -أيضاً- بأنّ (حديداً)، و(خزاً) لازمان، ولا يفارقان (الخاتم)، و(الجبّة)، وقد أبطل هذه الحجّة في موضع قبل هذا، حيث يقول: «فأمّا قولهم: (هذا خاتمك حديداً)[٣] على الحال، فتأويله أنّك نبّهت له في هذه الحال، فإنْ قلتَ: الحالُ بابُها الانتقال نحو (مررتُ بزيدٍ قائماً) قيل: الحال على ضربين: فأحدهما: التَّنقُّل، والآخر: الحال اللازمة، وإنما هي مفعول، فاللزوم يقع لما في اسمها، لا لما عمل فيها»[٤].

وأختم مناقشة رأي المبرد في المثالين بنصّ لابن مالك احتجّ فيه لمذهب سيبويه، فأوفى على الغاية، إذ يقول: «وقد اجتمع الجمود، وعدم الانتقال في قولهم: (هذا خاتمُك حديداً)، و(هذه جبّتُك خزّاً)، وهما من أمثلة سيبويه، وإنما كان الحال جديراً[٥] بوروده مشتقاً، وغير مشتقّ، ومنتقلاً وغير منتقل؛ لأنّه خبرٌ في المعنى، والخبر لا حجر فيه، بل يرد مشتقاً، وجامداً، ومنتقلاً، ولازماً، فكان الحال كذلك، وكثيراً ما يسمّيه سيبويه خبراً، وقد يسمّيه مفعولاً[٦]، وصفةً[٧]، فمن تسميته خبراً قولُه: هذا باب ما ينتصب؛ لأنّه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء، قدّمته أو أخّرته،

---

(١) انظر: المقتضب ٣/٢٣٦، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٧١.

(٢) انظر: شرح التصريح ١/٣٧٢.

(٣) في المطبوع: (هذا خاتمٌ حديداً)، وهو خطأ مطبعيّ.

(٤) المقتضب ٣/٢٦٠.

(٥) يجوز تأنيث الحال وتذكيرها، وهنا ذكّرها ابن مالك.

(٦) انظر: الكتاب ١/٣٩١، حيث يقول سيبويه: «هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفةٍ، ولا مصادر؛ لأنّه حالٌ يقع فيه الأمرُ فينتصب؛ لأنّه مفعولٌ به».

(٧) انظر: الكتاب ١/٣٨٧، حيث يقول سيبويه -بعد أن مثّل بـ(أمّا صديقاً مصافياً فليس بصديقٍ مُصافٍ)-: «والرفع لا يجوز هنا؛ لأنّك قد أضمرت صاحب الصفة، وحيث قلتَ: (أمّا العلمُ فعالِمٌ)، فلم تضمر مذكوراً قبل كلامك، وهو العلم، فمن ثَمّ حَسُن في هذا الرفع، ولم يجز الرفع في الصفة».

وذلك (فيها عبدُ الله قائماً)، و(عبدُ الله فيها قائماً)[١] ... ومن ذلك قوله في باب ما يُختار فيه الرفع والنصب؛ لقبحه أن يكون صفة: ألا ترى أنّك تقول: (هذا مالك درهماً)، و(هذا خاتمُك حديداً)، ولا يحسن أن تجعله صفة، فقد يكون الشيءُ حسناً إذا كان خبراً، وقبيحاً إذا كان صفةً[٢]»[٣].

هذا عن المثالين، أمّا البيتان فحَمْلُ النصب فيهما على التمييز -فيما أرى- أسهل من حمله على الحال، وهذا ما قرّره الرّماني تابعاً المبرّد، ويكون -حينئذٍ- من تمييز النسبة[٤].

وممّا يتصل بهذه المسألة أنّ المتأخرين حصروا ورود الحال جامدة في عشرة مواضع، استخلصوا أكثرها من أمثلة سيبويه، والمواضع هي[٥]:

الأوّل: أنْ تكونَ الحال موصوفة، وتُسمَّى الحالَ الموطِّئة، ومنها قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لها بَشَرًا سَوِيًّا﴾[٦].

والثاني: أنْ تدلّ على تشبيه، نحو (وَقَعَ المُصْطَرِعان عِدْلَي بَعِيْر)[٧]، أي: (مثل عدلي بعير)، وجعل منه ابن الناظم بيتَ الكتاب المتقدم[٨]:

مشق الهواجر ....

وهذا الموضع مأخوذٌ من قول سيبويه: «وتقول: (مررت برجلٍ أسدٍ شدةً وجُرأةً)، إنما تريد (مثل الأسد)، وهذا ضعيفٌ قبيحٌ؛ لأنّه اسمٌ لم يُجْعَلْ صفةً، وإنّما قالـه النّحويون شُبِّهَ بقولهم: (مررت بزيدٍ أسداً شدةً)، وقد

---

(١) الكتاب ٢/٨٨.

(٢) المصدر السابق ١/٣٩٦

(٣) شرح التسهيل ٢/٣٢٣.

(٤) انظر: شرح الرماني ٢/٥٢ب.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٧٣٠-٧٣٢، وشرح التسهيل ٢/٣٢٤، وشرح الكافية ١/٢٠٧-٢٠٨، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٢٥، والارتشاف ٢/٣٣٥، وشرح الألفية لابن عقيل ص ٩١، وتوضيح المقاصد ٢/١٣٤-١٣٥، وشرح التصريح ١/٣٦٩-٣٧٢، وشرح الأشموني ١/٤١٣-٤١٤.

(٦) من الآية (١٧) من سورة مريم.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٧٣٠.

(٨) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ١٢٥.

يكون خبراً[١] ما لا يكون صفةً»[٢].

والثالث: أنْ تدلَّ على مفاعلة، نحو (بايعته يداً بيدٍ)، و(كلّمتُه فاه إلى فيّ)، وهما من أمثلة سيبويه، والمبرد[٣].

والرابع: أنْ تدلّ على سعر، نحو (بعتُ الشّاء شاةً ودرهماً)، و(بعتُ داري ذراعاً بدرهم)، و(العجبُ من بُرّ مررنا به قبلُ قفيزاً بدرهم قفيزاً بدرهم)، و(بعته رأساً برأس)، وهي من أمثلة سيبويه[٤].

وقد عقد باباً لهذا سمّاه: (باب ما ينتصب فيه الاسم؛ لأنّه حال يقعُ فيها السّعر)[٥]، وكذلك فعل المبرد غير أنّه سمّى الباب: (باب ما يقع في التسعير من أسماء الجواهر التي لا تكون نعوتاً)[٦].

والخامس: أنْ تدلّ على ترتيب، نحو (ادخلوا رجلاً رجلاً)، و(بيَّنتُ له حسابه باباً باباً)، وهما من أمثلة سيبويه[٧].

والسادس: أنْ تدلّ على عدد، كقوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[٨].

والسابع: أنْ تدلّ على طورٍ واقعٍ فيه تفضيل، نحو (هذا بسراً أطيبُ منه تمراً)، وهو من أمثلة سيبويه[٩].

والثامن: أن تكون نوعاً لصاحبها، نحو (هذا مالك درهماً)، وهو من

---

(١) يريد به الحال.

(٢) الكتاب ١/٤٣٤.

(٣) انظر: الكتاب ١/٣٩١، والمقتضب ٣/٢٣٦.

(٤) انظر: الكتاب ١/٣٩٢، ٣٩٦، ٣٩٧.

(٥) الكتاب ١/٣٩٥.

(٦) المقتضب ٣/٢٥٨.

(٧) انظر: الكتاب ١/٣٩٢، ٣٩٨.

وقد اختُلف في إعراب (رجل) الثانية، فذهب الزجاج إلى أنّها توكيد لفظي، وذهب الفارسي إلى أنها منصوبة بـ(رجل) الأولى؛ لأنّها لما وقعت موقع الحال جاز أن تعمل، وذهب ابن جنّي إلى أنّها صفة للأولى. انظر: شرح التصريح ١/٣٧٠.

(٨) من الآية (١٤٢) من سورة الأعراف.

(٩) انظر: الكتاب ١/٤٠٠.

من أمثلة سيبويه[١].

والتاسع: أن تكون أصلاً لصاحبها، نحو (هذا خاتمك حديداً)، و(هذه جبّتُك خزّاً)، وهما من أمثلة سيبويه كما تقدّم.

والعاشر: أن تكونَ فرعاً لصاحبها، نحو (هذا حديدك خاتماً).

وقد اختلفوا في تأويل هذه الأحوال بالمشتقات، فذهب الرضي إلى أنها لا تؤول بالمشتقّ مطلقاً[٢]، وهو ظاهر كلام ابن مالك في (شرح التسهيل)[٣].

وذهب ابن النّاظم، والمرادي، وابن عقيل إلى أنّها تُؤوّل بالمشتق في المواضع كلّها[٤].

وذهب ابن هشام إلى أنّها تؤول بالمشتق إذا دلّت على مفاعلة، أو ترتيب، أو تشبيه فقط[٥]، ووافقه الأشموني، وأضاف موضعاً رابعاً، وهو أنْ تدلّ على سعر[٦].

ومنشأ الخلاف بين ابن النّاظم، وابن هشام هو اختلافهما في فهم قول ابن مالك:

ويكثُر الجمودُ في سعرٍ وفي مُبْدي تَأَوُّلٍ بلا تكلُّفِ

فابن النّاظم يرى أنّ قوله: (في سعرٍ) داخلٌ في المبدي تأوّلاً بلا تكلّف، فالعطف -عنده- من عطف العام على الخاص.

وابن هشام يرى أنّ المعطوف عليه ليس داخلاً في المعطوف، فقول النّاظم: «في سعرٍ» -عنده- إشارةٌ إلى المسائل التي لا تُؤوَّل فيها الحال بمشتق، وقولُه: «وفي مبدي تأوُّل ...» إشارة إلى المسائل التي تؤول فيها الحال بمشتق.

---

(١) انظر: الكتاب ١/٣٩٦.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/٢٠٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٢٤.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ١٢٥، وتوضيح المقاصد ٢/١٣٤-١٣٥، وشرح الألفية لابن عقيل ص ٩١.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٢/٢٩٦-٣٠٠.

(٦) انظر: شرح الأشموني ١/٤١٣-٤١٤.

ولعلَّ أقربَ هـذه الأقوال ما ذهب إليه الرضيُّ؛ ذلك «أن الحال هو المبيِّن للهيئـة ... وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يُتكلَّف تأويلُه بالمشتق»[١].

(١) شرح الكافية ١/٢٠٧.

المسألة (٣٨)

الحال:

جواز نصب (نصف) على الحال في بيت ذي الرُّمَّة

أنشد سيبويه قولَ ذي الرُّمَّة[١]:

تَرَى خَلْقَها نِصْفٌ قَناةٌ قَوِيْمَةٌ ونصفٌ نَقاً يَرْتَجّ أو يَتَمَرْمَرُ

وذكر أنّه يروى برفع (نصف)، ونصبه:

فأمّا الرفع فحمله على القطع والابتداء.

وأمَّا النصب فأجاز حملَه على أحد وجهين:

الأول: أنْ يكون (نصفٌ) بدلاً من المفعول به (خَلْقَها).

والثاني: أنْ يكون حالاً من (خلقها)[٢].

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرافي) أنّ المبرّد خَطَّأَ سيبويه في إجازته حمل نصب (نصف) في البيت على الحال، وذهب إلى أنّ ذلك غير جائز؛ لأنّ (نصفاً)معرفة؛ لتضمّنه معنى الإضافة إلى ضمير (خلقها)، كما تعرّفت (كلّ)، و(بعض) في نحو (مررتُ بكلٍ جالساً)، أو (ببعضٍ قائماً)؛ لتضمُّنهما معنى الإضافة إلى الضمير[٣].

وما ذكره السّيرافي يتّفق مع ما أثبته المبرد في (مسائل الغلط)[٤].

وقد انتصر لسيبويه ابنُ ولاّد، والسّيرافي، والأعلم.

---

(١) انظر: ديوانه ٢/٦٢٣، والكتاب ٢/١١.

والشاعر يصف امرأة، فجعل نصفها الأعلى مستوياً معتدلاً، والنصف الأسفل في امتلائه وكثافته كثيب الرمل في اضطرابه، وانهيال بعضه على بعض.

انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٠٠-٥٠١، وتحصيل عين الذهب ١/٢٢٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢/١١.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٢/١٥٨أ، وقد نقل الأعلم في: النكت ١/٤٤٥ كلام السيرافي، ولم يشر إليه.

(٤) انظر: الانتصار ص ١١٤-١١٥.

فأمّا ابن ولّاد فردَّ على المبرّد بأنّ تعرُّفَ (نصف)؛ لتضمُّنه معنى الإضافة، وتنكيره لعدم تضمّنه ذلك جائزان، فلا ينبغي التزام أحدهما، وإلا للزمَ أنْ يُقال: إنّ (أخاً) معرفة أبداً؛ لأنّه قد يتضمّن معنى الإضافة إلى الضمير، وكذلك (فوق)، و(تحت)، ونحوهما[١].

والذي ذكره ابن ولّاد مخالفٌ لقول جمهور النحويين؛ إذ ذهبوا إلى أنّ (نصفاً) نكرة، وإن كان متضمّناً معنى الإضافة[٢].

وأما السّيرافي، والأعلم فانطلقا في ردّهما على المبرد من مذهب الجمهور المتقدم؛ إذ أبطلا تعرّف (نصف)، وإن كان متضمّناً معنى الإضافة، واحتجا بأنّ (نصفاً) مثل (الثلث)، وسائر الأجزاء إلى العشرة، فيُثنّى، ويُجمع، وتدخل عليه (أل)، وليس ذلك لـ(كل)، و(بعض)[٣].

وأضاف الأعلم حجةً أخرى لقول سيبويه[٤]، وهي أنّ (نصفاً)، قد جاء حالاً في قول الشاعر[٥]:

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنا المالَ نِصْفَيْن بيننا فقلتُ لَها هَذا لَها ها وَذا لِيا

وهذا -في نظري- أقوى ما يُرَدّ به اعتراضُ المبرد؛ ذلك أنّ (نصفين) في البيت لا تكون إلا حالاً؛ إذ مراد الشاعر (اقتسمنا المال مناصفة)، ولو جُعلت (نصفين) بدلاً لما تحققت المناصفة؛ لأن المعنى -حينئذٍ- (اقتسمنا نِصْفَي المال).

---

(١) انظر: الانتصار ص ١١٥-١١٦.

(٢) انظر: الهمع ٢/٥١.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٢/١٥٨أ-ب، وتحصيل عين الذهب ١/٢٢٣.

(٤) انظر: تحصيل عين الذهب ١/٢٢٣، ٣٧٩، والخزانة ٥/٤٦٢-٤٦٣.

(٥) هو لبيد كما ذكر الأعلم في: تحصيل عين الذهب ١/٣٧٩، وانظر: ذيل ديوان لبيد ص ٢٣٠. وقد استشهد به سيبويه على الفصل بين (ذا)، و(ها) بالواو، انظر: الكتاب ٢/٣٥٤.

المسألة (٣٩)

الحال:

وقوعُها اسمَ فاعلٍ مُؤَكِّداً لعاملٍ من لفظه

قسّم جمهور النحويين الحال قسمين[١]:

الأولى: الحــال المؤسِّسـة، وهـي التـي لا يُدرك معنـاها بدونهـا، نحو (جاء زيدٌ راكبـاً)[٢].

والثانية: الحال المؤكِّدة، وهي التي يدرك معناها بدونها[٣]، وتنقسم ثلاثة أقسام:

١ - المؤكّدة لمضمون جملة، نحو (زيدٌ أبوك عطوفاً)[٤].

٢ - المؤكدة لصاحبها[٥]، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيْعاً﴾[٦].

٣ - المؤكّدة لعاملها، وهي ضربان:

الأول: أن تكون موافقـة لعاملها في المعنى دون اللّفظ، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُدْبِرِيْنَ﴾[٧]، وهذا جائزٌ عند جمهور النحويين[٨].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٥٥ وما بعدها، وشرح الكافية ١/٢١٤، والإرشاد ص ٢٤١، والارتشاف ٢/٣٦٢، وتوضيح المقاصد ٢/١٦١-١٦٢، والمساعد ٢/٤٠ وما بعدها.

(٢) انظر: شرح المفصل ٢/٦٤، والارتشاف ٢/٣٦٢، ويُسمّى هذا الضرب -أيضاً- (الحال المبيِّنة)، انظر: الارتشاف ٢/٣٦٢، وتوضيح المقاصد ٢/١٦١.

(٣) انظر: الارتشاف ٢/٣٦٢، والمغني ٢/٤٦٥.

(٤) لم أستشهد بقول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً لما معهم﴾ من الآية (٩١) من سورة البقرة، وإن كان أكثر النحويين استشهدوا به؛ لأنّ من العلماء، مَنْ ذهب إلى أنّ (مُصَدِّقاً) ليست مؤكّدة، وإنما هي حال ثانية، والحال الأولى جملة (وهو الحقّ)، وصاحب الحال (ما) في قوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾، وممّن ذهب هذا المذهب السّهيليّ. انظر: نتائج الفكر ص ٣٩٧.

(٥) انظر: المغني ٢/٤٦٥.

(٦) من الآية (٩٩) من سورة يونس.

(٧) من الآية (٢٥) من سورة التوبة.

(٨) منع وقوعَ الحال مؤكدة لعاملها الزمخشريُّ، وابن الحاجب كما سيأتي.

والثاني: أن تكون موافقة له في المعنى واللّفظ، ولا تخلو من أحد أمرين:

أ - أنْ تقع وصفاً غيرَ اسمِ فاعلٍ، ولا أعلم أحداً منع ذلك سوى منكري الحال المؤكدة لعاملها[١].

ب - أن تقع اسمَ فاعلٍ، وهذا موضع الاعتراض لسيبويه، كما سيتبيّن بعد بيان مذهبه.

رأي سيبويه:

يقول سيبويه: «هذا باب ما ينتصبُ من الأسماء التي أُخِذتْ من الأفعال انتصابَ الفعل[٢] استفهمتَ، أو لم تستفهم، وذلك قولك: (أقائماً وقد قعد النّاس؟)، و(أقاعداً وقد سار الركب؟)، وكذلك إنْ أردتَ هذا المعنى[٣] ولم تستفهم، تقول: (قاعداً -عَلِمَ اللّهُ- وقد سار الركب)، و(قائماً -قد عَلِمَ الله- وقد قعد الناس)، وذلك أنّه رأى رجلاً في حال قيام، أو حال قعود، فأراد أنْ يُنَبِّهَهُ، فكأنّه لفظ بقوله: (أتقوم قائماً)، و(أتقعدُ قاعداً)، ولكنّه حذف استغناءً بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مَجرى المصدر في هذا الموضع ...»[٤].

فسيبويه -كما يُفْهَمُ من النصّ السالف- ينصبُ (قائماً)، و(قاعداً) في المثالين على الحال مقدّراً العامل المحذوف من لفظيهما، وهذا يدلّ على أنّه يُجيز ورودَ الحال مؤكّدةً لعاملٍ من لفظها، وإن كانت اسم فاعل[٥].

ومن الجدير بالذكر أنّ الرضيّ نسب إلى سيبويه أنّه يجعل (قائماً) في المثال المتقدم مفعولاً مطلقاً[٦]، ولعلّه فهم ذلك من قول سيبويه: «... فجرى مَجرى المصدر

---

(١) انظر الهامش ذا الرقم (٨) من الصفحة السابقة.

(٢) يقصد سيبويه بقوله: «انتصاب الفعل» انتصاب المصدر؛ لأنّه ذكر قبل هذا الباب باباً نُصِبَتْ فيه المصادر على الحال. انظر: الكتاب ١/٣٣٨.

(٣) يُريد سيبويه أنّ الحال المشاهدة إذا دلّت على الفعل، وكان في الكلام معنى الإنكار حُذِفَ العاملُ في الحال. انظر: شرح الرماني ٢/٩٩ب.

(٤) الكتاب ١/٣٤٠-٣٤١.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٢/٩٧ب.

(٦) انظر: شرح الكافية ١/٢١٤، وانظر -أيضاً-: لباب الإعراب للإسفراييني ص ٣٣١.

في هذا الموضع»، وإنما يقصد سيبويه بهذا أنّ الحال في هذا الموضع جرتْ مجرى المصدر في الاستغناء بها عن اللفظ بالفعل، ومصداق ذلك قوله بُعيد ذلك: «وأجريت ... في الإضمار والبدل مُجرى المصدر»[١].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر أبو سعيد أنّ بعض النحويين يُنكر على سيبويه تقدير العامل من لفظ الحال إذا كانت اسم فاعل؛ إذ يقول -بعد أنْ ذكر تقدير سيبويه-: «وهذا يُنكره بعضُ النّاس؛ لأنّ لفظ الفعل لا يكاد يعملُ في اسم الفاعل الذي من لفظه، وإذا جاء ذلك صُرِفَ إلى أنّه مصدرٌ، لا اسم فاعل، كقولهم: (قائماً) تُريدُ (قياماً)، هكذا قال أبو العبّاس المبرّد»[٢].

ويتّضح من هذا النصّ ما يأتي:

١ - أنّ المعترضَ والمبردَ يوافقان سيبويه على أنّ نصبَ اسم الفاعل في المثالين على الحال، ولكنّهما يُخالفانه في تقدير العامل المحذوف؛ إذ يريان أنّه لا يُقَدّرُ من لفظ الحال، وإنما من معناها[٣]، ولو قُدّرَ من لفظها للزم توجيه نصب اسم الفاعل على المفعول المطلق.

ب - أنّ المبرد احتج للمعترض بأنّ الفعل لا يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه، وإنْ جاء ما ظاهره ذلك وُجّهَ على أنّه منصوبٌ على المصدرية، كما في قول الراجـزة[٤]:

قُمْ قائِماً قُمْ قائِماً   صادَفْتَ عَبْداً نائِماً

---

(١) الكتاب ١/٣٤١.

(٢) شرح السيرافي ٢/٩٧ب، وقد نقله عنه الأعلم في: النكت ١/٣٨١، وابن يعيش في: شرح المفصل ١/١٢٣، ولم يُشيرا إلى أبي سعيد.

(٣) انظر: المقتضب ٣/٢٢٩، فقد قدّر المبرّدُ العاملَ من معنى الحال، ولم يُقدّره من لفظها؛ إذ يقول: «والتقدير: أتثبتُ قائماً؟».

(٤) نُسِبَ البيتان إلى امرأةٍ من العرب في: شرح التسهيل ٢/٣٥٧، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٣٣، ولم يُعزوا في: الخصائص ٣/١٠٣، والصاحبي ص ٣٩٤، والارتشاف ٢/٣٦٢، والخزانة ٩/٣١٧.

وعند عرض المسألة على ما قرّره النحويون يتبيّن أنّ جمهورهم يذهبون مذهبَ سيبويه[١]، وقد احتجّ السّيرافي له بأنّ الحال قد تكون توكيداً لعامل من لفظها، وإن دلّ عليها؛ قياساً على المصدر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاك لِلنَّاسِ رسولاً﴾[٢]، فـ(رسولا) قد دلّ عليه (أرسلنا)[٣].

أما مذهب المعترض، والمبرد فلم ينلْ حظّاً لدى النحويين؛ إذ لم يخالف سيبويه -فيما أعلم- إلا الزمخشريّ[٤]، وابنُ الحاجب[٥].

وعلى الرغم من موافقة هذين للمعترضِ والمبردِ على مخالفة سيبويه فإنّهما وسّعا دائرة المنع؛ لتشمل مجيءَ الحال مؤكّدةً لعاملها، سواء أكان من لفظها، أم لا.

والذي عندي أنّ ما ذهب إليه سيبويه، والجمهور يشهد له ما يأتي:

أولاً: أنّ المخالفين لسيبويه يوافقونه على أنّ اسمَ الفاعل في نحو (أقائماً وقد قعد النّاس؟) بدلٌ من اللّفظ بالفعل، والأولى أنْ يُقدّر الفعلُ من لفظ ما هو بدلٌ منه؛ قياساً على المصدر.

ثانياً: أنّ السّماع وردتْ فيه الحال مؤكدّةً لعاملٍ من لفظها، ومن ذلك الآية التي استشهد بها أبو سعيد، وقراءةُ غير ابنِ عامر، وحفص[٦] عن عاصم قولَه تعالى: ﴿وسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ والنَّهارَ والشَّمْسَ والقَمَرَ والنُّجومَ مُسَخَّراتٍ

---

(١) انظر: علل القراءات ١/٣٠٢، وشرح السّيرافي ٢/٩٧ب، وشرح الرّماني ٢/٩٨ب، ونتائج الفكر ص ٣٩٧، والتخمير ١/٤٣٦، وشرح الجمل ١/٣٢٧-٣٢٨، وشرح التسهيل ٢/١٩٣، ٣٥٧، والارتشاف ٢/٣٦٢، وتوضيح المقاصد ٢/١٦٢، وأوضح المسالك ٢/٣٤٢، والفوائد الضيائية ١/٣٩٦، وشرح الأشموني ١/٤٢٩.

(٢) من الآية (٧٩) من سورة النساء .

(٣) انظر: شرح السيرافي ٢/٩٧ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٣٨١.

(٤) انظر: المفصل ص ٣٤، ٦٣.

(٥) انظر: الكافية ص ١٠٦، وأمالي ابن الحاجب ١/٢٠١.

(٦) هو حَفْص بن سليمان بن المغيرة، أبو عُمر بن أبي داود الأسديّ، الكوفيّ، أخذ القراءة عن عاصم، تُوفّي سنة « ١٨٠هـ ». انظر: غاية النهاية ١/٢٥٤-٢٥٥.

بِأَمْرِهِ﴾[١]، وقولُ الراجزة المتقدّم آنفاً، وقول الشاعر[٢]:

أَصِخْ مُصِيْخاً لِمَنْ أَبْدَى نَصِيْحَتَه   والْزَمْ تَوَقِّيَ خَلْطِ الجِدِّ باللَّعِبِ

أما تأويل المخالفين أسماء الفاعلين في هذه الشواهد بالمصدر فيُضعِّفُه أمران:

أحدهما: أنّ بقاء الشيء على أصله أولى من التأويل.

والآخر: أنّ ذلك التأويل لا يطَّرد في جميع ما سُمِعَ، فإنْ احتمله قولُ الراجزة (قم قائماً...)، وقولُ الشاعر: (أصِخْ مصيخاً ...)، فإنّ (رسولاً) في الآية السابقة -وهو كاسم الفاعل في دلالة الفعل عليه- يَبْعُد تأويله بالمصدر؛ ولذا لَمّا وقف الزّمخشريّ -وهو ممّن أطلقوا منعَ ورود الحال مؤكّدة لعاملها- عند الآية فسَّرها بما يُفْهَمُ منه أنّ (رسولاً) حالٌ لا مصدر، إذ يقول: «أي: رسولاً للناس جميعاً، لستَ برسول العرب وحدَهم، أنت رسولُ العرب والعجم، كقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلاّ كافَّةً للنَّاسِ﴾[٣]، و﴿قُلْ يَا أَيُّها النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جميعاً﴾[٤] ...»[٥].

فهو -كما ترى- يُشَبِّه (رسولاً) بـ(كافّةً)، و(جميعاً)، وهذا ينقضُ منعه مجيءَ الحال مؤكدةً لعاملها من وجهين:

الأول: أنّ (جميعاً)، و(كافّةً) يُفيدان التوكيد، فما أشبههما أفاد معناهما.

والثاني: أنّه وجّه نصب (جميعاً)، و(كافّةً) على الحال[٦]، وهذا يدلّ على أنّ (رسولاً) حالٌ -أيضاً- وليستْ مؤولةً بمصدر.

ونحو هذا ما قرّره عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وسخَّر لكم الليل والنهار ...﴾ الآية، إذ يقول: «قُرِئَتْ كلُّها بالنّصبِ على (وجعل النجوم مسخّراتٍ)، أو على

---

(١) من الآية (١٢) من سورة النحل، وانظر القراءة في: السبعة ص ٣٧٠، وعلل القراءات ١/٣٠٢، والغاية في القراءات العشر ص ١٨٧.

(٢) انظر البيت غير معزوّ في: شرح التسهيل ٢/٣٥٧، والمساعد ٢/٤١، وشفاء العليل ٢/٥٣٨، وشرح التصريح ١/٣٨٧، وشرح الشواهد للعيني ١/٤٢٩.

(٣) من الآية (٢٨) من سورة سبأ.

(٤) من الآية (١٥٨) من سورة الأعراف.

(٥) الكشاف ١/٥٤٦.

(٦) انظر: المصدر السابق ٢/١٢٣، و٣/٢٩٠.

أنّ معنى تسخيرها للناس تصييرُها نافعة ... فكأنه قيل: (ونَفَعَكُمْ بها في حال كونها مسخَّراتٍ لما خُلِقْنَ له بأمره)، ويجوز أنْ يكونَ المعنى: أنّه سخّرها أنواعاً من التسخير، جمع (مُسَخَّر) بمعنى (تسخير) ...»[١].

فقوله: «فكأنّه قِيل: ونفعكم بها في حال كونها مسخّراتٍ» نصٌّ منه على أنّ (مسخّرات) حالٌ، وهذا ينقضُ توجيهه نصبَها؛ لأنّه وجّهه توجيهين:

١ - أنْ تكون (مسخّراتٍ) مفعولاً ثانياً لفعل محذوفٍ تقديره: (جعلَ).

٢ - أن تكون مفعولاً مطلقاً.

بقي أنْ أُنبّهَ على أمرين لحظتُهما عند قراءتي هذه المسألة في كتب النحو:

الأمر الأول: أنّ أبا حيان، والمرادي، وخالد الأزهريّ نسبوا إلى الفراء، والمبرّد، والسُّهيليّ إنكار الحال المؤكِّدة[٢].

فأمّا الفراء فليس في كتابه (معاني القرآن) ما يُؤكِّدُ ذلك أو ينفيه.

وأمّا المبرّد فقد تقدّم أنّه لا يُنكر ذلك، وإنما يُنكر تأكيدها لعاملٍ من لفظها إذا كانت اسم فاعل.

وأمّا السّهيليّ ففي كتابه (نتائج الفكر) نصَّ على جواز وقوع الحال مؤكِّدةً لمضمون جملة، ولعاملها، إذ يقول: «ومعنى الحال المؤكِّدة أن يكون معناها كمعنى الفعل؛ لأنّ التوكيد هو المؤكَّد في المعنى، وذلك نحو (قم قائماً)، و(مشيت ماشياً)، و(أنا زيدٌ معروفاً)، هذه هي الحال المؤكّدة في الحقيقة»[٣].

والأمر الثاني: أنّ ابن يعيش قد تناقض كلامه في مسألة الاعتراض؛ إذ نقل في موضعٍ كلامَ السّيرافي حول الاعتراض، ولم يُشرْ إليه، فقال: «وقالوا: (أقائماً وقد قعد الناس؟)، و(أقاعداً وقد سار الركب؟)، فإنّ هذه أسماءُ فاعلين، وهي منصوبة على الحال، وقد قدّر سيبويه العاملَ فيها بأفعال من ألفاظها على حد قولك: (أقياماً والناس قعود؟) ... فكأنّه قال: ... (أتقومُ قائماً؟)، و(أتقعدُ قاعدا؟)، وحذفه استغناءً، وقد أنكره بعض النحويين،

---

(١) الكشاف ٢/٤٠٣.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٣٦٢، وتوضيح المقاصد ٢/١٦١، وشرح التصريح ١/٣٨٧.

(٣) نتائج الفكر ص ٣٩٧، وانظر -أيضا- ص ٣٥٦.

وقال: الفعلُ لا يعملُ في اسم الفاعل إذا كان حالاً من لفظ الفعل؛ لعدم الفائدة؛ إذ قد عُلِمَ أنّه لا يقومُ إلا قائماً، ولا يقعدُ إلا قاعداً؛ لأنّ الفعلَ قد دلّ عليه، وإذا ورد شيءٌ من ذلك فتأوّلْه بالمصدر ....، والذي قدّره سيبويه لا يمتنعُ؛ لأنّ الحال قد يردُ مؤكِّداً، كما يردُ المصدرُ مؤكِّداً، وإنْ كان الفعلُ قد دلّ عليه اسمُ الفاعل، قال الله تعالى: ﴿وأرسلناك للناس رسولاً﴾، فذكر (رسولاً) -وإنْ كان الفعلُ قد دلّ عليه- على سبيل التأكيد»[١].

فهو في هذا النّص -كما ترى- يقطع بجواز إعمال الفعل في اسم الفاعل الذي من لفظه الواقع حالاً، وقد أكّد ذلك في موضع آخر، حيث يقول - بعد أن ذكر أنّ (تميميّاً)، و(قيسيّاً) في قول العرب: (أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى؟)[٢] منصوبان على الحال-: «وهذه المسألة من قبيل قولهم: (أقائماً وقد قعد الناس؟)، إلا أن الاسم المنصوب -هنا- لم يكن مأخوذاً من فعل، فاحتيج إلى تقدير فعل من غير لفظه، وقياسُه -لو قُدّر من لفظه- (أَتَتَمَّمُ تميمياً مرةً، وتَتَقَيَّسُ قيسياً أخرى؟)[٣]، كما قلتَ في قولك: (أقائماً وقد قعد الناس؟)»[٤].

ولكنّه بُعيد هذا منع إعمال الفعل في اسم الفاعل الذي من لفظه، إذا وقع حالاً؛ إذ يقول عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الإِنْسانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ بَلَى قادِرِيْنَ على أَنْ نُسَوِّيَ بَنانَهُ﴾[٥]: «وذهبَ بعضُهم إلى أنّ تقديره (بلى نقدر قادرين)، وهو ضعيفٌ أيضاً؛ لأنّ اسم الفاعل إذا وقع حالاً لم يجزْ أنْ يعملَ فيه فعلٌ من لفظه، لا تقول: (قمتُ قائماً)، وأنت تريد الحال؛ لأنّ الحالَ لا بُدّ فيها من فائدة؛ إذ كانت فضلةً في الخبر، وليس في ذلك فائدةٌ؛ لأنّك لا تقومُ إلا قائماً»[٦].

---

(١) شرح المفصل ١/١٢٣، وانظر: شرح السيرافي ٢/٩٧ب؛ لتعرف أنّ ابن يعيش نقل كلام السيرافي.

(٢) انظر هذا القول في: الكتاب ١/٣٤٣.

(٣) انظر: الكتاب ١/٣٤٥.

(٤) شرح المفصل ٢/٦٩.

(٥) الآيتان (٣، ٤) من سورة القيامة.

(٦) شرح المفصل ٢/٦٩.

المسألة (٣٠)

الحال:

وقوع المصدر النكرة بعد (أمّا) حالاً أو مفعولاً له

عقد سيبويه باباً للمصدر الواقع بعد (أمّا) سمّاه (باب ما ينتصبُ من المصادر؛ لأنّه حالٌ صار فيه المذكور)[١]، وذكر كلاماً طويلاً ملخّصُه أنّ المصدر بعد (أمّا) إمّا أن يكون نكرةً، وإمّا أن يكونَ معرفة.

فإنْ كان نكرةً فبنو تميمٍ يُرجِّحون نصبَه على الحال، فيقولون: (أمّا عِلْماً فعَالِمٌ)، ولا يمنعون رفعَه على الابتداء، أمّا الحجازيّون فينصبونه مفعولاً له.

وإنْ كان معرفةً وجب رفعُه على الابتداء عند بني تميم[٢]؛ لأنّه لو نُصِبَ لكان -عندهم- حالاً، والحالُ لا تكون معرفةً، أمّا الحجازيّون فأجازوا نصبه؛ لأنّهم يجعلونه مفعولاً له، وهو يأتي نكرةً ومعرفةً، وذلك نحو (أمّا العِلْمُ فعَالِمٌ)[٣].

وأجاز سيبويه في نحو المثال الأخير أنْ يكون المصدر المنصوب مفعولاً به، حيث يقول: «وإذا قلتَ: (أمَّا الضربَ فضاربٌ) فهذا ينتصب على وجهين: على أنْ يكونَ (الضرب) مفعولاً كقولك: (أمَّا عبدَ الله فأنا ضاربٌ)، ويكون نصباً على قولك: (أمَّا علماً فعالم)»[٤].

وبهذا يُردُّ على المرادي، وابن عقيل اللذين نسبا إليه وجوب توجيه النصب على المفعول له في التعريف والتنكير[٥].

وذكر السيرافي، وابنُ مالك أنَّ سيبويه يُجيز -أيضاً- نصبه على المفعول

---

(١) الكتاب ١/٣٨٤-٣٨٧، ويعني سيبويه بالمذكور المتقدّمَ ذكره في الكلام قبل (أمّا)؛ لأنّه لا بدّ أن يتقدّم على (أمّا) كلامٌ يُذْكَرُ فيه المقصودُ بالوصف. انظر: شرح الرماني ٢/١١٧آ.

(٢) وتكون الجملة التي بعده خبراً له، ويقدّر العائد إلى المبتدأ، فيكون التقدير (أمّا العلم فهو عالم به)، انظر: الكتاب ١/٣٨٦.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٢/١٢١ب-١٢٢ب، وشرح الرماني ٢/١١٦آ-١١٧آ.

(٤) الكتاب ١/٣٨٥، وانظر: شرح السيرافي ٢/١٢٣ب.

(٥) انظر: توضيح المقاصد ٢/١٣٩، والمساعد ٢/١٦.

المطلق[١]، وفهما ذلك من قوله: «ويكون نصباً على قولك: (أمَّا علماً فعالم)».

والذي يظهر لي أنَّ مراده بهذا أنَّ المصدر منصوبٌ على المفعول له؛ لأنَّه لما ذكر (أمَّا علماً فعالِمٌ) أجاز أن يكون المصدر مفعولاً له عند أهل الحجاز، وحالاً عند بني تميم، وتعيَّن -هنا- الأوَّلُ؛ لأنَّ المصدر معرَّفٌ.

أمَّا العامل عنده في حال النصب فأحد شيئين:

١ - فعل الشرط المقدَّر الذي دلَّتْ عليه (أمَّا)، ويكون التقدير: (مهما يُذكر الشيءُ للعلم فأنا عالِمٌ به)، أو (مهما يذكر الشيء في حال علمٍ فأنا عالِمٌ).

٢ - ما بعد الفاء شريطة ألاَّ تقترن الفاء بما يمتنعُ عملُ ما بعده فيما قبله كـ(لا) النافية للجنس في نحو (أمَّا العلمَ فلا علمَ عنده).

وهذا ما يشعر به قولُه في أول الباب: «وعمل فيه ما قبله وما بعده»[٢]، وقوله في آخر الباب: «واعلمْ أنَّ ما ينتصبُ في هذا الباب فالذي بعده، أو قبله من الكلام قد عمل فيه»[٣].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنّ ثعلباً اعترض سيبويه فيما قرّره في هذا الباب، يقول السيرافي: «ورأيت ثعلباً ذكر هذا الباب من كلام سيبويه، فساق كلامه، ثم اعترض عليه بسؤالاتٍ من غير إنكار، فقال: من أين قال ما قاله، ولم يرد على ذا شيءٌ يُحصّل؟ وحكى الفراء أشياء لم نَنْصُرْها، وأنا أسوق ما قاله، وما قاله الكسائي، والأحمر[٤]،

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٢/١٢٣ب، وشرح التسهيل ٢/٣٢٩.

(٢) الكتاب ١/٣٨٤.

(٣) المصدر السابق ١/٣٨٧، وانظر -أيضا-: شرح السيرافي ٢/١١٩ب-١٢٠أ، ١٢٢أ-ب، وشرح الرماني ٢/١١٧أ-ب، والمساعد ٢/١٥.

(٤) هو علي بن المبارك الأحمر، تلميذ الكسائي، من نحويي الطبقة الكوفية الثالثة، توفي سنة «١٩٤هـ» تقريباً، انظر: طبقات الزبيدي ص ١٣٤، وإنباه الرواة ٢/٣١٣-٣١٧.

وذلك شيءٌ يسيرٌ نزرٌ»[١].

هذا ما ذكره السيرافي، ولا يخفى ما فيه من غموض لم تكشفْه المصادر[٢]؛ ولذا يصعبُ الجزمُ بحقيقة الاعتراض، إلا أنها -فيما يبدو لي- لا تخلو من أن تكون أحد أمرين:

الأول: أن يكونَ الاعتراض لورود ذلك عن العرب، فإن كان كذلك فيردّه أن سيبويه ثقة لا يصحّ الشّك فيما حكاه عن العرب.

والثاني: أن يكون لجعل نصب المصدر بعد (أمّا) قياساً مطّرداً[٣]، وهذا أرجحُ الاحتمالين؛ لأنّه قال -كما نقل السيرافي-: «وذلك شيءٌ يسيرٌ نزرٌ».

فإن كان هذا محور الاعتراض فلا أحسب سيبويه يقيس على شيءٍ لم يشعْ في كلام العرب، ويؤيد ذلك أنّ النحويين وافقوه على الحكم باطّراد وقوع المصدر منصوباً بعد (أمّا)[٤]، وإن خالفه بعضُهم في توجيه النصب كالأخفش والكوفيين، إذ نصبه الأخفش على المفعول المطلق في التعريف والتنكير[٥]، ونصبه الكوفيون على المفعول به لفعل مقدّر على حسب المعنى[٦]، وتبعهم ابن مالك[٧]، وابن

---

(١) شرح السيرافي ٢/١١٩أ.

(٢) أجمعت كتب النحو التي اطّلعتُ عليها على إغفال هذا الاعتراض.

(٣) ذكر ابن هشام في: أوضح المسالك ٢/٣٠٨ ما يُفهمُ منه أنّه لم يقس ذلك سوى ابن مالك وابنه، وهذا ليس صحيحاً، بل أوّل من حكم باطّراده سيبويه، كما يفهم من كلامه في: الكتاب ١/٣٨٤-٣٨٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٢٩، والارتشاف ٣/٣٤٤، وتوضيح المقاصد ٢/١٣٩، والمساعد ٢/١٤-١٥، وشفاء العليل ٢/٥٢٤-٥٢٥.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٢٩، ولعلّ من المفيد -هنا- الإشارةَ إلى أنّ الفارسيّ ذكر -نقلاً عن بعض نسخ الكتاب- أن الأخفش قد غلّط سيبويه في نصبه المصادر بعد (أمّا) على الحال، وقد ردّ الفارسيّ هذا التغليط.

انظر: المسائل البصريات ١/٦٦٢-٦٦٣.

(٦) انظر: توضيح المقاصد ٢/١٣٩، والمساعد ٢/١٦،

(٧) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٣٠.

هشام[١]، وبعض المغاربة[٢]، ونسب ابن عقيل إلى السيرافي أنّه يُجيزه[٣]، وليس في (شرح الكتاب) ما يُشعر بمخالفة السيرافي لسيبويه في هذا الباب .

(١) انظر: المغني ١/٥٨-٥٩.
(٢) انظر: المساعد ٢/١٦.
(٣) انظر: المصدر السابق.

المسألة (٣١)

الاستثناء:

إتباع المستثنى للمستثنى منه

اتّفق النّحويون على أنّ الاستثناء إذا كان تاماً متّصلاً منفياً[١] جاز فيه إتباع المستثنى للمستثنى منه[٢]، نحو (ما جاء القومُ إلا زيدٌ)، ولكن من أيّ التوابع هو؟

رأي سيبويه:

ذهب سيبويه إلى أنّ المستثنى إذا أُتبع المستثنى منه كان بدلاً، واحتجّ لذلك بجواز حذف المستثنى منه وإحلال المستثنى محلّه، وهذا من خصائص البدل، يقول مقرّرا ما تقدّم: «هذا بابُ ما يكون المستثنى فيه بدلاً ممّا نُفِي عنه ما أُدْخِل فيه، وذلك قولك: (ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ)، و(ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ)، و(ما رأيتُ أحداً إلا زيداً)، جعلت المستثنى بدلاً من الأول، فكأنّك قلت: (ما مررتُ إلا بزيدٍ)، و(ما أتاني إلا زيدٌ)، و(ما لقيتُ إلا زيداً)، كما أنّك إذا قلت: (مررتُ برجلٍ زيدٍ)، فكأنّك قلت: (مررت بزيدٍ)، فهذا وجهُ الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله؛ لأنك تُدْخِلُه فيما أخرجتَ منه الأول»[٣].

ولم يكن سيبويــه أوّل من ذهـب إلى ذلـك، فقد سبقه إليه شيخه الخليل[٤]، ثم

---

(١) يُقصد بالتام ما ذُكر فيه المستثنى منه، وبالمتصل ما كان فيه المستثنى بعض المستثنى منه.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٣١١، ومعاني القرآن للفراء ١/١٦٦-١٦٧، والمقتضب ٤/٣٩٤، والإيضاح العضدي ص ٢٢٦، والمفصّل ص ٦٨، وشرح التسهيل ٢/٢٨٠ وما بعدها.

وقد فصّل ابن مالك في: شرح التسهيل ٢/٢٨٢ المسألة، فرجّح الإتباع إن كان الاستثناء غير مردود به كلام، وغير متراخ، فإن كان مردوداً به كلام نحو (ماقام القوم إلا زيداً) رداً على مَنْ قال: (قام القومُ إلا زيداً)، أو كان المستثنى والمستثنى منه متباعدين نحو (ما ثبت أحدٌ في الحرب ثباتاً ينفع الناس إلا زيداً) رجح النصب، وكذلك فعل الرضيُّ في: شرح الكافية ١/٢٣٠، وانظر -أيضا-: الارتشاف ٢/٣٠١.

(٣) الكتاب ٢/٣١١.

(٤) انظر: المصدر السابق ٢/٣٣٥.

تبعهما البصريون[١].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنّ ثعلباً قد اعترض سيبويه في جعله المستثنى بدلاً من المستثنى منه قائلاً: «فكيف يكون بدلاً، والأولُ منفيٌّ، وما بعد (إلاّ) موجبٌ؟»[٢].

فهو -إذنْ- يردّ جعل المستثنى بدلاً من المستثنى منه؛ لأنّ البدلَ يوافق المبدلَ منه في المعنى، والمستثنى في هذا الموضع يخالف المستثنى منه؛ لأنّ الحكمَ مثبَتٌ للمستثنى، ومنفيٌّ عن المستثنى منه.

وقد انطلق ثعلبٌ في اعتراضه من مذهب الكوفيين، وهو جعل ما بعد (إلاّ) معطوفاً على ما قبلها، وليس بدلاً[٣].

وهكذا يتبيّن أنّ النحويين المتقدّمين افترقوا فريقين: فريق البصريين، ويرى رأي سيبويه، وفريق الكوفيين، ويرى رأي ثعلب.

وعند عرض المسألة على ما قرّره المتأخّرون يتبيّن أنهم لم يخرجوا عن دائرة المذهبين؛ إذ ذهبَ جُلُّهم إلى ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه، والبصريون، ووقفوا من مذهب الكوفيين واعتراض ثعلب موقفين:

الأول: عدم التعرّض لهما، وهذا ما يظهر عند جماعة، من أبرزهم:

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٨٢، وشرح الكافية ١/٢٣٢، والارتشاف ٢/٣٠٠-٣٠١، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٤، والمغني ١/٧٠، والمساعد ١/٥٦٠، وشرح الأشموني ١/٣٩٢.

(٢) شرح السيرافي ٣/١٠١ب، وانظر -أيضا-: شرح المفصل ٢/٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٨٢، وشرح الكافية ١/٢٣٣، وشرح الأشموني ١/٣٩٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٦٧، وشرح السيرافي ٣/١٠١ب، وشرح المفصل ٢/٨٢، وشرح التسهيل ٢/٢٨٢، وشرح الكافية ١/٢٣٢، والارتشاف ٢/٣٠١، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٤، والمغني ١/٧٠، والمساعد ١/٥٦٠، وشفاء العليل ١/٤٩٩، وشرح الأشموني ١/٣٩٢.

ابنُ السّراج[١] والزّجّاجي[٢]، والفارسيّ[٣]، والرّماني[٤]، وابن جنّي[٥]، والصيمري[٦]، والجرجاني[٧]، والمجاشعي[٨]، والشّلوبين[٩]، والأردبيلي[١٠]، وابن عصفور[١١]، والمالقي[١٢]، والمرادي[١٣].

والثّاني: ردُّهما، ولعلّ أوّل مَنْ أشار إلى ذلك المبرّد، إذ يقول: «فإن قال قائلٌ: فما بالُ (زيد) موجباً، و(أحد) منفياً، ألا حلّ محلّه؟ قيل: قد حلّ محلّه في العامل، و(إلاّ) لها معناها»[١٤].

فهو يفترض سؤالاً يتّفق مع اعتراض ثعلب لسيبويه، ويجيبُ عنه بأنّ المستثنى بدلٌ من المستثنى منه في عمل العامل، ولا يُنظر إلى اختلافهما في النفي والإيجاب؛ لأنّ هذا مقتضى وقوع (إلا) بينهما.

وقد أخذ السّيرافي ما قرّره المبرد وزاده إيضاحاً، فقال: «فالجواب عمّا قاله أحمد ابن يحيى أنّه بدلٌ منه في عمل العامل فيه؛ وذاك أنّا إذا قلنا: (ما أتاني أحدٌ)

---

(١) انظر: الأصول ١/٢٨٢.

(٢) انظر: الجمل ص ٢٣٠.

(٣) انظر: الإيضاح العضدي ص ٢٢٦.

(٤) انظر: معاني الحروف ص ١٢٦.

(٥) انظر: اللمع ص ١٥٠.

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ١/٣٧٥.

(٧) انظر: المقتصد ٢/٧٠٢.

(٨) انظر: شرح عيون الإعراب ص ١٦٨.

(٩) انظر: التوطئة ض ٣١٠.

(١٠) هو محمد بن عبد الغني الأردبيلي، جمال الدين، المشهور بـ«غني زاده»، توفي سنة «٦٤٧هـ »، انظر: كشف الظنون ١/١٨٥، ومعجم المؤلفين ١٠/١٧٨، وانظر رأيه في: شرح الأنموذج ص ٥٥.

(١١) انظر: المقرّب ص ١٨٦.

(١٢) هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد، أبو جعفر المالقي، توفي سنة «٧٠٢هـ »، انظر: البغية ١/٣٣١-٣٣٢، وانظر رأيه في: رصف المباني ص ١٧٣.

(١٣) انظر: الجنى الداني ص ٥١٥، وفي: توضيح المقاصد ٢/١٠٤ ذكر الرأيين دون ترجيح لأحدهما، وكذلك فعل السلسيلي في: شفاء العليل ١/٥٠٠.

(١٤) المقتضب ٤/٣٩٥.

فالرافعُ لـ(أحد) هو (أتاني)، وإذا لم نذكر أحداً فقلنا: (ما أتاني إلا زيدٌ) فالرافع هو (أتاني) أيضاً، فكلُّ واحدٍ من (أحدٍ)، و(زيدٍ) يرتفعُ بـ(أتاني)، إذا أُفرد به، فإذا ذكرناهما جميعاً فلا بُدّ من أن يكون الأول منهما يرتفعُ بالفعل؛ لأنّه يتّصلُ به، ويكون الثاني تابعاً له، كما يتبعُهُ إذا قلنا: (جاءني أخوك زيدٌ)، لا يقال: (زيدٌ) فاعلٌ؛ لأنّ (أخوك) باتّصاله بالفعل صار فاعلاً، و(زيدٌ) بدلٌ منه.

وأمّا اختلافُهما في النفي والإيجاب فلا يخرجُهما عن البدل؛ لأنّ مذهب البدل في ذلك أنْ يُقدَّرَ الأوّلُ في تقدير ما لم يُذكر، والثاني في موضعه الذي رُتّب فيه، فإنْ كان الفعلُ الذي ارتفعَ به الأوّلُ -إذا لم يُذكر الأوّلُ- عَمِلَ في الثاني في موضعه الذي رُتّب فيه علمنا -متى ذُكِرا- أنّ الثّاني بدلٌ منه؛ لأنّ الفاعلَ لا يكون أكثرَ من واحدٍ، وقد يقع في العطف والصفة ما يكون الأوّلُ موجباً، والثاني منفياً.

فأمّا العطفُ فـ(جاءني زيدٌ لا عمرٌو) ... فالأوّلُ موجبٌ، والثاني منفيٌّ، واختلفا في النفي والإيجاب؛ لدخول (لا) بينهما، وأحدُهما معطوفٌ على الآخر، وكذلك (ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ) اختلفا في النفي والإيجاب؛ لدخول (إلا) بينهما، وأحدُهما بدلٌ من الآخر، وتقول في الصفة: (مررتُ برجلٍ لا كريمٍ ولا لبيبٍ) ... وأحدهما[١] موجبٌ، والآخر منفيٌّ»[٢].

فالسيرافي -إذن- يؤكِّد ما قرّره المبرد، مضيفاً إليه احتجاجاً آخر، وهو أنّه كما جاز اختلاف المعطوف والمعطوف عليه، والموصوف والصفة في النفي والإيجاب جاز ذلك -أيضاً- في البدل والمبدل منه.

وقد أخذ ما قرّره السّيرافي ابنُ يعيش[٣]، والرضيّ[٤]، والأشموني[٥].

وفي مقابل هؤلاء وقف ابنُ مالك مرجّحاً مذهب الكوفيين؛ إذ يقول: «ولمقوّي العطف أن يقول: تخالُف الموصوف والصفة كما لو لم يتخالفا؛ لأنّ نفيَ الكرم واللّبابة

---

(١) الضمير في (أحدهما) يعود إلى الموصوف والصفة.

(٢) شرح السيرافي ٣/١٠١ب-١٠٢أ.

(٣) انظر: شرح المفصل ٢/٨٢، وقد نقل نصّ السيرافي بتصرّف قليل، ولم يشر إلى أبي سعيد.

(٤) انظر: شرح الكافية ١/٢٣٣.

(٥) انظر: شرح الأشموني ١/٣٩٢، وقد نصّ على أنّه أخذه من السيرافي.

[يعني في نحو: مررتُ برجلٍ لا كريمٍ ولا لبيبٍ] إثباتٌ لضدّيهما، وليس لضدّيهما تخالفُ المستثنى والمستثنى منه، فإنّ جعلَ (زيد) بدلاً من (أحد) -إذا قيل: (ما فيها أحدٌ إلا زيدٌ)- يلزمُ منه عدم النظير؛ إذ لا بدل في غير محلّ النزاع إلا وتعلُّق العاملِ به مساوٍ لتعلقه بالمبدل منه، والأمرُ في (زيد)، و(أحد) بخلاف ذلك، فيضعفُ كونه بدلاً؛ إذ ليس في الإبدال ما يُشبهه، وإنْ جُعِلَ معطوفاً لم يلزم من ذلك مخالفة المعطوفات، بل يكون نظير المعطوف بـ(لا)، و(بل)، و(لكن)، فكان جعلُه معطوفاً أولى من جعله بدلاً»[1].

فهو -إذن- يُضَعّفُ مذهب البصريين؛ لأنّ جعلَ المستثنى بدلاً من المستثنى منه لا نظير له في المبدلات، بينما جعله معطوفاً -كما يرى الكوفيون- له ما يُشبهه في المعطوفات، وهو بهذا يردّ احتجاج السيرافي المتقدّم.

ويبدو أنّ ابن مالك لم يتفرّد بذلك؛ إذ نقل الرضيُّ عن بعض المتأخِّرين تضعيفَ مذهب البصريين؛ لأنّ المستثنى «لو كان بدلَ البعضِ وجب الضمير، وليس من بدل الكل، ولا الاشتمال، فهو شبيهٌ ببدل الغلط، وبدلُ الغلطِ لا يكون في فصيح الكلام».

وقد أجاب الرضيُّ عن هذا قائلاً: «والجوابُ أنّه بدل البعض، ولم يحتَجْ إلى الضمير؛ لقرينة الاستثناء المتّصل؛ لإفادته أنّ المستثنى بعضُ المستثنى منه»[2].

ويُرجّح مذهبَ البصريين -فيما أرى- ما يأتي:

١ - أنّ جعل (إلاّ) حرفَ عطف -كما يرى الكوفيون- يُضَعِّفُه أنّها قد تأتي بعد العامل، نحو (ما أتاني إلا زيدٌ)، والعاطفُ لا يلي العامل، وهذا قد نُقِل عن بعض النحويين[3].

وأجاب عنه ابنُ هشام بأنّ العاطف -هنا- لا يلي العامل في التقدير؛ لأنّ

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٨٢، وأشير إلى أنّ ابن مالك في: شرح الكافية الشافية ٢/٧٠٣ أطلق مصطلح (الإتباع)، ولم يبيّن أهو على البدل، أم على العطف.

(٢) شرح الكافية ١/٢٣٢-٢٣٣، وانظر -أيضاً-: المساعد ١/٥٦٠، فقد ذكر ابن عقيل نحو جواب الرضيّ.

(٣) انظر: المغني ١/٧٠، والمساعد ١/٥٦١.

الأصل (ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ)[1].

وهذا الجواب فيه نظرٌ ؛ لأنّه يقتضي اطّراد حذف المعطوف عليه -هنا- مع عدم الدليل.

٢ - أنّه يجوز إحلال المستثنى محلّ المستثنى منه، فيقال: (ما أتاني إلا زيدٌ)، وهذا من خصائص البدل، ولا يجوز في العطف.

٣ - أنّه يقال: (ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ)، فتُجعل (غير) بدلاً من المستثنى منه، فكذلك يُجعل المستثنى بـ(إلاّ) طرداً للقاعدة.

---

(١) انظر: المغني ١/٧٠، وأشير إلى أنّ ظاهر كلام ابن هشام ترجيح مذهب الكوفيين، بينما تجده في: شرح شذور الذهب ص ٢٦٥، وأوضح المسالك ٢/٢٥٨ يرتضي مذهب البصريين.

المسألة (٣٣)

الاستثناء:

إعراب (غير) في قول الفرزدق:
(وما سجنوني غيرَ أنّي ابن غالب)

أنشد سيبويه قول الفرزدق[١] :

وما سَجَنُوني غَيْرَ أنّي ابنُ غالبٍ   وأنّي من الأَثْرَيْنَ غَيْرِ الزَّعانِفِ

وذهب إلى أنّ (غيراً) الأولى منصوبة على الاستثناء المنقطع، وجعل المعنى (ولكنّي ابن غالب)[٢].

وقد وافقه الأخفش في (معاني القرآن)[٣].

الاعتراض ومناقشته:

أورد السيرافي نقد المبرد لسيبويه في هذا الموضع مجملاً[٤]، ونص النقد -كما جاء في (الانتصار) لابن ولّاد- هو: «ذهب [أي سيبويه] إلى أنّ هذا البيت استثناء ليس من الأول، وليس كما قال، وهو قول الفرزدق:

وما سجنوني غير أني ابن غالب   ....

وإنما أراد (وما سجنوني إلا لكرمي، أو حسداً منهم؛ لأنّي ابن غالب)»[٥].

ويتبيّن من هذا أن المبرد ينصب (غيراً) على المفعول له، ويجعل الاستثناء مفرغاً؛ لأنّ ظاهر توجيه سيبويه يؤدي إلى أنّ الفرزدق لم يُسجن، وهذا خلاف الواقع.

---

(١) انظر: ديوان الفرزدق ص ٣٧٢، والكتاب ٢/٣٢٧، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٩٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٤٥، وشرح السيرافي ٣/١١٥أ، وشرح الرماني ٣/٣٤أ.
والزّعانف: أطراف الأديم، ورُذال الناس، انظر: اللسان (زعنف).

(٢) انظر: الكتاب ٢/٣٢٧.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٩٦.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣/١١٥أ، وقد نقله الأعلم في: النكت ١/٦٣٠-٦٣١.

(٥) الانتصار ص ١٧٦.

وقد انتصر لسيبويه ابن ولاّد[١]، والسيرافي[٢]، والأعلم[٣]، فأثبتوا أنّ تأويله جائز على أنّ الشاعر لم يعدّ سجنه سجناً؛ لأنّه لم يُلحقه ذلاً.

وأضاف ابن ولاّد إلى هذا ردَّ حملِ المبرد البيتَ على تقدير لام التعليل، محتجاً بأنّ (غيراً) إذا أضيفتْ إلى (أنّ) لم يجز أن يُقدَّر دخول اللام على (أنّ)؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى إضافة (غير) إلى الجار والمجرور، وهي ممتنعة؛ لأنّها بمنزلة الإضافة إلى الجملة، و(غير) لا تضاف إلى الجمل[٤].

وهـذا الـرد -في نظري- مدفوع؛ لأنّ اللام مُقدَّرٌ دخولها على (غير)، وليس على (أنّ).

والمرجّح -عندي- ما ذهب إليه المبرد؛ لأنّه يحمل الكلام على ظاهره، وفيه المعنى الذي في تأويل سيبويه؛ ذلك أنّ حصر سببَ سجن الشاعر في كونه ابن غالب دليلٌ على علوّ منزلته.

---

(١) انظر: الانتصار ص ١٧٨ وما بعدها.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٣/١١٥أ.

(٣) انظر: تحصيل عين الذهب ١/٣٦٧، أمّا في: النكت ١/٦٣٠-٦٣١ فقد نقل كلام السيرافي، ولم يُشر إليه.

(٤) انظر: الانتصار ص ١٧٨ وما بعدها.

المسألة (٣٣)

خبر (ليس):

تقديمه عليها

تنقسم (كان) وأخواتها بالنظر إلى تقديم أخبارهنّ عليهنّ ثلاثةَ أقسام[١]:

القسمُ الأوّلُ: (كان)، و(أضحى)، و(أصبح)، و(أمسى)، و(ظلّ)، و(بات)، و(صار)، وهذه يجوز تقديم أخبارها عليها -ما لم يمنعْ مانعٌ، أو يوجبْ موجبٌ- بإجماع النحويين[١].

والقسمُ الثاني: (دام)، وهو متّفقٌ على منعِ تقديم خبره عليه[٢].

والقسمُ الثالث: بقيّة أخوات (كان)، وهي نوعان:

أحدُهما: (زال) وأخواتها، وفي تقديم أخبارها عليها ثلاثةُ آراء[٣]:

أ - الجواز مطلقاً، وهو مذهب جمهور الكوفيين.

ب - المنع مطلقاً، وهو مذهب الفراء.

ج - التفصيل، فإن كانت منفية بـ(ما) لم يجزْ التقديم، وإنْ كانت منفيّة بغير (ما) جاز.

والآخر: (ليس)، وتقديم خبره عليه هو موضع هذا الاعتراض، كما سيتّضح بعد تحقيق رأي سيبويه.

رأي سيبويه:

لم يردْ في كتاب سيبويه نصٌّ على جواز تقديم خبر (ليس) عليها، أو منعه، ولذا اختلف النقلُ عنه على النحو الآتي:

أ - مِن النحويين مَنْ نسبَ إليه الجواز، ومن أبرز هؤلاء: السّيرافي[٤]،

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/٣٤٨.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: شرح السيرافي ١/٢٠٩آ.

وابنُ جنّي[١]، وابنُ السّيد[٢]، وصدرُ الأفاضل[٣]، وابنُ يعيش[٤]، والشّلوبين[٥]، وابنُ مالك[٦].

وهؤلاء تمسّكوا بنصّين في (الكتاب) قد يفهم منهما الجواز:

النصّ الأوّل: قولُ سيبويه -بعد حديثه عن اختيار نصب الاسم المشغول عنه؛ لعطف جملته على جملة فعلية-: «ومثل ذلك (كنت أخاك وزيداً كنت له أخاً)؛ لأنّ (كنت أخاك) بمنزلة (ضربت أخاك)، وتقول: (لستُ أخاك وزيداً أعنتُك عليه)؛ لأنّها فعلٌ، وتصرّفُ في معناها كتصرُّفِ (كان)»[٧].

فهو في هذا النصّ يُقرّر أنّ (ليس) كـ(كان) في التصرّف، والتأثير في التركيب، وهذا قد يُفهم منه أنّه يجيز تقديم خبر (ليس) عليها، كما جاز تقديم خبر (كان).

والنّص الثاني: قوله -عند حديثه عن اختيار نصب الاسم المشغول عنه بعد همزة الاستفهام-: «ومثلُ ذلك (أعبدَ الله كنت مثلَه؟)؛ لأنّ (كنت) فعلٌ، والمِثْل مضافٌ إليه، وهو منصوبٌ، ومثله (أزيداً لستَ مثلَه؟)؛ لأنّه فعلٌ، فصار بمنزلة قولك (أزيداً لقيتُ أخاه؟)، وهو قول الخليل»[٨].

وممّن استدلَّ بالنّص الثاني أبو سعيد السّيرافي، حيث يقول: «وقد فُهِمَ من قول سيبويه في هذا الموضع أنّه يُجيز (قائماً ليس زيدٌ)، فيقدِّمُ خبر (ليس) عليها»[٩].

---

(١) انظر: الخصائص ١/١٨٨.

(٢) هو عبد الله بن محمد بن السّيد البطليوسي، من علماء الأندلس، توفي سنة «٥٢١هـ»، انظر: إنباه الرواة ٢/١٤١-١٤٣، والبغية ٢/٥٥-٥٦، وانظر ما نسبه إلى سيبويه في: إصلاح الخلل ص ١٤٠.

(٣) انظر: التخمير ٣/٢٩٨.

(٤) انظر: شرح المفصل ٧/١١٤.

(٥) انظر: شرح المقدمة الجزولية ٢/٧٧٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/٣٥١.

(٧) الكتاب ١/٨٩.

(٨) المصدر السابق ١/١٠٢.

(٩) شرح السيرافي ١/٢٠٩أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي بتصرف، ولم يشر إليه، انظر: النكت ١/٢٢٢.

ب - ومِن النحويين مَنْ فهم من كلام سيبويه المنع، ومِنْ هؤلاء الجرجاني، واستدلّ بقول سيبويه -بعد أن ذكر (كان) التّامة-: «فأمّا (ليس) فإنه لا يكون فيها ذلك؛ لأنّها وُضِعتْ موضعاً واحداً، ومِنْ ثَمّ لم تصرَّفْ تصرُّفَ الفعلِ الآخر»[١].

يقول الجرجاني: «وليس لصاحب (الكتاب) في ذلك نصّ، وقد استدلّ بعضُ أصحابنا على أنّ مذهبه جوازُ تقديم خبر (ليس) عليها بمسألة من كتابه، وقد ذكرت ذلك في (المغني)[٢]، وبيّنتُ وجهَ تعرّيها من الدلالة، وفي كلامه دليلٌ على ما ذكرنا»[٣].

ج - ومِن النحويين مَنْ يرى أنّ سيبويه لم يتعرّض لتقديم خبر (ليس) عليها مطلقاً، فلا يصحّ أن يُنسبَ إليه الجواز أو المنع، ومن هؤلاء أبو البركات الأنباري[٤].

والذي أرجّحه ما ذهب إليه الفريقُ الأول، وهو أنّ سيبويه يُجيز تقديم خبر (ليس) عليها؛ لما يأتي:

١ - أنّ مراد سيبويه بعدم تصرف (ليس) في النص الذي استدلّ به الجرجاني وما أشبهه هو الاقتصارُ فيها على صيغة الماضي، ويؤيد هذا أنّه ذكر في موضعين آخرين -كما تقدّم- أنّها تتصرّف تصرّف (كان).

٢ - أنّ سيبويه أجاز -كما تقدّم- تقديم مفسَّر الخبر نحو (أزيداً لستَ مثلَه؟)، فإذا أجاز تقديم المفسَّر أجاز تقديم المفسِّر.

٣ - أنّ المصادر أجمعت على أنّ الجواز مذهب متقدّمي البصريين[٥]، فلو كان سيبويه يخالفهم لذكرت المصادر ذلك.

---

(١) الكتاب ١/٤٦، وانظر -أيضاً- ٢/٤٠٠، و٤/٤٢٢.

(٢) (المغني) كتاب للجرجاني، شرح فيه إيضاح الفارسي شرحاً مطولاً، واختصره في (المقتصد).

(٣) المقتصد ١/٤٠٩.

(٤) انظر: الإنصاف ١/١٦٠.

(٥) انظر: الإيضاح العضدي ص ١٣٨، والتبيين ص ٣١٥، وشرح المفصل ٧/١١٤، والارتشاف ٢/٨٧.

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي -بعد أنْ نسب إلى سيبويه جواز تقديم خبر (ليس) عليها- أنّه «قد أنكر بعض النحويين تقديمَ خبرها عليها»[١]، والمنكرون هم الكوفيون[٢]، وابنُ السّراج[٣]، ونُسب -أيضاً- إلى المبرد والزجاج[٤]، واحتج هؤلاء لمذهبم بما يأتي[٥]:

أ - أنّ (ليس) أشبهت (ما) في نفي الخبر، فتُحمل عليها في منع التقديم، كما حُملتْ (ما) عليها في الإعمال عند الحجازيين.

ب - أنّ (ليس) قد نقصت عن الفعل الحقيقي من وجوه، وهي:

١ - أن بعض النحويين جعلها حرفاً محضاً.

٢ - أن بعضهم ألغاها عن العمل، كما حكى سيبويه[٦].

٣ - أن بعض العرب أدخل عليها ياء المتكلّم من غير نون الوقاية، فقال: (عليه رجلاً ليسي)[٧]، وهذا من خصائص الحروف.

٤ - أنّ بعض العرب لم يُحمِّلْها ضميراً، فقال: (ليس الطِّيْبُ إلا المسكُ)[٨].

---

(١) شرح السيرافي ١/٢٠٩أ.

(٢) انظر: المسائل الحلبيات ص ٢٨٠، والإنصاف ١/١٦٠، والتبيين ص ٣١٥، وشرح التسهيل ١/٣٥١، وشرح الكافية ٢/٢٩٧، والارتشاف ٢/٨٧، وتوضيح المقاصد ١/٣٠١.

(٣) انظر: الأصول ١/٩٠.

(٤) انظر: المسائل الحلبيات ص ٢٨٠، والخصائص ١/١٨٨، والإنصاف ١/١٦٠، وشرح التسهيل ١/٣٥١، وشرح الكافية ٢/٢٩٧، والارتشاف ٢/٨٧، وتوضيح المقاصد ١/٣٠١-٣٠٢.

(٥) انظر: الإنصاف ١/١٦١-١٦٢، والتبيين ص ٣٢١-٣٢٢.

(٦) انظر: الكتاب ١/١٤٧، وانظر -أيضاً-: عبث الوليد ص ٩٧.

(٧) وردت هذه الحكاية هكذا في: الإنصاف ١/١٦١، والتبيين ص ٣٢١.

ووردت في: الكتاب ١/٢٥٠، والمقتضب ٣/٢٨٠، والأصول ٢/٢٩٢ هكذا (عليه رجلاً ليسني) بإدخال نون الوقاية، وذكر سيبويه أنّ الوجه أن يقال: (ليس إياي) بفصل الضمير.

وجاء في: اللسان (ليس) أنّه يجوز أن يقال: (ليسي) بدون نون الوقاية في أسلوب الاستثناء، وأنشد شاهداً لذلك، وهو:

إذْ ذهب القومُ الكرامُ ليسي

(٨) انظر: الكتاب ١/١٤٧.

٥ - أنّها ملازمة لصيغة الماضي.

٦ - أنّ ضمير المخاطب والمتكلم إذا اتّصلا بها لا يُكْسَرُ أوّلُها، كما يُكْسَرُ في نظائرها نحو :(بِعْتُ).

أمّا ما ذهب إليـه سيبويـه، وهو الجواز فمذهب البصريين[١]، والفراء[٢]، وأدلتهم هي:

الدليل الأوّل: قولُه تعالى: ﴿أَلا يَوْمَ يَأْتِيْهِم لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[٣]، ووجه الاستدلال به أنّ معمول خبر (ليس) -وهو (مصروفاً)- قُدِّم على (ليس)، ولو كان تقديم الخبر ممتنعاً لما جاز تقديم معموله؛ لأنّ المعمول يقع حيث يقع العامل.

والدليل الثاني: أنّ الأصل في الأفعال التصرُّفُ، و(ليس) فعلٌ جاز تقديم خبره على اسمه كـ(كان)، وهذا تصرّفٌ، فكما جاز ذلك جاز تقديم الخبر عليها، ولا يُعترض لهذا بعدم الجواز في (ما)، و(نعم)، و(بئس)، و(عسى)، وفعل التعجّب؛ لأنّهنّ ينقصْن عن رتبة (ليس)، وبيان ذلك ما يأتي:

أ - أنّ (ما) حرفٌ، و(ليس) فعلٌ، ولذا جاز توسّطُ خبر (ليس)، بخلاف (ما).

ب - أنّ (ليس) تعملُ في الأسماء كلّها، بخلاف (نعم)، و(بئس)، فإنّهما لا يعملان في الأعلام، وبخلاف (عسى) فإنها لا يكون خبرها إلا (أنْ) مع الفعل، وأمّا قولهم: (عسى الغوير أبؤسا)[٤] فشاذّ لا يقاس عليه.

ج - أنّ (ليس) تتصل بها الضمائر الظاهرة، وتاء التأنيث، ولا تُصغَّر، بخلاف فعل التعجّب، فإنّه لا يتّصل بالضمير الظاهر، ولا تلحقه تاء التأنيث، وقد يُصغَّر نحو (ما أُميلحه!)[٥].

---

(١) انظر: الإيضاح العضدي ص ١٣٨، والإنصاف ١/١٦٠، والتبيين ص ٣١٥، والارتشاف ٢/٨٧.

(٢) انظر: شرح المفصل ٧/١١٤، والارتشاف ٢/٨٧.

(٣) من الآية (٨) من سورة هود.

(٤) انظر: الكتاب ١/٥١، ١٥٩، والمقتضب ٣/٧٠، ٧٢، ومجمع الأمثال ٢/٣٤١.

(٥) انظر: الكتاب ٣/٤٧٧، والأصول ٣/٦٢.

هذا ما قرّره النحويون حتى ابنِ السّراج، ومما يُلْحَظُ فيه عدم مناقشة أحد الفريقين أدلّةَ الفريق الآخر، وهذه -أعني المناقشة- أهم ما أضافه النحويون بعد ابنِ السّراج، وهم فريقان:

الفريق الأول: ذهبوا مذهب سيبويه، ومن وافقه، ومن هؤلاء: الزجّاجي[١]، والسيرافي[٢]، والفارسي[٣]، وابنُ جنّي[٤]، والصّيمري[٥]، والزمخشري[٦]، وابنُ برهان[٧]، والعكبري[٨]، وابنُ معطٍ[٩]، والشّلوبين[١٠]، وابن أبي الربيع[١١].

وقد أضاف بعض هؤلاء إلى ما قرّره المجيزون المتقدّمون أمرين:

أحدهما: ما أضافه ابن أبي الربيع، إذ نقل استدلال الفارسي على جواز تقديم الخبر على المبتدأ بجواز تقديم معموله في قول الشّماخ[١٢]:

كِلا يَوْمَيْ طُوالةَ وَصْلُ أَرْوى ظَنُــونٌ آنَ مُطَّــرَحُ الظَّنُــونِ[١٣]

---

(١) انظر: الجمل ص ٤٢.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١/٢٠٩أ-ب.

(٣) انظر: الإيضاح العضدي ص ١٣٨.

(٤) انظر: اللمع ص ١٢٠.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٨٧.

(٦) انظر: المفصل ص ٢٦٩.

(٧) هو إقبال بن علي بن أبي بكر أحمد بن برهان، أبو القاسم، توفي سنة «٥٨٤هـ »، انظر: إنباه الرواة ١/٢٧١-٢٧٢، وانظر رأيه في: الارتشاف ٢/٨٧.

(٨) انظر: التبيين ص ٣١٥-٣٢٣.

(٩) هو يحيى بن معطٍ بن عبد النور، أبو الحسين الزواوي المغربيّ، توفي سنة (٦٢٨هـ)، انظر: البغية ٢/٣٤٤، وانظر رأيه في: الفصول الخمسون ص ١٨١.

(١٠) انظر: شرح المقدمة الجزولية ٢/٧٧٣.

(١١) انظر: البسيط ٢/٦٧٨.

(١٢) هو مَعْقِل بن ضرار الغطفاني، شاعر مخضرم، شهد القادسية، وله صحبة، توفي سنة (٢٢هـ)، انظر: الشعر والشعراء ١/٣١٥، والإصابة ١/١٥١.

(١٣) انظر: البيت في: ديوانه ص ٣١٩، والأضداد ص ٢٠٦، والإيضاح العضدي ص ٩٥، والمحتسب ١/٣٢١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٩٠، والبسيط ٢/٦٧٧، واللسان (طَوَل).

وطوالة: اسم بئر. وأروى: اسم امرأة. والظّنون: البئر القليلة الماء، والذي لا يوثق بما عنده. آنَ: حانَ، انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/٩٠-٩١. ومعنى البيت: إنَّ وصل أروى لا يوثق به في كلا يومي طُوالة. انظر: الأضداد ص ٢٠٦.

والشاهد: تقديم (كلا يومي طوالة) -وهو معمول الخبر (ظنون)- على المبتدأ (وصل)، وهذا دليلٌ على جواز تقديم الخبر على المبتدأ كما يرى الفارسي.

وجعله دليلاً على صحة استدلال المجيزين بتقديم معمول خبر (ليس) في قوله تعالى: ﴿ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾[١].

والآخر: مناقشة مذهب المانعين، وهذا ما يظهر عند السّيرافي، وابن جنّي، والعكبري، وابن أبي الربيع.

فأمّا السيرافي فقد ردّ استدلال المانعين بملازمة (ليس) صيغةَ الماضي، محتجاً بأنها وردت عن العرب بهذه الصيغة؛ لأنّ معناها في زمان واحد، وهو نفي الحال[٢].

وأمّا ابن جنّي فقد قبّح مذهب المنع منطلقاً ممّا سمّاه (الاحتجاج بقول المخالف)، ويعني به: أنْ يخالفَ أحدُ العلماء جماعة النحويين، يقول: «بابٌ في الاحتجاج بقول المخالف، اعلم أنّ هذا -على ما في ظاهره- صحيحٌ مستقيمٌ، وذلك أنْ ينبغ من أصحابه نابغٌ، فينشئ خلافاً ما على أهل مذهبه، فإذا سمّع خصمه به وأجلب عليه قال [أي: خصمه]: هذا لا يقول به أحدٌ من الفريقين، فيخرجُه مُخرَجَ التقبيح له، والتشنيع عليه، وذلك كإنكار أبي العبّاس جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فأحدُ ما يُحتجُّ به عليه أنْ يقال له: إجازة هذا مذهب سيبويه، وأبي الحسن، وكافّة أصحابنا، والكوفيون -أيضاً- معنا، فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافّة من البلدين وجب عليك -يا أبا العبّاس- أنْ تنفِرَ عن خلافه، وتستوحِشَ منه، ولا تأنس بأوّل خاطر يبدو لك فيه ...»[٣].

وهذا التقبيح من ابن جنّي مردودٌ؛ لأنّ الأساسَ الذي قام عليه -وهو تفرّد المبرّد بالمنع[٤]- باطلٌ، فقد تقدّم أنّه مذهب الكوفيين أيضاً.

---

(١) انظر: البسيط ٦٧٧/٢، وانظر: استدلال الفارسي بالبيت في: الإيضاح العضدي ص ٩٥.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢٠٩/١أ.

(٣) الخصائص ١٨٨/١-١٨٩.

(٤) نقل السيوطي عن ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) أن المبرد تفرد بالمنع، انظر: الأشباه والنظائر ٧٥/٢.

وأمّا العكبري فقد ردَّ الاستدلال بجمود (ليس) بما ذكره السيرافي، وهو أنّ العرب وضعتها لنفي ما في الحال، وأضاف إليه ما يأتي[١]:

أ - ردّ حمل (ليس) على (ما)؛ لأنّ (ليس) -إضافةً إلى أنّها فعل- أصلٌ لـ(ما)، والأصل لا يصيرُ فرعاً لفرعه.

ب - ردّ الاستدلال بأنّ (ليس) حرفٌ عند بعض النحويين؛ لأنّ هذا المذهب غير صحيح، وذلك أنّ (ليس) تتحمّلُ الضّمير، وتتّصلُ بها تاء التأنيث، وهاتان من خصائص الأفعال.

ج - ردّ الاستدلال بإلغاء (ليس) في الحكاية التي ذكرها سيبويه؛ لأنّها -كما يرى- محمولةٌ على أنّ في (ليس) ضمير الشّأن.

د - ردّ الاستدلال بعدم كسر لام (ليس) إذا اتّصلتْ بها تاءُ الفاعل؛ لأنّ أصلها (لَيِسَ) -بكسر الياء- ولمّا اتّصلت بها تاءُ الفاعل التقى ساكنان، فحُذِفَ الأول، وهو الياء، فبقيت اللام مفتوحة؛ تنبيهاً على الأصل.

ونظير ذلك قولهم في (صَيِدَ البعير)[٢]: (صَيْدَ البعير) بتسكين الياء، وأُبقيتْ الصادُ مفتوحةً؛ تنبيهاً على الأصل.

وممّا يُؤخذ على العكبري تعليلُه منعَ حملِ (ليس) على (ما) بأنّ الأصل لا يُحمل على الفرع؛ لأنّ هذا أحد أنواع القياس الثابتة في النحو، ومن أمثلته حملُ المصدر -وهو الأصل- على الفعل -وهو الفرع- في الإعلال والصّحة نحو (قام قياماً)، و(قاوم قِوَاماً)[٣].

وأمّا ابن أبي الرّبيع فقد وافق السيرافي، والعكبري على ردّ الاستدلال بجمود (ليس)، ولكنّه خالفهما في تعليل ورودها جامدة، فأرجع ذلك إلى أنّ العرب استغنت بتقييد الخبر بالزمان نحو (ليس زيدٌ قائماً

---

(١) انظر: التبيين ص ٣٢٢-٣٢٣.

(٢) صَيِدَ البعير: أي أصابه داءٌ في رأسه سال منه أنفُه، وارتفع رأسُه، ولم يقدر أن يلوي عنقه، والمصدر: الصَّيَد، انظر: اللسان (صَيد).

(٣) انظر: الخصائص ١/١١٣، والاقتراح ص ١٩٣.

أمسِ)، و(ليس زيدٌ قائماً الآن)، و(ليس زيدٌ قائماً غداً)[١].

والفريق الثاني: ذهبوا مذهب الكوفيين ومن وافقهم -وهو المنع- ومن هؤلاء: ابنُ عبد الوارث[٢]، والجرجاني[٣]، وأبو البركات الأنباري[٤]، وابنُ مالك[٥]، والمرادي[٦]، وابن هشام[٧]، وابن عقيل[٨]، والدّماميني[٩].

وأبرز ما أضافه هؤلاء أمران:

فأمّا الأمر الأوّل؛ فهو مناقشة أدلّة المجيزين، وهذا ما يظهر عند الأنباري، وابن مالك، والدّماميني.

فأمّا الأنباري فأهمّ ما قرّره ما يأتي:

١ - توجيه قوله تعالى: ﴿ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ بتوجيهين لا دليل فيهما للمجيزين:

أحدهما: أن يكون (يوم) مبتدأً، وليس متعلّقاً بخبر (ليس)، وبُنِيَ على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل، واستدلّ على ذلك بقراءة نافع والأعرج[١٠] ﴿هذا يومَ يَنْفَعُ الصَّادقين صِدْقُهم﴾[١١]، فـ(يوم) خبر، وبني على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل.

---

(١) انظر: البسيط ٢/٦٧٦-٦٧٨.

(٢) هو محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي، أبو الحسين، ابن أخت أبي علي الفارسي، توفي سنة «٤٢١هـ »، انظر: إنباه الرواة ٣/١١٦-١١٨، والبغية ١/٩٤، وانظر رأيه في: الارتشاف ٢/٨٧.

(٣) انظر: المقتصد ١/٤٠٨-٤٠٩.

(٤) انظر: الإنصاف ١/١٦٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/٣٥١.

(٦) انظر: توضيح المقاصد ١/٣٠١-٣٠٢.

(٧) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٥٣.

(٨) انظر: المساعد ١/٢٦٢.

(٩) انظر: تعليق الفرائد ٣/٢٠٤-٢٠٥.

(١٠) هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أو داود المدني، تابعيٌّ جليل، توفي سنة «١١٧هـ »، انظر: غاية النهاية ١/٣٨١.

(١١) من الآية (١١٩) من سورة المائدة، وانظر القراءة في: السبعة ص ٢٥٠، والمبسوط ص ١٨٩، وتحبير التيسير ص ١٠٨.

والآخر: أنْ يكونَ (يوم) منصوباً على الظرفية، ولكنّه متعلّقٌ بفعلٍ مقدّرٍ دلّ عليه قوله تعالى: ﴿ليس مصروفاً عنهم﴾، والتقدير (يلازمهم يوم يأتيهم العذاب).

٢ - إبطال استدلال المجيزين بأنّ (ليس) فعلٌ يعمل في الأسماء كلّها، والأصل في الأفعال العمل، محتجاً بأنّ عملَ الأفعال له أصلٌ ووصف، فالأصلُ تشتركُ فيه الأفعال جميعها، ومنها (ليس)؛ لاشتراكها في أصل الفعلية، أمّا الوصف -وهو التصرّف في العمل كتقديم المعمول- فلا يُعطى إلا الأفعال المتصرّفة في نفسها ، ويُسْلَبُ من الأفعال غير المتصَرفة كـ(ليس).

٣ - إثبات جواز قياس (ليس) على (ما)؛ لاشتراكهما في نفي الحال، ولا يُنْظَرُ -كما يرى- إلى اختلافهما في بعض الأحكام؛ لأنّه لا يُشترطُ في القياس اتّفاق المقيس والمقيس عليه في الأحكام كلّها[1].

وأمّا ابنُ مالك فأبرز ما أثبته ما يلي:

أ - الإجابة عن استدلال المجيزين بالآية المتقدّمة بثلاثة أجوبة: الجوابين اللذين ذكرهما الأنباري، وجوابٍ ثالثٍ هو: أنّ المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو (أمّا زيداً فاضرب)، و(عمراً لا تهنْ)، و(حقَّكَ لن أُضيعَ)، فكما لم يلزم من تقديم المعمول على الفاء، و(لا)، و(لن) جوازُ تقديم العامل، لم يكن تقديم معمول خبر (ليس) دليلاً على جواز تقديم الخبر.

وهذا -عندي- أقوى ما أجاب به المانعون عن الاستدلال بالآية؛ لأنّه يحمل الآية على ظاهرها، ولا يحتاج إلى تقدير محذوف، ولأنّ له نظائر.

ب - إثبات أنّ (ليس) أضعفُ في الفعليّة من (بئس)، و(نعم)، و(عسى)، وفعل التعجّب، وهوخلاف ما قرّره المجيزون.

فلو أُجيز تقديم خبر (ليس) عليها مع أنّ هذه الأفعال لا يُقدَّم عليها شيءٌ ممّا تعلّق بها لكان تفضيلاً للأضعف على الأقوى.

فأمّا (نعم)، و(بئس) فأثبت رجحانهما على (ليس) بثلاثة أمور:

---

(١) انظر: الإنصاف ١/١٦٣-١٦٤.

الأول: أنّ (نعم)، و(بئس) يستقلّان بفاعليهما، بخلاف (ليس)، فإنّها لا تستقلّ إلا بجزأين: مسند، ومسند إليه.

والثاني: أنّ (نعم)، و(بئس) يقوم كلٌّ منهما مقامَ فعلٍ صريحٍ، ويقوم الفعلُ الصريح مقامَهما نحو (عَلُم الرجلُ زيدٌ) بمعنى (نعمَ الرجلُ ...)، و(ليس) لا تقوم إلا مقامَ حرفٍ، ولا يقومُ مقامَها إلا حرفٌ.

والثالث: أنّ (لَيْس) فارقت أصلها -وهو(لَيِسَ)- فراقاً لازماً على وجهٍ عُدِمَ به النّظير في الأفعال، بخلاف (بئس)، و(نعم)، فإنّ مفارقتَهما أصلَهما -وهو (نَعِم، وبَئِس)- غيرُ لازمة، بل أصلُهما مستعملٌ، كما أنّ ما فُعِل بهما -وهو كسر الفاء، وسكون العين- مطّردٌ في نظائرهما من الأفعال التي على (فَعِلَ)، وثانيها حرفُ حلق.

وأمّا (عسى) فأرجع رجحانها على (ليس) إلى ما يلي:

١ - أنّ (عسى) مُجمعٌ على فعليّتها، وفعليّة (ليس) مختلفٌ فيها.

٢ - أنّ (عسى) جاريةٌ على ما يجب لنظائرها من إعلال اللام كـ(رمى)، بخلاف (ليس)، فإنّها جارية على خلاف ما يجب لنظائرها من إعلال العين كـ(هاب)، وسلامتها كـ(صَيِد البعير).

٣ - أنّ (عسى) أُجيز في عينها الفتح والكسر، فقيل: (عَسَيت)، و(عَسِيت)، وبُنِي منها فعل التعجّب، فقيل: (ما أعساه!)، و(أعسِ به!)، وصيغ منها اسمٌ على (فَعِل)، فقيل: (هو عسٍ بكذا)، وجاء لها مصدرٌ، فقيل: (بالعسى أنْ تفعل)، بخلاف (ليس).

وأمّا فعل التعجّب فعزا تفضيله على (ليس) إلى أربعة أمور:

الأوّل: أنّ فعل التعجّب مُتمكّن في الفعليّة لفظاً ومعنىً؛ لأنّه على وزن (أَفْعَلَ)، أو (أَفْعِلْ)، وهمزتُه معدّية، ومتضمِّنٌ حرف مصدرٍ، ودالّ على معناه، و(ليس) بخلاف ذلك.

والثاني: أنّ فعل التعجّب تلزمه نون الوقاية مع ياء المتكلّم كسائر الأفعال، و(ليس) بخلاف ذلك.

والثالث: أنّ لفعل التعجّب صيغتين: صيغة الماضي، وصيغة الأمر، وهذا نوعٌ من التصرّف، و(ليس) بخلاف ذلك.

والرابع: أنّ فعل التعجّب يعمل في الظرف، والحال، والتمييز، بخلاف (ليس)، فإنها لا تعملُ إلا في اسمها وخبرها[١].

هذا أهمّ ما قرّره ابنُ مالك، أمّا الدّماميني فقدح في الاستدلال بالآية المتقدّمة؛ لأنّ معمول الخبر ظرفٌ، والظروف يُتّسعُ فيها ما لا يُتّسع في غيرها[٢].

وأمّا الأمر الثاني الذي أضافه هؤلاء فهو أنّ منع تقديم الخبر موافقٌ للسمّاع، وممّن احتج بهذا ابنُ عقيل[٣].

وهو -فيما أرى- أقوى الأدلّة المرجّحة لمذهب المنع؛ لأنّ الأصلَ في الخبر التأخير، ولا تجوز مخالفة الأصل إلا بدليل سماعي، يقول أبو حيّان: «وقد تتبّعتُ دواوين العرب، فلم أظفر بتقديم خبر (ليس) عليها، إلا ما دلّ عليه ظاهر هذه الآية ﴿ألا يوم يأتيهم﴾، وقول الشاعر:

فيَأْبَى فما يَزْدادُ إلا لحاجةٍ وكنتُ أبيّاً في الخفا لستُ أُقْدِمُ»[٤]

هذا عن السّماع، أمّا من جهة القياس فلا يظهر لي ما يُرجّحُ أحد المذهبين على الآخر؛ لأنّ مَنْ أجاز التقديم تمسّك بفعلية (ليس)، ومَنْ منعه تمسّك بشبهها للحرف.

ولعلّ من تمام الفائدة أن أذكر في ذيل المسألة أموراً وقعت لي عند تتبُّعي للمسألة في كتب النحو:

أوّلاً: نسب أبو حيان، والمرادي إلى أبي سعيد السيرافي منع التقديم[٥]، وهذا مخالف لما أثبته أبو سعيد في (شرح الكتاب).

ثانياً: ذكر أبو حيان، والمرادي أنّ أبا علي الفارسيّ منع تقديم خبر (ليس) عليها في (المسائل الحلبيات)[٦]، وهذا سهو منهما، فقد وقع لي نصّ في

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/٣٥٢-٣٥٤.

(٢) انظر: تعليق الفرائد ٣/٢٠٥.

(٣) انظر: المساعد ١/٢٦٢.

(٤) البحر المحيط ٦/١٢٧.

(٥) انظر: الارتشاف ٢/٨٧، وتوضيح المقاصد ١/٣٠١.

(٦) انظر: الارتشاف ٢/٨٧، وتوضيح المقاصد ١/٣٠١.

الكتاب المذكور صرّح فيه أبو علي بجواز التقديم، إذ يقول: «وفي تقديم خبر (ليس) على اسمها خلافٌ[١]، فذهب أبو الحسن إلى جواز تقديم خبرها عليها، وحكى أن الكوفيين لا يجيزونه، ولم يُجز تقديمه محمدُ بن يزيد، ومن الدليل على جواز تقديمه أنّ العوامل في المبتدأ وخبره على ضربين: فعل، ومشبَّه بالفعل، ووجدنا ما لم يكن فعلاً، وكان مشبّهاً به، لا يجوز تقديم خبره على اسمه، ووجدنا الفعلَ قد جاز فيه هذا الذي امتنع في المشبّه به من تقديم الخبر كما جاز عليه، فلما وجدنا (ليس) قد جاز فيه ما امتنع في غيره من منع تقديم الخبر، كما جاز ذلك في الفعل وجب أن يجوزَ تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها، فكما جاز (ليس قائماً زيدٌ) بلا خلاف كذلك جاز (قائماً ليس زيدٌ)، كما جاز (قائماً كنت) لمَّا جاز (كان قائماً زيدٌ)، ولما لم يجز تقديم أخبار (إنّ)وأخواتها على أسمائها كذلك لم يجزْ تقديمها عليها..»[٢].

وأغلب الظّن أنّ الذي جعل أبا حيان، والمرادي يعزوان إلى الفارسي المنع هو أنّه في الكتاب نفسه ذهب إلى أنّ (ليس) حرفٌ[٣].

والثالث: ذكر أبو البركات الأنباري من أدلّة الكوفيين على منع التقديم ذهاب بعض النحويين إلى أنّ (ليس) حرفٌ[٤]، ولم أجد أحداً من النحويين ذهب هذا المذهب سوى أبي بكر بن شُقير[٥]، وأبي علي الفارسي في

---

(١) هكذا ورد في المطبوع، وأغلب الظن أنه تحريفٌ، صوابه: (في تقديم خبر (ليس) عليها خلافٌ ...)، ويدل على ذلك سياق الكلام.

(٢) المسائل الحلبيات ص ٢٨٠-٢٨١.

(٣) انظر: المصدر السابق ص ٢١٠.

(٤) انظر: الإنصاف ١/١٦١.

(٥) هو أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي، ممّن خلط المذهبين، توفي سنة «٣١٧هـ »، وقيل: «٣١٥هـ »، انظر: نزهة الألبا ص ١٨٧-١٨٨، وانظر رأيه في: شرح قطر الندى ص ٢٨.

ومما يذكر أن ابن هشام جعل أبا بكر بن شقير تابعاً في هذا المذهب أبا علي الفارسي، وهذا سهو؛ لأنّ أبا علي توفي سنة «٣٧٧هـ »، فكيف يتبعه من توفي سنة «٣١٧هـ »؟.

(المسائل الحلبيات)، وهما متأخران، فلا يُتصوَّرُ استدلال الكوفيين بمذهبهما، ولعلّ هذا يُرجّح ما انتهى إليه الدكتور السّيد رزق الطويل، وهو أنّ أبا البركات لا يسوق الأدلــة كمــا صدرت عـن أصحابهــا، وإنمــا يعرضهــا مــن خــلال تصــوّره الشخصــيّ للخـلاف[1].

(١) انظر: الخلاف بين النحويين ص ٣٨٧.

المسألة (٣٤)

خبر (ما) الحجازيّة:

نصبُه مع توسّطِه بين (ما) واسمها

من حروف النّفي المشبّهة بـ(ليس) في العمل (ما) عند الحجازيين[١]، وذلك لمشابتها (ليس) في النّفي، وفي دخولها على المبتدأ والخبر[٢].

وقد اشترطوا لإعمالها ثلاثة شروط[٣]:

الأول: ألاّ ينتقض النّفي بـ(إلا)، فإن انتقض لم تعملْ، نحو (ما زيدٌ إلا قائمٌ)[٤].

والثاني: ألاّ تقترن بـ(إنْ) الزائدة، فإنْ اقترنتْ بها كُفّتْ عن العمل، نحو (ما إنْ عمرٌو مجتهدٌ).

والثالث: ألاّ يتقدّم خبرُها أو معموله غير شبه الجملة على اسمها، فإن تقدّمَ أحدهما أُهملتْ، نحو (ما قائمٌ زيدٌ)، ولكن نقل سيبويه عن بعضهم بيتاً للفرزدق نُصِبَ فيه خبرُ (ما) مع تقدّمِه على اسمها، وهو قوله[٥]:

فأَصْبَحُوا قد أعادَ اللّهُ نِعْمَتَهُمْ ... إذْ هُمْ قُريشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وقد خرّجه سيبويه على أنّه قليلٌ، إذ يقول -بعد أنْ أنشد البيت-: «وهذا

---

(١) انظر: الكتاب ١/٥٧، أمّا التميميّون فلا يعملونها، وهو القياس؛ لأنّ (ما) حرفٌ غير مختصّ، ولا يتحمّل ضمير الشأن، انظر: الكتاب ١/٥٧، وانظر المسألة مفصّلةً في: النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ص ٣١ وما بعدها.

(٢) انظر: الكتاب ١/٥٧، والمقتضب ٤/١٨٨، والمسائل البغداديات ص ٥٩٥.

(٣) انظر: الكتاب ١/٥٩، والمقتضب ٤/١٨٩-١٩٠، والمسائل البغداديات ص ٥٩٥، وشرح التسهيل ١/٣٦٨.

(٤) يرى يونسُ وابنُ مالك أنّ (ما) قد تعمل مع نقض النفي، انظر: شرح التسهيل ١/٣٧٣-٣٧٤.

(٥) انظر البيت في: ديوان الفرزدق ص ١٦٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٧٧، بالإضافة إلى المصادر التي سترد في دراسة المسألة.

لا يكاد يُعْرفُ، كما أنّ ﴿لاتَ حينُ مَناصٍ﴾[١] كذلك، ورُبّ شيءٍ هكذا، وهو كقولهم: (هذه مِلْحفةٌ جديدة)[٢] في القِلّة»[٣].

فهو -إذن- يحملُ البيت على ظاهره، ويرى أنّ الشاعر نَصَبَ خبر (ما) مع تقدُّمه على الاسم، وذلك قليلٌ كقلّة رفع (لات) للحين وإضمار خبرها، وكقلّة ذكر علامة التأنيث فيما يستوي فيه المذكر والمؤنّث من الصّفات[٤].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السّيرافي أنّه قد رُدّ على سيبويه حمله نصب (مثلهم) في البيت على أنه خبر (ما)، إذ يقول: «وقد رُدّ هذا التأويل على سيبويه، فقيل: قد علمنا أنّ الفرزدق من بني تميم، وقد علمنا أنّ بني تميم يرفعون الخبر مؤخّراً، فكيف ينصبونه مقدّماً؟!»[٥].

والرادّ على سيبويه -كما ذكرت المصادر- المازنيّ، والمبرّد.

فأمّا المازني فنُقِلَ عنه أنّه قال: «زعم سيبويه في بيت الفرزدق ... إن بعض العرب إذا قدّم خبر (ما) نصب بها، وهذا وَهَمٌ منه؛ لأنّه قال: بعضُ العرب يشبّه (ما) بـ(ليس)، فكما يُقدّم خبر (ليس) كذلك يُقدّم خبر (ما)، وهذا لا يجوز؛ لأنّ

---

(١) من الآية (٣) من سورة ص، وقراءة رفع (حين) نُسبت إلى أبي السّمال، وعيسى بن عمر، انظر: مختصر ابن خالويه ص ١٣٠، والبحر المحيط ٩/١٣٦.

(٢) الأصحّ أنْ يقال: (ملحفة جديد) بدون تاء التأنيث؛ لأنّ (فعيلاً) بمعنى (مفعول) ممّا يستوي فيه المذكر والمؤنث، و(جديد) بمعنى مقطوع.

(٣) الكتاب ١/٦٠.

(٤) انظر: شرح السيرافي ١/١٧٠أ، وشرح الرماني ٢/٢٤ب، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٩٢.

ومن هنا يتبيّن بُعْدُ ما ذهب إليه المرادي، والدّماميني في تفسير كلام سيبويه، إذ ذكرا أنّه أراد بقوله: «لا يكادُ يُعْرَفُ» نفيَ العِرفان، انظر: الجنى الداني ص ٣٢٣-٣٢٤، وتعليق الفرائد ٣/٢٤٦، وقد ناقض المرادي نفسه في موضع آخر؛ إذ ذكر أنّ سيبويه أراد أنّ نصب خبر (ما) مع تقديمه على اسمها قليلٌ نادرٌ، انظر: الجنى الداني ص ٤٤٦.

(٥) انظر: شرح السيرافي ١/١٧٠أ، وقد نقله الشنتمري في: النكت ١/١٩٥، وانظر -أيضاً-: شرح التسهيل ١/٣٧٣.

(ليس) فعل، و(ما) حرفٌ جاء لمعنى ... قال أبو عثمان: كأنّه صفةٌ، فقدّم الصّفة على الموصوف، فنصبه على الحال، وذلك أنّ بعضَ العرب يجعل النكرة حالاً، فإذا قدّم الصّفة على الموصوف نصبه؛ لأنّه يجعل الحال للنكرة»[١].

فهو -كما ترى- ينسب سيبويه إلى الوَهَم في حمله نصب (مثلهم) في بيت الفرزدق على أنّه خبر (ما)، ويرى أنّه منصوبٌ على الحال، وجاز ورود صاحب الحال (بَشَر) نكرة؛ لأنّها قُدِّمَتْ عليه، كقول الشاعر[٢]:

وتَحْتَ العَوالي والقَنا مُسْتَظِلّةً ظِباءٌ أعارَتْها العُيونَ الجآذِرُ

وفيما نُقِل عن المازني نظرٌ من وجهين:

أحدهما: أنّه نسب إلى سيبويه أنّه حكى عن بعض العرب نصبَ خبر (ما) مع تقدُّمه على اسمها، وهذا ليس صحيحاً؛ لأنّ سيبويه إنّما حكى النّصب في بيت الفرزدق فقط.

والآخر: أنّه نقل عن سيبويه تشبيه (ما) بـ(ليس) في جواز تقديم الخبر، وهذا -أيضاً- ليس صحيحاً؛ لأنّ سيبويه إنّما شبّه (ما) في ذلك بما هو قليلٌ كما تقدّم.

وقد أخذ المبرّد ما قرّره المازنيّ، فقال: «وقد نصبَه [يعني (مثلهم) في بيت الفرزدق] بعضُ النحويين، وذهب إلى أنّه خبرٌ مقدّمٌ، وهذا خطأ فاحشٌ، وغلط بيّنٌ، ولكنّ نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدّماً، وتُضْمِرَ الخبر، فتنصبه على الحال، مثل قولك: (فيها قائماً رجلٌ)»[٣].

وهكذا يتبيّن أنّ الخلاف بين سيبويه من جهة، والمازني والمبرّد من جهة أخرى ينحصر في أمرين:

---

(١) انظر: مجالس العلماء، ص ٨٩-٩٠، وانظر -أيضاً-: الخزانة ٤/١٣٦.

(٢) البيت لذي الرمّة، انظر: ديوانه ٢/١٠٢٤، ومعاني الحروف للرماني ص ٨٩.

والعوالي: عوالي الهوادج. والقنا: عيدان الهودج. والجآذر: جمع (جُؤْذر)، وهو ولد البقرة الوحشية، انظر: الديوان.

(٣) المقتضب ٤/١٩١-١٩٢، وانظر -أيضاً-: الانتصار ص ١٨، والمسائل البغداديات ص ٢٨٥-٢٨٦، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢/١٥٩.

الأول: أنّ سيبويه يحملُ نصب (مثلهم) على أنّه خبر (ما)، والمازني والمبرّد يحملانه على الحال، والخبر عندهما محذوف، ولا عمل لـ(ما).

والثاني: أنّ سيبويه يجعل نصبَ خبر (ما) إذا تقدّم على اسمها قليلاً، أمّا المازنيّ والمبرد فيمنعانه مطلقاً.

وقد وقفَ النحويون من هذا الاعتراض ثلاثة مواقف[١]:

أ - موافقة سيبويه، ومن أبرز أصحاب هذا الاتجاه ابنُ ولاّد[٢]، والفارسيّ في أحد قوليه[٣]، وابن مالك[٤]، وابنه بدر الدين[٥].

يُعَدّ ابن ولاّد -فيما أعلم- أوّلَ من ردّ ما ذهب إليه المازني والمبرّد، إذ نقل قولَ المبرّد في (مسائل الغلط) رادّاً على سيبويه: «وليس هنا [يعني في بيت الفرزدق] موضعُ ضرورة، والفرزدق لغتُه الرفع في التأخير، ومَنْ نَصَبَ الخبرَ مؤخَّراً رفعه مقدّماً، ولكنّه نصبه على قوله (فيها قائماً رجلٌ)، وهو قول أبي عثمان المازني، والخبرُ مضمرٌ»[٦]، ثم قسّمه ثلاث فِقَر:

الأولى: «وليس هنا موضع ضرورة»، وردّها قائلاً: «لا حجّة فيه على سيبويه، إنّما هي روايةٌ عن العرب، والحجّة في مثل هذا على العرب أنْ يقول لهم: لِمَ أعربتُم الكلامَ هكذا من غير ضرورة لَحِقتْكم؟ أو يُكذّب سيبويه في روايته ... وإذا كان غيرَ مُكذَّبٍ عنده فيما يرويه، وكانت العربُ غير مدفوعة عمّا تقوله ... فعلى النّحويِّ أنْ ينظرَ في علّتِه وقياسِه، فإنْ وافق قياسَه، وإلا ردّه على أنّه شاذٌّ عن القياس»[٧].

---

(١) هناك نحويون ذكروا الرأيين، ولم يرجّحوا أحدهما، ومنهم السيرافي، والجرجاني، انظر: شرح السيرافي ١/١٧٠أ، والمقتصد ١/٤٣٣-٤٣٤.

(٢) انظر: الانتصار ص ١٨-٢٠.

(٣) انظر: المسائل البغداديات ص ٥٨٥-٥٨٦، و٥٩٥-٥٩٦، وذهب في: المسائل المنثورة إلى ما ذهب إليه المازني والمبرد، انظر: المسائل المنثورة ص ١٨٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٣٧٢-٣٧٣، وشرح الكافية الشافية ١/٤٣٣.

(٥) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٦، وليس في كلامه إضافة إلى ما قرّره سيبويه.

(٦) الانتصار ص ١٨.

(٧) المصدر السابق ص ١٨.

والثانية: «والفرزدقُ لغتُه الرفعُ في التأخير، ومَنْ نَصبَ الخبر مؤخّراً رفعه مقدّماً»، وعلّق عليها بقوله: «فليس ذلك بحجّةٍ؛ لأنّ الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تُغيِّر البيتَ على لغتها، وترويه على مذاهبها ممّا يوافق لغةَ الشاعر ويخالفها؛ ولذلك كَثُرَت الروايات في البيت الواحد ...»[1].

ويبدو أنّ ابنَ ولاّد قد ابتعد في ردّه الفقرتين السابقتين عن مراد المبرّد؛ لأنّ ما قرّره ردٌّ على مَنْ أبطل الرواية، والمبرّد لم يذهب إلى ذلك، وإنّما ردَّ حملَ نصب (مثلهم) على أنّه خبر (ما).

والثالثة: «ولكنّ نصبَه على قوله: (فيها قائماً رجلٌ) ... والخبر مضمرٌ»، وأبطلها بما يأتي[2]:

١ - أنّه حَذَفَ في موضعٍ لا يعلم المخاطبُ به ما حُذِفَ منه، ولا دلالة فيه على المحذوف.

وهذا -كما يظهر لي- مدفوعٌ؛ لأنّ المقَام مقامُ مدحٍ، فلو قُدّر محذوفٌ لدلّ عليه ذلك المقام، فيكون التقدير : (ما مثلَهم في الدّنيا بشرٌ)، أو ما أشبهه.

٢ - أنّ ما ذهب إليه يؤدي إلى حذف العامل في الحال، وهو الجارّ والمجرور، وهذا لا يجوز؛ إذ لا يقال: (قائماً رجلٌ).

وهذا -عندي- من أقوى ما رُدَّ به مذهب المازني والمبرّد؛ لأنّ الجارّ والمجرورَ عاملٌ ضعيفٌ، فلا يعملُ مضمراً، كما لا يعملُ إذا تقدَّمَه معمولُه مثل (قائماً فيها رجلٌ).

وقد أخذ الفارسيّ هذا الردّ[3]، وأضاف إليه شاهداً آخر للمسألة،

---

(١) الانتصار ص ١٩.

(٢) انظر: المصدر السابق ص ٢٠.

(٣) انظر: المسائل البغداديات ص ٢٨٦، إذ يقول الفارسيّ: «وانتصاب (مثلهم) على هذا التقدير [يعني تقدير المبرّد] لو قال قائلٌ فيه: إنّه بعيدٌ؛ لأنّ العامل فيه معنى، والمعاني لا تعمل مضمرةً... لكان قولاً».

وهو قولُ الشاعر[١]:

أمَا واللّهِ عالِمِ كُلِّ غَيْبٍ ورَبِّ الحِجْرِ والبَيْتِ العتيقِ
لو انَّكَ يا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرّاً وما بِالحُرِّ أَنْتَ ولا الخليقِ

فقوله: (بالحرّ) -عند الفارسي- خبر (ما) الحجازية دخلت عليه الباء الزائدة، واسمُها (أنت)، وهذا القولُ مبنيّ على أنّ الباء الزائدة لا تدخلُ على الخبر بعد (ما) التّميميّة، وهذا -عندي- بعيدٌ؛ لأنّ الباء إنما دخلت لكون الخبر منفياً، لا لكونه منصوباً، ولذا جاز نحو (لم أكنْ بقائمٍ)، ولم يجزْ (كنت بقائم)[٢].

وقد أضاف ابنُ مالك إلى ما قرّره ابنُ ولّاد والفارسيّ ردّاً آخر لما ذهب إليه المازنيّ والمبرّد، وهو أنّ جعلَ (مثلهم) في بيت الفرزدق حالاً يَعْني أنّ الكلامَ يتمُّ بدونها؛ لأنّ الحالَ فضلةٌ، ومعلومٌ أنّ الفائدةَ في البيت لا تتمّ بدون (مثلهم)[٣].

ب - موافقة المازني والمبرّد، وهذا الاتجاه -فيما أعلم- محدود الوجود، وممّن أخذ به الفارسيّ في (المسائل المنثورة)[٤]، والرماني[٥]، وابنُ معطٍ[٦].

وليس في كلامهم إضافةٌ إلى ما قرّره المازنيّ والمبرّد.

---

(١) لم أقف على قائلهما، وانظرهما في: شرح الأبيات المشكلة ص ٤٨٢، والخزانة ٤/١٤٠-١٤١، وورد في (معاني القرآن) للفراء بيتٌ يغلب كونه رواية أخرى للشاهد، وهو:

أما واللهِ لو كنتَ حُرّاً وما بالحُرِّ أنت ولا العتيقِ

وقد نسبه الفراء إلى امرأة من غَنِيّ، انظر: معاني القرآن ٢/٤٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/٣٨٣-٣٨٤، فقد ناقش ابنُ مالك المسألة مناقشة وافية، وانظر -أيضاً-: شرح الألفية للسيوطي ص ٤٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٣٧٣، وقد أخذه عن ابن مالك السَّيِّدُ عبد الله، المعروف بـ«نقره كار»، المتوفّى سنة «٧٧٦هـ »، انظر: الخزانة ٤/١٣٦.

(٤) انظر: المسائل المنثورة ص ١٨٤.

(٥) انظر: معاني الحروف للرماني ص ٨٩، أمّا في: شرح الكتاب ٢/٢٤ب؛ فذكر الآراء دون ترجيح.

(٦) انظر: الفصول الخمسون ص ٢٠٨، ونسب إليه الدّمامينيّ في: تعليق الفرائد ٣/٢٤٧ أنّه يُرجّح نصب (مثلهم) على الظرفية كما يرى الكوفيون.

ج - مخالفة المذهبين السابقين، وأصحاب هذا الاتجاه ثلاثة فِرَق:

الفريق الأوّل: الكوفيّون، وذهبوا إلى أنّ (مثلَهم) في البيت منصوبٌ على الظّرفيّة المكانيّة، وأصلُ الكلام (في مكانٍ مثلِ مكانِهم من الرِّفْعة)، ثم أقيمت الصفةُ مقامَ الموصوف، والمضافُ مقامَ المضاف إليه[١].

ورُدّ مذهبهم بأنّ الصفة المفردة إنّما تخلفُ الموصوفَ إذا اختصّت بجنسه، ولذا جاز (رأيتُ كاتباً)؛ لاختصاص صفة الكتابة بالإنسان، وامتنع (رأيت طويلاً)؛ لعدم اختصاص صفة الطّول بشيءٍ معيّن[٢].

والفريق الثّاني: ابنُ السّراج، والشنتمريّ، إذ ذهبا إلى أنّ الفرزدق غَلِطَ في نصب (مثلَهم)، ورغم اتّفاقهما على غلط الشّاعر فإنّهما اختلفا في سبب ذلك الغلط.

فأمّا ابن السّرّاج فقد نقل عنه تلميذه الفارسيُّ أنّ الفرزدق لَمّا استعار لغةَ غيره لم يدرِ كيف استعمالهم لها، فحسب أنّهم يُجرونها مُجرى (ليس) في جميع أحوالها، فغلط[٣].

وأمّا الشنتمري فذهب إلى أنّ الشاعر انصرف إلى تصحيح المعنى، فأفسد اللفظ، وذلك أنّه لو قال: (وإذْ ما مثلُهم بشرُ) بالرفع لجاز -كما يرى الشنتمري- أنْ يُتوهَّم أنّه من باب (ما مثلُك أحدٌ في اللؤم أو الكذب ونحوهما)، فإذا نصب (مثلَهم) لم يُتوهّم ذلك، وخَلُصَ المعنى للمدح[٤].

وقد ردّ هذا المذهبَ جماعةٌ من أبرزهم ابنُ مالك، وابنُ هشام:

فأمّا ابنُ مالك فردّه بأنّ «الفرزدق كان له أضدادٌ من الحجازيين

---

(١) انظر: الخزانة ٤/١٣٦، وانظر هذا الرأي غير معزوّ في: تخليص الشواهد ص ٢٨٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/٢٣٨.

(٢) انظر: تخليص الشواهد ص ٢٨٣، وانظر مسألة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في: حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ١/٣٧٤.

(٣) انظر: المسائل البغداديات ص ٢٨٦، وانظر هذا الرأي غير معزوّ في: شرح السيرافي ١/١٧٠آ، ومعاني الحروف ص ٨٩، وتخليص الشواهد ص ٢٨٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/٢٣٨، ونسبه الرماني في: شرح الكتاب ٢/٢٤ب إلى بعض المتأخرين.

(٤) انظر: تحصيل عين الذهب ١/٢٩.

والتميميين، ومن مُناهم أنْ يظفروا بزلَّةٍ منه يُشنِّعون بها عليه، مبادرين إلى تخطئته، ولو جرى شيءٌ من ذلك لنُقِلَ؛ لتوفّر الدواعي على التحدُّث بمثل ذلك لو اتّفق، ففي عدم نقل ذلك دليلٌ على إجماع أضداده الحجازيين، والتّميميين على تصويب قوله»[١].

وأمّا ابنُ هشام فضعّف السّبب الذي ذكره ابنُ السّراج بأنّ العربيّ إذا جاز أن يغلطَ في لغة غيره جاز أنْ يغلط في لغته؛ فلذا لا تجوز تخطئته.

كما ضعَّف السّببَ الذي ذكره الشّنتمري بأنّ السّياقَ يُعيِّن المدح، ولا يمكن توهّمُ الذّمّ، ولو رُفع (مثلهم)[٢].

والفريق الثالث: ابنُ عصفور الذي ذهب إلى أنّ (مثلَهم) مرفوعٌ، ولكنّه بُني على الفتح؛ لإضافته إلى مبنيّ[٣]، كما بُنِيَ في قول الشاعر[٤]:

فتداعى مَنْخِراها بِدَمٍ   مِثْلَ ما أثْمَرَ حُمّاضُ الجَبَلْ

وقد رجّح عبد القادر البغدادي هذا المذهب؛ لورود بناء (مثل) في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿إِنّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أنّكم تَنْطِقُون﴾[٥]، وقراءة بعضهم: ﴿لا يَجْرِمَنَّكُم شِقاقي أنْ يُصِيْبَكم مثلَ ما أصابَ قَوْمَ نُوحٍ﴾[٦].

وهذا أقربُ الأقوال عندي؛ لأنّ السّماع والقياس يشهدان له، فأمّا السّماع فقد تقدّم، وأمّا القياس فإنّ (مِثْلاً) اسمٌ مبهمٌ كـ(حين)، و(يوم)،

---

(١) شرح التسهيل ١/٣٧٣.

(٢) انظر: تخليص الشواهد ص ٢٨٣.

(٣) انظر: المقرّب ص ١١٢.

(٤) هو النابغة الجعديّ، انظر: شعره ص ٨٧، وانظر البيت غير معزوّ في: الأصول ١/٢٧٥، والمسائل المنثورة ص ٦٦، والأمالي الشجرية ٢/٦٠٤، وشرح المفصل ٨/١٣٥، والمقرّب ص ١١٣.

وحُمّاض الجبل: الحمّاض بقلةٌ بريّة تنبت أيام الربيع في مسايل الماء، ولها ثمرة حمراء، وهي من ذكور البقول، انظر: اللسان (حمض).

(٥) من الآية (٢٣) من سورة الذاريات.

(٦) من الآية (٨٩) من سورة هود، وهذه قراءة مجاهد، والجحدري، وابن أبي إسحاق، ورُويت عن نافع، انظر: البحر المحيط ٦/٢٠٠.

و(غير)، وهـذه الأسمـاءُ إذا أضيفـت إلى المبنيّات جـاز بناؤهـا[١]، كقول لبيد[٢]:

على حينَ مَنْ تَلْبَثْ عليه ذَنُوبُه   يجدْ فَقْدَها وفي الذِّنابِ تَداثُرُ

وكقول الشّاعر[٣]:

لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أَنْ نَطَقَتْ   حَمامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أوقالِ

وكقراءة الكسائي: ﴿يودُّ المُجْرِمُ لو يَفْتَدِيْ مِنْ عَذابِ يَوْمَئذٍ بِبَنِيْهِ﴾[٤]

ويلي هذا الرّأي في الصّحة ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنّ الجرميَّ حكى عن بعض العرب (ما مُسيئاً مَنْ أعتب) بنصب خبر (ما) الحجازية، وهو مقدَّم على اسمها[٥].

بقي أنْ أشير إلى أنّ المازنيّ حمل (مثل) في قراءة بعضهم ﴿مثلَ ما أنكم تنطقون﴾ على أنّه مبنيّ؛ لأنه رُكّب مع (ما)[٦]، ولست أدري لِمَ ذهب إلى ذلك في الآية، ولم يذهب إليه في بيت الفرزدق؟.

---

(١) انظر: سر الصناعة ٢/٥٠٦-٥٠٧.

(٢) انظر البيت في: ديوانه ص ٦٤، وسر الصناعة ٢/٥٠٧، والشطر الثاني في المصدر الأخير هكذا:

.... يرث شِرْبَه إذْ في المقامِ تَداثُرُ

(٣) نسب البيت إلى أبي قيس بن الأسلت، انظر: ديوانه ص ٨٥، ونُسِبَ في: الكتاب ٢/٣٢٩ إلى رجل من كنانة، ونسبه ابن يعيش إلى أبي قيس بن رفاعة، انظر: شرح المفصل ٣/.٨٠-٨١.

وانظر -أيضاً-: سر الصناعة ٢/٥٠٧، ومنثور الفوائد ص ٥٨، والخزانة ٣/٤٠٦، وذكر سيبويه أنّ هناك من يُنشده برفع (غير)، وهي رواية اللسان (وَقَل).

وأوقال: جمع وَقْل، وهو شجر المُقْل، والمُقْل: حمل الدَّوم، وقيل: هو الثمرة نفسها، انظر: اللسان (وَقَل).

(٤) من الآية (١١) من سورة المعارج، وانظر القراءة في: تحبير التيسير ص ١٩٢، وفيه أنّها قراءة نافع، وأبي جعفر أيضاً، وانظر -أيضاً-: سر الصناعة ٢/٥٠٦.

(٥) انظر: شرح الأبيات المشكلة ص ٤٨٢-٤٨٣، والمسائل البصريات ٢/٨٥٧، والتخمير ١/٥٢٣.

(٦) انظر: الخصائص ٢/١٨٢.

المسألة (٣٥)

اسم (إنَّ) وأخواتها:

العطف عليه بالرفع بعد مجيء الخبر

حين بحث النحويون العطف بالرفع على اسم (إنّ) وأخواتها أخذ حديثُهم مَنْحَيَيْن:

الأوّلُ: أنْ يكونَ العطفُ قبلَ مجيء الخبر، ولهم في هذا مذاهب مختلفة:

- المنع مطلقاً، وهو مذهبُ سيبويه، وجمهور النحويين[١].

- الجواز مطلقاً، وهو مذهبُ الكسائي، وعلَّل ذلك بأنّ عملَ (إنّ) وأخواتها ضعيفٌ، فاحتُمِلَ العطفُ على اسمها بالرفع[٢]، وقد تبعه ثعلب[٣].

- الجواز إذا خفي إعرابُ الاسم، وهذا مذهب الفراء[٤]، وهو مردودٌ بقراءة: ﴿إنّ اللّهَ وملائكتُه يُصَلُّونَ على النَّبيِّ﴾[٥].

- أنّه خلافُ الأحسن والأكثر، وهذا مذهب الأخفش[٦].

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٥٥-١٥٦، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/١٩٢-١٩٣، والأصول ١/٢٥٢-٢٥٣، والتبصرة والتذكرة ١/٢١٠، والمقتصد ١/٤٤٨-٤٤٩، والكشاف ١/٦٣٢، والتخمير ٤/٥٣، وشرح المفصل ٧/٦٨، والتوطئة ص ٢٣٣، وشرح التسهيل ٢/٤٧ وما بعدها، وأوضح المسالك ١/٣٥٢، والمساعد ١/٣٣٦، وشفاء العليل ١/٣٧٦، وتعليق الفرائد ٤/٨٢ وما بعدها،

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣١١، وإعراب القرآن ٣/٣٢٣، وشرح التسهيل ٢/٥١، وانظر ردّ الزجاج عليه في: معاني القرآن وإعرابه ٢/١٩٢-١٩٣.

(٣) انظر: مجالس ثعلب ١/٢٦٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣١٠-٣١١، ومجالس ثعلب ١/٢٦٢.

(٥) من الآية (٥٦) من سورة الأحزاب، وانظر هذه القراءة في: إعراب القرآن ٣/٣٢٣.

(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٤٧٣-٤٧٤، وقد نُسِب إليه في: شرح المفصل ٨/٦٩ أنّه يتّفق مع الكسائي على إجازة ذلك مطلقاً، وأشير هنا إلى أن الرماني ذهب نحو مذهب الأخفش، انظر: شرح الرماني ٢/٢٠٩أ، وقد أوجزت هذه المسألة؛ لأنها ليست موضع الاعتراض، ولكن ذكرتها إتماماً للفائدة، والتمس تفصيلها في المصادر السابقة، والإنصاف ١/١٨٧-١٩٥، والتبيين ص ٣٤١-٣٤٦.

والثاني: العطفُ بالرَّفع بعد مجيء الخبر، وهذا لا يخلو من أحد وجهين:

أحدهما: أنْ يُعطفَ على الضمير المرفوع المستتر في الخبر إنْ وُجِد، نحو (إنّ زيداً قائمٌ هو وعمرٌو)، فإن كان الضمير مُؤكَّداً بضمير منفصل كالمثال السّابق، أو مفصولاً بينه وبين المعطوف بفاصل حَسُن العطفُ، وإلاّ فلا[١].

والآخر: أنْ يُحملَ العطفُ على موضع اسم (إنّ)، وقد نصَّ على هذا سيبويه، إذ يقول: «فقولُك: (إنّ زيداً ظريفٌ وعمرٌو)، و(إنّ زيداً منطلقٌ وسعيدٌ)، فـ(عمرٌو)، و(سعيدٌ) يرتفعان على وجهين: فأحد الوجهين حَسَنٌ، والآخَرُ ضعيفٌ.

فأمّا الوجهُ الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء؛ لأن معنى (إنّ زيداً منطلقٌ): زيدٌ منطلقٌ، و(إنّ) دخلت توكيداً، كأنّه قال: (زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو)، وفي القرآن مثلُه: ﴿إنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ من المشركين ورسولُه﴾[٢].

وأمّا الوجهُ الآخر الضعيف فأنْ يكون محمولاً على الاسم المضمر في (المنطلق)، و(الظريف)، فإذا أردت ذلك فأحسنُه أنْ تقولَ: (منطلقٌ هو وعمرٌو)، و(إنّ زيداً ظريفٌ هو وعمرٌو)»[٣].

ويقول في موضع آخر: «واعلمْ أنّ (لعلّ)، و(كأنّ)، و(ليتَ) ثلاثتهنَّ يجوز فيهنّ ما جاز في (إنّ)، إلا أنّه لا يُرفعُ بعدهنّ شيءٌ على الابتداء، ومن ثَمّ اختار النّاسُ (ليت زيداً منطلقٌ وعمراً) ... ولم تكن (ليت) واجبة، ولا (لعلّ)، ولا (كأنّ)، فقبُح عندهم أن يُدخلوا الواجبَ في موضع التَّمنِّي، فيصيروا قد ضمُّوا إلى الأوّل ما ليس على معناه بمنزلة (إنّ)، و(لكنّ) بمنزلة (إنّ)»[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٤٤، و٣٧٨-٣٧٩، والمقتضب ٣/٢١٠، والأصول ٢/٧٩، وشرح السيرافي ٣/١٠ب، وشرح التسهيل ٣/٣٧٣.

(٢) من الآية (٣) من سورة التوبة.

(٣) الكتاب ٢/١٤٤.

(٤) المصدر السابق ٢/١٤٦.

وأهمّ ما يُلْحَظُ في هذين النَّصَّين ما يأتي:

١ - أنّ سيبويه يجعلُ (أنّ)، و(لكنّ) بمنزلة (إنّ) في جواز العطف على اسمها بالرفع بعد مجيء الخبر، فأمّا (لكنّ) فقد نصَّ على ذلك بقوله: «و(لكنّ) بمنزلة (إنّ)»، وأمّا (أنّ) فيدلُّ على أنّه يجعلها بمنزلة (إنّ) ثلاثةُ أمورٍ:

أ - أنّه لم يذكرها مع الأحرف التي تخالف (إنّ).

ب - أنّه علَّل امتناعَ العطفِ على الاسم بالرفع مع (ليت)، و(لعلّ)، و(كأنّ) بأنّ هذه الأحرف غير واجبة، أي: غير متحقّقٍ ما بعدها، و(أنّ) متحقّقٌ ما بعدها.

ج - أنّه يطلقُ على (إنّ) وأخواتها (الحروف الخمسة) مُطَّرِحاً (أنّ) في العدد[١]؛ لأنّها عنده فرعٌ عن (إنّ) وموافقةٌ لها في أكثر الأحكام.

وقد تبع جمهور النحويين سيبويه في هذا[٢]، ولم يضيفوا إلى ما قرَّره سوى اشتــراط بعضهم تقــدُّمَ العِلْم عــلى (أنّ) نحــو (علمتُ أنّ زيــداً منطلقٌ وعمرٌو)[٣].

٢ - أنّ في قوله: «فقبُح عندهم أنْ يُدخلوا الواجب في موضع التَّمنِّي، فيصيروا قد ضمُّوا إلى الأوّل ما ليس على معناه» دلالةً -فيما يظهر لي- على أنّ العطف على موضع الاسم، وليس على موضع الحرف والاسم؛ لأنّه إذا جُعِلَ الموضعُ للحرفِ والاسم جميعاً لم يكن المعطوفُ داخلاً فيما أفاده الحرفُ من معنى، فالمعطوفُ لا يتأثَّرُ بمعنى المعطوف عليه[٤].

٣ - أنّه استشهد بقوله تعالى: ﴿إنّ اللَّه بريءٌ من المشركين ورسولُه﴾ بكسر (إنّ)، ولم يذكر فيها إلا وجهاً واحداً، وهــو عطــف (رسولــه) عــلى موضع الاسم.

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٣١، ١٤١، ١٤٧.

(٢) انظر: المقتضب ٣/١١٢-١١٤، والأصول ١/٢٥٠، وشرح التسهيل ٢/٥٠، وأوضح المسالك ١/٣٥٢-٣٥٣.

(٣) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/١٨٢-١٨٣، وشرح التسهيل ٢/٥٠-٥١.

(٤) انظر هذه المسألة في: شرح الكافية ٢/٣٥٣.

الاعتراض ومناقشته:

ظلَّ النَّحويون -بعد سيبويه- يُرَدِّدُون ما قرَّره مستشهدين بالآية التي أوردها، ولم يُشرْ أحدٌ منهم -فيما أعلم- إلى مخالفتها ما في المصحف[١]، إلا السِّيرافي الذي لحظ ذلك، فقال معترضاً: «... وأمّا استشهاده بالقرآن ﴿إنّ اللَّهَ بريءٌ من المشركينَ ورسولُه﴾؛ فهو في الظاهر وَهَمٌ منه، ومن كلِّ مَنْ يستشهدُ به من النَّحويين؛ لأنّهم يردُّون الاسمَ على موضع (إنّ) على أنّها مكسورة، والذي في القرآن (أنَّ) مفتوحة؛ لأنّه قال تعالى : ﴿وأذَانٌ من اللَّهِ ورسولِه إلى النّاسِ يومَ الحجِّ الأكْبرِ أنّ اللَّهَ بريءٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ ورَسُولُه﴾، ورفعُ (رسوله) على وجهين جيِّدين:

أحدهما: أنّ (أذان) إعلامٌ بقول، ولو قيل: (وأذانٌ من الله ورسوله إلى الناس: الله بريء من المشركين ورسولُه، أو إنّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولُه) لكان جيداً؛ لأنّ معناه (قولٌ من الله ورسوله: الله بريء، أو إن الله بريء من المشركين).

والوجه الآخر: أنْ تعطف (ورسوله) على الضَّمير الذي في (بريء)، ويكون ذلك حَسَناً؛ لفصل (من المشركين) بينهما، كما حَسُنَ العطفُ في قول: ﴿ما أشْرَكْنا ولا آباؤنا﴾[٢]»[٣].

وهكذا يظهر من كلام السيرافي ما يأتي:

أ - أنّه يجيز في الآية وجهاً لم يذكره سيبويه، وهو عطف (رسوله) على الضمير المستتر في (بريء)؛ لأنّه فُصِل بينهما بالجار والمجرور، فقام هذا الفاصل مقامَ التوكيد بالضمير المنفصل.

ب - أنّه يعترض سيبويه ومَنْ تبعه في استشهادهم بالآية المذكورة بكسر (إنّ)، محتجاً بأنّ ذلك يخالفُ ما في المصحف.

فأمّا الأمر الأوّل فيظهر لي أنّ سيبويه يجيز في الآية عطف (رسوله) على الضمير المستتر في (بريء)، وإنْ لم ينصّ عليه في هذا الموضع؛ لأنّه يجيز

---

(١) انظر -مثلاً-: المقتضب ٤/١١٢، فقد أورد المبرّد الآية بكسر (إنّ)، وكذلك فعل الزمخشري في: المفصل ص ٢٩٥.

(٢) من الآية (١٤٨) من سورة الأنعام.

(٣) شرح السيرافي ٣/١٠ب.

العطف على الضمير المرفوع المتَّصل إذا أُكِّد بضمير منفصل، أو فُصِلَ بين المتعاطفين بفاصل، وهذا ما يدلّ عليه قولُه: «فإنْ نعتَّهُ [يعني أكَّدت الضمير المتصل المرفوع] حَسُنَ أنْ يشركه المظهر، وذلك قولك: (ذهبت أنت وزيدٌ)، وقال الله عز وجل: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾[١] ... وذلك أنك لَمّا وصفته حَسُنَ الكلام، حيث طوَّلته ووكَّدته ... وقال الله عز وجل: ﴿لو شَاءَ اللَّهُ ما أشْرَكْنا ولا آباؤُنا ولا حَرَّمْنَا﴾[٢] حَسُنَ لمكان (لا) ...»[٣].

وأمّا الأمرُ الثَّاني وهو الاعتراض لاستشهاد سيبويه بالآية بكسر (إنّ) فكلام السّيرافي فيه مُسلَّمٌ؛ لأنّ (إنّ) في المصحف مكسورة، ولكنّ هناك أمرين يجعلان الباحث يتوقَّف في التسليم بإيراد سيبويه الآية بكسر (إنّ):

أحدهما: أنّ سيبويه يجعل (أنّ) بمنزلة (إنّ) في جواز العطف على اسمها بالرفع بعد مجيء الخبر، فكسر الهمزة وفتحها عنده سواء في الحكم، فليس -إذن- في حاجة إلى مخالفة القراءة المشهورة.

والآخر: أنّ كسر (إنّ) قراءة الحسن[٤]، فلو كان سيبويه مستشهداً بها لَنَبَّه على ذلك؛ لأنّ من منهجه أنّه إذا استشهد بقراءة تخالف القراءة المشهورة أشار إلى ذلك[٥]، كما قرَّر ابن مالك[٦].

ويؤيد هذا أنّ ابن جنّي[٧]، وابنَ مالك[٨] ذكرا أنّ سيبويه استشهد

---

(١) من الآية (٢٤) من سورة المائدة، وتكملتها: ﴿فقاتلا إنّا هاهنا قاعدون﴾.

(٢) من الآية (١٤٨) من سورة الأنعام.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٨-٣٧٩.

(٤) هو الحسن البصري، المتوفّى سنة «١١٠هـ »، انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/٢٣٥، وانظر القراءة في: الكشاف ٢/١٧٣، والبحر المحيط ٥/٣٦٧.

(٥) انظر: مثال ذلك في: الكتاب ١/١٤٤، ٢٩٠، ٢/٤٣، ٧٠، ٨٣، ١٠٨، ١١٩، ١٣٩، ٣/١٣، ٢٥، ٤٤، ٩٠، ١٢٣، ١٣٤، ٤/٨٢، ١٥٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/٥١.

(٧) انظر: الخزانة ١٠/٣٠٤ نقلاً عن (إعراب الحماسة) لابن جنّي، ولم أجد ذلك في صورةٍ -عندي- لقطعة من الكتاب المذكور، كتب على طرتها (ج٢)، وذكر الأستاذ عبد السلام هارون محقق (الخزانة) أنه وجد النّص في أول الكتاب.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٥١٣.

بالآية بفتح (أنّ).

وأشير -هنا- أنّ السِّيرافي وجّه الآيةَ توجيهاً يوجبُ أن تكون (أنَّ) مكسورة، واقعاً فيما منعه، وهو قولُه: «أنّ (أذان) إعلامٌ بقول، ولو قيل: (وأذان من اللّهِ ورسوله إلى الناس: الله بريء من المشركين ورسولُه، أو إنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُــه) لكان جيّدا؛ لأنّ معناه (قولٌ من الله ورسوله: الله بريءٌ، أو إن الله بريءٌ مــن المشركيــن))».

فهو يجعل الأذان بمعنى القول، وهذا يوجب كسر (إنّ).

وممّا سبق يتبيَّن أنّ اعتراض السِّيرافي لسيبويه مقصور على إيراد الآية بكسر (إنّ)، ويؤكِّد ذلك أنّه نصَّ في موضع آخر على أنّ (ليت)، و(لعلّ)، و(كأنّ) لا يُعطف على اسمهنَّ بالرفع بعد مجيء الخبر، ولم يُدخل معهنَّ (أنّ)[1].

وهذا يخالف ما فهمه بعض النحويين؛ إذ جعلوا أبا سعيد معترضاً للقاعدة، وأبرز هؤلاء: ابن جنّي، والرضي.

فأمّا ابنُ جنّي فيقول: «وفي قوله[2]:

ولا أنا ممَّنْ يزْدَهِيْهِ وعيدُكُمْ ....

شاهدٌ لجواز استدلال سيبويه بقول الله سبحانه: ﴿أنَّ اللّهَ بريءٌ مِنَ المشركينَ ورسولُه﴾ بالرفع على معنى الابتداء، وردٌّ وردعٌ لإنكار من أنكر ذلك عليه من بعض المتأخِّرين، وقوله: إنّ هذا إنّما يسوغ بعد (إنّ) المكسورة؛ لأنّها على شرط الابتداء، وليس في الآية (إنّ) مكسورة، وإنّما فيها (أنّ) مفتوحة، والمفتوحة لا تصرفُ الكلامُ إلى معنى

---

(٢) انظر: شرح السيرافي ٣/٨٣أ.

(٢) هذا صدر بيتٍ لجعفر بن علبة الحارثيّ، وعجزه:

.... ولا أنّني بالمشي في القيد أخرقُ

وقبلــه:

فلا تحسبوا أنّي تخشّعت بعدكم لشيءٍ ولا أنّي من الموت أفرقُ

انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/٢٧-٢٨.

وتخشّعت: أي تكلّفت الخشوعَ. وأفرقُ: أخافُ. ويزدهيها: يستخفّها. والأخرق: الذي لا يحسن شيئاً.

ومــراد الشّاعر: أنّـه صبـور عـلى الشدائـد، فلا تستخـفّ نفســه مــن الوعيـد، ولا تضجر من المشي في القيد.

الابتداء، وإنما تجعل الكلام شأناً وحديثاً، ومواضعها تختصُّ بالمفرد، لا بالجملة، هذا معنى ما أورده هذا المنكر على صاحب (الكتاب) في هذا الموضع، والقول -فيما بعد- مع صاحب (الكتاب) لا عليه سماعاً وقياساً، أمّا السَّماعُ فما جاء في هذا البيت، وهو قوله:

فلا تَحْسبوا أنّي تَخشَّعتُ بَعْدَكُمْ

ثم قال:

ولا أنَا مِمَّن يَزْدَهِيْه وَعِيْدُكُمْ

فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على قوله: (أنّي تخشَّعتُ)، وهو يريد معنى (أنّ) المفتوحة، ويدلُّ على ذلك رواية من روى[1]:

ولا أنّ نفسي يزدهيها وعيدكم

... وأمّا وجهُ القياس فهو أنَّ (أنّ) المفتوحة، وإنْ لم تكن من مواضع الابتداء، فإنّها من مواضع التحقيق والاعتلاء، كما أنّ (إنّ) المكسورة كذلك، فلمّا استوتا في العمل والمعنى وتقاربتا في اللّفظ صارت كلٌّ واحدةٍ كأنّها أختَها ... فإذا كان كذلك سقط اعتراض هذا المتأخِّر على ما أورده سيبويه»[2].

فابنُ جنّي -إذن- فهم من كلام السّيرافي المتقدّم أنّه يعترض سيبويه في جعله (أنّ) بمنزلة (إنّ)[3]، فراح يدفع عن سيبويه اعتراضاً لم يوجّه إليه.

وأمّا الرضيُّ فيقول: «وبعض النُّحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال: إنّ المفتوحة حكمها مطلقاً حكم المكسورة في جواز العطف على محلّ اسمها بالرفع؛ لأنّهما حرفان مؤكِّدان، أصلُهما واحد ... والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه، وقالوا: لا يجوز على محل اسم المفتوحة مطلقاً؛ إذ لم يبق معها الابتداء، بل هي مع ما في حيِّزها في تأويل اسم مفرد ... ونظرُ أبي سعيد صحيحٌ، فنقول: إنّ قولَه تعالى: ﴿ورسولُه﴾ عطفٌ على الضمير في ﴿بريء﴾، وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل؛ لقيام الفصل بقوله: ﴿من المشركين﴾ مقام التوكيد، أو نقول:

---

(١) انظر هذه الرواية في: شرح حماسة أبي تمام للأعلم ١/٤٢٠، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/٢٨.

(٢) انظر: الخزانة ١٠/٣٠٤-٣٠٧ نقلاً عن (إعراب الحماسة).

(٣) وقد اقتفى أثر ابنِ جنّي البغداديُّ في: الخزانة ١٠/٣٠٤.

﴿رسولُه﴾ مبتدأ خبره محذوف، أي: (ورسولُه كذلك)، والواو اعتراضية، لا عاطفة ... لكن لا يتمُّ لنا مثلُ هذا في قوله:

ولا أنا ممّن يزدهيه وعيدُكم   ولا أنّني بالمشي في القيد أخرقُ

بعد قوله:

فلا تحسبنْ أنّي تخشَّعْتُ بعدكم   لشيءٍ ولا أنّي من الموتِ أفرقُ

لأنّ قوله: (ولا أنّني بالمشي في القيد أخرقُ) عطفٌ على (أنّي تخشّعت)، فلو جعلنا قوله: (ولا أنا ممَّن يزدهيه وعيدكم) جملةً اعتراضية لكان (لا) داخلة على معرفةٍ بلا تكرار، ولا يجوز ذلك ...»[١].

فهو ينسب إلى السِّيرافي ردَّ جعلِ سيبويه (أنّ) بمنزلة (إنّ)، وينتصر له في مذهب لم يذهب إليه.

وهذا المذهب الذي انتصر له الرضيُّ قد سبقه إليه جماعة من النَّحويين، من أبرزهم: الزَّمخشريُّ[٢]، وصدر الأفاضل[٣].

وفي المسألة -غير المذهبين المتقدّمين- مذهبان آخران:

أحدهما: ما نُسب إلى الفراء، وهو جواز العطف على اسم الحروف الناسخة كلِّها[٤].

والآخر: ما نُسب إلى بعض النحويين، وهو تخصيص الجواز باسم (إنّ) فقط[٥].

والصَّحيح -كما يظهر لي- مذهب سيبويه والجمهور، وهو أنّ الجواز خاصٌّ بـ(إنّ)، و(أنّ)، و(لكنّ) للأمور الآتية:

---

(١) شرح الكافية ٢/٣٥٣-٣٥٤.

(٢) انظر: المفصل ص ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) انظر: التخمير ٤/٥٢، وأشير إلى أن العكبري في: التبيان ٢/٦٣٥ نسب هذا الرأي إلى المحقّقين.

(٤) انظر: شرح الكافية ٢/٣٥٤، ولم يصرّح الفراء بهذا الرأي في (معاني القرآن)، ولكنّه قياس مذهبه في العطف قبل مجيء الخبر، وقد تقدّم في أوّل المسألة.

(٥) لم أجد من ذكر صاحب هذا الرأي، وانظره في: التبصرة والتذكرة ١/٢٠٨، وشرح الكافية ٢/٣٥٤.

١ - أنّ العطف بالرفع يكون على تقدير معنى الابتداء في الاسم، وهذا متحقّقٌ في هذه الأحرف الثلاثة؛ لأنّها لا تغيّرُ معنى الجملة بعد دخولها[١].

٢ - أنّ (ليت)، و(لعلّ)، و(كأنّ) إذا دخلت على الكلام نقلته من الثبوت إلى عدمه، فلذا يُمْنَعُ تقديرُ الابتداء بعدهنّ، وهذا يضعّفُ مذهب الفراء.

٣ - أنّ مَنْ مَنَعَ العطفَ بالرفع على اسم (أنّ) أوّلَ ما سُمعَ تأويلاتٍ لا تسري على جميع الشواهد؛ ولذا لم يستطع الرضي أن يؤول بيتي الحماسة المتقدّمَين.

(١) انظر: شرح مقصورة ابن دريد للخمي ص ١٧٠.

المسألة (٣٦)

النعت:

وقوع ما فيه (أل) نعتاً للمضاف إلى ما فيه (أل)

عقد سيبويه باباً لنعت المعرفة[١]، فبنى ما فيه من أحكام على أمرين:

الأول: أنّ المعرفة تُوصَف بما يماثلها في التعريف، أو بما هو أضعف منها تعريفاً[٢].

والثاني: أنّ أعرفَ المعارف المضمرُ، ثم العلمُ، ثم الاسمُ المبهم، ثم المعرّف بـ(أل)، والمضاف في مرتبة ما أُضيف إليه[٣].

ومن تلك الأحكام التي ذكرها في هذا الباب أنّ المضاف إلى المعرفة يُنعت بثلاثة أشياء، هي:

أ - المضاف إلى المعرفة نحو (مررتُ بصاحبِك أخي زيدٍ).

ب - الأسماء المبهمة، وهي أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، نحو (مررت بصاحبِك هذا).

ج - الاسم المقترن بـ(أل)، نحو (مررت بصاحبك الطويل).

يقول مقرّراً ما تقدّم: «والمضافُ إلى المعرفة يُوصَفُ بثلاثة أشياء: بما أُضيف كإضافته، وبالألف واللام، والأسماء المبهمة، وذلك (مررت بصاحبِك أخي زيد)، و(مررت بصاحبِك الطويل)، و(مررت بصاحبِك هذا)»[٤].

ويتبيَّن من كلام سيبويه أن المضافَ إلى ما فيه (أل) يأخذ هذا الحكم، فيوصفُ بالأمور الثلاثة المتقدّمة.

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٥.

(٢) انظر: المصدر السابق ٢/٦-٧، وشرح السيرافي ٢/١٥٦ب.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٦ وما بعدها، ونُسب إلى سيبويه أنّه يجعل العلم أعرفَ من المضمر، انظر: الارتشاف ١/٤٥٩، وهذا غير صحيح؛ لأن سيبويه أجاز نعت العلم، ومنع نعت المضمر معللاً ذلك بـ«أنّك إنما تضمر حين ترى أنّ المحدَّثَ قد عرف من تعني»، الكتاب ٢/١١.

(٤) الكتاب ٢/٧.

الاعتراض ومناقشته:

نقل السيرافي نقد المبرد لسيبويه في هذه المسألة، فقال: «وذكر المبرد فيما ردَّ على سيبويه أنّ ما ذكره سيبويه في الصّفات أنّ الأخصَّ يُوصف بالأعمِّ، وما كان معرفةً بالألف واللام فهو أخصُّ ممّا أُضيف إليه الألف واللام، فلا ينبغي على هذا القياس (رأيتُ غُلامَ الرجلِ الظريفَ)، ذلك على البدل»[١].

ونصّ المبرد في (مسائل الغلط) -كما نقله ابنُ ولاّد- هو: «أصل ما ذكر [يريد سيبويه] في الصّفات أنّ الأخصّ يُوصفُ بالأعمّ، وما كان معرفة بالألف واللام، والأسماء المبهمة فهو أخصّ ممّا أُضيفَ إلى الألف واللام، فلا ينبغي على هذا القياس أن يقول: (رأيتُ غلامَ الرجلِ الظريفَ) إلا على البدل»[٢].

ويتّضح ممّا نقله ابنُ ولاّد، والسيرافي أنّ المبرد يُقرِّر ما يلي:

١ - ردّ ما أجازه سيبويه، وهو نعتُ ما أُضيف إلى ما فيه (أل) بما فيه (أل).

٢ - أنّ سيبويه خالف ما أصّله في نعت المعرفة، وذلك أنّه منع نعت الأعمّ بالأخصّ، ثم أجاز نعتَ ما أُضيف إلى ما فيه (أل) بما فيه (أل)، والمنعوت فيه أعمُّ من النّعت.

وعند عرض رأي سيبويه في هذه المسألة، واعتراض المبرد له على ما قرّره النحويون يتبيّن أنّ جمهورهم انتصروا لسيبويه، فأخذوا في انتصاراتهم مسلكين:

الأول: ترديد ما ذكره سيبويه دون مناقشة لاعتراض المبرد، وهذا ما سلكه أكثر النحويين، ومن أبرزهم: ابن السّرّاج[٣]، والفارسيّ[٤]،

---

(١) شرح السيرافي ٢/١٥٧ب.

(٢) الانتصار ص ١١٣، وأشير -هنا- إلى أنّ المبرد في: المقتضب ٤/٢٨٢ لم يتحدث عن نعت المضاف إلى ذي الألف واللام.

(٣) انظر: الأصول ٢/٣٢.

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ص ٢٩٠.

والرُّمّاني[١]، والصّيمري[٢]، والجرجاني[٣]، والزمخشري[٤]، وصدر الأفاضل[٥]، وابن الخبّاز[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن عصفور[٨]، وأبو حيان[٩].

والثاني: ردّ اعتراض المبرد، وهذا ما قرّره ابن ولاّد، والسيرافي.

فأمّا ابنُ ولاّد فقد ردّ احتجاج المبرد بذهاب سيبويه إلى أنّ الأخصّ لا يوصف إلا بالأعمّ، محتجاً بأنّ سيبويه أجاز -أيضاً- وصف المعرفة بما يماثلها في التعريف.

كما ردّ قول المبرد:إنّ ما كان معرفة بالألف واللام أخصُّ مما أضيف إلى ذي الألف واللام، محتجاً بأنّ كلا الاسمين قد عرفتهما (أل)[١٠].

وأمّا السيرافي فأضاف إلى ما ذكره ابن ولاّد رداً آخر، وهو أنّ العرب لما نعتتْ ما أضيف إلى ما فيه(أل) بما فيه(أل)؛ عُلِمَ أنّه لا فرق بينهما[١١].

وهذا الرد لا يلزم المبرد؛ لأنّه يُخرِّجُ ما سُمِعَ على البدل.

وفي رأيي أنّ اعتراض المبرد ينقسم قسمين:

الأول: إثباته أنّ سيبويه قد خالف ما أصّله.

والثاني: ذهابه إلى أنّ المعرَّفَ بـ(أل) أخصُّ ممّا أُضيف إلى ما فيه (أل)، فلا يقع نعتاً لما هو أعمُّ منه.

---

(١) انظر: شرح الرماني ١/١٤١ب.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٧١.

(٣) انظر: المقتصد ٢/٩٢٥.

(٤) انظر: المفصل ص ١١٦.

(٥) انظر: التخمير ٢/٩٩.

(٦) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور الإربلي، الموصلي، المعروف بـ«ابن الخبّاز»، توفي سنة «٦٣٧هـ »، انظر: البغية ١/٣٠٤. وانظر رأيه في: الغرّة المخفيّة ١/٣٦٩.

(٧) انظر: شرح المفصل ٣/٥٨.

(٨) انظر: المقرّب ص ٢٤٥.

(٩) انظر: الارتشاف ٢/٥٨٢.

(١٠) انظر: الانتصار ص ١١٣-١١٤.

(١١) انظر: شرح السيرافي ٢/١٥٧ب.

فأمّا القسم الأول فمردود؛ لأنّ سيبويه نصَّ على أنّ المعرفة تُنْعَتُ بمثلها، وأنّ ما أُضيف إلى ما فيه (أل) بمنزلة ما فيه (أل)، إذ قال: «فأمّا الألف واللام فتوصفُ بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام؛ لأنّ ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام»[1].

وأمّا القسم الثاني فعندي أنّه قولٌ راجحٌ؛ لأنّه إذا قيل: (الرجل) لم يشترك معه غيره، أمّا إذا قيل: (غلام الرجل) فقد يشترك مع (غلام) غيره؛ لأنّ (الرجل) قد يكون له أكثر من غلام، ومثله لو قيل: (زيد) لم يشترك معه أحدٌ في هذا الاسم، أمّا لو قيل: (قلم زيد) لجاز أن يشترك مع (قلم) غيرُه.

وعلى هذا يمتنع نعت ما أضيف إلى ما فيه (أل) بما فيه (أل)، إلا على مذهب الفراء، وهو أنّ الأعمَّ يُوصف بالأخصّ[2]، ومذهب ابن خروف وجماعة من المتأخرين، وهو أنّ كل معرفة تُنعت بكل معرفة[3]، ومذهب أبي محمد بن حزم[4]، وهو أن المعارف مستوية في التعريف[5].

---

(١) الكتاب ٢/٧.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٥٨٢، وشرح اللمحة البدرية ١/٢٨٨، والهمع ٢/١١٦.

(٣) انظر: الارتشاف ٢/٥٨٢، والهمع ٢/١١٦.

(٤) هو علي بن سعيد بن حزم الظاهري، الأندلسي، أبو محمد، توفي سنة «٤٥٦هـ ».
انظر: البداية والنهاية ١٢/٩٨.

(٥) انظر: الارتشاف ١/٤٥٩.

المسألة (٣٧)

النّعت:

جمع المنعوت وتفريق النّعت

أجاز سيبويه في الصّفات المتفرّقة إذا جُمِعَ الموصوف نحو (مررتُ برجلين: مسلم وكافرٍ) ثلاثةَ أوجهٍ: الإتباع على النعت، والإتباع على البدل، والرفع خبراً لمبتدأ محذوفٍ، وهو ما يُسمّى القطع[(١)].

واستشهد للإتباع على النّعت بقول الشاعر[(٢)]:

بَكَيْتُ وما بُكا رجلٍ حَلِيْمٍ   على رَبْعَيْنِ: مَسْلوبٍ وبالِ

ثم قال -بعد أنْ أنشدَ الشاهد-: «كذا سمعنا العربَ تُنشدُه، والقوافي مجرورة»[(٣)].

وأشير -هنا- إلى أنّ ابن السّيرافي خالف شُرّاح (الكتاب)[(٤)]، فذهب إلى أنّ سيبويه استشهد بالبيت للإتباع على البدل[(٥)]، وهذا بعيدٌ؛ لأنّ سيبويه قال -قبل إنشاد البيت-: «وممّا جاء في الشّعر قد جُمِعَ فيه الاسمُ، وفُرِّقَ النّعت، وصار مجروراً ...»[(٦)]، فهذا نصٌّ على أنّ استشهاده بالبيت للإتباع على النّعت.

---

(١) انظر: الكتاب ١/٤٣١، وقد وافقه النحويون، إلا أنّ بعضهم لم يذكر الإتباع على البدل، انظر -مثلاً-: المقتضب ٤/٢٩٠.

(٢) نُسب إلى رجلٍ من باهلة في: الكتاب ١/٤٣١، وشرح السيرافي ٢/١٤٧ب.
ونسب إلى ابن ميّادة في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٦٠٣، وشرح أبيات المغني للسيوطي ٢/٧٧٤، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٦/٧٩، وهو في شعره ص ٢١٤.

(٣) الكتاب ١/٤٣٢.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢/١٤٧ب، وشرح الرماني ٢/١٣٦ب، وتحصيل عين الذهب ١/٢١٤.

(٥) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٦٠٣.

(٦) الكتاب ١/٤٣١.

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السّيرافي أنّ سيبويه «قد اعتُرِض في قوله: والقوافي مجرورة، فقيل: (بالِ) مرفوع، ومجرورٌ بلفظٍ واحدٍ؛ لأنّه كـ(ماضٍ)، و(رامٍ) في بنات الياء، فكيف احتجّ بخفض القوافي؟»[1].

والمعترض -كما في (الانتصار)- هو المبرد، يقول ابن ولاّد: «قال محمدٌ [يعني المبرد]: ولا معنى لهذا الكلام -أعني قوله: والقوافي مجرورة-؛ لأنّها لو كانت مرفوعة لم تكن القافية إلا هكذا»[2].

ويتّضح ممّا نقله ابن ولاّد، والسيرافي أنّ المبرّد يردُّ نصَّ سيبويه على جر القوافي معلّلاً ذلك بأنّ (بالِ) يكون على صورةٍ واحدةٍ في حالتي الجر والرفع؛ لأنّه اسمٌ منقوصٌ كـ(قاضٍ)، و(رامٍ).

وقد انتصر لسيبويه ابنُ ولاّد، والسيرافي، والأعلم الشّنتمري.

فأمّا ابنُ ولاّد فأهمُّ ما قرَّره ما يأتي[3]:

١ - أنّ قول المبرد : «لو كانت مرفوعة لم تكن القافية إلا هكذا» دون تقييد خطأٌ، وذلك أنّ القوافي لو كانت مرفوعة من غير الأسماء المنقوصة، أو المضافة لم يجز أن يكونَ معها (بالِ)؛ لأنّ تلك القوافي يظهر رفعها في اللفظ، بخلاف (بالِ).

٢ - أنّ سيبويه لَمّا رأى أنّ (بالِ) يمكن أنْ تكون مرفوعة على لفظ مجرور، ويمكن أنْ تكون مجرورة، وأنّ (مسلوبٍ) يجوز فيه الرفع على القطع، والجر على الإتباع، لما رأى ذلك نصّ على جرّ القوافي.

وأمّا السيرافي فقد ردّ اعتراض المبرد بأمرين[4]:

---

(١) شرح السيرافي ٢/١٤٧ب.

(٢) الانتصار ص ١٠٩، وانظر -أيضاً-: شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٣٢.

(٣) انظر: الانتصار ص ١٠٩-١١٠.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢/١٤٧ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٤٣٦.

أحدهما: أنّ سيبويه اعتمد على ما سمعه من العرب في خفض (مسلوب).

والآخر: أنّ الشاعر المقتدر يبني القافية على موجب الإعراب رفعاً، أو نصباً، أو جراً، ثم يجري باقي القصيدة على تقدير ذلك الإعراب، وإنْ لم يظهر ذلك الإعراب في اللفظ، كقول الحطيئة[١]:

شَاقَتْـكَ أَظْعـانٌ لِلَيْـ ـلَى يَـوْمَ ناظِرَةٍ بَواكِـرْ

في الآلِ ترفعُها الحُدا ةُ كأنّها سُحُـقٌ مَواقِـرْ

فالقصيدة مقيّدة، ولو أُطلقتْ قوافيها لكانت مرفوعةً كلّها.

ومثله قول الكُمَيت بن زيد[٢]:

قِفْ بالدِّيارِ وُقُوفَ زائِرْ وتَأَنَّ إنّك غيرُ صاغِرْ[٣]

فهذه القصيدة مقيّدة، ولو أُطلقتْ قوافيها لكانت مخفوضة.

وقد أخذ الشَّنتمري ما ذكره السيرافي، وأضاف إليه أنّ القوافي لو كانت مرفوعة لم يضقْ على الشاعر الإتيان باسم مرفوعٍ غير منقوص[٤].

---

(١) انظر: ديوانه ص ٣١، وشرح السيرافي ٢/١٤٧ب، وانظر البيت الأول في: تحصيل عين الذهب ١/٢١٥.

ورواية البيت الثاني في الديوان:

في الآل يحفزها الحداة ....

وناظرة: ماءٌ، قيل: إنه لبني عبس، انظر: القاموس المحيط ٢/١٥٠. والآل: السّراب. وسُحُق: جمع سَحُوق، وهي النخلة الطويلة، ومواقر: جمع (مُوْقِرَة)، وهي التي كثر حَمْلُها. انظر: اللسان (أوَل)، و(سَحَقَ)، (وَقَرَ).

(٢) هو: الكميت بن زيد بن الأخنس بن مجالد بن ربيعة الأسدي، الكوفي، توفي سنة «١٢٦هـ »، انظر: الشعر والشعراء ٢/٥٨١-٥٨٤، والخزانة ١/١٤٤-١٤٧.

(٣) انظر: شعر الكميت ١/٢٢٣، والشعر والشعراء ٢/٥٨٢، وشرح السيرافي ٢/١٤٧ب، وتحصيل عين الذهب ١/٢١٥.

ورواية الشطر الثاني في الشعر والشعراء:

.... وتأيَّ إنّك غيرُ صاغرْ

والروايتان بمعنى واحد، وهذا البيت أخذه الكميت من قول امرئ القيس بن عابس الكندي:

قِفْ بالديارِ وُقُوفَ حابِسْ وتأيَّ إنّك غيرُ آيِسْ

انظر: الشعر والشعراء ٢/٥٨٢.

(٤) انظر: تحصيل عين الذهب ١/٢١٤-٢١٥، والنكت ١/٤٣٦.

وردُّ السيرافي والشنتمري -فيما أرى- لا يلزم المبرد؛ لأنّ ما قرّراه ردٌّ على من اعترض الاستشهاد بالبيت، والمبرّد لم يذهب إلى ذلك، وإنّما اعترض -كما تقدّم- نصَّ سيبويــه على جــرّ القــوافي، ويُؤيّد هذا أنّه استشهد في (المقتضب) للمسألة نفسها بهـذا البيت[1].

والذي أذهب إليه أنّ نصَّ سيبويه على جرِّ القوافي له مغزاه، وذلك أنّه لَمّا استشهد بالبيت فرداً -أي لم يذكر معه بيتاً آخر يتّضح فيه الجر- وكان الجرُّ والرفع جائزين أراد بالنّصِّ على جرّ القوافي دفعَ توهُّمِ أنَّ الصّفات مرفوعة.

(١) انظر: المقتضب ٤/٢٩١.

المسألة (٣٨)

النّعت:

تعدّد الأسماء المنعوتة مع اختلاف العوامل فيها في اللفظ والمعنى

من صور تعدُّدِ الأسماء المنعوتة أن تكون عواملُها مختلفةً في اللفظ والمعنى، ومتَّفِقةً في الجنس والعمل[(١)]، وذلك نحو (ذهب زيدٌ وقَدِمَ عمرٌو الصالحان)، فالعاملان (ذهب)، و(قَدِم) مختلفان في اللفظ والمعنى، ومتفقان في العمل والجنس.

فأمّا اتفاقهما في العمل فلأنّهما رفعا فاعلين، وأمّا اتّفاقهما في الجنس فلأنّهما فعلان.

ومثله -أيضاً- (هذا زيدٌ، وذاك بكرٌ العاقلان)، فـ(هذا)، و(ذاك) مختلفان في اللفظ والمعنى، ومتّفقان في الجنس والعمل.

وهذه الصورة موضع خلاف بين النحويين، وهي -أيضاً- موضع الاعتراض لسيبويه.

رأي سيبويه:

يقول سيبويه تابعا الخليل: «وتقول: (هذا رجلٌ وامرأتُه منطلقان)[(٢)]، و(هذا عبدُ الله وذاك أخوك الصالحان)؛ لأنّهما ارتفعا من وجه واحد، وهما اسمان بُنِيا على مبتدأين، و(انطلق عبدُ الله ومضى أخوك الصالحان)[(٣)]؛ لأنّهما ارتفعا بفعلين[(٤)]، و(ذهب أخوك وقَدِمَ عمرٌو الرجلان الحليمان)»[(٥)].

---

(١) انظر: بقيّة الصور في: شرح التسهيل ٣/٣١٧ وما بعدها، وشرح الكافية ١/٣١٥، والارتشاف ١/٣١٥، وشرح التصريح ٢/١١٥ وما بعدها.

(٢) هذا المثال ليس من الصورة التي هي موضع الاعتراض؛ لأنّ العاملَ فيه واحد.

(٣) هذا المثال ليس داخلاً في الصورة المذكورة؛ لأنّ العاملين متّفقان في المعنى.

(٤) الضمير في (ارتفعا) يعود إلى الموصوفين.

(٥) الكتاب ٢/٦٠.

يتبيَّن من هذا النّص أنّ سيبويه يُجيز الإتباع إذا اتَّفق العاملان في الجنس والعمل، وهذا معنى قوله: «لأنهما ارتفعا من وجهٍ واحدٍ»، وقوله: «لأنّهما ارتفعا بفعلين»، ولا يَنظر إلى اختلاف العاملين في اللفظ والمعنى، كما في المثالين اللذين أوردهما: (هذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان)، و(ذهب أخوك وقَدِمَ عمرٌو الرجلان الحليمان).

وقد فهم بعض النحويين من قول سيبويه: «وهما اسمان بُنيا على مبتدأين»، وقوله: «لأنّهما ارتفعا بفعلين» أنّه يُقيِّد الجواز بكون المتبوعين فاعلي فعلين، أو خبري مبتدأين[١]، وهذا -عندي- يخالف مراد سيبويه لسببين:

الأول: أنّ مراده من قوله: «لأنّهما ارتفعا بفعلين»، وقوله: «وهما اسمان بُنيا على مبتدأين» أنْ يُبيِّن اتِّفاق العاملين في الجنس والعمل.

والثاني: أنّه ذكر قبل هذا النصّ أنّ المتبوعَين المجرورين، أو المرفوعَين إذا اختلف العاملان فيهما في الجنس امتنع الإتباع، إذ يقول: «وزعم الخليل أنّ الجرّين، أو الرّفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع، وذلك قولك: (هذا رجلٌ وفي الدار آخرُ كريمين) ... لأنّهما لم يرتفعا من وجهٍ واحدٍ[٢]، وقبَّحه بقوله: (هذا لابن إنسانين عندنا كراماً)، فقال: الجرّ هاهنا مختلفٌ[٣]، ولم يُشرك الآخرُ فيما جرّ الأولَ»[٤].

فتقييده امتناع الإتباع باختلاف جنس الجارَّين دليلٌ على أنّهما إذا اتّفقا في الجنس جاز الإتباع.

ومن هنا يتّضح أنّ سيبويه لم يُخصِّص الجواز بما ذكره بعض النحويين، وإنّما شرطُ الإتباع -عنده- اتّفاق العاملين في الجنس والعمل، سواء أكان العاملان رافعين، أم ناصبين، أم جارين، وهذا ما رجّحه ابن مالك[٥].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/٣١٧، والمساعد ٢/٤١٤.

(٢) لأنّ أحد الموصوفَين مرفوع بالمبتدأ، والآخر مرفوعٌ بالابتداء.

(٣) لأنّ الموصوف الأول (ابن) جرّه حرف الجر، والموصوف الثاني جرّه المضاف.

(٤) الكتاب ٢/٥٩.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٣١٧-٣١٨.

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنّ المبرد، والزَّجاج، وكثيراً من المتأخِّرين منعوا ما أجازه الخليل وسيبويه، حيث يقول: «وإذا اختلف معناهما [يعني العاملين] فمذهب الخليل وسيبويه في الفعلين المختلفَين والمتَّفقَين واحدٌ، فأجازا (ذهب أخوك وقدم عمرٌو الرجلان الحليمان)وكان المبرّد والزجاج وكثيرٌ من المتأخرين يأبون جواز ذلك إلا في المتَّفقَين»[١].

فهؤلاء -إذن- يمنعون الإتباع إذا كان العاملان مختلفين في المعنى، وقد أفصح المبرّد عن علّة المنع، فقال: «وكان سيبويه يُجيز (جاء عبدُ الله وذهب زيدٌ العاقلان) على النّعت؛ لأنّهما ارتفعا بالفعل، فيقول: رفعُهما من جهةٍ واحدٍ، وكذلك (هذا زيدٌ وذاك عبدُ الله العاقلان)؛ لأنّهما خبر ابتداء، وليس القول -عندي- كما قال؛ لأنّ النعت إنّما يرتفعُ بما يرتفعُ به المنعوت، فإذا قلت: (جاء زيدٌ وذهب عمرٌو العاقلان) لم يجزْ أنْ يرتفعَ بفعلين، فإنْ رفعتهما بـ(جاء) وحدها، فهو محال؛ لأنّ (عبد الله) إنّما يترفع بـ(ذهب)، وكذلك لو رفعتهما بـ(ذهب) لم يكن لـ(زيد) فيها نصيبٌ، وإذا قلت: (هذا زيدٌ) فإنّما يرتفعُ ومعناه الإشارةُ إلى ما قَرُب منك، و(ذاك) لما بَعُد، فقد اختلفا في المعنى»[٢].

فهو يعلّل المنع بأنّ العاملَ في النّعت هو العامل في المنعوت، فلا يجوز أنْ يُجعلَ العملُ في الصّورة المتقدّمة لأحد الفعلين، ولا يجوز -أيضاً- أنْ يُجعلَ لهما جميعاً.

ومن هذا يتبيّن أنّ محور الاعتراض هو الخلاف في العامل في النّعت، فمقتضى كلام الخليل وسيبويه أنّه تبعيَّةُ المنعوتِ، فلذا أجازا الإتباع إذا اتّفق عملُ العاملين وجنسُهما، وقد تبعهما الأخفش، والجرمي، والمغاربة[٣].

أمّا المبرّد، والزّجاج فيذهبان إلى أنّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت، ولذا منعا الإتباع إذا اختلف العاملان في المعنى، وأوجبا القطع، وهو الرفع بإضمار

---

(١) شرح السيرافي ٢/١٨٦ب، وقد نقله الأعلم في: النكت ١/٤٦٩، وانظر: المقتضب ٤/٣١٥، وشرح الكافية ١/٣١٥، والارتشاف ٢/٥٩١.

(٢) المقتضب ٤/٣١٥.

(٣) انظر: الارتشاف ٢/٥٩٢، والمساعد ٢/٤١٥.

مبتدأ محذوفٍ وجوباً، أو النّصبُ بإضمار فعلٍ محذوفٍ وجوباً.

وقد قال بقولهما ابنُ كيسان[١]، وابن السَّرّاج[٢]، والزجاجي[٣]، والرُّمّاني[٤]، وابنُ مالك[٥]، وابنه بدر الدين[٦]، وأبو حيّان[٧]، والمرادي[٨].

كما وافقهما السّيرافي في العامل، ولكنّه خالفهما في منع ما أجازه سيبويه؛ إذ يقول: «والحجّة للخليل وسيبويه أنّ مذهب عمل الفعل والفاعل مذهبٌ واحدٌ، وإنْ اختلف معنى اللفظين، وممّا يدلُّ على ذلك أنّك تقول: (اختلف زيدٌ وعمرٌو الصالحان)، ومعنى (اختلف): واحدٌ منهما فعل فعلاً مخالفاً لفعل الآخر، وتقول: (فعل زيدٌ وعمرٌو فعلَيهما، وعملا عملَيهما)، وإنْ كانا مختلفين؛ لأنّ اللفظ الواحد من الفعل يجوز أنْ يقع على مختلفين، ويُرَدُّ الفعلان إلى فعلٍ واحدٍ يكون الاسمان فاعليه، فإذا قلنا: (ذهب أخوك وقدم عمرٌو الصالحان الحليمانِ) فكأنّا قلنا: (فعل أخوك وعمرٌو هذين الفعلين الصالحان)»[٩].

فهو يُقرِّر ما يأتي:

أ - أنّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت.

ب - تأويل الفعلين المختلفين في المعنى بفعلٍ واحدٍ يكون المتبوعان فاعلَيه، نحو (اختلف)، و(فعل).

ويلزم السيرافي على هذا التأويل أن يُقيِّد الجواز بكون العاملين فعلين، وهذا

---

(١) هو محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن النحوي، أخذ عن المبرد وثعلب، توفّي سنة «٢٩٩هـ». انظر: طبقات الزبيدي ص ١٥٣، وإنباه الرواة ٣/٥٧-٥٩، وانظر رأيه في: الارتشاف ٢/٥٩٢.

(٢) انظر: الأصول ٢/٤١-٤٢.

(٣) انظر: الجمل ص ١٦.

(٤) انظر: شرح الرماني ٢/١٦٤أ.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٣١٨.

(٦) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ١٩٤.

(٧) انظر: الارتشاف ٢/٥٩١.

(٨) انظر: توضيح المقاصد ٣/١٤٩.

(٩) شرح السيرافي ٢/١٨٦ب-١٨٧أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي بتصرفٍ يسيرٍ، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٤٦٩-٤٧٠.

ما فعله ابنُ أبي الربيع، إذ يقول مقتفياً أثر السيرافي: «فتقول: (قام زيدٌ العاقلُ، وهذا محمدٌ العاقلُ)، ولا يجوز (قام زيدٌ وهذا محمدٌ العاقلان)؛ لأنّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت، ولا يعملُ عاملان في اسمٍ واحدٍ. فإن قلت: (قام زيدٌ وقعد عمرٌو العاقلان) فالظاهر من كلام سيبويه أنّه جائزٌ، وإنّما جاز هذا؛ لأنّ الفعلَين في معنى فعلٍ واحدٍ، وكأنّك قلت: (اختلف زيدٌ وعمرٌو العاقلان)، و(تضادّ الرجلان)، فيظهر أنّ العاملين إذا كانا فعلين فيجوز الجمع؛ لأنّك تَقدِرُ فيهما أنْ تردّهما إلى فعلٍ واحدٍ»[١].

والذي عندي أنّ ما ذهب إليه الرجلان ضعيفٌ؛ لأنّ التأويلَ الذي ذكراه تكلُّفٌ يُفسدُ المعنى، وذلك أنّه إذا أُوِّل نحو (ذهب زيدٌ وقدم عمرٌو الصالحان) بـ(فعل زيدٌ وعمرٌو الصالحان) لم يُعْرَفْ الذاهبُ من القادم.

وذهب ابنُ عصفور إلى تقييد جواز الإتباع بكون العاملَين رافعَين، أو ناصبَين، أو مضافين، أمّا إذا كان العاملان حرفي جر فيمتنع الإتباع، ويجب القطع[٢].

ولعلّ ابن عصفور فَهِمَ هذا من قول سيبويه -بعد أنْ مثّل بـ(هذا فرسُ أخوي ابنَيْكَ العقلاء الحلماء)-: «ولا يجوز أنْ يُجرى [أي: العقلاء والحلماء] وصفاً لما انجرّ من وجهين، كما لم يجزْ فيما اختلف إعرابه»[٣].

والصحيح أنّ مراد سيبويه بـ(ما انجرّ من وجهين) هو الاختلاف في الجنس، وأمّا منعُه الإتباع في المثال الذي ذكره -مع أنّ الجارين متّفقان في الجنس- فلعلّةٍ أخرى، كما ذكر السيرافي، وهي أنّ (العقلاء) لو خُفِضَ وجعل صفة للأخوين والابنين كان الكلام فاسداً؛ «لأنّ (ابنيك) من تمام الأخوين، وليس (أخويك)[٤] من تمام أنفسهما، والصفةُ داخلةٌ فيما دخل فيه الموصوف، فيكون (العقلاء) من تمام الأخوين من حيث كان صفةً للابنين، وغيرَ تمامٍ لهما من حيث كان صفةً للأخوين فيتناقض»[٥].

---

(١) البسيط ١/٣٢٤-٣٢٥.

(٢) انظر: المقرب ص ٢٤٧.

(٣) الكتاب ٢/٦٠.

(٤) هكذا وردت هذه اللفظة في المخطوط، ولعلّ الصّواب (أخَوَيْ)؛ لأنّه يتّفق مع مثال سيبويه.

(٥) شرح السيرافي ٢/١٨٦ب.

وبعبارة أقرب: لما كان أحد الموصوفَين -وهو (أخوي)- عاملاً في الموصوف الآخر -وهو (ابنيك)- لم يجز الإتباع؛ لأنّه يؤدي إلى التناقض.

وأصحُّ الآراء المتقدّمة -عندي- ما ذهب إليه المبرد ومن وافقه -وهو منع الإتباع إذا اختلف معنى العاملَين- للأمور الآتية:

١ - أنّ الخليل وسيبويه ومن وافقهما يجعلون العاملَ في النّعت تبعيَّةَ المنعوتِ، وهو عامل معنوي، والعاملُ المعنوي لا يُلجأ إليه إذا أمكن غيرُه.

٢ - أنّ التبعيّة لو جُعلت عاملةً في النّعت لوجب أن تُجعلَ عاملة في بقية التوابع: المعطوف، والمؤكّد، والبدل، وهذا لم يقل به أحدٌ[1]، إلا الأخفش في التوكيد، وعطف البيان[2].

٣ - أنّ المبرّد ومن وافقه يوجبون القطع بإضمار مبتدأ، أو فعل، وهذا -وإن كان فيه تقدير محذوف- مقيسٌ في الصّفات الدالة على ترحُّمٍ، أو مدحٍ، أو ذمٍّ.

---

(١) انظر مثلاً رأي سيبويه في العامل في البدل في: الكتاب ١/١٥٠، وانظر أقوال النحويين في: شرح التسهيل ٣/٣٢٩-٣٣٠، والارتشاف ٢/٦١٩.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/٢٩٩.

المسألة (٣٩)

النّعت:

وقوع أسماء الأجناس والجواهر نعوتا أضعف من وقوعها أحوالاً

من المقرَّر عند النحويين أنّ الأصل في النعت والحال أن يكونا مشتقَّين، نحو (مررتُ بالرجلِ العاقل)، و(جاء زيدٌ ضاحكاً). أمّا إذا كانا غير مشتقَّين فإنّهما يؤوّلان بالمشتقّ، ومن ذلك أن يكونا اسمي جنس، أو جوهر كـ(أسد)، و(نار). ولكن هل يستوي وقوع هذه الأسماء أحوالاً، ووقوعها صفاتٍ؟

رأي سيبويه:

يقول سيبويه: «وتقول: (مررتُ برجلٍ أسدٍ شدّةً وجُرْأةً)، إنما تريد (مثل الأسد)، وهذا ضعيفٌ قبيحٌ؛ لأنّه اسمٌ لم يجعل صفةً، وإنما قاله النحويون، شُبِّه بقولهم: (مررتُ بزيدٍ أسداً شدّةً)، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً، ومثله (مررتُ برجلٍ نارٍ حُمْرةً)»[1].

يتبيَّن من هذا النّص أنّ سيبويه يرى أنّ وقوع اسم الجنس أو الجوهر صفةً أضعفُ من وقوعه حالاً، ويدلّ على أنّ هذا مذهبه ما يأتي:

أ - قوله -بعد أنْ مثّل لوقوع اسم الجنس صفةً-: «وهذا ضعيفٌ قبيحٌ».

ب - حملُه جواز وقوع اسم الجنس صفةً على وقوعه حالاً، والمحمول عليه أقوى من المحمول.

ج - قوله: «وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً»، ومعنى هذا أنّ بعضَ الأسماء قد ترد أحوالاً، ولا تقع صفات، نحو (هذا خاتمك حديداً)، ولا يقصد -هنا- بالخبر خبرَ المبتدأ، وإنما يُريد به الحال، وهو يطلق -أحياناً- مصطلح الخبر على الحال[2].

---

(١) الكتاب ١/٤٣٤.

(٢) انظر: المصدر السابق ٢/٤٩، ٥٠، ٨١، ٨٧، وشرح السيرافي ٢/١٧٩أ.

الاعتراض ومناقشته:

أورد السيرافي نصَّ سيبويه المتقدِّم، ثم اعترضه قائلاً: «والذي عندي أنّ جواز (أسد) في الصفة والحال واحدٌ؛ وذلك أنّك لست تريد في الحال -إذا قلت: (مررتُ بزيدٍ أسداً)- شخصَ الأسد الذي هو السَّبُع، وإنما تريد (شديداً)، وإذا كان (أسد) في الحال بمعنى (شديد) كان في الصّفة مثلَه؛ لأنّ مرجعه إلى معنى (شديد)، و(شديدٌ) صفةٌ»[(١)].

فهو يرى عدم التفريق بين وقوع أسماء الأجناس والجواهر صفاتٍ، ووقوعِها أحوالاً، وحجّته أن تلك الأسماء تُؤوَّل بالمشتقّ، والمشتقُّ يقع صفة كما يقعُ حالاً.

وقد أخذ ابنُ يعيش هذا الاعتراض عن السّيرافي، ولم يذكر ما يدلُّ على ذلك، إذ يقول -بعد أنْ أورد تفريق سيبويه المتقدِّم-: «وفي الفرق بينهما نظرٌ؛ وذلك أنّه ليس المراد من (الأسد) شخصه، وإنما المراد أنّه في الشّدّة مثلُه، والصّفة والحال في ذلك سواء»[(٢)].

كما جعل ابن العِلْج التّسويةَ بين الحال والصفة -هنا- هي القياس[(٣)].

وقد ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه ابنُ السّراج، والرُّماني.

فأمّا ابن السّراج فقد نقل قول سيبويه ولم يعلِّق عليه، ممَّا يُفهم منه أنّه لا يرى غيره[(٤)].

وأمّا الرُّمّاني فقد علَّل مذهبَ سيبويه بأنّ الحال أقوى مِن الصّفة؛ لأنّها «تجري مجرى الخبر في أنّ فيها الفائدة، وإنما تنفصل من جهة أنّ الخبرَ معتمدُ الفائدةِ، والحال زيادةٌ في الفائدة، وليس كذلك الصّفةُ الثابتة؛ لأنّ مرتبتها أن تكون بعد الموصوف مُتَمِّمةً له، ومعه بمنزلة اسمٍ واحد، فحقُّها أنْ يكون في لفظها ما يُنبئ عن مرتبتها في لزوم الإتباع، وليس كذلك الخبر؛ لأنّه منفصلٌ من الأوّل غيرُ تابعٍ له»[(٥)].

---

(١) شرح السيرافي ٢/١٤٨ب.

(٢) شرح المفصل ٣/٤٩.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ٢/٣٠١.

(٤) انظر: الأصول ٢/٣١.

(٥) شرح الرماني ٢/١٣٧ب.

ويشهد لهذا المذهب -فيما أرى- السَّماع، والقياس.

فأمّا السَّماع فإنّ قول سيبويه: «لأنّه لم يُجعل صفةً، وإنما قاله النحويون» دليلٌ على أنّ ورود اسم الجنس ونحوه صفةً لم يُسمعْ عن العرب، وإنّما هو من قياس النحويين.

وأمّا القياس فلأنّ الحال أرفع مرتبةً من النَّعت؛ لأمورٍ منها ما ذكره الرُّماني، ومنها أنّ الحال تسدُّ مسدَّ الخبرِ في نحو (ضربي زيداً قائماً)[١]، والخبرُ يقع اسمَ جنسٍ بلا ضعف، فكذلك ما سدَّ مسدَّه، أمّا النعت فلا يقع هذا الموقع.

---

(١) انظر: المسائل البصريات ١/٧٢٤.

المسألة (٤٠)

النّعت:

وقوع (نار) صفةً كما تقعُ خبراً

قال سيبويه: «وزعم يونسُ أنّه لم يسمعْه [يعني: مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه] من ثقة، ولكنّهم يقولون: (هو نارٌ حُمْرَةً)؛ لأنّهم قد يبنون الأسماء على المبتدأ، ولا يصفون بها، فالرفعُ فيه الوجه، والرفعُ فيه أحسن، وإنْ كنتَ تريدُ معنى أنّه مبالغٌ في الشدّة؛ لأنّه ليس بوصفٍ»[١].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنّ الزّجاج فهم من النص المتقدّم أنّ سيبويه يمنع وقوع (نار) صفةً، فاعترضه، حيث يقول: «وقال الزّجاج: بابُ الأخبار أنْ تكون أفعالاً؛ لأنّك إنّما تُخبر بحدثٍ، وقولك: (هو نارٌ حُمْرَةً) ليس الضمير لـ(نارٍ)، إنما هو لرجل، أو جوهر، وإنما المعنى (هو مثلُ نارٍ حمرةً)، وقال: أُجيز (مررتُ برجلٍ نارٍ حُمرةً)، أُريد (مثل نارٍ)، كما أردت حيث كان خبر ابتداء، كأنّك قلت: (مررت برجلٍ مثلِ نارٍ، أو شبهِ نارٍ حُمرةً)، قال: وكلام سيبويه يدلُّ على أنّ (ناراً) تقع خبراً، ولا تقعُ صفةً»[٢].

وقد نقل الفارسي عن الزّجاج نحو ما ذكره السيرافي، إلا أنّه لم يذكر الاعتراض، إذ يقول: «قال [أي سيبويه]: ولكنّهم يقولون: (هو نارٌ حُمْرَةً). قال أبو إسحاق: يعني أنّ النّار لا يصفون بها، ويبنونها على المبتدأ»[٣].

ويظهر من اكتفاء الفارسي بهذا التأويل أنه يرتضيه.

أمّا السيرافي فيرى أنّ سيبويه لم يُردْ ما فهمه الزّجاج، إذ يقول: «أظنُّه تأوَّلَ من كلام سيبويه قوله: ولكنّهم يقولون: (هو نارٌ حُمرةً)؛ لأنّهم قد بنوا الأسماء على

---

(١) الكتاب ٢/٢٩.

(٢) شرح السيرافي ٢/١٦٦أ-ب.

(٣) التعليقة ١/٢٣٥.

المبتدأ ولا يصفون بها. وليس الأمرُ كذلك عندي»[١].

وهذا هو الصحيح؛ لأنّ سيبويه لم يقصد منعَ وقوع (نار) صفة، وإنّما أراد أنّه خلاف الأحسن، ويؤكّد هذا أنّه نصَّ في موضعٍ آخرَ على جواز جعل (نار) صفة، فقال: «وتقول: (مررتُ برجلٍ أسدٍ شدّةً) ... إنما تريد (مثل الأسد)، وهذا ضعيفٌ قبيحٌ؛ لأنّه اسمٌ لم يُجعل صفةً ... وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً، ومثله (مررتُ برجلٍ نارٍ حُمرَةً)»[٢].

ومن هنا يتبيَّن أنّ اعتراض الزّجاج مدفوعٌ؛ لأنّه مبنيٌّ على فهمٍ غير صحيحٍ.

---

(١) شرح السيرافي ٢/١٦٦ب.

(٢) الكتاب ١/٤٣٤.

المسألة (٤١)

النَّعت:

منع النحويين إتباع الصّفة للموصوف إذا لم يجز القلب وردّ سيبويه عليهم ببيتٍ لحسّان ...

نقل سيبويه عن النحويين أنهم يمنعون إتباع الصفة للموصوف إذا لم يجز القلب -وهو تقديم الصفة وإيلاؤها الموصوف من غير فاصل- ويوجبون نصبها على الحال، ومثال ذلك: (مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به)، فـ(صائداً) يجب -عندهم- نصبه؛ لعدم جواز إيلائه الموصوف، فلا يقال: (مررتُ برجلٍ صائدٍ به معه صقرٌ)؛ لئلا يرجع الضمير إلى متأخِّر.

وقد أبطل سيبويه هذا المذهب بأمثلةٍ أُتبعتْ فيها الصفةُ الموصوفَ مع عدم جواز القلب، ومن أقوى ما ذكره أنّ القلب لو كان معتداً به لنُصِبَ (الصائد) في: (مررتُ بعبد الله معه بازُك الصَّائدِ به)، وذلك ممتنع؛ لأنّ (الصائد) معرفة، والحال لا تأتي إلا نكرة[1].

وممّا احتجّ به -أيضاً- لعدم الاعتداد بالقلب قول حسّان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[2]:

ظَنَنْتُمْ بأَنْ يَخْفَى الذي قد صَنَعْتُمُ   وفينا نبيٌّ عِنْدَه الوَحْيُ واضِعُه[3]

ووجه الاحتجاج به أنّ (واضعه) أُتبع (نبيٌّ) صفة له مع عدم جواز القلب؛ إذ لا يقال: (وفينا نبيٌّ واضعه عنده الوحي)؛ لأنّ الهاء في (واضعه) عائدة إلى (الوحي).

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٥٠، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٥١ وما بعدها، ونسب النحاس في: شرح أبيات سيبويه ص ١٧٦-١٧٧ هذا المذهب إلى الكوفيين والبغداديين.

(٢) انظر ترجمته في: الإصابة ١/٣٢٦.

(٣) انظر البيت في: ديوان حسّان ص ٢٨٦، وفيه (الحُكْمُ) بدل (الوحي)، وانظر: الكتاب ٢/٥١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٧٦، والانتصار ص ١٢٢، وشرح السيرافي ٢/١٨٠ب، وشرح الرماني ٢/١٦٠أ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٥٣، وتحصيل عين الذهب ١/٢٤٢.
وانظر مناسبة البيت في: الروض الأنف ٢/٢٩٢-٢٩٣.

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السّيرافي أن طاعناً طعن في استشهاد سيبويه بالبيت، وذهب إلى أنّ الضمير في (واضعه) عائدٌ على (الذي قد صنعتم)، وليس راجعاً إلى (الوحي)؛ لأنّ الوحي هو نزول جبريل -عليه السلام- وليس ذلك مما يضعه النّبيُّ ﷺ ، وعلى هذا يكون المعنى: وفينا نبيٌّ عنده الوحي مبيِّنٌ ما صنعتم، ولو قدَّم الشاعر (واضعه) على هذا التأويل، فقال: (وفينا نبيٌّ واضعه عنده الوحي) لجاز؛ لأنّ الهاء ترجع إلى الصنيع، وقد تقدَّم ذكره.

هذا مُلخَّص ما أورده السيرافي[١]، وذكره -أيضاً- ابن السيرافي[٢]، والأعلم[٣]، ولم أجد أحداً اعترض سيبويه في هذا الموضع غير المبرد، حيث يقول في (مسائل الغلط): «... ذكر [أي سيبويه] النحويين الذين قالوا: (مررتُ بامرأةٍ آخذةٍ عبدَها فضاربتَه)، فقالوا: انتصب؛ لأنّ القلب لا يجوز. قال محمد: وهذا لعبٌ من قول النحويين، ولكنْ احتج عليهم ببيتٍ لا حجة فيه، وهو قول حسّان:

ظننتم بأن يخفى الذي قد صنعتم ... وفينا نبيٌّ عنده الوحي واضحُه

ذهب إلى أنّ النبي ﷺ عنده الوحي واضحُ الوحي عنده، وإنما المعنى: وفينا نبيٌّ عنده الوحي واضح عنده ما صنعتم، أي: لا يخفى صنيعكم؛ لأنّ الوحي قد خبَّر به النبيَّ ﷺ»[٤].

ويُؤخذ من نصِّ المبرد ما يلي:

أولاً: أنّه يوافق سيبويه على إبطال الاعتداد بالقلب، ويعترضه في الاحتجاج بالبيت.

ثانياً: أن رواية البيت عنده (واضحه) بدل (واضعه)، وهي مخالفة لما في المصادر التي أوردت البيت[٥]، وأغلب الظنِّ أن المبرد سَها، فقرأ العين حاءً.

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٢/١٨٠ب.

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٥٣.

(٣) انظر: تحصيل عين الذهب ١/٢٤٢.

(٤) انظر: الانتصار ص ١٢١-١٢٢.

(٥) انظر الصفحة السالفة هامش رقم (٣).

ثالثاً: أنّ السيرافي، وابنه والأعلم لم يكونوا دقيقين في نقل الاعتراض؛ إذ لم يذكروا تلك الرواية، كما أنّ السيرافي وابنه نقلا عن المبرد أنّه احتج بأنّ الوحي لا يكون من وضع النبي ﷺ ، وهذا لا يُفهم من نصّ المبرد المتقدّم.

هذا، وقد تبع ابنُ ولّاد المبردَ في جميع ما قرَّره، غير أنّه لم يبطل تأويل سيبويه، وإنما ضعَّفه، ثم انتهى إلى أنّ الاحتجاج بالبيت غيرُ صحيح؛ لأنّه يحتمل أكثر من وجه[١].

وفي المقابل ذهب النحاس، والسيرافي، والرماني، وابن السيرافي، والأعلم مذهب سيبويه.

فأمّا النحاس[٢]، والرماني[٣] فاكتفيا ببيان وجه الاحتجاج بالبيت، ولم يناقشا الاعتراض.

وأمّا السيرافي فصحَّح استشهاد سيبويه بالبيت، مقرِّراً أنّ معنى (واضعه): مُفشيه، وأنّ الوحي في البيت هو ما بيَّنه الله بالوحي من صنيع القوم الذي كشفه النبي ﷺ لأصحابه، وليس المراد به حقيقتَه، وهي الإيحاء[٤].

وأمّا ابن السيرافي فيرى أنّ المبرد قد وقع فيما أنكره على سيبويه؛ لأنّه إذا جاز أنْ يُقال: (وضعت فيكم ما صنع القوم) أي: أخبرتكم به؛ جاز أنْ يُقال: (وضعت فيكم الوحيَ) على معنى: (أخبرتكم)[٥].

وهذا الردُّ لا يلزم المبرد؛ لأنّه لم يتعرَّض لرواية (واضعه)، وإنما ذكر البيت برواية (واضحه).

وأقوى حجة -فيما أرى- لترجيح تأويل سيبويه ما ذكره الأعلم، وهو أنّ إعادة

---

(١) انظر: الانتصار ص ١٢٢-١٢٣.

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٧٦-١٧٧.

(٣) انظر: شرح الرماني ٢/١٦٠أ.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢/١٨٠ب-١٨١أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٤٦٤-٤٦٥.

(٥) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٥٤.

الضمير إلى (الوحي) أولى؛ لأنّ الشاعر يريد: (يضع فينا ما يُوحَى إليه، فيُنَبِّئنا بصنيعكم على الحقيقة)، وإذا أُعيد الضمير إلى (الذي قد صنعتم) كان التقدير (واضع الذي قد صنعتم) مطلقاً، دون ربطه بالوحي الذي هو أكشف لحقيقته[1].

وأضيف إلى هذا أمراً آخر، وهو أنّ (الوحي) أقرب إلى الهاء من (الذي قد صنعتم)، وإعادة الضمير إلى الأقرب أولى.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ إعادة الضمير إلى (الذي قد صنعتم) غير ممتنعة، ولذا يكون الاحتجاج بالبيت ضعيف؛ لأنّ الدليل النقلي إذا احتمل وجهين، أحدهما لا شاهد فيه لم يلزم المردود عليه.

---

(١) انظر: تحصيل عين الذهب ١/٢٤٢.

المسألة (٤٣)

البدل:

إعراب (أنّكم) الثانية في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّم وكُنْتُمْ تُراباً وعِظَاماً أنّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾[١].

أورد سيبويه الآية المذكورة شاهداً لوقوع (أنّ) وما تؤوّل معه بدلَ اشتمال، وهو ما سمّاه (البدل من شيءٍ ليس بالآخَر)[٢]، ووجه الاستشهاد -عنده- أنّ (أنّكم) الثانية أُبدلت بدل اشتمال من (أنّكم) الأولى، حيث يقول: «وممّا جاء مبدلاً من هذا الباب ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إذا مِتُّمْ وكُنْتُمْ تُراباً وعِظاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾، فكأنه على (أيعدكم أنكم مخرجون إذا مِتُّمْ)، وذلك أُريد بها، ولكنّه إنّما قُدّمت (أنّ) الأولى؛ ليُعْلَم بعد أيّ شيءٍ الإخراجُ»[٣].

وأشير -هنا- إلى أنّ الزجاج نسب إلى سيبويه أنّه يجعل (أنّكم) الثانية توكيداً[٤]، وهذا يخالف ظاهر النص المتقدّم.

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السّيرافي أنّ في توجيه سيبويه للآية خللاً؛ «لأنّه لا يجوزُ البدلُ من الاسم حتّى يتمَّ الاسمُ، وقوله: ﴿أنّكم إذا مِتُّمْ﴾ ليس باسمٍ تام؛ لأنّه لم يأت لـ(أنّ) بخبر، وتمامُ الاسمِ بـ(أنّ) واسمِها وخبرِها»[٥].

ولم يكن السيرافي أوّل من وجّه هذا النقد لسيبويه، فقد سبقه المبرّد إلى ذلك، مجيزاً في الآية وجهين[٦]:

---

(١) الآية (٣٥) من سورة المؤمنون.

(٢) انظر: الكتاب ٣/١٣٢، وشرح السيرافي ٤/٢٧أ، وشرح الرماني ٣/١٧٨ب.

(٣) الكتاب ٣/١٣٢-١٣٣.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/١١.

(٥) شرح السيرافي ٤/٢٩أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت: ٢/٧٧٤-٧٧٥.

(٦) انظر: المقتضب ٢/٣٥٤-٣٥٧، والانتصار ص ٢١٤-٢١٦.

أحدهما: أن تكونَ (آنّكم) الثانية مكرَّرة توكيداً للأولى، وحَسُنَ ذلك؛ لطول الفصل بين (أنّ) وخبرها، وهذا توجيه الفراء[١]، والجرمي[٢]، واختاره من المتأخِّرين الزمخشري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن مالك[٥]، والرضي[٦].

والآخر: أنْ تكونَ (آنّكم مُخرجون) مؤوَّلة بمصدرٍ مرفوعٍ بالظرف، والتقدير (إذا مِتُّم إخراجُكم)، وهذا التوجيه يُنسب إلى الأخفش[٧].

وقد صحَّح الفارسيّ ما ذهب إليه سيبويه -وهو حملُ (آنّكم) الثانية على البدل- بأحد ثلاثة تقديرات[٨]:

الأوّل: أن يكون أصل الكلام (أيعدكم أنّ إخراجكم إذا متُّم)، فحُذِفَ المضافُ، وأُقيم المضاف إليه مُقامَه، وعلى هذا يكونُ خبرُ (أنّ) قولَه: (إذا مِتُّم)؛ لأنّ الاسمَ في الأصل ليس جثّةً.

والثاني: أن يكون خبر (أنّ) الأولى محذوفاً؛ لدلالة خبر الثانية عليه، والتقدير (أيعدكم آنّكم تبعثون إذا مِتُّم)، وعلى هذا يكون الخبر قد سدّ مسدّ جواب (إذا)، وعمل فيها.

والثالث: أنْ يُقدَّر لـ(إذا) جوابٌ، وتكون جملةُ الشرط خبرَ (أنّ) الأولى، والتقدير (أيعدكم آنّكم إذا مِتُّم بُعثتم).

وأهمُّ ما يُلْحَظُ في تقديرات الفارسيّ أنّ (أنّ) الأولى قد تمَّت اسماً مع اسمها وخبرها قبل ذكر البدل، وهذا يُبطل الحجَّة التي بنى عليها المبرد والسيرافي اعتراضَهما.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفرا، ٢/٢٣٤-٢٣٥.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٤/٢٨ب، والمسائل البصريات ١/٦٧٣، وشرح الكافية ٤/٣٦٤ (ت يوسف عمر).

(٣) انظر: الكشاف ٣/٣١-٣٢.

(٤) انظر: شرح المفصل ٣/٦٨.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٠٣.

(٦) انظر: شرح الكافية ٤/٣٦٤ (ت يوسف عمر)، وممن اختار هذا الرأي -أيضاً- أبو السّعود، انظر: تفسير أبي السّعود ٦/١٣٤.

(٧) انظر: المسائل البصريات ١/٦٧١-٦٧٢، والفريد في إعراب القرآن ٣/٥٦٣.

(٨) انظر: المسائل البصريات ١/٦٧٠-٦٧١.

وللنَّحويين في الآية -إضافةً إلى ما تقدَّم- توجيهاتٌ أُخَر، منها أنْ يُجعلَ المصدرُ المؤوَّل من (أنّكم مخرجون) مبتداً، خبرُه (إذا مِتُّم) ، ويكون المعنى (أيعدكم أنّكم إخراجكم وقت موتكم وبعد موتكم)، وجملةُ المبتدأ والخبر خبرُ (أنّ) الأولى[١].

وأرجح هذه التوجيهات -فيما أرى- ما ذهب إليه الفراء، والجرمي، ومَنْ وافقهما، وهو جعل (أنّكم) الثانية توكيداً للأولى، وذلك لما يأتي:

١ - أنّه لا يحتاج إلى تقدير محذوف.

٢ - أنّ له نظائر في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿لا تَحْسَبَنَّ الّذينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا ويُحِبُّونَ أن يُحْمَدُوا بِمَا لم يَفْعَلُوا فلا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ العَذَابِ﴾[٢]، فكرَّر (تحسبنَّ) قبل مجيء المفعول الثاني؛ وذلك لطول الفصل.

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/١١.

(٢) من الآية (١٨٨) من سورة آل عمران.

المسألة (٤٣)

عطف النسق:

طريقة نفي الفعل عن الاسمين المتعاطفين بالواو إذا كانا غير متَّفقَين في زمان الفعل ومكانه

قال سيبويه : «وقد تقول: (مررتُ بزيدٍ وعمرو) على أنّك مررتَ بهما مرورين، وليس في ذلك دليلٌ على المرور المبدوء به، كأنّه يقول: (ومررتُ -أيضاً- بعمرو)، فنفي هذا (ما مررت بزيدٍ، وما مررت بعمرو)»[1].

الاعتراض ومناقشته:

حكى السيرافي عن المازني أنّه خَطَّأَ قولَ سيبويه: «فنفي هذا (ما مررت بزيدٍ، وما مررت بعمرو)» قائلاً: «نفي هذا -وإنْ أراد مرورين- (ما مررت بزيدٍ وعمرو) ... والذي قال سيبويه خطأٌ»[2].

وتبع المبردُ شيخَه المازني، فقال في (مسائل الغلط) -بعد أن أورد مذهب سيبويه-: «وليس كما ذكر [أي سيبويه]؛ لأنّ النفي إنما يكون على قدر الإيجاب، وإنما نفي هذا (ما مررتُ بزيدٍ وعمرٍو)، وأدخلت الحرف النافي على الكلام ... وهو قول أبي عثمان»[3].

وقد ردَّ ابنُ ولاّد على المازنيّ والمبرّد، محتجاً بأنّه لو كان نفي (مررت بزيدٍ وعمرو) ما ذكراه لاحتمل الكلامُ أن يكون القائلُ قد مرَّ بأحدهما، والمراد نفي المرور بهما جميعاً[4].

وهذه الحجّة -فيما أرى- واهيةٌ؛ لأنّه إذا قيل: (ما مررت بزيدٍ وعمرو) لم يُحتمل المرور بأحدهما دون الآخر، ذلك أنّ الواو قد شرَّكتْ بين الاسمين في النفي.

---

(١) الكتاب ١/٤٣٨.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢/١٥٣ب، وانظر -أيضاً-: التعليقة ١/٢٢٠.

(٣) انظر: الانتصار ص ١١٠-١١١.

(٤) انظر: المصدر السابق ص ١١١.

كما انتصر السيرافي لسيبويه مقرِّراً أن نفي المثال السالف لو كان كما قال المازني، والمبرد لاحتمل أن يكون المرور واحداً، وإنما المراد المرور بكل واحدٍ من المتعاطِفَين منفرداً[١].

وهذا -عندي- لا يلزم المازني، والمبرد؛ لأنّ الاحتمال المذكور يرد -أيضاً- في الإيجاب، ذلك أنّه إذا قيل: (مررت بزيدٍ وعمرٍو) احتُمل أن يكون القائلُ أراد مروراً واحداً، وأن يكون أراد مرورين.

وبهذا تتبيَّن صحَّةُ ما ذهب إليه المازني والمبرد، ويكون المعوَّلُ عليه في ذلك مرادَ المتكلّم.

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٢/١٥٣ب-١٥٤أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، لم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٤٣٩.

المسألة (٤٤)

عطف النسق:

طريقة نفي الفعل عن الاسمين المتعاطفين بـ(أو)

قال سيبويه: «ومن ذلك قولك: (مررتُ برجلٍ، أو امرأةٍ)، فـ(أو) أشركتْ بينهما في الجر، وأثبتتْ المرور لأحدهما دون الآخر، وسوَّتْ بينهما في الدعوى ... وجواب (أو) -إن نفيتَ الاسمين- (ما مررتُ بواحدٍ منهما)»[١].

الاعتراض ومناقشته:

اعترض المازني -كما ذكر السيرافي- قولَ سيبويه: «وجواب (أو) -إن نفيتَ الاسمين- (ما مررت بواحدٍ منهما)»، وذهب إلى أنّ هذا جوابٌ لـ(أو) في المعنى فقط، أمّا في اللفظ فجوابها (ما مررتُ بزيدٍ أو عمروٍ)[٢].

وأخذ المبرد في (مسائل الغلط) ما قرَّره المازنيُّ، فقال -بعد أن نقل نص سيبويه المتقدّم-: «وإنما هذا جوابها على المعنى، وجوابها على اللفظ (ما مررتُ بزيدٍ أو عمروٍ)، وهذا قول أبي عثمان المازني»[٣].

وقد دفع ابن ولّاد هذا الاعتراض محتجّاً بأنّ «القائل إذا قال: (مررت بزيدٍ أو عمروٍ)، فإنما أثبت المرور لأحدهما، ولا يَدْري من هو منهما، فكأنّه قال: (قد مررتُ بأحدهما، ولا أدري مَنْ هو منهما)، فإنْ نفى نافٍ على ما قاله المازني، والمبرد هذا الكلام، فقال: (ما مررت بزيدٍ أو عمروٍ) كان ..... شاكّاً فيمن انتفى عنه المرور منهما، كما كان الـمُوْجِب شاكّاً فيمن وجب له المرور منهما... فهذا لم يدرِ بأيِّهما مرَّ، وهذا لم يدرِ بأيِّهما لم يمرّ، فهو في المعنى موافقٌ له؛ لأنّه إذا لم يعلم مَنْ الذي مرَّ به؛ فليس يعلم من الذي لم يمرّ به، وإذا لم يعلم النَّافي مَنْ الذي لم يمرّ به؛ لم يعلم الـذي

---

(١) الكتاب ١/٤٣٨-٤٣٩.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢/١٥٤أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٤٣٩-٤٤٠.

(٣) انظر: الانتصار ص ١١١.

مرَّ به؛ لأنَّ العلم قد استوى فيهما... فليس هذا بنفيٍ لهذا، بل هو متابعٌ له في المعنى، ونفيُه في الحقيقة ما قاله سيبويه»[١].

وهذا -فيما أرى- صحيحٌ وكافٍ لإبطال اعتراض المازني والمبرد.

(١) الانتصار ص ١١١-١١٣.

المسألة (٤٥)

عطف النَّسق:

العطف على معمولي عاملين مختلفين[١]

اتَّفق النَّحويون على أنّ العطف على معمولات عامل واحدٍ جائزٌ، سواء أكان المعطوف عليه معمولاً واحداً، أم أكثر، نحو (مررت ببكرٍ وخالدٍ)، و(إنّ زيداً قائمٌ وعمراً جالسٌ).

كما اتَّفقوا -أيضاً- على أنّ العطف على معمولات أكثر من عاملين ممتنعٌ؛ لأنّ العاطف لا ينوب عن أكثر من عاملين[٢].

أمّا العطف على معمولي عاملين مختلفين فموضعُ خلافٍ بين النحويين، وهو -أيضاً- موضع الاعتراض لسيبويه.

وقبل الحديث عن رأي سيبويه يحسن الوقوف عند خلاف وقع بين بعض النحويين المتأخِّرين في الصورة المختلف في جوازها:

فيرى الغزني[٣] أنّ الخلاف لا يشمل الصورة التي يرد فيها أحد المعطوفين مجروراً ومفصولاً عن العاطف بفاصل، نحو (مرّ زيدٌ بعمرٍو وبكرٌ خالدٍ)؛ لأنّ النحويين -كما ذكر- اتّفقوا على منعها[٤].

ويرى ابنُ مالك أنّ دائرة الخلاف أضيقُ من ذلك، فهي -عنده- مقصورة على أنْ يكون أحدُ العاملين جاراً، والمعطوف متصلاً بالعاطف، أو مفصولاً عنه بـ(لا)، وما عدا ذلك مجمعٌ على منعه[٥].

---

(١) أطلق جمهور النحويين على هذه المسألة (العطف على عاملين)، وهذا فيه تجوّز؛ لأنّ العطف على المعمولين، وليس على العاملين، ولعلّ أوّل من تنبّه إلى ذلك الرضيّ في: شرح الكافية ١/٣٢٤.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٦٥٨-٦٥٩.

(٣) هو محمد بن مسعود الغزنيّ، صاحب كتاب (البديع في النحو)، توفي سنة «٤٢١هـ»، انظر: البغية ١/٢٤٥، وكشف الظنون ١/٢٣٦.

(٤) انظر: الارتشاف ٢/٦٦٠.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٨.

وردَّ أبو حيان هذا موسِّعاً دائرة الخلاف بين النحويين لتشمل جميع صور العطف على معمولي عاملين[١]، وهذا ما أرجِّحه؛ لما يأتي:

١ - أن أبا حيّان نقل عن الفارسي أنّ هناك من يرى جواز العطف على معمولي عاملين مطلقاً[٢].

٢ - أنّ بعض المصادر المتقدِّمة أطلقت الحديث عن الخلاف في المسألة، ولم تُقيِّده بصورةٍ معيَّنةٍ[٣].

رأي سيبويه:

لم يصرِّح سيبويه بمنع العطف على معمولي عاملين، وإنما يُفهم ذلك من تأويله لشواهد ظاهرُها العطفُ على معمولي عاملين مختلفين، وهي:

أ - قول الأعور الشَّنِّي[٤]:

هَوِّنْ عليكَ فإنَّ الأُمُو　　رَ بِكَفِّ الإلهِ مَقادِيرُها

فلَيْسَ بِآتِيْكَ مَنْهِيُّها　　ولا قاصرٍ عَنْكَ مَأْمُورُها[٥]

فظاهر الكلام أنّ (قاصر) معطوفٌ على خبر (ليس) المجرور بالباء الزائدة، و(مأمورُها) معطوفٌ على اسم (ليس)، وهذا فيه عطفٌ على معمولي عاملين مختلفين، ولكنّ سيبويه لم يحمله على ظاهره، وإنّما أوّله

---

(١) انظر: الارتشاف ٢/٦٥٩.

(٢) انظر: المصدر السابق ٢/٦٥٩.

(٣) انظر -مثلاً-: المقتضب ٤/١٩٥، وإعراب القرآن ٤/١٤٠-١٤١، والتبصرة والتذكرة ١/١٤٤ وما بعدها.

(٤) هو بشر بن منقذ بن عبد القيس، شاعر محسن، ذُكر أنّه تابعيّ مسنّ، أو مخضرم، انظر: الشعر والشعراء ٢/٦٣٩ وما بعدها، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٣/٢٧١-٢٧٢.

(٥) انظر البيتين منسوبين للأعور في: الكتاب ١/٦٤، وشرح السيرافي ١/١٧٤أ، وشرح الرماني ٢/٢٥ب، وتحصيل عين الذهب ١/٣١، وشرح أبيات المغني للسيوطي ٣/٤٢٧، والخزانة ٤/١٣٦، و١٠/١٤٨. وفي شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/٢٧١ ذُكِر أنّ البيتين في ديوان علي رضي الله عنه ، وهما فيه ص ٩٤، ولكن برواية (وهوّن عليك)، ويُروى البيت الثاني برفع (قاصر)، ولا شاهد فيه حينئذ. انظر: الكتاب ١/٦٤.

بما يخرجه من ذلك؛ إذ جعل (قاصر) معطوفاً على خبر (ليس)، و(مأمورها) فاعلاً، وجاز العطف على الخَبر مع أنّ المعطوف أجنبيّ عن اسم (ليس)؛ لأنّ المنهيّ -وهو اسم (ليس)- لَمّا كان بعض الأمور، وأضيف إلى ضميرها قام مقامها؛ لأنّ بعض الشيء قد ينزَّل منزلة ما هو بعضه إذا أضيف إليه، وعلى هذا يكون (مأمورها) من سبب المنهيّ، والتقدير (ليس بآتيتك منهيُّها، ولا قاصرٍ عنك مأمورُها)[1].

وشبَّهه بقول جرير[2]:

إذا بعضُ السِّنين تَعَرَّقَتْنا كَفَى الأيتامَ فقدَ أبي اليتيمِ

فالشاعر أنّث ما أُسند إليه الفعلُ (تعرّقتْنا)؛ لأنّه عائد إلى ما أضيف إلى مؤنّث، وهو (بعض السنين)، وعلى هذا أجاز جرَّ (مستنكر) في قول الشاعر[3]:

فليس بمعروفٍ لنا أنْ نَرُدَّها صِحاحاً ولا مُسْتَنْكَرٌ أن تُعَقَّرا

ب - قولُ أبي دؤاد الإيادي[4]:

أكُلَّ امرئٍ تحسبينَ امرأً ونارٍ توقَّدُ باللَّيلِ ناراً[5]

---

(١) انظر: الكتاب ١/٦٤-٦٥.

(٢) انظر البيت في: ديوان جرير ص ٣٨٢، والكتاب ١/٥٢، ٦٤، والمقتضب ٤/١٩٨، والأصول ٢/٧١، وتحصيل عين الذهب ١/٣١.

وتعرّقتنا: أذهبتْ أموالنا، وأصله من (تعرّقْتَ العظم) إذا أذهبتَ ما عليه من اللحم.

وفاعل (كفى) ضمير مستتر يعود إلى هشام بن عبد الملك.

(٣) البيت للنابغة الجعدي في: شعره ص ٦٨، والكتاب ١/٦٤، والأصول ٢/٧٠، وشرح السيرافي ١/١٧٦أ، وشرح الرماني ٢/٢٥ب، وتحصيل عين الذهب ١/٣٢.

وانظره غير منسوب في: المقتضب ٤/١٩٤.

(٤) هو جارية، ويُقال: جويرية بن الحجاج بن يحمر بن عصام بن منبّه بن حذاقة بن زهير بن إياد بن نزار ابن معدّ، شاعر جاهلي، كان وصّافا للخيل.

انظر: شرح أبيات المغني للسيوطي ١/٣٥٩-٣٦٠.

(٥) انظر البيت في: الكتاب ١/٦٦، والأصول ٢/٧٠، وشرح السيرافي ١/١٧٧أ، وشرح الرماني ٢٦أ. وفي: الكامل ١/٢٨٧ نُسب إلى عدي بن زيد العبادي.

فظاهر البيت أنّ (نارٍ) الأولى معطوفةٌ على (امرئٍ)، و(ناراً) الثانية معطوفة على المفعول الثاني لـ(تحسبين)، وهذا عطفٌ على معمولي عاملين، ولكنّ سيبويه وجّهه توجيهاً يبعده عن هذا؛ إذ جعل (نارٍ) الأولى مجرورة بـ(كل) مضمرة؛ لدلالة (كلّ) الأولى عليها، و(ناراً) الثانية معطوفة على المفعول الثاني لـ(تحسبين)[1].

ج - قول العرب: (ما كلُّ سوداءَ تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةً)[2]، والقول فيه كالقول في البيت المتقدّم[3].

ومن هنا يتبيّن أنّ سيبويه يمنعُ العطف على معمولي عاملين. أمّا ما نسبه إليه أبو جعفر النحاس، وهو الجواز[4] فلا دليل عليه من (الكتاب).

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنّ الأخفش قد غلّط سيبويه؛ لمنعه العطف على معمولي عاملين، يقول أبو سعيد: «وزعم الأخفش أنّ سيبويه غلط في إنكار العطف على عاملين، وأنّه جائزٌ»[5].

---

(١) انظر: الكتاب ١/٦٦.

(٢) انظر: المصدر السابق ١/٦٥، وانظر المثل وقصته في: مجمع الأمثال ٣/٣٧٥، ويضرب هذا المثل في موضع التهمة.

(٣) انظر: الكتاب ١/٦٦.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٤/١٤٠، وما أثبته يتّفق مع ظاهر ما في (الكتاب)، ومع ما ذكره شُرّاحه، انظر: شرح السيرافي ١/١٧٤ب، وشرح الرماني ٢/٢٥ب، وانظر: الأصول ٢/٧١.

(٥) شرح السيرافي ١/١٧٦ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٢٠١ وما بعدها.

وانظر الاعتراض -أيضاً- في: الأصول ٢/٧٣، وانظر رأي الأخفش في: المقتضب ٤/١٩٥، وإعراب القرآن ٤/١٤٠، وشرح الرماني ٢/٢٦أ، والتبصرة والتذكرة ١/١٤٥، والإفصاح ص ٢١٨، والفريد في إعراب القرآن ٤/٢٨١، وشرح التسهيل ٣/٣٧٨، والارتشاف ٢/٦٥٩، والمساعد ٢/٤٧١.

وذكر بعضهم أنّ الأخفش رجع عن هذا الرأي، فمنع العطف على معمولي عاملين، انظر: الارتشاف ٢/٦٥٩، والمساعد ٢/٤٧١.

كما نسب إليه الجواز مطلقاً انظر:الارتشاف ٢/٦٥٩، المساعد ٢/٤٧١، وما أثبته هو المشهور عنه.

وقد اشترط الأخفش للجواز أنْ يكون أحد العاملين جاراً، والمعطوف المجرور متَّصلاً بالعاطف[١]، مستدِلاً بما يأتي:

أ - ظاهر الشواهد التي أوّلها سيبويه.

ب - قولُه تعالى: ﴿وإنَّا أو إيَّاكم لَعلى هُدًى أو في ضَلال مُبِيْن﴾[٢]، ووجه احتجاجه بالآية أنّ (أو) عطفتْ (في ضلال) على (علَى هدىً)، وشرّكت بينها في (إنّ) واللام المزحلقة، فكما شرَّك حرفُ العطف بين الاسمين في كلمتين: إحداهما عاملة، والأخرى غير عاملة جاز أنْ يُشرّك في كلمتين كلتاهما عاملة[٣].

ج - قراءة حمزة[٤]، والكسائي: ﴿إنَّ في السَّمَواتِ والأرضِ لآياتٍ لِلْمؤمِنِيْنَ وفي خَلْقِكُمْ وما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٍ لقوم يُوْمِنُونَ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ والنَّهارِ وما أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّماءِ مِنْ رِزْقٍ فأَحْيا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آياتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٥] بنصبِ (آياتٍ)، فالواو قد شرّكت بين (اختلاف) و(السمواتِ) في (في)، وشرّكت بين (آيات) و(آياتٍ) في (إنّ)[٦].

وقد ذهب مذهبَ الأخفش الكسائي[٧]، والزّجّاجُ[٨]، والفارسيّ[٩]، والزمخشري[١٠]،

---

(١) انظر: الأصول ٢/٦٩، وشرح السيرافي ١/١٧٤ب، وشرح الرماني ٢/٢٥ب، وشرح التسهيل ٣/٣٧٨، ومفتاح الإعراب ص ١٥٠، والارتشاف ٢/٦٥٩، والمساعد ٢/٤٧١.

(٢) من الآية (٢٤) من سورة سبأ.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/١٧٦ب، وشرح الرماني ٢/٢٦أ، والبسيط ١/٣٥٣-٣٥٤.

(٤) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، أبو عمارة الكوفي، التيمي بالولاء، أحد القراء السبعة، توفي سنة «١٥٦هـ»، انظر: غاية النهاية ١/٢٦١-٢٦٣.

(٥) الآيات (٣، ٤، ٥) من سورة الجاثية، وانظر القراءة في: السبعة ص ٥٩٤، والمبسوط ص ٤٠٣، وفي الأخير نُسبت إلى يعقوب أيضاً.

(٦) انظر: الأصول ٢/٧٣، وإعراب القرآن ٤/١٤٠-١٤١، وشرح السيرافي ١/١٧٥أ، وشرح الرماني ٢/٢٦أ، والتبصرة والتذكرة ١/١٤٥، والبسيط ١/٣٥٥.

(٧) انظر: إعراب القرآن ٤/١٤٠، والارتشاف ٢/٦٥٩، والمساعد ٢/٤٧١.

(٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٣٠-٤٣١.

(٩) انظر: المسائل العسكرية ص ١٦٣-١٦٤.

(١٠) انظر: الكشاف ٣/٥٠٨.

وابن مضاء[١]، وأبو بكر بن طلحة[٢]، كما نُسب إلى جمهور البصريين[٣]، والكوفيين[٤].

يقول الزجاج: «وقوله: ﴿واختلافِ اللَّيلِ والنَّهارِ وما أنزل اللهُ من السَّماء من رزقٍ﴾ إلى قوله: ﴿آياتٍ لقومٍ يعقلون﴾ يُقرأُ بالرفع، وبكسر التاء، والتنوين، والموضعُ موضعُ نصبٍ، ويكون قوله: ﴿واختلافِ اللَّيلِ والنَّهارِ﴾ عُطِفَ على قوله: ﴿وفي خلقكم﴾، وعلى قوله: ﴿إنّ في السَّموات والأرض﴾ ... (وإنّ في اختلاف الليل والنهار آياتٍ)، وهذا عطف على عاملين، ومثله من الشِّعر:

أكلَّ امرئٍ تحسبينَ امرأً ونارٍ توقَّدُ بالليلِ نارا

عَطَفَ على ما عملت فيه (كلّ)، وما عملتْ فيه (أتحسبين)، وقد أباه بعض النحويين، وقالوا: لا يجوز إلا الرفع في قوله: ﴿وتَصْريْفِ الرِّياحِ آياتٌ﴾، وجعله عطفاً على عاملٍ واحدٍ على معنى (واختلافِ الليل والنهار وتصريفِ الرياح آياتٌ)، وهذا -أيضاً- عطفٌ على عاملين؛ لأنّه يرفعُ (آيات) على العطف على ما قبلها، كما خَفَضَ (واختلاف) على العطف على ما قبلها، ويكون معطوفاً إن شئت على موضع (إنّ) وما عملت فيه، وإن شئت على قراءة من قرأ ﴿وفي خلقكم وما يَبُثُّ

---

(١) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد اللخميُّ، القرطبي، توفي سنة «٥٩٢هـ»، انظر: إشارة التعيين ص ٣٣، والبغية ١/٣٢٣.

وانظر رأيه في: الارتشاف ٢/٦٥٩، وهو يتّفق مع منهجه في (الرد على النحاة)؛ إذ منع تقدير العوامل المحذوفة، انظر: الرد على النحاة ص ٧٨ وما بعدها.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٦٥٩.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/١٧٤ب.

(٤) انظر: شرح المفصل ٣/٢٧.

وقد نُسب إلى الفراء موافقة الأخفش في: إعراب القرآن ٤/١٤٠، والارتشاف ٢/٦٥٩، والمساعد ٢/٤٧١، كما نُسب إليه الجواز مطلقاً في: الكافية ص ١٣٤، ونُسب إليه في: شرح الكافية ١/٣٢٥ المنع.

والذي في: معاني القرآن ٣/٤٥ قد يُفهم منه أن الفراء يمنع العطف على معمولي عاملين؛ لأنّه احتج لجر (اختلاف) في الآية بقراءة ابن مسعود ﴿وفي اختلاف الليل والنهار﴾، فكأنّه يُقدّر حرف الجر.

من دابَّـةٍ آيــاتٌ﴾»[١].

ويقول الفارسي: «وأمّا قول الفرزدق[٢]:

وبَاشَرَ راعِيها الصّلا بِلَبانِهِ وجَنْبَيْهِ حَرَّ النّارِ ما يَتَحَرَّفُ

فقد يكون على العطف على عاملين، كقول الآخر[٣]:

أَوْصَيْتُ مِنْ قَبْوَةَ قَلْباً حُرّا بالكَلْبِ خَيْراً والحَماةِ شَرّا

فإن أضمرت في قول الفرزدق الجارّ؛ لتقدُّم ذكره ... لم يخلص من عيب آخر، وهو الفصل بين المعطوف وحرف العطف، وذلك لا تكاد تجده في حالة سعة واختيار»[٤].

ويقول الزمخشري: «وأمّا قولُه: ﴿آيات لقومٍ يعقلون﴾ فمن العطف على عاملين سواء نصبتَ، أورفعتَ، فالعاملان إذا نصبت هما: (إنّ)، و(في) أُقيمت الواو مقامهما، فعملت الجرّ في (اختلاف الليل)، والنصبَ في (آيات)، وإذا رفعتَ فالعاملان: الابتداء، و(في))»[٥].

فهذه النصوص تتضافر مؤكّدة جواز العطف على معمولي عاملين، ومضيفة إلى ما قرّره الأخفش بعض الشواهد القرآنية، والشعرية.

وقد لَحَظَ الشنتمريُّ، وابنُ الحاجب في أكثر الشواهد المتقدّمة أنّ المتعاطفين المجرورين متقدّمان، فقيَّدا الجواز بذلك، ومنعا نحو (زيدٌ في الدار والقصرِ عمرٌو)؛

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٣٠-٤٣١، وقراءة الرفع التي ذكرها هي قراءة غير حمزة، والكسائي، ويعقوب، انظر: المبسوط ص ٤٠٣.

(٢) انظر: ديوانه ص ٣٨٨، والمقصور والممدود للفراء ص ٣٧.
والصّلا: الشِّواء. ولَبانه: صدره. وما يتحرّف: ما ينحرف ويبتعد عن النار.
والشاهد عطف (جنبيه) على (لبانه) المجرور بالباء، وعطف (حرّ النار) على (الصّلا) المنصوب بالفعل، وهذا عطف على معمولي عاملين.

(٣) البيتان لأبي النجم العجلي في: شرح السيرافي ١/١٧٥أ، والعقد الفريد ١/١٧٣، والإفصاح ص ٢١٨.
وقبوة: اسم ابنة الشاعر، وروايته في: العقد الفريد (برّة).
والشاهدعطف (الحماة) على (الكلب) المجرور بالباء، وعطف (شرا) على (خيرا) المنصوب بالفعل، وهو عطف على معمولي عاملين.

(٤) المسائل العسكرية ص ١٦٣-١٦٤.

(٥) الكشاف ٣/٥٠٨.

لتأخُّر المجرور الأوّل[١].

وذهب ابن الطراوة إلى تقييد الجواز بكون العاملين أو أحدهما معنوياً كالابتداء، فأجاز نحو (زيدٌ في الدار والقصرِ عمرٌو)[٢].

ومقابل هؤلاء ذهب جماعةٌ من النحويين مذهبَ سيبويه، فمنعوا العطف على معمولي عاملَين مختلفَين مطلقاً، ومن أبرز هؤلاء: هشامُ بن معاوية[٣]، والمبرّد[٤]، وابن السّرّاج[٥]، والسّيرافيّ[٦]، والرُّمّاني[٧]، والصّيمري[٨]، وابنُ مالك[٩]، وابنُ أبي الربيع[١٠]، وابنُ هشام[١١]، وابنُ عقيل[١٢].

ورغم اتّفاق هؤلاء على إطلاق المنع فإنّ مواقف بعضهم من شواهد الأخفش ومَنْ وافقه تعدّدت:

فالمبـرّد قسّمها قسمين: الأول: قراءة حمزة والكسائي، وبيت الأعور، والثاني: بيت أبي دؤاد.

فأمّا القسم الأوّل فردّه؛ إذ يقول في (الكامل): «وقد قرأ بعضُ القراء، وليس بجائزٍ عندنا ﴿واختلافِ الليلِ والنّهارِ وما أنزل الله من السّماء من رزق فأحيا به الأرضَ بعد موتها وبثّ فيها من كُلِّ دابّة وتصريفِ الرّياح آياتٍ﴾، فجعل (آياتٍ) في

(١) انظر: تحصيل عين الذهب ١/٣٢، والكافية ص ١٣٤.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٦٦٠.

(٣) انظر: المصدر السابق ٢/٦٥٩.

(٤) انظر: الكامل ١/٢٨٧، والمقتضب ٤/١٩٥.

(٥) انظر: الأصول ٢/٦٩.

(٦) انظر: شرح السيرافي ١/١٧٤ب.

(٧) انظر: شرح الرماني ٢/٢٥ب.

(٨) انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٤٤-١٤٧.

(٩) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٨.

(١٠) انظر: البسيط ١/٣٥٨.

(١١) انظر: أوضح المسالك ٣/١٧٠

(١٢) انظر: المساعد ٢/٤٧٢، وممن ذهب هذا المذهب ابن يعيش في: شرح المفصل ٣/٢٧، والمنتجب الهمداني في: الفريد ٤/٢٨٠-٢٨١.

موضع نصب لتاء الجميع، فحملها على (إنّ)، وعطفها بالواو، وعطف (اختلافاً) على (في)، ولا أرى ذا في القرآن جائزاً؛ لأنّه ليس بموضع ضرورة»[١].

وهذا ما ذكره في (المقتضب)، مضيفاً إليه ردَّ رواية جرِّ (قاصر) في بيت الأعور، وحجَّته أنّه لا يمكن حملها إلا على العطف على معمولي عاملين، أمّا ما أوّلها به سيبويه -وهو إقامة المضاف مقام المضاف إليه- فمنعه؛ لأنّ ذلك لا يجوز، إلا إذا جاز أن يحلَّ المضاف إليه محلَّ المضاف، ولم يفسد المعنى، كقول الراجز[٢]:

طُولُ اللَّيالي أَسْرَعَتْ في نَقْضِي

فـ(اللّيالي) مشتملٌ عليها المعنى؛ لأنّه يريد (الليالي أسرعت في نقضي)، وهذا غير متحقِّق في بيت الأعور؛ لأنّه ليس المراد (ليس بآتيتك الأمورُ كلُّها)، وإنّما المقصود (ليس بآتيك منهيُّ الأمور)[٣].

وأمّا القسم الثاني -وهو بيت أبي دؤاد- فيرى أنّه عيبٌ وقع فيه الشاعر، ولم يردّ الرواية[٤].

وقد أخذ ابنُ السّراج بعضَ ما قرَّره المبرّد، وخالف بعضه، وأضاف إليه:

- فوافقه على ردّ رواية بيت الأعور، محتجاً -كما نقل عنه تلميذه الرماني- بما احتج به المبرد[٥].
- وخالفه في القراءة؛ إذ لم يردها، وإنما حملها على أنّ (آياتٍ) توكيد لفظي لـ(آيات) الأولى، وليست معطوفة عليها[٦].
- وأضاف دليلاً عقلياً على المنع، وهو أن العطف لو جاز على معمولي عاملين

---

(١) الكامل ١/٢٨٧.

(٢) نُسب البيت للعجّاج، انظر: الكتاب ١/٥٣، وتحصيل عين الذهب ١/٢٦، وهامش المقتضب ٤/١١٩، ونُسب -أيضاً- إلى الأغلب العجلي، انظر: شعره ص ١٥٩، وفي هامشه مصادر أُخر للبيت.

(٣) انظر: المقتضب ٤/١٩٥-٢٠٠.

(٤) انظر: الكامل ١/٢٨٧.

(٥) انظر: شرح الرماني ٢/٢٥ب، وفي الأصول ٢/٧١-٧٢ اكتفى ابن السّراج بذكر تأويل سيبويه لبيت الأعور.

(٦) انظر: الأصول ٢/٧٥، ونُسب هذا في: شرح الرماني ٢/٢٦أ إلى المبرد، وذلك مخالف لما في (الكامل)، و(المقتضب) كما تقدّم.

لجاز على أكثر من ذلك، وهذا لم يجزه أحد[١].

وذهب السيرافي مذهب شيخه ابن السّراج في تأويل القراءة، ولكنّه خالفه في موقفه من رواية بيت الأعور؛ إذ لم يردها، وإنما حملها وبقيةَ الشواهد على حذف الجار، آخذاً بمذهب سيبويه[٢].

كما ضعّف احتجاج الأخفش بقوله تعالى: ﴿وإنَّا أو إيَّاكم لَعلى هُدًى أو في ضلال مبين﴾؛ لأنّ اللام في (لعلى هدى) غير عاملة[٣]، وأضاف إلى هذا علة للمنع، وهي «أنّ حرف العطف يقوم مقام العامل، ويغني عن إعادته ... فلما كان حرف العطف كالعامل، والعامل لا يعملُ رفعاً وجراً، لم يجز أنْ يُعطفَ بحرفٍ واحد على عاملَين مختلفَين»[٤].

وقريبٌ ممّا قرَّره السيرافي ما أثبته الرُّمّاني؛ إذ ردّ احتجاجَ الأخفش بالآية السابقة بما ذكره السيرافي[٥]، وعلّل منع العطف على معمولي عاملين بما علّله به السيرافي[٦].

وأخذ الصّيمري العلّة التي ذكرها السيرافي، والرُّمّاني[٧]، وصحَّح تخريجَ ابن السّراج لقراءة حمزة والكسائي[٨]، وأضاف علّةً لردّ استدلال الأخفش بالقراءة المذكورة، وهي أنّ «العطف على عاملين عيبٌ عند مَنْ أجازه، وهذا دليلٌ على أنّه لا يجوز حمل القرآن عليه»[٨].

وأبطل الشَّلوبين استشهاد الأخفش بقوله تعالى: ﴿وإنّا أو إيّاكم لعلى هدًى أو في ضلال مبين﴾، محتجاً بثلاثة أمور:

---

(١) انظر: الأصول ٢/٧٥.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١/١٧٥ب.

(٣) انظر: المصدر السابق ١/١٧٦ب.

(٤) المصدر السابق ١/١٧٤ب.

(٥) انظر: شرح الرماني ٢/٢٦أ.

(٦) انظر: المصدر السابق ٢/٢٥ب.

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٤٤، وقد نقل كلام السيرافي بتصرف يسير، ولم يذكر ما يفهم منه أنّه أخذه من السيرافي.

(٨) انظر: المصدر السابق ١/١٤٧.

١ - أنّ الحرفين في الآية لمعنى واحد؛ لأنّ (إنّ) إنما جيء بها لتأكيد الجملة، وكذلك اللام، فلما صار الحرفان لمعنى واحد، فكأنّ التشريك واقعٌ في حرف واحد؛ لأنّ المرادَ بتشريك حرف العطف التشريكُ في المعنى.

٢ - أنّ العرب تقول: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً)، فتعطف على الموضع، وتشركُ (قاعداً) مع (قائم) في (ليس)، فإذا جاز هذا جاز أنْ يُعطفَ على خبر (إنّ) من غير نظرٍ إلى اللام، كما لم يُنْظر إلى الباء في (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً)، واللام نظيرة الباء؛ لأنّ الباء لتوكيد النفي، واللام لتوكيد الإيجاب.

٣ - أنّه يبعدُ أنْ يُشرَّكَ في شيئين ليسا بعاملين، كما يمتنع التشريكُ في عاملَين؛ لأنه إذا قيل: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمرو)، وشُرِّك بالواو في عاملين فقد جُعلت الواو كأنّها خفضت ورفعت، ولا يوجد في أصول العربية ما يرفع ويخفض، فإذا لم يمكن ذلك في أصول العوامل فكيف يكون فيما تنزّل منزلة العامل[(١)]؟.

وقد صحّح ابن أبي الربيع ما قرّره الشلوبين[(٢)]، وذهب في تخريج الشواهد الشعريّة التي احتج بها الأخفش مذهب سيبويه[(٣)]، وهو ما ارتضاه ابنُ مالك -أيضاً- فقال: «الوجه في استعمالها [يعني شواهد الأخفش] أنْ يُجعلَ الجر بعد العاطف بحرفٍ محذوفٍ مماثلٍ لما تقدّم، وحذفُ ما دلّ عليه دليلٌ من حروف الجر وغيرها مجمعٌ على جوازه، والحملُ عليه أولى من العطف على عاملين، فإنّه مختلفٌ فيه، والأكثرُ على منعه، وموافقةُ الأكثر أولى، وأيضاً فإنّ العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمُعدٍّ واحد، فلا يجوز كما لا يجوز ما هو بمنزلته»[(٤)].

---

(١) انظر: البسيط ١/٣٥٤-٣٥٥، ولم أجد هذا في كتابي الشلوبين: التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية الكبير.

(٢) انظر: البسيط ١/٣٥٤-٣٥٥.

(٣) انظر: المصدر السابق ١/٣٥٥-٣٥٨.

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٧٨.

وهكذا يتبيّن مما تقدَّم أنّ منهج المانعين ينحصر في أمرين:

الأوّل: تأويلُ الشواهد أو ردُّها.

والثاني: تعليل المنع.

وفي كلا الأمرين -عندي- نظرٌ:

فأمّا الأمر الأوّل ففيه نظرٌ من وجوهٍ:

١ - أنّ من الشواهد التي ردَّها بعضُهم -وهو المبرد- قراءةَ حمزة والكسائي، وهي قراءة سبعية، لا يجوز ردُّها مطلقاً.

٢ - أنّ المبرّدَ وابنَ السّراج ردّا رواية بيت الأعور الشَّـنّي، وهي رواية نقلها علماء ثقات، منهم سيبويه، فردُّها طعنٌ فيمن نقلها.

٣ - أنّ الصّيمريّ استدلَّ على إبطال الاستشهاد بالقراءة المذكورة بأنّ العطف على معمولي عاملين مختلفَين عيبٌ عند مَنْ أجازه.

وأحسب أن هذا غير صحيح لسببين:

أحدهما: أنّه لم يذكر ذلك -فيما أعلم- غير الصّيمري.

والآخر: أنّ الزجاج -وهو ممّن ذهبوا إلى الجواز- حمل قراءة رفع (آيات) في الآيـة المتقدمّة -وهي القراءة المشهورة- على العطف على معمولي عاملين[1]، وهذا دليلٌ على أنّه لا يجعل هذا العطف عيباً.

٤ - أنّ حمل جمهور المانعين رواية بيت الأعور على حذف حرف الجر فيه ضعفٌ من جهتين:

الأولى: أنَّ حذفَ حرف الجر وإبقاء عمله ضعيفٌ.

والثانية: أنهم يجعلون المنهيَّ بمنزلة الأمور؛ لإضافته إلى ضميرها، وهذا -إضافةً إلى ما فيه من تكلُّفٍ- يُفسد المعنى؛ لأنّه لا يُلجأ إلى ذلك إلا إذا جاز أن يقع المضافُ إليه موقعَ المضاف، ولو فُعِل ذلك في بيت الأعور لفسد المعنى؛ لأنّه يكون التقدير (فليس بآتيتِكَ الأمورُ، ولا قاصرٍ عنك مأمورُها)، وهذا واضحُ الفساد.

وأمّا الأمرُ الثاني -وهو تعليل المنع- فقد ذكروا فيه علّتين:

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٣١.

إحداهما: أنّه لو جاز العطف على معمولي عاملين لجاز على أكثر من ذلك، وهذا مجمعٌ على منعه، وهذه -كما تقدّم- لابن السّراج.

والأخرى: أنّ العاطف يقوم مقام العامل، فلما امتنع أن يكون العامل الواحد رافعاً وجاراً؛ امتنع الجواز فيما قام مقامه.

وهاتان العلّتان -فيما أرى- مدفوعتان لما يأتي:

١ - أنّه ليس لهما معتمد لفظيّ أو معنوي.

٢ - أنّ العلّة الأولى مردودة بعدم سماع العطف على معمولاتٍ أكثر من عاملين، ولو سمع لجاز.

٣ - أنّ العلّة الثانية مبنية على أنّ العاطف قائمٌ مقام العامل، وهذا -عندي- بعيدٌ؛ لأن العاطف وصلةُ ربطٍ بين المتعاطفين في المعنى والعمل، ولا ينزّل منزلة العامل، ولو سُلّم بذلك لجاز أن يُحتجّ بأنّه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل[1].

أمّا ما ذهب إليه الشنتمري، وابن الحاجب -وهو تقييد الجواز بتقدُّم المتعاطفين المجرورين- فمردودٌ بقول الفرزدق المتقدّم:

وباشر راعيها الصّلا بلبانه   وجنبيه حرَّ النّارِ ما يتحرّفُ

فالمعطوف عليه المجرور -وهو (بِلبانِه)- متأخّرٌ.

وأمّا ما ذهب إليه ابن الطراوة -وهو تخصيص الجواز بكون العاملين، أو أحدهما معنوياً- فمردودٌ بجميع الشواهد المتقدّمة؛ لأنّ العوامل فيها لفظيّة.

وبعد هذا، لا أجدني إلا آخذاً بمذهب الأخفش؛ لموافقته ظاهر الشواهد، وعدم حاجته إلى تقدير محذوف.

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٤٢-١٤٤، والمغيث المسجم ١/٢٥٤، والأشباه والنظائر ١/٣٩٩.

المسألة (٤٦)

الضمير:

مَرْجِعُ الهاء في نحو (أزيدٌ إنْ يأتِك تضربه؟)

أورد السيرافي قول سيبويه في أبواب الاشتغال: «وإذا قلت: (أزيدٌ إنْ يأتِك تضربْه؟) فليس تكون الهاء إلا لـ(زيد)»[١]، ثم ذكر أنّه قد رُدَّ عليه قوله: «فليس تكون الهاء إلا لـ(زيد)»، واحتجّ الرادّ بجواز وقوع الأجنبيّ موقعَ الهاء، فيقال: (أزيدٌ إنْ يأتك تضربْ عمراً)، والكلام صحيحٌ؛ لأنّ فاعل (يأتك) ضميرٌ مستترٌ عائدٌ إلى المبتدأ[٢].

وقد أجاب السّيرافي عن هذا الاعتراض بثلاثة أمور[٣]:

الأول: أنّ هذه العبارة ليست من كلام سيبويه، وهذا الجواب نقله عن الزّجاج كما ذكر.

والثاني: أنّ سيبويه أراد أنّ (زيداً) إنْ أُخلي ضميرُه من جملة الكلام بطل رفعه، وعبَّر بالهاء عنها، وعن الضمير المستتر في (يأتك)؛ لأنّهما شيءٌ واحدٌ.

وهذان الجوابان لا دليل عليهما، وهما أقرب إلى الافتراض منهما إلى الحقيقة.

والثالث: أنّ مثال سيبويه (أزيدٌ إنْ يأتك تضربه؟)، ولا تكون الهاء فيه إلا لـ(زيد)؛ لأنّها لو جعلت لغير (زيد) لم يعد إلى (زيد) شيءٌ من جملة الكلام.

وقد أخذ بهذا الوجه الرماني، والصَّفّار، يقول الرماني: «ولا تكون الهاء إلا لـ(زيد)؛ ليصلح أن تكون الجملة خبراً عنه»[٤]،

---

(١) الكتاب ١/١٣٥.

(٢) شرح السيرافي ١/٢٤٥ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٢٦٢-٢٦٣، ولم تكشف مصادري عن اسم المعترض.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/٢٤٦أ.

(٤) شرح الرماني ٢/٤٦أ.

ويقول الصَّفّار: «ولا يمكن أنْ تكون لغيره، والدليل على أنّ المراد به (زيد) أنّك لا تقول: (أزيدٌ إنْ تأتك أمةُ اللّه تضربها؟)؛ لأنّه ليس لـ(زيد) ما يرجعُ إليه، فلو كان الضمير لغير (زيد) لما جازت المسألة»[1].

وهذا الوجه فيه نظرٌ؛ لأنّ في الجملة ما يعود إلى المبتدأ غير الهاء، وهو فاعل (يأتك).

وأغلب الظنّ أنّ كلام سيبويه يحتمل تأويلين:

الأول: أن يكونَ مرادُه التركيبَ الذي ذكره وما أشبهه، وضابطه: أن يتَّفق فاعلُ فعل الشرط، والهاءُ المتصلة بالجواب في العائد، وهذا هو التأويلُ الأقرب، فإنْ كان هذا ما رمى إليه فكلامُه مُسلَّمٌ؛ لأنّ الهاء لو لم تعد إلى المبتدأ لخلت الجملة من عائدٍ يعود إليه.

والثاني: أن يكون مراده إطلاق الحكم؛ ليشمل الضمائر المتصلة بجواب الشرط، وإن اختلفت التراكيب، فإن كان هذا قصده فالاعتراض له صحيحٌ؛ لأنّه يجوز ألاّ يعود الضميرُ المتَّصلُ بالجواب إلى المبتدأ، نحو (أزيدٌ إنْ يضربْ عمراً تضربْـه؟)، و(أزيدٌ إن تأتـك أمة الله تضربها معه؟)؛ لوجود الرابط بالمبتدأ.

---

(١) شرح الصّفّار ١/١٦٩أ.

المسألة (٤٧)

اسم الفعل:

(حَذَرك): معناها وتصنيفها

عقد سيبويه لاسم فعل الأمر ثلاثة أبواب:

الباب الأول: هو (بابٌ من الفعل سُمّي الفعل فيه بأسماءٍ لم تُؤخذ من أمثلة الفعل الحادث)، وتحدّث فيه عن أسماء أفعال الأمر غير المضافة، نحو (تراكِ زيداً)، و(هلمّ)(١).

والباب الثاني: بابُ (متصرَّف رُوَيد)، وفصّل فيه أحكام (رويد)(٢).

والباب الثالث: هو (بابٌ من الفعل سُمّي الفعل فيه بأسماءٍ مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث)، وبحث فيه أسماءَ أفعالِ الأمر الملازمة للإضافة، وقسّمها ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما يتعدّى المأمور إلى مأمورٍ به، نحو (عليك زيداً)، و(دونك زيداً).

والثاني: ما يتعدّى المنهيّ إلى منهيٍّ عنه، ومثّل له بـ(حَذَرَك زيداً)، و(حَذَارِك زيداً).

والثالث: ما لا يتعدّى المأمور، ولا المنهيّ، نحو (مكانَك)، و(بعدَك) ...(٣).

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (الانتصار)، و(شرح السيرافي) أنّ المبرد رد على سيبويه ما قرَّره في (حذرك) من وجهين:

أحدهما: أنّ (حذرك) أمرٌ؛ لأنّه من (احذرْ)، وقد جعله سيبويه نهياً، ولا حجّة له في أنّ معناه (لا تَدْنُ)؛ لأنّه لو أُخِذَ بالمعنى لجُعِلَ كلُّ أمر نهياً، وكلُّ نهيٍ أمراً، ذلك أنّ المرء إذا أُمِر بفعل شيءٍ فقد نُهِي عن خلافه، وإذا

---

(١) انظر: الكتاب ١/٢٤١.

(٢) انظر: المصدر السابق ١/٢٤٣.

(٤) انظر: المصدر السابق ١/٢٤٨-٢٤٩.

نُهي عن فعل شيءٍ فقد أُمِر بخلافه.

والآخر: أنّه عقَد الباب الثالث لما لم يُؤْخَذْ من ألفاظ الفعل، و(حَذَرَكَ) مأخوذٌ من (احذر)، فهو خارجٌ من الباب[١].

وقد ردّ على المبرد ابنُ ولاّد، والسيرافي.

فأمّا ابنُ ولاّد فوطّأ لحديثه بتوطئةٍ فَرَقَ فيها بين الأمر والنّهي، فذكر أنّ الأمرَ هو الحثُّ على الفعل، والنّهي هو الحث على ترك الفعل؛ ولذا كان جواب المخاطب إذا انطاع للأمر بالإيجاب، وإذا انطاع للنهي بالنفي.

وانطلق من هذا الفرق إلى ردّ الوجه الأوّل من الاعتراض؛ لأنّ (حذرك) في الحقيقة حثٌّ على الترك، فهو نهيٌ في المعنى، وإنْ كان مأخوذاً ممّا هو أمرٌ في اللفظ[٢].

كما أبطل حكمَ المبرد بأنّ كلَّ أمر منهيٌّ عن خلافه، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وإذا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾[٣]؛ إذ الأمر في الآية للتخيير، وليس منهياً عن مخالفته[٤].

ثم ختم انتصاره برد الوجه الثاني من الاعتراض، إذ يقول: «وأمّا قوله: والوجه الآخر: أنّ هذا الباب إنما وُضِع لِما لم يؤخذ من أمثلة الفعل، و(حذرك) مأخوذ من (احذرْ)، فهو خارجٌ عن أمثلة الفعل؛ فليس كما ظنّ؛ لأنّ سيبويه قال في ترجمة هذا الباب: (هذا بابٌ سُمّي الفعل فيه بأسماءٍ مضافةٍ ليست من أمثلة الفعل)، و(حذرك) ليست من أمثلة الفعل؛ لأنّ أمثلة الفعل في الأمر والنهي (افْعَلْ)، و(لا تَفْعَلْ)، وما كان في معناهما من سائر أبنية الفعل، والباب الذي قبله ترجمته كما ذكر محمد، وليس منه هذا الذي ردّه؛ لأنّه قال في الباب الأوّل: (هذا باب من الفعل سُمّي الفعل فيه بأسماء لم تُؤخذْ من أمثلةِ الفِعْلِ)، يعني: (هلمَّ)، و(حيَّهل)[٥]،

---

(١) انظر: الانتصار ص ٦٨-٦٩، وشرح السيرافي ٢/٥٥أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يشر إليه، انظر: النكت ١/٣٣٤-٣٣٥.

(٢) انظر: الانتصار ص ٦٩-٧٠.

(٣) من الآية (٢) من سورة المائدة.

(٤) انظر: الانتصار ص ٧٠.

(٥) في المخطوط (حتى وهل)، وهو تحريف.

وما أشبه ذلك، فجعل محمد ترجمة هذا الباب للباب الذي بعده، وجازف في اللّفظ نفسه؛ لأنّ الباب الأوّل لم يُؤخذ من أمثلة الفعل، والثاني ليس من أمثلة الفعل، وبينهما فرق»[١].

ويُسلَّم لابن ولاّد في نصّه السّابق بشيئين:

أحدهما: أنّ المبرد لم يُدرك مراد سيبويه بترجمة الباب الذي مثّل فيه بـ(حذرك).

والآخر: أنّ المبرد لم يكن دقيقاً في نقل ترجمة الباب؛لأنّه قال في مطلع اعتراضه: «ومن ذلك قوله في بابٍ ترجمتُه (هذا بابٌ من الفعل سُمّي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث) ...»، وهذا الباب لم يورد فيه سيبويه (حذرك)، وإنما أورده في بابٍ بعد هذا ترجمتُه كما ذكر ابن ولاّد.

ويُؤخذ عليه أمران:

أحدهما: أنّه ذكر أنّ مرادَ سيبويه بالباب الذي ترجمته (هذا بابٌ من الفعل سُمّي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث) اسمُ فعل الأمر غير المأخوذ من ألفاظ الفعل، وهذا مُجانبٌ -في نظري- للصواب؛ لأنّ سيبويه مثّل لهذا الباب بـ(تَراكِ)، و(مَناعِ)[٢]، وهما مأخوذان من لفظ الفعل.

والصحيح أنّ مرادَ سيبويه بالباب أسماءُ أفعالِ الأمر غير المضافة، كما تقدّم في مطلع المسألة.

والآخر: أنّه فَرّق بين قول سيبويه في ترجمة الباب الأوّل: (لم تُؤخذ من أمثلة الفعل الحادث)، وقوله في ترجمة الباب الثاني: (ليست من أمثلة الفعل الحادث)، فذهب إلى أنّ المرادَ بالعبارة الأولى أسماء أفعال الأمر غير المأخوذة من لفظ الفعل، وأنّ المراد بالعبارة الثانية أسماء أفعال الأمر التي لم تأتِ على أوزان الفعل.

والصحيح أنّ مراد سيبويه بالعبارتين واحد، وهو أن تلك الأسماء لم تأتِ على أوزان الفعل.

---

(١) الانتصار ص ٧١.

(٢) انظر: الكتاب ١/٢٤١-٢٤٢.

وأمّا السّيرافي فاحتج لردّ الوجه الأوّل من الاعتراض بأنّ هناك ألفاظاً من ألفاظ الأمر الأكثرُ في عادة الجمهور أن يجعلوها نهياً بالنظر إلى معناها، نحو (تجنّب)، و(احذر)، فجرى سيبويه على هذا المعتاد، فلا وجه لرد المبرد عليه.

ويُفهم من هذا أنّ مذهب المبرد في (حذرك) -وهو أنّه أمرٌ- صحيحٌ أيضاً؛ لأنّه نظر إلى اللّفظ.

وأبطل الوجه الثاني مقرّراً أنّ المبرد لم يدرك مراد سيبويه بالباب الذي أورد فيه (حذرك)؛ ذلك أنّ سيبويه عقد الباب لأسماء أفعال الأمر الملازمة للإضافة، نحو (حذرك)، ولم يرد تخصيصه بما لم يُؤخذ من لفظ الفعل[١].

وهذا يتّفق مع ما تقدّم في مطلع المسألة، وبه يبطل الوجه الثاني من الاعتراض.

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٢/٥٥أ.

المسألة (٤٨)

اسم الفعل:

مجيء اسم فعل الأمر معدولاً عن فعلٍ رباعيّ

ينقسم اسم فعل الأمر المعدول ثلاثة أقسام[١]:

الأول: المعدول عن أمر الفعل الثلاثي المجرد إلى وزن (فعال)، نحو (نزال) من (انزلْ)، وهو مقيسٌ عند سيبويه[٢]، والأخفش، وأكثر النحويين[٣]، ونُقل عن المبرد قصره على السّماع[٤].

والثاني: المعدول إلى وزن (فعال) عن (أَفْعِلْ) أمر (أَفْعَلَ)، نحو (دَراكِ) من (أَدْرِكْ)، وهو نادرٌ[٥]، وأجاز ابنُ طلحة[٦] القياسَ عليه[٧].

والثالث: المعدول عن أمر الرباعي إلى وزن (فَعْلال)، وقد قصره سيبويه على السّماع[٨]، ومثّل له بلفظين وردا عن العرب:

أحدهما: (قَرْقارِ) من (قَرْقِرْ)، واستشهد بقول الراجز[٩]:

قالَتْ له رِيحُ الصَّبا قَرْقارِ

أي: قالت الريح للسحاب: قَرْقِرْ بالرَّعد، وذلك بإلقاحها له، وتهييجها لرعده[١٠].

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ٤/٧٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٢٧٠-٢٧٢، ٢٨٠.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٤/٧٦.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ٤/٧٦، وظاهر كلام المبرد في: المقتضب ٣/٣٦٨ أنه مقيسٌ مطرد، وإن لم يصرّح بذلك.

(٥) انظر: الكتاب ٣/٢٨٠، وتوضيح المقاصد ٤/٧٦.

(٦) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأمويّ، الإشبيليّ، توفي سنة «٦١٨هـ »، انظر: البغية ١/١٢١-١٢٢.

(٧) انظر: توضيح المقاصد ٤/٧٦.

(٨) انظر: الكتاب ٣/٢٧٦، ٢٨٠.

(٩) هو أبو النجم العجلي، انظر: ديوانه ص ٩٨، وتهذيب اللغة ٨/٢٨٤، والبيت في: الكتاب ٣/٢٧٦.

(١٠) انظر: الكتاب ٣/٢٧٦، وتحصيل عين الذهب ٢/٤٠، وشرح المفصل ٤/٥٢.

والآخر: (عَرْعارِ)، وهو اسمُ لعبةٍ، معدولٌ عن (عَرْعِرْ)، ومعناه: (هلمُّوا أيُّها الصِّبية إلى هذه اللعبةِ)[١].

وقد وافق الأخفشُ سيبويه على هذا التوجيه، غير أنّه جعل ذلك قياساً مطرداً[٢].

الاعتراض ومناقشته:

عزا السّيرافي إلى المبرد تغليط مذهبِ سيبويه في (قَرْقارِ)، و(عَرْعارِ)، فقال: «وقال أبو العباس المبرد: غلط سيبويه في هذا، وليس في بنات الأربعة من الفعل عدلٌ، وإنّما (قَرْقارِ)، و(عَرْعارِ) حكاية للصوت، كما يُقال: (غَاقِ غَاقِ)، وما أشبه ذلك من الأصوات ... لأنّ العدلَ إنما وقع في الثلاثي؛ لأنّه يقال فيه: (فاعَلْتُ) إذا كان من كلّ واحدٍ من الفاعِلَيْن فعلٌ مثلُ فعل الآخر ... ويقع فيه تكثير الفعل، كقولك: (ضرّبت)، و(قتّلت)، وما أشبه ذلك ... . وحكى أبو العبّاس عن المازنيّ مثلَ قوله، وحكى عن المازنيّ عن الأصمعيّ عن أبي عمرو مثل ذلك»[٣].

ونصّ المبرد في (مسائل الغلط) هو قوله -بعدَ أن أورد كلام سيبويه-: «وليس هذا كما وَصَفَ؛ من قِبَل أنّ الشيءَ لا يُحْكَمُ عليه بالعدل، والخروج عن أصله حتى يتبيّن ذلك، فلا يكون فيه مطعنٌ. وأمّا (عَرْعارِ) فإنّما هي لعبةٌ للصّبيان، يقولون فيها: (عَرْعارِ) فإنما حُكِي أصواتُهم، وزعم أبو عثمان عن الأصمعي عن أبي عمرو ما وصفنا أنّه يقال: (عَرْعَرَ الصبيُّ) إذا قال: (عَارِعَارِ)، بمنزلة (دَعْدَعَ بالغنمِ)، و(سبّح)، و(هلّل)، وأمّا (قَرْقارِ) فإنما هي حكايةُ صوتِ الريح في السَّحاب ... وهذا قول أبي عثمان؛ لأنّ (حَذامِ) معدول عن (حاذمة)، و(عَرْعارِ) ونحوه ليس له اسمٌ معروفٌ، فيكون هذا معدولاً عنه»[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٢٧٦، وتحصيل عين الذهب ٢/٤٠.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٢، والارتشاف ٣/١٩٨.

(٣) شرح السيرافي ٤/١١٧ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/٨٥٤، كما نقل ابن سيده نصّ الاعتراض، انظر: المخصص ١٧/٦٥.

(٤) الانتصار ص ٢٣٤.

ويتحصّل من النّصين ما يأتي:

أولاً: أنّ المبرد يمنع العدل عن أمر الرّباعي، ويرى أنّ ذلك لم يرد عن العرب، ويُرجع ذلك إلى ثلاث علل:

العلّة الأولى: أنّ العدلَ خلاف الأصل، فلا يُقال به إلا عند امتناع غيره، وهذه العلّة لم يوردها السيرافي.

والعلّة الثانية: أنّ (عَرْعارِ)، و(قَرْقارِ) ليس لهما اسمٌ يعدلان عنه، كما عُدِلَ (حذامِ) عن (حاذمة)، وهذه العلّة لم يوردها السيرافي أيضاً.

والعلّة الثالثة: أنّ العدل إنما وقع في الثلاثيّ؛ لأنّه قد يدلّ على المفاعلة، وعلى التكثير، وليس ذلك في الرباعي، وهذه العلّة أوردها السيرافي، ولم يذكرها المبرد في (مسائل الغلط)، ممّا يُرجّح أنّ أبا سعيد نقل الاعتراض من كتابٍ آخرَ للمبرد غير (مسائل الغلط).

ثانياً: أنّ (عَرْعَارِ)، و(قَرْقارِ) -عند المبرد- حكايةٌ للصوت، ولا تدلان على أمر، فـ(عَرْعارِ) حكاية لصوت الصِّبية، وهم يلعبون تلك اللعبة، ودليل ذلكَ -عنده- أنّ المازنيّ حكى عن الأصمعيّ عن أبي عمرو بن العلاء أنّ العرب تقول: (عَرْعَرَ الصّبيُّ) إذا قال: (عَارِ عَارِ).

وأمّا (قَرْقارِ) فهي حكاية لصوت الرّيح في السّحاب.

ثالثاً: أنّ المبرد تابعٌ في هذه المسألة شيخَه المازني، كما يُفهم من نصّ السيرافي أن أبا عمرو هو مبتدع هذا الرأي.

وقد تبع أبو منصور الأزهريُّ المبردَ في (قَرْقارِ)[١]، كما حكم ابنُ يعيش بأنّ مذهبه هو القياس[٢].

أمّا مذهب سيبويه فقد اختاره أكثرُ النحويين، واكتفى جلُّهم بترديد[٣] ما ذكره

---

(١) انظر: تهذيب اللغة ٨/٢٨٤.

(٢) انظر: شرح المفصل ٤/٥٢.

(٣) انظر -مثلاً-: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧-٧٨، وشرح الرماني ٣/٢٩٦ب، والصحاح ٢/٧٩٠، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/١٠١٣، وشرح الجمل ٢/٢٤٦-٢٤٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٢، وتوضيح المقاصد ٤/٧٧.

سيبويه؛ إذ لم يناقش اعتراضَ المبـرد سـوى نفرٍ قليلٍ منهم: ابنُ ولاّد، والسّيرافي، وأبـو حيّان.

فأمّا ابنُ ولاّد فردَّ على المبرد احتجاجه بأنّ (قَرْقارِ)، و(عَرْعارِ) ليس لهما اسمٌ يُعدلان عنه، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنّ المبرد نفسه ذكر أنّ أبا عمرو حكى عن العرب قولهم: (عَرْعَرَ الصّبِيُّ)، وهذا فعلٌ رباعي، واسم الفاعل منه (مُعَرْعِرٌ).

والآخر: أنّ الاحتجاج بهذا باطلٌ أصلاً؛ لأنّ العدلَ -هنا- ليس عن الاسم، وإنّما عن فعل الأمر[1].

وأمّا السّيرافي فدفع مذهب المبرد في (قَرْقارِ)، و(عَرْعارِ)، محتجاً بأنّ العرب إذا حكوا الصوت، وكرّروا لم يُخالف الجزءُ الأوّل من الصّوت الجزءَ الثاني، نحو (غَاق غَاق)، و(عَرْعَارِ)، و(قَرْقارِ) مختلـفٌ جُزآهمـا، فـدلّ هـذا عـلى أنّهمـا ليسـا حكايَة للصوت[2].

وأمّا أبو حيّان فقوّى مذهب سيبويه بورود اسم فعل غير أمر معدول عن الرباعي، وذلـك قـول العـرب: (هَمْهـامِ)، و(هَجْهـاجِ)، و(بَحْبـاحِ)، وهـي بمعنـى (لم يبـقَ شيءٌ)[3].

وممّا يعضّد رأيَ سيبويه أنّ قطرباً حكى عن العرب أنهم يقولون: (قَرْقارِ)، وهم يريدون (اسْكنْ)[4]، فهذا دليلٌ على أنه اسم فعل أمر.

---

(١) انظر: الانتصار ص ٢٣٤-٢٣٥.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٤/١١٧ب.

(٣) انظر: الخزانة ٦/٣٠٨.

(٤) انظر: الفرق لقطرب ص ١٧٠.

المسألة (٤٩)

الجمع:

جعلُ سيبويه تاءَ جمع المؤنَّث السَّالم بمنزلة الواو والياء في جمع المذكر

قرَّر سيبويه أنّ التاء الواقعة في آخر جمع المؤنث السالم بمنزلة الواو والياء في جمع المذكر، إذ يقول -بعد حديثه عن جمع المذكر السالم-: «ومن ثَمَّ جعلوا تاءَ الجمع في الجر والنصب مكسورةً؛ لأنّهم جعلوا التاءَ التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوينَ بمنزلة النُّون؛ لأنّها في التّأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها»[١].

الاعتراض ومناقشته:

فهم الأخفش من النّص المتقدِّم -كما نقل السيرافي- أنّ سيبويه يجعلُ تاءَ جمعِ المؤنث السالم بمنزلة واو جمع المذكر الصحيح ويائه في الدلالة على نوع الإعراب، فاعترض ذلك قائلاً: «التاء المكسورة والمضمومة ليست بمنزلة الياء، والواو، وإنّما الضّمةُ نظيرةُ الواو، والكسرةُ نظيرةُ الياء؛ ألا ترى أنّك لو سمعت (مسلماتْ) لم تدلك التاء على رفعٍ، ولا جر، كما تدلُّك الواو والياء، ولو سمعت الحركة تدلُّك على الرفع والجر، كما تدلُّك الواوُ والياء»[٢].

وقد ردَّ هذا الاعتراض السّيرافي، والرُّمّاني، والصَّفّار.

فأمّا السيرافي فذكر أنّ سيبويه لم يقصد ما فهمه الأخفش، وإنّما أراد أحد أمرين[٣]:

الأوّل: أنّهم زادوا للجمع في المؤنث ألفاً وتاءً، كما زادوا في المذكر واواً، أو ياء.

---

(١) الكتاب ١/١٨.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١/٤٠ (مطبوع)، وانظر: تعليقات الأخفش بهامش الكتاب ١/١٨، وشرح الرماني ١/٦أ، وشرح الصفار ١/٢٢أ.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/٢٤٠-٢٤١ (مطبوع).

والثاني: (حركة التاء)، ولكنه حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، كما قال تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[١]، أي: أهل القرية.

ويظهر من كلام السيرافي أنه يُرجِّحُ التأويل الأوّل؛ لأنّه ذكره أوّلاً، ثم قال: «ويُحتمل -أيضاً- أنْ يكون أراد سيبويه بقوله: جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب (حركةَ التاءِ)، وحَذَفَها، كما قال تعالى: ﴿واسأل القرية﴾».

وأمّا الرُّمّاني فقرَّر أنّ الأخفش بنى اعتراضه على أصلٍ فاسدٍ، وهو أنّ الواو والياء في جمع المذكر ليستا حرفي إعراب، والصحيح -كما يرى الرُّمّاني- أنّ الواو والياء حرفا إعراب؛ لأنّهما آخر الكلمة، وكلُّ آخرِ كلمةٍ يتغيَّر بحسب العامل، فهو حرف إعراب[٢].

وأمّا الصَّفّار فأبطل قول الأخفش؛ لأنّه نظَّر حرف الإعراب بالحركات، وليست نظيرتها، وإنّما النظيرُ لحرف الإعراب حرفُ الإعراب[٣].

وهذا الردّ لا يلزم الأخفش؛ لأنّه لا يجعل الواوَ والياءَ حرفي إعراب، وإنّما هما -عنده- دليلا إعراب كالحركات[٤].

وأقربُ هذه الأقوال ما قرَّره السّيرافي، وهو أنّ سيبويه لم يقصد ما فهمه الأخفش، وإنما أراد تعليل استواء الجر والنصب في جمع المؤنّث، بأنّه حُمِل على جمع المذكر؛ لما بينهما من شبه في أمرين:

أحدهما: أنّ التاء جُلبت للدلالة على جمع المؤنث، كما جلبت الواو والياء للدلالة على جمع المذكر.

والآخر: أنّ تنوين جمع المؤنث بمنزلة النون في جمع المذكر.

ويؤكّد هذا سياق كلام سيبويه؛ إذ ذكر استواء الجر والنّصب في جمع المذكر السالم، ثم حمل عليه استواء الجر والنصب في جمع المؤنث السالم، فقال: «ومن ثَمَّ

---

(١) من الآية (٨٢) من سورة يوسف.

(٢) انظر: شرح الرمّاني ١/٦أ.

(٣) انظر: شرح الصّفّار ١/٢٢أ.

(٤) انظر: تعليقات الأخفش بهامش الكتاب ١/١٨، والإيضاح في علل النحو ص ١٣٠، وانظر ردّ الفارسي عليه في: التعليقة ١/٢٦-٢٨.

جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة»، ثم بيَّن علَّة هذا الحمل، فقال: «لأنّهم جعلوا التاءَ التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوينَ بمنزلة النون؛ لأنّها في التأنيث نظيرةُ الواو والياء في التذكير، فأجروها مجراها».

المسألة (٥٠)

الجمع:

إعراب جمع المؤنّث السّالم في حالة النّصب

ذهب سيبويه إلى أنّ كسرة التاء الواقعة في آخر جمع المؤنّث السّالم المنصوب علامة إعراب، إذ يقول -بعد حديثه عن إعراب جمع المذكر السالم-: «ومن ثَمَّ جعلوا تاء الجمع في الجر والنّصب مكسورة؛ لأنّهم جعلوا التّاء التي هي حرفُ الإعراب كالواو والياء، والتّنوينَ بمنزلة النُّون؛ لأنّها في التأنيث نظيرة الواو والياء، فأجروها مجراها»[١].

الاعتراض ومناقشته:

علّق الأخفش -كما ذكر السّيرافي- على نصّ سيبويه المتقدّم، فقال: «ليس فيها [أي التاء] في موضع النّصب إعرابٌ، ولا حرفَ إعراب»[٢].

ويتبيّن من تعليق الأخفش ما يأتي:

أ - أنّه يردُّ مذهب سيبويه.

ب - أنّه يجعل الكسرة في حال النصب حركة بناء.

وقد ذهب جمهور النحويين مذهب سيبويه[٣]، واحتجوا لصّحة قولهم بما يلي:

١ - أنّ الإعراب هو تعاقب الحركات على أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل، وهذه الكسرة تدخل معاقبة للضمة؛ لعوامل تُوجب ذلك، وقد وجد فيها شرط الإعراب، وهذا الاحتجاج للسيرافي[٤].

---

(١) الكتاب ١/١٨.

(٢) شرح السيرافي ١/٢٣٩ (مطبوع)، وقد نقله الأعلم في: النكت ١/١٢٢، وانظر: الارتشاف ١/٤١٩، وشرح الأشموني ١/١٠٣، وفتح الرب المالك ص ٩١، وحاشية يس على التصريح ١/٧٩.

(٣) انظر -مثلاً-: الأصول ١/٤٧، وشرح السيرافي ١/٢٣٩ (مطبوع)، والإيضاح العضدي ص ٦٧، واللمع ص ١٠٦، والمقتصد ١/٢٠٤، والمفصل ص ١٨٨-١٨٩، والفصول الخمسون ص ١٦٢، والمقرب ص ٥٠، والارتشاف ١/٤١٩، وفتح الرب المالك ص ٩١، وحاشية يس على التصريح ١/٧٩.

(٤) انظر: شرح السيرافي ١/٢٤٠ (مطبوع)، وقد نقله الأعلم في: النكت ١/١٢٣، ولم يُشر إلى السيرافي.

٢ - أنّه لا يوجد اسمٌ مبنيٌّ في حال، ومعربٌ في حال، وهذا الاحتجاج للصّفار[١].

٣ - أنّه لا موجب للبناء هنا[٢].

وأضيف إلى ما قرّره هؤلاء احتجاجاً رابعاً، وهو أنّ الأخفش وافق الجمهور على أنّ جمع المؤنّث السالم معربٌ في حالي الرفع والجر، وهذا يوجب عليه الالتزام بأحد أمرين:

الأول: أنْ يوافق الجمهور على أنّ الكسرة في حال النصب إعراب.

والثاني: أنْ يقدّم دليلاً على ما ذهب إليه.

فلمّا لم يلتزم الأخفش بأحد الأمرين تبيّن أنّ مذهبَه تحكُّمٌ لا دليل عليه.

بقي -هنا- أربعة أمورٍ لا بدّ من ذكرها:

الأول: أنّ السّيرافي -رغم موافقته لسيبويه- ذكر أنّ ممّا يُحتجُّ به للأخفش أنْ يقال: «هذه الكسرة أُتبعت كسرة الخفض، وكسرة الخفض إعراب، وكسرة النّصب بناء، وصارت متبعةً لتلك، كما قالوا: (يا زيدَ بنَ عبدِ الله) فيمن فتح الدال من (زيد)، وأتبعوا حركة الدال إعراب الابن، وإنْ كانت إحدى الحركتين إعراباً، والأخرى بناء، ومثل هذا قولهم: (امرُؤٌ)، و(ابنُمٌ)، و(رأيت امرَأً وابنَماً)، و(مررتُ بامرِئٍ وابنِمٍ)، فتكون حركة ما قبل الهمزة والميم تابعة لإعرابهما، وليست بإعراب»[٣].

وهذا الاحتجاج ضعيفٌ؛ لأنّ المتبوع في الأمثلة التي أوردها السيرافي ملفوظٌ به، أمّا المتبوع في جمع المؤنّث السّالم -وهو كسرة الجر- فغير موجود في اللفظ.

والثاني: أنّ المازني أبطل رأي الأخفش بأنّ الكسرة لو كانت في حال النصب بناء لكانت الإضافة تبطلُها، وتردُّ الكلمة إلى أصلها في التمكُّن.

---

(١) انظر: شرح الصّفار ١/١٢٢أ.

(٢) انظر: شرح الأشموني ١/١٠٣.

(٣) شرح السيرافي ١/٢٣٩ (مطبوع)، وقد نقله الأعلم -بتصرفٍ- ولم يُشر إلى السيرافي، انظر: النكت ١/١٢٢-١٢٣.

وقد رجع المازني عن هذا بعد أنْ تبيّن له أنّ الاسم المبني في حال التنكير قد لا تردُّه الإضافة إلى الإعراب، نحو (هذه خمسةَ عشرَك)[١].

والثّالث: نُسب إلى المبرد في بعض كتب النحو موافقةُ الأخفش[٢]، وفي (المقتضب) نصٌّ يُفهمُ منه أنّ المبرد يذهب مذهب سيبويه، والنّص هو: «فإذا أردتَ رفْعه قلت: (مسلماتٌ)، فاعلم، ونصبُه وجرُّه (مسلماتٍ) يستوي الجر والنّصب، كما استويا في (مسلمين)؛ لأنّ هذا في المؤنّث نظير ذلك في المذكر، وإنّما استوى الجر والنّصب في التثنية والجمع؛ لاستوائهما في الكناية[٣]، تقول: (مررتُ بك)، و(رأيتُك) ... فعلى هذا تجري التثنية والجمع في المذكر والمؤنّث من الأسماء»[٤].

فقوله: «ونصبه وجره (مسلماتٍ) يستوي الجر والنّصب» يُفهم منه أنّ الكسرة في حال النصب إعراب.

والرابع: أجاز الكوفيون نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة مطلقاً، وأجاز ذلك هشام بن معاوية فيما حذفت لامه، وحكى (سمعتُ لغاتَهم)، و(رأيتُ بناتَهم)[٥]، وهي لغة لبعض العرب[٦].

---

(١) انظر: شرح السيرافي ١/٢٣٩-٢٤٠ (مطبوع).

(٢) انظر: سر الصناعة ٢/٤٧٣، والارتشاف ١/٤١٩، وفتح الرب المالك ص ٩١.

(٣) يريد أن الجر والنصب استويا؛ لاشتراكهما في الضمائر.

(٤) المقتضب ١/١٤٤-١٤٥، وانظر -أيضاً-: المصدر السابق ٣/٣٣١.

(٥) انظر: الهمع ١/٢٢، وحاشية الخضري ١/٤٧.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٢٠٦.

المسألة (٥١)

الجمع:

جمعُ (أبٍ) و(أخٍ) جمعَ مُذكّرٍ سالماً

القياس عند النحويين ألا يُجمع جمعَ مذكر سالماً إلا أعلام العقلاء، وصفاتهم المشتقة[١]، وممّا شذ عن هذا عند سيبويه (أب)، و(أخ)، فقد أجاز جمعهما الجمع المذكور مع أنّهما ليسا بعلمين، ولا صفتين مشتقتين، إذ يقول -تابعاً شيخَه الخليل-: «وسألتُ الخليل عن (أب) فقال: إنْ ألحقت به النُّون، والزيادة التي قبلها قلت: (أَبُون)، وكذلك (أخ)، تقول: (أَخُون)، لا تُغيِّر البناء إلا أنْ تُحْدِثَ العربُ شيئاً، كما تقول: (دَمُون)، ولا تُغيِّر بناء (الأبِ) عن حال الحرفين؛ لأنّه عليه بُني، إلا أن تُحدث العربُ شيئاً، كما بنوه على غير بناء الحرفين، وقال الشاعر[٢]:

فلمّا تَبَيَّنَّ أَصْواتَنَا   بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَا بِالأَبِيْنَا

أنشدَناه مَنْ نثق به، وزعم أنّه جاهليٌّ ...»[٣].

ومعنى قوله: «ولا تُغيِّر بناء (الأب) عن حال الحرفين؛ لأنّه عليه بُنِيَ، إلا أن تُحدث العربُ شيئاً، كما بنوه على غير بناء الحرفين» أن (أباً)، و(أخاً) لا يُردُّ لاماهما في جمع المذكر السالم، أمّا ردُّهما في التثنية فاتِّباعٌ للعرب، وليس مقتضى القياس[٤].

الاعتراض ومناقشته:

حكى السيرافي عن أبي عُمر الجرميّ أنه منع جمع (أب)، و(أخ) جمعاً سالماً، وذهب إلى أنّ البيت الذي أنشده سيبويه ضرورة شعرية[٥].

---

(١) انظر: التخمير ٢/٣٣١.

(٢) هو زياد بن واصل السُّلَمِيُّ، انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٢٨٤، وفرحة الأديب ص ٢١٢.

(٣) الكتاب ٣/٤٠٥-٤٠٦.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٤/١٨٣ب.

(٥) انظر: المصدر السابق ٤/١٨٣ب، وقد نقل الأعلم -كعادته- كلامَ السيرافي، ولم يُشر إليه. انظر: النكت ٢/٩١١-٩١٢، وانظر -أيضاً-: المخصص ١٣/١٧١.

ولم يذكر السِّيرافي علة المنع، وأحسبها ما ذُكِرَ قبلاً، وهو أنّ (أباً)، و(أخاً) ليسا بعلمين، ولا صفتين مشتقتَين.

ولم يجد هذا الرأي حظاً لدى النحويين؛ إذ ذهب أكثرهم مذهب الخليل، وسيبويه، مستدلّين بالدليل العقليّ، والدّليل النقليّ.

فأمّا الدّليل العقليّ فذكره ابن أسد الفارقيّ، حيث يقول: «وإنّما جَمَعَهُما على ذلك ، وإنْ لم يكن قياسهما؛ لأنّهما حُذِفَ في الإفراد لامُهما، فقيل: (أب)، و(أخ)، والأصل (أَخَوٌ)، و(أَبَوٌ)، فعُوِّضا من الحذف الذي دخلهما في حال الإفرادِ الجمعَ بالواو والياء»[1].

وأمّا الدّليل النقليّ فينقسم قسمين:

الأول: شواهد لا تحتمل التأويل، ومنها:

قول الشّاعر[2]:

أغَرُّ يُفَرِّجُ الظَّلْماءَ عَنْهُ يُفَدَّى بالأَعُمِّ وبِالأَبِيْنَا

وقول الآخر[3]:

كريمٌ طَابَتِ الأَعْرَاقُ مِنْهُ يُفَدَّى بِالأَعُمِّ وبِالأَبِيْنَا

وقول الآخر[4]:

أَبُونَ ثَلاثَةٌ هَلَكُـوا جميعاً فلا تَسْأَمْ دُمُوعُكَ أنْ تُراقا

وقول الآخر[5]:

يَدَعْنَ نِساءَكم في الدارِ نُوْحاً يُنَدِّمْنَ البُعُولةَ والأَبِيْنَا

وقد استشهد بها جميعاً ابنُ بَرِّي[6].

---

(١) الإفصاح ص ٣٠٩.

(٢) هو ناهض الكلابي، انظر: اللسان (أبى).

(٣) انظر: اللسان (أبى).

(٤) انظر: اللسان (أبى).

(٥) هو غيلان بن سَلَمة الثَّقفي، انظر: شرح شواهد الإيضاح ص ٥١١، واللسان (أبى).

(٦) هو عبد الله بن برّي بن عبد الجبار، أبو محمد المقدسيّ، المصريّ، توفي سنة (٥٨٢هـ). انظر: البغية ٢/٣٤، وانظر رأيه في: اللسان (أبى).

ومنها -أيضاً- قول الشّاعر[١]:

بِمُعْتَرَكِ الكُمَاةِ مُصَرَّعَاتٍ يُدَفِّنَّ البُعُولَةَ والأَبِيْنَا

وممّن استشهد به الفارسيُّ وابنُ الشّجري[٢].

وقولُ الآخر[٣]:

أَلَمْ تَرَ أَنّي بَعْدَ هَمٍّ هَمَمْتُه لِفُرْقَةِ حُرٍّ من أَبِينَ كرامِ

وممّن استشهد به ابنُ جنّي[٤]

وقولُ الشّاعر[٥]:

أَقْبَلَ يَهْوِي مِنْ دُوَينِ الطِّرْبَالْ وهو يُفَدَّي بالأَبِينَ والخالْ

وممّن استشهد به أبو منصور الأزهري، وابنُ جنّي[٦].

وقولُ الشاعر[٧]:

ضَرَبْتُ أَخِيْكَ ضربةَ لا جبان ضَرَبْتُ بِمِثْلِها قُدُماً أَبِيْكَا

وممّن استشهد به ابن أسد الفارقيّ[٨].

وقولُ الآخر[٩]:

فَمَنْ يَكُ سَائِلاً عَنِّي فَإِنِّي بِمَكَّةَ مَوْلِدِي وبِهَا رَبِيْتُ

وَقَدْ شُنِئَتْ بها الآباءُ قبلي فما شُنِئَتْ أَبِيَّ ولا شُنِيتُ

وممن استشهد به الفارسي، إذ يقول -بعد أن أنشد البيت الثاني-: «فقولُه: (وأبيّ) في هذا البيت جمعٌ، لا يكون غير ذلك بدلالة لحاق التأنيثِ الفعلَ، وإنّما لحقتْ لعلامة الجمع، كأنّه جعل التصحيح بمنزلة التكسير؛ لأنّ التّصحيح

(١) هو الكميت بن زيد الأسدي، كما في: إيضاح شواهد الإيضاح ٢/٧٥٩.

(٢) انظر: المسائل العضديات ص ٦٣-٦٤، والمسائل الشيرازيات ٨٨ب، والأمالي الشجرية ٢/٢٣٦.

(٣) هو أبو طالب، انظر: المحتسب ١/١١٢.

(٤) انظر: المحتسب ١/١١٢.

(٥) انظر: تهذيب اللغة ١٥/٦٠٢، والمحتسب ١/١١٢.

(٦) انظر: المصدرين السابقين.

(٧) انظر: الإفصاح ص ٣٠٩.

(٨) انظر: المصدر السابق.

(٩) هو قصيّ بن كلاب، كما في: جمهرة اللغة ٣/١٣٠٦.

في المعنى (آباء))[١].

وقد تبعه في الاستشهاد بالبيت الثاني ابنُ جنّي، وابنُ يعيش[٢].

ومن هذا القسم -أيضاً- قولُ الآخر[٣]:

وكانَ لنا فزارةُ عَمَّ سَوْءٍ　　وكُنْتُ له كَشرِّ بَنِي الأَخِيْنَا

وممّن استدلّ به المبرد، وابن أسد الفارقيّ[٤].

والقسم الثاني: شواهد تحتمل التأويل، ومنها قراءة بعض القراء من غير السبعة ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلهَكَ وإِلَهَ أَبِيْكَ إبراهيمَ وإِسْماعيلَ وَإِسْحَاقَ﴾[٥]، فـ(أبيك) يحتمل أن يكون مفرداً أُقيم مقام الجمع، وهو ما ذهب إليه الفرّاء[٦]، ويحتمل أن يكون جمعاً مذكراً سالماً حُذِفت نونه للإضافة، وهذا ما أجازه أبو جعفر النّحاس[٧]، والفارسيّ[٨]، وقطعَ به ابنُ جنّي[٩]، والسُّهيلي[١٠]، واستدلّ ابن جنّي بما يأتي:

أولاً: أنّ قراءة الجماعة ﴿وإله آبائك﴾ بالجمع المكسّر «فإذا كان (أبيك) واحداً كان مخالفاً لقراءة الجماعة، فتحتاج -حينئذٍ- إلى أن يكون (أبيك) -هنا- واحداً في معنى الجماعة، فإذا أمكن أن يكون جمعاً كان كقراءة الجماعة، ولم يُحتج فيه إلى التأوُّل لوقوع الواحد موقع الجماعة، وطريق ذلك أن يكون (أبيك) جمعَ (أبٍ) على الصّحة على قولك للجماعة: (هؤلاءِ أَبُونَ أحرارٌ)، أي: (آباء أحرار)، وقد اتّسع ذلك عنهم».

---

(١) المسائل الشيرازيات ٨٨ب، وانظر -أيضاً-: المسائل العضديات ص ٦٤.

(٢) انظر: الخصائص ١/٣٤٦، وشرح المفصل ٣/٣٧.

(٣) هو عقيل بن عُلَّفة المرّي، انظر: اللسان (أخا).

(٤) انظر: المقتضب ٢/١٧٢، والإفصاح ص ٣٠٩.

(٥) من الآية (١٣٣) من سورة البقرة، وهذه القراءة لابن عباس، والحسن البصري، وابن يعمَر، والجحدري، وأبي رجاء، انظر: البحر المحيط ١/٦٤١.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٨٢.

(٧) انظر: إعراب القرآن ١/٢٦٥.

(٨) انظر: المسائل الشيرازيات ٨٩أ، والمسائل العضديات ص ٦٤.

(٩) انظر: المحتسب ١/١١٢-١١٣.

(١٠) انظر: أمالي السهيلي ص ٦١-٦٢.

ثانياً: أنّ بعد (أبيك): (إبراهيم وإسماعيل وإسحاق)، فأبدل الجماعة من (أبيك)، وهذا يؤكّد أنّه جماعة لا محالة؛ لاستحالة إبدال الأكثر من الأقل[١].

ومن هذا القسم -أيضاً- قول الشّاعر[٢]:

فَقُلْنَا: أَسْلِمُوا إِنَّا أَخُوكُمْ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنَ الإِحَنِ الصُّدُورُ

فـ(أخوكم) يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون مفرداً وُضِعَ موضع الجمع.

والآخر: أن يكون جمع مذكر سالماً، وسقطت نونه للإضافة، وهذا قول أبي جعفر النحاس، والفارسيّ، والأعلم، والسهيلي[٣].

ومنه قولُ الشاعر[٤]:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المجازِ وقَدْ أرَى وأَبِيَّ مَالَكَ ذو المجازِ بِدارِ

فـ(أبيّ) فيه قولان:

أحدهما: أنّه مفرد رُدَّت لامه -وهي الواو- عند الإضافة إلى ياء المتكلّم، ثم قُلبت ياء، وهذا القولُ نُقِلَ عن المبرد[٥].

والآخر: أنه جمعُ مذكرٍ سالِمٌ حُذفت نونه للإضافة، وقُلبت واو الرفع ياء؛ لسكونها ووقوعها قبل ياء، ثم أدغمت في ياء المتكلّم، وقُلبت ضمة الباء كسرةً؛ لمناسبة ما بعدها، وهذا قول الفارسيّ الذي منع رد اللام عند الإضافة إلى ياء المتكلم، وأبطل مذهب المبرد بما يأتي:

أولاً: أنّ مبناه على شيءٍ مرفوض، ومنتهاه إلى ما يُكره، فأما المبنى المرفوض فهو أنّ اللام لو لم تُحذف لكانت الكلمة على صورة مرفوضة، وذلك أنّ

---

(١) انظر: المحتسب ١/١١٢-١١٣.

(٢) هو العباس بن مِرْداس السُّلَمي، انظر: اللسان (أخا).

والإحَن: جمع (إِحْنَة)، وهي الحقد في الصدر، انظر: اللسان (أحن).

(٣) انظر: إعراب القرآن ١/٢٦٥، والمسائل الشيرازيات ٨٩أ، وتحصيل عين الذهب ٢/١٠١، وأمالي السهيلي ص ٦١.

(٤) هو مؤرج السُّلميّ، انظر: التعليقات والنوادر ٣/١٤٠٤، ومعجم ما استعجم ٢/٦٣٥.

(٥) انظر: المسائل الشيرازيات ٨٨ب، والأمالي الشجرية ٢/٢٣٦.

آخرها واوٌ قبلها الضمة، وهذا لا يوجد في الأسماء المتمكِّنة، وأمّا المنتهى المكروه فهو اجتماع حرفي علّة[١].

ثانياً: أنّ ردّ اللام عند الإضافة إلى ياء المتكلّم يُلْزِمُ قلبها ياء؛ لسكونها واجتماعها مع الياء، فالأولى -إذن- أن يستمرّ الحذف إذا كان ما يُرَدُّ يُلْزِمُ الإعلال[٢].

ومن هذا القسم -أيضاً- قول الشّاعر[٣]:

والخَمْرُ ليستْ من أخيكَ ولـ ـكنْ قد تَغرُّ بآمنِ الحِلْمِ

فـ(أخيك) يحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون مفرداً بمعنى (بمحابيتك)، وهذا قول ابن الأعرابيّ، وعليه تكون (من) زائدة[٤].

والثاني: أن يكون مفرداً أقيم مقام الجمع[٥].

والثالث: أن يكون جمعاً مذكراً سالماً، وهو اختيار ابن سيده[٦].

وعلى الوجهين الأخيرين تكون (من) للتبعيض، و(الأخوّة) على معناها الأصلي.

وبعدُ، فقد تحقّق مما تقدَّم أنّ (أباً)، و(أخاً) يُجمعان جمع المذكر السّالِمَ، كما ذهب الخليل، وسيبويه، ولعلّ مُسوِّغَ ذلك أنّ في (أبٍ)، و(أخٍ) معنى صفة العطف، مما يُقرِّبهما من الصّفات المشتقة.

---

(١) انظر: المسائل الشيرازيات ٨٨ب.

(٢) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٣٣.

(٣) انظر: المحكم ٥/١٩١.

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: المصدر السابق.

(٦) انظر: المصدر السابق.

المسألة (٥٢)

الجمع:

جمعُ (ظُبَة) جمعَ مذكَّرٍ سالماً

منع سيبويه أنْ تُجْمعَ (ظُبَة) جمع مذكّر سالماً، سواءٌ أكانت على معناها الأصلي -وهو حدُّ السّيف[١]- أم كانت اسماً لرجلٍ، إذ يقول: «وقد يجمعون الشيءَ بالتاء، ولا يجاوزون به ذلك استغناءً، وذلك (ظُبَة) و(ظُبَات)، و(شِيَة) و(شِيَات)»[٢]. ويقول -أيضاً-: «ولا يجوز (ظُبُون) في(ظُبَة)؛ لأنّه اسمٌ جُمِعَ، ولم يجمعوه بالواو والنون»[٣]، ويقول -أيضاً-: «ولو سمّيته [أي سمّيت رجلا] بـ(شِيَة)، أو (ظُبَة) لم تجاوز (شِيَات)، و(ظُبَات)؛ لأنّ هذا اسمٌ لم تجمعه العرب إلا هكذا، فلا تجاوزنّ ذا في الموضع الآخر؛ لأنّه ثَمَّ اسمٌ كما أنّه هاهنا اسمٌ»[٤].

هذا ما قرَّره سيبويه، وقد وافقه عليه ابن السّراج، والرُّمّاني[٥].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنّ بعض النحويين أجازوا ما منعه سيبويه، فجمعوا (ظُبَة) جمع مذكّرٍ سالماً[٦]، محتجّين بقول الشاعر[٧]:

---

(١) انظر: العين ٨/١٧١، واللّسان (ظبا).

(٢) الكتاب ٣/٥٩٨.

(٣) المصدر السابق ٣/٤٠١.

(٤) المصدر السابق ٣/٤٠٠.

(٥) انظر: الأصول ٢/٤٢١، وشرح الرماني ٤/٤٨ب، وأشير إلى أنّ المبرّد في: الكامل ١/١١٤ ذكر أنّ (ظُبَة) جمعها (ظُبَات)، ولم يذكر (ظبين)، فلعلّه يرى رأي سيبويه.

(٦) انظر: شرح السيرافي ٤/١٨٣أ-ب، وقد نقله الأعلم في: النكت ٢/٩١١ بتصرف يسيرٍ، وانظر: سر الصناعة ٢/٦٠١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٨٤، والارتشاف ١/٢٦٨، وشرح التسهيل للمرادي ص ٢٦، والمساعد ١/٥٣، وشفاء العليل ١/١٤٨، وتعليق الفرائد ١/٢٤٣.

(٧) هو كعب بن مالك، انظر: ديوانه ص ٢٧٦، والصّحاح ٦/٢٤١٧، وهو غير منسوبٍ في: شرح السيرافي ٤/١٨٣ب، والنكت ٢/٩١١.

تَعاوَرُ أيمانُهم بينَهم كُؤُوسَ المنايا بحدّ الظُّبينا[١]

ومثله قول الكميت بن زيد[٢]:

يرى الرَّاؤون بالشُّرفَاتِ منْها كنَارِ أَبي حُباحِبِ والظُّبينا

وقد احتجّ الفارسي لسيبويه قائلاً: «ولعلّه يجعلُ ذلك ممّا جاء في الشِّعر دونَ غيره للضّرورة»[٣].

والصّحيح -عندي- أنّ ذلك جائزٌ في السّعة؛ لأنّ الخليل ذكر في (العين) أنّ (ظُبَة) تُجمع جمعَ مذكّرٍ سالماً، ولم يقيّده بالضرورة[٤]، وكذلك فعل الأزهري في (التهذيب)[٥]، والجوهري في (الصّحاح)[٦]، وابنُ منظور[٧] في (اللسان)[٨].

بقي في هذه المسألة ثلاثة أمور لا بدّ من ذكرها:

الأول: أنّ جواز جمع (ظُبَة) جمع مذكّر سالماً مقصورٌ على السّماع، فلا يقاس

---

(١) تعاور: تداول، انظر: اللسان (عوَر). وأيمانهم: جمع يمين، وهي اليد اليمنى، انظر: العين ٨/٣٨٧. ومراد الشاعر: أنّ سيوفهم ماضية كأنّ المنايا في حدّها.

(٢) انظر: شعر الكميت ٢/١٢٦، والتهذيب ٤/٣٩٨، والتكملة ص ٤٣٠، والمحكم ٢/٣٨٣، والأمالي الشجرية ٢/٢٦٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٠٤، واللسان (ظبا).

وللبيت روايات متعددة، لا تغيّر المعنى، وما أثبته يتّفق مع ما أثبته الفارسي في (التكملة).

ونار أبي حباحب: يقال: نار الحُباحب، ونار أبي حُباحب، وهو مثل يضرب للشيء يروق ولا طائل فيه، وأصله أنّ الحباحب رجلٌ بخيلٌ لا يوقد ناراً بليل خشية أن يلقاها من ينتفع بضوئها، وكان إذا احتاج إليها أوقدها، وإذا أبصر مستضيئاً بها أطفأها، انظر: ثمار القلوب ص ٥٨١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٠٥-٨٠٦، وفيهما تفسيرات أُخَر، وانظر: الأمالي الشجرية ٢/٢٦٨، وشرح مقصورة ابن دريد للخمي ص ٢٩٥.

(٣) التكملة ص ٤٣١.

(٤) انظر: العين ٨/١٧١.

(٥) انظر: التهذيب ٤/٣٩٨.

(٦) انظر: الصحاح ٦/٢٤١٧.

(٧) هو محمد بن مكرَّم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حقّة بن منظور الأنصاري، الإفريقي، المصري، جمال الدين، أبو الفضل، توفي سنة «٧١١هـ»، انظر: البغية ١/٢٤٨.

(٨) انظر: اللسان (ظبا).

عليه ما أشبهه من الأسماء[١].

والثاني: أنّهم أجازوا في (ظبين) ضمّ الأول وكسره، فأمّا الضّمُّ فهو الأصل، وفيه دلالةٌ على لام الكلمة المحذوف، وهو الواو[٢]، وأمّا الكسر فلم يظهر لي وجهه.

والثالث: أنّ أبا حيان اختلف كلامُه في (الارتشاف)، فهو في موضع يمنع جمع (ظُبَة) جمع مذكر سالماً، وينسبُ مخالفة ذلك إلى الأخفش[٣]، وفي موضعٍ آخر يُجيزه، وينسب الجواز إلى النحويين[٤].

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٨٤.

(٢) انظر: اللسان (ظبا).

(٣) انظر: الارتشاف ١/٢٦٦.

(٤) انظر: المصدر السابق ١/٢٦٨.

المسألة (٥٣)

الجمع:

جمعُ (عِدَة) -اسم رجل- جمعَ مذكَّرٍ سالماً

ذكر سيبويه أنّ (عِدَة) -إذا سُمِّيَ به رجلٌ- يجوز جمعُه جمعَ مذكّرٍ سالماً -وإنْ لم يجمعْ هذا الجمع قبل التسمية- قياساً على قولهم: (لِدُون) في (لِدَة)، يقول: «وأمّا (عِدَة) فلا تجمعْه إلا على (عِدَات)؛ لأنّه ليس شيءٌ مثل (عِدَة) كُسِّر للجمع، ولكنّك إنْ شئت قلت: (عِدُون) -إذا صارت اسماً- كما قلت: (لِدُون)»[1].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنّ الجرمي والمبرد ردّا ما ذهب إليه سيبويه، ومنعا جمعَ (عِدَة) -اسم رجل- جمعَ مذكّرٍ سالماً، محتجَّين بأمرين:

أحدهما: أنّ (عِدَة) جُمعت على (عِدَات) قبل التسمية، ولم تجمع على (عِدُون)[2]، ومِنْ مذهب سيبويه ألاّ يتجاوز الاسم بعد التسمية الجمعَ الذي كانت العرب تجمعه عليه.

والآخر: أنّ السّاقط من (عِدَة) الفاء؛ لأنّه من (وَعَد)، وإنّما يُجْمعُ بالواو والنون ما فيه الهاء عوضٌ من لامه كـ(ثُبَة) و(ثُبُون)، ولم يجئ هذا الجمع فيما سقطت فاؤه إلا في حرفٍ واحدٍ شاذ، وهو قولهم في (لِدَة): (لِدُون)[3].

وقد أخذ بمذهب سيبويه ابنُ السَّرّاج، والرُّمّاني، وابنُ مالك، وبعضُ شُرّاح (التسهيل).

---

(١) الكتاب ٣/٤٠١.

(٢) انظر: العين ٢/٢٢٢، والتهذيب ٣/١٣٣، والصّحاح ٢/٥٥١، واللسان (وَعَد)، والتاج ٩/٣٠٤.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٤/١٨٣أ، وقد نقله الشنتمري في: النكت ٢/٩١٠ بتصرف يسير، وانظر: الارتشاف ١/٢٦٦.

ولم أجد هذا الاعتراض في كتب المبرد ولا في (الانتصار) لابن ولاّد.

فأمّا ابن السَّرّاج[١]، والرُّمّاني[٢] فقد ذكرا كلام سيبويه، ولم يضيفا إليه شيئاً.

وأمّا ابنُ مالك ومَنْ تبعه من شُرّاح (التسهيل) فجعلوا ما ذهب إليه سيبويه قياساً مُطّرداً بشرط ألاّ تُجمع الكلمة قبل التسمية جمع تكسير، وأن تُحذَفَ فاؤها، أو لامُها، ويُعوَّضَ عنهما بالهاء، وألاّ يعتلَّ لامُها[٣].

ويشهد لصحّة اعتراض الجرمي والمبرد -فيما أرى- أمران:

أحدهما: أنّه لم يجمع اسمٌ حذفت فاؤه، وعُوِّض عنها بالتاء جمعَ مذكّرٍ سالماً، إلا (لِدَة)، فإنّه جُمع على (لِدُون)[٤]، وهو شاذٌّ لا يقاس عليه.

والآخر: أنّ سيبويه خالف منهجه، وذلك أنّه نصّ على أنّ الاسم -بعد نقله إلى العلمية- لا يُجْمَعُ إلا على ما جُمِعَ عليه قبل النقل، إذ قال: «ولو سمّيته بـ(شِيَة)، أو (ظُبَة) لم تجاوزْ (شِيَات)، و(ظُبَات)؛ لأنّ هذا اسمٌ لم تجمعه العربُ إلا هكذا، فلا تجاوزنَّ ذا في الموضع الآخر؛ لأنه ثَمَّ [أي: قبل العلمية] اسمٌ، كما أنّه هاهنا [أي: بعد نقله إلى العلمية] اسمٌ، فكذلك فقسْ هذه الأشياء»[٥].

وقال -أيضاً-: «ولو كانوا كسّروا (رُبَة)[٦]، و(امرأ)، أو جمعوه بواو ونون فلم يجاوِزوا به ذلك لم تجاوزه»[٧].

و(عِدَة) لم تجمع -قبل العلمية- جمع مذكر سالماً، فإجازته جمعها ذلك الجمع مخالفةٌ لمنهجه.

---

(١) انظر: الأصول ٢/٤٢٢.

(٢) انظر: شرح الرماني ٤/٤٨ب.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٧، وشرح التسهيل للمرادي ص ٢٦، والمساعد ١/٤٩، وشفاء العليل ١/١٤٥-١٤٦، وتعليق الفرائد ١/٢٣١-٢٣٢.

(٤) انظر: اللسان (وَلَد)، وانظر -أيضاً-: شرح السيرافي ٤/١٨٣أ.

(٥) الكتاب ٣/٤٠٠.

(٦) رُبَة: أصلها (رُبْوَة)، يقال: (جملٌ صعبُ الرُّبَة)أي: لطيف الجُفْرَة، وهي وسطه، انظر: اللسان (ربا)، و(جَفَر).

(٧) الكتاب ٣/٤٠١.

المسألة (٥٤)

الجمع:

اختصاص بناء (أَفْعُل) بجمع التكسير

حكم سيبويه أنّ بناء (أَفْعُل) مختصٌّ بجمع التكسير، وأنّه لا يكون في الأسماء المفردة، والصّفات المفردة، إذ يقول: «ولا يكون في الأسماء، والصّفات (أَفْعُلٌ) إلا أنْ يُكَسّر عليه الاسم للجمع، نحو (أَكْلُب)، و(أَعْبُد)»[١].

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرافي) أن جماعةً من النحويين ردُّوا حكمَ سيبويه المتقدّم[٢]، وذهبوا إلى أنّ (أَفْعُلاً) قد جاء في الأسماء المفردة، كـ(آنُك)، و(آجُر)[٣].

وأصحاب هذا المذهب هم بعض الكوفيين، كما ذكر السّيرافي في موضع آخر[٤]، وقد تبعهم ابنُ خالويه[٥]، والزُّبيدي[٦]، وابنُ سيده[٧]، وأبو البركات الأنباري[٨]، والصّغاني[٩]، وأبو حيّان[١٠].

---

(١) الكتاب ٤/٢٤٥.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٥/٢٢٩ب، والسيرافي النحوي ص ٦٥٧.

(٣) الآنك: الرصاص، انظر: المخصص ١٢/٢٥. والآجر: الطين المطبوخ، انظر: المغرب في ترتيب المعرّب ص ٢١.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢٠٧أ (مصورة جامعة الملك سعود).

(٥) انظر: ليس في كلام العرب ص ٩٨.

(٦) هو أبو بكر بن محمد بن الحسن بن مذحج الزُّبيدي الأندلسيّ، توفي سنة «٣٧٩هـ»، انظر: إنباه الرواة ٣/١٠٨-١٠٩، وإشارة التعيين ص ٣٠٧-٣٠٨، وانظر رأيه في: الاستدراك ص ٦٣.

(٧) انظر: المخصص ١٥/٨٥.

(٨) انظر: الإنصاف ١/٤٠٨-٤٠٩.

(٩) هو الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر ... العَدَوي، العُمري، القُرشيّ، رضي الدين، توفي سنة «٦٥٠هـ»، انظر: البغية ١/٥١٩-٥٢١.

وانظر رأيه في: الشوارد ص ٣٥٤-٣٥٦.

(١٠) انظر: الارتشاف ١/٢٥-٢٦.

وما ذهب إليه هؤلاء هو مقتضى قول جمهور البصريين: إنّ(ايْمُناً)مفردٌ[١].

ومما احتجّ به أصحابُ هذا المذهب -إضافةً إلى ما تقدّم- الأسماء الآتية: (أَسْنُمة)، و(أَذْرُح) -وهما اسما موضعين[٢]- و(أَصْبُع) لغة في (إِصْبَع)[٣]، و(أَبْلُمَة) لغة في (أُبْلُمَة) -وهي الخوصة-[٤]، و(أَنْمُلَة) لغة في (أَنْمَلَة) -وهي واحدة الأنامل[٥]- و(أَفُرَّة) لغة في (أُفُرَّة) -وهي شدّة الحرّ[٦]- وأصلها (أَفْرُرَة)، ثم نُقِلت ضمة الراء الأولى إلى الفاء، وأدغمت الراء في الراء.

وأضاف ابن خالويه، والصّغاني، وأبو حيّان اسماً آخر، وهو (أَبْهُل) -اسم نبات[٧]- وفيه نظرٌ؛ لأنّ أكثر المعجمات اتّفقت على أنّه (أَبْهَل) بفتح العين[٨].

أما ما ذهب إليه سيبويه فهو قول جمهور الكوفيين[٩]، واختاره جماعة منهم: ابنُ السَّرّاج[١٠]، والسِّيرافي[١١]، والرُّمّاني[١٢]، وأبو نصر القرطبيّ[١٣]، وابن يعيش[١٤]، وابن عصفور[١٥].

---

(١) انظر: المقتضب ٣٢٩/٢، والإنصاف ٤٠٤/١.

(٢) انظر: الاستدراك ص ٦٣.

(٣) انظـر: الاستـدراك ص ٦٣، والمخصص ٨٥/١٥، ولم يذكر ابن سيده غير هذا الاسم، وحكم بأنه لا نظير له.

(٤) انظر: الصحاح ١٨٧٤/٥، واللسان (بَكَم)، وممّن احتج بهذا الاسم الزُّبيدي في: الاستدراك ص ٦٣.

(٥) انظر: الصحاح ١٨٣٦/٥، واللسان (نَمَل)، وفيها تسع لغات، بتثليث الهمزة، والميم، وممن احتج بهذا الاسم أبو حيان في: الارتشاف ٢٦/١.

(٦) انظر: اللسان (فَرَر)، وممّن احتج بهذ الاسم أبو حيان في: الارتشاف ٢٦/١.

(٧) انظر: ليس في كلام العرب ص ٩٨، والشوارد ص ٣٥٥، والارتشاف ٢٦/١.

(٨) انظر العين ٥٥/٤ والصحاح ١٦٤٣/٤ والمحكم ٢٣٣/٤، واللسان (بَهَل)، والقاموس المحيط ٣٥٠/٣.

(٩) انظر: الإنصاف ٤٠٤/١-٤٠٥.

(١٠) انظر: الأصول ١٨٧/٣.

(١١) انظر: شرح السيرافي ٢٢٩/٥ب، والسِّيرافي النحوي ص ٦٥٧.

(١٢) انظر: شرح الرماني ٥٢/٥أ-ب.

(١٣) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٨٠.

(١٤) انظر: شرح المفصل ١١٦/٦.

(١٥) انظر: الممتع ٧٥/١-٧٦.

وقد أجاب هؤلاء عن بعض الأسماء التي احتج بها الفريق الأول، فذهب الكوفيون إلى أنّ اَيْمُناً جمع يمين، ولم تقطع همزته للتخفيف[١].

وذهب السِّيرافي إلى أنّ (آنُكاً)، و(آجُراً) اسمان أعجميان بنيا بناء لا نظير له في الأسماء العربية[٢].

وذهب أبو نصر إلى أنّ (أسْنُمَةَ)، و(أذْرُحاً) جمعان شاذان سُمِّيَ بهما الواحد، وليس لهما مفرد معروف[٣].

وذهب ابن عصفور إلى أنهما منقولان من الفعل، وأنّ (أصْبُعاً)، و(أنْمُلةً) مخفّفان عن (أُصْبُع)، و(أُنْمُلة)، كما خفّف (بُرْقُع)، فقيل: (بُرْقَع)[٤].

وهذه التخريجات محتملة غير أنّ ما ذهب إليه المعترضون، ومن تبعهم يُرجِّحُه -عندي- أنّه يحمل الأسماء على ظاهرها.

ومن الجدير بالذكر أنّ الحسن السيرافي -مع دفاعه السابق عن سيبويه- أثبت في موضع آخر أنّ (أفْعُلاً) قد جاء في المفرد، إذ يقول: «وأمّا (أفْعُل) فنظيره في الواحد ما ذكره بعض الكوفيين: (آنُكٌ)، ولم يذكره أصحابنا، ولعلّهم تركوا ذكره؛ لأنّه أعجمي، ولا يعتدُّ بالأبنية الأعجمية فيما ذُكِر من الأبنية، وذكر بعض أصحابنا أنّ في الكلام (أنْمُلَة)، والهاء غير معتدٌ بها، فقد ثبت (أفْعُلٌ) في الواحد»[٥].

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٤٠٤-٤٠٥، وائتلاف النصرة ص ٥١.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٥/٢٢٩ب، والسيرافي النحوي ص ٦٥٧.

(٣) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٨٠.

(٤) انظر: الممتع ١/٧٥-٧٦.

(٥) شرح السيرافي ٢٠٧أ (مصورة جامعة الملك سعود)، وانظر: وقفات مع شيخ النحاة سيبويه ص ١٢٥.

المسألة (٥٥)

الجمع:

جمعُ (قِدْر) على (أَقْدُر)

ذكر سيبويه أنّ (قِدْراً) تُجْمَعُ جمعَ قِلَّةٍ على (أَفْعُل)، إذ قال: «وقالوا: (اللُّصُوص) في (اللِّصّ)، كما قالوا: (القُدُور) في (القِدْرِ)، و(أَقْدُر) حين أرادوا بناء القلّة»[١].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنّ الجرمي ردَّ جمع (قِدْر) على (أَفْعُل)، محتجاً بأنّ ذلك لم يُسمع عن العرب[٢].

وقد وافق الجرميَّ ابنُ سيده، والزَّبيدي[٣]، إذ نصّا على أنّ (قِدْراً) لا يُكَسَّر إلا على (قُدُور)[٤]، أمّا أصحاب المعجمات الأخرى فلم يذكروا (أَقْدُراً)، ولم ينصُّوا على منعه[٥].

وردّ السيرافي على الجرمي اعتراضَه بأنّ سيبويه أعلم بكلام العرب، فلم يكن لينسبَ إليهم شيئاً لم يسمعه منهم[٦].

واحتجّ الرُّمّاني لما ذكره سيبويه بأنّهم حملوا بابَ (فِعْلٍ) على (فَعْلٍ) الذي

---

(١) الكتاب ٣/٥٧٦.

(٢) انظر: شرح السّيرافي ٢٠٨ب (مصورة جامعة الملك سعود)، وقد نقله الأعلم في: النكت ٢/٩٩٧.

(٣) هو محمد بن محمد بن عبد الرازق الحسيني، الزَّبيدي، المرتضى، أبو الفيض، توفي سنة «١٢٠٥هـ». انظر: معجم المؤلفين ١١/٢٨٢.

(٤) انظر: المحكم لابن سيده ٦/١٨٦، وقد نقله عنه ابن منظور في: اللسان (قدر)، وانظر: تاج العروس للزبيدي ٣/٣٧٦.

(٥) انظر -مثلاً-: العين ٥/١١٣، والجمهرة ٢/٦٣٥، والتهذيب ٩/٢٢-٢٣، والصحاح ٢/٧٨٧، ومجمل اللغة ٣/٧٤٥، والقاموس المحيط ٢/١١٨.

(٦) انظر: شرح السيرافي ٢٠٨ب (مصورة جامعة الملك سعود)، وقد نقله الأعلم في: النكت ٢/٩٩٧، ولم يُشر إلى السيرافيّ.

يُجمعُ على (أَفْعُل) باطِّراد؛ لما بين البابين من اتِّفاقٍ في عدد الحروف، وفي سكون الثاني[١].

وأُضيف إلى ما قرَّره السيرافي، والرُّمّاني أنّ لما أثبته سيبويه نظائر، منها قولهم في (ذِئْب): (أَذْؤُب)[٢]، وفي (قِطْع): (أَقْطُع)[٣]، وفي (رِجْل): (أَرْجُل)[٤]، وفي (قِدْح): (أَقْدُح)[٥]، وفي (جِلْف): (أَجْلُف)[٦].

---

(١) انظر: شرح الرماني ٤/١٥٠أ.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٥٧٥، وشرح الرماني ٤/١٥٠أ، واللسان (ذأب).

(٣) انظر: الكتاب ٣/٥٧٥، والمنتخب ٢/٥٠١، وشرح الرُّماني ٤/١٥٠أ، واللسان (قطع)، والقِطعُ: نصلٌ صغير يُجعلُ في السّهم، انظر: العين ١/١٣٨.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٥٧٥، واللسان (رَجَل).

(٥) انظر: الكتاب ٣/٥٧٦، وشرح الرماني ٤/١٥٠أ، واللسان (قَدَح)، والقِدْح: السهم قبل أن يُنصَّل ويراش، انظر: اللسان (قدح).

(٦) انظر: اللسان (جَلَف)، والجِلْف: ذكر النخل الذي يلقّح بطلعه، انظر: العين ٦/١٢٦.

المسألة (٥٦)

الجمع:

جمعُ (فُعُول) المنقول من الجمع إلى العلميَّة

ذهب سيبويه إلى أنّ (فُعُولاً) -إذا كان جمعاً ونُقِل إلى العلميّة- يُجمع على (فَعَائِل)، إذ يقول: «ولو سمّيت رجلاً بـ(فُعُول) جاز أن تكسِّره، فتقول: (فعائل)، لأنّ (فُعُولاً) قد يكون في الواحد على مثاله كـ(الأُتِيّ)[١]، و(السُّدُوس)[٢]، ولو لم يكن واحداً لم يكن بأبعد من (فُعُول) من (أَفْعَال) من (إِفْعَال)[٣]، ويكون مصدراً، والمصدر واحدٌ كـ(القُعُود)، و(الرُّكُوب)، ولو كسّرته -اسم رجل- لكان تكسيره كتكسير الواحد الذي في بنائه نحو (فَعُول) إذا قلت: (فعائل)»[٤].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي رأي سيبويه المتقدّم، واعترضه قائلاً: «والصّحيح -عندي- أنّ (فُعُولاً) إذا سمّينا به رجلاً، ثم جمعناه للتكسير أن نقول: (فُعُل)؛ لأنّه يصيرُ مذكّراً، و(فَعُول) إذا كان مذكّراً فالباب فيه (فُعُل) كـ(عَمُود)، و(عُمُد)، و(صَبُور)، و(صُبُر)»[٥].

واعتراض السّيرافي -فيما أرى- صحيحٌ؛ لأنّ سيبويه نفسه قرّر أنّ جمع التكسير -إذا سُمِّيَ به- يُجْمَعُ على ما اطّرد فيما أشبهه من الواحد، والمطَّرد في جمع (فَعُول)

---

(١) الأُتِيّ: أصله (أُتُوي) ثم قُلبت الواوُ ياءً، وأُدغمت الياءان، ثم قُلبت الضمّةُ كسرةً لمناسبة الياء، والمقصود به: كلُّ مسيلٍ سُهّل لماءٍ، وقيل: هو جمعُ (أَتِيّ) بفتح الأول. انظر: اللسان (أتى).

(٢) السُّدوس: الطّيلَسان، والنيل، واسم رجل، واسم قبيلة، انظر: اللسان (سَدَس).

(٣) يريد سيبويه أنّ محلّ (فُعُول) الجمع من (فَعُول) المفرد كمحلّ (أَفْعال) الجمع من (إِفْعَال) المفرد، انظر: شرح السيرافي ٤/١٨٥أ.

(٤) الكتاب ٣/٤٠٨.

(٥) شرح السيرافي ٤/١٨٥أ.

المشبه لـ(فَعُول) (فُعُلٌ)[١].

ولكنْ أضيف إلى ما ذكره السِّيرافي أنّه يجوز -أيضاً- جمعُه على (فِعْلان)؛ لأنّ سيبويه، والفارسي، والصَّيمري جعلوا هذا البناء مطَّرداً في جمع (فَعُول)، وذلك نحو (خَرُوف) و(خِرْفان)، و(قَعُود) و(قِعْدان)، و(عَتُود) و(عِدّان)[٢].

وخالفهم جماعةٌ منهم: ابنُ السّرّاج[٣]، وابنُ مالك[٤]، وأبو حيّان[٥]، وابنُ هشام[٦]، وابن عقيل[٧]، إذ ذهبوا إلى أنّ (فِعْلاناً) جمع (فَعُول) مقصورٌ على السّماع.

هذا، وبقي ثلاثة أمورٍ يحسن ذكرها:

الأول: أنّه لا يُعترض لما قرّره السيرافي بنحو (عَجُوز)، و(عجائز)؛ لأنّ هذا مؤنّث[٨]، كما أنّ بعضهم لم يجعله قياساً مطّرداً[٩].

والثاني: أنّ السيرافي مثّل للمفرد المذكّر بـ(صَبُور)، وهو وصفٌ مشتركٌ بين المذكر والمؤنّث، فلا يحكم له بالتذكير أو التأنيث إلا إذا جُعِل في جملة.

والثالث: أنّ الجمع المنقول إلى العلميّة إذا كان له جمعٌ قبل النقل فإنّه لا يُتجاوزُ فيه ما جُمِعَ عليه[١٠]، وذلك نحو (جِمال) و(جمائل)[١١].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٦٠٨، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٣٣-١٨٣٤، وشرح الشافية للرضي ٢/١٣٣، والارتشاف ١/١٩٩، والمساعد ٣/٤١٦، وشرح الشافية للجابردي ١/١٤٠.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٦٠٨، والتكملة ص ٤٣٩، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٦٤.

و(عِدّان) أصله (عِتْدان) ثم قُلبت التاء دالاً، وأُدغمت الدالان، وذلك لاتّفاق الدال والتاء في المخرج والصّفات، ماعدا صفتي الجهر والهمس، فالتاء مهموسة، والدال مهجورة، ويُسمّى هذا الإدغام إدغام المتقاربين، انظر: الكتاب ٤/٤٦٠، والتبصرة والتذكرة ٢/٩٤١.

(٣) انظر: الأصول ٢/٤٣٥.

(٤) انظر: المساعد ٣/٤٤٨، وظاهر كلام ابن مالك في: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٨ أنّه قياسٌ.

(٥) انظر: الارتشاف ١/٢٠٧.

(٦) انظر: أوضح المسالك ٤/٣١٩.

(٧) انظر: المساعد ٣/٤٤٨.

(٨) انظر: اللسان (عَجَزَ).

(٩) انظر: الارتشاف ١/٢١٠، والمساعد ٣/٤٥٨-٤٥٩.

(١٠) انظر: المساعد ٣/٤٨١.

(١١) انظر: التكملة ص ٤٥١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٢٦، وشرح المفصل ٥/٧٦، وشرح الشافية للرضي ٢/٢١٠، وشرح الشافية للجاربردي ١/١٥٠، واللسان (جَمَل).

المسألة (٥٧)

الجمع:

جمعُ (فِعَالٍ) جمعِ التكسير المنقولِ إلى العلميَّة

يقول سيبويه: «ولو كسّرته [يعني ما كان جمعاً على فُعُول] اسم رجل لكان تكسيره كتكسير الواحد الذي في بنائه، نحو (فَعُول) إذا قلت: (فَعَائِل)، فـ(فُعُول) بمنزلة (فِعَال) إذا كان جمعاً، و(الفِعَال) نحو (جِمَال) إنْ سمّيت بها رجلاً؛ لأنّها على مثال (جِرَاب)»[١].

الاعتراض ومناقشته:

فهم السيرافي من نصّ سيبويه المتقدّم أنّه يجمعُ (فِعَالاً) الجمعَ المسمّى به على (فَعَائِل)، فاعترض ذلك قائلاً: «فكلام سيبويه أنّه يقول في (فِعَال) و(فُعُول): (فَعَائِل)، والوجه أنّه يكون على (فُعُل)؛ لأنّه قد صار واحداً مذكّراً، كما يُقال: (حِمار) و(حُمُر)، و(جِراب) و(جُرُب)، وقد جعله هو -أيضاً- على مثال (جِراب)، وأمّا قول الشّاعر[٢]:

وقَرّبْنَ بالزُّرْقِ الجَمَائِلَ بعدما تَقوَّبَ عنْ غِرْبانِ أوْكارِها الخَطْرُ

فـ(الجمائل) جمعُ (جِمَالة) في معنى (الجِمال)، وإنْ كان (الجمائل) جمعَ (جِمال) أيضاً، فـ(الجِمال) هي مؤنّثة؛ لأنّها جمعٌ مُكسّرٌ قبل التسمية به، فلأجل التأنيث

---

(١) الكتاب ٣/٤٠٨.

(٢) هو ذو الرمّة، انظر: ديوانه ١/٥٦٦، والكامل ١/٤٢-٤٣، والتكملة ص ٤٥١، وشروح سقط الزند ٤/١٥٣٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٢٦، وشرح المفصل ٥/٧٦، واللسان (جَمَل).

ورواية الشطر الثاني في هذه المصادر (تقوّب عن غِرْبان أوراكها الخطْر)، وهي الرواية الأقرب؛ لأنّ الغِرْبان رؤوس الأوراك، ولعل ما ورد في (شرح السيرافي) تحريف.

والزُّرْق: موضعٌ بالدهناء. وتَقَوّب: تَقَشّر. والخطْر: هو أن يخطر البعير بذنبه، فيصير على عجزه لِبَدٌ من أبواله وبعره، انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٢٦-٨٢٧.

ومراد الشاعر: أن الجمائل قُرّبَت بذلك الموضع بعد أن انسلخ عن رؤوس أوراكها ما علق بها من بولٍ وبعرٍ، وفاعل (تقوّب) هو (الخطْر).

قال: (جمائل))»[١].

فهو يقرّر ثلاثة أمور:

الأول: أنّ سيبويه يَجْمَعُ (فِعَالاً) جمعَ التكسير المسمّى به على (فَعَائِل).

والثاني: أنّ الوجه الصّحيح جمعُه على (فُعُل)؛ لأنّه أصبح بعد التسمية مفرداً مذكّراً، والمطَّردُ في (فِعَال) المفردِ جمعُه على (فُعُل)، نحو (حِمار) و(حُمُر)، و(جِراب) و(جُرُب).

والثّالث: أنّ البيت المذكور لا شاهد فيه لما ذهب إليه سيبويه؛ لأنّ (جَمائل) إمّا أنْ تكون جمع (جِمَالة)، وهي جمعٌ مؤنّثٌ يُجْمَعُ على (فَعَائل) حملاً على ما أشبهه من المفردات كـ(رسالة) و(رسائل)، وإمّا أن يكون جمعَ (جِمَال) وهو مؤنّثٌ أيضاً؛ لأنّه جمع تكسير قبل التسمية، فلأجل التأنيث جُمِعَ على (فَعَائِل).

وما قرّره -فيما أرى- بعضه مُسَلَّمٌ، وبعضه غير مسلّم.

فأمّا المسلّم فهو جمع (فِعَال) الجمع المسمّى به على (فُعُل)؛ لأنّه أصبح مفرداً، فيُجْمَعُ على ما يُجْمَعُ عليه ما أشبهه في بنائه من الأسماء المفردة كـ(حِمَار) و(حُمُر)، و(خِمَار) و(خُمُر)، و(إِزَار) و(أُزُر)، و(فِرَاش) و(فُرُش)[٢].

وأمّا غير المسلّم فاعتراضه لسيبويه؛ وذلك أنّ سيبويه لم يجعل (فِعَالاً) بمنزلة (فُعُول) في الجمع على (فَعَائِل)، كما فهم السيرافي، وإنّما جعل (فُعُولاً) بمنزلة (فِعَال) في أنّه يُجمع -إذا سُمّي به- على ما يُجْمَعُ عليه ما كان على بنائه من المفرد الأصليّ، ويُعضّد هذا أنّه جعل (فِعَالاً) الجمع المسمّى به على مثال (جِرَاب)، و(جِرَاب) لم تُجْمع على (فَعَائِل)، وإنّما جُمِعَت على (فُعُل)[٣].

---

(١) شرح السيرافي ٤/١٨٥ب.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٦٠١، والتكملة ص ٤٣٤.

(٣) انظر: العين ٦/١١٣، واللسان (جَرَب).

المسألة (٥٨)

اسم الجمع:

جعل (إخوة) اسم جمع

ذكر السيرافي أنّ نُسَخ الكتاب اتَّفقت على أنّ سيبويه أورد (إِخْوَة) -بالكسر- اسمَ جمع[١]، فاعترض ذلك قائلاً: «هكذا رأيته في هذه النّسخة وغيرها من النُّسخ، وهو غلطٌ عندي؛ لأنّ (إِخْوة) (فِعْلَة)، و(فِعْلَة) من الجموع المكسّرة القليلة، كـ(أَفْعُل)، و(أَفْعِلَة)، و(أَفْعَال)، كما قالوا: (فَتًى) و(فِتْيَة)، و(صبيٍّ) و(صِبْيَة)، و(غُلَام) و(غِلْمَةٌ)، والصّواب أن يكون مكان (إخوة) (أُخوة) بالضم، حتى يكون بمنزلة (صُحْبَة)، و(فُرْهَة)[٢]، و(ظُؤْرَة)[٣]، وقد حكى الفراء[٤] في جمع (أخ) (أُخوة)»[٥].

فهو -إذن- يرى أنّ جَعْلَ (إِخْوَة) -بالكسر- اسمَ جمعٍ غلطٌ؛ لأنّ وزنه (فِعْلَة)، وهو أحد أوزان جموع القلّة، ويذهب إلى أنّ الصّواب أن يُجعل مكانه (أُخْوة) بالضم؛ لأنّه له نظائر في اسم الجمع كـ(صُحْبَة) اسم جمع لـ(صاحب)، و(فُرْهة) اسم جمع لـ(فاره)، و(ظُؤْرة) اسم جمع لـ(ظِئْر)[٦].

وذهب ابن مالك وبعضُ شُرّاح (التسهيل) مذهبَ السيرافي في (أُخْوَة) بالضم، إذ جعلوها اسم جمع[٧].

وذكر الرُّماني أن سيبويه جعل (إِخْوَة) -بالكسر- اسم جمع؛ لأنّه وجد جمع

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٥/٤٦ب، وانظر -أيضاً-: الكتاب ٣/٦٢٥ (هارون)، والكتاب ٢/٢٠٣ (بولاق)، وشرح الرماني ٤/١٨٣ب، والنكت ٢/١٠٢٦، فقد اتّفقت هذه النسخ على (إخوة) بالكسر.

(٢) فُرْهة: اسم جمع لـ(فاره)، وهو الحاذق بالشيء، ويقال: (برذونٌ فاره وحمارٌ فاره) إذا كانا سيورَين، انظر: العين ٤/٤٦، واللسان (فَرَه).

(٣) ظؤْرة: اسم جمع لـ(ظِئْر)، وهي العاطفة على غير ولدها، والمرضعة له من الناس والإبل، انظر اللسان (ظأر).

(٤) انظر حكاية الفراء في: الصحاح ٦/٢٢٦٤.

(٥) شرح السيرافي ٥/٤٦ب، وقد نقله الأعلم في: النكت ٢/١٠٢٦ بتصرفٍ، ولم ينسبه إلى السيرافي.

(٦) انظر: التكملة ص ٤٥٦.

(٧) انظر: المساعد ٣/٤٧٤، وشفاء العليل ٣/١٠٥٠.

(فَعَل) على (فِعْلة) نادراً[١].

والذي أرجّحه أنّ سيبويه لم يورد (إخوة) بالكسر، وإنما أوردها بالضم، ولكنْ وقع سهوٌ من النُّساخ، ولعل السيرافي أراد هذا، ولم يرد تغليط سيبويه، ويؤيِّد ما رجحّته أمران:

أحدهما: أنّ ابن سيده ذكر في (المحكم) أنّ سيبويه أورد (أُخْوَة) بالضم[٢].

والآخر: أنّ سيبويـه ذكر أنّ ممّا يُعرف به اسمُ الجمع ألاّ يكون على أوزان الجمـع المعروفة[٣].

بقي أن أشير إلى أنّ اللغويين ذهبوا إلى أنّ (أُخْوَة) -بالضم- جمعٌ، وليست اسمَ جمعٍ[٤]، ويُضعِّفُ مذهبهم أنّ (فُعْلَة) ليس من أوزان الجمع.

---

(١) انظر: شرح الرماني ٤/١٨٣ب.

(٢) انظر: المحكم ٥/١٨٩، ونقله ابن منظور في: اللسان (أخا).

(٣) انظر: الكتاب ٣/٦٢٥.

(٤) انظر: المحكم ٥/١٨٩، والصحاح ٦/٢٢٦٤، واللسان (أخا).

المسألة (٥٩)

النكرة والمعرفة:

تقدير (ما) في التَّعجب بـ(شيء)

ذهب الخليل، وسيبويه إلى أنّ (ما) في (ما أَفْعَلَهُ!) نكرةٌ تامة بمعنى (شيء)، يقول سيبويه: «هذا بابُ ما يعملُ عملَ الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل، ولم يتمكّن تمكُّنَه، وذلك قولك: (ما أحسنَ عبدَ الله!)، زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك: (شيءٌ أحسنَ عبدَ الله)، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيلٌ، ولم يُتكلَّم به»[١].

وقد تبعهما جمهور البصريين[٢]، وأكثر المتأخرين[٣].

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرافي) أنّ بعض الناس أنكر على الخليل وسيبويه جعلهما (ما) -هنا- بمعنى (شيء)، واحتجّ بأنّه يلزمهما أن يكون معنى (ما أعظمَ اللَّهَ!): شيءٌ أعظمَ اللَّهَ[٤].

وهذا الذي نسبه السيرافي إلى بعض الناس أحدُ الأدلة العقلية التي استدل بها الكوفيون على أنّ (أَفْعَلَ) في التعجب اسمٌ، وأنّ (ما) ليست بمعنى (شيء)، ووجه استدلالهم به أنّ (ما) لو قُدِّرت بـ(شيء) لوجب أن يكون التقدير في نحو (ما أعظمَ اللَّـهَ!): (شيءٌ أعظمَ اللَّهَ)، فيكون لفظ الجلالة منصوباً بالفعل، والفاعل ضميرٌ

---

(١) الكتاب ١/٧٢.

(٢) انظر: المقتضب ٤/١٧٥ وما بعدها، وشرح التسهيل ٣/٣١، والارتشاف ٣/٣٣، والجنى الداني ص ٣٣٧.

(٣) انظر -مثلاً-: الأصول ١/٩٩، والجمل ص ٩٩، وشرح السيرافي ١/١٨٢أ-ب، والإيضاح العضدي ص ١٣٠-١٣١، وشرح الرماني ٢/٢٨ب، واللمع ص ٢١٧، والمقتصد ١/٣٧٣ وما بعدها، والمفصل ص ٢٧٦، والإنصاف ١/١٤٦-١٤٧، وشرح المفصل ٧/١٤٦، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٩٤، وشرح الصفار ١/١١١أ، وشرح التسهيل ٣/٣١، والمغني ١/٢٩٧.

(٤) انظر: شرح السيرافي ١/١٨٢أ، وحاشية الصبان ٣/١٣.

مستتر، واللهُ تعالى عظيمٌ من غير جعل جاعل[١].

وقد أجاب السيرافي عن الخليل وسيبويه بأربعة أجوبة:

الأول: أن يُرادَ بالشيء مَنْ يُعظِّم الله من عباده؛ لأنّ عباده يُعظِّمونه، وهذا الجواب ذكره المبردُ قبل السيرافي[٢].

والثاني: أنْ يُعنى بذلك الشيء ما دلّ من مخلوقاته على أنّه عظيم، كالسموات، والأرض، وما بينهما من الأفلاك، والكواكب، والجبال ... .

والثالث: أنْ يُرْجَعَ بذلك الشيء إليه سبحانه، فيكون بنفسه عظيماً فرقاً بينه وبين خلقه.

والرابع: أنّ الألفاظ الجارية على معانٍ لا تجوز على الله تعالى إذا رأيناها مجراة عليه حملناها على ما يجوز في صفاته، ويليق به، ومن ذلك لفظ (الاختبار)، إنما هو بمعنى التجربة، ولكنه إذا جرى في كلام الله فهو بمعنى الأمر، ومنه أيضاً- (لعل) إذا استعملها أحدنا فهي للشك، أمّا إذا جاءت في كلام الله فإنما هي بمعنى (كي)، و(كي) يقع بعدها الفعل الذي هو غرضٌ لما قبله، فيكون نحو (ما أعظمَ اللهَ!) -إذن- بمنزلة الإخبار بأنه سبحانه عظيمٌ، ولا يُقدَّر فيه شيءٌ أعظمَه[٣].

وقد أخذ أبو البركات الأنباري هذه الأجوبة[٤]، وهي -فيما أرى- محتملة، إلا أنّ أقربها إلى حقيقة التعجب الجوابُ الثاني، وهو أنّ مخلوقات الله دلّت على عظمته.

وأضاف العكبري رداً آخر على الكوفيين، وهو أنّ ما أنكروه يلزمهم أيضاً؛ لأنّ المعنى لا يختلف سواء أكان (أفْعَلَ) اسماً، أم فعلاً[٥].

كما احتج الرضي لمذهب الخليل وسيبويه بأنّ اللفظ قد اقتُصِر منه -هنا-

---

(١) انظر: وجوه النصب ص ٢٠، والإنصاف ١/١٢٨-١٢٩.

(٢) انظر: المقتضب ٤/١٧٦.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/١٨٢أ-ب.

(٤) انظر: الإنصاف ١/١٤٧.

(٥) انظر: التبيين ص ٢٩١.

ثمرته، وهي التعجب من الشيء، سواء أكان مجعولاً وله سبب، أم لا[١].

هذا عن الاعتراض، أمّا (ما) في التعجب فللنحويين فيها أربعة آراء:

الأول: رأي البصريين، وأكثر المتأخِّرين، وهو أنها نكرة تامة كما تقدّم.

والثاني: رأي الكوفيين، وهو أنها استفهامية[٢]، وتبعهم ابن درستويه[٣].

والثالث والرابع للأخفش، فقد نُقل عنه ثلاثةُ أقوال[٤]:

القول الأول: أنها نكرة تامة كما ذهب البصريون.

والقول الثاني: أنها اسمٌ موصولٌ، والفعل صلته، والخبرُ محذوفٌ وجوباً، والتقدير: (الذي أحسنَ زيداً عظيمٌ)، وحُكي هذا -أيضاً- عن بعض الكوفيين.

والقول الثالث: أنها نكرة موصوفة، والفعل صفتها، وخبرها محذوف وجوباً، والتقدير: (شيءٌ أحسنَ زيداً عظيمٌ).

والمختار -عندي- ما ذهب إليه جمهور البصريين، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: أنّ قصدَ المتعجِّب الإعلامُ بصفةٍ ظاهرةٍ في المتعجَّب منه، وسبب الاختصاص بها خفيّ، وهذا يُناسبُه أن يبدأ الكلام بنكرة غير مختصّة؛ ليحصل إبهامٌ متلوٌّ بإفهام، والإفهام حاصلٌ بأنّ المتعجَّب منه لا يكون إلا معروفاً، أما الإبهام فلا يحصل إلا إذا جُعلت (ما) نكرةً غير موصوفة، وممّن صرَّح بهذا ابنُ مالك[٥]، كما أشار إليه قبله الجرجاني[٦].

ثانياً: أنّ (ما) جاز الابتداء بها، وهي نكرة؛ لدخول معنى التعجُّب عليها، فهي مثل: (عجبٌ لزيد)، وقد أثبت هذا الصَّفّار[٧].

---

(١) انظر: شرح الكافية ٢/٣١٠.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٠٣، وشرح التسهيل ٣/٣٢، والجنى الداني ص ٣٣٧.

(٣) انظر: شرح الكافية ٢/٣١٠، والارتشاف ٣/٣٣، والجنى الداني ص ٣٣٧.

(٤) انظر: الارتشاف ٣/٣٣، والجنى الداني ص ٣٣٧، وانظر -أيضاً-: شرح السيرافي ١/١٨٣أ، والمقتصد ١/٣٧٥، وشرح التسهيل ٣/٣١، وشرح الكافية ٢/٣١٠.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٣١.

(٦) انظر: المقتصد ١/٣٧٥.

(٧) انظر: شرح الصفار ١/١١١ب.

ثالثاً: أنّ ما ذهب إليه الكوفيون يضعّفُه أنّ النّقل من إنشاء إلى إنشاء لم يثبت[1].

وأشير -هنا- إلى أنّ ابن مالك ردَّ عليهم بأنّ الاستفهام المشوب بالتعجُّب لا يليه غالباً إلا الأسماء[2].

وهذا الردّ لا يلزمهم؛ لأنّهم يرون أنّ (أفعل) اسمٌ، وليس فعلاً[3].

رابعاً: أنّ جعل (ما) موصولة، أو نكرة موصوفة، والخبر محذوفاً -كما نُقِل عن الأخفش- بعيدٌ؛ للأمور الآتية:

أ - أنّه يستلزم حذف الخبر من غير أنْ يسدَّ شيءٌ مسدّه، أو يدلَّ دليلٌ عليه، أو يكونَ في الكلام طولٌ، وهذا لا نظير له، وممّن اعتمد هذا المبرد[4]، والصَّفار[5]، وابن مالك[6]، والرضي[7].

ب - أنّ جعل (ما) بمعنى (الذي)، أو نكرةً مختصة بالوصف يُذْهِبُ الغرض من التعجُّب، وهو الإبهام، ذلك أنها إذا كانت موصولة، أو موصوفة كان سبب التعجُّب معروفاً للسامع، وممَّن أثبت هذا الصَّفار[8].

ج - أنها لو جُعِلت كذلك؛ لتقدّمَ الإفهام، وتأخر الإبهام الذي هو -عندئذٍ- حذف الخبر، وهذا خلاف المعتاد في الكلام المتضمّن إفهاماً، وإبهاماً؛ إذ يُقدَّم فيه المبهم على المعروف كما في ضمير الشأن ومفسِّره، وضميرَي (رُبّ)، و(نعم) ومفسِّرَيهما، وممّن ذكر هذا ابنُ مالك[9].

---

(١) انظر: شرح الكافية ٢/٣١٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٢.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/١٨٢ب، والإنصاف ١/١٢٦، والتبيين ص ٢٨٥، وشرح الصفار ١/١١١أ.

(٤) انظر: المقتضب ٤/١٧٧.

(٥) انظر: شرح الصفار ١/١١١أ-ب.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/٣١-٣٢.

(٧) انظر: شرح الكافية ٢/٣١٠.

(٨) انظر: شرح الصفار ١/١١١ب.

(٩) انظر: شرح التسهيل ٣/٣١.

المسألة (٦٠)

المذكّر والمؤنّث:

تركُ تأنيث الفعل المتّصل بفاعله الظاهر الحقيقيّ التأنيث

من الثابت لدى النَّحويين أنّ الفاعلَ المؤنَّثَ الظاهر[١] المتّصل[٢] بفعله ضربان:

الأوّل: المؤنّث المجازي، ويُسمِّيه سيبويه (المؤنّث الموات)[٣]، و(التأنيث الحادث)[٤]، وهو ما ليس له ذكَرٌ، نحو (شمس)، و(أذن)، وهذا الضّرب في تأنيث فعله مذهبان:

أحدهما: مذهب الجمهور، وهو التخيير بين التأنيث وتركه[٥]، فمن التأنيث قولُه تعالى: ﴿لَقَدْ جاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ من ربِّكم﴾[٦]، ومن ترك التأنيث قوله تعالى: ﴿وجُمِعَ الشَّمْسُ والقَمَرُ﴾[٧].

---

(١) أمّا إذا كان الفاعل ضمير المؤنث فإنّه يجب تأنيث الفعل إلا في الضرورة، انظر -مثلاً-: الكتاب ٢/٤٥-٤٦، والتكملة ص ٢٩٥، والغُرّة المخفيّة ١/٢٣٢، وشرح التسهيل ٢/١١٠.

(٢) أمّا إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث فيرى الجمهور جواز ترك التأنيث، انظر مثلاً: الكتاب ٢/٣٨، والمفصل ص ١٩٨، والتخمير ٢/٣٨٤، وشرح التسهيل ٢/١١٢، ١١٣، وجعله المبرد ضرورة، انظر: المقتضب ٢/١٤٥-١٤٦، وتبعه الصيمري في: التبصرة ٢/٦٢٢، وابن الخباز في: الغرة المخفية ١/٢٣١-٢٣٢، وهو ظاهر كلام الفارسي في: التكملة ص ٢٩٤.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٨، ٣٩.

(٤) انظر: المصدر السابق ٣/٢٤٠.

(٥) انظر: المصدر السابق ٢/٣٨-٣٩، والمقتضب ٢/١٤٤، وشرح السيرافي ٢/١٧٣أ، والتكملة ص ٢٩٥، واللمع ص ١١٦، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٢٣، والمفصل ص ١٩٨، والتخمير ٢/٣٨٤، والغرة المخفية ١/٢٣٢، وشرح المفصل ٥/٩٢، والمقرب ص ٣٣٠، وشرح التسهيل ٢/١١٤، والبسيط ١/٢٦٤، وتوضيح المقاصد ٢/٩، والمساعد ١/٣٨٩، وشرح التصريح ١/٢٨٠.

(٦) من الآية (٥٧) من سورة يونس.

(٧) الآية (٩) من سورة القيامة، ويرى ابن الطراوة أنَّ ما في الآية من باب التغليب، وقد ردّ عليه ابنُ أبي الربيع، فأوفى على الغاية، انظر: البسيط ١/٢٦٤.

وورود التأنيث وتركه في القرآن دليلٌ على أنّهما مستويان، خلافاً لمن جعل التأنيث أحسن[١].

والآخر: مذهب السُّهيلي، وهو أنّ التأنيث واجبٌ إلا إذا كان المؤنث بمعنى اسمٍ مذكّر[٢]، وهذا مذهبٌ مخالفٌ لظاهر السّماع، وإجماع النحويين.

والضرب الثاني: المؤنّث الحقيقي، ويُطلق عليه سيبويه (المؤنّث الحيوان)[٣]، وهو ما كان بإزائه ذكر، وهذا الضّرب -إذا لم يكن جمع تكسير، أو اسم جمع، أو اسم جنس[٤]- يجبُ تأنيث فعله[٥]، إلا في لغة حكاها سيبويه عن بعض العرب، وحكم عليها بالقلّة، محتجاً لأصحابها بأنّهم قد استغنوا بإظهار المؤنث عن تأنيث الفعل.

يقول مقرِّراً ذلك : «وقال بعضُ العرب: (قال فلانة) ... وإنما حذفوا التاء؛ لأنّهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميع، والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف»[٦].

الاعتراض ومناقشته:

نقل السيرافي نقد المبرد لسيبويه في هذا الموضع، فقال: «قد ذكر سيبويه عن العرب حذف علامة التأنيث من الحيوان مع قلّته، وكان أبو العباس محمد بن يزيد

---

(١) منهم ابن جني في: اللمع ص ١١٦، والزمخشري في: المفصل ص ١٩٨، وصدر الأفاضل في: التخمير ٢/٣٨٤.

(٢) انظر: نتائج الفكر ص ١٦٨.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٨، ٣٩.

(٤) أما إذا كان أحد هذه الأنواع فيجوز تأنيثُ الفعل، وتركُ تأنيثه، انظر: المقتضب ٣/٤٣٩، ٤/٥٩، والتكملة ص ٢٩٧-٢٩٨، واللمع ص ١١٧، وشرح التسهيل ٢/١١٤، وتوضيح المقاصد ٢/٩، وشرح التصريح ١/٢٨٠.

(٥) انظر: الكتاب ٢/٣٨، والمقتضب ٢/١٤٤، والتكملة ص ٢٩٣، واللمع ص ١١٦، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٢٢، والمفصل ص ١٩٨، والتخمير ٢/٣٨٣، والغرة المخفية ١/٢٣١، وشرح المفصل ٥/٩٢، والمقرّب ص ٣٣٠، وشرح التسهيل ٢/١١٠، والبسيط ١/٦٥، وتوضيح المقاصد ٢/٩، وشرح التصريح ١/٢٨٧.

(٦) الكتاب ٢/٣٨.

يُنكر ذلك أشدَّ الإنكار، ويقول: لم يوجد ذلك في قرآن، ولا في كلامٍ فصيحٍ، وشعرٍ»[١].

ونصُّ نقد المبرد -كما أورد ابن ولاّد- هو: «وهذا خطأٌ لم يوجد في قرآنٍ، ولا كلامٍ فصيح، ولا شعر، ولكنّه يجوز في غير المرأة أنْ تقول: (أعجبني دارُك)؛ لأنّ الدار ليس تحتها معنى تأنيث، ولا تذكير، وإنما تجري على اسمها، ولا فصل بينها وبين قولك: (منزل)، فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾[٢]؛ لأنّ الموعظة والوعظ واحدة، وكذلك ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[٣]؛ لأنّ تأنيث الجماعة والجميع سواء، ولم يجز هذا في الحيوان؛ لأنّ معناه التأنيث، ولو سمّيتَ امرأةً، أو شاةً، أو كلبةً باسم مذكّرٍ بنيتَه في التأنيث لمعناهنّ؛ ألا ترى أنّه لو سمّيتَ امرأةً بـ(قاسم)، و(جعفرٍ) لقلت: (جاءتني قاسمُ وجعفرُ)، وكذلك جميع الحيوان لتأنيث المعنى، وقال جرير[٤]:

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أمُّ سَوْءٍ ....

لأنّ (أُمّ) في الأصل صفة، ولأنّه قد فُصِل بينها وبين الفعل»[٥].

ويتبيّن من كلام المبرد أنّه يردُّ ما حكاه سيبويه عن العرب، محتجاً بأنّ المؤنث الحقيقي إنما أُنِّث فعلُه مراعاةً للمعنى.

وقد حكم ابن ولاّد على ما قرّره المبرد بالفساد والاختلال، فقال: «هذا الكلام ظاهر الفساد، بيّن الاختلال، وذلك أنّه حكى عن سيبويه أنّه روى عن بعض العرب (قال فلانة) ثمّ خطّأه في ذلك، وهذا موضعُ التكذيبُ فيه أشبهُ من التخطئة؛ لأنّه

---

(١) شرح السيرافي ٢/١٧٢ب، ونقله الشنتمري في: النكت ١/٤٥٧.

(٢) من الآية (٢٧٥) من سورة البقرة.

(٣) من الآية (٣٠) من سورة يوسف.

(٤) انظر: ديوانه ص ٣٨٨، وفيه (سوّ) مكان (سَوْء)، وعجز البيت:

.... على بابِ استِها صُلُبٌ وشَامُ

وانظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٠٨، وفيه (قِمْع) مكان (باب)، والقِمْع: إناء يوضع في فم السّقاء ثم يملأ، انظر: اللسان (قمع)، وقد استعاره الشاعر لذلك العضو، وانظر: المقتضب ٢/١٤٥، وشرح السيرافي ٢/١٥٧ب، والتكملة ص ٢٩٤. والخصائص ٢/٤١٤.

(٥) الانتصار ص ١١٩-١٢٠، وأشير إلى أنّ المبرد في: المقتضب ٢/١٤٤ منع ترك التأنيث، ولم يتعرض لحكاية سيبويه، وجعل بيت جرير ضرورة، ولم يرده، خلافاً لما نقله عنه الزمخشري، وابن يعيش، انظر: المفصل ص ١٩٨، وشرح المفصل ٢/٩٣.

ليس بقياس قاسه فيُرَدُّ عليه، ويُخَطَّأ فيه، وإنما ذكر أنّ بعض العرب قال ذلك، فإنْ كانت التخطئة لمنْ قال ذلك من العرب، فهذا [يريد المبرد] رجلٌ يجعل كلامه في النحو أصلاً، وكلامَ العرب فرعاً، فاستجاز أنْ يُخطِّئها إذا تكلّمت بفرعٍ يخالف أصله. وذكر عن سيبويه أنّ (قال فلانة) قليلٌ، ثم قال: وهذا لا يجوز؛ لأنّه لم يوجد في قرآن، ولا شعر، ولا كلامٍ فصيح ... فأمّا الشعر فهو قد أنشد بيت جرير، وقد مثّل سيبويه حذفَ التّاء من فعل المؤنّث في مذهب مَنْ أجاز ذلك في أحسن تمثيل، وهو الذي للنحوي أنْ يفعله، وهو أنْ يُمَثِّلَ، ويعتلّ لما جاء عن العرب، فأمّا أنْ يردّه فليس ذلك له. وزعم [أي سيبويه] أنّ حذفهم التاءَ من فعل المؤنّث كحذفهم علامة التثنية من فعل الاثنين، وكذلك الجمع إذا قلت: (قام أخواك)، و(قام إخوتك)، فلما كان ذكر اسم الاثنين يُغْني عن إلحاق الفعلِ علامةَ التثنية كذلك كان ذكره اسمَ المونّث يُغني عن إلحاق علامة التأنيث ...»[1].

ونحو هذا ما ذكره السيرافي، إذ قال: «والذي قاله سيبويه أصحّ؛ لأنّه حكاه عن العرب، وهو غير متَّهمٍ في حكايته، واحتج له بما لا مدفع له، وقد قال جرير ... ما يوافق حكاية سيبويه، وهو:

لقد وَلَدَ الأُخَيْطلَ أمُّ سَوْءٍ   على بابِ استِها صُلُبٌ وشامُ

وليس كلُّ لغة توجد في كتاب الله عز وجلّ، ولا كلّ ما يجوز في العربية يأتي به القرآن، أو الشِّعر، ولأبي العباس مذاهبُ يُجوِّزُها لم توجد في قرآن، ولا غيره، ومن ذلك إجازته (إنْ زيدٌ قائماً) قياساً على (ما زيدٌ قائماً)[2]، ولا أظنُّ الاستشهاد عليه ممكناً في شيءٍ من الكلام»[3].

وقريبٌ من هذا قول الرضيّ: «ولا وجه لإنكار ما حكى سيبويه مع ثقته وأمانتـه»[4].

وجميع ما قرّره هؤلاء صحيحٌ عدا أمرين:

---

(١) الانتصار ص ١٢٠-١٢١.

(٢) انظر: المقتضب ٢/٣٥٩.

(٣) شرح السيرافي ٢/١٧٢ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٤٥٧.

(٤) شرح الكافية ٢/١٦٩.

أحدهما: احتجاج ابن ولاّد، والسِّيرافي لحكاية سيبويه ببيت جرير؛ وذلك أنّ المؤنّث في البيت مفصولٌ بينه وبين فاعله بفاصل، وهذا يجوز فيه ترك التأنيث عند كثير من النحويين[١]، أمّا حكاية سيبويه فالمؤنّث فيها متَّصلٌ بفعله.

والآخر: قول السيرافي: «ولأبي العباس مذاهب يجوّزها لم توجد في قرآن، ولا غيره، ومن ذلك إجازته (إنْ زيدٌ قائماً) قياساً على (ما زيدٌ قائماً)، ولا أظنُّ الاستشهاد عليه ممكناً في شيءٍ من الكلام».

فهذا القول ضعيف لسببين:

الأول: أنّ المبرد لم ينفرد بجواز إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس)، وإنما سبقه إلى ذلك الكسائي[٢]، ثم تبعهما أكثرُ الكوفيين[٢]، وابن جنّي[٣]، ونُسب إلى أبي علي الفارسي[٤]، وهو يخالف ما ذكره في (المسائل البصريات)، إذ نصَّ على منع إعمال (إنْ) عمل (ليس)[٥].

والثاني: أنّه جاء في كلام العرب إعمال (إنْ) عمل (ليس)، ومن ذلك قولهم: (إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك)، و(إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية)[٦]، وقولُ أعرابيٍّ: (إنْ قائماً)[٧] يريد: إنْ أنا قائماً، وقولُ الشاعر[٨]:

---

(١) انظر مثلا: الكتاب ٢/٣٨، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٠٨، والمفصل ص ١٩٨، والتخمير ٢/٣٨٤، والمقرّب ص ٣٣٠، وشرح التسهيل ٢/١١٢، ١١٣، وتوضيح المقاصد ٢/٩، وشرح التصريح ١/٢٧٩.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/١٠٩، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٠، وشرح الألفية لابن عقيل ص ٤٥.

(٣) انظر: المحتسب ١/٢٧٠.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٣٧٥، والارتشاف ٢/١٠٩، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٠، وشرح الألفية لابن عقيل ص ٤٥.

(٥) انظر: المسائل البصريات ١/٦٤٧.

(٦) انظر: الارتشاف ٢/١٠٩، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٠-٣٢١، وهذه لغة أهل العالية كما ذكر أبو حيان.

(٧) انظر: الارتشاف ٢/١٠٩، وتوضيح المقاصد ١/٣٢١.

(٨) لم أقف على قائله، وقيل: أنشده الكسائي، انظر: شرح التسهيل ١/٣٧٥، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥٨، والارتشاف ٢/١٠٩، وتوضيح المقاصد ١/٣٢١، وشرح الألفية لابن عقيل ص ٤٥، والخزانة ٤/١٦٦.

إنْ هُوَ مُسْتولياً على أحدٍ إلاّ على أضْعَفِ المجانِيْنِ

وقولُ الآخر[١]:

إنِ المَرْءُ مَيْتاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِن بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فيُخْذَلا

كما حمل ابن جنّي على هذا قراءةَ ابن جُبير[٢]: ﴿إنِ الّذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُوْنِ اللّهِ عِبَاداً أمْثَالَكُمْ﴾[٣].

هذا عن اعتراضِ المبرد، والردِّ عليه، أمّا اللُّغةُ التي حكاها سيبويه فقد نقلها جمهور النحويين، ولم يعترضوا ورودها عن العرب، كما لم يقيسوا عليها[٤]، وجعل منها ابنُ مالك[٥] قولَ الشّاعر[٦]:

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أنْ يَعِيْشَ أبوهُما وهَلْ أنا إلاّ مِنْ رَبِيْعَةَ أوْ مُضَرْ

والصحيح أنّه ليس منها؛ لأنّ (تمنّى) فعلٌ مضارعٌ، فحذفُ التاءِ من أوّله مُطّردٌ إذا التقت تاءان، وهذا ما تنبّه إليه ابن هشام، فقال: «وَهِمَ ابن مالك فجعلَه ماضياً من باب:

---

(١) لم أقف على قائله، وانظره في: شرح التسهيل ١/٣٧٦، وتوضيح المقاصد ٢/٣٢٢، وشرح الألفية لابن عقيل ص ٤٥، والهمع ١/١٢٥.

(٢) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الكوفي، من التابعين، أخذ عن ابن عباس، وابن عمر، قتله الحجاج بن يوسف سنة «٩٥هـ».

انظر: غاية النهاية ١/٣٠٥-٣٠٦.

(٣) من الآية (١٩٤) من سورة الأعراف، وانظر القراءة، ورأيَ ابن جنّي في: المحتسب ١/٢٧٠.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/١١١، وشرح الكافية ٢/١٦٩، والبسيط ١/٢٦٥، وتوضيح المقاصد ٢/٩، والمساعد ١/٣٨٩، وشرح التصريح ١/٢٧٩، وشرح الألفية للسيوطي ص ٦٦، وشرح الأشموني ١/٣١٠، وشرح الفاكهي على القطر ١/٦٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/١١١، وقد نقله ابنُ عقيل في: المساعد ١/٣٨٩.

(٦) هو لبيد بن ربيعة، انظر: ديوانه ص ٧٩، والتبصرة والتذكرة ١/١٣٢، وشرح التسهيل ٢/١١١، والمساعد ١/٣٨٩.

وهو غير منسوب في: المغني ٢/٦٧٠.

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[١]

وهذا حملٌ على الضرورة من غير ضرورة»[٢].

---

(١) قائله عامر بن جوين الطائي، انظر: الكتاب ٢/٤٦، والمذكر والمؤنث للمبرد ص ١١٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٦٧٤، والخزانة ١/٤٥، ونسبه ابن السّراج في: الأصول ٢/٤١٣ إلى عامر بن حريم الطائي.

والشاهد في البيت ترك تأنيث الفعل (أبقل) مع أنّ فاعله ضميرٌ عائدٌ إلى مؤنث، وهذا ضرورة، وبعضهم يؤوّل الأرض بمذكر، وهو المكان، ومن هؤلاء المبرد في: المذكر والمؤنث ص ١١٢، وابن السرّاج في: الأصول ٢/٤١٣.

(٢) المغني ٢/٦٧٠.

المسألة (٦١)

التّصغير:

تصغير (عِثْوَلّ)[١]

ذكر سيبويه أنّ (عِثْوَلاًّ) إذا صُغِّر حُذفت منه اللامُ الزائدة، وأبقيت الواو، فيُقال: (عُثَيِّلٌ)، أو (عُثَيِّيْلٌ) بالتعويض، واحتجّ لما ذكره بثلاث حجج:

الأولى: أنّ ذلك قول العرب، والخليل.

والثانية: أنّه لو جُمع (عِثْوَلٌّ) لقيل: (عَثَاوِلُ)، أو (عَثَاوِيْلُ) بحذف اللام الزائدة، وإبقاء الواو، والتصغير والجمع من وادٍ واحد.

والثالثة: أنّ الواو أحقُّ بالبقاء؛ لأنّها زيدت أولاً؛ لتُلحق الاسم الثلاثي بالرباعي، ثم زيدت اللام؛ لتُلحق الاسم بالخماسي.

يقول مقرّرا ذلك: «وإذا حقّرت (عِثْوَلّ) قلت: (عُثَيِّلٌ) و(عُثَيِّيْلٌ)؛ لأنّك لو جمعت قلت: (عَثَاوِلُ) و(عَثَاوِيْلُ)، وإنما صارت الواو تثبت في الجمع والتحقير؛ لأنّهم إنّما جاؤوا بهذه الواو؛ لتُلحق بنات الثلاثة بالأربعة، فصارت عندهم كشين (قِرْشَبٍّ)[٢]، وصارت اللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة في (قِرْشَبّ)[٣]، فحذفتَها كما حذفوا الباء حين قالوا: (قَرَاشِبُ)، فحذفوا ما هو بمنزلة الباء، وأثبتوا ما هو بمنزلة الشّين، وكذلك قول العرب، وقول الخليل»[٤].

الاعتراض ومناقشته:

أورد السيرافي -بإيجاز- نقد المبرد لسيبويه في هذه المسألة، فقال: «وقال أبو العباس، وحكاه عن المازني: إنه يقال: (عُثَيْلٌّ) بحذف الواو؛ لأنّها زائدة كما أنّ

---

(١) العثولّ: الجافي الغليظ، والكثير اللحم الرخو، انظر: اللسان (عثل).

(٢) القرشبّ: المسنّ، انظر: الصحاح ١/٢٠٠.

(٣) ذكر سيبويه في: الكتاب ٤/٢٩٩ أن الباء الزائدة في (قرشبّ) للإلحاق، وهذا يُفهمُ منه أنّه يجعل اللام الزائدة في (عثولّ) مُلْحِقة.

(٤) الكتاب ٣/٤٣٠.

اللام زائدة»[١].

وما ذكره السيرافي يُفهم منه أنّ المبرد لا يُجيز مذهب سيبويه، وهذا خلاف ما أثبته المبرد في (مسائل الغلط)، و(المقتضب).

يقول في (مسائل الغلط) مُعلّقاً على نصّ سيبويه المتقدّم: «وهذا غلطٌ؛ من قبل أنّ الواو زائدة، واللام مثلها، والواو أولى بالحذف؛ لأنّها من حروف الزيادة، واللام إنما هي من حروف التّضعيف، وليس هكذا (قِرْشَبّ)، وأنت مُخَيَّرٌ في حذف أيّهما شئت إلا أنّ حذف الواو في قولك: (عُثَيْلٌّ) أجود، وهذا قولُ أبي عثمان[٢]»[٣].

ويقول في(المقتضب): «وتقول في تصغير (عِشْوَلّ): (عُثَيْلّ) فاعلم؛ لأنّ فيه زائدتين: الواو وإحدى اللاّمين، والواو أحقُّ -عندنا- بالطّرح؛ لأنّها من الحروف التي تزاد، واللام مضاعَفة من الأصول، وهما جميعاً للإلحاق بمثل (جِرْدَحْل)[٤]، وكان سيبويه يختار (عُثَيِّل)، و(عُثَيْول) فيمن قال: (أُسَيْود)[٥]، ويقول: هي مُلْحِقَة، وهي أبعد من الطرف، وقد يجوز ما قال، ولكنّ المختار ما ذكرنا؛ للعلّة التي شرحنا»[٦].

فالنّصان يؤكّدان ما يأتي:

أولاً: أنّ المبرد لا يجعل حذف اللام، وإبقاء الواو في تصغير (عِشْوَلّ) غلطاً، وإنّما يُغَلِّطُ سيبويه في منعه حذف الواو، وإبقاء اللام.

ثانياً: أنّه يجيز ما ذهب إليه سيبويه، ولكنّه يختار أن يقال: (عُثَيْلّ) بحذف الواو وإبقاء اللام، وهذا خلاف ما ذكره بعض النحويين كالسّيرافي، والرضيّ[٧]؛ إذ ذكرا ما يُفهم منه أنّ المبرد يمنع مذهب سيبويه.

---

(١) شرح السيرافي ٤/١٩٧ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/٩٢٢-٩٢٣.

(٢) انظر رأي المازني في: شرح السيرافي ٤/١٩٧ب، والنكت ٢/٩٢٣، وشرح الشافية للرضي ١/٢٥٤، والارتشاف ١/١٧٢.

(٣) انظر: الانتصار ص ٢٥٩-٢٦٠.

(٤) الجِردَحْل من الإبل: الضخم، انظر: اللسان (جردحل).

(٥) يريد في لغة مَنْ لم يقلب الواو ياء.

(٦) المقتضب ٢/٢٤٥.

(٧) انظر: شرح الشافية للرضي ١/٢٥٤.

ثالثاً: أنّه يحتجّ لاختياره، وهو حذف الواو وإبقاء اللام بأمرين:

أحدهما: أنّ اللام لها قوتان: الأولى: أنها حرفُ إلحاق، والثانية: أنّها مضاعَفة عن أصل، أمّا الواو فليس لها سوى أنّها حرفٌ مُلْحِقٌ.

والآخر: أنّ ذلك مذهب المازني.

ومن الجدير بالذكر -هنا- أنّ الرُّماني قال: إنّ المبرد حكى ما اختاره عن الأخفش[١]، وقولُه يخالف ما ذكره المبرد في (مسائل الغلط).

هذا، وقد افترق النحويون في هذه المسألة فريقين:

الفريق الأول: وافقوا سيبويه، ومن أبرزهم: ابن السّرّاج[٢]، وابن ولّاد[٣]، والسِّيرافي[٤]، والرماني[٥]، والصّيمري[٦]، وابن عصفور[٧]، والرضي[٨]، وأبو حيّان[٩].

وقد احتجوا لصحة مذهبهم بما يأتي:

١ - أنّ سيبويه قد حكى ما ذهب إليه عن العرب[١٠].

٢ - أنّ الواو كانت أحقَّ بالبقاء؛ لأنّها متحرّكة، وبعيدةٌ عن آخر الاسم[١١].

والفريق الثاني: وافقوا المبرد، ومنهم: الزّجّاج، ومَبْرَمان[١٢].

والذي عندي أنّ أقوى حجّة لسيبويه ومن تبعه أنّ ما ذهبوا إليه هو المسموع عن العرب، فلا تجوز مخالفته لمجرد القياس.

---

(١) انظر: شرح الرماني ٤/٦٦أ.

(٢) انظر: الأصول ٣/٤٤.

(٣) انظر: الانتصار ص ٢٦٠.

(٤) انظر: شرح السِّيرافي ٤/١٩٧ب.

(٥) انظر: شرح الرماني ٤/٦٥ب.

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/٦٩٣.

(٧) انظر: المقرّب ص ٤٥٠-٤٥١.

(٨) انظر: شرح الشافية للرضي ١/٢٥٣-٢٥٤.

(٩) انظر: الارتشاف ١/١٧٢.

(١٠) ممّن احتج بهذا السيرافي في: شرح الكتاب ٤/١٩٧ب، والرضي في: شرح الشافية ١/٢٥٤، وأبو حيان في: الارتشاف ١/١٧٢.

(١١) انظر: شرح الرماني ٤/٦٥ب.

(١٢) انظر: الارتشاف ١/١٧٣.

المسألة (٦٣)

التَّصغير:

تصغير (مُقْعَنْسِس)[١]

ذهب سيبويه إلى أنّ (مُقْعَنْسِساً) إذا صُغِّر حُذفت منه النُّونُ الزائدة، والسِّينُ المُلْحقَة بـ(مُحْرَنْجِم)[٢]، وهي المتطرّفة حملاً على الجمع، فيقال: (مُقَيْعِس)، أو (مُقَيْعِيْس) بالتعويض، يقول مقرّراً هذا: «وإذا حقّرت (مُقْعَنْسِس) حذفت النُّون، وإحدى السِّينين؛ لأنّك كنت فاعلاً ذلك لو كسَّرته للجمع، فإن شئت قلت: (مُقَيْعِس)، وإن شئت قلت: (مُقَيْعِيْس)»[٣].

الاعتراض ومناقشته:

أورد السِّيرافي -باختصار- نقد المبرد لسيبويه في هذه المسألة، فقال: «وقال أبو العبّاس المبرد تصغيره (قُعَيْسِسٌ)؛ لأنّه مُلْحَقٌ بـ(مُدَحْرِج)، ولو صُغِّر (مُدَحْرِج) قيل: (دُحَيْرِج)؛ لأنّه لا زائد فيه إلا الميم»[٤].

وما ذكره السيرافي هو خلاصة ما قرّره المبرِّد في (مسائل الغلط)، و(المقتضب).

يقول في (مسائل الغلط) معلّقاً على نصِّ سيبويه المتقدِّم: «وهذا خطأٌ، وهو نقضُ قوله فيما عليه أصلُ التغيير عنده، وذلك أنّ المُلْحِق -عنده- بمنزلة الأصلي، وعند جميع النحويين، وهو يعلم أنّ سينَ (مُقْعَنْسِس) الزائدة مُلْحقَة بميم (مُحْرَنْجِم)؛ ولذلك لم تُدغَم فيها التي قبلها، وقد أوجب في تصغير (مُحْرَنْجِم): (حُرَيْجِم)، فحذف الميم؛ إذ لم يكن بعدها إلا أصلٌ، فكذلك يلزمه فيما كان بمنزلة الأصل أنْ يقول: (قُعَيْسِس)، وهو القياس اللازم»[٥].

---

(١) المُقْعَنْسِسُ: الشديد، انظر: الصحاح ٣/٩٦٤، وفيه: «وتصغيره (مُقَيْعِيس)، وإن شئت عوَّضت.. وقلت: (مُقَيعِس)»، وهذا سهوٌ من الناسخ أو المحقق.

(٢) المُحْرَنْجِمُ: المجتمع، انظر: اللسان (حَرْجَمَ). (٣) الكتاب ٣/٤٢٩.

(٤) شرح السيرافي ٤/١٩٧أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/٩٢٢.

(٥) انظر: الانتصار ص ٢٥٤.

ويقول في (المقتضب): «وكان سيبويه يقول في تصغير (مُقْعَنْسِس): (مُقَيْعِس) و(مُقَيْعِيْس)، وليس القياس -عندي- ما قال؛ لأنّ السِّين في (مُقْعَنْسِس) مُلْحقَةٌ، والمُلْحِقُ كالأصلي، والميم غير ملحقة، فالقياس (قُعَيْسِس) و(قُعَيْسِيْس) حتى يكون مثل (حُرَيْجِم) و(حُرَيْجِيم))»[١].

فهو -كما ترى- يُقرِّرُ أنّ ما ذهب إليه سيبويه خطأٌ، ومخالفٌ للقياس، وأنّ الصّواب (قُعَيْسِسٌ) بحذف الميم والنُّون، وإبقاء السِّين؛ لأنّها حرفٌ مُلْحِقٌ، والحَرْفُ المُلْحِقُ بمنزلة الأصلي عند جميع النحويين، فلا يُحذف.

وقد انتصر جمهور النحويين لمذهب سيبويه، فجاءت انتصاراتهم على النحو الآتي:

أ - الأخذ برأي سيبويه دون تعليل له، أو ردٌّ لاعتراض المبرد، وممّن سلك هذا المسلك ابنُ السّرّاج[٢]، والزمخشري[٣]، وابن الحاجب[٤]، والأشموني[٥].

ب - ردُّ اعتراض المبرد، أو تعليل رجحان مذهب سيبويه، وممّن ذهب إلى هذا ابن ولاّد، والسيرافي، والفارسي، والرماني، وابن جنّي، والصّيمري، وصدر الأفاضل، وابن يعيش، والرضيّ، والجاربردي[٦].

وينحصر ما قرّره هؤلاء في ثلاثة أمور:

الأول: أنّ المبرد قد وقع في التناقض؛ وذلك لأنّه ذهب في تصغير (عِثْوَلّ) إلى أنّ حذف الواو المُلْحقَة أولى من حذف اللام المكررة عن الأصل[٧]، ثم ذهب في تصغير (مُقدِّم) إلى حذف الدال المكررة عن الأصل[٨]، وإبقاء الميم

---

(١) المقتضب ٢/٢٥١-٢٥٢.

(٢) انظر: الأصول ٣/٤٣.

(٣) انظر: المفصل ص ٢٠٤.

(٤) انظر: الشافية ١/٩١.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٢/٤٦٥.

(٦) هو أحمد بن الحسن الجار بُردي، فخر الدين، توفي سنة «٧٤٦هـ»، انظر: البغية ١/٣٠٣.

(٧) انظر: المقتضب ٢/٢٤٥، والمسألة السابقة.

(٨) انظر: المقتضب ٢/٢٥٠ إذ تحدث المبرد عن (محمّر)، وهي كـ(مُقدّم).

الزائدة؛ لأن لها معنى، فهو يحذف المُلْحِق ويُبقي المكرر في (عِثْولّ)، ويحذف المكرر ويبقى الميم في (مُقَدِّم)، وهذا يُلزمه أن يجعل الميم أولى بالبقاء من المُلْحِق، ولكنّه خالف ذلك في (مُقْعَنْسِس)، فأبقى المُلْحِق، وحذف الميم، وهذا الرد لابن ولّاد[١].

والثاني: أنّ قياسَ المبرد السِّينَ في (مُقْعَنْسِس) على الميم الثانية في (مُحْرَنْجِم) غيرُ صحيح؛ لأنّ الميم المتطرّفة حرفٌ أصلي، أمّا السين فهي زائدة للإلحاق، وممّن أثبت هذا ابن يعيش[٢].

والثالث: تعليل رجحان مذهب سيبويه بعلّتين:

إحداهما: أنّ الميم في (مُقْعَنْسِس) لها قوتان:

الأولى: أنها تدل على معنى الفاعل[٣].

والثانية: أنّها وقعت في أول الكمة، أما السِّين فلا تفيد معنى، وهي في الطَّرف، والطَّرفُ موضع حذف وتغيير[٤].

والعلّة الأخرى: أنّ السِّين مكرّرة، والتكرار ثقيل، فلذا كان حذف السِّين أولى، وهذه العلّة لصدر الأفاضل[٥].

وما ذكره هؤلاء -فيما أرى- صحيحٌ، إلا وصف ابنِ ولّاد ما قرّره المبرد بالتناقض، فإنّه خلاف الصواب؛ وذلك لأنّ مذهب المبرد يتلخّص فيما يأتي[٦]:

أولاً: إن كان حرف الإلحاق مكرراً عن أصل، فهو أحقُّ بالبقاء سواء أكان الزائد الآخر ملحقاً كالواو في (عِثْوَلّ)، أم كان الميمَ الدالة على معنى الفاعل كما في (مُقْعَنْسِس).

ثانياً: إن كان الزائد مكرراً عن الأصل، ومعه الميم الدالة على معنى الفاعل نحو (مُقدِّم) حُذف المكرر، وأبقيت الميم.

---

(١) انظر: الانتصار ص ٢٥٤-٢٥٥. (٢) انظر: شرح المفصل ٥/١٣١.

(٣) انظر: الانتصار ص ٢٥٥، وشرح السيرافي ٤/١٩٧أ، والتكملة ص ٤٩٧، وشرح الرماني ٤/٦٥ب، والخصائص ٢/٤٧٨-٤٧٩، والتبصرة ٢/٦٩٨، والتخمير ٢/٤١٧، ٤٢٥، وشرح المفصل ٥/١٣١، والمقرب ص ٤٥٢، وشرح الشافية للرضي ١/٢٥٩-٢٦٠، وشرح الشافية للجاربردي ١/٩١.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٤/١٩٧أ، وشرح الرماني ٤/٦٥ب، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٩٧-٦٩٨، والتخمير ٢/٤٢٥، وشرح الشافية للرضي ١/٢٥٩.

(٥) انظر: التخمير ٢/٤٢٥. (٦) تنبّه إلى هذا الشيخ عضيمة، انظر: هامش المقتضب ٢/٢٥٢.

المسألة (٦٣)

التصغير:

تصغير (عَطَوَّد)[١]

قال سيبويه في (بابُ ما يُحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات): «وإذا حقّرت (عطوَّد) قُلت: (عُطَيِّد)، و(عُطَيِّيْد)؛ لأنّك لو كسّرته للجمع قلت:(عَطَاوِد)، و(عَطَاوِيْد)، وإنّما ثقّلتَ الواو التي ألحقتْ بنات الثلاثة بالأربعة، كما ثقّلت باء (عَدَبَّس)[٢]، ونون (عَجَنَّس)[٣]»[٤].

يُقرِّرُ سيبويه في هذا النص ما يأتي:

أولاً: وجوب حذف الواو الأولى من (عطوّد) في التصغير، وإبقاء الثانية؛ لأنّها رابعة، وجواز التعويض عن الحذف بياء قبل الآخر، فيقال: (عُطَيِّد)، و(عُطَيِّيْد) حملاً للتصغير على الجمع؛ لأنّهما من وادٍ واحد.

ولم ينص سيبويه على أنّ المحذوفَ الواوُ الأولى، وإنّما دلّ على ذلك أنّ الواو الثانية رابعةٌ، وقد نصّ قبل ذلك على أنّ الواو إذا كانت رابعة لم تُحذف في التصغير والجمع[٥].

وفهم أبو حيان، وابن عقيل من النص المتقدم أنّ سيبويه يُجيز حذف الواو الأولى، وإبقاءَها[٦].

والحقُّ ما ذكرته، وهو أنّه يُوْجِب الحذف، ويُجيز التعويض، ولم ينصّ على التعويض -هنا- اكتفاءً بما ذكره قبلاً، إذ ردَّد جواز التعويض عن المحذوف في التّصغير والجمع بياء

---

(١) العطوَّد: السّير السريع، انظر: الصحاح ٢/٥١٠.

(٢) العدبَّس: الشديد الموثَّق الخَلْق، انظر: المصدر السابق ٣/٩٤٧.

(٣) العجنَّس: الجمل الضخم: انظر: المصدر السابق ٣/٩٤٦.

(٤) الكتاب ٣/٤٢٩-٤٣٠.

(٥) انظر: المصدر السابق ٣/٤٢٩.

(٦) انظر: الارتشاف ١/١٧٢، والمساعد ٣/٤٩٥.

قبل الآخر[١]؛ ولذا قال قبل حديثه عن (عطوَّد): «وتقول في تحقير (عَفَنْجَج)[٢]: (عُفَيْجِج)، و(عُفَيْجِيْج)»[٣]، ولم ينص على التعويض.

ثانياً: أنّ (عطوَّداً) اسمٌ ثلاثيٌّ ملحَقٌ بالرباعي الملحق بالخماسي[٤]، وحرفا الإلحاق فيه الواوان، ويُفْهم هذا ممّا يأتي:

١ - قوله: «وإنّما ثقّلت الواو التي ألحقتْ الثلاثة بالأربعة، كما ثقّلت باء (عدبّس)، ونون (عجنّس)»، وباء (عدبّس)، ونون (عجنّس) شُدِّدتا؛ لتُلحقا الرباعي بالخماسي، وإنّما حُكم بإلحاق (عَدَبَّس)، و(عَجَنَّس)؛ لأنّهما بعد الزيادة صارا على وزن (سَفَرْجَل) الخماسيّ، وما كان على وزن الخماسي من الرُّباعي المزيد فهو ملحقٌ، إلا ما كانت زيادته بحرف مدٍّ؛ لأنّ حروف المدّ لا تكون للإلحاق[٥].

٢ - أنّه نصّ في أبواب الترخيم على أنّ (قَنَوَّراً)[٦] -وهو مثل (عطوَّد)- ملحقٌ بـ(فَدَوْكَس)[٧] الرباعيّ الملحَق بـ(سَفَرْجَل)[٨].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٤٢٦، وانظر: المقتضب ٢/٢٤٧، ٢٤٩.

(٢) العَفَنْجَج: الضخم الأحمق، انظر: الصحاح ١/٣٢٩.

(٣) الكتاب ٣/٤٢٩.

(٤) أجاز سيبويه في الثلاثي الملحق بحرفين أن يقالَ: إنه ملحقٌ بالرُّباعيّ الملحق بالخماسي، أو يقالَ: إنه ملحق بالخماسي، إذ يقول: «وما لَحِقَ من بنات الثلاثة بـ(خَزَنْبَل) فنحو: (عَفَنْجَج)، و(ضَفَنْدَد)، و(خَزَنْبَل) هو الذي لحق من الأربعة ببنات الخمسة»، الكتاب ٤/٢٩٧.

ويقول -أيضاً-: «وقد بيّنت ما أُلحق ببنات الأربعة من بنات الثلاثة، ثم أُلحق ببنات الخمسة، كما أُلحق ببنات الأربعة، وذلك نحو(جَحَنْفَل) أُلحق ببنات الخمسة، ثم أُلحق به (عَفَنْجَج) كما أُلحق (جَحَنْفَل)، فكلُّ شيءٍ من بنات الأربعة كان على مثال الخمسة فهو مُلحق به، وما كان من بنات الثلاثة إذا لم يكن فيه إلا زيادة واحدة يكون على مثال الأربعة فإنّه إذا كان بزيادة أخرى على مثال: (جَحَنْفَل) ملحق بالخمسة، كما أُلحق بالخمسة الذي هو ملحق به»، الكتاب ٤/٣٠١-٣٠٢.

واستثنى من ذلك ما كان فعله بعد حذف الحرف الملحق الثاني مخالفاً أمثلة الفعل الرباعي نحو (حَبَرْبر)، انظر: الكتاب ٤/٣٠١-٣٠٢.

(٥) انظر: الكتاب ٤/٢٩٠، ٣٠٢.

(٦) القَنَوَّر: الضخم الرأس، انظر: الصحاح ٢/٧٩٩.

(٧) الفَدَوْكس: الأسد، انظر: المصدر السابق ٣/٩٥٧.

(٨) انظر: الكتاب ٢/٢٦٠-٢٦١، وانظر في إلحاق (قنوّر) -أيضاً-: المساعد ٤/٨٠.

٣ - أنّه ذكر في باب الإلحاق بالتّضعيف أنّ (العَدبّس)، و(العَجنّس) ملحقان بالخماسيّ، ثـم ذكـر أنّ (عطوّداً) ملحقٌ بالخماسي -أيضاً- كما أُلحق بـه (عَدَبّس)[١].

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (الانتصار)، و(شرح السِّيرافي) أنّ المبرد اعترض سيبويه في حذفه الواو الثانية من (عطوَّد) في التصغير، وقرّر ما يأتي:

أولاً: وجوب إبقاء الواوين في التصغير؛ لأنّهما مُلْحِقان، ولأنّ الثانية رابعة[٢]، فيقال: (عُطَيِّيْد) بقلب الواوين ياءين، وإدغام ياء التصغير في الياء الأولى.

ثانياً: أنّ سيبويه يلزمه حذف واو (مُسَرْوَل)[٣] -وهو مُلْحَقٌ بـ(مُدَحْرَج)- كما حذف واو (عطوّد)[٤].

وقد صحّح مذهب سيبويه ابنُ ولاّد، والسِّيرافي، واحتجا بما احتج به سيبويه، وهو أن الجمع يجب فيه حذف الواو الأولى، فيجب أن يحمل عليه التصغير[٥].

وأضاف ابن ولاّد ما يأتي[٦]:

أ - أنّ المبرد يلزمه إبقاء تاء (مُخْتار)، ونون (مُنْقاد)؛ لأنّ بعدهما ألف.

وهذا سهوٌ من ابن ولاّد في فهم غرض المبرد من الاحتجاج بأنّ الواو رابعة؛ لأنّ المبـرد إنما احتج بوقوع الواو رابعة؛ لإبقائها نفسها، وليس ما قبلهـا.

---

(١) انظر: الكتاب ٤/٢٩٨.

(٢) في نسخة (الانتصار) المخطوطة: (تابعة) وهو تحريف.

(٣) يُقال: طائرٌ مُسَرْوَلٌ: إذا ألبسَ ريشُه ساقَيه، وحمامة مُسَرْوَلة: في رجليها ريشٌ، انظر: اللسان (سَرَل)، وفي الصحاح ٥/١٧٢٩: يقال: فرسٌ أبلقُ مُسَرْوَل للذي يجاوز بياض تحجيله إلى العضدين والفخذين.

(٤) انظر: الانتصار ص ٢٥٦، وشرح السيرافي ٤/١٩٧أ، وقد نقله عنه الأعلم، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/٩٢٢، وانظر -أيضاً-: شرح الشافية ١/٢٥٣.

(٥) انظر: الانتصار ص ٢٥٧، وشرح السيرافي ٤/١٩٧أ.

(٦) انظر: الانتصار ص ٢٥٦-٢٥٩.

ب - أنّ واو (مُسَرْوَل) مخالفةٌ لواو (عَطَوّد) التي حذفها سيبويه، وهي الواو الأولى، فلا يلزم سيبويه ما ذكره المبرد، ووجه المخالفة بينهما أنّ واو (مُسَرْوَل) رابعةٌ، فلا تحذف مطلقاً، سواء أكانت زائدة، أم أصلية، أمّا واو (عطوّد) التي حذفها سيبويه فهي ثالثة، فتحذف كما حُذِفَت واو (فَدَوْكَس).

ويبدو لي أنّ المبرد إنما ألزم سيبويه حذف واو (مُسَرْوَل)؛ لأنّه ظنَّ أنه يحذف الواو الثانية في (عطوَّد)، وهي رابعة ملحقة كواو (مُسَرْوَل).

وأقوى حجة لسيبويه أنّ الاسم الملحَق يتبع ما أُلحِق به في جميع تصاريفه، ومنها الجمع، والتصغير[1]، و(عطوَّد) ملحقٌ بـ(عَدَبَّس)، و(فَدَوْكَس)، وما أشبههما من الرباعي الملحَق بالخماسي بلا خلاف[2]، وقد ثبت أنّ (عَدَبَّساً)، و(فَدَوْكساً) ونحوهما يجب حذف الحرف الثالث منها في الجمع، والتصغير؛ إذ لا يقال: (عُدَيْبِّس)، و(فُدَيِّكس)، و(عَدابِّس)[3]، و(فَدَاوكس)، فكذلك (عطوَّد) يجب حذف ثالثه، وهو الواو الأولى.

---

(١) انظر: المساعد ٤/٧٢-٧٣.

(٢) انظر: المنصف ١/١٧٨.

(٣) انظر: الصحاح ٣/٩٤٧.

المسألة (٦٤)

التَّصغير:

تصغير (أَلَنْدَد)[1]

من الأسماء المُلْحقة بالخماسي (أَلَنْدَد)، وحرفا الإلحاق فيه الهمزة والنون[2].

وقد ذهب سيبويه إلى أنّ تصغيره (أُلَيْدّ) بحذف النون، وإبقاء الهمزة؛ لتصدُّرِها، وإدغامِ الدالين، وعلّل ذلك بأنّ النُّون لما حُذِفت صار الاسم (أَلْدَد)، فوجب الإدغام؛ لأنّ (أفعل) من الأسماء المضاعَفة لا يكون إلا مدغماً[3].

الاعتراض ومناقشته:

حكى السيرافي، والرماني أن أبا العباس المبرد اعترض سيبويه في إدغامه الدالين عند التصغير، فقال: «الصواب (أُلَيْدِد)؛ لأنّه ملحقٌ، فصار بمنزلة (قَرْدَدَ)[4] إذا صغّرناه قلنا: (قُرَيْدِد)، ولم تُدغم (قَرْدَد) ؛ لأنّه مُلْحَق»[5].

وقد صحّح السيرافي[6]، والرماني[7]، وابن جنّي[8]، والرضي[9] قولَ سيبويه، واحتجوا بحجة قريبة مما ذكره، وهي أنّ (أَلَنْدَد) إنما كان مُلحَقاً؛ لاجتماع النون مع الهمزة، فلما حُذفت النون للتصغير لم يبق الاسم مُلْحَقاً، فوجب إدغام الدالين؛

---

(١) الألندد: الشديد الخصومة، انظر: اللسان (لَدَد).

(٢) انظر: الخصائص ٢/ ٤٨٠.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٤٣٠.

(٤) القَرْدَد: ما ارتفع من الأرض، وهو مُلْحَقٌ بـ(جَعْفر)، وحرف الإلحاق الدال الثانية، انظر: المحكم ٦/ ١٨٨.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٤/ ١٩٧ب، وقد نقل كلام السيرافي الأعلمُ، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/ ٩٢٣، وانظر: شرح الرماني ٤/ ٦٦أ، ولم أجد هذا الاعتراض في كتب المبرد.

(٦) انظر: شرح السيرافي ٤/ ١٩٧ب-١٩٨أ.

(٧) انظر: شرح الرماني ٤/ ٦٦أ.

(٨) انظر: الخصائص ٣/ ١١٦-١١٧.

(٩) انظر: شرح الشافية ١/ ٢٥٤.

لرجوعه إلى حكم (ألدّ).

وممّن اختار مذهب سيبويه -أيضاً- أبو علي الفارسيّ، وابن مالك[١]، وعلَّل الأخيرُ اختيارَه بأنّ جمع (ألَنْدَد) يقال فيه: (ألادّ)، والتصغير محمول على الجمع، أمّا الأول فلم يعلّل اختياره.

والذي أراه أنّ لمذهب أبي العباس المبرد وجهاً قوياً في القياس، وهو أنّ ترك الإدغام فيه تنبيهٌ على أنّ الاسم مُلْحَقٌ في الأصل، كما أنّه يدفع الالتباس بتصغير (ألدّ) غير المُلْحَق[٢].

---

(١) انظر: التكملة ص ٤٩٨، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٩٦.

(٢) يقول ابن جنّي: «الحرف الزائد لا يكون للإلحاق أولاً، كهمزة (أفعل) ... فإذا انضمّ إلى الزيادة أولاً زيادةٌ أخرى صارت للإلحاق ...» الخصائص ٢/٤٨٠.

المسألة (٦٥)

التصغير:

تصغير (فَعُوْلاء)

ذهب سيبويه إلى أنّ ما كان على (فَعُوْلاء) إذا صُغِّر حذف منه الواو، وبقيت ألف التأنيث الممدودة، وذلك نحو قولك في تصغير (جَلُوْلاء)[١]: (جُلَيْلاء)، وفي تصغير (بَرُوْكاء)[٢]: (بُرَيْكاء).

وحجّته أنّ لألف التأنيث الممدودة شبهاً بتاء التأنيث في التحرُّك، وشبهاً بألف التأنيث المقصورة في عدم تقدير انفصالها عن الاسم؛ فلشبهها بالتاء لم تسقط، ولشبهها بالألف المقصورة اعتُدَّ بها في التصغير، فحُذِف من الاسم حرفُ المدّ الزائد، وهو الواو.

واجتماع الشّبهين منعها أنْ تأخذ من التاء عدم الاعتداد بها في التصغير، وأنْ تأخذ من الألف المقصورة السقوط.

يقول مقرِّراً ذلك: «وإذا حقّرت (بَرُوكاء)، أو (جَلُولاء) قلت: (بُرَيْكاء)، و(جُلَيْلاء)؛ لأنّك لا تحذف هذه الزوائد[٣]؛ لأنّها بمنزلة الهاء، وهي زائدة من نفس الحرف كألف التأنيث، فلمّا لم يجدوا سبيلاً إلى حذفها؛ لأنّها كالهاء في ألاّ تحذف خامسةً، وكانت من نفس الحرف صارت بمنزلة كاف (مُبَارك)، وراء (عُذَافر)، وصارت الواو كالألف التي تكون في موضع الواو، والياء التي تكون في موضع الواو -إذا كُنَّ سواكن- بمنزلة ألف (عُذَافر)، و(مُبَارك)؛ لأنّ الهمزة تثبت مع الاسم، وليست كهاء التأنيث»[٤].

ولا يخفى ما في بعض عبارات سيبويه من غموض، وتوضيحه فيما يلي:

قوله: «لأنّها بمنزلة الهاء» يعني به أنّ ألف التأنيث المدودة بمنزلة تاء التأنيث المتحركة، فلا تسقط في التصغير، وقد بيّن وجه الشّبه بينهما في موضع آخر،

---

(١) جَلُولاء: قرية بناحية فارس، انظر: الصِّحاح ٤/١٦٦١، والمخصص ١٦/٧٣.

(٢) البَرُوكاء: اقتتال القوم، وهم جاثمون على الرُّكب، انظر: اللسان (برك).

(٣) يريد ألف التأنيث الممدودة.

(٤) الكتاب ٣/٤٤٠-٤٤١.

فقال: «فأمّا الممدود فإنّ آخره حيٌّ [أي: متحرك] كحياة الهاء، وهو في المعنى مثل ما فيه الهاء، فلما اجتمع فيه الأمران جُعِل بمنزلة ما فيه الهاء، والهاءُ بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم[١] فجُعِلا اسماً واحداً، فالآخِرُ لا يُحذف أبداً؛ لأنّه بمنزلة اسمٍ مضافٍ إليه»[٢].

وقوله: «وهي زائدة من نفس الحرف كألف التأنيث» يريد به أنّ ألف التأنيث الممدودة بمنزلة ألف التأنيث المقصورة في عدم تقدير انفصالها عن الاسم.

وقوله: «وصارت بمنزلة كاف (مبارك) ...» يقصد به أنّ الألف الممدوة صارت كالحرف الأصلي.

الاعتراض ومناقشته:

أورد السيرافي نقد المبرد لسيبويه في هذه المسألة، فقال: «وإذا حقّرت (بَرُوكاء)، و(جَلُولاء) قلت: (بُرَيْكَاء)، و(جُلَيْلاَء)، وهذا وما جرى مجراه مما ردّه أبو العباس المبرّد على سيبويه؛ لأنّه قال: إنّ آخر (جَلُولاَء)، و(بَرُوكَاء) ألفان للتأنيث بمنزلة ألفي (حمراء)، وهي نظيرة الهاء، ولا خلاف بينهم أنّه إذا حُقِّر (جَلُولَة)، و(بَرُوكَة) حُقِّر (جَلُول)، و(بَرُوك)، فيقال: (جُلَيِّل)، و(بُرَيِّك)، ثم تلحق هاء التأنيث، فيقال: (جُلَيِّلَة)، و(بُرَيِّكَة)، وسيبويه أسقط الواو من (بَرُوكَاء)، و(جَلُولاَء)، فصغَّر على الحذف، فصار (جُلَيْل)، و(بُرَيْك)، وألحق ألفي التأنيث.

فيقال له: إنْ كان ألفا التأنيث مُعتداً بهما فينبغي ألاّ تُصغِّر الصّدر، وتجعل تصغيره كتصغير (عِلْبَاء)، و(حِرْبَاء)[٣]، و(مَنْصُور)، فتقول: (عُلَيْبِيّ)، و(حُرَيْبِيّ)، و(مُنَيْصِير)، وكذلك على قوله إذا حذف الواو، وكانت الألفان بمنزلة ما هو من نفس الحرف أن يقول: (جُلَيْلِيّ)، و(بُرَيْكِيّ)، ولا يقول هذا أحدٌ، وإنْ كانت الألفان بمنزلة شيءٍ ضُمَّ إلى الأول، فينبغي أن تُصغِّر الأول بأسره، ثم تلحقه ألفي التأنيث، فهذا طريق احتجاج أبي العبّاس عليه»[٤].

---

(١) يريد: بمنزلة الاسم المركب.

(٢) الكتاب ٣/٤٢٣.

(٣) الحِرْباء: مسمار الدرع، انظر: اللسان (حرب).

(٤) شرح السيرافي ٤/٢٠٢أ، وقد نقله الأعلم في: النكت ٢/٩٢٥.

وما ذكره السيرافي يتّفق في المعنى مع ما أثبته المبرّد في (مسائل الغلط)، و(المقتضب)، إذ ذهب إلى أنّ الصّواب في تصغير (فَعُولاء): (فُعَيِّلاء) بإثبات الواو؛ لأنّ ألف التأنيث الممدودة بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم، فلا يُعتدُّ بها في التصغير، وحكم على رأي سيبويه بالغلط، ومخالفةِ القياس، معلّلاً حكمه بأنّ سيبويه جعل ألف التأنيث الممدودة بمنزلة التاء في اللّزوم، وبمنزلة أحد حروف الكلمة في الاعتداد به في التصغير، فجعلُها بمنزلة التاء، يُلزِمُه أن يُحقِّر ما قبلها ثم يأتي بها، كما يُفعل بما فيه التاء، وجعلُها بمنزلة أحد حروف الكلمة يُلزِمُه ألاّ يحقِّر ما هي فيه إذا كان بها على ستة أحرف[١].

وقد ذهب مذهبَ سيبويه جماعةٌ منهم: ابن السَّراج، وابن ولاّد، والسيرافي، والفارسي، والرُّماني، وابن مالك، والرضي، وابن عقيل، والسَّلسيلي.

فأمّا ابنُ السّراج[٢]، والفارسي في (التكملة)[٣]، والرُّماني[٤] فلم يضيفوا شيئاً إلى ما أثبته سيبويه.

وأمّا ابن ولاّد[٥]، والسيرافي[٦] فردّا على المبرد اعتراضه، وصحّحا مذهب سيبويه محتجَّين بأنّ ألف التأنيث الممدودة تُخالف التاء في بعض الأوجه، فلا تأخذ حكمها في عدم الاعتداد بها في التصغير، ومن تلك الأوجه أنّ العرب أجروا ألف التأنيث الممدودة مُجرى ألف الإلحاق في الجمع، فقالوا في جمع (صحراء): (صحاري)، كما قالوا في جمع (حِرْباء): (حَرَابي)، بخلاف التاء فإنهم لم يجروها هذا المجرى.

---

(١) انظر: الانتصار ص ٢٦١، والمقتضب ٢/٢٦٠-٢٦١.

(٢) انظر: الأصول ٣/٤٨.

(٣) انظر: التكملة ص ٤٩٤.

(٤) انظر: شرح الرُّمّاني ٤/٦٩ب.

(٥) انظر: الانتصار ص ٢٦١-٢٦٢.

(٦) انظر: شرح السيرافي ٤/٢٠٢أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/٩٢٥-٩٢٦.

وأمّا ابن عصفور[١]، وابن مالك[٢]، والرضي[٣]، وابن عقيل[٤]، والسَّلسيلي[٥] فجعلوا تصغير (فَعُوْلاء) على (فُعَيْلاء) مستثنى من قاعدة عامة، وهي أنّ ألف التأنيث الممدودة بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ، فلا يعتدُّ بها في التصغير، ولم يبيّنوا سبب هذا الاستثناء.

ويشهد لمذهب المبرد -في رأيي- ما يأتي:

أولاً: أنّ سيبويه ومن وافقه اعتدوا بتشابه ألفي التأنيث الممدودة والمقصورة في تصغير ما كان على (فَعُوْلاء)، وما أشبهه، ولم يعتدوا به في تصغير بقية الأسماء، ومن ذلك أنّهم احتجُّوا لبقاء الألف في تصغير (خنفساء) بأنّها قد أشبهت تاء التأنيث في التحرك[٦]، ولم يجعلوا لشبهها بالألف المقصورة أثراً، فيفعلوا بها ما فعلوه بـ(قَرْقَرى) حين قالوا: (قُرَيْقِر)، وهذا فيه تخالف.

ثانياً: أنّ ما ذهب إليه المبرد فيه طردٌ للقاعدة؛ لأنّه يجعل الألف الممدودة بمنزلة التاء في جميع الأمثلة.

وأختم هذه المسألة بثلاثة أمور مُتَمِّمَة لما تقدّم:

الأول: أنّ كلام ابن يعيش في (شرح المفصل)[٧]، وابن مالك في (الألفية)[٨]، والجاربردي في (شرح الشافية)[٩]، وابن هشام في (أوضح المسالك)[١٠]، وابن عقيل في (شرح الألفية)[١١] يقتضي موافقة المبرّد؛ لأنّهم أطلقوا الحكم

---

(١) انظر: المقرب ص ٤٥٣.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٩٨، ١٩٠٠-١٩٠١.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ١/٢٤٦-٢٤٨.

(٤) انظر: المساعد ٣/٥٠٥-٥٠٦.

(٥) انظر: شفاء العليل ٣/١٠٥٨.

(٦) انظر: الكتاب ٣/٤٢٣.

(٧) انظر: شرح المفصل ٥/١٢٩.

(٨) انظر: الألفية (مع مجموع مهمات المتون) ص ٣٧٠.

(٩) انظر: شرح الشافية للجابردي ١/٩٠.

(١٠) انظر: أوضح المسالك ٤/٣٢٧.

(١١) انظر: شرح ابن عقيل ص ١٨٠.

بعدم الاعتداد بالألف الممدودة في التصغير، ولم يستثنوا شيئاً.

والثاني: أنّ أبا علي الفارسي قال في (المسائل البصريّات): «أمّا قول سيبويه في (دجاجة)، و(ثلاثين)[١]، و(بَرُوكاء)، و(جِدَاران)[٢]؛ فهو صحيحٌ، وليس اعتراض أبي العبّاس بشيءٍ، وفصله بين (بَرُوكاء) اسم رجل، وبين (دجاجة) اسم رجل، وبينهما غير اسم رجلٍ بيّنٌ، وذلك أنّه إذا لم يُسمَّ بشيءٍ منها رجلٌ؛ فالاسم غير لازمة له الزيادة، فتُحقِّر الصدر، ثم تضُمُّ إليه ما تَضُمُّ، وإذا سمّيتَ به شيئاً فالزيادة لازمةٌ ثابتةٌ معتدٌّ بها غير مفارقة؛ لأنّ التسمية تحظر ذلك وتُسجِّله، فإذا كان كذلك لزم الاعتداد بها»[٣].

وفيما قرّره الفارسي -هنا- نظرٌ من وجوه:

١ - أنّه نسب إلى سيبويه التفريق بين تصغير (بَرُوكاء) إذا سُمّيَ بها، وتصغيرها إذا لم يُسمَّ بها، وهذا مخالفٌ لنصّ سيبويه المتقدّم في أول المسألة؛ إذ أطلق الحديث عن تصغير (بَرُوكاء)، ولم يقيّده بشيءٍ.

٢ - أنّه يُفهم من كلامه أنّ (فَعُولاء) إذا لم يُسمّ بها شيءٌ حُقِّرت على (فُعَيِّلاء) بعدم الحذف، وهذا موافقٌ لمذهب المبرد، ومخالفٌ لما قرّره الفارسي نفسه في (التكملة)؛ إذ أوجب -كما تقدّم- حذف الواو.

٣ - أنّه نسب إلى سيبويه الاعتداد بتاء التأنيث في التصغير إذا وقعت في كلمة سُمِّي بها رجلٌ، وهذا غير صحيح؛ لأنّ سيبويه جعل التاء بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم، سواءٌ أسُمِّي بما هي فيه، أم لم يُسمَّ به، فلم يعتدّ بها، ويؤكّد هذا أنه صغّر (دجاجة) -اسم رجل- على (دُجَيِّجَة)، ولم يجعل للتاء

---

(١) صغَّر سيبويه (ثلاثين) على (ثُلَيْثِيْن) بالتخفيف، انظر: الكتاب ٣/٤٤٣.

(٢) يقول سيبويه: «ولو سميّت رجلاً (جِدَارَيْن) ثم حقرته لقت: (جُدَيْرَان)، ولم تُثقّل؛ لأنك لست تريد معنى التثنية»، الكتاب ٣/٤٤٣.

ويُفهم من هذا أنّ (جدارين) -إذا لم يُسمَّ بها- تُحقَّر على (جُدَيِّرين) بعدم الحذف، وانظر اعتراض المبرد في: المقتضب ٢/٢٦٢-٢٦٣.

(٣) المسائل البصريات ١/٢٧٦.

أثراً في التصغير[١].

٤ - أنّه نسب إلى المبرد الاعتراض لسيبويه في تصغير (دجاجة)، وهذا غير صحيح؛ لأنّهما متّفقان على أنّ تصغيرها (دُجَيِّجَة)، سواء أنقلت إلى العلمية، أم كانت على معناها الأصل[٢].

والثالث: أنّ ما جاء على (فَعَالاء) كـ(بَرَاكاء)[٣]، وعلى (فَعِيْلاء) كـ(قَرِيْثَاء)[٤] يأخذ حكم (فَعُوْلاَء) في جميع ما تقدّم[٥].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٤٤٣، إذ يقول سيبويه: «فإن سمّيت رجلاً بـ(دجاجة)، أو (دجاجتين) ثقّلت في التحقير؛ لأنّه -حينئذٍ- بمنزلة (دراب جِرْد)، والهاء بمنزلة (جِرْد)، والاسم بمنزلة (دراب)».

(٢) انظر: الكتاب ٣/٤٤٣، ٤٢٣، والمقتضب ٢/٢٦٣، ٢٥٧.

(٣) البَرَاكاء: الثباتُ في الحرب والجدُّ، انظر: الصّحاح ٤/١٥٧٤.

(٤) القريثاء: ضربٌ من التمر، انظر: الصحاح ١/٢٩٠، وشرح فصيح ثعلب لابن الجبّان ص ٣٠٣.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ١/٢٤٧-٢٤٨، والارتشاف ١/١٧٧، وتوضيح المقاصد ٥/١٠٢-١٠٣، والمساعد ٣/٥٠٦-٥٠٧، والهمع ٢/١٨٨.

المسألة (٦٦)

التّصغير:

تصغير (إبْراهِيم) و(إسْمَاعِيْل)

مذهب سيبويه في تحقير (إبْرَاهِيم)، و(إسْمَاعِيْل): (بُرَيْهِيْم)، و(سُمَيْعِيْل) بحذف الهمزة، حيث يقول: «وإذا حقّرتَ (إبْرَاهيم)، و(إسْمَاعيل) قلت: (بُرَيْهِيْم)، و(سُمَيْعِيْل)، تحذف الألف [يريد الهمزةَ]، فإذا حذفتَها صار ما بقي يجيءُ على مثال (فُعَيْعِيْل)»[١].

الاعتراض ومناقشته:

نقل أبو سعيد السيرافي نقد المبرد لمذهب سيبويه المذكور آنفاً بتصرفٍ، فقال: «وكان أبو العباس المبرد يردُّ هذا، ويقول: (أُبَيْرِيْه)، و(أُسَيْمِيْع)، واحتجّ في ذلك بأنّ الهمزة لا تكون زائدة أولاً، وبعدها أربعةُ أحرفٍ أصول، وإذا لم تكن زائدة فهي أصليّة، والكلمة على خمسة أحرفٍ أصول، فإذا احتجنا إلى حذف شيء منها في التّصغير حذفنا من آخرها كما يُفعل ذلك بـ(سَفَرْجَل)، فيقال: (أُبَيْرِيْه) بحذف الميم، و(أُسَيْمِيْع) بحذف اللام، كما قيل: (سُفَيْرِيْج) بحذف اللام»[٢].

ونص نقد المبرد في (مسائل الغلط) هو: «زعم [أي سيبويه] أنّه إذا حقّر (إبْرَاهِيْم)، و(إسْمَاعِيْل) قال: (بُرَيْهِيْم)، و(سُمَيْعِيْل)، يذهب إلى أنّ الألف زائدة، وهذا خطأٌ، ونقضٌ لقوله؛ لأنّه قال: إنّ الألف لا تلحق بنات الأربعة زائدة أولاً[٣]، وهذا صوابٌ، ثم أدخلها عليهنّ في دعواه هذه، ولكنّ القول: (أُبَيْره)، و(أُسَيْمع)، وهذا

---

(١) الكتاب ٣/٤٤٦.

(٢) شرح السيرافي ٤/٢٠٤ب-٢٠٥أ، وقد نقله الأعلم في: النكت ٢/٩٢٨، وانظر -أيضاً-: شرح الرماني ٤/٨٩أ، وشرح الشافية ١/٢٦٣، والمساعد ٣/٥٣٠.

(٣) يشير المبرد إلى قول سيبويه: «وإذا حقّرت (إسْتَبْرَق) قلت: (أُبَيْرق) ... لأنّ السين والتاء زائدتان؛ لأنّ الألف [يريد الهمزة] إذا جعلتها زائدة لم تدخلها على بنات الأربعة، ولا الخمسة، وإنما تدخلها على بنات الثلاثة» الكتاب ٢/١١٣ (بولاق)، وانظر -أيضاً-: المصدر السابق٢/٣٣٥-٣٣٦، ٣٣٧ (بولاق).

قول أبي عثمان»[١].

ويؤخذ على السيرافي ثلاثة أمور:

الأول: أنّ ظاهر كلامه أنَّ المبرد يثبت الياء الزائدة، فيقول: (أُبَيْرِيْه)، و(أُسَيْمِيْع)[٢]، والصحيح أنه يحذفها، فيقول: (أُبَيْرِه)، و(أُسَيْمِع)، ويُجيز التعويض بياءٍ قبل الآخر.

والثاني: أنّه لم يُشر إلى وصف المبرد لسيبويه بالتناقض.

والثالث: أنّه أغفل تبعيّة المبرد لشيخه المازني.

هذا، وقد تعقّب ابن ولّاد عبارات المبرد، فنقضها جميعاً، وأبرز ما قرّره ما يأتي[٣]:

أولاً: ردّ وصفَ المبرد لسيبويه بالتناقض، محتجّاً بأنّ سيبويه لم ينصّ على أنّ همزة (إبراهيم)، و(إسماعيل) زائدة.

والذي يظهر لي أنّ المبرد نظر إلى أن سيبويه أدخل هذين الاسمين في باب (ما يُحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة؛ لأنها لم تكن لتثبت لو كسَّرتها للجمع)[٤].

ثانياً: أبطل احتجاج المبرد بأنّ الهمزة لا تزاد على بنات الأربعة، وعلّل ذلك بأنّ (إبراهيم)، و(إسماعيل) أعجميان «والأسماء الأعجمية لا تدخل في هذا الحكم؛ لعدم معرفة اشتقاقها، فحروفها كلها بمنزلة الأصليّة، إلا ما أشبه الزوائد من كلام العرب، فيقال: هذا مشبه لكلام العرب في الزوائد، ولعلّه أصليٌّ في كلام العجم».

ثالثاً: احتج لحذف الهمزة من (إبراهيم)، و(إسماعيل) بثلاث حجج:

الأولى: أنها أشبهت الزوائد العربية.

والثانية: أنّ زيادة الهمزة أولاً أكثر من زيادة الميم واللام آخراً.

---

(١) انظر: الانتصار ص ٢٦٥.

(٢) وكذلك ظاهر قول الرضي في: شرح الشافية ١/٢٦٣، وأبي حيان في: الارتشاف ١/٩٥، ولكنّه في: ١/١٩١ نسب إلى المبرد ما صحّحته.

(٣) انظر: الانتصار ص ٢٦٦-٢٦٧.

(٤) الكتاب ٣/٤٤٤.

والثالثة: أنّ الياء في (إبراهيم)، و(إسماعيل) -إذا حُذفت الهمزة- تصيرُ رابعة، فتثبت وجوباً، ويكون الاسم على مثال (دُنَيْنِير)، أما لو حُذِفت الميم واللام لاحتيج إلى حذف الياء؛ لأنها لا تكون -حينئذٍ- رابعة، وإذا حُذِف من الكلمة حرفان صارت الدلالة على المعنى أبعد، يقول: «ألا ترى أنّ (بُرَيْهِيم) أدلُّ على المعنى من (أُبَيْره)».

وممّن اختار مذهب سيبويه -أيضاً- السيرافي[1]، والرُّمّاني[2]، وابنُ جنّي[3]، والرضي[4]، وأبو حيّان[5]، والمرادي[6]، وابن عقيل[7].

وأقوى ما احتجوا به أنّ أبا زيد الأنصاري وغيرَه حكوا عن العرب أنّهم يقولون: (بُرَيْهِيم)، و(سُمَيْعِيل) بحذف الهمزة، وإثبات الميم، واللام.

وعلى الرغم من اختيار الرُّمّاني، والرضيّ لمذهب سيبويه، فإنهما حكما على مذهب المبرد بأنه مقتضى القياس؛ لأنّ الهمزة يُحْكم بأصالتها إذا وقعت أولاً، وبعدها أربعة أحرفٍ أصول[8].

وقد نقض الرضي في آخر حديثه عن هذه المسألة حكمه المتقدم؛ إذ ذكر أنّ الميم واللام زائدتان، والهمزة بعدها ثلاثة أصول، مستدلاً بأن سيبويه حكى عن العرب في تصغير الترخيم: (بُرَيْه)، و(سُمَيْع)[9]، وهذا يقتضي أن تكون الهمزة زائدة؛ لأنّ من مواضع زيادتها أن تقع أولاً، وبعدها ثلاثة أحرفٍ أصول[10].

ويتحصّل من هذا أن سيبويه لم يتناقض كلامه -كما زعم المبرد- لأن الهمزة

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٤/٢٠٥أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر: ٢/٩٢٨.

(٢) انظر: شرح الرماني ٤/٨٩أ-ب.

(٣) انظر: الخصائص ٣/١١٦.

(٤) انظر: شرح الشافية ١/٢٦٣.

(٥) انظر: الارتشاف ١/١٩١.

(٦) انظر: توضيح المقاصد ٥/١١٢-١١٣.

(٧) انظر: المساعد ٣/٥٣١.

(٨) انظر: شرح الرماني ٤/٨٩أ، وشرح الشافية ١/٢٦٣.

(٩) انظر: شرح الشافية ١/٢٦٣-٢٦٤، وانظر حكاية سيبويه في: الكتاب ٣/٤٧٦.

(١٠) انظر: المنصف ١/٩٩.

-عنده- في (إبراهيم)، و(إسماعيل) وقع بعدها ثلاثة أحرف أصول، ولم تدخل على ما أصوله أربعة[١].

ولا يُعترض هذا بإدخال سيبويه (إبراهيم)، و(إسماعيل) في باب (ما يُحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة ...)؛ لأنّه أدخل في هذا الباب -أيضاً- أسماءً أصولُها ثلاثةٌ، كـ(قِنْدَأْو)[٢].

---

(١) ذهب البغدايون -أيضاً- إلى زيادة الهمزة في (إبراهيم)، و(إسماعيل)، انظر: الارتشاف ١/٩٥.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٤٤٦.

والقِنْدَأْو: السريع، يقال: ناقة قِنْدَأْوة، وجملٌ قِنْدَأْو، انظر: اللسان (قَنَد).

المسألة (٦٧)

التصغير:

تصغير (سَلْ) المُسمَّى به في لغة من قال: (سال)[1]

ذكر سيبويه في أبواب التصغير أنّ ما حُذفت عينُه تُردّ له في التصغير إذا لم يجئ ما بقي على أحد أمثلة التصغير، ومثّل لذلك بـ(سَلْ) المسمّى به، وأجاز في تصغيره وجهين:

الأول: أنْ يقال: (سُؤَيْل) بردّ العين، وهي الهمزة على لغة من قال: (سَأَلَ).

والثاني: أنْ يقال: (سُوَيْل) برد العين، وهي الواو، وذلك على لغة مَنْ قال: (سَالَ) فلم يهمز.

يقول: «هذا باب ما ذهبت عينه، فمن ذلك (مُذْ)، يدلُّك على أنّ العين ذهبت منه قولهم: (مُنْذُ)، فإنْ حقّرتَه قلت: (مُنَيْذ). ومن ذلك -أيضاً- (سَلْ)؛ لأنّه من (سَأَلْتُ)، فإن حقّرته قلت: (سُؤَيْل)، ومَنْ لم يهمز قال: (سُوَيْل)؛ لأنّ مَنْ لم يهمز يجعلها من الواو بمنزلة (خاف يخاف)»[2].

الاعتراض ومناقشته:

علّق السِّيرافي على الوجه الثاني من الوجهين اللّذين ذكرهما سيبويه، فقال: «وهذا الوجه الآخَر -إذا لم يكن من الهمز- يخالف عندي ما أصَّله سيبويه؛ لأنّ من مذهبه إذا سُمِّيَ رجلٌ بـ(قُمْ)، أو (خَفْ)، أو (بِعْ) رُدَّ إليه في التسمية قبل التصغير ما ذهب منه، فيقول في المسمّى بـ(قُمْ): (هذا قُوْمٌ)، وبـ(خَفْ): (هذا خَافٌ)، وبـ(بِعْ): (هذا بِيْعٌ)، فإذا سمِّي بـ(سَلْ) مِنْ (سَال يَسَال) قيل: (سالٌ)، فإذا صُغِّر قيل: (سُوَيْلٌ)، والألف فيه موجودةٌ قبل التصغير»[3].

فالسِّيرافي -إذن- يرى أنّ سيبويه قد خالف منهجه حين جعلَ عينَ (سَلْ) في

---

(١) انظر هذه اللغة في: الألفات لابن خالويه ص ٣٨، واللسان (سأل).

(٢) الكتاب ٣/٤٥٠.

(٣) شرح السيرافي ٤/٢٠٦ب.

لغة مَنْ قال (سال) قد رُدَتْ إليه في التصغير، والذي يتّفق مع منهجه أنّ العين قد رُدَتْ إليه قبل التصغير.

وما ذكره السيرافي -عندي- صحيحٌ؛ لأنّ سيبويه نصّ في أبواب الممنوع من الصّرف على أنّ (قُمْ)، و(بِعْ)، و(خَفْ)، ونحوها إذا سُمّي بها رُدَّ إليها ما حُذِف منها ، فيقال: (قُومٌ)، و(بِيْعٌ)، و(خَافٌ)، إذ يقول: «وإنْ سمّيت رجلاً (قُلْ)، أو (خَفْ)، أو (بِعْ)، أو (أَقِمْ) قلت: (هذا قُوْلٌ قد جاء)، و(هذا بِيْعٌ قد جاء)، و(هذا خَافٌ قد جاء)، و(هذا أَقِيْمٌ قد جاء)؛ لأنّك قد حرّكت آخر حرفٍ، وحوّلت هذا الحرف من المكان، وعن ذلك المعنى، فإنّما حذفت هذه الحروف في حال الأمر؛ لئلا ينجزم حرفـان[1]»[2].

وأشير -هنا- إلى أنّ الرُّمّاني لم يتنبّه إلى هذا الاختلاف في كلام سيبويه، فوقع فيما وقع فيه سيبويه؛ إذ يقول في أبواب التصغير: «وتحقير (سَلْ) فيه وجهان: مَنْ قال: (سَأَلت) فجعله من الهمز جاز على أصله (سُؤَيْل)، و(سُوَيْلٌ) على التخفيف، ومَنْ قال: (سَلْت أَسَالُ)، و(هما يتساولان) لم يجز على أصله إلا (سُوَيْل) بالواو»[3].

ويقـول فـي أبـواب الممنـوع مـن الصّرف: «وإذا سُمِّيَ رجلٌ (قُلْ)، أو (خَفْ)، أو (بِعْ)؛ قلتَ: (هذا قُوْل)، و(بِيْعٌ)، و(خَافٌ)، فصرفت؛ لأنّه قد خرج عن زنة الفعل»[4].

---

(١) أي: لئلا يلتقي ساكنان.

(٢) الكتاب ٣/٣١٩.

(٣) شرح الرماني ٤/٧٤ب.

(٤) المصدر السابق ٣/٢٨٨أ.

المسألة (٦٨)

التصغير:

تصغير (هارٍ) و(يَضَع) المسمّى به وما أشبههما

منع سيبويه أنْ يُرَدَّ في التّصغير ما حُذِف من حروف الاسم إذا تحقّق ما يأتي:

أولاً: أن يكون الاسم غير مختومٍ بتاء التأنيث.

ثانياً: أن يكون الحذف للتخفيف، وليس لعلّةٍ موجبةٍ تزول في التّصغير.

ثالثاً: أن يجيء ما بقي من الاسم إذا حُقِّر على أبنية التصغير.

ومثّل لذلك بأمثلة منها:

١ - (مُيَيْت) تصغير (مَيْت) المحذوفة ياؤه الزائدة، ولا ترد في التصغير؛ لتحقق الأمور السابقة.

٢ - (مُرَيّ) تصغير (مُرٍ) المحذوفة عينه، وهي الهمزة؛ لأنّه من (رَأَى)، ولا يُرَدُّ المحذوف؛ لتحقق ما سبق.

٣ - (يُرَيّ) مصغَّر (يُرِي) علماً، والقول فيه كالسابق.

٤ - (هُوَيْر) مصغَّر (هارٍ) الذي أصله (هَاوِر)، فقُلبت عينُه همزةً، كما قيل في (قائل)، ثم حذفت الهمزة للتخفيف[١]، ولم تُرد في التّصغير لما سبق.

أما ما حكاه يونس عن بعض العرب، وهو قولهم: (هويئر) فهو عند سيبويه تصغير (هائر).

٥ - (يُضَيْع) مصغَّر (يَضَع) علماً، ولا ترد في التصغير فاؤه المحذوفة تخفيفاً؛ لما تقدّم.

هذا ما ذهب إليه سيبويه، وحكى يونس أنّ أبا عمرو يردّ المحذوف في تصغير (مُرٍ)، و(يُـرِيْ)، فيقـول: (مُرَيـئٍ)، و(يُرَيـئٍ) بإعلالهما إعلال (قاضٍ).

---

(١) ورد عن العرب في (هار)، و(شاك)، و(لاث) حذف العين، والقلب المكاني، وهنا أراد سيبويه حذف العين، انظر: المنصف ٢/٥٤، والارتشاف ١/١٢٠.

وألزمه سيبويه أنْ يَرُدَّ الهمزة في تصغير (ناس)، فيقول: (أُنَيْس)؛ لأنّ أصله (أُناس)، وهذا لا يقوله أحدٌ من العرب، وإنما يقولون: (نُوَيْس)، ولا يردون الهمزة[١].

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (الانتصار)، و(شرح السيرافي) أنّ أبا العبّاس المبرّد ردّ على سيبويه منعه إعادة ما حذف من (هارٍ)، و(يَضَع)، وما أشبههما في التصغير، وذهب إلى أن ردّ المحذوف هو المختار عنده، وعند شيخه المازني[٢].

ويتبيّن ممّا حكاه يونس عن أبي عمرو أنّ للمازني، والمبرد سلفاً؛ إذ مقتضى مذهب أبي عمرو في تصغير (مُرٍ)، و(يُرِيٍ) أنْ يَردَّ المحذوف في تصغير (يَضَع)، و(هارٍ)، وما أشبههما.

ولم أقف على أحدٍ من النحويين أخذ بهذ القول، وقد أبطله ابن ولّاد، والسيرافي، وابن يعيش بما ألزمه سيبويه شيخَه أبا عمرو، وهو ردُّ همزة (ناس)، و(خير)، و(شرّ) في التصغير، وهذا لم يُسمع عن العرب[٣].

وأضاف ابنُ مالك حجَةً مرجّحة لقول سيبويه، وهي أنّ عدم رد المحذوف يدفعُ اللّبس؛ إذ لو أعيد لالتبس مُصغَّرُ المحذوفِ منه بمصغّر أصله التّام[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٤٥٦-٤٥٧، وشرح السيرافي ٤/٢٠٨ب.

(٢) انظر: الانتصار ص ٢٧٠، وشرح السيرافي ٤/٢٠٩أ، وقد نقله عن الأخير الأعلم، ولم يشر إلى السيرافي، انظر: النكت ٢/٩٣٣.

(٣) انظر: الانتصار ص ٢٧١، وشرح السيرافي ٤/٢٠٩أ، وشرح المفصل ٥/١٢١.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٩١١-١٩١٢.

المسألة (٦٩)

النَسبـ:

النّسبـ إلى (فَعُولَة)

ألحق سيبويه (فَعُولَة) بـ(فَعِيْلَة) في النسب، فأوجب حذفَ واوها، وفتحَ عينها، إذا لم تكن مضاعَفة، أو معتلّة العين، صحيحة اللام[1]، وذلك نحو (حَلَبِيّ) في النسب إلى (حَلُوبَة)، و(عَدَوِيّ) في النّسب إلى (عَدُوَّة).

واستدلّ بأمرين:

أحدهما: أنّ العرب قالوا في النسب إلى (شَنُوءَة)[2]: (شَنَئِيّ)[3].

والآخر: أنّ العرب قد يحذفون الياء شذوذاً من (فَعِيْل)، و(فُعَيْل)، كقولهم: (ثَقَفِيّ)، و(سُلَمِيّ) في النسب إلى (ثَقِيْف)، و(سُلَيْم)، وليس فيهما سوى تغيير حركة الحرف الأخير؛ لدخول ياء النسب.

أمّا (فَعِيْلَة)، و(فَعُولَة) ففيهما تغييران من أجل النسب: حذف التاء، وكسر لام الكلمة، فكان ذلك داعياً إلى وجوب حذف الياء، والواو؛ لأنّ الكلمة كلما زاد التغيير فيها كان الحذف لها ألزم، وهذا معنى قوله -عقب ذكره قياس النسب إلى البناءين السالفين-: «وذلك لأنّ هذه الحروف [الواو والياء] قد يحذفونها من الأسماء؛ لما أحدثوا في آخرها؛ لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييرُه، وحذفٌ لازم لَزِمه حذف هذه الحروف؛ إذ كان من كلامهم أنْ يُحذَفَ لأمرٍ واحدٍ، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم؛ إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغيير واحد»[4].

---

(١) أمّا إذا كانت مضاعَفة، أو معتلة العين، صحيحة اللام حُذفت التاء فقط، انظر: الكتاب ٣/٣٣٩، والارتشاف ١/٢٨٣.

(٢) شنوءة: الشّنوءة: التقزز، وهو التباعد عن الأدناس، وأزد شنوءة: قبيلة من اليمن، انظر: حاشية ابن جماعة ١/١٠٤.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٣٣٩، ٣٤٥.

(٤) الكتاب ٣/٣٣٩، وانظر: شرح السيرافي ٤/١٤٩آ-ب.

الاعتراض ومناقشته:

ردّ أبو العباس المبرد -كما جاء في (الانتصار)، و(شرح السيرافي)[١]- مذهب سيبويه في النسب إلى (فَعُولة)، وأوجب إثبات الواو في النسب، وحكم على (شَنَئِيّ) بالشذوذ.

واحتج لمنع حمل (فَعُولَة) على (فَعِيلَة) بحجتين:

الأولى: أنّ الحذف من (فَعِيلَة) أوجبه اجتماع ثلاث ياءات، وهذا غير متحقّق في (فَعُولَة)، ولم يذكر السيرافي هذه الحجة.

والثانية: أنّ هناك فرقاً بين الواو والياء، فلا يجوز أن يُحمل أحدهما على الآخر، ومن تلك الفروق أن العرب قالوا في النسب إلى (سَمُر)، و(سَمُرَة)[٢]: (سَمُرِي)، فلم يُغيّروا الضمة، وإلى (نَمِر): (نَمَرِيّ)، فقلبوا الكسرة فتحةً.

وكذلك قولهم في النسب إلى (عدوّ): (عَدُوِّيّ) بعدم الحذف، وإلى (عَدِيّ): (عَدَوِيّ) بحذف الياء الزائدة.

والمبرد في هذا المذهب تابعٌ شيخَه الجرمي[٣] الذي أخذه عن شيخه الأخفش، فقد ذكرت المصادر أنّه أحد قوليه[٤].

وممّن اختاره من الخالفين الرضيُّ، حيث يقول -بعد عرض المسألة-: «وقول المبرد -ها هنا- متينٌ كما ترى»[٥].

أمّا أكثر النحويين فذهبوا مذهب سيبويه[٦]، ومن أبرزهم: الأخفش في أحد

---

(١) انظر: الانتصار ص ٢٤٤، وشرح السيرافي ٤/١٤٩ب، و١٥٢ب، وقد نقله عن الأخير الأعلم، ولم يُشر إلى السيرافي، انظر: النكت ٢/٨٨٦-٨٨٧.

(٢) السَّمُر: ضربٌ من العِضاه، وقيل: من الشجر. والسَّمُرَة: من شجر الطلح، انظر: اللسان (سمر).

(٣) انظر: الارتشاف ١/٢٨٣، والمساعد ٣/٣٦٥.

(٤) انظر: الارتشاف ١/٢٨٣، وتوضيح المقاصد ٥/١٣٨، والمساعد ٣/٣٦٥.

(٥) شرح الشافية ٢/٢٤.

(٦) انظر: الأصول ٣/٧٢، والتكملة ص ٢٤٥، وشرح المفصل ٥/١٤٦، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/١٠٣٣، وتوضيح المقاصد ٥/١٣٨-١٣٩، والمساعد ٣/٣٦٦، وشرح الشافية للجاربردي ١/١٠٣، ١٠٤، وحاشية ابن جماعة ١/١٠٤، وشرح التصريح ٢/٣٣١.

قوليه، وابن ولّاد، والرُّمّاني، وابن جنّي، وابن عصفور.

فأمّا الأخفش فقد نقل عنه ابنُ جنّي أنه احتجّ لصحّة مذهب سيبويه بأن العرب لم يرد عنها في هذا الباب إلا (شَنَئِيّ) في النسب إلى (شَنُوءَة)، فوجب أن يُقاس عليه بقية الأمثلة[1].

وأمّا ابن ولّاد فردّ اعتراض المبرد مبتدئاً بإبطال الاستدلال بأنّ موجب الحذف في (فَعِيْلَة) اجتماع الياءات، وقرّر أن هذه ليست علّة الحذف عند سيبويه، وإنما سبب الحذف أنّه وُجِد قياساً مطرداً فيما كان مختوماً بتاء التأنيث، وثالثُه حرفُ مدٍّ، وهذا قريب مما ذكرته عند عرضي لمذهب سيبويه.

وقد عضّد ابن ولّاد هذا بأنّ العرب قد تجمع أربع ياءات، كقولهم: (أُمَيِّيّ) في النسب إلى (أُمَيَّة)[2].

وبنى على هذا إبطال الاستدلال على الفرق بين (فَعُوْلة)، و(فَعِيْلَة) بالفرق بين (فَعُوْل) و(فَعِيْل)؛ لأنّ البناءين الأخيرين ليسا مختومين بتاء التأنيث.

ثم انتهى إلى أن نقد المبرد لسيبويه -هنا- أشبه بالتكذيب؛ لأنّ سيبويه إنما بنى مذهبه على قول العرب[3].

وأمّا الرمّاني فاحتج لصحة قول سيبويه بحجتين:

إحداهما: أنّ الواو ثقيلة في نفسها، واجتماعُها مع الياء كاجتماع الحروف المتقاربة.

وهذه الحجة مبنيّة على أنّ سبب الحذف من (فعيلة) اجتماعُ الياءات، وقد تقدم أن سيبويه لم يجعل هذا سبباً للحذف.

والأخرى: أنّ (فَعُوْلَة) أشبهت (فَعِيْلَة) في ثلاثة أمور:

الأول: موقع حرف المد الزائد.

والثاني: الثقل الناتج عن الواو والياء.

---

(١) انظر: الخصائص ١/١١٦.

(٢) انظر هذا القول في: الكتاب ٣/٣٤٤.

(٣) انظر: الانتصار ص ٢٤٤-٢٤٥.

والثالث: أنهما مختومان بتاء التأنيث[١].

وأمّا ابن جنّي فاحتج -كالرُّمَاني- بمشابهة (فَعُوْلَة) لـ(فَعِيْلَة)، إلا أنّه أرجع الشبه بينهما إلى أربعة أوجه:

اثنين ذكرهما الرماني، وهما:

١ - أنّ البناءين مختومان بتاء التأنيث.

٢ - أنّ ثالث كل واحد منهما حرفُ لين يجري مجرى صاحبه، ومن ذلك اجتماع الواو والياء رِدْفين، وامتناع ذلك في الألف.

واثنين لم يذكرهما الرُّمّاني، وهما:

١ - أنّ كلا البناءين ثلاثي الأصول.

٢ - اصطحاب (فَعُوْل)، و(فَعِيْل) على الموضع الواحد، نحو (أثِيْم)، و(أثُوْم)، و(رَحيم)، و(رَحُوم)[٢].

ثم نقل حجّة الأخفش السابقة، وعلّق عليها قائلاً: «وما ألطفَ هذا القولَ من أبي الحسن! وتفسيره أنّ الذي جاء في (فَعُوْلة) هو هذا الحرف، والقياسُ قابلُه، ولم يأت فيه شيءٌ ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان -أيضاً- صحيحاً في القياس مقبولاً فلا غَرْوَ ولا مَلام»[٣].

وأما ابن عصفور فحكم على مذهب المبرد بالبطلان، وردّ استدلاله بإبقاء الضمة في النسب إلى (سَمُر)، محتجاً بأنّ الواو أثقل من الضمة، كما ردّ استدلاله بإثبات الواو في النسب إلى (فَعُول)، وحذف الياء في النسب إلى (فَعِيل)، معلّلاً ذلك بأن هذين البناءين ليسا مختومين بتاء التأنيث، وهذا قريبٌ ممّا قرّره ابن ولاّد.

ثم ختم حديثه بحجة الأخفش المتقدّمة[٤]، وهي -عندي- أقوى برهان على صحة قول سيبويه ومن تبعه.

هذا، وذهب ابنه الطّراوة مذهباً ثالثاً، وهو أنّ (فَعُوْلَة) إذا كانت لامها واواً

---

(١) انظر: شرح الرماني ٤/١٧أ، ١٩ب.

(٢) انظر: الخصائص ١/١١٥.

(٣) المصدر السابق ١/١١٦، ١٣٧.

(٤) انظر: شرح الجمل ٢/٣١٨.

فإن الواو المزيدة تُحذف في النسب، وتقلب ضمة العين فتحة، نحو (عَدَوِيّ) في النسب إلى (عَدُوَّة).

أمّا ما عدا ذلك فإن الواو تُحذف، وتبقى ضمّة العين، نحو (شَنُئِيّ) في النسب إلى (شَنُوءَة).

وسأسوق نصَّ ابنِ الطراوة؛ لأعلّق عليه ببعض ما تبيّن لي عند تتبّعي لمذهبه في كتب النحو.

يقول في (رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح): «وقال [الفارسي] في هذا الباب: وفي الإضافة إلى (عَدُوَّة)[١]: (عَدَوِيّ)، كما قلت في (شَنُوءَة): (شَنَئِيّ)[٢].

هذا خطأ؛ لأنّ (عَدَوِيّ) قياسٌ، و(شَنَئِيّ) شذوذ، والقياس (شَنُئِيّ) بضم النون، كما تقول: (سَمُرِيّ)، وأمّا (عَدُوَّة) فإن الحذف لازم الهاء لِزمَ (فَعِيْلَة)، و(فُعَيْلَة) ...، فإذا حذفت مدّة (فَعُوْلَة) بقي (عَدُوَة)، ثم تحذف الهاء، فيبقى (عَدُوٌ) اسمٌ آخره واوٌ قبلها ضمّة، فلا بدّ من قلب الضمة كسرةً، كما تفعل ذلك في (أدلٍ) جمع (دَلْو) ... ثم تفتح الكسرة، فتقول: (عَدَي) كما فتحتها في (عَدٍ)، فتنقلب الياء ألفاً؛ لانفتاح ما قبها، فيصير (عَداً) مثل (عَصا)، فتقول: (عَدَوِيّ)، كما تقول: (عَصَوِيّ) ... والهمزة في (شَنُئِيّ) حرفٌ ما لم تثبت[٣] بعد الضمة، كما تثبت الراء بعد الضمة في (سَمُرِيّ) ...»[٤].

فالنص -كما ترى- يؤكّد ما ذكرته آنفاً، إلا أن بعض النحويين لم يُطِل النظر فيه، فنسب إلى ابن الطراوة أنّه يقول في النسب إلى (فَعُوْلَة): (فَعُلِيّ) مطلقاً، ومن هؤلاء: أبو حيان[٥]، والمرادي[٦]،

(١) ضبطها المحقق هكذا (عَدُوَة)، وهذا سهو منه، ويدل على أنها (عَدُوَّة) بالتشديد قول ابن الطراوة: «فإذا حذفت مدة (فَعُوْلَة) بقي (عَدُوَة)».

(٢) انظر نصَّ أبي علي الفارسي في: التكملة ص ٢٤٧.

(٣) هكذا في المطبوع، ولعلّ الصواب (حرف صحيح يثبت بعد الضمة ...).

(٤) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ١١٣-١١٤.

(٥) انظر: الارتشاف ١/٢٨٣.

(٦) انظر: توضيح المقاصد ٥/١٣٨.

وخالد الأزهري[١].

وممّا يذكر أن ابن الدّهان نسب هذا المذهب إلى سيبويه، والأخفش[٢]، ولا تعليق لي على هذه النسبة سوى قول أبي حيان: إنها وَهَم[٣].

---

(١) انظر: شرح التصريح ٢/٣٣١.

(٢) انظر: الارتشاف ١/٢٨٣، وتوضيح المقاصد ٥/١٣٨.

(٣) انظر: الارتشاف ١/٢٨٣.

المسألة (٧٠)

النّسب:

النّسب إلى (فُعَيْل) و(فَعِيْل)

أوجب سيبويه إثبات ياء (فَعِيْل)، و(فُعَيْل) في النسب إذا كانا صحيحي اللام، وحكم على ما ورد عن العرب محذوف الياء بالشذوذ، كقولهم في النسب إلى (هُذَيْل): (هُذَليّ)، وإلى (فُقَيْم كنانة) -بهذا الشرط-: (فُقَميّ)، وإلى (مُلَيْح خزاعة) -بهذا الشرط-: (مُلَحِيّ)، وإلى (ثَقِيْف): (ثَقَفِيّ)، وإلى (سُلَيْم): (سُلَمِيّ)[١].

وإنما قيّد (فُقَيْم) بكنانة، و(مُلَيْح) بخزاعة؛ لأنّ في بني تميم (فُقَيْم بن جرير ابن دارم)، والنسب إليه (فُقَيْمِيّ)، ولأنّ في العرب (مُلَيْح بن الهون بن خُزيمة)، و(مُلَيْح بن عمرو بن ربيعة)، والنسب إليهما (مُلَيْحِيّ)[٢].

وقد وافق سيبويه على ذلك أكثر النحويين[٣].

الاعتراض ومناقشته:

عرض السيرافي مذهب سيبويه المتقدّم، ثم ردّ حكمه على حذف الياء بالشذوذ، وذهب إلى التخيير بين الحذف والإثبات، واحتج بكثرة ما ورد عن العرب محذوف الياء، وبخاصة في لغة العرب الذين بتهامة، وما يقرب منها، وأضاف إلى الأسماء السابقة قولَهم في النسب إلى (خُثَيْم)، و(قُرَيْم)، و(جُرَيْب) -وهم من (هذيل)-: (قُرَميّ)، و(خُثَميّ)، و(جُرَبيّ)[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٣٣٥، ٣٤٤.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٤/١٤٦ب، وشرح الشافية ٢/٢٩.

(٣) انظر -مثلاً-: الأصول ٣/٨١، والجمل ص ٢٥٣، وأسرار العربية ص ٣٧٢، وشرح الجمل ٢/٣١٨، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٤، وشرح ألفية ابن معط ٢/١٢٥٣، وشرح الشافية ٢/٢٠، ٢٩، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣١٧، وشرح الشافية للجاربردي ١/١٠٦، والمساعد ٣/٣٦٧، وشرح التصريح ٢/٣٣١.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٤/١٤٥أ-ب، و١٤٦ب، وقد نقل الأعلم كلام أبي سعيد، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/٨٨٢، ومن الأسماء التي لم يذكرها السيرافي (صُبَرِيّ) في النسب إلى (صُبَير)، انظر: الارتشاف ١/٢٨٤.

ولم يكـن السيـرافي أول مـن ابتـدع هذا المذهب، فقد ذهب إليه قبله أبو العباس المبرد[١].

ويؤخذ على الرجلين -كما قرّر أبو حيان- أنهما سوّيا في الحكم بين (فَعِيْل)، و(فُعَيْل) مع أنه لم يرد الحذف من (فَعِيْل) إلا في النسب إلى (ثَقِيْف)[٢].

والذي يظهر لي أن حذف الياء وإثباتها على درجة واحدة في القياس، فالحذف يعضّده طلبُ التخفيف، والإثباتُ يُعضّدُه قلّةُ التغيير.

وقد لحظ الدكتور سُليمان العائد في الألفاظ الواردة بحذف الياء أنها مؤنثة في المعنى، فبنى على ذلك قولاً وسطاً، وهو أنّ (فُعَيْلاً) إذا كان مؤنثاً في المعنى جاز حذف يائه، وإثباتُها قياساً مطرداً حملاً على (فُعَيْلَة).

أمّا ما عدا ذلك فلا يجوز فيه سوى إثبات الياء[٣].

---

(١) انظر: المقتضب ٣/١٣٣.

(٢) انظر: الارتشاف ١/٢٨٤، وشرح الأشموني ٢/٤٩٤.

(٣) انظر: شواذ النسب (ضمن كتاب: بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها، الجزء الأول ص ٨٧-٨٨).

المسألة (٧١)

العدد:

إفادة الوصف على وزن (فاعل) بعضَ العدّة في حال التركيب

لاسم الفاعل المشتق من العدد ثلاثةُ معان:

الأول: إفادة الاتصاف بمعناه مجرداً، ويكون -حينئذٍ- مفرداً نحو (الثاني)، و(الثالث) ... أو معطوفاً على ألفاظ العقود، نحو (الرابع والعشرون) ... أو مركباً مع العشرة، نحو (الخامسَ عشرَ) ببناء الجزأين[١]، وقد أنكر المغاربةُ الوجهَ الأخير[٢].

والثاني: التصيير، وسيأتي الحديث عنه مفصّلاً في المسألة التالية.

والثالث: إفادة أنّ الموصوف بعض المعدود، وذلك إذا استُعْمِل اسم الفاعل مع ما اشتُقّ منه، واستعماله لهذا المعنى في موضعين:

أحدهما: مع الأعداد المفردة، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِيْنَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾[٤].

وتجب إضافة اسم الفاعل إلى ما بعده في هذا الموضع عند جمهور النحويين[٥]، وذهب الكسائي، والأخفش، وقطربٌ، وثعلبٌ إلى إعماله مطلقاً[٦]، وخصّ ابن مالك الجواز

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٥٦٠، وشرح التسهيل ٢/٤١٢.

(٢) انظر: المساعد ٢/٩٦.

(٣) من الآية (٧٣) من سورة المائدة.

(٤) من الآية (٤٠) من سورة التوبة.

(٥) انظر -مثلاً-: الكتاب ٣/٥٥٩، ومعاني القرآن للفراء ١/٣١٧، وإصلاح المنطق ص ٣٠٠، والمقتضب ٢/١٨٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/١٩٦، والأصول ٢/٤٢٦، وشرح السيرافي ٥/١٤ب، والتكملة ص ٢٦٦، والتبصرة ١/٤٩٠، والمفصل ص ٢١٦، وشرح المفصل ٦/٣٦.

(٦) انظر: توضيح المقاصد ٤/٣١٩، وأوضح المسالك ٤/٢٦٢ولم يذكر الأخفش جواز الإعمال عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ثاني اثنين﴾، انظر: معاني القرآن ٢/٥٥٦.

بـ(ثاني اثنين)[1].

والموضع الآخر: مع الأعداد المركبة، وفيه -حينئذٍ- أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن يُحذف عجز المركب الأول، وصدر المركب الثاني، ثم يركّب الاسمان الباقيان، فيقال: (ثالثَ عشرَ)، وهذا الوجه أجازه بعض الكوفيين[2]، وهو ضعيفٌ؛ لأنّه يلتبس باسم الفاعل المفيد للاتصاف بمعناه مجرداً[3].

والوجه الثاني: أن يُؤتى بثلاثة أسماء، فيقال: (هذا ثالثُ ثلاثةَ عشرَ) بحذف العشرة من المركب الأول تخفيفاً، وإعراب اسم الفاعل؛ لزوال التركيب، ويبقى المركب الثاني مبنيَّ الجزأين، ومضافاً إليه اسم الفاعل[4].

والوجه الثالث: أن يحذف عجز المركب الأول، وصدر المركب الثاني، فيقال: (هذا ثالثُ عشرَ)، ويجوز في اسم الفاعل على هذا الوجه أنْ يُعرَب، وأن يبقى مبنياً، أمّا عجز المركّب الثاني فيبقى على بنائه[5]، خلافاً لمن أجاز إعرابه[6]. ونسب ابن أبي الربيع هذا الوجه إلى الكوفيين[7]، وجعله المغاربةُ شاذاً لا يقاس عليه[8].

والوجه الرابع: ألاّ يحذف من المركّبين شيءٌ، فيؤتى بأربعة أسماء، وذلك نحو (هذا ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ) ببناء المركّبين، وإضافة المركّب الأول إلى المركّب الثاني.

وهذا الوجه أقلُّ من الوجهين السابقين استعمالاً؛ لثقل التركيبين[9]، وقد نقله

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٤١١.

(٢) انظر: الملخّص في ضبط قوانين العربية ١/٤٣٢.

(٣) انظر: المصدر السابق ١/٤٣٢-٤٣٣.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٥٦٠، والمقتضب ٢/١٨٠، والتبصرة ١/٤٩١، وشرح المفصل ٦/٣٥.

(٥) انظر: التبصرة ١/٤٩١، وشرح المفصل ٦/٣٥، والمساعد ٢/٩٦.

(٦) انظر: الارتشاف ١/٣٧١.

(٧) انظر: الملخص في ضبط قوانين العربية ١/٤٣٢.

(٨) انظر: الارتشاف ١/٣٧١، والمساعد ٢/٩٧.

(٩) انظر: الكتاب ٣/٥٦٠، والمقتضب ٢/١٨٠.

سيبويه عن بعض العرب، وحكم عليه بأنّه القياس؛ إذ يقول: «وقال بعضهم: تقول: (ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ)، ونحوه، وهو القياس»[١].

وقد وافق جمهور النحويين: البصريين، والمتأخرين سيبويه على ما قرّره[٢].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنّ ثعلباً أنكر على سيبويه ذكره الوجه الرابع، يقول السيرافي -بعد أنْ أورد كلام سيبويه المتقدّم-: «وقد أنكر ثعلبٌ هذا، وذكر أنّه غير محتاجٍ إلى أن يقول: (ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ)، وأنّ الذي قاله سيبويه خلاف مذهب الكوفيين، وكأنّ حجّة الكوفيين ... أنّ (ثلاثةَ عشرَ) لا يُمكن أنْ يُبنى من لفظها فاعلاً، وإنما يُبنى من لفظ أحدهما، وهو (ثلاثة)، فذكرُ العشر مع (ثالث) لا وجه له»[٣].

وإنكارُ ثعلب -فيما أرى- تعصُّبٌ مذهبيّ، وهو مردود -كما قرّر السيرافي، وأبو البركات الأنباري، والرضي- بالأمور الآتية[٤]:

الأمر الأول: أنّ سيبويه حكى ما أنكره ثعلبٌ عن العرب.

والأمر الثاني: أنّ اسم الفاعل -هنا- لا يجري مجرى الفعل، فليس -إذن- مشتقاً، وإنما هو كـ(كاهِل)، و(عاتِق).

---

(١) الكتاب ٣/٥٦٠.

(٢) انظر -مثلاً-: المقتضب ٢/١٨٠، والأصول ٢/٤٢٦، وشرح السيرافي ٥/١٥أ، والتكملة ص ٢٦٧، والتبصرة ١/٤٩١، والمفصل ص ٢١٧، والإنصاف ١/٣٢٢، والتبيين ص ٤٣٦-٤٣٧، وشرح المفصل ٦/٣٥، والكافية ص ١٦٩، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٣٣، وشرح التسهيل ٢/٤١٢، وشرح الكافية ٢/١٦٠، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٨٩، والارتشاف ١/٣٧١، وتوضيح المقاصد ٤/٣٢١، وأوضح المسالك ٤/٢٦٣، والمساعد ٢/٩٦، وشرح الألفية للمكودي ص ١٨٥.

(٣) شرح السيرافي ٥/١٤ب، وانظر: شرح الكافية ٢/١٦٠.

وانظر رأي الكوفيين في: إصلاح المنطق ص ٣٠٠ إذ نصّ ابن السكيت -وهو من أئمة النحو الكوفي- على أنه لا يجوز إلا حذف عجز المركب الأول، أو حذف عجز المركب الأول، وصدر المركب الثاني.

وانظر -أيضا-: الإنصاف ١/٣٢٢، والتبيين ص ٤٣٦.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٥/١٤ب-١٥أ، والإنصاف ١/٣٢٢-٣٢٣، وشرح الكافية ٢/١٦٠.

والأمر الثالث: أنّ ذكر العجز بعد اسم الفاعل يفصلُ ما هو أحد (ثلاثة) ممّا هو أحد (ثلاثة عشر).

وأضيف إلى ما قرّره هؤلاء أمرين:

أحدهما: أنّ احتجاج الكوفيين بأنّ اسمَ الفاعل لا يُبنى من لفظين مردودٌ بأنّ العرب غلّبوا لفظ الصدر على العجز، فصاغوا منه فعلاً، ومن ذلك ما حكاه الفراء عن بعض الأعراب، وهو قولهم: (معي عشرةٌ فأحدْهُنّ لي) أي: (صَيِّرْهنّ أحدَ عشرَ)[1]، وحكاية بعضهم عن العرب أنهم قالوا: (ربَعتُ الثلاثةَ عشر) أي: (رددتهم أربعةَ عشرَ)[2]، فكما غُلِّب لفظ الصدر في الفعل يُغلَّبُ في اسم الفاعل.

والآخر: أنّ ذكر المركّبين بتمامهما هو الأصل، كما أنّه القياس على (ثاني اثنين) ونحوها[3]؛ لأنّ المركّب الأول بمنزلة (ثاني)، والمركّب الثاني بمنزلة (اثنين).

---

(١) انظر: إصلاح المنطق ص ٣٠٠.

(٢) انظر: الارتشاف ١/٣٧٤، والمساعد ٢/٩٩.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٥٦٠، والمقتضب ٢/١٨٠، والتكملة ص ٢٦٥.

المسألة (٧٣)

العدد:

استعمال اسم الفاعل المشتق من العدد مع الأعداد المركبة لإفادة التصيير

تقدّم في المسألة السابقة أنّ التصيير من المعاني التي يفيدها اسم الفاعل المشتق من العدد، وذلك إذا كان مستعملاً مع ما دون ما اشتق منه.

واستعماله لهذا المعنى إما أن يكون مع الأعداد المفردة نحو (هذا خامسُ أربعة)، فيجوز فيه -حينئذٍ- وجهان، إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال: الأول:: إضافته إلى ما بعده، والثاني: تنوينه وإعماله.

وإن كان بمعنى المضي وجبت إضافته[١].

واستثنى الجمهور من ذلك (ثاني واحد)[٢]، وأجاز استعماله الكسائي، والأخفش[٣]، وابن السِكِّيت[٤]، وحكاه الأول عن بعض العرب[٥].

وإما أن يكون مع الأعداد المعطوفة نحو (هذا ثالثُ تسعةٍ وعشرين) أي: صيَّرهم ثلاثين[٦].

وإما أن يكون مع الأعداد المركبة نحو (جاء خامسَ عشرَ أربعةَ عشرَ)، وهذا موضع الاعتراض لسيبويه.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء، ١/٣١٧، وإصلاح المنطق ص ٣٠٠، والقواعد والفوائد للخاوراني ص ١٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٤١٤، والمساعد ٢/٩٧.

(٢) انظر -مثلاً-: الكتاب ٣/٥٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٤١٣، والمساعد٢/٩٨

(٣) انظر: المساعد ٢/٩٨.

(٤) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، من الطبقة اللغوية الكوفية الثالثة، توفي سنة «٢٤٤هـ »، انظر: طبقات الزُّبيدي ص ٢٠٢-٢٠٤، وانظر رأيه في: إصلاح المنطق ص ٣٠٠.

(٥) انظر: المساعد ٢/٩٨.

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤١٤، وشرح الكافية ٢/١٥٩، وشرح التسهيل للمرادي ص ٣٥٤-٣٥٥.

مذهب سيبويه:

أجاز سيبويه استعمال اسم الفاعل المذكور مع الأعداد المركبة لإفادة التصيير قياساً على الأعداد المفردة، إذ يقول: «وتقول: (هو خامسُ أربعٍ) إذا أردتَ أنّه صيَّر أربعَ نسوةٍ خمسةً، ولا تكاد العرب تكلّم به كما ذكرت لك، وعلى هذا تقول: (رابعُ ثلاثةَ عشرَ)، كما قلت: (خامسُ أربعةَ عشرَ)»[١].

ويُفهم من أمثلة سيبويه أنّه يرى إضافة اسم الفاعل مفرداً، أو مركباً إلى العدد المركب الذي يليه.

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السِّيرافي أنّ الأخفش، والمازني، والمبرد منعوا ما أجازه سيبويه[٢]، وقد بيّن المبرد علّة المنع في (مسائل الغلط)، و(المقتضب).

يقول في (مسائل الغلط) معلقاً على نصِّ سيبويه المتقدِّم: «وهذا خطأٌ؛ لأنّه يريد أن يبتنى (فاعلاً) من فعل نحو (ثلثَ)، و(خمسَ)، و(ربعَ)، فهو: (رابع) و(خامس)، ونحوه، ويلزمه أن يبني (فاعلاً) في هذا الموضع من (أربعة عشر) من الاسمين جميعاً، وهذا محالٌ، فلا يجوز أن يتكلّم بمثل هذا إلا على قول مَنْ قال: (ثالث ثلاثة)، فتقول: (ثالث ثلاثةَ عشرَ)؛ لأن معناه (أحد ثلاثةَ عشرَ)، ولا يريد أن يكون (فاعلاً) من الفعل بمنزلة (ضارب) من الضرب، وترك جواز ما ذكرنا قبلُ قول الأخفش، والمازني»[٣].

ويقول في (المقتضب) -بعد أن ذكر رأي سيبويه-: «وكان أبو الحسن الأخفش لا يراه صواباً؛ وذلك لأنك إذا قلت: (رابعُ ثلاثةً) فإنما تُجريه مُجرى (ضارب) ونحوه؛ لأنّك كنت تقول: (كانوا ثلاثةً فربَعَهم)، و(كانوا خمسةً فسَدَسَهم)، ولا يجوز أن تبنى (فاعلاً) من خمسة وعشرة جميعاً؛ لأنّ الأصل (خامسَ عشرَ أربعةَ عشرَ)، والقياس

---

(١) الكتاب ٣/٥٦١.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٥/١٥أ، وانظر -أيضاً-: شرح المفصل ٦/٣٦، وشرح الكافية ٢/١٥٩، والارتشاف ١/٣٧٤، والمساعد ٢/٩٨-٩٩.

(٣) انظر: الانتصار ص ٢٨٨.

عندي ما قال، وهو قول المازني»[١].

وللنحويين في هذه المسألة ثلاثة آراء:

الرأي الأول: موافقة الأخفش، والمازني، والمبرد، ومن أصحاب هذا الرأي جمهور الكوفيين[٢]، والفارسي[٣]، والزمخشري[٤]، وصدر الأفاضل[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن الحاجب[٧]، وابن جماعة[٨]، والجامي[٩]، والسيوطي[١٠].

وقد احتجّ هؤلاء بما ذكره المبرد، وهو أنّه لا يمكن أن يُبنى اسم فاعل من اسمين مختلفي اللفظ.

والرأي الثاني: موافقة سيبويه، ومن أبرز من ذهب هذا المذهب: ابن السّرّاج[١١]، وابنُ ولاّد[١٢]، والزّجاجي[١٣]، والرُّماني[١٤]، وابن عصفور[١٥]، وابن مالك[١٦]، والمرادي[١٧]، وابن هشام[١٨]،

---

(١) المقتضب ٢/١٨١.

(٢) انظر: الارتشاف ١/٣٧٤، وتوضيح المقاصد ٤/٣٢٢، وشرح التصريح ٢/٢٧٨.

(٣) انظر: التكملة ص ٢٦٦-٢٦٧.

(٤) انظر: المفصل ص ٢١٦-٢١٧.

(٥) انظر: التخمير ٣/٦١-٦٢.

(٦) أنظر: شرح المفصل ٦/٣٦.

(٧) انظر: الكافية ص ١٦٨.

(٨) هو محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، توفي سنة (٨١٩ هـ). انظر: البغية ١/٦٣-٦٦، وانظر رأيه في: شرح الكافية لابن جماعة ص ٣٠٦.

(٩) انظر: الفوائد الضيائية ٢/١٦٥.

(١٠) انظر: الهمع ٢/١٥٢.

(١١) انظر: الأصول ٢/٤٢٧.

(١٢) انظر: الانتصار ص ٢٨٨ - ٢٩٠.

(١٣) انظر: الجمل ص ١٣٢.

(١٤) انظر: شرح الرماني ٤/١٤١ب.

(١٥) انظر: المقرب ص ٣٤٥.

(١٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤١٣-٤١٤.

(١٧) انظر: شرح التسهيل للمرادي ص ٣٥٥، وتوضيح المقاصد ٤/٣٢٢.

(١٨) انظر: أوضح المسالك ٤/٢٦٤.

وابـن عقيـل [١]، وخالد الأزهري [٢].

ولم ينـاقـش أحدٌ من هؤلاء الاعتراض لسيبويه إلا ابن ولاّد، فإنّه ردّه بثلاثـة أمـور [٣]:

الأمر الأول: أنّ المعترضين أجازوا (ثالث ثلاثةَ عشرَ) ونحوه، ومنعوا (رابع ثلاثةَ عشرَ)، وما أشبهه، محتجين للمنع بأنّ اسم الفاعل لا يُبنى من كلمتين، وهذا الاحتجاج يُلزمهم منع (ثالث ثلاثةَ عشرَ) ونحوه؛ لأنّ (ثالثاً) مبنيٌّ من (ثلاثةَ عشرَ).

والأمر الثاني: أنّ اسم الفاعل في (رابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ)، وما أشبهه لم يُبنَ من كلمتين، وإنما بُنِي من النيِّف فقط.

والأمر الثالث: أنّ منعهم بناء اسم الفاعل من كلمتين تحكُّمٌ بغير علّة.

والرأي الثالث: ما ذهب إليه الصّيمري، وهو جواز استعمال اسم الفاعل المشتق من العدد مع الأعداد المركبة؛ لإفادة التصيير بدون قيد، فيجوز إضافته إلى ما بعده، وإعماله [٤].

ويشهد لهذا المذهب ما سُمِعَ عن بعض العرب، وهو قولهم (ربَعت الثلاثةَ عشر) أي: رددتهم أربعة عشر [٥]، وحكايةُ الفراء عن بعض العرب أنهم قالوا: (معي عشرةٌ فأحِدْهنّ لي) أي: صيّرهنّ أحد عشر [٦]، فصاغوا فعلاً من (أربعةَ عشر)، و(أحد عشر).

وهـذا الـرأي ردٌّ عـلى مَنْ زعم أنّ النحويين المجيزين مجمعون على وجـوب الإضافـة [٧].

---

(١) انظر: المساعد ٢/٩٨.

(٢) انظر: شرح التصريح ٢/٢٧٨.

(٣) انظر: الانتصار ص ٢٨٨-٢٩٠.

(٤) انظر: التبصرة ١/٤٩٢.

(٥) انظر: الارتشاف ١/٣٧٤، والمساعد ٢/٩٩.

(٦) انظر: إصلاح المنطق ص ٣٠٠، والارتشاف ١/٣٧١.

(٧) منهم ابن هشام في: أوضح المسالك ٤/٢٦٤، والأزهري في: شرح التصريح ٢/٢٧٨.

وبالجملة فإنّ سيبويه في هذه المسألة قد خالف منهجَه النحويَّ، وذلك أنّه نصّ على أنّ المقيس عليه -وهو (خامس أربعة) ونحوه- نادرٌ لا تكـاد العرب تَكلَّم به[١]، ونصَّ في أكثر من موضع على أنّ القليل لا يقاس عليه، ومن ذلك قوله: «وقالوا: (الشُّكُور) كما قالوا: (الجُحُود)، فإنما هذا الأقلُّ نوادرُ تُحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها»[٢]، وقوله: «فاسْتحسِنْ من هذا ما استحسنت العرب، وأَجِزْهُ كما أَجَازَتْهُ»[٣]، وقوله: «وزعم يونس أنّه سمع أعرابياً يقول: (ضربَ مَنٌ مناً)، وهذا بعيدٌ لا تتكلم به العرب، ولا يستعمله منهم ناسٌ كثير»[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٥٦١.

(٢) المصدر السابق ٤/٨.

(٣) المصدر السابق ٢/٦٩.

(٤) المصدر السابق ٢/٤١١، وانظر مزيداً من النصوص في: فهارس سيبويه ص ٣٠-٣٢.

المسألة (٧٣)

العدد:

علة تذكير (عَشر) مع المعدود المذكر في حال التركيب وتأنيثه في حال الإفراد

من الثابت أنّ العشرة -إذا استعملت مفرده- تُذكّر مع المؤنث، وتُؤنّث مع المذكر، فيقال: (عشر نساء)، و(عشرة رجال).

أمّا إذا استعملت مركبة فإنّها تذكّر مع المذكّر، وتؤنّث مع المؤنّث، فيقال: (ثلاثةَ عشرَ رجلاً)، و(ثلاثَ عَشْرَةَ امرأةً).

وقد علّل سيبويه تذكيرَ (عَشر) مع المعدود المذكر في حال التركيب، وتأنيثَه في حال الإفراد بأنَّ الشيءَ قد يكون له بناءٌ في حال، فإذا نُقِل إلى موضع آخَر تغيَّرَ بناؤُه، إذ يقول: «وقد يكون اللفظ له بناء في حالٍ، فإذا انتقل عن تلك الحال تغيّر بناؤه، فمن ذلك تغييرهم الاسم في الإضافة، قالوا: في (الأُفُق): (أَفَقِيّ) ...»[(١)].

ويُفهم من هذا أنَّ (عَشر) عنده ليس محذوفاً من (عَشرة)، وإنما هو بناءٌ آخر[(٢)].

الاعتراض ومناقشته:

رد المبرد -كما جاء في (شرح السيرافي)- ما قاله سيبويه، وذهب إلى أنّ الهاء من (عشرة) قد حذفت في نحو (ثلاثةَ عَشَرَ رَجلاً)؛ لئلا يجتمع تأنيثان[(٣)].

ولم أجد هذا الاعتراض تصريحاً فيما وقفت عليه من كتب المبرد، غير أنّه نصّ في (المقتضب) على أنّ الهاء قد حُذفتْ من (عشرة) إذا رُكِّبتْ، وكان المعدودُ مذكّراً؛ لكي لا يجتمع تأنيثان في اسم واحدٍ، حيث يقول: «فأمّا تغييرهم (عَشَر) عن قولك: (عَشْرَة) فإنما ذلك لصرفها عن وجهها، ولكنك أثبتّ الهاءات للمذكر، كما كنت

---

(١) الكتاب ٣/٥٥٨.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢٠٦أ (مصورة جامعة الملك سعود)، والنكت ٢/٩٨٥.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٢٠٦أ (مصورة جامعة الملك سعود)، وقد نقله الأعلم في: النكت ٢/٩٨٥ بتصرف قليل.

مثبتها في (ثلاثة)، و(أربعة)، فتقول: (ثلاثةَ عشرَ رجلاً)، و(أربعةَ عشرَ رجلاً)، و(خمسةَ عشرَ إنساناً)، ولم تثبت في (عَشَر) هاء، وهي للمذكر؛ لأنك قد أثبت الهاء في الاسم الأول، وهما اسم واحد، فلا تُدخل تأنيثاً على تأنيث، كما لا تقول: (حمراءة)، ولا (صفراءة))»[١].

وقد صحّح السيرافي قولَ سيبويه محتجاً بأمرين:

أحدهما: أنّ بعض العرب يقولون: (هذه تاسعةَ عَشْرَةَ)، و(ثالثةَ عَشْرَةَ)، فيدخلون تاء التأنيث في الاسمين اللذين يحصلان اسماً واحداً، وهذا جمع بين تأنيثين في لفظ واحد.

والآخر: أنهم يقولون في المؤنث: (ثلاثَ عَشْرَةَ) عند التركيب، و(عَشْر) عند الإفراد، ويقولون: (عَشِرة) بكسر الشّين عند التركيب، ولا يفعلون ذلك عند الإفراد، فتغييرهم (عشرة) للمؤنث دليل على تغيير (عشر) للمذكر[٢].

---

(١) المقتضب ٢/١٦٠.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢٠٦أ (مصورة جامعة الملك سعود)، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/٩٨٥.

المسألة (٧٤)

المصادر:

مصدر (فعّل) المهموز اللام

ينقسم (فعّل) بالنظر إلى لامه ثلاثة أقسام: صحيحاً، ومعتلاً، ومهموزاً.

فالصحيح يأتي مصدره على (تَفْعِيل) بِاطِّراد نحو (خرّج تخريجاً)، وقد جاء على (تَفْعِلَة) نحو (جرّب تَجْرِبَة)[1].

أمّا المعتلّ فيجب أن يكون مصدره على (تَفْعِلة) نحو (لبّى تلبيةً) بحذف ياء (التفعيل)، وجلبِ التاء عوضاً عنها؛ وذلك لئلا تجتمع ياءان في الطرف[1].

وأمّا المهموز فظاهر كلام سيبويه -كما قرّر المبرد[2]، والرُّمّاني[3]، والرضيّ[4]، وابن عقيل[5]- أنّه كالمعتلّ لا يجيء مصدره إلا على (تَفْعِلة)، إذ يقول: «وأمّا (عَزَّيتُ تَعْزِيَةً) ونحوُها، فلا يجوز الحذف فيه، ولا فيما أشبهه؛ لأنّهم لا يجيئون بالياء في شيءٍ من بنات الياء والواو ممّا هما فيه في موضع اللام صحيحتين، وقد يجيء في الأول نحو (الإِحْوَاذ)، و(الاسْتِحْواذ) ونحوه[6]، ولا يجوز الحذف -أيضاً- في (تَجْزِئة)، و(تَهْنِئة)، وتقديرهما: (تَجْزِعَة)، و(تَهْنِعَة)[7]؛ لأنّهم ألحقوهما بأختيهما من بنات الياء والواو، كما ألحقوا (أَرَأَيْتُ) بـ(أَقَمْتُ) حين قالوا: (أَرَيْتُ))»[8].

---

(١) انظر: الكتاب ٤/٨٣، والمفتاح في الصرف ص ٦٤، وشرح المفصل ٦/٥٨، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٢٣٧-٢٢٣٨، وتوضيح المقاصد ٣/٣٢.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١/١٥١أ، و٥/١٠٠ب، ولم أجد ذلك فيما وقفت عليه من كتب المبرد.

(٣) انظر: شرح الرماني ٤/٢٥٩ب.

(٤) انظر: شرح الشافية ١/١٦٤.

(٥) انظر: المساعد ٢/٦٢٦.

(٦) يريد مصدر (أَفْعل) المعتلّ العين.

(٧) من عادة النحويين التعبير عن الهمزة بالعين، انظر: المنصف ٣/٩٧-١٥١، وانظر ما كتبه الشيخ محمد عضيمة في: المقتضب ١/٢٧٩، هامش رقم (٢).

(٨) الكتاب ٤/٨٣.

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنّ المبرد ردَّ على سيبويه، وذهب إلى أنّ مجيء مصدر (فعّل) المهموز اللام على (تفعيل) أكثر وأجود، محتجاً بأنّ ذلك قول أبي زيد الأنصاري، وسائر النحويين[١].

وقد تبع جمهور النحويين المبردَ، فأجازوا مجيء مصدر (فَعَّل) المهموز على (تَفْعِيل)[٢]، أمّا ما ذهب إليه سيبويه فلا أعلم أحداً أخذ به إلا الشلوبين[٣].

ويشهد لصحة مذهب الجمهور الأمور الآتية:

الأول: أنّهم نقلوا ما أجازوه عن العرب[٤].

والثاني: أنّ العلّة التي منعت مجيء مصدر (فعّل) المعتلّ اللام على (تَفْعيل) -وهي اجتماع الياءين في الطرف- غيرُ متحقّقةٍ في المهموز.

والثالث: ما ذكره الرُّمّاني، وهو أنّ الهمزة قد صحّتْ في نحو (خطيئة)، و(مقروءة) مع أنّها متطرّفة، وقبلها حرف علّة، فكذلك تصح في (تفعيل) مصدر (فعّل) المهموز اللام نحو (تَخْطِيئ)، و(تَهْنِيئ)[٥].

وقد بقي القول: إنّ السيرافي قد أوّل كلام سيبويه تأويلاً يخالف ما فهمه المبرد، إذ يقول: «الذي عندي أنّ سيبويه لم يرد ما قاله أبو العباس من الإتيان بالمصدر على التّمام، وإنما أراد أنّه لا يجوز حذف الهاء من الناقص من (تَفْعِلة)، كما جاء في (إقَام)، لا تقول: (جَزّأتُه تَجْزِئاً)، و(هَنَّأتُه تَهْنِئاً)، والدليل على ذلك أنّ سيبويه قال في باب (المفعول الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين): (ونُبِّئْتُ

---

(١) انظر: شرح السيرافي ١/١٥١أ، و٥/١٠٠ب، وانظر -أيضاً-: المخصص ١٤/١٨٩، ولم أجد الاعتراض فيما وقفت عليه من كتب المبرد.

(٢) انظر -مثلاً-: شرح السيرافي ١/١٥١أ، وشرح الرماني ٤/٢٥٩ب، وشرح المفصل ٦/٥٨، وشرح التسهيل ٣/٤٧٢، وشرح الشافية ١/١٦٤، والارتشاف ١/٢٢٧، وتوضيح المقاصد ٣/٣٢-٣٥، وأوضح المسالك ٣/٢٣٨، والمساعد ٢/٦٢٦، وشفاء العليل ٢/٨٦١، وشرح الأشموني ٢/٣٢١.

(٣) انظر: المساعد ٢/٦٢٦، ولم أجد ذلك في كتابي الشلوبين: التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية الكبير.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٥/١٠٠ب، والمخصص ١٤/١٨٩، وشرح الشافية ١/١٦٤، والارتشاف ١/٢٢٧، والمساعد ٢/٦٢٦.

(٥) انظر: شرح الرماني ٤/٢٥٩ب.

تَنْبِيْئاً)[١]، ولو كان ذلك لا يجوز عنده ما استعمله»[٢].

وتأويل السيرافي -فيما أرى- بعيدٌ لما يأتي:

أولاً: أنّ سيبويه ذكر أنّ مصدر المعتل لا يأتي إلا على (تَفْعِلَة)، ثم نصّ على أنّهم ألحقوا المهموز بالمعتل.

ثانياً: أنّ مراده بالحذف -هنا- ليس حذف التاء من (تَفْعِلَة)، وإنما يريد مجيء المصدر على (تَفْعِيل) من غير تاء، ويؤكِّد هذا أنه قال: «وقد يجيء [أي: الحذف] في الأول نحو (الإحواذ)، و(الاستحواذ))»، فهذان المصدران جاءا على التمام، ولو كان يريد حذف التاء من (تَفْعِلَة) لقال: وقد يجيء في الأول نحو (إقام الصلاة)، ويؤكِّد ذلك أيضاً تعليلُه عدمَ جواز الحذف بأنَّ العرب لا يجيئون بالياء في شيءٍ من بنات الياء، أو الواو ممَّا هما فيه في موضع اللام غيرَ مُعلَّتَين، فالياء التي يقصدها ياءُ (تَفْعِيل) الزائدة.

ثالثاً: أنّ سياق كلامه لا يحتمل إلا ما فهمه المبرد؛ وذلك لأنّه عبّر بالألفاظ التي ذكرها عند حديثه عن مصدر المعتل، كما أنّ كلمة (أيضاً) في قوله -بعد حديثه عن مصدر المعتل-: «ولا يجوز الحذف -أيضاً- في (تجزئة))» تؤكِّد أنّه يريد جعل المهموز كالمعتل.

رابعاً: أنّ استدلال السيرافي بالمثال الذي ذكره سيبويه في أول (الكتاب) ليس سبباً كافياً لحمل النّص على خلاف ظاهره؛ لأنّ العالم قد يُخالف عند التمثيل لمسألةٍ ما ما قرّره في موضع آخر، ويرجِّح هذا -أيضاً- تباعدُ الموضعين، فالمثال في أول (الكتاب)، والنص المذكور في ربعه الأخير.

---

(١) انظر: الكتاب ٤٣/١، ومثال سيبويه كاملاً: (نُبِّئْتُ زيداً أبا فلان تنبيئاً).

(٢) شرح السيرافي ١٠١/٥أ، وقد نسب ابن سيده في: المخصص ١٨٩/١٤ هذا النص سهواً إلى أبي علي الفارسي، كما نسبه الأعلم إلى بعض النحويين، حتى لا يتبيّن اختصاره لشرح السيرافي، انظر: النكت ١٠٦٢/٢.

المسألة (٧٥)

المصادر:

علّة زيادة الميم في (مُفَاعَلة) مصدر (فَاعَلْت)

قال سيبويه في (باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة): «وأمّا (فَاعَلْتُ) فإنّ المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً (مُفَاعَلَة)، وجعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عوضٌ من الألف التي قبل آخر حرف، وذلك قولك: (جَالَسْتُه مُجَالَسَةً)، و(قَاعَدْتُه مُقَاعَدَةً) ... وجاء كالمفعول؛ لأنّ المصدر مفعولٌ، وأمّا الذين قالوا هذا فقالوا: جاءت مخالفةً الأصلَ كـ(فَعَلْتُ)، وجاءت كما يجيء (المَفْعَلُ) مصدراً، و(المَفْعَلَة)، إلا أنّهم ألزموها الهاء لما فرُّوا من الألف التي في(قِيْتَال)، وهو الأصل»[١].

يقرِّرُ سيبويه في هذا النّصّ ما يأتي:

أولاً: أنّ مصدر (فاعَل) المطّرد دائماً هو (مُفَاعَلة).

ثانياً: أنّ الميم زيدت عوضاً من تغيير موقع الألف، فبعد أنْ كانت ثانية في (فاعل) صارت ثالثةً في (مُفَاعَلَة)، وهذا تفسير الرُّمّاني لقول سيبويه: «وجعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرفٍ منه»[٢].

وسيأتي أنّ المبرد، وابن ولّاد، والسيرافي يوجّهون هذه العبارة على غير ما ذكرته.

ثالثاً: أنّ التاء زيدت في آخر (مُفَاعَلَة) عوضاً من ذهاب ألف (فِيْعَال)، وهو المصدر الأصلي لـ(فَاعَلَ)، وهذا معنى قوله: «والهاء عوضٌ من الألف التي قبل آخر حرف»، وقوله: «إلا أنهم ألزموها الهاء لما فرُّوا من الألف التي في (قِيْتَال)، وهو الأصل».

رابعاً: أنّ (مُفَاعَلَة) جاء على صورة اسم المفعول من (فَاعَل)، وهو (مُفَاعَل)؛ لأنّ المصدر مفعولٌ، وهذا معنى قوله: «وجاء كالمفعول؛

---

(١) الكتاب ٤/٨٠.

(٢) انظر: شرح الرمّاني ٤/٢٥٧أ.

لأنّ المصدر مفعول».

خامساً: أنّ الأصل في مصادر ما فوق الثلاثي أن يكون قبل آخرها ألف، نحو (إِفْعَال)، و(اسْتِفْعال)، ولكنّ (مُفَاعَلَة) جاء مخالفاً هذا الأصل، كما جاء مصدر (فَعَل) الثلاثي مخالفاً له، وهذا معنى قوله: «وأمّا الذين قالوا هذا فقالوا: جاءت مخالفة الأصل كـ(فَعَلْت)».

وتحتمل هذه العبارة وجهاً أقرب -في نظري- ممّا تقدّم -وإنْ كان مخالفاً لما في طبعة (بولاق)، و(شرح السيرافي)[1]- وهو أن يكون (فعلت) مضبوطاً هكذا: (فَعَّلْت)؛ وذلك لما بين (فَاعَل)، و(فعَّل) من شبه في وجهين:

أحدهما: أنّ كليهما رُباعيٌّ بالزيادة.

والآخر: أنّ مصدر (فَعّل) -وهو (التَّفْعيل)- مخالف للأصل في مصادر غير الثلاثي، كما أنّ (مُفَاعَلة) مخالف لذلك الأصل[2].

أمّا (فَعَلَ) الثلاثي المجرد فخارجٌ من هذا الأصل، ومصادره «غير محظور عليها بقياس، وإنما يُنتَهى فيها إلى السّماع»[3].

سادساً: أنّ لـ(مُفَاعَلَة) نظائر من المصادر مبدوءة بالميم، وقد تختم بالتاء، وهي المصادر الميمية، وهذا معنى قوله: «وجاءت كما يجيء (المَفْعَل) مصدراً، و(المَفْعَلة)».

الاعتراض ومناقشته:

فهم السيرافي من عبارة (الكتاب): «وجعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرفٍ منه» أنّ سيبويه يذهب إلى أنّ الميم في (مُفَاعَلَة) عوض من ألف (فَاعَلَ) بعد حذفها، وبنى على هذا الفهم اعتراضه، فقال: «كلام سيبويه في هذا مختلٌّ، وقد أُنْكِر، وذلك أنّه جعل الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرفٍ منه، وذلك غلطٌ؛

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٤٣ (بولاق)، وشرح السيرافي ٥/٩٨ب.

(٢) انظر: المقتضب ٢/٩٨-٩٩.

(٣) انظر: الأفعال للسَّرَقُسْطي ١/٦٢.

لأنّ الألف التي بعد أول حرف هي موجودة في (مُفَاعَلَة)، ألا ترى أنّك تقول: (قَاتَلْت)، وبعد القاف ألف زائدة، وتقول: (مُقَاتَلَة) في المصدر، وبعد القاف ألف زائدة، فالألف موجودة في المصدر والفعل، فكيف تكون الميم عوضاً من الألف، والألف لم تذهب؟»[١].

والسيرافي -هنا- متأثر بالمبرد في (مسائل الغلط)[٢].

والذي قادهما إلى هذا الاعتراض هو تمسكهما بظاهر النص، وعدم التعمُّق فيه.

وقد اجتهد ابن ولّاد في ردّ اعتراض المبرد فذهب إلى أنّ مراد سيبويه هو أنّ الميم في (مُفَاعَلَة) زيدت عوضاً من ذهاب ألف (فَاعَلَ) في المصدر الآخر، وهو (الفِعَال)[٣].

ولا أرى هذا التأويل إلا مجانباً الصواب؛ لأنّه يؤدي إلى الوقوع في خطأين لا يقع فيهما مثل سيبويه:

أحدهما: الجمع بين العوض والمعوّض عنه، فالعوض هو الميم، والمعوّض عنه هو ألف (فاعل)، وكلاهما موجود في (مُفَاعَلَة).

والآخر: التعويض في غير الكلمة التي جاء الحذف فيها.

والحقُّ ما ذهب إليه الرُّمّاني -كما تقدّم- وهو أن سيبويه أراد أن العرب زادوا الميم عوضاً عن تغيير موقع ألف (فَاعَل).

والعربُ قد تعوِّض عند تغيير الموقع، كما تعوِّض عند الحذف، ومن ذلك زيادتهم السِّين في (أَسْطاع) عوضاً عن نقل حركة العين إلى الفاء[٤].

---

(١) شرح السيرافي ٥/٩٨ب، وقد نقله الأعلم بنصه، ولم يُشر إلى السيرافي، انظر: النكت ٢/١٠٦٠.

(٢) انظر: الانتصار ص ٣٠٣، وانظر -أيضاً-: الخصائص ٢/٣٠٤.

(٣) انظر: المصدر السابق ص ٣٠٤.

(٤) انظر: الكتاب ١/٢٥، وسر الصناعة ١/١٩٩-٢٠٢، ومنثور الفوائد ص ٤٣.

المسألة (٧٦)

اسم الفاعل:

عطف ما خلا من (أل) على الاسم المقترن بها المضاف إليه اسم الفاعل المحلّى بها

للعطف على الاسم المقترن بـ(أل) المضاف إليه اسم الفاعل المحلَّى بها أربعُ صورٍ:

الأولى: أن يكون المعطوف مقترناً بـ(أل)، نحو (جاء الضاربُ الغلامِ والجاريةِ)، وهذه الصورة جائزة باتّفاق[1].

والثانية: أن يكون المعطوف مضافاً إلى ما اقترن بـ(أل)، نحو (جاء الطالبُ العلمِ وأدبِ الأبرار)، وهذه -أيضاً- جائزة بإجماع النحويين[1].

والثالثة: أن يكون المعطوف مضافاً إلى ضمير ما اقترن بـ(أل)، نحو (جاء المشتري الناقةِ وفصيلِها)، وقد نُقِل الإجماع على جواز هذه الصورة[2]، وذكر المرادي أن المبرد يمنعها[3]، وهو مخالفٌ لما في (المقتضب) كما سيأتي.

والرابعة: أن يكون المعطوف مجرداً من (أل)، وغير مضافٍ إلى ما تقدَّم، وهذه الصورة هي موضوع مسألة الاعتراض لسيبويه، كما سيأتي بعد ذكر رأيه.

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٦-٨٧، وشرح التسهيل للمرادي ص ٣٩٩.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١/٣٥٧أ (نسخة دار الكتب المصرية، ذات الرقم ١٣٦ نحو)، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٧.

ونسب الصيمري في: التبصرة والتذكرة ١/١٤٤ إلى سيبويه منع هذه الصورة، وهذا يخالف ظاهر ما في: الكتاب ١/١٨٣؛ إذ استشهد سيبويه ببيت الأعشى، ولم يؤوله، ممّا يفهم منه أنّه يحمل البيت على ظاهره الموافق لهذه الصورة.

(٣) انظر: شرح التسهيل للمرادي ص ٣٩٩، وانظر -أيضاً-: الهمع ٢/٤٨.

رأي سيبويه:

نسب جمهور النحويين[١] إلى سيبويه أنّه يجيز الصورة المتقدّمة، وأنّه يحتجُّ لذلك بقول الأعشى[٢]:

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها عُوذاً تُزجِّي بينها أطفالَها[٣].

وقد فهموا هذا من قول سيبويه: «ومن قال: (هذا الضاربُ الرجلِ) قال: (هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله)، ومن ذلك إنشاد بعض العرب قولَ الأعشى:

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها عوذاً تزجي بينها أطفالَها»[٤].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي -بعد أن نسب إلى سيبويه ما تقدَّم- أنّ بعض المخالفين لسيبويه ردّ احتجاجه ببيت الأعشى؛ لأنّ المعطوف فيه -وهو (عبدها)- مضافٌ إلى ضمير ما فيه (أل) -وهو (المائة)- وليس كالمعطوف المجرد من (أل)، والإضافةِ إلى ما فيه (أل)، أو إلى ضميره[٥].

وقد نُسب هذا الاعتراض إلى المبرّد[٦]، وليس له فيما بقي من كتبه ردٌّ على

---

(١) انظر -مثلاً-: الأصول ٢/٣٠٨، وشرح السيرافي ١/٣٥٧أ (نسخة دار الكتب، ذات الرقم ١٣٦ نحو)، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٧، وشرح التسهيل للمرادي ص ٤٠٠.

(٢) هو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف بن سعد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة من بكر ابن وائل، أبو بصير، أدرك الإسلام، ولم يسلم، انظر: الشعر والشعراء ١/٢٥٧-٢٦٦، والخزانة ١/١٧٥-١٧٨.

(٣) انظر البيت بهذه الرواية في: الكتاب ١/١٨٣، والمقتضب ٤/١٦٢-١٦٣، والأصول ٢/٣٠٨، والخزانة ٤/٢٥٦، ورواية الديوان ص ٢٥٨:

الواهبُ المائةَ الهجانَ وعبدَها عوذاً تزجّي خلفها أطفالها

والهجان: الإبل البيض. وعوذا: حالٌ من (الهجان)، وهو جمع (عائذ)، كـ(حائل)، و(حول)، والعائذ: الناقة الحديثة النتاج قبل أن توفي خمس عشرة ليلة، انظر: الخزانة ٤/٢٥٧.

(٤) الكتاب ١/١٨٢-١٨٣.

(٥) انظر: شرح السيرافي ١/٣٥٧أ (نسخة دار الكتب المصرية، ذات الرقم ١٣٦ نحو)، وقد نقله الأعلم في: النكت ١/٢٩٢، وانظر: تحصيل عين الذهب ١/٩٤.

(٦) انظر: الأصول ٢/٣٠٨، والبسيط ٢/١٠٠٤، والخزانة ٤/٢٥٦.

سيبويه في هذه المسألة، بيد أنه في (المقتضب) أنشد البيت، وعلّل الجواز بأنّ المعطوف يُغتفر فيه ما لا يُغتفرُ في المعطوف عليه، وقدّر ما في البيت بـ(واهب عبدها)، إذ يقول: «فإن قال قائلٌ: ما بالُك جررتَ (عبدها)، وإنما يضافُ في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام تشبيهاً بـ(الحسن الوجه)، وأنت لا يجوز أن تقول: (الواهب المائة والواهب عبدِها)؟ فإنما جاز هذا في المعطوف على تقدير (واهبِ عبدِها)، كما جاز (ربّ رجلٍ وأخيه)، وأنت لا تقول: (رُبّ أخيه)[١]، ولكنّه على تقدير (أخٍ له)، ومثل ذلك (كلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهم)، وأنت لا تقول: (كل سخلتها)[٢]، ولكنّه على تقدير الذي خبّرتُك به»[٣].

وقد وقف النحويون من هذا الاعتراض موقفين -بعد أن تحقق عندهم أنّ مذهب سيبويه الجواز-:

الموقف الأول: الانتصار لسيبويه، وهذا ما ذهب إليه الأعلم، إذ يرى أنّ سيبويه لم يستشهد بالبيت للصورة التي أجازها، وإنما أورده على أنّه مما جاء فيه العطف بالجر على ما أضيف إليه اسم الفاعل المقترن بـ(أل)[٤].

والموقف الثاني: الانتصار للمعترض، وهذا مذهب ابن السّرّاج[٥]، وابن أبي الربيع[٦].

والذي أراه أنّ سيبويه ليس له نصٌّ في هذه المسألة، ولا دليل في تمثيله بـ(هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله)؛ لأنّ (عبد) -وهو المعطوف- مضافٌ إلى ما فيه (أل)، ويُحتملُ -أيضاً- ألاّ يكون سيبويه قد قصد به العلمَ، وإنما أراد الصفة الغالبة، وهذا قول الرماني[٧]، أو الجنس، وهو قول الصّفّار[٨].

---

(١) لم يجز ذلك؛ لأنّ (ربّ) لا تعمل في المعارف، انظر: البسيط ١/٣١١.

(٢) لم يجز ذلك؛ لأنّ (كلّ) في نحو هذا المثال لا تضاف إلا إلى النكرات، انظر: البسيط ١/٣١١.

(٣) المقتضب ٤/١٦٤.

(٤) انظر: تحصيل عين الذهب ١/٩٤.

(٥) انظر: الأصول ٢/٣٠٨.

(٦) انظر: البسيط ٢/١٠٠٤.

(٧) انظر: شرح الرماني ٢/٥٧ب-٥٨أ.

(٨) انظر: شرح الصّفّار ١/٢١١أ-ب.

ومن هنا يتبيّن أنّ الاعتراض مدفوعٌ؛ لأنّ ما بني عليه غير صحيح.

هذا عن الاعتراض، أمّا مسألة عطف ما خلا من (أل) بالجر على الاسم المقترن بها المضاف إليه اسم الفاعل المحلّى بالألف واللام، نحو (هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ) ففيها مذهبان:

الأول: الجواز، وهو مذهب المازني، وحجّته أن ذلك ورد عن العرب[١].

والثاني: المنع، وهو مذهب جماعة منهم: ابن السَّرّاج[٢]، وابنُ مالك[٣]، وابنُ أبي الربيع[٤]، ونقل عن المبرّد[٥].

ويشهد لمذهب المازني أمران:

أحدهما: أنّه حكى ذلك عن العرب، ومَنْ نقل حُجَّةٌ على مَنْ لم يَنْقل.

والآخر: أنّه جاز ذلك -وإنْ لم تجز إضافة اسم الفاعل المقترن بـ(أل) إلى المجرد منها[٦]- لأنّه قد يغتفر في المعطوف ما لا يغتفر في المعطوف عليه[٧].

---

(١) انظر: الأصول ٢/٣٠٨.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٧.

(٤) انظر: البسيط ٢/١٠٠٣-١٠٠٤.

(٥) انظر: الأصول ١/٣٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٨٧، والبسيط ٢/١٠٠٤، وشرح التسهيل للمرادي ص ٤٠٠.

(٦) هذا مذهب الجمهور، ونقل عن الفراء الجواز إذا كان اسم الفاعل للحال أو الاستقبال، والمضاف إليه معرفة، انظر: الهمع ٢/٤٨، والأشباه والنظائر ١/٣٩٩.

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٤٢-١٤٤، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٨٢، والأشباه والنظائر ١/٣٩٩.

المسألة (٧٧)

صيغ المبالغة:

تعدّي (فَعِل) و(فَعِيْل)

أجاز سيبويه -على قلَّةٍ- تعدّي صيغتي (فَعِل)، و(فَعِيْل) المعدولتين عن اسم الفاعل؛ لقصد المبالغة[١]، واستشهد بثلاثة أبيات:

البيت الأول شاهدٌ لإعمال (فَعِل)، وهو قول لبيد[٢]:

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادةَ سَمْحَجٍ بِسَرَاتِـه نَـدَبٌ لَـه وكُلُومُ

والشاهد نصب (عِضَادة) مفعولاً به لـ(شَنِجٍ) المعدول عن (شانج).

والبيت الثاني شاهدٌ -أيضاً- لتعدّي (فَعِلَ)، وهو قول الشاعر[٣]:

حَذِرٌ أموراً لا تُخافُ وآمِنٌ ما ليس مُنْجِيَه مِنَ الأَقْدَارِ

---

(١) انظر: الكتاب ١/١١٠.

(٢) انظر: ديوانه ص ١٥٤، وفيه (سَنِق) مكان (شَنِج)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٨٩، والانتصار ص ٣٨، وشرح السيرافي ١/٢٢٤ب، وشرح الرماني ٢/٢٤١، وشرح الصفار ١/١٥٢أ، وشرح الجمل ١/٥٦٢، والخزانة ٨/١٦٩.

ونسب إلى ابن أحمر في: الكتاب ١/١١٢، وتحصيل عين الذهب ١/٥٧، وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٧٨، وشرح المفصل ٦/٧٢.

والمسحل: حمار الوحش. والشنج: الملازم. والعضادة: القوائم. والسمحج: الأتان الطويلة. والسراة: أعلى الشيء. والندب: الأثر. والكلوم: الجراح.

انظر: تحصيل عين الذهب ١/٥٧-٥٨، والخزانة ٨/١٧٠، وقبل الشاهد:

حرفٌ أضرَّ بها السِّفارُ كأنها بعد الكلالِ مُسَدَّمٌ محجومُ

فالشاعر يشبه ناقته -بعد كلالها وضمورها- بفحل هائج قد حُبِسَ عن الضِّراب، أو حمارٍ ملازمٍ جنب أتان سمحج. انظر: الخزانة ٨/١٧٠.

(٣) اختلف في قائله، وسيأتي ذلك عند الحديث عن الاعتراض ومناقشته، وانظر البيت في: الكتاب ١/١١٣، والمقتضب ٢/١١٥، والجمل ص ٩٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٨٩، وشرح السيرافي ١/٢٢٥أ، وشرح الرماني ٢/٤١أ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤٠٩، وتحصيل عين الذهب ١/٥٨، وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٧٩، والحلل ص ١٣١، وشرح المفصل ٦/٧١، وشرح الجمل ١/٥٦٢، وشرح التسهيل ٣/٨١، وشرح الكافية ٢/٢٠٢، والبسيط ٢/١٠٥٨، وتوضيح المقاصد ٣/٢٣، والخزانة ٨/١٦٩.

وموضع الشاهد (حَذِرٌ أموراً)، إذ نصب (أموراً) بـ(حَذِر) المعدول عن (حاذر).

والبيت الثالث شاهد لتعدّي (فَعِيْل)، وهو قولُ ساعدة بن جُؤَيّة[١]:

حتى شآها كَلِيْلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ   بَاتَتْ طِرَاباً وبَاتَ اللَّيْلَ لم يَنَمِ[٢]

ووجه الاستشهاد نصب (موهنا) مفعولاً به لـ(كليل) المعدول عن (مُكِلٍّ)[٣]، أو (مُكَلِّلٍ)[٤].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنّ النحويين خالفوا سيبويه، فمنعوا تعدّي (فَعِلَ)، و(فَعِيْل)، محتجّين بأنهما صيغتان مبنيَّتان للصفات الملازمة للذات كـ(شريف) ونحوه، وأنكروا احتجاج سيبويه بالأبيات المتقدّمة، فأمّا البيت الأول -وهو (أوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ ...)- فذهبوا إلى أنّ (عِضَادَةَ) فيه منتصبٌ على الظرفية، لا على المفعول به، ومراد الشاعر تشبيه ناقته بحمارٍ لازمٍ يمنةَ أتان، أو يسرة أتان.

وأمّا البيت الثاني -وهو (حَذِرٌ أموراً ...)- فذكروا أنّه مصنوعٌ، ورووا عن المازني عن الأخفش[٥] أنه قال: سألني سيبويه عن شاهدٍ في تعدّي (حَذِر)، فعملتُ له هذا البيت.

وأمّا البيت الثالث -وهو (حتّى شآها كَلِيْلٌ مَوْهِناً ...)- فغلّطوا سيبويه في الاستشهاد به، واحتجوا بأنّ (الكليل) هو البرق الضعيف، وفعلُه (كَلَّ) لا يتعدّى، وجعلوا (المَوْهِن) -وهو الساعة من الليل- منتصباً على الظّرف؛ لأنّ المعنى: شاق هذه

---

(١) هو ساعدة بن جُؤَيّة أخو بني كعب بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر، أدرك الجاهلية والإسلام، وأسلم، وليست له صحبة. انظر: الخزانة ٣/٨٦-٨٧.

(٢) انظر: شرح أشعار الهذليين ٣/١١٢٩، والكتاب ١/١١٤، والمقتضب ٢/١١٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٩٠، والانتصار ص ٣٨، وشرح السيرافي ١/٢٤٥أ، وشرح الرماني ٢/٤١أ، والتبصرة والتذكرة ١/٢٢٦، وتحصيل عين الذهب ١/٥٨، وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٤٠، وشرح المفصل ٦/٧٢، وشرح الجمل ١/٥٦٢، وشرح التسهيل ٣/٨٠، والخزانة ٨/١٥٥. وشآها: شاقها. والموهن: وقت من الليل. وعَمِلٌ: الكثير العمل، انظر: تحصيل عين الذهب ١/٥٨-٥٩.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/٢٢٥أ، وشرح الصفار ١/١٥٢أ، وشرح المفصل ٦/٧٣.

(٤) انظر: شرح الرماني ٢/٤١أ، وشرح الجمل ١/٥٦٤.

(٥) سيأتي أن في اسم صاحب القصة خلافاً.

الأُتن ذلك البرق الضعيف في هذه الساعة من الليل حتى نقلها من الموضع الذي كانت فيه إلى الموضع الذي كان منه البرق[١].

هذا مُلَخَّص ما نقله السيرافي عن النحويين، وقد سمّت المصادر منهم: المازني[٢]، والزّيادي[٣]، والمبرّد[٤]، وابن السّرّاج[٥]، كما ذكر أبو حيان أن المعترضين هم أكثر البصريين[٦].

وسأسوق أهم ما قرّره المبرد في (مسائل الغلط)، و(المقتضب) ممّا لم يذكره السّيرافي؛ لتكتمل صورة الاعتراض:

أولاً: ذكر في (مسائل الغلط) أنّ (عِضَادَة) في بيت لبيد منتصبة على التشبيه بالمفعول به، إذ يقول: «و(عضادة سمحج) إنّما هي منتصبة انتصاب (هو حسنٌ وجهَ عبدٍ)، وكان أبو عمرو بن العلاء يزعم أنّ (عِضَادة سَمْحَجٍ) ظرف»[٧]، وهذا يعني أنّ (شَنِجاً) -عنده- صفةٌ مشبهةٌ.

ثانياً: استدلّ على أنّ (فَعِيْلاً) غير متعدٍّ بأنّ هذا البناء -في الأصل- إنما هو لاسم الفاعل من الفعل (فَعُل) الذي لا يتعدّى، فما خرج إليه من غير ذلك فمضارعٌ له، ومُلَحَقٌ به[٨].

ثالثاً: ردّ الاحتجاج بأنّ (فَعِيْلاً) كـ(رحيم) لا يقال إلاّ لمن كَثُر منه ذلك، إذ

---

(١) انظر: شرح السيرافي ١/٢٢٤ب-٢٢٥أ، ونقله الأعلم في: النكت ١/٢٤٦-٢٤٨، وانظر -أيضاً-: الأصول ١/١٢٥، وشرح الرماني ٢/٤٠ب-٤١أ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٥، ٤١٠، وتحصيل عين الذهب ١/٥٧-٥٨، وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٧٨-٨٠، وشرح الصفار ١/١٥١ب-١٥٢ب، وشرح المفصل ٦/٧٢-٧٣، وشرح الجمل ١/٥٦١-٥٦٣، وشرح التسهيل ٣/٨٠-٨١، وشرح الكافية ٢/٢٠٢، والبسيط ٢/١٠٥٨ وما بعدها، والخزانة ٨/١٥٥، ١٦٩.

(٢) انظر: شرح الرماني ٢/٤١أ، والبسيط ٢/١٠٥٨.

(٣) انظر: الارتشاف ٣/١٩٣.

(٤) انظر: المقتضب ٢/١١٣-١١٦، والانتصار ص ٣٨.

(٥) انظر: الأصول ١/١٢٤-١٢٥.

(٦) انظر: الارتشاف ٣/١٩٢.

(٧) انظر: الانتصار ص ٣٨.

(٨) انظر: المقتضب ٢/١١٣.

يقول: «فإن قال قائلٌ: أنت لا تقول: (رحيم) إلا لمن كَثُر ذلك منه ... قيل له: نظيره (كريم) لا يقال إلا لمن استمرَّ ذلك فيه، وقد يوجب الاسم بكثير الفعل، ولا يجري مجرى الفاعل؛ لأنّه ليس باسمه، ولكنّه مشتقٌّ، فمن ذلك قولك: (رجلٌ صِدِّيقٌ، وشِرِّيبٌ، وفِسِّيقٌ)، وأنت لا تقول: (هو شِرِّيبٌ الخمرَ)، ولكنّك تقول: (للخمر) ....»[1].

رابعاً: ذكر في (مسائل الغلط) أنّ سيبويه لم يحتج لإعمال (فعيل) بشعر، ولا غيره[2]، ثم رجع عن هذا في (المقتضب)، فقال: «واحتج سيبويه بقول الشاعر: (حتى شآها كليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ ...)، فجعل البيت موضوعاً من (فَعِيْل)، و(فَعِل) بقوله: (عَمِل)، و(كَلِيْل)، وليس هذا بحجة في واحدٍ منهما؛ لأنّ (مَوْهِناً) ظرفٌ ، وليس بمفعول»[3].

هذا، وقد اختار جمهور النحويين الخالفين مذهب سيبويه، ومن أبرزهم: أبو جعفر النّحاس[4]، وابن ولاّد[5]، والسِّيرافي[6]، والرُّمّاني[7]، وابن السِّيرافي[8]، والصّيمري[9]، والأعلم[10]، وأبو نصر القرطبي[11]، وابن السِّيد[12]، والصَّفّار[13]،

---

(١) انظر: الانتصار ص ٣٨-٣٩.

(٢) انظر: المصدر السابق ص ٣٨.

(٣) المقتضب ٢/١١٤.

(٤) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٨٩-٩٠.

(٥) انظر: الانتصار ص ٤٠-٤٣.

(٦) انظر: شرح السيرافي ١/٢٢٤ب-٢٢٥أ.

(٧) انظر: شرح الرماني ٢/٤١أ.

(٨) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٣-٢٦، و٤٠٩-٤١٠.

(٩) انظر: التبصرة والتذكرة ١/٢٢٦.

(١٠) انظر: تحصيل عين الذهب ١/٥٧-٥٩.

(١١) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ٧٨-٨١.

(١٢) انظر: الحلل ص ١٣١.

(١٣) انظر: شرح الصفار ١/١٥١ب-١٥٢ب.

وابن خلف[١]، وابن يعيش[٢]، وابن عصفور[٣]، وابن مالك[٤]، وابن أبي الربيع[٥]، والمرادي[٦]، وابن هشام[٧].

كما وافقه الجرمي على إعمال (فَعِل) فقط، محتجاً بشبهها بالفعل في الوزن[٨].

وأهم ما أثبته مؤيّدو سيبويه في إعمال الصيغتين ما يلي:

أولاً: إثبات صحة احتجاج سيبويه بالأبيات المتقدّمة، فأمّا البيت الأول -وهو (أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ ...)- فردّ أكثرهم حملَ نصب (عضادة) على الظرف بأمرين:

أحدهما: أنّ (عِضَادة) اسمٌ القوائم، والأسماء -ما عدا اسمي الزمان والمكان- لا تجعل ظروفاً تُقاس.

والآخر: أنّها لو جُعِلَتْ ظرفاً لفسد المعنى؛ لأنَّ الشاعر يكون قد شبَّه ناقته بحمارٍ منقبضٍ في ناحية السمحج، مهينٍ قد شغفه عضُّها ورمحُها، وذلك مناقضٌ لما يريدُ من وصفها بالجري.

وممّن أثبت هذا السِّيرافي[٩]، وابنه[١٠]، والأعلم[١١]، وأبو نصر القرطبي[١٢]،

---

(١) انظر: الخزانة ٨/١٥٩، ١٦٩.

(٢) انظر: شرح المفصل ٦/٧١-٧٤.

(٣) انظر: شرح الجمل ١/٥٦١-٥٦٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/٨٠-٨٢، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٧-١٠٤٠.

(٥) انتظر: البسيط ٢/١٠٥٧-١٠٦٢.

(٦) انظر: توضيح المقاصد ٣/٢٢-٢٥.

(٧) انظر: أوضح المسالك ٣/٢٢٢-٢٢٤، وشرح اللمحة البدرية ٢/٩٥.

(٨) انظر: شرح السيرافي ١/٢٢٥أ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٠، والارتشاف ٣/١٩٣، وشرح اللمحة البدرية ٢/٩٦.

(٩) انظر: شرح السيرافي ١/٢٢٤ب، وقد اكتفى السيرافي بالأمر الأول.

(١٠) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٥، وقد اكتفى أيضاً بالأمر الأول.

(١١) انظر: تحصيل عين الذهب ١/٥٧، وقد اكتفى بالأمر الثاني، وأشير هنا إلى أنَّ الأعلم في: النكت ١/٢٤٧ نقل كلام السيرافي، ولم يُشر إليه.

(١٢) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ٧٩، وقد اكتفى -أيضاً- بالأمر الثاني.

والصَّفار[١]، وابن يعيش[٢]، وابن عصفور[٣].

كما ردّ ابن ولّاد توجيه نصب (عِضَادة) على التشبيه بالمفعول به، محتجاً بأنّ ذلك يوجب أنْ يكون (شَنِجٌ) صفة مشبهة، والصفة المشبهة لا تعمل إلا فيما كان من سبب الموصوف نكرة أو معرفاً بالألف واللام، و(عِضَادة سَمْحَج) في البيت ليست من سبب الموصوف، وهو (مِسْحَل)[٤].

وهذا الرد يلزم المبرد؛ لأنّه نصَّ في (المقتضب) على أن الصفة المشبهة لا تعمل إلا فيما كان من سببها، حيث يقول: «هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما يعمل فيه، وإنما تعمل فيما كان من سببها»[٥].

ولم يكتف هؤلاء برد تأويل المعترضين، وإنما أثبتوا صحة ما حمل سيبويه عليه البيت بشاهدٍ آخَر، يقول السيرافي: «قال المحتج عن سيبويه: (شَنِجٌ) في معنى لازم، و(العضادة) هي: القوائم، وهي لا تكون ظرفاً، كأنّه قال: (لازِمٌ قوائمَ سمحجٍ)، كما قال الآخر[٦]:

قَالتْ سُلَيْمى لَسْتَ بالحادِي المُدِلْ   مَالَكَ لا تَلْزَمُ أَعْضَادَ الإِبِلْ

فـ(أَعْضَاد) بمنزلة (عِضَادة)، وقد نصبها بـ(تلزم)، و(شَنِج) في معنى ذلك»[٧].

وقد أخذ هذا ابنُ يعيش، فقال: «وأمّا البيت الثاني فإنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الظاهر، وما ذكروه تأويل، وذلك أنّ (شَنِجاً) في المعنى: لازِمٌ، والمراد بالعضادة: القوائم، وليست ظرفاً، فالمراد: أنّه لازِمٌ عِضادَةَ سمحج، وقد جاء عنهم هذا المعنى مُصرّحاً به في قول الآخر: (قالتْ سليمى ...) فـ(أعضاد) -هنا- بمعنى (عضادة سَمْحَجٍ)، وقد نصبها بـ(تلزم)، و(شنج) في معنى ذلك»[٨].

---

(١) انظر: شرح الصفار ١/١٥٢أ.

(٢) انظر: شرح المفصل ٦/٧٣.

(٣) انظر: شرح الجمل ١/٥٦٣.

(٤) انظر: الانتصار ص ٤٠.

(٥) المقتضب ٤/١٥٨.

(٦) هو جبار بن جزء أخو الشمّاخ، كما أثبت محقق ديوان الشماخ ص ٣٨٩ وما بعدها. وانظر البيتين منسوبين له في: الخزانة ٤/٢٣٩، وغير منسوبين في: معاني الشعر للأشناندانى ص ١٨، وشرح السيرافي ١/٢٢٤ب، وشرح المفصل ٦/٧٣، وانظر ما كتبه محقق ديوان الشماخ ص ٣٩٦-٣٩٨. والمُدِلْ: القوي الماهر وهو مشدّد اللام إلا أن الراجز سكنها للضرورة، وانظر تفسير الرجز في: الخزانة ٤/٢٣٩.

(٧) شرح السيرافي ١/٢٢٤ب.

(٨) شرح المفصل ٦/٧٣.

هذا عن البيت الأول، وأما البيت الثاني -وهو (حَذِرٌ أموراً ...)- فأسقطوا احتجاج المعترضين لردّه بما رواه المازني عن الأخفش، أو اللاحقي[١]، وممّن نصّ على ذلك: ابن السّيرافي[٢] والصفار[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن عصفور[٥]، وابن مالك[٦]، وابن أبي الربيع[٧]، والمرادي[٨].

يقول ابن السّيرافي: «وقد زعم قومٌ أنّ أبا يحيى اللاّحقي حكى أنّ سيبويه سأله عن شاهدٍ في إعمال (فَعِل)، فعمل له هذا البيت، وإذا حكى أبو يحيى مثل هذا عن نفسه، ورضي أنْ يُخبر أنّه قليلُ الأمانةِ، وأنّه أُؤتمن على الرواية فخان؛ لم يكن مثله يُقبل قوله، ويُعترض به على ما قد أثبته سيبويه، وهذا الرجل أحبَّ أنْ يتجمّل بأن سيبويه سأله عن شيءٍ، فخبّر بأنّه فعل ما يُبطل الجمال، ويُثبت عليه عارَ الأبد، ومَنْ كانت هذه صورته بَعُدَ في النفس أن يسأله سيبويه عن شيء»[٩].

ويرى أبو نصر القرطبي فيما حكاه المازني رأياً آخر، فيقول: «حكى المبرد عن المازني أنّه قال: أخبرني أبو يحيى اللاحقي قال: سألني سيبويه عن (فَعِلَ) إن كان يتعدّى، فوضعتُ له هذا البيت: (حَذِرٌ أُموراً ...)، فسبق إلى محمد بن يزيد -حين قال: فوضعت له هذا البيت-أنّ شاعره اللاحقي وضعه لذلك، وهذا ضعيفٌ في التأويل، وكيف يصلح أن ينسب اللاحقي إلى نفسه ما يضع منه، ولا يحلّ؟! أو كيف يجوز هذا التأويل على سيبويه، وهو المشهور في دينه، وعلمه، وعقله، وأخذِه عن الثقات الذين لا اختلاف في علمهم وصحة نقلهم؟! وإنما أراد اللاحقي: فوضعت له هذا

---

(١) هو أبان بن عبد الحميد بن لاحق الرقاشي، من شعراء العصر العباسي، توفي سنة «٢٠٠هـ»، انظر: الخزانة ٨/١٧٣.

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤١٠.

(٣) انظر: شرح الصفار ١/١٥٢أ.

(٤) انظر: شرح المفصل ٦/٧٣.

(٥) انظر: شرح الجمل ١/٥٦٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/٨١.

(٧) انظر: البسيط ٢/١٠٥٩.

(٨) انظر: توضيح المقاصد ٣/٢٣-٢٤.

(٩) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤١٠.

البيت، فرويته له»[١].

والذي أراه أنّ ما ذُكِر عن المازنيّ مطعونٌ فيه؛ لأنّ هناك اختلافاً فيمَنْ وضع البيتَ، فبعض المصادر تذكر أنّه اللاحقي[٢]، وبعضها تنصّ على أنّه الأخفش[٣]، وبعضها[٤] ينسب البيت إلى ابن المقفّع[٥]؛ ولذا يقول ابن مالك: «والاختلافُ في تسمية هذا المدَّعي يُشْعِر بأنها روايةٌ موضوعةٌ، ووقوع مثل هذا مستبعدٌ، فإن سيبويه لم يكن ليحتجَّ بشاهدٍ لا يثقُ بانتسابه إلى مَنْ يثقُ بقوله، وإنّما يُحمل القدحُ في البيت المذكور على أنّه من وضع الحاسدين، وتَقَوُّل المتعنِّتين»[٦].

وأمّا البيت الثالث، وهو (حتى شآها كليلٌ موهناً ...) فافترق فيه مؤيِّدو سيبويه فريقين:

الفريق الأول: يرى أنّ سيبويه أورده شاهداً لإعمال (فَعِيْل)، وهذا رأي أكثرهم[٧]، وقد أثبت بعض هؤلاء[٨] صحّة نصب (مَوْهِناً) مفعولاً به لـ(كليل)، وإنْ كان في الأصل ظرفاً، وشبّهوه بـ(أَتْعَبْتَ يومَك) ونحوه من المجاز والاتِّساع، وردُّوا الاحتجاج بأنّ (كليلاً) مأخوذٌ من (كَلّ) غير

---

(١) شرح عيون كتاب سيبويه ص ٧٩-٨٠.

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤١٠، وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٧٩، والحلل ص ١٣١، وشرح الصفار ١/١٥١ب، وشرح المفصل ٦/٧٢، وشرح الجمل ١/٥٦٢، وشرح التسهيل ٣/٨١، والبسيط ٢/١٠٥٨-١٠٥٩، والخزانة ٨/١٦٩.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/٢٢٥أ، وتحصيل عين الذهب ١/٥٨.

(٤) انظر: شرح السيرافي ١/٢٥٥أ، والحلل ص ١٣١.

(٥) هو عبد الله بن المقفّع، من أئمة الكتّاب، وأول مَنْ عني في الإسلام بترجمة كتب المنطق، أصله من الفرس، توفي سنة «١٤٢هـ »، انظر: الأعلام ٤/١٤٠.

(٦) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٩.

(٧) انظر -مثلاً-: شرح السيرافي ١/٢٢٥أ، وشرح الرماني ٢/٤١أ، والتبصرة والتذكرة ١/٢٢٦-٢٢٧، وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٦٠، وشرح الصفار ١/١٥١ب-١٥٢أ، وشرح المفصل ٦/٧٢، وشرح الجمل ١/٥٦٢، وشرح الكافية ٢/٢٠٢، والخزانة ٨/١٥٥.

(٨) انظر -مثلاً-: شرح السيرافي ١/٢٢٥أ، وتحصيل عين الذهب ١/٥٨-٥٩، وشرح الصفار ١/١٥٢أ، وشرح المفصل ٦/٧٣، وشرح الجمل ١/٥٦٤.

المتعدّي، فذكروا أنّه معدول عن (مُكِلّ)، أو (مُكَلِّل)المأخوذين من (أَكَلّ)، و(كَلَّلَ) المتعدِّيين.

وردّ الأعلم[١]، والصَّفّار[٢] حَمْلَ نصب (مَوْهِناً) على الظرف بأنّ ذلك مخالفٌ لمعنى البيت، يقول الأعلم: «وجَعَلَ الرادّ نصب (مَوْهِنٍ) على الظرف، والمعنى عنده: أنّ البرقَ ضعيفُ الهبوب، كليلٌ في نفسه، وهذا الردّ غير صحيح؛ إذ لو كان كليلاً لم يقل: (عَمِلٌ)، وهو الكثير العمل، ولا وَصَفَه بقوله: (وبات اللّيلَ لم يَنَم)، والمعنى على مذهب سيبويه: أنّه وصف حماراً وأُتُناً نظرتْ إلى برقٍ مستمطرٍ، دالٍّ على الغيث، يكلّ المَوْهِنَ بروقُه، وتوالي لمعانه»[٣].

والفريق الثاني: يرى أن سيبويه أورد البيت دليلاً على أنّ اسم الفاعل قد يُعْدَل به إلى (فَعِيْل)، أو (فَعِل) للمبالغة، ولم يتعرّض لوقوع الإعمال، وممّن ذهب هذا المذهب أبو جعفر النّحاس[٤]، وابن مالك[٥]، وابن أبي الربيع[٦]، وابن هشام[٧].

وقد ضعّف البغدادي قول هؤلاء[٨]، ولم يظهر لي في كلام سيبويه ما يرجّح أحد هذين القولين.

وعلى أيّ حال، فإن هذا البيت يَضْعُف -عندي- جعلُه دليلاً على إعمال (فعيل)؛ لأنّه لا يكون شاهداً إلا على المجاز، وما كان هذا شأنه لا يحسُن الاستدلال به.

---

(١) انظر: تحصيل عين الذهب ١/٥٨-٥٩.

(٢) انظر: شرح الصفار ١/١٥٢أ.

(٣) تحصيل عين الذهب ١/٥٨-٥٩.

(٤) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٩٠، وقد ذكر أن سيبويه استشهد به لـ(فَعِلٍ) فقط، وذكر ابن سيده أنّ الشاهد نصب (مَوْهِناً) بـ(عَمِل)، انظر: المحكم ٢/١٢٧.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٨٠-٨١، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٧.

(٦) انظر: البسيط ٢/١٠٦٠.

(٧) انظر: المغني ٢/٤٣٥.

(٨) انظر: الخزانة ٨/١٥٦.

ثانياً: أثبت مؤيدو سيبويه -أيضاً- أنّ القياس يقف معهم، يقول ابن ولاّد: «ولو لم يأت [يريد سيبويه] بشاهد في (فَعِلَ) لم يحتج إلى ذلك؛ لأنّ (فَعِلاً) اسمٌ جارٍ على فِعْل، نحو (حَذِرَ فهو حَذِرٌ)، وهو مع ذلك للمبالغة، فقد اجتمع فيه العلّتان اللّتان هما أصل الباب في التعدّي، ولو انفردت إحداهما لعُدّي بسببها، فكيف إذا اجتمعتا! ألا ترى أنّ (مِفْعَالاً) ليس بجارٍ على فِعْلٍ، وهو يتعدّى؛ لأنّه للمبالغة، قالوا: (إنّه لمنحارٌ بوائكَها)[١]، فلما وجد سيبويه العرب قد عدّتْ ما هو للمبالغة من أسماء الفاعلين -وإنْ لم يكن جارياً على الفعل- وعدّتْ ما هو جارٍ على الفعل؛ حَمَلَ الفعل على النَّحْوَيْن اللّذَيْن وجدهما في كلام العرب، وإن كان محمدٌ وغيرُه قد وافقه على هذا في أصل الباب نظرنا فيما ذكره من تعدّي (فعل)، و(فعيل)، فوجدنا اللُّغَتَيْنِ جميعاً فيهما، وأمّا قوله [أي المبرد]: إن (فَعِيْلاً) أصلُه ممّا لا يتعدّى نحو (ظَرُفَ)، و(كَرُم) فلو سُلِّمَ هذا إليه لكان في المبالغة التي عُدّي من أجلها كفايةٌ، فكيف وقد اجتمع إلى ذلك أنّه اسمٌ لفعلٍ جارٍ عليه نحو (رَحِمَ، وعَلِمَ فهو رحيمٌ وعليمٌ)، وإذا كان (فعيل) من (فَعُلَ) كـ(كَرُمَ فهو كريم) لم يتعدّ كما لم يتعد، وإذا كان من فِعْلٍ متعدٍّ تعدَّى اسمُ الفاعل كما يتعدّى الفعل ... فـ(فَاعِل) يجري مجرى فعله الذي أُجري عليه، وكذلك (فعيل) يجري مجرى فعله الذي أُجْرِي عليه، فتقول: (هو رحيمٌ زيداً) كما تقول: (رَحِمَ زيداً)، ولا تقول في: (كريم)، و(ظريف) ذلك؛ لأنّ (كَرُمَ)، و(ظَرُفَ) لا يتعدّيان، فلم يتعدّ ما جرى عليهما مشتقاً منهما»[٢].

فابن ولاّد يذكر أن القياس يوجب إعمال (فعيل)، و(فعل) إذا كانا للمبالغة؛ لتحقُّق مُوجِبَي الإعمال، وهما العدل عن اسم الفاعل للمبالغة، والجري على فِعْلٍ متعدٍّ.

---

(١) انظر: الكتاب ١/١١٢، واللسان (بوك)، والبوائك: جمع بائكة، وهي الناقة السّمينة الفتيّة الحسنة، انظر: اللسان (بوك).

(٢) الانتصار ص ٤١-٤٢.

وقريبٌ مِمّا أثبته ابن ولاّد قولُ الرماني: «ولا يمتنع مذهب سيبويه في أنّه إنْ عُدِل عن الصفة شيءٌ من باب (فعيل)، و(فَعِلَ) للمبالغة وجب أن يتعدّى كما يتعدّى ما عُدِل عنه، وأنّه -مع ذلك- إن لم يُعْدلْ للمبالغة لم يجز أن يتعدّى، فيجيء، على مذهبه أنّه إذا قيل: (رحيمٌ زيداً) فقد تعدّى (رحيم)، وعَمِلَ عَمَلَ (رَاحِمٌ زيداً)»[1].

ويؤكِّد ابن يعيش هذا قائلاً: «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وهو القياس؛ لأنّ صفات المبالغة إذا كانت معدولة جاز أن تتعدّى، فمن ذلك: (فَعُول)، و(مِفْعال)، و(فَعّال)، فهكذا سبيل (فَعِيْل) إذا كان معدولاً كقولك: (رحيمٌ) من (راحم)، و(عليم) من (عالم)، فيجوز (زيدٌ رحيمٌ عمراً)، كما تقول: (راحمٌ عمراً)؛ لأنّه معدول عنه»[2].

ثالثاً: إيراد شواهد لإعمال (فَعيل)، و(فَعِل) لا تحتمل التأويل، فممّا أوردوه لإعمال (فعيل) ما رواه أبو الحسن اللّحياني[3] عن بعض العرب، وهو قولهم في صفة الله عز وجلّ: (هو سميعٌ قولَك وقولَ غيرِك)[4]، وقولُ بعض الأعراب: (إنّ الله سميعٌ دعاءَ مَنْ دعاه)[5] بتنوين (سميع) المعدول عن (سامع).

ومنه -أيضاً- قولُ بعضهم: (هو عليمٌ علمَك وعلمَ غيرِك)[6] بنصب (علم) مفعولاً به لـ(عليم) المعدول عن (عالم)، وقولُ بعضهم: (هو حفيظٌ علمَك وعلمَ غيرِك)[7] بإعمال (حفيظ) المعدول عن (حافظ)، ومنه

---

(١) شرح الرماني ٢/٤١أ.

(٢) شرح المفصل ٦/٧٣.

(٣) هو علي بن حازم، وقيل: المبارك، اللحياني، من كبار أهل اللغة، وله كتاب في النوادر، يعدّ من الطبقة اللغوية الكوفية الثانية. انظر: طبقات الزبيدي ص ١٩٥، ونزهة الألبا ص ١٣٧-١٣٨

(٤) انظر: المحكم ١/٣١٩، والخزانة ٨/١٦٠.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٨٢، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٧، وتوضيح المقاصد ٣/٢٢.

(٦) انظر: الارتشاف ٣/١٩١.

(٧) انظر: المصدر السابق.

-أيضاً- قولُ الشاعر[١]:

فَتَاتَانِ أمّا مِنْهُما فَشَبِيْهَةٌ هِلالاً، والاخْرَى مِنْهُما تُشْبِهُ البَدْرا

بإعمال (شبيهة) المعدول عن (مُشْبِهة).

وممّا أوردوه شاهداً لإعمال (فَعِل) قولُ الشاعر[٢]:

أَتَانِي أَنّهم مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الكِرْمَلَيْنِ لَها فَدِيْدُ

بإعمال (مَزِقُون) جمـع (مَـزِق) المعدول عن (مازق)، وأول من استشهد بهذا البيت -فيما أعلم- الأعلم[٣]، ثم تبعه ابن السّيد[٤]، والصَّفّار[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن عصفور[٧] وابن مالك[٨]، وابن أبي الربيع[٩]، والمرادي[١٠]، وابن هشام[١١].

وهـذه الشواهد -وبخاصة النثريّة- كافية لترجيح مذهب سيبويه، ودفع الاعتراض لـه.

والنقاش المتقدم محوره آراء البصريين، وأصحابهم، أمّا الكوفيون فمنعوا إعمال صيغ المبالغة مطلقاً؛ لمخالفتها أوزان المضارع ومعناه، وحملوا نصب الاسم الذي بعدها على تقدير فعل، ومنعوا تقديمه عليها[١٢].

وقد ردّ قولَهم ابنُ هشام بشواهدَ قُدِّم فيها الاسمُ المنصوب، ومنها قولُ العرب: (أمّا العسلَ فأنا شَرَابٌ)[١٣].

---

(١) هو عبد الله بن قيس الرقيّات، وممّن استشهد بالبيت ابن مالك في: شرح التسهيل ٣/٨١، والمرادي في: توضيح المقاصد ٣/٢٣، وابن هشام في: شرح اللمحة البدرية ٢/٩٥، ورواية الديوان:

فتاتان أما منهما فشبيهةُ الْـ ـهلالِ ، والاخْرى تُشبه الشّمسا

انظر: ديوانه ص ٣٤، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية.

(٢) هو زيد الخيل، انظر: شعره ص ١٧٦.

والكِرْمَلَيْن: اسم ماء بجبل طيّئ. والفديد: الصوت، انظر: الخزانة ٨/١٧١.

(٣) انظر: تحصيل عين الذهب ١/٥٨.

(٤) انظر: الحلل ص ١٣١.

(٥) انظر: شرح الصفار ١/١٥٢ب.

(٦) انظر: شرح المفصل ٦/٧٣.

(٧) انظر: شرح الجمل ١/٥٦٣.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٣/٨١، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٠.

(٩) انظر: البسيط ٢/١٠٥٩.

(١٠) انظر: توضيح المقاصد ٣/٢٥.

(١١) انظر: شرح اللمحة البدرية ٢/٩٦.

(١٢) انظر: شرح اللمحة البدرية ٢/٩٦.

(١٣) انظر: المصدر السابق، وشرح قطر الندى ص ٢٧٦.

المملكـــة العربيـــة السعـوديـــة
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية اللغة العربية بالرياض
قسم النحـو والصـرف وفقـه اللغـــة

اعتراضات النحويين لسيبويه

في شرح الكتاب للسيرافي

جمعاً ودراسةً وتقويماً

أعدَّها لنيل درجة الماجستير:
المعيد سيف بن عبد الرحمن العريفي

أشرف عليها:
الدكتور عبد الله بن حمد الخثران

الأستاذ بالكلية

العام الجامعي ١٤١٥هـ

المجلد الثاني

المملكــة العربيــــة السعــوديــــة
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية اللغة العربية بالرياض
قسـم النحـو والصـرف وفقـه اللغــة

اعتراضات النحويين لسيبويه

في شرح الكتاب للسيرافي

جمعاً ودراسةً وتقويماً

أعدّها لنيل درجة الماجستير:
المعيد سيف بن عبد الرحمن العريفي

أشرف عليها:
الدكتور عبد الله بن حمد الخثران

الأستاذ بالكلية

العام الجامعي ١٤١٥هـ

المجلد الثاني

المسألة (٧٨)

الصفة المشبهة:

جَرُّها معمولَها المضاف إلى ضمير صاحبها في ضرورة الشعر

أجاز سيبويه -على قبح- في الضرورة الشعرية أنْ تُضافَ الصفةُ المشبهة المجردة من الألف واللام إلى معمولها المضاف إلى ضمير صاحبها نحو(مررت بامرأةٍ حسنةِ وجهِها)[1]، واستشهد بقول الشمّاخ:

أمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فيْهِما ... بِحَقْلِ الرُّخامَى قد عَفَا طَلَلاهما

أَقامَتْ على رَبْعَيْهِما جَارَتَا صَفا ... كُمَيْتا الأعالي جَوْنَتا مُصْطَلاهما[2]

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٩٩.

(٢) الدِّمنة: الموضع الذي أثّر فيه الناس بنزولهم، والتعريس: نزول المسافرين في آخر الليل قليلاً للاستراحة. والحقل: الموضع الذي نبت فيه الرُّخامى. والرُّخامى: شجر بعينه. وعفا طللاهما: درست آثارهما، ورواية الديوان: (قد أنى لبلاهما) . وأقامت على ربعيهما: أي بعد ارتحال أهلهما. والربع: الدار. والصفا: الجبل. والجارتان: حجران يجعلان تحت القدر، وهما الأثفيّتان، وتسندان القدر إلى الجبل، فيقوم الجبل مقام حجر ثالث، فيكون تحت القدر. وكميتا الأعالي: أي: اشتدت حمرة الأعالي من ارتفاع النار إليها. والجون: الأسود. والمصطلى: موضع اتّقاد النار.

يريد: أن أسافل الأثافي قد اسودّت من اتّقاد النار، وأعاليها قد احمرّت من ارتفاع النار إليها.

انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٩-١١، والخزانة ٤/٢٩٣-٢٩٥.

وانظر البيتين في: ديوان الشمّاخ ص ٣٠٧-٣٠٨، والكتاب ١/١٩٩، والأصول ٣/٤٧٥، وشرح السيرافي ٢/١٣ب، والبغداديات ص ١٣٣، وشرح الرماني ٢/٦١أ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٧، والخصائص ٢/٤٢٠، والتبصرة والتذكرة ١/٢٣٤، وتحصيل عين الذهب ١/١٠٢، وأعجب العجب في شرح لامية العرب ص ٩٨، وشرح الصفار ١/٢٢٤ب، وشرح التسهيل ٣/٩٩، وشرح الكافية ٢/٢٠٨، والهمع ٢/٩٩، وشرح الأشموني ٢/٩، والخزانة ٤/٢٩٣، وشرح الشواهد للعيني ٢/١٠.

وقد اقتصرت بعض هذه المصادر على البيت الثاني؛ لأنّه موضع الشاهد.

وموضع الشاهد قوله: (جَوْنَتَا مصطلاهما)، إذ أضاف الصفة المشبهة المجردة من (أل)، وهي (جونتا) إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، وهو (مصطلاهما)، والموصوف قوله: (جارتا صفا)[١].

وقد بيّن سيبويه وجه الجواز، فقال: «شبّهوه بـ(حسنةِ الوجهِ)، وذلك رديء؛ لأنّه بالهاء معرفة، كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول، كما أنّه من سببه بالألف واللام»[٢].

وتفسير هذا: أنّهم حملوا المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف على المعمول المقترن بـ(أل)؛ لما بينهما من شبه في أمرين:

الأول: أنهم يستويان في التعريف.

والثاني: أنّهما متصلان بالموصوف، ومن سببه، فـ(الوجه) في نحو (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ)، و(مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهِه) من سبب (رجل).

هذا عن وجه الجواز، أمّا القبح فيعود إلى سببين:

السبب الأول: أنّه إذا قيل: (مررت بامرأةٍ حسنةٍ وجهِها) جُمِع بين ضميرين يعودان إلى الموصوف، وهو (امرأة): أحدهما: الضمير المستكن في الصفة، والآخر: الهاء في (وجهِها)، وهذا -إضافةً إلى أنه تكرير الشيء بعد ذكره- خلاف ما تقتضيه الحكمة؛ لأنّ المتكلّم شرع في الإضافة؛ لقصد التخفيف، فينبغي أن يبلغ أقصى ما يمكن منه، ويقبح أن يقتصر على أهون التخفيفين، وهو حذف التنوين، ولا يتعرّض لأعظمهما مع الإمكان، وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكنّ في الصفة[٣].

والسبب الثاني: أنّ الصفة المشبهة إذا عاد إلى الموصوف ضميرٌ متصلٌ بالسبب فحقُّها أنْ ترفعَ السّبب، فيقال: (هذه امرأةٌ حسنٌ وجهُها)؛ لأنّه وقع تفريغ الصفة للسبب الذي هي له في الحقيقة، فيجب أن تعمل فيه الرفع كما

---

(١) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٧-٨.

(٢) الكتاب ١/١٩٩.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٢/١٣ب، والبغداديات ص ١٣٣-١٣٤، والتعليقة ١/١٤٢، وشرح المفصل ٦/٨٦، وشرح الكافية ٢/٢٠٧.

تعمل في الضمير إذا خلصت للموصوف في نحو (مررتُ برجلٍ حسنٍ)، فلما جاءت على الصيغة التي تصلح أن تجري على أصلها، ثم عُدِل بها عنه إلى الإضافة قَبُحَ ذلك كقبح (زيدٌ ضربت)[١].

هذا مذهب سيبويه، أمّا ما نسبه إليه أبو جعفر النّحاس، وهو الجواز في السعة[٢]؛ فسهوٌ في النقل.

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرافي) أنّ بعض النحويين أنكر على سيبويه ما ذهب إليه، فمنع إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف في الشعر وغيره، وأوّلَ بيت الشَّمّاخ بما يخرجه من هذه المسألة، إذ ذهب إلى أن الضمير في (مصطلاهما) ليس عائداً إلى الموصوف -وهو (جارتا صفا)- وإنما هو عائد إلى سبب الموصوف -وهو (الأعالي) في قوله: (كُميتا الأعالي)- وثُنِّي الضمير؛ لأنّ (الأعالي) في معنى (الأَعْلَيَيْن)[٣].

وعلى هذا التأويل لا يكون في الكلام تكريرٌ؛ لأنّ أحد الضميرين عائد إلى الموصوف، والآخر عائد إلى سبب الموصوف.

وقد نسب هذا الاعتراض في بعض المصادر إلى المبرد[٤]، ونسبه الزجاجي إلى النحويين كلِّهم[٥]، ونسبه الرُّمّاني إلى بعض المتأخرين[٦].

---

(١) انظر: شرح الرماني ٢/٦١أ.

(٢) انظر: سفر السعادة وسفير الإفادة ٢/٦٢٢.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٢/١٤أ، ونقله الأعلم في: النكت ١/٣٠٢، وانظر -أيضاً-: البغداديات ص ١٣٨-١٣٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١١، والتبصرة والتذكرة ١/٢٣٥-٢٣٦، وتحصيل عين الذهب ١/١٠٢، وشرح المفصل ٦/٨٧.

(٤) انظر: أعجب العجب ص ٩٩، وشرح الصفار ١/٢٥٥أ، وشرح التسهيل ١/١٠٨، و٣/٩٦، و٩٩، وشرح الكافية ٢/٢٠٨، والبسيط ٢/١١٠١، والهمع ٢/٩٩، وشرح الأشموني ٢/١٠، وشرح الشواهد للعيني ٢/١٠.

(٥) انظر: الجمل ص ٩٨.

(٦) انظر: شرح الرماني ٢/٦١أ.

وقد ضعّف البغدادي نسبته إلى المبرد[١]، واحتجّ بأنّ الفارسي -وهو أحد النحويين المعدودين- قد نصَّ في (المسائل البغداديات)[٢] على عدم معرفته للمعترض، ويؤيّد ما ذكره البغدادي أنّ المبرّد لم يتطرّق لهذه المسألة فيما وقفت عليه من كتبه.

كما ردّ ابن أبي الربيع على الزجاجي نسبة هذا الرأي إلى جماعة النحويين[٣].

هذا، وقد أخذ بمذهب المعترض الزّجاجي[٤]، وابن بابشاذ[٥]، واحتجا بأنّ ما أجازه سيبويه يؤدّي إلى إضافة الشيء إلى نفسه، ذلك أنه إذا قيل: (هذا زيدٌ حسنُ وجهِه) فالحسن هو الوجه.

أمّا ما ذهب إليه سيبويه فقد انتصر له جماعةٌ من أبرزهم: ابنُ السَّرّاج[٦]، والسّيرافي[٧]، والفارسي[٨]، والرماني[٩]، وابن السيرافي[١٠]، وابن جنّي[١١]، والزمخشري[١٢]، والصَّفّار[١٣]، وابن يعيش[١٤]، والرضيّ[١٥]، وأبو بكر بن ناهض القرطبي[١٦].

---

(١) انظر: الخزانة ٤/٣٠٣.

(٢) انظر: البغداديات ص ١٣٩.

(٣) انظر: البسيط ٢/١١٠٠.

(٤) انظر: الجمل ص ٩٨.

(٥) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم، أبو الحسن النحوي، المصري، توفي سنة «٤٦٩هـ »، انظر: إنباه الرواة ٢/٩٥-٩٧، والبغية ٢/١٧.
وانظر رأيه في: شرح الكافية ٢/٢٠٧.

(٦) انظر: الأصول ٣/٤٧٥.

(٧) انظر: شرح السيرافي ٢/١٣-ب١٤ب.

(٨) انظر: البغداديات ص ١٣١-١٤١.

(٩) انظر: شرح الرماني ٢/٦١أ-ب.

(١٠) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٢.

(١١) انظر: الخصائص ٢/٤٢٠-٤٢١.

(١٢) انظر: أعجب العجب ص ٩٨-١٠٠.

(١٣) انظر: شرح الصفار ١/٢٢٤ب-٢٢٥ب.

(١٤) انظر: شرح المفصل ٦/٨٦-٨٧.

(١٥) انظر: شرح الكافية ٢/٢٠٧-٢٠٨.

(١٦) انظر: الخزانة ٤/٢٩٨.

ويتلخَّص ما قرّره هؤلاء في الأمور الآتية:

الأمر الأوّل: الحكم على تأويل المعترض لبيت الشَّمّاخ بالضعف لسببين:

أحدهما: آنّه يؤدِّي إلى فساد المعنى، يقول أبو بكر بن ناهض القرطبي: «هذا التأويل حسنٌ في إعادة الضمير الذي في (مصطلاهما) إلى (الأعالي)، لولا ما يدخل البيتين من فساد المعنى؛ وذلك آنّك إذا قلت: (كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما) إنّ معناه: (اسودّت الجارتان واصطلى أعاليهما)، كما أنّ معنى قولك: (الهندان حسنتا الوجوهِ مليحتا خدودِهما)، إنما المعنى (حسُنت وجوهُهما، ومَلُحَت خدودُهما)، فكذلك يجب أن يكون (مصطلاهما) إذا أعيد الضمير إلى (الأعالي) أن يكون قد اصطلت الأعالي، وإذا اصطلت الأعالي فقد اسودّت، وهو يخبر آنّهما لم يسودّا؛ لأنّهما لم يصل الدخان إليهما، والدليل على ذلك أنه وصف (الأعالي) بالكمتة، ولم يصفها بالسّواد كما وصف الجارتين، فلا يشبه هذا قولك: (الهندان حسنتا الوجوه مليحتا خدودهما)؛ لأنّ كلَّ واحدٍ من هذين الضميرين قد ارتفع بفعله، وكذلك يجب أن يرفع ضمير (الأعالي) بفعله، فيكون على هذا (الأعالي) قد اصطلت بالنار، وهذا خلاف ما أراد الشاعر؛ لأنّه ذكر أنه لم يصطل منها غير الجارتين، وأن (الأعالي) لم يصل إليها الدخان»[1].

وأُضيف إلى هذا أمراً آخر أشار إليه ابن مالك، وهو أنّ مصطلى الجارتين أسفلُهما، فإضافتُه إلى ضمير أعاليهما بمنزلة إضافة أسفل إليه، وأسفل الشيء وأعلاه لا يضاف أحدهما إلى الآخر[2].

والسبب الآخر: آنّه -إضافةً إلى مخالفته للظاهر[3]- يؤدّي إلى التراجع والانتكاث إلى ما انصُرِف عنه، يقول الفارسي: «وعيب هذا القول الذي

---

(١) انظر: الخزانة ٢٩٨/٤، وانظر -أيضاً-: شرح الرماني ٦١/٢أ-ب، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٢/١، وتحصيل عين الذهب ١٠٢/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٩٩/٣.

(٣) انظر: شرح المفصل ٨٧/٦، وشرح الكافية ٢٠٨/٢.

قال هذا القائل هو أنّ التثنية حُمِلت على أنها جمع، وذلك بعيدٌ؛ لأنّا وجدناهم يجعلون الاثنين على لفظ الجمع في نحو قوله عزّ وجلّ ... ﴿فقد صَغَتْ قُلُوبُكما﴾[١]، وبابه، ولم نرهم يجعلون لفظ التثنية للجمع، إلا أنّه لا يمتنع ذلك في هذا الموضع؛ لأنّ المجموع الذي هو قولنا: (الأعالي) -هنا- اثنـان في الحقيقـة، فحملَه عـلى المعنى ... وليس ذلك بحسن؛ لأنّ الراجع أن يكون على لفظ المرجوع إليه أحسن، إلا أنّ ذلك لا يمتنع، ففي هذا التأويل تخليصٌ للشّعر من عيبٍ، وإدخالٌ له في عيبٍ آخر»[٢].

وقد أخذ ابن جنّي هذا، فذكر أنّ العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ، فلهذا ضعُف جعل الضمير في (مصطلاهما) عائداً على (الأعالي)؛ لأنّه موضعٌ قد تُرك فيه لفظُ التثنية، وأُخذ بلفظ الجمع حملاً على المعنى؛ لأنّه جعل كلّ جهة من الجارتين أعلى، أو لأنّ الأعْلَيَيْن شيئان من شيئين، فإذا انصرف المتكلم عن اللفظ إلى المعنى ضعفت معاودته إياه[٣].

والأمر الثاني ممّا قرَّره هؤلاء: ردّ الاحتجاج للمنع بأنّ إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف بمنزلة إضافة الشيء إلى نفسه، يقول الصَّفّار -بعد أن أورد قول سيبويه-: «هذا الوجه هو الذي زعم أبو القاسم [يريد الزجاجي] أنّ سيبويه -رحمه الله- أخطأ فيه؛ لأنّه أضاف الشيء إلى نفسه، [و لم يقدّم حجة][٤] سوى أنّ سيبويه قال في أول الباب: إنما تعمل فيما كان من سببها معرفاً بالألف واللام، أو نكرة[٥]، فلما جاء هذا غير نكرة، وغير ذي ألف ولام قال: لا يصح أن تعمل إذن، إنما الإضافة من الرفع[٦]، فقد أضاف الشيء إلى نفسه، وهذا غباء نعوذ بالله

---

(١) من الآية (٦٦) من سورة التحريم.

(٢) المسائل البغداديات ص ١٤٠-١٤١.

(٣) انظر: الخصائص ٢/٤٢٠-٤٢١.

(٤) زيادة يقتضيها المعنى، ليست في المخطوط.

(٥) انظر: الكتاب ١/١٩٤.

(٦) يريد: أنَّ المعمول كان مرفوعاً قبل الإضافة.

منه؛ ألا ترى قوله: (حسنةِ وجهِها)، فبالضرورة نعلم أنّ في (حسنة) ضميراً، وإلا فكان يكون (حسن وجهِها)، فما أحسن قولَ سيبويه: (حسنةِ وجهِها)! حين بيّن أنّه مضاف من نصب؛ لأنّ الحسن لو كان للوجه لكان على حسبه، وإنما قال سيبويه: لا تعمل إلا في المعرّف بالألف واللام، والنكرة؛ لأنّه أراد الكلام العربي ، وهذا الأمر ذكر وجهه، وأنّه إنما يكون في الشِّعر»[1].

ويقول الرضيُّ -بعد أنْ ذكر مذهب سيبويه-: «ومنعها ابن بابشاذ مستدلاً بنسج العنكبوت، وهو أنّه إضافة الشيء إلى نفسه، فإن أراد أنّه أضيف (الحسن) إلى (وجه)، وهو هو في المعنى فذلك إنما منعه مَنْ منع في الإضافة المحضة، وكان ينبغي على ما قال ألاّ يضاف الصفة إلى ما هو فاعلها في المعنى أصلاً، وهو معلوم الاستحالة ... وإن أراد أنه أُضيف (حسن) إلى (الوجه) المضاف إلى ضميرٍ راجعٍ إلى صاحب (حسن)، فكأنك أضفت حسناً إلى ضمير نفسه، وذلك لا يجوز فليس بشيء؛ لأنّ ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة أيضاً، وقد قيل فيها: (واحد أُمِّه)، و(عبد بطنِه)، و(صدر بلدِه)، و(طبيب مِصْرِه)، ونحو ذلك»[2].

والأمر الثالث ممّا قرّره هؤلاء: هو إضافة بعض الشواهد، ومنها قول طرفة[3]:

رَحيبُ قِطابِ الجيبِ منها رقيقةٌ بِجَسِّ النَّدامى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ[4]

---

(١) شرح الصفار ١/٢٢٤ب.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٠٧-٢٠٨.

(٣) هو طَرَفة بن العبد بن سفيان بن سعد، ينتهي نسبه إلى بكر بن وائل، شاعر جاهلي، هجا عمرو بن هند فقتله، وهو في سنّ الشباب. انظر: الشعر والشعراء ١/١٨٥-١٩٦، والخزانة ٢/٤١٩ وما بعدها.

(٤) البيت من معلّقة طرفة، وقد وردت هذه الرواية في: شرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ١٨٩، وشرح القصائد المشهورات لابن النحاس ١/٧٨، وشرح السيرافي ٢/١٤أ، والتبصرة ١/٢٣٥، وشرح الكافية ٢/٢٠٨، والخزانة ٤/٣٠٣، ورواية الديوان ص ٣٠: (رحيبٌ قطابُ الجيب)، وعليها لا شاهد في البيت.

ورحيب: واسع. وقطاب الجيب: مجتمع الجيب. والجسّ: المسّ. والبضّة: رقيقة الجلد. والمتجرد: يريد به جسدها. = =

وممّـــن استشهـد بـه السيـرافي، إذ قـــال: «وممّا يـدخـل في هـذا النحـو قـول طَرَفة:

رحيبُ قطابِ .... البيت

وهذه الإضافة رديئة بمنزلة (حسنةِ وجهها)، وذلك أنّ الأصل، وهو الإنشاد الصحيح: (رحيبٌ قِطابُ الجيب) بتنوين (رحيب)، فـ(قطاب) يرتفع بـ(رحيب)، وضمير (منها) يعود إلى الأول، فإذا أضفنا (رحيب) فقد خلا منه الضمير العائد، فلا معنى لـ(منها) على ما بيّنا في (حسنةِ الوجه)، وكذلك لا يحسن أن تقول: (زيدٌ حسنُ العينِ منه))»[1].

ومنها قول أبي حيّة[2]:

على آنني مطروفُ عَيْنَيْهِ كُلَّما تصدّى من البِيْضِ الحسان قَبِيْلُ[3]

وممّن استشهد به الزمخشري[4]، وموضع الشاهد (مطروفُ عينيه)، إذ أضاف الصفة ، وهي (مطروف) إلى معمولها -وهو العينان- المضافِ إلى ضمير الموصوف، فأعاد إلى الموصوف ضميرين: أحدهما: الضمير المستكنّ في (مطروف)، والآخر: الهاء في عينيه.

والـــذي أذهــب إليــه في هــذه المسألــة مـا ذهـب إليـه الكوفيــون[5]،

= يقول: عنق القينة واسع فيحتاج إلى أن يكون جيبها واسعاً، انظر: شرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ١٨٩-١٩٠، وشرح القصائد المشهورات لابن النحاس ١/٧٨.

(١) انظر: الخزانة ٤/٣٠٣-٣٠٤، وفي: شرح السيرافي ٢/١٤أ سقط، فاعتمدت ما نقله البغدادي.

(٢) هو الهيثم بن الربيع، ينتهي نسبه إلى نمير بن عامر بن صعصعة، من مخضرمي الدولتين. انظر: الخزانة ١/٢١٧-٢٢٢.

(٣) انظر: أعجب العجب ص ١٠٠.

يقول الزمخشري مفسراً البيت: «إذا رأيت هذا القبيل بكيت كأنّ عيني أصابتها طرفة».

(٤) انظر: أعجب العجب ص ١٠٠.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٩٦، وشرح الكافية ٢/٢٠٧، وشرح الأشموني ٢/١٠، والهمع ٢/٩٩، وشرح الشواهد للعيني ٢/١٠.

وأبو جعفر النحاس[١]، والسُّهيلي[٢]، وابن مالك[٣]، وبعض المتأخرين[٤]، وهو الجواز في السّعة؛ لورود ذلك في الحديث الشريف، كقوله ﷺ في وصف الدجال: «فذهبتُ ألتفتُ، فإذا رجلٌ أحمرُ، جسيمٌ، جَعْدُ الرأسِ، أعـورُ عينِـه اليمنـى ...» الحديـث[٥]، فقولـه: «أعورُ عينِه اليمنى» مثـل (حسنةٍ وجهِهـا).

---

(١) انظر: سفر السعادة وسفير الإفادة ٢/٦٢٢.

(٢) انظر: أمالي السُّهيلي ص ١١٧-١١٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/٩٦.

(٤) منهم السيوطي في: الهمع ٢/٩٩، والأشموني في: شرح الألفية ٢/١٠.

(٥) خرجه البخاري في كتاب الأنبياء، باب ﴿واذكر في الكتاب مريم ...﴾، انظر: صحيح البخاري ٤/١٤١.

المسألة (٧٩)

اسم الزمان:

جعل (مغار) اسمَ زمان في قول الشاعر:

(مغارَ ابن همّام على حيّ خثعما)

أنشد سيبويه قول حميد بن ثور[١]:

وَمَا هي إلا في إزارٍ وعِلْقَةٍ   مُغَارَ ابنِ هَمَّامٍ على حيٍّ خَثْعَما[٢]

وذهب إلى أنّ (مُغاراً) اسم زمان نُصب على الظرفية، يقول مقرِّراً هذا: «وكذلك (المَفْعَلُ) إذا كان حيناً نحو قولهم: (أتت الناقة على مَضْرِبِها)[٣] أي: على زمان ضِرابِها، وكذلك (مَبْعَث الجيوش)، تقول: (سِير عليه مَبْعَثُ الجيوش، ومَضْرِبَ الشَّوْلِ)، قال حميد بن ثور:

وما هي إلا في إزار وعِلْقَةٍ   ....

فصيّر (مُغاراً) وقتاً، وهو ظرف»[٤].

---

(١) هو حميد بن ثور بن حزن بن عمرو بن عامر بن ربيعة ... الهلالي، أبو المثنى، صحابي، عاش إلى خلافة عثمان، انظر: شرح أبيات المغني للسيوطي ١/٢٠١.

(٢) نسب البيت إلى حميد في: الكتاب ١/٢٣٤، وشرح السيرافي ٢/٤٦أ، وشرح الرماني ٢/٧١ب، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٤٧، وتحصيل عين الذهب ١/١٢٠، والاقتضاب ص ١٠٢.

ونسب في: فرحة الأديب ص ٨٥ إلى الطماح بن عامر بن الأعلم العقيلي، ونسب إلى مزاحم العقيلي في: التبصرة والتذكرة ١/٣١٠.

وهو غير منسوب في: الجيم ٢/٢٥٩، والمقتضب ٢/١٢٠، والكامل ١/٢٠١، والخصائص ٢/٢٠٨، والمحتسب ٢/٢٦٦، وشروح سقط الزند ٢/٥٥٦، والمخصص ٤/٣٥، وأمالي ابن الحاجب ١/٣٥١.

والعِلْقة: ثوب قصير بلا كمين، وهي -أيضاً- الصُّدْرة التي تلبسها الجارية تتبذّل بها. انظر: الجيم ٢/٢٥٩، واللسان (عَلَق).

(٣) انظر: المخصص ١٤/١٩٣.

(٤) الكتاب ١/٢٣٤-٢٣٥.

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرافي) أنّ الزجاج خَطَّأَ سيبويه في جعله (مغاراً) اسم زمان، وذهب إلى أنّه مصدر أُقيم مُقام الظرف، والتقدير: (زمن إغارة ابن همّام ...)، واحتجّ بأنّ الشاعر قد عدّى (مُغاراً) بحرف الجر، واسم الزمان لا يتعدّى[1].

ولم يكن الزَّجّاج أول مَنْ ذهب إلى أنّ (مُغاراً) في البيت مصدرٌ، فقد نُقِل عن شيخه المبرد[2] الذي لم يصرِّح في كتابيه: (المقتضب)، و(الكامل) بمذهبه، وإنما قال: «يريد: زمن إغارة ابن همّام ...»[3]، وهذا التقدير يحتمل أن يكون (مُغار) مصدراً ميمياً أقيم مُقام الظرف، وأنْ يكون اسم زمان، والاحتمال الأول أقرب.

ثم تبعهما ابن جنّي[4]، وابن السِّيد[5].

وعلى هذا المذهب يحتمل البيت تقديرين[6]:

أحدهما: (زمن إغارة ابن همّام ...)، فحذف المضاف، وأقام المصدر مقامه، والمعنى: إنها متخفِّفة وقت إغارة ابن همّام.

والآخر: (تخفّفاً كتخفّف إغارة ابن همّام) أي: مثل تخفف ابن همام وقت إغارته، وهذا التقدير ضعيفٌ من حيث الصناعة النحوية؛ لأنّه يحتاج إلى تقدير أكثر من محذوف.

وذهب الرُّمانيّ[7]، والصَّيمريّ[8]، والزمخشريّ[9]، وابنُ الحاجب[10] مذهبَ سيبويه،

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٢/٤٦أ، وقد نقله الأعلم في: النكت ١/٣٢٥، وانظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٤٩، وتحصيل عين الذهب ١/١٢٠، وأمالي ابن الحاجب ١/٣٥١.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢/٤٦أ.

(٣) الكامل ١/٢٠٢، والمقتضب ٢/١٢٠.

(٤) انظر: الخصائص ٢/٢٠٨، والمحتسب ٢/٢٢٦.

(٥) انظر: شروح سقط الزند ٢/٥٥٦.

(٦) انظر: شرح السيرافي ٢/٤٦أ، وأمالي ابن الحاجب ١/٣٥١.

(٧) انظر: شرح الرماني ٢/٧١ب.

(٨) انظر: التبصرة والتذكرة ١/٣١٠، و٢/٧٨٢.

(٩) انظر: المفصل ص ٢٣٨.

(١٠) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/٣٥٢.

واحتجّ ابن الحاجب بأنّه أقل تقديراً، وعلّق (على حيّ خثعم) بما دلّ عليه (مغار)[١].

على أنّ من النحويين من رأى أنّ سيبويه لم يجعل (مُغاراً) اسم زمان، وإنما هو عنده مصدرٌ نائبٌ عن الظرف، ومن هؤلاء: أبو جعفر النحاس[٢]، والسيرافي[٣]، وابن السيرافي[٤]، والشنتمري[٥].

وهذا التأويل -فيما أرى- مخالفٌ لظاهر ما في (الكتاب)؛ وذلك أنّ سيبويه تحدث عن المصدر الميمي، وذكر شواهده، ثم شبَّه به اسمَ الزمان، وأنشد البيت المذكور، ولو كان يريد ما ذكره هؤلاء لأورده مع شواهد المصدر الميمي.

والذي أراه أقرب إلى الصواب ما ذهب إليه المبرد، والزجاج؛ لأنّ (على حيّ خثعم) يتطلب متعلَّقاً، واسم الزمان ليس فيه معنى الفعل؛ ليتعلق به.

---

(١) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/٣٥٢.

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١١٧.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٢/٤٦أ.

(٤) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٤٧.

(٥) انظر: تحصيل عين الذهب ١/١٢٠.

المسألة (٨٠)

أبنية الأسماء المزيدة:

اختصاص بناء (يَفْعَل) بالأسماء دون الصفات

ذكر سيبويه في أبواب الأبنية أنّ الياء إذا زيدت أولاً، وكانت الكلمة على (يَفْعَل) فإنّ ذلك خاصٌّ بالأسماء ، ولم يرد في الصفات، ومثّل بـ(يَعْمَل)[١]، و(يَلْمَق)[٢]، و(يَرْمَع)[٣]؛ إذ يقول: «وأمّا الياء فتلحق أولاً، فيكون الحرف [أي الكلمة] على (يَفْعَل) في الأسماء نحو (اليَرْمَع)، و(اليَعْمَل)، و(اليَلْمَق)، ولا نعلمه جاء وصفاً»[٤].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنّ بعض النحويين ردَّ ما ذهب إليه سيبويه، مقرِّراً أنّ (اليَعْمَلَ) الذي مثّل به سيبويه صفةٌ، وليس اسماً[٥].

وممّن ذهب هذا المذهب الزُّبيدي في (الاستدراك)، حيث يقول معلقاً على نصّ سيبويه المتقدم: «قد جاء [أي يَفْعَلُ] صفة، قالوا: (ناقةٌ يَعْمَلَة)، و(رجلٌ يَلْمَع)»[٦].

وقد أخذ بمذهب سيبويه ابنُ السَّرّاج[٧]، والسِّيرافي[٨]، والرُّمّاني[٩]، وأبو نصر

---

(١) اليَعْمَلُ: قال ابن منظور: «واليَعْمَلَة من الإبل: النجيبة ... المطبوعة على العَمَل، ولا يُقال ذلك إلا للأنثى، هذا قول أهل اللغة، وقد حكى أبو علي: (يَعْمَل)، و(يَعْمَلة)». اللسان (عَمَلَ).

(٢) اليَلْمَق: القَبَاء المحشوّ، انظر: اللسان (لَمَقَ).

(٣) اليَرْمَعُ: الحصى البيض التي تتلألأ في الشمس، انظر: العين ٢/١٣٩.

(٤) الكتاب ٤/٢٦٥.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٥/٢٢٥ب، والسيرافي النحوي ص ٦٤٢، وانظر -أيضاً-: شرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٨٧، والمحكم ٢/١٢٨.

(٦) الاستدراك ص ١١٦.

(٧) انظر: الأصول ٣/٢٠٣.

(٨) انظر: شرح السيرافي ٥/٢٢٥ب، والسيرافي النحوي ص ٦٤٢.

(٩) انظر: شرح الرماني ٥/٥٥ب.

القرطبي[١]، وابن الدهان[٢]، وابن يعيش[٣]، وابن عصفور[٤]، وأبو حيان[٥].

وليس في كلام هؤلاء إضافة إلى ما أثبته سيبويه إلا ما قرّره أبو نصر القرطبي، وابن عصفور.

فأمّا أبو نصر فردَّ الاحتجاج بـ(ناقة يَعْمَلَة)، و(رجل يَلْمَع)، وعلّل ذلك بأنّ وزن (يَعْمَلَة)، و(يَعْمَل) -هنا- (فَعْلَل)، وليس (يَفْعَل)؛ لأنّه ليس في الكلام صفة على هذا الوزن[٦].

وأرى أنّ هذا الرد ضعيفٌ لعلّتين:

الأولى: أنّه مبنيٌّ على أنّ الصفات لا تأتي على (يَفْعَل)، والمعترض يرى خلاف ذلك.

والثانية: أنّ الياء إذا وقعت في أول الكلمة، وبعدها ثلاثة أحرف فأكثر فهي زائدة إلا إذا وُجِدَ ما يدلّ على أنّها أصليّة[٧].

وأمّا ابن عصفور فقد ردّ الاستدلال بالمثالين المذكورين معلّلاً حكمه بعلّتين[٨]:

إحداهما: أنّ (اليَعْمَل)، و(اليَلْمَع) في ذينك المثالين من الأسماء التي وصف بها؛ لأنّهما لو كانا صفتين في الأصل لوجب أنْ يُمنعا الصّرفَ للوصفيّة ووزن الفعل.

والأخرى: أنّ (اليَعْمَل) قد ولي العوامل كثيراً، كقول الشاعر[٩]:

يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ اللَّيلُ عليكَ فَانْزِلِ

---

(١) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٨٧.

(٢) انظر: شرح أبنية سيبويه ص ١٦٦، و١٦٧.

(٣) انظر: شرح المفصل ٦/١١٧.

(٤) انظر: الممتع ١/٨٠.

(٥) انظر: الارتشاف ١/٢٦.

(٦) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٨٧.

(٧) انظر: المنصف ١/١٠١-١٠٢.

(٨) انظر: الممتع ١/٨٠.

(٩) هو عبد الله بن رواحة انظر: ديوانه ص ١٥٢، وفيه: (هُديت) بدل (عليك)، وانظر مصادره في: معجم الشواهد النحوية ص ٧٥٢، الشاهد رقم (٣٥٦٦)، والديوان ص ١٨٣، القصيدة رقم (٢٤). = =

ولو كان صفة لذكر قبله الموصوف.

وهذه العلّة -فيما أرى- مقدوح فيها؛ لأنّ للمعترض أن يقول: إنّ (اليَعْمَل)، و(اليَلْمَع) صفتان مختصتان، والصفة المختصّة تُقامُ مقام الموصوف[1].

أمّا العلّة الأولى فعندي أنّها كافية لدفع الاعتراض، ويؤيّد هذا أنّ أكثر المعجمات، وكتبِ التصريف نصّت على أن (اليَعْمَل)[2]، و(اليَلْمَع)[3] اسمان، وليسا وصفيــن.

= كما نُسب البيتان إلى بعض ولد جرير في: شرح المفصل ٢/١٠، ونسبا أيضاً إلى عمر بن لجأ في: الكامل ٣/٢١٧، وأخلّ به شعره.

(١) انظر: المغني ٢/٦٠٤.

(٢) انظر: العين ١/١٥٤، والصحاح ٥/١٧٧٥، واللسان (عمل)، والمنصف ١/١٠٢.

(٣) انظر: العين ١/١٥٥، والصحاح ٣/١٢٨١، والمحكم ٢/١٢٩، واللسان (لمع)، والقاموس المحيط ٣/٨٥.

المسألة (٨١)

أبنية الأسماء المزيدة:

ورود (أُتِيّ) على (فُعُول) اسماً مفرداً

قرّر سيبويه أنّ بناء (فُعُول) قليلٌ في الأسماء غير المصادر وجموع التكسير، ثم ذكر من أمثلته القليلة (أُتيّ)[١] بالضم، وأصله (أُتُوي)، ثم قلبت الواو ياء؛ لاجتماعها مع الياء، والأول منهما ساكن، ثم أُدغمت الياءان.

يقول: «ويكون [أي: الاسم] على (فُعُول)، وهو قليلٌ في الكلام، إلا أن يكون مصدراً، أو يُكَسّر عليه الواحد للجمع، قالوا: (أُتِيّ)، وهو اسم»[٢].

الاعتراض ومناقشته:

أنكر الأصمعي -كما نقل عنه السيرافي- ورود (أُتِيّ) على (فُعُول) -بالضم- اسماً مفرداً[٣]، ونقل ذلك -أيضاً- ابنُ يعيش في (شرح المفصل)[٤].

ولم يناقش السيرافي، وابنُ يعيش إنكارَ الأصمعي، كما أنّ ابن الدهان[٥]، وابن عصفور[٦]، وأبا حيان[٧] مثّلوا لـ(فُعُول) بـ(أُتِيّ) متبعين سيبويه، ولم يشيروا إلى إنكار الأصمعي المتقدم.

وأقوى ما يردُّ به على الأصمعي أنّ سيبويه وأبا حاتم السجستاني[٨] نصّا على أنّ العرب قالتْ ذلك اسماً مفرداً، فلا يجوز الشك فيما نقلاه، ولو لم ينصّا على ذلك لجاز أن يقال: إنّ (أُتِيّاً) جمع (أَتيّ)، كما ذكر صاحب (العين)[٩]، وغيره[١٠].

---

(١) الأُتِي: مسيل الماء، انظر: اللسان (أتى). (٢) الكتاب ٤/٢٧٤.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٥/٢٢٨ب، والسيرافي النحوي ص ٦٥٤.

(٤) انظر: شرح المفصل ٦/١١٩.

(٥) انظر: شرح أبنية سيبويه ص ٢٩.

(٦) انظر: الممتع ١/٨٥.

(٧) انظر: الارتشاف ١/٣٠.

(٨) انظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص ١٠٥، وانظر -أيضاً-: المثلث لابن السّيد ١/٣٠٤.

(٩) انظر: العين ٨/١٤٦.

(١٠) انظر: اللسان (أتى).

المسألة (٨٣)

الفعل:

دلالةُ الفعلِ المضارع على الحال

عرَّف سيبويه الفعلَ بأنَّه «أمثلة أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيت لما مضى، ولما يكون ولم يقعْ، وما هو كائنٌ لم ينقطعْ»[١].

ويؤخذ من هذا التعريف أنَّ سيبويه يُقسِّم الفعلَ بالنظر إلى دلالته على الزَّمان ثلاثة أقسام:

الأول: الماضي، وهو ما عبَّر عنه بقوله: (لما مضى).

والثاني: المستقبل، وهو ما عبَّر عنه بقوله: (ولما يكون ولم يقع).

والثالث: الحال، وهو ما عبَّر عنه بقوله: (وما هو كائنٌ لم ينقطع)، ويعني به ما كان وقته متطاولاً، ومتصلاً، فخرج إلى الوجود جزءاً بعد جزءٍ، وشيئاً فشيئاً[٢].

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرافي) أنَّ طاعناً طعن في دلالة الفعل على الحال، فقال: «أخبرونا عن الحال الكائن، أوقعَ فكان، فيكون موجوداً في حيِّز ما يقال عليه: (كان)؟، أم لم يوجد بعدُ، فيكون في حيِّز ما يقال عليه: (لم يكن)؟، فإن قلتم: هو في حيِّز ما يقال عليه: (لم يكن) فهو مستقبل، وإن كان قد وقع ووُجِد فهو في حيِّز الماضي، ولا سبيل إلى ثالث»[٣].

---

(١) الكتاب ١/١٢.

(٢) انظر: المسائل البصريات ١/٦٩٩-٧٠٠.

(٣) شرح السيرافي ١/٦ب، وفي المطبوع ١/٥٨: (إنْ طعن طاعن)، وما أثبته اتّفقت عليه النسخ التي اعتمدتها.

وانظر الاعتراض -أيضاً- في: المقتصد ١/٨٣-٨٤، وإصلاح الخلل ص ١٨، وشرح الصفار ١/٦أ، وشرح المفصل ٧/٤، وشرح الجمل ١/١٢٧.

ولم يذكر السيرافي صاحب هذا القول، بيد أن المصادر ذكرت أنه قول قومٍ من المتكلِّمين، أخذوه عن أصحاب السُّوفسطائية[١].

وقد انطلق هؤلاء في طعنهم من فكرة منطقية، تُسمّى (حد الزَّمانين)، وتفسيرها أنَّ (الآن) بمنزلة النقطة التي هي كالحد الفاصل بين الظلِّ والشمس، لا يمكن أن يقع فيها فعلٌ على التمام؛ لأنَّها لا امتداد لها[٢].

وضربوا مثالاً يُقرِّبُها إلى الأذهان، فقالوا: «الزمان ينقسم قسمين: سنون مضت، وسنون مستقبلة، والموجود منها السنة التي نحن فيها، والسنة التي نحن فيها تنقسم قسمين: شهور قد مضتْ، وشهور مستقبلة، والموجود منها الشهر الذي نحن فيه، والشهر الذي نحن فيه ينقسم قسمين: أيام قد مضت، وأيام مستقبلة، والموجود منها اليوم نحن فيه، واليوم الذي نحن فيه ينقسم إلى ساعات قد مضت، وساعات مستقبلة، والموجود منها الساعة التي نحن فيها، والساعة التي نحن فيها تنقسم إلى أجزاءٍ قد مضتْ، وأجزاءٍ مستقبلة ...»[٣].

وقد ذهب الزجاج مذهباً يؤول إلى الأخذ بقول المتكلمين، إذ أنكر دلالة الفعل المضارع على الحال -وإنْ لم ينكر زمن الحال- وحجَّته أنَّ الحال ليس له صيغةٌ تخصُّه، ووقته قصير، فلا يمكن أن يقع فيه حدثٌ تام[٤].

كما أطلق الكوفيون في مقابل مصطلح (الفعل المضارع) مصطلحَ (المستقبل) إشارة إلى الدلالة الزمانية، وهذا يعني أنهم يرون عدم دلالته على الحال[٥].

---

(١) انظر: إصلاح الخلل ص ٦٦-٦٧، وشرح الصفار ١/٦أ، وشرح المفصل ٧/٤، وقد ذكرت المصادر من أصحاب هذا المذهب أبا حفص الأشعري، وهو أحد علماء الكلام في القرن الرابع الهجري، انظر: البصائر والذخائر ١/١٧٥-١٧٦، ونقله ابن نباتة في: سرح العيون ص ٢٧٥.

وأصحاب السوفسطائية: هم الذين لا يثبتون حقائق الأشياء، انظر: كتاب الحروف للفارابي ص ٢١٠، ومفاتيح العلوم ص ١٧٦، ونظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة ص ٥١٤، والمعجم المفصل في الأدب ص ٥٢٦.

(٢) انظر: إصلاح الخلل ص ٤٦، والاقتضاب ص ٢٠-٢١.

(٣) إصلاح الخلل ص ٤٦.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٧٢، وشرح الصفار ١/٦أ-ب، والارتشاف ٣/٥، والهمع ١/٧، وذكر ابن عصفور هذا المذهب، ولم يذكر صاحبه، انظر: شرح الجمل ١/١٢٧.

(٥) انظر: مجالس ثعلب ١/٣٩، ٢٣١، و٢/٣٩٥، ٤٤٧، ومصطلحات النحو الكوفي ص ٧٤، وقد = =

وسأبيِّن موقف النحويين من مذهب المتكلمين، ثم أذكر مناقشتهم لرأي الزجاج؛ لأخلص إلى القول المختار في هذه المسألة.

فأمَّا ما ذهب إليه المتكلمون فقد ردَّه السِّيرافي، والجرجاني، وابن السِّيد، وابن يعيش.

فأمَّا السيرافي[1]، والجرجاني[2] فلم يأتيا بما يلزم أهل الكلام؛ ذلك أنَّهما لم يناقشا شبهتهم -وهي أنَّ الحال كالنقطة- ولم يفعلا سوى شرح أقسام الفعل التي ذكرها سيبويه، والتفريق بين الحال والمستقبل بأنَّ الأول زمنه هو زمن الإخبار عنه، أمَّا الثاني فزمنه غير زمن الإخبار عنه.

وأمَّا ابنُ السِّيد فقد وقف طويلاً عند هذه المسألة، وأبرز ما أثبته ما يلي:

أولاً: أبطل شبهة المتكلمين بالسماع، والنظر المنطقي، حيث يقول: «وهذه الشبهة يبطلها السماع والنظر، أمَّا السماع فقوله تعالى: ﴿لَهُ ما بينَ أَيْدِيْنا وَمَا خَلْفَنا وَمَا بينَ ذَلك﴾[3]، فما بين أيدينا المستقبل، وما خلفنا الماضي، وما بينهما هو الحال، وقال زهير بن أبي سلمى[4]:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ اليومِ والأَمْسِ قبلَه ... ولكنَّني عَنْ عِلْمِ ما في غَدٍ عَمِ

وأمّا الردُّ عليهم من طريق النظر فمن وجوهٍ كثيرةٍ نقتصر منها على أوضحها، وهو أن يقالَ لقائل هذا: هل أنت موجودٌ الآن، أو غير موجود؟، فإنْ قال: إنه موجود، ولا يمكن أنْ يقولَ غير ذلك؛ قيل له: أفي زمانٍ ماضٍ أنت الآن، أم في زمانٍ مستقبل؟، فإن قال: إنَّه في أحدهما؛

= وجدت المهلبيّ مهلّب بن الحسن المتوفّى سنة «٥٧٢هـ» اقتفى أثر الكوفيين في إطلاق هذا المصطلح، انظر: شرح مقصورة ابن دريد وإعرابها ص ١٣، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٣، ٣٥، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٨.

(١) انظر: شرح السيرافي ١/٦ب-٧أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/١٠٣-١٠٤.

(٢) انظر: المقتصد ١/٨٤.

(٣) من الآية (٦٤) من سورة مريم.

(٤) انظر البيت في: ديوان زهير ص ٤٩، وشرح القصائد السبع ص ٢٨٩، وشرح القصائد المشهورات ١/١٢٥، وشرح الصفار ١/٦ب.

قيل له: فأنت -إذن- معدومٌ موجودٌ في حال واحدة، ، ويجب أنْ يقال له: إذا كنت موجوداً؛ كلَّمناك في هذه المسألة، وإنْ لم تكن موجوداً لم نكلِّمك؛ لأنك الآن معدوم، وإن قال: لستُ في ماضٍ، ولا مستقبل؛ أثبتَ واسطة بينهما، وتناقض»[١].

ثانياً: أثبت وجود زمن الحال بحجة منطقية، وهي: «أنَّ الماضي، والمستقبل إنما يصحَّان بالإضافة إلى شيءٍ موجود لا يقال له ماض، ولا مستقبل، فما تقدَّم ذلك الشيء سُمِّي ماضياً، وما تأخَّر عنه سُمِّي مستقبلاً، فإنْ لم يكن ثَمَّ زمانٌ ثابتٌ وموجودٌ؛ لم يصح أنْ يوجد ماض، ولا مستقبل»[٢].

ثالثاً: تنبَّه إلى أنَّ الحال قسمان: حقيقيّ، ومجازيّ، فالحقيقي لا يمكن أنْ يقع فيه فعلٌ تام؛ لأنَّه يمضي جزءاً بعد جزءٍ، ولا يرد الجزءُ الثاني إلا والجزء الأول قد صار ماضياً.

أمَّا المجازي فهو الفعل غير المنقطع، ذو الأجزاء المتصلة[٣].

وقد أخذ الصَّفَّار بعضَ ما قرَّره ابنُ السِّيد، فاستدلّ ببيت زهير على وجود زمان الحال، وقرن الموجودات بالزمان، فذكر أن الماضي، والمستقبل معدومان، ومحالٌ أن يكون موجودٌ في زمنٍ معدوم، ثم انتهى إلى أنَّ ثَمَّ زمناً ثالثاً، هو الحال[٤].

وأمَّا ابنُ يعيش فربط بين الأزمنة وأحداث الفلك قائلاً: «لما كانت الأفعال مُساوقةً للزمان، والزمان من مقوِّمات الأفعال توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه؛ انقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؛ وذلك من قِبَل أنَّ الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركةٌ قد مضَتْ، ومنها حركةٌ لم تأت بعدُ، ومنها حركةٌ تفصلُ بين الماضية، والآتية؛ كانت الأفعال كذلك ماضٍ،

---

(١) إصلاح الخلل ص ١٩-٢٠.

(٢) المصدر السابق ص ٢٠، وانظر -أيضاً-: الاقتضاب ص ٢٠-٢١، وقد أخذ ابن الخباز هذه الحجج، انظر: الغرة المخفية ١/١٤٦.

(٣) انظر: الاقتضاب ص ٢٠-٢١.

(٤) انظر: شرح الصفار ١/٦أ-ب.

ومستقبل، وحاضر»[١].

ويبدو أنّه أخذ هذا من قول الصَّيمريّ: «وإنما كان الفعلُ على هذه القسمة؛ ليدلَّ على الأزمنة، والأزمنة ثلاثة: ماض، ومستقبل، وحاضر، وإنما كانت كذلك؛ لأنَّها حركات الفلك، فمنها حركةٌ مضتْ، وتقضَّتْ، ومنها حركةٌ لم تأتِ بعدُ، وبينهما حركةٌ تفصلُ بين الماضية والآتية»[٢].

هذا عن مذهب المتكلمين، وأمَّا ما ذهب إليه الزَّجاج؛ فقد ردَّه ابنُ السِّيد مقرِّراً أنَّ الاحتجاج بعدم وجود صيغة تخصّ الحال غيرُ صحيح؛ لأنّ له صيغة في غير اللسان العربي، إضافة إلى أنَّ في لغة العرب أشياءَ كثيرةً لم يوضع لها صيغٌ تخصُّها، ولايبطل ذلك أن تكون موجودة؛ لأنَّ وجود الشيء ليس بوجود اسمه، ومثَّل لهذا بأن النصب قد اشترك مع الخفض في التثنية والجمع السالم، ولم يكن ذلك دليلاً على عدم وجوده[٣].

وأضاف الصَّفَّار، وابن عصفور إلى هذا أنَّ احتجاج الزجاج بقِصَر وقت الحال لا وجه له؛ ذلك أن الحال عند النحويين إنما هو الماضي غير المنقطع[٤].

وخلاصة القول في هذه المسألة أنَّ الأفعال ذوات الأجزاء المتصلة نحو (يصلّي)، و(يقرأ)، و(يجري) إذا نُظر إليها نظرةٌ غير مجزَّأة؛ جاز أن يطلق عليها أنها في زمن الحال مجازاً، وهذا ما أراده النحويون[٥].

أمَّا إذا نُظِر إلى أجزائها؛ فإنَّ وقت الحال الحقيقي لا يمكن أن يقع فيه فعلٌ تامٌّ؛ ذلك أنَّ الفعل يكون بمنزلة الماء الذي يسيل بين اليدين، فلا يَرِدُ أحد أجزائه إلا والجزء الذي قبله قد صار ماضياً.

---

(١) شرح المفصل ٧/٤.

(٢) التبصرة ١/٩٠.

(٣) انظر: إصلاح الخلل ص ٥٢-٥٣.

(٤) انظر: شرح الصَّفار ١/٦ب، وشرح الجمل ١/١٢٨، وعبارات ابن عصفور قريبةٌ من عبارات الصَّفار، فلعلَّه متأثر به في هذا الموضع.

(٥) انظر: الواضح للزُّبيدي ص ٣٩.

على أنَّ تقسيم الفعل بالنظر إلى الزمان غير منضبط؛ لأنَّ صيغة الماضي قد تدل على المستقبل، وصيغة المضارع قد تدل على الماضي، والمعوَّل عليه في هذا هو السياق[(١)].

(١) انظر: الأضداد للسجستاني ص ٢١٥-٢١٦، وانظر تفصيل ذلك في: الفعل: زمانه وأبنيته ص ٢٣ وما بعدها، والزمن في النحو العربي ص ٥٩ وما بعدها، ونظرات في الفعل ص ٦٣ وما بعدها، وابن قيّم الجوزية جهوده في الدرس اللغويّ ص ١١٠ وما بعدها.

المسألة (٨٣)

الفعل:

الاستغناء عن لفظه بحضور معناه[١]

أنشد سيبويه أبياتاً شواهدَ للاستغناء عن لفظ الفعل؛ لأنَّ معنى الكلام قد دلَّ عليـه، ولأنَّ معمولَه مُشتمِلٌ عليه في المعنى الفعلُ المذكورُ في اللفظ، ومن تلـك الأبيـات:

١ - قولُ القُطَامِيِّ[٢]:

فكرَّتْ تَبْتَغِيْهِ فَوَافَقَتْهُ   على دَمِهِ ومَصْرَعِهِ السِّباعا

فـ(السباع) منصوب بفعل مضمر؛ لأنَّه داخل في الموافقة، والتقدير (ووافقتْ على دمه ومصرعه السِّباعَ).

٢ - قول ابن الرُّقَيَّات[٣]:

لَنْ تَرَاهَا ولو تَأَمَّلتَ إلا   ولَها في مَفَارِقِ الرَّأسِ طِيْبَا[٤]

فـ(طيباً) منصوب بفعلٍ حُذِف من اللفظ استغناءً بحضور معناه؛ ذلك أنَّ (الطيب) داخلٌ في الرؤية المتقدِّمة في أول البيت، وتقدير الكلام: (إلا ورأيت لها في مفارق الرأس طيباً).

يقول سيبويه -بعد إنشاد البيتين-: «وإنما نصب هذا؛ لأنَّه حين قال: (وافقته)، وقال: (لن تراها) فقد عُلم أنَّ (الطيب)، و(السِّباع) قد دخلا في الرؤية، والموافقة، وأنَّهما[٥] قد اشتملا على ما بعدهما في المعنى»[٦].

---

(١) اقتبست عنوان المسألة من ابن مالك في: شرح التسهيل ٢/١٥٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/٢٨٤، وفي النوادر ص ٥٢٦ أن رواية سيبويه من تغيير النحويين، وأن الرواية التي لا اختلاف فيها هي:

فكرَّتْ عند فيقتها إليه   فألفتْ عند مصرعه السِّباعا

وهي موافقة لما في: الديوان ص ٤١، ولا شاهد فيها.

(٣) هو عبد الله، أو عبيد الله بن قيس الرُّقيات، أحد شعراء قريش المجيدين، توفي سنة (٧٥هـ). انظر: الخزانة ٧/٢٨٤-٢٨٩.

(٤) انظر: الكتاب ١/٢٨٥، وملحقات ديوان ابن الرقيات ص ١٧٦. (٥) الضمير يعود إلى الرؤية والموافقة.

(٦) الكتاب ١/٢٨٥

٣ - قول أوس بن حجر[١]:

تُوَاهِقُ رِجْلاها يداها ورَأْسُهُ   لها قَتَبٌ خَلْفَ الحقيبةِ رَادِفُ[٢]

فـ(يداها) مرفوعٌ بفعلٍ مضمر استغناءً بحضور معناه؛ ذلك أنَّ اليدين مشتملة عليهما المواهقة في المعنى؛ لأنَّهما مُوَاهِقَتان كما أنَّهما مُوَاهَقَتان[٣].

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرافي) أن محمد بن يزيد المبرِّد ردَّ على سيبويه استشهاده ببيتي القُطَامِيِّ، وابنِ الرقيات على الاستغناء عن لفظ الفعل بدلالة معنى ما تقدم عليه، واحتجَّ بأنَّ الكلام المتقدم لم يتم معناه بعدُ، ولا يجوز الحمل على المعنى حتى يتم، وذكر أنَّ قول ابن القطامي: (فكرت تبتغيه فوافقته) إنما لم يتم معناه؛ لأن الشاعر أراد (فوافقته على حالٍ ما)، فتمامُ الكلام المقصود ذكرُ الحال[٤].

أما قول ابن الرقيات: (لن تراها ولو تأملت)؛ فلم يبيِّن لِمَ لَمْ يتم معناه؟ وأحسب سبب ذلك أنَّ حال مفعول (ترى) لم تأت بعد.

وقد تتبَّعت كلام المبرد في (المقتضب)، فاتَّضح لي ما يأتي:

أولاً: أنّه بدأ حديثه عن المسألة مقرِّراً العلَّة التي احتجَّ بها للردِّ على سيبويه،

---

(١) هو أوس بن حجر بن مالك بن حزن بن عقيل ...، ينتهي نسبه إلى تميم بن مرة مع اختلافٍ فيه، من شعراء الجاهلية وفحولها. انظر: معاهد التنصيص ١/١٣٢-١٣٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/٢٨٧، وفي الديوان ص ٧٣ نقلاً عن (منتهى الطلب): (تواهق رجلاها يديه ...)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

قال ابن السيرافي: «والمعنى يوجب أن يكون اليدان مضافتين إلى ضمير مذكر، وهو ضمير العَير، وذلك أنَّ المواهقةَ هي المسايرة، وهي المواغدة، يقدّم الأتان بين يديه، ثم يسير خلفها، يعني أن يديه تعملان كعمل رجلي الأتان، ورأسه -أي: رأس الحمار- فوق عجز الأتان كالقتب الذي يكون على ظهر البعير، والحقيبة: كناية عن الكفل فيما زعموا، والحقيبة: ما يحمله الإنسان خلفه إذا كان راكباً على عجز المركوب ...»، شرح أبيات سيبويه ١/٢٧٤.

(٣) مفعول (تواهق) محذوف، انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٥٣٨.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢/٧٢ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٣٥٢، وانظر: شرح المفصل ١/١٢٦.

وهي أن الحمل على المعنى لا يجوز حتى يتم الكلام[١].

ثانياً: أنَّه رجع عن اعتراضه لسيبويه في الاستشهاد ببيت ابن الرقيات، إذ استشهد به للمسألة نفسها، حيث يقول -بعد أن أورد شواهدَ نثريَّةً وشعريَّةً استُغْني فيها عن لفظ الفعل بحضور معناه-: «ومثل ذلك : (لن تراها ... البيت)؛ لأنَّ الرؤية قد اشتملت على (الطيب)، وهذا البيت أبعدُ ما مرَّ؛ لأنَّه ذكره من قَبْلِ الاستغناء، وإنما جاز نصبُه على (رأيت)؛ لأنَّ المعنى: (لن تراها إلا وأنت ترى لها في مفارقِ الرأسِ طيباً)، فهذا على الإضمار»[٢].

ثالثاً: أنَّه لم يتعرض لبيت القُطامي.

رابعاً: أنَّه ردَّ رواية سيبويه لبيت ابن حجر[٣].

ومن هنا يتبيَّن أنَّ اعتراض المبرد بقي منه شيئان:

أحدهما: ردُّ رواية سيبويه لبيت ابن حجر.

والآخر: ردُّ الاستشهاد ببيت القُطامي.

فأمَّا الأول فلا يستحق الوقوف عنده.

وأمَّا الثاني فقد دفعه الزَّجاج بأنَّ معنى الكلام قد تمَّ عنْد قولِه: (فوافقتْه)؛ لأنَّ الشاعر أراد (فوافقت البقرة الوحشيَّة ولدَها بعد أنْ ألحَّتْ في طلبه، ووافقتْ على دمه ومصرعه السِّباعَ)، ولم يرد (فوافقته على حال ما)[٤].

ويدلُّ على أنَّ الشاعر أراد أن يخبر أنَّها وافقته بعد الاجتهاد في طلبه -كما ذكر الزجاج- قولُه: (فكرَّت تبتغيه)، فصيغة الافتعال تحمل معنى الاجتهاد والإلحاح.

---

(١) انظر: المقتضب ٣/٢٨١.

(٢) المصدر السابق ٣/٢٨٤-٢٨٥.

(٣) انظر: المصدر السابق ٣/٢٨٥.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢/٧٣أ.

وأشير -هنا- إلى أنَّ أبا علي الفارسي أجاز أن يكون الضمير في (فوافقته) عائداً إلى المصدر، أو المكان، أو الزمان، ويكون (السباع) مفعول (وافقت)، انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٥٤٠-٥٤١، ولا يخفى ما في هذا من بُعد.

هذا، ومن النحويين من خصَّ جواز الاستغناء عن لفظ الفعل قبل تمام الكلام الدّال عليه بالشعر[١]، ومن هؤلاء الفارقي[٢].

وقولهم مخالف لظاهر كلام سيبويه[٣]، وما قرَّره الفارسي[٤]، وابن جنّي[٥]، وابن مالك[٦].

(١) انظر: شرح الجمل ٢/٦١٠-٦١١.

(٢) انظر: الإفصاح ص ٨٩-٩٠.

(٣) انظر: الكتاب ١/٢٨٢-٢٩٠.

(٤) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٥٣٨-٥٤١.

(٥) انظر: الخصائص ٢/٤٢٣-٤٢٧، والمحتسب ١/٢١٠.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/١٥٥-١٥٧.

المسألة (٨٤)

الفعل المنصوب:

روايتا نصبِ (يغضب) ورفعِه في بيتٍ للغنويّ

قال سيبويه في باب (الواو): «وسمعنا مَنْ يُنْشِد هذا البيت من العرب، وهو لكعب الغَنَويّ[(١)]:

وما أنا لِلشَّيءِ الذي لَيْسَ نَافِعِي ... ويَغْضَبَ منه صَاحِبِي بقؤولِ[(٢)]

والرفع -أيضاً- جائزٌ حسن ...

و(يغضب) معطوفٌ على (الشيء)، ويجوز رفعُه على أنْ يكون داخلاً في صلة (الذي)»[(٣)].

يذكر سيبويه في هذا النَّص أنَّ (يغضب) في بيت الغنويّ يروى بالنَّصب، والرفع.

فأمَّا النَّصب فبـ(أنْ) المضمرة جوازاً بعد واو العطف، والمصدر المؤوَّل من (أنْ) والفعل معطوفٌ على (الشيء)، والتقدير (وما أنا بقؤول للشيء الذي لا ينفعني، والشيء الموجب غضبَ صاحبي)، وحُذِفَ السَّبب، وأقيم المسبَّب مُقامه.

وأمَّا على رواية الرفع فتكون جملة (يغضب) معطوفة على صلة (الذي)، وهي (ليس نافعي)، والمعنى: وما أنا بقؤول للشيء الذي لا ينفعني، والذي يغضبُ منه صاحبي[(٤)].

---

(١) هو كعب بن سعد بن عمر بن عقبة بن عوف بن رفاعة الغنوي، شاعر إسلامي، وقيل: تابعي. انظر ترجمته ومصادرها في: هامش الأصمعيات ص ٧٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٤٦، والأصمعيات ص ٧٦، وروايتها (ويغضبُ) بالرفع.

وأذكر -هنا- أن الدكتور حسن أبو ياسين في كتابه (شعر همدان وأخبارها) نسب الشاهد في فصل (الشعراء) إلى مالك بن حريم الهمداني، وذكر بعده أربعة أبيات لم ترد في قصيدة كعب التي أوردها الأصمعيّ، وعند تحقيقه وجمعه لشعر مالك لم يذكر الشاهد، وذكر بيتين من الأربعة. انظر: شعر همدان وأخبارها ص ٦٧، ٢٩٩.

(٣) الكتاب ٣/٤٦.

(٤) انظر: شرح السِّيرافيّ ٣/٢١٧ب، والتعليقة ٢/١٦٣.

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السِّيرافي أنَّ المبرد فهم من نص (الكتاب) السابق أنَّ سيبويه يقدِّم النصب في البيت على الرفع، فردَّ عليه بأنَّ النصب بعيدٌ، والرفع قريبٌ ظاهر؛ لأنَّ النصب فيه تكلُّف التقدير، كما أنَّ (الشيء) ليس مصدراً ظاهراً يسهل عطف المصدر المؤوَّل عليه[١].

وما ذكره السيرافي يتَّفق مع ما أثبته المبرد في (المقتضب)، إذ يقول: «وكان سيبويه يُقدِّم النَّصب، ويثنِّي بالرفع، وليس القول عندي كما قال؛ لأنَّ المعنى الذي يصحُّ عليه الكلام إنما يكون بأن يقع (يغضب) في الصِّلة ...»[٢].

وقد ردَّ السيرافي الفهمَ الذي بُني عليه الاعتراض، فذكر أنَّ سيبويه لم يُرِدْ تقديم النصب على الرفع، وإنما بدأ بالنَّصب؛ لأنَّ الباب له، فقدَّم ما يقتضيه الباب[٣].

وقد اقتفى ابنُ يعيش أثر السيرافي[٤].

ولعلَّ من المناسب ذكره في آخر المسألة ما يأتي:

أولاً: أنَّ العَلائيّ[٥] ذكر أن المبرد وجماعةً كثيرين اعترضوا سيبويه في تجويز النصب في البيت[٦]، وهذا مخالفٌ لما في (المقتضب).

ثانياً: ورد للفارسي قولان في توجيه رواية رفع (يغضب):

أحدهما: ما ذكره في (شرح الأبيات المشكلة)، ووافقه عليه أبو البركات الأنباري، وهو أنَّ (يغضب) معطوفٌ على خبر (ليس): (نافعي)[٧].

وقد ردَّ عليهما الرضيُّ -وهو محقٌّ- بأنَّ ذلك مفسد للمعنى؛ إذ لو كان

---

(١) انظر: شرح السِّيرافيّ ٣/٢١٧ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٧١٩-٧٢٠.

(٢) المقتضب ٢/١٨.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٣/٢١٧ب-٢١٨أ.

(٤) انظر: شرح المفصل ٧/٣٦.

(٥) هو خليل بن كيكلدي بن عبد الله، صلاح الدين الدمشقيّ، الشافعيّ، توفي سنة «٧٦١هـ»، انظر: الدارس في تاريخ المدارس ١/٤٥-٤٨.

(٦) انظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص ٢١٤.

(٧) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٦٤-٤٦٥، منثور الفوائد ص ٦٧.

كما قالا لصار المعنى (وما أنا بقؤول للشيء الذي لا ينفعني، ولا يغضبُ منه صاحبي)، ومراد الشاعر إثبات الغضب، لا نفيه[١].

والآخر: ما ذكره في (التعليقة)[٢]، وهو موافق لقول سيبويه والجماعة[٣].

ثالثاً: أنَّ سيبويه، والمبرد، ومن تبعهما[٤] خُولفوا في توجيه رواية النَّصب، وممَّن خالفهم الأخفش علي بن سليمان[٥]، وأبو البركات الأنباري[٦]، إذ ذهبا إلى أنَّ (يغضب) منصوبٌ بـ(أنْ) المضمرة وجوباً بعد واو المعيَّة الواقعة في سياق النفي الذي هو (وما أنا).

وقد اختار هذا التوجيه ابنُ مضاء[٧]، والرضيُّ، واحتج الأخير بأنَّ الضمير في (منه) لا بدَّ أنْ يعود إلى (الشيء غير النافع)، مما يدل على أنه سبب الغضب، وإنما لم يجز أنْ يُعاد إلى المضاف المقدَّر عند سيبويه ومن تبعه؛ لأنَّ ذلك يقتضي أن يكون (منه) حشواً؛ إذ معناه -وهو إفادة السببيَّة- حاصل من المضاف المقدَّر[٨].

ويظهر الفرق بين توجيه سيبويه ومن تبعه، وتوجيه الأخفش الصغير ومن سلك مسلكه في الأمور الآتية:

١ - الواو عند سيبويه ومن نحا نحوه عاطفةٌ تفيد الاشتراك في النفي الأول -وهو (وما أنا)- من غير قيد، أمَّا عند الأخفش الصغير ومن نهج منهجه؛ فهي -وإن كانت عاطفة- تقيِّد النفي باجتماع عدم النفع مع غضب الصاحب، ولا تقتضي نفيهما في كل حال.

---

(١) انظر: شرح الكافية ٢/٢٤٩.

(٢) انظر: التعليقة ٢/١٦٣.

(٣) انظر -مثلاً-: المقتضب ٢/١٨، وشرح السيرافي ٣/٢١٧ب، والرد على النحاة ص ١٢٩، وشرح المفصل ٧/٣٦، وأمالي ابن الحاجب ١/٣٠٥، وشرح الكافية ٢/٢٤٩.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣/٢١٧ب، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٦٥-٤٦٦، وشرح المفصل ٧/٣٦، وأمالي ابن الحاجب ١/٣٠٤.

(٥) انظر: الخزانة ٨/٥٧٠.

(٦) انظر: منثور الفوائد ص ٦٧.

(٧) انظر: الرد على النحاة ص ١٢٩.

(٨) انظر: شرح الكافية ٢/٢٤٩-٢٥٠.

٢ - المعطوف عليه عند سيبويه ومن تبعه (الشيء الذي ليس نافعي)، وعند الأخفش الصغير ومن اقتفى أثره مصدرٌ متصيَّدٌ من الكلام المتقدم قبل الواو.

٣ - سبب الغضب على قول سيبويه ومن ذهب مذهبه ليس الشيء غير النافع، وإنما مضافٌ محذوف أقيم المصدر المؤول -وهو (الغضب)- مقامه، أمّا على قول الأخفش الصغير ومن حذا حذوه؛ فهو الشيء غير النافع.

٤ - المعنى على توجيه سيبويه ومن رأى رأيه متَّفقٌ مع المعنى على رواية الرفع، أمَّا على قول الأخفش الصغير ومَنْ ذهب مذهبه؛ فتخالف روايةُ النصب روايةَ الرفع في المعنى؛ إذ الواو على رواية الرفع تقتضي الاشتراك في النفي من غير قيد.

ويتحصَّل مما تقدَّم أنَّ توجيه سيبويه وتابعيه أبلغ في تأدية المعنى، أمَّا ما ذكره الرضيّ، وهو أنَّ الضمير في (منه) لو عاد إلى المضاف المقدَّر لكان (منه) حشواً؛ فقد يجاب عنه بأنَّ الشَّاعر أراد إعادة الضَّمير إلى السَّبب المحذوف؛ لتكون دليلاً على أنَّه مقدَّر في المعنى، والضمير الغائب قد يعود إلى ما يُفهم من سياق الكلام، وليس له ذكر في اللفظ[1].

(١) انظر: الارتشاف ١/٤٨٢.

المسألة (٨٥)

الفعل المجزوم:

توجيه جزم (أَكُنْ) في قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالحينَ﴾[١]

ذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ (أكُنْ) في قوله تعالى: ﴿لولا أَخَّرْتَنِي إلى أَجَلٍ قَرِيْبٍ فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِيْنَ﴾ قد عُطف بالجزم على (أصَّدَّق) المنصوب بـ(أنْ) مضمرة، وهذا العطف على توهُّم سقوطِ الفاء، وجزمِ المعطوف عليه؛ لوقوعه بعد أداة التحضيض، وشبَّهاه بقول زهير[٢]:

بَدا ليَ أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى   ولا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كان جائيا

بجر (سابق) عطفاً على خبر (ليس) المنصوب، وهو (مُدْرك)، وذلك على توهُّم دخول الباء الزائدة على المعطوف عليه.

يقول سيبويه مقرِّراً هذا: «وسألتُ الخليل عن قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ من الصَّالحين﴾، فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أني لستُ مدرك ما مضى ....

فإنّما جرُّوا هذا؛ لأنَّ الأول قد يدخله الباء، فجاؤوا بالثاني، وكأنَّهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً، ولا فاء فيه؛ تكلَّموا بالثاني، وكأنَّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهَّموا هذا»[٣].

---

(١) من الآية (١٠) من سورة المنافقون.

(٢) انظر البيت بهذه الرواية منسوباً لزهير في: الكتاب ٣/٢٩، ١٠٠، وشرح السيرافي ٤/أ، والتعليقة ٢/٢٠٧، وشرح الرماني ٣/١٥٣أ.

والذي في ديوان زهير بشرح ثعلب ص ٢٠٨: (ولا سابقي شيءٌ)، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية، ورُوِيَ أيضاً: (ولا سابقاً شيئاً)، انظر: الكتاب ١/١٦٥، ولا شاهد فيه -أيضاً- على هذه الرواية، ونُسب في: الكتاب ١/٣٠٦ بالرواية المثبتة في الأصل إلى صِرْمَة الأنصاري، وانظر: معجم شواهد النحو ص ٦٩٢، الشاهد رقم (٣١٥٣).

(٣) الكتاب ٣/١٠٠-١٠١.

الاعتراض ومناقشته:

اعترض السيرافي الخليلَ وسيبويه في تشبيههما جزم (أكنْ) في الآية بجر (سابق) في بيت زهير، وقرَّر أنَّ ما في البيت قبيحٌ جداً؛ لأنَّ المعطوف عليه -وهو (مدرك)- ليس في موضع خفض فيُعطف على الموضع؛ ذلك أنَّ الباء إذا أُتي بها في خبر (ليس)؛ فموضعه نصب، فإذا حُذِفت، ونُصبَ الخبر؛ فقد وقع النصب موقعه، أمَّا ما في الآية فحسنٌ، وليس من العطف على التوهم؛ لأنَّ المعطوف عليه، وهو (فأصَّدَّق)- وإن كان منصوباً لفظاً- في موضع جزم بشرطٍ مقدَّرٍ دل عليه التحضيض[١].

وما ذكره السيرافي في توجيه الآية قد سبقه إليه الزجاج[٢]، والنحاس[٣]، كما أخذ به -إضافةً إلى السيرافي- الفارسي[٤]، والرماني[٥]، والأزهري[٦]، وابن خالويه[٧]، وأبو زرعة[٨]، والقيسي[٩]، والزمخشري[١٠]، وابن يعيش[١١]، والمنتجب الهمداني[١٢].

وقد ذكر الفارسي، والرماني أنَّ الخليل، وسيبويه لم يشبِّها الآية بالبيت في العطف على التوهم، إذ يقول الفارسي -بعد أن نقل نص سيبويه-: «يريد: ومثله

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٤/٤٤أ-ب.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/١٧٨.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٤/٤٣٦.

(٤) انظر: التعليقة ٢/٢٠٨.

(٥) انظر: شرح الرماني ٣/١٥٣أ.

(٦) انظر: علل القراءات ٢/٦٩٠.

(٧) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢/٣٦٩-٣٧٠، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٣٤٦-٣٤٧.

(٨) هو عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، من علماء المائة الرابعة. انظر: مقدمة محقق كتابه: حجة القراءات ص ٢٥ وما بعدها. وانظر رأيه في كتابه المذكور ص ٧١٠.

(٩) انظر: الكشف ٢/٣٢٣.

(١٠) انظر: الكشاف ٤/١١٢.

(١١) انظر: شرح المفصل ٧/٥٦.

(١٢) هو حسين بن أبي العز رشيد الدين يعقوب الهمداني، نزيل دمشق، توفي سنة «٦٤٣هـ »، انظر: غاية النهاية ٢/٣١٠-٣١١، وانظر رأيه في: الفريد في إعراب القرآن ٤/٤٧٤.

[أي: مثل البيت] في الموضع، لا في الجودة»[١].

ويقول الرماني: «وفي التنزيل: ﴿فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ من الصَّالحين﴾، فهذا عطفٌ على موضع الفاء، كأنَّه قيل: (لولا أخَّرتني إلى أجلٍ قريبٍ أصَّدَّقْ وأكنْ من الصالحين) ... فأمَّا قول زهير: ... فهو بمنزلة هذا في التقدير من غير إفصاح بالمعطوف عليه، إلا أنَّ قول زهير حَمْلٌ على متوهَّم؛ لأنَّه ليس بعطف على لفظ، ولا موضع، ولكن على توهُّمِ ذكرِ شيءٍ لم يُذكر، وليس كذلك الآية؛ لأنَّها حَمْلٌ على متحقِّق، وهو العطف على الموضع، إذ موضع الفاء جزمٌ قد عَمِلَ فيه العامل ... ولكنَّ وجه الاستشهاد به على أنَّه إذا جاز في التقدير المتوهَّم؛ فهو في التقدير المتحقِّق أجوز»[٢].

وما ذكره الفارسي، والرماني يُخالف ظاهرَ نصِّ سيبويه المتقدِّم.

هذا عن مذهب السِّيرافي، أمَّا ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه، وهو العطف على التوهُّم؛ فقد أخذ به ابن عطية[٣]، والعكبري، وقد أطلق الأخير على العطف على التوهم مصطلحَ (العطف على المعنى) تأدُّباً مع كلام الله تعالى[٤].

وظاهر كلام الفراء أنه يرى هذا الرأي أيضاً، إذ يقول: «يقال: كيف جزمَ (وأكنْ)، وهي مردودةٌ على فعلٍ منصوبٍ؟

فالجواب في ذلك أنَّ الفاءَ لو لم تكن في (فأَصَّدَّق)؛ كانت مجزومة، فلمَّا رددت (وأكنْ) ردَّت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء»[٥].

وقد حقَّق ابن هشام صحَّة هذا المذهب محتجاً بأنَّ (أَصَّدَّق) منصوبٌ بـ(أنْ) مضمرة، فهو وهي في تأويل مصدر معطوف على مصدرٍ متصيَّدٍ ممَّا تقدَّم، فكيف تكون الفاء مع الفعل في موضع جزم؟[٦].

---

(١) التعليقة ٢/٢٠٨.

(٢) شرح الرماني ٣/١٥٣أ.

(٣) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربيّ، أبو محمد الغرناطي، توفي سنة «٥٤٢هـ »، انظر: الأعلام ٣/٢٨٢. وانظر رأيه في: المحرر الوجيز ١٦/٢٤، وانظر: البحر المحيط ١٠/١٨٤-١٨٥.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٢٥.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣/١٦٠.

(٦) انظر: المغني ٢/٤٢٣-٤٢٤، و٤٧٧.

وحجة ابن هشام -فيما أرى- غير مدفوعة، وإذا أُضيف إليها تحقُّقُ شرطِ حسنِ العطف على المعنى، وهو -هنا- كثرة استعمال الفعل بعد الطلب مجزوماً بشرطٍ مقدَّرٍ؛ فإنَّ مذهب الخليل وسيبويه أقرب، مع الأخذ بمصطلح (العطف على المعنى).

وعلى الرغم من هذا، فإنَّ سيبويه قد خالف -هنا- حكمه في موضع آخر ببعد العطف على التوهم، حيث يقول: «والإشراك على هذا التَّوهُّم بعيدٌ كبُعْدِ (ولا سابقٍ شيئاً)»[1].

---

(١) الكتاب ٣/٥١.

المسألة (٨٦)

التعدّي واللزوم:

حذف الجار في قولهم:
(دخلت البيت) و(ذهبت الشام)

من الأحكام النحوية الثابتة أنَّ الفعل لا يتعدَّى إلى المكان المختص إلا بحرف الجر[١]، ونقل سيبويه عن بعض العرب أنهم حذفوا الجار، فقالوا: (ذهبتُ الشامَ)، و(دخلتُ البيتَ)، والتقدير (ذهبت إلى الشام)، أو (في الشام)[٢]، و(دخلت في البيت).

وحكم على هذين المثالين بالشذوذ، وعلَّل حذف الجار فيهما بأنَّ القائل شبَّه (الشام)، و(البيت) بالمكان المبهم الذي لا حدَّ له، نحو (خلف)، و(قُدّام).

يقول مقرِّراً ما تقدَّم: «وقد قال بعضهم: (ذهبت الشام)، يشبِّهُه بالمبهم؛ إذ كان يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذٌّ؛ لأنَّه ليس في (ذهبَ) دليلٌ على الشام، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ، ومثلُ (ذهبتُ الشَّامَ) (دخلتُ البيتَ)»[٣].

ولم يصرِّح -هنا- بحذف الجار، وإنما صرَّح بذلك في أبواب البدل، إذ يقول: «وإنْ شئت نصبت، تقول: (ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ)، و(مُطِرْنا السَّهْلَ والجبلَ)، و(قُلِبَ زيدٌ ظهرَه وبطنَه)، فالمعنى: أنَّهم مُطِروا في السَّهل والجبل، وقُلِبَ على الظَّهر والبطنِ، ولكنَّهم أجازوا هذا، كما أجازوا قولَهم: (دخلتُ البيتَ)، وإنّما معناه: دخلتُ في البيت ....، ولم يُجيزوه في غير (السَّهل والجبل)، و(الظَّهر والبطن)، كما لم يجز (دخلتُ عبدَ الله)، فجاز هذا في ذا وحدَه، كما لم يجز حذف حرف الجر إلا في الأماكن، في مثل (دخلتُ البيتَ)»[٤].

---

(١) انظر: التعليقة ١/٦٠، وشرح الجمل ١/٣٢٨.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١/١٤٠أ.

(٣) الكتاب ١/٣٥.

(٤) المصدر السابق ١/١٥٩.

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرافي) أن مذهب سيبويه المتقدِّم قد رُدَّ من وجهين:

أحدهما: أنَّ (دخلت البيت) ليس مثل (ذهبت الشَّام)؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ (الشام) اسم موضع بعينه، أمَّا (البيت) فاسمٌ لكل ما كان مبنيّاً، فهو أعمُّ من (الشَّام).

ولم يعزُ السيرافي هذا الوجه إلى صاحبه[١]، وهو أبو عُمر الجرمي[٢]، وتبعه تلميذه أبو العباس المبرد في (مسائل الغلط)[٣].

والوجه الآخر: أنَّ (دخلت البيت) ليس محذوفاً منه حرف الجر؛ لأنَّ (دخل) من الأفعال التي تتعدَّى تارةً بنفسها، وتارةً بحرف الجر، فـ(البيت) -إذن- مفعولٌ به. وقد نسب السيرافي هذا الوجه إلى الجرمي فقط[٤].

ويظهر لي أن الجرمي متأثر بشيخه الأخفش، فقد نُقِل عنه أنه يجعل (البيت) مفعولاً به، وصل إليه الفعل بنفسه[٥].

ثم تبعهما المبرد في (مسائل الغلط)[٦]، و(المقتضب)[٧].

ولعل الذي جعلهم يرون هذا الرأي هو ورود (دخل) من غير حرف الجر كثيراً[٨].

وقد انتصر لسيبويه جماعةٌ من النحويين، فردوا الوجهين جميعاً:

فممَّن ردَّ الوجه الأول: ابنُ ولّاد، والسِّيرافي، والفارسي.

فأمَّا ابنُ ولّاد، والسيرافي؛ فأثبتا أن سيبويه لم يُرِدْ ما ذهب إليه المعترض -وهو تشبيه (البيت) بـ(الشام) في الدلالة- وإنما أراد أنْ يُرينا أنَّ (دخلتُ البيتَ) شاذٌّ،

---

(١) انظر: شرح السيرافي ١/١٤٠ب.

(٢) انظر: التعليقة ١/٦٠.

(٣) انظر: الانتصار ص ٧.

(٤) انظر: شرح السيرافي ١/١٤٠ب-١٤١أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/١٦٨-١٦٩.

(٥) انظر: شرح الجمل ١/٣٢٨، والارتشاف ٢/٢٥٣.

(٦) انظر: الانتصار ص ٥٦-٥٧.

(٧) انظر: المقتضب ٤/٣٣٧.

(٨) انظر: الأصول ١/١٧٠.

والأصل فيه ذكر حرف الجر، كما أنَّ (ذهبت الشَّام) الأصل فيه ذكر الجار[١].

وأمَّا الفارسي فأثبت أنَّ (الشام) مثل (البيت) في الدلالة على موضع مختص[٢].

وكلا القولين -في نظري- صحيح.

وممَّن ردَّ الوجه الثاني -وهو أنَّ (دخل) متعدٍّ إلى (البيت) بنفسه- ابنُ السَّرَّاج، وابنُ ولاَّد، والسِّيرافيّ، وأبو علي الفارسيّ، وابنُ عصفور، فأثبتوا أنَّ (دخل) فعلٌ لازمٌ محتجِّين بحجج منها ما يأتي:

أولاً: أنَّ مصدر (دَخَل) (دُخُول) على (فُعُول)، وهو بناء لا يكون -في الغالب- إلا لمصادر الأفعال اللازمة، نحو (قَعَدَ قُعُودا)، وهذه الحجة لابن ولاَّد[٣]، ثم تبعه الفارسي[٤]، وابن عصفور[٥].

ثانياً: أنَّ من علامات الفعل المتعدِّي مجيء مضادِّه متعدِّياً، ونقيض (دخل) (خرج)، وهو فعل لازم، وهذه الحجة ذكرها ابنُ السَّرَّاج[٦]، وأخذها عنه السِّيرافي[٧]، والفارسي[٨]، وابن عصفور[٩].

ثالثاً: أنَّ الدخولَ في الشيء إنما هو انتقالٌ من مكان إلى آخر، وهذا الانتقال إنما هو شيءٌ يفعله الفاعلُ بنفسه، ويصيرُ إلى المكان الثاني، والانتقال لا يتعدَّى إلا بحرف، فكذلك ما كان بمعناه، وهذه الحجة ذكرها ابنُ السَّرَّاج[١٠]، وأخذها عنه تلميذه السِّيرافي[١١].

---

(١) انظر: الانتصار ص ٧، وشرح السيرافي ١/١٤٠ب.

(٢) انظر: التعليقة ١/٦٠.

(٣) انظر: الانتصار ص ٧.

(٤) انظر: التعليقة ١/٦١.

(٥) انظر: شرح الجمل ١/٣٢٩.

(٦) انظر: الأصول ١/١٧٠-١٧١.

(٧) انظر: شرح السيرافي ١/١٤١أ.

(٨) انظر: التعليقة ١/٦١.

(٩) انظر: شرح الجمل ١/٣٢٨.

(١٠) انظر: الأصول ١/١٧٠، وانظر: شرح السيرافي ١/١٤١أ.

(١١) انظر: شرح السيرافي ١/١٤١أ.

رابعاً: أنَّ المتكلِّم يقول: (دخلتُ في الأمر)، و(دخلت في كلام زيد)، ولا يجوز حذف حرف الجر، وهذا دليل على أنَّ العرب تَوَسَّعوا في حذف حرف الجر مع الأماكن، وتركوا غيرها على القياس.

وهذه الحجة ذكرها السِّيرافي[١]، وابن عصفور[٢]، ويظهر لي أنها مأخوذة من قول سيبويه: «... كما لم يَجُزْ (دخلتُ عبدَ الله)، فجاز هذا في ذا وحدَه، كما لم يَجُزْ حذف حرف الجر إلا في الأماكن، في مثل (دخلتُ البيتَ)»[٣].

خامساً: أنَّ الأفعال التي تتعدَّى تارةً بنفسها، وتارةً بحرف الجر، نحو (نَصَح)، و(شَكَر) قليلةٌ، فالقياس عليها ليس بمستقيم، وهذه الحجة للفارسي[٤].

سادساً: أنَّ الأفعال المذكورة لا تكاد تدخل عليها همزة النقل، فلا يقال في (نَصَحَ): (أَنْصَحَ)، بخلاف (دخل)، و(ذهب)، فإنَّهما تدخل عليهما همزة النقل، وهذه الحجة -أيضاً- للفارسي[٥].

وأضيف إلى ما تقدَّم أنَّ أبا العباس المبرد وقع في التناقض؛ ذلك أنَّه نصَّ على أنَّ (البيت) من المواضع المخصوصة التي ليس في الفعل عليها دليل[٦]، ثم قال بعد أسطر قليلةٍ: «فأمَّا (دخلتُ البيت)؛ فإنَّ (البيت) مفعولٌ، تقول: (البيتُ دخلتُه)، فإن قلت: فقد أقول: (دخلت فيه)؛ قيل: هذا كقولك: (عبدُ الله نصحتُ له)، و(نصحتُه)»[٧].

هذا، وفي المسألة قولٌ آخر للسُّهيلي، وهو أنَّ المدخول فيه إذا كان واسعاً حتى يكون كالبلد العظيم وجب النصب، وإذا ضاق كالبئر بَعُدَ النصب.

---

(١) انظر: شرح السيرافي ١/١٤١أ.

(٢) انظر: شرح الجمل ١/٣٢٩.

(٣) الكتاب ١/١٥٩.

(٤) انظر: التعليقة ١/٦١-٦٢.

(٥) انظر: المصدر السابق ١/٦٢.

(٦) انظر: المقتضب ٤/٣٣٦.

(٧) المصدر السابق ٤/٣٣٧-٣٣٨.

ولم يذكر الأماكن المتوسطة، وقياس قوله -كما قرر أبو حيان- يقتضي جواز وصول (دخل) إليها بنفسه، وبواسطة (في)[١].

وهذا المذهب تفصيلٌ من غير دليل نقليّ، أو عقليّ، وأقوى ما يُردُّ به قولُه تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾[٢] بحذف حرف الجر، ومساكن النَّمل أضيق من البئر.

---

(١) انظر: الارتشاف ٢/٢٥٣.

(٢) من الآية رقم (١٨) من سورة النَّمل.

المسألة (٨٧)

التعدّي واللّزوم:

حذف (عَنْ) بعد (نَبَّأ)

ذكر سيبويه أنَّ لـ(نَبَّأ)[١] استعمالين:

أحدهما: أنْ يُضمَّنَ معنى (أَعْلَمَ)، فيوافقه في التعدّي بنفسه إلى ثلاثة مفاعيل، وفي امتناع حذف أحد مفعولَيه: الثاني، والثالث اقتصاراً، وذلك نحو (نبَّأتُ زيداً عمراً أبا فلان)[٢].

والآخر: أنْ يبقى على معناه الأصلي، وهو الإخبار، فيتعدَّى إلى مفعول واحد بنفسه، وإلى ما عداه بحرف الجر (عن)[٣].

وأجاز أنْ يُحذفَ الجار في هذا الاستعمال، فيُنصبُ الاسم؛ لإسقاط الخافض، ومثَّل لذلك بـ(نُبِّئْتُ زيداً)[٤]، أي: (خُبِّرْتُ عن زيد).

---

(١) اختلف النحويون في التضعيف هل هو للنقل أوْ لا؟، فذهب بعضهم إلى أنه ليس للنقل؛ إذ لم يثبت في لسان العرب ما يُنقل عنه هذا الفعل، وذهب آخرون إلى أن التضعيف للنقل من (نَبَأ)، وإن كان لم ينطق به، كما أن هناك جموعاً ليس لها مفردات من لفظها. انظر: البسيط ١/٤٥٢، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ج٢م١/٧١٧.

(٢) انظر: الكتاب ١/٤٣.

(٣) انظر: المصدر السابق ١/٣٨، ١٥٩.

(٤) اعتمدت -هنا- ما ورد في شروح (الكتاب)، وما أثبته المبرد في (مسائل الغلط)، وابن مالك في (شرح التسهيل)، وما في مخطوطة (الكتاب) التي جعلها الأستاذ عبد السلام هارون أصلاً. انظر: الانتصار ص ٩، وشرح السيرافي ١/١٤٣ب، وشرح الرماني ٢/١٦ب، وشرح التسهيل ٢/١٠١، والكتاب ١/٣٨ هامش رقم (٣)، أما في طبعتي (بولاق) ١/١٧، والأستاذ عبد السلام هارون ١/٣٨؛ فورد المثال هكذا (نُبِّئْتُ زيداً يقول ذلك)، وقد جاء بصورة قريبة من هذه في: الكتاب ١/١٥٩، وسيأتي أن لهذا الاختلاف أثراً في ترجيح قول سيبويه في هذا المثال، وذلك عند الحديث عن رأي الرماني، وابن مالك.

وحمل عليه قول الفرزدق[١]:

نُبِّئْتُ عبدَ الله بالجَوِّ أصْبَحَتْ كِرَاماً مَوالِيْها لَئِيْماً صَمِيْمُها

أي: (نُبِّئْتُ عن عبدِ الله).

وقد فهم ابن مالك من حمل سيبويه البيت على حذف الجار -مع إمكان إجراء (نَبّأ) فيه مجرى (أعلم)، وعدم الحذف- أنّه يرجِّح الاستعمالَ الثاني[٢].

الاعتراض ومناقشته:

نقل السيرافي عن قومٍ من النحويين أنهم أنكروا على سيبويه حمله المثال، والبيت على إسقاط (عن)، وذهبوا إلى أنَّ (نَبَّأ) فيهما متعدٍّ بنفسه؛ لتضمُّنه معنى (أعلم)[٣].

ومن هؤلاء المنكرين المبردُ في (مسائل الغلط)[٣]، أمَّا في (المقتضب) فذكر الاستعمالين، ولم يتعرض لمثال سيبويه، ولا للبيت[٤].

وقد اختلف النحويون -بعد المبرد- في هذه المسألة، فذهبوا ثلاثة مذاهب:

الأول: موافقة المنكرين على توجيه البيت، ومن أصحاب هذا المذهب: ابن هشام الخضراوي[٥]،

---

(١) لم أجده في ديوان الفرزدق بتحقيق علي فاعور، وانظره في: الكتاب ١/٣٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤٢٦، إضافة إلى أكثر المصادر الواردة في المسألة.

و(عبد الله) اسم قبيلة. و(الجوّ): قصبة باليمامة، وأصل الجو: بطن الوادي، والشاعر يهزأ بهذه القبيلة؛ فيقول: موالي هذه القبيلة كرامٌ، وهم لئامٌ، انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤٢٦-٤٢٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/١٠١.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/١٤٥أ، وقد نقله الأعلم -بتصرفٍ- في: النكت ١/١٧٣، ولم يُشر إلى السيرافي.

(٣) انظر: الانتصار ص ٩.

(٤) انظر: المقتضب ٤/٣٣٨، و٣/١٢٢.

(٥) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، أبو عبد الله الأنصاريّ، الخزرجيّ، الأندلسيّ، توفي سنة «٦٤٠هـ»، انظر: البغية ١/٢٦٧-٢٦٨.

والأُبَّدي[١]، إذ استشهدا بالبيت على أنَّ السماع إنَّما ورد بإقامة المفعول الأول مقام الفاعل في باب (أعلم)[٢].

والثاني: اتباع سيبويه في البيت، والمثال، ومن أبرز من ذهب إلى هذا ابنُ ولاَّد[٣]، والسيرافي الذي يقول مجيباً عن سيبويه: «فالجواب في هذا أنَّ (نُبِّئْتُ) -وإن كانتْ تجري مجرى (أُعْلِمْتُ) في العمل، ويتقارب معناهما- فليست هي (أُعْلِمْتُ)؛ وذلك أنَّ (نُبِّئْتُ) مأخوذٌ من (النَّبأ)، و(النبأ) هو الخبر، لا العلم بإجماع أهل اللغة، والخبر فهو يتعدَّى بـ(عَنْ)؛ ألا ترى أنك تقول: (هذا خبرٌ عن زيد) إذا خبَّرك به مُخبِرٌ عنه بخبر ما، فكذا (هذا خبرٌ عن دارِك، وعن أمرِك)، وما أشبه ذلك، فأصل النبأ يصل بـ(عن)، وإن حُذفت في بعض المواضع ...»[٤].

ونحا ابنُ مالك نحواً قريباً من نحو ابن ولاَّد، والسيرافي، إلا أنه انطلق من مُنطلَق آخر، وهو اختيار عدم إجراء (نَبَّأ) مجرى (أعلم) مطلقاً.

وقطع بصحة قول سيبويه في (نُبِّئْت زيداً)، محتجاً بأنَّ (نَبَّأ) لو كان بمنزلة (أعلم)؛ لَمَا جـاز أن يحذفَ المفعول الثالث اقتصاراً، كما لم يجز في (أعلم)[٥].

وهذه الحجة غير مدفوعة، وقد سبقه إليها الرماني كما سيأتي.

والثالث: ما ذهب إليه الرُّماني، إذ حكم بصحة قول سيبويه في المثال للعلَّة المتقدمة، وأجاز التوجيهين في البيت؛ لأنَّه يحتمل أن يكون (نُبِّئْتُ) بمعنى (خُبِّرْتُ)، فيتعدَّى بـ(عن) المحذوفة، ويجوز أن يكون بمعنى (أُعْلِمْتُ) -كما ذهب المعترضون- فيكون (عبد الله) مفعولاً ثانياً، وأصله مبتدأ،

---

(١) هو علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخُشنيّ، الأبَّدي، ويقال: الأبَّذي، بالذال المعجمة، أبو الحسن، من نحويي الأندلس، توفي سنة «٦٨٠هـ»، انظر: إشارة التعيين ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢/١٥٣، والأبَّدي النحوي ص ٦٨.

(٣) انظر: الانتصار ص ١٣.

(٤) شرح السيرافي ١/١٤٥أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/١٧٣-١٧٤.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/١٠١.

وجملة (بالجو أصبحت) المفعول الثالث، وهي في الأصل خبر[١].

وممَّن أجاز الوجهين -أيضاً- الأعلم في (تحصيل عين الذهب)[٢]، وابن أبي الربيع[٣].

وقول الرُّمّاني -عندي- متينٌ، غير أنّي أرجح مذهب المنكرين في البيت؛ لأنَّ الأصل عدم حذف الجار، فإذا أمكن ترك مخالفة الأصل، كان أحسن.

---

(١) انظر: شرح الرماني ٢/١٦ب-١٧أ.

(٢) انظر: تحصيل عين الذهب ١/١٨.

(٣) انظر: البسيط ١/٤٥٣-٤٥٤.

المسألة (٨٨)

أفعال القلوب:

إلغاؤهُنَّ إذا تقدَّم عليهنَّ معمول الخبر

ممَّا تختص به أفعال القلوب جوازُ الإلغاء، وهو إبطال العمل لفظا ومحلاً، وسببُه بناء الكلام على اليقين، ثم الاعتراض بالشَّكِّ بين المبتدأ والخبر، أو استدراكه بعدهما[١].

ويتحصل من هذا أن العامل إذا تقدَّم وجب الإعمال، إلا عند الأخفش، والكوفيين، وتابعيهم[٢]؛ ذلك أن المتكلم قد بدأ حديثه، وهو شاكٌّ.

وأجاز سيبويه الإلغاء إذا تقدَّم معمول الخبر، نحو (متى تظُنُّ عمرٌو منطلقٌ؟)، و(متى ظنَّك زيدٌ ذاهبٌ؟)، إذ يقول: «واعلم أنَّ المصدر قد يُلْغى كما يُلْغى الفعلُ، وذلك قولك: (متى زيدٌ ظنُّك ذاهبٌ؟)، و(زيدٌ ظنِّي أخوك)، و(زيدٌ ذاهبٌ ظنِّي)، فإن ابتدأت، فقلت: (ظنِّي زيدٌ ذاهبٌ)؛ كان قبيحاً لا يجوز ألبتة، كما ضعف (أظنُّ زيدٌ ذاهبٌ)، وهو في (متى)، و(أين)أحسنُ، إذا قلت: (متى ظنَّك زيدٌ ذاهبٌ؟)، و(متى تظنُّ عمرٌو منطلقٌ؟)؛ لأن قبله كلاماً»[٣].

ويُلحظ أنَّ (متى) في المثالين متعلِّقةٌ بالخبر، ولو علِّقت بالفعل، أو المصدر النائب عنه، أو بخبر المصدر المرفوع، نحو (متى ظنُّك زيدٌ ذاهبٌ؟)؛ لوجب الإعمال؛ لأن الكلام -حينئذٍ- مبنيٌّ على الشك ابتداء؛ لعدم تقدم بعض الجملة المشكوك فيها[٤]، وقد أشار سيبويه إلى هذا قبلاً، فقال: «وتقول: (أين تُرى عبدَ الله قائماً؟)، و(هل تُرى زيداً ذاهباً؟)؛ لأن (هل)، و(أين) كأنَّك لم تذكرهما؛ لأن ما بعدهما ابتداءٌ؛ كأنَّك قلت: (أتُرى زيداً ذاهباً؟)، و(أتظنُّ عمراً منطلقاً؟)»[٥].

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٢٠، والتبصرة ١/١١٦، وشرح الصفار ١/١٥٦أ.

(٢) انظر: الارتشاف ٣/٦٨.

(٣) الكتاب ١/١٢٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٨٨، والبسيط ١/٤٣٨، والارتشاف ٣/٦٨.

(٥) الكتاب ١/١٢١.

فـ(أين) في قوله: (أين ترى ...) متعلقة بالفعل، والمسؤول عنه مكان الرؤيا، ودليل ذلك أنه جعلها بمنزلة همزة الاستفهام، وهي لا يليها أبداً إلا المستفهم عنه[١].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنَّ المبردَ وغيرَه ردُّوا على سيبويه تجويزه الإلغاء في نحو (متى تظنُّ عمرٌو منطلقٌ؟)، و(متى ظنَّك زيدٌ ذاهبٌ؟)، ووصفوه بالتناقض؛ لأنه أوجب إعمال الفعل إذا تقدم على المفعولين، وهنا أجاز إلغاءه مع تقدُّمِه[٢].

وما ذكره السيرافي يتَّفق في المعنى مع ما أثبته المبرد في (مسائل الغلط)[٣].

وقد تعقَّب ابنُ ولاَّد المبردَ، فأبطل اعتراضه من وجهين:

أحدهما: أنَّ سيبويه لم يقع في التناقض؛ لأنَّه لم يمنع إلغاء العامل إذا تقدَّم، والكلامُ مبنيٌّ على الشك.

والآخر: أن المثالين المذكورين لم يتقدَّم فيهما الفعل، بل جاء بعد أن مضى جزءٌ من الكلام، وهو معمول الخبر الذي هو بمنزلة الخبر، فيجوز أن يكون المتكلم قد بدأ حديثه متيقِّناً، ثم اعترض بالشك[٤].

وهذا الوجه قويٌّ، وقد احتج به السيرافي[٥]، والصَّفَّار[٦]، وابنُ أبي الرَّبيع[٧].

أمَّا الوجه الأول ففيه نظر؛ وذلك أن ظاهر كلام سيبويه، وما عليه شُرَّاحه[٨] وجوبُ الإعمال إذا تقدم الفعل، ولا أدلَّ على هذا من قول سيبويه: «فإن ابتدأت، فقلت: (ظنِّي زيدٌ ذاهبٌ)؛ كان قبيحاً، لا يجوز ألبتة، كما ضَعُف (أظنُّ زيدٌ ذاهبٌ)».

---

(١) انظر: الإيضاح لتلخيص المفتاح ٢/٣٥.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١/٢٣٤أ، وقد نقله الأعلم، ولم يُشر إلى السيرافي، انظر: النكت ١/٢٥٦.

(٣) انظر: الانتصار ص ٤٤-٤٥.

(٤) انظر: المصدر السابق ص ٤٥-٤٨.

(٥) انظر: شرح السيرافي ١/٢٣٤أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافيّ، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٢٥٦.

(٦) انظر: شرح الصفار ١/١٥٦أ، ١٥٩ب.

(٧) انظر: البسيط ١/٤٣٨.

(٨) انظر: شرح السيرافي ١/٢٣٤أ، وشرح الرماني ٢/٤٢أ، وشرح الصفار ١/١٥٦أ.

ولا حجة لابن ولاَّد في قول سيبويه: «كما ضعف ...»؛ وذلك أنَّه يستعمل كثيراً الضعفَ ومرادفاته، وهو يريد المنع، ومصداق ذلك قوله -هنا-: «كان قبيحاً[١]، لا يجوز ألبتة»[٢].

هذا، وقد اقتفى أثرَ سيبويه في هذه المسألة جماعة من النحويين، فأجازوا الإلغاء إذا تقدم معمول الخبر، ولم يناقشوا الاعتراض، ومن أبرزهم: الرُّمَّانيّ[٣]، وابن مالك[٤]، وأبو حيان[٥]، ونُقل عن ابن عصفور أنه اشترط لجواز الإلغاء أنْ يكون معمول الخبر (متى)[٦].

ولم يظهر لي ما يؤيد هذا الاشتراط.

---

(١) في طبقة (بولاق) ١/٦٣: (كان ضعيفاً)، وفي شرح السيرافي ١/٢٣٤أ: (كان قبيحا ضعيفاً).

(٢) سيأتي تحقيق ذلك في مسألة: حذف فاء الجواب في السعة.

(٣) انظر: شرح الرماني ٢/٤٣ب.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٨٧-٨٨.

(٥) انظر: الارتشاف ٣/٦٨.

(٦) انظر: المصدر السابق.

المسألة (٨٩)

أفعال القلوب:

جواز رفع الاسم بعد فعل القول المُجرى مجرى (ظنَّ)

واختلاف العلماء في العامل في المرفوع عند سيبويه

نقل سيبويه عن أكثر العرب[١] أنَّهم يُلْحِقُون فعل القول المضارع بـ(ظنَّ) في العمل، فيقولون: (أتقولُ زيداً منطلقاً؟)، ويشترطون لهذا الإلحاق أن يكون الفعل للمخاطب[٢]، وأن يقع بعد استفهامٍ مُتَّصلٍ به، أو مُنفصلٍ عنه بالظرف، أو الجار والمجرور[٣]، أو أحد المفعولين[٤].

ثم ذكر أنَّ ذلك ليس بواجبٍ، فيجوز الرفع نحو (أتقول: زيدٌ منطلقٌ؟)، يقولُ مقرِّراً هذا: «وإن شئتَ رفعتَ بما نصبتَ، فجعلتَه حكايةً»[٥].

الاعتراض ومناقشته:

حكى السيرافي عن المازني أنَّه قال: «غلط سيبويه في قوله: وإنْ شئتَ رفعت بما نصبت؛ لأنَّ الرفع بالحكاية، والنَّصب بإعمال الفعل»[٦].

---

(١) ولغة بني سليم إلحاق القول وفروعه بـ(ظنَّ) في العمل بدون شرط، انظر: الكتاب ١/١٢٤، والمساعد ١/٣٧٥.

(٢) لم ينصّ سيبويه على هذا الشرط، وإنما يفهم من أمثلته. انظر: الكتاب ١/١٢٢، ١٢٣.

(٣) يقول سيبويه: «وذلك قولك ... و(أكلَّ يومٍ تقول عمراً منطلقاً؟)، لا يُفصل بها كما لم يفصل بها في: (أكلَّ يومٍ زيداً تضربه؟)، فإن قلت: (أأنت تقول: زيدٌ منطلقٌ؟) رفعت؛ لأنه فُصِل بينه وبين حرف الاستفهام»، الكتاب ١/١٢٣.

(٤) لم يصرِّح سيبويه بجواز الفصل بأحد المفعولين، وإنما يُفهم من استشهاده بقول الكميت:

أَجُهَّالاً تقولُ بني لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أبيك أَمْ مُتَجاهِلينا

انظر: الكتاب ١/١٢٣.

(٥) الكتاب ١/١٢٤.

(٦) انظر: شرح السيرافي ١/٢٣٣ب، وقد نقله الأعلم في: النكت ١/٢٥٥، ولم يُشر إلى السيرافي.

وقد تبع المبردُ المازنيَّ، فقال -بعد أن نقل عبارة سيبويه-: «وهذا خطأ؛ من قِبَلِ أنّه إنما ينصب بـ(تقول)، وإذا رفع فإنما يرفعُ ما بعد (تقول) بالابتداء، ويحكيه، لا أنَّ (تقول) أحدثتْ»[١].

ويتبيَّن من هذا أنَّ المازني، والمبرد فهما من عبارة سيبويه أنّه يرفع الاسم بالفعل (تقول).

وقد ردَّ ابنُ ولاَّد هذا الفهم، وذهب إلى أنَّ مراد سيبويه هو: وإن شئت رفعت مع الفعل الذي نصبت به، ولكنّه تجوَّز في اللفظ، يقول معلّقاً على اعتراض المبرد: «وليس هذا ممَّا يذهب على سيبويه، وعنه أخذ البصريون: صغيرُهم، وكبيرهم ممَّن أتى بعده، فأمَّا معنى قوله: رفعت بما نصبت بها؛ فإنَّما أراد: رفعت مع الكلمة التي نصبت بها، وهذا تسمُّحٌ يقع في اللفظ مما يجوز للقائل أن يقوله، وليس يَعُدُّ مثلَ هذا خطأً مع علمه بمذهب قائله إلا متجاهلٌ؛ ألا ترى أنَّ جماعةً من أهل النحو منهم سعيدٌ الأخفشُ، وغيرُه يقولون في كتبهم: باب الحروف التي ترفع الأسماء والأخبار، نحو قولك: (هل زيدٌ منطلقٌ؟)، و(هل) ليست برافعة ... وإنما أراد أن الكلام يرتفع»[٢].

ويؤخذ على ابن ولاّد أنّه جعل معنى (بما نصبت): مع ما نصبت، ثم حكم على هذا الاستعمال بأنّه تجوُّزٌ في اللفظ، مع أنَّ الباء تأتي بمعنى (مع)[٣] كما سيأتي.

ويرى السيرافي أنَّ المحتج عن سيبويه له جوابان:

أحدهما: أنْ تكون الباء في قوله: (بما نصبت) ظرفية، والمعنى: وإن شئت؛ رفعت في الموضع الذي نصبت فيه.

والآخر: أنْ تُجْعَل الباء زائدة، كالباء في قوله تعالى: ﴿تُنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾[٤]،

---

(١) انظر: الانتصار ص ٤٣-٤٤.

(٢) الانتصار ص ٤٤.

(٣) انظر: المساعد ٢/٢٦٢.

(٤) من الآية (٢٠) من سورة المؤمنون.

وعليه يكون المعنى: وإنْ شئت رفعتَ الاسمَ الذي نصبتَه[١].

وذهب الصَّفَّار إلى أنَّ لعبارة سيبويه المذكورة تفسيرين:

الأول: ما ذكره السيرافي، وهو أنَّ الباء ظرفية.

والثاني: أنْ تكون الباء للمصاحبة[٢]، والمعنى: وإن شئت رفعت مع ما نصبت[٣].

وقد تتبعتُ أسلوب سيبويه، فرأيته يستعمل الباء بمعنى (مع)، ومن ذلك أنه يُطلق في بعض المواضع على المفعول معه مصطلحَ (المفعول به)[٤].

وعلى أيِّ حالٍ فإن سيبويه لا يمكن أن يكونَ قد أراد ما ذهب إليه المازني، والمبرد، ويؤكِّد هذا قوله: «فجعلته حكاية».

---

(١) انظر: شرح السيرافي ١/٢٣٣ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافيّ، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٢٥٥.

(٢) سمَّاها الصفار (باء الحال)؛ لأنَّ الحال تغني عنها وعن مجرورها، انظر: شرح مقصورة ابن دريد للخمي ص ٣٦٤، والمساعد ٢/٢٦٢.

(٣) انظر: شرح الصفار ١/١٥٩ب.

(٤) انظر: الكتاب ١/٢٩٧.

المسألة (٩٠)

كان وأخواتها:

زيادة (كان) في قول الفرزدق:

(وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ)

حكم الخليل وسيبويه بزيادة (كان) في قول الفرزدق[١]:

فكيفَ إذا رأيتَ دِيارَ قَوْمٍ   وجِيْرانٍ لنا كانُوا كِرامِ

هذا ما فهمه النحويون[٢] من قول سيبويه: «وقال الخليل: (إنَّ مِنْ أفضلِهم كان زيداً) على إلغاء (كان)، وشبَّهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق:

....   وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ»[٣].

ونقل المرادي[٤]، والدَّماميني[٥] عن بعضهم أنَّ الخليل وسيبويه لم يريدا هذا، وإنما أرادا بالزيادة أنَّ الشاعر أدخل (كان) بين (جيران)، و(كرام) لتأكيد أنَّ هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنَّه قد فارقهم، وممَّن فهم هذا الفهم أبو جعفر النحَّاس، إذ يقول في (شرح أبيات سيبويه) -بعد أن أنشد البيت-: «يُريد (وجيرانٍ كرامٍ لنا كانوا)، قال الله تعالى: ﴿وكان اللَّهُ عزيزاً حكيماً﴾[٦]، معناه

---

(١) انظر: ديوان الفرزدق ص ٥٩٧، والكتاب ١٥٣/٢، والمقتضب ١١٧/٤، وشرح السيرافي ١٤/٣ب، والمسائل البصريات ٨٧٥/٢، والحلل ص ٥٩، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ص ١٤٣، والخزانة ٢١٧/٩، ونسب النحاس البيت إلى جرير في: شرح أبيات سيبويه ص ٢٤، وهو سهوٌ، وسيأتي للبيت مصادر آخر.

(٢) انظر -مثلا-: الانتصار ص ١٤٣، وشرح السيرافي ١٤/٣ب، وشرح الرماني ٢٠٨/٢ب، وتحصيل عين الذهب ٢٩٠/١، والإفصاح ص ٣٥٤، والحلل ص ٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٩/١، وشرح التسهيل للمرادي ص ١٤٤، والبسيط ٧٤١/٢.

(٣) الكتاب ١٥٣/٢.

وأذكر -هنا- أن أبا جعفر النحاس جعل زيادة (كان) لغةً خاصةً لبني تميم الشاميين، انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل للمرادي ص ١٤٤-١٤٥.

(٥) انظر: تعليق الفرائد ٢٢٣/٣.

(٦) من الآية (١٥٨) من سورة النساء.

-والله أعلمُ-: (والله عزيز حكيم)؛ لأنَّ (كان) لا تقع على الله عزَّ وجلَّ، فهي مستعملة في اللفظ، وملغاة في المعنى»[١].

وهذا يُخالف ظاهرَ نص سيبويه المتقدم؛ لأنّه جعل (كان) في البيت مثلها في نحو (إنَّ من أفضلِهم كان زيداً)، وهي في هذا المثال زائدة في المعنى واللفظ.

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرافي) أنَّ المبرد ردَّ على الخليل وسيبويه استشهادهما بالبيت، وذهب إلى أنَّ (كان) فيه يجوز أن يكون لها اسمٌ وخبرٌ، فاسمها الواو المتَّصل بها، وخبرها (لنا) المتقدّم عليها[٢].

ونصُّ اعتراض المبرد -كما أورده ابن ولَّاد في (الانتصار)- هو: «ولا حجة له [أي: سيبويه] في هذا البيت؛ لأنّه يجوز أن يكون (لنا) خبرَ (كان)، كأنّه قال: (وجيرانٍ كانوا لنا كرامٍ)»[٣].

هذا ما جاء في (الانتصار)، وهو موافق لما في (المقتضب)[٤]، ونسب الزجاج إلى شيخه المبرد غير هذا، إذ ذكر أنَّ (كان) -عنده- في البيت زائدة[٥].

وقد اقتفى أثر المبرد في هذه المسألة جماعةٌ منهم: أبو جعفر النحاس[٦]، والرضي[٧]، وابن هشام في (التوضيح)[٨]، والدَّماميني[٩]، والصَّبَّان[١٠]، وحُجَّتهم أنَّ

---

(١) شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٤، وانظر-أيضاً-: المصدر السابق ص ٢٠٣، وإعراب القرآن ١/٤٠٠.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٣/١٤ب-١٥أ، وانظر -أيضاً-: تحصيل عين الذهب ١/٢٩٠، والحلل ص ٦٢، والبسيط ٢/٧٤١.

(٣) انظر: الانتصار ص ١٤٣.

(٤) انظر: المقتضب ٤/١١٦-١١٧.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢-٣٣.

(٦) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٤.

(٧) انظر: شرح الكافية ٢/٢٩٤.

(٨) انظر: أوضح المسالك ١/٢٥٨.

(٩) انظر: تعليق الفرائد ٣/٢٢٤.

(١٠) انظر: حاشية الصبان ١/٢٥١-٢٥٢.

(كان) في البيت عملتْ في الضمير، والزائدة لا عمل لها.

أمَّا مذهب الخليل، وسيبويه؛ فاختاره جماعةٌ أبرزُهم: الزجاج[١]، وابن ولَّاد[٢]، والزجاجي[٣]، والسيرافي[٤]، والفارسي[٥]، والرماني[٦]، وابن جنِّي[٧]، والأعلم[٨]، والفارقي[٩]، والفالي[١٠]، وابن عصفور[١١]، وابن مالك[١٢]، وابن أبي الربيع[١٣]، والأشموني[١٤]، والبغدادي[١٥].

وقد دار حديث هؤلاء حول أمرين: أحدهما: الاحتجاج لصحَّة مذهبهم، والآخر: توجيه الضمير المتَّصل بـ(كان).

فأمَّا الاحتجاج لمذهبهم فينحصر فيما يأتي:

أ - أنَّ (لنا) في البيت جرتْ صفةً لـ(جيران)، فلا يجوز أنْ تُقْطَعَ، وتُجْعَلَ خبراً لما بعدها؛ لما في ذلك من التهيئة، والقطع، وممَّن ذكر هذا ابنُ ولَّاد[١٦]، والفارسي[١٧]،

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢.

(٢) انظر: الانتصار ص ١٤٣-١٤٤.

(٣) انظر: الجمل ص ٤٩.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣/١٤ب-١٥أ.

(٥) انظر: المسائل البصريات ٢/٨٧٥-٨٧٦.

(٦) انظر: شرح الرماني ٢/٢٠٨ب.

(٧) انظر: إصلاح الخلل ص ١٥٧، وشرح التسهيل للمرادي ص ١٤٤.

(٨) انظر: تحصيل عين الذهب ١/٢٩٠.

(٩) انظر: الإفصاح ص ٣٥٣-٣٥٥.

(١٠) انظر: الخزانة ٩/٢١٩.

(١١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٠٩-٤١١.

(١٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٦٠-٣٦١.

(١٣) انظر: البسيط ٢/٧٤١-٧٤٤.

(١٤) انظر: شرح الأشموني ١/٢٥١.

(١٥) انظر: الخزانة ٩/٢١٨-٢١٩.

(١٦) انظر: الانتصار ص ١٤٣.

(١٧) انظر: المسائل البصريات ٢/٨٧٥.

وابن عصفور[١]، وابن أبي الربيع[٢].

ب - أنَّ (لنا) لا يجوز أن يكون خبراً لـ(كان)، إلا أن يراد باللام معنى الملك، ولا يصح الملك هنا؛ لأنَّ الجيران لم يكونوا لهم ملكاً، وقد اعتمد هذا ابنُ ولَّاد[٣]، والأعلم[٤].

ج - أنَّ دخول (كان) في البيت غيرُ مُغيِّرٍ للكلام، وهذه الحجة ذكرها السيرافي[٥].

وأمَّا الضمير المتَّصل بـ(كان)؛ فوجَّهوه خمسة توجيهات:

الأول: أنَّه فاعل (كان)، ولم تمنع زيادتها من إسنادها إلى الضمير، كما لم يمنع إلغاء (ظنَّ) من رفعها فاعلاً في نحو (زيدٌ ظننتُ قائمٌ)، وقد ذكر هذا التوجيه الفارسي[٦]، والفالي[٧]، وابن مالك[٨]، والأشموني[٩]، والبغدادي[١٠].

والثاني: أنَّه توكيد للضمير المستتر في (لنا)، وأصل الكلام (وجيرانٍ لنا هم)، فلما دخلت (كان) بين (لنا) و(هم)؛ اتصل بها الضمير المنفصل إصلاحاً للفظ، وهذا توجيه الفارسي[١١]، وأخذه ابن أبي الربيع، وذكر له نظائر غُيِّر فيها الكلام من أجل دفع قبح اللفظ، ومما ذكره قولهم: (بزيدٍ فامْرُرْ)، والأصل (مهما يكنْ من شيءٍ فامْرُرْ بزيدٍ)، فلما حُذِف (مهما يكن من شيء)؛ بقي (فامرر بزيد)، وهذه الفاء جواب الشرط، وهي لا تقع أولاً،

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤١٠.

(٢) انظر: البسيط ٢/٧٤١-٧٤٢.

(٣) انظر: الانتصار ص ١٤٤.

(٤) انظر: تحصيل عين الذهب ١/٢٩٠.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٣/١٥أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٥٢٣.

(٦) انظر: المسائل البصريات ٢/٨٧٥.

(٧) انظر: الخزانة ٩/٢١٩.

(٨) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٦١.

(٩) انظر: شرح الأشموني ١/٢٥١.

(١٠) انظر: الخزانة ٩/٢١٩.

(١١) انظر: المسائل البصريات ٢/٨٧٥.

فقدَّموا شيئاً من الجملة؛ لإصلاح اللفظ[١].

والثالث: أنه مبتدأ، و(لنا) خبره، فلما زيدت (كان) بين الخبر والمبتدأ؛ اتَّصل بها الضمير؛ دفعاً لقبح اللفظ، وهذا قول الزمخشري[٢]، ونُقِل عن ابن جنِّي[٣].

والرابع: أنَّه فاعل لـ(لنا)، كما رُفع (صقرٌ) فاعلاً لـ(معه) في (مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ به)، وممَّن اعتمد هذا ابن عصفور[٤].

والخامس: ما نقله الفارقي[٥]، والبغدادي[٦] عن بعض النحويين، وهو أنَّ الواو حرفٌ دالٌّ على الجمع كالواو في (أكلوني البراغيث).

والحقُّ أنَّ جَعْلَ (لنا) خبراً لـ(كان)، والواو اسماً لها أسهلُ من هذه التخريجات المتكلِّفة، ويؤكِّد ذلك ما يأتي:

أولاً: أنَّ مَنْ جعل الضمير فاعلاً لـ(كان) قاسه على رفع (ظن) للفاعل مع إلغائها، وهو قياس ضعيفٌ؛ ذلك أنَّ (ظنَّ) تؤثِّر في المعنى، وتدلُّ على حدث، ففاعلها له فعل، أمَّا (كان) إذا زيدت؛ فلا تغيِّر المعنى، ولا تدلُّ على حدثٍ، فجعلُ الضمير فاعلاً لها لا معنى له؛ لأنَّه فاعلٌ من غير فعل.

ثانياً: أنَّ مَنْ لم يجعلْ الضمير فاعلاً لـ(كان)؛ وقع فيما فرَّ منه، وهو تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه؛ لأنَّ الضمير إذا اتَّصل بالفعل فقد وقع في موضعه، وهيِّئَ الفعل للعمل فيه، فإن نُوي به غير ذلك كان في الكلام تهيئةٌ وقطعٌ.

---

(١) انظر: البسيط ٢/٧٤٣-٧٤٤.

(٢) انظر: الكشاف ١/٣١٩، والخزانة ٩/٢٢١.

(٣) انظر: إصلاح الخلل ص ١٥٧-١٥٨، وشرح التسهيل للمرادي ص ١٤٤، ولم أجد هذا فيما وقفت عليه من كتب ابن جنِّي.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٠٩-٤١٠.

(٥) انظر: الإفصاح ص ٣٥٤-٣٥٥.

(٦) انظر: الخزانة ٩/٢١٨.

ثالثاً: أنَّ جعل الواو حرفاً دالاً على الجمع -كما نُقِل عن بعضهم- ضعيفٌ؛ لأنَّه لا يُجعل حرفاً إلا إذا أُسند الفعل إلى اسم ظاهر، كما في (أكلوني البراغيث)، وهنا لم يسند الفعل إلى ظاهر[١].

رابعاً: أنَّ تنظير ابن أبي الربيع لإصلاح اللفظ بما غُيِّر فيه الكلام؛ لدفع قبح اللفظ فيه نظرٌ؛ لأنَّ ما ذكره لا يوقع في لبس، أمَّا في البيت فإصلاح اللفظ مُلْبِس؛ لأنه يصل الضمير بفعل غير عامل فيه.

خامساً: أنَّ حكم ابن ولاَّد، والأعلم بأنَّ (لَنا) لا يجوزُ أن تكون خبراً لـ(كان) إلا إذا جُعِلَتْ اللام للملك غير مسلَّم؛ لأنَّ اللامَ يصح أن تُجعل في البيت للاختصاص، ويستقيم المعنى[٢].

سادساً: أنَّ احتجاج السيرافي بأنَّ عدم تأثير (كان) في معنى البيت دليلٌ على زيادتها ضعيفٌ جداً؛ ذلك أنَّ (كان) قد تعمل في الاسم، والخبر، ولا تؤثِّر في المعنى كقوله تعالى: ﴿وكان اللَّهُ عزيزاً حكيماً﴾[٣].

هذا، وأجاز المرادي أن تكون (كان) تامَّة، وفاعلها ما اتَّصل بها، والجملة صفةٌ ثانيةٌ لـ(جيران)[٤]، وهو قول قريبٌ، وعليه تكون اللام للاختصاص، والمعنى: (وجيران لنا ثبتوا، أو حصلوا)، وليس كما ذهب ابن هشام، إذ قـرَّر أنَّ جعـل (كان) تامَّةً لا معنى له[٥].

---

(١) انظر: الخزانة ٩/٢١٨.

(٢) انظر: المصدر السابق ٩/٢١٧.

(٣) من الآية (١٥٨) من سورة النساء.

(٤) انظر: شرح التسهيل للمرادي ص ١٤٥.

(٥) انظر: تخليص الشواهد ص ٢٥٤.

المسألة (٩١)

نعم وبئس:

تسمية سيبويه باب (نعم):
(باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً)

عقد سيبويه باباً لـ(نعم) سمَّاه (بابَ ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً)[١]، واستهلَّه بالحديث عن إعمال (نعم) في المضمر على شريطة التفسير نحو (نِعْمَ رجلاً عبدُ الله)[١]، ثم نصَّ على أنَّه «لا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهرٌ»[٢]، ثم انتقل إلى إعمال (نعم) في الاسم الظاهر المعرفة، فقال: «وأمَّا قولهم: (نعمَ الرجلُ عبدُ الله)؛ فهو بمنزلة (ذهبَ أخوه عبدُ الله)، عمل (نعم) في (الرجل)، ولم يعمل في (عبد الله) ... فـ(نعم) تكون مرةً عاملةً في مضمر يفسِّره ما بعده، فتكون هي وهو بمنزلة (ويحه)، و(مثله)، ثم يعملان في الذي فسَّر المضمر عَمَلَ (مثله)، و(ويحه) إذا قلت: (لي مثلُه عبداً)، وتكون مرَّةً أخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه»[٣].

الاعتراض ومناقشته:

أورد السيرافي نقد المبرد لسيبويه في هذا الموضع مختصراً، فقال: «وردَّ أبو العباس محمد بن يزيد على سيبويه ترجمةَ الباب، وألزمه فيه المناقضة؛ لأنَّه قال: هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً، ثم جاء بعده (نعم الرجلُ عبدُ الله)، فجاء بـ(الرجل) مظهراً»[٤].

ونصُّ المبرد -كما جاء في (الانتصار)- هو: «ومن ذلك قوله [أي سيبويه] في باب (نعم): هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً؛ لأنَّهم شرطوا التفسير، ثم قال في موضع آخر من هذا الباب: ولا يكون في موضع الإضمار مظهرٌ، ثم نقض

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٧٥.

(٢) المصدر السابق ٢/١٧٦.

(٣) المصدر السابق ٢/١٧٦-١٧٧.

(٤) شرح السيرافي ٣/٣٠آ.

جميع ذلك بقوله في هذا الباب: وأمَّا قولهم: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)؛ فهو بمنزلة قولهم: (ذهب أخوه زيدٌ) ... فـ(نعم) تكون مرةً عاملةً في مضمر يفسِّره ما بعده، وتكون مرةً أخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه، وهذا الذي حكيناه عنه أقبح ما يكون من النقض؛ إذ زعم أنها لا تعمل إلا في مضمر، ثم أطلق لنا الإعمال في المظهر، وإنما كان حدُّ هذا الكلامِ أنْ يقول: هذا باب ما يقعُ ثناءً عاماً، ويعمل في مضمرٍ على شريطة التفسير، أو مظهرٍ يحتاج إلى تسمية مَنْ يُعنى به، وجرى هذا المظهر مَجرى المضمر في الاحتياج إلى المعنيِّ بالمدح والذم ...»[1].

فالمبرد يذكر أنَّ العنوان الذي وضعه سيبويه لباب (نعم) يناقض ذكره إعمالها في الاسم الظاهر المعرفة؛ ذلك أنَّ ظاهر العنوان يوجب عدم إعمال (نعم) في غير المضمر.

ويرى أنَّ الصَّواب تسميةُ الباب (باب ما يقعُ ثناءً عاماً، ويعمل في مضمر على شريطة التفسير، أو مضمر يحتاج إلى تسمية من يُعنى به ...).

وقد ردَّ على المبرد ابنُ ولَّاد، والسيرافي، ولكنَّ ما قرَّراه لا يدفع اعتراض المبرد؛ إذ لم يفعلا أكثر من شرح كلام سيبويه، والتفريق بين نوعي فاعل (نعم) -وهما: الاسم الظاهر المعرفة، والمضمر على شريطة التفسير-، ولم يناقشا العنوان الذي وضعه سيبويه للباب، وهو محور اعتراض المبرد.

يقول ابنُ ولَّاد: «لو تأمَّل محمَّدٌ هذا الفصل الذي حكاه عن سيبويه؛ لأغناه عن الردِّ عليه، وهو قوله: فـ(نعم) تكون مرةً عاملةً في مضمرٍ يفسِّرُه ما بعده، وتكون مرةً أخرى تعملُ في مظهرٍ لا تجاوزه، فلو أنعم النظر في هذاً الفصل؛ لعلم أنَّه لم يناقض كما ذكر، وإنما اشتبهَ عليه قوله في موضع: إنها لا تعمل في المعروف إلا مضمراً، ثم ذكر أنها تعملُ في المظهر في قولك: (نعم الرجلُ عبدُ الله)، وهذا الموضع غير ذلك الموضع؛ لأنك إذا عدَّيتها إلى نكرة تبيَّن بها [المضمر] في قولك: (نعم رجلاً عبدُ الله)، فلا يجوز في هذا ألبتة أن تعمل في المعروف إلا مضمراً؛ ألا ترى أنَّك لو أتيت مع (الرجل) باسم فيه الألف واللام؛ لم يجز، وإذا قلت: (نعم الرجلُ عبدُ الله)؛ لم تجاوز الرجل إلى نكرة منصوبة، فهذا تأويل قوله: وتكونُ مرةً أخرى تعمل في

---

(١) الانتصار ص ١٤٤.

مظهرٍ لا تجاوزه، أي: لا تجاوزه إلى منصوب، فالمنصوب لا يكون معه إلا المضمر، والمظهر لا يكون معه منصوب، فقوله في ذلك الوجه: إنها لا تعمل في المعروف إلا مضمراً حقٌّ، وليس عملُها في موضع آخر في المظهر بناقض لذلك القول؛ لأنهما موضعان، ومسألتان، ولو كانا موضعاً واحداً، وفي مسألة واحدة؛ لكان الكلام متناقضاً.

وأمَّا حكايتُه عنه في الرد أنَّه زعم أنَّها لا تعمل أبداً إلا في مضمر؛ فليس هذا في نص قوله الذي صدَّر به الباب، على أنَّه لو قال ذلك؛ لكان له وجه حسنٌ يرجع إلى ما قلنا، فكأنَّه أراد أنَّها لا تعمل مع تعديتها إلى النكرة أبداً إلا في مضمر، فهو صحيحٌ لو قال ...»[1].

ويؤخذ على ابن ولَّاد ذكره أنَّ سيبويه لم ينص على أنَّ (نعم) لا تعمل إلا في مضمر؛ ذلك أن سيبويه قال: «هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً».

ولم يأت السيرافي بأكثر مما قرَّره ابن ولَّاد، إذ يقول معلِّقاً على اعتراض المبرد: «والذي أراده سيبويه أنَّه لا يعمل في المعروف إلا مضمراً إذا بُنِي ذلك المعروف على أنْ يفسَّر بما بعده، ولا يكون ذلك إلامضمراً»[2].

والحقُّ أنَّ ما ذكره المبرد صحيحٌ، كما أنَّ العنوان الذي أورده أدقُّ؛ لأنَّه يشمل نوعي فاعل (نعم)، ولكن يشفعُ لسيبويه أنَّه وضع كتابه على غير مثال سابق، كما يمكن أنْ يكون عقد الباب للفاعل المضمر على شريطة التفسير، وقاده الاستطراد إلى الحديث عن الفاعل الظاهر المعرفة.

---

(١) الانتصار ص ١٤٦-١٤٧.

(٢) شرح السيرافي ٣/٣٠أ-ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٥٣٦.

المسألة (٩٣)

الفعل الثلاثي المجرد:

ورود (حَبَبْتُ) عن العرب

الأكثر في الفعل الماضي من (الحُبّ) -مع عدم إرادة المدح[١]- أن يقال: (أَحَبَّ)، و(حُبَّ) بضم الحاء، والأول مبنيٌّ للمعلوم، والثاني مبنيٌّ للمجهول[٢].

أمَّا وروده على (فَعَل) -بفتح العين- فجاء في (الكتاب) نصٌّ على أنَّه لم يُسْمَعْ عن العرب، حيث يقول سيبويه: «وقالوا في حرفٍ شاذ: (إِحِب)، و(نِحِب)، و(يِحِب)، شبَّهوه بقولهم: (مِنْتِن)[٣]، وإنما جاءت على (فَعَل)، وإن لم يقولوا: (حَبَبْتُ)»[٤].

الاعتراض ومناقشاته:

ضبط السيرافي (حَبَبْت) في نص سيبويه بفتح الأول والثاني، ثم اعترض ذاكراً أن (حَبَّ) -بفتح العين- قد ورد عن العرب، واستشهد بالشواهد الآتية[٥]:

---

(١) أمَّا إذا أريد المدح؛ فيقال: (حبَّذا)، و(حُبَّ بفلان)، و(حَبَّ بفلان)، وأصلها عند الفراء، وابن السكيت، وابن مالك، وبعض شراح الألفية: (حَبُب)، ثم أدغمت الباءان بعد حذف حركة العين في (حَبَّذا)، و(حَبَّ بفلان)، وبعد نقلها إلى الحاء في (حُبَّ بفلان).

انظر: إصلاح المنطق ص ٣٥، والتهذيب ٤/٩، والصحاح ١/١٠٥-١٠٦، واللسان (حبب)، والأفعال لابن القطاع ١/٢٤٣، وشرح الكافية الشافية ٢/١١١٥-١١١٩، وتوضيح المقاصد ٣/١١١-١١٣، وشرح الأشموني ٢/٤٤-٤٨.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٥/١٩٤أ، والتهذيب ٤/٨، والخصائص ٢/٢١٨، والمخصص ١٤/١٧٦.

(٣) مِنْتِن: أصله (مُنْتِن)، وهو اسم فاعل من (أَنْتَن)، والنَّتْن: الرائحة الكريهة، انظر: اللسان (نتن)، وكسر ميم (منتن) لغة بني تميم، انظر: التنبيهات ص ١٨٦، ولغة بني تميم ص ٢٦٦.

(٤) الكتاب ٤/١٠٩.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٥/١١٦أ، وأشير إلى أن ابن سيده نقل نص السيرافي كاملاً، ولم يشر إلى أبي سعيد، انظر: المخصص ١٤/٢١٥.

١ - قراءة أبي رَجَاء العُطاردي[١]: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تَحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يَحْبِبْكُم اللَّهُ﴾[٢] بفتح تاء (تحبون)، وياء (يحببكم)، وهما مضارعا (حَبَّ).

وهذا الشاهد لا يلزم سيبويه؛ لأنَّه لم يُنكر ورود المضارع، كما سيأتي.

٢ - قول الشاعر[٣]:

لَعَمْرُك إنَّني وطِلابَ مِصْرٍ   لَكَا لمُزدادِ ممَّا حَبَّ بُعْدا

٣ - قول الشاعر[٤]:

فَأُقْسِمُ لَوْلا تَمْرُه ما حَبَبْتُه   ولا كان أدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ ومُشْرِقِ

ولم يكن السيرافي أوَّلَ مَنْ نقد سيبويه في هذا الموضع، فقد سبقه إلى ذلك المبرد في (مسائل الغلط)[٥].

وأبطل ابن ولَّاد هذا الاعتراض، مقرِّراً أنَّ سيبويه إنما أراد (حَبِبْتُ) -بكسر العين-، ولكن النُّسَّاخ غلطوا في الشَّكل[٦].

ولستُ مع ابن ولَّاد فيما ذهب إليه؛ لثلاثة أسباب:

الأول: أنَّ سيبويه لو أراد (حَبِبْتُ) بكسر العين؛ لما حكم بشذوذ كسر حرف المضارعة في (إِحِب)، و(نِحِبّ)؛ لأنَّه نصَّ بعد هذا على أنَّ كسر أول المضارع -إذا كان نوناً، أو همزةً، أو تاء، وكان الماضي على (فَعِلَ)- مطردٌ عند جميع العرب ما عدا

---

(١) هو عمران بن تيم، ويقال: ابن ملحان البصري، التابعي الكبير، أسلم في حياة النبي ﷺ، ولم يره، وعرض القرآن على ابن عباس، وتلقنه من أبي موسى، توفي سنة «١٠٥هـ».
انظر: غاية النهاية ١/٦٠٤.

(٢) من الآية رقم (٣١) من سورة آل عمران، وانظر قراءة أبي رجاء في: مختصر ابن خالويه ص ٢٦، والبحر المحيط ٣/١٠٣.

(٣) عزي البيت إلى بعض بني مازن في: شرح السيرافي ٥/١١٦أ، والمخصص ١٤/٢١٥، وعزاه المبرد إلى حاجب بن ذبيان من بني نهشل، انظر: الانتصار ص ٣٠٦.

(٤) هو عيلان بن شجاع النهشلي، انظر: اللسان (حبب)، وانظر البيت بدون عزو في: الزاهر ١/٣٣١، وشرح السيرافي ٥/٩٤أ، والتهذيب ٤/٨، والصحاح ١/١٠٥، والمحكم ٢/٣٧٩.

(٥) انظر: الانتصار ص ٣٠٦.

(٦) انظر: المصدر السابق ٣٠٦-٣٠٧.

أهل الحجاز[١].

والثاني: أنَّه لو أراد كسر العين؛ لكان قوله: «وإنْ لم يقولوا: (حَببتُ)» حشواً؛ لأنَّ امتناع كسر عين الماضي معلوم من كسر عين المضارع؛ ذلك أنَّ المضارع المكسور العين لا يكون ماضيه مكسورها إلا نادرا[٢].

والثالث: أن الذي يلائم سياق الكلام ومعناه فتحُ العين؛ إذ سيبويه يريد أنَّ الأفعال: (إحِب)، و(نِحِب)، و(يِحِبّ) كسر العرب أوائلها شذوذاً إتباعاً لكسرة الفاء، كما كسروا الميم في (مِنْتِن) إتباعاً لكسرة التاء، ثم ذكر أنَّ ماضي تلك الأفعال على (فَعَل)، وإنْ لم يَرِدْ عن العرب.

ومن هنا تتبيَّن قوة اعتراض المبرد، والسيرافي، وأضيف إلى ما قرَّراه أنَّ سيبويه نفسه نصَّ في موضع آخر على ورود (حَبَبْت) عن بعض العرب، فقال: «وقد قال بعضهم: (حَبَبْت)، فجاء به على القياس»[٣].

وقد خطر ببالي -بعد أن عثرت على هذا النَّص- أنَّ سيبويه لم يرد بقوله: «وإنْ لم يقولوا: (حَبَبْت)» نفيَ استعمال العرب لهذا الفعل، وإنَّما أراد أنَّ ماضي تلك الأفعال لا بدَّ أنْ يكونَ على (فَعَل) حتى إن لم يسمع، كما يقول القائل: (اسم الفاعل من ضَرَبَ: ضاربٌ، وإنْ لم يُسْمَعْ).

ولكنَّني وجدت له بعد أسطر نصاً يؤكد أنه يريد نفي استعمال (حَبَبْت)، حيث يقول -بعد أن نفى أن يكون ماضي الأفعال المضارعة المتقدم ذكرها على (أَفْعَل)-: «فجاء على ما لم يستعمل كما أنَّ (يَدَع)، و(يَذَر) على (وَدَعْتُ)، و(وذَرتُ)، وإنْ لم يستعمل»[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٤/١١٠، وانظر تفصيل ذلك في: نظرات في أبنية القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة (مجلة كلية اللغة العربية بالرياض، العدد الثامن، ص ٢٥).

(٢) انظر: الأفعال للسرقسطي ١/٦٠.

(٣) الكتاب ٤/٦٧، ولم يقف السيرافي عند هذا النص، انظر: شرح السيرافي ٥/١٩٤أ، أما ابن سيده فنقل عن سيبويه حكاية (حَبَبْته) معتمداً على هذا النص، ولم يشر إلى النص المتقدم في أول المسألة، انظر: المحكم ٢/٣٧٩.

(٤) الكتاب ٤/١٠٩.

هذا، وعزا أبو بكر الأنباري إلى البصريين منع استعمال (حَبَّ)، وذكر أن جواز استعماله مذهبُ الكسائي، والفراء، واستدلَّ على صحة مذهبهما بقول العرب: (مَنْ حَبَّ طَبَّ)[1].

وفيما عزاه إلى البصريين نظرٌ؛ لأنَّ سيبويه في أحد نصيه، والمبرد نقلا استعمال (حَبَبْت) عن العرب، وهما من أشياخ البصرة المعدودين، كما أجاز استعماله بعض تابعيهم، ولم ينقلوا عنهم المنع[2].

---

(١) انظر: الزاهر ١/٣٣١، ومعنى (مَنْ حَبَّ طَبَّ): مَنْ حَبَّ فَطِن، انظر: جمهرة الأمثال ٢/٢٢٨، ومجمع الأمثال ٣/٣١٥، والمستقصى ٢/٣٥٤.

(٢) انظر: فعلتُ وأفعلتُ للزجاج ص ٢٣، والأصول لابن السَّرَّاج ٣/١١٢، والخصائص لابن جني ٢/٢٢٠، والصحاح للجوهري ١/١٠٥، والمحكم لابن سيده ٢/٣٧٩، وانظر: الأفعال لابن القوطية ص ٣٧، والأفعال لابن القطاع ١/٢٤٣.

المسألة (٩٣)

صيغ الزيادة:

التفريق بين صيغتي (كَسَب) و(اكتسب)

فَرَق سيبويه بين صيغتي (كسب)، و(اكتسب)، فقال: «وأمَّا (كَسَب)؛ فإنه يقول: (أصاب)، وأمَّا (اكتسب)؛ فهو التصرُّف، والطلب»[١].

يريد أنَّ (كسب) تدل على المعنى الأصلي للفعل، أمَّا (اكتسب)؛ فتضيف إلى ذلك المعنى طلب الكسب، والاجتهاد في تحقيقه.

الاعتراض ومناقشته:

قال أبو سعيد السيرافي -عقب ذكره رأي سيبويه-: «وقال غيره: لا فرق بينهما، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لها ما كَسَبَتْ وعَلَيْها ما اكْتَسَبَتْ﴾[٢]، والمعنى واحد»[٣].

وقد نُسب هذا القول إلى جماعة اللغويين[٤]، وحجتهم -غير الآية- عدم تفريق ذي الرُّمَّة[٥] بين الصِّيغتين في قوله[٦]:

وَمُطْعَمُ الصَّيْدِ هَبَّالٌ لِبُغْيَتِهِ   أَلْفَى أَباهُ بِذاكَ الكسبِ يَكْتَسِبُ

وقد نحا نحوهم من الخالفين أبو حيان الأندلسيّ، حيث يقول: «والصحيح عند أهل اللغة أن الكسب والاكتساب واحد، والقرآن ناطقٌ بذلك، قال الله تعالى: ﴿كُلُّ

---

(١) الكتاب ٤/٧٤.

(٢) من الآية رقم (٢٨٦) من سورة البقرة.

(٣) شرح السيرافي ٥/١٩٧أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/١٠٥٨-١٠٥٩، وانظر: شرح المفصل ٧/١٦١.

(٤) انظر: البحر المحيط ٢/٧٦١، والدر المصون ٢/٧٠٠.

(٥) هو غيلان بن عُقْبَة، أحد بني عديّ بن عبد مناة بن أدّ، شاعر إسلاميّ، توفي سنة «١١٧هـ »، انظر: طبقات الشعراء، ص ١٢١، والموشح ص ٢٢٥-٢٤٢.

(٦) انظر: ديوان ذي الرُّمَّة ١/٩٩، والدر المصون ٢/٧٠٠.

قال أبو نصر صاحب الأصمعي: «(ومُطْعَمُ الصَّيد) يريد: الصائد يُرزَق الصَّيد. و(هبَّال): محتال. (لبغيته): لطلبه، وهو الصَّيد»، انظر: الديوان ١/٩٩.

نَفْس بما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[١]، وقال: ﴿ولا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْس إلاَّ عليها﴾[٢]، وقال: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيْئَتُه﴾[٣]، وقال: ﴿بِغير ما اكْتَسَبُوا﴾[٤]»[٥].

يريد أبو حيان أنَّ القرآن استعمل الكسب والاكتساب في موردٍ واحد، هو الشرُّ، وهو مسبوق إلى هذا الاحتجاج[٦].

هذا، وذهب مذهب سيبويه ابنُ جنِّي[٧]، والزمخشري[٨]، والسُّهيلي[٩]، الرَّضيّ[١٠]، وجماعةٌ من المفسرين، منهم: ابنُ عطيةَ[١١]، والسَّجاوندي[١٢]، والصَّاوي[١٣].

يقول ابن جنِّي في (باب في قوة اللَّفظ لقوَّة المعنى): «وعليه -عندي- قول الله عز وجل: ﴿لها ما كَسَبَتْ وعليها ما اكْتَسَبَتْ﴾، وتأويل ذلك أنَّ كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السَّيئة أمرٌ يسيرٌ، ومُسْتَصْغَرٌ؛ وذلك لقوله -عزَّ اسمه-: ﴿مَنْ جَاءَ بِالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ومَنْ جَاءَ بالسَّيِّئَةِ

---

(١) من الآية (٣٨) من سورة المدثر.

(٢) من الآية (١٦٤) من سورة الأنعام.

(٣) من الآية (٨١) من سورة البقرة.

(٤) من الآية (٥٨) من سورة الأحزاب، وأول الآية: ﴿والَّذين يُؤْذُون المؤمنين والمؤمنات ...﴾.

(٥) البحر المحيط ٢/٧٦١، وقد نقله السمين الحلبي في: الدر المصون ٢/٦٩٩-٧٠٠، ونسبه إلى بعضهم.

(٦) انظر: إملاء ما منَّ به الرحمن ١/١٢٢، حيث نقل العكبري عن قوم من أهل العلم الاحتجاج بهذه الحجة، والعكبري متقدِّمٌ على أبي حيَّان.

(٧) انظر: الخصائص ٣/٢٦٥-٢٦٦.

(٨) انظر: المفصل ص ٢٨٢.

(٩) انظر: نتائج الفكر ص ٣٥٣.

(١٠) انظر: شرح الشافية ١/١١٠.

(١١) انظر: المحرر الوجيز ٢/٣٩١.

(١٢) هو محمد بن طيفور السجاوندي العزنوي، أبو عبد الله، إمام كبير، محقق، مقرئ، نحويٌّ، مفسّر، من علماء القرن السادس الهجري. انظر: غاية النهاية ٢/١٥٧، ومعجم المؤلفين ١٠/١١٢.
وقد خلط البغدادي بينه وبين محمد بن محمد عبد الرشيد السجاوندي، انظر: هدية العارفين ٢/١٠٦، وانظر رأي السجاوندي المذكور في: البحر المحيط ٢/٧٦٢.

(١٣) هو أحمد بن محمد الصاوي، المصري، الخلوتي، المالكي، المتوفى سنة «١٢٤١هـ»، انظر: معجم المؤلفين ٢/١١١، وانظر رأيه في: حاشية الصاوي على الجلالين ١/١٢٢.

فلا يُجْزَى إلاَّ مِثْلَهَا﴾[١].

أفلا ترى أن الحسنة تصغر بإضافتها إلى جزائها صِغَر الواحد إلى العشرة، ولما كان جزاء السَّيئة إنما هو بمثلها؛ لم تُحْتَقَرْ إلى الجزاء عنها، فعُلِمَ بذلك قوةُ فعل السيئة على فعل الحسنة؛ ولذلك قال -تبارك وتعالى-: ﴿تَكَادُ السَّمَواتُ يَتَفَطَّرْنَ منه وتَنْشَقُّ الأَرْضُ وتَخِرُّ الجِبالُ هَدّاً أَنْ دَعَوا للرَّحْمَنِ وَلَداً﴾[٢]، فإذا كان فعل السيئة ذاهباً بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المترامية؛ عُظِّمَ قدرُها، وفُخِّم لفظُ العبارة عنها، فقيل: ﴿لها ما كسبتْ وعليها ما اكْتَسَبَتْ﴾، فزيد في لفظ فعل السيئة، وانْتُقِص من لفظ فعل الحسنة، ومثله سواءً بيتُ (الكتاب)[٣]:

أنَّا اقْتَسَمنا خُطَّتَيْنا بَيْنَنا   فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتملْتَ فَجَارِ

فعبَّر عن البِرِّ بالحمل، وعن الفَجْرَة بالاحتمال، وهذا ما قلناه في قوله -عزَّ اسمه-: ﴿لها ما كَسَبَتْ وعليها ما اكْتَسَبَتْ﴾، لا فرق بينهما»[٤].

وقد نقلت كلام ابن جنِّي برُمَّته؛ لأنَّه أوفى على الغاية، فجاء بأدلةٍ لا تُدفع.

هذا، ونُقِل عن بعض أهل العلم تفريقاً يُخالف ما تقدَّم، وهو أنَّ (كسب) أعمُّ من (اكتسب)؛ «لأنَّ الكسب ينقسم إلى: كسب لنفسه، ولغيره، والاكتساب لا يكون إلا لنفسه، يقال: (كاسبُ أهلِه)، ولا يقال: (مُكْتَسِبُ أهلِه)»[٥]، ولذلك قال الشاعر[٦]:

أَلْقَيْتَ كاسِبَهُمْ في قَعْرِ مُظْلِمَةٍ   فَاغْفِرْ عليكَ سلامُ اللَّهِ يا عُمَرُ

وبالجملة، فإنَّ بلاغة القرآن القائمة على دقة انتقاء الألفاظ توجب التفريق بين

---

(١) من الآية (١٦٠) من سورة الأنعام.

(٢) الآيتان (٩٠، ٩١) من سورة مريم.

(٣) البيت للنابغة الذبياني، انظر: ديوانه ص ٣٣، والكتاب ٣/٢٧٤.

وقد أنشده سيبويه شاهداً على أن (فجار) اسم للمصدر معدول عن (الفجْرة)، انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٢١٦-٢١٧.

(٤) الخصائص ٣/٢٦٥-٢٦٦، وقد نقله ابن سيده في: المحكم ٦/٤٥٢-٤٥٣، وانظر: اللسان (كسب).

(٥) انظر: البحر المحيط ٢/٧٦٢، والدر المصون ٢/٦٩٩.

(٦) هو الحطيئة يستعطف عمر بن الخطاب رضي الله عنه . انظر: ديوانه ص ١٦٤، والبحر المحيط ٢/٧٦٢، والدر المصون ٢/٦٩٩.

(كسب)، و(اكتسب).

أمَّا استدلال أبي حيَّان باستعمال (كسب)، و(اكتسب)مع الشر؛ فلا أراه كافياً لدفع الفرق؛ لأنَّ الصِّيغتين تتَّفقان في المعنى الأصلي، فلا مانع أن تتعاقبا.

ومن الاستطراد الحسن -هنا- ذكر أمرين:

أحدهما: أنَّ ابن عطية أجاز في الآية المذكورة وجهاً آخر -وإنْ لم يختره- وهو أنْ يكونَ اختلافُ الصِّيغتين لتحسين نمط الكلام[١].

وهذا وجه ضعيفٌ؛ لأنَّ الفعل (كسب) ورد مكرراً في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قد خَلَتْ لها ما كسبتْ ولكم ما كَسَبْتُمْ﴾[٢]، فلو كان التغيير -هناك- لمجرد تحسين الكلام ؛ لغُيِّرت الصيغة في هذه الآية.

والآخر: أنَّ المفسرين المتقدمين آنفاً اختلفوا في سبب خصِّ الشَّرِّ بـ(اكتسب)، والخير بـ(كسب)، فالزمخشري يرى أنَّ الشَّر لما كان «ممَّا تشتهيه النفس، وهي منجذبةٌ إليه، وأمَّارة به، كانتْ في تحصيله أعمَلَ وأجدَّ، فجُعِلتْ لذلك مكتسبة فيه، ولما لم تكن كذلك في باب الخير؛ وُصِفَتْ بما لا دلالة فيه على الاعتمال»[٣].

وأرجع ابن عطية[٤]، والسَّجاوندي[٥] ذلك إلى تكلف مرتكب المعصية في خرق حجاب نهي الله عزَّ وجلَّ.

وذهب الصَّاوي إلى أنَّ ذلك يعود إلى سببين:

أحدهما: أن شأن المعصية التفاني والشهوة، بخلاف الطاعة فشأنها عدم الشهوة، وهذا قريبٌ مما ذكره الزمخشري.

والآخر: أن الإنسان لا يُؤاخذُ في المعصية بالهمِّ، بل بالفعل، بخلاف الطاعة فإنه يُكتَبُ له ثواب الهمِّ عليها[٦].

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٢/٣٩١.

(٢) من الآية (١٤١) من سورة البقرة.

(٣) الكشاف ١/٤٠٨، وقد نقله المنتجب الهمداني في: الفريد في إعراب القرآن ١/٥٣٤، ولم يعزه إلى الزمخشري.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٢/٣٩١. (٥) انظر: البحر المحيط ٢/٧٦٢.

(٦) انظر: حاشية الصاوي على الجلالين ١/١٢٢.

المسألة (٩٤)

التسمية بالحروف:

التسمية بالحرف الصحيح الساكن

عقد سيبويه باباً للفظ بالحرف الواحد، نقل أكثر أحكامه عن شيخه الخليل، وممَّا قرَّره فيه ما يأتي:

أولاً: أنَّ الحرف المتحرِّك إذا لُفِظَ به، ووُقِفَ عليه؛ بقيت حركتُه، وزيدتْ عليه هاءُ السكت نحو (كَهْ) في الكاف من (لكَ)، و(بُهْ) في الباء من (يضربُ).

أمَا الحرف الساكن؛ فتدخل عليه همزة الوصل، نحو (اِبْ) في الباء من (اضربْ)، و(اِيْ) في الياء من (في)[١].

ثانياً: أنَّ الحرف المتحرك إذا سُمِّي به رجلٌ زِيد عليه حرفان من جنس حركته، نحو (باء)[٢] في اسم رجل سُمِّي بالباء من (ضربَ)، و(ضُوّ) في اسم رجلٍ سُمِّي بالضَّاد من (ضُحىً)[٣].

أمَّا الحرف الساكن المُسَمَّى به؛ فتدخل عليه همزة الوصل عند الابتداء به، نحو (اِبٌ قد جاء) في اسم رجلٍ سُمِّي بالباء من (اضربْ)، وتسقط الهمزة في درج الكلام، نحو (هذا ابٌ قد جاء).

واحتجَّ لعدم اختلال الاسم مع بقائه على حرف واحدٍ بأمرين:

أحدهما: أنَّ ذلك خاصٌّ بوقوعه في درج الكلام، ولا يلزمه في المواضع كلِّها.

والآخر: أنَّ العرب قالوا: (مَنَ اَبٌ لك؟)، فحذفوا همزة القطع من (أب) بعد تخفيفها، وإلقاء حركتها على ما قبلها، ولم يختل الاسم مع بقائه على حرف واحد[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٣٢٠-٣٢١، وشرح السيرافي ٤/١٣٩أ، ولم يخالف أحدٌ من البصريين في هذا. انظر: المقتضب ١/١٧٠، وشرح السيرافي ٤/١٣٩أ.

(٢) أصلها (باا)، فلما اجتمع ألفان؛ قلبت الثانية همزة.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٣٢١-٣٢٢، وشرح السيرافي ٤/١٣٩أ، وفي المسألة أقوال أخر ستأتي.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٣٢٣-٣٢٤، وشرح السيرافي ٤/١٣٩ب.

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السِّيرافي أنَّ المبرد ردَّ مذهب سيبويه في التسمية بالحرف الساكن الصحيح، وفرَّق بين تخفيف الهمزة في (مَنَ اَبٌ لك؟)، وحذفِ همزة الوصل بأنَّ تخفيف همزة القطع غير لازم، وإسقاط ألف الوصل واجبٌ في درج الكلام[١].

ولم أجد المبرد -فيما وقفت عليه من كتبه- تعرَّض لاحتجاج سيبويه بقول العرب: (مَنَ اَب لك؟)، وإنما ردَّ في (مسائل الغلط) مذهبه، محتجاً بأنَّ إدخال همزة الوصل على الحرف الساكن المسمَّى به ممتنعٌ؛ لأنَّ ذلك الحرف قد تحرَّك بعد التسمية به، وهمزة الوصل لا تدخل إلا على ساكن، كما قرَّر سيبويه نفسه، وجميع النحويين.

ونصُّ اعتراضه هو: «ومِنْ ذلك قوله [أي: سيبويه] في باب ترجمته (هذا باب إرادة اللَّفظ بالحرف الواحد): لو سمَّيت رجلاً بالباء من (اضْرِبْ)؛ لقلت: (اِبٌ) كما ترى، [ولا يخلُّ بهذا][٢] -كما ترى- أن يكون في وصله على حرف[٣]، وشبَّهه بـ(أب) إذا خُفِّفت همزته، قال محمد: وهذا من الخطأ الفاحش؛ لأنَّ ألف الوصل لا يلحق حرفاً متحركاً؛ لأنَّها إنما تدخل لسكون ما بعدها، وهذا نقض قوله، وأقوال جميع النحويين»[٤].

ويُلحظُ في هذا النص أنَّ المبرد لم يذكر مذهبه، وإنما اكتفى بالاعتراض الذي أخذه -فيما يظهر- عن شيخه الجرمي، إذ جاء في (حواشي مبرمان على الكتاب) ما يأتي: «في كتاب الجرمي[٥] في قول سيبويه إذا سمَّيت بالباء من (اضربْ): (اِبٌ) خطأٌ؛ لأنَّه جاء بألف الوصل، فأدخلها على حرف متحرك، وألف الوصل

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٤/١٣٩ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/٨٧٨-٨٧٩.

(٢) في نسخة (الانتصار) المخطوطة (ولا يحمل هذا)، وهو تحريف.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٣٢٣ بتصرف.

(٤) انظر: الانتصار ص ٢٤٠، ولم يتعرض المبرد في (المقتضب) للتسمية بالحرف الساكن، وإنما نقل أقوال النحويين في التسمية بالباء، من (ضربَ)، ولم يصرِّح بما يراه، ونقل عن بعضهم أنَّه يدخل همزة الوصل، ورده بما رد به على سيبويه في (مسائل الغلط)، انظر: المقتضب ١/١٧١-١٧٢.

(٥) لعلَّه (الفرخ).

لا تدخل على متحرك»[١].

ويتحصَّل ممَّا تقدَّم أنَّ المبرد يحتج بأمرين:

أحدهما: أنَّ تخفيف همزة (أب) في (مَنَ اَبٌ لك؟) ليس كحذف ألف الوصل في الدرج؛ إذ الأول غير لازم، أمَّا الثاني فواجب.

والآخر: ما أخذه عن شيخه الجرمي، وهو أنَّ ألف الوصل لا تدخل إلا على ساكن.

فأمَّا الأمر الأول؛ فالذي يظهر منه أن المبرد لم يدرك غرض سيبويه من الاحتجاج بقول العرب: (مَنَ اَبٌ لك؟)، إذ ظنَّ أنَّ سيبويه يشبِّه حذف ألف الوصل من (اِب) ونحوه من الحروف الساكنة المسمَّى بها بتخفيف همزة القطع.

والحقُّ أنَّ سيبويه إنما احتج بهذا القول على أنَّ بقاء الاسم على حرف واحد بعد إسقاط ألف الوصل في الدَّرج غير مخلٍّ به، كما لم يختل (أب) بعد حذف همزته.

وأمَّا الأمر الثاني؛ فقد ردَّه ابن ولاَّد بأنَّ سيبويه إنما ألحق ألف الوصل بالحرف الساكن المسمَّى به في الوقف فقط[٢].

ولست مع ابن ولاَّد فيما ذهب إليه؛ لأنَّ ظاهر كلام سيبويه أنَّها تلحق -أيضاً- عند الابتداء، فيقال: (اِبْ قد جاء) في الباء من (اضربْ) إذا سُمِّي بها.

وحجة الجرمي، والمبرد غير مدفوعة؛ ذلك أن سيبويه والنحويين اتَّفقوا على أنَّ همزة الوصل إنما تلحق للتوصل إلى النطق بالساكن[٣].

وفي المسألة أقوال أُخَر غير قول سيبويه، وهي:

الأول: منع التسمية بالحرف الساكن مطلقاً، وهو قول الفراء[٤].

والثاني: ردُّ فاء الكلمة، وجلب همزة الوصل، وهو قول الأخفش[٥]،

---

(١) انظر: الارتشاف ١/٤٥٣-٤٥٤.

(٢) انظر: الانتصار ص ٢٤٠.

(٣) انظر: الكتاب ٤/١٤٤.

(٤) انظر: الارتشاف ١/٤٥٣.

(٥) انظر: الارتشاف ١/٤٥٤، وفي: شرح السيرافي ٤/١٣٩ب أنه لا يأتي بهمزة الوصل، واعتمدت ما ذكره أبو حيان؛ لأن السيرافي اعتمد على مقتضى قول الأخفش في التسمية بالباء من (ضربَ)، وهو رد الضاد فقط.

ويؤخذ عليه أمران:

١ - أنَّ الفاء قد تكون مُسمَّى بها، وهي ساكنة كالضاد من (اضْربْ).

٢ - أن فيه إلباساً، إذ لا يُعرف الحرف المسمَّى به.

والثالث: ردُّ الحرف الذي قبل الحرف المسمَّى به، نحو (ربٌ) في اسم رجلٍ سُمِّي بالباء من (اضربْ).

وقد ذكر السيرافي أن هذا قياس قول المازني في التسمية بالحرف المتحرك كالباء من (ضربَ)، إذ ذهب إلى رد الراء[1]، وفي (المقتضب) أن المازني قد رجع عن هذا القول[2].

ويؤخذ على هذا الرأي الإلباس المأخوذ على رأي الأخفش.

والرابع: ردُّ حروف الكلمة كلها، وذكر السيرافي أنَّ هذا قياس قول المبرد في التسمية بالباء المتحركة من (ضربَ)، وهو ردُّ الحروف كلِّها[3].

وفي (المقتضب) أنَّ المازني رجع عن القول السابق، وذهب هذا المذهب[4] الذي يؤخذ عليه ما أُخذ على سابقه.

والخامس: ردُّ حروف الكلمة كلها، وقطع الهمزة إذا كانت الكلمة مبدوءة بهمزة وصل، نحو (اضْربْ)، وهو قول بعض النحويين[5].

ويؤخذ على هذا المذهب ما أُخذ على ما سبقه.

والسادس: إدخال همزة القطع على الحرف، نحو (إبٌ) في اسم رجل سُمِّي بالباء من (اضربْ)، وهذا مذهب الزجاج الذي يقول محتجاً لرأيه: «وإنما أقطع الألف؛ لأني لما نقلته من اللفظ به، وهو حرفٌ إلى التسمية به؛ قطعتُ الألف؛ ليكون فرقاً بين الاسم والحرف، كما قُطعت الألف في رجل يُسمَّى

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٤/١٣٩ب، وقد دخل هذا المذهب في متن الكتاب ٣/٣٢١، وأغلب الظنّ أنّه من تعليقات بعض من نظر في (الكتاب).

(٢) انظر: المقتضب ١/١٧٢.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٤/١٣٩ب.

(٤) انظر: المقتضب ١/١٧٢، وأوكد -هنا- ما ذكرته قبلاً، وهو أن المبرد لم يبيّن رأيه، وإنما اكتفى بإيراد مذاهب النحويين.

(٥) انظر: الارتشاف ١/٤٥٤.

بـ(اضربْ)؛ لأنَّ الأصل في الأسماء ألاّ يكون فيها ألفات وصل، وإنما يكون في الأفعال، ويكون مع لام التعريف التي هي حرفٌ»[١].

وقول أبي إسحاق -هنا- غير مجانبٍ الصواب لسببين:

أحدهما: أنَّه ليس فيه الإلباس المأخوذ على الآراء السالفة.

والآخر: أنَّه يطَّرد في جميع الحروف الساكنة الصحيحة المسمَّى بها.

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٤/١٣٩ب-١٤٠أ.

المسألة (٩٥)

حروف الجر:

زيادة (مِنْ) قبل النكرة غير المختصة بالنفي

سوَّى سيبويه بين زيادة (مِنْ) قبل النكرة غير المختصة بالنفي، نحو (ما أتاني من رجلٍ)، وزيادتها قبل النكرة المختصة بالنفي، نحو (ما رأيتُ من أحدٍ)، فذكر أنَّ (مِنْ) في الحالتين جُلبت توكيداً؛ لتدلَّ على أنَّه لم يأتِ بعض الرجال، والناس، وإذا نُفي مجيءُ بعض الجنس؛ انتفى مجيءُ الجنس كلِّه، إذ يقول -وهو يتحدَّث عن معاني (مِنْ)-: «وقد تدخلُ في موضعٍ لو لم تدخل فيه؛ كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلا أنَّها تجرُّ؛ لأنَّها حرف إضافة، وذلك قولك: (ما أتاني من رجلٍ)، و(ما رأيت من أحدٍ)، ولو أُخرجت (مِنْ)؛ كان الكلام حسناً، ولكنَّه أكَّد بـ(مِنْ)؛ لأنَّ هذا موضع تبعيضٍ، فأراد أنَّه لم يأته بعض الرجال، والنَّاس»[١].

الاعتراض ومناقشته:

قال أبو سعيد السِّيرافي ناقلاً اعتراض بعض النحويين لسيبويه في هذا الموضع: «وقد ردَّ بعض النحويين عليه، فقال: إذا قلنا (ما جاءني رجلٌ)؛ احتمل أن يكون واحداً، وأنْ يكون للجنس، وإذا دخلت (مِنْ)؛ صارت للجنس، لا غير»[٢].

وما نقله أبو سعيد يحتمل أمرين:

الأول: أن يكون المعترض يُنكر عدَّ (مِنْ) زائدة إذا دخلت على نكرة غير مختصة بالنفي كـ(رجل)، و(امرأة)؛ لأنَّها أفادت استغراق النفي لجميع أفراد الجنس.

والثاني: أنَّه يرى التفريق بين زيادةِ (مِنْ) قبل النكرة المختصة بالنفي كـ(أحد)، وزيادتِها قبل النكرة غير المختصة بالنفي كـ(رجل)، فالأولى تفيد تأكيد استغراق الجنس، والثانية تفيد استغراق الجنس.

---

(١) الكتاب ٤/٢٢٥.

(٢) شرح السيرافي ٥/١٩٠أ.

فأمَّا إنكار جعل (مِنْ) زائدة إذا دخلت على نكرة غير مختصة بالنفي؛ فقد نُقِل عن الأخفش الأوسط[١]، وهو مخالفٌ لما في كتابه (معاني القرآن)؛ إذ جعلها زائدة[٢].

وعُزِيَ -أيضاً- إلى عليِّ بن سليمان الأخفش الصغير[٣].

كما نسبه أبو حيان إلى المبرد[٤]، وسيأتي في ذيل المسألة أنَّ كلام المبرد في زيادة (مِنْ) مضطربٌ.

ولم أجد أحداً من النحويين اقتفى أثر الأخفش الصَّغير سوى علاء الدين الإربِلّي[٥]، أمَّا جمهور النحويين[٦]؛ فنحوا نحو سيبويه، وهو الأصحُّ؛ لأنَّ (مِنْ) لو جُعِلتْ غير زائدة في نحو (ما أتاني من رجل)؛ لأدَّى ذلك إلى أن يكون الفعل ليس له فاعلٌ؛ إذ لا يُمكن جعلُ (رجل) هو الفاعلَ؛ لأنَّ (مِنْ) غير زائدة.

وأمَّا التفريق بين زيادةِ (مِنْ) قبل النكرة المختصة بالنفي، وزيادتِها قبل النكرة غير المختصة بالنفي؛ فذكر ابنُ يعيش أنه مذهب أكثر النحويين[٧].

وهذا الاحتمال أقرب من السابق؛ لأنَّ السيرافي ذكر تسوية سيبويه بين زيادتي (مِنْ)، ثم أورد الاعتراض.

وممَّن تبع سيبويه في هذا الموضع السِيرافي، وابنُ يعيش، وسوف أسوق نَصَّيْهما؛ ليتبيَّن نقل ابن يعيش كلامَ السيرافي -بتصرفٍ- دون إشارة إليه.

يقول السيرافي -بعد أن ذكر الاعتراض-: «وليس ذلك بمفسد لكلام سيبويه؛ لأن المتكلم إذا قال: (ما جاءني من رجلٍ) يجوز أن ينفي الجنس بهذا اللفظ، كما ينفيه

---

(١) انظر: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ٢٧٥.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٧٢.

(٣) انظر: الارتشاف ٢/٤٤٦.

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ٢٧٥، وانظر الخلاف في اسم الرجل وعصره في مقدمة محقق الكتاب المذكور.

(٦) انظر -مثلاً-: الأصول ١/٤١٠، وشرح السيرافي ٥/١٩٠أ، وشرح المفصل ٨/١٣، وشرح الجمل ١/٤٨٤، وشرح التسهيل ٣/١٣٧، والجنى الداني ص ٣١٦.

(٧) انظر: شرح المفصل ٨/١٣.

بقوله: (ما جاءني أحدٌ)، فإذا أدخل (مِنْ)؛ فإنما يُدخلها توكيداً؛ لأنَّه لم يتغيَّر المعنى الذي قصده بدخول (مِنْ)، وإنما تزاد (مِنْ)؛ لأنَّ فيه تأوُّلَ البعض؛ لأنَّه قد نفى كل بعض للجنس الذي نفاه مفرداً، كأنَّه قال: (ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو، ولا غير ذلك من أبعاض هذا الجنس))[1].

ويقول ابن يعيش: «وعندي يجوز أنْ يُقال: (ما جاءني من رجل) على زيادة (مِنْ)، كما يكون كذلك في (ما جاءني من أحدٍ)؛ وذلك أنَّه كما يجوز أن يُقال: (ما جاءني رجلٌ)، ويُرادُ به نفي واحدٍ من النوع، كذلك يجوزأنْ يُقال: (ما جاءني رجل)، ويراد به نفي الجنس، كما تنفيه بقولك: (ما جاءني أحد)، فإذا أدخل (مِنْ)؛ فإنما تُدخلها توكيداً؛ لأنَّ المعنى واحد، وإنما يزاد (مِنْ)؛ لأنَّ فيه تناول البعض، كأنه ينفي كلَّ بعضٍ للجنس الذي نفاه مفرداً، كأنه قال: (ما جاءني زيدٌ، ولا بكرٌ، ولا غيرهما من أبعاض هذا الجنس) ...»[2].

وممَّن خالف سيبويه من المتأخرين ابنُ عصفور[3]، وابنُ مالك[4]، والمرادي[5]، إذ قسَّموا زيادة (مِنْ) قسمين:

الأول: أن تزاد لتأكيد استغراق الجنس، فيكون دخولها كخروجها، وضابط ذلك: أن تدخل على نكرة مختصَّة بالنفي، نحو (ما أتاني من أحد).

والثاني: أنْ تزاد لإفادة التنصيص على العموم، وتسمَّى: الزائدة لاستغراق الجنس، وضابط ذلك: أن تدخل على نكرة غير مختصة بالنفي، والجملةُ منفية، نحو (ما في الدار من رجل).

وهي -حينئذٍ- مؤثرة في المعنى؛ لأنَّ (ما في الدار رجلٌ) محتملٌ نفي الجنس كلِّه، ونفي أحد أفراده فقط؛ ولذلك جاز أن يقال: (ما في الدار رجلٌ، بلْ رجلان)، فإذا دخلت (مِنْ) تعيَّن نفي الجنس كلِّه.

---

(١) شرح السيرافي ٥/١٩٠أ.

(٢) شرح المفصل ٨/١٣.

(٣) انظر: شرح الجمل ١/٤٨٤-٤٨٥.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/١٣٧-١٣٨.

(٥) انظر: الجنى الداني ص ٣١٦-٣١٧.

وهذا القول غير مجانبٍ للصواب؛ لأنَّه يفرِّق بين الأساليب تفريقاً يدفع اللَّبس.

بقي الوفاء بما وُعِدَ به قبلاً، وهو تحقيق اضطراب مذهب المبرد في زيادة (مِنْ)، فقد وجدتُ له في الربع الأول من (المقتضب) نصّاً يمنع فيه زيادة (مِنْ) مطلقاً، إذ يقول: «وأمَّا قولهم: إنَّها تكون زائدة؛ فلست أرى هذا كما قالوا؛ وذاك أنَّ كل كلمة إذا وقعت، وقع معها معنى؛ فإنما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة، فذلك قولهم: (ما جاءني من أحدٍ)، و(ما رأيت من رجل)، فذكروا أنَّها زائدة، وأنَّ المعنى: (ما رأيت رجلاً)، و(ما جاءني أحدٌ)، وليس كما قالوا؛ وذلك لأنَّها إذا لم تدخل؛ جاز أن يقع النفي بواحدٍ دون سائر جنسه، تقول: (ما جاءني رجلٌ)، و(ما جاءني عبد الله)، إنما نفيت مجيءَ واحد، وإذا قلت: (ما جاءني مِنْ رجل)؛ فقد نفيت الجنس كلَّه؛ ألا ترى أنك لو قلت: (ما جاءني مِنْ عبد الله) لم يجز؛ لأنَّ (عبد الله) معرفة، فإنما موضعُه موضعُ واحدٍ»[1].

ووجدت له في الربع الأخير من الكتاب نفسه نصوصاً ينقض فيها هذا الحكم، فيجيز زيادة (مِنْ)، إذ يقول: «وجائزٌ أنْ تُقيم المجرور مع المصدر، والظروف مُقامَ الفاعل، فتقول: (سِيْرَ بزيدٍ فرسخاً)، فلا يمنعه حرف الجر من أن يكون فاعلاً، كما قال: (ما مِنْ أحدٍ)، فـ(أحد) فاعلٌ، وإن كان مجروراً بـ(مِنْ)، وكذلك قوله: ﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[2] إنَّما هو (خيرٌ من ربكم)، فـ(مِنْ) لم تُغيِّر المعنى، وإنْ غيَّرت اللفظ»[3].

ويقول -أيضاً-: «أمَّا (مِنْ)؛ فمعناها ابتداء الغاية، وتكون للتبعيض، وتكون زائدة؛ لتدلَّ على أنَّ الذي بعدها واحدٌ في موضع جميع، ويكون دخولُها كسقوطها»[4].

ويقول -أيضاً-: «وأمَّا الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها؛ فقولُك: (ما جاءني مِنْ أحدٍ)، و(ما كلَّمت من أحدٍ)»[5].

---

(١) المقتضب ١/١٨٣.

(٢) من الآية (١٠٥) من سورة البقرة، وأول الآية: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا من أهْلِ الكتابِ ولا المشركين أنْ يُنَـزَّلَ ...﴾.

(٣) المقتضب ٤/٥٢.

(٤) المصدر السابق ٤/١٣٦.

(٥) المصدر السابق ٤/١٣٧.

المسألة (٩٦)

حروف الجر:

استعمال (لولاي) ونحوها في كلام العرب

القياس في (لولا) -بإجماع النحويين- أنْ تدخل على الأسماء الظاهرة، أو ضمائر الرفع[١]، كقوله تعالى: ﴿لولا أنْتُم لكُنَّا مؤمنين﴾[٢].

ونقل سيبويه وغيره من متقدّمي البصريين، والكوفيين عن العرب اتّصالها بضمائر الجر[٣]، وأنشد سيبويه شاهداً على ذلك قول يزيد بن الحكم الثَّقفي[٤]:

وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كما هَوَى   بِأجْرَامِه مِنْ قُلَّةِ النِّيْقِ مُنْهوي[٥]

الاعتراض ومناقشته:

حكى السيرافي عن المبرد أنّه أنكر اتصال (لولا) بضمائر الجر، وردَّ الاستشهاد ببيت الثَّقفيّ، يقول أبو سعيد: «وكان أبو العباس المبرد ينكر (لولاي)، و(لولاك)، ويزعم أنه خطأ لم يأتِ عن ثقة، وأنَّ الذي استغواهم بيت الثقفي، وأنَّ قصيدته فيها خطأٌ كثيرٌ»[٦].

---

(١) انظر -مثلاً-: الكتاب ٢/٣٧٣، والكامل ٣/٣٤٥-٣٤٦، والإنصاف ٢/٦٩٤، والتوطئة ص ٢٤٢، وشرح التسهيل ٣/١٨٥، والبسيط ١/٥٩٥، والمغني ١/٢٧٤.

(٢) من الآية (٣١) من سورة سبأ.

(٣) انظر -مثلاً-: الكتاب ٢/٣٧٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/٨٥، وشرح التسهيل ٣/١٨٥، والارتشاف ٢/٤٧٠.

(٤) هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر الثقفي، شاعر أمويّ، انظر: شعراء أمويون ٣/٢٤٣.

(٥) انظر: شعره ضمن (شعراء أمويون ٣/٢٧٦)، والمسائل البصريات ١/٢٨٩، والخصائص ٢/٢٥٩، ولباب الآداب ص ٣٩٨، وقد ورد البيت في أكثر المصادر الواردة في هذه المسألة.

وأجرامه: جمع جرم، وهو الجسد. وقُلَّة النِّيق: أعلى الجبل الشامخ، انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٢٠٢-٢٠٣.

(٦) شرح السيرافي ٣/١٥٢ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٦٦٤، وانظر -أيضاً-: الأمالي الشجرية ١/٢٧٧، والإنصاف ٢/٦٨٧، وشرح المفصل ٣/١٢٠، والمصادر المذكورة في الهامش رقم (٣) من الصفحة التالية.

وقد نقل عن المبرد مثل هذا النحاس[١]، ولم أجد للمبرد -فيما وقفت عليه من كتبه- طعناً في بيت الثقفي، بيد أنه أنشده في (الكامل) عند ذكره لهذه المسألة، ثم ختم حديثه بتخطئة استعمال (لولا) متصلة بضمائر الجر[٢].

وقد تعقَّب كثيرٌ من النحويين المبرد، فعدُّوا ما قرَّره تحكُّماً بلا دليل، وصحَّحوا استعمال ما جعله خطأً، محتجين بالأمور الآتية[٣]:

أولاً: إجماع متقدِّمي النحويين على حكاية ذلك التركيب عن العرب.

ثانياً: بيت الثَّقفيّ، يقول السيرافي معلِّقاً على اعتراض المبرد: «وما كان لأبي العباس أن يُسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب، قد روى قصيدته النحويون وغيرهم، واستشهدوا بهذا البيت، وغيره من القصيدة»[٤].

ويقول ابن الشجري: «ودفع أبو العباس الاحتجاج بهذا البيت، وقال: إنَّ في هذه القصيدة شذوذاً في مواضع، وخروجاً عن القياس، فلا مُعرَّجَ على هذا البيت. وأقول: إن الحرف الشاذ، أو الحرفين، أو الثلاثة إذا وقع ذلك في قصيدة من الشعر القديم؛ لم يكن قادحاً في قائلها، ولا دافعاً للاحتجاج بشعره»[٥].

ويقول ابن يعيش: «وكان أبو العباس ينكر هذا الاستعمال، ويقول: إنَّه خطأ، والذي استغواهم بيت الثَّقفي، وفي قصيدته اضطرابٌ، وإنكار مثل هذا لا يحسن؛ إذ الثقفيّ من أعيان شعراء العرب، وقد روى شعره الثقات، فلا سبيل إلى منع الأخذ به»[٦].

---

(١) انظر: الخزانة ٥/٣٤٠.

(٢) انظر: الكامل ٣/٣٤٥-٣٤٦.

(٣) انظر -مثلا-: شرح السيرافي ٣/١٥٢ب ، وتحصيل عين الذهب ١/٣٨٨، والأمالي الشجرية ١/٢٧٧، والإنصاف ٢/٦٩٠-٦٩٣، وشرح المفصل ٣/١٢٠، وشرح الجمل ١/٤٧٣، وشرح التسهيل ٣/١٨٥، والارتشاف ٢/٤٧٠، والجنى الداني ص ٦٠٢، والمغني ١/٢٧٤، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ٣٩٧-٣٩٨، وشرح الأشموني ١/٤٥٥-٤٥٦.

(٤) شرح السيرافي ٣/١٥٢ب.

(٥) الأمالي الشجرية ١/٢٧٧-٢٧٨.

(٦) شرح المفصل ٣/١٢٠.

ثالثاً: شواهد -غير بيت الثقفي- وردت فيها (لولا) متصلة بضمائر الجر، ومنها قولُ الشاعر[١]:

أَيَطْمَعُ فينا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا   ولَوْلاَكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ

أنشده الفراء، وغيره.

وقولُ رؤبــة[٢]:

لَوْلاكُمَا لَخَرَجَتْ نَفْسَاهُمَا

وقولُ الشاعر[٣]:

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ   لَوْلاَكَ في ذا العامِ لَمْ أَحْجُجِ

والذي أراه أنَّ تخطئة المبرد لهذا التركيب إنما هي تخطئة للعرب، وهذا لا يجوز للنحويّ أن يفعله؛ إذ ليس له سوى الاحتجاج لكلامهم وتوجيهه.

ومن المناسب ذكره في ذيل هذه المسألة أن النحويين -غير المبرد- رغم إجماعهم على صحة (لولاي) ونحوه افترقوا في توجيه الضمير فريقين:

الفريق الأول: ذهبوا إلى أنه في موضع جر، ومنهم: الخليل، ويونس، وسيبويه[٤]، وجمعٌ غفيرٌ من النحويين المتأخرين[٥].

---

(١) ينسب البيت إلى عمرو بن العاص في: شرح الشواهد للعيني ١/٤٥٥.
وانظره غير منسوب في: معاني القرآن للفراء ٢/٨٥، وشرح السيرافي ٣/١٥٢ب، والإنصاف ٢/٦٩٣، وشرح المفصل ٣/١٢٠، وشرح الجمل ١/٤٧٣، وشرح التسهيل ٣/١٨٥، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ٣٩٧، وشرح الأشموني ١/٤٥٥.

(٢) أخلَّ به ديوانه، ونسب إليه في: تحصيل عين الذهب ١/٣٨٨، والخزانة ٥/٣٤١.
وانظره غير منسوب في: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٣٦، ورصف المباني ص ٣٦٤.

(٣) نسب البيت إلى عمر بن أبي ربيعة، انظر: ديوانه ص ٩٢، وشرح المفصل ٣/١١٩-١٢٠، ونسبه ابن الشجري إلى أعرابي، انظر: الأمالي الشجرية ١/٢٧٧-٢٧٨.
ولم ينسب في: شرح السيرافي ٣/١٥٢ب، والإنصاف ٢/٦٩٣، وشرح الجمل ١/٤٧٣.

(٤) انظر: الكتاب ٢/٣٧٣-٣٧٤.

(٥) انظر -مثلاً-: التوطئة ص ٢٤٢، وشرح الجمل ١/٤٧١-٤٧٢، والبسيط ١/٥٩٥، والجنى الداني ص ٦٠٢، والمغني ١/٢٧٤، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ٣٩٨.

واختلف هؤلاء -أيضاً- في تعلُّق (لولا)، فمنهم من قال: تتعلَّق بفعل محذوف، ومنهم من رأى أنها لا تتعلق بشيء[١].

والفريق الثاني: الأخفش، والكوفيون، إذ ذهبوا إلى أن الضمير في موضع رفع، وقالوا: وُضع ضمير الخفض موضع ضمير الرفع، كما وضع ضمير الرفع في موضع ضمير الخفض في قول العرب: (أنا كأنت)[٢].

واختار هذا القول من الخالفين أبو البركات الأنباري، والمالقي[٣].

وهؤلاء -أيضاً- اختلفوا في رافع الضمير، فذهب الأخفش إلى أنه الابتداء[٤]، وذهب الكسائي إلى أنّه فعلٌ مقدّرٌ[٥]، وذهب الفراء إلى أنه (لولا) نفسها[٦].

ولكل من الفريقين حججه، وأدلته، وهي معروضة في كتب النحو[٧]، وليس ذا موضع مناقشتها.

---

(١) انظر: الارتشاف ٢/٤٧٠، والجنى الداني ص ٦٠٤، والمغني ١/٢٧٤.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٨٥، والكامل ٣/٣٤٥، والأزهية ص ١٨١، والأمالي الشجرية ١/٢٧٧-٢٧٨، والإنصاف ٢/٦٨٧، وشرح التسهيل ٣/١٨٥-١٨٦.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/٦٨٩-٦٩٠، ورصف المباني ص ٣٦٤-٣٦٥.

(٤) انظر: مفتاح الإعراب ص ١٠٦، والمغني ١/٢٧٤.

(٥) انظر: الجنى الداني ص ٦٠١-٦٠٢.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٨٤-٨٥، والأزهية ص ١٨١.

(٧) انظر -مثلاً-: شرح السيرافي ٣/١٥٢أ-١٥٣ب، والأزهية ص ١٨١، والأمالي الشجرية ١/٢٧٦-٢٧٨، والإنصاف ٢/٦٨٧ وما بعدها، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٣٥، وشرح الجمل١/٤٧١-٤٧٣، وشرح التسهيل ٣/١٨٥-١٨٦، ورصف المباني ص ٣٦٤-٣٦٥، والارتشاف ٢/٤٦٩-٤٧٠، والجنى الداني ص ٦٠٢-٦٠٥، والمغني ١/٢٧٤، وشرح الأشموني ١/٤٥٥.

المسألة (٩٧)

حروف الجرّ:

متعلَّق لام التَّبيين الواقعة بعد المصادر

من أقسام اللاَّم الجارة لامُ التَّبيين[١]، وهي التي تدخلُ؛ لتبيِّن المعنيّ بما قبلها، وقد حصر النحويون مواضعها فيما يأتي[٢]:

أ - أنْ تقعَ بعدَ فعلِ تعجُّبٍ، أو اسم تفضيلٍ مُفْهِمَيْنِ حبّاً أو بغضاً، نحو (ما أحبَّني لفلان!)، و(ما أبغضني لفلان!)، ومنه قوله تعالى: ﴿والذين آمَنُوا أَشَدُّ حُبّاً لِلَّهِ﴾[٣]، واللام في هذا الموضع تتعلَّق بالمذكور من فعلٍ، أو ما أشبهه، وتُفيد تبيينَ الفاعل من المفعول[٤].

ب - أنْ تقعَ بعدَ اسمِ الفعلِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وغَلَّقَتِ الأَبْوابَ وقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾[٥] عند مَنْ جعل (هَيْتَ) اسمَ فعلٍ بمعنى (أَقْبِلْ)، ومتعلَّق اللاَّم -هنا- محذوفٌ، تقديرُه (أعني)، أمَّا مَنْ جعل (هَيْتَ) بمعنى (تهيَّأت)؛ فليست اللامُ عنده للتَّبيين[٦].

ج - أنْ تقعَ بعد مصدرٍ دالٍّ على دعاءٍ، أو ما أشبهه، وفعله محذوفٌ وجوباً، وذلك نحو (سقياً لفلان)، و(رعياً لزيد)، وفي متعلَّق اللام -هنا- خلافٌ بين النَّحويين.

رأي سيبويه:

نقل السِّيرافي نصّاً لسيبويه لم يَرِدْ في نسخ (الكتاب) المطبوعة، وفيه تصريحٌ بأنَّ

---

(١) انظر: اللامات للزجاجي ص ١٢٢ وما بعدها، والمغني ١/٢٢٠-٢٢٢.

(٢) انظر: المصدرين السابقين، والارتشاف ٢/٤٣٣، والجنى الداني ص ٩٧، والمساعد ٢/٢٥٦.

(٣) من الآية (١٦٥) من سورة البقرة.

(٤) انظر: المغني ١/٢٢٠.

(٥) من الآية (٢٣) من سورة يوسف.

(٦) انظر: المغني ١/٢٢٢.

لامَ التبيين بعد هذه المصادر مُتعلِّقةٌ بفعل مضمر، تقديره (أعني)، والنَّصُّ هو: «إنَّ (لك) منصوبةٌ بـ(أعني)، وإنَّما جاء [أيّ: اللامَ] بعد (سقياً)؛ لتبيِّن الدُّعاء لمن هــو؟، وإذا أضاف كان من كلامٍ واحد»[1].

ويبدو أنَّ السِّيرافي نقل كلام سيبويه بالمعنى؛ لأنَّ ما ذكره يُفهم من قول سيبويه: «وإنَّما أُضيفت [يريد (ويلك)، وما أشبهها]؛ ليكون المضافُ فيها بمنزلة اللام إذا قلت: (سقياً لك)؛ لتبيِّن مَنْ تعني»[2]، وقوله: «وأمَّا ذكرهم (لك) بعد (سقياً)؛ فإنما هو ليبيِّنوا المعنيَّ بالدُّعاء، وربَّما تركوه استغناءً إذا عَرف الدَّاعي أنَّه قد عُلِمَ مَنْ يعني، وربما جاء به على العلم توكيداً، فهذا بمنزلة قولك: (بك) بعد قولك: (مرحباً) يجريان مجرى واحداً فيما وصفتُ لك»[3]، وقوله: «... وقلت: (لك)، كما قلت: (بك) بعد مرحباً؛ لتبيِّن مَنْ تعني»[4].

فهذه النُّصوصُ تتضافر؛ لتبيِّن أنَّ مذهب سيبويه تعليق (لك) بفعل مضمر تقديره (أعني)، وأهمُّ ما يترتَّبُ على هذا الرأي ما يأتي:

١ - أنَّ قولهم: (سقياً لك) جملتان: جملة المصدر وما عمل فيه، وجملة الفعل المضمر وما تعلَّق به.

٢ - أنَّ هناك فرقاً بين التركيب الذي تردُ فيه هذه المصادر مضافة نحو (ويلك)، والتركيب الذي ترد فيه غير مضافة؛ لأنَّ التركيب الأول جملةٌ واحدةٌ، أمَّا التركيب الثاني؛ فجملتان.

الاعتراض ومناقشته:

رَدَّ بعض الكوفيين -كما ذكر السيرافي- على سيبويه فرقه بين الإضافة واللام، وذهبــوا إلى أنَّ اللاَّم متعلِّقــة بالمصــدر المذكــور، محتجِّيــن بأنَّــه لا فــرق في المعنــى بيــن (ويلــك)، و(ويــلاً لــك)، كمــا أنَّ (غــلام زيــد)، و(غــلام لزيــد)

---

(١) شرح السيرافي ٢/٨٦ب.

(٢) الكتاب ١/٣١٨.

(٣) المصدر السابق ١/٣١٢-٣١٣.

(٤) المصدر السابق ١/٣٢٨.

بمعنى واحد[١].

ويترتَّب على هذا المذهب ما يلي:

١ - أنَّ اللام ليست للتبيين، وإنما هي بمعنى الإضافة.

٢ - أنَّ التركيب جملة واحدة، سواء أُضيف المصدر، أم لم يُضَفْ.

وقد انتصر لمذهب سيبويه جماعة من النحويين، منهم: السيرافي، والمرادي[٢].

واحتجَّ السيرافي لذلك بأنَّ الكلام إذا رُدَّ إلى أصله، فقيل في (سقياً لك): (سقاك الله سقياً)؛ لم يؤت باللام[٣].

وذهب ابن هشام مذهباً قريباً مما ذهب إليه هؤلاء، إلا أنَّه خالفهم في تقدير المتعلَّق، فتقديره عنده (إرادتي لك)، ولم يُجِز أن يقدَّر الفعل (أعني)؛ لأنَّه فعلٌ متعدٍّ بنفسه[٤].

ويضعِّف ما ذهب إليه ابنُ هشام أنَّه يحتاج إلى تقدير شيئين: أحدهما: المبتدأ، وهو (إرادتي)، والآخر: الخبر، وهو ما تتعلَّق به اللام ومجرورها.

ويرى ابنُ مالك رأيَ الكوفيين في متعلَّق اللام، وهو المصدر، ورأيَ سيبويه في معنى اللام، وهو التبيين[٥].

وردَّ ابن هشام هذا قائلاً: «وفي هذا تهافتٌ؛ لأنهم إذا أطلقوا القول بأنَّ الكلام للتبيين؛ فإنما يريدون أنها متعلِّقة بمحذوف استؤنف للتبيين»[٦].

وفصَّل الصَّبان المسألة، فاختار مذهب سيبويه إذا كان المجرور مخاطباً، نحو (سقياً لك)؛ لئلا يجتمع خطابان في جملةٍ واحدةٍ، واختار مذهب الكوفيين في غير

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٢/٨٧أ، وانظر -أيضاً-: الارتشاف ٢/٢٠٨، وحاشية الصبان ٢/١١٨، وحاشية يس على التصريح ١/٣٣٠.

(٢) انظر: الجنى الداني ص ٩٧.

(٣) انظر: شرح السيرافيّ ٢/٨٧أ.

(٤) انظر: المغني ١/٢٢١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٢١.

(٦) المغني ١/٢٢٢.

ذلك، نحو (سقياً لزيد)، وجعل اللام -حينئذٍ- للتقوية[١].

ويضعّف هذا المذهب -فيما أرى- أمران:

أحدهما: أنَّ لام التقوية صالحة للسقوط، واللام -هنا- لا يجوز أن تسقط[٢].

والآخر: أنّه يفرّق بين (سقياً لك)، و(سقياً لزيد)، ومراد المتكلّم فيهما واحد.

والذي أرجّحُه ما ذهب إليه سيبويه؛ وذلك أنّه لا يجوز تعليق اللام بالمصدر في (سقياً لك)؛ إذ لو عُلِّقتْ به؛ لأدّى ذلك إلى اجتماع خطابين في جملة واحدة، وهو غير جائز[٣]، فإذا عُلِمَ هذا، وعُرِفَ أنَّ قائل (سقياً لك)، و(سقياً لزيد) مراده فيهما واحدٌ؛ وجب أن يكون حكم متعلَّقَ اللام فيهما واحداً.

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٢/١١٨.

(٢) انظر: المغني ١/٢٢١.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ١/٣٩٧.

المسألة (٩٨)

حروف الجر:

حذف لام الجر من (لاهِ أبوك)

حكى سيبويه أنَّ العرب يقولون: (لاهِ أبوك)، وأصله (لِلَّهِ أبوك)، وذهب إلى أنَّ المحذوف هو لام الجر، ولام التعريف، وقد نصَّ على ذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: قولُه مُعضِّداً حذف المضاف إليه -وهو الضمير- من (مررتُ بكلٍّ قائماً)، و(مررتُ ببعضٍ قائماً): «وصار معرفة؛ لأنَّه مضافٌ إلى معرفة، كأنَّك قلت: (مررتُ بكلِّهم)، و(ببعضهم)، ولكنَّك حذفت ذلك المضاف إليه، فجاز ذلك كما جاز (لاهِ أبوك) تريد (لِلَّهِ أبوك)، حذفوا الألف، واللامين، وليس هذا طريقة الكلام، ولا سبيله؛ لأنَّه ليس من كلامهم أنْ يُضمروا الجار»[١].

والثاني: قوله: «وزعم الخليل أنَّ قولهم: (لاه أبوك) ... إنما هو على (للهِ أبوك) ....، ولكنَّهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان، وليس كلُّ جارٍّ يُضمر؛ لأنَّ المجرور داخلٌ في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد»[٢].

والثالث: قوله معضِّداً حذف واو القسم من قولهم: (اللَّهِ لأفعلنَّ): «وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم: (لاهِ أبوك)، حذفوا لام الإضافة، واللام الأخرى؛ ليخفِّفوا الحرف على اللسان، وذلك ينوون»[٣].

الاعتراض ومناقشته:

نقل السيرافي عن المبرد أنَّه ردَّ على سيبويه ذهابه إلى أنَّ لام الجر قد حُذِفت من (لاهِ أبوك)، وذهب إلى أنَّ لام الجر هي الباقية؛ لأنَّها دخلت لمعنى، والمحذوف

---

(١) الكتاب ٢/١١٥.

(٢) المصدر السابق ٢/١٦٢-١٦٣.

(٣) الكتاب ٣/٤٩٨.

اللام الأصلية، ولام التعريف[١].

ولم أقف على هذا الاعتراض في كتب المبرد، وهو يتّفق مع ما أثبته في (المقتضب)، إذ نصَّ على أنَّ حرف الجر لا يُحذف أبداً إلا إذا عُوِّض عنه[٢].

وقد صحَّح قولَ سيبويه الزجاج[٣]، والسيرافي، واحتج الأخير بأمورٍ منها ما يأتي:

أولاً: أنَّ العربَ حذفوا حروف الجر إذا دخلت على (أنَّ)، فلا وجه لاحتجاج أبي العبَّاس بأنَّها لا تحذف[٤].

ثانياً: أنَّهم حذفوا لام التعريف -في هذا المثال- وهي مجلوبةٌ لمعنى[٥].

ثالثاً: أنَّ القسم قد احتُمِل فيه الحذف الكثير، والتغيير؛ لكثرة وروده في كلامهم[٥].

وأضيف إلى ما ذكره أبو سعيد أمراً آخر، وهو أن العرب قالوا -كما نقل سيبويه-: (اللَّهِ لأفعلنَّ)[٦]، فحذفوا الواو، وهي تُفيد القسم.

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٢/٢١٦أ، و٤/٢٣٣ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٥٠١، ٢/٩٥٣.

(٢) انظر: المقتضب ٢/٣٤٧، ٣/٦١.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٤/٢٣٣ب.

(٤) انظر: المصدر السابق ٢/٢١٦أ.

(٥) انظر: المصدر السابق ٤/١٣٣ب.

(٦) انظر: الكتاب ٣/٤٩٨.

المسألة (٩٩)

حروف الجر:

حذف جواب (ربَّ) في الشعر

استشهد سيبويه -تابعاً شيخه الخليل- على ورود حذف جواب (ربَّ) في الشعر بقول الشمَّاخ[١]:

ودَوِّيَّةٍ قَفْر تُمَشّي نَعَامُها   كمشي النَّصارى في خِفَافِ الأَرَنْدَجِ

ثم قال: «وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجئ فيها جوابٌ لـ(ربَّ)؛ لعلْم المخاطب أنَّه يريد (قطعتُها)، وما فيه هذا المعنى»[٢].

ولم يدرك أبو جعفر النحاس مراد سيبويه من إيراد البيت، إذ ظنَّ أنه أنشده شاهداً على جواز إضمار (ربَّ)[٣].

الاعتراض ومناقشته:

رد السيرافي على الخليل، وسيبويه استشهادهما ببيت الشمَّاخ على حذف جواب (ربَّ)، فذكر أنَّ جوابها في البيت الذي يلي ما أنشداه، وهو:

تَرَكْتُ بها ليلاً طويلاً وسامراً   لَدى مُلْقح من عُودِ مَرْخٍ ومُنْتجِ[٤]

وقد سبق المبردُ السيرافيَّ إلى رد الاستشهاد بالبيت، إذ ذكر في (مسائل الغلط) أنَّ الجواب في قول الشَّمَّاخ بعداً:

قَطَعْتُ إلى مَعْروفها مُنْكَراتِها   إذا خَبَّ آلُ الأمْعَزِ المُتَوهِّجِ[٥]

---

(١) انظر: ديوانه ص ٨٣، والكتاب ٣/١٠٤.

والدَّوِّيَّة: المفازة. وتُمَشّي: تكثر المشي. والأرندج: الجلد الأسود، انظر: تحصيل عين الذهب ١/٤٥٤.

(٢) الكتاب ٣/١٠٤.

(٣) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٩٦.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٤/٧أ.

(٥) انظر: الانتصار ص ٢١٠-٢١١، وانظر البيت في: ديوان الشمَّاخ ص ٨٤.

وخبَّ: اضطرب. والآل: السَّراب. والأمعز: الأرض الحزنة الغليظة ذات الحجارة. والمتوهِّج: من التوهُّج، وهو حرارة الشمس. انظر: اللسان (خبب)، و(أول)، و(معز)، و(وهج).

ويُلحَظُ أنَّ المبرِّد، والسيرافي اختلفا في البيت الذي فيه جواب (رُبَّ)، وما ذكره المبرِّدُ يتَّفق مع الذي في (ديوان الشمَّاخ).

وعلى أيَّة حال، فإنَّ الاعتراض لا يقدح في استشهاد الخليل، وسيبويه بالبيت؛ لأنَّ القصيدة قد تردُ بروايتين صحيحتين، وإحداهما ساقطٌ منها بيتٌ، أو أكثر، كما أنَّ البيت الواحد يُختلف في روايته، ولا يقدحُ ذلك في الاحتجاج به؛ لأنَّ مَنْ سُمعت منه الروايات يُحتجُّ بكلامه.

ولا أدلَّ على ذلك من اختلاف روايتي المبرد، والسِّيرافي للبيت الذي فيه الجواب في المعنى، واللفظ.

على أنَّ ابن ولاَّد ذكر أنَّه اطَّلع على نسخةٍ قديمةٍ لـ(ديوان الشَّمَّاخ)، ولم يجد فيها البيت الذي ذكره المبرد[1].

وقد وقع لي بيتان للفرزدق قريبان من بيتي الشَّمَّاخ، وهما:

ودَوِّيَّةٍ لو ذو الرُّمَيْمَةِ رَامَها ... بصَيْدحَ أَوْدَى ذُو الرُّمَيْم وصَيْدَحُ

قَطَعْتُ إلى مَعْرُوفِها مُنْكَراتِها ... إذا خَبَّ آلٌ دونها يَتَوضَّحُ[2]

فلعلَّه قد خُلِطَ بين الشِّعرين.

هذا عن شاهد الخليل وسيبويه، أمَّا حذف جواب (رُبَّ)؛ فذكر ابن ولاَّد أنَّ النحويين مجمعون على جوازه[3]، والصحيح أنهم مختلفون.

فظاهر ما في (الكتاب) أنَّ الحذف نادرٌ[4]، وذهب الفارسيُّ إلى أنَّه كثيرٌ إذا دلَّ الكلام على المحذوف[5]، وتبعه الجزولي[6]، وابنُ أبي الربيع في (الملخَّص)[7]، وذهب

---

(١) انظر: الانتصار ص ٢١١.

(٢) انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٥٥٢-٥٥٣ (تحقيق محمود شاكر)، وديوان الفرزدق ص ١١٥.
وذو الرُّميمة: تصغير ذي الرمة. وصيدح: اسم ناقته.

(٣) انظر: الانتصار ص ٢١١، وقد نقل الأعلم انتصار ابن ولاَّد لسيبويه، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/٧٥٣-٧٥٤.

(٤) انظر: الكتاب ٣/١٠٣، والارتشاف ٢/٤٥٩.

(٥) انظر: الإيضاح العضدي ص ٢٦٥.

(٦) انظر: الارتشاف ٢/٤٥٩.

(٧) انظر: الملخَّص في ضبط قوانين العربية ص ٥١٧.

لكذة الأصفهاني[١] إلى أنّه ممتنع[٢].

وذكر ابنُ أبي الرَّبيع في (البسيط) أنَّ لجواب (ربَّ) ثلاث حالات[٣]:

الأولى: أنْ يكون ظاهراً، نحو (رُبَّ رجل عالِمٍ لقيتُه).

والثانية: أنْ يكـون محذوفـاً؛ لدلالـةً الكلام عليـه، نحـو (رُبَّ رجلٍ يفهم) أي: (لقيتُـه).

والثالثة: أن تكون صفة الاسم المجرور قد سدَّت مسدَّه، وأغنت عنه، نحو (رُبَّ رجلٍ عالِمٍ يقول ذلك).

ومقتضى هذا عدم جواز ذكر الجواب[٤]، وهو مردودٌ بقول الشاعر[٥]:

وَوَارِدَةٍ كأنَّهـا عُصَبُ القَـطا تُثِيْرُ عَجَاجاً بِالسَّنابِكِ أَصْهَبا

رَدَدْتُ بمثلِ السِّيدِ نَهْدٍ مقلَّصٍ كَمِيْشٍ إذا عِطْفاه ماءً تحلَّبا

فالبيتـان يتَّفقـان في الصـورة مع المثال الذي أورده، والجوابُ مذكورٌ، وهو (رددت)، ولم تُغْنِ عنه الصفة، وهي (تُثير عَجاجاً).

ومثال ذلك -أيضاً- قولُ الشَّمَّاخ على ما ذكره المبرد، والسيرافي.

والأقرب -عندي- أن حذف الجواب جائزٌ إذا دلَّ عليه الكلام، أو الحال، كما جاز حذف جواب الشرط للعلم به.

ومـن شواهد سيبويه النثرية (رُبَّ رجلٍ وأخيه مُنْطلقين)[٦]، والجواب فيه محذوف، والتقدير: (رأيتهما).

---

(١) هو الحسن بن عبد الله، أبو علي الأصفهاني، تلمذ على الزجاج، انظر: البغية ١/٥٠٩.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٤٥٩، والهمع ٢/٢٧.

(٣) انظر: البسيط ٢/٨٦٤.

(٤) انظر: الهمع ٢/٢٨.

(٥) هو ربيعة بن مقروم الضَّبِّي، انظر: شعره ص ٢٤٩-٢٥٠، وشرح التسهيل ٢/٣٨٩.
والواردة: ما يرد الماء، والمراد بها القطيع من الخيل، أو الأُتن. وعُصَبُ القطا: جماعتها. والسَّنابك: جمع (سُنْبُك)، وهو طرف الحافر وجانباه. والأصهب: الأحمر في الظاهر، وفي الباطن أسود. والسِّيد: الذئب. والنَّهْد من الخيل: الجسيم المشرف القويّ. والمقلَّص من الخيل: الطويل القوائم، المُنْضمُّ البطن. والكميش: يقال: رجلٌ كميش أي: عزومٌ ماضٍ سريعٌ في أموره، وفرس كميشٌ: صغير القضيب. وتحلَّب: سال، انظر: اللسان (ورد)، و(عصب)، و(سنبك)، و(صهب)، و(سيد)، و(نهد)، و(قلص)، و(كمش).

(٦) انظر: الكتاب ٢/٥٤، و(منطلقين) صفة لـ(رجل وأخيه)، قال سيبويه: «والمنطلقان عندنا مجروران؛ من قبل أن قوله: (وأخيه) في موضع نكرة؛ لأنَّ المعنى إنما هو (وأخٍ له)».

المسألة (١٠٠)

حروف العطف:

حذف (ما) من (إمّا) في ضرورة الشِّعر

من المتَّفق عليه عند النحويين أنَّ (إمَّا) لا تستعمل في السَّعة إلا مكرَّرة، نحو (قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو)[١]، وقد أجمعوا على أنَّ (إمَّا) الأولى غير عاطفة، واختلفوا في (إمَّا) الثانية، فذهب أكثرهم إلى أنها عاطفة، وذهب بعضهم أنَّها غير عاطفة[٢]، غير أنَّهم ذكروها مع حروف العطف لسببين:

أحدهما: أنَّها ملازمة لحرف العطف، وهو الواو[٣].

والآخر: أنَّها تُفيد ما يُفيده (أو)، وهو تعليق الحكم بأحد المذكورين.

وهي عند سيبويه مركَّبة من (إنْ)، و(ما)[٤]، وأجاز حذف (ما) في الشِّعر[٥]، وممَّا أنشده شاهداً على ذلك قول النَّمِر بن تَولَب[٦]:

سَقَتْه الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ   وإنْ منْ خريفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا[٧]

والتقدير عنده (سقته الرَّواعد إمَّا من صيِّفٍ، وإمَّا من خريفٍ، فهو لن يعدم الرِّيَّ على كل حال)[٨].

وذكر ابن ولَّاد أنَّ سيبويه يجيز -أيضاً- أنْ تكونَ (إنْ) شرطيــة، واستدلَّ بقــول

---

(١) انظر: المقتضب ٣/٢٨، والبغداديات ص ٣٢٠.

(٢) انظر: المغني ١/٥٩-٦٠.

(٣) انظر: المصدر السابق ١/٦٠.

(٤) هذا ظاهر كلام سيبويه في: الكتاب ١/٢٦٧، وانظر: البغداديات ص ٣٢٧-٣٢٨، والمغني ١/٥٩.
وقد أثبت الفارسي أن (إنْ) هذه ليست مجازية، ولا زائدة، ولا نافية، ولا مخفَّفة من الثقيلة، وإنما هي ضربٌ خامس لا يستعمل إلا مع (ما).

(٥) انظر: الكتاب ١/٢٦٦-٢٦٧.

(٦) صحابي يُعدُّ من المخضرمين، يُنسب إلى عُكْل، وهي أمَةٌ، وهو شاعر مقلٌّ، عمّر طويلاً. انظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ١/٣٩٣-٣٩٤.

(٧) انظر: شعر النَّمِر (ضمن: شعراء إسلاميون ص ٣٨١)، والكتاب ١/٢٦٧، والبغداديات ص ٣٢٩.

(٨) انظر: الكتاب ١/٢٦٧، والبغداديات ص ٣٣٠.

سيبويه بعد إنشاد البيت: «ومَنْ أجاز ذلك [أي: حذف (ما) من (إمَّا)] في الكلام؛ دخل عليه أن يقول: (مررتُ برجلٍ إنْ صالحٍ، وإنْ طالحٍ)، يريد: (إمَّا)، وإنْ أراد (إنْ) الجزاء؛ فهو جائزٌ؛ لأنَّه يُضمر فيها الفعلَ»[١].

والحقُّ الذي عليه أكثر النحويين[٢]، هو أنَّ سيبويه يذهب إلى أن (ما) محذوفة من (إمَّا)، ولا يُجيز أنْ تكون (إنْ) شرطية.

ولا دليل لابن ولَّاد في قول سيبويه: «وإنْ أراد (إنْ) الجزاء؛ فهو جائزٌ»؛ لأنَّ هذه العبارة متعلِّقة بالمثال.

ويؤكِّدُ ما ذكرته أنَّ سيبويه أنشد البيت بعداً، ولم يذكر سوى أنَّ (ما) محذوفة من (إمَّا)[٣].

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرافي) أنَّ أبا سعيد الأصمعيّ أنكر أنْ تكون (إنْ) في بيت النَّمِر بقيَّة (إمَّا)، وذهب إلى أنها شرطية، والمعنى: (وإنْ سقته من خريفٍ؛ فلن يعدم الرِّيّ)، وحُذِف فعلُ الشرط؛ لتقدم ما يدلُّ عليه[٤].

وقد حذا أبو العباس المبرد في (مسائل الغلط) حَذْوَ الأصمعيّ، واحتج لرد قول سيبويه بأنَّ (إمَّا) لا تُستعمل إلا مكررة، وليست في البيت كذلك[٥].

وممَّن اختار قولَهما من الخالفين ابن قاسم المرادي[٦].

---

(١) الانتصار ص ٧٤-٧٥، وانظر نص سيبويه في: الكتاب ١/٢٦٧-٢٦٨.

(٢) انظر -مثلاً-: شرح السيرافي ٢/٦٣أ، والبغداديات ص ٣٢٩، والخصائص ٢/٤٤١، وشرح عيون كتاب سيبويه ص ١١٣، والأزهية ص ٤٧، ونظم الفرائد وحصر الشرائد ص ١١٣، وشرح التسهيل ٣/٣٦٧، والمغني ١/٥٩.

(٣) انظر: الكتاب ٣/١٤١.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢/٦٣أ-ب، وشرح الأبيات المشكلة ص ١٠١، والبغداديات ص ٣٢٩.

(٥) انظر: الانتصار ص ٧٤.

(٦) انظر: الجنى الداني ص ٢١٢.

أمّا قول سيبويه؛ فاختاره جماعةٌ مهم: النحاس[١]، والسيرافي[٢]، وأبو نصر القرطبي[٣]، والهروي[٤]، والقزّاز[٥]، وابن عصفور[٦]، وابن مالك[٧]، وابن هشام[٨]، واحتجَّ النَّحاس، والقزّاز، وابن هشام بأنَّ (إنْ) في البيت لو جُعِلتْ شرطية؛ لما تحقَّق المعنى الذي أراده الشاعر؛ إذ البيت من أبيات في وصف وَعِل، ومنها[٩]:

فَلَوْ أنَّ مِنْ حَتْفِـه نَاجِياً   لأَلْفَيْتَـه الصَّدَعَ الأَعْصَما

بِإِسبيـلَ أَلْقَـتْ بِـهِ أُمُّه   على رَأْسِ ذِي حُبُكٍ أَيْهما

إذا شَاءَ طالَـعَ مَسْجُورَةً   تَرَى حَوْلَهَا النَّبْعَ والسَّاسَما

سقته الرواعد .... البيت.

فهو يصف الوعل بالرِّيّ، والخصب، ولو جُعلت (إنْ) شرطية؛ لكان تحقق الرِّيّ مشكوكاً فيه؛ لأن المعنى يكون (وإنْ سقته من مطر الخريف؛ فلن يعدم الرِّيّ، وإنْ لم تسقه؛ عدمه)، أمّا على قول سيبويه؛ فالرِّيّ متحقِّقٌ، إمّا من مطر الصَّيف، وإمّا من مطر الخريف[١٠].

---

(١) انظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ١/٣٨٢.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢/٦٣ب، وقد نقله الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٣٤٢-٣٤٣.

(٣) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ١١٣.

(٤) انظر: الأزهية ص ٤٧-٤٨.

(٥) هو محمد بن جعفر القزاز، القيرواني، أبو عبد الله، توفي سنة (٤١٢ هـ). انظر: البغية ١/٧١، وانظر رأيه في: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٢٢-١٢٣.

(٦) انظر: شرح الجمل ١/٢٣٣.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٩.

(٨) انظر: المغني ١/٥٩

(٩) انظر: شعر النَّمر ضمن (شعراء إسلاميون ص ٣٨٠)، والبغداديات ص ٣٣٠، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١/٣٨٥-٣٨٦.

والصَّدَع: الوَعل بين الجسيم والضئيل. وإسْبيل: بلدٌ باليمن. وعلى رأس ذي حبك: في قمة جبل ذي طُرُق. والأَيْهَم: أعمى الطريق، لا يُهتدى طريقه. والمسجورة: العين المملوءة. والنَّبْع: شجرٌ يتَّخذ منه القوس. والسَّاسم: الآبنوس، وهو الشِّيز، انظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ١/٣٨٩-٣٩٠.

(١٠) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٢٢-١٢٣، والمغني ١/٥٩، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١/٣٨٢.

وممَّا يُذكر -هنا- أنَّ السِّيرافي، والهروي قدَّرا المعنى على قول سيبويه (سقته الرواعد من مطر الصَّيف، ومن مطر الخريف جميعاً)[١]، وهذا مناقضٌ لمعنى (إمَّا)؛ إذ هي تُفيد تعليق الحكم بأحد المذكورين، ولا تُفيد الاشتراك فيه.

وذهب ابن ولاَّد، والفارسيُّ إلى أنَّ التوجيهَين صحيحان، غير أنَّهما اختارا أنْ تكون (إنْ) بقيَّة (إمَّا)، واحتجَّا بأنَّ ذلك أبلغ في تأدية المعنى الذي أراده الشاعر[٢].

وذهب أبو عبيدة إلى أنَّ (إنْ) في البيت زائدة[٣]، وقد رُدَّ عليه بأنَّ (إنْ) لم تُعهد زيادتها بعد العاطف[٤].

ويتحصَّلُ ممَّا تقدَّم أنَّ في البيت ثلاثة أقوال:

الأول: قول سيبويه، وعليه يكون في البيت ضرورتان: حذف (إمَّا) الأولى، وحذف (ما) من (إمَّا) الثانية، ويكون المعنى: (سقته الرواعد إمَّا من مطر الصَّيف، وإمَّا من مطر الخريف، فهو لن يَعدم الرِّيّ في كل الأحوال).

والثاني: قول الأصمعي، والمبرد، وعليه يخرج البيت من الضرورة، ويكون المعنى: (سقته الرواعد من مطر الصيف، وإنْ سقته من مطر الخريف؛ فلن يعدم الرِّيّ المستمر).

والثالث: قول أبي عبيدة، وعليه يكون في البيت ضرورة واحدة، وهي زيادة (إنْ) بعد العاطف، ويكون التقدير (سقته الرواعد من مطر الصيف، ومن مطر الخريف، فهو في ريٍّ دائم).

وما ذهب إليه أبو عبيدة أبلغ في الدلالة على ريّ الوعل، وخصبه؛ ولذا فقوله أقرب عندي، أمَّا الرد عليه بأنَّ (إنْ) لم تُعهد زيادتها بعد العاطف؛ فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنَّ (إنْ) تُـزاد في السَّعة بعد (ما) النافية، و(ما) الموصولة الاسمية،

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٢/٦٣ب، والأزهية ص ٤٨.

(٢) انظر: الانتصار ص ٧٤-٧٥، والبغداديات ص ٣٣١.

(٣) انظر: شرح الأبيات المشكلة ص ١٠١، والمغني ١/٥٩.

وقد أنشد أبو عبيدة البيت في: مجاز القرآن ٢/٢٣١، ولم يتحدَّث عن (إنْ).

(٤) انظر: حاشية الأمير ١/٥٧.

و(ما) المصدرية، و(ألا) الاستفتاحيَّة، وقبل مدَّة الإنكار[١]، فلا حرج -إذن- أن تُزاد بعد العاطف في الشعر.

والآخر: أنَّ أبا علي الفارسي أجاز أن تكون (إنْ)، و(لا) زائدتين في قول الشاعر:

طَعَامُهُمُ لئِنْ أكَلُوا مُعَدٌّ وما إنْ لا تُحاكُ لَهُمْ ثِيابُ[٢]

وعليه يكون قد زيد حرفٌ بعد حرفٍ زائد، فإذا جازت زيادة حرف بعد حرف زائد؛ فمن باب أولى جواز زيادة (إنْ) بعد حرف غير زائد.

---

(١) انظر: المغني ١/٢٥.

(٢) البيت لأميَّة بن أبي الصَّلت، كما في: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٦٧، ٩٨، ولم أجده في ديوان أميَّة بتحقيق سيف الدين الكاتب، وأحمد الكاتب، غير أنني وجدت فيه قصيدة تتَّفق مع هذا البيت في الوزن والقافية، انظر: ديوانه ص ٢٠.

وانظر: رأي أبي عليٍّ الفارسيِّ في: شرح الأبيات المشكلة ص ٩٨، وفيه شواهد أخر على توالي حرفين زائدين.

المسألة (١٠١)

لات:

إعمالها عمل (ليس)

ذهب سيبويه والجمهور إلى أنَّ (لات) تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم، وتنصب الخبر[١]، يقول سيبويه: «وأمَّا أهل الحجاز؛ فيشبِّهونها [أي: ما] بـ(ليس)؛ إذ كان معناها كمعناها، كما شبَّهوا بها (لات) في بعض المواضع»[٢].

الاعتراض ومناقشته:

علَّق الأخفش -كما نقل عنه السيرافي- على نص سيبويه المتقدم، فقال: «(لات) لا تعمل شيئاً في القياس؛ لأنها ليست بفعل، فإذا كان ما بعدها رفعاً؛ فهو على الابتداء، ولم تعمل (لات) في شيءٍ، رفعتَ أو نصبتَ»[٣].

يعني الأخفش أن (لات) لا تعمل؛ لأنها حرف، والحروف ليس العمل أصلاً فيها، فإذا كان ما بعدها مرفوعاً؛ فبالابتداء، وإن كان منصوباً؛ فبإضمار فعل.

وقد ردَّ على الأخفش السيرافي، والرضي.

يقول السيرافي: «ليس كون (لات) حرفاً بمانعها أن تعمل عمل (ليس) تشبيهاً، كما عملت (ما) في لغة أهل الحجاز عملَ (ليس) تشبيهاً»[٤].

ويرى الرضي أنَّ ما ذكره الأخفش ضعيف؛ لأنَّه يوجب حذف الفعل الناصب، أو الخبر، ولذينكم الحذفين مواضع معروفة[٥].

---

(١) انظر: الكتاب ١/٥٧، والمغني ١/٢٥٤، وشرح التصريح ١/٢٠٠، ومجيب الندا ٢/٢٤.

(٢) الكتاب ١/٥٧.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/١٦٨ب، وتعليق الأخفش بهامش الكتاب ١/٥٨، هامش رقم (٦)، والأصول ١/٩٧، وشرح المفصل ١/١٠٩، وشرح الكافية ١/٢٧١، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٠، وشرح التصريح ١/٢٠٠، وشرح الأشموني ١/٢١١.

(٤) شرح السيرافي ١/١٦٨ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/١٩٤-١٩٥.

(٥) انظر: شرح الكافية ١/٢٧١.

ونُقل عن الأخفش قولٌ آخر، وهو أنَّ (لات) تعمل عمل (إنَّ)؛ لأنها (لا) النافية للجنس زيدت عليها التاء[١].

وأغلب الظنِّ أنَّ الأخفش قد رجع عن هذين القولين، وأخذ بمذهب سيبويه، والجمهور؛ لأنه نصَّ في (معاني القرآن) على أنَّ (لات) تعملُ عمل (ليس)، حيث يقول: «﴿ولاتَ حينَ مناص﴾[٢]، فشبَّهوا (لات) بـ(ليس)، وأضمروا فيها اسم الفاعل [أي: اسمها]، ولا تكون (لات) إلا مع (حين)، ورفع بعضُهم: ﴿ولاتَ حينُ مناص﴾[٣]، فجعله في قوله مثل (ليس)، كأنه قال: (ليس أحدٌ)، وأضمر الخبر»[٤].

ولم يلحظ هذا إلا نفرٌ قليل، منهم ابن مالك في (شرح التسهيل)[٥].

وعلى أي حال؛ فإنَّ تعدُّد أقوال الأخفش في المسألة الواحدة ليس بغريب، فذلك سمة ظاهرة في منهجه النحوي[٦].

ومن الجدير بالذكر أن السيرافي، وأبا حيان نُسب إليهما اختيارُ قول الأخفش الأول، وهو أن (لات) لا تعمل شيئاً.

فأمَّا السيرافي فنسب إليه ذلك في: (الجنى الداني)[٧]، و(جواهر الأدب)[٨]،

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٢١، وإملاء ما منَّ به الرحمن ٢/٢٠٩، والبحر المحيط ٩/١٣٦، والمغني ١/٢٥٤، والجنى الداني ص ٤٨٨، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ٤٨٢.

(٢) من الآية (٣) من سورة ص.

(٣) هذه قراءة أبي السمال، انظر: البحر المحيط ٩/١٣٦.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢/٦٧٠.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/٣٧٥.

(٦) يقول ابن جنِّي -وهو يذكر هذه الظاهرة-: «وقد كان أبو الحسن ركَّاباً لهذا الثَّبَج، آخذاً به، غير محتشم منه، وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه، وكنت إذا ألزمت عند أبي علي -رحمه الله- قولاً لأبي الحسن شيئاً لا بدَّ للنظر من إلزامه إياه؛ يقول لي: مذاهب أبي الحسن كثيرة»، الخصائص ١/٢٠٥-٢٠٦، وانظر: المدرسة البغدادية ص ٢٩٤.

(٧) انظر: الجنى الداني ص ٤٨٨.

(٨) انظر: جواهر الأدب ص ٤٨٢.

و(الهمع)[١] نقلاً عن ابن العِلْج[٢] في (البسيط).

وهذا مخالف لما في شرحه لـ(الكتاب)؛ إذ وافق سيبويه كما تقدم، ولعلَّ من نقل عنه هذا القول لما رآه يعرض احتجاج الأخفش، وتوجيهه لما بعد (لات)؛ حسب أنَّ هذا قوله.

وأمَّا أبو حيان فنسب إليه ما تقدم السيوطي في (الهمع)[٣]، ولم أقف على هذا في كتب أبي حيان المطبوعة، وهو مخالف لما في كتابه (تقريب المقرب)، حيث وافق سيبويه، والجمهور[٤].

---

(١) انظر: الهمع ١/١٢٦.

(٢) هو: ضياء الدين محمد بن العِلْج، أبو عبد الله، قال السيوطي: «أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم أقف له على ترجمة»، انظر: البغية ٢/٣٧٠، وانظر -أيضاً-: طبقات النحاة واللغويين ص ٢٩٨.

(٣) انظر: الهمع ١/١٢٦.

(٤) انظر: تقريب المقرب ص ١٤٩.

المسألة (١٠٢)

حروف الصلة:

حذف (ما) من (كما) في ضرورة الشّعر

نقل سيبويه عن الخليل أن الكاف في نحو (كما أنّه لا يَعْلَم ذلك فتجاوزَ اللهُ عنه) هي العاملة، و(ما) زائدة، ولكنها لا تُحذف في الكلام؛ لئلا تلتبس (كما) بـ(كأنَّ)[١].

ثم ذكر أنَّ ذلك الحذف جائزٌ في الشعر، واستشهد بقول النابغة الجعدي[٢]:

قُرومٌ تَسَامى عندَ بابٍ دفاعُه   كأنْ يؤخذُ المرءُ الكريمُ فَيُقْتَلا

والتقدير -عنده- (كما أنْ يؤخذُ).

وقد سها الرماني، وابن السيرافي في إدراك غرض سيبويه من إنشاد البيت، إذ حسبا أنّه أنشده شاهداً على حذف اسم (كأنْ) المخففة[٣].

الاعتراض ومناقشته:

وصف السِّيرافيُّ سيبويه بالسهو في استشهاده بالبيت، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّ تقدير (ما) يقتضي تشبيه جملة بجملة، والمشبه في البيت (دفاعه)، وهو مفرد.

والآخر: أنَّ (كما) لا تُستعمل إلا مع متحقّق الوجود، نحو (الظِّلال فوقنا، كما أنَّ السَّماءَ فوقنا)، والمشبَّه به في البيت، وهو (أخذ المرء وقتله)، غير مُتحقِّقٍ[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/١٤٠.

(٢) انظر: شعره ص ١٣١، والكتاب ٣/١٤١، والبغداديات ص ٣٣٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٥٨.

(٣) انظر: شرح الرماني ٣/١٨٤ب، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٥٨.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٤/٣٤ب، والنكت ٢/٧٨٠-٧٨١، ولم يصرّح الأعلم باسم السّيرافي.

وقول السيرافي -في نظري- متينٌ؛ لأنّه يُخرج البيت من ضرورة حذف (ما)، كما يدفع التباس (كما أنْ) بـ(كأنْ)، وعليه يكون اسم (كأنْ) مضمراً، وجملة (يؤخذ ...) هي الخبر.

ويبقى في البيت ضرورة واحدة، وهي نصب الفعل المضارع بعد فاء السببيَّة بـ(أنْ) المضمرة، ولم يتقدَّم نفيٌ، أو طلبٌ[1].

وممَّا يُذكر أنَّ المازني نُقِلَ عنه منع رفع (يؤخذ) في البيت، وذهب إلى أنّه منصوبٌ بـ(أنْ)، و(يقتلَ) معطوف عليه[2]، وهذا ردٌّ للرواية.

---

(١) انظر: تحصيل عين الذهب ١/٤٧٠.

(٢) انظر: الأصول ١/٢٧٨، وشرح السيرافي ٤/٣٤ب، والبغداديات ص ٣٣٤، وشرح الرماني ٣/١٨٤ب.

المسألة (١٠٣)

الحروف المصدريَّة:

حذف (أنْ) الناصبة للمضارع وإبقاء معناها فقط

أجاز سيبويه -تابعاً الخليل- في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّها الجاهِلُونَ﴾[١] وجهين[٢]:

الأول: نصب (غير) بـ(أعبد)، وإلغاء (تأمرونّي)، وليس في الكلام حذف.

والثاني: تقدير معنى (أنْ) قبل (أعبد)، ولا عملَ لها، كما قُدِّرت في قول الشاعر[٣]:

أَلا أَيُّهٰذا الزَّاجِري أَحْضُرُ الوَغَى   وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

برواية رفع (أحضرُ).

ولم يصرِّح بناصب (غير) في هذا الوجه؛ ولذا اختُلِفَ في ناصبِها عنده كما سيأتي.

الاعتراض ومناقشته:

وافق السِّيرافي سيبويه على الوجه الأول، ثم ضعَّف الوجه الثاني، محتجاً بأن تقدير معنى (أنْ) يؤدِّي إلى تأويل (أعبد) بـ(عابداً غير الله)، فيكون حالاً، وفي ذلك فسادٌ للمعنى؛ لأنَّه يُثْبِتُ عبادة الرسول ﷺ لغير الله[٤].

---

(١) الآية (٦٤) من سورة الزمر.

(٢) انظر: الكتاب ٣/١٠٠.

(٣) هو طرفة بن العبد، والبيت من معلقته، انظر: ديوانه ص ٣٢، وشرح القصائد السبع ص ١٩٢، وشرح القصائد المشهورات ١/٨٠، وفي الأخيرين روايات متعددة للبيت، أمَّا رواية الديوان؛ فهي (أحضرَ) بالنصب، وقد استشهد بها الكوفيون ما عدا ثعلباً على جواز حذف (أنْ) وإبقاء عملها.
انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٦٥، والمقتضب ٢/٨٢، والجنى الداني ص ١٩٤.
أمَّا ثعلب؛ فجعل النصب شاذاً مقتفياً أثر البصريين، انظر: مجالس ثعلب ١/٣١٧.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣/٢٥٣أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/٧٤٩.

فهو يرى أنَّ ناصب (غير) عند سيبويه على هذا الوجه (أعبد)؛ ولهذا اضطر إلى أن يؤوِّل (أعبد) بـ(عابداً)، ولم يؤوله بالمصدر؛ لأنه لا يجوز -حينئذٍ- أن يعمل (أعبد) في (غير)؛ لأن (أنْ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وقد شاركه الرماني في هذا الفهم، وإن لم يضعّف الوجه الثاني، إذ يقول: «والوجه الثاني: أن يكون بتقدير (أفتأمروني أعبد غير الله)، على معنى (عابداً غير الله)، إلا أنه لما سقطت (أنْ)؛ ارتفع الفعل، ولم يُمنع أن يَعْمَلَ فيما قبله؛ لأنَّ مخرجه -حينئذٍ- مخرج الحال، كأنه قيل: (أفتأمروني عابداً غير الله)، وقُدِّم على هذا التقدير، ولا يمتنع هذا التأويل ...»[1].

وهذا التأويل مفسدٌ للمعنى لا محالة؛ لأنه يُثبت عبادة الرسول ﷺ لغير الله حالةَ أمرهم إيَّاه.

والحقُّ ما ذكره المبرد[2]، والفارسي[3]، وكثيرٌ من النحويين[4]، وهو أن سيبويه ينصب (غيراً) في الوجه الثاني بـ(تأمرونِّي) بعد إسقاط الخافض، وهو الباء، و(أنْ)، و(أعبد) في تأويل مصدرٍ، يُعربُ بدلَ اشتمالٍ من (غير)، والتقدير (تأمروني غيرَ الله عبادتَه)، كما يقال: (أعجبني زيدٌ خلقُه).

ويؤكِّد ذلك أنَّ سيبويه قال: «وإن شئت؛ كان بمنزلة:

ألا أيُّهذا الزَّاجري أحْضرُ الوغى ....»[5].

فجعله (أعبد) بمنزلة (أحضُر) دليلٌ على أنّه مُؤَوَّلٌ عنده بمصدر؛ لأنَّ (أحضُر) مؤوَّل بـ(الحضور)، لا يكون غير ذلك.

ومن هنا يتبيَّن بطلانُ احتجاج السيرافي بفساد المعنى.

---

(١) شرح الرماني ٣/١٥١أ.

(٢) انظر: المقتضب ٢/٨٣.

(٣) انظر: التعليقة ٢/٢٠٥-٢٠٦.

(٤) انظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل٢/١٠١٩، والمحرر الوجيز ١٤/١٠٠، والتبيان ٢/١١١٣، والفريد في إعراب القرآن ٤/١٩٨.

(٥) الكتاب ٣/١٠٠.

هذا، وقد وقف النحويون من توجيهي الخليل وسيبويه المواقف الآتية:

أولاً: ذكرهما من غير ترجيح لأحدهما، وهذا ما يوجد عند الفارسي[١]، والكرماني[٢]، وابن عطية[٣]، والعكبري[٤].

ثانياً: الاقتصار على الوجه الثاني فقط، وهذا ما ذهب إليه الكسائي[٥]، والسهيلي[٦]، والمرادي[٧]، وقد بيَّن السُّهيلي أن تقدير معنى (أنْ) دون عملها قد أفاد معنى الاستقبال، ومعنى الاسم الذي هو المصدر.

ثالثاً: النَّص على بُعد الوجه الثاني، أو على ترجيح الوجه الأول.

فممَّن نصَّ على بعده المبرد، إذ يقول -بعد أن أورد الوجه الأول-: «وقد يجوز -وهو بعيدٌ- على قولك: (ألا أيُّهذا الزَّاجري أحضرُ الوغى) فكأنَّ التقدير: (قل أفغيرَ الله تأمرونِّي أعبد)، فتنصب (غير) بـ(تأمرونِّي)، وقد أجازه سيبويه على هذا، وهذا قولٌ آخر، وهو حذف الباء ... وأنا أكره هذا الوجه الثاني؛ لبعده»[٨].

ويتبيَّن من هذا النَّص أن المبرد سابقٌ السيرافي إلى تضعيف هذا الوجه، وإن اختلفا في سبب الضعف.

وممَّن نصَّ على أن الوجه الأول أرجح القيسي[٩].

رابعاً: النَّص على منع التوجيه الثاني، أو على تخطئته.

---

(١) انظر: التعليقة ٢/٢٠٦.

(٢) هو محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم الكرماني، المعروف بـ«تاج القراء»، توفي بعد الخمسمائة. انظر: غاية النهاية ٢/٢٩١، وانظر رأيه في: غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢/١٠١٩.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ١٤/١٠٠.

(٤) انظر: التبيان ٢/١١١٣.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٠.

(٦) انظر: أمالي السهيلي ص ٨٣-٨٤.

(٧) انظر: الجنى الداني ص ١٩٤.

(٨) المقتضب ٢/٨٣.

(٩) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٦٣٢.

فممَّن نصَّ على منعه أبو إسحاق الزَّجاج شيخ السِّيرافي[١]، وممَّن نصَّ على تخطئته أبو جعفر النحاس -وهو متقدِّم على السيرافي- إذ ذكر أنه قول الكسائي، وأحد قولَي سيبويه، ثم قال: «فأمَّا أنْ يكونَ الشيءُ يعملُ نصباً، فإذا حُذِف؛ كان عملُه أقوى، فعَمِلَ رفعاً؛ فبيِّن الخطأ»[٢].

خامساً: ذكر الوجه الأول، وعدم التعرُّض للوجه الثاني، وهذا ما يُوجد عند الأخفش[٣].

ونُقل عنه جواز الوجه الثاني[٤]، وما أثبتُّه هو ما في (معاني القرآن).

والذي أراه أن الوجهين جائزان، فإن كان الأول أسهل؛ لعدم التقدير، فإنَّ الثاني قد تعضِّده قراءةُ من قرأ: ﴿أنْ أعبدَ﴾[٥]، مما يدلُّ على أنَّ معنى (أنْ) منويٌّ.

وهناك وجهان آخران في الآية:

أحدهما: ما ذكره الزمخشري، وهو أنَّ (غيراً) منصوبٌ بما تدل عليه جملة قوله: ﴿تأمرونِّي أعبدُ﴾؛ لأنَّه في معنى: (تعبدون، وتقولون لي: اعبده)[٦].

والآخر: ما ذكره العكبري، وهو أنَّ (غيراً) منصوبٌ بفعل محذوف فسَّره ما بعده، والتقدير: (أفتُلْزمونني غير الله)[٧].

ولا يخفى ما في هذين الوجهين من تكلُّفِ الحذف، والتقدير.

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٦١.

(٢) إعراب القرآن ٤/٢٠.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢/٦٧٢-٦٧٣.

(٤) انظر: البحر المحيط ٩/٢١٨.

(٥) انظر: الكشاف ٣/٤٠٧، والبحر المحيط ٩/٢١٨، وتفسير أبي السعود ٧/٢٦٢.

(٦) انظر: الكشاف ٣/٤٠٧، وفيه بعض التحريف، فصحَّحته معتمداً على: البحر المحيط ٩/٢١٨.

(٧) انظر: التبيان ٢/١١١٣.

المسألة (١٠٤)

(إنْ) الشرطية:

إذا وقع الفعل الماضي بعدها هل تقلب اللفظ أو المعنى؟

علَّل سيبويه بناء الفعل الماضي على الفتح دون السكون بمشابهته للفعل المضارع، ثم أرجع تلك المشابهة إلى وجهين:

أحدهما: أنَّ الماضي يأتي صفةً للنكرة كالمضارع، نحو (هذا رجلٌ ضربنا).

والآخر: أنَّ (إنْ) الشرطية تدخل على الماضي، فتقلب معناه إلى المستقبل.

يقول مقرِّراً ذلك: «ولم يسكنوا آخر (فَعَلَ)؛ لأنَّ فيها بعضَ ما في المضارعة، تقول: (هذا رجلٌ ضربنا)، فتصف بها النكرة، وتكون في موضع (ضارب) إذا قلت: (هذا رجلٌ ضارب)، وتقول: (إنْ فعلَ فعلتُ)، فيكون في معنى (إنْ يفعلْ أفعلْ)، فهي فعلٌ، كما أنَّ المضارع فعل، وقد وقعت موقعها في (إنْ) ...»[١].

الاعتراض ومناقشته:

نقل السيرافي عن المبرد أنه أنكر على سيبويه «الوجه الأخير من مضارعة الفعل الماضي للمضارع، فقال: إذا قلنا: (إنْ قمتَ قمتُ)، فـ(إنْ) هي التي قلبت المستقبل إلى الماضي في اللفظ، والمعنى على الاستقبال، كما تدخل (لم) على الأفعال الماضية[٢]، فتنفيها، وتقلب ألفاظها إلى المستقبل، كقولك: (لم يقم) ... ، والمعنى (ما قام زيد) ... غير أن (لم) هي المغيِّرة للفظ، فكذلك (إنْ) مغيِّرة لفظَ المستقبل إلى الماضي في اللفظ»[٣].

وقد ردَّ السيرافي على المبرد قائلاً: «والوجه الذي ذهب إليه سيبويه -عندي-

---

(١) الكتاب ١/١٦.

(٢) في المطبوع من الشرح ١/١٤٦ (المضارعة)، وهو تحريف لم يتنبَّه إليه المحقِّقون؛ إذ كيف تقلب (لم) ألفاظ المضارعة إلى المستقبل؟! وما أثبته موافق لما في النسخة التي اعتمدتها.

(٣) شرح السيرافي ١/٤٠ب-٤١أ (مخطوط)، و١/١٤٦-١٤٧ (مطبوع).

صحيحٌ، وهو غير مشبهٍ لما شبَّهه به أبو العباس؛ وذلك أنَّ (لم) وغيرها من الحروف التي تُغيِّر الألفاظ، وتدخل له، لا يصلح دخولها إلا مغيِّرة، ولو كانت (إنْ) هي التي غيَّرت اللفظ، وقلبت المستقبل إلى الماضي؛ لما جاز أن يوجد إلا كذلك؛ لأنَّ هذا بمنزلة عملٍ تعملُه، وتأثيرٍ تؤثِّره، فلا تدخل إلا كذلك، كما أنَّ (لم) إذا دخلت على الفعل الماضي؛ لم يصح أن يبقى على مضيِّه، وقلبته إلى المستقبل»[١].

ونقل ابن القيِّم[٢] في (البدائع) عن المبرد مثل الذي أورده السيرافي، وضعَّفه محتجاً بأنَّ الأدوات المغيِّرة للكَلِم إنما تغيِّر معانيها دون ألفاظها كالاستفهام المغيِّر لمعنى ما بعده من الخبر إلى الطلب، وكالتمنِّي، والطلب، والترجِّي، والنفي ...[٣].

والذي في (المقتضب) يخالف ما نقله السيرافي، وابن القيِّم، إذ وافق المبرد فيه سيبويه على أنَّ (إنْ) الشرطية إذا دخلت على الفعل الماضي؛ قلبت معناه إلى المستقبل، ولم تقلب لفظ المستقبل إلى الماضي.

ونص (المقتضب) هو: «وقد يجوز أنْ تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلة؛ لأنَّ الشرط لا يقع إلا على فعلٍ لم يقع، فتكون مواضعها مجزومة، وإنْ لم يتبيَّن فيها الإعراب، كما أنَّك إذا قلتَ: (جاءني خمسةَ عشرَ رجلاً)؛ كان موضعُه موضعَ رفعٍ، وإنْ لم يتبيَّنْ فيه للبناء، وكذلك (جاءني مَنْ عندك) ... كلُّ ذلك غيرُ معربٍ في اللفظ، وموضعه موضعُ الإعراب، وذلك قولُك: (إنْ أتيتَني أكرمتُك)، و(إن جئتَني جئتُك)، فإن قال قائل: فكيف أزالت الحروف هذه الأفعال عن مواضعها، وإنما هي لما مضى في الأصل؟

قيل له: الحروف تفعل ذلك لما تدخل له من المعاني؛ ألا ترى أنَّك تقول: (زيدٌ يذهب يا فتى)، فيكون لغير الماضي، فإن قلت: (لم يذهب زيد)؛ كان بـ(لم) نفياً لما مضى، وصار معناه (لم يذهب زيدٌ أمسِ)، واستحال (لم يذهب زيدٌ غداً)»[٤].

---

(١) شرح السيرافي ١/١٤١أ (مخطوط)، و١/١٤٧ (مطبوع).

(٢) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعيد بن حريز الزُّرعي، الحنبلي، جمع علوماً كثيرة، توفي سنة «٧٥١هـ »، انظر: البغية ١/٦٢-٦٣، ومعجم المؤلفين ٩/١٠٦.

(٣) انظر: بدائع الفوائد ٤/١٨٨.

(٤) المقتضب ٢/٤٩.

المسألة (١٠٥)

(إن) الشرطية:

العدول إليها عن (أنْ) الناصبة للمضارع

سأل سيبويه شيخَه الخليل عن (إنْ) في قول الفرزدق[١]:

أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا   جِهاراً ولم تَغْضَبْ لقَتْلِ ابن خَازِمِ

فأجاب بأنَّ الشاعر عدل إليها عن (أنْ) الناصبة للمضارع؛ لأنَّه قد فصل بينها وبين الفعل، والعرب لم تفصل بين (أنْ) والفعل في نثرٍ، أو شعرٍ، أمَّا (إنْ) الشرطية؛ فقد أتى الفصل بينها وبين الفعل المفسِّر لفعل الشرط.

هذا ما نقله سيبويه عن شيخه واعتمده[٢]، ونسب المرادي وابن هشام إلى الخليل غير هذا، فذكرا أنَّ الصواب عنده في البيت فتح همزة (أنْ)؛ لأنها الناصبة للمضارع[٣].

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرافي) أنَّ المبرد، وأبا بكر مَبْرمَان ردَّا مذهب الخليل وسيبويه، ومنعا كسر همزة (أنْ) في البيت؛ لأنَّ (إنْ) الشرطية توجب الاستقبال، وقد أحاط العلم أنَّ الشاعر قال هذا الشِّعر بعد قتل قتيبة،

---

(١) انظر: البيت برواية كسر (إنْ) في: الكتاب ٣/١٦١، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٧، والانتصار ص ٢٢٣، وشرح السيرافي ٤/٤٩أ، والمسائل المنثورة ص ٢٣٣، وشرح الرماني ٣/١٩٧أ، وتحصيل عين الذهب ١/٤٧٩، والكشف ١/٤٠٥، وأمالي ابن الحاجب ١/٢١٨، وشرح الكافية ٢/٢٦٤، والمغني ١/٢٦، وشرح أبيات المغني للسيوطي ١/٨٦، والخزانة ٩/٧٨.

وانظره برواية فتح (أنْ) في: ديوان الفرزدق ص ٦١٤، والمسائل البصريات ١/٤٤٤، والأزهية ص ٦٩، والأمالي الشجرية ٣/١٦٣، والجنى الداني ص ٢٢٤، والهمع ٢/١٩.

وقتيبة: هو ابن مسلم الباهلي. وابن خازم: هو عبد الله بن خازم السلمي، وانظر خبريهما في: الخزانة ٩/٨٣-٨٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/١٦١-١٦٢.

(٣) انظر: الجنى الداني ص ٢٢٥، والمغني ١/٢٧.

وحزّ أذنيه[١].

وأضاف المبرد أنَّ الشاعر أراد (أنْ) المخففة من الثقيلة التي اسمها ضمير الشأن، حيث يقول في (مسائل الغلط) معلّقاً على مذهب الخليل وسيبويه: «وهذا خطأ؛ وذلك لأنَّ (إنْ) إنما هي لِما لم يقع، والشعر قيل بعد قتل قتيبة، ولكنّه أراد (أنْ) المخففة من الثقيلة، كأنَّه قال: (أتغضبُ أنْه أذنا قتيبة حُزَّتا)، أي: لأنّه، وكسرُ (أنْ) هاهنا لا يجوز ألبتة ...»[٢].

وقد ردَّ على المبرد ومبرمان ابنُ ولَّاد[٣]، والسيرافي[٤]، والأعلم[٥]، وحجَّتهم أنَّ لفظ الشرط قد يقع لما في معنى الماضي، كقول الشاعر[٦]:

إنْ يَقتلوك فإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عاراً عَلَيْكَ وبعضُ قَتْلٍ عارُ

وقول الآخر[٧]:

إنْ يَقْتُلُوك فقد هَتَكْتَ بيوتَهم بِعُتَيْبَةَ بن الحارثِ بن شِهابِ

وزاد ابن ولَّاد على هذا ردَّ كونِ (أنْ) هي المخففة من الثقيلة قائلاً: «وأمَّا تأويله [أي المبرد] (أنْ) المخففة من الثقيلة؛ فلا يجوز ذلك؛ لأنَّ الجملةَ التي بعدها

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٤/٤٩أ-ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/٧٩٢.

(٢) انظر: الانتصار ص ٢٢٣.

(٣) انظر: المصدر السابق ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٤/٤٩أ-ب.

(٥) انظر: تحصيل عين الذهب ١/٤٧٩.

(٦) هو ثابت قطنة، انظر: شعره ص ٤٩، والشعر والشعراء ٢/٦٣١، وشرح السيرافي ٤/٤٩ب، والخزانة ٩/٥٧٦، والدرر اللوامع ٢/١٢، ومعجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد رقم (٩٧١).

(٧) هو رُبيِّعة بن عبيد، أبو ذؤاب الأسدي، والبيت من قصيدة يرثي بها ابنه ذؤاباً.

انظر البيت منسوباً في: الأمالي ٢/٧٢، وشرح الحماسة المنسوب إلى المعرّي ١/٥١١، ودلائل الإعجاز ص ٢٥٣، وشرح الحماسة للتبريزي ٢/١٦٦.

وانظره غير منسوب في: شرح السيرافي ٤/٤٩ب، وتحصيل عين الذهب ١/٤٧٩.

وعتيبة: من بني ثعلبة بن يربوع التميمي، وهو فارس بني تميم، انظر: جمهرة أنساب العرب ص ٢٢٤، وانظر قصة البيت في: سمط اللآلي ٢/٧٠٦-٧٠٧.

مبنيَّةٌ من اسمٍ وفعل، وإذا كانت من اسمٍ وفعل؛ فالفعلُ أولى أنْ يلي (إنْ)، ولا يجوز أنْ تنوي بها الثَّقيلة إن كان في الجملة فعلٌ؛ لأنَّ (إنْ) تطلبُ الفعلَ»[1].

ولا أجد دليلاً يعضِّد ما ذكره ابن ولاَّد.

وممَّن أخذ بمذهب الخليل وسيبويه -أيضاً- الرُّمَّاني[2]، والقيسيّ[3]، وابنُ الحاجب[4]، والرضيّ[5]، وابنُ هشام[6]، وحملَ الأخير البيتَ على وجهين يصحُّ بهما كسر (إنْ)[6]:

أحدهما: أن يكون على إقامة السَّبب مُقامَ المُسبَّب، والأصل (أتغضب إنْ افتخرَ مفتخرٌ بسبب حز أذني قتيبة)، فالافتخار سببٌ للغضب، ومُسَبَّبٌ عن الحزِّ، وهو لم يقع بعد.

والآخر: أنْ يكون على معنى التَّبيُّن، أي: (أتغضب إن تبيَّن في المستقبل أنَّ أذني قتيبة حزَّتا فيما مضى).

وهذان الوجهان ضعيفان؛ لأنهما يُوجبان أنَّ الغضب لم يقع بعدُ، وهذا خلاف مراد الشاعر؛ لأنَّه يتعجَّبُ من غضب المخاطب لما حدث لقتيبة، وعدم غضبه لقتل ابن خـازم.

وظاهر كلام الفراء أنَّه يرى رأي الخليل وسيبويه -أيضاً-، إذ ذكر البيت[7] عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً إِنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِيْنَ﴾[8] بكسر (إنْ) على قراءة نافع، وحمزة، والكسائي، وشبَّهه بقوله تعالى: ﴿ولا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ إِنْ صَدُّوكُمْ﴾[9] بكسر (إنْ) على قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وكان قد صرَّح

---

(١) الانتصار ص ٢٢٤.

(٢) انظر: شرح الرماني ٣/١٩٧أ-ب.

(٣) انظر: الكشف ١/٤٠٥.

(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/٢١٨.

(٥) انظر: شرح الكافية ٢/٢٦٤.

(٦) انظر: المغني ١/٢٦.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٧-٢٨.

(٨) من الآية (٥) من سورة الزخرف، وانظر هذه القراءة في: السبعة ص ٥٨٥.

(٩) من الآية (٢) من سورة المائدة، وانظر هذه القراءة في: السبعة ص ٢٤٢.

عند حديثه عن هذه الآية بأنَّ (إنْ) للشرط[١].

والحقُّ أنَّ اعتراض المبرد ومبرمان ردٌّ للرواية؛ لأنَّ الخليل وسيبويه رويا البيت بالكسر، وعلَّلا ذلك بما تقدَّم، فلا وجه -إذن- لمنع المبرد ومبرمان كسرَ (إنْ).

أمَا فتح (أنْ) الذي أوجباه؛ فرواية أخرى للبيت، ومن هنا يتبيَّن أنَّ للشاهد روايتين:

إحداهما: كسر (إنْ) على أنها شرطية.

والأخرى: فتح (أنْ) على أنها المخففة من الثقيلة على الأصح، وهذا قول أبي علي الفارسي في (المسائل المنثورة)[٢].

هـذا، وقـد نقل بعض النحويين عن الكوفيين أنهم احتجُّوا بالبيت المتقدّم لثلاثـة أمور:

الأول: مجيء (إنْ) بالكسر بمعنى (إذْ)[٣]، وهذا النقل يخالف مذهب الفراء المتقدم، وهو أحد أئمة النحو الكوفي، فإمَّا أنْ يكونَ مخالفاً رأيَ أصحابه، وإمَّا أن يكون في النقل عنهم سهوٌ، ويؤيد الأخير أنَّ الفراء تحدَّث عن مجيء (أنْ) بالفتح بمعنى (إذْ)، ثم ذكر جواز الكسر، ولم يصرِّح بأنَّه للشرط في هذا الموضع[٤]، فلعلَّ من نقل ذلك حسب أنَّ الفراء وأصحابه يجعلون (إنْ) في البيت بمعنى (إذْ) كـ(أنْ).

والثـانـي: مجـيء (أنْ) بـالفتـح بمعنـى (إذْ)[٥]، وقـد تبعهـم الهـروي[٦] في (الأزهيـــة)[٧].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٠٠.

(٢) انظر: المسائل المنثورة ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٣) انظر: المغني ١/٣٦، والخزانة ٩/٧٩.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٧-٢٨.

(٥) انظر: المغني ١/٢٦.

(٦) هو علي بن محمد الهروي النحوي، من أهل هراة، استوطن مصر، وروى عن الأزهري صاحب (التهذيب). انظر: إنباه الرواة ٢/٣١١.

(٧) انظر: الأزهية ص ٦٧-٦٩، وانظر ردَّ هذا المذهب في: الأمالي الشجرية ٣/١٦٢-١٦٣، والجنى الداني ص ٢٢٥.

والثالث: ورود (أنْ) بالفتح بمعنى الشرط[١]، وهو مذهب الأصمعي أيضاً[٢]، واختاره ابن هشام في (المغني)[٣].

وفي النقل عن الكوفيين -كما ترى- تناقضٌ، فمرة ينسب إليهم الاحتجاج بالبيت لورود (أنْ) بالفتح بمعنى (إذْ)، ومرة ينقل عنهم الاحتجاج به لورودها بمعنى الشرط.

والمرجَّح -عندي- أنَّهم لم يستشهدوا برواية الفتح إلا لورود (أنْ) بمعنى (إذْ)؛ لأنَّ هذا يتَّفق مع ما ذكره شيخُهم الفراءُ في (معاني القرآن)[٤].

---

(١) انظر: الجنى الداني ص ٢٢٣-٢٢٤، والمغني ١/٣٥، والهمع ٢/١٩.

(٢) انظر: الهمع ٢/١٩.

(٣) انظر: المغني ١/٣٥-٣٦.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٧-٢٨.

المسألة (١٠٦)

فاء الجواب:

حذفها من الجواب في السَّعة

ذكر سيبويه في باب (أيّ) ما يُفهم منه جواز حذف الفاء من الجواب في السَّعة، حيث يقول: «وتقول: (أيُّها تشاءُ لك)، فـ(تشاء) صلةٌ لـ(أيُّها) حتى كمل اسماً، ثم بنيت (لك) على (أيُّها) [يريد أن (لك) خبر لـ(أيّ)]، كأنّك قلت: (الذي تشاءُ لك)، وإنْ أضمرتَ الفاء؛ جزمت (تشأ)، ونصبتَ (أيَّها) ...»[١].

الاعتراض ومناقشته:

حكى السيرافي عن بعض النحويين ردَّ ما ذهب إليه سيبويه في هذا الموضع، فقال: «وأول شيءٍ رُدَّ على سيبويه من هذا الباب قوله: وإنْ أضمرتَ الفاء؛ جازيت، وجزمت (تشأ)، ونصبت (أيّها)، فقال الراد: إضمار الفاء إنما يجوز في الشعر، وقد ذكر سيبويه ذلك في كلامه»[٢].

والراد على سيبويه هو المبرد في (مسائل الغلط)[٣]، ومراده بقوله: «وقد ذكر سيبويه ذلك في كلامه» قولُ سيبويه في باب الجزاء: «وسألته عن قوله: (إنْ تأتني أنا كريم)، فقال: لا يكون هذا إلا أنْ يضطر شاعر»[٤].

وقد انبرى ابنُ ولاَّد لرد اعتراض المبرد، وذهب إلى أنَّ سيبويه يقسِّم حذف الفاء من الجواب قسمين:

الأول: خاص بالضرورة، وذلك إذا كان ما دخلت عليه الفاء كلاماً تاماً، يصح

---

(١) الكتاب ٢/٣٩٨ (هارون)، وعبارة (وإن أضمرت الفاء ...)، وهي موضع الاعتراض، ساقطة من نسخة (بولاق) فقط.

(٢) شرح السيرافي ٣/١٧٠أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٦٧٧-٦٧٨.

(٣) انظر: الانتصار ص ١٩٠.

(٤) الكتاب ٣/٦٤.

الابتداء به، نحو: (إنْ تأتني فأنا كريمٌ).

والثاني: جائز في السَّعة على ضعف، وذلك إذا كان ما دخلت عليه الفاء متعلّقاً بما قبلـه، ولا يصـح الابتـداء به، كما في المثال الذي أورده سيبويه في باب (أيّ)(١).

وقد فهم ابن ولاَّد هذا من قول سيبويه في باب الجزاء: «وزعم أنَّه لا يحسن في الكلام (إنْ تأتني لأفعلنَّ)»(٢).

وقريبٌ من هذا ما اعتذر به السيرافي عن سيبويه، إذ ذكر أنه يجيز حذف الفـاء في السعـة في بعـض المواضـع، ووعـد بأن يبيِّن ذلـك في باب الجزاء، ولكنَّه لم يفِ بوعده(٣).

والذي أراه أنَّ سيبويه في باب الجزاء جعل حذف الفاء كله ضرورة، ويؤيِّد هذا ما يأتـي:

أولاً: أنَّه استشهد للحذف في الضرورة بقول الشاعر(٤):

بَنِي ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شِرْبَها   بَنِي ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظالِمُ

فـ(ظالمٌ) مثـل (لـك) في المثـال السالـف فـي عـدم جـواز الابتـداء به.

ثانياً: أنَّ (لا يحسن) في قوله: «وزعم أنَّه لا يحسن في الكلام (إنْ تأتني لأفعلنَّ)» بمعنى (لا يجوز)، ويؤكِّد ذا أمران:

أحدهما: أنَّه ذكر قبل أسطر عدم جواز حذف الفاء من نحو (إنْ تأتني فأنا كريم) إلا في الضرورة، وعلَّل ذلك بصحـة الابتـداء بـ(أنا كريم)(٥)، وهذا

---

(١) انظر: الانتصار ص ١٩٠-١٩٢.

(٢) الكتاب ٣/٦٥.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٣/١٧٠أ، و٢٢٤أ وما بعدها.

(٤) من بني أسد، انظر: الكتاب ٣/٦٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٨٦، وتحصيل عين الذهب ١/٤٣٦، ومعجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد رقم (٢٤٧٠) ص ٥٩٨، ومعجم شواهد العربية ص ٣٤١.

ولا تنكعوا: لا تمنعوا، انظر: اللسان (نكع).

(٥) انظر: الكتاب ٣/٦٤.

ما علَّل به -أيضاً- عدم حسن الحذف من (الأفعلن)[١].

والآخر: أنّني لحظت في (الكتاب) أنَّ سيبويه قد يعادل (لا يحسن)، ومرادفاته بـ(لا يجوز)، ومن ذلك قوله في (باب الإضمار في ليس، وكان كالإضمار في إنَّ): «قال الشاعر، وهو حميد الأرقط[٢]:

فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ   ولَيْسَ كُلَّ النَّوى تُلْقِي المَسَاكِيْنُ[٣]

فلو كان (كل) على (ليس)، ولا إضمار فيه؛ لم يكن إلا الرفع في (كل)، ولكنَّه انتصب على (تُلقي)، ولا يجوز أنْ تحمل (المساكين) على (ليس)، وقد قدَّمتَ، فجعلتَ الذي يعمل فيه الفعل الآخِر يلي الأول، وهذا لا يحسن، لو قلت: (كانت زيداً الحُمَّى تأخذ، أو تأخذ الحُمَّى)؛ لم يجز، وكان قبيحاً»[٤].

فهو -كما ترى- قد عادل (لا يجوز) بـ(لا يحسن)، و(لم يجز) بـ(كان قبيحاً).

ومن ذلك -أيضاً- قوله في أبواب الاشتغال: «واعلم أنَّ حروف الاستفهام يقبح أنْ يُصيَّر بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: (هل زيدٌ قام؟)، و(أين زيدٌ ضربته؟)؛ لم يجز إلا في الشعر»[٥].

ففي هذا النص قرن (يقبح) -وهي بمعنى (لا يحسن)- بـ(لم يجز).

ومثل ذلك -أيضاً- قوله في أبواب الاستثناء: «وتقول: (ما فيها إلا زيدٌ)، و(ما علمتُ أنَّ فيها إلا زيداً)، فإنْ قلبتَه، فجعلته يلي (أنَّ)، و(ما) في لغة أهل الحجاز؛ قبُح، ولم يجز»[٦].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٦٥.

(٢) هو حميد بن مالك بن رِبْعِيّ بن مُخاشن بن قيس بن فضلة ... بن زيد مناة بن تميم، شاعر إسلامي أموي، انظر: الخزانة ٥/٣٩٥.

(٣) انظر: الكتاب ١/٧٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٨٢، وشرح السيرافي ٣/٢٢٦ب، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٧٥، وتحصيل عين الذهب ١/٣٥، والأزمنة والأمكنة ٢/٣١٧، ومعجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد رقم (٢٨٦٧)، ص ٦٥٤.

(٤) الكتاب ١/٧٠.

(٥) المصدر السابق ١/١٠١.

(٦) المصدر السابق ٢/٣١٧.

ومن هنا يتبيَّن أنَّ ظاهر ما قرَّره سيبويه في باب (أيّ) -وهو جواز حذف الفاء في السَّعة- يخالف ما أثبته في باب الجزاء، ولكن قد يُعتذر له بأنَّه يجيز الحذف ممَّا كان له تعلُّقٌ بما قبله كالجار والمجرور في المثال المتقدم في أول المسألة، وعلَّة ذلك أنَّ الغرض من الفاء هو التعليق، وقد تحقَّق بعضه بارتباط الجار والمجرور بما قبله من الكلام.

المسألة (١٠٧)

فاء الجواب:

حذفها أو تقدير تقديم ما وقع موقع الجواب

ذكر سيبويه في أبواب الشرط أنَّ لِما وقع في موضع الجواب، وليس في اللفظ ما يدلُّ على أنّه الجواب صورتين:

الأولى: أنْ يكون فعل الشرط ماضياً، والواقع موقع الجواب فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، نحو (إنْ أتيْتَنِي آتيك)، وقول زهير[١]:

وإنْ أتاه خَلِيْلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ   يقولُ: لا غائبٌ مَالي ولا حَرِمُ

وهذه الصورة أجازها في السَّعة، وذهب إلى أنَّ الأصل تقديم ما وقع موقع الجواب المحذوف[٢]، وإنما جازت في غير الشِّعر؛ لأنَّ أداة الشرط ليس لها عملٌ في اللفظ.

والثانية -وهي خاصة بالشعر-: أن يكون فعل الشرط مضارعاً مجزوماً، والجواب فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، أو شيءٌ لا يصح أن يقع جواباً إلا إذا اقترن بالفاء، والفاء غير موجودة في اللفظ، وهذه الصورة أجاز فيها وجهين:

أحدهما: أنْ يكون ما وقع في موضع الجواب مؤخراً من تقديم، ودالاً على الجواب المحذوف.

والآخر: أن تكون الفاء قد حُذِفَتْ من الجواب[٣].

وأنشد أبياتاً شواهد على ذلك، وهي:

١ - قول الراجز[٤]:

---

(١) انظر: ديوان زهير بشرح ثعلب ص ١٢٩، والكتاب ٣/٦٦، قال ثعلب: «الخليل من الخَلّة: الفقير، والحَرِمُ: المنع، يقول: ليس لمالي منعٌ عنك ...».

(٢) انظر: الكتاب ٣/٥٢.

(٣) انظر: المصدر السابق ٣/٦٧-٦٨، ٧٠-٧١.

(٤) تقدم الشاهد في المسألة ذات الرقم (٢).

يا أَقْرَعُ بنَ حابِسٍ يا أَقْرَعُ   إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

فـ(تصرعُ) إمَّا أن يكون مؤخَّراً من تقديم، وجواب الشرط محذوفٌ وجوباً[١]، وأصل الكلام (إنك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك؛ تُصْرَعْ)، وإمَّا أن يكونَ مع فاعله خبراً لمبتدأٍ محذوف هو وفاء الجواب، والتقدير (فأنت تُصْرَعُ).

٢ - قول الشاعر[٢]:

هذا سُرَاقَةُ لِلْقُرآنِ يَدْرُسُهُ   والمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يلقَها ذيبُ

فـ(ذيب) يجوز أن يكون خبراً لـ(المرء)، ودلَ على الجواب المحذوف وجوباً، والأصل (والمرءُ عند الرُّشا ذيبٌ إنْ يَلْقَها؛ فهو ذيب)، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأٍ حُذِفَ هو وفاء الجواب، والتقدير: (فهو ذيبٌ)، وتكون جملة الشرط برُمَّتها خبر (المرء).

٣ - قول الشاعر[٣]:

وأنِّي مَتَى أُشْرِفْ على الجانبِ الذي   به أنتِ منْ بينِ الجوانبِ نَاظِرُ

فـ(ناظر) خبرٌ لـ(أنَّ) موخَّرٌ من تقديم، وقد دلَّ على الجواب، والأصل: (وأنّي ناظرٌ متى أُشرفْ على الجانب ... فأنا ناظرٌ)، أو خبرٌ لمبتدأٍ محذوف هو وفاء الجواب، والتقدير: (وأنّي متى أُشْرِفْ ... فأنا ناظرٌ)، وجملة الشرط -حينئذٍ- في محل رفع خبر (أنَّ).

٤ - قول الشاعر[٤]:

فَقُلْتُ: تحمَّلْ فَوْقَ طَوْقِك إنَّها   مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِها لا يَضِيرُها

فـ(لا يضيرُها) يجوز أن يكون مؤخَّراً من تقديم، والجواب محذوف، والأصل: (مُطَبَّعَةٌ لا يضيرُها مَنْ يأتِها؛ لا يضيرُها)، ويجوز أن يكون

---

(١) يجب حذف الجواب إن كان الدال عليه ما تقدَّم، مما هو جواب في المعنى، انظر: أوضح المسالك ٤/٢١٧.

(٢) لم أعثر على اسمه، وانظر البيت في: الكتاب ٣/٦٧، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٣١٥.

(٣) هو ذو الرُّمة، انظر: ديوانه ٢/١٠١٤، والكتاب ٣/٦٨.

(٤) هو أبو ذؤيب الهذليّ، انظر: شرح أشعار الهذليين ١/٢٠٨.

خبراً لمبتدأٍ حُذِفَ مع فاء الجواب، والتقدير: (مَنْ يأتِها فهو لا يضيرُها).

وأُشير -هنا- إلى أن ابن مالك ذكر أن سيبويه لا يُجيز سوى تقدير التقديم[١]، ولعلَّ سبب ذلك أن سيبويه لم يذكر حذف الفاء إلا عند حديثه عن البيت الرابع[٢].

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرافي) أنَّ أبا العبَّاس المبرد ردَّ على سيبويه تجويزه تقدير التقديم في الأبيات السابقة، وأوجب أن تكون الفاء قد حُذفت من الجواب، محتجاً بأن المرفوع إذا وقع بعد الشرط؛ فقد وقع في موقعه فلا ينوى به التقديم الذي ليس بموضعه، كما لا يقال: (ضربَ غلامُه زيداً) على نيَّة (ضرب زيداً غلامُه)؛ لأن (الغلام) وقع في موضعه؛ لأنه فاعل، وحقُّ الفاعل التقديم[٣].

كما جاء في الشرح المذكور أن نحوياً آخر ردَّ تقدير تقديم (لا يضيرها) في البيت الرابع، وعلل حكمه بأنَّ التقديم يَمنع أن تكون (مَنْ) فاعلاً لـ(يضيرها)؛ لأنها قد جزمت (يأتها)، وأسماء الشرط لا يعمل فيها ما قبلها، ومقتضى هذا أن (يضيرها) لا فاعل له حينئذٍ[٤].

وما نقله السيرافي عن المبرد يتَّفق مع ما في (المقتضب)[٥].

وقد ذهب مذهب سيبويه جمهور البصريين[٦]، والسيرافي، وأجاب الأخير عن الاعتراضين.

فأمَّا اعتراض المبرد؛ فدفعه قائلاً: «والجواب عن هذا أنَّ الشَّرط على وجهين: **أحدهما:** أن يكون المُعتمدُ المقصود تقديمَ الشرط، وإتباعَ الجواب له، كقولك:

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٩.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٧١.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/١١٦أ، ٣/٢٤٣أ، ٣/٢٣٣أ.

(٤) انظر: المصدر السابق ٣/٢٣٢ب-٢٣٣أ.

(٥) انظر: المقتضب ٢/٦٧، ٦٩-٧٠.

(٦) انظر: المصدر السابق ٢/٧٠.

(إنْ تَأْتني آتِك)، و(إنْ تَأْتِني فأنا مُكْرِمٌ لك)، فلا يجوز تقديم الجواب على الشَّرط.

والآخر: أن يكون الاعتماد على فعلٍ وفاعل، ومبتدأٍ وخبرٍ يبتدئه المتكلم، ويعلِّقه بشرطٍ كما يعلِّقه بظرفٍ، فيقول: (أُكْرِمُك إنْ أتيتنّي)، و(أنا مُكْرِمُك إنْ زرتني)، كما تقول: (أُكْرِمُك يومَ الجمعة)، فإذا قال: (إنْ أتيتَني أكرمُك)؛ فليس (أكرمك) بجوابٍ، فيكون تقديمُنا له إلى غير موضعه، وإنما هو الفعل الذي القصد فيه التقديم، ويدلُّ على ذلك أنَّ المُقْسِم إذا حلف على شرطٍ وجزاءٍ؛ جعل جواب القسم نائباً عن جواب الجزاء، وجعل إعرابه ولفظه على جواب اليمين دون جواب الشَّرط في المجازاة، وإنْ كان واقعاً بعد الشَّرط، وذلك قولك: (والله لئن جفوتني لا أزُورُكَ)، فترفع (لا أزورُك)، وهو بعد (جفوتني) الذي هو شرطٌ، فإنْ كان (لا أزورُك) مجازاةً؛ فينبغي أن يكون مجزوماً، وإنْ كان نُوِيَ به غير المجازاة، وهو واقع موقع الجزاء؛ ما يُنوى به غير الجزاء»[1].

وأمَّا الاعتراض الآخر؛ فأجاب عنه بأنَّ فاعلَ (يضير) -إذا نُوِيَ تقديمُه- مضمرٌ على شرط التفسير، كما في: (ضَرَبَني وضربتُ زيداً)، ونحوه مما يُضمر على شرط التفسير، كأنَّه قال: (لا يضيرُها أحدٌ إن أتاها)، فأضمر فاعل (يضير)؛ لأن الكلام الذي بعده، فيه ذكرُ المضمر الذي أُضمر على شرط التفسير[2].

والأشبه بالصواب -عندي- أنَّ توجيه سيبويه أقوى في الصورة الأولى؛ ذلك أنَّه جائزٌ في الكلام، بخلاف توجيه المبرد -وهو تقدير الفاء- فإنَّه ضرورة شعرية.

أمَّا في الصورة الثانية؛ فتقدير الفاء أسهل من تقدير التقديم؛ لأنَّ في الأخير تكلُّف تقدير التقديم، وحذف الجواب.

---

(١) شرح السيرافي ٣/٢٣٣أ-ب.

(٢) انظر: المصدر السابق ٣/٢٣٣ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٧٣٥-٧٣٦.

المسألة (١٠٨)

لام الأمر:

حذفها مع إبقاء عملها في ضرورة الشعر

أجاز سيبويه في الضرورة حذف لام الأمر مع إبقاء عملها؛ حملا على إعمال (أنْ) مضمرة[1]، واستشهد بقول الشاعر[2]:

محمدُ تفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ   إذا ما خِفْتَ منْ شيءٍ تَبَالا

والشاهد فيه جزم (تفدِ) بلام الأمر المحذوفة.

واستشهد -أيضاً- بقول متمّم بن نويرة[3]:

على مثلِ أَصْحابِ البَعُوضَةِ فاخمشي   لك الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يبكِ من بَكَى[4]

والشاهد فيه إعمال لام الأمر المحذوفة في (يبكِ).

وورد في نسختي (بولاق)، و(هارون) شاهدٌ آخر، وهو قول الشاعر[5]:

فَمَنْ نَالَ الغِنَى فَلْيَصْطَنِعْهُ   صَنِيْعَتَه ويَجْهَدْ كلَّ جَهْدِ

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٨.

(٢) نسب البيت إلى حسّان، وأبي طالب، والأعشى، وليس في ديوان واحدٍ منهم، انظر: شرح الكافية ٢/٢٦٨، وشرح الشذور ص ٢١١، والخزانة ٩/١٤.

وانظر -أيضاً-: الكتاب ٣/٨، وتحصيل عين الذهب ١/٤٠٨، وشرح أبيات المغني للسيوطي ٢/٥٩٧، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٣٣٩، و٧/٣٥٢، وانظر الهامش رقم (٥) في الصفحة الآتية.

والتبال: سوء العاقبة، انظر: تحصيل عين الذهب ١/٤٠٩.

(٣) هو متمم بن نويرة بن جمرة بن شداد بن عبيد، من زيد مناة بن تميم، من الصحابة رضوان الله عليهم. انظر ترجمته في: الإصابة ٣/٣٦٠-٣٦١، والخزانة ٢/٢٤-٢٨.

(٤) انظر: ديوان متمم ص ٨٤، والكتاب ٣/٩، وتحصيل عين الذهب ١/٤٠٩، وشرح أبيات المغني للسيوطي ٢/٥٩٩، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٣٣٥.

والبعوضة: موضع قتل فيه مالك أخو الشاعر وجماعته، انظر: شرح أبيات المغني للسيوطي ٢/٥٩٩، والخزانة ٢/٢٤-٢٨، وسيأتي للبيت مصادر أخر في أثناء المسألة.

(٥) هو أُحيحة بن الجُلاح، انظر: الكتاب ٣/٩ (هارون)، و١/٤٠٩ (بولاق)، ويُنسب إلى أبي قيس بن الأسلت، انظر: ديوانه ص ٧١.

وأرجّح أنّه من إضافة بعض المعلقين على (الكتاب)؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ الظاهر فيه عطف (يجهدْ) على (يصطنعْ) المجزوم بلام الأمر.

ثانياً: أنّـــه لم يـــرد في شـــروح (الكتـــاب)[١]، ولم يتعرَّض لـــه المبـــرد في اعتراضـــه لسيبويه.

ثالثاً: أنّه لم يرد في بعض نسخ (الكتاب) المخطوطـــة، كما ذكر الأستاذ عبد الســـلام هـــارون[٢].

الاعتراض ومناقشته:

أورد السيرافي اعتراض المبرد لسيبويه في هذه المسألة، فقال: «أمَّا حذف اللام من (تفدِ نفسَك)؛ فإنَّ أبا العباس المبرد ينكر البيت، ويزعم أنه باطل، وأجاز البيت الثاني، وعطف (أو يبك من بكى) على معنى (فاخمشي)، وقدَّره مجزوماً باللام، فكأنَّه قال: (فلتخمشي أو يبكِ من بكى)»[٣].

وما ذكره السيرافي يتَّفق مع كلام المبرد في (المقتضب)، إلا أنّه لم يورد تعليل المبرد للمنع، وهـــو: «أنَّ عوامـل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة»، فهي أحق بمنـع الحذف[٤].

ولم أجد أحداً من النحويين تبع المبرد في هذه المسألة، وإنما ذهب أكثرهم مذهب سيبويه[٥]، واستشهدوا بأبيات كثيرةٍ، وهي تنقسم قسمين:

---

(١) انظر: شرح السيرافي ١٩٢/٣ب، وشرح الرماني ١٩٧/٣أ، ولم يذكره -أيضاً- شراح شواهد سيبويه كالنحاس، وابن السيرافي، والأعلم.

(٢) انظر: الكتاب ٩/٣ هامش رقم (٢).

(٣) شرح السيرافي ١٩٢/٣ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٦٩٤/١-٦٩٥.

(٤) انظر: المقتضب ١٣٠/٢-١٣١.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٤٥/١-٢٤٦، ومعاني القرآن للفراء ١٥٩/١-١٦٠، ومجالس ثعلب ٤٥٦/٢، واللامات ص ٩٤، والأصول ١٧٤/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٦٨، وشرح الأبيات المشكلة ص ٦٣، وشرح الرماني ١٩٧/٣أ، وسر الصناعة ٣٩٠/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيـــرافي ٩٨/٢، ومـــا يجـــوز للشاعـــر في الضـــرورة ص ٩٤، والمفصـــل ص ٣٢٧، والأمالي الشجريـــة ١٥٠/٢، والإنصـــاف ٥٣٠/٢، وشـــروح سقـــط الزنـــد ١١٢٤/٣، وشـــرح المفصـــل ٢٤/٩، = =

القسم الأول: أبيات لم يُختلف في تخريجها -فيما أعلم- وهي ثلاثة:

الأول: قول الشاعر[١]:

فَيَبْكِ على المِنْجابِ أَضْيافُ قَفْرَةٍ   سَرَوا وأُسارى لم تُفَكَّ قيودُها

الشاهد فيه جزم (يبك) بلام محذوفة، وممَّن استشهد به الأخفش[١].

والثاني: قول الشاعر[٢]:

فلا تَسْتَطِلْ مِنّي بقائي ومدَّتي   ولكن يَكُنْ للخيرِ فيك نَصِيبُ

استشهد به الفراء[٣]، وثعلب[٤]، وابن جنّي[٥]، وابن مالك[٦]، وابن الناظم[٧]، والمالقي[٨]، والمرادي[٩]، وابن هشام[١٠].

والشاهد فيه جزم (يكنْ) بلام محذوفة.

والثالث: قول الشاعر[١١]:

= والتوطئة ص ١٤٨، والمقرب ص ٢٩٨، وشرح التسهيل ٤/٥٩، وشرح الكافية ٢/٢٥٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧٠، والمساعد ٣/١٢٢، والمغني ١/٢٢٤، ورصف المباني ص ٣٢٨، والجنى الداني ص ١١٢، وربط الشوارد ص ٥٨.

(١) أنشده الأخفش سماعاً عن العرب، انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٤٦، ولم أقف عليه في غير هذا المصدر.

(٢) لم يسم قائله، انظر: شرح أبيات المغني للسيوطي ٢/٥٩٧، وانظر -أيضاً-: المصادر الآتية.

(٣) انظر: معاني القرآن للفرا، ١/١٥٩.

(٤) انظر: مجالس ثعلب ٢/٤٥٦.

(٥) انظر: سر الصناعة ١/٣٩٠.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٧٠.

(٧) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٧٠.

(٨) انظر: رصف المباني ص ٣٢٨.

(٩) انظر: الجنى الداني ص ١١٤.

(١٠) انظر: المغني ١/٢٢٤.

(١١) نسب البيت إلى الأعشى في: الكتاب ٣/٤٥، وإلى الفرزدق في: الأمالي ٢/٩٠، وإلى ربيعة بن جُشَم في: المفصل ص ٢٤٨، وإلى دثار بن شيبان النمري في: اللسان (ندي)، كما نسب -أيضاً- إلى الحطيئة، انظر: ملحقات ديوانه ص ٢٧٤.

يقول البكري في: التنبيه ص ١٠٠: «هذا البيت ليس للفرزدق، وقد نسب إلى الحطيئة، ولم يروه أحد==

فقلتُ: ادعي وأدعُ فإنَّ أنْدى   لِصَوْتٍ أنْ ينادِيَ داعِيان

الشاهد فيه جزم (أدعُ) بلام محذوفة، وقد استشهد به الفراءَ[١]، وثعلب[٢]، والكوفيون[٣]، وابن جنّي[٤]، وصدر الأفاضل[٥]، وابن يعيش[٦].

أمَّا القسم الثاني؛ فأبيات مختلفٌ في تخريجها، ومنها قول الراجز[٧]:

مَنْ كانَ لا يَزْعُمُ أنّي شَاعِرُ   فَيَدْنُ مِنّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ

وممَّن استشهد به الفراء[٨]، والكوفيون[٩]، والبغداديون[١٠]، والمالقي[١١].

وردَّ الاستشهاد به ابن مالك، حيث يقول: «وليس من هذا ما أنشده الفراء من قول الراجز:

مَنْ كان لا يزعم ....

لأنه لو قصد الأمر؛ لقال: (فليدنُ مني)، وإنما أراد عطف (يدنو) على (يزعم)، وحذف الواو من (يدنو)؛ لدلالة الضمة عليه»[١٢]، وقد تبع ابنَ مالك

= في شعره، والصحيح أنه لدشار بن شيبان، ودشار هو الذي حمله الزبرقان على هجاء بني بغيض ... ويروى: (فقلت: ادعي وأدعوَ إن أندى)».

ولا شاهد في هذه الرواية هنا، وانظر: المصادر الآتية، والمقصور والممدود لابن ولاَّد ص ١١٠.

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٦٠.

(٢) انظر: مجالس ثعلب ٢/٤٥٦.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/٥٣١.

(٤) انظر: سر الصناعة ١/٣٩١-٣٩٢.

(٥) انظر: شروح سقط الزند ٣/١١٢٥.

(٦) انظر: شرح المفصل ٧/٣٥.

(٧) لم تفد مصادري شيئاً عن اسمه، وانظر البيتين في: الخصائص ٣/٣٠٣ إضافةً إلى المصادر الآتية.

ويُروى البيت الثاني: (فليدنُ)، انظر: اللسان (زجر)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

والمزاجر: الأسباب التي من شأنها أن تزجر، انظر: اللسان (زجر).

(٨) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٦٠.

(٩) انظر: الإنصاف ٢/٥٣٣.

(١٠) انظر: سر الصناعة ١/٣٩٢.

(١١) انظر: رصف المباني ص ٣٢٨.

(١٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٧١-١٥٧٢.

ابنُه بدر الدين[١].

ومنها -أيضاً- قول الشاعر[٢]:

فَتُمْسِي صَرِيعاً ما تَقُومُ لحاجةٍ ولا تُسْمِعُ الداعي ويُسْمِعْكَ مَنْ دَعَا

بجزم (يُسْمِعْ) بلام محذوفة، وممَّن استشهد به الفارسي[٣]، وابن جنّي[٤]، وابن يعيش[٥].

وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أنَّه مجزوم بـ(مَنْ) جواباً لها[٦]، وقد ردَّه الفارسي قائلاً: «وهذا القول الذي ذكره في هذا لم نعلم أحداً أجازه، ولو جاز هذا؛ لجاز (آتِ مَنْ يأتني)»[٧].

ويدخل في هذا القسم البيتُ الذي أنشده سيبويه:

محمد تفدِ نفسَك ....

فقد ردَّ الاستشهاد به المازني -وإن لم ينقل عنه منع إعمال اللام المحذوفة في الضرورة- فذهب إلى أنَّ (تفدِ) خبرٌ أريد به الدعاء، وأصله (تفدي نفسَك)، كما في قوله تعالى: ﴿يغفرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِيْنَ﴾[٨]، ولكن الشاعر اضطر إلى حذف الياء[٩]، وقد رجَّح السيرافي هذا محتجاً بقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ ما كُنَّا نَبْغِ﴾[١٠]، كما أخذ به الزمخشري في

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٤/٦٠.

(٢) هو عمران بن حطّان، انظر: المسائل البغداديات ص ٤٦٩، وسر الصناعة ١/٣٩٠، وشرح المفصل ٩/٢٤.

(٣) انظر: المسائل البغداديات ص ٤٦٩.

(٤) انظر: سر الصناعة ١/٣٩٠.

(٥) انظر: شرح المفصل ٩/٢٤.

(٦) انظر: المسائل البغداديات ص ٤٦٩.

(٧) المصدر السابق.

(٨) من الآية (٩٢) من سورة يوسف.

(٩) انظر: شرح السيرافي ٣/١٩٢ب، وفي الأمالي الشجرية ٢/١٥٠ نُسب هذا القول إلى بعضهم.

(١٠) من الآية (٦٤) من سورة الكهف، وهذه قراءة غير ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، والكسائي، انظر: الكشف ٢/٨٣، والمبسوط ص ٢٨٦.

(أعجب العجب)[١]، أمَّا في (المفصل) فذهب مذهب سيبويه[٢].

ومن المناسب ذكره -هنا- أنَّ الدكتور محمد البكاء سها، فحسب أنَّ السيرافي احتج بالقراءة المذكورة لتأييد صحة رأي سيبويه، وتوضيح الشاهد الذي جاء به[٣].

وعلى أيّ حال، فإنَّ ما ذهب إليه سيبويه والجمهور يشهد له ما اتُّفق عليه من الشواهد السالفة، إضافةً إلى أنَّ هناك أمرين يضعّفان ما قرَّره المبرد:

أحدهما: أنّه احتج لمنع حذف اللام بأنَّ عوامل الأفعال لا تضمر، وهذه حجة ضعيفة؛ إذ من المعروف أنَّ (أنْ) الناصبة للمضارع تعمل مضمرة.

والآخر: أنَّ حجَّته لرد الاستشهاد بقول الشاعر:

محمدُ تفدِ نفسَك .... البيت

هي عدم معرفة قائله، وهذه لا تبطل الاستشهاد به؛ لأنَّ مَنْ نقله ثقة.

هذا، وفي المسألة مذهبان آخران:

الأول: مذهب الكسائي، وهو جواز حذف اللام في السَّعة إذا وقعت بعد فعل أمر من القول[٤]، واستشهد بقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِيْنَ آمَنُوا يُقِيْمُوا الصَّلاةَ﴾[٥].

وقد نسب الرضي هذا المذهب إلى الفراء[٦]، وذلك مخالف لما في (معاني القرآن)، حيث ذكر الفراء هذا الرأي وردَّه، وحمل جزم الفعل في الآية المذكورة، وما أشبهها على التشبيه بالجزاء والشرط[٧].

والمذهب الثاني: مذهب ابن مالك في (شرح الكافية الشافية)، إذ قسَّم حذف لام

---

(١) انظر: أعجب العجب ص ٣٤.

(٢) انظر: المفصل ص ٣٢٧.

(٣) انظر: منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه ص ١٦٦.

(٤) انظر: الجنى الداني ص ١١٣.

(٥) من الآية (٣١) من سورة إبراهيم.

(٦) انظر: شرح الكافية ٢/٢٥٢.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٥٩-١٦٠، و٣/٤٥.

الأمر ثلاثة أقسام[١]:

الأول: كثير مطرد، وهو ما ذكره الكسائي.

والثاني: قليلٌ جائزٌ في الاختيار، وذلك إذا وقعت اللام بعد قولٍ غير أمرٍ، واستشهد بقول الشاعر[٢]:

قلتُ لبوّابٍ لديهِ دَارُها تِيْذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُها وجَارُها

يقول بعد أن أنشد البيت: «أراد (لِتِيْذَنْ)، فحذف اللام، وأبقى عملها، وليس مضطراً؛ لتمكنه من أن يقول: (ايذَنْ)».

والثالث: قليلٌ مخصوصٌ بالضرورة، وهو الحذف دون تقدم قول.

هذا ما ذكره ابن مالك في (شرح الكافية الشافية)، أمَّا في (التسهيل)؛ فذهب مذهب سيبويه والجمهور[٣].

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٦٩-١٥٧٢.

(٢) هو منظور بن مرثد الأسدي، انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٧٠، والمغني ١/٢٢٥، والجنى الداني ص ١١٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٦٠٠، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٤/٣٤٠، والدرر اللوامع ٥/٦٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٤/٥٧.

المسألة (١٠٩)

اللام المعلّقة[١]:

حذفها وكسر همزة (إنَّ) لوقوعها جواباً للقسم

من مواضع كسر همزة (إنَّ) وجوباً أن تقع قبل اللام المعلّقة، وهي المسبوقة بفعل قلبيٍّ، أو جارٍ مجراه، كأفعال القسم[٢]، وذلك كقوله تعالى: ﴿واللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُه واللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ المُنافِقِيْنَ لَكاذِبُونَ﴾[٣].

فإنْ لم تذكر اللام وجب فتح الهمزة[٤]، كقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أنَّه لا إلَهَ إلاَّ هو﴾[٥]، وذكر سيبويه أنّه يجوز في الشعر حذفُ اللام، وكسرُ (إنَّ) بعد الفعل المراد به القسم؛ لوقوعها جواباً له، إذ يقول: «وقد يجوز في الشّعر (أشهدُ إنَّ زيداً ذاهبٌ)، يُشَبِّهها بقوله: (واللهِ إنَّه لذاهبٌ)؛ لأنَّ معناها معنى اليمين، كما أنّه لو قال: (أشهد أنت ذاهبٌ)، ولم يذكر اللام؛ لم يكن إلا ابتداء، وهو قبيحٌ ضعيفٌ إلا باللام»[٦].

الاعتراض ومناقشته:

فهم المبرد -كما نقل عنه السيرافيُّ- من قول سيبويه: «وقد يجوز في الشّعر (أشهدُ إنَّ زيداً ذاهبٌ)» أنَّ وجه الضرورة هو كسر همزة (إنَّ)، فاعترض ذلك قائلاً: «ليس للضرورة في (إنَّ)، و(أنَّ) عملٌ؛ لأنَّ وزنهما واحدٌ»[٧].

وأبلغُ ردٍّ على المبرد ما قالـه السيرافيُّ، وملخَّصه أنَّ وجهَ الضَّرورة عند سيبويه

---

(١) انظر: الكتاب ٣/١٤٧، وشرح التسهيل ٢/٢٠.

(٢) انظر: الكتاب ٣/١٤٩، وشرح التسهيل ٢/٢٠.

(٣) من الآية (١) من سورة المنافقون.

(٤) انظر: الكتاب ٣/١٤٩، وشرح التسهيل ٢/٢٠.

(٥) من الآية (١٨) من سورة آل عمران.

(٦) الكتاب ٣/١٥٠-١٥١.

(٧) انظر: شرح السيرافي ٤/٤٢أ، وقد نقله الأعلم، ولم يُشر إلى السيرافي، انظر: النكت ٢/٧٨٦، ولم أجد الاعتراض في كتب المبرد.

ليس ما فهمه المبرد، وإنما هو حذف اللاَّم المعلِّقة، مع بقاء (إنَّ) مكسورة؛ لأنَّ المتكلِّم أراد القسم، ولو لم يرد القسم؛ لفتح الهمزة وجوباً؛ ذلك أن الأفعال الواردة في القسم لها استعمالان:

الأول: ألاَّ يُراد بها القسم، فلا يُؤتى لها بجواب، وتتعدَّى بحرف الجر، نحو (أشهد بأنَّ لا إله إلا اللَّه)، فيجب أن تفتح همزة (أنَّ)؛ لأنَّها مؤولة مع ما بعدها بمصدر مجرور، أو منصوب؛ لإسقاط الخافض.

والثاني: أنْ يُراد بها القسم، فيجب -حينئذٍ- كسر همزة (إنَّ)؛ لوقوعها جواباً له، ومنه مثال سيبويه (أشهدُ إنَّ زيداً ذاهبٌ)[1]، وقول الراجز[2]:

أو تَحْلِفِي بربِّك العَلِيِّ   إنِّي أبو ذيَّالك الصَّبيِّ

بكسر (إنَّ).

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٢/١٤ب-٤٢أ، وقد نقله الأعلم، ولم يُشر إلى السِّيرافي، انظر: النكت ٢/٧٨٦. وانظر -أيضاً-: توضيح المقاصد ١/٣٤٠-٣٤١.

(٢) هو رؤبة، انظر: ديوانه ص ١٨٨، وروايته (أنيّ ...) بفتح الهمزة، وعليها يكون (تحلف) لم يرد به القسم، و(أنَّ) وما بعدها في تأويل مصدر منصوب؛ لإسقاط الخافض، والتقدير: (أو تحلفي ... على أنّي أبو ذيّالك الصبيّ)، انظر: توضيح المقاصد ١/٣٤١.
وانظر رواية الكسر في: توضيح المقاصد ١/٣٤١.

المسألة (١١٠)

نونا التوكيد:

الوقف على الخفيفة اللاحقة للفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة في مذهب يونس

منع سيبويه -تابعاً شيخه الخليل- أن تدخل نون التوكيد الخفيفة على الفعل المسند إلى ألف الاثنين، أو نون النسوة[١]، ولما انتهى من عرض حجته؛ نقل عن شيخه يونس وناسٍ من النحويين[٢] جواز ما منعه، وردَّ عليهم قائلاً: «وأمّا يونس وناسٌ من النحويين فيقولون: (اضْرِبَانْ زيداً)، و(اضْرِبْنَانْ زيداً)، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظيرٌ في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكنٌ إلا أنْ يُدْغَم»[٣].

ثم ذكر أنَّ أصحاب هذا المذهب يقولون في الوقف: (اضْرِباآ)، و(اضْرِبناآ)، فيقلبون نون التوكيد ألفاً، ويمدون الألف الأولى حتى يُرامَ بها ألفٌ أخرى، ثم قال معلِّقاً: «وهو قياس قولهم؛ لأنَّها [أي: نون التوكيد الخفيفة عند الوقف] تصير ألفاً، فإذا اجتمعت ألفان مُدَّ الحرف»[٤].

الاعتراض ومناقشته:

أنكر الزجاج -كما نقل السيرافي- على سيبويه قولَه: «فإذا اجتمعت ألفان؛ مُدَّ الحرف»، وقال: «لو مدَّت الألف الواحدة، وطال مدُّها؛ ما زادت على ألف؛ لأنَّ الألفَ حرفٌ لا يتكرَّر، ولا يؤتى بعدها بمثلها»[٥].

ويُفهم من نصِّ الزجاج أنّه يعترض -أيضاً- مذهب يونس، ومن وافقه، ويرى أنَّ

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧.

(٢) هم الكوفيون كما سيأتي في آخر المسألة.

(٣) الكتاب ٣/٥٢٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٤/٢٤٤ب، وقد نقل الأعلم -باختصارٍ- كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/٩٦٧.

الصواب حذف الألف المنقلبة عن النون.

وقد ردَّ السيرافي على الزجاج، فقال: «والذي قاله سيبويه على قياس القوم أنه يجتمع ألفان، وليس هذا بمنكر، وهو أن تُقدِّر أنَّ ذلك المدَّ الذي زاد بعد النطق بالألف الأولى يُرام به ألفٌ أخرى، وإنْ لم تتكشَّفْ في اللَّفظ كلَّ الانكشاف، وقد رأيناهم بنوا من الممدود شعراً من السَّريع، وضربه (مَفْعُوْلاَنْ)، وحرف الرويِّ منه همزة ساكنة، وقبل الرويِّ ردفٌ ألفٌ، كنحو قولهم[1]:

رِدِي رِدِي وِرْدَ قَطَاةٍ صَمَّاءْ   كُدْرِيَّةٍ أَعْجَبَها بَرْدُ الماءْ

والأبيات على أسماء ممدودة، وقال الراجز[2]:

يَسْتَمْسِكُونَ مِنْ حِذَارِ الإِلْقَاءْ   بِتَلِعَاتٍ كَجُذُوْعِ الشِّيْشَاءْ»[3].

وقريبٌ من هذا ما أثبته ابنُ يعيش، غير أنَّه ذكر أنَّ إنكار الزَّجَّاج موجَّهٌ ليونس[4].

---

(١) البيتان من مشطور السَّريع، وانظرهما غير منسوبين في: الحيوان ٤/٣٨٦، والوساطة ص ٤٠٢، وفيه: «أنشد الأصمعيُّ لبعض العرب، وهو معروفٌ عندهم ...»، وانظر -أيضاً-: الكشاف ٢/٥٢٤، واللسان (صَمَم).

(٢) هو غيلان الرَّبعيُّ، كما في: اللسان (تَلَع)، والتَّلِعَات -هنا-: سُكَّانات السَّفينة. والشِّيشاء: التمر الذي لا يشتد نواه، والمراد هنا النخل الذي تمره على الصفة المذكورة، انظر: اللسان (تَلَع)، و(شَيَش)، والشاعر يصف قوماً في سفينة.

وهنا ملحوظتان:

الأولى: ظاهر قول السِّيرافي: (قال الراجز) أن البيتين من الرجز، وذكر ابن جنِّي أنهما من مشطور السريع، وهو الصحيح، ووزنهما:

مُسْتَفْعِلُنْ	مَفَاعِلُنْ	مَفْعُوْلانْ	فَعِلَتُنْ	مُفْتَعِلُنْ	مَفْعُوْلاَنْ
سالمة	مخبونة	موقوفة مشطورة	مخبولة	مطويَّة	موقوفة مشطورة

وانظر: الخصائص ١/٢٨٠، وشرح أبيات إصلاح المنطق ص ٢٤٤.

والثانية: أن ابن جنِّي ذكر أنَّ هذين البيتين، والبيتين السابقين من قصيدة واحدة، انظر: الخصائص ١/٢٨٠.

ويتحصَّل من هذا أن قائل البيتين المذكورين في هامش رقم (١) هو غيلان الرَّبعِيّ.

(٣) شرح السيرافي ٤/٢٤٤ب-٢٤٥أ.

(٤) انظر: شرح المفصل ٩/٣٨.

وفهم أبو نصر القُرطبيُّ قولَ سيبويه الذي أنكره الزَّجاج فهماً يخالفُ فهم غيره، إذ يقول: «يعني بقوله: (فإذا اجتمع الألفان؛ مُدَّ الحرف)، أي: فُعِل به ما يُفْعَل بـ(حمراء) ونحوه من الممدود، وأُلْحِقَ به؛ وذلك أنَّك تُبْدِل من الألف الأخيرة في (حمراء) ونحوها همزة في الوصل، فإذا كان في الوقف؛ رجعت الألف إلى أصلها، فحُذِفَتْ؛ لأنَّه لا يجتمع ألفان، ولم يكنْ للهمزة ثباتٌ في الوقف؛ لأنها لم تحدث فيه، وإنما حدثت في الوصل؛ لتنالها الحركة، وتُمَدّ إذ لا تُمدّ الألف، ومعنى تُمَدّ: تُوَفَّى نصيبَها من الحركة بالإشباع الذي سمَّاه تمطيطاً، وهذا المدُّ لا يكون في الألف؛ لأنَّها ميّتة لا نَصيب لها في الحركة، فهذا هو المدُّ الذي عناه في هذا الموضع ... ولو كان ذلك على ما توهَّم بعض من طالع (الكتاب)[1]؛ لكان الممدود الذي هو ضدُّ المقصور في الوصل، والوقف بألفين، ولم يُبدَل من الآخِر همزة، ولأشْبِعَ المدُّ فيه حتى يكون له مزيَّةٌ على الألف المقصورة، ولكان كلَّما أُشبع المدُّ؛ لحقت ألفٌ أخرى، وهذا محال»[2].

ومقتضى ما ذهب إليه أبو نصر أن الوقف على نون التوكيد الخفيفة لا مدَّ فيه؛ ذلك أنَّ النون تُقلب ألفاً، ثم تحذف الألف، كما فُعِل في (حمراء) ونحوه.

وهذا مخالفٌ لقول سيبويه: «ويقولون في الوقف: (اضْرِبآ)، و(اضْرِبْنآ) فيمدُّون»[3].

ويتحصَّل من هذا أنَّ الصواب ما ذكره المازني[4]، والمبرد[5]، والسيرافي[6]، والرماني[7]، وهو أنَّ يونس يمدُّ الألف الأولى حتى يُرامَ بها ألفٌ أخرى.

هذا، وذهب ابن الدَّهان[8] إلى وجوب إبدال نون التوكيد الخفيفة في الموضع

---

(١) يعرِّض -هنا- بالسِّيرافي.

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٤٨.

(٣) الكتاب ٣/٥٢٧.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٤/٢٤٤ب، وشرح الرماني ٤/١٢٣ب.

(٥) انظر: المقتضب ٣/٢٤، وشرح السيرافي ٤/٢٤٤ب.

(٦) انظر: شرح السيرافي ٤/٢٤٤ب.

(٧) انظر: شرح الرماني ٤/١٢٣ب.

(٨) هو سعيد بن المبارك بن عليّ بن عبد الله الانصاري، توفي سنة «٥٦٩هـ »، انظر: إشارة التعيين ص ١٢٩-١٣٠.

المذكور ألفاً، ثم قلبها همزة، فيقال: (اضْرِبَاء)، و(اضْرِبناء)[١].

ولعلَّ ابن الدهان نظر إلى القاعدة العامة في اجتماع الألفين التي تقتضي قلب الثانية همزة.

ويرى أبو حيان أنَّ الأظهر حذف الألف المنقلبة عن النون[٢]، وهذا يلتقي مع مفهوم نصِّ الزَّجاج المتقدِّم.

ومن الجدير بالذكر في آخر المسألة ما يأتي:

١ - أن الكوفيين عدا الكسائي[٣] حذوا حذو يونس، فأجازوا إدخال نون التوكيد الخفيفة على الفعل المسند إلى ألف الاثنين، أو نون النسوة[٤].

٢ - أنَّ ابنَ مالكٍ عضَّد هذا المذهب بقراءة بعض القراء: ﴿فَقُلْنَا اذْهبا إلى القومِ الذين كذَّبوا بآياتنا فَدَمِّرانْهم تَدْميرا﴾[٥] بإسكان النون في ﴿فَدَمِّرانْهم﴾، ثم قال: «ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان[٦]: ﴿ولا تَتَّبِعانْ سَبِيْلَ الذينَ لا يَعْلَمُونَ﴾[٧]»[٨].

وقد ذكر أبو حيَّان أنَّ من النحويين من جعل النون في قراءة ابن ذكوان علامة الرفع، والفعل منفيٌّ، والمراد به النهي.

ونَقَل عن الفارسي أنَّ ﴿لا تتبعانْ﴾ بمعنى اسم الفاعل المضاف إلى (غير)، فهو خبرٌ، وليس نهياً[٩].

---

(١) انظر: الارتشاف ١/٣٠٩.

(٢) انظر: المصدر السابق ١/٣١٠.

(٣) انظر: البحر المحيط ٦/١٠١، إذ ذكر أبو حيان أن الكسائي يرى رأي الخليل وسيبويه.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٤١٨، والارتشاف ١/٣٠٩، وتوضيح المقاصد ٤/١١٢.

(٥) من الآية (٣٦) من سورة الفرقان، وعُزيت القراءة إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه في: مختصر ابن خالويه ص ١٠٦.

(٦) هو عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان، أبو عمرو، أو أبو محمد القرشيّ، الفهريّ، الدمشقيّ، توفي سنة «٢٤٢هـ »، انظر: غاية النهاية ١/٤٠٤-٤٠٥، وانظر القراءة في: البحر المحيط ٦/١٠١.

(٧) من الآية (٨٩) من سورة يونس.

(٨) شرح الكافية الشافية ٣/١٤١٨.

(٩) انظر: البحر المحيط ٦/١٠١.

وأسهل هذه الأقوال قولُ ابن مالك.

٣ - أنَّ ابن مالك عزا إلى يونس أنه يكسر نون التوكيد الخفيفة في هذه المسألة[١]، وما ذكره مخالفٌ لما نقله سيبويه عن شيخه، وهو إسكان النون، وقد تنبَّه إلى هذا المرادي[٢].

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٤١٧-١٤١٨.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٤/١١٢.

المسألة (١١١)

هاء السَّكت:

حذفها في ضرورة الشعر من العلم المرخَّم بحذف التاء على لغة من ينتظر

ذكر سيبويه أنَّ لنداء الأعلام المختومة بتاء التأنيث وجهين:

أحدهما: إثبات التاء، نحو (يا سَلَمَةُ أَقْبِلْ).

والآخر -وهو الأكثر-: حذف التَّاء للترخيم[١].

ثم نصَّ على أنَّ مَنْ حذف التَّاء، وانْتَظرها[٢]؛ وجب عليه أن يجلب هاء السَّكت عند الوقف؛ لتبيِّن الحركة، حيث يقول: «واعلمْ أنَّ العربَ الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا؛ قالوا: (يا سَلَمَهْ)، و(يا طَلْحَهْ)، وإنما ألحقوا هذه الهاء؛ ليبيِّنوا حركة الميم، والحاء، وصارتْ هذه الهاء لازمةً لهما في الوقف، كما لزمتْ الهاءُ وقف (ارْمِهْ)، ولم يجعلوا المتكلِّم بالخيار»[٣].

ثم ذكر أنَّ الشُّعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاءفي الوقف، وعوَّضوا عنها بالألف[٤]، واستشهد بالأبيات الآتية:

الأول: قول ابن الخَرِع[٥]:

كَادَتْ فَزَارَةُ تَشْقَى بنا   فَأَوْلَى فزارَةُ أَوْلَى فَزَارا[٦]

والثاني: قولُ القُطامي:

قِفِي قبلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا   ولا يكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا[٧]

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٤١-٢٤٢.

(٢) أمَّا من لم ينتظر المحذوف؛ فلا يُلحِق الهاء. انظر: الارتشاف ١/٤٠٧.

(٣) الكتاب ٢/٢٤٢.

(٤) انظر: المصدر السابق ٢/٢٤٢.

(٥) هو عوف بن عطية بن الخرع التيميّ، شاعر جاهلي. انظر: الخزانة ٦/٣٧٠.

(٦) انظر: الكتاب ٢/٢٤٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٢٠-٢١.

(٧) انظر: ديوان القُطامي ص ٣١، والكتاب ٢/٢٤٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤٤٤.

والثالث: قول الرَّاجز[١]:

عُوْجِي عَلَيْنَا وَارْبَعِي يا فَاطِمَا

ولم يكن النحاس دقيقاً في بيان غرض سيبويه من إنشاد هذه الأبيات؛ إذ حَسِبَ أنّه أوردها شواهدَ على ترخيم ما خُتِم بتاء التأنيث[٢].

كما لم يكن ابن السيرافي دقيقاً في بيان وجه استشهاد سيبويه ببيت ابن الخَرِع، إذ ذكر أنّه أنشده شاهداً على ترخيم (فزارة) على لغة من ينتظر[٣].

الاعتراض ومناقشته:

شرح السيرافي مذهب سيبويه المتقدّم، ثم اعترض حكمه على حذف هاء السكت في الأبيات السابقة بأنّه ضرورة، وذهب إلى أنَّ الحذفَ جائزٌ في السعة، محتجاً بقول سيبويه نفسه بعداً: «وسمعنا الثقةَ من العرب يقول: (يا حَرْمَلْ) يريد (يا حَرْمَلَةْ)، كما قال بعضهم: (ارْمْ) يقفون بغير هاء»[٤].

وقد نحا نحوَ السيرافي أبو حيَّان، فأجاز حذف الهاء في السَّعة، غير أنّه جعله قليلاً، وذكر أنَّ الجواز ظاهر كلام سيبويه[٥]، وهذا سهوٌ منه.

كما ذهب ابن مالك مذهباً قريباً مما ذكره السيرافي، إلا أنّه قسم الحذف قسمين[٦]:

أحدهما: أنْ يُعَوَّض عن الهاء بالألف، وجعله شائعاً في كلام العرب.

والآخر: ألاَّ يعوَّض عنها، وحكم عليه بالقلَّة، وذكر منه قول العرب: (سَطي

---

(١) هو هُدبة بن الخشرم، كما في: الكتاب ٢/٢٤٣، ونُسب إلى زيادة بن زيد العذري في: أسماء المغتالين (ضمن نوادر المخطوطات ٢/٢٥٦)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤٦١.

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٢٩-٢٣٠.

(٣) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٢١.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣/٦٧أ، وانظر نصَّ سيبويه في: الكتاب ٢/٢٤٤، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٥٧٦-٥٧٧.

(٥) انظر: الارتشاف ٣/١٦١-١٦٢، و١/٤٠٦-٤٠٧.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/٤٢٩.

مَجَرْ تُرْطِبْ هَجَر)[١]، أي: (توسَّطي يا مجرّة).

وهذا التقسيم يحتاج إلى استقراء ما ورد عن العرب، ولم أجد فيما وقفت عليه من المصادر ورورد حذف الهاء، والتعويض عنها بالألف في النثر.

أمّا قول سيبويه؛ فقد اختاره الرُّمّاني[٢]، والقزّاز[٣]، وابن عصفور[٤]، ولم يزيدوا على ما ذكره سيبويه شيئاً.

وذهب ابنُ القوّاس[٥] إلى أنَّ الأبيات التي أنشدها سيبويه ليس فيها حذفٌ، وإنما رخَّم قائلوها الأعلامَ المؤنثة على لغة من ينتظر[٦].

وهذا تسرُّعٌ في الحكم من ابن القوّاس؛ لأنّه لم يفطَن إلى أنَّ مَنْ وقف على ما رُخِّم بحذف التاء على لغة من ينتظر؛ وجب عليه جلب هاء السكت، والأعلام المرخمة الواردة في الأبيات موقوفٌ عليها.

والذي يظهر لي أنَّ منشأ الاعتراض هو أنَّ سيبويه يجعل ما ورد في الشعر، وهو نادرٌ في الكلام من الضرورة الشعرية[٧]، أمّا السِّيرافيُّ؛ فيرى أنّه ليس بضرورة.

وممّا يحسن ذكره في ذيل المسألة أمران:

الأول: أنَّ القزّاز[٨]، وابن مالك[٩] ذهبا إلى أنَّ الهاء المذكورة ليست هاء السكت، وإنّما هي تاء التأنيث قد أُعيدتْ، وهذا القول مخالفٌ لظاهر كلام سيبويه[١٠]، ويضعّفه -في نظري- أمران:

---

(١) ورد هذا القول في: المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ص ٤٦٧.

(٢) انظر: شرح الرماني ٢/٢٤٣أ.

(٣) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٠٨.

(٤) انظر: شرح الجمل ٢/٤٣٥.

(٥) هو عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي، توفي سنة (٦٩٦ هـ). انظر: البغية ٢/٩٩، ومقدمة محقق (شرح ألفية ابن معطٍ) ص ٩٣ وما بعدها.

(٦) انظر: شرح ألفية ابن معط ٢/١٠٧٦.

(٧) انظر -مثلاً-: الكتاب ٣/٣٩-٤٠.

(٨) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٠٨.

(٩) انظر: شرح التسهيل ٣/٤٢٩.

(١٠) انظر: الكتاب ٢/٢٤٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤٤٤.

أحدهما: أنَّ إعادة التاء المحذوفة للترخيم تُذهب الفرقَ بين المرخَّم، وغيرِ المرخَّم.

والآخر: أنَّ الغرض من هــذه الهــاء هــو تبيين الحركة، وهذا نفسه سبب إلحاق هاء السكت عند الوقف.

والثاني: أنَّ الأعلم أوقعه في التَّناقض اختصاره لـ(شرح السيرافي) في كتابه الموسوم بـ(النكت)، فهــو في الكتــاب المذكــور نقل كلام السِّيرافيِّ، ولم يُشـر إليـه[1].

أمَّا في (تحصيل عين الذهب)؛ فقد وافق سيبويه على أنَّ حذف الهاء في الأبيات السابقة ضرورة[2].

وعلى الرغم من أنَّه يحيل في كتابه الأخير على (النكت)[3]، فإنَّه لم يتنبَّه إلى هذا الاختلاف.

---

(١) انظر: النكت ١/٥٧٧.

(٢) انظر: تحصيل عين الذهب ١/٣٣١.

(٣) انظر -مثلاً-: تحصيل عين الذهب ١/٢٩، فقد أحال على (النكت) عند ردّه لأحد اعتراضات المبرد لسيبويه، وانظر -أيضاً-: ١/٣٢، ٧٠، ١٠٢، ١٦٣، ١٧٣.

المسألة (١١٣)

هاء السَّكت:

لحاقها بتاء الفاعل عند الوقف

أجاز الخليل وسيبويه أنْ تلحق هاء السكت عند الوقف تاءَ الفاعل؛ لتبيين الحركة، واحتجَّا بأمرين:

أحدهما: أن العرب يقولون: (انطلقتُهْ)، يريدون: (انطلقتُ).

والآخر: أنَّ حركة التاء حركة بناء، وما قبلها ساكن، وما كان هذا شأنه، يجوز أن تلحقه الهاء[١].

الاعتراض ومناقشته:

منع بعض البصريين -كما جاء في (شرح السيرافي)- ما أجازه شيخا البصرة، واحتجوا بما يأتي:

أولاً: أنَّ لحاق الهاء لتلك التاء يُلبس بالمفعول به، والمفعول المطلق.

ثانياً: أنَّ العرب تقول: (مسلمانِهْ)، و(مُسْلِمونَهْ)، ولا تقول: (يضربانِهْ)؛ لأن الهاء -حينئذٍ- تلتبس بالهاء الواقعة مفعولاً به[٢].

وأبلغ ردٍّ على هؤلاء ما ذكره السيرافي، وهو يتلخَّص في ثلاث حجج:

الأولى: أنَّ الخليل حكى ذلك عن العرب.

والثانية: أنَّ سيبويه حكى (أَعْلَمُنَّهْ) عند الوقف على (أَعْلَمُنَّ)، والهاء فيه قد تلتبس بالمفعول به، والمفعول المطلق.

والثالثة: أنَّ وقوع اللبس لو كان معتداً به؛ لما جاز أن يقال: (ليتَهْ)،

---

(١) انظر: الكتاب ٤/١٦٢، ومن شروط جواز إلحاق هاء السكت أن تكون حركة ما تدخل عليه حركة بناء، انظر: شرح المفصل ٩/٤٥.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٥/١٥٠أ-ب، وذكر أبو حيان في: الارتشاف ١/٤٠٦ أن بين النحويين خلافاً في هذه المسألة، ولم يفصّله.

و(العلَّهْ) ... عند الوقف؛ لأنَّ الهاء -حينئذٍ- تلتبس باسم (اليت)، و(العلَّ)، ولا خلاف بينهم في جواز ذلك[١].

وقد أخذ الرضي هذه الحجج، مقرِّراً صحة مذهب الخليل وسيبويه[٢].

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٥/١٥٠ب.

(٢) انظر: شرح الكافية ٢/٤٠٨.

المسألة (١١٣)

الإعراب والبناء:

إطلاقُ سيبويه مصطلح (المجاري) على أنواع البناء

قال سيبويه: «هذا بابُ مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والضمّ، والكسر، والوقف»[(١)].

الاعتراض ومناقشته:

جاء في (شرح السيرافي) أنَّ المازني غلَّط سيبويه في قوله: «على ثمانية مجارٍ»، فقال: إنَّ المبنيَّات حركات أواخرها كحركات أوائلها في اللزوم، وإنما الجري لما يكون مرةً في شيءٍ يزول عنه، والمبني لا يزول عنه بناؤه، وكان ينبغي أنْ يُقال: على أربعة مجارٍ: على الرفع، والنصب، والجر، والجزم، ويُترك ما سواهن[(٢)].

وقد أجاب السيرافي عن سيبويه بجوابين[(٣)]:

أحدهما: أنَّ أواخر الكلم لا يوقف على حركاتهنّ، وإنما تلزمهنّ الحركات في الدرج، وليس كذا صدور الكلمات، وأوساطها؛ فلذا جاز أن توصف حركات الأواخر بالجري، وامتنع ذلك في حركات الأوائل، والأوساط؛ لأنهنّ لوازم في الأحوال كلِّها.

والآخر: أنَّ المقصود بلفظ المجاري هو أواخر الكلم؛ لأنهنّ مواضع التغيير، فيجوز إطلاق ذلك اللفظ عليهنّ، وإنْ كان بعض حركاتهنّ لازماً.

وقد نقل الصفار نحو هذا الجواب عن بعضهم، وردَّه، حيث يقول: «... زعم هذا القائل أنَّ أواخر الكلم مجارٍ، أي: تجري فيهنّ الحركات، وقوله [أي سيبويه]: وهي

---

(١) الكتاب ١/١٣.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١/٦٤ (مطبوع)، وأشار ابن ولّاد إلى هذا الاعتراض، ولم يناقشه. انظر: الانتصار ص ٣.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/٦٤-٦٥ (مطبوع)، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/١٠٥.

تجري، لا يُتصوَّر على هذا التفسير أن يعنى به أواخر الكلم؛ لأنَّ أواخر الكلم لا تجري ... قال هذا المفسِّر: إنما هو على حذف مضاف، فكأنه قال: وعلاماتها تجري على ثمانية مجارٍ.

قيل له: ولِمَ جعلنا المجاري ثمانية، وإنما هي اثنان بالنظر إلى الإعراب والبناء، أو ثلاثين بالنظر إلى حروف المعجم؟ فقال: جعلتها مجاري ثمانية؛ لأنَّ الذي يحلُّها ثمانية، فعددتُها بحسب ما يحلُّها.

قيل له: وكيف جعلتَ أواخر المبني تجري، وهي لا يجري فيها الإعراب؟، قال: لأنَّ الجريان إذا وُجِد فيها تكون، وهذا على تسميتهم (اليوم تنساه) حروف زيادة ... قيل له: قد جعل سيبويه المجاريَ الجرَّ، والنصبَ، والرفعَ؛ ولهذا أبدلها من المجاري، فهذا يبطل ما قلت، قال: هو على حذف مضاف، وكأنَّه قال: على مجرى الرفع، ومجرى النصب ...، وهذا التفسير -كما ترى- فإنَّ فيه الحذف في موضعين، وفيه التجوُّز في موضعين، وأحد التجوُّزين لا يجوز، ولا يُحفظ من كلامهم، وهو جعلُ الشيءِ الواحدِ أشياءَ بحسب ما يحلُّه؛ ألا ترى أنَّه جعل المجاري ثمانية؛ لأنَّ الذي يحلُّها ثمانية، فهل تجد يا نحويُّ في كلامهم (مررتُ بثمانية أماكن: مكان زيد، وعمرو، وجعفر ...)، والمكان واحد؛ لأنَّ الذي يحلُّه ثمانية؟! هذا شيءٌ ما إنْ رأيت، ولا سمعت بمثله، فهذا التفسير خطأ»[١].

وانتهى الصفار إلى أنَّ مرادَ سيبويه بالمجاري أنواعُ الإعرابِ، والبناءِ، بيد أنَّه لم يُبيِّن وجه تسميته أنواعَ البناء مجاريَ مع أنها لازمة[٢].

والمرجَّح -عندي- أنَّ سيبويه غلَّب أنواع الإعراب على أنواع البناء؛ لأنَّ الإعراب هو الأصل، فأطلق عليها جميعاً مصطلحَ المجاري.

---

(١) شرح الصفار ١/٨أ-ب.

(٢) انظر: المصدر السابق ١/٨ب-٩أ.

المسألة (١١٤)

الإعراب والبناء:

تعليل سيبويه لذكره علامات الإعراب وحركات البناء

ذكر سيبويه أنَّ أواخر الكلم تجري على ثمانية مجارٍ: النصب، والجر، والرفع، والجزم في حال الإعراب، والفتح، والكسر، والضمّ، والسكون في حال البناء.

ثم بيَّن سبب ذكره هذه المجاري، فقال: «وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيءٌ منها إلاّ وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامل»[١].

الاعتراض ومناقشته:

حكى السِّيرافي أنَّ جماعة من النحويين فهموا من النصِّ المتقدِّم أنَّ سيبويه يريد التفريق بين حروف الإعراب، وهي ما عبَّر عنها بقوله: «ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة»، وحركات البناء، وهي ما عناها بقوله: «ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه»، فغلَّطوه، محتجِّين بأنَّ هذا التفريق لا فائدة منه؛ ذلك أنَّ الحرف والحركة ليسا من جنس واحدٍ، فالفرق بينهما واضح[٢].

وممَّن غلَّط سيبويه الكوفيون، والأخفش، والمازني[٣]، وتبعهم المبرد في (مسائل الغلط)، حيث يقول -بعد أن أورد نصَّ سيبويه المتقدم-: «هذا تمثيلٌ رديءٌ؛ وذلك أنَّ الذي يدخله ضربٌ من هذه الأربعة هو الحرف، نحو الدَّال من (زيد)، والذي يُبنى عليه الحرف هو الحركة، نحو الضمة التي تُبنى عليها ثاء (حيثُ) ... فعدل حركةً بحرفٍ، وإنَّما كان ينبغي أن يعدلَ الحركة بالحركة،

---

(١) الكتاب ١/١٣.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١/٦٦ (مطبوع).

(٣) انظر: الانتصار ص ٣، وأقسام الأخبار لأبي علي الفارسي ص ٢١٥.

والحرفَ بالحرف»[١].

وقد خرَّج ابن ولَّاد كلام سيبويه ثلاثة تخريجات تُخالف ما فهمه المعترضون[٢]:

الأول: أنَّ مرادَ سيبويه: (الأفرق بين حركة ما يدخله ضربٌ ...)، ولكنه حذف المضاف، وهو (حركة)، وأقام المضاف إليه -وهو (ما)- مقامَه، كما في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[٣]، وعلى هذا يكون التفريق بين حركات البناء، وحركات الإعراب، وقد اعتمد السيرافي هذا التخريج، واقتصر عليه[٤].

والثاني: أن يكون أراد بالحرف في قوله: «ما يُبنى عليه الحرف»: الكلمةَ، وعلى هذا يكون التفريق بين الكلمةِ المعربة، وهي ما أرادها بقوله: «ما يدخله ضربٌ ...»، والكلمةِ المبنيَّة، وهي ما عناها بقوله: «ما يُبنى عليه الحرف».

والثالث: أن يكون سمَّى الحركة حرفاً في قوله: «يُبنى عليه الحرف»، كما قال النحويون: العربية على أربعة أحرف: على الرفع، والنصب، والجر، والجزم، فجعلوا وجوه الإعراب حروفاً، وعلى هذا يكون التفريق بين حروف الإعراب، وحروف البناء.

وقد أخذ القرطبي في (شرح عيون كتاب سيبويه) هذه التخريجات[٥].

ونقل الصَّفار عن بعض النحويين وجهاً رابعاً، وهو أنَّ سيبويه حذف من الأول، والثاني؛ لأنَّ الذي حذفه من الأول أثبت نظيره في الثاني، والذي حذفه من الثَّاني أثبت نظيره في الأول، فكأنَّه قال: (لأفرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة، وإعرابه، والبناء ومحلّه)، فحذف (وإعرابه)؛ لأنَّه قد أثبت نظيره في قوله: «وبين ما

---

(١) انظر: الانتصار ص ٣.

(٢) انظر: المصدر السابق ص ٣-٦.

(٣) من الآية (٨٢) من سورة يوسف.

(٤) انظر: شرح السيرافي ١/٦٥-٦٦ (مطبوع)، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/١٠٥-١٠٦.

(٥) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٦-١٨.

يُبنى عليه الحرف»، وحذف (ومحلّه)؛ لأنَّه قد أثبت نظيره في قوله: «لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة ...»[١].

والمختار -عندي- التخريج الأول من التخريجات التي أوردها ابن ولَّاد، وهو أنَّ سيبويه أراد التفريق بين حركة الإعراب، وحركة البناء، وذلك للأمور الآتية:

أولاً: أن هذا الوجه يقوم على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وقد ورد مثله في القرآن الكريم، وهو حسنٌ إذا دلَّ السياق على المحذوف.

ثانياً: أنَّ المعنى على هذا الوجه هو (وإنَّما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرق بين حركات الإعراب، وحركات البناء ...)، وهذا يتَّفق مع ما أثبته سيبويه قبلُ؛ إذ لم يذكر سوى علامات الإعراب، وحركات البناء[٢].

ثالثاً: أنَّ الوجه الذي نقله الصَّفَّار عن بعضهم يُضعِّفه حذف العاطف، والمعطوف من غير دليل.

رابعاً: أنَّ الوجه الثالث ممَّا ذكره ابن ولَّاد -وهو تسمية سيبويه الحركة حرفاً- يـؤدِّي إلى أنْ يكـون التقدير: (لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة ...، وما تُبنى عليه الحركة ...)، وهذا بعيدٌ جداً.

خامساً: أنَّ الوجه الثَّاني ممَّا ذكره ابن ولَّاد -وهو تسمية سيبويه الكلمة حرفاً- لا يستقيم عليه المعنى؛ إذ يكون التقدير: (وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة، وما تُبنى عليه الكلمة ...)، وليس مراد سيبويه التفريق بين الكلمة المعربة، وحركات البناء.

ولا يعني هذا أنَّ سيبويه لم يطلق في كتابه على الكلمة مصطلح (الحرف)، فقد فعل ذلك في مواضع كثيرة، ومنها قوله في أبواب التصغير: «وإذا كانت الياء التي هذه الهمزة بدلٌ منها ظاهرةً؛ حقَّرت ذلك الاسم، كما تُحقِّر الاسم الذي ظهرتْ فيه ياءٌ من نفس الحرف ممَّا هو بِعِدَّة حروفه»[٣].

---

(١) انظر: شرح الصفار ١/٩ب.

(٢) انظر: الكتاب ١/١٣.

(٣) المصدر السابق ٣/٤٢١.

وقوله: «وإذا حقَّرتَ (غَدَوْدَن)[١]؛ فبتلك المنزلة؛ لأنَّك لو كسَّرته للجمع؛ لقلت:(غَدادِين)، و(غَدَادِن)، ولا تحذف من الدالين؛ لأنَّهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف هاهنا»[٢].

وقوله: «وتقول في تحقير (عَفَنْجَج)[٣]: (عُفَيْجِجٌ)، و(عُفَيْجِيْجٌ) ... والجيم -هاهنا- المزيدة بمنزلة الدَّال المزيدة في (غَدَوْدَن)، و(خَفَيْدَد)[٤]، وهي بمنزلة ما هو من نفس الحرف»[٥].

ومنها قوله في أبواب الجمع: «فإذا جمعوا بالواو، والنون؛ كَسَروا الحرفَ الأوَّلَ، وغيَّروا الاسمَ، وذلك قولهم: (سِنُون) ....، فإنَّما غيَّروا أول هذا؛ لأنَّهم ألحقوا آخره شيئاً ليس هو في الأصل للمؤنَّث، ولا يَلْحَقُ شيئاً فيه الهاء ليس على حرفين، فلمَّا كان كذلك غيَّروا أوَّل الحرف؛ كراهية أنْ يكون بمنزلة ما الواو، والنون له في الأصل»[٦].

---

(١) الغَدَوْدَن: يقال: شابٌّ غدودن، أي: ناعم، وشعرٌ غدودن، أي: كثيرٌ ملتفٌّ طويل، انظر: اللسان (غَدَن).

(٢) الكتاب ٣/٤٢٨.

(٣) العَفَنْجَجُ من الرجال: الأحمق، الجافي الخَلْق. انظر: التهذيب ٣/٣٢٢.

(٤) الخفيدد: الطويل السَّاقين من الظِّلمان، وهي ذكور النَّعام، انظر: التهذيب ٧/٢٨٥.

(٥) الكتاب ٣/٤٢٩.

(٦) المصدر السابق ٣/٥٩٨، وانظر-أيضاً-: المصدر نفسه ٤/٤٠.

المسألة (١١٥)

الإعراب والبناء:

حذف حركتها وما وقع موقعها في الوصل في ضرورة الشّعر

الحركات ثلاثٌ: فتحة، وضمَّةٌ، وكسرة.

فأمَّا الفتحة؛ فلا يجوز حذفها مطلقاً عند سيبويه؛ لخفتها[١]، وأجاز أبو علي الفارسي، وابن جنِّي، والقزَّاز، وابن عصفور حذفها في الضرورة إذا كانت طرفاً[٢]، وأنشد ابنُ جنِّي قول الشَّاعر[٣]:

تَأْبَى قُضَاعَةُ أنْ تَعْرِفْ لَكُمْ نَسَبا   وابْنَا نِزَارٍ فَأَنْتُمْ بَيْضَةُ البَلَدِ

بحذف علامة النصب من آخر (تعرف).

وأنشد أبو علي، والقزَّاز، وابن عصفور قول الشاعر[٤]:

إنَّما شِعْرِي شَهْدٌ   قَدْ خُلِطْ بالجُلْجُلانِ

بتسكين الطاء من (خُلِطْ).

واستشهد ابن عصفور -أيضا- بقول الشَّاعر[٥]:

ترَّاكُ أمْكِنَةٍ إذَا لَمْ أرْضَها   أوْ يَرْتَبِطْ بعضَ النُّفوسِ حمامُها

وذهب إلى أن (يَرْتَبِطْ) حُذِفَت علامة النصب من آخره؛ لأنَّه منصوبٌ بـ(أنْ) مضمرة[٦].

والحقُّ أنَّه مجزوم عطفاً على (أرْضَها)، وهو ما أجازه ابن جنِّي، والمعنى:

---

(١) انظر: الكتاب ٤/٢٠٤.

(٢) انظر: الحجة ٢/٦٦، والخصائص ١/٧٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٠٥، وشرح الجمل ٢/٥٨٤.

(٣) هو الراعي النميري، انظر: ديوانه ص ٧٩، والخصائص ١/٧٤.

(٤) هو وضَّاح اليمن، انظر: الحجة ٢/٦٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٠٥، وشرح الجمل ٢/٥٨٤.

(٥) هو لبيد بن ربيعة، انظر: ديوانه ص ١٧٥، والخصائص ١/٧٤.

(٦) انظر: شرح الجمل ٢/٥٨٤.

ما دمتُ حيّاً؛ فأنا متقلقلٌ في الأرض من هذه إلى تلك[١].

ويجوز -عندي- حذف الفتحة في الشعر من وسط الكلمة -أيضاً- لقول الشّاعر[٢]:

يا عَمْرُو يا بْنَ الأكْرَمِيْنَ نَسْبا قد نَحَبَ المجدُ عَلَيْكَ نَحْبَا

بتسكين السّين من (نَسَب).

وأمّا الضمّة، والكسرة؛ فهما ثقيلتان؛ ولذا يُحذفان طلباً للخفة، ولكنّ حكم حذفهما يختلف باختلاف موقعهما.

فإنْ كانتا في حشو الكلمة؛ جاز حذفهما في السَّعة باتّفاق، نحو قول العرب في: (عَضُد): (عَضْد)، وفي (فَخِذ): (فَخْذ)[٣].

وإنْ كانتا علامتي إعراب، أو وقعتا موقع علامة الإعراب؛ فمذهب سيبويه جواز حذفهما في الشِّعر تشبيهاً بحذفهما من وسط الكلمة[٤]، واستشهد بثلاثة أبيات:

الأول: قولُ الأقيشر الأسديّ[٥]:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فِيهما وَقَدْ بَدا هَنْكِ مِن المِئْزَرِ[٦]

بحذف علامة الإعراب -وهي الضمة- من (هن).

والثاني: قولُ أبي نُخَيلة[٧]:

إِذَا اعْوجَجْنَ قلتُ صَاحبْ قَوِّمِ بالدَّوِّ أمثَالَ السَّفِيْنِ العُوَّمِ[٨]

بحذف الكسرة من آخر (صاحب).

---

(١) انظر: المحتسب ١/١١١.

(٢) انظر: اللسان (نسب)، والرجز أنشده ابن الأعرابي، ولم أقف على قائله.
والنَّحْب: -هنا-: النَّذر، والمراهنة، والمخاطرة، أي: لا يُزايلُك المجد.

(٣) انظر: الكتاب ٤/١٨٨.

(٤) انظر: المصدر السابق ٤/٢٠٣-٢٠٤.

(٥) انظر الاختلاف في نسبه في مقدمة ديوانه ص ٩-١٠.

(٦) انظر: ديوان الأقيشر ص ٤٣، والبيت في: الكتاب ٤/٢٠٣، ونسب في: الشعر والشعراء ١/١٠٠ إلى الفرزدق، وانظر: بحوثٌ ومقالات في اللغة ص ١٠٨.

(٧) قيل: اسمه أبو نخيلة، وقيل: يَعْمُر، من بني حِمَّان بن كعب بن سعد، انظر: الخزانة ١/١٦٥.

(٨) انظر: شرح السيرافي ١/١١٦ب، والبيتان في: الكتاب ٤/٢٠٣.

والثالث: قولُ امرئ القيس:

فاليَوْم أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إثْماً مِنَ اللَّهِ ولا وَاغِلِ[(١)]

بتسكين آخر (أشربْ)، وهو فعل مضارعٌ مرفوع.

الاعتراض ومناقشته:

جاءَ في (شرح السِّيرافيّ) أنَّ المبردَ، والزَّجاجَ أنكرا على سيبويه إجازته في الشعر حذف الضمة والكسرة، إذا كانتا علامتي إعراب، وردًّا روايته للأبيات المتقدّمة، وذهبا إلى أنَّ الرواية الصحيحة إنَّما هي:

.... وقد بدا ذاكَ مِنْ المئزرِ

و:

إذا اعوججن قلت صَاحِ قوِّم

و:

فاليوم أُسْقَى ....

أو:

فاليوم فاشربْ ....[(٢)].

ويظهر أنَّ الزجاج قد رجع عن هذا الاعتراض؛ لأنَّه في (معاني القرآن وإعرابه) وافق سيبويه على جواز الحذف في ضرورة الشعر، واستشهد بشاهدين من شواهد (الكتاب)، وهما بيتا امرئ القيس، وأبي نخيلة، ثم ذكر رواية شيخه المبرد، وقال: إنها جيدة بالغة[(٣)].

أمَّا المبرد؛ فلم يتعرَّض لهذه المسألة فيما وقفت عليه من كتبه، ولكنَّني لا أشك فيما عزاه إليه أبو سعيد السيرافي؛ لما يأتي:

---

(١) انظر: ديوان امرئ القيس ص ١٤٩، وروايته (فاليوم أُسْقَى ...) ولا شاهد فيها.
والبيت بالرواية المذكورة في المتن في: الكتاب ٤/٢٠٤، والتنبيهات ص ١١٦.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١/١١٦ب-١١٧أ، و٥/١٧٦أ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ص ١٤٢-١٤٣.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٧٥.

أولاً: أنَّ بعض أصحابه نقل عنه مثل الذي ذكره أبو سعيد[١].

ثانياً: أنَّ من سِمَات منهجه رد الرواية[٢].

ثالثاً: أنّه أورد في (الكامل) بيت امرئ القيس بالرواية التي عزاها إليه السيرافي[٣].

والمبرد في هذه المسألة مقتفٍ أثرَ الأصمعيِّ الذي نقلَ عنه حمزةُ الأصفهاني[٤] معارضةَ سيبويه، وردَّ شواهده، حيث يقول: «كان سيبويه يحكي عن الخليل أنه كان يجيز إسكان حرف الإعراب في الاسم المرفوع، وفي المجرور في الشعر، فعارضه الأصمعي، وقال: ما جاء ذلك عن ثبتٍ نعرفُه، فأنشده سيبويه للأقيشر:

رُحْتِ وفي رجليك .... البيت

فقال الأصمعي: ما جاءنا مثل هذا البيت للأقيشر، وليس للأقيشر بيتٌ نعرفه هكذا، فأنشده:

إذا اعوججن قُلْنَ صاحبْ قوِّمِ

فقال الأصمعي: ليست الرواية صحيحة، وإنما روايتنا:

إذا اعوججن قُلْنَ صاحِ قَوِّمِ»[٥].

ولا يخفى على ذي لُبٍّ ما في هذا الاعتراض من تجنٍّ على سيبويه، وما أبلغ قول أبي الفتح: «وأمَّا اعتراض أبي العباس هنا على (الكتاب)، فإنما هو على العرب، لا على صاحب (الكتاب)؛ لأنَّه حكاه كما سمعه، ولا يمكن في الوزن -أيضاً- غيره، وقول أبي العباس: إنما الرواية (فاليوم فاشربْ)؛ فكأنَّه قال لسيبويه: كذبت على العرب، ولم تسمع ما حكيته عنهم، وإذا بلغ الأمرُ هذا الحدَّ من السَّرَف، فقد سقطت كلفة القول معه، وكذلك إنكاره عليه -أيضاً- قول الشاعر:

.... وقد بدا هَنْكِ من المئزر

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٧٥.

(٢) انظر: أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ص ٦٩، ومجالس ثعلب ص ٩٥.

(٣) انظر: الكامل ١/٢٤٤.

(٤) هو حمزة بن الحسن الأصفهاني، أبو عبد الله، توفي سنة «٣٦٠هـ»، انظر: الفهرست ص ١٥٤.

(٥) انظر: التنبيه على حدوث التصحيف ص ٧٧-٧٨.

فقال: إنما الرواية :

.... وقد بدا ذاك من المئزر

وما أطيبَ العُرسَ لولا النفقة؟»[١].

على أنَّ هناك أموراً تزيد الاعتراض وهناً على وهن، ومنها:

أولاً: أنَّ سيبويه لم ينفرد بروايات الأبيات الَّتي استشهد بها، فقد أنشدها -أيضاً- الأخفش، والفراء[٢]، وهما معاصران للأصمعي، ومتقدّمان على المبرد.

كما أنَّ ابن قتيبة -وهو معاصر للمبرد- ذكر أنَّ رواية سيبويه لبيت امرئ القيس هي رواية كثير من النحويين، ورواة الشِّعر[٣].

ثانياً: أنَّ الأصمعيَّ -مع ما نقله عنه الأصفهاني- أورد بيت امرئ القيس بالرواية التي استشهد بها سيبويه، وذكر أنَّه سمعها من أبي عمرو ابن العلاء[٤].

ثالثا: ما ذكره الحسنُ السِّيرافي، وهو أنَّ القُرَّاء، والنحويين أجازوا إدغام النون في النون في قوله تعالى: ﴿مَالَكَ لا تامَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾[٥]، مع أنه يُذهب حركة الإعراب، وهذا دليلٌ على أنَّ حركة الإعراب قد تُحذف في الضرورة للتخفيف[٦].

رابعاً: ما ذكره ابن السيرافيّ، وهو أنَّ من روى بيت أبي نخيلة: (... صاحِ قوَّمِ)؛ فقد فرَّ من قُبح ما هو قبيح في الشِّعر إلى شيءٍ يقرب منه في القبح؛ وذلك أنَّ الترخيم إذا وقع في شيءٍ ليس فيه تاء التأنيث؛ كان في الأسماء، ولم يكن في

---

(١) المحتسب ١/١١٠-١١١، وانظر: الخصائص ١/٧٥.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٦-٢٦٧، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٢.

(٣) انظر: الشعر والشعراء ١/٩٨.

(٤) انظر: الأصمعيات ص ١٢٩-١٣٠.

(٥) من الآية (١١) من سورة يوسف.

(٦) انظر: شرح السيرافي ١/١١٧أ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ص ١٤٤، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي في هذه المسألة، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/١١١٨.

الصفات كـ(صاحب)[١].

خامساً: أنَّ كثيراً من النحويين أنشدوا أبياتاً ورد فيها الحذف غير التي ساقها سيبويه، وممَّا أنشدوه قول جرير[٢]:

سِيْرُوا بني العَمِّ فَالْأَهْوَازُ مَنْزِلُكُمْ أَوْ نَهْرُ تِيْرى فَمَا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ

بحذف الضَّمة من (تعرف).

ويتحصَّل ممَّا سبق أنَّ لمتقدِّمي النحويين في المسألة مذهبين:

أحدهما: مذهب سيبويه، والجمهور، وهو الجواز في الشِّعر.

والآخر: مذهب الأصمعي، والمبرد، وهو المنعُ مطلقاً.

ونقل السّيوطي عن ابن مالك مذهباً ثالثاً، وهو الجواز في السَّعة، وذكر أنَّه استدلَّ بدليلين[٣]:

الأول: أنَّ أبا عمرو بن العلاء حكى حذف حركة الإعراب عن بني تميم.

والثاني: أن الحذف ورد في قراءة بعض القرَّاء، كقراءة مسلمة بن محارب[٤]: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أحقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾[٥]، وقراءة بعض السَّلف: ﴿وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُون﴾[٦]، وقراءات أبي عمرو: ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ أَنَّها إذا جاءتْ لا يُؤْمِنُون﴾[٧]، و﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرْكُمْ﴾[٨]، و﴿فَتُوبُوا إِلى بَارِئْكُمْ﴾[٩]، وقراءة

(١) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٣٩٨-٣٩٩.

(٢) انظر: ديوان جرير ص ٤٦، وروايته فيه: (فلم تعرفكم)، ولا شاهد عليها، وانظر: شرح السيرافي ١/١١٦ب، والحجة ٢/٦٦، والخصائص ١/٧٤، وشرح الجمل ٢/٥٨٣.

(٣) انظر: الهمع ١/٥٤.

(٤) هو مسلمة بن محارب بن دثار السَّدوسيّ، الكوفي، انظر: غاية النهاية ٢/٢٩٨.

(٥) من الآية (٢٢٨) من سورة البقرة، وانظر القراءة في: المحتسب ١/١٢٢.

(٦) من الآية (٨٠) من سورة الزخرف، وهذه القراءة نقلها أبو زيد الأنصاري عن بعض السلف، انظر: المحتسب ١/١٠٩.

(٧) من الآية (١٠٩) من سورة الأنعام، وانظر القراءة في: المحتسب ١/١٢٣.

(٨) من الآية (٦٧) من سورة البقرة، وانظر القراءة في: السبعة ص ١٥٥.

(٩) من الآية (٥٤) من سورة البقرة، وانظر القراءة في: السبعة ص ١٥٥، وقد نقل هذه القراءات عن أبي عمرو اليزيديُّ، وعبدُ الوارث، انظر: الحجة ٢/٦٢.

حمزة: ﴿اسْتِكْباراً في الأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِءْ﴾[١].

ولم أجد هذا الرأي في كتب ابن مالك، وهو مخالفٌ لما أثبته في (شرح التسهيل)، إذ نصَّ على أنَّ حذف الضمة من آخر الفعل المضارع نادرٌ، ثم أورد بعض القراءات السابقة[٢].

على أنّه إن صحَّ نقل الجواز عن ابن مالك، فإنَّ في دليليه نظراً؛ لما يأتي:

أولاً: أنَّ ظاهر كلامه أنَّ بني تميم يحذفون حركة الإعراب مطلقاً، والذي نقله عنهم أبو عمرو بن العلاء هو حذف الضمة من آخر الفعل المضارع المتصلة به ضمائر الجمع المنصوبة فقط[٣].

ثانياً: أنَّ القراءاتِ المعزوَّة إلى أبي عمرو بن العلاء مختلف في نقلها عنه، وقد ترجح -عندي- أنّه لم يكن يحذف الحركة، وإنما كان يختلسها، ومصداق ذلك ما يأتي:

١ - أنَّ ابنَ مجاهد شيخ القُرَّاء في عصره انتهى إلى أنَّ أبا عمرو لم يكن يحذف الحركة، وإنما يختلسها، معتمداً على أسانيد لا تقبل الشَّك[٤].

٢ - أنَّ سيبويه -وهو ممَّن رووا القراءة عن أبي عمرو[٥]- ذكر في (الكتاب) أنَّ شيخه يختلس الحركة من ﴿بارئكم﴾[٦].

كما نُقِلَ عنه من غير جهة (الكتاب) أنّه قال: «كان أبو عمرو يختلس الحركة من ﴿بارئكم﴾، و﴿يأمركم﴾، وما أشبه ذلك، ممَّا توالى فيه الحركات، فيُرى من سمعه أنّه قد أسكن، ولم يكن يُسكِّن»[٧].

---

(١) من الآية (٤٣) من سورة فاطر، وانظر القراءة في: السبعة ص ٥٣٥.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/٥١-٥٢.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/١١٧أ، والمحتسب ١/١٠٩.

(٤) انظر: السبعة ص ١٥٥-١٥٧، وقد نقله الفارسي في: الحجة ٢/٦٢-٦٤، وانظر -أيضاً-: السبعة ص ٢٦٥.

(٥) انظر: معجم الأدباء ١١/١٦٠.

(٦) انظر: الكتاب ٤/٢٠٢.

(٧) انظر: السبعة ص ١٥٥-١٥٦، والحجة ٢/٦٢-٦٣، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ص ٢٥٣.

٣ - أنَّ العبَّاس بن الفضل الأنصاري[١] قال: «سألت أبا عمرو: كيف تقرأ ﴿إلى بارِئكم﴾ مهموزة مثقَّلة، أو ﴿بارئْكم﴾ مخففة؟ فقال: قراءتي مهموزة غير مثقلة»[٢]، ومعنى ذلك أنَّه يختلس الكسرة[٣].

ثالثاً: أنَّ قراءة ﴿ورُسُلْنَا﴾ لم تُعز إلى قارئ معيَّن، وإنما حكاها أبو زيد الأنصاري عن بعض السلف[٤]، وذكر الأخفش أنَّ قارئها يُدغم اللام في النون[٥]، والإدغام يجوز حذف حركة الإعراب له.

رابعاً: أنَّ النحاس نقل عن العلماء أنَّ حمزة، والأعمش[٦] كانا يقفان على ﴿مكر السَّيء﴾؛ لتمام المعنى، فحسب من سمعهما أنهما يحذفان الحركة[٧].

---

(١) من أكابر أصحاب أبي عمرو بن العلاء، توفي سنة «١٨٦هـ »، وقيل: «١٩٥هـ »، انظر: غاية النهاية ١/٣٥٣-٣٥٤.

(٢) انظر: السبعة ص ١٥٥، والحجة ٢/٦٢.

(٣) انظر: السبعة ص ١٥٦، والحجة ٢/٦٣.

(٤) انظر: المحتسب ١/١٠٩.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٦.

(٦) هو سليمان بن مهران الأعمش، أبو محمد الأسديّ الكاهليّ بالولاء، الكوفي، توفي سنة (١٤٨ هـ). انظر: غاية النهاية ٢/٣١٥-٣١٦.

(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٧٧.

المسألة (١١٦)

أدوات الشرط:

اعتراض سيبويه للنحويين في قولهم:
«يُجازى بكل شيءٍ يُستفهم به»

نقل سيبويه عن النحويين أنهم قالوا: «يجازى بكل شيءٍ يُسْتَفْهَم به»، ثم ردَّه محتجاً بأنَّ بعض أدوات الشرط لا تستعمل في الاستفهام كـ(إنْ)، و(حيثُما)، و(إذْما).

يقول: «وأمَّا قول النحويين: يجازى بكل شيءٍ يُستفهم به؛ فلا يستقيم؛ من قبل أنّك تجازي بـ(إنْ)، وبـ(حيثُما)، و(إذْما)، ولا يستقيم بهنَّ الاستفهام»[١].

الاعتراض ومناقشته:

حكى السيرافي عن أبي عمر الجرمي وجماعة أنهم ذكروا أنَّ سيبويه قد وقع -هنا- في عيبين:

أحدهما: أنَّ ردَّه على النحويين غير لازم لهم؛ لأنَّهم لم يقولوا: لا تكون المجازاة إلا بما يُستفهم به، فيحصروا أدوات الشرط فيما استفهم به، وإنما قالوا: تكون بما يستفهم به، ولا يمنع هذا المجازاة بغيره.

والآخر: أنّه حكى عن النحويين: «يجازى بكل شيءٍ يُستفهم به»، وهذا مخالفٌ لاتِّفاقهم على أنّه لا يُجازى بهمزة الاستفهام، و(هل)[٢].

وممَّن اقتفى أثر الجرمي -هنا- تلميذُه أبو العبَّاس المبرد[٣].

وقد حاول السيرافي أن يفنِّد هذين العيبين، فدفع الأول محتجاً بأنَّ مراد النحويين هو: أنَّ كل شيءٍ جوزي به إنما هو منقول من الاستفهام، فردُّ سيبويه عليهم بأدواتٍ تأتي للجزاء، ولا تقع استفهاماً صحيحٌ.

---

(١) الكتاب ٣/٥٩.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٣/٢٢٧ب-٢٢٨أ.

(٣) انظر: التعليقة ٢/١٧٣ نقلاً عن الزجاج تلميذ المبرد، ولم أجد ذلك فيما وقفت عليه من كتب المبرد.

أمَّا العيب الثاني؛ فخرَّجه على أنَّ سيبويه لم يرد أدوات الاستفهام كلها، وإنما أراد ما كان منها اسماً؛ ذلك أنهم لا يختلفون في أنَّ حروف الاستفهام لا يجازى بها[١].

وكلا هذين التخريجين ضعيفٌ، فالأول يضعّفه أنَّه يعتمد على أنَّ مراد النحويين هو أنَّ أصلَ الجزاء الاستفهامُ، وهذا لا يُفهم ممَّا حكاه سيبويه عنهم، وإنما الذي يُفهم منه أنَّ ما استُفهم به يُجازى به، فلا وجه -إذن- لردِّ سيبويه عليهم بـ(إنْ)، و(حيثُما)، و(إذْما).

أمَّا التخريج الثاني؛ فيُبعده أنَّ سيبويه لو أراد الأسماء فقط؛ لما ردَّ على النحويين بـ(إنْ)، وهي حرف.

وعلى أيِّ حال، فإنَّ العيب الثاني غير لازم لسيبويه؛ لأنَّه إنما يحكي ما قاله النحويون، فالعيب -إذن- متَّجه لهم.

(١) انظر: شرح السيرافي ٣/٢٢٨أ.

المسألة (١١٧)

الحكاية:

حكاية (من زيد) و(عن زيد) بعد التسمية بهما

قال سيبويه في (باب الحكاية التي لا تُغيِّر الأسماء عن حالها في الكلام): «وسألتُ الخليل عن رجُل يُسمَّى (من زيد)، و(عن زيد)، فقال: أقول: (هذا مِنُ زيدٍ)، و(عَنُ زيدٍ)، وقال: أُغيِّره في ذا الموضع، وأُصيِّره بمنزلة الأسماء كما فُعِل به مفرداً، يعني: (عَنْ)، و(مِنْ)»[١].

الاعتراض ومناقشته:

فهم أبو إسحاق الزَّجاج -كما نقل عنه تلميذه السيرافي- من النص المتقدم أنَّ سيبويه لا يُجيز حكاية (من زيد)، و(عن زيد) إذا سُمِّي بهما، ويُوجب تغيير حركة آخر (من)، و(عن) بحسب موقعهما من الإعراب، وجرَّ ما بعدهما مضافاً إليه.

ثم قرَّر أنَّ الحكاية جائزة، واحتجَّ قائلاً: «إنَّ سيبويه وغيره قال: إذا سُمِّي رجلٌ بقولهم: (بزيدٍ)، و(كزيدٍ)، و(لزيدٍ) حكيناه؛ لأنَّها حروفٌ عوامل، فكذلك (من زيد)»[٢].

ولم أجد في (الكتاب) نصاً بهذه العبارات، وإنَّما وقع لي نصٌّ قريبٌ منه، وهو قول سيبويه: «وأمَّا (كزيدٍ)، و(بزيدٍ)؛ فحكايات؛ لأنَّك لو أفردت الباء، والكاف؛ غيَّرتها، ولم تثبت كما تثبت (مِنْ)»[٣].

ومراد سيبويه في هذا النصِّ أنَّ (كزيد)، و(بزيد) إذا جاءا اسمين بهذه الحال، فهما على الحكاية، إذ لو لم يكونا كذلك؛ لغُيِّرت (الكاف)، و(الباء)، فقيل: (هذا

---

(١) الكتاب ٣/٣٢٩-٣٣٠.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٤/١٤٢أ-ب.

(٣) الكتاب ٣/٣٣٤.

كاءُ زيدٍ)[١]، و(هذا بِيُّ زيدٍ)، كما تُغيَّران وجوباً في حال التسمية بهما مفردَيْن، بخلاف (مِنْ)، فإنَّها لا تتغيَّر حروفها أبداً.

وقد ردَّ السيرافي فهم شيخه الزجاج لنصَّ سيبويه، وذهب إلى أن سيبويه لم يرد منع الحكاية، وإنما أراد أنْ ينبّه على أن ضمَّ (من)، و(عن) إلى الاسم لا يوجب الحكاية، كما وجبَ في سائر ما في الباب من الحروف التي يُضَمُّ بعضها إلى بعض، والأسماء التي تضمُّ إليها الحروف غير حروف الجر.

واستدلَّ على أنَّ سيبويه لم يرد المنع بنصَّين من (الكتاب)[٢]:

أحدهما: قوله: «وسمعتُ من العرب مَنْ يقول: (لا مِنْ أينَ يا فتى) حكى، ولم يجعلها اسماً»[٣].

والآخر: قوله: «وإنْ سَمَّيْتَ رجلاً (عَمَّ)، فأردتَ أنْ تحكي في الاستفهام؛ تركتَه على حاله، كما تدع (أزيدٌ)، و(أزيدُ) إذا أردت النداء، وإنْ أردت أن تجعله اسماً؛ قلت: (عنُ ماءٍ)؛ لأنَّك جعلته اسماً، وتمدُّ (ماءً)، كما تركت تنوين (سبعةَ)[٤]؛ لأنَّك تريد أن تجعله اسماً مفرداً أضيف هذا إليه بمنزلة قولك: (عَنُ زيدٍ)، و(عَنْ) هاهنا مفردة[٥]؛ لأنَّ المضاف في هذا بمنزلة الألف واللام لا يجعلان الاسم حكاية ...»[٦].

---

(١) ذكر سيبويه أن الحرف إذا سُمّي به وهو متحرك؛ زيد عليه حرفان من جنس حركته، انظر: الكتاب ٣/٣٢٢-٣٢٣، ولذا قيل: (كاء)، والأصل (كاا)، وقلبت الألف الثانية همزة، و(زيد) مضاف إليه.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٤/١٤٢ب.

(٣) الكتاب ٣/٣٣٣.

(٤) يريد إذا سُمّي بها؛ منعت الصَّرف للعملية، والتأنيث.

(٥) أي: ليست مضافة إلى ما بعدها، إذا حُكيت.

(٦) الكتاب ٣/٣٣٤.

المسألة (١١٨)

الإمالة:

إمالة (باب) و(مال) في حال الرفع عند بعض العرب

عقد سيبويه باباً لِما أُميل على غير قياس، وممَّا ذكره فيه أنَّ (مالاً)، و(باباً) تمالُ الألف فيهما -وإن كانت منقلبةً عن واو- في حال الجر فقط، وعلَّل ذلك بأنَّها أشبهت ألف بناء (فاعِل) في وجهين:

أحدهما: أنَّها وقعت ثانية، كما أنَّ ألفَ (فاعل) ثانية.

والآخر: أنَّ بعدها كسرة الجر، كما أنَّ ما بعد ألف (فاعل) مكسور، والكسر من أسباب الإمالة[1].

وعلَّل امتناع الإمالة في حالتي الرفع، والنصب، فقال: « كراهية أن تكون كباب (رميت)، و(غزوت)»[2]، يريد: أن الألفَ في (مال)، و(باب) عينُ الاسم، وباب (رميت) و(غزوت) الياء، والواو فيه وقعتا لامين، وعين الكلمة أبعدُ عن التغيير من لامها[3].

ثم نقل عن ناس يُوثق بعربيتهم إمالةَ الألف في (مال)، و(باب) في حالة الرفع، ووجَّه ذلك قائلاً: «وشبَّهوها [أي: الألف] في (باب)، و(مال) بالألف التي تكون بدلاً من واو (غزوت)»[4]، يعني: أنَّهم أجروا الألف فيهما المنقلبة عن واو مُجرى ألف (غزا) المنقلبة عن واو في الإمالة، وإن كانت العين أبعد عن التغيير[5].

---

(١) انظر: الكتاب ٤/١٢٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٥/١٢٧ب.

(٤) الكتاب ٤/١٢٨.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٥/١٢٧ب.

الاعتراض ومناقشته:

حكى أبو سعيد السيرافي عن المبرد أنّه قال: «لا تجوز إمالة (باب)، و(مال)؛ لأنَّ لام الفعل قد تنقلب ياءً، وعين الفعل لا تنقلب»[1].

ولم أقف على هذا النصّ في كتب المبرد، ويُفهم منه ما يأتي:

أولاً: أنَّ المبرد يمنع إمالة الألف في (باب)، و(مال) مطلقاً.

ثانياً: أنّه يبطل تشبيه سيبويه ألف (باب)، و(مال) بألف (غزا)، محتجاً بأنَّ ألف (باب)، و(مال) عين الكلمة، والعين لا تنقلب ياءً أبداً، أمَّا ألف (غزا)؛ فهي لام الفعل، ولام الفعل قد تُقلب ياءً، فيقال: (غُزِي).

فأمَّا الأمر الأول؛ فيخالف ما في (المقتضب)، حيث نصَّ المبرد على جواز الإمالة في (باب)، و(مال) في حال الجر فقط، وإنْ لم يجعله حسناً، ولم يتعرَّض لحكاية سيبويه[2].

وأمَّا الأمر الثاني؛ فردَّه السيرافي قائلاً: «والذي حكاه سيبويه صحيحٌ، وله وجه من القياس؛ لأنَّ عين الفعل إذا كانت واواً؛ فقد تنقلب فيما لم يُسَمَّ فاعلُه، وفي مستقبل ما يُسَمَّى فاعله إذا زيدت فيه زيادة، فأمَّا ما لم يُسَمَّ فاعله؛ فقولك: (قِيلَ)، و(قِيدَ)، وما أشبه ذلك، وأمَّا ما سُمِّي فاعله؛ فقولك: (أقام يُقِيمُ)، و(أجاد يُجِيدُ)»[3].

هذا، ونقل الرضي في (شرح الشافية) عن المبرد أنّه ردَّ -فقط- حكاية سيبويه عن بعض العرب إمالة (باب)، و(مال) في حال الرفع، وهذا يتَّفق مع ظاهر نصّ (المقتضب).

ثم نسب إلى السيرافي أنّه قال راداً على المبرد: «وحكاية سيبويه لا تُرد»[4]، ولم أجد هذا القول في (شرح السيرافي)، وهو -عندي- أقوى حُجة تبطل اعتراض المبرد؛ ذلك أنَّ سيبويه حكى الإمالة عن بعض العرب، واجتهد في توجيهها، ولا يعني هذا

---

(١) شرح السيرافي ٥/١٢٧ب.

(٢) انظر: المقتضب ٣/٤٧.

(٣) شرح السيرافي ٥/١٢٧ب، وقد نقله الأعلم، ولم يُشر إلى السيرافي، انظر: النكت ٢/١٠٨٤.

(٤) انظر: شرح الشافية ٣/٩.

أنّه يُجيـز القياس عليها، ويدلُّ على ذلـك أنّه قـال في آخر حديثه عن هذه المسألة: «والذين لا يميلون في الرفع، والنصب أكثر العرب، وهو أعمُّ في كلامهم»[١]، إضافةً إلى نصّه على أنَّ الإمالة لا تكون إلا في حال الجر كما تقدَّم في أوّل المسألة.

وممّا يُذكر أنَّ بعض النحويين أطلق منع إمالة (باب)، ومن هؤلاء: الصَّيمريّ[٢]، والزمخشري[٣]، وابن يعيش[٤].

---

(١) الكتاب ٤/١٢٨.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/٧١١.

(٣) انظر: المفصل ص ٣٣٦.

(٤) انظر: شرح المفصل ٩/٥٨.

المسألة (١١٩)

الوقف:

حذف الصلة بعد هاء الغائب المسبوقة بساكنٍ في حال الوصل

اتَّفق النحويون على أنَّ هاء الغائب إذا وُقِفَ عليها؛ وجب حذف حرف الصلة، وهو الواو، أو الياء[١]، كما اتَّفقوا على أنَّها إذا سُبِقت بحرفٍ متحركٍ؛ وجب ذكر حرف الصلة بعدها في حال الوصل، نحو (مررتُ بهِي أمسِ)، و(لَهُو مالٌ)[٢].

أمَّا إذا كان قبلها حرفٌ ساكنٌ في حال الوصل؛ فسيبويه يُفصِّل التفصيل الآتي:

أولاً: إنْ كان الساكن حرفَ لين؛ فحذف حرف الصِّلة أحسن، نحو (عليهِ يا فتى)، وعلَّل ذلك بأنَّ «الهاء من مخرج الألف، والألفُ تُشبه الياء والواو في المدِّ، فلمَّا اجتمعتْ حروفٌ متشابهة؛ حذفوا»[٣].

ثانياً: إنْ كان الساكن غيرَ حرف لين؛ فالإثبات أولى؛ لأنَّ الساكن ليس بحرف لين، والهاءُ حرفٌ متحركٌ[٤].

الاعتراض ومناقشته:

شرحَ السِّيرافيُّ مذهبَ سيبويه، ثم ردَّ تفصيله المتقدم، وصحَّح مذهبَ أبي العباس المبرد، وهو اختيار حذفِ حرفِ الصِّلة مطلقاً[٥]، سواء أكان الساكن الذي قبل الهاء حرفَ لين، أم غيره، واحتجَّ بحجَّتين:

إحداهما: أنَّ أكثر القُرَّاء يحذفون حرف الصِّلة من (منه) في قوله تعالى: ﴿مِنْهُ

---

(١) انظر: الكتاب ٤/١٩١، والمقتضب ١/٣٩٩، وشرح الشافية ٢/٣٠٩.

(٢) انظر: الكتاب ٤/١٩٠، والمقتضب ١/٣٩٩، وشرح الشافية ٢/٣٠٧.

(٣) الكتاب ٤/١٨٩.

(٤) انظر: المصدر السابق ٤/١٩١.

(٥) انظر: المقتضب ١/٤٠١.

آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ﴾[١].

والأخرى: أنَّ العلَّة التي علَّل بها سيبويه اختيار الحذف مع حروف اللين موجودة مع غيرها؛ وذلك أنَّ الهاء حرفٌ خفيٌّ، فإذا وُصِلت بحرف ساكن، وقبلها ساكن؛ فكأنَّه اجتمع ثلاثة أحرف ساكنة[٢].

وقد تبع المبردَ، والسيرافيَّ ابنُ يعيش[٣]، والرَّضيُّ[٤]، ولم يُضيفا شيئاً سوى أنَّ الرضيَّ ذكر أن سيبويه لو عكس، فاختار ذكر حرف الصّلة مع حروف اللين؛ لكانَ أنسب؛ لأنَّ التقاء الساكنين إذا كان أوَّلُهما ليناً أهونُ منه إذا كان أولهما صحيحاً.

وممَّن أخذ بقول سيبويه الفارسيُّ[٥]، والرُّمانيُّ[٦]، ولم يحتجا بأكثر ممَّا قاله سيبويه.

وقول المبرد ومن تبعه -في نظري- متينٌ؛ لثبوت الحذف في قراءة أكثر القراء.

---

(١) من الآية (٧) من سورة آل عمران.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٥/١٦٧ب، وقد نقله الأعلم، ولم يُشر إلى السيرافي، انظر: النكت ٢/١١١٣.

(٣) انظر: شرح المفصل ٩/٨٧.

(٤) انظر: شرح الشافية ٢/٣٠٧.

(٥) انظر: التكملة ص ٢٠٥-٢٠٦.

(٦) انظر: شرح الرماني ٥/٢٧ب.

المسألة (١٣٠)

الوقف:

علّة ثقل تحريك الميم من نحو (رُسُلُهم)

ذكر سيبويه أنَّ العرب استثقلت تحريك الميم من نحو (رُسُلُهُم)، فاختارت تسكينها، وبيَّن علَّة الثقل، إذ قال: «ولو فعلوا ذلك؛ لاجتمعتْ في كلامهم أربعُ متحركاتٍ ليس معهنَّ ساكن، نحو (رُسُلُكُمُو)، وهم يكرهون هذا؛ ألا ترى أنَّه ليس في كلامهم اسمٌ على أربعة أحرفٍ متحركٌ كلُّه»[١].

الاعتراض ومناقشته:

حكى السيرافي عن بعض النحويين أنهم أنكروا من كلام سيبويه قوله: «لاجتمعت في كلامهم أربع متحركات»؛ لأنَّ الميم إذا سُكِّنت في (رُسُلُكُم) اجتمعت أربع متحركات متوالية، وإذا حُرِّكت اجتمعت خمس متحركات[٢].

وقد اعتذر أبو سعيد عن سيبويه بوجهين:

الأول: أن يكون قد سها في عدة الحروف.

والثاني: أن يكون -كما قال بعض البصريين- قد أراد: لاجتمعت أربعُ متحركات من قبل تحريك الميم؛ فإذا حُرِّكت؛ اجتمعت خمس متحركات[٢].

وليس لهذا الاعتراض أثر في الحكم النحوي، فهو أقرب إلى نقد العبارة.

---

(١) الكتاب ٤/١٩٢.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٥/١٦٩ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/١١١٤. وأذكر -هنا- أنَّ الرماني لم يتنبَّه إلى هذا الإشكال في عبارة سيبويه، انظر: شرح الرماني ٥/٥٧ب.

المسألة (١٣١)

الوقف:

تمثيل سيبويه بـ(سَنْبَتة) للوقف على تاء الإلحاق

قال سيبويه: «أمَّا كلُّ اسم مُنَوَّن؛ فإنَّه يلحقه في حال النصب في الوقف الألفُ؛ كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه، أو زيادة فيه لم تجئ علامةً للمنصرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون، ومثلُ هذا في الاختلاف الحرفُ الذي فيه هاء التأنيث، فعلامة التأنيث -إذا وصلتَه- التاءُ، وإذا وقفت ألحقتَ الهاء، أرادوا أنْ يفرقوا بين هذه التاء، والتاء التي هي من نفس الحرف، نحو تاء (القتّ)[١]، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف، نحو تاء (سَنْبَتَة)[٢]، وتاء (عِفْريت)؛ لأنَّهم أرادوا أنْ يلحقوهما ببناء (قَحْطَبة)[٣]، و(قِنْديل)»[٤].

الاعتراض ومناقشته:

اعترض السيرافي سيبويه في تمثيله بـ(سنبتة)، فقال: «في كلام سيبويه سهوٌ؛ لأنَّه مثَّل بتاء (سنبتة)، ولا يقع عليها وقفٌ، وإنما ينبغي أن تكون تاء (سَنْبَت)، أو ما أشبهه ممَّا يُوقف على التاء فيه»[٥].

وهذا الاعتراض -في نظري- صحيحٌ؛ ذلك أنَّ غرض سيبويه -هنا- التفريق بين الوقف على تاء التأنيث، والوقف على تاء الإلحاق، ومثَّل للأخيرة بتاء (سنبتة)، وهي في هذا المثال لا وقف عليها؛ لأنَّها ليست آخِراً، وإنَّما الوقفُ على التي بعدها، وهي تاء التأنيث.

---

(١) القتّ: الكذب المهيَّأ، والنميمة، انظر: اللسان (قَتَت).

(٢) السَنْبَتَة: الحِقْبة من الزمن، انظر: اللسان (سَنَب)، وهي ملحقة بـ(جَعْفَر)، انظر: التبصرة والتذكرة ٢/٨٠٥.

(٣) قحطبة: اسم رجل، انظر: اللسان (قَحْطَب).

(٤) الكتاب ٤/١٦٦.

(٥) شرح السيرافي ٥/١٥٣ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/١١٠١.

المسألة (١٣٣)

زيادة الحروف:

زيادة السّين في قول العرب: (أسْطاع يسْطِيع)[(١)]

نقل سيبويه عن العرب قولهم: (أسْطاعَ يُسْطِيْع)، وذهب إلى أنَّ أصله (أَطْوَعَ يُطْوِع)، ثم نُقِلتْ حركة العين إلى الفاء، وقُلبت العين ألفاً في الماضي، وياءً في المضارع، فصارا (أطاع يُطيع)، ثم زيدت السِّين شذوذاً؛ عوضاً عن نقل حركة العين، فقيل: (أَسْطَاع يُسْطِيع).

وله في هذه المسألة نصوصٌ متعدِّدةٌ، منها قوله في (باب ما يكون في اللفظ من الأعراض): «وقولهم: (أَسْطَاع يُسْطيع)، وإنما هي (أطَاع يُطيع)، زادوا السِّين عوضاً من ذهاب حركة العين من (أَفْعَل)»[(٢)].

وقولُه في(باب ما تسكن أوائله من الأفعال المزيدة): «وأمَّا الذين قالوا: (أَهْرَقْت)؛ فإنَّما جعلوها عوضاً من حذفهم العينَ، وإسكانِهم إياها ... وجعلوا الهاء للعوض؛ لأنَّ الهاء تزاد، ونظير هذا قولهم: (أَسْطَاع يُسطِيع) جعلوا العوضَ السِّينَ؛ لأنَّه فعل، فلما كانت السِّين تزاد في الفعل؛ زيدت في العوض؛ لأنها من حروف الزوائد التي تزاد في الفعل»[(٣)].

وقولُه في (باب ما كان شاذاً ممَّا خفَّفوا على ألسنتهم، وليس بمطَّرد): «ومَنْ قال: (يُسْطيع)؛ فإنَّما زاد السِّين على (أَطَاع يُطيع)، وجعلها عوضاً من سكون موضع العين»[(٤)].

الاعتراض ومناقشته:

نقل السيرافي -بعد أن أورد نص سيبويه الأول- عن قومٍ من النحويين الطعنَ

---

(١) أمَّا قولهم: (اِسْطاع يَسْطيع)، فأصله (استطاع يستطيع)، انظر: الكتاب ٤/٤٨٣.

(٢) الكتاب ١/٢٥.

(٣) المصدر السابق ٤/٢٨٥.

(٤) المصدر السابق ٤/٤٨٣، وقريب من هذا النص ما أثبته الأخفش في: معاني القرآن ٢/٦٢١.

في كلام سيبويه، فقال: «وقد طعن قومٌ على سيبويه في قوله: زادوا السِّين عوضاً من ذهاب حركة العين، والعينُ هي الواو في (أطْوَع)؛ لأنها عينُ الفعل، فقالوا: الحركة ما ذهبت، وإنَّما أُلقيتْ على ما قبلها»[١].

وقد انتصر السيرافي لسيبويه قائلاً: «والجواب عن سيبويه أنَّه أراد: جعلوا السِّين عوضاً من ذهاب حركة العين، والحركة قد ذهبت منها، وإنْ وُجِدَت في غيرها، فكأنَّ تحصيله أنهم جعلوا السِّين عوضاً من نقل الحركة»[٢].

ويُفهم من انتصار السِّيرافي أنَّ الاعتراض مقصور على عبارة سيبويه فقط، ولا يتخطاها إلى مذهبه في زيادة السِّين.

ولم أجد أحدا اعترض سيبويه في هذا الموضع سوى المبرد في (مسائل الغلط)، إذ يقول -بعد أن أورد نصَّ سيبويه الثالث-: «هذا غلطٌ؛ لأنَّه لَمَّا سكَّن العين؛ قد طرحَ حركتَها على الفاءِ، وإنَّما يُعوَّضُ من الحركةِ لو كانتْ ذهبتْ ألبتة»[٣].

ويتبيَّن من هذا النصِّ أنَّ المبرد يُغلِّط سيبويه في جعله السِّين عوضاً من حركة العين، ويرى أنها زائدة لغير العوض.

وأغلب الظَّنِّ أنَّ السِّيرافي قد عنى المبرد، ولكنه لم يدرك حقيقة اعتراضه، كما لم يدركها -أيضاً- الرضي؛ إذ انتصر لسيبويه بما انتصر له به السيرافي[٤].

وممَّن أدرك غرض المبرد ابنُ ولَّاد، وابن جنِّي، وابن يعيش، وابن عصفور، فردُّوا عليه.

فاحتجَّ ابنُ ولَّاد لصحة قول سيبويه بأنَّ العرب قد تعوِّض عن الحركة المنقولة، كما تعوِّض عن الحركة المحذوفة[٥].

وأكَّد هذا ابنُ جنِّي، محتجاً بحجَّتين غير مدفوعتين[٦]:

إحداهما: أنَّ نقلَ حركةِ العين في (أطاع يُطيع) قد ضعَّفها؛ وذلك لأنَّها تُحذَف

---

(١) شرح السيرافي ١/٩٨ب-٩٩أ، وانظر -أيضاً-: سر الصناعة ١/١٩٩، وشرح المفصل ١٠/٦، والممتع ١/٢٢٤، وشرح الشافية ٢/٣٨٠.

(٢) شرح السيرافي ١/٩٩أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/١٣٢.

(٣) انظر: الانتصار ص ٣٣٣.

(٤) انظر: شرح الشافية ٢/٣٨٠.

(٥) انظر: الانتصار ص ٣٣٤.

(٦) انظر: سر الصناعة ١/٢٠٠، ٢٠١.

عند سكون اللام، نحو (أَطَعْت)، و(لم يُطِع)، و(أَطِعْ)، ولو كانت حركتُها باقية؛ لم تُحذف.

والأخرى: أنَّ التعويض عن الحركة المنقولة قد ورد بحرفٍ غير السِّين، وهو الهاء في قول بعض العرب: (أَهْراق)، وأصله: (أَرْوَقَ)، أو (أَرْيَقَ).

وقد نقل ابنُ يعيش هذا الفصل من كلام ابن جنِّي، ولم يُشر إليه[1].

واتَّجه ابن عصفور في انتصاره لسيبويه اتجاهاً مخالفاً لما تقدَّم، إذ ذكر أنَّ للسِّين اعتبارين:

أحدهما: تكون فيه زائدةً للتعويض عن العين، وذلك إذا حُذِفت في نحو (أَسْطَعْت)، و(لم يُسْطِعْ).

والآخر: تكون فيه زائدةً لغير العوض، وذلك إذا لم تحذف العين، نحو (أَسْطاع)، و(يُسْطِيع)[2].

وقد أوَّل كلام سيبويه تأويلين يرجعان إلى ما ذهب إليه، حيث يقول: «فإنْ قيل: فإنَّ سيبويه قد جعل السِّين عوضاً من ذهاب حركة العين، لا كما ذهبتَ إليه من أنها عوضٌ متى ذهبت العينُ؛ فالجواب عن ذلك شيئان:

أحدهما: أنه يُمكن أن يكون أراد بقوله: (من ذهاب حركة)، أي: زادوا من أجل ذهاب حركة العين؛ لأن زيادة السِّين -لتكون مُعَدَّةً للعوضيَّة- إنما كان من أجل ذهاب حركة العين؛ لأنَّ ذهاب حركة العين هو الذي أوجب حذف العين عند سكون اللام.

والآخر: أن يكون جعل السِّين عوضاً من ذهاب حركة العين، وإن كانت إنما هي عوضٌ من العين في بعض المواضع؛ لأنَّ السبب في حذف العين إنما هو ذهاب الحركة، فأقام السَّبب مقام المسبَّب ...»[2].

وفيما ذكره ابن عصفور نظرٌ من وجهين:

أحدهما: أن تأويليه لكلام سيبويه لا فرق بينهما، فهما يرجعان إلى إقامة السبب مقام المسبَّب.

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٠/٦.

(٢) الممتع ١/٢٢٤-٢٢٦.

والآخر: أنه لم يتنبَّه إلى نص سيبويه الثالث الذي صرَّح فيه بأنَّ السِّين عوضٌ من سكون العين.

هذا، وذهب الفراء والكوفيون إلى أنَّ أصل (أَسْطَاع يُسْطِيع) (اِسْتطاع يَسْتَطيع)، فحُذفت التاء، وفُتحت همزة الماضي وقُطِعت، وضُمَّت ياء المضارع[1].

ومذهبهم مردودٌ بما ذكره ابن جنِّي، وابن يعيش، وابن عصفور، وهو أنَّ العرب قالوا: (اِسْطَعْت) بكسر الهمزة ووصلها، وهذا دليل على أنَّهم إذا أرادوا (اسْتَفْعَل)، وحذفوا التاء؛ بقَّوا الهمزة على حالها[2].

ويتحصَّل مما تقدَّم أنَّ في المسألة أربعةَ أقوالٍ: قولَ سيبويه، وقولَ المبرد، وقولَ ابن عصفور، وقولَ الفراء وأصحابه.

---

(١) انظر: سر الصناعة ١/٢٠٠-٢٠١، وشرح المفصل ١٠/٦، ١٥٤، والممتع ١/٢٢٦، وشرح الشافية ٢/٣٨٠، والارتشاف ١/١٠٦.

(٢) انظر: سر الصناعة ١/٢٠١، وشرح المفصَّل ١٠/٦، والممتع ١/٢٢٦.

المسألة (١٣٣)

الإبدال والإعلال:

حذف ياء الاسم المنقوص المحلّى بـ(أل) في الوصل

ذهب سيبويه إلى أنَّ حذف الياء من الاسم المنقوص المقترن بـ(أل) في الوصل خاصٌّ بالشِّعر[١]، وأنشد بيتين:

أحدهما: قولُ الشَّاعر[٢]:

فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي في يَعْمَلاتٍ   دَوامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا

بحذف الياء من (الأيدي).

والآخر: قول الشَّاعر[٣]:

وأخُو الغَوانِ متى يشأْ يَصْرِمْنَه   ويَعُـدْنَ أعْداءً بُعَيْـدَ وِدَادِ

بحذف الياء من (الغواني).

الاعتراض ومناقشته:

أنكر كثيرٌ من النحويين -كما ذكر السِّيرافي- على سيبويه مذهبه المتقدم، وقالوا: «قد جاء في القرآن بحذف الياء في غير رؤوس الآي، وقرأ به عِدَّةٌ من القُرَّاء، كقولـه: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فهو المُهْتَدِ ومَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَـهُ وَلِيّاً مُرْشِداً﴾[٤]، وفي آيٍ

---

(١) انظر: الكتاب ١/٢٦-٢٧، ٤/١٩٠.

(٢) نُسب البيت إلى مضرِّس بن ربعيّ الأسديّ، انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٦١-٦٢، كما نُسب إلى يزيد بن الطثرية، انظر: شعره ص ٦٠، وانظره غير معزوٍّ في: الكتاب ١/٢٧، ٤/١٩٠.
والمُنْصُل: السَّيف. واليَعْمَلات: النُّوق السِّراع. والدَّوامي: التي قد دُميت من شدة السَّير، ووطنها على الحجارة. ويخبطن السَّريح: يطأن الأرض بأخفافهنَّ التي فيها السَّريح، وهي سيور نعال الإبل، انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٦٢.

(٣) هو الأعشى ميمون بن قيس، انظر: ديوانه ص ١١٧، والكتاب ١/٢٨، ورواية الديوان: (وأخو النِّساء)، ولا شاهد في البيت عليها، وانظر معنى البيت في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٩.

(٤) من الآية (١٧) من سورة الكهف، وهذه قراءة ابن كثير، والكسائي، وعاصم، وحمزة، وابن عامر في الوصل والوقف، وقرأها أبو عمرو ونافع بالياء في الوصل فقط، انظر: السبعة ص ٤٠٣.

غيرها، وما جاء مثلُه في القرآن، وقرأتْ به القُرَّاء؛ لم يَدْخُلْ مثلُه في ضرورة الشِّعر»[١].

وقول هؤلاء -كما ترى- متينٌ، وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين[٢]، وممَّا احتجُّوا به قوله تعالى: ﴿فتولَّ عَنْهُم يومَ يدعُ الدَّاع إلى شَيءٍ نُكُرٍ﴾[٣]، وقوله: ﴿فإنِّي قَريبٌ أُجيبُ دَعْوَةَ الدَّاع إذا دَعَان﴾[٤]،

وقد اجتهد السِّيرافي في الاعتذار عن سيبويه، فذكر أنَّه لم يُرِدْ ما فهمه المنكرون، وإنما أراد أنَّ الذين لغتُهم وجوبُ إثبات الياء قد يحذفونها للضَّرورة تشبيهاً بالتنوين[٥].

ويضعِّف ما ذهب إليه أبو سعيد -في نظري- شيئان:

أحدهما: أنَّ سيبويه أطلق كلامه، وعادته -إذا قصر الحكم على إحدى اللغات- أنْ ينص على ذلك[٦].

والآخر: أنَّه ذكر هذه المسألة في الربع الأخير من كتابه، وأطلق كلامه، ولم يقيِّده بلغةٍ من لغات العرب[٧].

---

(١) انظر: شرح السيرافي ١/١١٤أ-ب، ٥/١٦٥ب، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ص ١٢٤.

(٢) انظر -مثلاً-: إعراب القرآن ٢/٤٤٢، وإعراب القراءات السبع وعللها١/٧٩، ٣٢٥-٣٢٦، وعلل القراءات ١/٣٣١، والمنصف ٢/٧٣، وحجة القراءات ص ١٢٧، والكشف ١/٣٣١، والمقنع في رسم مصاحف الأمصار ص ٣٨، والإفصاح ص ٩٨.

(٣) من الآية (٦) من سورة القمر، وهذه قراءة ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، انظر: السبعة ص ٦١٧.

(٤) من الآية (١٨٦) من سورة البقرة، وقرأها نافع -برواية ورش، وإسماعيل- وأبو عمرو بإثبات الياء في الوصل، انظر: السبعة ص ١٩٧، وانظر: إحصاء الياءات التي لم تثبت في المصحف في: المقنع في رسم مصاحف الأمصار ص ٣٨-٤١، وانظر: الدر المصون ٢/٢٩٠-٢٩١.

(٥) انظر: شرح السيرافي ١/١١٤ب، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ص ١٢٥.

وذكر ابن خالويه أن حذف الياء لغة من لغات العرب، انظر: إعراب القراءات السَّبع وعللها ١/٧٩.

(٦) انظر -مثلاً-: الكتاب ١/٢٦٥، ٢٩٢، ٣٨٤، ٢/٣٨، ٤١١.

(٧) انظر: المصدر السابق ٤/١٩٠.

ومـمَّا يُلحظ أنَّ بعض النحويين تبعوا سيبويه، فلم يعتدوا برسم المصحف، ومن هؤلاء: المبرد[١]، والرُّمَّاني[٢]، والقزَّاز[٣]، وأبو البركات الأنباري[٤]، والصَّفَّار[٥]، وابن عصفور[٦].

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٤٤٢.

(٢) انظر: شرح الرماني ١/١١ب، ١٢أ.

(٣) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١١٠.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٥٤٥.

(٥) انظر: شرح الصَّفَّار ١/٤٣أ.

(٦) انظر: شرح الجمل ٢/٥٧٩.

المسألة (١٣٤)

الإبدال والإعلال:

هل (أل) في (الناس) عوضٌ عن همزة (أُناس)؟

نسب جماعةٌ من النحويين منهم المازني[١]، والمبرد[٢]، والسيرافي[٣]، والرماني[٤]، وابن خالويه[٥]، والبغدادي[٦] إلى سيبويه أنه يجعل (أل) في (الناس) عوضاً عن همزة (أناس) المحذوفة، واعتمدوا على ظاهر قول سيبويه معلِّلاً جواز دخول حرف النداء على لفظ الجلالة: «وكأنَّ الاسم -والله أعلم- (إله)، فلما أُدْخِلَ فيه الألف واللام؛ حذفوا الألف [أي: الهمزة]، وصارت الألف واللام خلفاً منها، فهذا -أيضاً- ممَّا يقوِّيه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ومثل ذلك (أُناس)، فإذا أدخلت الألف واللام؛ قلت: (الناس)، إلا أنَّ (الناس) قد تفارقهم الألف واللام، ويكون نكرةً، واسمُ الله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك»[٧].

الاعتراض ومناقشته:

عزا أبو سعيد السيرافي إلى المازني إبطال أن تكون (أل) في (الناس) عوضاً عن الهمزة[٨]؛ لأنَّ الشاعر قد جمع بينهما في قوله[٩]:

إنَّ المَنَايَا يَطَّلِـعْـ ـنَ عَلى الأُناسِ الآمِنِيْنا

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٣/٤٢ب.

(٢) انظر: مجالس العلماء، ص ٥٦، والأغفال ٥ب، والمخصص ١٧/١٤٥، ولم أجد هذا فيما بين يدي من كتب المبرد.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٣/٤٢ب.

(٤) انظر: شرح الرماني ٢/٢٢٧أ.

(٥) انظر: الخزانة ٢/٢٨١، ٢٨٤ نقلاً عن (نقض الهاذور) لأبي علي الفارسي.

(٦) انظر: المصدر السابق ٢/٢٨٠.

(٧) الكتاب ٢/١٩٥-١٩٦.

(٨) انظر: شرح السيرافي ٣/٤٢ب.

(٩) هو ذو جَدَن الحميري، انظر: الخزانة ٢/٢٨٧. = =

وقد تبع المازنيَّ في إبطال العوض جماعةٌ منهم: المبرِّد[١]، والفارسيُّ[٢]، وابن سيده[٣]، والسَّيِّد الجرجاني[٤]، والبغدادي[٥]، واحتجُّوا بما يأتي:

أ - أن العرب قالوا في تحقير (أُناس): (نُوَيس)، فلم يردُّوا الهمزة، وهذا دليلٌ على أنَّ هذا الحذف قد صار عندهم كالحذف اللازم، وما كان من الحذف لازماً يبعُد أنْ يُعوَّضَ عنه.

ب - أنَّ (أل) لو كانت عوضاً؛ لما جاز أن يقال: (ناس) من غير الهمزة، أو (أل)؛ إذ لا يجوز خلوُّ الاسم من العِوَض والمعوَّض عنه.

وهاتان الحجَّتان لأبي علي الفارسي[٦]، وأخذ السَّيد الجرجاني، والبغدادي الحجَّة الثانية[٧].

ج - ما ذكره السَّيد الجُرجاني، وهو أنَّ (أل) لو كانت عوضاً عن الهمزة؛ لجاز أن يدخل حرف النِّداء على (النَّاس)، كما جاز ذلك في لفظ الجلالة؛ لأنَّهما -حينئذٍ- يتَّفقان في أنَّ (أل) عوض عن الهمزة المحذوفة[٨].

وهذه الحجج -في نظري- غير مدفوعة.

وعلى الرغم من موافقـة أبي علي الفـارسي للمازني على إبطال العـوض، فإنَّه

= وانظر البيت بدون عزوٍ في: مجالس العلماء، ص ٥٧، وشرح السيرافي ٣/٤٢ب، والأغفال ٣أ، و٥ب، والخصائص ٣/١٥١، والمخصص ١٧/١٤٠، و١٤٥، والكشاف ١/٣٦، والأمالي الشجرية ١/١٨٨، وشرح المفصل ٢/٩، وشرح الكافية ١/١٤٥.

(١) انظر: مجالس العلماء، ص ٥٦-٥٧، والأغفال ٥ب، والمخصص ١٧/١٤٥، ولم أجد هذا الرأي فيما وقفت عليه من كتب المبرد.

(٢) انظر: الأغفال ٣أ، وقد نقل ابن سيده نصَّ أبي علي، انظر: المخصص ١٧/١٣٩-١٤٠.

(٣) انظر: شرح مشكل شعر المتنبي ص ٤٥.

(٤) هو علي بن محمد بن علي الحنفيّ، الشريف الجرجاني، توفي سنة «٨١٠هـ »، وقيل: «٨١٤هـ »، انظر: البغية ٢/١٩٦-١٩٧، وانظر رأيه في: حاشيته على الكشاف ١/٣٦.

(٥) انظر: الخزانة ٢/٢٨٠.

(٦) انظر: الأغفال ٣أ، والخزانة ٢/٢٨٣ نقلاً عن (نقض الهاذور) لأبي علي الفارسي.

(٧) انظر: حاشية السيد الجرجاني على الكشاف ١/٣٦، والخزانة ٢/٢٨٠.

(٨) انظر: حاشية السيد الجرجاني على الكشاف ١/٣٦.

خالفه وغيرَه ممَّن تقدم ذكرهم في مطلع المسألة في فهم كلام سيبويه، إذ ذكر في (الأغفال) أنَّ سيبويه لم يُرد أنَّ (أل) في (الناس) مثل (أل) في لفظ الجلالة في أنّها عوض عن الهمزة، وإنَّما أراد أنَّ (أناساً) مثل (إله) في حذف الهمزة منه عند دخول الألف واللام عليه[1].

وقد أكَّد هذا التوجيه في (نقض الهاذور)[2]، ويقوِّيه -عندي- قولُ سيبويه: «إلا أنَّ (النَّاس) قد تفارقهم الألف، واللام، ويكون نكرة»؛ ذلك أنَّ مفهوم هذا القول أقوى حجة على أنَّ (أل) ليست عوضاً.

وعليه يكون الاعتراض باطلاً؛ لأنَّ ما بُني عليه غير صحيح.

هذا، وذهب السيرافي[3]، والرماني[4]، وابن خالويه[5] إلى أنَّ (أل) عوض عن الهمزة، وعزوا ذلك -كما تقدَّم- إلى سيبويه، ثم تبعهم ابنُ يعيش[6]، والرضي[7].

وقد أجاب السيرافي عن البيت الذي أنشده المازني بجوابين[8]:

أحدهما: أنَّ قائله غير معروف، وهذا الجواب مردود؛ لأنَّ المصادر ذكرت أنَّه لذي جَدَن الحميري[9]، ولأنَّ كثيراً من النحويين استشهدوا بأبياتٍ لا يُعرف قائلوها[10].

والجواب الآخر: أنَّه ضرورة شعرية.

---

(١) انظر: الأغفال ٣أ، وقد نقله ابن سيده في: المخصص ١٧/١٣٩-١٤٠.

(٢) انظر: الخزانة ٢/٢٨١-٢٨٧ نقلاً عن (نقض الهاذور).

(٣) انظر: شرح السيرافي ٣/٤٢ب.

(٤) انظر: شرح الرماني ٢/٢٢٧أ.

(٥) انظر: الخزانة ٢/٢٨١ نقلاً عن (نقض الهاذور) لأبي علي الفارسي.

(٦) انظر: شرح المفصل ٢/٩.

(٧) انظر: شرح الكافية ١/١٤٥.

(٨) انظر: شرح السيرافي ٣/٤٢ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ١/٥٤٨.

(٩) انظر: المعمرين من العرب ص ٥٢، والخزانة ٢/٢٨٧.

وذو جَدَن الحميري أحد أذواء اليمن، انظر: الخزانة ٢/٢٨٩.

(١٠) انظر: الاقتراح ص ١٢٧.

وأخذ ابنُ يعيش الجوابين كليهما[١]، واعتمد الرضي الجواب الثاني[٢].

وذهب ابن جنِّي وحدَه إلى أنَّ ألف (ناس) بدلٌ من الهمزة[٣]، وهذا مذهبٌ واهٍ؛ لأنَّ العرب قالت: (أُناس)، فجمعت بين الهمزة، والألف، والبدل لا يجتمع مع المبدل منه إلا في قبيح الضرورة[٤].

وجميع الآراء السالفة مبنيَّة على أنَّ أصل (الناس): (أُناس) المشتق من (الأنس)، وهو قول البصريين، والفراء[٥].

أمَّا الكسائي، وسَلَمَة بن عاصم[٦]؛ فـ(الناس) عندهما اسمٌ تامٌّ لا حذف فيه، وألفه منقلبةٌ عن واو؛ لأنَّ أصله (النَّوَس)[٧].

ومما ينبَّه عليه في آخر هذه المسألة أنَّ السَّيد الشريف الجرجاني في (حاشية الكشاف) نسب إلى أبي علي الفارسي في (الأغفال) غير ما أثبتُّه، حيث يقول: «وتوهَّم أبو علي في (الأغفال) أن اللام في (الناس) -أيضاً- عوضٌ من الهمزة ..»[٨].

---

(١) انظر: شرح المفصل ٢/٩.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/١٤٥.

(٣) انظر: الخصائص ٢/٢٨٥، وأشير إلى أن ابن جنِّي ذكر في: (الخصائص) -أيضاً- أن همزة (أُناس) لا تكاد تستعمل مع (أل)، ولم يبيِّن هل (أل) عوض عن الهمزة أوْ لا؟ انظر: الخصائص ٣/١٥٠.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣/٤٢ب.

(٥) انظر: الأمالي الشجرية ٢/١٩٣.

(٦) هو: سلمة بن عاصم، أبو محمد النحوي الكوفي، أحد أصحاب الفراء، انظر: إنباه الرواة ٢/٥٦-٥٨.

(٧) انظر: الأمالي الشجرية ١/١٨٨-١٨٩، و٢/١٩٣-١٩٤.

(٨) انظر: حاشية السيد الجرجاني على الكشاف ١/٣٦.

المسألة (١٢٥)

الإبدال والإعلال:

علّة قلب ألف (لَدَى) و(على) وما أشبههما ياءً إذا اتصلت بها ضمائر الجر

من الثابت أنَّ ألف (لدى)، و(على)، ونحوهما تُقْلب ياءً إذا اتَّصلت بها ضمائر الجر، فيقال: (لديك)، و(عليك).

وعلَّة القلب عند سيبويه هي التفريق بين هذه الكلمات غير المتمكِّنة، والأسماء المتمكِّنة نحو (عصا)، و(رَحَى)، و(هوى)، فهذه تبقى ألفها، فيقال: (عصاك)، و(رحاك)، و(هواك)[١].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أن بعض النحويين اعترض سيبويه في تعليله السابق، واحتجَّ بأنَّ التفريق بين المتمكِّن، وغير المتمكِّن لو كان مُعْتدّاً به؛ لوجب أن يُعْتَدَّ به في (قَبْلك)، و(بعدك)، ونحوهما من الظروف غير المتمكِّنة، فيُغيَّر الحرفُ الأخير منها عند الإضافة إلى ضمائر الجر، ولكنَّهم جعلوها بمنزلة الظروف المتمكِّنة كـ(يوم)[٢].

وقد احتجَّ بعض النحويين لسيبويه بأنَّ حروف العلَّة ينقلب بعضُها إلى بعض أكثر من انقلاب غيرها، ويطَّرد فيها من الانقلاب ما لا يطَّرد في غيرها؛ فلذا لا يصح الاحتجاج بعدم قلب الحرف الأخير من (قبلك)، وما أشبهها؛ لأنَّه ليس حرف علَّة[٣].

وعلَّل آخرون قلب الحرف الأخير من (لدى) ونحوها بملازمة الإضافة لهذه الكلمات، فيغيَّر الحرف الأخير، كما قد يُغيَّر آخرُ الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل؛ لأنَّ الفاعل ملازمٌ للفعل، نحو قولهم في (غزا): (غزوت)، فأعادوا اللام إلى أصلها

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٤١٢.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٤/١٨٧ب، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/٩١٥.

(٣) انظر: المصدر السابق ٤/١٨٧ب.

بعد أن كانت ألفاً قبل اتِّصال الضمير[١].

وهذه العلَّة غير مطردة؛ لأنَّ (عند) -مثلاً- ملازمة للإضافة، ولم يتغيَّر آخرها عند اتِّصالها بالضمير.

ولعلَّ ممَّا يُقَوِّي تعليل سيبويه أنَّ (لَدَى)، و(على) ونحوهما، إذا نُقلت إلى العلمية، وصارت أسماءً متمكِّنةً؛ لم تُقلب ألفُها ياءً، فيُقال: (لداك)، و(علاك)[٢].

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٤/١٨٧ب.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٤١٢.

المسألة (١٣٦)

الإبدال والإعلال:

أصل العين في (حيَّة)

ذهب سيبويه إلى أن أصل عين (حيَّة) الياء، وليست منقلبة عن واو، واحتجَّ بأمرين:

الأوَّل: أنَّ العرب قالوا في النسب إلى (حيَّة بن بَهْدَلة): (حَيَويّ)، فأثبتوا الياء، ولو كانت منقلبة عن واو؛ لأرجعوها إلى أصلها، كما قالوا: (لَوَوِي) في النسب إلى (لَيَّة)؛ لأنها من (لويت)[١].

والثاني: أنهم قالوا: (أرضٌ مَحْيَاة)[٢]، فأثبتوا الياء، ولو كان أصلها الواو؛ لقالوا: (مَحْواة)؛ لأنَّ داعي قلبها ياء -وهو اجتماعها مع الياء، وسكون السابق منهما- قد زال[٣].

وقد تبع سيبويه أبو علي الفارسي[٤].

الاعتراض ومناقشته:

اعترض السيرافي مذهب سيبويه المتقدم، فذهب إلى أنَّ أصل عين (حيَّة) واوٌ، ونقل ذلك عن بعض اللغويين، وهو أبو حاتم السِّجستاني كما في (المحكم)، و(اللِّسان)[٥].

واستدلَّ أبو سعيد لصحة مذهبه بدليلين:

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٣٤٥، والمحكم ٣/٣٠٥.

(٢) يقال: أرضٌ محياة، أي: كثيرة الحيَّات، انظر: التهذيب ٥/٢٨٨، والمحكم ٣/٣٠٥.

(٣) انظر: الكتاب ٤/٩٤.

(٤) انظر: المحكم ٤/٢٦، واللسان (حوا)، وهو مفهوم كلام أبي علي في: التكملة ص ٢٤٦، حيث ذهب إلى أن النسب إلى (حيَّة): (حَيَويّ)، وإلى (لَيَّة): (لَوَوِي)، وعلَّل ذلك بأنَّ الياء الأولى من (ليَّة) أصلها واو.

(٥) انظر: المحكم ٤/٢٦، واللسان (حوا).

أحدهما: ما ورد في كتاب (العين)، وهو قول العرب: (أرضٌ مَحْواة)[١].

والآخر: قولهم: (رجلٌ حَوَّاء)[٢]، ولو كان الأصل الياء؛ لقالوا: (حَيَّاء)[٣].

وقد أجاب بعض النحويين عن سيبويه، فقال: «فإنْ قلت: فهلاّ كانت (الحيَّة) مما عينه واو استدلالاً بقولهم: (رجلٌ حَوَّاء)؛ لظهور الواو عيناً في (حَوَّاء)؟

فالجواب: أنَّ أبا علي[٤] ذهب إلى أنَّ (حيَّة)، و(حَوَّاء) كـ(سَبِط)، و(سِبَطْر)[٥]، و(لؤلؤ)، و(لآل)، و(دَمِث)، و(دِمَثْر)[٦]، و(دِلاص)، و(دُلامِص)[٧] في قول أبي عثمان[٨]، وأنَّ هذه الألفاظ اقتربت أصولها، واتَّفقت معانيها، وكلُّ واحدٍ لفظُه غير لفظ صاحبه، فكذلك (حَيَّة) مما عينه ولامه ياءان، و(حَوَّاء) مما عينه واو، ولامه ياء»[٩].

وذهب ابن سيده إلى أنَّ (حَيَّة) يجوز أن تكون عينها ياء، وأن تكون واواً، فالواو من (حَويت)؛ لأنَّ الحية تتحوَّى في التوائها، أي: تتجمَّع، أمَّا الياء؛ فمن (حَيَيت)[١٠].

وهذا القول أصح الأقوال في نظري؛ لورود الأصلين عن العرب، فقد حكى أبو زيد الأنصاري[١١]، وابن السَّراج[١٢] عنهم: (أرضٌ محياة)، و(أرضٌ مَحْواة).

---

(١) انظر: العين ٣/٣١٧.

(٢) يقال: رجلٌ حَوَّاء، أي: صاحب حيَّات، انظر: اللسان (حيا).

(٣) انظر: شرح السيرافي ٥/١٠٦أ، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/١٠٦٦.

(٤) هو الفارسي.

(٥) السَبِط، والسِّبطر: الشعر الذي لا جعودة فيه، انظر: اللسان (سبط)، و(سبطر).

(٦) الدَّمِث، والدِّمَثْر: السَّهل من الأرض، انظر: اللسان (دمث)، و(دمثر).

(٧) الدِّلاص، والدُّلامص: الليِّن البرَّاق، انظر: اللسان (دلص)، و(دلمص).

(٨) هو المازني.

(٩) انظر: المحكم ٣/٣٠٥، واللسان (حيا).

(١٠) انظر: المحكم ٣/٣٠٥، ٤/٢٦، قلت: لعلَّهم اشتقُّوا الحية من الحياة؛ لأنَّها تعيش طويلاً، انظر الحيوان ٤/١٥٧.

(١١) انظر: التهذيب ٥/٢٨٨.

(١٢) انظر: الصحاح ٦/٢٣٢٤، وانظر -أيضاً-: الحيوان ٤/١٦٥، حيث نقل الجاحظ هذين الأصلين عن العرب.

المسألة (١٣٧)

الإبدال والإعلال:

قلب الهمزة ياءً في جمع (مَطَاءٍ)[١]

من مواضع قلب الهمزة ياءً أن تقع بعد ألف الجمع الذي على وزن (مَفاعِل)، وما أشبهه، وتكون عارضةً في الجمع، واللام همزة، أو واواً، أو ياءً[٢].

فإن كانت الهمزة موجودة في المفرد؛ صحَّت في الجمع، نحو (جَوَاءٍ)[١] جمع (جائية)[٣]، وأخرج سيبويه من هذه القاعدة -تابعاً الخليل ويونس- الهمزةَ الواقعة في جمع (مُطاءٍ)[١]، وهو (فُعَائل) من (المَطيّ)[٤]، إذ أوجب قلبها ياء، واحتجَّ لذلك بأن أصل (مُطاَءٍ)[١]: (مُطَاي) على (فُعَال)، ثم زيدت عليه ألفٌ ثالثة للمدِّ كالتي في (عُذَافِر)[٥]، فلما اجتمع ألفان؛ قُلبت الثانية همزة، فصار على (فُعَائل)، فإذا أُريد جمعه؛ لزم حذف أحد حروفه؛ لأنَّه على خمسة أحرف، فكانت الألف الزائدة للمدِّ أحقَّ بالحذف؛ لسكونها[٦]، فرجعت الهمزة إلى أصلها، وهو الألف؛ لزوال داعي القلب، فأصبحت الكلمة (مُطَاي) على (فُعال)، وجمعُها (مَطَاءٍ)[١] بقلب الألف همزة؛ لأنَّها مدة زائدة في المفرد، وقعت بعد ألف (فَعَائل)، ثم قُلبت كسرة الهمزة فتحة تخفيفاً، ثم قُلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار (مَطَاءَا)، فقلبت الهمزة ياءً؛ لاجتماع شبه ثلاث ألفات، فأصبح (مَطَايا)[٧].

ويقتضي الاحتجاج المتقدِّم أن يكون قلب الهمزة ياء مطَّرِداً في جمع ما كان

---

(١) جميعها مُعلَّة إعلال (قاضٍ).

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٢/١٨ وما بعدها.

(٣) انظر: المنصف ٢/٦٣.

(٤) المطيّ من (مَطَوت)، وأصله (مَطِيْو) على (فَعِيل)، ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء الأولى في الثانية، وهو جمع (مَطيَّة).

(٥) العُذَافِر: الصُّلْب الشديد، ويقال للأسد: عُذافِر لشِدَّته، وهو -أيضاً- اسم كوكب الذَّنَب، انظر: اللسان (عذفر).

(٦) انظر: المنصف ٢/٨٢.

(٧) انظر: الكتاب ٣/٤٧٣-٤٧٤، وشرح السيرافي ٤/٢١٧آ.

على وزن (فُعَائِل) ممَّا لامه همزة، أو واو، أو ياء نحو (جُيَاءٍ)[١] من (جاء)، و(قُضاءٍ)[١] من (قضى).

الاعتراض ومناقشته:

علَّق المازني -كما ذكر السيرافي- على قول سيبويه في جمع (مُطاءٍ): (مَطَايا)، فذكر أنَّه لا يجوز غير الهمز؛ لأنَّ الهمزة موجودة في المفرد، وليست عارضة في الجمع، فهي كهمزة (جائية)، فلا بدَّ أن يكون جمعها (مَطَائيَ)، كما أنَّ جمع (جائية): (جَواءٍ) بتصحيح الهمزة[٢].

ولم ينص المازنيُّ في تصريفه على جمع (مُطَاءٍ)، غير أنَّه تحدث عن جمع ما يشبهه، فمنع قلب همزته ياء؛ للعلَّة التي تقدَّمت، إذ يقول: «ولو كسَّرت (جُيَاءٍ)، و(سُوَاءٍ)؛ لقلت: (جَيَاءٍ)، و(سَوَاءٍ)، فلم تُغيِّر الهمزة؛ لأنَّها التي كانت في الواحد، كما لم تُغيِّر جمع (فاعلة) من (جئت) حين قلت: (جَواءٍ)؛ إذ كانت همزتُها الهمزةَ التي كانت في الواحد»[٣].

وقد شرح ابن جنّي هذا النصَّ، ولم يذكر له خلافاً[٤].

ويظهر ممَّا تقدَّم أن منشأ الخلاف بين سيبويه، والمازني هو أن الأول يَردُّ همزة (فُعَائل) إلى أصلها بعد حذف ألف المد الثالثة للجمع، أمَّا الثاني؛ فيبقيها همزة.

وقد انتصر السيرافي لسيبويه، وفرَّق بين همزة (مُطاءٍ)، وهمزة (جائية) ونحوها بما ذكره سيبويه[٥]، وهو فرقٌ لطيفٌ، لا يلحظه إلا مثلُ سيبويه رحمه الله.

---

(١) جميعها معلَّة إعلال (قاضٍ).

(٢) انظر: شرح السيرافي ٤/٢١٧أ، وقد نقله الأعلم، ولم يُشر إلى السيرافي، انظر: النكت ٢/٩٤٢، وانظر: شرح الرماني ٤/٨٧أ.

(٣) انظر: التصريف ٢/٨٢.

(٤) انظر: المنصف ٢/٨٢-٨٣.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٤/٢١٧أ، وقد نقله الأعلم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/٩٤٢-٩٤٣.

المسألة (١٣٨)

الإبدال والإعلال:

بناء (فَعُلان) من (قويت)

أجاز سيبويه في بناء (فَعُلان) من (قَوِيت) وجهين[1]:

أحدهما: أن يقال: (قَوَّان) بإدغام الواوين.

والآخر: أن يقال: (قَوُوان) على لغة مَنْ لم يُدْغِم الياءين في (حَيِيَ).

الاعتراض ومناقشته:

وافق أكثر النحويين سيبويه على جواز الوجه الأول، أمَّا الوجه الثاني؛ فقد غلَّطه المبرد -كما جاء في (الانتصار)، و(شرح السِّيرافي)- وذهب إلى أنَّ الصَّواب كسرُ الواو الأولى، وقلبُ الثانية ياءً، فيقال: (قَوِيان)[2].

وحجَّة المبرد -كما جاءت في (مسائل الغلط)- تنحصر في شيئين:

الأول: أنَّ الواو الأولى في (قَوِي) كُسِرتْ، وقُلبتْ الثانية ياء، فيُحمل عليه (قَوُوَان)، ولم يذكر السيرافي هذه الحجة.

والثاني: أنَّ قلب الواو ياء مذهبُ الجرميِّ، وجميعِ النحويين[3].

ويُلحظ أنَّ المبرد لم يكن أوَّل من ذهب هذا المذهب، فقد سبقه إلى ذلك شيخُه الجرمي.

ونسب الصَّيمري هذا الاعتراض إلى المازني[4]، وفي ذلك نظرٌ؛ لأنَّ أبا عثمان في (التصريف) اقتفى أثر سيبويه، حيث يقول: «وتقول في (فَعُلان) من (قَويت): (قَوُوَان)، وإنْ شئتَ أدغمتَ، وأسكنتَ الواوَ الأولى»[5].

---

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٠٩.

(٢) انظر: الانتصار ص ٣٢٩، وشرح السيرافي ٢٨٣أ (مصورة جامعة الملك سعود)، وقد نقله عن الأخير الأعلم، ولم يُشر إلى السيرافي، انظر: النكت ٢/١٢٢٧.

(٣) انظر: الانتصار ص ٣٢٩.

(٤) انظر: التبصرة ٢/٩٢٢.

(٥) انظر: التصريف ٢/٢٨٢.

ويتحصَّل من هذا أنَّ الإجماعَ الذي احتجَّ به المبردُ مخروقٌ.

وممَّن أخذ بقول الجرمي، والمبرد السِّيرافيُّ[(١)]، والصَّيمريُّ[(٢)]، والرضيُّ[(٣)]، واحتج السيرافي بحجة من كلام سيبويه نفسه، حيث يقول: «وممَّا يؤيِّد قولَهم ما قاله سيبويه: إذا بنيت (فَعْلُوة) من (غزوت)؛ قلت: (غَزْوِيَة) استثقالاً لـ(غَزْوُوَة)[(٤)]، فلما كانتا في (غَزْوُوَة) لا تثبتان؛ وجب ألاَّ تثبتا في (قَوُوَان)»[(٥)].

وقد نقل الصَّيمري هذا النص -بتصرفٍ- ولم يُشر إلى السيرافي[(٦)].

وفي مقابل هؤلاء انتصر ابنُ ولاَّد لسيبويه، فردَّ اعتراض المبرد مقرِّراً ما يأتي:

أوَّلاً: أنَّ احتجاج المبرد بإعلال الواو في (قَوِي) واهٍ؛ لأنَّ الواو في الفعل المذكور طرفٌ، أمَّا في (قَوُوَان)؛ فليست طرفاً.

ثانياً: أنَّ الواو في (قَوُوَان) تصح، كما صحت في (النَّزَوان)، و(الدَّوران)، و(لَوَوِي).

ثالثاً: أنَّ اجتماع الواوين، والأولى منهما مضمومة غير مُسْتَنْكر، كما لم يُستنكر اجتماع الياءين مع كسر الأولى في (حَيِيَ)[(٧)].

واجتهد ابنُ جنِّي في اختيار مذهبٍ وسط، فرأى أنَّ إدغام الواوين هو الوجه؛ لأنَّه يدفع ثقلَ اجتماع الواوين مع ضمِّ إحداهما لو قيل: (قَوُوَان)، والتباسَ (فَعُلان) بـ(فَعِلان) لو قيل: (قَوِيان)[(٨)].

وما اختاره هو اختيار أكثر النحويين، ولكنَّ موضع النزاع لغة مَنْ لم يدغم.

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٢٨٣أ (مصورة جامعة الملك سعود).

(٢) انظر: التبصرة ٢/٩٢٢.

(٣) انظر: شرح الشافية ٣/١٩٤.

(٤) انظر: الكتاب ٤/٤١٤، وقد نقل السيرافي كلام سيبويه بتصرف.

(٥) شرح السيرافي ٢٨٣أ (مصورة جامعة الملك سعود)، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/١٢٢٧.

(٦) انظر: التبصرة ٢/٩٢٢.

(٧) انظر: الانتصار ص ٣٢٩-٣٣٠.

(٨) انظر: المنصف ٢/٢٨٢.

والذي عندي أنَّ قول سيبويه أقوى؛ لأنَّ أرباب هذه اللغة إذا لم يغيِّروا الياء في (حَيِيَ) مع أنَّها طرف، والطَّرفُ أقرب للتغيير؛ فمن القياس أن يبقوا الواوين في (قَوُوان)؛ لبعدهما عن الطرف، ولأنَّهما ليسا بأثقل من الياءين.

هذا، ونقل السيرافي عن أبي إسحاق الزجاج منع بناء (فَعُلان) من (قويت)؛ لأنَّه ليس في الكلام -ألبتة- اسمٌ، ولا فعلٌ على (فَعُل) ممَّا عينه، ولامه واوان استثقالاً للواو مع الضمَّة في هذا البناء[١].

(١) انظر: شرح السيرافي ٢٨٣أ (مصورة جامعة الملك سعود)، وقد نقله الأعلم في: النكت ٢/١٢٢٧، ولم يُشر إلى السيرافي.

المسألة (١٣٩)

الإبدال والإعلال:

تصحيح عين (ضَياوِن) حملاً على صحة عين مفرده

ذكر سيبويه أنَّ العين في الجمع -إذا كانت حرف علَّة- تجري مَجراها في المفرد، فإنْ أُعلَّتْ في الواحد؛ قُلبتْ همزة في الجمع، نحو (سيِّد)، و(سيائد).

وإنْ صحَّتْ في الواحد؛ صحَّتْ في الجمع، واستشهد بتصحيح العرب للعين في (ضَيَاوِن)[١] وهي الواو؛ لأنَّها لم تُعَلّ في المفرد، وهو (ضَيْوَن)[٢].

وكان القياس يقتضي أن تُقْلب في المفرد ياء؛ ذلك أن الواو إذا اجتمعتْ مع الياء، والأول منهما ساكن؛ قُلبتْ ياء[٣].

الاعتراض ومناقشته:

ذكر السيرافي أنَّ المبرد ألزم سيبويه المناقضة في هذا الموضع؛ مِنْ قِبَل أنه ذكر في موضعٍ آخر أنَّ ترك إدغام الياءين في قول العرب: (بنات ألْبُبِه)[٤] شاذٌّ[٥]، ثم قال في الجمع (بنات ألابّه) بالإدغام[٦]، فجاء به على القياس، ولم يحمله على المفرد.

ومقتضى هذا -كما يرى المبرد- أن يَقْلب عين (ضَيَاوِن) همزةً، ولا يحمله على (ضَيْوَن) الشاذ، كما لم يحملْ (ألابّ) على (ألْبُب)[٧].

---

(١) ضَيَاوِن: جمع (ضَيْوَن)، وهو السِّنَّور الذكر، انظر: اللسان (ضون).

(٢) انظر: الكتاب ٤/٣٦٩، وممَّن علَّل بهذه العلَّة المازني، والفارسي، انظر: المنصف ٢/٤٦، والتكملة ص ٥٩٣.

(٣) انظر: المنصف ٢/٤٦.

(٤) بنات ألْبُبِه: يقال: هي عروقٌ في القلب تكون منها الرِّقَّة، انظر: اللسان (لبب).

(٥) انظر: الكتاب ٤/٤٣٠.

(٦) انظر: المصدر السابق ٣/٤٣٠-٤٣١.

(٧) انظر: شرح السيرافي ٢٧٤أ (مصورة جامعة الملك سعود)، وقد نقل الأعلم نص السيرافي بتصرف قليل، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/١٢٠٤-١٢٠٥، ولم أجد الاعتراض فيما وقفت عليه من كتب المبرد، وانظر حديثه عن (ضَيْوَن) في: المقتضب ١/٣٠٧.

وقد تعقَّب السيرافي المبردَ، فردَّ اعتراضه قائلاً: «والحجة لسيبويه أنَّ العرب تكلَّمت بـ(بنات ألْبُبِه)، ولم تكلَّم بالجمع منه، فإذا جمعناه نحن؛ جمعناه على القياس.

وأمَّا (ضَيْون)؛ فإنَّ العرب تكلَّمت بواحدِه وجمعِه: (ضَيْون)، و(ضَياوِن)، حكى ذلك أبو زيد وغيره من أهل اللغة، فكان الجمعُ والواحدُ شاذاً عن القياس»[١].

وأضيف إلى ما ذكره السيرافي أنَّ سيبويه لم يقع في التناقض حتى لو لم يُسمع (ضَيَاون)؛ لأنَّه نصَّ على أنَّ الجمع يحمل على المفرد في الصحة والإعلال، ولم يدخل الإدغام في هذا الحكم[٢].

---

(١) شرح السيرافي ٢٧٤أ (مصورة جامعة الملك سعود)، وقد نقل الأعلم كلام السيرافي، ولم يُشر إليه، انظر: النكت ٢/١٢٠٤-١٢٠٥.

(٢) انظر: الكتاب ٤/٣٦٩.

المسألة (١٣٠)

الإدغام:

إدغام الهاء في الحاء

قال سيبويه -وهو يذكر إدغام حروف الحلق-: «وممَّا قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء قولُه[١]:

كأنَّها بَعْدَ كَلالِ الزَّاجِرِ ومَسْحِي[٢] مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ

يُريدون: (ومَسْحِهِ)»[٣].

الاعتراض ومناقشته:

فهم السيرافي من النص المتقدم أنَّ سيبويه استشهد بالبيت على إدغام الهاء في الحاء، فوصفه بالسَّهو، والغلط، وأَبْطَلَ الإدغام بثلاثة أمور:

الأول: أنَّه يؤدِّي إلى التقاء ساكنين: السين، والحاء الأولى، وهذا لا يجوز إلا إذا كان الساكنُ الأولُ حرفَ مدٍّ، ولينٍ.

والثاني: أنَّه يكسر وزنَ البيت.

والثالث: أنَّ سيبويه قال: «ومِمَّا قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء»، وهذا مخالفٌ لما اطَّرد في الإدغام، وهو أن يُدغم الأول في الثاني[٤].

ولم يكن السيرافي أول من نقد سيبويه في هذا الموضع، فقد سبقه

---

(١) نُسب في بعض نسخ سر الصناعة إلى رؤبة، انظر: سر الصناعة ١/٥٨، هامش رقم (٣)، وانظره غير منسوب في: الكتاب ٤/٤٥٠، وشرح السيرافي ٢٩٥أ (مصورة جامعة الملك سعود)، وشرح الرماني ٥/٢٦٩أ، ب، والمحتسب ١/٦٢، ورسالة الصاهل والشاحج ص ١٩٦، والمخصص ٨/١٣٩.

(٢) هكذا رسمت في: الكتاب ٤/٤٥٠ (هارون)، ٢/٤١٣ (بولاق)، ورسمت في: شرح الرماني ٥/٢٦٩أ هكذا (ومسْحّ).

(٣) الكتاب ٤/٤٥٠.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢٩٥أ (مصورة جامعة الملك سعود)، وانظر: النكت ٢/١٢٥٧.

الأخفش[١]، والمبرد[٢]، ثم تبعهم جميعاً أبو العلاء المعرّي[٣].

وقد انتصر لسيبويه ابنُ ولاَّد، وابنُ جنِّي، فردَّا الاعتراض، بيد أنّهما سلكا مسلكين:

المسلك الأول لابن ولاَّد، وهو أنَّ سيبويه أراد الإدغام المعروف، وقد أوجب هذا المسلك على صاحبه أمرين: تعليل جواز التقاء الساكنين، وإبطال احتجاج المعترضين بكسر الإدغام لوزن البيت.

فأمَّا التقاء الساكنين؛ فعلَّل جوازه بأنَّ الإدغام لا يلزم في البيت من وجهين:

أحدهما: أنّه قد يقع موقع الهاء ما لا يُدغَم في الحاء؛ لأنَّ الهاء ليست من الكلمة، وإنما هي ضمير.

والآخر: أنَّ هذا النظام إنما وقع استحساناً من قائله في لغته، لا على أنّه لازمٌ في اللغات الأخرى[٤].

وأمَّا احتجاج المعترضين بكسر الإدغام للوزن؛ فأبطله بثلاثة أمور:

الأول: أنَّ الإدغام -هنا- مثل ما يزاد من حروف المد واللين على وزن الشعر.

والثاني: أنَّ العرب قد تُخَفِّفُ المشدَّدَ، وتُشَدِّدُ المخفَّفَ، وتمدُّ الحركاتِ حتى تكونَ حروفاً في حشو البيت، وقوافي الشعر، وإنْ زادت على وزن الشعر، يقول: «وقد يخفِّفون المشدد، ويُشدِّدون المخفَّف، ويمدُّون الحركات حتى تكون حروفاً في حشو البيت، وقوافي الشعر، فلا يكون ذلك ممتنعاً، وإن زاد على وزن البيت؛ ألا ترى أنّهم قد [يقفون][٥] على السكون في:

قِفَا نَبْكِ من ذِكر حَبِيْبٍ ومَنْزِلْ ....[٦]

---

(١) انظر: شرح الرماني ٥/١٦٩ب، وسر الصناعة ١/٥٨، وتعليقات الأخفس بهامش الكتاب ٤/٤٥٠، وقد دخل تعليق الأخفش في متن الكتاب في: شرح عيون كتاب سيبويه ص ٣١٩.

(٢) انظر: الانتصار ص ٣٣١.

(٣) هو أحمد بن عبد الله بن سليمان بن داود بن المطهّر بن زياد بن ربيعة بن الحارث التُّنوخي، توفي سنة «٤٤٩هـ »، انظر: البغية ١/٣١٥-٣١٧، وانظر رأيه في: رسالة الصاهل والشاحج ص ١٩٦.

(٤) انظر: الانتصار ص ٣٣١.

(٥) في المخطوط (يخفِّفون)، وهو تحريف.

(٦) هذا الشطر الأول من مطلع معلقة امرئ القيس، والشطر الثاني:

بسقط اللِّوى بين الدَّخول فحومَلِ = =

فيسكِّنون اللام في الإنشاد، ويحذفون الياء[١]، وهذا نقصانٌ من حروفه، وقد يزيدون التنوينَ في غير موضعه كإنشادهم قولَ بعضهم:

شدِّي عليَّ الدِّرْعَ أُمَّ سيَّارْ　　فَقَدْ رُزِئْتِ فارِساً كالدِّينارٍ[٢]

فيزيدون التنوين، وليس من بناء الشعر[٣]، وكل هذا يُنوى به على حسب ما يَسْتحسنُ كلُّ واحدٍ منهم في لغته، وكذلك هذا المدغِم لـ(مسحه)، إنما أتى به مُستحسناً»[٤].

والثالث: أنَّ الأرجاز التي يحدو بها العرب ربما أجروها مجرى الأسجاع، ولم يقصدوا بها إلى الشعر؛ فلذلك استجازوا التقاء الساكنين فيها[٥].

ويُلحظ فيما قرَّره ابنُ ولاَّد أنَّه جعل عدم لزوم الإدغام في الأحوال كلِّها مُسوِّغاً لجواز الإدغام، ولم أجد فيما وقفت عليه من المصادر أنَّ عدم لزوم الشيء علَّةٌ لجوازه.

وقد تبع القيسيُّ ابنَ ولاَّد في جواز الإدغام، غير أنَّه جعله بعيداً[٦].

والمسلك الثاني لابن جنِّي، وهو أنَّ سيبويه أراد الإخفاء، وإنما سمَّاه إدغاماً تجوُّزاً، يقول ابن جنِّي مُشنِّعاً على الأخفش: «فأمَّا ما أنشده من قوله:

كأنَّها بَعْدَ كلالِ الزَّاجِرِ　　ومَسْحِهِ مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ

فقال سيبويه كلاماً يُظَنُّ في ظاهره أنَّه أدغم الحاء في الهاء بعد أن قلب الهاءَ حاءً، فصار في ظاهر قوله: (ومسْحِّ)، واستدرك أبو الحسن ذلك عليه، وقال: إنَّ هذا لا يجوز إدغامُه؛ لأنَّ السِّين ساكنةٌ، ولا يُجمع بين ساكنين، فهذا -لَعَمْري- تعلُّقٌ بظاهر لفظه، فأمَّا حقيقة معناه؛ فلم يُرِدْ محضَ الإدغام، وإنَّما أراد الإخفاء،

= انظر: شرح القصائد السَّبع ص ١٥، وشرح القصائد المشهورات ١/٣.

(١) يريد الياء الناتجة عن إشباع كسرة اللام، وتسمَّى بـ(المجرى)، انظر: الوافي للتبريزي ص ٢٠٨.

(٢) الرجز لربيعة بن مُكَدَّم، انظر: سوائر الأمثال على أفعل ص ١٤٠، ورسالة الصاهل والشاحج ص ٤٦٢، ورسالة الغفران ص ٢٠٨، وفيها (كالدينارْ)، وفي المصدر الأول مناسبة البيت.

(٣) يريد التنوين المسمَّى: الغالي، وهو نون يلحق الروي المقيَّد، زائداً على الوزن، غير محتسب في التقطيع، انظر: الوافي للتبريزي ص ٢١١.

(٤) الانتصار ص ٣٣٢.

(٥) انظر: المصدر السابق ص ٣٣٣.

(٦) انظر: الكشف ٢/٨٠-٨١.

فتجوَّز بذكر الإدغام، وليس ينْبغي لمنْ قد نظر في هذا العلم أدنى نظر أنْ يظنَّ بسيبويه أنَّه ممَّن يتوجَّهُ عليه هذا الغلط الفاحش، حتى يخرجَ من خطأ الإعراب إلى كسر الوزن؛ لأنَّ هذا الشِّعرَ من مشطور الرجز، وتقطيع الجزء الذي فيه السين، والحاء (وَمَسْحِهِي): (مَفَاعِلُنْ)، فالحاء بإزاء عين (مفاعلن)، فهل يليق بسيبويه أن يكسرَ شعراً، وهو من يَنْبُوع العروض، وبحبوحة التفعيل[١]، وفي كتابه أماكنُ كثيرةٌ تشهد بمعرفته بهذا العلم، واشتماله عليه، فكيف يجوز عليه الخطأُ فيما يظهر، ويبدو لِمَنْ يتساند إلى طبعه، فضلاً عن سيبويه في جلالة قدره! ولعلَّ أبا الحسن أراد بذلك التشنيعَ عليه، وإلاَّ فهو كان أعرف الناس بحاله، وقد تلا أبا الحسن في تعقُّب ما أورده سيبويه في كتابه جِلَّةُ أصحابِنا كأبي عُمَر، وأبي عثمان، وأبي العباس، وغيرهم، فقلَّما ضرَّه الله بذلك، إلا في الشيء النزر القليل من قوله»[٢].

وممَّن فسَّر نصَّ سيبويه هذا التفسير من شُرَّاح (الكتاب): الرماني، وأبو نصر القُرطبيُّ، إذ يقول الرماني: «وقد توهَّم بعضُ الناس أنَّ الهاء أُدغمت في الحاء؛ لقول سيبويه: (وممَّا قالوه في إدغام الهاء في الحاء)، وهذا غلطةٌ ممَّن ظنَّه على سيبويه؛ لما بيَّنا من أن الإدغام لا يجوز هاهنا أصلاً، فلمَّا امتنع صاروا إلى الإخفاء، فكأنَّه قال: وممَّا قالوه في إدغام الهاء مع الحاء بالإخفاء الذي يقربُ من الإدغام ...»[٣].

ويقول أبو نصر: «ولم يرد سيبويه -رحمه الله- الإدغام، وإنما أراد الإخفاء، ومعنى الإدغام في قوله: (وممَّا قالت العرب في إدغام الهاء مع الحاء) الإخفاءُ، وكيف يريد الإدغام، والإدغام يكسر الشِّعر، ولا يكسره الإخفاء؟! و(مَسْحِهِ) مخفيٌّ بزنته غيرَ مخفيٍّ، ولو أنَّ قائلاً قال: أقول في إدغام (ومَسْحِهِ) بالإخفاء؛ لأصاب؛ لأنَّ الإخفاء ضربٌ من الإدغام»[٤].

كما أخذ به الأعلم في (تحصيل عين الذهب)[٥].

---

(١) يريد أنَّ سيبويه تلميذُ الخليل مبتدع علم العروض، والقافية.

(٢) سر الصناعة ١/٥٨-٥٩، وانظر: المحتسب ١/٦٢.

(٣) شرح الرماني ٥/١٦٩ب.

(٤) شرح عيون كتاب سيبويه ص ٣١٩.

(٥) انظر: تحصيل عين الذهب ٢/٤١٣، أما في: النكت ٢/١٢٥٧ فقد نقل اعتراض السيرافي، ولم يُصرِّح باسمه، ولم يناقشه.

وقد تتبَّعتُ كلام سيبويه، فلحظتُ ما يأتي:

أولاً: أنَّه فصلَ الإدغامَ عن الإخفاء في أكثر من موطن، ومنها قوله: «... ولكنَّك إن شئتَ قلت: (قَرَادِدُ)[١]، فأخفيت، كما قالوا: (متعفِّف)، فيُخفى، ولا يكون في هذا إدغام ...»[٢].

ومنها قوله: «وممَّا يجري مجرى المنفصلَيْن قولُك: (اقْتَتَلُوا)، و(يَقْتَتِلُون) إنْ شئتَ أظهرتَ، وبيَّنتَ، وإنْ شئتَ أخفيت، وكانت الزِّنةُ على حالها، كما تفعلُ بالمُنْفَصِلَيْن في قولك: (اسمُ موسى) ... لا تُدْغِم»[٣].

ومنها قوله: «وجاز في قاف (اقتتلوا) الوجهان[٤]، ولم يكن بمنزلة (عَضَّ)، و(فَرَّ) يلزمه شيءٌ واحدٌ؛ لأنَّه يجوز في الكلام فيه: الإظهار، والإخفاء، والإدغام»[٥].

ثانياً: أنَّه نصَّ على أنَّ الأصل في الإدغام أن يُدغمَ الحرف الأول في الثاني، ونقلَ مخالفة هذا الأصل عن العرب، إذ يقول: «فمنْ ذلك قولهم في (مشترد): (مُشَّرد)؛ لأنَّهما متقاربان مهموسان، والبيان حسنٌ ... والقياسُ (مُتَّرد)؛ لأنَّ أصلَ الإدغامِ أنْ يُدغمَ الأولُ في الآخِر»[٦].

ويتبيَّن من هذا بطلان احتجاج السيرافي لمنع الإدغام في البيت بأن الثاني لا يُدغم في الأول.

ثالثاً: أنَّه منع الإدغام إذا كان قبلَ الحرف المدغم حرفٌ ساكن غير مدٍّ، أو لين، وأجاز الإخفاء، حيث يقول: «وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرفٌ مثلُه سواءٌ حرفٌ ساكن؛ لم يجز أن يُسكَّن، ولكنَّك إنْ شئتَ: أخفيت، وكان بزنته متحركاً»[٧].

---

(١) قَرَادِد: جمع (قَرْدَد)، وهو ما ارتفع من الأرض، انظر: اللسان (قرد).

(٢) الكتاب ٤/٤٣٩.

(٣) المصدر السابق ٤/٤٤٣.

(٤) أي: جاز فيه: (قتَّلوا)، و(اقْتتلوا).

(٥) المصدر السابق ٤/٤٤٣.

(٦) المصدر السابق ٤/٤٦٧.

(٧) المصدر السابق ٤/٤٣٨.

رابعاً: أنَّه منع الإدغام إذا كان يكسر وزن الشعر، وأجاز الإخفاء، حيث يقول -بعد النص السابق-: «وممَّا يدلُّك على أنَّه يُخفى، ويكون بزنة المتحرك قول الشاعر[1]:

وإنِّي بما قَدْ كلَّفتْني عَشِيْرَتِي مِنَ الذَّبِّ عَنْ أعْراضِها لَحقيقُ

وقال غَيلانُ بن حُرَيث[2]:

وامْتَاحَ منِّي حَلَبَاتِ الهاجِمِ شَأْوُ مُدِلٍّ سابِقِ اللَّهامِمِ[3]

وقال أيضاً[4]:

وغيرُ سُفْعٍ مُثَّلٍ يَحامِمِ

فلو أسكن في هذه الأشياء؛ لانكسر الشِّعرُ، ولكنَّا

---

(١) هو غيلان بن حُريث، كما في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٤٤١، ولم يُعز البيت إلى قائله في: الكتاب ٤/٤٣٨.

(٢) لم أقف له على ترجمة.

(٣) نُسب البيتان إلى غيلان في: الكتاب ٤/٤٣٩، وشرح الرماني ٥/١٦٣أ، وتحصيل عين الذهب ٢/٤٠٨.

ونُسبا إلى صقر بن حكيم بن مُعيَّة في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٤٤٠.

وامتاح مني: أخذ مني. وحَلَبات: جمع حلبة. والهاجم: الحالب. والشأو: السَّبق. والمُدلّ: المنبسط لا خوف عليه. واللهامم: جمع لُهموم، وهو الغزير في الجري، والأصل (لهاميم)، ولكن حذفت الياء للضرورة.

انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٤٤٠، واللسان (ميح)، و(حلب)، و(هجم)، و(شأى)، و(دلل).

ومراد الراجز: أن شأو فرسه وإدلاله في الجري حمله على إيثاره باللبن، انظر: تحصيل عين الذهب ٢/٤٠٨.

(٤) هو غيلان بن حُرَيث، كما في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٤٣٩، وتحصيل عين الذهب ٢/٤٠٨، ونسب البيت في المصدر الأول -أيضاً- إلى صقر بن حكيم بن معيَّة.

والسُّفع: الأثافيّ. والمُثَّل: جمع ماثلة، وماثل، وهو المنتصب. واليحامم: جمع يحموم، وهو الأسود، والأصل (يحاميم)، ولكنَّ الراجز حذفها اضطراراً. وغيرُ: معطوفة على (غير) في قوله قبلاً:

لم يبق منها غيرُ نؤيٍ طاسِمِ

فهو يصف أطلالاً، انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٤٣٩-٤٤٠.

سمعناهم يُخفون»[١].

خامساً: أنّه يُطْلِقُ على الإدغام إذا اقترن بالإخفاء -أحياناً- مصطلح (الإسكان)، ومن ذلك قوله: «وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرفٌ مثله سواء حرفٌ ساكن؛ لم يجزْ أنْ يُسَكَّن، ولكنَّك إنْ شئتَ أخفيتَ ...»[٢].

وقولُه: «فلو أسكن في هذه الأشياء؛ لانكسر الشِّعر، ولكنَّا سمعناهم يخفون»[٣].

وقوله: «وإنْ شئتَ أخفيتَ في (ثوب بكر)، وكان بزنته متحركاً، وإنْ أسكنت جاز»[٤].

وقوله: «وإذا قلتَ: (مررتُ بوليٍّ يزيد وعدوٍّ وليد)، فإن شئت؛ أخفيت، وإن شئتَ؛ بيَّنتَ[٥]، ولا تُسكِّن ...»[٦].

وقوله: «والحروفُ المتقاربةُ مخارجُها، إذا أُدْغِمتْ، فإنَّ حالها حالُ الحرفين اللذين هما سواء في حُسْنِ الإدغام، وفيما يزدادُ البيانُ فيه حسناً، وفيما لا يجوزُ فيه إلا الإخفاء وحدَه، وفيما يجوز فيه الإخفاءُ، والإسكانُ»[٧].

سادساً: أنّه أطلق الحديث عن حروف الإدغام بغنَّة، والإخفاء، إذ قال: «وليس حرف من الحروف التي تكون النونُ معها من الخياشيم يُدغَم في النُّون؛ لأنَّ النُّون لم تدغم فيهنَّ حتى يكونَ صوتُها من الفم، وتُقْلَبَ حرفاً بمنزلة الذي بعدها، وإنما هي معهنَّ حرفٌ بائنٌ، مخرجُه من الخياشيم، فلا يُدْغَمْنَ فيها، كما لا تُدغم هي فيهنَّ ...، وأمَّا اللام؛ فقد تدغم فيها،

---

(١) الكتاب ٤/٤٣٨-٤٣٩.

(٢) المصدر السابق ٤/٤٣٨.

(٣) المصدر السابق ٤/٤٣٩.

(٤) المصدر السابق ٤/٤٤١.

(٥) يريد: أظهرت.

(٦) الكتاب ٤/٤٤٢.

(٧) المصدر السابق ٤/٤٤٥.

وذلك قولك: (هنَّرى) ...»[١].

سابعاً: أنّه علّل جواز إدغام الغين في الخاء، والخاء في الغين بإخفاء النون معهما، حيث يقول: «وقد جاز الإدغام فيها؛ لأنّه المخرج الثالث، وهو أدنى المخارج من مخارج الحلْقِ إلى اللسان؛ ألا ترى أنّه يقول بعض العرب: (مُنْخُل)، و(مُنْغُل)، فيخفي النون، كما يخفيها مع حروف اللسان، والفم ...»[٢].

كما علّل إخفاء النون الساكنة مع حروف الإخفاء بأنَّ أصل الإدغام لحروف الفم، حيث يقول: «وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفيّاً، مخرجُه من الخياشيم؛ وذلك أنّها من حروف الفم، وأصل الإدغام لحروف الفم ...»[٣].

وحمل -أيضاً- امتناع الإخفاء على امتناع الإدغام، وجواز الإخفاء على جواز الإدغام، فقال: «وتكون [أي: النون الساكنة] مع الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء بيِّنةً، موضعُها من الفم؛ وذلك أنَّ هذه الحروف الستة تباعدت عن مخرج النون، وليست من قبيلها، فلم تُخفَ هاهنا، كما لم تُدغم في هذا الموضع، وكما أنَّ حروف اللسان لا تُدغم في حروف الحلق، وإنما أُخفيت النونُ في حروف الفم، كما أُدغمتْ في اللام وأخواتها»[٤].

ثامناً: وجدتُ نصاً قد يُفهم منه أن سيبويه يجعل الإخفاء ضرباً من الإدغام، والنصُّ هو قولُه: «واعلم أنَّ جميعَ ما أدغمتَه، وهو ساكن، يجوزُ لك فيه الإدغام، إذا كان متحرّكاً، كما تفعل ذلك في المِثْلَيْنِ، وحالُه فيما يحسنُ، ويقبحُ فيه الإدغام، وما يكون فيه أحسن، وما يكون خفياً، وهو بزنته

---

(١) الكتاب ٤/٤٥٦.

(٢) المصدر السابق ٤/٤٥١.

(٣) المصدر السابق ٤/٤٥٤.

(٤) المصدر السابق.

متحرّكاً قبل أن يُخْفى كحال المثلين»[١].

ويتحصَّل من هذه الملحوظات -عدا الأولى، والثانية- أنَّ لتفسير الرماني، وابن جنّي، وأبي نصر وجهاً قوياً.

وعلى أيّ حال، فإن النقد لا يلزم سيبويه، وإنْ أراد الإدغام المعروف؛ لأنَّه نقل ذلك عن العرب، فالمدغم -إذن- قائلُ الرجز، أو راويته.

على أنَّ أبا علي الفارسي كان يُنْشِدُ قول الراجز[٢]:

خَاطِمَها زَامَّها أنْ تَذْهَبَا

بالجمع بين ساكنين في (زامَّها)[٣].

---

(١) الكتاب ٤/٤٦٦.

(٢) انظر: رسالة الصاهل والشاحج ص ١٩٧، وبهامشه مصادر أُخَر، ويروى -أيضاً-: (زأمَّها). انظر: المنصف ١/٢٨١، وذكر المعرّي أنها رواية الجماعة.

(٣) انظر: رسالة الصاهل والشاحج ص ١٩٧.

المسألة (١٣١)

الإدغام:

علة امتناع إدغام حروف الصَّفير والضاد في غيرهنَّ

منع سيبويه أن تُدغم حروف الصَّفير: (الصاد، والسِّين، والزاي) في: (الطاء، والدَّال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء)، وعلَّل ذلك بأنَّ الصَّفير أكسب تلك الحروف وضوحاً في السمع، فلا يصحُّ أنْ يُذهبه الإدغامُ[١].

كما منع -أيضاً- إدغام الضاد في حروف الصفير؛ لأنَّ الضاد حرفٌ مستطيلٌ -أي: استطال على الفم عند النطق به حتى اتَّصل بمخرج اللام[٢]- فلو أُدغم لسُلِب استطالتَه، والإدغام لا يبخس الحروف، ولا يُنقصها[٣].

الاعتراض ومناقشته:

بعد أنْ انتهى أبو سعيد السيرافي من شرح (الكتاب) عقد باباً لـ(ما ذكره الكوفيون من الإدغام)، وممَّا جاء فيه أنَّ أبا العباس ثعلباً لما حكى رأي سيبويه المتقدم؛ اعترضه، فقال: «قد أُدغم النون -وهي مغنونة- في اللام، فما الفرق بين المغنونة، وبين المستطيلة، والتي فيها صفير؟»[٤].

يريد ثعلب: أن سيبويه منع إدغام حروف الصفير، والضاد؛ لئلا تذهب صفتا الصفير، والاستطالة، وأجاز أن تُدغَم النون في اللام، مع أن الإدغام يسلبها صفةَ

---

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٦٤، وأخذ هذه العلَّة أبو علي الفارسي في: الحجة ١/٦٦، وابنُ جنِّي في: المنصف ٢/٣٢٨، والمحتسب ١/٢٠١.

(٢) هذا تعريف ابن الجزري للاستطالة، انظر: التمهيد في علم التجويد ص ٩٦.

(٣) انظر: الكتاب ٤/٤٦٦، وعبارة (الإدغام لا يبخس الحروف، ولا ينقصها) أخذتها من: المقتضب ١/٣٤٦، وهي تتَّفق مع مفهوم كلام سيبويه.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣٠٢أ (مصورة جامعة الملك سعود)، وما ذكره الكوفيون من الإدغام ص ٦٤-٦٥، ولم أجد هذا الاعتراض فيما بين يدي من كتب ثعلب.

الغُنَّة، فما الفرق بين الغنَّة من جهة، والصفير والاستطالة من جهة أخرى؟!

وقد حار السيرافي في إدراك غاية ثعلب، فحمل كلامه على ثلاثة احتمالات[١]:

الاحتمال الأول: أنَّه يمنع إدغام النون في غيرها، كما أنَّ حروف الصَّفير، والضاد لا يُدْغَمْنَ في غيرهنَّ.

وقد ردَّ هذا قائلاً: «فإنْ كان يرى أن النون لا تُدْغَمُ في غيرها؛ فذلك مخالفٌ لمذهبه، ومذهب أصحابه[٢]، والقُرَّاء في إدغام النون في خمسة أحرفٍ قد ذكرناهنَّ، يجمعُهنَّ (ويرمل)، ومذهب العرب هو الحجة في ذلك، وحسبُ مخطِّئ العرب بتخطئته إياها»[٣].

والاحتمال الثاني: أنَّه يرى إدغام حروف الصفير، والضاد في غيرهنَّ.

وقد أبطل هذا الرأي قائلاً: «وإنْ كان يرى أنْ تُدغم حروف الصفير في غيرها[٤]؛ فينبغي أن يقول في (اصْطَعِطْ) -وهو (افْتَعِلْ) من (الصُّعوط)-: (اطَّعِطْ)، ويقول في (اصْطَبِرْ): (اطَّبِرْ)، والذي قالته العرب -إذا آثروا الإدغام-: (اصَّعِطْ)، و(اصَّبِرْ)، وقد حكى الفراء: (عليك بأبوال الإبل فاصَّعِطْها)[٥]، وقد قُرِئ: ﴿فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِما أنْ يَصَّلِحَا بينهما صُلْحاً﴾[٦]، وهو إدغام من (يَصْطَلِحا)، ولم يقلْ أحدٌ: (يَطَّلِحا)، ولا (فاطَّعَطْها)»[٧].

والاحتمال الثالث: -وهو الصحيح عندي- أن يكون طالباً للفرق بين صفة الغنة، وصفتي الاستطالة والصفير.

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٣٠٢أ-ب (مصورة جامعة الملك سعود) وما ذكره الكوفيون من الإدغام ص ٦٥.

(٢) منهم الكسائي الذي أدغم النون الساكنة في اللام والراء بغير غنة كباقي القراء السبعة.
انظر: التيسير ص ٤٥.

(٣) شرح السيرافي ٣٠٢ب (مصورة جامعة الملك سعود)، وما ذكره الكوفيون من الإدغام ص ٦٥.

(٤) لو قال: «... أن تدغم حروف الصفير، والضاد في غيرها» لكان أحسن.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢١٦، حيث يقول الفراء: «وسمعتُ بعض بني عُقَيلٍ يقول: (عليك بأبوال الظِّباء، فاصَّعِطْها، فإنَّها شفاءٌ للطَّحَل)».

(٦) من الآية (١٢٨) من سورة النساء، وهذه القراءة لعاصم الجحدري.
انظر: مختصر ابن خالويه ص ٣٦، والمحتسب ١/٢٠١.

(٧) شرح السيرافي ٣٠٢ب (مصورة جامعة الملك سعود)، وما ذكره الكوفيون من الإدغام ص ٦٥-٦٦.

وقد أجاب السيرافي عن هذا مبتدئاً بذكر ثلاث حالات للنُّون:

الحالة الأولى: أن يقع بعدها أحد حروف الإخفاء، وهذه أضعف حالاتها؛ لأنَّها تخرج صوتاً ضعيفاً من الخيشوم.

والحالة الثانية: أن يأتي بعدها -وهي ساكنة- أحد حروف الإظهار، أو يُوقف عليها، أو تحرَّك، أو تُدغم في مثلها، وهذه أقوى من السابقة؛ لأنَّها تبدأ صوتاً ضعيفاً من الخيشوم، وتنتهي حرفاً واضحاً من الفم.

والحالة الثالثة: أن تُدغم في اللام، أو الراء، وهذه أقوى حالاتها؛ لخروجها صوتاً متكاملاً واضحاً من أوَّل وهلة.

وانتهى السيرافي إلى أنَّ ما سبق يقتضي أنَّ النون لما سُلبتْ الغنَّة بعد إدغامها في اللام، أو الراء؛ صارت إلى ما هو أقوى من الذي سُلِبتْه، بخلاف حروف الصفير، والضاد، فإنهنَّ لو أُدْغمنَ في غيرهنَّ لَصِرْنَ إلى ما هو أضعف ممَّا كُنَّ عليه[١].

وبالجملة، فإن إدغام النون في اللام، والراء لا خلاف فيه، كما لم يُختلف في امتناع إدغام الضاد في غيرها، أمَّا حروف الصفير فلا أعرف أحداً أدغمهنَّ في غيرهنَّ إلا أُبيّاً[٢] رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأبا عمرو بن العلاء، فإنَّهما أدغما السِّين في الشِّين في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأس شَّيْباً﴾[٣].

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٣٠٢ب (مصورة جامعة الملك سعود)، وما ذكره الكوفيون من الإدغام ص ٦٦.

(٢) هو أُبيُّ بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار، أبو المنذر الأنصاري، المدني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال عنه ابن الجزري: «سيِّدُ القُرَّاء بالاستحقاق، وأقرأ هذه الأمة على الإطلاق، قرأ على النبي ﷺ القرآن العظيم، وقرأ عليه النبي ﷺ بعضَ القرآن للإرشاد والتعليم»، اختلف في سنة وفاته. انظر: غاية النهاية ١/٣١-٣٢.

(٣) من الآية (٤) من سورة مريم، وانظر القراءة في: مختصر ابن خالويه ص ٨٦، والتيسير ص ٢٤، وتحبير التيسير ص ٤٥، والارتشاف ١/٣٣٧.

القِسْمُ الثَّاني

«الدِّراسة»

الفصل الأول

أسباب الاعتراضات

لعل أهمّ الأسئلة التي تحوك في صدر القارئ، ويكدُّ ذهنَه في طلب جوابها السُّؤالُ عن دواعي هٰذه الاعتراضات.

وحُقَّ له التَّساؤل؛ ذلك لأنَّ سيبويه إمام النحويين، فالاعتراض له قد يُرى غريباً؛ ولأنَّ معرفة الأسباب تُعْطي صورةً أولى لقوَّة الاعتراضات، أو ضعفها.

وبعد نظراتٍ تترى في الاعتراضات، ووقفاتٍ متأنِّيةٍ عندها خرجتُ بأنَّ أسبابها ما يأتـي:

السَّبب الأوَّل: الاختلاف في المنهج.

والسَّبب الثَّاني: الوقوف على أدلّةٍ لم يقفْ عليها سيبويه.

والسَّبب الثالث: الاضطراب في فهم كلام سيبويه.

والسَّبب الرابع: وقوع الخطأ في نسخ (الكتاب).

والسَّبب الخامس: النزعة المذهبيَّة.

والسَّبب السادس: اختلاف الجهة المنظور إليها.

والسَّبب السَّابع: الاختلاف في قاعدة عامة تدخل فيها مسألة الاعتراض.

والسَّبب الثامن: الاختلاف في فهم معنى الشاهد.

والسَّبب التَّاسع: الاختلاف في بعض أحكام الضَّرورة الشِّعريَّة.

والسَّبب العاشر: تعدُّد روايات الشواهد.

والسَّبب الحادي عشر: التعصُّب على سيبويه.

هذه الأسباب مجملة، وتفصيلها فيما يلي:

السَّبب الأوَّل: الاختلاف في المنهج:

لكل عالـمٍ منهجٌ يسير عليه في إطلاق أكثر أحكامه النَّحوية، وقد يكون منفرداً ببعض ملامح ذلك المنهج، وقد يكون مقتفياً أثر شيوخه، أو غيرهم.

وتمسُّك النَّحويِّ بأسس منهجه يفرضُ عليه ردَّ ما خالفها من آراء؛ إذ لو تلقَّاها بالقَبول؛ لانتقض قوله.

ويظهر هذا الداعي عند المعترضين لسيبويه في الأمور الآتية:

١ - ممَّا لحظتُه عند سيبويه أنَّه إذا وجد أدلّةً سماعيّة كثيرة تُخرجُ شيئاً من قاعدة عامة؛ أخرجه منها معتدّاً بتلك الأدلَّة؛ ولذا أجاز جمع (أب)،

و(أخ)جمع مذكَّرٍ سالماً، وإنْ لم يكونا علمين لعاقلين، ولا صفتين مُشْتقّتين.
وهذا الحكم لم يرضه الجرميّ، فذهب إلى أنَّ تلك الأدلَّة ضرورة شعريّة، ولم يخرجْ (أباً)، و(أخاً) من القاعدة العامة التي ذكرها النحَّويون، وهي: ألاّ يُجمع جمعَ مذكَّرٍ سالماً إلا أعلام العقلاء، وصفاتهم المشتقَّة[١].

٢ - من الأصول الثَّابتة عند سيبويه القياسُ على الدَّليل الواحد إذا لم يرد في بابه سواه؛ ولذا حكم بوجوب حذف واو (فَعُولة) في النسب؛ لأنّه لم يرد عن العرب في هذه المسألة سوى قولهم: (شَنَئِيّ) في النَّسب إلى (شنوءَة).
وقد خالفه في ذلك الأصل المبرّد، وحكم بشذوذ الدَّليل إذا كان مخالفاً القياسَ الذي يرتضيه[٢].
وقد نقل السّيوطي أنَّ النَّحويين مجمعون على القياس على المسموع الفرْد الذي لم يردْ في بابه غيره، إذ يقول: «المسموعُ الفرْدُ هل يُقْبَلُ، ويُحْتَجُّ به؟ له أحوالٌ لخَّصتُها من متفرقات كلام ابن جنّي في (الخصائص)[٣]، أحدها: أنْ يكونَ فرداً، بمعنى أنّه لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النُّطق به، فهذا يُقْبَلُ ويُحْتَجُّ به، ويُقاس عليه إجماعاً، كما قيس على قولهم في (شَنُوءَة): (شَنَئِيّ)، مع أنّه لم يُسْمَعْ غيرُه؛ لأنّه لم يُسْمَعْ ما يُخالفُه، وقد أطبقوا على النطق به ...»[٤].
ومن هنا يتبيَّن أنَّ المبرد -رحمه الله- مخالف ما أجمع عليه النحَّويون.

٣ - من السّمات البارزة في نحو المبرد عدم الاعتداد بالروايات، والحكايات المخالفة للقياس[٥].
وقد دعاه ذلك إلى رد بعض روايات سيبويه، وحكاياته التي عزاها إلى العرب.

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٥١).
(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٩).
(٣) انظر: الخصائص ١/١١٥-١١٦.
(٤) الاقتراح ص ١٠٣-١٠٤.
(٥) انظر: مقدمة المقتضب ص ١١٧-١١٨، وأبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ص ٧٠-٧٣.

وبيان الحكايات التي ردها فيما يلي:

أ - القياسُ عند جمهور النحَّويين صرفُ (عشيَّة)، وحكى سيبويه أنَّ بعض العرب يتركُ صرفَها.

ولم يرض المبرد تركَ الصَّرف، فردَّ الحكاية قائلاً: «ليس هذا بشيءٍ، و(عشيَّة) نكرةٌ على كل حال»[1].

ب - مقتضى القياس ألاّ تُمال ألف (باب)، و(مال) في حالة الرفع؛ لأنَّ أصلها واو، وليس ياء، ولأنَّ الكلمتين ليس فيهما كسرة تدعو للإمالة.

ونقل سيبويه عن قومٍ من العرب أنَّهم خالفوا الكثير المطَّرد، فأمالوها في حال الرفع.

وقد ردَّ ما نقله أبو العبَّاس المبرّد؛ لمخالفته ما يوجبه القياس النَّحويّ[2].

ج - الكثير المطَّرد تأنيث الفعل المتَّصل بفاعله الظاهر الحقيقيّ التأنيث، إذا لم يكن الفاعل جمع تكسير، أو اسم جمع، أو اسم جنس.

وعزا سيبويه إلى بعض العرب تركَ التأنيث؛ اكتفاء بظهور المؤنَّث.

فأنكر عليه ذلك المبرّدُ قائلاً: «وهذا خطأٌ لم يوجد في قرآنٍ، ولا كلامٍ فصيح، ولا شعر ...»[3].

وستأتي أمثلة ردّ الرواية في الفصل الثَّالث عند الحديث عن الاعتراض للدّليل النَّقليّ.

٤ - ممَّا لحظتُه بعد قراءتي (الكتاب) أنَّ سيبويه في بعض المواضع لا يعتدُّ برسم المصحف، ومن ذلك حكمُه بأنَّ حذفَ الياءِ من الاسم المنقوص المحلَّى بـ(أل) في الوصل ضرورة.

وقد أنكر قولَه كثيرٌ من النَّحويين، فأجازوا الحذف في السَّعة محتجين بورود الحذف في المصحف[4].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٦).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٨).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٠).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٣).

٥ - سيبويه يلحظ عند إطلاق كلامه ما تعارف عليه النَّحويون؛ ولذا حكم بأنَّ الفعلَ قد يدلُّ على الحال، مع أنَّ زمن الحال في الحقيقة لا يُمكن أن يقع فيه فعلٌ تامٌّ؛ لأنَّ الفعل يمضي جزءاً بعد جزءٍ، فلا يرد الجزء الثاني إلا والجزء الأول قد صار ماضياً.

وإنما نظر -رحمه الله- إلى الحال المجازيّ الذي تعارف عليه أهل النحو، وهو ما وقع فيه الفعل غير المنقطع.

وقد اعترضه السوفسطائيون؛ لأنَّهم لم يعتدُّوا بما اصطلح عليه علماء النحو، وإنَّما تمسَّكوا بمعنى الحال عندهم، وهو ما كان بمنزلة النقطة التي هي كالحد الفاصل بين الظِّل، والشَّمس[(١)].

٦ - ظهر لي بعد قراءاتي لـ(الكتاب)، ودراستي لمسائل الاعتراض أنَّ سيبويه لا يعتدُّ باللَّبس في كثير من المواضع.

ومن ذلك أنَّه أجاز أنْ تلحق هاء السكت عند الوقف تاء الفاعل، نحو(انطلقتُهْ)، ولم ينظر إلى أنَّ ذلك يُلبس بالمفعول به، والمفعول المطلق.

فردّ عليه بعض البصريين، واحتجوا باللَّبس المذكور[(٢)].

ومنه -أيضاً- أنَّه أوجب في تصغير (ألَنْدد) الملحق بالخماسي حذفَ النون، وإبقاء الهمزة لتصدُّرِها، وإدغام الدَّالين، مع أنَّ ذلك يُلبس بتصغير (ألدّ) غير المُلْحَق.

وقد ردّ مذهبه المبرّد، ورأى وجوب فك الإدغام؛ للدلالة على أن الاسمَ مُلْحَقٌ[(٣)].

ومن المسائل التي لم يعتد فيها باللَّبس -أيضاً- مسألة الوقف على الاسم المضاف إلى ياء المتكلِّم، إذ أجاز الوقف عليه بحذف الياء، وإسكان ما قبلها، حيث يقول في (باب ما يُحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التي لا تذهب في الوصل، ولا يلحقها تنوين): «وذلك قولك:

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٢).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٢).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٤).

(هذا غلامْ)، وأنت تُريد (هذا غلامي))»[١].

وقد منع ما أجازه بعضُ البصريين؛ واحتجوا بأنَّ ذلك يُلبس المضاف إلى الياء بالمفرد[٢].

٧ - سيبويه -رحمه الله- عني كثيراً بالمعنى، والفروق الدَّقيقة بين الصِّيغ، وجعلهمانصب عينيه عند إطلاقه للأحكام، ولا يعني ذلك أنّه لم يحفل باللَّفظ، بل اللفظ، والمعنى عنده صنوان لا يفترقان.

وممَّا يدلُّ على اعتداده بالمعاني، وجعله الإعراب تبعاً لها، مع عدم إغفاله للفظ ما يأتي:

١ - أنّه استشهد لوقوع اسم (كان) نكرة، وخبرها معرفة في الشعر بأبياتٍ الاسمُ فيها ضميرٌ عائدٌ إلى نكرة، وهي:

قول خداش بن زهير:

فإنَّك لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ أظَبْيٌ كان أُمَّكَ أَمْ حِمارُ؟

وقول أبي قيس بن الأَسْلت:

ألا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّي أسِحْرٌ كان طِبَّكَ أم جُنونُ؟

وقول الفرزدق:

أَسَكْرانُ كان ابنَ المراغةِ إذ هَجا تميماً بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَساكِرُ؟

فهو -رحمه الله- لم ينظر إلى أنَّ اسم (كان) ضميرٌ، وإنما نظر إلى ما أفاده من معنى، فلمَّا وجده لم يُفد سوى ما أفادته النكرة؛ جعله نكرةً.

وقد غاب ذلك عن بعض النحويين، فردُّوا عليه الاستدلال بالأبيات، وجعلوا اسم (كان) فيها معرفة[٣].

٢ - أنّه أجاز -على قبح- في الضَّرورة الشعريَّة أنْ تضاف الصِّفة المشبَّهة المجرَّدة من (أل) إلى معمولها المضاف إلى ضمير موصوفها، واستشهد

---

(١) الكتاب ٤/١٨٦.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي ٥/١٦٥ب.

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٣).

بقول الشَّمَّاخ:

أمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فيهما بِحَقْلِ الرُّخامَى قَدْ عَفا طَلَلاهُما
أقامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِما جارَتا صفا كُمَيْتا الأعالي جَوْنَتا مُصْطَلاهُما

وقد بيَّن وجه الجواز في الشِّعر، وداعي القبح.

فأمَّا وجه الجواز؛ فذكر أنّه حمل المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف على المعمول المقترن بـ(أل)؛ لاستوائهما في التعريف، والاتِّصال بالموصوف.

وأمَّا القبح؛ فأرجعه إلى سببين كلاهما له صلةٌ باللَّفظ الذي ادَّعى ثعلبٌ -كما سيأتي- أنَّ سيبويه لم يحفل به:

الأوَّل: أنَّ في ذلك جمعاً بين ضميرين يعودان إلى الموصوف، أحدهما: الضمير المستكنّ في الصِّفة، والآخر: الضَّمير الظَّاهر المضاف إليه معمول الصِّفة، وهذا -إضافة إلى أنّه تكريرٌ للشيء بعد ذكره- خلاف ما تقتضيه الحكمة؛ ذلك لأنَّ المتكلِّم شرع في الإضافة؛ طلباً للخفَّة، فينبغي أنْ يبلغَ أقصى درجاتها الممكنة، ويقبح أنْ يكتفي بأهون التخفيفين، وهو حذف التنوين، ويترك أعظمهما، وهو الاستغناء عن الضَّمير الظَّاهر؛ اكتفاءً بما استكن في الصِّفة.

والثاني: أنَّ السَّببيّ إذا اتصل به ضميرٌ عائدٌ إلى الموصوف فحقُّه أنْ يُرفعَ بالصِّفة المشبَّهة؛ لأنَّها قد فُرِّغَتْ له، وهي صفته في الحقيقة، فينبغي أنْ تعمل فيه الرفع كما تعمل في الضمير إذا خلصت للموصوف في نحو (مررتُ برجلٍ حسنٍ)، فلمَّا جاءت على الصِّيغة التي تصلح أنْ تجري على أصلها، ثم عُدِلَ بها عنه إلى الإضافة؛ قَبُح ذلك.

ولم يجعل سيبويه -رحمه الله- الضَّمير في (مُصْطلاهما) عائداً إلى سبب الموصوف -وهو (الأعالي)- مع أنَّ ذلك يدفعُ التكرار؛ لضعف ذلك من جهتين: الأولى معنوية، والثانية لفظية.

فأمَّا ضعفه من جهة المعنى؛ فسببه شيئان:

أحدهما: أنَّ المعنى يكون (واصطلتْ أعالي الجارتين)، وإذا اصطلت؛ فقد اسودَّت، والشاعر يُخبر أنّها لم تسودّ حين قال: (كميتا الأعالي).

والآخر: أنَّ المصطلى أسفل الجارتين، فإضافته إلى ضمير أعاليهما بمنزلة إضافة (أسفل) إليه، وأسفل الشيء لا يُضاف إلى أعلاه، كما لا يُضاف أعلاه إلى أسفله.

وأمَّا ضعفه من جهة اللفظ؛ فسببه أنّه يؤدّي إلى التراجع، والانتكاث إلى ما انْصُرف عنه، وهو لفظ التثنية.

ولم يتنبَّه إلى ذلك الوهن بعض النحويين، فوقعوا فيما فرَّ منه سيبويه، وأنكروا ما حمل عليه البيت، ولم يُجيزوا إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها المضاف إلى ضمير صاحبها في الشعر وغيره[1].

٣ - أنَّه جعل اسم الفعل (حذرك) نهياً؛ لأنَّه بمعنى (لا تدنُ).

وقد ردَّ قوله المبرد، وذهب إلى أنَّ (حذرك) أمرٌ؛ لأنَّه من (احذرْ)[2].

٤ - أنّه فَرق بين صيغتي (كسب)، و(اكتسب)، فذكر أنَّ الأولى دالَّةٌ على الكسب فقط، والثانية تضيف إلى معنى الكسب الاجتهاد في طلبه.

ولم يلحظ هذا الفرق اللَّطيف جماعةٌ من اللغويين، فذهبوا إلى التسوية بين الصِّيغتين في المعنى[3].

وهكذا يتبيَّن أنَّ سيبويه -رحمه اللَّه- قد عُني بالمعنى، ولم يخلّ عن الألفاظ، وممَّا يلفتُ النَّظرَ، ويدعو للعجب حكم ثعلب -رحمه الله وعفا عنه- بأنَّ سيبويه قصر عنايته على معنى الكلام، ولم يحفل باللَّفظ وأثره في الحكم النَّحويّ، إذ يقول: «العربُ تُخْرِج الإعرابَ على اللَّفظ دون المعاني، ولا يُفسد الإعرابُ المعنى، فإذا كان الإعرابُ يُفْسِد المعنى؛ فليس من كلام العرب، وإنَّما صحّ قولُ الفرّاء؛ لأنَّه عَمِلَ العربيَّةَ، والنَّحوَ على كلام العرب، فقال: كلُّ مسألةٍ وافق إعرابُها معناها، ومعناها إعرابَها فهو الصَّحيح، وإنَّما لَحِقَ سيبويه الغلطُ؛ لأنَّه عَمِلَ كلامَ العرب على المعاني، وخلَّى عن الألفاظ، ولم يُوجَدْ في كلام العرب، ولا أشعار الفحول إلاّ ما المعنى فيه مُطَبَّقٌ للإعراب، والإعراب مطبَّقٌ للمعنى، وما نقله هشام عن الكسائيّ فلا مطعنَ

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٨).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٧).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٣).

فيه، وما قاسه فقد لَحِقَه الغَمْزُ؛ لأنَّه سَلَكَ بعضَ سبيل سيبويه، فعمل العربيَّةَ على المعاني، وتركَ الألفاظ، والفرّاء حمل العربيَّةَ على الألفاظ، والمعاني، فبَرَعَ، واستحقّ التَّقْدمة»[١].

فهذا القول حكم بلا دليل، وأشبه ما يكون بكلام المتعصِّب، وقد كفاني مؤونةَ الردِّ عليه الدكتور عبد القادر حسين في كتابه النَّفيس (أثر النُّحاة في البحث البَلاغيّ)، إذ عقد فصلاً للبلاغة عند سيبويه بيَّن فيه أنَّ أبا بشر -رحمه الله- قد وقف عند كثير من مباحث البيان، والمعاني، والبديع[٢].

بل كشف عمّا هو أعظم من ذلك، فذكر أنَّ سيبويه هو أول من رعى بذرة نظرية النظم قبل أن تقف شامخة عند عبد القاهر، حيث يقول: «وفي مواضع كثيرة متفرقة من (الكتاب) نلمح فيها أنَّ سيبويه قد تناول النَّظم، واهتم بتركيب الكلمات، وتأليف الجمل، وصوغ العبارات، وبيَّن ما يكون فيها حسناً، وما يكون قبيحاً، ولو أردنا أنْ نوجز التعبير؛ لقلنا: إنَّ سيبويه قد اهتم بالنَّظم في الجمل، كما اهتم بالإعراب في الكلمة، ذلك النَّظم الذي أصبح نظريةً خطيرةً على يد عبد القاهر ....، وحقيقة لا مجال للمقارنة بين النَّظم عند سيبويه، وعبد القاهر، فالنَّظريَّةُ تطوّرت بتطور الأزمان، ومرور القرون، حتى أصبحتْ كما نعرفها اليوم ....، ولكنَّها على كل حال كانت وليدةً في مهدها عند سيبويه، وكان يرعاها، ويعودُ إليها الفينة بعد الفينة في مباحث مختلفة من (الكتاب). وسوف نكتفي بالإشارة إلى بعض الأمثلة التي ساقها سيبويه كدليل على اهتمامه بالنَّظم دون أنْ نستقصي الأمثلة كلَّها، أو الأماكن جميعها، ففي أول (الكتاب) يعقد سيبويه فصلاً يقول فيه: هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسنٌ، ومحالٌ، ومستقيمٌ كَذِبٌ، ومستقيمٌ قبيحٌ، وما هو محالٌ كذب، فأمَّا المستقيم الحسن؛ فقولك: (أتيتُك أمس)، و(سآتيكَ غداً)، وأمَّا المحالُ؛ فأنْ تنْقضَ أوَّلَ كلامِك بآخره، فتقول: (أتيتُك غداً)، و(سآتيك أمس)، وأمَّا المستقيم الكَذِبُ؛ فقولك: (حملتُ الجبلَ)، و(شربتُ ماءَ البحر)، ونحو ذلك[٣].

---

(١) انظر: طبقات الزُّبيديّ ص ١٣١.

(٢) انظر: أثر النُّحاة في البحث البلاغيّ ص ٦٩ وما بعدها.

(٣) في: الكتاب: (ونحوه).

وأمَّا المستقيم القبيح؛ فأنْ تضعَ اللَّفظ في غير موضعه، نحو قولك: (قد زيداً رأيتُ)، و(كي زيدٌ يأتيك)[١]، وأشباه ذلك[٢]. أمَّا المحال الكذب؛ فأنْ تقول: (سوفَ أشربُ ماءَ البحر أمس)[٣]. فسيبويه يجعلُ مدارَ الكلام على تأليف العبارة، وما فيها من حسن أو قبح، واستقامةٍ أو إحالة، والمعنى ما فيه من صدق أو كذب. فالكلام المستقيم الحسن هو الذي عَريَ من التناقض والكذب، والمستقيم القبيح هو الذي نرى منه لفظةً قَلِقَةً ونافرةً؛ لأنَّها وُضِعتْ في غير موضعها، وإنْ اتَّصف الكلامُ بالصِّدق، وبَرئَ من التناقض، فوضع الألفاظ في غير موضعها دليلٌ عند سيبويه على قبح النَّظم، وفساده ...»[٤].

وبعد أنْ عرض الدكتور عبد القادر الأمثلة القاطعة بصدق قوله ختمَ الفصل بكلامٍ لا يقوله إلا باحثٌ قد ركب البحر، حيث يقول: «وبعد هذا التَّمحيص العلميّ، وسَوقِ البراهين في أسبقية سيبويه بوضع كثيرٍ من الإشارات التي تُشَكِّل معظم أبواب علم المعاني، وكثير من أبواب البيان، وصورتين من محسِّنات البديع نظنُّ أنَّنا بمنأى عن الاتهام إذا قلنا: إنَّ سيبويه قد ساهم مساهمة فعَّالة في وضع علم المعاني، وساعد في وضع الأساس لعلم البيان، ونبَّه على البديع، وربَّما يزعم زاعم أنَّ سيبويه حين نثر هذه المسائل البلاغيّة لم يقصد إلى علم غير النحو، ولم ير علماً خاصاً هو علم البلاغة، أو أحد فنونها الثلاثة، والردُّ على هذا الزعم سهلٌ ميسورٌ، فإنَّ سيبويه لم يكن يفرِّق بين النحو، والبلاغة، ولم يكن النحو عنده مجرّد النظر في أواخر الكلمات من حيث الإعراب، والبناء ...، وإنما النحو عنده يشمل هذا كلَّه، ويشمل -أيضاً- تأليف الجملة، ونظمها، وسرّ تركيبها، وبيان ما فيها من حسن، أو قبح ...، ورحم الله سيبويه، فقد كان مناراً يشعّ بالهداية لعلماء البلاغة، ولكنّ مباحثه النَّحويّة أعشت عيونهم، فلم يلتفتوا إلى مباحثه البلاغية، ولم يُقدِّروها حقَّ قدرِها حتى يومنا هذا ...»[٥].

---

(١) في طبعة (هارون): (كي زيداً ...) بالنصب.

(٢) في: الكتاب: (وأشباه هذا).

(٣) انظر: الكتاب ١/٨ (بولاق)، و١/٢٥-٢٦ (هارون).

(٤) أثر النُّحاة في البحث البلاغيّ ص ١٠٩-١١٠، وانظر -أيضا- ص ٣٦١-٣٦٢ من المصدر نفسه.

(٥) انظر: المرجع السابق ص ١٢٩-١٣٠.

والسَّبب الثاني: الوقوف على أدلَّة لم يقفْ عليها سيبويه:

اللُّغة بَحْرٌ لُجاجٌ، عزَّ أنْ يُدْرِكَ قَعْرُه، ويُبلغَ شأوُه، فلا يعيب سيبويه -رحمه الله- أنْ يحكم بحكمٍ معتمداً على ما بلغه من أشعار العرب، ونثرها، ثم يأتي من العلماء مَنْ يقف على أدلَّة من كلامهم تنقضُ ما حكم به.

ومن ذلك ما يأتي:

١ - منع سيبويه أنْ تُجمع (ظُبَة) جمع مُذكَّر سالماً، سواءٌ أكانت على معناها الأصليّ -وهو حدُّ السيف- أم نُقِلت إلى العلمية.

وقد أجاز ما منعه جمهور النحويين، واحتجوا لمذهبهم بقول كعب بن مالك - رضي الله عنه -:

تَعاوَرُ أيْمانُهم بَيْنَهم كؤُوسَ المنايا بحدِّ الظُّبينا

وقول الكُميت بن زيد:

يرى الرَّاؤونَ بالشُّرُفاتِ منها كنارِ أبي حُباحب والظُّبينا[١]

٢ - حكم سيبويه بأنَّ بناء (أَفْعُل) خاصٌّ بجمع التكسير، وأنَّه لا يكون في الأسماء المفردة، والصِّفات المفردة.

ثم اعترضه بعض الكوفيين، وغيرهم، واحتجُّوا بأسماء مفردة قد جاءت على (أَفْعُل)، ومنها: (آنُك)، و(آجُر)، و(أَسْنُمة)، و(أَذْرُح)، و(أَصْبُع) لغة في (إِصْبَع)، و(أَبْلُمَة) لغة في (أُبْلُمة)[٢].

٣ - ذهب سيبويه -رحمه الله- إلى أنَّ الفعلَ (فعَّل) المهموز اللام لا يجيء مصدرُه إلا على (تَفْعِلة).

ثم اعترضه أبو العباس المبرد، وكثيرٌ من النحويين، وذهبوا إلى أنَّ الأكثر أنْ يجيء على (تفعيل)، وممَّا احتجُّوا به أنَّ ذلك قد سُمِع عن العرب[٣].

٤ - ذهب سيبويه إلى أنَّ أصل عين (حيَّة) الياء، وليست منقلبةً عن واو.

ثم اعترضه السِّيرافيّ، وذهب إلى أنَّ أصلها واو محتجّاً بأنَّ العرب قالوا: (أرضٌ

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٢).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٤).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٤).

مَحْواة)، و(رجلٌ حَوَّاء)[١].

وقريبٌ من هذا أنْ يُورد المعترض بيتاً يلي البيت المستشهد به، وينقض الاستدلال به، ولم يقفْ عليه سيبويه، وله مثالٌ واحدٌ، وهو:

استدلَّ سيبويه على حذف جواب (رُبَّ) في الشعر بقول الشَّمَّاخ:

ودَوِّيَّةٍ قَفْرٍ تُمَشي نَعامُها   كمشي النَّصارى في خِفافِ الأَرَنْدَجِ

فردَّ عليه المبرِّد، وأبو سعيد السِّيرافيّ الاستدلال به، واحتجا بأنَّ الجواب في بيتٍ يلي الشاهد، وهو عند المبرد:

قَطَعْتُ إلى مَعْرُوفِها مُنْكَراتِها   إذا خَبَّ آلُ الأمْعَزِ المُتَوَهِّجِ

وعند السِّيرافيّ:

تركتُ بها لَيْلاً طَويلاً وسامِراً   لَدَى مُلْقحٍ منْ عُودِ مَرْخٍ ومُنْتِجِ[٢]

وقد يكون الدَّليل قد وقف عليه سيبويه إلاّ أنَّه لم يحضره عند إطلاق الحكم، ولذلك مثالٌ واحدٌ، وهو:

حكم سيبويه بأنَّ (حَبَبْت) لم يرد عن العرب، فردَّ عليه أبو العبَّاس المبرّد، وأبو سعيد السِّيرافيّ، واستدلا بشواهد منها قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ إنَّني وطِلابَ مِصْرٍ   لكالمُزْدادِ ممّا حَبَّ بُعْدا

وكان سيبويه قبلاً قد قال: «وقد قال بعضهم: (حَبَبْت)، فجاء به على القياس»[٣].

والسَّبب الثَّالث: الاضطراب في فهم كلام سيبويه:

تقدَّم في التمهيد أنَّ من عبارات (الكتاب) ما تعذر فهمُه على كثيرٍ من النحويين، وأنَّهم اختلفوا في تفسير ذلك على ثلاثة أقوال:

فذهب ابنُ كيسان إلى أنَّ سيبويه جاء بما أَلِفَه أهلُ عصره.

وذهب الأخفش الصَّغير عليُّ بنُ سليمان، وأبو جعفر النحاس إلى أنَّ سيبويه

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٦).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٩).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٢).

جعل في كتابه المُشْتبِه؛ ليكون ثمَّت فضلٌ لأصحاب النَّظر، والاستنباط.

وذهب أبو العلاء المعرِّي إلى أنَّ سيبويه إنَّما جاء ببعض العبارات المشكلة؛ استغناءً بما سيشتمل عليها بعداً.

وهنا سأقصر الحديث على أسباب الاضطراب في فهم بعض كلام سيبويه مع تطبيق ذلك على مسائل الاعتراض، وبعض نصوص (الكتاب) المشكلة.

فأقول: إنَّ أهمَّ ما ظهر لي من دواعي ذلك الاضطراب ما يأتي:

١ - أنَّ سيبويه قد يُشَبِّه شيئاً بشيءٍ، وإنْ لم يكن بينهما تشابهٌ إلا في الغرض من التغيير، فيظنّ المعترض أنَّ وجهَ الشَّبه -عند سيبويه- هو التغيير نفسه.

ومثال ذلك:

رد سيبويه على شيخه عيسى بن عُمر صرفَه (أُحيّ) مُصَغَّر (أَحْوى) على لغة من قال في: (أَسْوَد): (أُسَيِّد) بأنَّ ذلك لو جاز؛ لجاز صرف (أصمّ)؛ لأنَّه أخفُّ من (أَصْمَم).

فاعترضه المبرّد مقرراً أنَّ (أُحَيّ) لا يُشبه (أصمَّ)؛ لأنَّ (أصمّ) لم يُحْذَفْ منه شيءٌ، و(أُحَيّ) قد ذهبت لامُه.

وقد أثبت أبو سعيد السِّيرافي أنَّ سيبويه لم يُرد تشبيه (أحيّ) بـ(أصمّ) في الحذف، وإنَّما وجه الشَّبه بينهما -عنده- الخفّة[1].

٢ - أنَّ سيبويه قد يُطْلِقُ المشابهة بين شيئين، ولَا يُصرِّح بوجه الشَّبه بينهما، فيظنُّ المعترض أنَّ المراد وجهٌ لم يُرِدْه سيبويه.

ومن ذلك ما يأتي:

أ - ذكر سيبويه أنَّ المصدر التَّشبيهي إذا كان معرفة؛ وجب توجيه نصبه على المفعول المطلق، وأنشد قول رؤبة:

لوَّحها منْ بعدِ بُدْن وسَنَقْ   تَضْميرَك السَّابقَ يُطْوى للسَّبقْ

ثم قال: «وإنْ شئتَ كان على (أضمرها)، وإنْ شئتَ كان على (لوَّحها)؛

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٧).

لأنَّ تلويحه تضميرٌ، ومثله قولُ العجّاج:

ناجٍ طَواهُ الأَيْنُ مِمَّا وَجَفا   طَيَّ اللَّيالي زُلَفاً فَزُلَفا

سَماوةَ الهلالِ حتَّى احْقَوقفا»

فهم أبو عثمان المازنيّ من هذا النَّص أنَّ سيبويه يُشَبِّه قول العجَّاج: (سماوة الهلال) بقول رؤبة: (تضميرك) في النصب بفعلٍ مضمرٍ من لفظ المصدر، فردَّ عليه.

والحقُّ أنَّ سيبويه أراد أنَّ قولَ العجَّاج: (طيّ الليالي) مثل قول رؤبة: (تضميرك) في وجوب توجيه النصب على المفعول المطلق؛ لأنَّهما معرفتان.

فقد غاب عن المازنيّ -رحمه الله- موضع الشاهد، ووجه الشَّبه[1].

ب - قال سيبويه - عقب حديثه عن إعراب جمع المذكر السالم-: «ومن ثمّ جعلوا تاء الجمع في الجر، والنَّصب مكسورةً؛ لأنَّهم جعلوا التَّاء التي هي حرف الإعراب كالواو، والياء، والتَّنوينَ بمنزلة النُّون؛ لأنَّها في التأنيث نظيرة الواو، والياء في التذكير، فأجروها مجراها».

فهم الأخفشُ سعيدُ بنُ مَسْعَدة من النص السَّابق أنَّ سيبويه يجعلُ تاءَ جمع المؤنَّث السَّالم بمنزلة واو جمع المذكر السَّالم، ويائه في الدلالة على نوع الإعراب، فاعترضه مقرّراً أنَّ نظيرَ الواو الضَّمة، ونظير الياء الكسرة.

والحقُّ أنَّ سيبويه أراد تعليل استواء الجر، والنَصب في جمع المؤنث السالم بأنّه حُمِل على جمع المذكر السالم؛ لما بينهما من شبه في أمرين:

أحدهما: أنَّ التَّاء جُلبتْ للدّلالة على جمع المؤنّث، كما جُلبتْ الواو، والياء للدّلالة على جمع المذكَّر.

والآخر: أنَّ تنوينَ جمعِ المؤنَّث بمنزلة النّون في جمع المذكر[2].

ج - قال سيبويه: «ولو كسَّرته [يعني ما كان جمعاً على فُعُول] اسم رجل؛ لكان تكسيره كتكسير الواحد الذي في بنائه، نحو (فَعُول) إذا قلت:

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٥).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٩).

(فعائل)، فـ(فُعُول) بمنزلة (فِعال) إذا كان جميعاً، و(الفِعال) نحو (جِمال) إنْ سمَّيت بها رجلاً؛ لأنّها على مثال (جِراب))».

فهم أبو سعيد السِّيرافي من النَّص المتقدِّم أنَّ سيبويه يجعل (فِعالاً) بمنزلة (فُعُول) في الجمع على (فعائل)، فاعترضه، وذهب إلى أنَّ الوجه جمع (فِعال) على (فُعُل)؛ حملاً على ما كان مفرداً في الأصل من هذا البناء.

والأشبه بالصَّواب أنَّ مراد سيبويه تشبيه (فُعُول) بـ(فِعال) في أنّه يُجْمع -إذا سُمّي به- على ما يُجمع عليه ما كان على بنائه من المفرد الأصليّ[1].

د - قال سيبويه معلِّلاً جواز دخول حرف النِّداء على لفظ الجلالة: «وكأنَّ الاسم -والله أعلم- (إله)، فلمَّا أدخل فيه الألف، واللام؛ حذفوا الألف، وصارت الألف، واللام خلفاً منها، فهذا -أيضاً- ممَّا يقوِّيه أنْ يكونَ بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ومثل ذلك (أُناس)، فإذا أدخلت الألف، واللام؛ قلت: (النَّاس)، إلا أنَّ (النَّاس) قد تُفارقهم الألف، واللاَّم، ويكون نكرة، واسمُ الله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك».

فهم من هذا النَّص جماعة منهم المازنيّ، والمبرّد، والسِّيرافي، والرُّمّانيّ، وابنُ خالويه، والبغداديّ أنَّ سيبويه يُشبِّه (أل) في (النَّاس) بـ(أل) في لفظ الجلالة في أنّها عوضٌ من الهمزة، فاعترضه بعضهم، وانتصر له بعضهم الآخر.

والحقُّ ما ذهب إليه أبو عليّ الفارسيّ، وهو أنَّ سيبويه أراد أن (أُناساً) مثل (إله) في حذف الهمزة منه عند دخول (أل) عليه[2].

هـ - نقل سيبويه عن بعض العرب أنهم حذفوا الجار من (ذهبت الشَّام)، وحكم على ذلك بالشذوذ؛ لأنَّ الفعل لا يتعدّى إلى المكان المختص إلا بحرف الجر، ثم قال: «ومثلُ (ذهبت الشَّامَ) (دخلتُ البيتَ)».

وفهم الجرميّ، والمبرّد من هذه العبارة أنَّ سيبويه يُسوِّي بين (الشام)،

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٧).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٤).

و(البيت) في الاختصاص، فردًا عليه بأنَّ (البيت) أعمّ؛ لأنَّه اسم لكل ما كان مبنيّاً، أمَّا (الشام)؛ فاسم موضعٍ بعينه.

وقد ردَّ فهمهما ابنُ ولاّد، والسِّيرافيّ، وذهبا إلى أنَّ سيبويه إنما أراد أنْ يُرينا أنَّ (دخلت البيت) شاذٌّ، والأصلُ فيه ذكر حرف الجر، كما أنَّ (ذهبت الشَّام) الأصلُ فيه ذكر الجار[1].

٣ - أنَّ سيبويه قد يُدخِلُ في الباب ما ليس منه، فيظنّ المعترض أنَّ جميع ما ذكر في الباب يشمله حكمه.

ومن ذلك أنَّه أدخل (إبراهيم)، و(إسماعيل) في (باب ما يُحذف في التَّحقير من زوائد بنات الأربعة؛ لأنَّها لم تكن لتثبت لو كسَّرتَها للجمع).

وذهب إلى أنَّ تصغيرها (بُرَيْهِيْم)، و(سُمَيْعِيْل) بحذف الهمزة الزائدة.

فظنَّ المبرّد أنَّ سيبويه قد وقع في التَّناقض؛ لأنَّه جعل الهمزة زائدة مع أنها دخلتْ على أربعة أحرف أصول.

والحقُّ أنَّ سيبويه لم يذهب إلى أنَّ (إبراهيم)، و(إسماعيل) فيهما أربعة أحرف أصول بعد الهمزة، وإنَّما الهمزة عنده داخلةٌ على ثلاثة أحرف أصول[2].

٤ - أنَّ سيبويه -أحياناً- لا يذكرُ أحد أقسام ما يتحدَّث عنه؛ لأنَّه معروفٌ، ولأنَّه قد بُيِّن قبلاً، فيظنّ المعترض أنَّه لم يتنبَّه إليه.

ومثال ذلك:

تحدَّث سيبويه عن أقسام الخبر في (باب الابتداء)، فقال: «واعلم أنَّ المبتدأ لا بُدَّ له من أن يكون المبنيُّ عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان، أو زمان، وهذه الثلاثة يُذكر كلٌّ واحدٍ منها بعد ما يبتدأ».

فلمَّا وقف المبرد عند هذا النَّص؛ حسب أن سيبويه غفل عن القسم الثالث من أقسام الخبر، وهو: الجملة، فاعترضه.

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٦).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٦).

والحقُّ أنَّ سيبويه لم يغفل عن ذلك، وإنَّما اكتفى بحديثه عنه في أبواب الاشتغال، وبأنَّ القارئ قد أدرك ذلك[١].

٥ - أنَّ سيبويه قد يُطلق على الشيء مصطلحاً، مراعياً أصله، لا ما آل إليه، فيحسب المعترض أنَّ ما أطلقه هو مذهبه.

ومن ذلك ما يأتي:

أ - قال سيبويه في أبواب النِّداء: «وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر، وقال العجَّاج:

جاريَ لا تَسْتَنْكري عَذيري

يُريد: (يا جارية)، وقال في مثل: (افتدِ مخنوقُ)، و(أصْبِحْ لَيْلُ)، و(أطْرِقْ كرا)».

فهم المبرد من هذا النَّص أنَّ سيبويه يجعل (جاريَ)، و(مخنوقُ)، و(ليلُ)، و(كرا) نكرات بعد النداء، فاعترضه.

والصحيح ما ذهب إليه ابنُ ولاّد، والسِّيرافيّ، والرُّمَّانيّ، وأبو نصر القُرطبيّ، وهو أنَّ سيبويه أطلقَ عليها مصطلح النكرة؛ نظراً إلى أصلها، ولم يُرد أنها نكرات بعد النِّداء[٢].

ب - من المسائل التي أشكلت على كثير من قارئي (الكتاب) مسألة تاء (أُخْت)، و(بِنْت)، إذ وجدوا سيبويه في موضع ذكر أنَّها للتأنيث، وفي موضع آخر جعلها للإلحاق.

فهو يقول في (باب ما يُجمع فيه الاسم إنْ كان لمذكَّر، أو مؤنث بالتَّاء كما يُجمع ما كان آخره هاء التأنيث): «وتلك الأسماء التي آخرها تاء التَّأنيث، فمن ذلك (بنْت) -إذا كان اسماً لرجل- تقول: (بنات)؛ من قِبَل أنَّها تاء التأنيث لا تثبت مع تاء الجمع ...»[٣].

ويقول في (باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل): «وكذلك التاء

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٦).

(٣) الكتاب ٣/٤٠٦.

في (بِنْت)، و(أُخت)؛ لأنَّ الاسمين أُلحقا بالتاء ببناء (عُمْر)، و(عِدْل) ..»[١].

فظاهر النَّصين التناقض، غير أنَّ من عرف أسلوب سيبويه حقَّ المعرفة يُدرك أنَّه عندما أطلق على التَّاء أنَّها للتَّأنيث؛ نظر إلى الأصل، ولـمَّا ذكر أنَّها للإلحاق؛ نظر إلى حالها[٢].

٦ - عدم إحاطة المعترض بجميع كلام سيبويه في المسألة، وبنائه فهمه على نصٍّ لم يُصَرَّح فيه بالحكم.

ومن ذلك ما يأتي:

أ - قال سيبويه: «وزعم يونس أنَّه لم يسمعه [يعني: مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه]، ولكنَّهم يقولون: (هو نارٌ حمرةً)؛ لأنَّهم قد يبنون الأسماء علىٰ المبتدأ، ولا يصفون بها، فالرفع فيه الوجه، والرفعُ فيه أحسن».

فهم أبو إسحاق الزَّجَّاج من هذا النَّص أنَّ سيبويه يمنع أن تقع (نار) صفة، فردَّ عليه.

والصحيح أنَّ سيبويه يجيز ذلك على ضعف، وقد صرَّح بذلك في موضع آخر، فقال: «وتقول: (مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه) ....، إنما تُريد(مثل الأسد)، وهذا ضعيفٌ قبيحٌ؛ لأنَّه اسمٌ لم يُجْعل صفةً ....، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً، ومثله (مررتُ برجلٍ نارٍ حُمْرةً)»[٣].

ب - قال سيبويه في (باب الحكايةِ التي لا تغيِّر الأسماء عن حالها في الكلام): «وسألتُ الخليل عن رجلٍ يُسمَّى (من زيدٍ)، و(عن زيدٍ)، فقال: أقول: (هذا مِنُ زيدٍ)، و(عَنُ زيدٍ)، وقال: أُغَيِّرُه في ذا الموضع، وأُصَيِّره بمنزلة الأسماء، كما فُعِل به مفرداً، يعني: (عنْ)، و(منْ)».

فهم الزَّجَّاج من هذا النَّص أنَّ الخليل وسيبويه -رحمهما الله- يمنعان حكاية (من زيد)، و(عن زيد) إذا سُمِّي بهما، ويوجبان تغيير حركة آخر

---

(١) الكتاب ٤/١٦٦.

(٢) انظر: شرح السِّيرافي ٤/١٨٤أ.

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٠).

(مِن)، و(عن) بحسب موقعهما من الإعراب، وجرَّ ما بعدهما مضافاً إليه، فردَّ عليهما، وأجاز الحكاية.

والذي أراده سيبويه التَّنبيه على أنَّ ضمَّ (من)، و(عن) إلى الاسم لا يُوجب الحكاية كما وجب في سائر ما في الباب، ولم يُرد ما ذهب إليه الزَّجاج.

ودليل ذلك قوله بعداً: «وسمعتُ من العرب مَنْ يقول: (لا مِنْ أينَ يا فتى) حكى، ولم يجعلها اسماً».

وقوله: «وإنْ سمَّيت رجلاً (عمَّ)، فأردت أنْ تحكي في الاستفهام؛ تركته على حاله، كما تدع (أزيدٌ)، و(أزيدُ) إذا أردت النِّداء، وإنْ أردتَ أنْ تجعلَه اسماً؛ قلت: (عَنْ ماءٍ)؛ لأنَّك جعلته اسماً، وتمدّ (ماءً)، كما تركت تنوين (سبعة)؛ لأنَّك تُريد أنْ تجعله اسماً مفرداً أُضيف هذا إليه بمنزلة قولك: (عنُ زيدٍ)، و(عن) -هاهنا- مفردةٌ؛ لأنَّ المضاف في هذا بمنزلة الألف، واللام لا يجعلان الاسم حكاية ...»[1].

٧ - أنَّ سيبويه قد يتجوَّز في بعض عباراته، فيحملها المعترض على ظاهرها غير المراد.

ومن ذلك قول سيبويه في (باب مصادر ما لحقتْه الزوائد من بنات الثلاثة): «وأمَّا (فاعَلت)؛ فإنَّ المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً (مُفاعلة)، وجعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عوضٌ من الألف التي قبل آخر حرف، وذلك قولك: (جالَسْتُه مُجالسةً)، و(قاعَدْتُه مُقاعَدةً) ...».

فقد تمسَّك أبو العباس المبرّد، والسِّيرافي بظاهر (وجعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرفٍ منه)، فظنَّا أنَّ سيبويه يجعل الميم في (مُفاعلة) عوضاً من ألف (فاعَل) بعد حذفها، وردَّا عليه بأنَّ الألف لم تُحذف.

والصَّحيح أنَّ مراد سيبويه أنَّ الميم زيدتْ؛ عوضاً من تغيير موقع الألف،

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٧).

فبعد أنْ كانت في الفعل ثانية أصبحتْ في المصدر ثالثة، ولكنَّه تجوَّز في العبارة[1].

ومن صور التجوُّز -أيضاً- عند سيبويه حذفُ المضاف، وإقامة المضاف إليه مُقامه، كقوله: «وإنَّما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل، وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامل».

فقد فهم الكوفيون، والأخفش، والمازنيّ، والمبرّد من هذا النَّص أنَّ غرضَ سيبويه التفريقُ بين حروف الإعراب، وهي ما عبَّر عنها بقوله: «ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة»، وحركات البناء، وهي ما عناها بقوله: «ما يُبنى عليه الحرف ...»، فغلَّطوه محتجين بأنَّ الحرف والحركة ليسا من جنسٍ واحد، فالفرق بينهما واضح.

والأشبه بالصَّواب أنَّ مراد سيبويه التفريق بين حركات الإعراب، وحركات البناء، ولكنَّه حذف المضاف في قوله: «لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة ...»، وتقدير الكلام (بين حركة ما يدخله ضرب ..)[2].

٨ - أنَّ سيبويه استعمل في بعض المواضع أسلوب التغليب، فلم يفطن لذلك بعض النحويين، ومن ذلك تغليبه أنواع الإعراب على أنواع البناء، إذ أطلق عليها جميعاً مصطلح (المجاري) ، فقال: «هذا بابُ مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النَّصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والضَّمّ، والكسر، والوقف».

فغلَّطه المازني ظانّاً أنَّه لم يتنبَّه إلى أن البناء لا يُسمَّى جرياً[3].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٥).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٤).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٣).

٩ - أنَّ سيبويه لا يصرِّح -أحياناً- بالحكم؛ اكتفاء بالقاعدة العامة التي ذكرها قبلاً، فلا يفطن لذلك بعض النحويين، ممَّا يجعلهم ينسبون إليه غير مراده.

ومن ذلك قولُه في (باب ما يُحذفُ في التَّحقير من بنات الثلاثة من الزِّيادات): «وإذا حقَّرتَ (عطوّد)؛ قلت: (عُطَيِّد)، و(عُطَيِّيد)؛ لأنَّك لو كسَّرتَه للجمع؛ لقلت: (عَطاوِد)، و(عَطاويد)».

فقد فهم المبرّد منه أنَّ سيبويه يحذف الواو الثَّانية من (عطوّد)، فألزمه حذف واو (مُسَرْوَل).

والحقُّ أنَّ سيبويه يحذف الواو الأولى، ويبقي الثَّانية؛ لأنَّها رابعة، ولم ينصّ على ذلك؛ لأنَّه قد نصّ قبلاً على أنَّ الواو إذا كانت رابعة؛ لم تحذف في التَّصغير، والجمع.

كما فهم أبو حيّان، وابن عقيل من ذكر سيبويه لـ(عُطَيِّيد) أنَّه يُجيز حذف الواو الأولى، وإبقاءها.

والصَّواب أنَّه يُوجب الحذف، ويُجيز التعويض بياء قبل الآخِر، وإنما لم ينص على ذلك؛ اكتفاء بما ذكره قبلُ، إذ ردّد جواز التعويض عن المحذوف في التَّصغير بياء قبل الآخر[1].

١٠ - أنَّ سيبويه في بعض المواضع يذكر أولاً الوجه الذي يقتضيه الباب، وإنْ كان ضعيفاً، فيظنّ المعترض أنَّه يُرجّح ما قَدَّمه.

ومن ذلك قولُه في (باب الواو): «وسمعنا مَنْ يُنشد هذا البيت من العرب، وهو لكَعْبٍ الغَنَوِيّ:

وما أنا للشَّيء الّذي لَيْسَ نافِعي ويَغْضَبَ مِنْهُ صاحِبي بِقَؤُول

والرفع -أيضاً- جائزٌ حسن ...، و(يغضبَ) معطوفٌ على (الشيء)، ويجوز رفعُه على أنْ يكونَ داخلاً في صلة (الذي)».

فقد حسب المبرد أنَّ سيبويه يجعل النَّصب أرجح من الرَّفع، فردّ عليه مقرّراً أنَّ النَّصب بعيدٌ، والرفع قريبٌ ظاهر.

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٣).

والحقُّ أنَّ سيبويه لم يرد ترجيح النَّصب على الرَّفع، وإنَّما قدَّم النَّصب؛ لأنَّ الباب له[١].

١١ - عدم معرفة المعترض للمشار إليه في النَّص:

ومن ذلك قول سيبويه: «ومَنْ قال: (هذا الضَّاربُ الرَّجلِ)؛ قال: (هذا الضَّارب الرجلِ وعبدِ اللَّه)، ومن ذلك إنشاد بعض العرب قولَ الأعشى:

الواهبُ المائةِ الهِجانِ وعَبْدِها عُوذاً تُزَجِّي بَيْنَها أطْفالَها»

فلمَّا وقف كثيرٌ من النَّحويين على هذا النَّص؛ فهموا منه أنَّ سيبويه يُجيز عطفَ ما خلا من (أل) على الاسم المقترنِ بها، المضافِ إليه اسمُ الفاعل المحلَّى بها، وأنَّه يحتجُّ لذلك بقول الأعشى، فردُّوا استدلاله بالبيت؛ لأنَّ المعطوف فيه -وهو (عبدها)- مضافٌ إلى ضمير ما فيه (أل)، وهو (المائة).

والصَّحيحُ أنَّ اسم الإشارة (ذلك) في النَّص لا يعود إلى (هذا الضارب الرجلِ وعبدِ الله)، وإنَّما يعود إلى الموضوع العام، وهو العطف بالجر على ما أُضيف إليه اسمُ الفاعل المقترن بـ(أل)[٢].

وممَّا لحظتُه عند قراءتي لـ(الكتاب) أنَّ سيبويه قد يُشير إلى شيء بعيد، ممَّا يوقع في اللَّبس، ومن ذلك قوله: «وقال الشاعر، الأعشى[٣]:

في فتيةٍ كسيوفِ الهنْدِ قد عَلِموا أنْ هالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفى ويَنْتَعِلُ

فهذا يُريد معنى الهاء، ولا تُخفَّف (أنْ) إلا عليه، كما قال: (قد عَلِمْتُ أنْ لا يقولُ ذاك) أي: (أنّه لا يقولُ)، وقال عزَّ وجلّ: ﴿أفَلا يَرَوْنَ أنْ لا يَرْجعُ إلَيْهِمْ قَوْلاً﴾[٤]، وليس هذا بقويٍّ في الكلام كقوَّةِ (أنْ لا يقولُ)؛ لأنّه لا عوض من ذهاب العلامة»[٥].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٤).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٦).

(٣) انظر: ديوان الأعشى ص ٢٨٤، ورواية الشطر الثاني فيه: (أنْ ليس يدفعُ عن ذي الحيلة الحِيَلُ).

(٤) من الآية (٨٩) من سورة طه.

(٥) الكتاب ٣/٧٤.

فقوله: (ليس هذا بقويٍّ) قد يُظَنُّ أنَّ المراد به ما في الآية الكريمة، والمراد به في الحقيقة ما في البيت، ومعنى الكلام أنَّ (أنْ) إذا خُفِّفتْ؛ وجب أنْ يقع خبرُها جملةً، ووقوع الجملة فعليَّةً مُصدَّرةً بفعلٍ مضارعٍ مفصولٍ بينه وبين (أنْ) أقوى من وقوعها جملةً اسمية.

١٢ - عدم معرفة المعترض لمراد سيبويه من بعض المصطلحات:

ومثالـه:

قال سيبويه في (باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرجٍ واحد): «وممَّا قالتْ العربُ في إدغام الهاء في الحاء قولُه:

كأنَّها بَعْدَ كَلالِ الزَّاجِرِ ومَسْحِي مَرُّ عُقابٍ كاسِرِ

يُريدون (ومَسْحِهِ)».

فهم الأخفش، والمبرّد، والسِّيرافيّ، وأبو العلاء المعرِّي أنَّ سيبويه أراد الإدغام المعروف، فغلَّطوه.

والأشبه بالصَّواب ما ذهب إليه الرُّمَّانيُّ، وابنُ جنِّي، وأبو نصر القُرطبيّ، وهو أنَّ سيبويه أراد الإخفاء[1].

١٣ - أنَّ سيبويه قد يستعمل بعض الألفاظ لإفادة معنى مخالف لما يتبادر إلى الذِّهن، ممَّا يجعل بعض النحويين ينسب إليه مذهباً لم يذهب إليه.

ومن ذلك قولُه في (باب الجزاء): «وزعم أنَّه لا يحسن في الكلام (إنْ تَأْتني؛ لأفعلنّ)».

فظنّ ابن ولاَّد أن المراد بـ(لا يحسن) الضَّعف، وقد أثبتُّ أنَّ المراد (لا يجوز) مستدلاً بنصوص من (الكتاب)[2].

١٤ - أنَّ سيبويه يذكر -أحياناً- أكثر من وجهٍ إعرابي، ولا يُصرِّح بالعامل في أحد الأوجه، فيجتهد بعض النحويين في معرفة العامل، ويبني على الاجتهاد اعتراضه.

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٣٠).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٦).

ومثـالـه:

أجاز سيبويه في (غير) من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّه تَأْمُرُونِّي أعبدُ أيُّها الجاهلون﴾ وجهين:

الأول: نصبها بـ(أعبد)، و(إلغاء تأمرونّي).

والثَّاني: تقدير معنى (أن) قبل (أعبد)، ولا عمل لها.

ولم يُصرِّح بناصب (غير) في هذا الوجه، فظنَّ السِّيرافي أنَّه (أعبد)، فاعترض بأنَّ ذلك مفسدٌ للمعنى.

والحقُّ ما ذكره المبرد، والفارسيّ، وكثيرٌ من النحويين، وهو أنَّ النَّاصب -عند سيبويه- (تأمرونّي)[١].

والسَّبب الرَّابع من أسباب الاعتراضات وقوع الخطأ في نسخ (الكتاب):

ولم أضم هذا السبب إلى السبب السابق؛ لأنَّ المعترض لم يخطئ في الفهم، وإنَّما وقع في الخطأ النُّسَّاخ.

ومن أمثلة هذا الداعي ما يأتي:

أ - قال سيبويه: «هذا بابُ ما يكونُ محمولاً على (إنَّ)، فيشاركُه فيه الاسمُ الذي وليها، ويكون محمولاً على الابتداء. فأمَّا ما حُمِل على الابتداء؛ فقولك: (إنَّ زيداً ظريفٌ وعمرٌو)، و(إنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ وسعيدٌ)، فـ(عمرٌو)، و(سعيدٌ) يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسنٌ، والآخر ضعيفٌ. فأمَّا الوجه الحسن؛ فأنْ يكونَ محمولاً على الابتداء؛ لأنَّ معنى (إنَّ زيداً منطلقٌ): (زيدٌ مُنْطَلِقٌ)، و(إنَّ) دخلتْ توكيداً، كأنَّه قال: (زيدٌ مُنْطَلِقٌ)، وعمرٌو)، وفي القرآن مثلُه: ﴿إنَّ اللَّه بَرِيءٌ مِنَ الـمُشْرِكِيْنَ ورَسُولُه﴾ ...».

اتَّفقت نسخ (الكتاب) على إيراد الآية الكريمة بكسر (إنَّ)، فاعترض السِّيرافيُّ سيبويه محتجّاً بأنَّ ما في المصحف (أنَّ) بالفتح.

وقد رجَّحتُ أنَّ سيبويه أورد الآية بالفتح[٢].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٣).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٥).

ب - اتَّفقت نُسخ (الكتاب) على أنَّ سيبويه أورد (إخْوة) -بكسر الهمزة- اسم جمع، فاعترضه السِّيرافيّ محتجاً بأنَّ وزن (إخْوة): (فِعْلَة)، وهو من أوزان الجمع.

وقد ترجَّح -عندي- أنَّ سيبويه أراد (أُخوة) -بالضَّم- ولكنَّ النُّسَّاخ سهوا، فجعلوا الضمة كسرةً[1].

والسَّبب الخامس: النَّزعة المذهبيّة:

والمقصود به أنْ ينطلقَ المعترض في اعتراضه لسيبويه من قول أصحابه في المسألة.

ويظهر هذا الدَّاعي عند ثعلب في مسألتين:

الأولى: اعتراضه لسيبويه في ذهابه إلى أنَّ المستثنى إذا أُتبع المستثنى منه؛ فهو بدلٌ.

فقد انطلق من مذهب أصحابه الكوفيين، وهو جعل ما بعد (إلاّ) معطوفاً على ما قبلها[2].

والثانية: إنكاره على سيبويه إجازة (ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ)، واحتجاجه بأنَّ ذلك مخالفٌ قول الكوفيين الذين منعوا ذكر (عشر) مع المركب الأول، وعلَّلوا المنع بأنَّ (ثلاثة عشر) لا يمكن أنْ يُبنى منهما اسم فاعل، وإنَّما يُبنى من لفظ أحدهما، وهو (ثلاثة)، فذِكْرُ (عشر) لا وجه له[3].

والسَّبب السَّادس: اختلاف الجهة المنظور إليها:

ومن أمثلته:

أ - نظر سيبويه عند تعليله امتناع جزم الأسماء إلى اللَّفظ، إذ علَّله بخفَّة الأسماء، وتمكّنها، ولحاق التنوين بها.

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٨).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٣١).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٧١).

ونظر المازني، وبعض البصريين إلى المعنى، فعلّلوه بأنَّ للجزم عواملَ يمتنع دخولها على الأسماء من جهة المعنى[١].

وكلا التَّعليلين صحيح.

ب - ذهب سيبويه في (باب ما شُبِّه من الأماكن المختصَّة بالمكان المختص) إلى أنَّ ظروف الزَّمان أشدّ تمكُّناً في الاسمية من ظروف المكان، وعلَّل ذلك بكثرة تصرُّفها.

وكان في أول (الكتاب) قد ذكر أنَّ ظروف المكان أقربُ إلى الأناسيِّ من جهة أنَّ لها جثثاً، وأنَّ منها ما له اسم يخصُّه.

وتمسَّك المبرّد بهذه الجهة، فردّ على سيبويه ما ذهب إليه في (باب ما شُبِّه من الأماكن المختصّة بالمكان غير المختصّ)[٢].

والسَّبب السَّابع: الاختلاف في قاعدة عامة تدخل فيها مسألة الاعتراض:

ومن ذلك ما يأتي:

أ - قدَّر سيبويه العامل في الحال في نحو (أقائما وقد قعد الناس؟) من لفظ اسم الفاعل؛ لأنَّه يُجيز أنْ يَعْملَ الفعل في اسم الفاعل الذي من لفظه، الواقع حالاً.

وقد ردّ تقديره بعض النحويين، ومنهم المبرد؛ لأنَّهم لا يُجيزون إعمال الفعل في الحال التي من لفظه إذا كانت اسم فاعل[٣].

ب - أجاز الخليل وسيبويه تعدُّد الأسماء المنعوتة مع اختلاف عواملها في اللَّفظ، والمعنى؛ لأنَّهما يذهبان إلى أنَّ العامل في النَّعت تبعيَّتُه للمنعوت.

وأنكر مذهبهما المبرد، والزَّجاج؛ لأنهما يذهبان إلى أنَّ العامل في النَّعت هو العامل في المنعوت، فقول الخليل وسيبويه -عندهما- يؤدي إلى إعمال

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٥).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٩).

أكثر من عامل في معمول واحد[١].

ج - ذهب سيبويه إلى أنَّ تصغير (مُقْعَنْسِس): (مُقَيْعِسٌ) بحذف النُّون الزَّائدة، والسِّين المُلْحِقة بـ(مُحْرَنْجِم)، وأبقى الميم؛ لأنَّها جاءت لمعنى، فهي أحقُّ بالبقاء -عنده- من السِّين المُلْحِقَة، المكررة عن أصل.

وقد ردَّ قولَه المبرد؛ لأنَّه يرى أنَّ حرف الإلحاق المكرر عن أصل أحقُّ بالبقاء، سواءٌ أكان الحرف الزائد الآخَر مُلْحِقاً، أم كان الميم الدالة على معنى الفاعل[٢].

د - ذهب سيبويه إلى أنَّ المحذوف من (لاه أبوك) لام الجر، ولام التعريف، فاعترضه المبرد، وقرَّر أنَّ لام الجر هي الباقية، وأنَّ المحذوف هو اللام الأصلية، ولام التعريف.

وإنَّما ذهب هذا المذهب؛ لأنَّه لا يُجيز حذف حرف الجر إلا إذا عُوِّض عنه[٣].

هـ - ذكر سيبويه أنَّ السِّين في قول العرب: (أَسْطاع يُسْطِيع) قد زيدت عوضاً من تغيير موقع حركة العين.

فردَّ مذهبه المبرد؛ لأنَّه لا يُجيز التعويض عن الحركة إلا إذا ذهبت ألبتة[٤].

والسَّبب الثامن: الاختلاف في فهم معنى الشاهد:

الخلاف في تفسير الأبيات الشِّعرية أمرٌ طبعيٌّ، يلحظُه الباحث عند قراءته لكتب الأدب، والأمالي، ومجالس العلماء.

ولا شكَّ أنَّ الإعراب مبنيٌّ على فهم المعنى، فالفهم الخاطئ يقود إلى الإعراب غير الصحيح، والفهم الصحيح تنتج عنه سلامة الإعراب.

وقد يكون البيت محتملاً أكثر من معنى، وأكثر من وجه إعرابيّ، وإن كان بعضها أبلغ من بعض.

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٨).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٢).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٨).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٢).

ومن أمثلة ذلك في مسائل الاعتراض ما يلي:

أ - أنشد سيبويه قول الفرزدق:

وما سَجَنُوني غيرَ أنّي ابنُ غالبٍ وأنّي مِنَ الأَثْرَيْنَ غيرِ الزَّعانِفِ

وذهب إلى أن (غيراً) الأولى منصوبةٌ على الاستثناء المنقطع، وجعل المعنى (ولكنّي ابن غالب)، فهو يرى أنَّ الشاعر لم يعدّ سجنه سجناً؛ لأنّه لم يُلْحقْه ذلاً.

وقد ردّ قوله المبردُ، وذهب إلى أنَّ الشاعر عدَّ سجنه سجناً، وأنَّ (غيراً) مفعول له، والمعنى (وما سجنوني إلا لكرمي)[1].

ب - استدلّ سيبويه على جواز حذف (ما) من (إمّا) في الشّعر بأبيات منها قول النَّمِر بن تَوْلب:

سَقَتْهُ الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وإنْ مِنْ خَريفٍ فَلَنْ يَعْدَما

ومعنى الكلام عنده (سقته الرَّواعد إمَّا من مطر الصَّيف، وإمَّا من مطر الخريف، فهو لن يَعْدَم الرِّيّ على كلِّ حال).

وقد أنكر قولَه الأصْمعيّ، وذهب إلى أنَّ (إنْ) في البيت شرطيّة، وأنَّ المعنى (وإنْ سقته من مطر الخريف؛ فلن يَعْدم الرِّيّ المستمر)[2].

ج - نقل سيبويه عن النَّحويين أنّهم يمنعون إتباع الصِّفة للموصوف إذا لم يجز القلب، ويوجبون النَّصب على الحال، وقد أبطل قولهم بأشياءَ منها قول حسَّان - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -:

ظَنَنْتُم بأنْ يَخْفى الّذي قَدْ صَنَعْتُمُ وفينا نَبِيٌّ عِنْدَه الوحيُ واضِعُه

ووجه الاحتجاج به أنَّ (واضعه) أُتبع (نَبيٌّ) صفة له مع عدم جواز القلب؛ إذ لا يجوز أن يقال: (وفينا نبيٌّ واضعه عنده الوحي)؛ لأنَّ الهاء في (واضعه) عائدة إلى (الوحي).

وردّ المبرد احتجاجه بالبيت، وذكر أنَّ القلب جائز؛ لأنَّ الهاء عائدة إلى (الذي قد صنعتم)[3].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٢).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٠).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٤١).

والسَّبب التَّاسع: الاختلاف في بعض أحكام الضرورة:

تبيَّن بعد قراءة (الكتاب) أنَّ سيبويه قد يدخل أسلوباً في الضرورة الشعرية، وإنْ كان نادراً في الكلام.

ومن ذلك أنَّه نصّ على أنَّ مَنْ رخَّم العلم المختوم بالتاء على لغة من ينتظر يجب عليه أنْ يجلب هاء السَّكت في الوقف.

ثم ذكر أنَّ الشُّعراء إذا اضطروا؛ حذفوا الهاء في الوقف، وعوَّضوا عنها الألف، وأنشد الأبيات التالية:

- قول ابن الخرع:

كادَتْ فَزارَةُ تَشْقَى بِنا   فأَوْلَى فَزازَةُ أَوْلَى فَزارا

- وقولُ القُطاميّ:

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا   ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوداعا

- وقول الرَّاجز:

عُوْجِي عَلَيْنا وارْبَعي يا فاطِما

ثم نقل بعد ذلك عن بعض العرب أنَّهم يقولون: (يا حَرْمَلْ) يريدون (يا حَرْمَلَهْ).

وقد اعترضه السِّيرافيّ، وأخرج الأبيات من الضرورة الشعريَّة محتجاً بأنَّ الحذف قد سُمع في الكلام، وإنْ كان نادراً[1].

والسَّبب العاشر: تعدُّد روايات الشَّواهد:

يعودُ تعدُّد الروايات في الشعر العربي إلى أسباب، أبرزها -في نظري- سببان:

أحدهما: أنَّ ذيوع الشعر إنَّما كان بالمشافهة[2].

والآخر: أنَّ للشَّاعر الواحد أكثر من راوية، وهؤلاء الرواة قد تختلف قبائلهم، ولهجاتهم؛ ممَّا يجعل الخلاف في بعض ألفاظ القصيدة أمراً طبعيّاً[3].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١١١).

(٢) انظر: مصادر الشعر الجاهلي ص ١٩٠.

(٣) انظر: المصدر السابق ص ٢٣٧ وما بعدها.

وقد كان لاختلاف الرواية أثرٌ في النَّحو؛ لأنَّ الشِّعر أحد مصادره التي اعتمد عليها النحويون في ضبط القواعد.

وأمثلة ذلك في مسائل الاعتراض كثيرة، وأذكر منها -هنا- مثالاً، وهو ردّ الكوفيين استدلال سيبويه بقول السَّدوسيّ:

يا صاح يا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ والرَّحْلِ ذي الأنساع والحِلْسِ

وذهابهم إلى أنَّ الرواية:

يا صاح يا ذا الضَّامرِ العنْسِ والرَّحلِ .... البيت

بجر (الضَّامر)، وجعل (ذا) بمعنى (صاحب)[1].

والسَّبب الحادي عشر: التعصُّب على سيبويه:

بلغ سيبويه -رحمه الله- الغاية في النحو، وفاز بالنَّصيب الأوفر من الشهرة، والثناء، ولم يكن لمن بعده سوى تفسير كلامه، أو ترتيبه، أو مناقشته، ممَّا جعل نفراً من العلماء يشنِّعون عليه.

وقد لحظت أنَّ تعصُّب البصريين عليه في مسائل الاعتراض أكثر من تعصُّب الكوفيين، ولعل سبب ذلك أنَّ الكوفيين لم يُريدوا أنْ يخصُّوا (الكتاب) بالنقد؛ لئلا تظهر إفادتُهم منه.

وقد تنبَّه ابنُ جنِّي إلى تعصُّب بعض رؤوس البصريين على سيبويه ، حيث يقول -بعد إيراده أحد اعتراضات الأخفش لسيبويه-: «فهل يليق بسيبويه أنْ يكسر شعراً، وهو من ينبوع العروض، وبحبوبة وزن التفعيل، وفي كتابه أماكن كثيرة تشهد بمعرفته بهذا العلم، واشتماله عليه، فكيف يجوز عليه الخطأ فيما يظهر ويبدو لمن يتساند إلى طبعه، فضلاً عن سيبويه في جلالة قدره! ولعلّ أبا الحسن أراد بذلك التَّشنيع عليه، وإلاّ فهو كان أعرف النَّاس بحاله، وقد تلا أبا الحسن في تعقُّب ما أورده سيبويه في كتابه جِلَّةُ أصحابنا، كأبي عُمَر، وأبي عُثمان، وأبي العبَّاس، وغيرهم، فقلَّما ضرَّه الله

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٨)، وستأتي أمثلة أُخر في الفصل الثالث عند الحديث عن الاعتراض للدليل النَّقليّ.

بذلك إلاّ في الشيء النَّزر القليل من قوله»[١].

ومن صُور التعصُّب على سيبويه ما يأتي:

أولاً: وصف كلامه بالغلط، والخطأ الفاحش، والخلل، ويظهر هذا بوضوح عند المبرد في (مسائل الغلط)، وسيأتي بيان ذلك في الفصل الثاني.

ثانياً: ردّ رواياته، وما حكاه عن العرب، ومن ذلك ما حكاه حمزة الأصفهاني، حيث يقول: «كان سيبويه يحكي عن الخليل أنّه كان يُجيز إسكان حرف الإعراب في الاسم المرفوع ، وفي المجرور في الشّعر، فعارضه الأصمعيّ، وقال: ما جاء ذلك عن ثبتٍ نعرفُه، فأنشده سيبويه للأُقيشر:

رُحْتِ وفي رِجْلَيكِ ما فيهما   وقد بدا هَنْكِ من المئْزَرِ

فقال الأصمعيّ: ما جاءنا مثل هذا البيت للأُقيشر، وليس للأُقيشر بيتٌ نعرفُه هكذا، فأنشده:

إذا اعْوَجَجْنَ قُلْنَ صَاحِبْ قَوِّم

فقال الأصمعيّ: ليست الرِّواية صحيحة، وإنّما روايتنا:

إذا اعْوَجَجْنَ قُلْنَ صاحِ قوِّم»[٢].

فالأصمعيّ -رحمه الله وعفا عنه- تجنَّى كثيراً على سيبويه في هذا الموضع، ولا أجدني في حاجة إلى بيان ما في كلامه من التعصُّب، فذلك مُنْكشفٌ كل الانكشاف.

ومنه ردُّ المازني -رحمه الله وعفا عنه- رواية سيبويه لقول النَّابغة الجعديّ:

قرومٌ تَسامَى عِنْدَ بابٍ دِفاعُه   كأنْ يُؤْخَذُ المرءُ الكريمُ فَيُقْتَلا[٣]

وردُّ المبرد -رحمه الله وعفا عنه- رواية سيبويه لقول الفرزدق:

أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا   جِهاراً، ولم تَغْضَبْ لقتْل ابْن خازِمِ

حيث يقول: «وهذا خطأٌ؛ وذلك لأنَّ (إنْ) إنَّما هي لما لم يقعْ، والشِّعر قيل

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/٥٨-٥٩.

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٥).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٢).

بعد قتل قتيبة، ولكنَّه أراد (أنْ) المخفَّفة من الثَّقيلة، كأنَّه قال: (أتغضبُ أنْه أُذنا قتيبة حُزَّتا) ...»[١].

وسيأتي في الفصل الثالث أنَّ الأصمعيّ، والجرميّ، والمبرد، وثعلب ردُّوا بعض حكايات سيبويه عن العرب.

ولا يخفى أنَّ رد الرواية، أو الحكاية فيه تكذيبٌ لـمَنْ نقلهما.

ثالثاً: وصف بعض شواهده بأنَّها مصنوعة، ومن ذلك زعم جماعةٍ من البصريين أنَّ المازني نقل عن الأخفش -وقيل اللاحقيّ- أنَّ سيبويه سأله عن شاهد لإعمال (فَعِل)، فعمل له هذا البيت:

حَذِرٌ أُمُوراً لا تُخافُ وآمِنٌ ما لَيْسَ مُنْجِيَه مِنَ الأَقْدارِ

وما أبلغَ قولَ ابن مالك -رحمه الله-: «والاختلاف في تسمية هذا المدَّعي يُشْعِرُ بأنَّها روايةٌ موضوعةٌ، ووقوعُ مثلِ هذا مُسْتَبْعَدٌ، فإنَّ سيبويه لم يكن ليحتجَّ بشاهدٍ لا يَثِقُ بانْتسابِه إلى مَنْ يَثِقُ بقوله، وإنَّما يُحْملُ القَدْحُ في البيتِ المذكور على أنَّه من وضعِ الحاسدين، وتقوُّلِ الـمُتعَنِّتين»[٢].

رابعاً: تقويله ما لم يقلْه:

ومن ذلك قول المازنيّ: «زَعَمَ سيبويه في بيت الفرزدق:

فأَصْبحُوا قَدْ أَعادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرِيشٌ، وإِذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

أنَّ بعض العرب إذا قدَّم خبرَ (ما)؛ نصب بها، وهذا وَهَم منه؛ لأنَّه قال: بعضُ العرب يُشَبِّه (ما) بـ(ليس)، فكما يُقدَّم خبرُ (ليس) كذلك يُقَدَّمُ خبر (ما)، وهذا لا يجوز ؛ لأنَّ (ليس) فعلٌ، و(ما) حرفٌ جاء لمعنى ...».

ففي قول المازني -رحمه الله وغفر له- نظرٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّه نسب إلى سيبويه أنَّه حكى عن بعض العرب نصب خبر (ما) مع تقدُّمِه على اسمها، وهذا غيرُ مُسلَّم؛ لأنَّ سيبويه إنَّما حكى النَّصب في بيت الفرزدق فقط.

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٥).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٧).

والآخر: أنّه نقل عن سيبويه تشبيه (ما) بـ(ليس) في جواز تقديم الخبر، وهذا مخالفٌ ما في (الكتاب)؛ إذ شبَّه سيبويه (ما) في ذلك بما هو قليل لا يكاد يُعرف، حيث يقول - بعد إنشاد البيت-: «وهذا لا يَكاد يُعرف، كما أنَّ ﴿لاتَ حِينُ مَنَاص﴾ كذلك، ورُبَّ شيءٍ هكذا، وهو كقولهم: (هذه مِلْحَفَةٌ جديدةٌ) في القلّة»[1].

خامساً: تغليطه في شيءٍ ظاهر لا يُخْطِئ فيه من هو دونه، ومن ذلك اعتراض المازني، والمبرد له في قوله -عقب ذكره أنَّ أكثر العرب يُعملون فعل القول المضارع عمل (ظنَّ) بشروط-: «وإنْ شئتَ؛ رفعتَ بما نصبتَ، فجعلته حكايةً».

يقول المازني: «غلط سيبويه في قوله: وإنْ شئتَ؛ رفعتَ بما نصبتَ؛ لأنَّ الرفع بالحكاية، والنَّصب بإعمال الفعل».

ويقول المبرد: «وهذا خطأ؛ من قِبَل أنّه إنَّما ينصب بـ(تقول)، وإذا رفعَ؛ فإنَّما يرفعُ ما بعد (تقول) بالابتداء، ويحكيه، لا أنَّ (تقول) أحدثت».

فالمازنيّ، والمبرد -رحمهما الله- يعلمان أنَّ سيبويه لا يُمكن أنْ يقع في ذلك الخطأ، وتقدَّم أنَّ نصه يحتمل أوجهاً، أقربُها أنْ تكون الباء للمصاحبة، فيكون المعنى (وإنْ شئتَ رفعتَ مع ما نصبت به).

وقد علَّق ابن ولّاد على الاعتراض بقوله: «وليس هذا ممَّا يذهبُ على سيبويه، وعنه أخذ البصريون: صغيرُهم، وكبيرُهم ممَّن أتَى بعده ..»[2].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٤).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٩).

الفَصْلُ الثَّاني

أساليب المعترضين

من الطَّبعيّ أنْ تتعدَّد أساليب الاعتراضات تبعاً لتعدُّدِ مواضعها، وتعدُّدِ أصحابها، واختلاف مناهجهم.

وعلى الرَّغم من تقارب بعض الأساليب في المعنى، واجتماعها -أحياناً- في اعتراضٍ واحدٍ، ممَّا يجعل ضمَّها إلى بعضٍ ممكناً، فإنَّني لم أفعل ذلك؛ لأعطي القارئ صورةً مُفَصَّلةً عن ألفاظ المعترضين، وما فيها من حدَّةٍ، أو تأدُّبٍ مع إمام النُّحاة.

١ - الاحتجاج على سيبويه، وله مثالٌ واحدٌ، وهو ما نقله أبو سعيد عن بعض البصريين ، إذ يقول -بعد أنْ أورد تعليل سيبويه لامتناع جزم الاسم-: «واحتجَّ بعضُ أصحابنا، وحكى عن المازنيّ أنَّه قال: لم يدخل الأسماءَ الجزمُ؛ لأنَّه لا يكون إلا بعوامل يمتنعُ دخولها على الأسماء من جهة المعنى ...»[١].

٢ - وصف سيبويه بالوهَم، ومن أمثلته قول السِّيرافيّ معترضاً سيبويه في استشهاده بقوله تعالى: ﴿أنَّ اللَّهَ بَريءٌ من المُشْركين ورَسُولُه﴾: «وأمَّا استشهاده بالقرآن ﴿إنَّ اللَّهَ بريءٌ مِنَ المُشْركينَ ورَسُولُه﴾؛ فهو في الظَّاهر وَهَمٌ منه، ومن كل من يستشهد به من النَّحويين ...»[٢].

ومنها قول السِّيرافي -أيضاً- مُعَلِّقاً على ذهاب سيبويه إلى أنَّ (أُثالا) في قول ابن أحمر:

أبو حَنْشٍ يُؤَرِّقُنا وطَلْقٌ وعمَارٌ وآونةً أُثالا

اسمٌ مرخَّمٌ: «والذي عندي أنَّه وقع وَهَمٌ في أنَّ الرَّجلَ (أُثالة)، وإنَّما هو (أُثال) ...»[٣].

ومنها قول المازنيّ: «زعم سيبويه في بيت الفرزدق:

فأصبحوا قد أعادَ اللَّهُ نِعْمَتَهم إذْ هُم قريشٌ وإذْ ما مثلَهم بشرُ

أنَّ بعض العرب إذا قدَّم خبر (ما)؛ نَصبَ بها، وهذا وَهَمٌ منه ...»[٤].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٥).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٢).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٤).

٣ - تخطئة سيبويه، ومن أمثلته قول الزَّجاج معترضاً سيبويه، والبصريين في إجازتهم صرف العلم المؤنَّث الثُّلاثيّ الساكن الوسط: «وهذا خطأٌ، لو كانت هذه العلَّة توجب الصَّرف؛ لم يجز تركُ الصَّرف ...»[١].

ومنها قول المبرد معترضاً سيبويه في نقله عن بعض العرب تركَ تأنيث الفعل المتَّصل بفاعله الظاهر الحقيقيّ التأنيث: «وهذا خطأٌ لم يُوجَدْ في قرآن، ولا كلامٍ فصيحٍ، ولا شعر ...»[٢].

٤ - وصف سيبويه بالسَّهو، ومن أمثلته قول السِّيرافي معترضاً سيبويه في تمثيله للوقف على تاء الإلحاق بـ(سَنْبَتَة): «في كلام سيبويه سهوٌ؛ لأنَّه مثَّل بتاء (سَنْبَتَة) ، ولا يقعُ عليها وقفٌ ...»[٣].

ومنها قول السِّيرافيّ -أيضاً- معترضاً سيبويه في استشهاده لإدغام الهاء في الحاء بقول الراجز:

كأنَّها بَعْدَ كَلالِ الزَّاجِرِ ومَسْحِه مَرُّ عُقابٍ كاسرِ

: «الاستشهاد بهذا الشِّعر سهوٌ، وغلطٌ؛ لأنَّ الإدغام لا يصحُّ في البيت ...»[٤].

٥ - وصف رأي سيبويه بالخلل، ومن أمثلته قول السِّيرافيّ معترضاً سيبويه في قوله: «وجعلوا الميم [يريد في: مُفاعلة] عوضاً من الألف التي بعد أول حرفٍ منه»: «كلام سيبويه في هذا مختلٌّ، وقد أُنكر؛ وذلك أنَّه جعل الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرفٍ منه، وذلك غلطٌ؛ لأنَّ الألف التي بعد أول حرفٍ هي موجودة في (مُفاعلة) ...»[٥].

ومنها قول السِّيرافي -أيضاً- معترضاً سيبويه في إعرابه (أنَّكم) في قوله

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٤).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٠)، والتمس مزيداً من الأمثلة في المسائل ذوات الأرقام: (٩، ١٦، ١٨، ٢٧، ٢٨، ٤٣، ٦٠، ٦٢، ٦٦، ٧٢).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢١).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١٣٠)، وانظر مثالاً آخر في المسألة ذات الرقم (١٠٢).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٥).

تعالى: ﴿أنَّكم مخرجون﴾ بدلاً: «وفي هذا الكلام -عندي- خللٌ؛ لأنَّه لا يجوز البدل من الاسم حتى يتمّ الاسم ...»[١].

٦ - تضعيف قول سيبويه، أو وصفه بالرَّداءة:

فمثال الأول قول السِّيرافي معلِّقاً على تقدير سيبويه معنى (أنْ) قبل (أعبد) في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمرونِّي أعبدُ﴾: «وهو ضعيفٌ؛ لأنَّه يُؤَدِّي إلى أنْ يُقدَّر (أعبد) بمعنى (عابداً غير الله)، وفيه فساد»[٢].

ومثال الثاني تعليق المبرد على قول سيبويه: «وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة ...، وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف ...» بقوله: «هذا تمثيلٌ رديءٌ ...»[٣].

٧ - وصف الحكم الإعرابي الوارد في الشاهد بالقُبح، ومن أمثلته قول السِّيرافي معترضاً سيبويه في تشبيهه جزم (أكنْ) في قوله تعالى: ﴿فأصَّدَّقَ وأكُنْ من الصَّالحين﴾ بجر (سابق) في قول زهير:

بدا لي أنِّي لستُ مدركَ ما مضَى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

: «وأمَّا استشهاده ببيت زهير؛ فالخفض فيه قبيحٌ جداً ...، والذي في كتاب الله عزّ وجلّ مستحسنٌ جيِّدٌ»[٤].

٨ - تغليط سيبويه، ومن أمثلته قول المبرد معترضاً سيبويه في تصغيره (عِثْوَلّ) على (عُثَيِّل) فقط: «وهذا غلطٌ؛ من قبل أنَّ الواو زائدة، واللام مثلها، والواو أولى بالحذف ...»[٥].

ومنها تعليق المازنيّ على قول سيبويه -بعد أنْ نقل عن أكثر العرب إجراء فعل القول مجرى فعل الظَّن-: «وإنْ شئتَ؛ رفعتَ بما نصبت»

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٤/٢٩أ، والمسألة ذات الرقم (٤٢).

(٢) انظر: شرح السيرافي ٣/٢٥٣أ، والمسألة ذات الرقم (١٠٣).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٤).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٥).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٦١).

بقوله: «غَلِط سيبويه في قوله: وإنْ شئت؛ رفعت بما نصبتْ»[١].

٩ - إنكار الرأي، ومن أمثلته ما نقله السِّيرافيّ عن الأصمعيّ، إذ يقول -عَقِب ذكره استدلال سيبويه على جواز طرح (ما) من (إمَّا) في الشعر بقول النَّمِر: (... وإنْ من خريفٍ فلن يعدما)-: «وقد أنكر الأصمعي هذا، وزعم أنَّ (إنْ) في بيت النَّمِر بن تولب هي للجزاء ...»[٢].

ومنها ما نقله أبو سعيد عن الزَّجَّاج، حيث يقول -بعد أنْ أورد قول سيبويه: «فإذا اجتمعت ألفان؛ مُدَّ الحرف»-: «وكان الزجاج ينكر هذا، ويقول: لو مُدَّتْ الألف الواحدة، وطال مدُّها؛ ما زادتْ على ألف ..»[٣].

١٠ - إلزام سيبويه التناقض، ومن أمثلته قول السِّيرافيّ معلِّقاً على جعل سيبويه عين (سَلْ) في لغة من قال: (سال) قد رُدَّت إليه في التصغير: «وهذا الوجه الأخير -إذا لم يكن من الهمز- يخالف عندي ما أصَّله سيبويه؛ لأنَّ من مذهبه إذا سُمِّي رجلٌ بـ(قُمْ)، أو (خَفْ) ...؛ رُدَّ إليه في التسمية قبل التصغير ما ذهب منه ...»[٤].

ومنها قول المبرد: «ومن ذلك قوله في باب (نعم): هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً؛ لأنَّهم شرطوا التفسير، ثم قال في موضع آخر من هذا الباب: ولا يكون في موضع الإضمار مظهرٌ، ثم نقض جميع ذلك بقوله في هذا الباب: وأمَّا قولهم: (نعم الرجل زيدٌ)؛ فهو بمنزلة قولهم: (ذهب أخوه زيدٌ) ...، فـ(نعم) تكون مرة عاملة في مضمر يُفَسِّره ما بعده، وتكون مرة أخرى تعملُ في مظهرٍ لا تجاوزه، وهذا الذي حكيناه عنه أقبح

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٩)، وانظر أمثلة أخر في المسائل ذوات الأرقام: (٤٤، ٥٨، ٧٥، ١١٣، ١٢٢، ١٢٨، ١٣٠).

(٢) انظر: شرح السِّيرافيّ ٢/٦٣أ-ب، والمسألة ذات الرقم (١٠٠).

(٣) انظر: شرح السيرافي ٤/٢٤٤ب، والمسألة ذات الرقم (١١٠)، وانظر أمثلة أخر في المسائل ذوات الأرقام: (٢٢، ٢٤، ٢٩، ٥٩، ٧٥، ٧٨، ٨١، ٨٧، ٩٦، ١٠٤، ١٠٨، ١١٥، ١٢٠، ١٢٣).

(٤) انظر: المسألة ذات (٦٧).

ما يكون من النقص ...»[١].

١١ - وصف توجيه سيبويه بأنَّه غير مستقيم في المعنى، ومثاله ما نقله السيرافي عن الكوفيين، حيث يقول -بعد أنْ أورد رواية سيبويه لقول السَّدوسيِّ:

يا صاح يا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ والرَّحْلِ ذي الأنْساعِ والحِلْسِ

-: «والكوفيون يُنشدون:

يا صاح يا ذا الضَّامرِ العَنْسِ

بخفض (الضَّامر)، ويُضيفون (ذا) إلى (الضَّامر) ...، ويحتجُّون لصحَّة روايتهم بخفض (الرحل)، ويُقدِّرون البيت: (يا ذا العنس الضامرِ والرحلِ)، يعني (يا صاحب العنس)، وقالوا: لو كان على ما قاله سيبويه لم يستقم خفض (الرَّحل)؛ لأنَّ إنشاد سيبويه برفع (الضامر) إنما يكون بمعنى (يا ذا الضَّامرُ عنسُه) كقولك: (يا ذا الحسنُ الوجه) بمعنى (الحسنُ وجهُه)، ولا يستقيم في (الرَّحل) إذا عطفناه على (العنس) أن تقول: (الذي ضَمُر رحلُه ...)»[٢].

١٢ - الإلزام العقليّ، ومن أمثلته ما نقله أبو سعيد عن قومٍ من المتكلِّمين، إذ يقول -عقب ذكره تقسيم سيبويه الفعلَ بالنظر إلى دلالته على الزمان ثلاثة أقسام: الماضي، والحاضر، والمستقبل-: «وطعن طاعنٌ في هذا، فقال: أخبرونا عن الحال الكائن، أو وقع فكان، فيكون موجوداً في حيِّز ما يُقال عليه: (كان)؟، أم لم يوجد بعدُ، فيكون في حيِّز ما يُقال عليه: (لم يكن)؟، فإن قلتم: هو في حيِّز ما يُقال عليه: (لم يكن)؛ فهو مستقبل، وإن كان قد وقع، ووجد؛ فهو في حيِّز الماضي، ولا سبيل إلى ثالث ...»[٣].

ومنها قول الزَّجاج معترضاً سيبويه، وجمهور البصريين في إجازتهم صرف نحو (هنْد): «فهم مجمعون معنا على أنَّ الاختيار ترك الصَّرف،

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٩١)، والتمس أمثلة أخر في المسائل ذوات الأرقام: (٢٠، ٦٦، ٨٨، ١٢٩).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٨).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٢).

وعليهم أنْ يُبيِّنوا من أين يجوز الصَّرف؟، فإذا بيَّنوا؛ وجب ألاّ يكون ترك الصرف ...»[1].

١٣ - الاعتراض بأسئلة متضمِّنةٍ معنى الإنكار، ومن أمثلته قول ثعلب معترضاً سيبويه في جعله المستثنى -إذا أُتبع المستثنى منه- بدلاً: «فكيف يكون بدلاً، والأوَّل منفيٌّ، وما بعد (إلاّ) موجبٌ؟»[2].

ومنها قول ثعلب -أيضاً- معترضاً سيبويه في تعليله لامتناع إدغام حروف الصَّفير، والضَّاد في غيرهنّ: «قد أدغم النون -وهي مغنونة- في اللام، فما الفرق بين المغنونة، وبين المستطيلة والتي فيها صفير؟»[3].

١٤ - الاعتراض بأسئلة من غير إنكار، ومثاله ما نقله السيرافي عن ثعلب، إذ يقول -عند شرحه لـ(باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنّه حالٌ صار فيه المذكور)-: «ورأيت ثعلباً ذكر هذا الباب من كلام سيبويه، فساق كلامه، ثم اعترض عليه بسؤالات من غير إنكار، فقال: من أين قال ما قاله، ولم يرد على ذا شيءٌ يُحصَّل؟ ...»[4].

١٥ - وصف رأي سيبويه بأنَّه خلاف الوجه، ومثاله قول السيرافي: «فكلام سيبويه أن يقول في (فِعَال)، و(فُعُول): (فَعَائل)، والوجه أنْ يكون على (فُعُل) ...»[5].

١٦ - الحكم على أسلوبٍ أجازه سيبويه بأنَّه غير محتاج إليه، ومثاله ما نقله أبو سعيد عن ثعلب، إذ يقول: «وقد أنكر ثعلبٌ هذا، وذكر أنَّه غير محتاجٍ إلى أنْ يقول: (ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ) ...»[6].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٤)، وانظر مثالاً آخر في المسألة ذات الرقم (٦٥).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٣١).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٣١)، وانظر مثالاً آخر في المسألة ذات الرقم (٣٤).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٠).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٧).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٧١).

١٧ - ذِكْرُ رأي سيبويه ثم النَّص على أنَّ الصَّواب غيره، ومن أمثلته قول السيرافي -عقب ذكره أنَّ سيبويه يجمع (فَعُولاً) الجمع المسمَّى به على (فعائل)-: «والصحيح -عندي- أنَّ (فَعُولاً) إذا سمَّينا به رجلاً، ثم جمعناه أنْ نقول: (فُعُل) ...»[١].

ومنها قول السيرافي -أيضاً-: «فصل سيبويه بين الهاء التي قبلها ياء ساكنة، أو واو ساكنة، أو ألفٌ، فجعل الاختيار فيها أنْ تحرَّك، ولا توصل بحرفٍ، وجعل الهاء التي قبلها ساكنٌ غير الياء، والواو، والألف الاختيار فيها أنْ توصل بالواو، واختار أنْ يقال: (عليهِ)، و(ألقى عصاهُ)، و(خذوهُ) بغير حرفٍ، واختار ﴿منهو آياتٌ﴾، و(أصابتهو جائحةٌ)، واختار أبو العباس حذف الصِّلة في (منهُ)، و(أصابتهُ)، ولم يفرِّق بين حرف اللين، وغيره، وهذا هو الصحيح ...»[٢].

١٨ - ومن الأساليب -أيضاً- قول المعترض لسيبويه: (وليس كما قال)، ومثاله قول المبرد: «ذهب [يريد سيبويه] إلى أنَّ هذا البيت استثناء، وليس من الأول، وليس كما قال، وهو قول الفرزدق:

وما سجنوني غير أنِّي ابن غالب ....»[٣].

ومثله قول المعترض: (ولا أراه كما قال)، ومثاله قول المبرد: «ولا يجوز عنده [يعني سيبويه] وصفَه [أي: اللهم]، ولا أراه كما قال ...»[٤].

ومثله قول المعترض: (وليس القول عندي كما قال)، ومثاله قول المبرد: «وكان سيبويه يُقدِّم النصب، ويُثنِّي بالرفع، وليس القول عندي كما قال ...»[٥].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٦).

(٢) انظر: شرح السيرافي ٥/١٦٧ب، والمسألة ذات الرقم (١١٩)، وانظر مثالاً آخر في المسألة ذات الرقم (٦٤).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٢).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١٩).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٤).

وقريبٌ منه قول المعترض: (وليس هذا كما وصف)، ومثاله قول المبرد -بعد أنْ ذكر مذهب سيبويه في (قَرْقارِ)، و(عَرْعارِ)-: «وليس هذا كما وصف؛ من قبل أنَّ الشيءَ لا يُحكم عليه بالعدل، والخروج عن أصله حتَّى يتبيَّن ذلك، فلا يكون فيه مطعنٌ ...»[١].

وشبيهٌ به قول المعترض: (وليس في هذا حجة)، ومثاله قول المبرد: «وذكر [أي: سيبويه] ... في صرف (قيل)، و(قال) -إذا كانا اسمين- قول الشاعر:

أصبح الدَّهر وقد ألوى بهم   غير تقوالك من قيلٍ وقالِ

قال: والقوافي مجرورة، قال محمد: وليس في هذا حجة ...»[٢].

ومثله قول المعترض: (لا حجة فيه)، ومثاله قول المبرد: «ذكر [أي: سيبويه] النحويين الذين قالوا: (مررتُ بامرأةٍ آخذةٍ عبدها فضاربتَه)، فقالوا: انتصب؛ لأنَّ القلب لا يجوز. قال محمد: وهذا لعبٌ من قول النحويين، ولكنْ احتج عليهم ببيتٍ لا حجة فيه، وهو قول حسّان:

ظَنَنْتُم بأنْ يخفى الذي قد صنعتمُ   وفينا نبيٌّ عنده الوحيُ واضحُه»[٣].

١٩ - ومن الأساليب -أيضاً- قول المعترض: (ولا معنى لهذا الكلام)، ومثاله قول المبرد: «ولا معنى لهذا الكلام -أعني قوله: والقوافي مجرورة-؛ لأنَّها لو كانت مرفوعة، لم تكن القافية إلا هكذا»[٤].

٢٠ - ومن الأساليب -أيضاً- قول المعترض -عقب ذكره رأي سيبويه-: (فلا ينبغي على هذا القياس)، ومثاله قول المبرد: «أصل ما ذكرَ في الصِّفات أنَّ الأخص يُوصَفُ بالأعمّ، وما كان معرفة بالألف، واللام، والأسماء المبهمة؛ فهو أخصّ ممّا أُضيف إلى الألف، واللام، فلا ينبغي على هذا القياس أن يقول: (رأيتُ غلامَ الرجلِ الظريفَ) إلا على البدل»[٥].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٨).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٨).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٤١).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٧).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٦).

وشبيهٌ به قول المعترض: (وإنَّما كان ينبغي أن يقول)، ومثاله قول المبرد -بعد أنْ ذكر تقسيم سيبويه للخبر-: «وإنما كان ينبغي أن يقول: لا بدَّ من أن يكون المبنيُّ عليه شيئاً هو هو، أو شيئاً فيه ذكره ...»[1].

٢١ - ومن الأساليب التي انفرد بها السيرافي افتراضُ الاعتراض، وهو قسمان:

القسم الأول: افتراض الاعتراض، وعدم مناقشته، ومن أمثلته ما يأتي:

- قال سيبويه: «و(أنْ) بمنزلة (الذي) تكون مع الصّلة بمنزلة (الذي) مع صلتها اسماً، فيصير: (يُريد أنْ يفعلَ) بمنزلة (يُريد الفعلَ)، كما أنَّ (الذي ضربَ) بمنزلة (الضارب)»[2].

علَّق السِّيرافي على هذا النَّص بقوله: «جعل (أنْ) اسماً بمنزلة (الذي)، وللمعترض أنْ يقول: إنَّ (أنْ) ليست باسمٍ وحدَها، و(الذي) وحدَها اسمٌ؛ لأنَّه يرجع إليها الضمير في (الذي ضربتُه)، وما أشبه ذلك»[3].

والحقُّ أنَّ سيبويه -رحمه الله- لم يُرد ما فهمه السيرافي، وإنَّما أراد أنَّ (أنْ) تُقدَّر مع صلتها باسم واحدٍ، كما أنَّ (الذي) تُقدَّر مع صلتها باسمٍ واحد، ولا يتمُّ المعنى إلا بالصّلة.

- قال سيبويه : «هذا بابُ ما يُجمع فيه الاسم إنْ كان لمذكَّر، أو مؤنَّثٍ بالتَّاء، كما يُجمع ما كان آخره هاء التأنيث، وتلك الأسماءُ التي آخرها تاء التأنيث، فمن ذلك (بِنْتٌ) إذا كان اسماً لرجل، تقول: (بناتٌ)؛ من قبل أنَّها تاء التأنيث[4] لا تثبتُ مع تاء الجمع، فمن ثمَّ صُيِّرت مثلَها،

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠).

(٢) الكتاب ٤/٢٢٨.

(٣) شرح السيرافي ٥/١٩١ب.

(٤) أطلق سيبويه على تاء (بنت)، و(أخت) -هنا- أنها للتأنيث، وذكر في موضع آخر أنَّها للإلحاق، إذ يقول: «وكذلك التاء في (بنت)، و(أخت)؛ لأنَّ الاسمين ألحقا بالتاء ببناء (عُمْر)، و(عِدْل) ...» الكتاب ٤/١٦٦.

ولا أرى أنَّ النصين متناقضان؛ ذلك أنَّه لما جعلها للتأنيث، فإنَّه نظر إلى الأصل، ولما جعلها للإلحاق؛ نظر إلى حالها بعد أنْ صارت للإلحاق. انظر: شرح السيرافي ٤/١٨٤أ، وقد تقدَّم بيان ذلك في الفصل الأول.

وكذلك (هَنْتٌ)، و(أُخْتٌ) لا تجاوز هذا فيها، وإنْ سمَّيت رجلاً بـ(ذَيْت)ألحقت تاء التأنيث، فتقول: (ذيّات)، وكذلك (هَنْت) -اسم رجل - تقول: (هَناتٌ)»[١].

علّق السِّيرافيّ على هذا النّص، فقال: «ولقائلٍ أنْ يقول: إنَّ سيبويه، ومَنْ بعده من أصحابه لزموا الشّذوذ في جمع ما يُسمَّى به، ولم يخرجوا عنه إلى غيره، وليست (هَنْتٌ) كذلك؛ لأنَّها لم تتمكّن كتمكُّن (بِنْت)، و(أُخْت)؛ لأنَّ (بِنْتاً)، و(أُخْتاً) يُقال فيهما: (بنت)، و(أُخْت) في الوصل، والوقف، وليس كذلك (هَنْت)؛ لأنَّ الوقف عليها (هَنَهْ)، والوصل (هَنْت)، فإذا سمَّوا به؛ أجروه على ما يوجبُه القياس، والذي يُوجبه القياس (هَنَتَات)»[٢].

- قال سيبويه: «وقالوا: (رَوِيَ يَرْوِي رِيّاً، وهو ريّان)، فأدخلوا (الفِعْل) في هذه المصادر كما أدخلوا (الفُعْل) فيها حين قالوا: (السُّكْر)»[٣].

قال السيرافي معلّقاً على هذا النَّص: «يعني (الرِّيّ) وزنُه (فِعْلٌ)، ودخل في هذا الباب، وليس بمطَّرِدٍ فيه، ولقائل أنْ يقول: هو (فُعْلٌ)، وكُسِر من أجل الياء كما قالوا : (قَرْنٌ ألوى)[٤]، و(قُرونٌ لُيٌّ، ولِيٌّ)»[٥].

- قال سيبويه في (باب اشتقاقك الأسماءَ لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها)[٦]: «و(المِنْخِر) بمنزلة (المُدْهُن)، كسروا الحرفَ كما ضُمَّ ثمَّة»[٧].

ومعنى هذا أنَّهم جعلوا (المِنْخِر) اسماً لذلك العضو كما جعلوا (المُدْهُن) اسماً لآلة الدُّهْن، ولو أرادوا به موضع النَّخير؛ لقالوا: (مَنْخِر)؛

---

(١) الكتاب ٣/٤٠٦-٤٠٧.

(٢) شرح السيرافي ٥/١٨٤أ.

(٣) الكتاب ٤/٢٢.

(٤) هو المعوّج. انظر: اللسان (لوى).

(٥) شرح السيرافي ٥/٧٢ب.

(٦) يريد: اسم المكان من الفعل الثلاثي المجرد.

(٧) الكتاب ٤/٩١.

لأنَّ فعله (نَخَر يَنْخِر).

قال السِّيرافي -عَقِبَ إيراده النَّص السَّابق-: «ولقائلٍ أنْ يقول: إنَّ (مِنْخراً) هو من باب (مَنْسِكٍ)؛ لأنَّه هو موضع النَّخيرِ، وفعله (نَخَرَ يَنْخِر)، ومنهم من يكسر الميم إتباعاً للخاء»[1].

- قال سيبويه في (باب تمثيل ما بنتْ العرب من بنات الأربعة في الأسماء، والصِّفات غير مزيدة، وما لحقها من بنات الثلاثة كما لحقها في الفعل): «ويكونُ [أي: الاسم الرُّباعيّ المجرّد] على (فُعْلُل) فيهما [أي: في الأسماء، والصِّفات]، فالأسماء نحو (الثُّرتُم)[2]، و(البُرثُن)، و(الحُبْرُج)[3]، والصِّفة نحو (الجُرْشُع)، و(الصُّنتُع)، و(الكُنْدُر)[3]»[4].

قال السيرافي: «وقد جعل سيبويه (كُنْدُراً) (فُعْلُلاً)؛ لأنَّه جاء به مع (الجُرْشُع)، ولقائلٍ -عندي- أن يقول: إنَّه (فُنْعُل)؛ لأنَّهم يقولون: (كُدُرٌ) في معناه، فتسقط النون»[5].

والقسم الثاني: افتراض الاعتراض، ثم الإجابة عنه، ومن أمثلته ما يأتي:

أ - قال سيبويه في (باب أو): «وتقول: (هل عندك شعيرٌ، أو بُرٌّ، أو تَمْرٌ؟)، و(هل تأتينا أو تُحدِّثُنا؟)، لا يكون إلا ذلك؛ وذاك أنَّ (هل) ليست بمنزلة ألف الاستفهام؛ لأنَّك إذا قلت: (هل تضربُ زيداً؟)؛ فلا يكون أنْ تدَّعِيَ أنَّ الضَّربَ واقعٌ، وقد تقول: (أتضربُ زيداً؟)، وأنت تدَّعي أنَّ الضَّرب واقعٌ، وممَّا يدلُّك على أنَّ ألف الاستفهام ليست بمنزلة (هل) أنَّك تقول للرجل: (أطرباً؟)، وأنت تعلم أنَّه قد طَرِبَ؛ لتوبِّخه، وتُقَرِّره، ولا تقول هذا بعد (هل)»[6].

---

(١) شرح السيرافي ٥/١٠٤ب.

(٢) الثُّرتُم -بالثاء-: ما يبقى على المائدة من الطعام، وما يبقى في العصارة. انظر: شرح السيرافي ٥/٢٤٠ب، واللسان (ثرتم). وأشير إلى أنَّ الذي في طبعتي (بولاق)، و(هارون) (التُّرتُم) بالتاء ....، ولم أجد هذه الكلمة في: (لسان العرب)، وقد أثبت ما في (شرح السيرافي).

(٣) الحُبْرُج: طائر. انظر: شرح السيرافي ٥/٢٤٠ب، والجُرْشُع من الخيل: العظيم البطن. والصُّنْتُع: الصغير الرأس الصّلب. والكُنْدُر: الشديد من الحمير وغيرها. انظر: شرح السيرافي ٥/٢٤٠ب.

(٤) الكتاب ٤/٢٨٨ (هارون)، ٢/٣٣٥ (بولاق).

(٥) شرح السيرافي ٥/٢٤٠ب.

(٦) الكتاب ٣/١٧٥-١٧٦.

قال أبو سعيد -عَقِب إيراده النَّص المتقدّم-: «وقد يجوز أنْ يُعارضَ بقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿والفَجْرِ ولَيالٍ عَشْرٍ والشَّفْعِ والوَتْرِ واللَّيلِ إذا يَسْرِ هَلْ في ذلك قسمٌ لذي حِجْرٍ﴾[1] أي: لذي عقل على وجه التنبيه أنَّ في ذلك قسماً لذي حِجْر، ويُعارضُ بقوله عزَّ وجلَّ: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإنْسانِ حِيْنٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾[2]، وأكثر التفسير أنَّ الإنسان آدمُ، ولم يكن آدمُ مذكوراً؛ لأنَّه أتى عليه حينٌ من الدهر قبل أنْ تُنْفَخَ فيه الرُّوح، ولم يكن مذكوراً إلى أنْ نوَّه اللَّهُ عزَّ وجلَّ به، فصار مذكوراً، وذكر بعض العلماء أنَّ الإنسان يجوز أن يكون النَّاس كُلّهم، وكلُّ إنسانٍ يأتي عليه من حالِ تكوُّنه في الرَّحم إلى أنْ يُولدَ حينٌ لا يكون فيه مذكوراً، وقال الفراء: (هل)تكونُ جحداً، وتكون خبراً، فقوله عزَّ وجلَّ: ﴿هل أتى على الإنسان حينٌ من الدَّهر﴾، ومثله (فهل وعظتُك؟، فهل أعطيتُك؟)، تُقرِّره بأنَّك أعطيتَه، ووعظتَه، والجحد أن تقول: (وهل يقدر أحدٌ على مثل هذا؟)[3]. قال أبو سعيد: وللمحتج عن سيبويه أنَّ الذي ذكر سيبويه جوازَه في الألف ممتنعٌ في (هل)؛ لأنَّ الذي يقول: (أتضربُ زيداً؟) لمن قد ضربه، يوبِّخُه، ويتهدَّدُه، ولم يأتِ مثلُ ذلك في (هل)»[4].

ب - علَّل الخليل، وسيبويه -كما ذكر السيرافي- إسقاط تاء التأنيث من الصِّفات الموصوف بها المونَّث، نحو (امرأةٌ حائضٌ)، و(امرأةٌ مُرْضِعٌ)، و(ناقةٌ ضامرٌ) بأنَّ هذه الصِّفات لم تجر على الفعل، أي: ليس المراد بها الدلالة على وقوع الحدث، وإنما المراد وصف المرأة بأنَّها ذات حيض، وذات رضاعٍ، والناقة بأنَّها ذات ضمور، ولو جرتْ على الفعل؛ فدلَّت على الحدث؛

---

(١) الآيات (١-٥) من سورة الفجر.

(٢) الآية (١) من سورة الإنسان.

(٣) قال الفراء: «قوله تبارك وتعالى: ﴿هل أتى على الإنسان حينٌ من الدَّهر﴾ معناه: قد أتى على الإنسان حينٌ من الدهر، و(هل) قد تكون جحداً، وتكون خبراً، فهذا من الخبر؛ لأنَّك قد تقول: (فهل وعظتُك؟، فهل أعطيتُك؟) تُقرِّره بأنَّك قد أعطيتَه، ووعظتَه، والجحد أن تقول: (وهل يقدر واحدٌ على مثل هذا؟)». معاني القرآن ٣/٢١٣.

(٤) شرح السيرافي ٤/٧١ب-٧٢أ.

للــزم إثبــات تــاء التأنيــث؛ لأنَّ الفعــل لا بــد مــن تأنيثه إذا كــان فيــه ضميــر المؤنــث، فيقــال: (هــي حائضــةٌ غــداً) بمعنــى (هــي تحيــضُ غــداً)[١].

قال السيرافي: «ذهب الخليل، وسيبويه في ذلك، وما كان نحوه أنَّ الهاء إنما سقطتْ منه؛ لأنَّه لم يجر على الفعل، وإنَّما يلزم الفرقُ بين المؤنَّث، والمذكَّر فيما كان جارياً على الفعل ....، ونظرتُ فيما ذكر أصحابنا فيما قدَّمته، وفي قولهم: (عيشةٌ راضية)، فرأيت (عيشة راضية) تقدحُ فيما علَّلوا به إسقاط الهاء؛ لأنَّهم ذكروا أنَّ (حائضاً)، وما جرى مجراه سقطتْ الهاء منه؛ لأنَّهم لم يجر على فعل، وقد ذكروا هم أنَّ (عيشة راضية) غيرُ جاريةٍ على فعل؛ لأنَّ العيشة هي مرضيّة، وإنَّما فعلُها (رضيت)، فحملوها على أنَّها ذات رضى من أهلها بها، ثم قد أُنِّثتْ».

ثم أجاب عن الاعتراض، فقال: «ويجوز أنْ تُحملَ (عيشة راضية) على أحد وجهين: أحدهما: أن تكون عيشة رضيتْ أهلها، فهي راضيةٌ، كقولك: (ملازمةٌ لهم). والآخر: أنْ تكونَ الهاء دخلتْ للمبالغة، كما يُقال: (رجلٌ راويةٌ، وعلاَّمةٌ)، ويجوز -أيضاً- فيه وجهٌ ثالث، وهو أنَّهم ألزموه الهاء؛ لأنَّ الياء تسقط لو لم تكن هاءٌ، فرأوا ذلك إخلالاً، كما قالوا: (ناقةٌ مُتْلِيةٌ)، و(ظبيةٌ مُتْلِيةٌ)[٢]، فألزموا الهاء بسبب الياء، وهم يقولون فيما ليس فيه الياء: (ظبيةٌ مُطْفِلٌ، ومُغْزِلٌ، ومُشْدِنٌ)[٣]»[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٣٨٣-٣٨٥، وشرح السيرافي ٤/١٧١أ، وانظر هذه المسألة في: شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٢٦٠، والإنصاف ٢/٧٥٨-٧٨٢، والتخمير ٢/٣٩٠-٣٩١، وشرح المفصل ٥/١٠٠-١٠٢.

(٢) ناقةٌ مُتْلٍ، ومُتْلِية: يتلوها ولدُها. انظر: اللسان (تلا).

(٣) ظبية مُغْزِل: ذات غزال، والغزال من الظباء: الشادن قبل الإثناء، حين يتحرك ويمشي. انظر: اللسان (غزل).

وظبيةٌ مُشْدِن: ذات شادن يتبعها، والشادن من أولاد الظباء: الذي قد قوي، وطلع قرناه، واستغنى عن أمّه. انظر: اللسان (شدن).

(٤) شرح السيرافي ٤/١٧١أ-١٧٢ب.

فهو يُجيز في (راضية) ثلاثة أوجه؛ لئلا تقدح في التعليل السابق، وهي:

١ - أنْ تكون (راضية) جارية على الفعل، فثبوت تاء التأنيث -إذن- لازمٌ كما لزم تأنيث الفعل في (عيشة رضيتْ أهلها).

٢ - أنْ تكونَ التاء دخلتْ للمبالغة، وليست للتأنيث.

٣ - أنْ تكونَ التاء للتأنيث، و(راضية) غير جارية على الفعل، ولكن لزم إثبات التاء؛ لأنَّ قبلها ياء، فلو حُذفت؛ لأُعِلَّتْ الكلمة إعلال (قاضٍ)، وفي ذلك إخلالٌ بها.

ولي -هنا- وقفةٌ مع فهم السِّيرافي لمذهب سيبويه، فقد ذكر أبو منصور بن الجبَّان الأصفهاني[1]، والزمخشري أنَّ سيبويه يخالف شيخه الخليل في تعليل إسقاط تاء التأنيث من نحو (حائض)[2].

يقول ابن الجَبَّان: «يُقال: (امرأةٌ حائضٌ) إذا ابتُليتْ بالحيض، واللَّفظ مُذكَّرٌ؛ لأنَّ المراد به شيءٌ حائض، وهذا مذهب سيبويه، وعند الخليل إنما جاء بغير تاء التأنيث؛ فرقاً بين النَّسب، وبين الجري على الفعل، كأنَّ (حائضةً) هي التي تحيض، و(حائضاً) ذاتُ حيض ...[3]، والكوفيون يزعمون أنَّ التاء لم تدخل؛ لأنَّ ذلك نعتٌ لا يكون إلا للمؤنث[4]»[5].

وما ذكراه يتَّفق مع ظاهر قول سيبويه: «هذا باب ما يكون مذكَّراً يُوصفُ به المؤنَّث، وذلك قولك: (امرأةٌ حائضٌ)، و(هذه طامثٌ)[6]، كما قالوا: (ناقةٌ ضامرٌ)، يوصفُ به المؤنَّث، وهو مذكَّر. فإنَّما (الحائض)، وأشباهه في كلامهم على أنَّه صفةُ

---

(١) هو محمد بن عليّ بن عمر بن الجبّان، عاش في أواخر القرن الرابع، وأوائل القرن الخامس. انظر: إنباه الرواة ٣/١٩٤، ٤/١٧٦-١٧٧، والبغية ١/١٨٥-١٨٦.

(٢) انظر: شرح فصيح ثعلب ص ٢٧٧، والمفصل ص ٢٠٠.

(٣) ممن اختار قول الخليل: المبرد في المقتضب ٣/١٦٣-١٦٤، والمذكر والمؤنث ص ٨٣، والفارسيّ في: التكملة ص ٣٤٤، والرُّمَّاني في: شرح الكتاب ٤/٣٨أ، وابن السيد في: الاقتضاب ص ١٧١، وقد نقل ابن سيده كلام الفارسيّ برمّته، ولم يشر إليه. انظر: المخصص ١٦/٩٦ وما بعدها.

(٤) انظر رد مذهب الكوفيين في: المقتضب ٣/١٦٤-١٦٥، والتكملة ص ٣٤٥.

(٥) شرح فصيح ثعلب ص ٢٧٧.

(٦) امرأةٌ طامث: حائض. انظر: اللسان (طمث).

شيءٍ، والشيءُ مذكَّر، فكأنَّهم قالوا: (هذا شيءٌ حائضٌ)، ثم وصفوا به المؤنَّث كما وصفوا المذكر بالمؤنَّث، فقالوا: (رجلٌ نُكَحة). فزعم الخليل أنَّهم إذا قالوا: (حائضٌ)، فإنَّه لم يُخْرِجْه على الفعل، كما أنَّه حين قال: (دارعٌ) لم يُخْرِجْه على (فَعَل)، وكأنَّه قال: (دِرْعيٌّ). فإنَّما أراد (ذات حيض)، ولم يجئْ على الفعل. وكذلك قولهم: (مُرْضعٌ) إذا أراد (ذات رضاع)، ولم يُجرها على (أرضعتْ)، ولا (تُرْضعُ)، فإذا أراد ذلك؛ قال: (مُرْضِعةٌ)، وتقول: (هي حائضةٌ غداً) لا يكون إلا ذلك؛ لأنَّك إنَّما أجريتها على الفعل، على (هي تحيض غداً). هذا وجه ما لم يُجر على فعله فيما زعم الخليل»[1].

هذا، وقد لحظتُ عند تتبُّعي لأساليب المعترضين ما يأتي:

أولاً: أنَّ أبا سعيد السيرافي لم يتقيَّد في المواضع كلها بألفاظ المعترضين، وإنما يوردُها -أحياناً- بالمعنى، وسيأتي بيان ذلك في الفصل الخامس عند الحديث عن طريقة السِّيرافيّ في إيراد الاعتراضات.

ثانياً: أنَّ بعض عبارات المعترضين قاسية، ومنها تخطئة سيبويه، وتغليطه، ووصفه بالوَهَم، والسَّهو، وبعضُها فيها تأدّبٌ مع شيخ النُّحاة.

ثالثاً: أنَّ بعض الأساليب المتقدّمة قد تجتمعُ في اعتراض واحد، ومن أمثلة ذلك قول المبرد: «ومن ذلك قوله [أي: سيبويه] في باب ترجمته (هذا بابُ إرادة اللفظ بالحرف الواحد): لو سميَّت رجلاً بالباء من (اضرب)؛ لقلت: (اِبٌ) كما ترى، ولا يُخلُّ بهذا -كما ترى- أنْ يكون في وصله على حرف. وشبَّهه بـ(أب) إذا خُفِّفت همزتُه. قال محمد: وهذا من الخطأ الفاحش؛ لأنَّ ألف الوصل لا يلحقُ حرفاً متحرّكاً؛ لأنَّها إنَّما تدخلُ لسكون ما بعدها، وهذا نقضُ قوله، وأقوال جميع النحويين»[2].

ومنها قول أبي سعيد السِّيرافي: «الاستشهاد بهذا الشعر سهوٌ، وغلطٌ ...»[3].

---

(١) الكتاب ٣/٣٨٣-٣٨٤.

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٤).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٣٠).

رابعاً: أنَّ المبرد لم يرجع عن آرائه في (مسائل الغلط) كُلِّها، بيد أنَّه ترك أكثر ألفاظها القاسية، وأتى في (المقتضب) بعبارات فيها تأدّبٌ مع سيبويه، ولعلَّ هذا ما عناه أبو الفتح بن جنّي بقوله: «ومن الشائع في الرّجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العبَّاس تتبَّع به كلامَ سيبويه، وسمَّاه (مسائل الغلط)، فحدَّثني أبو عليٍّ عن أبي بكر أنَّ أبا العبَّاس كان يعتذرُ منه، ويقول: هذا شيءٌ كُنَّا رأيناه في أيَّام الحداثة، فأمَّا الآن: فلا»[1].

ومن أمثلة رجوع المبرد في (المقتضب) عن أسلوبه الحاد في (مسائل الغلط) ما يأتي:

١ - يقول في (مسائل الغلط) -بعد أنْ ذكر مذهب سيبويه في تصغير (عِثْوَلّ)، وهو وجوب حذف اللام الزائدة، وإبقاء الواو-: «وهذا غلطٌ؛ من قِبَل أنَّ الواو زائدة، واللام مثلها، والواو أولى بالحذف؛ لأنَّها من حروف الزيادة، واللام إنَّما هي من حروف التَّضعيف ....، وأنت مخيَّر في حذفِ أيّهما شئتَ، إلا أنَّ حذف الواو في قولك: (عُثَيْلٌّ) أجود».

ويقول في (المقتضب): «وتقول في تصغير (عِثْوَلّ): (عُثَيْلٌّ) فاعلم؛ لأنَّ فيه زائدتين: الواو، وإحدى اللامين، والواو أحقُّ -عندنا- بالطَّرح؛ لأنَّها من الحروف التي تُزاد، واللام مضاعفةٌ من الأصول، وهما جميعاً للإلحاق بمثل (جِرْدَحْل)، وكان سيبويه يختارُ (عُثَيِّلٌ)، و(عُثَيْوِلٌ) فيمَنْ قال: (أُسَيْوِدٌ)، ويقول: هي مُلْحِقَةٌ، وهي أبعدُ من الطَّرف، وقد يجوز ما قال، ولكنَّ المختار ما ذكرنا؛ للعلّة التي شرحنا»[2].

٢ - يقول في (مسائل الغلط) -عقب ذكره مذهب سيبويه في تصغير (مُقْعَنْسِس)، وهو حذف النُّون الزائدة، والسِّين المُلْحِقَة بـ(مُحْرَنْجِم)، وهي المتطرِّفة-: «وهذا خطأٌ، وهو نقضُ قوله فيما عليه أصل التغيير عنده؛ وذلك أنَّ المُلْحِق -عنده- بمنزلة الأصليّ، وعند جميع النحويين، وهو

---

(١) الخصائص ١/٢٠٦.

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٦١).

يعلمُ أنَّ سينَ (مُقْعَنْسِس) الزائدة مُلْحِقَةٌ بميم (مُحْرَنْجِم)؛ ولذلك لم تُدْغم فيها التي قبلها ...».

ويقول في (المقتضب): «وكان سيبويه يقول في تصغير (مُقْعَنْسِس): (مُقَيْعِسٌ)، و(مُقَيْعِيسٌ)، وليس القياس -عندي- ما قال؛ لأنَّ السِّينَ في (مُقْعَنْسِس) مُلْحِقةٌ، والمُلْحِق كالأصليّ ...»[1].

٣ - يقول في (مسائل الغلط) معلّقاً على إجازة سيبويه استعمال اسم الفاعل المشتق من العدد مع الأعداد المركبة لإفادة التصيير: «وهذا خطأٌ؛ لأنَّه يُريد أنْ يبتني فاعلاً من فعل نحو (ثَلَثَ)، و(رَبَع) ...، ويلزمُه أنْ يبني فاعلاً في هذا الموضع من (أربعة عشر) من الاسمين جميعاً، وهذا محال ...».

ويقول في (المقتضب) -بعد أنْ ذكر رأي سيبويه-: «وكان أبو الحسن الأخفش لا يراه صواباً؛ وذلك لأنَّك إذا قُلت: (رابع ثلاثة)؛ فإنَّما تُجريه مُجرى (ضارب)، ونحوه ...، ولا يجوز أنْ تبني فاعلاً من خمسة وعشرة جميعاً؛ لأنَّ الأصل (خامسَ عشرَ أربعةَ عشرَ)، والقياس -عندي- ما قال، وهو قول المازني»[2].

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٢).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٢).

الفصْل الثَّالث

أنواع الاعتراضات

بلغتْ أنواع الاعتراضات ثلاثة عشر نوعاً، وهي:

الأول: الاعتراض للحدود، والتقسيمات:

وهو من أقلّ الأنواع وروداً؛ لقلّة الحدود، والتقسيمات في (كتاب سيبويه)، ومن أمثلته ما يأتي:

١ - قال سيبويه معرّفاً الفعل: «وأمّا الفعلُ ؛ فأمثلةٌ أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقعْ، وما هو كائنٌ لم ينقطعْ».

فردّ عليه المتكلّمون قولَه: «وما هو كائن لم ينقطع»، وذهبوا إلى أنَّ الفعلَ لا يدلُّ على الحال[١].

٢ - قال سيبويه مقسّماً الخبر: «واعلم أنَّ المبتدأ لا بُدَّ له من أنْ يكونَ المبنيُّ عليه شيئاً هو هو، أو يكونَ في مكان، أو زمان».

فأخذ عليه المبرد إغفاله القسم الثالث من أقسام الخبرِ، وهو الجملة[٢].

والثاني: الاعتراض للأحكام النحوية والتَّصريفية:

وهو أكثر الأنواع وروداً، فمن أمثلة رد الأحكام النحوية تخطئةُ المازنيِّ سيبويه في تركه صرف (أفعل) في نحو (هذا رجلٌ أفعلُ)[٣].

ومنها ردُّ الكوفيين على سيبويه إطلاق جواز رفع ظرف المكان المتصرّف المعرفة على الخبر[٤].

ومن أمثلة الاعتراض للأحكام التصريفية ردّ الجرميّ، والمبرد على سيبويه إجازته جمعَ (عدة) -اسم رجل- جمعَ مذكّرٍ سالماً[٥].

ومنها تخطئة المبرد لسيبويه في ذهابهِ إلى أنَّ تصغير (مُقْعَنْسِس) (مُقَيْعِسٌ) بحذف النون الزائدة، والسِّين المُلْحِقة بـ(مُحْرَنْجِم)،

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٢).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٩).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١١)، وانظر مزيداً من الأمثلة في المسألة ذوات الأرقام: (١٩، ٢٤، ٢٥، ٣٣، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٥٠، ٦٠، ٧٢ ...).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٣).

وهي المتطرِّفة[١].

وهناك أحكامٌ لم يحكم بها سيبويه، وإنما نسبها إليه المعترضون ضلَّةً؛ لعدم إدراكهم مراده، وردّوها.

ومنها عزو المبرد، والسِّيرافيّ، والفارسيّ إلى سيبويه منعَ نصب المصدر بفعل من معناه.

وقد أثبتُّ أنَّ سيبويه يُجيز ذلك مستدلاً بنصٍّ من (الكتاب)[٢].

ومنها ما فهمه المبرد من قول سيبويه: «وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشِّعر، وقال العجاج:

جاريَ لا تستنكري عذيري

يريد: (يا جارية)، وقال في مَثَل: (افتدِ مخنوقُ)، و(أصبحْ ليلُ)، و(أطرقْ كرا) ...» إذ ظنَّ أنَّه يجعل هذه الأسماء نكرات بعد النداء، فردَّ عليه قائلاً: «قد أخطأ في هذا كله خطأً فاحشاً، وذلك أنَّ قوله:

جاري لا تستنكري عذيري

(جارية) -هنا- معرفة».

وقد أبطل ابن ولاّد، والسِّيرافيّ ، والرُّمَّانيّ، وأبو نصر القرطبي فهمَ المبرد، وذهبوا إلى أنَّ سيبويه أطلق على تلك الأسماء مصطلح النكرة بالنَّظر إلى أصلها[٣].

وصحَّحت قولهم مستدلاً بنصٍّ من (الكتاب).

ومنها ما فهمه الزَّجاج من قول سيبويه: «وزعم يونس أنَّه لم يسمعه من ثقة [يعني: مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه]، ولكنهم يقولون: (هو نارٌ حمرةً)؛ لأنَّهم قد يبنون الأسماء على المبتدأ، ولا يصفون بها، فالرفع فيه الوجه،

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٢)، والتمس مزيداً من الأمثلة في المسائل ذوات الأرقام: (٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٤، ٨٠، ٨١، ٩٢، ٩٣، ١١٠ ...).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٤).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٦).

والرفع فيه أحسن».

إذ حسب أن سيبويه يمنع وقوع (نارٍ) صفة، فردّ عليه، وقد أثبتُّ أنَّ سيبويه لم يُرد المنع، وإنما أراد: أنَّ وقوعها صفة خلاف الأحسن، واعتمدتُ على نصٍّ من (الكتاب) فيه تصريحٌ بالجواز[١].

والثَّالث: الاعتراض للدَّليل:

وهو قسمان:

أحدهما: الاعتراض للدليل النقلي.

والآخر: الاعتراض للدليل العقلي.

فأمَّا اعتراض الدليل النَّقلي؛ فلا يخلو من أحد أمرين:

الأول: أنْ يكون الاعتراض شاملاً الحكم، والدَّليل.

والثاني: أنْ يكون مقصوراً على الدليل، والحكمُ متَّفقٌ عليه.

فمن الأول رد المبرد على سيبويه إجازتَه ترخيم غير المنادى في الضرورة على لغة مَنْ ينوي المحذوف، وشواهدَه التي استدلَّ بها[٢].

ومنه ردّ المازني وجماعةٍ على سيبويه ذهابَه إلى جواز تعدّي (فعيل)، و(فَعِل)، وشواهدَه التي استشهد بها[٣].

ومن الثاني ردُّ الزِّيادي على سيبويه استشهاده بأبياتٍ للاستغناء عن الخبر، وعدم تعرُّضه للحكم المستدلّ عليه[٤].

ومنه إنكار الأصمعيّ على سيبويه استدلاله بقول النَّمِر بن تَولب:

سَقَتْهُ الرَّواعدُ منْ صيِّفٍ وإنْ من خريفٍ فلن يَعْدَما

على حذف (ما) من (إمَّا) في الضرورة[٥].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٠)، وانظر -أيضاً- المسائل ذوات الأرقام (٤٩، ٥٧، ٧٥، ٧٦، ٨٤، ١١٧، ١٢٤).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٢).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٧)، وانظر -أيضاً- المسائل ذوات الأرقام (٩٦، ١٠٨، ١١٥).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٠).

ومنه ردّ السِّيرافيّ على سيبويه استشهاده بقول النَّابغة الجعديّ:

قُرُومٌ تَسامَى عند بابٍ دفاعُه كأنْ يؤخَذُ المرءُ الكريمُ فيُقْتَلا

لحذف (ما) من (كما) في الضَّرورة[1].

وثمَّة شواهد لم يُدركْ بعضُ المعترضين غرضَ سيبويه من إيرادها، فردُّوا الاستدلال بها.

ومنها قول الأعشى:

الواهِبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها عوذاً تُزَجِّي بينَها أطفالها

إذ ظنَّ بعض المعترضين أنَّ سيبويه استشهد به لجواز عطف ما جُرِّدَ من (أل)، والإضافة إلى ما فيه (أل)، أو إلى ضميره بالجر على الاسم المقترن بـ(أل) المضاف إليه اسمُ الفاعل المحلَّى بها، فردُّوا عليه بأنَّ المعطوف في البيت -وهو (عبدها)- مضافٌ إلى ضمير ما فيه (أل)، وهو (المائة).

وقد صحَّحتُ ما ذهب إليه الأعلم، وهو أنَّ أبا بشر أنشد البيت على أنَّه ممَّا جاء فيه العطف بالجر على ما أُضيف إليه اسم الفاعل المقترن بـ(أل)[2].

ومنها قول العجَّاج:

ناجٍ طواهُ الأينُ ممَّا وَجَفا طيَّ اللَّيالي زُلَفاً فزُلَفا

سَماوَةَ الهلالِ حتَّى احقوقفا

فقد فهم المازنيّ أنَّ سيبويه أورده دليلاً على وجوب نصب (سَماوةَ) بفعل مضمر من لفظه، وردّ عليه مقرِّراً أنَّ (سماوة) مفعولٌ به لـ(طيّ اللَّيالي).

ورجَّحتُ ما فهمه أبو جعفر النَّحاس، والرُّمَّانيّ، وابنُ السِّيرافيّ، والأعلم، وهو أنَّ وجهَ استشهاد سيبويه بالأبيات وجوبُ نصب (طيّ اللَّيالي) على المفعول المطلق، وامتناع نصبه على الحال؛ لأنَّه معرفة[3].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٢)، وانظر -أيضاً- المسائل ذوات الأرقام (١٣، ١٨، ٣٥، ٤١، ٨٣، ٩٩).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٦).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٥)، وانظر مثالاً آخر في المسألة ذات الرقم (١٣٠).

هذا، وقد سلك المعترضون في اعتراضاتهم للدليل النَّقلي الطُّرق الآتية:

١ - ردُّ ما حكاه سيبويه عن العرب، وسلك هذا الطَّريق الأصمعيّ، والجرميّ، والمبرد، وثعلب.

فأمَّا الأصمعي؛ فأنكر حكاية واحدة، وهي ورود (أُتيّ) اسماً مفرداً[١].

وأمَّا الجرميّ؛ فردّ -أيضاً- حكاية واحدة، وهي جمع (قِدْر) على (أَقْدُر)[٢].

وأمَّا المبرد؛ فردّ ثلاث حكاياتٍ عزاها سيبويه إلى بعض العرب، وقد تقدَّم عرضها في الفصل الأول[٣].

وأمَّا ثعلب؛ فردّ حكايةً واحدةً، وهي قول بعض العرب: (ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ)[٤].

٢ - ردّ رواية سيبويه مع إيراد روايةً أخرى لا شاهد فيها:

ومن هذا ردُّ الكوفيين روايةَ سيبويه لقول الشاعر:

يا صاحِ يا ذا الضَّامرُ العَنْسِ والرَّحلِ ذي الأَنْساعِ والحِلْسِ

وإنشادهم البيت بجر (الضَّامر)[٥].

ومنه ردّ المبرد استشهاد سيبويه على ترخيم غير المنادى في ضرورة الشِّعر على لغة من ينوي بقول جرير:

ألا أَضْحتْ حِبالُكُمُ رِماما وأَضْحَتْ منك شاسعة أُمَامَا

محتجاً بأنَّ الرواية الصحيحة:

.... وما عهدٌ كعهدِكِ يا أُماما[٦]

ومنه ردُّ المبرد -أيضاً- رواية سيبويه لقول ابن حجر:

تُواهِقُ رجلاها يداها ورأسُهُ لها قَتَبٌ خلفَ الحقيقةِ رادِفُ

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٨١).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٥).

(٣) انظر: المسألة ذوات الأرقام (٦، ٦٠، ١١٨).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٧١).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (١٨).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٢).

وإيراده رواية أخرى، وهي:

تُواهِقُ رجلاها يديه ورأسُهُ .... البيتَ[١].

ومنه ردُّ المازني رواية سيبويه لقول النَّابغة الجعديّ:

قرومٌ تَسَامَى عند بابٍ دِفاعُه كأنْ يؤخذُ المرءُ الكريمُ فيُقتلا

وإنشاده البيت بنصب (يؤخذ)[٢].

ومنه -أيضاً- ردُّ الأصمعيّ، والمبرد استدلال سيبويه على حذف علامة الإعراب في الشِّعر بقول أبي نخيلة:

إذا اعوجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قوِّمِ ....

محتجيِّن بأن الرواية الصحيحة:

إذا اعوجَجْنَ قلتُ صاحِ قَوِّمِ ....[٣]

ومنه ردُّ المبرد استشهاده للحكم السابق بقول امرئ القيس:

فاليومَ أشربْ غير مستحقبٍ .... البيت

وقول الأقيشر الأسدي:

رحتِ وفي رجليكِ ما فيهما وقد بدا هَنْكِ من المئزرِ

وإنشاده البيتين هكذا:

فاليومَ أسْقَى .... البيت

و:

.... وقد بدا ذاك من المئزرِ[٤]

وقد يكون ردُّ الرواية لا أثر له في الاستشهاد بالبيت، ومن ذلك استشهاد سيبويه لتصغير (صِبْيَة) على (صُبَيَّة) -وهو القياس[٥]-

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٣).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٢).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٥).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٥).

(٥) انظر: الكتاب ٣/٤٨٦، وذكر سيبويه أنَّ الأكثر في تصغير (صبية) أن يقال: (أُصَيْبِية)، وهو شاذٌّ في القياس.

بقول رؤبة[١]:

صُبَيَّةً على الدُّخانِ رُمْكا   ما إنْ عدا أصْغَرُهم أنْ زكَّا

فردَّ المبرِّد رواية البيت الثاني، وقال: «إنَّما هو (ما إنْ عدا أكبرُهم)؛ لأنَّ المعنى يوجبُ ذلك؛ لأنَّه أراد تصغيرهم، فإذا كان أكبرُهم قد بلغ إلى الزكيك من المشي؛ فمَنْ دونَه لا يقدر على ذلك»[٢].

٣ - عدّ الشاهد ضرورة شعرية:

ومن ذلك ما فعله الزَّجّاج بشاهد سيبويه لجواز صرف العلم المؤنَّث الثلاثيّ الساكن الوسط، وهو قول جرير:

لم تتلفّع بفضلِ مئزرها دعدٌ   ولم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ[٣]

ومثله ما حكم به الجرمي على شاهد سيبويه لجواز جمع (أبٍ) جمعَ مذكَّرٍ سالماً، وهو قول الشاعر:

فلمَّا تبيَّنَّ أصواتنا   بكينَ وفدَّيننا بالأبينا[٤]

٤ - الحكم عليه بالشّذوذ:

ومثاله ما ذهب إليه المبرد في استدلال سيبويه على وجوب حذف واو (فَعُولة) في النسب بقول العرب: (شَنَئِيّ) في النسب إلى (شَنُوءَة)[٥].

٥ - الحكم عليه بأنّه نزرٌ:

ومثاله حكم ثعلب على وقوع المصدر النكرة منصوباً بعد (أمَّا) بأنَّه شيءٌ يسيرٌ نزرٌ[٦].

---

(١) انظر: ديوانه ص ١٢٠، وهو يصف صبيه صغاراً قد أغبروا، وتشعَّثوا؛ لشدة الزمان، وكلب الشتاء. والرُّمْك: جمع أرْمَك، والرُّمْكة: لونٌ كلون الرماد. والزَّكيك: الدبيب. انظر: تحصيل عين الذهب ١٣٩/٢.

ورواية الديوان: (غُلَيْمةً من الدُّخان ...)، و(غُلَيمة) كـ(صُبَيَّة) في جميع الأحكام المتقدمة في الهامش ذي الرقم (٦) من الصفحة السابقة.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢٢٦/٤أ، والنكت ٩٤٩/٢، وانظر مثالاً آخر في: شرح السيرافي ١٩٠/٢أ.

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٤).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٥١).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٩).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٠).

٦ - إيراد بيتٍ بعد الشاهد ينقضُ الاستدلال به:

ومثاله ردُّ المبرد، والسِّيرافيّ على سيبويه استشهاده لحذف جواب (ربّ)في الشِّعر بقول الشَّمّاخ:

ودوِّيَّةٍ قفــــر تُمَشِّـــي نعامُهـــا كمشي النَّصارى في خفاف الأرندجِ

واحتجاجهما بأنَّ الجواب قد جاء في بيتٍ بعد هذا، وهو عند المبرد:

قطعتُ إلى معروفها منكراتها إذا خبَّ آلُ الأمعزِ المتوهِّجِ

وعند السِّيرافيّ:

تركتُ بها ليلاً طويلاً وسامراً لدى ملقحٍ من عُودِ مَرْخٍ ومنتجِ[١]

٧ - القدح في قائل الدليل:

ومثاله ردّ المبرد لاستدلال سيبويه، والجمهور على اتِّصال ضمائر الجر بـ(لولا) بقول يزيد بن الحكم الثَّقفيّ:

وكم موطنٍ لولايَ طحتَ كما هوى بأجرامِه من قُلَّةِ النِّيقِ منهوي

محتجاً بأنَّ الشاعر غير ثقة، وأنَّ في قصيدته خطأً كثيراً[٢].

ومثله تعليق بعض البصريين على قول سيبويه: «وحدَّثني مَنْ أثِق به أنَّه سمع عربياً يقول: (أعطني أبيضَّه)، يريد: (أبيض)»[٣] بقولهم: «هو غلطٌ من قائله»[٤].

وقد بيَّن السِّيرافيّ سببَ قبح (أبيضَّه)، فذكر أنَّه يرجع إلى شيئين:

أحدهما: أنَّ (أبيض) معربٌ، وهاء السَّكت لا تلحقُ المعرب.

والآخر: أنَّ التَّشديد إنَّما يلحقُ في الوقف إذا سَكَن الحرف الموقوف عليه[٥]، فإذا حُرِّك بإدخال الهاء؛ استُغْني عن التشديد[٦].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٩).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٦).

(٣) الكتاب ٤/١٧٢.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٥/١٥٦ب-١٥٧أ.

(٥) ذكر الأخفش أنَّ الوقف بالتشديد لغة قوم من العرب. انظر: العروض ص ١١٨.

(٦) انظر: شرح السيرافي ٥/١٥٧أ.

٨ - الطَّعن في الدليل:

وذلك برميه أنّه مصنوع، أو غير معروف، ومن أمثلته زعمُ المازنيّ، وجماعة أنَّ سيبويه سأل أبا الحسن الأخفش، أو اللاحقيّ عن شاهد لتعدّي (حَذِر)، فعمل له:

حَذِرٌ أموراً لا تخاف وآمِنٌ   ما ليس منجيه من الأقدارِ[١]

ومنها طعن الأصمعيّ في استدلال سيبويه على جواز حذف علامة الإعراب في الشِّعر بقول الأقيشر الأسديّ:

رحتِ وفي رجليكِ ما فيهما   وقد بدا هنْكِ من المئزر

قائلاً: «ما جاءنا مثل هذا البيت للأقيشر، وليس للأقيشر بيتٌ نعرفه هكذا»[٢].

ومنها إنكار المبرد قول الشاعر:

محمدُ تفدِ نفسَك كلُّ نفس   إذا ما خفتَ من شيءٍ تبالا

وهو أحد الأبيات التي استشهد بها سيبويه لجواز حذف لام الأمر مع إبقاء عملها في ضرورة الشِّعر[٣].

ومنها زعمُ أبي محمد التَّوَّزي[٤] أنّه بلغه أنَّ ابن المقفَّع قد وضع البيت الذي نسبه سيبويه إلى خُفاف بن نَدْبة السُّلَمي[٥]، واستدلّ به على حذف الياء من آخر الكلمة في الضرورة، وهو:

كنواحِ ريشِ حمامةٍ نجديَّةٍ   ومَسَحْتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثْمِدِ[٦]

وقد نقل السِّيرافي عن الجرميّ أنَّ البيت لخُفاف[٧].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٧).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٥).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٨).

(٤) هو عبد الله بن محمد التوزي، أخذ عن أبي عبيدة، وعدّه الزُّبيدي من علماء الطبقة النحوية البصرية السابعة، توفي سنة ٢٣٨هـ . انظر: طبقا الزبيدي ص ٩٩، ونزهة الألبا ص ١٣٥.

(٥) هو خفاف بن عمير بن الحارث، ونَدْبة اسم أمّه، شاعر مخضرم، شهد فتح مكة وحنينَ، والطائف. انظر: الخزانة ٥/٤٤٣ وما بعدها.

(٦) انظر: الكتاب ١/٢٧.

(٧) انظر: شرح السيرافي ١/١٣١أ.

٩ - رد الاستشهاد بالشاهد القرآنيّ لمخالفته ما في المصحف:

ومن أمثلته قولُ السّيرافيّ معترضاً سيبويه: «... وأمّا استشهاده بالقرآن ﴿إنَّ اللَّهَ بريءٌ من المشركين ورسولُه﴾، فهو في الظاهر وَهَمٌ منه، ومن كلِّ مَنْ يستشهد به من النحويين؛ لأنّهم يردُّون الاسم على موضع (إنَّ) على أنّها مكسورة، والذي في القرآن (أنَّ) مفتوحة ...».

وقد رجَّحتُ أنَّ سيبويه أورد الآية بفتح همزة (أنَّ)، وأنَّ النُّسَّاخ كسروها سهواً[1].

١٠ - تأويل الدليل:

وهو أكثر الطرق وروداً، ومن أمثلته ما يأتي:

أ - نقل سيبويه عن بعض العرب بيتاً للفرزدق نُصِب فيه خبر (ما) مع تقدّمه على اسمها، وهو:

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتهم   إذْ هُمْ قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرُ

فردَّ عليه المازني، والمبرد، وحملا نصب (مثل) على الحال[2].

ب - استشهد سيبويه لإعمال (فَعِل) بقول لبيد:

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادةَ سَمْحَجٍ   بسراته نَدَبٌ له وكُلُومُ

واستشهد لإعمال (فعيل) بقول ساعدة بن جؤيّة:

حتَّى شآها كليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ   باتتْ طِراباً وبات اللَّيلَ لم ينمِ

فردَّ عليه جماعة من البصريين، وأوّلوا الشاهدين بما ينقضُ الاستدلال بهما، فأمّا البيت الأول؛ فحملوا نصب (عضادة) فيه على الظرفية، وذكروا أنَّ مراد الشاعر تشبيه ناقته بحمارٍ لازمٍ يمنةَ أتانٍ، أو يسرتها.

وأمّا البيت الثّاني؛ فذكروا أنَّ (كليلاً) فيه هو البرق الضّعيف، وفعله (كلَّ) لا يتعدّى، وجعلوا (مَوْهِناً) -وهو الساعة من الليل- منتصباً على الظرف، واحتجوا بأنَّ المعنى: شاق هذه الأُتُنَ ذلك البرق الضعيف في تلك

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٥).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٤).

الساعة من الليل حتى نقلها من موضعها إلى موضعه[١].

ج - أجاز سيبويه -على قبح- في الضرورة أنْ تُضافَ الصّفة المشبَّهة المجردة من (أل) إلى معمولها المضاف إلى ضمير صاحبها، واستشهد بقول الشَّمَّاخ:

أقامتْ على رَبْعَيْهما جارتا صفا كُميتا الأعالي جونتا مصطلاهما

فأنكر مذهبه بعض النحويين، وأوّل بيت الشَّمَّاخ بما يخرجه من هذه المسألة، فذهب إلى أنَّ الضمير في (مصطلاهما) ليس عائداً إلى الموصوف -وهو جارتا صفا- وإنما هو عائدٌ إلى سبب الموصوف، وهو (الأعالي)[٢].

هذا عند الاعتراض للدليل النَّقلي، أمَّا الاعتراض للدَّليل العقليّ؛ فهو أقلُّ وروداً، ولا يخلو من أحد أمرين:

الأول: أنْ يدخل الحكمُ في الاعتراض.

والثاني: أن يكون الاعتراض مقصوراً على الدَّليل العقليّ.

فمن الأوَّل ردُّ المبرد على سيبويه حكمَه بأنَّ لغة بني تميم في (فَعَال) هي القياس، واستدلالَه بأنَّ فعل الأمر إذا جُعِل علماً؛ أُعرب، فمن باب أولى أنْ يُعْربَ ما كان اسماً للفعل كـ(نزال) إذا جُعِل علماً؛ لأنَّه اسمٌ قبل النقل، وبعده، ومثله سائر الأعلام المؤنثة التي على وزنه[٣].

ومنه ردّ المبرد -أيضاً- على سيبويه إجازتَه إمالة ألف (مال)، و(باب) في حالة الرفع، وتشبيهه ألفهما بألف (غزا)[٤].

ومن الثاني ما يأتي:

١ - ذهب عيسى بن عمر إلى صرف (أُحَيّ) مصغَّر (أحْوى)، فرد قولَه سيبويه مستدلاً بأنَّ (أُحَيّ) لو صُرِفَ؛ لوجب صرف (أصَمّ)، و(أرس)؛ لأنَّهما أخفُّ من (أصْمَم)، و(أرْأس).

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٧).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٨)، والتمس مزيداً من الأمثلة في المسائل ذوات الأرقام (١١، ١٢، ١٣، ٢٢، ٩٠، ١٠٨).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٥).

وأبطل المبرد استدلال سيبويه بـ(أصمّ) محتجاً بأنّه لم يذهب منه شيءٌ، أمّا (أُحَيّ)؛ فقد حُذِفتْ لامُه[١].

٢ - ذهب الخليل، وسيبويه إلى أنَّ (أكُنْ) في قوله تعالى: ﴿لولا أخَّرتني إلى أجلٍ قريبٍ فأصَّدّقَ وأكُنْ من الصَّالحين﴾ قد عُطِف بالجزم على (أصدّق) المنصوب بـ(أنْ) مضمرة، وهذا العطف على تقدير سقوط الفاء، وقاساه على قول زهير:

بدا لي أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

بجر (سابق) عطفاً على خبر (ليس) المنصوب -وهو (مدرك)- وذلك على توهّم دخول الباء الزّائدة على المعطوف عليه.

وردَّ عليهما السِّيرافي ذلك القياس، وقرّر أنَّ ما في البيت قبيحٌ جداً؛ لأنَّ المعطوف عليه ليس في موضع خفض، فيعطف على الموضع، أمّا ما في الآية؛ فحسنٌ؛ لأنَّ المعطوف عليه -وإنْ كان منصوباً لفظاً- في موضع جزمٍ بشرطٍ مقدّرٍ دلَّ عليه التَّحضيض[٢].

والرابع: الاعتراض للعلّة:

ومن أمثلته اعتراض بعض البصريين لسيبويه في تعليله امتناع جزم الأسماء، بتمكنها، ولحاق التنوين بها[٣].

ومنها وصف المبرد سيبويه بالتناقض في تعليله تحريك ياء المتكلّم، وحذف واو الصلة إذا دخلت عليهما ألف الندبة بعلّةٍ واحدةٍ، وهي التقاء الساكنين[٤].

ومنها رد بعض النحويين على سيبويه تعليله قلب ألف (لدى)، و(على) ونحوهما ياءً إذا اتّصلتْ بها ضمائر الجر بالتفريق بين هذه الكلمات

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٧).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٥).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٠).

غير المتهكِّنة، والأسماء المتمكِّنة نحو (عصا)، و(رَحَى)[١].

ومنها اعتراض ثعلب لسيبويه في تعليله منع إدغام حروف الصَّفير في (الطاء)، وأخواتها، و(الظاء)، وأخواتها بأنَّ الصَّفير أعطى تلك الحروف وضوحاً في السمع، فلا يصحُّ أنْ يُذْهبه الإدغام.

وفي تعليله امتناع إدغام الضَّاد في حروف الصَّفير بأنَّ الضاد حرف مستطيلٌ، فلو أُدغمت؛ لذهبت استطالتها[٢].

والخامس: الاعتراض لتقدير العامل:

ومن أمثلته رد المبرد على سيبويه تخصيصه (كان) بـ(ما) في (ما أنت وزيداً؟)، و(يكون) بـ(كيف) في (كيف أنت وزيداً؟)[٣].

ومنه إنكار بعض النحويين على سيبويه تقديره الفعل من لفظ الحال في نحو (أقائماً وقد قعد الناس؟)[٤].

والسادس: الاعتراض للتوجيه الإعرابيّ:

ومن ذلك ما يأتي:

١ - أعرب سيبويه (أنَّكم) الثانية في قوله تعالى: ﴿أيعدكُمْ أنَّكم إذا متُّم وكُنْتُم تراباً وعظاماً أنَّكم مُخْرجون﴾ بدل اشتمال من (أنَّكم) الأولى.

فردّ عليه السيرافي محتجاً بعدم جواز البدل من الاسم حتَّى يتمّ، وقوله ﴿أنَّكم إذا متُّم ...﴾ ليس باسمٍ تامّ[٥].

٢ - جعل سيبويه (مُغاراً) في قول الشاعر:

.... مُغَار ابن همَّامٍ على حيٍّ خَثْعَما

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٥).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٣١).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٦).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٩)، وانظر مثالاً آخر في المسألة ذات الرقم (٢٣).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٢).

اسم زمانٍ منصوبٍ على الظرفية.

فخطَّأه الزّجاج، وذهب إلى أنَّ (مُغاراً) مصدرٌ أُقيم مقامَ الظرف[١].

٣ - أجاز سيبويه -تابعا الخليل- في قوله تعالى: ﴿قُلْ أفغيرَ اللَّه تأمرونِّي أعبدُ﴾ وجهين:

أحدهما: نصب (غير) بـ(أعبد)، وإلغاء (تأمرونِّي).

والآخر: تقدير معنى (أنْ) قبل (أعبد)، ولا عملَ لها.

فضعَّف السِّيرافي الوجه الثاني محتجاً بأنَّ تقدير معنى (أنْ) يؤدِّي إلى تأويل (أعبد) بـ(عابداً غير الله)، فيكون حالاً، وفي ذلك فسادٌ للمعنى[٢].

والسابع: الاعتراض للمصطلح، وأسماء الأبواب:

فمثال اعتراض المصطلح تغليط المازني لسيبويه في إطلاقه مصطلح (المجاري) على أنواع الإعراب، والبناء[٣].

ومثال نقد أسماء الأبواب قول المبرد معترضاً سيبويه في تسميته باب (نعم، وبئس) (بابَ ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً): «ومن ذلك قوله في باب (نعم): هذا بابُ ما لا يعملُ في المعروف إلا مضمراً؛ لأنَّهم شرطوا التفسير، ثم قال في موضع آخر من هذا الباب: ولا يكونُ في موضع الإضمار مظهرٌ، ثم نقض جميع ذلك بقوله في هذا الباب: وأمَّا قولهم: (نعم الرجلُ زيدٌ)؛ فهو بمنزلة قولهم: (ذهب أخوه زيدٌ) ...، فـ(نعم) تكون مرةً عاملةً في مضمر يُفسِّره ما بعده، وتكونُ مرةً أخرى تعملُ في مظهر لا تجاوزه، وهذا الذّي حكيناه عنه أقبح ما يكون من النقض؛ إذ زعم أنَّها لا تعملُ إلا في المضمر، ثم أطلق لنا الإعمال في المظهر، وإنّما كان حدّ الكلام أن يقول: هذا باب ما يقعُ ثناءً عاماً،

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٩).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٣)، والتمس مزيداً من الأمثلة في المسائل ذوات الأرقام (٢١، ٢٨، ٣٢، ٨٧).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٣).

ويعملُ في مضمر على شريطة التفسير، أو مظهرٍ يحتاج إلى تسمية مَنْ يعني به ...»[١].

والثامن: الاعتراض للأمثلة:

ومنه رد السِّيرافيِّ على سيبويه تمثيله بـ(سَنْبَتة) للوقف على تاء الإلحاق[٢].

ومنه اعتراض قوم لسيبويه في تمثيله للكلام المحال بـ(أتيتُك غداً، وسآتيك أمس)[٣]، إذ قالوا: «المحال ما لا يصح وجوده، والكلامُ الفاسد الذي ذكرتموه من قول القائل: (أتيتك غداً، وسآتيك أمس) كلامٌ موجودٌ على ما فيه من الفساد، والخلل ...»[٤].

والتاسع: الاعتراض لترتيب الكلام:

ومثاله رد المبرد على سيبويه إدخاله (حذرك) في (باب من الفعل سُمِّي الفعلُ فيه بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث)[٥].

والعاشر: الاعتراض للعبارة:

ومنه نقد المبرد لعبارة سيبويه : «ولكنَّ بمنزلة (إن)»[٦]، حيث يقول: «فلو قال: في العطف، والابتداء؛ لم يُنكر، ولكن قال: في جميع الكلام، وليس كما قال؛ لأنَّ اللام تدخل في خبر (إنَّ)، ولا تدخل في خبر (لكنَّ)»[٧].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٩١).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢١).

(٣) انظر: الكتاب ١/٢٥.

(٤) انظر: شرح السيرافي ١/١٠٠ب.

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٧).

(٦) انظر: الكتاب ٢/١٤٦.

(٧) انظر: الانتصار ص ١٤١، وشرح السيرافي ٣/١١أ، والنكت ١/٥١٩.

والحقُّ أنَّ سيبويه أراد -هنا- أنَّ (لكنَّ) بمنزلة (إن) في العطف؛ لأنَّه قال هـذه العبـارة بعـد حديثـه عـن العطـف عـلى اسم (إنَّ) بالرفع بعد مجيء الخبر[١].

ومنه إنكار الأخفش عبارة سيبويه: «وأمَّا المحال الكذب»[٢]، محتجاً بأنَّ الكذب نقيض الصِّدق، والمحال لا يكون صدقاً بحال، فإذا استحال أن يقال فيه صدقٌ بوجهٍ من الوجوه؛ استحال أن يقال فيه كذبٌ[٣].

ومنه تعليق المبرد على قول سيبويه -بعد إنشاده أحد الشواهد-: «والقوافي مجرورة» بقوله: «ولا معنى لهذا الكلام، أعني قولَه: والقوافي مجرورة؛ لأنَّها لو كانت مرفوعة؛ لم تكن القافية إلا هكذا»[٤].

والحادي عشر: الاعتراض لمسألة لغوية، وهي (المشترك اللَّفظي):

يقول سيبويه: «اعلمْ أنَّ من كلامهم اختلاف اللفظين؛ لاختلاف المعنيين، واختلاف اللَّفظين، والمعنى واحدٌ، واتفاق اللَّفظين، واختلاف المعنيين»[٥].

وقد عاب قومٌ منهم ثعلبٌ قولَه: «اتّفاق اللَّفظين، واختلاف المعنيين»، وقالوا: «هذا يوقع في اللبس»[٦].

وقد ردّ السِّيرافيّ قولهم، فقال: «وأمَّا الذي عاب العرب في جعل اللَّفظين المتَّفقين لمعنيين مختلفين؛ فهو المعيبُ عليه في عيبه، وذلك أنَّا قد بيَّنا أنَّ العرب لحاجتها إلى اتّفاق القوافي في شعرها، وانتظام السَّجع في خطبها، وكلامها جعلوا الإعراب دالاً على معانيها باختلاف الحركات، فقدَّموا، وأخَّروا للتوسيع في الكلام؛ ولذلك -أيضاً- جعلوا للشيء الواحد أسماء،

---

(١) انظر: الانتصار ص ١٤٢، وشرح السيرافي ٣/١١أ، والتعليقة ١/٢٩٣.

(٢) انظر: الكتاب ١/٢٦.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/١٠١أ.

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٧)، والتمس مزيداً من الأمثلة في المسائل ذوات الأرقام: (٨، ١١٦، ١٢٠).

(٥) انظر: الكتاب ١/٢٤.

(٦) انظر: شرح السيرافي ١/٩٥ب.

وللشيئين المختلفين لفظاً واحداً، ولم يقتصروا على ذلك الاسم فقط؛ حتى لا يكون للمعنيين المختلفين اسمٌ غير هذا الواحد؛ ألا ترى أنّا إذا قلنا: (العينُ التي يُبصر بها)، و(العينُ: السحابة التي تنشأُ من القِبلة)؛ فقد عبَّرنا عنهما بـ(العين)»[١].

والثاني عشر: الاعتراض لتفسير المعنى:

ومنه رد المبرد على سيبويه جعله (حذرك) نهياً[٢].

ومنه رد المبرد -أيضاً- جعله قولَ العرب في مَثَلٍ: (أمْتٌ في الحجر لا فيك) إخباراً محضاً[٣].

والصَّواب عند المبرد أنّه خبرٌ أُريد به معنى الدُّعاء، كأنّهم قالوا: (جعل اللّهُ في الحجر أمتاً لا فيك)[٤].

والثالث عشر: الاعتراض لأسماء القبائل، والأعلام:

ومن ذلك ردُّ المبرد على سيبويه جعلَه (سَدوس) اسمَ قبيلة[٥]، والصواب عنده أنه اسم امرأة[٦].

ومنه اعتراض الزجاج لسيبويه في ذهابه إلى أنَّ (سَلول) اسم رجل، وامرأة[٧]، قائلا: «إنه اسم امرأة، وهي بنت ذهل ابن شيبان»[٨].

---

(١) شرح السيرافي ١/٩٦ب.

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٧).

(٣) انظر: الكتاب ١/٣٢٩، وشرح السيرافي ٢/٩٢أ.

(٤) انظر: الانتصار ص ٨٧، وشرح السيرافي ٢/٩٢أ، والنكت ١/٣٧٦، وانظر ردّ قول المبرد في: الانتصار ص ٨٧-٨٨.

(٥) انظر: الكتاب ٣/٢٤٩.

(٦) انظر: شرح السيرافي ٤/١٠٦ب.

(٧) انظر: الكتاب ٣/٢٤٦.

(٨) انظر: شرح السيرافي ٤/١٠٦ب.

ومنه اعتراض السيرافي لسيبويه في ذهابه إلى أنَّ (هوداً) عجمياً[١]، إذ يقول: «والمعروف أنَّ (هوداً) عربيٌّ، والذي يظهرُ من كلام سيبويه لـمَّا عدَّه مع (نوح)، و(لوط) -وهما عجميان- أنَّه عجميٌّ عنده»[٢].

وأشير -هنا- إلى أنَّ أستاذي الدكتور سمير أحمد عبد الجواد ذكر في كتابه (الأبَّديّ النحوي) أنَّ جعل (هـود) عربياً من الآراء التي انفرد بها أبو الحسن الأبَّديّ المتوفى سنة (٦٨٠هـ)، ونقل نصّاً لأبي حيَّان، وهو: «قال شيخنا أبو الحسن الأبديّ النحويّ: المعروف أنَّ (هوداً) عربيٌّ، والذي يظهر من كلام سيبويه لما عدَّه مع (نوح)، و(لوط) -وهما عجميان- أنَّه عجميٌّ عنده»[٣].

وليس بخفـيٍّ أنَّ الأبـديّ قـد نقـل كـلام أبي سعيـد السّيرافيّ نقلاً حرفياً، ولم يُشر إليه.

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٢٣٥.

(٢) شرح السيرافي ٤/١٠٠أ، وانظر مثالاً آخر في: شرح السيرافي ٤/١٥٦ب.

(٣) انظر: الأبَّديّ النحوي ص ٣٣، وانظر نصّ أبي حيّان في: البحر المحيط ٥/٨٥.
وانظر حديث الفيروز آبادي عن (هود) في: بصائر ذوي التمييز ٦/٩٦-٩٧.

الفَصْل الرَّابع

الاصول المعتمد عليها في الاعتراضات

أدلّة النحو الغالبة أربعة:

الأول: السَّماع.

والثاني: الإجماع.

والثالث: القياس.

والرابع: الاستصحاب.

وقد أخذها النحويون من أصول الفقه؛ فلذا تأثَّروا بتعريفات الأصوليين، ومصطلحاتهم، وليس المقامُ مقامَ إجلاء ذلك التأثُّر[١].

هذا، وقد استدل المعترضون بتلك الأدلة كلها، وبيان ذلك فيما يأتي:

الدليل الأول: السَّماع:

ويُقصد به: ما ثبت في كلام مَنْ يوثَق بفصاحته[٢].

وله ثلاثة أنواع:

١ - القرآن الكريم.

٢ - الحديث النبوي.

٣ - كلام العرب في عصور الاحتجاج.

وقد احتج المعترضون بهذه الأنواع ما عدا الحديث النبوي، ولعلَّ ذلك يؤكِّد أنَّ النحويين الأوائل لم يحتجوا بالحديث الشريف؛ لتجويز روايته بالمعنى[٣].

فأمَّا القرآن الكريم أفصحُ الأساليب العربية، وأصحُّها؛ لما توافر له من تواتر رواياته، وضبطها بالمشافهة، وحفظها متناً وسنداً؛ فقد استشهد المعترضون بقراءاته المتواترة، والشاذة.

فمن استشهادهم بالقراءات المتواترة استشهاد الأخفش لجواز العطف على معمولي

---

(١) انظر تفصيل ذلك في: أصول النحو العربي ص ٩-٢٧.

(٢) انظر: الاقتراح ص ٦٧، وأصول النحو العربي ص ٣١ وما بعدها، والقياس النحويّ ص ١٠ وما بعدها.

(٣) انظر الخلاف في الاحتجاج بالحديث الشريف في: الاقتراح ص ٧٤-٨٩، والحديث النبوي في النحو العربي ص ٩٩-١٣٤، وأصول النحو العربي ص ٤٦-٥٧، ومراحل تطوّر الدرس النحويّ ص ١٨٧-١٩٤.

عاملين مختلفين بقراءة حمزة والكسائي: ﴿إنَّ في السَّمٰوتِ والأرض لآياتٍ للمُؤْمِنينَ وفي خَلْقِكمْ وما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٍ لقَوْمٍ يُوقِنُونَ واختلاف اللَّيل والنَّهارِ وما أنْزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّماءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيا به الأَرْضَ بعد مَوْتِها وتَصْريفِ الرِّياحِ آياتٍ لِقَومٍ يَعْقِلُون﴾[١].

أمَّا القراءة الشاذة؛ فلم يُستشهد بها إلا في مسألة واحدة، وهي استعمال (حَبَبْت)، إذ استشهد السيرافي لذلك بقراءة أبي رجاء العُطارديّ: ﴿قُلْ إنْ كُنْتُمْ تَحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبعوني يَحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾[٢].

وممَّا يدلُّ على عناية المعترضين بالشاهد القرآني ما يأتي:

١ - أنَّهم إذا وجدوا للمسألة شاهداً منه ذكروه.

٢ - أنَّهم يُقدِّمونه على غيره من الشَّواهد.

٣ - أنَّهم يحتجُّون به وإنْ كان سيبويه يؤوِّله:

ومن ذلك استدلال المبرد على جواز وصف (اللهم) بقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهمَّ فاطِرَ السَّمٰوات والأرض﴾[٣].

وقد تعدَّدت مجالات الاستشهاد بالقرآن الكريم في الاعتراضات، ومنها:

أولاً: الاستشهاد به لإجازة شيءٍ قصره سيبويه على الضرورة.

ومن ذلك:

ذهب سيبويه إلى أنَّ حذفَ الياء من الاسم المنقوص في حال الوصل خاصٌّ بالشِّعر، وأنكر مذهبه كثيرٌ من النحويين، واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ المُهْتَدِ﴾، وقوله تعالى: ﴿فتولَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إلى شيءٍ نُكُرٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَإنِّي قريبٌ أُجِيْبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إذا دَعَانِ﴾[٤].

ثانياً: الاستدلال به على إثبات شيءٍ منعه سيبويه:

ومن ذلك استدلال الأخفش السابق على جواز العطف على معمولي

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٥)، وانظر: المسائل ذوات الأرقام (٩٣، ١١٩، ١٢٣).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٢).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٩).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٣).

عاملين مختلفين[١].

ثالثاً: الاستدلال به على ترجيح ما جعله سيبويه مرجوحا:

ومن ذلك:

اختار سيبويه إثبات حرف الصّلة الواقع بعد هاء الغائب المسبوقة بحرفٍ ساكنٍ غير لين، وردَّ عليه السيرافي، ورجَّح الحذف محتجاً بأنَّ أكثر القُرّاء يحذفون في قوله تعالى: ﴿مِنْهُ آياتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾[٢].

رابعاً: الاستدلال به على ردّ حكمٍ أثبته سيبويه:

ومن ذلك:

فرق سيبويه بين صيغتي (كسب)، و(اكتسب)، فذهب إلى أنَّ الأولى لا تُفيد سوى الكسب، وأنَّ الثانية تُضيف إلى معنى الكسب الاجتهادَ، والطلب.

وقد اعترضه بعض أهل اللغة، وذهبوا إلى التسوية بينهما، وممَّا احتجوا به قوله تعالى: ﴿لها ما كَسَبَتْ وعليها ما اكْتَسَبَتْ﴾[٣].

هذا عن الشاهد القرآني، وأمَّا كلام العرب، فينقسم قسمين:

الأول: الأقوال النثريَّة.

والثاني: الشعر.

الأول: الأقوال النثريَّة:

اتَّفق العلماء على جواز الاحتجاج بكلام مَنْ يُوثَقُ بفصاحته، وسلامة عربيته، وقد دفعهم حرصهم على العربية أنْ يضعوا شروطاً لمَنْ يُحْتَجُّ بكلامه، وتدور هذه الشروط حول أمرين:

أحدهما: الزمان:

فقد احتجوا بأقوال عرب الجاهلية، وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري، سواء أسكنوا الحضر أم البادية، ثم لم يحتجوا

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٥).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٩).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٣).

بكلام من سكن الحضر.

أمَّا أهل البادية فظلوا يحتجون بكلامهم حتى منتصف القرن الرابع الهجري، حين فسدتْ سلائقهم[١].

والآخر: المكان، واشترطوا له شرطين:

١ - البُعد عن الاختلاط بالعجم.

٢ - التوغُّل في البادية.

وانطلاقاً من هذين الشرطين سمَّوا القبائل التي يُترك الأخذ عنها، والقبائل التي يُؤخذ عنها[٢].

وقد احتج المعترضون ومؤيِّدوهم بهذا المصدر في خمس مسائل، وهي:

١ - جواز صرف وزن (أَفْعَل) إذا كان حكاية لحال موزونه الصِّفة[٣].

٢ - منع تقديم خبر (ليس) عليها[٤].

٣ - ورود وزن (أَفْعُل) في الأسماء المفردة[٥].

٤ - حذف هاء السكت من العلم المرخَّم بحذف التاء على لغة من ينتظر في غير الضرورة[٦].

٥ - أصل العين في (حَيَّة) واوٌ[٧].

وممَّا يُلْحظ أنَّ المعترضين لم يُسمُّوا القائل، ولا قبيلته، ولم يذكروا زمانه.

والثاني: الشعر:

وقد اشترط البصريون الأوائل للاحتجاج به الشروط التي ذكروها في الشواهد النثرية.

---

(١) انظر: الخصائص ٢/٥، ومراحل تطور الدرس النحوي ص ١٦٣-١٦٤.

(٢) انظر: الاقتراح ص ٩٠-٩٢، والمزهر ١/٢١٢، وفي أصول النحو ٢٠-٢٢، ومراحل تطور الدرس النحوي ص ١٦٣-١٧٠، والقياس النحوي ص ٣٩ وما بعدها.

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٩).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٣).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٤).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (١١١).

(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٦).

واعتماداً على ذلك قسَّموا الشُّعراء أربعة أقسام[١]:

١ - الجاهليين، وهم الذين عاشوا قبل الإسلام.

٢ - المخضرمين، ويُقصد بهم أولئك الذين أدركوا الجاهلية، وصدر الإسلام.

٣ - الإسلاميين، وهم مَنْ عاشوا في صدر الإسلام، والعصر الأموي.

٤ - المحدثين، وهم مَنْ جاؤوا بعد الإسلاميين.

فأمَّا الجاهليون، والمخضرمون؛ فقد انعقد شبه الإجماع على جواز الاستشهاد بشعرهم.

وأمَّا الإسلاميون الذين لم يُدركوا الجاهلية؛ فقد اختُلف في الاحتجاج بأشعارهم، والصحيح جواز الاستشهاد بها.

وأمَّا المحدثون؛ فلا يُستشهد بشعرهم على الأصح[٢].

وإذا طُبِّق هذا على شواهد المعترضين؛ اتَّضح أنَّهم احتجوا بشعر الجاهليين، ومنهم ذو جدن الحميري[٣]، وشعر المخضرمين، ومنهم كعب بن مالك[٤] رضي الله عنه، والإسلاميين، ومنهم الكميت بن زيد[٥]، وذو الرُّمَّة[٦]، ولم يستشهدوا بأشعار المحدثين.

وممَّا يُلْحظ عند المعترضين في هذا المضمار ما يأتي:

أولاً: أنَّ الجرميَّ جَعَلَ عدم السَّماع دليلاً[٧].

ثانياً: أنَّ المازنيَّ، والمبرّد منعا تداخل اللغتين في شعر الشاعر الواحد، إذ ردّا على سيبويه استدلاله على أنَّ (ما) قد تعمل عمل (ليس) مع تقدُّم الخبرعلى الاسم بقول الفرزدق:

فأَصْبَحوا قَدْ أعادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ ... إذْ هُمْ قريشٌ وإذْ ما مثلَهم بشرُ

---

(١) انظر: في أصول النحو ص ١٩، ومراحل تطور الدرس النحوي ص ١٩٨، وأصول النحو العربي ص ٦٦-٦٧.

(٢) انظر: مراحل تطور الدرس النحوي ص ١٩٩ وما بعدها.

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٤).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٢).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٢).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٣).

(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٥).

واحتجّا بأنَّ الفرزدق تميميٌّ، ولغته إهمال (ما) مطلقاً[١].

ثالثاً: أنَّ المبرّد خالف النحويين في المسموع الفرد في بابه، إذ ذهب إلى الحكم عليه بالشذوذ إذا خالف القياس عنده، والنحويون يرون القياس عليه، وقد تقدَّم بيان ذلك في الفصل الأول.

رابعاً: أنَّ بعض المعترضين ظهر عندهم عدم احترام السماع، وهم:

١ - الأصمعيّ، وقد ردَّ روايتين[٢]، وحكايةً عن العرب[٣].

٢ - الجرميّ، وقد ردَّ حكايةً عن العرب[٤].

٣ - المازنيّ، وقد ردَّ روايةَ بيت[٥].

٤ - المبرّد، وقد ردّ ثلاث حكايات[٦]، وكثيراً من الروايات[٧].

٥ - الكوفيون، وقد ردُّوا روايةً واحدةً[٨].

٦ - ثعلب، وقد ردَّ حكاية واحدة[٩]، ووافق أصحابه الكوفيين على ردّ رواية أحد الأبيات.

ولعل هذا يدعو إلى إعادة النَّظر في موقف الكوفيين من السَّماع، إذ اشتهر أنهم يحترمون السَّماع[١٠].

والدليل الثاني: الإجماع:

وهو: إجماع نحويِّي البلدين: البصرة، والكوفة[١١].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٤).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٥).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٨١).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٥).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٢).

(٦) انظر: المسائل ذوات الأرقام: (٦، ٦٠، ١١٨).

(٧) انظر -مثلاً-: المسائل ذوات الأرقام (٢٢، ٨٣، ١١٥).

(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (١٨).

(٩) انظر: المسألة ذات الرقم (٧١).

(١٠) انظر: مراحل تطور الدرس النحوي ص ٢١٩.

(١١) انظر: الاقتراح ص ١٥٩.

يقول المبرّد: «وإجماعهم حجّة على من خالفه منهم»[١].

ويقـول الرُّمَّانيّ: «وكلُّ مَنْ خـرج عـن إجمـاع النحويين أهل الصّناع فقوله مـرذولٌ»[٢].

ويقول ابن جنّي: «اعلمْ أنَّ إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجَّة إذا أعطاك خصمُك يده ألاّ يُخالفَ المنصوصَ، والمقيسَ على المنصوص، فأمّا إنْ لم يُعْطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه؛ وذلك أنّه لم يَرِدْ ممَّنْ يُطاع أمره في قـرآن، ولا سنَّة أنَّهـم لا يجتمعـون عـلى الخطأ ...، إلاّ أنّنـا -مع هذا الذي رأيناه، وسوَّغنا مرتكبه- لا نسمحُ له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثُها، وتقدَّم نظرها، وتتالتْ أوائلَ على أواخر، وأعجازاً على كلاكل»[٣].

واحتجاج المعترضين بهذا الأصل له مسلكان:

أحدهما: أنَّ قولَ سيبويه المُعْتَرَضَ خلافُ ما أجمع عليه النحويون.

والآخر: أنَّ تعليل الاعتراض، أو تأويل الدليل مجمعٌ عليه.

فأمَّا المسلك الأول فقد ورد في ثلاث مسائل، وهي:

١ - استدلّ سيبويه على وقوع ما أُضيف إضافةً غير محضة، واقترن بـ(أل) صفةً لاسم الإشارة المنادى المبهم بقول السَّدوسيّ:

يا صاحِ يا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ   والرَّحلِ ذي الأنْساعِ والحِلسِ

وقد ردَّ روايته الكوفيون، وتبعهم الزَّجاجُ محتجاً بأنَّ رفع (الضَّامر) في البيت غلطٌ عند جميع النحويين[٤].

٢ - ذهب سيبويه إلى أنَّ (فَعَّل) المهموز اللام لا يجيء مصدره على (تَفْعيل). وقد ردّ قوله المبرد محتجاً بأنَّ النحويين مُجمعون على جواز ذلك[٥].

---

(١) المقتضب ١٧٣/٢.

(٢) شرح الرماني ١٧٣/٥أ.

(٣) الخصائص ١٨٩/١-١٩٠.

(٤) انظر: المسألة الرقم (١٨).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٤).

٣ - أجاز سيبويه في بناء (فَعُلان) من (قويت) وجهين:
أحدهما: (قَوَّان) بإدغام الواوين.
والآخر: (قَوُوَان) على لغة من لم يُدغم الياءين في (حَيِيَ).
وقد غَلَّط المبردُ الوجهَ الثاني، واحتج بأنَّ الجرميّ وجميع النحويين مجمعون على أنْ يُقال: (قَوِيان) بقلب الواو الثانية ياءً[١].
وأمَّا المسلك الثَّاني فقد جاء في ثلاث مسائل:
١ - ذهب سيبويه وأكثر النحويين إلى جواز صرف العلم المؤنَّث الثلاثي الساكن الوسط، نحو (هنْد)، واحتجوا بأبياتٍ منها قولُ جرير:
لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها دعدٌ ولم تُغْذَ دعدُ في العُلَبِ
وقد ردَّ قولَهم الزَّجاج، وجعل ما في الأبيات ضرورة شعرية محتجاً بأنَّ النحويين مجمعون على جواز صرف ما لا ينصرف في الشِّعر[٢].
٢ - ذهب سيبويه إلى أنَّ تصغير (مُقْعَنْسِس): (مُقَيْعِس) بحذف النون الزائدة، والسِّين المُلْحِقة بـ(مُحْرَنْجِم).
وقد خَطَّأ مذهبَه المبردُ، وذهب إلى وجوب حذف الميم، وإبقاء السِّين، وممَّا احتج به إجماعُ النحويين على أنَّ الحرف المُلْحِق بمنزلة الحرف الأصليّ[٣].
٣ - ذهب سيبويه إلى أنَّ الحرف الساكن المُسمَّى به تدخل عليه همزة الوصل عند الابتداء به، نحو (اِبْ قد جاء) في اسم رجلٍ سُمِّي بالباء من (اضربْ).
وقد خطَّأه المبرد، واحتجّ بأنَّ الحرف قد تحرَّك، وهمزة الوصل لا تدخل على حرفٍ متحركٍ عند جميع النحويين[٤].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٨).
(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٤).
(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٢).
(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٤).

والدليل الثالث: القياس:

وهو معظم أدلة النحو، والمعوّل عليه في غالب مسائله، وبه تظهر براعة النحويّ، واستقلاله، وفهمه لمسائل النحو.

وقد عُرِّف بتعريفاتٍ عديدة، ولعلَّ أقربَها هو: حملُ غير المنقول على المنقول لعلّة جامعة[1].

ويتَّضح من التعريف أنَّ أركان القياس أربعة:

١ - المقيس عليه.

٢ - المقيس.

٣ - الحكم.

٤ - العلة الجامعة.

وأنواعه أربعة:

الأول: حمل فرع على أصل.

والثاني: حمل أصلٍ على فرع.

والثالث: حمل نظير على نظير.

والرابع: حمل ضدٍّ على ضد[2].

وقد استدلَّ المعترضون بهذه الأنواع ما عدا حمل الضدّ على الضدّ، وبيان ذلك فيما يأتي:

أولاً: حمل فرعٍ على أصل إمَّا لأنَّه بدلٌ منه، وإمَّا لأنَّه موافقٌ له في المعنى.

فمن الأول استدلال المبرد على جواز نعت (اللَّهمَّ) بأنَّ الميم بدلٌ من حرف النداء، فكما جاز وصف لفظ الجلالة إذا دخل عليه حرف النِّداء، جاز وصفه مع ما هو بدلٌ من حرف النداء[3].

ومن الثَّاني احتجاج الكوفيين، وابن السَّرَّاج، وغيرهم لمنع تقديم خبر

---

(١) انظر: الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥، والاقتراح ص ١٧٥، وفي أصول النحو ص ٧٨، والقياس النحوي ص ٨٦.

(٢) انظر: الاقتراح ص ١٩٢، والقياس النحوي ص ٨٩-٩٠.

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٩).

(ليس) عليها بأنَّ (ليس) أشبهتْ (ما) في نفي الخبر، فتُحمل عليها في منع تقديم الخبر.

ويُلحظ -هنا- أنَّ (ما) أصلٌ لـ(ليس) في النفي، و(ليس) أصلٌ لها في الإعمـال[١].

ومنه -أيضاً- استدلال الزَّجاج على جواز وقوع (نار) صفةً بأنَّ الصِّفة أشبهت الخبر في الإفادة، فكما جاز أنْ يُقال: (هو نارٌ حمرةً) على معنى (هو مثلُ نارٍ حمرة)، جاز أن يُقال: (مررتُ برجلٍ نارٍ حمرةً) على معنى (مثل نارٍ)[٢].

ويدخل في هذا حمل فرع الفرع على فرع الأصل، ومنه استدلال السيرافي على أنَّ وقوع اسم الجنس، واسم الجوهر صفةً في درجة وقوعهما حالاً بأنَّ مراد المتكلِّم في كلا الحالتين ليس شخص الجنس، أو الجوهر، وإنَّما ما يدلاّن عليه من الصِّفات المشتقة[٣].

ومن الثابت أنَّ الحال محمولٌ في ذلك على الخبر.

ويُلحظ أنَّ السيرافي جعلَ المقيس، والمقيس عليه في درجة واحدة، وهذا مخالفٌ لما يقتضيه مفهوم القياس، وهو أنَّ منزلة المقيس عليه أرفع من منزلة المقيس.

ثانياً: حملُ أصل على فرع، وله مثالٌ واحد، وهو استدلال المبرّد على وجوب إعلال لام (فَعُلان) من (قويت) -إذا لم تُدغم العين فيها- بإعلالها في الفعل الماضي (قَوِيَ)[٤].

ثالثاً: حمل نظير على نظير؛ لاتّفاقهما في المعنى، أو العمل، أو لوجود سبب الحكم في المقيس.

فمن الحمل للاتّفاق في المعنى استدلالُ الكوفيين على أنَّ اللام في

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٣).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٠).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٩).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٨).

(ويلاً لك) مُتعلّقه بالمصدر بأنّه لا فرق في المعنى بين (ويلك)، و(ويلاً لك)[١].

ومن الحمل للاتّفاق في العمل حملُ الزَّجّاج (من زيد)، و(عن زيد) في جواز الحكاية إذا سُمّي بهما على (كزيدٍ)، و(بزيدٍ)؛ للاتّفاق في العمل[٢].

ومن الحمل لوجود سبب الحكم في المقيس احتجاجُ المازني لتصحيح الهمزة في (مَطَاءٍ) جمع (مُطاءٍ) بتصحيح الهمزة في (جَواءٍ) جمع (جائية)؛ لوجودها في المفرد[٣].

والدّليل الرابع: استصحاب الحال:

وهو: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقُّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل.

وشرطه ألاّ يتعارضَ مع الدليل النقلي، أو القياس؛ ولذا عُدَّ أضعف الأدلة[٤].

وقد استدلَّ به المعترضون لسيبويه، ومؤيدوهم في سبع مسائل:

الأولى: استدلال المبرد على أنَّ لغة الحجازيين في (فَعالِ) العلم هي القياس بأنَّ الأصل في البناء أنْ يكون اسم فعل أمرٍ معدولاً، ومبنياً على الكسر، فإذا نُقِل إلى العلمية كان الأوّلَى بقاءَه على أصله، وهو البناء على الكسر[٥].

والثانية: استدلال السّيرافي على صحة قول المازني في: (هذا رجلٌ أفعلُ) -وهو ترك صرف (أَفْعَل)- بأنَّ (أَفْعَل) في الأصل اسمٌ، وليس وصفاً، والعربُ إذا وصفتْ بما هو اسم في الأصل، وهو على (أَفْعَل)؛ صرفتْه، نحو قولهم: (هؤلاء نسوةٌ أربعٌ)[٦].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٧).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٧).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٧).

(٤) انظر: الاقتراح ص ٣٥٣، وأصول النحو العربي ص ٨١.

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٥).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٩).

والثالثة: استدلال المبرد على التفريق بين علّة حذف واو الصلة في نحو (واغُلامَهُمُوْه)، وتحريك الياء في (واغُلامَيَاه) بأنَّ الواو أصلُها السكون، فلم تُحرَّك، وإنما حُذفت، أمّا الياء فأصلها التحريك بالفتح، ففُتِحَت[1].

والرابعة: استدلال المبرد على أنَّ (عَرْعارِ)، و(قَرْقارِ) ليسا بمعدولين من (عَرْعِرْ)، و(قَرْقِرْ) بأنَّ الأصل في الألفاظ عدم العدل، فلا يُحكم بخروجها عن أصلها إلا إذا وُجد دليلٌ على ذلك[2].

والخامسة: استدلال المبرد -أيضاً- على أنَّ صيغة المبالغة (فَعِيلاً) لا تنصب مفعولاً به بأنَّ هذا البناء في الأصل لاسم الفاعل من (فَعُل) اللازم[3].

والسّادسة: استدلال الأخفش على أنَّ (لات) لا تعمل عملَ (ليس) -في أحد أقواله- بأنَّ (لات) حرفٌ، والأصل في الحروف ألاّ تعمل[4].

والسّابعة: اعتراض المبرد لسيبويه في إجازته تقدير تقديم ما وقع موقع الجواب في أبياتٍ منها:

هَـذا سُراقــةُ للقُـرآنِ يَدْرُسُه والـمَرءُ عند الرُّشا إنْ يلقَها ذيبُ

واستدلاله بأنَّ المرفوع إذا وقع بعد الشرط فقد وقع موقعَه، فالأصلُ ألاّ يُنوى به غير ذلك[5].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٠).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٨).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٧).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠١).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٧).

الفَصْل الخَامس

منهج السِّيرافيّ في عرض مسائل الاعتراض

يُعدُّ السِّيرافيُّ ناقلُ الاعتراضات واحداً من رؤوس النحويين في القرن الرابع الهجريّ، وقد تقدَّم في التمهيد أنّه شيخُ جلَّةٍ من العلماء كابن خالويه، وعبد اللّه الزُّبيديّ، وأبي حيَّان التوحيديّ، وأبي محمد السِّيرافيّ، والخالع، والجوهريّ، وصاعد الرَّبعيّ، وأبي القاسم الدَّقيقيّ، وعلي الرَّبعيّ، وأبي النَّدى الغُندِجانيّ.

فمن المُسلَّم أنْ يكون لرجلٍ هذا شأنه منهجٌ في عرض مسائل الاعتراض، ومناقشة أدلتها.

وإجلاء ذلك المنهج يصوِّر أحدَ مناهج التأليف في النحو، واتّجاهاً من اتّجاهات الدَّرس النَّحويّ في تلك الحقبة.

ولإيضاح منهج أبي سعيد لا بُدَّ من الحديث عن الأمور الآتية:

الأول: طريقته في إيراد مسائل الاعتراض.

والثاني: موقفه منها.

والثالث: مناقشته لأدلَّتها.

والرَّابع: العلَّة عنده.

والخامس: المآخذ عليه.

الأول: طريقته في إيراد مسائل الاعتراض:

من الطَّبعيّ أنْ يبدأ السِّيرافي كلامَه بشرح مذهب سيبويه، وأدلَّته، ثم يشرع في ذكر اعتراضات النحويين له، وآرائهم المخالفة لقوله؛ وذلك لأنَّه شارحٌ لـ(الكتاب)، فغرضُه الأول كشف غامضه، وإخراج درره.

وفي أكثر المواضع يعرضُ الاعتراضاتِ مفصَّلةً، وأدلَّتَها مبسوطةً، وإنْ لم يتقيَّد بألفاظ المعترضين في كثيرٍ من المواضع.

وقد يذكر الاعتراض في أكثر منْ موضعٍ، وبخاصة إذا كان سيبويه قد ناقش المسألة في مواضع مختلفة من كتابه، ومن تلك المسائل ما يأتي:

- النَّسب إلى (فَعُولة)[1].
- مصدر (فَعَّل) المهموز اللام[2].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٩).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٤).

- حذف لامِ الجر من (لاهِ أبوك)[١].
- حذف فاء الجواب، أو تقدير تقديم ما وقع موقع الجواب[٢].

ولكنَّ ذلك التفصيل لا تجده في المسائل جميعها، إذ يُصادفك في مواضع غير قليلة أنّه قد سلك مسلكَ الاختصار الذي أوقعه -أحياناً- في الإخلال.

ومن صور الاختصار عنده ما يأتي:

أولاً: نقل أول كلام المعترض، وترك باقيه، ومن ذلك ما في مسألة (ترك تأنيث الفعل المتَّصل بفاعله الظاهر الحقيقيّ التأنيث)[٣].

وقد يؤدي هذا إلى غموض الاعتراض، أو عدم تحقيق رأي المعترض.

فمن الأول ما في مسألة (وقوع المصدر النكرة بعد أمَّا حالاً أو مفعولاً له)[٤].

ومن الثاني ما في مسألة (علّة فتح ياء المتكلّم المضاف إليها المندوب المفرد الصَّحيح الآخِر في لغة مَنْ سكَّنها)[٥].

ثانياً: ترك بعض حجج المعترض، وهذا ما تجده في المسائل الآتية:

- ورود الحال اسماً جامداً لازماً[٦].
- تعدّد الأسماء المنعوتة مع اختلاف العوامل فيها في اللفظ والمعنى[٧].
- مجيء اسم فعل الأمر معدولاً عن فعلٍ رباعيّ[٨].
- النَّسب إلى (فَعُولة)[٩].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٨).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٧).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٠).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٠).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٠).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٧).

(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٨).

(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٨).

(٩) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٩).

- حذف لام الأمر مع إبقاء عملها في ضرورة الشعر[١].
- بناء (فَعُلان) من (قويت)[٢].

ثالثاً: عدم ذكر تخريج المعترض لشواهد سيبويه، وقد وقع ذلك في مسألة واحدة، وهي (العلم المؤنَّث الثلاثيّ الساكن الوسط من حيث الصرف وتركه)[٣].

رابعاً: عدمُ ذكر رأي المعترض في المسألة، والاكتفاءُ بأنَّه ردَّ قول سيبويه، ومن ذلك ما تراه في المسائل التالية:
- أقسام الخبر[٤].
- العدول إلى (إنْ) الشرطية عن (أنْ) الناصبة للمضارع[٥].

والثاني: موقفه من الاعتراضات:

لم يكتف أبو سعيد السِّيرافيُّ بعرض مسائل الاعتراض، وإنما ناقش أكثرها، وأفصح عن رأيه فيها.

وقد تعدَّدت مواقفه منها، فجاءت على النحو الآتي:

١ - الانتصار لسيبويه.
٢ - موافقة المعترض.
٣ - مخالفتهما.
٤ - الاكتفاء بأنَّ الاعتراض لا يُفسد القاعدة التي قرَّرها سيبويه لأنَّها ثابتة بشواهد أُخر.
٥ - التَّوقُّف.

١ - الانتصار لسيبويه:

وهو الاتّجاه الغالب عنده، ويرجع ذلك -في نظري- إلى سببين:

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٨).
(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٨).
(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٤).
(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠).
(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٥).

أحدهما: أنَّه يميل كثيراً إلى مذاهب البصريين، وقد تقدَّم أنَّه يُطْلِقُ عليهم (أصحابنا).

والآخر: أنَّه استطاع الوصول إلى أعماق (الكتاب)، ففهم عباراته، وأدرك آراء سيبويه على حقيقتها.

وقد سلك في انتصاراته لسيبويه السُّبل الآتية:

أ - ردّ رأي المعترض:

ومن ذلك ما تراه في المسائل الآتية:

- العلم المؤنَّث الثلاثيّ السَّاكن من حيث الصرف وتركه[١].
- رفع ظرف المكان المتصرّف المعرفة خبراً[٢].
- مجيء اسم (كان) وأخواتها نكرة، والخبر معرفة[٣].
- ترخيم غير المنادى في الضرورة على لغة من ينوي المحذوف[٤].
- جواز نصب (نصف) على الحال في بيت ذي الرُّمَّة[٥].
- وقوع الحال اسمَ فاعلٍ مؤكِّداً لعاملٍ من لفظه[٦].
- إتباع المستثنى للمستثنى منه[٧].
- تقديم خبر (ليس) عليها[٨].
- وقوع ما فيه (أل) نعتاً للمضاف إلى ما فيه (أل)[٩].
- طريقة نفي الفعل عن الاسمين المتعاطفين بالواو إذا كانا غير متَّفقَين في زمان الفعل ومكانه[١٠].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٤).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١١).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٣).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٢).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٨).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٩).

(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٣١).

(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٣).

(٩) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٦).

(١٠) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٣).

- العطف على معمولَي عاملَين مختلفين[١].
- (حذرك): معناها وتصنيفها[٢].
- مجيء اسم فعل الأمر معدولاً عن فعلٍ رباعيٍّ[٣].
- إعراب جمع المؤنَّث السالم في حالة النصب[٤].
- جمع (قِدْر) على (أَقْدُر)[٥].
- تصغير (عثوّل)[٦].
- تصغير (فَعُولاء)[٧].
- تصغير (هارٍ)، و(يضع) المسمَّى به وما أشبههما[٨].
- إفادة الوصف على وزن (فاعل) بعضَ العدَّة في حال التركيب[٩].
- تعدِّي (فَعِل)، و(فَعِيل)[١٠].
- استعمال (الولاي) ونحوها في كلام العرب[١١].
- مُتعلَّق لام التبيين الواقعة بعد المصادر[١٢].
- تصحيح عين (ضياون) حملاً على صحّة عين مفرده[١٣].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٥).
(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٧).
(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٨).
(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٠).
(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٥).
(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٦١).
(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٥).
(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٨).
(٩) انظر: المسألة ذات الرقم (٧١).
(١٠) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٧).
(١١) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٦).
(١٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٧).
(١٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٩).

ب - تضعيفه:

وهو نادرٌ، ومنه ما ورد في مسألة (أيّ نوعيّ الظُّروف أشدّ تمكناً في الاسمية؟)[١].

ج - ردّ الأصل المبني عليه الاعتراض:

وهو نادرٌ، ومنه ما في مسألة (حذف لام الجر من: لاهِ أبوك)، حيث ردّ الأصلَ الذي بنى عليه المبردُ اعتراضَه، وهو أنَّ حروفَ الجرِّ لا تُحذفُ إلاّ إذا عُوِّض عنها[٢].

ومنه ما في مسألة (لحاق هاء السَّكت بتاء الفاعل عند الوقف)، إذ ردّ ما بنى بعض البصريين عليه اعتراضهم، وهو الإلباس[٣].

د - إبطال الفهم المبني عليه الاعتراض:

ومن ذلك ما تجده في المسائل التالية:

- (أُحَيّ) مصغَّر (أحْوى) من حيث الصرف وتركه[٤].
- تعرُّف النكرة المقصودة بالنِّداء[٥].
- وقوع (نارٍ) صفةً كما تقع خبراً[٦].
- (حذرك): معناها وتصنيفها[٧].
- روايتا نصب (يغضب)، ورفعه في بيت الغنويّ[٨].
- حذف الجار في قولهم: (دخلتُ البيتَ)، و(ذهبتُ الشَّامَ)[٩].
- حذف اللاّم المعلّقة وكسر همزة (إنّ) لوقوعها جواباً للقسم[١٠].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٥).
(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٨).
(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٢).
(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٧).
(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (١٦).
(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٠).
(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٧).
(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٤).
(٩) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٦).
(١٠) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٩).

- تعليل سيبويه لذكره علامات الإعراب وحركات البناء[1].
- حكاية (من زيد)، و(عن زيد) بعد التسمية بهما[2].

هـ - إيراد شواهد تُعضِّد قولَ سيبويه:

ومن ذلك ما ورد في مسألة (جرُّ الصِّفة المشبَّهة معمولَها المضاف إلى ضمير صاحبها في ضرورة الشِّعر)[3].

و - الإجابة عن سيبويه بأكثر من جواب:

ومن ذلك ما وقع في المسائل التالية:
- مرجع الهاء في نحو (أزيدٌ إنْ يأتِك تضربْه؟)[4].
- جعلُ سيبويه تاء جمع المؤنَّث السالم بمنزلة الياء والواو في جمع المذكر[5].
- تقدير (ما) في التعجب بـ(شيء)[6].
- جواز رفع الاسم بعد فعل القول المجرى مجرى (ظنّ)، واختلاف العلماء في العامل في المرفوع عند سيبويه[7].
- إطلاق سيبويه مصطلح (المجاري) على أنواع البناء[8].
- علّة ثقل تحريك الميم من نحو (رُسُلُهُم)[9].

ز - إثبات صحّة قول سيبويه من جهة القياس، واشتراط ثبوت السَّماع:

وجاء في مسألة واحدة، وهي: (استعمال اسم الفاعل المشتق من العدد مع الأعداد المركبة لإفادة التصيير)، حيث يقول -بعد أن أورد اعتراض

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٤).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٧).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٨)، وانظر -أيضاً-: المسألة ذات الرقم (٧٧).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٦).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٩).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٩).

(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٩).

(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٣).

(٩) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٠).

الأخفش، والمازني، والمبرّد-: «وإنْ صحَّ أنَّ العرب قالته؛ فقياسه ما قال سيبويه»[١].

ح - **تقليب الاعتراض على أوجهه المحتملة، وردّها جميعاً:**

وجاء ذلك في مسألة واحدة، وهي (علّة امتناع إدغام حروف الصفير والضّاد في غيرهنّ)[٢].

ط - **تصحيح قول سيبويه، وعدمُ التعرُّض لمذهب المعترض:**

ومن ذلك ما ورد في المسألتين الآتيتين:

- إعراب (غير) في قول الفرزدق:

وما سجنوني غيرَ أنّي ابن غالب ....[٣]

- حذف (عنْ) بعد (نبّأ)[٤].

وممّا يُلْحظ عند السّيرافيّ أنّه -أحياناً- يُشنّع على المعترض بذكر بعض آرائه التي انفرد بها، وليس لها معضّدٌ من السّماع، أو القياس[٥].

٢ - موافقة المعترض:

وهو أقلّ من السّابق، ومن المسائل التي وافق فيها المعترضين، أو اعترض فيها سيبويه ما يأتي:

- وزن (أفْعَل) إذا كان حكاية لحال موزونه الصّفة من حيث الصَّرف وتركه[٦].
- إجراء (أيّ) في الاختصاص مجراها في النداء[٧].
- العطف على اسم (إنَّ) بالرفع بعد مجيء الخبر[٨].

---

(١) شرح السّيرافي ٥/١٥أ، وانظر: المسألة ذات الرقم (٧٢).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٣١).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٢).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٧).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٠).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٩).

(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٢١).

(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٥).

- وقوع أسماء الأجناس والجواهر نعوتاً أضعف من وقوعها أحوالاً[١].
- إعراب (أنَّكم) الثانية في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إذا مِتُّم وكُنْتُم تُراباً وعِظاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجون﴾[٢].
- جمع (فُعُول) المنقول من الجمع إلى العلمية[٣].
- جمع (فِعَال) جمع التكسير المنقول إلى العلمية[٤].
- تصغير (سَلْ) المُسمَّى به في لغة مَنْ قال: (سال)[٥].
- النَّسب إلى (فُعَيْل)، و(فَعيل)[٦].
- علّة زيادة الميم في (مُفَاعَلة) مصدر (فاعَلت)[٧].
- توجيه جزم (أكُنْ) في قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ مِنَ الصَّالحينَ﴾[٨].
- ورود (حَبَبْتُ) عن العرب[٩].
- حذف جواب (رُبَّ) في الشّعر[١٠].
- حذف (ما) من (كما) في ضرورة الشّعر[١١].
- حذف هاء السَّكت في ضرورة الشّعر من العلم المرخَّم بحذف التاء على لغة من ينتظر[١٢].
- حذف الصِّلة بعد هاء الغائب المسبوقة بساكنٍ في حال الوصل[١٣].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٩).
(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٢).
(٣) انظر: المسألة ذات الرقم ((٥٦).
(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٧).
(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٧).
(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٠).
(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٥).
(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٥).
(٩) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٢).
(١٠) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٩).
(١١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٢).
(١٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١١١).
(١٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٩).

- تمثيل سيبويه بـ(سَنْبَتة) للوقف على تاء الإلحاق[١].
- أصل العين في (حَيَّة)[٢].
- بناء (فَعُلان) من (قويت)[٣].
- إدغام الهاء في الحاء[٤].

٣ - مخالفتهما:

وقد جاء ذلك في توجيه أحد شواهد مسألة (ترخيم غير المنادى في الضرورة على لغة من ينوي المحذوف)، وهو قول الشّاعر:

أبو حنش يُؤَرِّقُنا وطَلْقٌ وعَمَّارٌ وآونةً أُثالا[٥].

٤ - الاكتفاء بأنَّ الاعتراضَ لا ينقض الحكم الذي قرره سيبويه:

ولم يرد ذلك إلا في مسألة واحدةٍ، وهي مسألة (الاستغناء بخبر الثاني عن خبر الأول، أو وضع الواحد موضع الاثنين)، حيث ذكر -بعد إيراد اعتراض الزيادي لسيبويه في استشهاده ببعض الأبيات- أنَّ الحكم ثابت ببيتٍ لا يدخل في الاعتراض[٦].

٥ - التَّوقُّف:

ويُقصد به أنْ يورد الاعتراض، ولا يعلِّق عليه بصحّة، أو بطلان، ومن ذلك ما تراه في المسائل الآتية:

- حذف (أل) من أعلام الأيّام[٧].
- لغة الحجازيين والتميميّين في (فَعالِ) علم المؤنَّث[٨].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢١).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٦).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٨).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١٣٠).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٢).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢).

(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٢).

(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (٥).

- نعت (اللهمّ)[١].
- وقوع المصدر النكرة بعد (أمّا) حالاً أو مفعولاً له[٢].
- جمع (أب)، و(أخ) جمعَ مذكَّر سالماً[٣].
- جمع (ظُبَة) جمع مذكَّر سالماً[٤].
- جمع (عِدَة) -اسم رجل- جمعَ مذكَّرٍ سالماً[٥].
- النسب إلى (فَعُولة)[٦].
- ورود (أُتِيّ) على (فُعُول) اسماً مفرداً[٧].
- التَّفريق بين صيغتي (كسب)، و(اكتسب)[٨].
- التسمية بالحرف الصَّحيح السَّاكن[٩].
- علَّة قلب ألف (لدى)، و(على) وما أشبههما ياء إذا اتصلتْ بها ضمائر الجرّ[١٠].

والثَّالث: مناقشته لأدلَّتها:

ومن أهم ملامح منهجه في ذلك ما يأتي:

١ - ردُّ الدليل النقليّ لعدم معرفة قائله[١١].

٢ - تخريجه على أنّه ضرورة شعرية[١٢].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٩).
(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٠).
(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٥١).
(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٢).
(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٣).
(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٩).
(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٨١).
(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٣).
(٩) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٤).
(١٠) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٥).
(١١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٤).
(١٢) انظر: المسألة السابقة.

٣ - تأويله ليتَّفق مع مذهب سيبويه، وذلك إمَّا بتقدير التضمين[١]، أو تأويل المعنى[٢]، أو تقدير الحذف[٣].

٤ - ردُّ الاستدلال بالقياس؛ لمخالفة المقيس للمقيس عليه[٤].

٥ - ردُّ الاستدلال باستصحاب الحال؛ لمخالفته القياس[٥].

والرَّابع: العلَّة عنده:

على الرغم من أنَّ السيرافي اعتمد في كثير من المسائل على العلَّة النحويّة في مناقشة الاعتراضات، فإنَّه لم يكن يجنح إلى التعليل المنطقي إلا في مواضع معدودة، أمَّا قول الدكتور مازن المبارك: «والنحو عند السِّيرافي قائمٌ على التعليل العقلي، والحجاج المنطقيّ»[٦]؛ فلا أرى له وجهاً.

وممَّا يُلفت النظر أنَّ الدكتور عند حديثه عن العلّة في القرن الرابع الهجريّ ذكر الزَّجاجيّ، والسِّيرافي، وابن جنِّي، وترك علمين من ألمع النحويين الذين قام منهجهم على العلّة، وهما: أبو عليّ الفارسيّ، وأبو الحسن الرُّمَّانيّ.

وإذا نظرت في علل السِّيرافي لم تُلْفها بعيدةً عن الواقع اللغويّ، وأكثرها يتردَّد في كتاب سيبويه، ومنها:

- علّة تخفيف:

ومن ذلك تعليله تابعاً سيبويه اختصاص الجزم بالأفعال بأنَّها ثقيلةٌ، والجزم تخفيفٌ[٧].

ومنه -أيضاً- تعليله جواز صرف العلم المؤنَّث الثلاثي الساكن الوسط بأنَّه خفَّ لـمَّا سكن وسطه، فاحتمل ثقل التنوين[٨].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٨).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٤١)، والمسألة ذات الرقم (٧٧).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٥).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٨)، والمسألة ذات الرقم (٦٥).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠١).

(٦) النحو العربيّ ص ١١٨.

(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (١).

(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (٤).

ومنه -أيضاً- إجازته حذف حركة الإعراب في الضرورة طلباً للتخفيف[1].

- علة أصل:

ومنها تعليله فتح ياء المتكلّم المضاف إليها المندوب المفرد الصحيح الآخر في لغة من سكّنها بأنَّ الياء أصلها الحركة، وتعليلُه حذف واو الصلة في نحو (واظهرهُمُوْه)، وواو الجمع في نحو (واضربُوْه) بأنَّ الواو أصلها السكون، فلم تحرَّك، وحُذفت لالتقائها بساكن، وهو ألف الندبة[2].

- علّة معنويّة:

ومنها تعليله صحّة استشهاد سيبويه لوقوع اسم (كان) نكرة، والخبر معرفة بقول الشاعر:

فإنَّك لا تُبالي بعدَ حول أظبيٌ كان أمَّكَ أم حمارُ

بأنَّ الاسم -مع أنّه ضمير- لم يُفدْ سوى ما أفادته (ظبي)[3].

ومنها تعليله صحة جر (الرَّحل) عطفاً على (العنس) في قول الشاعر:

يا صاحِ يا ذا الضَّامرُ العنْسِ والرَّحلِ ذي الأنْساعِ والحِلْسِ

بأنَّ معنى (الضَّامر): المتغيِّر[4].

ومنها تعليله زيادة (كان) في قول الشاعر:

فكيف إذا رأيتَ ديار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كِرامِ

بأنَّها لم تُغيِّر معنى الكلام[5].

- علة تشبيه:

ومنها تعليله كون ظروف الزمان أمكنَ في الاسمية من ظروف المكان بأنَّ ظروف الزَّمان تشبه المصادر[6].

ومنها -أيضاً- تعليله إعمال (لات) عملَ (ليس) بشبهها لها في النفي[7].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٥).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٠).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٣).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١٨).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٠)، وانظر: المسألة ذات الرقم (٨٧).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٥).

(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠١).

- علّة لبس:

ومن ذلك منعه أنْ يُقال في نفي (مررتُ بزيدٍ وعمرو) -إذا كان المرورُ مختلفاً-: (ما مررت بزيدٍ وعمرٍو)؛ لأنّه يلتبس بنفي المرور الواحد[١].

- علّة نقيض:

ومنها تعليله تابعاً شيخه ابنَ السَّراج لزومَ (دخل) بأنَّ مضادَّه (خرج) لازمٌ[٢].

- علّة نظير:

ومنها تعليله صحّة إبدال المستثنى من المستثنى منه في الاستثناء التام المنفي مع اختلافهما في النفي والإثبات بورود ذلك في العطف، والنعت[٣].

- علّة استثقال:

ومنها تعليله قلب واو (قَوُوَان) الثانية ياءً باستثقال اجتماع واوين أولهما مضموم[٤].

- علّة سماع:

ومنها تعليله كون (عَرْعَارِ)، و(قَرْقَارِ) ليسا حكاية للصوت بأنَّ العرب إذا حكوا الصوت، وكرَّروا لم يُخالف الجزءُ الأول من الصوتِ الجزءَ الثاني، نحو: (غاقِ غاقِ)[٥].

ومنها -أيضاً- تعليله وجوبَ الإدغام في (بنات ألابّه)، وعدم حمله على مفرده الشاذ: (بنات أَلْبُبِه)، ووجوبَ تصحيح عين (ضَيَاون) كما صحت في مفرده الشاذ: (ضَيْوَن) بأنَّ العرب تكلَّمت بـ(بنات أَلْبُبِه)، ولم تكلَّم بالجمع منه، فإذا جمعناه نحن؛ جمعناه على القياس، وأمَّا (ضَيْوَن)؛ فإنَّ العرب تكلَّمتْ بواحده وجمعه[٦].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٣).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٦).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٣١).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٨).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٨).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٩).

كما تجده في بعض المسائل يستخدم العلّة المركَّبة، ومن ذلك تعليلُه صرف (أَفْعَل) في نحو: (هذا رجلٌ أَفْعَل) بأنّه اسمٌ في الأصل، والعرب إذا وصفتْ بما كان اسماً في الأصل، وهو على (أَفْعَل) صرفته، نحو (هؤلاء نسوةٌ أربعٌ)[١].

فهذه العلّة مركبة من علّة أصل، وعلّة سماع.

وممَّا يُلْحظُ -أيضاً- قَدْحُه في بعض تعليلات المعترضين بقوادحَ، منها:

١ - **فساد الاعتبار:**

وهو أنْ يستدلّ المعترض بالقياس على مسألة في مقابلة النَّص عن العرب[٢].

ومن ذلك ما تجده في مسألة: (تصغير إبراهيم، وإسماعيل)، حيث ردّ على المبرد استدلاله بالقياس على أن التصغير (أُبَيْرِه)، و(أُسَيْمِع)؛ لمخالفته المسموع عن العرب[٣].

ومنه -أيضاً- ما في مسألة (لحاق هاء السَّكت بتاء الفاعل عند الوقف)، إذ ردّ استدلال بعض البصريين باللبس على المنع؛ لمخالفته ما حكاه الخليل عن العرب[٤].

٢ - **النقض:**

وهو أن توجد العلّة، ولا يوجد الحكم[٥].

ومن ذلك ردّه استدلال الزجاج على وجوب ترك صرف (هند) ونحوه بتحقق علّتي منع الصرف؛ لأنَّ (نوحاً)، و(لوطاً)، ونحوهما من الأعلام الأعجميّة متحقِّق فيها علتا منع الصرف، ومع ذلك صُرِفَتْ بالإجماع[٦].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٩).

(٢) انظر: الاقتراح ص ٣١٧.

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٦).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٢).

(٥) انظر: الاقتراح ص ٣٠١.

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٤).

ومنه -أيضاً- ردّه على المبرّد ذهابَه إلى أنَّ تاء التأنيث حُذفت من (عَشْرة) في حال التركيب إذا كان المعدود مذكراً؛ لئلا يجتمع تأنيثان في اسم واحد، مستدلاً باجتماع التأنيثين في قول بعض العرب: (هذه تاسعةَ عَشْرَةَ)، و(ثالثةَ عشرةَ)[1].

٣ - فساد الوضع:

وهو أنْ يعلِّقَ المعترض على العلّة غير المقتضى.

ومن ذلك ردُّه على ثعلب تعليلَه منع إبدال المستثنى من المستثنى منه في الاستثناء التام المنفي باختلافهما في النفي والإثبات، ذاكراً أنَّ هذا الخلاف لا يُنظر إليه في البدل؛ إذ هو مقتضى دخول (إلاّ)، وإنما ينظر إلى حذف المبدل منه، وعمل الفعل في البدل[2].

والخامس: المآخذ عليه:

ممَّا يؤخذ على السيرافي ما يأتي:

١ - الاختصار المخلّ في بعض المواضع، وقد تقدَّم بيانه عند الحديث عن طريقته في عرض مسائل الاعتراض.

٢ - عدم عزو كثيرٍ من الاعتراضات إلى أصحابها.

٣ - أنَّه وعد في موضع بالجواب عن الاعتراض، ولم يفِ بذلك[3].

٤ - أنَّه لم يتحقَّق في بعض المسائل من أنَّ المعترض لم يرجع عن الاعتراض، ومن ذلك ما تراه في المسائل الآتية:

- دخول حرف النِّداء على (التي) في ضرورة الشعر[4].
- إعمال (لات) عملَ (ليس)[5].
- إذا وقع الفعل الماضي بعد (إنْ) الشرطية هل تقلب اللفظ، أو المعنى؟[6].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٣).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٣١).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٦).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١٧).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠١).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٤).

٥ - تكلُّفه -أحياناً- في تأويل كلام سيبويه حتَّى يدفع الاعتراض، ومن ذلك ما في المسائل الآتية:

- العطف على جملة ذات وجهين[١].
- تقدير الفعل في نحو (ما أنت وزيداً؟)، و(كيف أنت وزيداً؟)[٢].
- مصدر (فَعَّل) المهموز اللام[٣].
- جعلُ (مُغار) اسم زمان في قول الشاعر:

.... مُغارَ ابنِ همَّامٍ على حيِّ خثعما[٤]

- حذف ياء الاسم المنقوص المحلَّى بـ(أل) في الوصل[٥].
- اعتراض سيبويه للنحويين في قولهم: «يُجازى بكلِّ شيءٍ يُسْتَفْهم به»[٦].

٦ - أنَّه في إحدى المسائل لم يفطن إلى منشأ الاعتراض، وهي مسألة (تعدُّد الأسماء المنعوتة مع اختلاف العوامل فيها في اللفظ، والمعنى)، إذ أجاز سيبويه التعدُّد؛ لأنَّه يرى أنَّ العامل في النَّعت هو التَّبعيّة، ومنعه المبرد، والزَّجاج، وكثيرٌ من المتأخرين؛ لأنهم يجعلون العامل في النَّعت هو العامل في المنعوت.

ولم يفطن أبو سعيد لذلك، فوافق سيبويه على الجواز، وتبع المعترضين في مسألة العامل[٧].

٧ - أنَّه في بعض المواضع ردّ على المعترض بما لايلزمه، ومن ذلك ما في مسألتـي:

- دلالة الفعل المضارع على الحال[٨].
- تسمية سيبويه بابَ (نعم): (باب ما لا يعملُ في المعروف إلا مضمراً)[٩].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٤).
(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٦).
(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٤).
(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٩).
(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٣).
(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٦).
(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٨).
(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٢).
(٩) انظر: المسألة ذات الرقم (٩١).

٨ - عدم إدراكه لمراد المعترضين في بعض المسائل، ومنها:
- جمع المنعوت وتفريق النعت[١].
- زيادة السين في قول العرب: (أَسْطاع يُسْطيع)[٢].

٩ - تناقضه في مسألة: (أيّ نوعي الظروف أشدّ تمكُّناً في الاسمية؟)[٣]، ومسألة: (اختصاص بناء (أَفْعُل) بجمع التكسير)[٤].

١٠ - موافقة المعترض على فهم مخالفٍ لنصّ سيبويه الصَّريح، وذلك في مسألة: (العامل في المفعول المطلق إذا لم يُذكر معه فعله)[٥].

١١ - وقوعه فيما أخذه على بعض المعترضين، وهو ردّ الرواية، وذلك أنّه لما حكى الخلاف بين النحويين في تقديم عامل التمييز عليه، وذكر أنَّ المازني، والمبرد يجيزانه إذا كان العامل فعلاً متصرّفاً[٦]، ويستدلاّن بقول الشاعر[٧]:

أتهجُرُ سَلْمى للفِراقِ حَبِيْبَها ... وما كان نفساً بالفِراقِ تطيبُ

ردَّ روايتهما قائلاً: «وأمَّا البيت الذي أنشدوه ...؛ فإنَّ الروايةَ:
.... وما كان نفسٌ بالفِراقِ تطيبُ»[٨]

١٢ - عدم الدّقة في نقل بعض الاعتراضات، ومنها اعتراض المبرد لسيبويه في استدلاله على تعريف (بنات أوبر)[٩] بأنّها غير منصرفة[١٠]، فقد ذكر

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٧).
(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٢).
(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٥).
(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٤).
(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (١٤).
(٦) انظر رأي المازني، والمبرد في: المقتضب ٣/٣٦-٣٧.
(٧) نُسب البيت إلى أعشى همدان. انظر: ديوانه ص ٧٥، ونُسب إلى المخبّل السّعدي. انظر: شعراء مقلّون ص ٢٩٠، كما نُسب إلى مجنون ليلى. انظر: معجم شواهد النحو الشعرية ص ٢٦٧، الشاهد رقم (٧٣).
(٨) شرح السيرافي ٢/٢٦ب.
(٩) بنات أوبر: ضربٌ من الكَمْأة. انظر: شرح السيرافي ٢/٢٠٤ب.
(١٠) انظر مذهب سيبويه في: الكتاب ٢/٩٥.

السيرافي أنَّ الاعتراض لجعلها معرفة، حيث يقول: «وكان أبو العبَّاس محمدُ بن يزيد يذهب إلى أن (ابن أوبر) نكرة، ويستدلُّ على ذلك بإدخال الألف واللام عليه في بيت قاله بعضُ الشُّعراء، وهو:

ولَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وعَساقِلاً   ولَقد نَهَيْتُكَ عن بناتِ الأَوْبَرِ

والقول ما قال سيبويه، وهذا البيتُ اضطرَّ شاعره إلى إدخال الألف واللام ... .

وقد قال الأصمعيُّ: أدخلوا الألفَ، واللامَ مضطرّين؛ لأنَّه قد عُرِف من كلامهم أنَّهم لا يُدخلون عليه الألف واللام»[1].

وسأسوق نصَّين للمبرد يتبيَّن من الأول أنَّه يُجيز أن يكون ما في البيت ضرورة، وأنَّه لا يرد على سيبويه ذهابه إلى أنَّ (بنات أَوْبَر) معرفة، وإنَّما يردُّ عليه في استدلاله على تعريفها.

ويتبيَّن من الثاني أنَّه يوافق سيبويه على أنَّها علمٌ.

فأمَّا النَّص الأول فقوله في (مسائل الغلط): «زعم أنَّ قولَهم لضربٍ من الكَمْأة: (هذا بنات أَوْبَر) معرفةٌ، وإنَّما حجَّتُه في تعريف هذا الضرب، وتنكيره تركُ صرفِ ما ينصرفُ منه في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة، فإذا يراه لا ينصرفُ علم أنَّه المعرفة؛ لأنَّه لو كان نكرةً انصرف، أو يراه مُنع من حرفي التعريف علم أنَّه لو كان نكرةً دخلا عليه ...، فأمَّا (بنات أوبر)؛ فلا دليل فيه بترك الصرف؛ لأنَّه (أَوْبَر) (أَفْعَل) الذي هو صفة، ولا ينصرفُ في معرفة، ولا نكرة، وقد دخل عليه حرفا التعريف، فدلّ على أنَّه كان قبل دخولهما نكرة، قال:

ولقد جنيتُكَ أَكْمُؤاً وعَساقِلاً   ولقد نهيتُكَ عَنْ بناتِ الأَوْبَرِ

وأمَّا الأصمعيّ فزعم أنَّهم أدخلوا الألف واللام مضطرين، وذهب إلى مثل ما قال سيبويه أنه معرفة، ولكنَّهم [اضطرّوا كما][2] اضطر الذي قال[3]:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ من أَسِيْرِها

(١) شرح السيرافي ٢/٢٠٤ب.

(٢) زيادة يقتضيها المعنى.

(٣) هو أبو النجم العِجْلي. انظر: شرح السيرافي ٢/٢٠٤ب، وانظر مصادر البيت في: معجم شواهد النحو الشعرية ص ٧٢٥، الشاهد رقم (٣٣٩٥).

فهـذا بمنزلـة (الحـارث)، و(العبَّاس) يجريـه كمـا كـان صفـة، ولا أرى بهـذا بـأسـاً»[١].

وأمَّا النصُّ الثاني فقوله في (المقتضب): «واعلمْ أنَّك إذا قلت: (جاءني عثمانُ، وعثمانٌ آخر) فجعلته نكرةً؛ قلتَ في هذا أجمعَ مثل ذلك، قلتَ: (هذا قُثَمُ، وقُثَمٌ آخر)[٢] ...، فأمَّا قوله:

ولَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وعَساقِلاً ولَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بِناتِ الأَوْبَرِ

فإن دخول الألف، واللام على وجهين:

أحدهما: أنْ يكون دخولُهما كدخولهما في (الفضل)، و(العبَّاس) على ما وصفتُ لك؛ لأنَّ (أَوْبَرَ) نعتٌ نكرةٌ في الأصل.

والآخر: على قولك: (هذا ابنُ عِرْسٍ آخر)[٣] تجعله نكرةً، كما تقول: (هذا زيدٌ من الزيدين)، أي: هذا واحدٌ ممَّن له هذا الاسم ...»[٤].

ومن الجدير بالذكر أنَّ اعتراض أبي العبَّاس لسيبويه -هنا- مبنيٌّ على فهم غير صحيح؛ ذلك أنَّ سيبويه لم يستدلَّ على تعريف (بنات أوْبر) بمنع الصرف، وإنَّما استدلَّ بامتناع دخول حرفي التعريف، وهذا ما نبَّه عليه ابن ولَّاد[٥] مستدلاً بقول سيبويه: «وقال ناسٌ: كلُّ (ابن أفعلَ) معرفةٌ؛ لأنَّه لا ينصرف. وهذا خطأٌ؛ لأنَّ (أفعلَ) لا ينصرف، وهو نكرةٌ»[٦].

وممَّا يؤكِّد استدلال سيبويه بامتناع دخول (أل) قوله: «ويدلُّك على أنَّ (ابنَ عِرْس)، و(أُمَّ حُبَيْن)، و(سامَّ أبْرَصَ)[٧]، و(ابنَ مَطَر) معرفةٌ أنَّك لا تُدْخِل في الذي أُضِفْنَ إليـه الألـفَ والـلامَ، فصار بمنزلة (زيدٍ)، و(عمرٍو)؛ ألا ترى أنَّك لا تقول: (أبـو الجُخَادب)»[٨].

---

(١) انظر: الانتصار ص ١٣٣.

(٢) قُثَم: الذكر من الضِّبعان. انظر: اللسان (قثم).

(٣) ابن عرس: دويبة دون السِّنَّور. انظر: اللسان (عرس).

(٤) المقتضب ٤/٤٨-٤٩.

(٥) انظر: الانتصار ص ١٣٤.

(٦) الكتاب ٢/٩٩.

(٧) سامّ أبرص: ضربٌ من الوزَغ، وهي دويبة. انظر: اللسان (سمم)، و(وزغ).

(٨) الكتاب ٢/٩٦، وأبو جُخادِب: ضرب من الجنادب والجراد أخضر طويل الرجلين. انظر: اللسان (جخدب).

الفصل السَّادس

التقويم

الحديث في هذا الفصل سيكون عن الأمور الآتية:

أولاً: مدى دقَّة المعترضين في نقل كلام سيبويه، وفهمه.

ثانياً: قوة الاحتجاج أو ضعفه.

ثالثاً: الاستقلال والمتابعة.

رابعاً: نظرة النحويين إلى الاعتراضات.

أولاً: مدى دقّة المعترضين في نقل كلام سيبويه، وفهمه:

للمعترضين في نقل كلام سيبويه مسلكان:

أحدهما: نقله بالمعنى، وهذا هو الأكثر.

والآخر: نقله باللفظ، وممَّن حرص على ذلك المبرد في (مسائل الغلط).

والغالب عندهم الدقة في النقل، والفهم، ولكنْ وجد عند بعضهم خلاف ذلك.

ويتّضح عدم الدقة في النقل من خلال المسائل الآتية:

- نصب خبر (ما) مع توسّطه بينها وبين اسمها[١].
- وقوع ما فيه (أل) نعتاً للمضاف إلى ما فيه (أل)[٢].
- (حَذَرك): معناها، وتصنيفها[٣].

ومن عدم الدقّة في الفهم ما جاء في المسائل الآتية:

- (أُحيّ) مُصغَّر (أَحْوى) من حيث الصرف وتركه[٤].
- أقسام الخبر[٥].
- العامل في المفعول المطلق إذا لم يُذكر معه فعله[٦].
- استشهاد سيبويه بقول العجّاج:

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٤).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٦).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٧).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٧).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (١٤).

ناج طواهُ الأَيْنُ .... الأبيات[١].

- تعرُّف النكرة المقصودة بالنِّداء[٢].
- وقوع (نار) صفةً كما تقع خبراً[٣].
- جعل سيبويه تاء جمع المؤنث السالم بمنزلة الواو والياء في جمع المذكر[٤].
- جمعُ (فِعال) جمع التكسير المنقول إلى العلمية[٥].
- تصغير (عطوَّد)[٦].
- تصغير (إبراهيم)، و(إسماعيل)[٧].
- علّة زيادة الميم في (مُفاعلة) مصدر (فَاعَلتُ)[٨].
- عطف ما خلا من (أل) على الاسم المقترن بها المضاف إليه اسم الفاعل المحلَّى بها[٩].
- روايتا نصب (يغضب)، ورفعه في بيت الغنويّ[١٠].
- حذف (أنْ) النَّاصبة للمضارع وإبقاء معناها فقط[١١].
- إطلاق سيبويه مصطلح (المجاري) على أنواع البناء[١٢].
- تعليل سيبويه لذكره علامات الإعراب وحركات البناء[١٣].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٥).
(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٦).
(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٠).
(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٩).
(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٧).
(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٣).
(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٦).
(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٥).
(٩) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٦).
(١٠) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٤).
(١١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٣).
(١٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٣).
(١٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٤).

- حكاية (مِن زيد)، و(عن زيد) بعد التسمية بهما[١].
- هل (أل) في (النَّاس) عوضٌ عن همزة (أناس)؟[٢].
- إدغام الهاء في الحاء[٣].

ثانياً: قوة الاحتجاج أو ضعفه:

من مظاهر قوة الاحتجاج عند المعترضين ما يأتي:

١ - الاحتجاج بالسَّماع الصَّريح، ومن ذلك ما تراه في المسائل الآتية:
- جمع (ظُبَة) جمع مذكر سالماً[٤].
- اختصاص بناء (أَفْعُل) بجمع التكسير[٥].
- مصدر (فَعَّل) المهموز اللام[٦].
- ورود (حَبَبْت) عن العرب[٧].
- حذف الصلة بعد هاء الغائب المسبوقة بساكن في حال الوصل[٨].
- حذف ياء الاسم المنقوص المحلَّى بـ(أل) في الوصل[٩].

٢ - الاحتجاج بما أثبته سيبويه نفسه، ومن ذلك ما جاء في المسائل الآتية:
- جمع (عِدة) -اسم رجل- جمع مذكَّر سالماً[١٠].
- تصغير (سل) المسمَّى به في لغة مَنْ قال: (سال)[١١].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٧).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٤).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٣٠).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٢).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٤).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٤).

(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٢).

(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٩).

(٩) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٣).

(١٠) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٣).

(١١) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٧).

- التسمية بالحرف الصحيح الساكن[١].
- حذف فاء الجواب في السَّعة[٢].

٣ - الاحتجاج بظاهر الشواهد، وعدم تأويلها، ومن ذلك ما في مسألتي:
- نعت (اللَّهُمَّ)[٣].
- العطف على معمولي عاملين مختلفين[٤].

٤ - القياس والنظر الصحيحان، ومن ذلك ما في المسائل الآتية:
- وقوع ما فيه (أل) نعتاً للمضاف إلى ما فيه (أل)[٥].
- تعدُّد الأسماء المنعوتة مع اختلاف العوامل فيها في اللفظ والمعنى[٦].
- جمع (فُعُول) المنقول من الجمع إلى العلمية[٧].
- تصغير (أَلَنْدَد)[٨].
- تصغير (فَعُولاء)[٩].
- النسب إلى (فُعَيل)، و(فَعِيل)[١٠].
- حذف (ما) من (كما) في ضرورة الشِّعر[١١].

ومن حججهم الضعيفة ما يأتي:

١ - رد الرواية، وقد تقدم بيانه في الفصل الأول، والثالث، والرابع.

٢ - ردّ الحكاية، وقد سبق تفصيله في الفصول المذكورة.

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٤).
(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٦).
(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٩).
(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٥).
(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٦).
(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٨).
(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٦).
(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٤).
(٩) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٥).
(١٠) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٠).
(١١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٢).

٣ - الإجماع المخروق، ومن ذلك ما فُصّل في مسألتي:

- رواية سيبويه لقول الشاعر:

يا صاحِ يا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ[١]

- بناء (فَعُلان) من (قويت)[٢].

٤ - التمسك بالأصل مع وجود القياس القوي، ومن ذلك ما في مسألة (إعمال لات عملَ ليس)[٣].

٥ - الاستدلال بالقياس في مقابلة النَّص عن العرب، ومن ذلك ما في مسألتي:

- تصغير (إبراهيم)، و(إسماعيل)[٤].

- لحاق هاء السكت بتاء الفاعل عند الوقف[٥].

٦ - التعليل بعلل منقوضة، ومن ذلك ما في المسائل الآتية:

- العلم المؤنَّث الثلاثيّ الساكن الوسط من حيث الصرف وتركه[٦].

- علّة تذكير (عَشر) مع المعدود المذكر في حال التركيب، وتأنيثه في حال الإفراد[٧].

- لحاق هاء السكت بتاء الفاعل عند الوقف[٨].

٧ - الطعن في الدليل، ومن ذلك ما يوجد في المسائل الآتية:

- تعدّي (فَعِل)، و(فَعِيل)[٩].

- حذف لام الأمر مع إبقاء عملها في ضرورة الشعر[١٠].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٨).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٨).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠١).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٦).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٢).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٤).

(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٣).

(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٢)، وانظر -أيضاً-: المسألة ذات الرقم (١٠٨).

(٩) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٧).

(١٠) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٨).

- حذف حركة الإعراب أو البناء، أوما وقع موقعها في الوصل في ضرورة الشعر[١].

٨ - القدح في قائل الدليل، ومن ذلك ما في مسألة: (استعمال لولاي ونحوها في كلام العرب)[٢].

وممَّا يُلحظ عند بعض المعترضين إطلاق الحكم بلا دليل، ومن ذلك منعُ الكوفيين رفع ظرف المكان المتصرف المعرفة خبراً إلا إذا كان المبتدأ اسم مكان، أو تملَّك المبتدأُ المكانَ وملأه[٣].

ومنه ذهاب الأخفش إلى أنَّ ما جُمع بألفٍ وتاء مبنيٌّ في حال النصب[٤].

ومنه منعُ المبرد وبعض النحويين وقوع الحال اسمَ فاعلٍ مؤكِّداً لعامل من لفظه[٥].

ثالثاً: الاستقلال والمتابعة:

من الأمور المسلَّمة في الدرس النحويّ ظاهرة التأثُّر بالسابقين، والتأثير في اللاحقين؛ ذلك لأنَّ النحو علمٌ يقتضي تحصيله شيوخاً وكتباً.

وتأثُّر المعترضين بسابقيهم ذو منحيين:

أحدهما: التأثُّر بالرأي والاعتراض.

والآخر: التأثر بالرأي فقط.

فمن الأول ما يأتي:

١ - تأثر المبرد بشيخه المازني في ردِّه تأويلَ سيبويه لقول الفرزدق:

فَأَصْبَحوا قَدْ أعادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ   إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ ما مِثْلَهم بشرُ[٦].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٥).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٦).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١١).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٠).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٩).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٤).

٢ - تأثر الزَّجاج وكثير من المتأخِّرين بالمبرّد في منعه تعدُّد الأسماء المنعوتة مع اختلاف عواملها في اللفظ والمعنى، واعتراضه لسيبويه في إجازته التعدُّد[١].

٣ - تأثُّر السِّيرافي بالمبرد في نقده لتوجيه سيبويه إعراب (أنَّكم) الثانية في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إذا مِتُّمْ وكُنْتُم تراباً وعظاماً أَنَّكُم مُخْرجون﴾[٢].

٤ - تأثُّر المبرد بشيخه المازني في تخطئته قول سيبويه: «فنفي هذا [أي: مررتُ بزيدٍ وعمرو]: (ما مررتُ بزيدٍ وما مررتُ بعمرو)»[٣].

٥ - تأثر المبرد بشيخه الجرميّ في ردِّه على سيبويه إجازتَهُ جمع (عِدَة) المسمَّى به جمع مذكَّرٍ سالماً[٤].

٦ - تأثر المازني، والمبرد بالأخفش في اعتراضه سيبويه في إجازته استعمال اسم الفاعل المشتق من العدد مع الأعداد المركبة لإفادة التصيير[٥].

٧ - تأثُّر السيرافي بالمبرد في نقده لقول سيبويه: «وأمَّا (فَاعَلْتُ) فإنَّ المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً (مُفاعلة)، وجعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أوّل حرفٍ منه»[٦].

٨ - تأثُّر المبرد بشيخه المازني في ردِّه على سيبويه إجازة تعدِّي (فَعِل)، و(فعيل)[٧].

٩ - تأثُّر المبرد بشيخه الجرمي في اعتراضه لسيبويه في تشبيهه (دخلت البيت) بـ(ذهبت الشام)، وجعله حرف الجر محذوفاً منهما[٨].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٨).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٢).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٣).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٣).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٢).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٥).

(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٧).

(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٦).

١٠ - تأثُّر المبرد بشيخه المازني في تغليط قول سيبويه -بعد أنْ ذكر إجراء فعل القول مجرى (ظنّ)-: «وإنْ شئت رفعت بما نصبت»[١].

١١ - تأثُّر السيرافي بالمبرد في اعتراضه قول سيبويه: «وإنْ لم يقولوا: (حَبَبْتُ)»[٢].

١٢ - تأثُّر المبرد بشيخه الجرمي في نقده مذهب سيبويه في التسمية بالحرف الصحيح الساكن[٣].

١٣ - تأثُّر المبرد بالأصمعي في اعتراضه لسيبويه في استشهاده لحذف (ما) من (إمَّا) في الشعر بقول النَّمِر بن تولب:

سَقَتْهُ الرَّواعدُ مِنْ صَيِّفٍ وإنْ مِنْ خريفٍ فَلَنْ يَعْدَما[٤]

١٤ - تأثُّر أبي بكر مَبْرمان بشيخه المبرد في ردّه مذهب الخليل وسيبويه في قول الشاعر:

أَتَغْضَبُ إنْ أُذنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا جِهاراً ولم تَغْضَبْ لقَتْلِ ابنِ خازِمِ[٥]

١٥ - تأثُّر المازني بشيخه الأخفش في تغليطه تعليل سيبويه لذكره علامات الإعراب، وحركات البناء[٦].

١٦ - تأثُّر المبرد بالأصمعي في ردّه إجازةَ حذف حركة الإعراب في الوصل في ضرورة الشعر[٧].

١٧ - تأثُّر المبرد بشيخه الجرمي في نقده اعتراض سيبويه للنحويين في قولهم: «يُجازى بكلِّ شيءٍ يُستَفْهم به»[٨].

١٨ - تأثُّر المبرد، والسيرافي بالأخفش في تغليطه قولَ سيبويه: «وممَّا قالت

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٩).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٢)

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٤).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٠).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٥).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٤).

(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٥).

(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٦).

العرب في إدغام الهاء في الحاء قولُه:

كأنَّها بَعْدَ كَلالِ الزَّاجِرِ ومسحِي مَرُّ عُقابٍ كاسِرِ

يريدون: (ومَسْحِه)»[١].

ومن الثاني -وهو التأثُّر بالرأي فقط- ما يأتي:

١ - تأثُّر بعض البصريين بمذهب المازني في علّة امتناع جزم الاسم[٢].

٢ - تأثُّر ثعلب بمذهب أصحابه الكوفيين في اعتراضه سيبويه في جعله المستثنى بدلاً من المستثنى منه[٣].

٣ - تأثُّر المبرد بأبي عمرو بن العلاء، والأصمعي، والمازني في منعهم مجيء اسم فعل الأمر معدولاً عن فعلٍ رُباعي[٤].

٤ - تأثُّر المبرد بشيخه المازني في تصغير (عِشْوَلّ)[٥].

٥ - تأثُّر المبرد بشيخه المازني في تصغير (إبراهيم)، و(إسماعيل)[٦].

٦ - تأثُّر المبرد بأبي عمرو بن العلاء والمازني في تصغير (هارٍ)، و(يَضَع) المسمَّى به وما أشبههما[٧].

٧ - تأثُّر السيرافي بالمبرد في جعله حذف ياء (فَعِيل)، و(فُعَيل) في النسب قياساً مطَّرداً[٨].

٨ - تأثُّر ثعلب بمذهب أصحابه الكوفيين في إنكاره على سيبويه إجازته نحو (هذا ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ)[٩].

٩ - تأثُّر المبرد بقول أبي زيد الأنصاري في مصدر (فَعَّل) المهموز اللام[١٠].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٣٠).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٣١).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٨).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٦١).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٦).

(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٨).

(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٠).

(٩) انظر: المسألة ذات الرقم (٧١).

(١٠) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٤).

١٠ - تأثُّر الزجاج بشيخه المبرد في جعله (مغاراً) في قول الشاعر:

مُغار ابنِ همَّامٍ على حيِّ خَثْعَما

مصدراً أقيم مُقام الظرف[١].

١١ - تأثُّر السيرافي بشيخه الزجاج في توجيهه جزمَ (أكُنْ) في قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وأكُنْ مِنَ الصَّلحين﴾[٢].

١٢ - تأثُّر الجرمي بشيخه الأخفش في إجازته تعدِّي (دخل) بنفسه[٣].

١٣ - تأثُّر السيرافي بالمبرد في اختياره حذف حرف الصِّلة بعد هاء الغائب المسبوقة بساكن في الوصل مطلقاً[٤].

١٤ - تأثُّر السيرافي بأبي حاتم السجستاني في ذهابه إلى أنَّ أصل عين (حيَّة) واو[٥].

١٥ - تأثُّر المبرد بشيخه الجرميّ في ذهابه إلى قلب الواو الثانية في (قَوُوان) ياء، إذا لم تُدْغَم الواو في الواو[٦].

ويُلحظ ممَّا تقدَّم أنَّ العلماء المتأثَّر بهم على ثلاثة أقسام:

الأول: علماء الاتّجاه النَّحوي للمعترض، وهذا ما يظهر عند ثعلب في مسألتي:

- إتباع المستثنى للمستثنى منه[٧].
- إفادة الوصف على وزن (فاعل) بعض العدَّة في حال التركيب[٨].

والثاني: أحد شيوخ المعترض، كتأثُّر الجرمي، والمازني بشيخهما الأخفش، وتأثر المبرد بشيخيه: الجرمي، والمازني، وتأثر الزجاج، وأبي بكر السَّراج، وأبي بكر مبرمان بشيخهم المبرد، وتأثر السيرافي بشيخه الزجاج.

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٩).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٥).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٨٦).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٩).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٦).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٨).

(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٣١).

(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (٧١).

والثالث: أحد شيوخ الاتّجاه النَّحوي للمعترض، ومن ذلك تأثُّر المبرد بالأصمعيّ في مسألتي:

- حذف (ما) من (إمَّا) في ضرورة الشِّعر[١].
- حذف حركة الإعراب والبناء، وما وقع موقعها في الوصل في ضرورة الشعر[٢].

ومنه تأثُّر المبرد، والسِّيرافي بالأخفش في مسألة: (إدغام الهاء في الحاء)[٣].

ومنه -أيضاً- تأثُّر السيرافي بالمبرد في المسائل الآتية:

- إعراب (أنّكم) الثانية في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إذا مِتُّمْ وكُنْتُمْ تُرَاباً وعِظاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾[٤].
- النسب إلى (فُعَيل)، و(فَعِيل)[٥].
- علّة زيادة الميم في (مُفاعلة) مصدر (فاعَلت)[٦].
- ورود (حَبَبْت) عن العرب[٧].

ولا يعني ما تقدَّم أنَّ المعترضين لم يكن لهم آراء ابتدعوها، فقد ذهب بعضهم مذاهب لم يُسبقوا إليها، ومن تلك المذاهب ما يأتي:

١ - منع صرف العلم المؤنَّث الثلاثيّ الساكن الوسط إلا في الشِّعر، وهذا المذهب للزَّجاج[٨].

٢ - لغة الحجازيين في (فَعَالِ) هي القياس، وهذا القول للمبرد[٩].

٣ - وجوب صرف (أَفْعَل) في نحو (هذا رجلٌ أَفْعَل)، وهذا المذهب للمازني[١٠].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٠).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (١١٥).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٣٠).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٤٢).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٠).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٧٥).

(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٢).

(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (٤).

(٩) انظر: المسألة ذات الرقم (٥).

(١٠) انظر: المسألة ذات الرقم (٩).

٤ - جواز نعت (اللهمّ)، وهذا القول للمبرد[١].

٥ - إعراب (أيّ) في أسلوب الاختصاص مبتدأ، ومبتدع هذا المذهب السيرافي[٢].

٦ - منع ترخيم غير المنادى على لغة مَنْ ينتظر في الضَّرورة، وصاحب هذا الرأي المبرد[٣].

٧ - منع نصب الاسم المشغول عنه عطفاً على الجملة الصغرى من الجملة ذات الوجهين، إذا كانت الجملة المعطوفة خالية من ضمير يعود إلى المبتدأ في الجملة الكبرى، وصاحبا هذا القول هما: الأخفش، والزِّيادي[٤].

٨ - منع وقوع (خزّ)، و(حديد)، ونحوهما من الأسماء الجامدة اللازمة أحوالاً، وهذا المذهب للمبرد[٥].

٩ - إعراب (غير) مفعولاً له في قول الفرزدق:

وما سجنوني غيرَ أنّي ابنُ غالب ....

وصاحب هذا التوجيه المبرد[٦].

١٠ - إعراب (مثل) حالاً في قول الفرزدق:

فأصْبَحوا قد أعادَ اللّهُ نِعْمَتَهم إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذ ما مثلَهم بَشَرُ

وصاحب هذا التوجيه المازني[٧].

١١ - منع وصف المضاف إلى ما فيه (أل) بما فيه (أل)، ومبتدع هذا المذهب المبرد[٨].

١٢ - منع تعدُّد الأسماء المنعوتة إذا اختلفت عواملها في اللفظ، والمعنى، وأول

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (١٩).
(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٢١).
(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٢).
(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٤).
(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٧).
(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٢).
(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٤).
(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٦).

من ذهب إلى هذا المبرد[١].

١٣ - التّسوية بين وقوع أسماء الأجناس والجواهر نعوتاً ووقوعها أحوالاً، وهذا القول للسّيرافيّ[٢].

١٤ - جمع المؤنث السالم مبنيٌّ في حال النَّصب، وأول من قال هذا القول الأخفش[٣].

١٥ - منعُ جمع (أبٍ)، و(أخٍ) جمعَ مذكَّرٍ سالماً، وهذا المذهب للجرميّ[٤].

١٦ - منع جمع (عدة) -اسم رجلٍ- جمعَ مذكَّرٍ سالماً، وأول من قال بهذا الجرمي[٥].

١٧ - منع جمع (قِدْر) على (أَفْعُل)، وصاحب هذا القول الجرمي[٦].

١٨ - حذف الميم، والنون الزائدتين من (مُقْعَنْسِس) في التَّصغير، وهذا الرأي للمبرد[٧].

١٩ - وجوب إبقاء الواوين في تصغير (عَطَوَّد)، وهذا القول للمبرد[٨].

٢٠ - ترك إدغام الدالين في تصغير (أَلَنْدَد)، وهذا القول -أيضاً- للمبرد[٩].

٢١ - إثبات الواو في تصغير (فَعُولاء)، وهذا الرأي -أيضاً- للمبرد[١٠].

٢٢ - وجوب إبقاء واو (فَعُولة) في النسب، وهذا المذهب -أيضاً- للمبرد[١١].

٢٣ - إنكار ورود (أُتِيّ) اسماً مفرداً، وهذا القول للأصمعيّ[١٢].

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٨).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٣٩).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٠).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٥١).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٣).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (٥٥).

(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٢).

(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٣).

(٩) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٤).

(١٠) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٥).

(١١) انظر: المسألة ذات الرقم (٦٩).

(١٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٨١).

٢٤ - إنكار اتّصال (لولا) بضمائر الجر، ومبتدع هذا القول المبرد[١].

٢٥ - المحذوف من (لاه أبوك) لام التعريف، واللام الأصلية، وأوّل من قال ذلك المبرد[٢].

٢٦ - (إنْ) في قول الشاعر:

أَتَغْضَبُ إن أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا ....

هي المخففة من الثقيلة، وليست شرطية، وقائل هذا المازني[٣].

٢٧ - منع حذف لام الأمر وإبقاء عملها مطلقاً، ومبتدع هذا القول المبرد[٤].

٢٨ - جواز حذف هاء السَّكت من العلم المرخَّم بحذف التاء على لغة من ينتظر في غير الشعر، وهذا القول للسِّيرافي[٥].

٢٩ - تصحيح الهمزة في جمع (مُطاءٍ)، ومبتدع هذا الرأي المازني[٦].

رابعاً: نظرة النحويين الخالفين إلى الاعتراضات، وأثرها فيهم:

عُني النحويون الخالفون بالاعتراضات التي أثرت الدرس النحويّ عندهم، فمنهم مَنْ ناقشها في مَدْرَج كتابٍ، ومنهم مَنْ أفرد لبعضها سِفْراً، كابن ولّاد الذي ألَّف كتاباً سمَّاه (الانتصار)، وردَّ فيه اعتراضات المبرد لسيبويه.

ويعود ذلك الاهتمام -في نظري- إلى سببين:

أحدهما: أنَّ المُعْتَرَض له شيخُ النحويين، أبو بشر، رحمه الله، صاحب البحر الذي عبَّ منه النحويون الخالفون من غير استثناء، وصدروا عنه في مؤلفاتهم.

---

(١) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٦).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٩٨).

(٣) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٥).

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (١٠٨).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (١١١).

(٦) انظر: المسألة ذات الرقم (١٢٧).

والآخر: أنَّ المعترضين علماءُ متقدِّمون، ومن رؤوس النحويين، فكان من الطبعيّ تناقُل آرائهم، ومناقشاتهم.

وممَّا لحظته عند دراستي لمواقف النحويين الخالفين من الاعتراضات ما يأتي:

١ - أنَّ الاتّجاه الغالب عند أكثرهم هو الانتصار لسيبويه.

٢ - أنَّ منهم مَنْ تعصَّب لسيبويه، فتكلَّف في تأويل كلامه، ومن أبرز مَنْ وُجِد عنده ذلك ابن ولاّد[١].

٣ - أنَّ منهم مَنْ اقتفى أثر المعترضين في فهم بعض نصوص سيبويه فهماً غير صحيح[٢].

٤ - أنَّ منهم مَنْ لم يدرك حقيقة بعض الاعتراضات[٣].

٥ - أنَّ بعضهم سلك سبيل التأويل في دفع استدلال المعترضين بشواهد سماعيّة[٤].

٦ - أنّهم أضافوا شواهد شعرية، ونثرية، أغلبُها لتعضيد آراء سيبويه[٥].

٧ - تعدُّد أقوال بعضهم في المسألة الواحدة، ومن أبرز هؤلاء الفارسيّ[٦]، وابن مالك[٧]، وأبو حيَّان[٨]، وابن هشام[٩].

٨ - عدم تحقُّق بعضهم من رجوع المعترضين عن بعض اعتراضاتهم[١٠].

٩ - أنَّ ابن سيده في (المخصَّص)، وابن يعيش متأثِّران بآراء السِّيرافي في (شرح

---

(١) انظر -مثلاً-: المسائل ذوات الأرقام: (٧٥، ٩٤، ١٠٦).

(٢) انظر -مثلاً-: المسألة ذات الرقم (١٤)، والمسألة ذات الرقم (١٦).

(٣) انظر: المسائل ذوات الأرقام: (٧، ٨، ٣٥، ٣٧).

(٤) انظر: المسائل ذوات الأرقام: (٤٥، ٥٤، ٨٠).

(٥) انظر: المسائل ذوات الأرقام: (٢٢، ٢٨، ٥٢، ٧٧، ٧٨، ٩٦، ١٠٨، ١١٥).

(٦) انظر: المسائل ذوات الأرقام: (١، ١٦، ٣٤).

(٧) انظر: المسألة ذات الرقم (٢)، والمسألة ذات الرقم (٦٥).

(٨) انظر: المسألة ذات الرقم (١)، والمسألة ذات الرقم (٥٢).

(٩) انظر -مثلاً-: المسألة ذات الرقم (٣١).

(١٠) انظر: المسائل ذوات الأرقام: (٢، ١٠١، ١٠٤).

الكتاب)، وقد نقلا كثيراً من نصوصه، واقتفيا أثره في انتصاراته لسيبويه، واعتراضاته له[١].

١٠ - أنَّ ابنَ مالك كان له أثَرٌ واضحٌ في شُرَّاح (التّسهيل)، وبخاصة المرادي، وابن عقيل، والسَّلسيليّ.

١١ - أنَّ ابن مالك من أبرع من قرؤوا (الكتاب)، وعرفوا منهج صاحبه، ومصطلحاته[٢]، وله وقفاتٌ مع بعض نصوصه الغامضة التي لم أجد أحداً شرحها شرحاً أشفَّ من شرحه[٣].

١٢ - أنَّ من أبرز الظواهر التي تميَّز بها نحوُ ابن مالك، وكان لها أثر في اختياراته ظاهرتين:

الأولى: الاستشهاد بالحديث، وبخاصة في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح)[٤].

والثانية: مفهوم الضرورة عنده، وهو ما لا مندوحة للشاعر عنه[٥].

١٣ - أنَّ ابن يعيش في أكثر كلامه ناقلٌ، وليس صاحب رأي، فهو كالسّيوطيّ، وإن لم يُصرِّح بأسماء من نقل عنهم[٦].

---

(١) انظر: المسائل ذوات الأرقام: (١٨، ٢١، ٢٤، ٣٩، ٤٨، ٥١، ٦٨، ٧٧، ٨١، ٩٥، ١٢٥).

(٢) انظر: المسألة ذات الرقم (٢٧)، والمسألة ذات الرقم (٣٥).

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٤٨، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٧١-٢٧٣.

(٤) انظر: المسألة ذات الرقم (٢)، والمسألة ذات الرقم (٧٨).

(٥) انظر: المسألة ذات الرقم (١٣)، والمسألة ذات الرقم (١٠٨).

(٦) وقد أوقعه ذلك -أحياناً- في التناقض، انظر: المسألة ذات الرقم (١)، والمسألة ذات الرقم (٢٩).

الخاتمة

وبعد هذه الرحلة الطويلة مع سيبويه، وبحره، والمعترضين أسجّل في ذيل البحث أهم ما انتهيت إليه من نتائج:

١ - أنَّ من تلاميذ سيبويه إبراهيم بن سفيان الزِّياديّ، ولم يذكره أحدٌ من المحدثين الذين درسوا حياة سيبويه.

٢ - أنَّ ممَّن أخذوا عن سيبويه ابنَ عائشة، أبا عبد الرحمن، عبيد الله بن محمد التيميّ، ومحمد بن سلام الجمحيّ، ولم يذكرهما -أيضاً- دارسو حياة سيبويه المحدثون.

٣ - أنَّ سيبويه شرع في تأليف (الكتاب) بعد وفاة شيخه الخليل، وقد أثبت ذلك بأدلةٍ ذُكِرت في التمهيد.

٤ - أنَّ ما أطلقته بعض كتب التراجم -وهو أنَّ سيبويه لم يُقرأ عليه كتابه- غير صحيح، فقد قرأ عليه بعضَه الأخفشُ الأوسط، والزِّياديّ.

٥ - أنَّ حكاية بعضهم أنَّ سيبويه أوّلُ مَنْ دُفِن معه كتابه وصايةً منه أشبه بالأسطورة.

٦ - أنَّ ما ذكره ابن كثير -وهو أنَّ السِّيرافيّ لم يُتمّ شرح الكتاب- غير صحيح.

٧ - أنَّ من أهم ملامح منهج السِّيرافيّ في شرحه المحافظةَ على ترتيب أبواب (الكتاب)، وأسمائها، وإيراد نص سيبويه، وإضافة بعض الأبواب، والعناية بمسائل الخلاف، وشواهد سيبويه الشِّعريّة، وتحقيق نصّ (الكتاب).

٨ - أنَّ السِّيرافيّ -مع أخذه على غيره رد الرواية، والقراءة- ردَّ بعضَ القراءات، وبعض الروايات.

٩ - أنَّ السِّيرافيّ لم يستشهد بالحديث النبوي إلا لمسائل لغوية، وتعضيد بعض الأحكام النحوية الثابتة بشواهد أُخَر.

١٠ - أنَّ الأعلم في (النكت) اختصر (شرح السيرافي)، ولم يُشر إليه.

١١ - أنَّ ابن سيده نقل في (المخصص) أبواباً من (شرح السيرافي)، ونسب بعضها إلى السيرافي، وبعضها إلى أبي علي الفارسيّ، ولم يعز أكثرها إلى أحد.

١٢ - أنَّ ابن يعيش في (شرح المفصل) نقل نصوصاً كثيرةً من (شرح السيرافي)، ولم ينبِّه على ذلك.

١٣ - تصحيح كثيرٍ من الآراء التي نُسبت ضُلَّة إلى سيبويه، أو غيره من النحويين.

١٤ - الكشف عن كثير من ملامح منهج سيبويه، ومنها: عدم الاعتداد في بعض المواضع باللبس، والقياس على الشاهد الواحد إذا لم يرد في بابه سواه، والعناية بالمعنى، وعدم اطّراح اللفظ، والنَّص على القراءة المخالفة للقراءة المشهورة، وإطلاق المصطلح الواحد على أكثر من شيء، وتعدُّد المصطلحات، أو الترادف في المصطلح، وعدم الاعتداد في بعض المواضع برسم المصحف، واستخدام أسلوب التغليب.

١٥ - إبطال قول ثعلب: إنَّ سيبويه عُنِي بالمعنى، ولم يلتفت إلى اللفظ.

١٦ - الكشف عن مراد سيبويه ببعض العبارات المبهمة، ومنها (لا يحسن)، فقد ثبت أنّه يريد بها (لا يجوز) في كثير من المواضع.

١٧ - الكشف عن مراد سيبويه ببعض المصطلحات، ومنها مصطلح (القلب)، و(الإدغام)، و(الخبر).

١٨ - الكشف عن بعض أخطاء النُّسَّاخ في نص (الكتاب) التي لم تُصحَّح بَعْدُ.

١٩ - أنَّ التعصُّب المذهبيّ عند الكوفيين أقوى منه عند البصريين؛ ولذا وجدنا الأخفش، والزِّياديّ، والجرميّ، والمازنيّ، والمبرّد يخطِّئون شيخَ مذهبهم سيبويه، ولا نكاد نجد ذلك عند الكوفيين، حتَّى إنَّ ثعلباً لما خطَّأ هشام ابن معاوية الكوفي؛ أرجع ذلك إلى سلوكه سبيل سيبويه.

٢٠ - أنَّ اعتراضاتِ الكوفيين لسيبويه أقلُّ من اعتراضات البصريين، وسبب ذلك أنَّ الكوفيين لم يريدوا توجيه النقد لسيبويه وكتابه، حتَّى لا يظهر أنّهم أفادوا منه.

٢١ - أنَّ الأصمعيّ من أشدّ العلماء البصريين تعصُّباً على سيبويه، وقد ردّ إحدى رواياته، وطعن في أحد شواهده.

٢٢ - أنَّ المبرّد في ردّه للروايات المخالِفة للقياس عنده متأثّر بشيخيه: الجرميّ، والمازنيّ.

٢٣ - أنَّ المبرّد لم يرجع عن آرائه في (مسائل الغلط) كلّها، وإنَّما رجع عن ألفاظه القاسية.

٢٤ - أنَّ الكوفيين ردُّوا بعض الروايات، وهذا يدعو إلى إعادة النظر في القول المشهور: إنَّ الكوفيين يحترمون السَّماع.

٢٥ - الكشف عن مرحلة متقدّمة من مراحل الاعتراض في الدرس النحويّ، وذلك ببيان أسبابها، وأنواعها، وأساليبها، وأدلَّتها.

٢٦ - أنَّ أهمَّ ما يُلحظ في اعتراضات تلك المرحلة قلّة الاعتراض للحدود، وعدم الاحتجاج بالحديث، والتعصُّب على سيبويه، وعدم العناية بتعليل الاعتراض، وتأويل الشواهد.

٢٧ - الكشف عن كثير من أسباب الاضطراب في فهم كلام سيبويه.

٢٨ - أنَّ من الظواهر البارزة في الدرس النحويّ تعدُّد أقوال العالم الواحد في المسألة الواحدة، وممن ظهر عنده ذلك الأخفش، والمبرّد، والفارسيّ.

٢٩ - أنَّ من المآخذ على السيرافي الاختصار المخلّ في بعض المواضع، وعدم عزو كثير من الاعتراضات إلى أصحابها، وعدم التحقُّق من أنَّ المعترض لم يرجع عن الاعتراض، والتكلُّف -أحياناً- في تأويل كلام سيبويه، وعدم الدقّة في نقل بعض الاعتراضات.

٣٠ - أنَّ أكثر الاعتراضات قامت على حجج ضعيفة، ومنها: ردُّ الرواية، والإجماع المخروق، والاستدلال بالقياس في مقابلة النص، والطعن في الدليل، والقدح في قائله.

كما أنَّ كثيراً منها مبنيٌّ على فهمٍ غيرِ صحيح.

الفهارس

أولاً: فهرس الآيات [1]

(١) ملحوظة: إذا وردت الآية أكثر من مرة في مسألة واحدة اكتفيت بذكر الموضع الأول، وهذا المنهج سرت عليه في فهارس الشواهد جميعها.

ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار

الشاهد	الصفحة
إلا طارقاً يطرقُ بخيرٍ يا رحمٰن	٧٢
فما أنت وعثمان؟	٢١٨
فذهبتُ ألتفتُ فإذا رجلٌ أحمرُ، جسيمٌ، جعدُ الرأس، أعورُ عينه اليمنى ...	٤٥٢
كلُّ النَّاسِ أفْقه منك يا عمرُ	١٩٢
ليس من أصحابي إلا مَنْ لو شئتُ لأخذتُ عليه ليس أبا الدَّرداء	٣
وأقرع بن حابس	٧٨

ثالثاً: فهرس أقوال العرب النثرية[١]

---

(١) انظر الملحوظة المذكورة في الصفحة الأولى من فهرس الآيات.

رابعاً • فهرس الأشعار[١]

القافية	البحر	القائل	الصفحة
صمَّاءْ	مشطور السريع	غيلان الربعيّ	٥٧١
الماءْ	=	=	٥٧١
الإلقاءْ	=	=	٥٧١
الشِّيشاء	=	=	٥٧١
وماءُ	الوافر	حسَّان بن ثابت	١٤٤
السَّيْسابْ	الرجز	رؤبة	١٨٩
الضَّبابْ	=	=	١٨٩
أصهبا	الطويل	ربيعة بن مقروم الضَّبِّي	٥٣١
تحلّبا	=	=	٥٣١
تذهبا	الرجز	ـــــــ	٦٣٦
نسْبا	=	ـــــــ	٥٨٨
نحْبا	=	ـــــــ	٥٨٨
طيبا	الخفيف	ابن الرُّقيات	٤٦٦
تطيبُ	الطويل	أعشى همدان، أو المخبل السعديّ، أو مجنون ليلى	٧٤٢
فيجيبُ	=	ـــــــ	١٩٨
لغريبُ	=	ضابئ البرجمي	١٣٢
نصيبُ	=	ـــــــ	٥٦٣
ذيبُ	البسيط	ـــــــ	٥٥٨، ٧٢٣
العَربُ	=	جرير	٥٩٢
يكتسبُ	=	ذو الرُّمَّة	٥٠٦

(١) انظر: الملحوظة المتقدمة في الصفحة الأولى من فهرس الآيات.

(١) هذه رواية المبرد، ورواية السيرافي مخالفة لها في اللفظ والمعنى.

القافية	البحر	القائل	الصفحة
صَرَدا	الرجز	______	١٧٤
بَرَدا	=	______	١٧٤
والبعدُ	الطويل	الحطيئة	٩٠
قيودُها	=	______	٥٦٣
فديدُ	الوافر	زيد الخيل	٤٤٣
بأسْعُدِ	الطويل	كثيِّر عزَّة	٧٦
المتجرِّدِ	=	طرفة بن العبد	٤٥٠
مخلدي	=	=	٥٤٢
البلدِ	البسيط	الرَّاعي النميري	٥٨٧
جَهْدِ	الوافر	أُحيحة بن الجلاح أو ابن الأسلت	٥٦١
الإثْمِدِ	الكامل	خفاف بن نَدبة السُّلميّ، وزُعم أن ابن المقفع وضعه	٧٠١
ودادِ	=	الأعشى	٦١٠
الأسدِ	المنسرح	الفرزدق	٧٣
والخَصَرْ	الطويل	امرؤ القيس	١٩٥
مُضَرَ	=	لبيد بن ربيعة	٣٧٥
بواكرْ	مجزوء الكامل	الحطيئة	٢٩١
مواقرْ	=	=	٢٩١
حضاجرْ	=	=	٨١
صاغرْ	=	الكميت بن زيد	٢٩١
سيَّارْ	الرجز	ربيعة بن مكدَّم	٦٣٠
كالدينارْ	=	=	٦٣٠
وانتظارْ	الرمل	عدي بن زيد العبادي	١١٨
البدرا	الطويل	ابن الرُّقيات	٤٤٣
تُعَقَّرا	=	النابغة الجعدي	٣١٧

(١) أول البيت: (أغرّ ...).

(٢) أول البيت: (كريمٌ ...).

(٣) أول البيت: (يدعْنَ ...).

(٤) أول البيت: (بمعترك ...).

خامساً: فهرس الأعلام

سادساً: ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات، والرسائل العلمية:

- اعتراضات السُّهيلي على النحاة، جمعاً، ودراسةً، رسالة ماجستير، تقدَّم بها الأخ عبد الله بن زيد آل داود إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- إعراب الحماسة (الجزء الثاني)، لأبي الفتح عثمان بن جنِّي، مصورة فلمية بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وتحمل الرقم (١٨١٤).
- الأغفال، لأبي علي الفارسيّ، مصورة فلمية بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ورقمها (٨٧٣٢).
- الانتصار، لابن ولَّاد، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (٧٠٥) نحو.
- التذييل والتكميل، لأبي حيَّان الأندلسي، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (٦٢) نحو.
- شرح التسهيل، لابن قاسم المرادي، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (٦٥٣) نحو.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (١٣٧) نحو.

  ومصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (١٣٦) نحو.

  ومصورة جامعة الملك سعود عن نسخة المكتبة السليمانية ذات الرقم (١١١٣).
- شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن الرماني، نسخٌ فلمية بمكتبة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، وتحمل الأرقام الآتية: (١٠٩٠٥، ١٠٩٠٦، ١٠٩٠٧، ١٠٩٠٨).
- شرح كتاب سيبويه (الجزء الأول)، لقاسم بن علي الصَّفار، مصورة عن نسخة كوبريلي ذات الرقم (١٤٩٢).

- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، مصورة فلمية بمكتبة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، تحمل الرقم (٩٩١).

ثانياً: المطبوعات:

- ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تأليف عبد اللطيف بن أبي بكر الشَّرجي الزَّبيدي، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- آثار البلاد وأخبار العباد، تصنيف الإمام العالم زكريا بن محمد بن محمود القزويني، دار صادر، بيروت.
- الآثار الرفيعة في مآثر بني ربيعة، تأليف محمد بن إبراهيم بن يوسف الرَّبعي، الشهير بابن الحنبلي، تحقيق الدكتور عبد العزيز الهلابي، من منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.
- الأبّذي النحوي، تأليف الدكتور سمير أحمد عبد الجواد، المطبعة الفنية، القاهرة، ١٩٩١م.
- أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، تأليف محمد عبد الخالق عضيمة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ .
- أبو علي الفارسيّ: حياته، ومكانته بين أئمة التفسير العربية، وآثاره في القراءات والنحو، تأليف الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمَّى منتهى الأماني والمسرَّات في علوم القراءات، تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنَّا، حقَّقه وقدَّم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب (بيروت)، ومكتبة الكليات الأزهرية (القاهرة)، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- أثر النحاة في البحث البلاغي، تأليف الدكتور عبد القادر حسين، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، تاريخ الإيداع: ١٩٧٥م.
- إحكام صنعة الكلام، لأبي القاسم الكلاعي، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الثقافة، بيروت.
- أخبار أبي القاسم الزَّجاجي، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م، (من منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية).

- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، صنعة أبي سعيد السِّيرافي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشِّعرية، تأليف الدكتور حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- أخلاق الوزيرين (مثالب الوزيرين الصاحب بن عباد وابن العميد)، تأليف أبي حيان التوحيديّ، حقَّقه وعلق حواشيه محمد بن تاويت الطنجي، دار صادر بيروت، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- أدب الإملاء والاستملاء، تأليف الإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميميّ السَّمعاني، تحقيق ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- أدب الكاتب، تصنيف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، حققه وضبط غريبه، وشرح أبياته والمهم من مفرداته محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الرابعة، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.
- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، تأليف أبي حيان الأندلسيّ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النَّماس، طبع الجزء الأولى طبعته الأولى سنة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م بمطبعة النسر الذهبي بالقاهرة، وطبع الجزء الثاني طبعته الأولى سنة ١٤٠٨هـ =١٩٨٧م بمطبعة المدني بالقاهرة، وطُبع الجزء الثالث طبعته الأولى سنة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م بمطبعة المدني بالقاهرة.
- الإرشاد إلى علم الإعراب، تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد القرشيّ الكيشي، تحقيق الدكتور عبد الله البركاتي، والدكتور محسن العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ =١٩٨٩م.
- الأزمنة والأمكنة، تأليف الشيخ أبي علي المرزوقي الأصفهاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- الأزهيَّة في علم الحروف، تأليف علي بن محمد النحويّ الهرويّ، تحقيق عبد المعين الملُّوحي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.
- الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية، والزيادات على ما أورده فيه مهذباً،

تأليف أبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي، حققه واعتنى به وعلّق عليه الدكتور حنّا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ =١٩٨٧م.

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف ابن عبد البر النمري القرطبي، مطبوع بهامش (الإصابة). انظر: الإصابة.
- أسرار العربية، تأليف الإمام أبي البركات الأنباري، عُني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م. (من منشورات المجمع العلمي العربي بدمشق = مجمع اللغة العربية).
- أسماء جبال تهامة وسكانها وما فيها من القرى وما ينبت عليها من الأشجار وما فيها الماء، تأليف عرّام بن الأصبغ السُّلمي، تحقيق عبد السلام هارون، ضمن الجزء الثاني من (نوادر المخطوطات)، طبْع مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.
- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء مَنْ قُتِل من الشعراء، تأليف أبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، ضمن الجزء الثاني من (نوادر المخطوطات)، طبْع مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تأليف عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر في النحو، تأليف الشيخ العلامة جلال الدين السّيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.
- الاشتقاق، تأليف أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت، مصورة عن طبعة مطبعة السعادة بمصر.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تأليف عبد الله بن السِّيد البطليوسي، تحقيق الدكتور حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ =١٩٧٩م.

- إصلاح ما غلط فيه أبو عبد الله النمري في «معاني أبيات الحماسة»، تأليف أبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني، حققه وقدم له الدكتور محمد علي سلطاني، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ =١٩٨٥م.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، تاريخ الإيداع ١٩٨٧م.
- الأصمعيات، اختيار الأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قريب، تحقيق وشرح أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- الأصول في النحو، تأليف أبي بكر محمد بن سهل بن السَّراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- أصول النحو العربي، تأليف الدكتور محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- الأضداد، تأليف أبي حاتم السجستاني، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- الأضداد، تأليف أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- أعجب العجب في شرح لامية العرب، تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم حوّر، سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، المكتبة الثقافية، بيروت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- إعراب القراءات السبع وعللها، تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، حققه وقدم له الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- إعراب القرآن، تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

- الأعلام، تأليف خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٩٨٩م.
- الأغاني، تأليف أبي الفرج الأصفهاني، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- الإغراب في جدل الإعراب، تأليف أبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م.
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة النحوي، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، دار الشؤون الثقافية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، تأليف أبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، حققه وقدم له سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- الأفعال، لابن القوطية، تحقيق علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
- الأفعال، تأليف أبي عثمان سعيد بن محمد المَعَافريّ السَّرَقُسْطيّ، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف، ومراجعة الدكتور محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م. (من منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة).
- الأفعال، تأليف أبي القاسم علي بن جعفر السَّعدي المعروف بابن القطّاع، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، تأليف جلال الدين السيوطي، شرحه وحققه الدكتور محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م، مطبوع مع (الإصباح في شرح الاقتراح).
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (أدب الكاتب)، لابن السِّيد البطليوسي، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- أقسام الأخبار، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، (مجلة المورد، المجلد السابع، العدد الثالث، ١٩٧٨م).
- الألفات، للإمام ابن خالويه، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

- ألفية ابن مالك، مع (مجموع مهمات المتون)، دار الفكر.
- الأمالي، تأليف أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، تقديم محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدراة، دار الجيل (بيروت)، ودار عمَّار (عمّان)، ١٤٠٩هـ =١٩٨٩م.
- أمالي السُّهيليّ أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي في النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ .
- أمالي ابن الشجري هبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- الإمتاع والمؤانسة، تأليف أبي حيَّان التوحيدي، صحَّحه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين، وأحمد الزين، المكتبة العصرية، لبنان.
- الأمثال، لأبي فيد مؤرج السَّدوسيّ، حققه وقدم له ووضع فهارسه الدكتور رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣م.
- إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن القفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة)، ومؤسسة الكتب الثقافية (بيروت)، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، تأليف علي بن عدلان الموصلي، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- الأنساب، تأليف الإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد السَّمعاني، تقديم وتعليق عبد الله البارودي، دار الجنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- الإنصاف فيما تضمَّنه الكشاف من الاعتزال، تأليف الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد المعروف بابن المنير الإسكندري، مطبوع مع (الكشاف)، انظر: الكشاف.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف الشيخ الإمام أبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف الإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٣٩٩هـ =١٩٧٩م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، تأليف أبي علي الحسن بن عبد الله القيسيّ، دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن حمود الدّعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي، تأليف أبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٨هـ =١٩٨٨م.
- الإيضاح في شرح المفصل، تأليف أبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ =١٩٨٦م.
- الإيضاح لتلخيص المفتاح، تأليف أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني، مكتبة الآداب، القاهرة، مطبوع مع (بغية الإيضاح) لعبد المتعال الصعيدي.
- البارع في علم العروض، تأليف أبي القاسم علي بن جعفر المعروف بابن القطاع، قدم له ودرسه وحققه وعلّق عليه وصنع فهارسه الدكتور أحمد محمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسيّ، عني به الشيخ عرفان العشا حسّونة وآخرون، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- بحوث ومقالات في اللغة، تأليف الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- بدائع الفوائد، لابن القيّم، دار الكتاب العربي، بيروت.
- البداية والنهاية، تأليف أبي الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي، دقّق أصوله وحقّقه

الدكتور أحمد أبو ملحم، والدكتور علي نجيب عطوي، والأستاذ فؤاد السَّيِّد، والأستاذ مهدي ناصر الدين، والأستاذ علي عبد السَّاير، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

- برنامج المجاري، لأبي عبد الله محمد المجاري الأندلسيّ، تحقيق محمد أبي الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- برنامج الوادي آشي محمد بن جابر، تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، تأليف أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الأشبيلي السَّبتي، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق الدكتورة وداد القاضي، دار صادر، بيروت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف جلال الدين السّيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.
- بقية الخاطريات، للإمام أبي الفتح عثمان بن جنّي، وهي ما لم ينشر في المطبوعة، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الثالث، المجلد السابع والستون، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م).
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تصنيف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، حقّقه محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- تاج العروس، للمرتضي الزَّبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.
- تاريخ بغداد، تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- تاريخ النقد الأدبي عند العرب: نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري، تأليف الدكتور إحسان عباس، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمَّان، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
- تأويل مشكل القرآن، تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، شرحه السَّيِّد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.
- التبصرة والتذكرة، تأليف أبي محمد عبد الله بن عليّ بن إسحاق الصَّيمري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- التِّبيان في إعراب القرآن، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٧٦م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تأليف أبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، تأليف الإمام المحقِّق محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري، كتب هوامشه وصحَّحه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، تأليف الأعلم الشنتمري، مطبوع بهامش طبعة بولاق للكتاب. انظر: الكتاب.
- تحفة الأقران فيما قُرِئ بالتثليث من حروف القرآن، تأليف أبي جعفر أحمد بن يوسف الرُّعيني، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تصنيف ابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور عبَّاس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ =١٩٨٦م.

- التذكرة في القراءات، تأليف الشيخ أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسيّ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسيّ، بولاق، القاهرة.
- التصريف، لأبي عثمان المازني، مطبوع مع (المنصف). انظر: المنصف.
- تعليقات أبي الحسن الأخفش على الكتاب، وهي مثبتة بهامش (الكتاب) بتحقيق عبد السلام هارون. انظر: الكتاب.
- التعليقات والنوادر عن أبي عليّ هارون بن زكريا الهَجَريّ، دراسة ومختارات، بقلم حمد الجاسر، طبْع شركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تأليف الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، الطبعة الأولى، نشر الجزء الأول، والجزء الثاني سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م، ونشر الجزء الثالث، والجزء الرابع سنة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف أبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، طُبع الجزء الأول بمطبعة الأمانة بالقاهرة سنة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م، وطُبع الجزء الثاني بدار المعارف بالقاهرة سنة ١٤١٢هـ = ١٩٩١م، وطبع الجزء الثالث بمطابع الحسنيّ بالرياض سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
- تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضل بن الربيع وزير الرشيد والأمين، صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمد بهجة الأثري، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م.
- تفسير أبي السعود المسمّى «إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم»، لقاضي القضاة أبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، تحقيق الدكتور محسن بن سالم العميري، المكتبة التجارية،

مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.
- تقريب المقرب في النحو، لأبي حيان الأندلسيّ، تحقيق محمد جاسم الدليمي، مؤسسة دار الندوة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- التكملة، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، جامعة بغداد، العراق، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف الحسن بن محمد ابن الحسن الصَّغانيّ، حققه عبد العليم الطحاوي، راجعه عبد الحميد حسن، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.
- التلخيص (شرح جمل الجرجاني)، للإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور عبد الحليم عبد الباسط المرصفي، مطبوع بالآلة الكاتبة، تاريخ الإيداع بدار الكتب المصرية ١٩٩٠م.
- التمام في تفسير شعر هذيل ممَّا أغفله أبو سعيد السكري، لأبي الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق ناجي القيسي، وأحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م.
- التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري، تحقيق الدكتور علي البواب، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- التنبيهات على أغاليط الرواة، تأليف أبي القاسم علي بن حمزة البصري، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- التنبيه على أوهام أبي عليّ في أماليه، تأليف أبي عبيد البكري، مطبوع مع (الأمالي) للقالي. انظر: الأمالي.
- التنبيه على حدوث التصحيف، تأليف حمزة بن الحسن الأصفهاني، حققه محمد سعد أطلس، راجعه أسماء الحمصي، وعبد المعين الملّوحي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح، تأليف أبي محمد عبد الله بن برّي المصري، تحقيق مصطفى حجازي، مراجعة علي النجدي ناصف، مجمع اللغة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، حققه وقدم له عبد السلام

هارون، راجعه محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- التهذيب الوسيط في النحو، تصنيف سابق الدين محمد بن عليّ بن أحمد بن يعيش الصَّنعاني، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المعروف بابن أم قاسم، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الثانية.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- التيسير في القراءات السبع، تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٨٥م.
- ثمرات الأوراق، لتقي الدين أبي بكر بن علي بن محمد بن حجَّة الحموي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ =١٩٨٧م.
- الجامع الصغير في علم النحو، لأبي عبد الله محمد بن شرف الزبيري، تحقيق الأستاذ محمد هلال، كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ١٩٨٦م.
- الجامع الصغير في النحو، لأبي محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، تأليف الحميدي أبي عبد الله محمد بن أبي نصر، حققه وقدم له ووضع فهارسه إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري (القاهرة)، ودار الكتاب اللبناني (بيروت)، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، تأليف أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القُرشيّ، حققه وعلّق عليه وزاد في شرحه الدكتور محمد علي الهاشميّ، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

- جمهرة الأمثال، تأليف الشيخ الأديب أبي هلال العسكري، حققه وعلّق حواشيه ووضع فهارسه محمد أبي الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.
- جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسيّ، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، تاريخ الإيداع ١٩٨٢م.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، حقّقه وقدم له الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تأليف علاء الدين بن علي الإربلّي، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.
- الجيم، لأبي عمرو الشيباني، (الجزء الثاني)، تحقيق الأستاذ عبد العليم الطحاوي، مراجعة الدكتور محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.
- حاشية الأمير على مغني اللبيب، للشيخ محمد الأمير، دار الكتاب المصري (القاهرة)، ودار الكتاب اللبناني (بيروت)، مطبوع بهامش (مغني اللبيب).
- حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد لابن هشام، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق نظيف محرم خواجه، دار النشر فرانتس شتايز بفيسبادن، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي، تأليف ابن جماعة الكناني، عالم الكتب، بيروت، مطبوع مع (شرح الشافية) للجاربردي.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف الشيخ محمد الخضري، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م.
- حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف، تأليف السيد الشريف علي بن محمد الحسيني الجرجاني، مطبوع مع (الكشاف). انظر: الكشاف.

- حاشية الصاوي على الجلالين، تأليف الشيخ أحمد الصاوي المالكي، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- حاشية الصبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تأليف محمد بن علي الصَّبان، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- حاشية العدوي على شذور الذهب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- حاشية يس على شرح التصريح، تأليف الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي، مطبوع بهامش (شرح التصريح). انظر: شرح التصريح.
- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- الحجة في القراءات السبع، المنسوب لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- حجة القراءات، للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- حدائق الأدب، تأليف أبي محمد عبيد الله بن محمد بن شاهمردان، تحقيق الدكتور محمد بن سليمان السُّديس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- حدائق الأزاهر، لابن عاصم الأندلسيّ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- الحديث النبوي في النحو العربي، تأليف الدكتور محمود فجال، نادي أبها الأدبي، أبها، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- الحروف، لأبي نصر الفارابي، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور مصطفى إمام، مكتبة المتنبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
- الحيوان، تأليف أبي عثمان الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- الخاطريات، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، حققه وعلّق عليه علي ذو الفقار شاكر،

دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- الخصائص، تأليف أبي الفتح عثمان بن جنّي، حقّقه محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.
- خطط بغداد في العهود العباسية الأولى، تأليف الدكتور يعقوب ليسنر، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي، المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤م.
- خطط بغداد في القرن الخامس الهجري، تأليف الدكتور جورج مقدسيّ، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي، المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤م.
- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للإمام صفيّ الدين أحمد الخزرجي الأنصاري، مكتبة ابن الجوزي، الدمام- الأحساء، مصورة عن طبعة بولاق.
- الخلاف بين النحويين، تأليف الدكتور السَّيِّد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه، تأليف مهدي المخزومي، دار الرائدالعربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- الدارس في تاريخ المدارس، تأليف عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، أعدَّ فهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تأليف أحمد بن الأمين الشَّنقيطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- دلائل الإعجاز، تأليف عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلَّق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٨٤م.
- دلائل الإعجاز بين أبي سعيد السيرافي وعبد القاهر الجرجاني، تأليف الدكتور

حسن إسماعيل عبد الرازق، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

- ديوان أبي قيس صفيّ بن الأسلت الأوسيّ، تحقيق الدكتور حسن محمد باجودة، مكتبة دار التراث، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٧٣م.
- ديوان أبي النجم العجلي، صنعه وشرحه علاء الدين أغا، النادي الأدبي، الرياض، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور حنّا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- ديوان أعشى همدان وأخباره، تحقيق الدكتور حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- ديوان الأقيشر الأسدي، جمعه وحققه وشرحه الدكتور خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، تاريخ الإيداع ١٩٩٠م.
- ديوان أميّة بن أبي الصلت، قدم له وعلّق حواشيه سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- ديوان تميم بن أبيّ بن مقبل، تحقيق الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق، ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م.
- ديوان جرير، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- ديوان جميل بثينة، قدم له وعلّق حواشيه سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ديوان حسّان بن ثابت، تحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٨٣م.

- ديوان الحطيئة، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- ديوان ذي الرمة، شرح الإمام أبي نصر الباهلي، حققه وقدم له وعلّق عليه الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢هـ =١٤٠٢م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، عني بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسيّ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- ديوان الراعي النميري، جمعه وحقَّقه راينهرت فايبيرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٤٠١هـ = ١٩٨٠م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح أبي العباس ثعلب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور حنَّا نصر الحِتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- ديوان الشَّماخ بن ضرار الذبياني، حقَّقه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت.
- ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره، جمعه ودرسه الدكتور وليد قصاب، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- ديوان عبيد بن الأبرص، دار صادر، بيروت.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.
- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، عُني بتحقيقه الدكتور عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، تاريخ الإيداع ١٩٧١م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، حققه وجمعه محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٩٦٥م.
- ديوان علي بن أبي طالب، جمعه وضبطه وشرحه الأستاذ نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية،

بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- ديوان القطامي، تحقيق ياكوب بارث، ليدن، ١٩٠٢م.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- ديوان كثيِّر عزة، قدَّم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت.
- ديوان مالك ومتمم ابني نويرة، تحقيق ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.
- ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- ديوان مسكين الدارمي، جمعه وحققه عبد الله الجبوري، وخليل العطية، مطبعة دار البصري، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ = ١٩٧٠م.
- ديوان النابغة الذبياني، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ربط الشَّوارد في حلِّ الشواهد، لابن الحنبلي رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف، تحقيق ودراسة الدكتور شعبان صلاح، دار الثقافة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، تاريخ الإيداع ١٩٨٨م.
- رسالة ابن القارح، حققها وشرحها الدكتور محمد عزّت نصر الله، مطبوعة مع (رسالة الغفران). انظر: رسالة الغفران.
- رسالة الصاهل والشاحج، لأبي العلاء المعري، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، درا المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري، حققها وشرحها الدكتور محمد عزت نصر الله، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
- رسالة الملائكة، إملاء الشيخ أبي العلاء المعري، حققها محمد سليم الجندي،

دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، تأليف الإمام أحمد المالقي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، تأليف الدكتور مازن المبارك، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م.
- الروض الأُنُف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، تأليف أبي القاسم السهيلي، قدم له وعلق عليه وضبطه طه عبد الرؤوف سعد، مؤسسة مختار، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- الزاهر في معاني كلمات النَّاس، تأليف أبي بكر بن الأنباري، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- الزمن في النحو العربي، تأليف الدكتور كمال إبراهيم بدري، دار أميّة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ .
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، تاريخ الإيداع ١٩٨٨م.
- سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون، تأليف جمال الدين بن نباتة المصري، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، تأليف الإمام علم الدين السخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، للوزير أبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ =١٩٨٤م.
- سوائر الأمثال على أفعل، تأليف حمزة بن الحسن الأصفهاني، تحقيق الدكتور فهمي سعد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.
- سيبويه إمام النحاة، تأليف علي النجدي ناصف، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، تاريخ الإيداع ١٩٧٩م.

- سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً، تأليف كوركيس عواد، المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.
- سير أعلام النبلاء، تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، (وهو مجموعة أبواب صرفية من الشرح)، تحقيق الدكتور عبد المنعم فائز، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- الشافية، لابن الحاجب، مطبوع مع (شرح الشافية) للجاربردي، انظر: شرح الشافية للجاربردي.
- شذرات الذهب في أخبار منْ ذهب، للمؤرخ الفقيه الأديب أبي الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- شرح أبنية سيبويه، تصنيف أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي بن الدهان، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- شرح أبيات إصلاح المنطق، تأليف أبي محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، تحقيق ياسين محمد السَّواس، الدار المتحدة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- شرح أبيات سيبويه، تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق أحمد خطاب، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.
- شرح أبيات سيبويه، تأليف أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، حقَّقه وقدم له الدكتور محمد علي سلطاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمَّى «إيضاح الشعر»، تأليف أبي علي الفارسيّ، حقَّقه الدكتور حسن هنداوي، دار القلم (دمشق)، ودارة العلوم والثقافة (بيروت)، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، تصنيف عبد القادر بن عمر البغدادي، حققه عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقَّاق، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٨م.

- شرح أدب الكاتب، لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين العسكري، حقَّقه عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، منشورات ناصر خسرو، طهران، ١٣١٢هـ .
- شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- شرح ألفية ابن مالك، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٧٤هـ = ١٩٥٤م.
- شرح ألفية ابن مالك (البهجة المرضية في شرح الألفية)، لجلال الدين السيوطي، مطبوع مع (شرح ابن عقيل).
- شرح ألفية ابن معط، لابن القوَّاس عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق الدكتور علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ =١٩٨٥م.
- شرح الأنموذج في النحو، تأليف الأردبيلي جمال الدين محمد بن عبد الغني، حقَّقه وعلَّق عليه حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السَّيِّد، والدكتور بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل، للمرادي، مطبوع مع (التذييل والتكميل)، انظر: التذييل والتكميل.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر.
- شرح التلخيص، للشيخ أكمل الدين محمد بن محمد البابرتي، تحقيق الدكتور محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور

صاحب أبو جناح، مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ .

- شرح جمل الزجاجي، تأليف ابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- شرح حماسة أبي تمام (تجلّي غُور المعاني عن مثل صور الغواني، والتحلّي بالقلائد من جوهر الفوائد في شرح الحماسة)، تأليف الأعلم الشنتمري، تحقيق الدكتور علي المفضل حمُّودان، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث (دبي)، ودار الفكر المعاصر (بيروت)، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي (معجز أحمد)، لأبي العلاء المعري، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، دار المعارف، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٨٦م.
- شرح ديوان حماسة أبي تمام، المنسوب لأبي العلاء المعري، تحقيق الدكتور حسين محمد نقشة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- شرح ديوان الحماسة، للخطيب التبريزي، عالم الكتب، بيروت.
- شرح ديوان المتنبي، لأبي الحسن الواحدي، عني به فريدرخ ديتريصي، برلين، ١٨٦١م.
- شرح سقط الزند، لابن السيد البطليوسي، مطبوع مع (شروح سقط الزند). انظر: شروح سقط الزند.
- شرح الشافية، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت، ١٣٩٥هـ =١٩٧٥م.
- شرح الشافية، للجاربردي، عالم الكتب، بيروت.
- شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- شرح الشواهد، للعيني، مطبوع مع (شرح الأشموني).
- شرح شواهد الإيضاح، لابن برّي، تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش، مراجعة الدكتور محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤٠٥هـ =١٩٨٥م.
- شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

- شرح عيون الإعراب، تأليف أبي الحسن علي بن فضَّال المجاشعي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- شرح عيون كتاب سيبويه، تأليف أبي نصر القرطبي، تحقيق الدكتور عبد ربّه عبد اللطيف عبد ربّه، مطبعة حسَّان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- شرح الفاكهي على قطر الندى (مجيب النداء إلى شرح قطر الندى)، لأحمد بن الجمال الفاكهي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م.
- شرح فصيح ثعلب، لأبي منصور محمد بن علي بن الجبان الأصفهاني، تحقيق عبد الجبار جعفر القزاز، المكتبة العلمية، لاهور، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٠هـ =١٩٨٠م.
- شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، صنعة أبي جعفر النحاس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الثانية عشرة، ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م.
- شرح الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح الكافية، تأليف محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، حققه الدكتور محمد عبد النبي عبد المجيد، مطبعة دار البيان، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه وقدم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، حققه الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور محمود فهمي حجازي، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- شرح اللمحة البدرية، لأبي حيَّان الأندلسيّ، تأليف ابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور صلاح رواي، دار مرجان للطباعة، القاهرة، الطبعة الثانية، تاريخ الإيداع ١٩٨٤م.

- شرح مشكل شعر المتنبي، لأبي الحسن علي بن سيده، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، دار صادر، بيروت.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للأستاذ أبي علي الشلوبين، درسه وحقَّقه الدكتور تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ =١٩٩٣م.
- شرح مقصورة ابن دريد، لابن هشام اللخمي، تحقيق مهدي عبيد جاسم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.
- شرح مقصورة ابن دريد وإعرابها، للمهلّبي، تحقيق الدكتور محمد جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.
- شرح ملحة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ =١٩٩٢م.
- شرح النظم الأوجز في ما يُهمز وما لا يُهمز، لابن مالك، تحقيق الدكتور علي البواب، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.
- شروح سقط الزند، للتبريزي، والبطليوسي، والخوارزمي، تحقيق مصطفى السقا، وعبد الرحيم محمود، وعبد السلام هارون، وإبراهيم الإبياري، وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- شعر الأغلب العِجْليّ، جمعه وحققه الدكتور نوري حمّودي القيسي، ضمن (شعراء أميون)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- شعر ثابت قطنة العتكي، جمعه وحققه ماجد أحمد السامرائي، بغداد، ١٩٦٨م.
- شعر خداش بن زهير العامري، صنعة الدكتور يحيى الجبوري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- شعر ربيعة بن مقروم الضبي، تحقيق الدكتور نوري القيسي، ضمن (شعراء إسلاميون)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.

- شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم، تحقيق الدكتور سعود محمود عبد الجابر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- شعر زيد الخيل الطائي، صنعة الدكتور أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- شعر عبد الله بن الزبعرى، جمعه الدكتور يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحققه الدكتور حسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمعه الدكتور داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٦٩م.
- شعر المخبل السَّعدي، جمعه الدكتور حاتم صالح الضامن، ضمن (شعراء مقلون)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- شعر ابن ميَّادة، تحقيق الدكتور حنَّا جميل حداد، مراجعة قدري الحكيم، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- شعر النابغة الجعدي، جمعه عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الأولى.
- شعر النمر بن تولب، تحقيق الدكتور نوري القيسي، ضمن (شعراء إسلاميون)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.
- شعر همدان وأخبارها في الجاهلية والإسلام، جمعه وحققه الدكتور حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ =١٩٨٣م.
- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٨٢م.
- شعر يزيد بن الحكم الثقفي، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، ضمن (شعراء أميون)، القسم الثالث، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- شعر يزيد بن الطثرية، جمعه وحققه الدكتور ناصر بن سعد الرشيد، دار مكة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- شفاء الغليل في علم الخليل، تصنيف محمد بن علي المحلّي، حققه الدكتور شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- شواذ النسب، للدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، ضمن كتاب (بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها)، كلية اللغة العربية بالرياض، الجزء الأول، ١٤٠٧هـ =١٩٨٧م.
- الشوارد في اللغة، تأليف رضي الدين الحسن بن محمد الصَّغاني، تحقيق عدنان الدوري، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣.
- الصاحبي، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق السَّيِّد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٧٧م.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تأليف إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ =١٩٨٤م.
- صحيح البخاري، المكتبة الإسلامية، استانبول، ١٩٧٩م.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، تأليف شمس الدين محمد السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- طبقات الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، دار النهضة العربية، بيروت.
- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٧٤م.
- طبقات النحاة واللغويين، تأليف تقيّ الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق الدكتور محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٤م.

- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، تاريخ الإيداع ١٩٨٤م.
- ابن الطراوة النحوي، تأليف الدكتور عياد الثبيتي، نادي الطائف الأدبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- عبث الوليد (شرح ديوان البحتري)، إملاء أبي العلاء المعري، علَّق عليه محمد عبد الله المدني، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- العروض، للأخفش الأوسط، تحقيق الدكتور أحمد محمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- عروض الورقة، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق محمد العلمي، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- العفو والاعتذار، لأبي الحسن محمد بن عمران العبدي المعروف بالرَّقام البصري، حققه وقدم له الدكتور عبد القدوس أبو صالح، دار البشير، عمَّان، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- العقد الفريد، لابن عبد ربّه الأندلسيّ، تقديم خليل شرف الدين، دار مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
- علل القراءات = القراءات وعلل النحويين فيها، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق نوال بنت إبراهيم الحلوة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.
- العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السَّامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- الغاية في القراءات العشر، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران، تحقيق محمد غياث الجنباز، شركة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ =١٩٨٥م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، عني بنشره ج. برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، للشيخ تاج القراء محمود بن حمزة الكرماني، تحقيق الدكتور شمران سركال يونس العجليّ، دار القبلة للثقافة الإسلامية (جدة)، ومؤسسة علوم القرآن (بيروت)، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، لابن الخباز، تحقيق حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد.
- الغيث المسجم في شرح لامية العجم، تأليف الشيخ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مراجعة محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ .
- فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك، لمحمد بن قاسم الغزي، تحقيق محمد المبروك الختروشي، كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني، حققه وقدم له الدكتور محمد علي سلطاني، دار قتيبة، دمشق، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- الفرق، لأبي علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب، تحقيق الدكتور خليل العطية، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- الفرق بين الحروف الخمسة، لابن السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور علي زوين، مطبعة العاني، بغداد، تاريخ الإيداع ١٩٨٥م، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب حسين بن أبي العز الهمداني، تحقيق الدكتور فؤاد علي مخيمر، والدكتور فهمي حسن النمر، دار الثقافة، الدوحة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- الفصول الخمسون، لابن معط، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٧٧م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تصنيف صلاح الدين خليل بن كيكلدي العَلائي، تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ =١٩٩٠م.

- فعلت وأفعلت، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق.
- الفعل: زمانه وأبنيته، تأليف الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- فهارس كتاب سيبويه، صنع محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.
- الفهرست، للنديم أبي الفرج الوراق، تحقيق رضا تجدد، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
- فهرست الكتب النحوية المطبوعة، تأليف الدكتور عبد الهادي الفضلي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.
- فهرس ابن عطية، للإمام القاضي أبي محمد عبد الحق بن عطية، تحقيق محمد أبي الأجفان، ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
- الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب)، لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- في أصول النحو، تأليف سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ =١٩٨٧م.
- القاموس المحيط، تأليف مجد الدين الفيروزآبادي، دار الجيل، بيروت.
- القسطاس في علم العروض، تأليف جار الله الزمخشري، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.
- القواعد والفوائد في الإعراب، للشيخ السيد ركن الدين جمال الإسلام أبي محمد ابن محمد أبي الحسن الخاوراني الشوكاني، حقّقه ودرسه الدكتور عبد الله بن حمد الخثران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- القول المعتبر في تحقيق رواية (كل أحدٍ أفقه من عمر)، بقلم نزار محمد عرعور، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، تأليف محمد عاشور السويح، الدار

الجماهيرية للنشر، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

- ابن قيم الجوزية: جهوده في الدرس اللغوي، تأليف الدكتور طاهر سليمان حموده، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، تاريخ الإيداع ١٩٧٦م.

- الكافية في النحو، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء للنشر، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

- الكامل، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.

- الكامل، لأبي العباس المبرد، مؤسسة المعارف، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

- كتاب سيبويه، بولاق، القاهرة، ١٣١٧هـ .

- كتب الأنساب العربية، تأليف الدكتور إحسان النص (مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، الجزء الأول، المجلد الثامن والستون، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م).

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي بكر مكّي بن أبي طالب القيسيّ، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق الدكتور هادي عطيّة مطر، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٩٨٥م.

- الكواكب الدُّرِّيّة شرح متمّمة الآجرومية، تأليف محمد بن أحمد الأهدل، دار الفكر، بيروت.

- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لنجم الدين الغزي، تحقيق الدكتور جبرائيل سليمان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

- اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة

الثانية، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

- لباب الآداب، تأليف الأمير أسامة بن منقذ، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب السلفية، القاهرة، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

- لباب الإعراب، لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفرائيني، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ =١٩٨٤م.

- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.

- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، تأليف الدكتور ضاحي عبد الباقي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

- اللمع في العربية، صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

- ما اتّفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، لأبي العباس المبرد، تحقيق عبد العزيز الميمني، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٠هـ .

- ما ذكره الكوفيون من الإدغام (مستلّ من شرح الكتاب للسيرافي)، تحقيق الدكتور صبيح التميمي، دار البيان العربي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ =١٩٨٥م.

- ما يجوز للشاعر في الضرورة، لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني، تحقيق المنجي الكعبي، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٧١م.

- ما يحتمل الشعر من الضرورة (مستلّ من شرح الكتاب للسيرافي)، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطابع الفرزدق، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.

- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني،

تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق.

- المتنبي، تأليف محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ومكتبة الخانجي بمصر، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- المثلث، لابن السِّيد البطليوسي، تحقيق صلاح مهدي علي الفرطوسي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- المثل على المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فتحية توفيق صلاح، الطبعة الأولى، الرياض، ١٩٨٧م.
- مجاز القرآن، صنعة أبي عبيدة معْمر بن المثنَّى التَّميمي، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- مجالس ثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، تاريخ الإيداع ١٩٨٧م.
- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٧٧م، ١٩٧٨م، ١٩٧٩م.
- مجمل اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- المجيد في إعراب القرآن المجيد، لإبراهيم محمد الصفاقسي، تحقيق موسى محمد زنين، كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي، تحقيق المجلس العلمي بفاس، والمجلس العلمي بمكناس، والمجلس العلمي بتارودانت، المغرب، طبع في ستة عشر جزءاً خرج أولها سنة ١٩٧٥م، سفر ونشر آخرها سنة ١٩٩١م.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تأليف علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق

مصطفى السقا وزملائه، دار الأندلس، جدة، مصورة عن طبعة معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.

- المحمدون من الشعراء وأشعارهم، لجمال الدين القفطي، تحقيق رياض عبد الحميد مراد، دار ابن كثير، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، تحقيق برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- المخصص، لابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المدارس النحوية أسطورة وواقع، تأليف الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمَّان، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، تأليف الدكتور محمود حسني محمود، مؤسسة الرسالة، ببيروت، ودار عمَّان بعمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث، لأبي العباس المبرد، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور صلاح الدين الهادي، وزارة الثقافة، مصر، ١٩٧٠م.
- المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٧٨م.
- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.
- مراحل تطور الدرس النحوي، تأليف الدكتور عبد الله بن حمد الخثران، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفيّ الدين البغدادي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.
- المرتجل في شرح الجمل (جمل الجرجاني)، لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.
- مروج الذهب ومعادن الجوهر، لأبي الحسن المسعودي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر.

- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار المنارة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٢م.
- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، تاريخ الإيداع ١٩٨٣م.
- المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٦م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، طبع الجزء الأول سنة ١٤٠٠هـ ، وطبع الجزء الرابع سنة ١٤٠٥هـ .
- مسالك الممالك، تأليف أبي إسحاق الفارسي الاصطخري المعروف بالكرخي، ليدن، ١٩٢٧م.
- المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة، بيروت.
- المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.
- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.
- مصادر الشعر الجاهلي، وقيمتها التاريخية، للدكتور ناصر الدين الأسد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.
- مصطلحات النحو الكوفي ودراستها وتحديد مدلولاتها، للدكتور عبد الله بن حمد الخثران، هجر للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩٠.

- المصون في الأدب، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- المطالع السعيد (شرح نظم الفريدة)، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الكريم المدرس، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.
- المطوّل في شرح تلخيص الإيضاح، للسَّعد التفتازاني، مكتبة الداوري، قُم (إيران)، الطبعة الأولى، ١٣٠٩هـ .
- المعارف، لابن قتيبة، تحقيق الدكتور ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، تاريخ الإيداع ١٩٨١م.
- معاني الحروف، للرماني، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- معاني الشعر، لأبي عثمان الأشنانداني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
- معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت.
- معجم شواهد العربية، لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.
- معجم شواهد النحو الشعرية، للدكتور حنَّا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لعبد الله البكري، تحقيق مصفى السّقا، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحّالة، مكتبة المثنّى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المعجم المفصَّل في الأدب، إعداد الدكتور محمد التونجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- المعمرون من العرب، وطُرف من أخبارهم وما نصحوا به في حياتهم وما قالوه في منتهى أعمارهم، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار الطلائع، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٩٣م.
- المغرب في ترتيب المعرَّب، لأبي الفتح المطرزي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- مفاتيح العلوم، للخوارزمي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- مفتاح الإعراب، للشيخ محمد بن علي بن موسى الأنصاري المحلي، تحقيق الدكتور محمد عامر أحمد حسن، مكتبة الإيمان، مصر، تاريخ الإيداع ١٩٨٥م.
- مفتاح العلوم، للسكاكي، المكتبة العلمية الجديدة، بيروت.
- المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، دار الجيل، بيروت.
- المفضليات، اختيار المفضل الضبّي، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة، تاريخ الإيداع ١٩٧٩م.
- المقابسات، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق حسن السندوبي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون

الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- مقدمة الكتاب، لعبد السلام هارون. انظر: الكتاب.
- مقدمة المقتضب، لمحمد عبد الخالق عضيمة. انظر: المقتضب.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، تاريخ الإيداع ١٩٨٦م.
- المقصور والممدود، للفراء، تحقيق ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- المقصور والممدود، لابن ولاّد، عني بتصحيحه السيد محمد بدرالدين النعساني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو الداني، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، تاريخ الإيداع ١٩٧٨م.
- الملخص في ضبط قوانين العربية، لأبي الحسين عبيد الله بن أبي جعفر بن أبي الربيع، تحقيق الدكتور علي سلطان حكمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- من أسرار اللغة، تأليف الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٨٥م.
- المنتخب من غريب كلام العرب، لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل، تحقيق الدكتور محمد بن أحمد العُمري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- منثور الفوائد، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- المنصف، لابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.
- منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه، للدكتور محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- الموجز، لابن السراج، تحقيق الدكتور محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة، مصر،

١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- الموشح (مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر)، للمرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق أحمد راتب عمروش، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م.
- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.
- النحو والصرف بين التميميين والحجازيين، للدكتور الشريف البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها، للدكتور مازن المبارك، دار الفكر، ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، للشريف الإدريسي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- النسب، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق مريم محمد خير الدرع، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تأليف محمد الطنطاوي، الطبعة الثانية.
- نظرات في أبنية القرآن الكريم، للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، (مجلة كلية اللغة العربية بالرياض، العدد الثامن، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م).
- نظرات في الفعل وتقسيماته في النحو العربي، للدكتورة أميرة علي توفيق، مطبعة السعادة، مصر، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، للدكتور راجح عبد الحميد الكردي، مكتبة المؤيد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- نظم الفرائد وحصر الشرائد، للإمام مهذب الدين مهلب بن حسن المهلبي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومكتبة التراث بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- نَكْت الهميان في نُكت العُميان، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية، مصر، ١٣٢٩هـ .
- نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، لجمال الدين الأسنوي الشافعي، تحقيق الدكتور شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.
- النوادر، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- هدية العارفين، لإسماعيل البغدادي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت.
- الواضح، لأبي بكر الزُّبيدي، تحقيق الدكتور عبد الكريم خليفة، الجامعة الأردنية.
- الوافي في العروض والقوافي، صنعة الخطيب التبريزي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.
- وجوه النصب (المحلَّى)، لأبي بكر بن شقير، تحقيق الدكتور فائز فارس، مؤسسة الرسالة ببيروت، ودار الأمل بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.
- وحي القلم، لمصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي علي الجرجاني، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، لبنان.
- وصف المطر والسحاب وما نعتته العرب الرُّوَّاد من البقاع، لأبي بكر بن دريد، تحقيق عز الدين التنوخي. دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- وقفات مع شيخ النحاة سيبويه، للدكتور أحمد الرصد، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

سابعاً: فهرس المسائل

ثامناً: فهرس الموضوعات